



منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي

الأدوار التكميلية لمؤسسات المجتمع

لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

5

Forum of Societal Partnership in Scientific Research

"The Complementary Roles of Society Institutions
to Achieve the Kingdom Vision 2030"

Oct 17-18, 2017 / ٢٧ - ٢٨ محرم ١٤٣٩ هـ

رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



سجل المنتدى



المنظمون:

www.imamu.edu.sa

ح) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

عمادة البحث العلمي

سجل المنتدى: منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث

العلمي «الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية

المملكة ٢٠٣٠ / عمادة البحث العلمي - الرياض، ١٤٣٩هـ

ص، ٢١ x ٢٦ سم

ردمك: ٩-٥٠٧-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨

١. التوقعات المستقبلية ٢. المعرفة ٣. البحث العلمي

أ. العنوان

ديوي: ٣٠١، ٢٤ ١٤٣٩/٤٤٨

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٤٤٨

ردمك: ٩-٥٠٧-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



كلمة عميد البحث العلمي
رئيس اللجنة التنفيذية للمنتدى
د. عبد الرحمن بن عبد العزيز المقبل

المنتدى، وقد خصص لموضوع «الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠»، حيث تمثل «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، خارطة طريق لمرحلة جديدة في تاريخ المملكة العربية السعودية يتم الاعتماد عليها كمرجعية عند اتخاذ أي قرار، باعتبارها وثيقة مهمة في توجهها الجديد نحو تطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل للوطن، حيث تسعى المملكة من خلالها إلى إحداث نقلة نوعية في مختلف الجوانب الاجتماعية والتنموية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية عن طريق دعم الاقتصاد المعرفي، وتحقيق التنوع الاقتصادي والعمل على استدامته، وتوفير بيئة تعليمية حديثة تواكب التغيرات، وتحفز على التطوير والإبداع، وتسعى إلى تطوير مخرجاتها التعليمية من خلال مؤشرات قياس دقيقة ومحددة ستسهم -بمشيئة الله تعالى - في بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، إلى جانب تركيزها على المهارات الأساسية وتطوير المواهب وبناء الشخصية.

ويؤمل أن يسهم المنتدى في بيان الأدوار المنتظرة من مؤسسات المجتمع بمختلف مستوياتها لتحقيق برامج التحول الوطني، والتعرف على التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، كما يؤمل أن تتمخض عن فعالياته ومناقشاته رؤية وطنية تستشعر أهمية العمل المجتمعي المشترك للإسهام في تحقيق هذه الرؤية الطموحة.

ويسر عمادة البحث العلمي الجهة المنظمة لهذه الفعالية أن ترحب بجميع المشاركين في المنتدى

تحظى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول المتقدمة بمكانة محورية لدورها البارز في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها بيوت خبرة في كل المجالات ومعامل لإعداد القيادات الشابة للمستقبل، فبالإضافة إلى كونها مصدرًا للعلوم والمعرفة، فإن لها الأثر المباشر والفعال في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية، كما أنها معنية بمواكبة الاحتياجات المتجددة من أجل المساهمة في تطوير المجتمعات والرقى بها إلى مصاف الدول المتقدمة.

ونظرًا إلى هذا الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التابعة لها، فقد كانت الحاجة ملحة للتخطيط والتطوير لهذه المؤسسات بشكل مستمر، وعمل المراجعات والدراسات الدورية لتقييم برامجها وخططها والتأكد من جودة مخرجاتها وخدماتها، وحرصًا من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على أن ترقى مؤسساتها العلمية والبحثية إلى مستوى الطموح بما يتواءم مع التقدم الحاصل عالميًا فقد درجت على إقامة منتدى علمي يعنى بموضوع الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي يهدف بشكل عام إلى رصد واقع الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، وتقويم التوجهات الجديدة للجامعات السعودية الهادفة لتعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، والتعرف على التجارب الرائدة إقليمياً ودولياً للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.

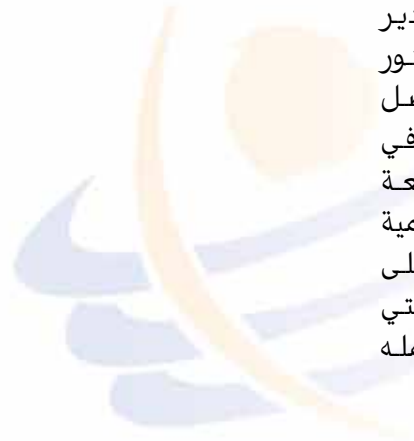
ويمثل المنتدى الحالي النسخة الخامسة في تاريخ



والذين يمثلون عددًا من الجامعات والمراكز البحثية المتميزة عالميًا، متمنية لهم طيب الإقامة في رحاب عاصمة مملكتنا الغالية الرياض، وتطلع جميعًا إلى أن يتحقق لهذا المنتدى مارسم له من أهداف وأن تتحقق الفائدة المرجوة من هذا الاجتماع العلمي المتميز فيما يخدم الوطن والمواطن.

كما يطيب لنا أن نسوق من الشكر أجزله ومن الدعاء أوفره، ومن الامتنان أعظمه لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز قائد مسيرتنا وباني نهضتنا، وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز على ما يلقاه التعليم الجامعي من دعم واهتمام.

كما نتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان لمعالي مدير الجامعة عضو هيئة كبار العلماء الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل على دعمه المتواصل وغير المحدود لكل أنشطة وبرامج البحث العلمي في الجامعة، والشكر موصول لسعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي رئيس اللجنة التنظيمية للمنتدى الدكتور محمود بن سليمان آل محمود على دعمه وتوجيهاته السديدة وتذليل كافة العقبات التي واجهتنا، سائلين الله أن يجعل ذلك في موازين عمله والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.







مبادرات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الداعمة للبحث العلمي ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ المنبثق عن رؤية المملكة ٢٠٣٠

الأمير تركي بن سعود آل سعود ، رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

ونقل وتوطين التقنية، ودعم البحث العلمي. ويتم في كل مبادرة من مبادرات المدينة تنفيذ برامج وابحاث تطويرية في العديد من المجالات المهمة للمملكة ومنها الطاقة، والمياه، والنفط والغاز والتعدين، والمواد المتقدمة، والصحة، والزراعة، والبناء والتشييد، والبيئة، والاتصالات وتقنية المعلومات، والدفاع والأمن، والفضاء والطيران، والعلوم النووية. كما تدعم مبادرات المدينة الصناعات المحلية حيث تُوفّر أحدث التقنيات المتقدمة لخدمة القطاعين العام والخاص من خلال برنامج مراكز الابتكار الصناعي، وبرنامج تطوير المنتجات، إضافة إلى الاستمرار في تقديم الدعم للبحوث في الجامعات والمراكز البحثية من خلال برنامج دعم البحث والتطوير للجامعات والمؤسسات البحثية.

وفي مجال دعم الابتكار والتصنيع أطلقت المدينة أربع مبادرات تهدف إلى رفع قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقديم استشارات تقنية للجهات الحكومية والقطاع الخاص، وتطوير المنتجات لتأسيس الموردين المحليين، بالإضافة إلى احتضان الشركات الناشئة من خلال برنامج بادر لحاضنات ومسرعات التقنية، والذي أثمر عن إطلاق ١٥٧ شركة ناشئة، استقطبت استثمارات محلية ودولية بقيمة تجاوزت ٧٥ مليون ريال في عام ٢٠١٦م فقط.

انتهز هذه المناسبة في هذه الورقة للتعريف بمبادرات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الداعمة للبحث العلمي ضمن برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ المنبثق عن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

لقد حققت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية العديد من الانجازات من جراء تنفيذ الخطة الوطنية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار (معرفة ١)، والتي ركزت على توطين وتطوير التقنيات في المجالات ذات الأولوية للمملكة ومنها: الطاقة – البترول والغاز – البتروكيماويات – المياه – التقنية المتناهية الصغر – التقنية الحيوية – المعلومات – الالكترونيات والاتصالات والضوئيات – الفضاء والطيران – البيئة – المواد المتقدمة – الرياضيات والفيزياء – الأبحاث الطبية – التقنية الزراعية – تقنية البناء والتشييد.

وفي ظل إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ قامت المدينة بمواصلة الخطة الوطنية الثانية للعلوم والتقنية والابتكار (معرفة ٢) لتتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وذلك لتحقيق هدف نقل اقتصاد المملكة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يؤدي إلى توليد الوظائف، وتعظيم المحتوى المحلي.

حيث تركز مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على بناء القدرات الوطنية في ثلاثة مسارات رئيسية هي: مسار القطاعات ذات التنافس العالمي، ومسار القطاعات ذات الانفاق المالي المحلي العالي، ومسار قطاعات الدفاع والأمن.

كما تعمل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ضمن مبادراتها في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ البالغ عددها ثلاثين مبادرة على دعم الابتكار والتصنيع.



ورسمت الخطة ملامح كافة المجالات التنموية، ومنها قطاع التعليم، ليجد فيها المواطن كافة الفرص من الخدمات التعليمية.

ولتمكين الكفاءات البشرية والمهارات العالية، أطلقت الرؤية برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية الذي يستهدف تطوير المهارات والمواهب ورفع الكفاءة والإنتاجية من خلال برامج التأهيل المستمر وبناء منصات رقمية لتكون بيئة تطويرية محفزة لإعداد قادة المستقبل (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٧). وتعول الرؤية على وزارة التعليم في تحقيق أبعادها ومستهدفاتها الاستراتيجية الخاصة بقطاع التعليم كونها من أهم المؤسسات الحكومية التي تساهم في تأهيل الكوادر البشرية لتشارك بفاعلية في خطط التنمية المستدامة. وقد اهتمت الرؤية بمكونات العملية التعليمية وعمليات البحث والتطوير ليحدث نقلة نوعية في المخرجات التعليمية لتوجيه طلبة التعليم العام نحو المسارات الوظيفية والمهنية المناسبة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل (وزارة التعليم، ٢٠١٧).

ومن هذا المنطلق، تقع على الجامعات السعودية العديد من المسؤوليات والمهام تجاه تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتقوم بتحسين الأساليب التدريسية ونقل واستثمار الإنتاج العلمي للباحثين والباحثات، وتفعيل الشراكة المجتمعية تجاه مواهبة مخرجاتها في بناء مجتمع المعرفة ودعم متطلبات سوق العمل للمساهمة في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدولة عن طريق بناء ونشر واستثمار المعرفة المتمثلة في الكوادر البشرية المؤهلة من الطلبة والإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومنتسبيها في المراحل المختلفة.

المشكلة:

أكدت عدة دراسات أن مؤسسات التعليم العالي تواجه العديد من التحديات بسبب التحولات الاقتصادية والعلمية والتقنية مما يستدعي مواكبة تلك المتغيرات وتلبية احتياجات ومتطلبات العصر الحالي (العنزي

strengthen the knowledge society ,have been divided into two main areas :the current role of Saudi universities to support knowledge society and labour market ,and the priorities of Saudi universities to support knowledge society and labour market in light of the requirements of the Saudi Vision.2030

The importance of the current paper is that it highlighted the contribution of the scientific heritage and previous studies in the knowledge of the status of higher education institutions and the priorities of scientific research to achieve the Vision of the Kingdom 2030 and their role in strengthening the knowledge society and supporting the labour market. The paper concluded with a number of results and formulated a number of scientific recommendations directed specifically to the Ministry of Education and institutions of higher education .The most important of which was the establishment of knowledge societies that contribute to the rehabilitation of individuals to the labour market and the need to bridge the gap between the outputs of higher education institutions and the requirements of different sectors of human resources development by aligning the university's roles and knowledge with those requirements.

المقدمة:

حرصت المملكة العربية السعودية على بناء خطط التنمية التي تستهدف تكامل الخدمات التنموية في جميع مؤسسات الدولة. وقد وجهت مؤسسات الدولة في قطاعات التنمية المختلفة خططها وميزانياتها لتحقيق التنمية الشاملة لكافة أفراد المجتمع. حيث أطلقت المملكة رؤية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦م والتي تمثل تخطيطاً استراتيجياً ذا أبعاد تنموية مستهدفة تنوع الاستثمار والاعتمادات الاقتصادية لتنفيذ برامج تنموية مستدامة واقتصاد أكثر متانة على ثلاث محاور أساسية تمثلت في العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

الأسئلة:

يمكن صياغة السؤال الرئيس على النحو التالي:

ما هي أدوار الجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠؟، ويتفرع منه الأسئلة التالية:

ما واقع أدوار الجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل؟

ما هي أولويات الجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠؟

الأهمية:

تكمن أهمية الورقة الحالية في أهميتها الموضوعية حيث تأتي متزامنة مع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠ لمعرفة الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل.

تحقق الورقة الحالية إضافة علمية استجابة للعديد من توصيات الدراسات السابقة التي أكدت على ضرورة دراسة أدوار مؤسسات التعليم العالي لسد الفجوة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل.

تساهم الورقة الحالية من خلال نتائجها في توضيح الأدوار المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تساهم الورقة الحالية بعدد من التوصيات لتزويد أصحاب القرار في وزارة التعليم والوزارات الأخرى والقطاع الأهلي بأولويات تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل.

المنهجية:

تم استخدام منهجية تحليل الوثائق ومنهجية (meta-analysis) لتشخيص واقع أدوار الجامعات تجاه تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل، وذلك وفق التالي: منهجية تحليل الوثائق: هي منهجية تم من خلالها

والحربي، ٢٠١٥، أحمد، ٢٠١٦). كما أكدت دراسات أخرى أن هذه التحديات تسببت في ضعف إسهامات الجامعات نحو تعزيز مجتمع المعرفة وقلة مواءمة مخرجاتها مع متطلبات التنمية الوطنية (العتيبي، ٢٠١٧، الذبياني، ٢٠١٢، الصلال، ٢٠١٢، المران، ٢٠١٢. ورغم تلك التحديات، إلا أن مؤسسات التعليم العالي تولي اهتماماً بأدوارها المتعددة للمساهمة في تحقيق خطط التنمية ورؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال المؤتمرات العلمية التي عقدت في عام (٢٠١٧) بعدة جامعات مثل مؤتمر "دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠" الذي عقد بجامعة القصيم بمشاركة أكثر من ٢٥ جهة حكومية وأهلية، وكذلك المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي في دورته السابعة الذي نظّمته وزارة التعليم تحت عنوان "الجامعات السعودية ورؤية ٢٠٣٠ .. المعرفة وقود المستقبل".

وبمراجعة الأدب البحثي والدراسات السابقة، تبين أن مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى دراسات للتعرف على واقع أدوار الجامعات السعودية وأولوياتها لتعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ولهذا ظهرت الحاجة إلى الورقة العلمية الحالية والتي تتلخص في السؤال الرئيس التالي:

ما هي أدوار الجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

الأهداف:

يتمثل الهدف الرئيس في التعرف على أدوار الجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويتفرع منه الأهداف التالية:

التعرف على واقع أدوار مؤسسات التعليم العالي نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل.

التعرف على أولويات مؤسسات التعليم العالي نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠.



والعلمية والتطبيقية المرتبطة بسوق العمل في القطاعين الحكومي والأهلي. واعتمدت وزارة التعليم في استراتيجية التوسع على بعدين مهمين، البعد الأول تحقيق الانتشار على مستوى مناطق المملكة ومحافظاتها وتوسيع فرص القبول والاستيعاب، والبعد الآخر مواءمة التخصصات لاحتياجات سوق العمل (تقرير وزارة التعليم، ٢٠١٦، ص: ٧٠). ومن حيث الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لقطاع التعليم العام والعالي، بلغت ميزانية العام المالي ٢٠١٧ أكثر من ١٦٥ مليار ريال سعودي.

وفيما يتعلق بعدد الطلبة في جميع مراحل التعليم الجامعي، فقد بلغ عددهم ١,٤٨٩,٠١٣ طالباً وطالبة، كما بلغ عدد المقيدون في الشهادة المتوسطة ما بعد الثانوية ١٠,٩٥٦ طالب وطالبة. فيما بلغ عدد الدارسين في الخارج (المبتعثين) ١٧٤,٣٣٣ طالباً وطالبة (تقرير وزارة التعليم، ٢٠١٦، ص: ١١٧). وتشير فرص القبول للأعداد المذكورة إلى مساهمة الجامعات السعودية في استيعاب الكوادر البشرية وتأهيلهم لسوق العمل في القطاعين الحكومي والأهلي. وتعتبر وزارة التعليم الجهة الحكومية التي تصدر الوزارات في عدد شاغلي الوظائف الحكومية حيث بلغ عدد القوى البشرية في الوزارة ٧٢٨,٨٠٠ موظف وموظفة، موزعين على جميع الوظائف الإدارية والتعليمية، ويبلغ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ٧٢,٧٧٧ عضواً (تقرير وزارة التعليم، ٢٠١٦، ص: ١٧). كما اهتمت الوزارة بتأهيل الكوادر البشرية في مجال التدريب والتطوير حيث بلغ عدد من تم تدريبهم في قطاع التعليم العالي ٦٢,٢٣٥ متديراً، وفي قطاع التعليم العام ١٤٤,١٦٨ متديراً و ١٤٨,٦٤٤ متديرة. كما استفاد ٤١,٣٦٥ من الإداريين والإداريات من البرامج التطويرية المختلفة.

ولتحقيق متطلبات خطط التنمية، تعمل المؤسسات التعليمية على تعزيز قدرة نظام التعليم والتدريب لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠. حيث عملت وزارة التعليم على مسودة نظام الجامعات الجديد، والذي من خلاله تم تصنيف الجامعات إلى جامعات بحثية

تحليل التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام ٢٠١٦م (العام الدراسي ١٤٣٦ - ١٤٣٧هـ)، للتعرف على واقع أدوار مؤسسات التعليم العالي لتعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل.

منهجية (meta-analysis): هي منهجية تم من خلالها تحليل ٢٥ دراسة تناولت أدوار مؤسسات التعليم العالي وأولوياتها نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الأدب البحثي والدراسات السابقة:

تم تقسيم الأدب البحثي إلى محورين أساسيين تمثلت في: واقع أدوار مؤسسات التعليم العالي تجاه تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل، وأولويات مؤسسات التعليم العالي نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أولاً: واقع أدوار مؤسسات التعليم العالي تجاه تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل:

من خلال الاطلاع على تقرير وزارة التعليم ٢٠١٦م (العام الدراسي ١٤٣٦ - ١٤٣٧هـ)، اتضح أن مؤسسات التعليم العالي تقوم بالعديد من الأدوار والمسئوليات تجاه مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل بموجب نظام المجلس الأعلى للجامعات والذي عرف الجامعات في مادته الأولى بأنها «مؤسسات علمية وثقافية تعمل على هدى الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها» (ص: ٤).

وللمساهمة في تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل بالكوادر البشرية المؤهلة، ازداد دعم الدولة خلال السنوات العشر الأخيرة نحو التوسع في التعليم العالي حيث زاد عدد الجامعات السعودية إلى ٢٨ جامعة حكومية و ٨ جامعات أهلية منتشرة في كافة مناطق المملكة، وتجاوز عدد الكليات ٥٤٣ كلية تقدم في برامجها العديد من التخصصات النظرية

متعددة، وبلغ عدد الإصدارات العلمية ٢٢٢٣ إصداراً. ومن حيث الإنتاج العلمي للبحث العلمي، بلغ إجمالي البحوث المنشورة في مرصد وقواعد النشر البحثية العالمي ١٨٤٧٦ بحثاً، أما عدد البحوث المدعومة من القطاع الخاص في الجامعات الحكومية فقد بلغت ٢٠٦ أبحاث بإجمالي مبلغ ٥٢ مليون ريال سعودي.

وقد تم اعتماد مبادرة دعم البحث العلمي والتطوير في الجامعات السعودية بمبلغ ٦ مليار ريال سعودي من ضمن مبادرات التحول الوطني ٢٠٢٠، للمساهمة في الإنتاج المعرفي ودعم الاقتصاد الوطني بالشراكة مع القطاع الخاص في المجالات البحثية المتعددة. كما تهدف المبادرة إلى تحقيق المنافسة العالمية للجامعات السعودية من خلال النشر العلمي بمجلات التأثير العالي كمجلات ISI، وزيادة عدد براءات الاختراع المسجلة باسم المملكة، وتحويلها إلى مشاريع ذات قيمة مضافة لاقتصاد المعرفة التي تنشدها رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ولأهمية البيانات والمعلومات في بناء ونشر المعرفة، بلغ عدد أوعية المعلومات في جميع المكتبات الجامعية أكثر من ٧,٦١٠,٣٢٥ عنواناً. وتعتبر المكتبة الرقمية السعودية أحد الأوعية الوطنية التي يستفيد منها منسوبي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وجميع الطلبة والباحثين، حيث تضم أكثر من ٣ آلاف ناشر عالمي وأكثر من ٣١٠,٠٠٠ محتوى إلكتروني (المكتبة السعودية الرقمية، ٢٠١٧). وقد اهتمت وزارة التعليم في المحتوى الرقمي والخدمات الإلكترونية حيث حققت الترتيب الثاني على مستوى المملكة في التقرير السادس لقياس التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية بنسبة ٩٦,٤ ٪ (تقرير وزارة التعليم، ٢٠١٦، ص. ١٧). كما خصصت وزارة التعليم بالجامعات صفحة خاصة لعرض منتجاتها وخدماتها الإلكترونية ومن ضمنها برنامج سفير، ونظام معادلة الشهادات. كما تعمل وزارة التعليم على مبادراتين ضمن مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ والمتمثلة في مبادرة تطوير إحصاءات التعليم وبناء قواعد بيانات الخريجين وبيانات البحث العلمي، ومبادرة إنشاء وتطوير

وتعليمية وتطبيقية، تقوم جميع الجامعات بالمهام الأساسية للجامعة (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) وتركز الجامعات البحثية على البحث العلمي والدراسات العليا، وتركز الجامعات التعليمية على التعليم في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، بينما تركز الجامعات التطبيقية على التعليم التطبيقي في مرحلتي الدبلوم والبكالوريوس. كما تعمل الوزارة على البرامج والمبادرات التالية في ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بمواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل:

الابتعاث الخارجي: توجيه الطلاب المبتعثين ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في مسارات تتناسب مع الخطط التنموية.

المواءمة بين مخرجات التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل.

التأهيل المهني لطلاب المرحلة الثانوية، وتوجيه الخريجين نحو مجالات التوظيف.

ايجاد برنامج تثقيفي للإستثمار وريادة الأعمال لدى طلاب المرحلة الثانوية والجامعية.

التركيز في افتتاح الكليات و الأقسام لتتواءم مع سوق العمل، لتكون علمية تطبيقية تناسب سوق العمل.

تحويل مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر إلى كليات الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع في تخصصات تطبيقية لمدة سنتين أو أكثر تخدم سوق العمل.

دعم كليات المجتمع والكليات التقنية التي تهين الخريجين بشكل مباشر لسوق العمل.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي كجزء رئيس وهام في بناء ونشر مجتمع المعرفة من خلال الإنتاج العلمي للباحثين، فقد بلغ عدد الطلبة المقيدون في برامج الدراسات العليا ٥٠,٧٢٤ طالب وطالبة. كما بلغ عدد المراكز البحثية ١٣٩ مركزاً، فيما بلغ عدد الكراسي العلمية في الجامعات ٢٢٥ كرسي بحثياً في مجالات



والإرادة الحازمة والتعاون والمشاركة. وذكر أعضاء هيئة التدريس في دراسة (العنزي والحري، ٢٠١٥) أن من متطلبات الوصول إلى مجتمعات المعرفة وجود إدارة معرفة تتكون من خبرات متراكمة. بينما أكد أمناء المكتبات في دراسة (سيدهم، ٢٠١٣) أن جودة وأهمية المحتوى هما أساس مجتمع المعرفة الذي يساهم في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول لتحقيق أدوارها المتعددة تجاه مجتمع المعرفة المتمثلة في الدور التعليمي والدور البحثي، والدور المجتمعي للجامعات. ورغم أهمية تلك المتطلبات لتحقيق أدوار الجامعات نحو تعزيز مجتمع المعرفة، إلا أن تحليل الدراسات السابقة أظهر عدداً من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي تجاه تعزيز مجتمع المعرفة. ويمكن تقسيمها إلى تحديات إدارية وتحديات بشرية وتحديات فنية فيما يلي:

التحديات الإدارية:

يقصد بالتحديات الإدارية التي تواجه الجامعات تجاه مجتمع المعرفة بأنها تلك المعوقات أو الصعوبات المتعلقة بعمليات إدارة المعرفة ومتطلباتها الإدارية. ففي مجال الشراكة المجتمعية على المستوى الدولي، أكد تحليل الدراسات السابقة في دراسة (العامري، ٢٠١٧) العديد من التحديات الإدارية التي تواجه الجامعات في إدارة الشراكات والتنافسات الدولية ومنها الخوف من الشراكات والتنافسية السلبية، وصعوبة ضمان الجودة والنوعية في الشراكات، وصعوبة عامل اللغة الأجنبية. في حين بين أعضاء هيئة التدريس في دراسة (الذبياني، ٢٠١٢) عدم وجود تعاون أو شراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص الدولي في مجال تطبيق المعرفة. وفي مجال الشراكة المجتمعية على المستوى الوطني، أوضح تحليل الدراسات السابقة في دراسة (الحمام، ٢٠١٧) عدم وجود جهة أو هيئة مسؤولة عن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الدولة الأخرى مما يعكس تحدياً لإدارة المعرفة على صعيد الشراكة المجتمعية في المستوى المحلي. كما أشار أعضاء هيئة التدريس في دراسة (العنزي، الحري، ٢٠١٥) إلى

نظام خدمات المعلومات الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية.

ورغم ما تقدمه وزارة التعليم من دعم لمؤسسات التعليم العالي في مجال تعزيز مجتمع المعرفة وسد الفجوة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل، إلا أن الأدب البحثي والدراسات السابقة التي تناولت أدوار ومسؤوليات الجامعات تجاه التحول نحو مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل تؤكد على ضعف أدوار الجامعات في تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل.

ويمكن تناول نتائج تلك الدراسات في ضوء المحورين التاليين:

أ- أدوار ومسؤوليات الجامعات تجاه تعزيز مجتمع المعرفة:

رغم أهمية الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالجامعات تجاه مجتمع المعرفة التي تشمل بناء المعرفة وتخزينها ونشرها لتساهم في تعزيز مجتمع المعرفة، إلا أن العديد من الدراسات أظهرت ضعف دور الجامعات تجاه مجتمع المعرفة (الحمام، ٢٠١٧؛ الذبياني، ٢٠١٢). فقد أكد أعضاء هيئة التدريس في دراسة (الذبياني، ٢٠١٢) أن المعرفة التي تتيحها الجامعات السعودية تقليدية لا تواكب متطلبات العصر ومتطلبات مجتمع المعرفة. كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى ضعف إسهامات الجامعات السعودية بالشكل الذي يوافق التحول نحو مجتمع المعرفة لعدم وجود خطط في مجال نشر المعرفة. وأظهر تحليل الدراسات السابقة في دراسة (الحمام، ٢٠١٧) صعوبة الاتصال بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام للقيام بأدوارها تجاه التكامل نحو بناء مجتمع المعرفة.

وأظهرت نتائج تحليل الدراسات السابقة أن هناك مجموعة من المتطلبات التي من الممكن أن تحقق تكامل بين أدوار مؤسسات التعليم العالي نحو تعزيز مجتمع المعرفة. حيث تبين من تحليل الدراسات السابقة في دراسة (أحمد، ٢٠١٦) أن المتطلبات للتحول نحو مجتمع المعرفة تمثلت في الالتزام والجدية

وتفعيل دورها في التحول لمجتمع المعرفة. ونتيجة لقلة الدعم الإداري والمادي، أكدت نتائج تحليل الدراسات السابقة في دراسة (حرب، ٢٠١٣) تدني استخدام البحث التربوي للتقنيات الحديثة في خطواته وإجراءاته المختلفة بالرغم من دورها المهم في خدمة البحث العلمي.

وقد أسهمت التحديات الإدارية في ظهور تحديات تتعلق بالكوادر البشرية التي تعد مكوناً رئيسياً تعتمد عليه الجامعات للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة، ويمكن تناولها في التالي.

التحديات البشرية:

يقصد بها الصعوبات والمعوقات المتعلقة بمهارات وكفاءات رأس المال البشري كجزء أساسي في مجتمع المعرفة. وأعزت بعض الدراسات السابقة أسباب التحديات فيما يتعلق بالكوادر البشرية إلى ضعف تأهيلهم وقلّة دعمهم مالياً وكثرة إسناد المهام الإدارية. فقد أكد أعضاء هيئة التدريس في دراسة (العنزي والحري، ٢٠١٥) أن هناك قلة في التجارب الموجهة لتوليد المعرفة بسبب الحاجة إلى جهد بشري يبني على التجارب التي تحول المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة وتحولها من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي. كما أبرزت نتائج تحليل الدراسات السابقة في دراسة (حرب، ٢٠١٣) ضعف مصادر الدخل للباحثين، الذي يدفعهم للهجرة أو السفر إلى الجامعات الأجنبية أو العربية وبالتالي تفقد الجامعات مواردها البشرية. كما أكد أعضاء هيئة التدريس في دراسة (القحطاني، ٢٠٠٢) على كثرة إسناد الأعمال الإدارية التي تعوقهم عن تقديم أبحاث في مجال تخصصاتهم. وقد أسهمت تلك التحديات البشرية في ظهور تحديات فنية تؤثر في بناء مجتمع المعرفة، ويمكن تناولها في التالي.

التحديات الفنية:

يقصد بها المعوقات أو الصعوبات المتعلقة بطبيعة المعرفة التي تواجه الجامعات في التحول نحو مجتمع المعرفة. حيث أكد أعضاء هيئة التدريس في دراسة (الذبياني، ٢٠١٢) إلى وجود فجوة رقمية واضحة بين

وجود عزل للمعرفة عن استخداماتها المجتمعية. وقد أعزى أعضاء هيئة التدريس ذلك إلى ضعف التعاون بين العاملين في مشاريع إدارة المعرفة وتدني استخدام التقنيات الحديثة وضعف الإمكانيات والتجهيزات والمعامل التي تعتبر من المتطلبات الضرورية للإنتاج العلمي للأبحاث العلمية (القحطاني، ٢٠٠٢). وبينت نتائج تحليل الدراسات السابقة في دراسة (أحمد، ٢٠١٦) أن عزلة مؤسسات التعليم العالي عن مجتمعاتها يؤدي إلى ضعف علاقتها بالمجتمع وضعف دورها في خدمة وتنمية الأفراد والمؤسسات. كما بينت نتائج الدراسة السابقة تحديات تتعلق بالمتطلبات اللازمة لإدارة مجتمع المعرفة تمثلت في نقص توفر المقومات اللازمة للبحث العلمي والإبداع والابتكار من نقص في التجهيزات الآلية المتطورة، وضعف المخصصات المالية وضعف الحوافز التشجيعية المادية والمعنوية للهيئة التدريسية.

وفيما يتعلق بالدعم الإداري والمالي اللازم لإحداث التحول نحو مجتمع المعرفة، أكد أعضاء هيئة التدريس في دراسة (عوض وبركات، ٢٠١١) قلة الإنفاق على التعليم العالي في الجامعات العربية، حيث أن الإنفاق المنخفض يتنافى مع السعي لإقامة مجتمع المعرفة. وفي مجال المتطلبات الإدارية اللازمة لنشر واستثمار المنتجات المعرفية، بينت تحليل الدراسات السابقة في دراسة (حرب، ٢٠١٣) ضعف قدرة الجامعات على استثمار نتائج البحوث العلمية وعدم وضوح السياسة العلمية لتمويل الأبحاث خاصة من مصادر التمويل الأجنبي. وأشار أعضاء هيئة التدريس في دراسة (القحطاني، ٢٠٠٢) إلى قلة قناعة الشركات والمؤسسات بأهمية البحث العلمي، وبالتالي قلة دعمها للمنتجات المعرفية.

وفي مجال تقنية المعلومات، أبرز تحليل الدراسات السابقة في دراسة (أحمد، ٢٠١٦) واقع التعليم العالي في الدول العربية الذي يتصف بضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقص المهارات اللازمة لاستخدامها وانخفاض النفاذ الرقمي والجهازية الإلكترونية مما تسبب في ضعف قدرة مؤسسات التعليم العالي على توفير متطلبات مجتمع المعرفة



الجامعات تجاه دعم سوق العمل. ومن أولى تلك الأدوار مراعاة المؤسسات التعليمية لحاجة سوق العمل من التخصصات التي يجب أن تكون مواثمة مع متطلبات القطاع الحكومي والقطاع الخاص. فقد أكدت نتائج دراسة (عاشور، ٢٠٠٥) أن مخرجات التعليم الجامعي تفوق بكثير القدرة الاستيعابية لسوق العمل، بينما بينت نتائج دراسة (محمود وقُدوري، د.ت) أن هناك تباين حول المواد الدراسية الأكثر أهمية في إعداد وتأهيل الخريج فضلاً عن المواد الدراسية التي لم يتم الاستفادة منها في العمل من قبلهم. كما أكد نتائج تحليل الدراسات السابقة بدراسة (عاشور، ٢٠٠٥) عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي وما يقدمه للمجتمع من كوادر علمية مؤهلة ومتخصصة في المجالات المختلفة وما يحتاجه المجتمع فعلياً ليزدهر ويتقدم، حيث يؤدي ذلك إلى هدر كبير في الجهد والمال والذي يعتبر عامل مساعد في زيادة نسبة البطالة. ولهذا فإن على مؤسسات التعليم العالي العديد من الأدوار لسد الفجوة بين مخرجاتها وحاجة سوق العمل من خلال تجويد مخرجاتها المتمثلة في تأهيل الكوادر البشرية من جهة، ومن جهة أخرى تجويد الإنتاج العلمي والمعرفي بتهيئة إدارية وفنية مدروسة، بما يحقق متطلبات خطط التنمية.

وظهرت عدة تحديات تواجه إعداد وتأهيل الكوادر البشرية المؤهلة لسوق العمل. فقد أوضحت نتائج دراسة (الصلال، ٢٠١٢) بأن خريجة الجامعة تواجه العديد من التحديات في ضوء متغيرات العصر والتي تلزم الجهات المعنية بتعليم وتدريب المعلمة من خلال تزويدها بالمهارات الحياتية لتمكن من مواجهة تلك التحديات. وأوصت دراسة (جحلان، ٢٠١٢) بضرورة زيادة مواثمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل وتطوير مادة الرياضيات بما يتوافق مع ذلك، وأن تنقل المؤسسات التعليمية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها حتى لا يضطر القطاع الخاص إلى تعديل وصقل وتجديد مهارات الخريجين. وأشارت دراسة (حافظ، ٢٠١٢) بضرورة تكوين قاعدة بيانات وإعداد منظومة متكاملة بالتنسيق والتكامل ما

بلدان العالم المتقدمة والنامية في مجال بناء المعرفة. وقد بين أمراء المكتبات بدراسة (سيدهم، ٢٠١٣) أن نسبة كبيرة من المكتبات لا تستخدم البرمجيات الوثائقية في خدماتها على الرغم من تقدمه من تسهيلات لمستخدميها. ومن التحديات الفنية التي ظهرت في مراجعة الأدب البحثي والدراسات السابقة توجه الجامعات نحو الفردية في توجيه برامجها والقيام بأدوارها، حيث أظهر أعضاء هيئة التدريس في دراسة (عوض وبركات، ٢٠١١) أن تركيز دور الجامعات العربية يبرز في تنمية الفرد مقارنة بتنمية المجتمع وتوليد المعرفة. وقد يرجع ذلك إلى أن خطط الجامعات مازالت محصورة على الناحية الأكاديمية البحتة ولم تصل مؤسسات التعليم العالي إلى مرحلة التخطيط من أجل المجتمع وتنمية المعرفة العامة. وبالرغم من تنافس الجامعات العالمية في تحقيق الالتزام بضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي لتفعيل دورها المستهدف في تحقيق التنمية، إلا أن التعليم العالي العربي يفتقد الحزم والإرادة القوية للتحرك بخطى سريعة نحو التطور والنمو الذي يخدم مجتمع المعرفة (أحمد، ٢٠١٦).

وفي ظل أهمية الموارد البشرية لدعم سوق العمل، فإن على الجامعات السعودية دور مهم لإدراك دورها تجاه سد الفجوة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل. ويمكن تناول تلك الأدوار في المحور التالي.

ب- أدوار ومسؤوليات الجامعات نحو دعم سوق العمل:

أكد الأدب البحثي السابق أن للجامعات أدواراً هامة تقوم بها لسد الفجوة بين مخرجاتها التعليمية وحاجة سوق العمل. حيث بينت دراسة (العتيبي، ٢٠١٧) توجهات القطاع الخاص نحو خريجي مؤسسات التعليم العالي والذي يتطلب مواثمة مخرجات الجامعات مع متطلبات سوق العمل. وضرورة توفير التخصصات التي يحتاجها السوق مثل التخصصات العلمية والتخصصات في اللغة الإنجليزية والحاسوب. وقد تبين من خلال تحليل الدراسات السابقة دور

والدولة والمجتمع. وأشارت دراسة (الحقباتي، ٢٠١٢) إلى عدم وضوح المعايير المهنية لسوق العمل والتي تحدد وتدعم المناهج والأدوات اللازمة. وأوصت دراسة (الصلال، ٢٠١٢) بضرورة تضمين المهارات الحياتية لمقررات التعليم العام وبرامج كليات التربية وإعداد المعلمين.

وفي ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠، فإن على الجامعات السعودية دور مهم لإدراك أولوياتها تجاه تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل. ويمكن تناول تلك الأولويات في المحور التالي.

ثانياً: أولويات مؤسسات التعليم العالي لتعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠:

تم استعراض عدة دراسات تناولت أولويات مؤسسات التعليم العالي لتعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠. فمن حيث أولويات طبيعة أدوار الجامعات ومواءمتها لمتطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، أوضح أعضاء هيئة التدريس في دراسة (الزبون والسكيتي، ٢٠١٤) أن الجامعات السعودية تدرك تماماً الدور الذي يجب أن تقوم به لمواجهة تحديات التغيير التربوي الذي تتطلبه المرحلة الحالية في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠. كما أكدت نتائج تحليل الدراسات السابقة في دراسة (الشهري، ٢٠١٧) أن أهداف أبحاث الدكتوراة والماجستير ومشاريع التخرج تتوافق إلى حد كبير مع أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠. وأوضح أعضاء هيئة التدريس في دراسة (الزبون والسكيتي، ٢٠١٤) أن الجامعات السعودية تولي عناية بطلابها من حيث تعليم اللغات الأجنبية حيث أن اللغة الرسمية هي اللغة العربية وكذلك الاهتمام بمختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تساعد الطلبة على التكيف مع الحياة الاجتماعية وربطها بواقع معيشتهم في ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠.

كما كشفت عدة دراسات الأولويات التي يجب أن تعمل عليها المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بالبعد العالمي لطبيعة المعرفة التي ينتجها منسوبو

بين المؤسسات التعليمية وبين سوق العمل، وكذلك تحديد مقومات وإمكانات كل مؤسسة تعليمية على حدة وكيفية التكامل والتنسيق مع بعضها البعض مع تحديد مقومات قطاعات سوق العمل الحكومية والأهلية.

واتضح في دراسة (العتيبي، ٢٠١٧) أن هناك ضعفاً نسبياً في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية التطبيقية بالمقارنة مع التخصصات النظرية. وقد تعود الأسباب إلى عدم انفتاح الجامعات على كافة مؤسسات المجتمع وضعف ارتباطها بسوق العمل وعدم وجود آليات للحصول على تقديرات كمية ونوعية من منظمات سوق العمل للاحتياجات المستقبلية. ومن الأسباب أيضاً عدم مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي بما يناسب متطلبات سوق العمل حيث أن التخصصات في الجامعات الأهلية تتشابه مع تخصصات الجامعات الحكومية، وتخريج أعداد من الطلبة في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى (المران، ٢٠١٢). وهذا يؤكد ما توصلت إليه نتائج دراسة (الميمان، ٢٠١٢) حول ضعف التنسيق والتخطيط بين المؤسسات التعليمية والتدريبية والقطاع الخاص لتحديد حجم الاحتياج الفعلي لسوق العمل من القوى العاملة بمختلف تخصصاتها.

وفيما يتعلق بالتنسيق بين التعليم الثانوي وما بعد الثانوي، أشارت الدراسات إلى ضعف الربط بين أساليب ومناهج التعليم والتدريب التقني والمهني ومتطلبات أسواق العمل. فقد بين أعضاء هيئة التدريس في دراسة (شاهين، ٢٠١٧) أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فاعلة لتأهيل طلاب المرحلة الثانوية لسوق العمل حيث أن مخرجات النظام التعليمي لا تتواءم مع التغيرات المتسارعة في بيئة وثقافة العمل. وأكدت نتائج دراسة (دخوخ، ٢٠١٢) على ضرورة الاهتمام بنوعية الجودة العالية للخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية للفرد والمجتمع، وضمان أن الأنشطة العلمية والبرامج الدراسية المعتمدة تلبى متطلبات وتتفق مع المعايير ومتطلبات التخصص وحاجة الجامعة والطلبة



التطبيقية الملموسة لمخرجات الجامعات من حيث التحاقهم بسوق العمل.

٢- معظم الدراسات السابقة كانت مسحية اعتمدت على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ولم تعتمد على تحليل الواقع الفعلي في سوق العمل والأدوار التي ينبغي أن يقوم بها القطاع الحكومي والأهلي لدعم الشراكة مع الجامعات للمساهمة في تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل.

التوصيات:

توصلت نتائج الورقة العلمية إلى قلة موازنة أدار الجامعات لتعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل رغم ما تبذله من جهود لتحقيق متطلبات رؤية ٢٠٣٠ . ولهذا فإن الورقة الحالية تضع عدداً من التوصيات العلمية التي قد تكون نواة لخطوات إجرائية لمسؤولي وزارة التعليم والجامعات السعودية نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل، ويمكن تناولها في ضوء الآتي:

استحداث آليات واستراتيجيات تساعد الجامعات في تحقيق موازنة مخرجات الجامعات مع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، لما لها من دور هام في تهيئة الكوادر البشرية لتحقيق مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل، وتشريع سياسات لمنح الجامعات ومؤسسات التعليم العالي استقلالية لتعزيز مجتمع المعرفة والتحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال زيادة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وإعطاء الجامعات مزيداً من المرونة في عمليات إدارة المعرفة ونقلها واستثمارها محلياً ودولياً لتسهيل عملية نقل المعرفة بما يضمن سهولة استخدامها ونقلها و ضرورة تسويق منتجات البحوث والخدمات التعليمية والأكاديمية.

تكوين منظومة إلكترونية لربط مؤسسات التعليم العالي فيما بينها وربطها بمؤسسات التعليم العالمية لتبادل الخبرات والإنتاج العلمي والفكري بما يساهم في بناء مجتمع المعرفة، من خلال توفير مقومات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمكاتب الجامعية ونظم المعلومات الرقمية في

الجامعات من خلال أبحاثهم. حيث اتفق الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم بدراسة (نصار، ٢٠١٧) على اضطلاع الجامعات بوظيفتها فى إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمى، والتي عملت على تطوير الدور الاجتماعى لها فى مجتمع المعرفة. بينما أبرزت نتائج تحليل الدراسات السابقة في دراسة (الشهري، ٢٠١٧) غياب ذلك الدور حيث أن غالبية أبحاث الدكتوراة الماجستير ومشاريع التخرج لطلاب مرحلة البكالوريوس كانت على المستوى المحلي، وقلة منها على المستوى الوطنى، بينما لم تكن هناك أبحاث دكتوراه على المستوى الإقليمي.

وعلى النقيض من ذلك، اختلفت نتائج تحليل الدراسات السابقة في دراسة (التويجري، المحيميد، ٢٠١٧) حول ضعف أدوار الجامعة تجاه مخرجاتها المتمثلة في برامج إعداد المعلم في مواجهة التنوع المعرفي الذي حصل بسبب تعدد وسائل نقل المعرفة الحديثة. واتفق الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم بدراسة (نصار، ٢٠١٧) على ضعف أدوار الجامعة تجاه مخرجاتها المتمثلة في ضعف الإعداد العلمى للباحثين فى كليات التربية والذي يعد من أبرز التحديات التي تواجه البحث التربوي الذي يؤثر بدوره على مجتمع المعرفة في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وفي ضوء واقع أدوار الجامعات نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل، كشف نتائج تحليل الدراسات السابقة أن هناك ضعفاً في الأدوار بسبب عدد من التحديات التي تم ذكرها سابقاً، بينما كشف تحليل التقرير السنوي لوزارة التعليم تعدد مجالات الدعم للجامعات لتحقيق أدوارها في ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠. وقد يعود السبب في تباين النتائج إلى التالي:

١- تقوم الجامعات بأدوار قد يصعب قياسها بالنتائج الملموسة في أدوار الجامعات نحو تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل، خصوصاً أن الدراسات لم تختبر معارف الخريجين وقياس مهاراتهم في بناء بيئة داعمة ومعززة لمجتمع المعرفة وسوق العمل، حيث اتضح تركيز الدراسات السابقة على النتائج

تفعيل الشراكة المجتمعية مع التعليم العام والقطاع الخاص على المستوى المحلي، وذلك من خلال حث كافة الوزارات الحكومية على دعم البحث العلمي لقياس مؤشرات تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وتسويق المنتجات العلمية ونتائج الأبحاث التطبيقية وتفعيل توصياتها.

بناء خطة وطنية للبحث العلمي على مستوى الجامعات السعودية تتضمن أولويات البحث والتطوير في ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠ لإعداد وتهيئة الكوادر البشرية وتعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل.

توجيه الإنتاج العلمي للباحثين وطلبة الدراسات العليا لخدمة أغراض المجتمع وتحقيق متطلبات رؤية ٢٠٣٠ وتبني أهداف ومؤشرات الرؤية ضمن خططهم وأبحاثهم العلمية.

إجراء الجامعات للدراسات والأبحاث التقييمية لتقييم مؤشرات رؤية ٢٠٣٠ وأداء المؤسسات الحكومية في ضوء تحقيق متطلباتها.

الاهتمام بالبحث التطبيقي واستثمار منتجاته العلمية والمعرفية للمساهمة في المنافسات الدولية لتنويع الاقتصاد الوطني والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

إجراء دراسات تقوم على البيانات النوعية والمقابلات المعمقة وكذلك دراسات تجمع بين الأدوات الكمية والنوعية مع مسؤولي وزارة التعليم والوزارات ذات العلاقة ببناء مجتمع المعرفة مثل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية للتعرف على التحديات التي تواجه التحول نحو مجتمع المعرفة، وكذلك الوزارات ذات العلاقة بسوق العمل مثل وزارة العمل ووزارة التخطيط والاقتصاد ووزارة الخدمة المدنية والقطاع الأهلي للتعرف على التحديات التي تواجه مواءمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

المراجع:

أحمد، نعيمة بنت محمد. (٢٠١٦). ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة. المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم. جامعة السودان

الجامعات لتسهيل نشر واستخدام المعلومات والمعارف بين أعضاء هيئة التدريس وكافة منسوبيها.

إعادة النظر في الخطط الدراسية وتحديثها بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتركيز على البرامج والتخصصات النظرية والعلمية واستحداث البرامج التطبيقية في مختلف التخصصات الجامعية المتوائمة مع احتياجات سوق العمل في المرحلة الحالية والمستقبلية. وقد يكون من المناسب توجيه مسارات الطلبة خلال سنوات الدراسة في مراحل التعليم العام نحو التخصصات التي تناسب ميولهم وقدراتهم وتدعم سوق العمل وتحقق لهم وظائف مستقبلية في ضوء الاحتياجات التقديرية للكوادر البشرية اللازمة في رؤية ٢٠٣٠.

الاستثمار في رأس المال البشري لما له من عوائد مالية على مستوى مجتمع واقتصاد المعرفة ودعم سوق العمل من خلال دعم وتحفيز ورعاية الكفاءات البشرية المؤهلة في مؤسسات التعليم العالي لبناء القيادات الوطنية القادرة على إدارة عمليات المعرفة والمساهمة في تعزيز مجتمع واقتصاد المعرفة ودعم سوق العمل.

تنويع مصادر الدعم المالي للجامعات لضمان تنفيذ برامج وأنشطة الجامعات الأكاديمية والبحثية بما يحقق التنافسية العالمية في مجال مجتمع واقتصاد المعرفة.

تفعيل التبادل المعرفي والعلمي مع الجامعات العالمية من خلال تفعيل المؤتمرات العلمية والبرامج الأكاديمية وأنشطة التدويل المختلفة على مستوى الكوادر البشرية والبرامج العلمية والإنتاج المعرفي والعلمي.

استثمار القدرات والإمكانات التنافسية للمملكة العربية السعودية في مجالات التنمية المتعددة وتوجيه الشراكات الدولية وتوطينها بالداخل من خلال المنتجات العلمية والمعرفية للباحثين للمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة.



دخيخ، صالح بن أحمد. (٢٠١٢). معايير وتطبيقات إجرائية مقترحة لتطوير وحدة ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بجامعة الباحة في ضوء التجارب العالمية. مؤتمر «تكاملي مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص» عمان -الأردن.

الذبياني، محمد بن عودة. (٢٠١٢). دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية. مجلة رسالة الخليج العربي. العدد (١٢٤).

رؤية المملكة ٢٠٣٠، تم الوصول إليه بتاريخ : ٦-٩-٢٠١٧. على الشبكة العنكبوتية التالية

<https://goo.gl/N422wG>

الزبون، محمد، السكيني، محمد. (٢٠١٤). دور الجامعات السعودية في مواجهة تحديات التغيير التربوي في ظل مجتمع المعرفة. مجلة مؤتمة للبحوث والدراسات. المجلد التاسع والعشرون. العدد (٦).

سيدهم، خالدة بنت هناء. (٢٠١٣). دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في بناء مجتمع المعرفة: دراسة ميدانية لأهم المكتبات الجامعية الجزائرية.

شاهين، رجاء يوسف (٢٠١٧). أثر ضبط مشاركة الطلاب العلمية في العملية التعليمية في رفع درجة التحصيل العلمي وجودة مخرجات التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة المجمعة بالمملكة العربية السعودية. مجلة جامعة المدينة العالمية المحكمة تاريخ الوصول: ٣٠ -٩- ٢٠١٧ عبر الشبكة العنكبوتية التالية: <https://goo.gl/Z3bFRo>

الشهري، فايز بن سعد. (٢٠١٧). أبحاث الدراسات العليا ومشاريع طلاب السنة النهائية بقسم التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل ودورها ٢٠٢٠ في تحقيق رؤية المملكة. كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠. جامعة القصيم.

الصلال، منيرة. (٢٠١٢). مدى توافر المهارات الحياتية اللازمة لسوق العمل لدى المعلمة خريجة جامعة الإمام

للعلوم والتكنولوجيا. تم الوصول إليه بتاريخ: ٢٦-٨-٢٠١٧ عبر موقع الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي: <https://goo.gl/uY6QGe>

التويجري، أحمد بن محمد، والمحيميد، سلطان بن عبدالله. (٢٠١٧). تصور مقترح لمخرجات برامج إعداد المعلم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠. جامعة القصيم.

جحلان، عبدالله بن عمر. (٢٠١٢). تلبية سوق العمل من خريجي الرياضيات في المملكة العربية السعودية ودرجة رضا المجتمع عنهم. مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص. الأردن . عمان.

حافظ، محمد بن مصطفى. (٢٠١٢). مؤسسات التعليم العام وتكاملها مع التعليم العالي والمهني في المملكة العربية السعودية (رؤية مقترحة للدور التكاملي لمؤسسات التعليم العام مع التعليم العالي والمهني في تحقيق متطلبات سوق العمل (القطاع الخاص والعام). مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص. الأردن . عمان.

حرب، خميس بن محمد. (٢٠١٣). تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي. المجلات العلمية بجامعة الزقازيق. تم الوصول إليه بتاريخ ٢٧-٨-٢٠١٧م عبر الشبكة العنكبوتية على الرابط: <https://goo.gl/vQ7myD>

الحقباتي، عبدالرحمن بن سعد. (٢٠١٢). دور المدارس الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل (دراسة تطبيقية على طلاب المرحلة الثانوية الأهلية وأولياء أمورهم ومعلميهم). مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص. الأردن . عمان.

الحماد، مي بنت عبدالله. (٢٠١٧). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠. جامعة القصيم.

المران، أمينة بنت إبراهيم. (٢٠١٢). التعليم العالي للفتاة السعودية وسوق العمل: الواقع والتطلعات. مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص). الأردن. عمان

موقع وزارة التعليم. تم الوصول إليه بتاريخ: ٨-٩-٢٠١٧. على الشبكة العنكبوتية التالية

<https://goo.gl/EXQy1N>

الميمان، منصور بن عبدالله. (٢٠١٢). تطوير البرامج التدريبية لتلبية احتياجات سوق العمل ومعالجة مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية. مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص. عمان الأردن.

نصار، علي بن عبدالرؤوف. (٢٠١٧). تفعيل مقومات البحث التربوي في جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية. مكتبة جامعة القصيم.

وزارة التعليم. (٢٠١٦). التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام الدراسي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ. الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء. تم الوصول إليه بتاريخ: ٣-٩-٢٠١٧. على الشبكة العنكبوتية التالية:

<https://goo.gl/6R4nyg>

محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر المشرفات التربويات. مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص عمان الأردن.

عاشور، محمد. (٢٠٠٥). دور الجامعات الأردنية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لمواجهة متطلبات واحتياجات سوق العمل. مؤتمر كلية التربية السادس بعنوان: العلوم التربوية والنفسية: تجديرات وتطبيقات مستقبلية. جامعة اليرموك.

العامري، عبدالله بن محمد. (٢٠١٧). بناء الشراكات الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات السعودية في ضوء نماذج تمويل التعليم العالي. كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠. جامعة القصيم.

العتيبي، منير بن مطني. (٢٠١٧). تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي. كلية التربية. جامعة الملك سعود.

العنزي، سعود بن عيد، والحربي، نيفين بنت حامد (٢٠١٥). معوقات إدارة المعرفة في الجامعات السعودية. مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية. المجلد (١٠) العدد الأول.

عوض، بن أحمد وزباد بن بركات. (٢٠١١). واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس.

القحطاني، منصور بن عوض. (٢٠٠٢). تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته: دراسة ميدانية. رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى.

قيطة، نهلة بنت عبدالقادر (٢٠١١). دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية التربية بجامعة غزة. فلسطين

محمود، صباح. قدوري، فائق. (بدون). نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل: حالة دراسية للتخصصات الإدارية والاقتصادية في دولة العراق. تم الوصول إليه بتاريخ: ٣-٩-٢٠١٧ على الشبكة العنكبوتية التالية: <https://goo.gl/F6wCiS>



عن مراحل إعداد استراتيجية ديوان المظالم ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠)

وأهدافها ومبادراتها وما تحقق منها على أرض الواقع . مقدمة لمنثى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي المنعقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إعداد / د.خالد بن محمد اليوسف
رئيس ديوان المظالم – رئيس مجلس القضاء الإداري

مقدمة

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، له ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأتانا من كل ما سألناه، فله الحمد على نعمه التي لا تحصى، وله الفضل على آلائه التي ليس لها منتهى، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين ..

ثم أما بعد:

أصبح من الظاهر والمتعين على الأجهزة الإدارية والمرافق الحكومية – في الوقت المعاصر – وفي إطار سعيها لتحقيق طموحات المستفيدين منها والمتعاملين معها بما يفي بتطلعاتهم وآمالهم بالعيش في أمن وأمان، وتحقيق الخدمات بإنجاز وإتقان ، أن تضع الخطط والاستراتيجيات، وتحشد كافة الموارد المالية والطاقات البشرية لتحقيق تلك الغايات والأهداف. بما يضمن بإذن الله وجود رؤية محددة لكل جهاز إداري يتفق مع الأهداف والرؤى العامة الأساسية للدولة يسعى الجهاز من خلال مبادراته وأهدافه إلى الوصول لتلك الرؤية في زمنها ووقتها المحدد .

والمملكة العربية السعودية ومنذ تأسيسها على يد الملك المؤسس – طيب الله ثراه – وهي تنشد الريادة والتفوق في كافة المجالات ومختلف الميادين، فسارت

بخطى حثيثة نحو التطور والتقدم مع المحافظة على هويتها الإسلامية سالكة في ذلك الطرق المستقيمة، ومتبعة المعايير القويمية. للوصول إلى الغايات المرومة ، فكانت الخطط العشرية للملكة خير شاهد على ذلك.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – أدام الله نصره وتوفيقه – واستكمالاً لمسيرة المملكة العربية السعودية الحافلة بالنجاحات والمنجزات انطلقت رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٨) وتاريخ ١٨ / ٧ / ١٤٣٧هـ بناءً على ما رفعه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- ولي العهد الأمين .

وانطلاقاً من هذه الرؤية المباركة الرامية بأن تكون المملكة العربية السعودية نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وفي مختلف المجالات ، وإيماناً من ديوان المظالم بضرورة العمل الجاد لمواكبة هذه الرؤية الحديثة، وتجسيدها لما يصبوا إليه الديوان من الريادة في القضاء الإداري فقد عمل على إعداد استراتيجيته ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠) والمعتمدة بقرار رئيس ديوان المظالم رقم (١٥١) لعام ١٤٣٧هـ، مستصحباً قيّمه المتمثلة في العدل، والاستقلال، والانجاز، والتميز، والشفافية، والمشاركة، والريادة، والتحسين المستمر، واستثمار رأس المال البشري،



الاستراتيجية.

وفي هذه الورقة التي تمثل خلاصة تجربتنا في إعداد (استراتيجية ديوان المظالم ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠)) سنتحدث عن منهجية إعداد الاستراتيجية، والمراحل التي مرت بها هذه الاستراتيجية، وأهدافها ومبادراتها وما تحقق منها على أرض الواقع.

المبحث الأول : منهجية إعداد استراتيجية الديوان:

لقد انطلق ديوان المظالم في إعداد استراتيجيته من رؤيته وتوجهاته المستقبلية المتسقة مع رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) ، معتمداً في ذلك على أحدث الأدوات والأساليب المعتمدة محلياً وعالمياً في التخطيط الاستراتيجي، ومستفيداً من الخبرات المميزة للمتخصصين في التخطيط الاستراتيجي.

وفي سبيل إعداد هذه الاستراتيجية تم تشكيل فريق عمل رئيسي، وتحضيري، ثم تحديد منسق لكل محكمة من محاكم الديوان وإدارة من إدارته، وعقد ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة في التخطيط الاستراتيجي ومؤشرات قياس الأداء.

وقد تم اعتماد أسلوب المقابلات المتعمقة مع الإدارة العليا في الديوان، ورؤساء المحاكم، ومدراء إدارات الديوان والمشرفين عليها مع عقد لقاءات مع عدد من منسوبي الديوان، إضافة إلى لقاءات مع المستفيدين من خدمات الديوان من الجهات الحكومية والخاصة، بغية تحصيل المعرفة التامة لما يتغياه المستفيدون من الديوان.

وبعد مراجعة ظروف العمل في الديوان وبيئته الداخلية والخارجية وتحليلها، بغرض تحديد الفرص، والتهديدات، ونقاط القوة، والضعف للديوان، تم تحديد القضايا والأهداف الاستراتيجية، وصياغة المبادرات لكل هدف، ووضع الخطط التشغيلية لها، وتصميم مؤشرات الأداء لقياس مدى نجاح الديوان في تنفيذ استراتيجيته.

المبحث الثاني : مراحل إعداد استراتيجية الديوان:

يمر إعداد الخطط الاستراتيجية بمراحل عدة

وتهيئة البيئة المحفزة، ومستهدفاً تقليص أمد التقاضي مع جودة عالية، والتحول الإلكتروني لأعماله، وإيجاد الكوادر المؤهلة ونظام إدارة لأداء، وتوفير المباني المناسبة للبيئة القضائية، وتعزيز العلاقات التشاركية ورفع الوعي القضائي.

إن ديوان المظالم وهو يعد استراتيجيته ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠) أخذ باعتباره عدداً من الأسس والمبادئ والمعايير والضوابط التي تشكل بمجموعها مرتكزات لهذه الاستراتيجية ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

١-الانطلاق من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتشريعاته السليمة.

٢-الانسجام مع رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، وبرنامج التحول الوطني (٢٠٢٠).

٣-الاعتماد على الرؤى والتوجهات التعمدة بالأمر السامي رقم (٢٩١٧٥) وتاريخ ٢٤/٦/١٤٣٨هـ .

٤-الاعتماد على الخطط التنموية في المملكة العربية السعودية والرؤى المستقبلية.

٥-الاستفادة القصوى من الخبرات والتجارب المحلية والعالمية.المقارنة ، وآراء أعضاء فريق العمل من منسوبي ديوان المظالم .

٦-اعتماد الواقعية والمرونة والتفاعل البناء مع الالتزام بالمبادئ والقيم.

٧-نشر ثقافة التطوير والتخطيط والتفكير الاستراتيجي بين منسوبي ديوان المظالم.

٨-توسيع مشاركة المعنيين من منسوبي الديوان في جميع مراحل إعداد الاستراتيجية.

٩-الاستفادة من التقنيات والأنماط الحديثة.

١٠-تطبيق أفضل المنهجيات والأساليب الإدارية وأحدثها.

١١-توفير منظومة من مؤشرات قياس الأداء لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية بما يساعد في عملية التقييم. ورصد الانجازات وإعداد تقارير متابعة

ورش العمل.

كما تم الاطلاع على التقارير السابقة للديوان، وتحليل الوضع الراهن، ومن ثم تحديد نقاط القوة للديوان، ونقاط الضعف فيه، وبيان الفرص، والتهديدات مع عرضها ومراجعتها من خبراء في التخطيط الاستراتيجي، ما أدى إلى تحديد الملامح الأساسية لاستراتيجية الديوان.

المرحلة الثالثة: تحديد الرؤية والرسالة والقيم والقضايا الاستراتيجية وصياغتها:

وفي هذه المرحلة بناء على تقارير الدورات التدريبية واللقاءات وورش العمل التي عقدها الديوان مع منسوبيه والمستفيدين من خدماته، ووفقاً لنتائج التحليل الاستراتيجي للوضع الراهن تبلورت رؤية الديوان في استراتيجيته ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠)، وذلك من خلال صياغة رؤية ورسالة وقيم تعكس طموحه، وتسهم في تحقيق أهدافه المستقبلية، وتتماشى مع الرؤى والتوجهات التي رسمها الديوان مطلع عام ١٤٣٧هـ، وتنسجم مع رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، وبرنامج التحول الوطني (٢٠٢٠) وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الرؤية:

«الريادة في القضاء الإداري».

ثانياً: الرسالة:

«قضاء إداري مستقل يفصل في الدعاوى بتميز وشفافية وصولاً لعدالة ناجزة، عن طريق كوادر مؤهلة وإدارة حديثة وإجراءات ميسرة وتقنية متطورة في بيئة محفزة مع بناء علاقة تشاركية ونشر للوعي القضائي».

ثالثاً: القيم:

١- العدل.

٢- الاستقلال.

٣- الإنجاز.

٤- التميز.

ابتداءً من الاستعداد للتخطيط، ومروراً بتحديد المرتكزات الأساسية للخطة، والعوامل الاستراتيجية، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية، وانتهاءً بصياغة الاستراتيجية التي تتضمن المحاور الأساسية: الرؤية، والرسالة، والقيم الجوهرية، والقضايا الاستراتيجية، والمبادرات، ومؤشرات قياس الأداء.

وفيما يلي عرض موجز لمراحل إعداد استراتيجية الديوان:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والاستعداد للتخطيط:

وفي هذه المرحلة قام الديوان بمجموعة من الاجراءات المبنية على المعايير العلمية والتي من شأنها المساهمة الفاعلة في جودة التخطيط وبناء الخطة الاستراتيجية، ومن أهم تلك الإجراءات:

١- تشكيل فريق عمل لمشروع استراتيجية الديوان، وتحديد منسقي الإدارات والمحاكم.

٢- عقد لقاءات مع الإدارة العليا بالديوان لمعرفة التوجهات والتطلعات.

٣- جمع المعلومات والبيانات والمصادر العامة والخاصة المتعلقة بمتطلبات العمل في الخطة.

٤- تحديد الأولويات الاستراتيجية للديوان.

٥- عقد برامج تدريبية وورش عمل لمنسوبي الديوان بهدف نشر ثقافة التخطيط والتطوير، وبيان كيفية المساهمة الفاعلة في نجاح الخطة الاستراتيجية، وقياس مؤشرات الأداء.

٦- الاستفادة من الجهات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص على المستويين المحلي والدولي، وقد بلغ مجموع تلك الجهات (٢٨) جهة حكومية وخاصة.

المرحلة الثانية: التحليل والتشخيص للوضع الراهن وإجراء التحليل الاستراتيجي (SWAT):

وفي هذه المرحلة تم استطلاع مريثات منسوبي الديوان، والمستفيدين من خدماته حول استراتيجية الديوان، وما ينشده منه، وذلك من خلال المقابلات المباشرة والاستبانات وجلسات العصف الذهني في



الهدف الأول: تقليص أمد التقاضي مع تحقيق جودة عالية:

المبادرات لتحقيق هذا الهدف:

١- تفعيل دور مَحَضِّر الدعوى.

٢- تفعيل دور أمانة السر.

٣- تفعيل دور معاون القاضي.

٤- تحقيق الجودة من خلال تطوير أساليب التفتيش القضائي.

٥- التدريب المتخصص.

٦- توظيف القضاة والموظفين وتأهيلهم.

٧- توفير نظام إلكتروني معرفي مساند.

٨- تطوير إجراءات العمل وتحقيق جودته.

٩- تطوير الهيكل التنظيمي والوظيفي للديوان ومحاكمه.

١٠- تنفيذ الإصدار الثالث والرابع من النظام القضائي.

١١- بناء المحكمة الإدارية العليا.

١٢- الوصول للملف الإلكتروني للدعوى.

١٣- تصنيف الأحكام ونشرها.

١٤- عقد مذكرات تفاهم مع أهم الجهات الحكومية بشأن تبليغات الدعوى.

المخرجات:

١- تقليص مدة الفصل في الدعوى بنسبة ٥٠% خلال سنوات الخطة.

٢- انخفاض نسبة نقض الأحكام من خلال التدريب المتخصص وتحقيق الجودة في أساليب التفتيش القضائي.

٣- زيادة رضا المستفيدين.

٤- زيادة فعالية الأداء.

٥- جودة المخرج.

٥- الشفافية.

٦- المشاركة.

٧- الريادة.

٨- التحسين المستمر.

٩- استثمار رأس المال البشري.

١٠- بيئة محفزة.

رابعاً: القضايا الاستراتيجية:

١- إنجاز الدعوى.

٢- توفير مبانٍ.

٣- إيجاد كوادر مؤهلة وبناء الصف الثاني.

٤- العلاقات التشاركية.

٥- نشر الثقافة القضائية.

٦- التوسع في استخدام التقنية والتحديث المستمر.

٧- نظام إدارة الأداء.

المرحلة الرابعة: تصميم الأهداف الاستراتيجية والمبادرات:

وفي هذه المرحلة تم تصميم الأهداف الاستراتيجية والمبادرات في استراتيجية الديوان ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠) وفق رؤية الديوان الاستراتيجية ورسالته وقيمه، اعتماداً على القضايا الاستراتيجية والتقييم والتحليل الاستراتيجي للوضع الراهن، والاستطلاعات والآراء المصاحبة لها، بالتناغم والانسجام مع رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) التي حرص الديوان على عكسها في استراتيجيته بعد عقد لقاءات مع الجمعية السعودية للإدارة عن رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).

تضمنت الاستراتيجية خمسة أهداف استراتيجية انبثق عنها سبع وأربعون مبادرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية مع تحديد عدد من المخرجات ووضع مؤشر لقياس كل هدف وذلك على النحو الآتي:



الهدف الخامس: تعزيز العلاقات التشاركية ورفع الوعي القضائي:

المبادرات لتحقيق هذا الهدف:

١- التكامل الفعال إلكترونياً مع الجهات الحكومية.

٢- تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية.

٣- تعزيز التعاون مع الجامعات السعودية.

٤- تعزيز التعاون مع الجهات القضائية الدولية.

٥- إعداد وسائط ونشرات تعريفية بالديوان واختصاصاته.

٦- نشر مجلة علمية خاصة بالديوان.

٧- إقامة مؤتمرات وندوات في قضاء الديوان.

المخرجات:

١- تسهيل الإجراءات مع الجهات الحكومية.

٢- تبادل المعلومات مع الجهات الأخرى.

٣- سرعة ودقة الأعمال مع الجهات الأخرى.

٤- تقليل نسبة الدعاوى الواردة لمحاكم ديوان المظالم.

٥- ربط الخدمات مع الجهات المختلفة.

٦- زيادة الوعي القضائي في المجتمع.

٧- سهولة الحصول على المعلومة القضائية.

٨- تقليل قضايا الغير ضد الوزارات.

المؤشر:

١- تعزيز العلاقات التشاركية مع (٥) جهات حكومية.

٢- تعزيز العلاقات التشاركية مع (٣) جامعات سعودية.

المرحلة الخامسة: تصميم مؤشرات الأداء وألية قياسها:

وفي هذه المرحلة وبهدف قياس مدى نجاح الديوان في تحقيق أهدافه الاستراتيجية تم تصميم مؤشرات أداء متوافقة مع طبيعة المهام والإجراءات المحددة لكل

٦- الترقية حسب الكفاءة.

٧- إيجاد مؤشرات أداء فعالة.

٨- إيجاد صف ثان من القيادات الإدارية.

المؤشر:

١- إيجاد مؤشرات أداء فعالة بنسبة ٧٠٪.

٢- تغطية معايير نظام إدارة الأداء للوظائف بنسبة ٨٠٪.

الهدف الرابع: توفير مبان للديوان ومحاكمه تتناسب مع البيئة القضائية:

المبادرات لتحقيق هذا الهدف:

١- تملك أراض في المناطق والمحافظات المستهدفة.

٢- إنشاء وتجهيز ستة مبان لمحاكم الديوان.

٣- افتتاح محاكم إدارية في المحافظات، ومحاكم استئناف إدارية في المناطق.

٤- تهيئة مباني المحاكم المستأجرة.

٥- صيانة ونظافة وتشغيل مباني الديوان.

٦- المحافظة على سلامة مباني الديوان ومحاكمه.

٧- تنمية الموارد المالية.

المخرجات:

١- وجود مبان تتناسب مع طبيعة العمل القضائي.

٢- رضا منسوبي ديوان المظالم والمستفيدين منه عن المباني.

٣- تصميم المباني بما يتناسب مع المستجدات والتطورات المستقبلية.

٤- بناء بصمة ذهنية متميزة.

المؤشر:

١- رضا المستفيدين بنسبة ٨٠٪.

٢- البدء بإنشاء (٣) مبان للديوان خلال سنوات الخطة.

٣- افتتاح (٣) محاكم إدارية في المحافظات.

مبادرة وهدف من الأهداف الاستراتيجية، مع الاعتماد في تحديدها على المخرجات المتوقعة لكل هدف من تلك الأهداف.

المرحلة السادسة: إصدار مشروع استراتيجية الديوان ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠) واعتمادها من الإدارة العليا:

لقد تم الانتهاء من استراتيجية ديوان المظالم ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠) والخطط التشغيلية لها بتاريخ ١٤٣٧/٩/٢٠هـ، وبعرضها على لجنة التطوير الإداري المشكلة بإشراف رئيس ديوان المظالم، وبرئاسة نائب الرئيس، وعضوية عدد من قيادات الديوان، قررت اللجنة التوصية بإجازتها، والبدء بالعمل بما تضمنته بتاريخ ١٤٣٧/١٠/٢٦هـ، وبعرض ما يتعلق منها بالشق القضائي على مجلس القضاء الإداري قرر إجازتها وتفويض رئيس ديوان المظالم لتنفيذ ما ورد فيها، فصدر القرار رقم (١٥١) لعام ١٤٣٧هـ باعتماد استراتيجية ديوان المظالم ١٤٣٧-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠). وبدأ العمل بها من تاريخ ١٤٣٧/١٠/٢٦هـ.

المبحث الثالث: المنجزات الحالية لديوان المظالم في إطار تنفيذ خطته الاستراتيجية

تبقى الخطط الاستراتيجية مهما انسجمت وتناغمت أهدافها مرهونة في نجاحها وتحقيقها لما يصبو إليه راسمها بحسن التنفيذ وانتظامه لكي تصبح تلك الخطط واقعاً ملموساً يمكن قياس مدى نجاحه ونفعه.

من هنا حرص ديوان المظالم عند صياغته لخطته الاستراتيجية وأهدافها ومبادراتها أن تكون مربوطة بمسار زمني محدد من خلاله يتابع المسؤول مدى النجاح المتحقق في الوصول للغايات وتحقيق الرؤى بما يضمن إنجاز الرسالة المتغيّاة من وضع الخطة الاستراتيجية.

فكان للديوان هنا:

١. مسار زمني لكل هدف ومبادرة.

٢. مسار واقعي بتحقيق عدد من المنجزات جرّاء تنفيذ هذه الخطة وفق جدولها وبحسب عناصرها. وهو ما

سيتم الحديث عنه في الجزء التالي.

. المسار الواقعي بتحقيق عدد من المنجزات جرّاء بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية لديوان المظالم وفق جدولها وبحسب عناصرها :

ففي إطار سعي ديوان المظالم لجعل خطته الاستراتيجية ٢٠٢٠ على أرض الواقع، قام برسم وتحديد عدد من الأهداف والمبادرات، مع ربطها بجدول زمني لقياس مدى تحققها وكيفية ذلك .

فمن خلال هذه الآلية ومن خلال فرق العمل المختصة والمرتبطة باللجنة الإشرافية العليا على تنفيذ خطة ديوان المظالم الاستراتيجية والتي تتحقق وتراقب مدى التنفيذ وجودته، تمكن الديوان من تحقيق عدد من المكتسبات المرسومة في خطته الاستراتيجية، بجعلها واقعاً ملموساً.

ويمكن عرض هذه المنجزات من خلال هذا المسار وفق الترتيب التالي :

الهدف الأول: تقليص أمد التقاضي مع تحقيق جودة عالية:

وفي إطار السعي لتحقيق مبادرات هذا الهدف ووفق الجدول الزمني، قام ديوان المظالم بتنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف ومنها:

القرار (١١١) لعام ١٤٣٨ والخاص بتقليص أمد التقاضي في المنازعات التجارية : وهو قرار صادر عن رئيس ديوان المظالم للعام المنصرم ١٤٣٨هـ لتحقيق غاية استراتيجية، وهي تقليص أمد التقاضي بعدالة ؛ حيث تضمن القرار عدداً من البنود التي تأتي ضمن الهدف الأول لاستراتيجية ديوان المظالم ٢٠٢٠ والمتوازية مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، بتقليص أمد التقاضي مع تحقيق جودة عالية، حيث تضمن القرار تحديد مدة الجلسة الأولى للدعوى التجارية بما لا يتجاوز ٢٠ يوماً من تاريخ القيد ، كما تضمن القرار التحقق في الجلسة الأولى من الجوانب الشكلية للدعوى ؛ من حيث القبول والاختصاص ، كما نظم القرار الجلسات عن طريق قصر تأجيل الجلسة على سبب يستدعي ذلك ، وألا



أشهر في دعاوى العقود الإدارية، وإذا لم تكف هذه المدة فللمحضر بعد موافقة الدائرة طلب تمديد مدة واحدة فقط بما لا يتجاوز نصف مدتها المقررة، وعند إتمام التحضير تحدد جلسة للحضور أمام الدائرة على أن يقدم المحضر تقريره عن القضية لرئيس الدائرة والأعضاء فقط قبل ذلك، وللدائرة في الجلسة المحددة قفل باب المرافعة والحكم إذا كانت القضية صالحة للحكم فيها أو تحديد موعد لاستكمال جوانبها.

ومن خلال التجربة وما ظهرت به من نتائج إيجابية فإنه جار العمل على تعميم تطبيقها على جميع الدوائر القضائية.

قواعد الاستعانة بالخبراء وتحديد أتعابهم أمام محاكم ديوان المظالم :

ففي إطار سعي ديوان المظالم إلى تعزيز العمل الإجرائي المساند للعمل الموضوعي للدوائر القضائية فقد أصدر مجلس القضاء الإداري في البند (أولاً) من محضر جلسته رقم (٩) وتاريخ ٢٣ / ٢ / ١٤٣٨هـ قراراً بالموافقة على قواعد الاستعانة بالخبراء وتحديد أتعابهم أمام محاكم ديوان المظالم، مكونة من إحدى وأربعين مادة تُنظم هذا الأمر، بما يعين القضاة، ويرتب عمل الخبرة أمامهم، ويرتب للخبراء عملهم أمام الدوائر القضائية .

وتعد هذه القواعد ، وما نظمتها من محتوى مهم في الشأن القضائي؛ الأولى من نوعها على المستوى المحلي؛ إعمالاً لمقتضى المادة ٢٠ من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، وما قررته بهذا الخصوص من تكليف المجلس بإصدار قواعد خاصة بالاستعانة بالخبراء وتحديد أتعابهم، بما يضبط الإجراءات، ويسهم في تحديد المهام؛ بما ينعكس على سلامة مقتضيات نظر القضايا، وعدالة الإجراءات وسرعتها، ويخدم سلامة وسرعة الفصل في القضية؛ استشعاراً للأهمية الكبرى لعمل الخبير ودوره في توضيح ما يخفى على المحكمة. وقد شملت موادها آلية اختيار الخبير، ومن يحق لهم القيام بذلك؛ وهم الخبراء المرخصون أو الخبرة المتوافرة لدى الجهات الحكومية. كما وضحت

تأجل لذات السبب ، وتحديد الحد الأعلى لتأجيل نظر الدعوى بما لا يتجاوز ثلاث جلسات للمرافعة ، وتضمن القرار أيضاً تطبيق عدد من المبادرات التي تستهدف تخفيف الأعباء الإدارية عن القاضي بإسناد بعض الإجراءات إلى الإدارة المختصة في المحكمة ومن أهمها: تبليغ المدعى عليه عن طريق إدارة الدعاوى، وإيداع مذكرة الدفاع الأولى لديها، وتطبيق إجراء تبادل المذكرات بين الأطراف مع تحديد عدد مرات تبادلها ومددها، مع ربط هذه الإجراءات في حينه بمؤشرات قياس الأداء في ديوان المظالم والمرتبطة بإدارة التفيتش القضائي؛ بما يضمن تطبيقها على الوجه الأمثل وبما يحقق الغاية منها.

استحداث عدد من الدوائر القضائية؛ وفي هذا الصدد قام ديوان المظالم ممثلاً بمجلس القضاء الإداري وبماله من اختصاص في هذا الشأن بإصدار عدد من القرارات تضمنت استحداث عدد من الدوائر القضائية بمختلف محاكم ديوان المظالم لمواكبة متطلبات الإنجاز في عملية التقاضي لتحقيق الرؤية المنشودة وهي (العدالة الناجزة)، فمن خلال استحداث هذه الدوائر بحسب الاحتياج تكون وتيرة العمل القضائي أسرع وأدق في مواعيد الجلسات والفصل في الخصومات.

الدائرة النموذجية: حيث أصدر رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء قراراً يقضي بتطبيق تجربة المحكمة النموذجية على بعض محاكم ديوان المظالم، وذلك تأكيداً للرؤية الديوان حيال البدء بالترافع الإلكتروني أمام عموم محاكمه من خلال تنفيذ مقتضى المادة ١ / ١١ من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، وبدأ تطبيق ذلك في المحكمة الإدارية بعرعر مع الاستمرار في تطبيقه على الدائرتين المشكلتين في مكة المكرمة والدائرة الإدارية الثانية في المحكمة الإدارية في بريدة في جميع الدعاوى التي تنظرانها وفق آلية محددة، وذلك بأن حدد مواعيد جلسات أسبوعية مستقلة عن مواعيد جلسات الدائرة لا تزيد المدة بين الجلسات عن أسبوعين، على أن ينتهي تحضيرها في مدة لا تتجاوز شهرين في دعاوى إلغاء القرارات الإدارية أو ثلاثة أشهر في دعاوى التعويض أو أربعة

الشؤون الفنية بمكتب رئيس ديوان المظالم مباشرة، وكذا مركز دعم القرار، وإدارة المراجعة الداخلية، وربط الهيكل التنظيمي دائرة التأديب بمجلس القضاء الإداري، بالإضافة إلى الأمانة العامة للمجلس، وما يرتبط بها من إدارة شؤون المجلس وإدارة اللجان، كما ترتبط إدارة التفتيش القضائي برئيس مجلس القضاء الإداري. وتناول التنظيم الهيكلي رئاسات المحاكم ابتداءً من المحكمة الإدارية العليا، وما يرتبط بها من مكتب رئيس المحكمة، والهيئة العامة للمحكمة، وإدارة الدراسات والبحوث، وكذلك محاكم الاستئناف الإدارية، والمحاكم الإدارية، وتكوين مكتب فني بهما، وكذا ما جاء فيها من إدارة لأمانات السر، والذي يعمل الديوان عليها بطريقة علمية لأن تكون أمانات سر موحدة، وكذا إدارة قاعات الجلسات تتولى تهيئة قاعات الجلسات، وإخراجها من مهام الدوائر القضائية، كل ذلك جاء بما يعزز آلية العمل في الجهاز القضائي، ويسهم في تقليص أمد المعاملات من خلال وجود هيكل تنظيمية واضحة المعالم .

نقل القضاء التجاري إلى وزارة العدل : فإنفاذاً لما نصت عليه آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٩/٠٩/١٤٢٨هـ في (القسم الأول /ثامننا/٦) من سلخ الدوائر التجارية ودائر التدقيق التجارية التابعة للديوان بقضاتها ومعاونيهم ووظائفهم إلى المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف، وما قضى به الأمر الملكي الكريم البرقي رقم (١٠٨٢٧) وتاريخ ٢٠٠٣/٢٠/١٤٢٨هـ، من الموافقة على تأجيل سلخ القضاء التجاري من ديوان المظالم إلى القضاء العام مدة سنة حتى ١/١/١٤٢٩هـ.

وعملاً بما تضمنته الوثيقة المنظمة لسلخ الدوائر التجارية ودوائر الاستئناف التجارية التابعة لديوان المظالم إلى القضاء العام الموقعة بتاريخ ١٣/٦/١٤٢٧هـ، وما صدر به قرار مجلس القضاء الإداري في جلسته (٢٧/٢٨/١٤٢٨هـ) بشأن سلخ القضاء التجاري، فقد قام ديوان المظالم بإصدار عدد من القرارات وتشكيل فرق عمل على مستوى عال، والتنسيق مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء لتنفيذ ما قضت

قواعد نذب الخبير ابتداءً من طلب المحكمة ذلك ثم منطوق قرار النذب من المحكمة، وما يجب أن يتضمنه من بيانات تتعلق بتحديد المهمة تحديداً دقيقاً وتوضيح الصلاحيات الممنوحة للخبير والتاريخ المحدد لإيداعه التقرير بما لا يتجاوز ٤٥ يوماً، ومن يتحمل التكاليف المبدئية لأتعاب الخبير. كما تضمنت أحوال رد الخبير، وبينت أيضاً أحكام مباشرته لمهامه والتزاماته وصلاحياته، مؤكدة أن الخبير ينفذ المهمة بنفسه إذا كان النذب لشخصه، موضحة أنه يبدأ مهمته خلال ١٥ يوماً من تاريخ استلامه صورة قرار النذب، مع التأكيد على وجوب التزام الخبير بسرية المعلومات والبيانات التي اطلع عليها بسبب مهمته أو أثناء تنفيذها، وألا يفشي شيئاً منها ولو بعد انتهاء نذبه، ونظمت أيضاً محاضر الأعمال وتقرير الخبرة وما يتضمنانه من بيانات، مؤكدة أن الخبير بعد اكتمال عمله يودع التقرير لدى إدارة الدعاوى والأحكام بالمحكمة. وشملت أيضاً أحكام الخبرة بدون تقرير، وهي التي تطلبها المحكمة لإبداء الرأي في مسألة فنية أو لمعاينة الشيء المتنازع فيه. مبيّنة آلية الرقابة على أعمال الخبير وحجيتها، مانحة للمحكمة مهمة دعوة الخبير ومناقشته في تقريره وإعادة المهمة إليه، وأيضاً تزوده بما أبداه الخصوم من ملاحظات على تقريره. وأفردت عدداً من المواد عن آلية تقدير الأتعاب والمصروفات.

الموافقة السامية على هيكل ديوان المظالم : ففي إطار الدعم الكريم من القيادة الحكيمة لمرفق القضاء الإداري، ودعم كل ما من شأنه تحديث البيئة القضائية بما يتواءم والعمل الحديث ، فقد صدر الأمر الملكي الكريم المؤرخ في ١٨/٦/١٤٢٨هـ بالموافقة على هيكل ديوان المظالم التنظيمية والتي جاءت متسقة مع متطلبات المرحلة الحالية لعمل الديوان وفق رؤاه وتوجهاته المعتمدة من المقام السامي، والتي سارت على نهجها خطته الاستراتيجية ٢٠٢٠. حيث اشتملت الهيكل الجديدة لديوان المظالم على وجود نائبين للرئيس وهما: نائب رئيس ديوان المظالم للشؤون القضائية، ونائب رئيس ديوان المظالم للشؤون التنفيذية. كما شملت الهيكل ارتباط مكتب



مراحلها بداية من قيدها لدى المحكمة وحتى حفظها في الأرشيف مروراً بجميع المراحل القضائية إلكترونياً .

.البوابة الداخلية: فيما يقدم نظام « مُعِينُ » الإلكتروني عبر البوابة الداخلية المعلومات التي يحتاج إليها المستخدم الداخلي من نظام القضايا مثل: المؤشرات والبيانات وشاشات الاستعلام، كما تحتوي على الخدمات الالكترونية التي يحتاج إليها القضاة، وكذلك بعض الخدمات الأخرى المساندة لمتخذي القرار.

.البوابة الخارجية: في حين يقدم نظام « مُعِينُ » عبر البوابة الخارجية المعلومات التي يحتاج إليها المستخدم الخارجي من النظام القضايا، كحالة الدعوى، والاطلاع على الحكم الصادر فيها، وبعض المعلومات التفصيلية الأخرى تيسيراً على المتقاضين بتمكينهم من الاطلاع -بالقدر اللازم- على سير قضاياهم إلكترونياً.

.البوابة الإلكترونية: وهي الموقع الرسمي لديوان المظالم على الانترنت -، والواجهة الرسمية

http://www.bog.gov.sa ، وتقدّم البوابة عدداً من الخدمات التفاعلية والمعلومات التفصيلية، وفق خريطة محدّثة للموقع، تضم بالإضافة لخدمات معين القضائية الإلكترونية عدداً من الخدمات التفاعلية الأخرى والبيانية ومؤشرات الأداء، كما تضم جميع مدونات الأحكام القضائية لمحاكم ديوان المظالم، وعدداً من المعلومات الموضوعية التي جرى تصميمها بما يتناسب مع هوية الديوان لتعكس واقع العمل وخطط التطور، وإضافةً للمحتوى المتخصص جرى إطلاق النسخة الانجليزية من هذه البوابة امتداداً لتوسيع نطاق رفع الوعي القضائي لعموم المستفيدين والمهتمين، لكي لا يقف حاجز اللغة عائقاً أمام الاطلاع والمعرفة بخدمات جهاز القضاء الإداري بالمملكة ثم وخدمات بوابته الإلكترونية، وذلك في ظل التطور التقني والمعرفي الذي يسعى إليه الديوان، هذه البوابة الإلكترونية لديوان المظالم جرى تصميمها وتطويرها وفق أحدث التقنيات والمعايير العالمية والاشتراطات الأمنية .

نظام الاتصالات الإدارية: وفي هذا الإطار قام ديوان

به الأوامر الكريمة والقرارات، فتم تشكيل لجنة عليا للإشراف على سلخ القضاء التجاري من ديوان المظالم إلى القضاء العام للإشراف العام على تنفيذ آلية سلخ القضاء التجاري من ديوان المظالم للقضاء العام بالشكل المناسب، وتذليل جميع العقبات التي قد تؤثر على عملية السلخ أو على جودة وحسن سير العمل أثناء تلك الفترة، وشكلت هذه اللجنة تحت إشراف معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري، حيث أنهت هذه اللجنة كافة المهام المطلوبة منها بنهاية العام الهجري المنصرم، وتم إعلان نجاح نقل القضاء التجاري من مظلة ديوان المظالم إلى مظلة وزارة العدل في زمن لم يتجاوز ٨ أشهر تقريباً. وفي هذا الصدد ولأجل إنجاز هذه المهمة، قام ديوان المظالم بعدد من الخطوات والإجراءات التي سبقت نقل القضاء التجاري إلى وزارة العدل حسب ما نص عليه نظام القضاء، حيث تم تجهيز مباني متكاملة لتكون مقاراً للمحاكم التجارية بالرياض وجدة والدمام، وتم نقل القضاة والموظفين والمستخدمين العاملين في القضاء التجاري من ملاك ديوان المظالم إلى ملاك وزارة العدل، مع التجهيزات اللازمة للبنى التحتية والأنظمة الإلكترونية ونقل البيانات مع ربطها بالبيانات سنتر .

الهدف الثاني: التحول الإلكتروني لأعمال ديوان المظالم

اعتمد ديوان المظالم في استراتيجيته التحول الإلكتروني في الأعمال والخدمات والإجراءات كهدف استراتيجي مربوط بزمن تنفيذي لكل مبادرة من مبادراته في هذا الشأن، وقد تحقق -ولله الحمد- في ظل العمل الدؤوب للجان المعنية، ووفق الترتيب المرسومة عدد من المنجزات المحدد لها مسار زمني معين، ومن ذلك:

بوابة (نظام مُعِينُ): وهو نظام قضائي إلكتروني يجمع للمستخدم الخدمات القضائية في بوابة واحدة، ويحوي ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في:

. نظام إدارة القضايا: حيث يقوم نظام إدارة القضايا بتوثيق جميع إجراءات العملية القضائية في جميع

الخدمات القضائية ثم إدخال رقم هوية المستخدم وكلمة المرور ثم إدخال رمز التحقق المرسل على الجوال المسجل في النظام، وبعد نجاح عملية التسجيل تظهر (للمستخدم) جميع الخدمات ومن ضمنها خدمة (مواعيدي).

خدمة قضاياي: وهي خدمة إضافية متميزة للمستخدم الخارجي، تتيح لأطراف الدعوى أو الممثل فيها عرض بيانات جميع الدعاوى الخاصة به وتفاصيلها إلكترونياً. وتعد خدمة «قضاياي» من سلسلة الخدمات الإلكترونية التي يقدمها نظام «مُعين» الإلكتروني، والذي يهدف للوصول إلى الترافع الإلكتروني في نهاية خطته. وتيسر هذه الخدمة حصول أطراف الدعاوى على بياناتهم القضائية وتفاصيلها دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة، ومن أهم ما يميز الخدمة إتاحة البحث عن الدعاوى بمحددات بحث مختلفة، وأيضاً إمكانية الاطلاع على تفاصيل وبيانات الدعاوى، إضافة إلى إمكانية إظهار بيانات الدعاوى المفصول فيها.

خدمة تسجيل المحامين: وهي خدمة تتيح تسجيل المحامي في بوابة خدمات (مُعين) الإلكترونية، حيث تم إتاحة هذه الخدمة ليتمكن المحامون من الاستفادة من الخدمات الخاصة بهم بكل يسر وسهولة، ودون حاجة إلى مراجعة المحكمة، والتي تأتي متكاملة إلكترونياً مع بيانات المحامين لدى وزارة العدل، والتحقق من سريان رخصة المحاماة آلياً عند التسجيل، بالإضافة إلى التفعيل. وتتيح للمحامي بعد تسجيله إدراج بياناته ورخصته تلقائياً في الدعاوى والطلبات الجديدة المقدمة منه دون حاجة إلى تكرارها عند تقديم كل دعوى وطلب، كما أنها تتميز بتنبيه الدوائر القضائية على الوكلاء من غير المحامين الذين يتراجعون في أكثر من ثلاث دعاوى بما يخالف نظام المحاماة. وهذه الخدمة تعد تمهيداً لإطلاق خدمات خاصة بالمحامي، مثل إدارة دعاوى الموكلين، وإتاحة تسجيل كافة بياناتهم، لتسهيل استخدامها في الدعاوى والطلبات التي يقدمها المحامي بالوكالة عنهم، علماً بأنه سيتم تعديل نوع حسابات مستخدمي نظام مُعين من المحامين والمحاميات الحاليين آلياً عن طريق التكامل

المظالم بإطلاق نظام الاتصالات الإدارية بتحديثه الجديد والذي يحوي عدداً من الخدمات المعنية بترتيب وتنظيم المعاملات الصادرة والواردة سواء الداخلية منها أو الخارجية، وإجراء ما يلزم عليها في بيئة إلكترونية آمنة تحقق الجودة وسرعة الإنجاز ودقة المتابعة.

خدمة تقديم الدعوى إلكترونياً: وفي إطار التحول الإلكتروني للخدمات القضائية وتمهيداً للترافع الإلكتروني صدر قرار رئيس ديوان المظالم ببدء تقديم الدعوى إلكترونياً أمام محاكم الديوان، حيث يبدأ تطبيقه تدريجياً على الدعاوى التجارية، ثم جرى إطلاقه في الدعاوى الإدارية.

وتتيح هذه الخدمة لطالب قيد الدعوى، تقديم طلبات القيد إلكترونياً وفقاً للمواد والإجراءات النظامية، والقواعد المرسومة في الخدمة، وذلك دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة. وتمتاز خدمة تقديم الدعوى، بتوفير الوقت والجهد في تقديم طلبات قيد الدعوى، والاستغناء عن مراجعة المحكمة حتى موعد الجلسة الأولى، إضافة إلى إمكانية إرفاق مستندات الدعوى كافة دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة، وإمكانية إقامة الدعوى سواء كان المستخدم لنظام مُعين أصيلاً أو وكيلًا، إلى جانب سرعة دورة العمل بالمحاكم وعدم تعطيل الأطراف، وتيسير إجراءات مراجعة البيانات المقدمة من المدعين لقيد الدعاوى الإدارية والتجارية.

خدمة مواعيدي: وهي خدمة من ضمن خدمات نظام «مُعين» القضائي الإلكتروني حيث تتيح الخدمة لطرف الدعوى والممثل فيها عرض مواعيد جميع الدعاوى وأماكنها، حيث يمكن للجميع البحث عن المواعيد بمحددات مختلفة بالإضافة إلى إمكانية الاطلاع على تفاصيل وبيانات الموعد، وإمكانية تصدير البيانات المستعلم عنها بصيغة Excel أو PDF، كما تتيح الخدمة إمكانية إخفاء أو إظهار المواعيد السابقة لتاريخ البحث بشرط تسجيل الدخول على نظام مُعين بحساب مفعّل من خلال عدة خطوات تتمثل في الدخول على الرابط الأساسي لنظام مُعين ثم اختيار



وبشكل يليق بمرفق القضاء .

وفي إطار هذا الهدف سعى ديوان المظالم لتحقيق المكتسبات التالية :

استئجار وتجهيز أحدث المباني: قام ديوان المظالم باستحداث وتجهيز عدد من المباني لتكون مقار لديوان المظالم ومحاكمه، منها :

المقر الجديد لرئاسة ديوان المظالم والإدارات التابعة لها على طريق الملك خالد.

مقر المحكمة الإدارية العليا . مبنى المحكمة الإدارية بجدة.

مقار الدوائر التجارية بالرياض وجدة والدمام . محكمة وادي الداوسر .

تجهيز المباني بالبنية التحتية (التقنية): حيث تم تجهيز هذه المباني بالبنية التحتية التقنية المناسبة من مراكز البيانات (Datacenter) والربط الشبكي التقني بين محاكم الديوان، والربط الاحتياطي في حال الحاجة إليه، بحيث تعمل جميع المباني في بيئة إلكترونية موحدة وآمنة.

الهدف الخامس: تعزيز العلاقات التشاركية ورفع الوعي القضائي:

لم تكن الجهات الأخرى المساندة والمعاونة لمسيرة التطور بمنأى عن رؤية ديوان المظالم المستقبلية من ناحية تعزيز العلاقات التشاركية بما يعود بالنفع والمصلحة العامة. كما أن مسؤولية الجهاز القضائي في تقديم رسالته برفع الوعي القضائي لدى عموم المهتمين كانت حاضرة في رؤية الديوان المستقبلية من خلال رسم رفع الوعي القضائي كهدف استراتيجي يسعى الديوان لتحقيقه من خلال عددٍ من المبادرات، أهمها :

تصنيف ونشر الأحكام: وحيث إن التدوين للنوازل والوقائع القضائية حظي بنصيب وافر من التدوين الفقهي عبر العصور من علمائنا الأجلاء، وإن كثيراً من نوازل الفقه كان ميلادها ساحات القضاء، فكان

الإلكتروني مع وزارة العدل، كما يمكن للمستخدمين الجدد التسجيل في بوابة نظام معين، واختيار نوع المستخدم (محامي) واستكمال خطوات التسجيل .

الهدف الثالث: إيجاد كوادر مؤهلة ونظام أداء لديوان المظالم:

وفي سبيل رفع كفاءة العمل بشقيه القضائي والإداري اعتمدت الخطة الاستراتيجية لديوان المظالم تأهيل الكوادر وإيجادها، وتحديد مؤشرات دقيقة لقياس أداء ديوان المظالم ، وذلك من خلال :

رفع الكفاءة بالتدريب لمن هم على رأس العمل : حيث اهتم ديوان المظالم ممثلاً في (إدارة التدريب والتطوير) بالقيام بمسح ودراسة للاحتياج التدريبي لقضاة وموظفي الديوان في جميع المحاكم التابعة له، سواء للمحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف أو المحكمة الإدارية العليا. وتم بناء على هذه المسح القيام ببرامج تدريبية متخصصة لقضاة الديوان، وكذا الحال بالنسبة للموظفين.

إعداد برامج تدريبية متخصصة : وفي سبيل ذلك اعتمد ديوان المظالم برنامجه التدريبي لقضاة الاستئناف وقضاة المحكمة الإدارية العليا بما يفي بمتطلبات العمل الموضوعية والإجرائية كما اعتمد خطة تدريبية لقضاة المحاكم الابتدائية.

إيجاد مؤشرات أداء فعالة: وذلك لإيجاد نظام دقيق من خلاله يظهر لمصدر القرار وصاحب الصلاحية المؤشرات الدقيقة لعمل الجهاز ونسبة إنجازه ومدى تحقق تنفيذ القرارات والخطط والمبادرات ، كما تم إتاحة بعض هذه المؤشرات -والتي تهم المستفيد من خدمات الديوان - على البوابة الإلكترونية من خلاله يمكنه الاطلاع على منجزات المحاكم بشكل دوري محدث .

الهدف الرابع: توفير مبانٍ للديوان ومحاكمه:

تمثل المقار المعدة بشكل مناسب للخدمة القضائية أولوية عالية في التخطيط الاستراتيجي لرؤية ديوان المظالم الحديثة، حيث اهتم الديوان بالمباني التابعة له لتكون على نحو ملائٍ للخدمة القضائية المقدمة

تدوينها ثروة قضائية مستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية.

ولا ريب أن نشر الأحكام يساهم بشكل فاعل في خدمة المرفق القضائي بما يحد من الإطالة في نظر القضايا، لكون التدوين يساهم في إيضاح ما استقر عليه الحكم في القضايا، إلى جانب اختصار الوقت وتخفيف الجهد على ناظر القضية، ولما في ذلك من تدعيم الوعي الشرعي والنظامي، وتحقيق مبدأ الشفافية، فضلاً عن إضافة الجوانب التطبيقية للجهات المعنية بالبحث الشرعي والنظامي ولا سيما الجهات الأكاديمية والتدريبية وغيرها.

ومن هنا نص نظام ديوان المظالم في المادة (٢١) على تدوين الأحكام القضائية، مبيّناً إسناد هذه المهمة إلى مكتب الشؤون الفنية والمشكل من عدد من قضاة الديوان ممن لهم باع وخبرة، والمدعوم بالكفاءات البحثية والفنية.

فكان تدوين أحكام ديوان المظالم وبناءً على المعطيات السابقة هدفاً استراتيجياً ثابتاً في رؤية الديوان المستقبلية بما يفي بالاحتياج ويكون عوناً للقاضي والمتعامل مع الشأن القضائي بتدوين السوابق القضائية .

وبفضل الله تعالى أصدر ديوان المظالم عدداً من المجلدات المرتبة والمفهرسة وبطباعة روعي فيها الجودة والوضوح لعدد كبير من أحكامه القضائية خلال العام الهجري المنصرم تتضمن مبادئ وأحكام محاكم الديوان في جميع تخصصاته:

مدونة الأحكام والمبادئ التجارية للأعوام ١٤٠٧-١٤٢٣هـ

مدونة الأحكام والمبادئ التجارية للأعوام ١٤٢٤-١٤٢٧هـ.

مدونة الأحكام والمبادئ لعام ١٤٣٢هـ.

مدونة الأحكام والمبادئ لعام ١٤٣٣هـ.

مدونة الأحكام والمبادئ لعام ١٤٣٤هـ.

مدونة الأحكام والمبادئ لعام ١٤٣٥هـ.

وهذا كله خلال عامين ولله الحمد بالإضافة إلى ما سبقها ويسعى الديوان قريباً لإصدار مجموعات أخرى تتضمن مبادئ وأحكام محاكم الديوان في جميع تخصصاته. ورش العمل للتعريف بالخدمات:

ورشة عمل تعريفية بالقرار رقم (١١١) الخاص بتقليص أمد التقاضي في المنازعات التجارية : ففي إطار تعزيز العلاقات التشاركية مع عموم المستفيدين والمهتمين نظم ديوان المظالم ورشة عمل تعريفية عن قرار رئيس ديوان المظالم رقم (١١١) لعام ١٤٣٨هـ ، فيما يتعلق بتقليص أمد التقاضي في الدعاوى التجارية من خلال المحاور « الملامح ، المدد ، الأهداف »، وذلك في القاعة الكبرى بمقره الرئيسي في حي الرائد. وبيّنت الورشة التعريفية التي تستهدف عموم المهتمين وأصحاب الاختصاص بالشأن القضائي والحقوق، من خلال أوراق العمل المقدمة من عدد من أصحاب الفضيلة، الملامح والمضامين الأساسية لقرار تقليص أمد التقاضي في الدعاوى التجارية، وكذلك المدد المشمولة فيه، مع إتاحة الفرصة للرد على استفسارات الحضور والمهتمين.

ورشة عمل عن «الخدمات الإلكترونية للمحامين» حيث نظم ديوان المظالم ورشة عمل بهذا الخصوص وذلك تزامناً مع إطلاقه خدمة (تسجيل المحامين) ، وذلك في فندق الدار البيضاء جراند بجدة. وتأتي الورشة في إطار الدعم والتعريف بالخدمات، وأيضاً تعزيز الشراكة البناءة مع المتعاملين مع أنظمة الديوان من خلال الاستماع إلى ملاحظاتهم ومقترحاتهم والعمل على تحقيقها، وذلك تماشياً مع خطة ديوان المظالم الاستراتيجية ٢٠٢٠ التي تضمنت وضع مبادرات تعنى بتعزيز التشاركية ورفع الوعي القضائي. وتناولت الورشة عدداً من المحاور منها: التعريف بخدمة تسجيل المحامين ومزاياها، والخدمات المقترحة للمحامين ومكاتب المحاماة، ورصد ملاحظات ومقترحات الحضور حيال الخدمة الحالية. كما جرى خلال الورشة إتاحة المجال للحضور بالمناقشة، وتقديم المقترحات،



اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم :

وفي إطار تعزيز التشاركية أهتم ديوان المظالم بالاتفاقيات والمذكرات التفاهمية لما لها من دور مهم في تنظيم ودعم العمل الثنائي والمشارك بغية الوصول إلى نتائج إيجابية تخدم الصالح العام ، وفي هذا الإطار قام الديوان بتوقيع :

. اتفاقية التعاون مع ديوان المظالم العامة بجمهورية السودان: فبحسب ما قضى به قرار مجلس الوزراء من تفويض رئيس ديوان المظالم بتوقيع اتفاقية تعاون في هذا الشأن قام رئيس ديوان المظالم بتوقيع اتفاقية تعاون مع معالي رئيس ديوان المظالم العامة بجمهورية السودان. وذلك لما تمثله هذه الاتفاقية من تعزيز عدلي وتشارك قضائي إداري يعود نفعه على المرفقين القضائيين وعلى عموم المستفيدين بما انتظمته بنودها من مواد منظمة لمسيرة التعاون بمختلف أشكاله العلمية والمعرفية المتخصصة والإلكترونية والمعلوماتية ؛ من خلال الاستفادة من الأنظمة التقنية المتقدمة في هذا الشأن التي قطع ديوان المظالم بالمملكة شوطاً كبيراً فيها ، وتأتي هذه المذكرة لتمثل تمهيداً لعمل ثنائي مشترك بما يعود بالنفع على البلدين الشقيقين في مجال التعاون العدلي وتعزيز التشارك بينهما .

. مذكرة تفاهم مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ففي إطار تعزيز جوانب التعاون بين مؤسسات الدولة وخصوصاً المختصة بالجانب العدلي والقضائي قام ديوان المظالم بتوقيع اتفاقية تعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مجال التعليم والتدريب والتأهيل والتطوير، حيث تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى التواصل مع الجهات ذات العلاقة، وإنشاء علاقة مشتركة بين الجهتين تسعى من خلالها إلى التعاون في الجوانب العلمية والبحثية والتدريبية وتبادل الخبرات اللازمة.

. مذكرة تفاهم مع مركز التميز لأمن المعلومات بجامعة الملك سعود: حيث وقع ديوان المظالم مذكرة تفاهم مع مركز التميز لأمن المعلومات

والاستماع للمداخلات التحوارية والإجابة عنها، وتبادل وجهات النظر المقترحة فيما يتعلق بالخدمات المنفذة للمحامين، والخدمات المقترحة لمكاتب المحاماة، بما يخدم ويعزز مفهوم العلاقات التشاركية مع الجهات المعنية بالعمل القضائي.

نشر الثقافة القانونية على منصات التواصل :

ولمّا لوسائل التواصل الاجتماعي من أهمية وانتشار ، فإن ديوان المظالم كان حاضراً من خلال حسابه الموثق على تويتر، وحسابه على الانستغرام، وكذا قناته على اليوتيوب، وحسابه على تطبيق السناب شات، ليقدم لمتابعيه أهم التغطيات لفعاليات ومناسبات الديوان بما يحيط المهتمين بالمستجدات والتطورات أخذاً مسألة رفع الوعي القضائي بالأهمية، من خلال أهم مبادراته في هذا الشأن وهي :

مبادرة #نشر : وهي إحدى مبادرات خطة ديوان المظالم الاستراتيجية ٢٠٢٠ وتقوم فكرتها على تبسيط عدد من القواعد القضائية ، والإجراءات النظامية لعموم المهتمين والمستفيدين، تسهيلاً لغير المختص بتفهم ما يعنيه عند مراجعة أو الترافع أمام محاكم الديوان ، كما تتضمن توعية اجتماعية حيال بعض الإجراءات القضائية والقانونية بكافة مراحلها قبل وأثناء رفع القضية الإدارية وانتهاءً بصور الحكم فيها وإجراءاته، من ذلك مثلاً تصميم المبادرة الخاصة (بقواعد إيداع وتسليم الحكم الإداري والاعتراض عليه)، حيث تضمنت هذه القواعد رسماً زمنياً إجرائياً لمرحلة سير ملف القضية بعد صدور الحكم الابتدائي فيها، من انتقال الملف من الدائرة مصدرة الحكم إلى إدارة الدعاوى والأحكام، وأحكام تسليم نسخة الحكم التنفيذية وغير التنفيذية، وقواعد الاعتراض على الحكم القضائي الصادر من ديوان المظالم. كما تضمنت المبادرة خدمتين أخريين مهمتين :

الأولى: خدمة نشر الأحكام القضائية بتلخيص وتصميم خاص مع توضيح للنتيجة التي توصل إليها الحكم .

الثانية: خدمة نشر مبادئ الديوان، بتوضيح المبدأ القضائي والمادة التي استند عليها والحكم ورقمه.

انفوجرافيك ، ومواد موشنجرافيك . ويتم نشر هذه المواد على قناة ديوان المظالم على اليوتيوب وأيضاً على حسابات الديوان على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي .
الخاتمة

وبعد.. فمن خلال هذا الاستعراض الشامل لمنجزات ديوان المظالم من خلال تنفيذه لاستراتيجيته المقررة بقرار رئيس الديوان رقم (١٥١) وتاريخ ٢٩/١٠/١٤٣٧هـ، فإن العديد من المنجزات المتتالية يعمل الديوان على تحقيقها على أرض الواقع من خلال واقع عملي يلمسه الجميع من منسوبي الجهاز ومن المتعاملين معه .

لقد أخذنا على عاتقنا مستعنين بالله عز وجل ثم بالدعم السخي من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – أيده الله بتوفيقه – ومن سمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، الوصول بالخطة الاستراتيجية تنفيذاً وتحقيقاً على أرض الواقع إلى المدى المرسوم لها من خلال العمل الجاد والتعاون المشترك وفق ضوابط إدارية وإجراءات احترازية بغية تحقيق الوصول بشكل أفضل وأنسب .

والتطوير أيضاً كان شكله وطريقته لا بد أن يقترن به العديد من الصعوبات التنفيذية، وعند عزمنا - بإذن الله - على تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية أخذاً في الاعتبار هذه الصعوبات من خلال ما رسم في الخطة من المعوقات الواقعية والمحتملة والعمل على حلها، وفق الأسلوب الأمثل الذي يضمن تجاوز العائق وتحقيق الهدف .

اسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك في الجهود ويتمم المساعي على خير وأن يعيننا جميعاً على تحمّل المسؤولية وأدائها وأن يحفظ بلادنا ويبارك فيها وأن يحفظ ولاة أمرنا ويعينهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

بجامعة الملك سعود، وذلك في مقر مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء الإداري. ويأتي توقيع هذه المذكرة، رغبةً في التعاون البناء بين الديوان ومركز التميز في المجالات ذات الاهتمام، متمثلةً في الجوانب التدريبية والتأهيلية والاستشارية والتوعوية في مجال أمن المعلومات .

مذكرة تفاهم مع الجامعة السعودية الإلكترونية: حيث وقع ديوان المظالم مع الجامعة السعودية الإلكترونية بمقر الجامعة بالرياض مذكرة تفاهم بين الديوان والجامعة، وذلك في إطار تعزيز العلاقات التشاركية مع الجهات ذات العلاقة. وتهدف المذكرة إلى تقديم خدمات على مستوى التعليم الجامعي في بعض البرامج والتخصصات المتاحة لمنسوبي ديوان المظالم، والتعاون في مجال البحث العلمي والمشروعات البحثية والاستفادة من الخبرات والإمكانيات العلمية من أصحاب الفضيلة قضاة الديوان وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة والتعاون الدائم في إقامة الندوات و المؤتمرات العلمية ذات التخصص. وتضمنت المذكرة الاستفادة من خبرات الجامعة في مجال تصميم المحتوى الرقمي الإلكتروني لبرامج ديوان المظالم التدريبية والتأهيلية التي يتم تقديمها لمنسوبيه، في إطار برامج التدرية، عبر استخدام التقنية في المجالات العلمية، والعمل على تنسيق وتنظيم دورات تدريبية دورية ونقاشات علمية.

خدمة راسل: وهي من الخدمات المستحدثة بغية تعزيز وتسهيل تواصل العموم مع رئيس الجهاز مباشرة، بخصوصية وسرية تامة .

حيث تمكن الخدمة المستفيدين من التواصل المباشر مع رئيس الديوان عن طريق رابط الخدمة (راسل) على البوابة الإلكترونية للديوان، وذلك للتواصل مع رئيس

الوسائط المرئية لديوان المظالم :

أعدّ ديوان المظالم وأنتج عدداً من الوسائط المرئية لعموم المهتمين، توضح وتلخص دور ديوان المظالم ونشأته واختصاصاته وبعض الخدمات الحديثة التي أطلقها، وتشمل هذه الوسائط مواد فيديو، ومواد

الدور المتوقع لكليات الإدارة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

دراسة ميدانية على أقسام الإدارة العامة وبرامج الدراسات العليا فيها

أ.د. سالم بن سعيد آل ناصر القحطاني

رئيس قسم الإدارة العامة – جامعة الملك سعود – كلية إدارة الأعمال

القسم الاول: الإطار العام للدراسة

١. مقدمة:

يعتبر تخصص الإدارة في كليات إدارة الأعمال وكليات الإدارة والاقتصاد وخاصة تخصص الإدارة العامة وبرامج الدراسات العليا فيها أقرب التخصصات الإدارية للتخطيط الاستراتيجي الوطني نظرا لطبيعة التخصص المرتبطة بالأجهزة الحكومية وأعمالها. ولذلك فإن هذا البحث يقدم دراسة وصفية مبنية على معلومات مكتوبة ومعلومات ميدانية عن الدور المتوقع لكليات إدارة الأعمال وكليات الإدارة والاقتصاد في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبالتحديد أقسام الإدارة العامة وبرامج الدراسات العليا بها.

ويتضح أن البحث هنا يركز على برامج الدراسات العليا في الإدارة العامة خاصة، لما لها من دور في دعم مبادرات التحول الوطني وبرامج رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال خدمات الاساتذة الاستشارية وبحوثهم وتوعية وتعليم الطلاب وتأهيلهم للمشاركة بشكل فعال في تنفيذ برامج الرؤية سواء أثناء وجودهم في الجامعة أو عند العمل في القطاع العام أو من خلال المساهمة في القطاع الخاص عن طريق الاعمال الريادية.

وتعتمد هذه الدراسة على آراء اعضاء هيئة التدريس وبعض من طلاب الدراسات العليا في كليات إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود وكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز.

وينقسم البحث الى ثلاثة أقسام رئيسة. القسم الاول: ويتم فيه استعراض الإطار العام للدراسة، والقسم الثاني وتتناول فيه الخلفية النظرية والدراسات السابقة للموضوع، ثم القسم الثالث ويتم فيه عرض بيانات

الدراسة الميدانية وتحليلها، ثم القسم الرابع وفيه يتم عرض أهم النتائج والتوصيات.

٢. مشكلة الدراسة وأهدافها:

تبنيت قيادة المملكة وضع رؤية استراتيجية طويلة المدى تستطيع أن تنقل البلاد من خلالها من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل وتنمي مجتمعا ليكون أكثر إنتاجية وأكثر رفاهية معيشية. ولذلك تم وضع رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال عدد من أجهزة الدولة تحت إشراف مباشر من مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية وبمشاركة عدد من الوزراء والاجهزة الحكومية، وتم اعتمادها من مجلس الوزراء في عام ٢٠١٦، وبذلك أصبح لدينا خطة استراتيجية وطنية متكاملة يحرص الجميع على المشاركة في تنفيذها وتحقيق مستهدفاتها.

وقد تسابقت الاجهزة الحكومية على المشاركة في ذلك من خلال تبني العديد من المبادرات كلافيم يخصه والتي أيدها مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية حتى تكون لدينا ما عرف لاحقا ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وكذلك أيضا الجامعات فقد تبني بعض مبادرات لهذا الغرض كما عملت على تنفيذ العديد من اللقاءات والمؤتمرات والندوات للتعريف بهذا الخطوة وهذا البرنامج أو بيان كيف يمكن لها أن تسهم في تنفيذه. وباعتبار أن كليات الإدارة وخاصة أقسام الإدارة العامة فيها هي الأقسام الاكاديمية المعنية بدراسة مثل هذه الموضوعات بشكل أكبر، فأن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه كليات الإدارة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وخاصة برامج الدراسات العليا في الإدارة العامة بحكم أن التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ استراتيجيات الدولة



الدراسات العليا حيث تم إرسال الاستبانة إلى (١٥٠) طالبا وطالبة.

٤. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوع رؤية المملكة ٢٠٣٠ والذي حرص جميع المسؤولين وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين على التأكيد على أهميتها وأهمية الجامعات في تحقيقها حيث أكد في الكلمة التي ألقاها خلال رعايته لاحتفال جامعة الملك عبدالعزيز بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيسها في جدة، على أن الاهتمام بالعلم والعلماء هو محل اهتمامه وحرصه الشخصي. وقال: «نتطلع إلى أن تستمر جامعاتنا في دعم خطط التنمية عبر تأهيل وتطوير القدرات البشرية، وعبر الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة، بما يتواءم مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي أعلنها مؤخرا»

<http://www.thenewkhalij.news/ar/node/38069>

وبالتالي فقد حرصت جميع الجامعات على المبادرة بعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات للحديث عنه ومناقشته والبحث في الآليات المناسبة للمساهمة في تحقيق هذه الرؤية.

كما تركز أهمية هذا الموضوع على حقيقة أن الاقسام الاكاديمية التي تشملها هذه الدراسة تعكس التخصصات والمجالات الاكاديمية المعنية بمثل هذا النوع من الموضوعات وخاصة التخطيط الاستراتيجي الحكومي الذي تقوم به الاجهزة الحكومية ويكون مبنيا على توجهات المسؤولين الحكوميين وتعمل على تنفيذها الاجهزة الحكومية.

ويمكن القول ايضا بأن دراسة هذا الموضوع يمكن أن تثري الادب الإداري العربي في جانب التعاون بين الاقسام الاكاديمية المعنية بهذا التخصص والاجهزة الحكومية المعنية برسم السياسات والاستراتيجيات الحكومية وتنفيذها.

القسم الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

يقدم هذا القسم من الدراسة استعراضا عاما لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وممكناتها وبرامجها ومبادراتها، وكذلك

من بين أهم الموضوعات والاختصاصات التي تقع ضمن حدود الاهتمام لهذه الحقول الدراسية. وعليه يمكن أن يتلخص السؤال الرئيس للدراسة فيما يلي: ما هو الدور المتوقع الذي يمكن أن تقوم به كليات الإدارة وبرامج الدراسات العليا في الإدارة العامة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟ ويتفرع من هذا السؤال عدد من الاسئلة الفرعية، وهي:

١. ما الدور المتوقع الذي تقوم به الجامعات وكليات الإدارة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٢. ما الدور المتوقع الذي تقوم به أقسام وبرامج الدراسات العليا في الإدارة العامة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

٣. ما أهم الاساليب المقترحة لمشاركة برامج الدراسات العليا في الإدارة العامة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

٤. هل يوجد فروق بين آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب حول الأدوار المتوقعة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٣. منهجية ومجتمع الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي للتعرف على آراء أساتذة أقسام الإدارة العامة حول الدور المتوقع منهم لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وكذلك التعرف على آراء عدد من طلاب برامج الدراسات العليا في الإدارة العامة حول الدور المتوقع منهم في هذا الجانب. وتستخدم الدراسة أسلوب المسح الميداني من خلال استبانة أعدت لهذا الغرض وتم وضعها على برنامج الاستبانات الالكتروني، ثم إرسال الرابط إلى قائمة البريد الالكتروني لجميع أساتذة قسم الإدارة العامة في جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز، التي توفرت للباحث من أساتذة وطلاب أقسام الإدارة والإدارة العامة بجامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز. وبالتالي يمكن القول بأن الدراسة قد اعتمدت في جمع البيانات الميدانية المطلوبة على أسلوب المسح الشامل لأعضاء هيئة التدريس حيث كان عددهم (٨٨) ممن يتواجدون على القائمة البريدية للقسمين، وكذلك أسلوب العينة الملائمة لطلاب

وبيئة عامرة وبنيان متين. أما المحور الثاني فيهدف لتحقيق اقتصاد مزدهر، فرصة مثمرة، استثماره فاعل، تنافسيته جاذبة، وموقعه مستغل بشكل أمثل. أخيراً، فإن المحور الثالث يهدف لتحقيق وطن طموح من خلال عنصره: الحكومة الفاعلة والمواطن المسئول. وبهذا يتضح لنا أن للرؤية أهداف قطاعية ذات أبعاد اجتماعي، اقتصاد وإداري (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (١)، ٢٠١٦: ١١).

١. مجتمع حيوي يركز الرؤية هنا على تحقيق الأهداف الاجتماعية والعمرانية لعملية التنمية، بالإضافة إلى الأهداف البيئية، الطبيعية والثقافية. وقد أكدت الرؤية تحت هذا المحور على ضرورة السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية في المشاريع المستقبلية، وذلك حرصاً على الحفاظ على البيئة والمقدرات الطبيعية للمملكة، وذلك عن طريق: زيادة فاعلية إدارة النفايات وإقامة مشاريع متكاملة لتدويرها؛ ومحاولة تقليل جميع أنواع التلوث ومكافحة التصحر؛ بالإضافة إلى الحث على الاستخدام الرشيد والأمثل لمصادر المياه. كما تحت الرؤية في هذا الحور على الحفاظ على الشواطئ وإعادة تأهيلها بالإضافة إلى الحفاظ على المحميات الطبيعية والجزر، وإعادة تأهيلها؛ وإتاحة زيارة هذه الأماكن والاستمتاع بها للجميع.

ومن ضمن أهداف الرؤية في هذا المحور مضاعفة عدد المواقع التراثية المسجلة في منظمة اليونسكو كمواقع تراث عالمية. ويأتي ذلك انطلاقاً من حرص الرؤية على الحفاظ على الهوية والتراث الحضاري للمملكة. فضلاً عن ذلك، فقد حرصت الرؤية في هذا المحور على تشجيع الأنشطة الثقافية والترفيهية، والسعي لحث المواطنين على اتباع نمط صحي للحياة، بالإضافة للتوجه إلى تنمية وتطوير المدن السعودية والارتقاء بجودة الحياة فيها.

بالإضافة لما سبق، فإن هذا المحور تضمن أهداف أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الرؤية تهدف إلى تحسين البيئة الحضرية للمدن السعودية، لكي تصل بثلاث منها إلى أن تكون مصنفة من ضمن أفضل مائة مدينة في العالم. كما تهدف الرؤية أيضاً لرفع نسبة إنفاق الأسرة السعودية على الأنشطة الثقافية

دور الجامعات والكليات وجهودها في تحقيق هذه الرؤية، أيضاً علاقة أقسام الإدارة العامة في الجامعتين محل الدراسة وبرامج الدراسات العليا فيها بهذه الرؤية وأوجه الارتباط بينهما.

أولاً: نظرة عامه لرؤية المملكة ٢٠٣٠

طرح مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتنويع اقتصادها والتحول من الاعتماد على البترول كمصدر دخل رئيس للبلاد إلى سلة متكاملة من المصدر التي يمكن أن تسهم في تنويع دخل الدولة، كما تبنت برنامج وطني محكم للتحويل إلى الوضع المرغوب هو برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. وقد اعتمدت هذه الرؤية وبرنامج التحول الذي صاحبها على عدد من المبادرات التي تبنت آليات ووسائل متنوعة موجهة لتنسيق العمل وتحسين مستوى الاداء والحوكمة الفعالة والتنمية الشاملة

<http://vision2030.gov.sa/ar/reports>

١. رؤية المملكة ٢٠٣٠:

تشير وثيقة رؤية السعودية ٢٠٣٠ (٢٠١٥) إلى أن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تسعى إلى النهوض باقتصاد المملكة وتحريها من الاعتماد على النفط. وتنطلق هذه الرؤية من نقاط القوة التي تتمثل في مكانة المملكة كعمق استراتيجي عربي وإسلامي، وكذلك كقوة استثمارية، وموقع استراتيجي يربط بين القارات الثلاث. فمكانة المملكة في العالم الإسلامي ستمكنها من أداء دورها الريادي كعمق وسند لأمتها العربية والإسلامية، كما ستكون قوتها الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنويع اقتصادها وتحقيق استدامته. كما أن موقع المملكة الاستراتيجي سيمكنها من أن تكون الربط بين القارات الثلاث وبالتالي تكون محور الالتقاء للعالم.

وتعتمد رؤية المملكة على ثلاثة محاور هي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وهذه المحاور متكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف هذه الرؤية وتعظيم الاستفادة من مركزاتها. ويندرج تحت المحور الأول ثلاثة محاور فرعية، حيث تهدف الرؤية لتحقيق مجتمع حيوي ذي قيم راسخة،



مناطق سياحية، مناطق صناعية، مناطق تجارة وأعمال... الخ). وقد جاء في مكونات المحور الرئيسي الثاني لرؤية ٢٠٣٠ إشارة للإجراءات التي يجب اتباعها لإقامة تلك المناطق وضمان نجاحها، ومن ضمن هذه الإجراءات التحضيرية هو اختيار موقع هذه المناطق الاقتصادية بناء على مقومات مناطق المملكة المختلفة، ثم تقييم ومقارنة جدوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة لكل منطقة، ومن ثم اختيار النشاط الأمثل، وسن تشريعات جديدة لجذب المستثمرين لهذه المناطق.

٣. وطن طموح:

وتتركز أهداف الرؤية هنا على الحوكمة الفاعلة لقطاعات التنمية في المملكة، وعلى فعالية إدارة مقدرات الدولة للارتقاء باقتصادها. وقد جاء من ضمن أهداف هذا المحور الاقتصادية، زيادة العائدات غير النفطية للمملكة من (١١٠ مليار ريال سعودي) إلى ١ تريليون ريال سعودي (بحلول سنة الهدف ٢٠٣٠).

ولتحقيق هذه الأهداف، تم إعداد مجموعة من البرامج التنفيذية منها البرامج التالية: برنامج استراتيجية شركة أرامكو، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات، برنامج داعم، برنامج التحول الوطني، برنامج تحفيز القطاع الخاص، برنامج التنمية الإقليمية، وغيرها من البرامج تنفيذية.

وتقوم هذه الأهداف على عدد من الأبعاد التي تتم مراقبتها عن طريق إنشاء مكتب لإدارة المشاريع الحكومية وظيفته أن يسجل كل الخطط والأهداف، ويبدأ بتحويلها إلى أرقام وإلى قياس أداء دوري، ومراقبة مدى مواءمة عمل الجهات الحكومية، وخطط الحكومة، وبرامج الحكومة في تحقيق الأهداف. ومن أهداف رؤية ٢٠٣٠ (وثيقة رؤية السعودية ٢٠١٥، ٢٠٣٠) ما يلي:

١. صندوق سيادي:

ستعمل المملكة على تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها بتريليوني دولار إلى ٢,٥ تريليون دولار حيث سيسيطر على أكثر من ١٠٪ من القدرة الاستثمارية في الكرة الأرضية»، و«يقدر حجم ممتلكاته بأكثر من ٣٪ من

والترفيهية، من المعدل الحالي ٣,٠٪) إلى (١٪)؛ وزيادة نسبة الأفراد الذين يمارسون الرياضة على الأقل مرة واحدة أسبوعياً من (١٠٪) إلى (١٢٪) من إجمالي السكان.

٢. اقتصاد مزدهر

وهنا تركز الرؤية على البعد الاقتصادي في عملية التنمية، من خلال التنمية المستدامة لاقتصاد المملكة، ولتحقيق ذلك، تهدف الرؤية في هذا المحور إلى تحقيق بيئة استثمارية قادرة على التنافس مع مناطق الاستثمار في الدول المجاورة، وذلك بإعادة تأهيل وإنعاش مدن ومراكز التجارة والأعمال، وتوفير فرص استثمارية مثمرة، ومناخ استثماري جاذب للاستثمارات طويلة المدى. ولتحقيق ذلك، فإن الرؤية تؤكد على ضرورة الاستغلال الأمثل للميزة المكانية لموقع المملكة المتميز.

وهنا تطمح المملكة العربية السعودية إلى يكون ترتيبها الاقتصادي عالمياً ضمن المركز الخمس عشرة الأولى. ولذلك، فإنها تعلن التزامها في إطار الرؤية بتوطين الصناعات العسكرية، والاستغلال الأمثل لقطاع التعدين، فضلاً عن الاستفادة المثلى من إمكانيات المملكة في مجال الطاقة المتجددة، فضلاً عن زيادة تنافسية قطاع إنتاج الطاقة من المصادر غير المتجددة.

كما تهدف الرؤية إلى خفض معدل البطالة على مستوى المملكة من (١١,١٪) إلى (٩٪) من السكان. ولتحقيق هذا الهدف، فإن المملكة، من خلال رؤيتها لعام ٢٠٣٠، تلتزم بتوجيه القطاع التعليمي ليساهم في النمو الاقتصادي للمملكة، وذلك عن طريق إنشاء المؤسسات والبرامج التعليمية الفنية والتخصصية، لإعداد الكوادر في التخصصات الواعدة في المملكة، مما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد والمقدرات الوطنية.

ورجوعاً لما يختص بتوفير مناخ استثماري جاذب قادر على المنافسة مع دول الجوار، فإنه قد ورد في الرؤية عزم المملكة على إقامة مناطق اقتصادية متخصصة في مواقع ذات إمكانيات متخصصة (مناطق لوجيستية،

القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٣,٨٪ حالياً إلى ٥,٧٪.

٧. صناعة عسكرية:

إنشاء شركة قابضة للصناعات العسكرية مملوكة ١٠٠٪ للحكومة تطرح لاحقاً في السوق السعودي في أواخر ٢٠١٧.

٨. الإسكان والمشروعات:

إعادة هيكلة قطاع الإسكان للمساهمة في رفع نسب تملك السعوديين. وبذلك يكون الإنفاق على مشروعات البنية التحتية مستمر، حيث لن تتطلب الرؤية الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ إنفاقاً حكومياً عالياً.

٩. مكافحة الفساد:

تقضي الخطة بتعزيز مكافحة الفساد، حتى تكون المملكة في مقدمة الدول في مكافحة الفساد.

وتتبنى رؤية ٢٠٣٠ عدد من البرامج لتحقيق أهدافها تلخص فيما يلي:

١. برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وذلك أن هيكلة الحكومات عالمياً تتجه نحو المرونة وإعادة الهيكلة المستمرة لتحقيق وخدمة الأولويات الوطنية. وقد تمت الانطلاقة فعلياً في هذا المسار، وذلك بإلغاء المجالس العليا في الدولة، وإنشاء مجلسين أحدهما للشؤون السياسية والأمنية والآخر للشؤون الاقتصادية والتنمية.

٢. برنامج الرؤى والتوجهات، حيث تمت مراجعة مهام الأجهزة الحكومية الحالية ومواءمتها مع الاحتياجات المستقبلية، اعتماداً على الدراسات اللازمة والمقارنات المعيارية، وتحليل البرامج والخطط ومؤشرات قياس الأداء المحققة لها.

٣. برنامج تحقيق التوازن المالي، وذلك من خلال مراجعة المشروعات القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي، وتأسيس لجاناً واستحدثت إدارات جديدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها، ومراجعة اللوائح المتعلقة بذلك.

٤. برنامج قياس الأداء، وذلك باعتماد ثقافة الأداء كمبدأ

الأصول العالمية. كما سيكون «قوة استثمارية» و محركاً رئيسياً قوياً

٢. التحرر من النفط:

تسعى السعودية إلى تحسين وضعها لتصبح ضمن أفضل ١٥ اقتصاداً في العالم بدلاً من موقعها الراهن في المرتبة العشرين. ولهذا تهدف الخطة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف من نحو ٤٣,٥ مليار دولار سنوياً إلى ٢٦٧ مليار دولار سنوياً. كما تهدف إلى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من ١٦٪ من الناتج المحلي حالياً إلى ٥٠٪ من الناتج.

٣. طرح أرامكو بالبورصة:

ستطرح السعودية «أقل من ٥٪» من شركة النفط الوطنية العملاقة «أرامكو» للاكتتاب العام في البورصة وستخصص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي. كما أن طرح جزء من الشركة للاكتتاب سينتج «عدة فوائد»، أبرزها «الشفافية، مما يعني أن تعلن الشركة عن قوائمها وتصبح تحت رقابة كل البنوك وكل المحللين والمفكرين الاقتصاديين.

٤. البطاقة الخضراء:

تطبيق نظام «البطاقة الخضراء» خلال خمس سنوات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، حيث أن هذا النظام سيمكن العرب والمسلمين من العيش طويلاً في السعودية، مضيفاً أن المملكة ستفتح السياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد.

٥. ثلاثون مليون معتمر:

زيادة عدد المعتمرين سنوياً من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليوناً بحلول عام ٢٠٣٠. كذلك إنشاء أكبر متحف إسلامي في العالم واختارت الرياض مقراً له لإتاحة الفرصة لغير المسلمين لزيارته.

٦. التوظيف والقطاع الخاص:

زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪، وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من ١١,٦٪ إلى ٧٪. حيث تسعى المملكة إلى زيادة مساهمة



للأعمال، والحرص على تطبيقه في تقييم جميع الجهات والبرامج والمبادرات والمسؤولين، وكذلك تأسيس المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة للقيام بهذه المهمة بشكل مؤسسي، وبناء لوحات لمؤشرات قياس الأداء بما يعزز المساءلة والشفافية.

٥. برنامج التحول الاستراتيجي لشركة ارامكو، حيث أن لدى أرامكو السعودية القدرة على قيادة العالم في قطاعات جديدة إضافة إلى النفط، فقد عملت الشركة على برنامج تحولي متكامل يضعها في موقع قيادي في أكثر من مجال.

٢- دور الجامعات في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠:

٦. برنامج رأس المال البشري، وذلك من خلال تأسيس برنامج خادم الحرمين الشريفين للموارد البشرية «سمو» لدعم وتفعيل هذا العنصر المهم. حيث يقوم بقياس كفاءة رأس المال البشري في القطاع العام وتقييمها وتحليلها، والمساندة في توفير الكوادر والدراسات والاستشارات والشراكات الاستراتيجية المتعلقة برأس المال البشري، والمساعدة في الاختيار والتطبيق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

٧. برنامج التحول الوطني، وذلك عن طريق العمل مع الأجهزة الحكومية على تحديد الأولويات الوطنية واقتراح المبادرات اللازمة لتحقيقها عبر شراكات مع القطاع الخاص وأسلوب إداري ومالي مبتكر، وعبر تحديد مبادرات نوعيّة بخطط تفصيلية ومؤشرات واضحة لقياس الأداء.

٨. برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي، وذلك عن طريق إعادة هيكلة مستمرة ومرنة للأجهزة الحكومية، حيث يتم الغاء الأدوار المتكررة وتوحيد الجهود وتسهيل الإجراءات، وتحديد الاختصاصات بشكل واضح، وتفعيل مسؤولية الجهات في تسلم مهامها بشكل يسمح لها بالتنفيذ ويمكن المساءلة، ويضمن استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات.

٩. برنامج التوسع في التخصيص، وذلك عن طريق تحديد دقيق لعدد من القطاعات الملائمة

١٠. برنامج الشراكة الاستراتيجية، بحيث تعمل مع شركاء اقتصاديين حول العالم لبناء شراكات استراتيجية جديدة للقرن الحادي والعشرين وبما يتوافق مع رؤيتنا الوطنية لتكون محورا لربط القارات الثلاث ولتعزيز صادراتنا.

حرصت الجامعات على أن تبادر بتبني المبادرات الداعمة لتحقيق هذه الرؤية وكانت البداية لكل منها متمثلة في إقامة ندوة أو مؤتمر أو ورشة عمل لشرح هذه الرؤية وبيان كيف يمكن للجامعة أن تساهم في تحقيقها. ويمكن أن نستعرض هنا جهود بعض الجامعات السعودية في هذا المجال لبيان بعض ما تقوم به تلك الجامعات ووجهات نظرها حول الدور المتوقع منها في سبيل تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

نظمت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية يوم الثلاثاء ٢٨/٣/١٤٢٨هـ ندوة عن «دور كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠»، أكد فيها عدد من المشاركون على ضرورة تأهيل الطلاب لريادة الأعمال أو تنمية الابتكار، مع معرفة مدى فائدة الدراسات التي تجري في الجامعات في مساندة خطط الدولة وتطوير الاداء لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، (جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٨هـ).

وخرجت الندوات والجلسات العلمية التي شهدها مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ الذي نظمته جامعة القصيم ليومين، بمشاركة أكثر من ٢٥ جهة حكومية وأهلية، بعدد من التوصيات والاقتراحات لتفعيل دور الجامعات في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، حيث أكد العديد من الباحثين والخبراء المشاركون في هذه الندوة على أهمية تمهيد الطريق أمام الجامعات السعودية للمشاركة بفاعلية والاطلاع بدورها من خلال تفعيل رؤية ٢٠٣٠، (جامعة القصيم، ٢٠١٧).

١١. دور الجامعات في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

السعودية ٢٠٣٠»، و «برنامج جامعة جدة لاستقطاب المهووبين وراعايتهم ودوره في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، (جامعة جدة، ١٤٣٨هـ).

ونفذت جامعة الباحة ملتقى علميا تحت شعار «رؤية المملكة ٢٠٣٠ مستقبل مشرق تحول واعد» تحدثت عن دور البرامج التي تقدمها الجامعة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، ومؤكدة أن المرحلة الحالية والمستقبلية تتطلب رؤية جديدة لدور الجامعة بكافة عماداتها، وإدارتها بحيث تتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، لتحويلها الى واقع ملموس ونتائج مشاهدة (جامعة الباحة، ١٤٣٨هـ). وقد أكد المسئولين في الجامعة أنها ستعمل مع جميع القطاعات في المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمعية كمنظومة واحدة، وتستخير كافة إمكانياتها وطاقاتها البشرية لأجل تحقق الرؤية على أرض الواقع بحيث ينخرط فيها الجميع بكل حماس ومثابرة وجد واجتهاد.

<http://portal.bu.edu.sa/web/32993775/-156>).

واتجهت جامعة الملك سعود الى التنفيذ بعيدا عن التنظير حيث عمدت في خطوة هي الأولى من نوعها أدرج رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مناهجها، وذلك ضمن مقرر ريادة الأعمال بعمادة السنة الأولى المشتركة الذي يهدف إلى تنمية مهارات ريادة الأعمال وتوليد الأفكار الريادية ومهارات سوق العمل، علاوة على نشر ثقافة العمل الحريين طلبتها لتؤهلهم للنجاح في تنفيذ المشاريع الريادية سواء المبتكرة أو المطورة. وقد بين ذلك أن جامعة الملك سعود حريصة على التفاعل الحقيقي مع رؤية ٢٠٣٠، وبالتالي إدراج كل ماله علاقة بها ضمن مقرراتها التي تقدم لطلابها.

[http://www.okaz.com.sa/article/\(1527565\)](http://www.okaz.com.sa/article/(1527565)).

كما دشنت الجامعة عدد من البرامج الإثرائية الصيفية الداخلية والخارجية للطلبة المتفوقين بالجامعة، وذلك انطلاقاً من تطلعات الجامعة نحو المساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال الإسهام في إعداد طلبة الجامعة المتفوقين ليكونوا نواة للكفاءات العلمية والقيادية المتميزة على مستوى الجامعة والوطن.

ونظمت جامعة شقراء يوم الاثنين ٢٢ شعبان ١٤٣٧هـ ورشة عامة حول الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ودور الجامعة في تحقيقها، تناولت أبرز أهداف الرؤية وجوانب التعريف بها ومدى مؤامة خطط الجامعة المستقبلية والرؤية الوطنية، حيث طرحت عدد من التوصيات تهدف الى مواكبة النهضة بمؤسسات التعليم والحاجة الى رفع كفاءة وجودة المخرجات والسعي للنهوض بالتعليم الجامعي في المحافظات، واشتملت الورشة على عروض للتعريف بالرؤية وحجم مساهمات الجامعة في تحقيقها من مهام ودراسات وبرامج ومقترحات قدمت في صورة مبادرات لعرض ابرز الاسهامات المتعلقة بالجامعة للمستفيدين منها من طلاب واعضاء هيئة التدريس وموظفين وتمتد لتسهم بمشاركة فعاله بالمجتمعات المحلية، (جامعة شقراء، ١٤٣٧هـ).

إيماناً من جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بضرورة تعزيز دورها في تفعيل خطة التحول الوطني ٢٠٣٠ والتي تعتبرها الجامعة انطلاقة نوعية نحو مملكة مشرقة، ومبادرة منها في تفعيل الشراكة المجتمعية الداخلية والخارجية، نظمت جامعة نورة ورشة عمل بعنوان الشراكة المجتمعية المستدامة في القرن ٢١ مبادرات ابتكارية وحلول إبداعية يوم الاثنين ١٦ / ٨ / ١٤٣٧هـ الموافق ٢٣ / ٥ / ٢٠١٦م وذلك بالشراكة مع المكتب التنفيذي لخطة آفاق بوزارة التعليم، إذ تشير التوجهات العالمية المعاصرة إلى زيادة اعتماد الدول مستقبلاً على جودة الإنجازات التعليمية فيها وعلى مستوى الاستثمار المعرفي في الموارد البشرية للوصول إلى التنمية المستدامة. وتعتبر هذه الورشة من الأدوات الهامة لتحقيق أهداف خطة التحول الوطني ٢٠٣٠ لأنها تستهدف تغيير ثقافة التعااطي مع الشراكة المجتمعية المستدامة للقطاعين الخاص والعام وتحديداً قطاع التعليم في ضوء الخطط الاستراتيجية الوطنية، (جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن، ١٤٣٧هـ).

وقد شاركت جامعة جدة في فعاليات المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي ١٤٣٨هـ والذي أقيم تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين بالرياض. وتضمنت مشاركة جامعة جدة ورشتي عمل حول «التطلعات المستقبلية لجامعة جدة في ظل رؤية المملكة العربية



من الموضوعات منها مفهوم الكفاءة والاستدامة وعلاقتها بالمسؤولية مع عرض تجارب وممارسات ناجحة في هذا المجال، ودور القيادة الأكاديمية في الجامعات في تحقيق الكفاءة والاستدامة وتعزيز الابتكار والإبداع وكذلك مشاركة الموارد البشرية من هيئة التدريس والموظفين في المبادرات ذات العلاقة بما يحقق رؤية ٢٠٣٠، (مركز القيادة، جامعة الملك فهد، ١٤٣٨هـ).

ضمن فعاليات أعمال المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي في دورته السابعة، الذي نظّمته وزارة التعليم في رجب ١٤٣٧هـ، في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، تحت عنوان (الجامعات السعودية ورؤية ٢٠٣٠ .. المعرفة وقود المستقبل)، أقامت جامعة الملك خالد بجناح الجامعة بمقرها في معرض التعليم العالي، حلقة نقاش عن دور الجامعات السعودية في رؤية ٢٠٣٠. وخلصت حلقة النقاش الى أنه أصبح واجبا على كافة مؤسسات الدولة وقيادتها العمل على تحقيق هذه الرؤية والإسهام والتعاون الجاد الحقيقي فيما بينها نحو هذا السبيل، واستشعارا لأهمية دور الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة لا بد من ان تكون مبادرة قبل غيرها لتحقيق هذه الرؤية، (جامعة الملك خالد، ١٤٣٧هـ).

وضمن فعاليات المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم العالي في نسخته السابعة ١٤٣٨هـ نظمت وزارة التعليم بالتعاون مع المجلس الاستشاري للجامعات والكليات الأهلية في المملكة، ندوة علمية بعنوان (دور الجامعات والكليات الأهلية بالمملكة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠)، شارك فيها عدد من مدراء الجامعات الأهلية والجهات الاخرى المسئولة عن التعليم العالي الاهلي، وأشارت الندوة الى أن التعليم بالنسبة لرؤية ٢٠٣٠ هو المحرك للتنمية وعالم الأعمال، وأن أهميته تسبق أهمية الثروات الطبيعية والخيارات الاقتصادية والصناعية، وعلى أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد مشروعاً حضارياً طويلاً المدى وهو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمتى صلحت مخرجات التعليم صلحت القوة البشرية وتكاملت المعارف والمهارات وزادت الإنتاجية، (وزارة التعليم

كذلك فقد حرصت جامعة الملك عبدالعزيز أن تتجه مباشرة الى تطبيق رؤية ٢٠٣٠ من خلال إكمال منظومة برامجها التطويرية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ والوسائل والتقنيات الكفيلة بإجراء هذا التطوير لكافة قطاعات الجامعة والسعي لإيجاد برامج لدعم التعاون بين مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي محلياً وإقليمياً وعالمياً، ومن خلال تبادل الخبرات والتجارب الرائدة في هذا المجال

<http://www.spa.gov.sa/1636330>).

وأيضاً قدمت الجامعة برنامج «مركز الابتكار من الجيل التالي»، لتساهم في تحقيق أهداف الرؤية السعودية ٢٠٣٠ المتعلقة بتمكين الشباب والابتكار، كما أكد على ذلك مسئولو الجامعة .

<http://www.kau.edu.sa/Pages-University-supports.aspx>).

كما أقامت الجامعة ندوة بعنوان «ريادة الأعمال الاجتماعية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠» في ٢٢ شعبان ١٤٣٧هـ للتعريف بأهمية ريادة الاعمال بما يحقق رؤية ٢٠٣٠ .

<http://www.kau.edu.sa/Pages-social-entrepreneurship.aspx>.

وأخيراً، عقدت الجامعة لقاءً علمياً عن رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك يوم الثلاثاء ٧ ربيع الأول للعام ١٤٣٨هـ بمركز الملك فيصل للمؤتمرات.

وتم الحديث عن التخطيط الاستراتيجي وأهمية انسجام جميع القطاعات مع الرؤية الاستراتيجية العامة لأي كيان، بعد ذلك تم بيان خارطة الذهنية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ .

<http://www.multqa-ud.com/vb/showthread.php?s=&threadid=13429>).

ونظم مركز القيادة الأكاديمية التابع لوزارة التعليم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ورشة عمل بعنوان: تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ : الكفاءة والاستدامة والمسؤولية في التعليم « يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ / ٥ / ١٤٣٨ هـ وناقشت الورشة عدداً

بالتعاون مع المجلس الاستشاري للجامعات والكليات الأهلية في المملكة ، ١٤٣٨هـ).

٣. دور كليات الإدارة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

تشتمل كليات الإدارة على أقسام الإدارة وأقسام الإدارة العامة وغير ذلك من التخصصات الإدارية التي يمكن أن يكون لها علاقة بوجه أو آخر برؤية المملكة ٢٠٣٠. ولذلك فمن الملاحظ أن الكثير من الندوات والمؤتمرات والورش التي نفذتها الجامعات كما تم بيانه عند الحديث عن دور الجامعات قد تمت في كليات الإدارة أو بمشاركة مختصين من كليات الإدارة. فالندوة التي تم تنفيذها في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية قامت بها كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية عام ١٤٣٨، وكانت عن «دور كليات الاقتصاد و إدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠». والمؤتمر الذي نظّمته جامعة القصيم كانت اللجنة العلمية برئاسة أحد اساتذة كلية الاقتصاد والادارة في جامعة القصيم، كما كانت الورقة الرئيسية في الورشة التي عقدها جامعة شقراء لعميد كلية إدارة الاعمال. ومن المؤكد أن وجود أقسام الإدارة العامة والإدارة بكليات إدارة الاعمال والاقتصاد سوف يضع عليها عبء ودور أكبر في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤. علاقة أقسام الإدارة العامة وبرامج الدراسات العليا فيها بالسياسات العامة ودورها في تحقيق رؤية ٢٠٣٠:

عندما نتحدث عن أقسام الإدارة العامة كأقسام أكاديمية ضمن كليات الاقتصاد والإدارة أو كليات إدارة الاعمال أو غيرها من التسميات فأنا نتحدث عن تلك الأقسام التي تعنى بتدريس الإدارة العامة Public administration ك تخصص يهتم بجميع العمليات أو النشاطات الحكومية التي تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة. وتنفيذها باستخدام الجهود البشرية والوسائل المادية استخداماً يعتمد على التخطيط والتنظيم والتوجيه، وفق منظومة موحدة تستخدم الرقابة والتغذية الراجعة في تصحيح مساراتها، وترمي إلى تحقيق الأهداف بكفاية وفعالية

عاليتين. ولذلك فأن تخصص الإدارة العامة يعنى بتدريس كل ما يختص بأي هيئة عامة، مركزية أو محلية أوكلت إليها السلطة السياسية ووظيفة تلبية الحاجات العامة، على اختلاف صورها، وتشمل أيضاً أسلوب عمل هذه الهيئات وطابع علاقاتها فيما بينها وعلاقتها بالقطاعات الاخرى وبالعاملين فيها.

وقد حرصت أقسام الإدارة العامة من خلال برامجها الاكاديمية على تطوير مفهوم الإدارة العامة للحاق بتطور المجتمعات وتقدمها وبتطور وظيفة الدولة الحديثة، وكانت في ذلك قد تأثرت بعوامل متعددة منها: متطلبات التقدم الاقتصادي، والأزمات الاقتصادية وانتشار الأفكار التقدمية وظهور النظم السياسية المختلفة، مما جعل الدولة محركاً أساسياً للتطور الاقتصادي والاجتماعي ومسؤولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستماع للجماهير ومشاركتهم هذا التطور. وهكذا اتسع نطاق اهتمام أقسام الإدارة العامة ليدخل فيها أيضاً المجال التشريعي. من خلال المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة في كثير من المجالات والنشاطات العامة والخاصة.

وقد نجد في بعض الاحيان أن هناك اختلاف في الرأي بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب حول الدور المتوقع لبرامج الدراسات العليا في الإدارة العامة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وكذلك في الدور المتوقع لكل منهم في ذلك ايضا. وهذا مما سيتم بحثه في هذه الدراسة.

٥. الدراسات السابقة

تناولت كثيرا من الدراسات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ولكن في إطار استراتيجي اقتصادي في أغلب الاحيان، ولكن الدراسات التي تتناول دور الجامعات والأكاديميا في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ تعتبر الى حد ما قليلة واغلبها عبارة عن أوراق عمل قدمت في بعض المؤتمرات والندوات كمؤتمر التعليم العالي ورؤية ٢٠٣٠ في الدورة السابعة له، او مؤتمر جامع القصيم عن دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، أو ندوة جامعة الامام عن دور كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. وسنستعرض



أهم هذه الدراسات فيما يلي:

دراسة الهاجري (٢٠١٧) عن التوجهات المستقبلية لجامعة الملك خالد في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث أكد البحث أن على الجامعة أن تتبنى خريطة مستقبلية لجامعة الملك خالد تشمل رسدا لتوجهات رؤية ٢٠٣٠ والعمل على تحقيقها من خلال التعرف على كل توجه وأهدافه ومتطلبات تحقيقه ونتائجه المتوقعة، ومن خلال معرفة أبرز توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

دراسة الداود (٢٠١٧) عن مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث تناولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ بالتفصيل وكذلك برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وما ورد فيهما من أهداف ومبادرات لتطوير التعليم العالي ليتواءم مع الاستراتيجيات الواردة فيهما وقدمت الورقة كذلك تحليلاً لما ورد في وثيقة سياسة التعليم من أهداف تتعلق بالتعليم العالي وكذلك الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي ومشروع آفاق لتطوير التعليم مؤكدة على تطابق ماورد في رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ مع هذه الأهداف. وخلصت الورقة إلى تقديم مقترحات من شأنها زيادة تفعيل مشاركة الجامعات في تحقيق الرؤية من خلال زيادة التركيز على استقلالية الجامعات، ودعم البحث العلمي، وتطوير أداء عضو هيئة التدريس، وتجويد التعليم العالي، وزيادة مشاركة الجامعة في صنع القرارات في المجتمع. وقدمت الورقة عدداً من التوصيات التي من شأنها دعم مشاركة الجامعة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومن ذلك مبادراتها بالتركيز على القضايا المستقبلية في التعليم العالي مثل تدويل التعليم العالي، والتفكير بشكل جاد في افتتاح فروع للجامعات العالمية في مدن المملكة وفق ضوابط محددة لا تتعارض مع قيم المجتمع المحلي. وربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات بشكل أكثر عمقاً بمشكلات البيئة والمجتمع، وتطوير المناهج وطرق التدريس الجامعي، وتطوير الكفاءة الداخلية للجامعات.

وفي دراسة العويّد (٢٠١٧) عن وظائف التعليم الجامعي السعودي والمساهمة في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

تبين أن هناك بعض المعوقات والتحديات التي تواجه هذه الوظائف الجامعية، في تحقيق هذه الأهداف، والتي تتطلب من القائمين على أمور الجامعة الفنية والعلمية والإدارية النظر فيها، والعمل على إيجاد بيئة جامعية قائمة بوظائفه الجامعة الثلاثة بشكل كامل، على وجه يحقق أهداف وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال التعرف على واقع التدريس الجامعي، وواقع البحث العلمي، وواقع خدمة المجتمع، في الجامعة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك عدداً من الدراسات سواءً المحلية أو غير المحلية، تشير إلى عدد من التحديات التي تواجه هذه الوظائف الجامعية، في سبيل تحقيق أهداف الجامعة بشكل عام، والأهداف الخاصة برؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. كما أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على الاهتمام بالتدريس الجامعي لتحقيق بعض أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال تعزيز الهوية الوطنية وتكوين المجتمع الحيوي من خلال ما ينقله الأعضاء للطلاب والطالبات. كما أوصت بالاهتمام بالبحث العلمي من أجل تحقيق أهداف الرؤية في القضاء على البطالة، والاهتمام بالمنظومة التعليمية والتربوية، وتطوير المدن والحرص على ذلك، والارتقاء برأس المال الاجتماعي، وأوصت بالاهتمام بوظيفة خدمة المجتمع للمحافظة على البيئة، والمشاركة في صناعة الترفيه، والمساهمة في إشراك المرأة بسوق العمل.

وأوضحت راسة الشاعرى وآخرون (٢٠١٧) عن المهمة الثالثة للجامعات ودورها في تعزيز رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية بأن للجامعات السعودية دور كبير و اساسي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٢٠، ولا يمكن لهذا الدور أن يؤدي إلا من خلال اضطلاع الجامعات في تادية مهامها في التنمية المستدامة الشاملة، أو ما اصطل على تسميته بالمهمة الثالثة للجامعات لتأخذ دورها الفاعل في تكوين وتطوير الاقتصاد والمجتمع المعرفي. تهدف هذه الورقة بصورة أساسية إلى تحديد معالم دور الجامعات السعودية في تعزيز الرؤية ٢٠٢٠، وكيف لهذه الجامعات أن تطور مهامها الرئيسية في التعليم والتدريب، في البحث والتطوير، في نقل وتوطين المعارف والتقنيات، وفي دعم الابتكار والريادة، وبما يسهم في بناء رأس المال الفكري وتحقيق متطلبات

التنمية المستدامة الشاملة. ولأجل تحقيق هدف الورقة الاساسي حدد الباحثون عنن من المتطلبات منها: تقديم مفهوم المهمة الثالثة وتحديد الرؤى فيما يعنيه وينطوي عليه أداء هذه المهمة، وتحليل المهام الأساسية للجامعات في عصر الاقتصاد المعرفي والتكامل في أداء هذه المهام، وتحليل وتقييم دور الجامعات السعودية في تطوير الاقتصاد المعرفي ودعم رؤية ٢٠٣٠، كما خلصت الدراسة إلى أن دور الجامعات في تعزيز رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية لا يمكن إنجازه بدون برنامج شامل للتحويل الريادي مبني على التكامل بين المهام الأساسية للجامعات.

دراسة الصادق و نصر (٢٠١٧) عن دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق رؤية ٢٠٣٠، بينت أن الجامعات السعودية تؤدي المهمة بالمعرفة مع نظيراتها العربية دوراً كبيراً للإسهام في بناء مجتمع معرفي عربي متكامل وذلك من خلال ما تبذله الجامعات لقيادة حركة التغيير الاجتماعي والثقافي للوصول الى ما هو منشود. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجوب التوسع في التعليم الفني والمهني بجانب التعليم الأكاديمي، ووجوب إحداث تغيير في طرق ومناهج التدريس المتبعة في الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية، والسعي نحو النشر في المجالات العلمية المحكمة حيث إن توفير فرص التعليم العالي وحده لا يكفي لبناء مجتمع معرفي. ومن أهم التوصيات وضع خطة استراتيجية لعملية البحث العلمي بالجامعات العربية عامة وبالجامعات المملكة بشكل خاص وتحديد أولوياته بما يساهم في حل مشاكل المجتمع، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية وتحفيزهم مالياً وأديباً حتى يتمكنوا من التفرغ لعملية البحث العلمي، وتزويد المعامل بالأجهزة والمعدات اللازمة للتدريس والبحث العلمي.

وأوضحت السلمي (٢٠١٧) في دراستها عن دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: جامعة الملك سعود أنموذجاً، أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور مؤسسات التعليم

العالي في تنمية المجتمع كانت مرتفعة في جميع مجالات أداة الدراسة. وجاءت تقديراتهم لسبل تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع مرتفعة، وكانت تقديراتهم للمعوقات التي تحول دون قيام مؤسسات التعليم العالي بتنمية المجتمع منخفضة. وأظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغير نوع الكلية، والرتبة الأكاديمية. أوصت الدراسة بضرورة تكاتف الجهود من أجل التعميق المنشود والاستمرارية للعلاقة بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات المجتمع المحلي. واشترك الجامعة في وضع خطة تفصيلية للتنمية المجتمعية بصفة عامة، وأن تكون هذه الخطة شاملة للقطاعات الإنتاجية كلها.

وبينت الحربي في دراستها (١٤٣٨هـ) عن رؤية ٢٠٣٠ والبحث العلمي ودور الجامعات السعودية والتي قدمتها في ندوة «دور كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠»، التي نظمتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية يوم الثلاثاء ٢٨/٣/١٤٣٨هـ أن هناك ضرورة للوقوف بشكل عملي على مدى فائدة الدراسات التي تجري في الجامعات في مساندة خطط الدولة ومعالجة السلبيات وتطوير الأداء، ومدى مناسبة ما يصرف على البحث العلمي فيها مع نتائجه.

بحث السحبياني (١٤٣٨هـ) عن دور كليات الاقتصاد والأعمال في تطوير منتجات مالية لمبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠، بين أن هناك أهمية كبيرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مبادرات الرؤية، كما بين البحث أن ذلك يفتح المجال للقطاع الخاص ليكون شريكاً من خلال تحسين البيئة الاستثمارية التي تمكن الاقتصاد من النمو ليصبح من أكبر اقتصادات العالم ومحرك لتوظيف المواطنين ومصدر لتحقيق الازدهار للوطن والرفاه للجميع.

وخلص الرشيد (١٤٣٨هـ) في ورقته عن كيف تسهم كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في التنمية، إلى ضرورة إنشاء مراكز بحوث للإسهام في رسم السياسات الاقتصادية وغيرها ثم توجيه نسبة من العقود الاستشارية إلى مراكز البحوث المتخصصة في



حيث كانت نسبتهم حوالي ٨٠%، وقد يكون ذلك طبيعياً حيث أن الغالبية من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في أقسام الإدارة العامة هم من الذكور. كما يظهر في الجدول نفسه أن الغالبية هم من أصحاب الشهادات العليا وهذا طبيعي حيث لا يوجد ضمن العينة إلا ثمانية من حملة الدرجة الجامعية وهؤلاء إما يكونون من المعيدين أو من الطلاب المقبولين الذين لم يبدؤوا دراستهم حتى الآن. وكذلك أيضاً يتضح أن الغالبية من العينة هم من موظفي الدولة حيث بلغت نسبتهم ٨٢% من العينة.

جدول رقم (١): خصائص عينة الدراسة الديموغرافية

الخصائص	التصنيف	التكرارات	النسبة
الجنس	ذكر	١٠٨	٧٩%
	أنثى	٢٨	٢١%
المؤهل	ثانوي أو أقل	٠	٠%
	جامعي	٨	٠.٠٦%
	دراسات عليا	١٢٨	٩٤%
الوظيفة	حكومي	١١٢	٨٢%
	قطاع خاص	٢٠	١٥%
	غير موظف	٤	٣%

ثانياً: دور الجامعات في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

يتبين من الجدول رقم (٢) أن هناك نسبة عالية من عينة الدراسة ترى أن دور الجامعات هو دور إيجابي مؤيد أو مساعد وذلك بنسبة ٧٧%.

بينما فقط ١٦% يرون أن لها دور سلبي معيق وقد يكون ذلك نتيجة لبعض الخلفيات القديمة التي ترى بأن الجامعات تعيش في برج عاجي بعيداً عن الواقع. وانها تهتم أكثر بالجانب النظري أكثر من الجانب العملي التطبيقي. ولعل ما يؤكد ذلك أيضاً أن هناك

الجامعات، وكذلك مراجعة خطط الأقسام الأكاديمية وتقييمها وفق متطلبات تحقيق الرؤية، ثم تطرق إلى زيادة ساعات التطبيق في مواقع العمل وتشجيع عمل الطلاب خلال الإجازات الصيفية بالتنسيق مع صندوق الموارد البشرية وشركة تكامل، كما حث على تطوير التعليم التنفيذي في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية لإعداد القادة المتخصصين ثم توجيه بحوث الطلاب لتكوين مكتبة من الحالات الدراسية المتناسبة مع رؤية ٢٠٣٠.

وبينت دراسة الخريف (١٤٣٨هـ) التي تناولت مستقبل كليات إدارة الأعمال في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الدور التعليمي نموذجاً، أن أهم مكون لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ هو تطوير الكفاءات والموارد البشرية على جميع الأصعدة والتي قدمتها الدراسة في ثلاثة أجزاء. الجزء الأول عن واقع تطوير الكفاءات من خلال كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية بالمملكة، وفي الجزء الثاني نظرة تحليلية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ واحتياجاتها من الموارد البشرية المؤهلة لتحقيقها، ومن ثم مقارنة الواقع بتلك الاحتياجات المستقبلية، وفي الجزء الأخير قدم الباحث مقترحاً لتطوير كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال من خلال اقتراح بعض المهام المستقبلية في دور الكليات التعليمي بحيث تستعرض تطوير الموارد البشرية في البرامج الأكاديمية المشتركة مع الأقسام والكليات الأخرى، وبرامج الدراسات العليا وبرامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع.

القسم الثالث: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

بعد استكمال اجراءات جمع البيانات الميدانية، تم فرزها للتأكد من صلاحيتها للتحليل، وكانت النتيجة صلاحية (٥٤) استبانة لأعضاء هيئة التدريس، و (٨٢) استبانة من الطلاب، مما يعني إجمالي عينة (١٣٦). ويمكن من خلال العرض الإحصائي أدناه التعرف على خصائص هذه العينة.

أولاً: إحصائيات العينة

يتبين من الجدول رقم (١) أن غالبية العينة من الذكور



العلمية، وعدم تركيزها على بيان أهميتها والدور الذي يمكن أن تقوم به لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

جدول رقم (٦): دور الأبحاث في الإدارة العامة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠

الدور المتوقع	التكرارات	النسبة
- دور إيجابي مؤيد	٧٢	٥٣%
- دور مساعد	٣٢	٢٤%
- دور سلبي معيق	٨	٦%
- دور محايد	٢٠	١٥%
- لا أدري	٤	٣%
المتوسط الحسابي	٣.٩٣	
الانحراف المعياري	٠.٨٩	

٤. دور المشاركات المجتمعية

تمثل المشاركات المجتمعية المهمة الثالثة للجامعات وأقسامها الأكاديمية، ولذلك فإنه لا بد من أن يكون لها دورا حيويا في محيطها. ويتضح من الجدول رقم (٧) أن غالبية بسيطة من عينة الدراسة (٥٦٪) ترى أن لأبحاث أقسام الإدارة العامة دورا إيجابيا مؤيدا أو مساعداً، بينما يرى ١٢٪ منهم بأن لها دورا سلبيا معيقا قد يكون نتيجة لضعف الأبحاث وعدم توجيه الاساتذة وطلابهم لأبحاثهم العامة بها وعدم توجيه الاساتذة وطلابهم لأبحاثهم نحو الموضوعات الأكثر أهمية للوطن. ولعل ما يؤكد ذلك أن حوالي ٣٠٪ من العينة لا يريدون إبداء رأيهم حول دور هذه الأبحاث أو أنهم لا يملكون رأيا بالفعل.

جدول رقم (٧): دور المشاركات المجتمعية في الإدارة العامة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠

الدور المتوقع	التكرارات	النسبة
دور إيجابي مؤيد	٤٤	٣٢%
دور مساعد	٣٦	٢٦%

٢. دور الطلاب

بما أن الطلاب هم طاقة برامج الدراسات العليا فإنه يتوقع منهم مساهمات هامة في مجال تخصصهم، ولذلك فإن ٨٢٪ من عينة الدراسة ترى أن لهم دورا إيجابيا مؤيدا أو مساعدا في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. ونلاحظ أن ٦٪ من العينة ترى أن لها دورا سلبيا وربما يكون ذلك نظرا لطبيعة الخلفيات العلمية المتباينة التي يأتي منها هؤلاء الطلاب، ولعل ذلك أن ١٦٪ من العينة إما محايدة أو ليس لديها رأي حول هذا الجانب.

جدول رقم (٥): دور طلاب الدراسات العليا في الإدارة العامة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠

الدور المتوقع	التكرارات	النسبة
دور إيجابي مؤيد	٥٢	٣٨%
دور مساعد	٦٠	٤٤%
دور سلبي معيق	٨	٦%
دور محايد	٨	٦%
لا أدري	٨	٦%
المتوسط الحسابي	٤.٢٢	
الانحراف المعياري	٠.٩٢	

٣. دور الأبحاث

باعتبار أن عينة الدراسة هم ممن يدرك أهمية الأبحاث ودورها في مجال تخصصها فقد جاءت نتيجة السؤال عن رأيهم في دور الأبحاث التي يتم إجرائها في أقسام الإدارة العامة إما من قبل الاساتذة أو الطلاب ودورها في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويبين جدول رقم (٦) أن ٧٧٪ من العينة ترى أن لها دورا إيجابيا مؤيدا أو مساعداً في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، بينما فقط ٦٪ لا يرون ذلك. وما يثير التساؤل هو أن حوالي ١٨٪ إما محايدون لا يريدون أن يبدوا رأيا حول هذا السؤال، أو أنهم لا يدرون فعلا إذا ما كان لهذه الأبحاث أي دور يذكر. وقد يكون ذلك نتيجة لعدم اهتمام تلك الأقسام بالبحوث

جدول رقم (٨): ترتيب مقترحات تفعيل دور أقسام الإدارة العامة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

الترتيب	مقترحات تفعيل دور برامج الدراسات العليا في الإدارة العامة للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠	التكرارات	متوسط الدرجة
١	ربط أبحاث الطلاب بالمساهمة في تحقيق الرؤية	١٢٠	٦.٨٣
٢	زيادة التواصل مع أجهزة الدولة المعنية بتحقيق الرؤية	١٠٨	٦.٨١
٣	المشاركة في وضع الخطط للجهات المشاركة في تحقيق الرؤية	١٢٠	٦.٦٣
٤	توجيه الابحاث الإدارية لأعضاء هيئة التدريس نحو موضوعات الرؤية	١٠٨	٦.٣٣
٥	تقديم الاستشارات الفنية للمعنيين بتنفيذ الرؤية	١٢٤	٦.٠٠
٦	طرح مواد دراسية حول موضوع الرؤية	١٠٨	٥.١٩
٧	إقامة مؤتمرات و ندوات حول الرؤية وتحدياتها	١٢٤	٥.٠٣
٨	إعداد حالات دراسية عن برامج وخطط الرؤية لاستخدامها في تدريس الطلاب	١١٢	٤.٩٦
٩	استضافة متحدثين عن الرؤية من أجهزة الدولة المختصة	١٢٠	٤.٧٧
١٠	المشاركة في التوعية بالرؤية من خلال كتابة المقالات في الصحف والبرامج التلفزيونية	١٣٢	٤.٤٢

دور سلبي معيق	١٦	١٢%
دور محايد	٢٤	١٨%
لا أدري	١٦	١٢%
المتوسط الحسابي	٣.٨٤	
الانحراف المعياري	٠.٩٢	

خامساً: أهم المقترحات لتفعيل دور برامج الدراسات العليا في الإدارة العامة للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وذلك من الأهم مقترح الى ١٠ الأقل المقترحات أهمية

حتى يتحقق المزيد من تفاعل أقسام الإدارة العامة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ كان من الأهمية بمكان أن تسعى هذه الدراسة الى تقصي المقترحات التي يمكن أن تساعد في قيام تلك الاقسام بدورها على الوجه الصحيح. ولذلك فقد طرحت بعض المقترحات على عينة الدراسة وطلب منهم ترتيبها حسب أهميتها وكذلك طلب منهم إضافة أي مقترحات أخرى يرونها مناسبة. وقد جاءت النتيجة كما يوضح الجدول رقم (٨). حيث جاء في مقدمة تلك المقترحات في رأيي عينة الدراسة ضرورة ربط أبحاث الطلاب بالمساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠. وقد حصل هذا المقترح على أعلى متوسط بين المقترحات الأخرى (٦.٨٣). ومن المؤكد بأن هذا الموضوع يشكل مساهمة فعلية تحقق العديد من الاهداف في سبيل تفعيل دور أقسام الإدارة العامة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. ثم تتابعت المقترحات في الأهمية حيث جاءت الخمسة الأولى بمعدل ٦ فأعلى وهي على النحو التالي بالتتابع. زيادة التواصل مع أجهزة الدولة المعنية بتحقيق الرؤية، المشاركة في وضع الخطط للجهات المشاركة في تحقيق الرؤية، توجيه الابحاث الإدارية لأعضاء هيئة التدريس نحو موضوعات الرؤية، تقديم الاستشارات الفنية للمعنيين بتنفيذ الرؤية. أما بقية المقترحات فيوضح الجدول تسلسلها في الأهمية عند عينة الدراسة. ولم يرد من مفردات العينة أي مقترحات أخرى يجب عرضها.



في دور أعضاء هيئة التدريس ودور الطلاب والابحاث والمشاركات المجتمعية حيث كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات لكل من دور أعضاء هيئة التدريس ودور الابحاث والمشاركات الاجتماعية عند مستوى معنوية ٠.٠١، وفروق ذات دلالة إحصائية لدور الطلاب عند مستوى معنوية ٠.٠٥. وقد ظهر أن الانحرافات المعيارية في إجابات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بتلك الأدوار أقل منها عن الطلاب مما يجعل إجاباتهم أكثر دقة.

جدول رقم (٩): اختبار T-test لتحديد الفروق بين متوسطات آراء عينة

أعضاء هيئة التدريس (N=54)، ومتوسطات آراء عينة طلاب الدراسات العليا (N=82)

سادساً: الفروق بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس ومتوسط آراء طلاب الدراسات العليا حول الأدوار المتوقعة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

في محاولة للتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس وعلى آراء طلاب الدراسات العليا تم استخدام اختبار test-t للتعرف على الفروق بين متوسطات إجاباتهم حول أدوار الجهات المختلفة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويوضح جدول رقم (٩) نتيجة هذا الاختبار حيث أتضح انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أعضاء هيئة التدريس ومتوسط إجابات طلاب الدراسات العليا فيما يتعلق بدور الجامعة ودور كليات الإدارة، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أعضاء هيئة التدريس ومتوسطات إجابات الطلاب حول دور برامج الدراسات العليا ممثلة

الدور	الوظيفة	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	الدلالة
دور الجامعات	أعضاء هيئة التدريس	٤.٣٢	٠.٧٦	١.٨٦٤	٠.٠٦١
	طلاب الدراسات العليا	٤.٠٢	١.٢٢		
دور الكليات	أعضاء هيئة التدريس	٤.٦١	٠.٩٣	١.٧٨٩	٠.٠٥٨
	طلاب الدراسات العليا	٤.١٣	١.٠٠		
دور أعضاء هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس	٤.٦٢	٠.٦٤	١.٠٣٢	*٠.٠٤١
	طلاب الدراسات العليا	٤.١٤	١.١٨		
دور الطلاب	أعضاء هيئة التدريس	٤.٤٣	٠.٨١	١.٠١٧	**٠.٠١٣
	طلاب الدراسات العليا	٣.٨٤	١.١٠		
دور الابحاث	أعضاء هيئة التدريس	٤.٢٣	٠.٨٩	١.٠٢٤	*٠.٠٤١
	طلاب الدراسات العليا	٣.٠٣	١.١٩		
دور المشاركات المجتمعية	أعضاء هيئة التدريس	٤.١٢	٠.٧١	١.٠٢١	*٠.٠٥٠
	طلاب الدراسات العليا	٣.٥٣	١.١٥		

نحو الادوار المختلفة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ (** دال عند مستوى معنوية ٠.٠١ - * دال عند مستوى معنوية ٠.٠٥)

القسم الرابع: أهم النتائج وتوصيات

يقدم هذا القسم من الدراسة استعراضاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكذلك أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها. وعليه فإنه بعد تحليل نتائج البيانات الميدانية تبين أن هناك عدد من النتائج التي لا بد من أخذها في الاعتبار، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. تبين أن الغالبية من عينة الدراسة ترى بأن هناك دوراً إيجابياً مؤيداً ومساعداً للجامعات والكليات وأقسام الإدارة العامة وأعضاء هيئة التدريس فيها والطلاب والباحثين لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢. أتضح أن هناك بعض الآراء من عينة الدراسة - وإن لم تكن كثيرة - ترى بأنه ما زالت ترى بأن هناك دوراً سلبياً معيقاً للجامعات والكليات وأقسام الإدارة العامة وأعضاء هيئة التدريس فيها والطلاب والباحثين في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويدعم ذلك بعض الآراء المحايدة أو التي لم يكن لها رايًا محددًا حول تلك الأدوار.

٣. ظهر أن دور المشاركات المجتمعية للجامعات والكليات وأقسام الإدارة العامة وأعضاء هيئة التدريس فيها والطلاب والباحثين هي أقل الأدوار مساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ على الإطلاق. وبالرغم من إنها لم تكن ضعيفة جداً إلا أن هناك نسبة محايدة أو لم تحدد رأيها قد تدعم هذه النتيجة.

٤. يعد ربط أبحاث الطلاب بالمساهمة في تحقيق الرؤية هي أهم المقترحات لتفعيل دور أقسام الإدارة العامة وبرامج الدراسات العليا فيها في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، يلي ذلك زيادة التواصل مع أجهزة الدولة المعنية بتحقيق الرؤية، ثم المشاركة في وضع الخطط للجهات المشاركة في تحقيق الرؤية، ثم توجيه الأبحاث الإدارية لأعضاء هيئة التدريس نحو موضوعات الرؤية، وبعد ذلك تقديم الاستشارات الفنية للمعنيين بتنفيذ الرؤية، ثم طرح مواد دراسية حول موضوع الرؤية، ثم إقامة مؤتمرات وندوات حول الرؤية وتحدياتها، ثم إعداد حالات دراسية عن برامج وخطط الرؤية لاستخدامها في تدريس

الطلاب، ثم استضافة متحدثين عن الرؤية من أجهزة الدولة المختصة، ثم أخيراً المشاركة في التوعية بالرؤية من خلال كتابة المقالات في الصحف والبرامج التلفزيونية.

٥. تبين أن هناك اتفاق بين آراء أعضاء هيئة التدريس وآراء طلاب الدراسات العليا فيما يتعلق بالأدوار المتوقعة للجامعات وكليات الإدارة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، بينما وجد اختلاف بين آراء أعضاء هيئة التدريس وآراء طلاب الدراسات العليا فيما يتعلق بالأدوار المتوقعة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين والمشاركات المجتمعية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وبناء على النتائج أعلاه يمكن تبني التوصيات التالية:

انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة فإنه يمكن تبني عدد من التوصيات لتفعيل دور الجامعات وكليات الإدارة وأقسام الإدارة العامة وبرامج الدراسات العليا فيها، والتي منها ما يلي:

١. أن تزيد الجامعات وكليات الإدارة وبرامج الدراسات العليا فيها من تفاعلها مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وذلك عن طريق استحضارها بشكل أكبر في المناهج واللقاءات والمؤتمرات والمحاضرات.

٢. توجيه برامج الدراسات العليا في الإدارة العامة للتواصل مع الجهات الحكومية المعنية برسم وتنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠ بشكل مستمر وتوجيه أبحاث الاساتذة والطلاب نحو هذه الرؤية ومنطلقاتها ومبادراتها وتقديم الاستشارات والدعم الفني اللازم لها.

٣. مساهمة أعضاء هيئة التدريس في أقسام الإدارة العامة وطلاب الدراسات العليا بشكل مستمر في برامج المشاركة المجتمعية سواء من خلال البرامج التلفزيونية أو المحاضرات العامة أو المقالات الصحفية للتوعية بأهمية الرؤية وضرورة الالتزام بما ورد فيها من جميع المعنيين والمشاركة في تنفيذها ودعمها.

جامعة القصيم (٢٠١٧). مؤتمر «دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠» الذي تنظمه جامعة القصيم ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م.

الحربي، دلال بنت مخلد (١٤٣٨هـ). رؤية ٢٠٣٠ والبحث العلمي ودور الجامعات السعودية، في ندوة «دور كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠»، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية يوم الثلاثاء ٢٨ / ٣ / ١٤٣٨هـ.

الخريف، عبدالرحمن بن ناصر (١٤٣٨هـ). مستقبل كليات إدارة الأعمال في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الدور التعليمي نموذجاً، في ندوة «دور كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠»، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية يوم الثلاثاء ٢٨ / ٣ / ١٤٣٨هـ.

الداود، عبدالمحسن بن سعد (٢٠١٧). مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مؤتمر «دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠»، جامعة القصيم ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، ص ٣٥٦.

الرشيد، عبدالعزيز بن متعب (١٤٣٨هـ). كيف تسهم كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في التنمية، في ندوة «دور كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠»، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية يوم الثلاثاء ٢٨ / ٣ / ١٤٣٨هـ.

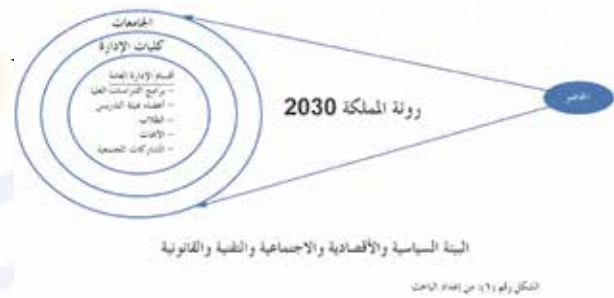
السحيباني، محمد بن إبراهيم (١٤٣٨هـ). دور كليات الاقتصاد والأعمال في تطوير منتجات مالية لمبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠، في ندوة «دور كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠»، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية يوم الثلاثاء ٢٨ / ٣ / ١٤٣٨هـ.

السلمي، فاطمة بنت عايش (٢٠١٧). دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

٤. تبني النموذج التالي لتفعيل دور الجامعات وكليات الإدارة وأقسام الإدارة العامة وبرامج الدراسات العليا فيها وطلاب وأعضاء هيئة التدريس فيها لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ بشكل أفضل. ويتطلب هذا النموذج تفهم أفضل للرؤية من الجميع وتبني برامج توعوية ومبادرات نوعية من المنظمات الأكاديمية وجهود بحثية وتعريفية من قبل منسوبي برامج الدراسات العليا للمساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

ويجب لتبني هذا النموذج أن يكون هناك فهم حقيقي لرؤية ٢٠٣٠ على كافة المستويات، في الجامعة الكلية والأقسام والبرامج الأكاديمية، كما يجب أن يكون

النموذج المقترح لتفعيل رؤية ٢٠٣٠



المراجع:

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٣٨هـ). ندوة «دور كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠»، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الثلاثاء ٢٨ / ٣ / ١٤٣٨هـ.

جامعة جدة، (١٤٣٨هـ). ورشة عمل «التطلعات المستقبلية لجامعة جدة في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي الرياض.

جامعة جدة، (١٤٣٨هـ). ورشة عمل «برنامج جامعة جدة لاستقطاب الموهوبين ورعايتهم ودوره في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي الرياض.

جامعة شقراء (١٤٣٧هـ). ورشة الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ودور الجامعة في تحقيقها، الاثنين ٢٣ / ٨ / ١٤٣٧هـ.

« جامعة الملك سعود أنموذجاً » في مؤتمر « دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ »، جامعة القصيم ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، ص ٧١٢.

الشاعري، علي محمد؛ العلواني، حميد عبدالجبار؛ شالواله، رائد عبدالرحمن؛ وهيب، سهي عبدالله؛ أزهر، الطاهر؛ ويوسف، محمد (٢٠١٧). المهمة الثالثة للجامعات ودورها في تعزيز رؤية ٢٠٢٠ للمملكة العربية السعودية في مؤتمر « دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ »، جامعة القصيم ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، ص ٧١٢.

الصادق، أحلام بنت حسين؛ ونصر، إقبال محمد (٢٠١٧). دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق رؤية ٢٠٣٠ : جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل (أنموذجاً في مؤتمر « دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ »، جامعة القصيم ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، ص ٧١٢.

عبدالحفيظ، علي (١٩٨٢). مراثيات حول دور الجهاز الإداري الحكومي في إدارة التنمية في الدول النامية والمصدرة للبتروال منها بشكل خاص، مجلة الإدارة العامة، العدد (٣٣). معهد الإدارة العامة: الرياض.

عمادة التطوير وتنمية المهارات، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن (١٤٣٧هـ). ورشة عمل « الشراكة المجتمعية المركز الإعلامي ، جامعة الملك خالد (١٤٣٨هـ)، حلقة نقاش دور الجامعات السعودية في رؤية ٢٠٣٠ : الرياض.

العويد، نوره بنت ناصر (٢٠١٧). وظائف التعليم الجامعي السعودي والمساهمة في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠ في مؤتمر « دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ »، جامعة القصيم ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، ص ٣٧٧.

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (٢٠١٦). رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، المملكة العربية السعودية، الرياض.

مركز القيادة الأكاديمية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (١٤٣٨هـ). ورشة عمل : «تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ : الكفاءة والاستدامة والمسؤولية في التعليم» يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ / ٥ / ١٤٣٨هـ ، الظهران.

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (٢٠٠٠). الأدوار المتغيرة للدولة، القاهرة: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد (١٦٢).

الهاجري، عبدالعزيز بن سعيد (٢٠١٧). التوجهات المستقبلية لجامعة الملك خالد في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مؤتمر « دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ »، جامعة القصيم ١٣-١٤ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ الموافق ١١-١٢ يناير ٢٠١٧م، ص ٢٨٨.

وزارة التعليم، (١٤٣٨هـ). المعرض والمؤتمر الدولي السابع للتعليم العالي: الجامعات السعودية ورؤية ٢٠٣٠ .. المعرفة وقود المستقبل، الرياض خلال الفترة ١٥ - ١٨ رجب ١٤٣٨هـ.

وزارة التعليم بالتعاون مع المجلس الاستشاري للجامعات والكليات الأهلية في المملكة، المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم العالي، (١٤٣٨هـ). ندوة (دور الجامعات والكليات الأهلية بالمملكة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، الرياض.

وثيقة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ (٢٠١٥). الرياض : مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

وثيقة رؤية السعودية ٢٠٣٠ (٢٠١٥). مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: الرياض.

Berry, F &, Wechsler, B. (1995). State Agencies' Experience with Strategic Planning :Findings from a National Survey. Public Administration Review 159-168 , (2)55 ,doi10.2307/977181:

Fiorino ,Daniel J , (2010). Sustainability as a Conceptual Focus for Public Administration. Public Administration Review ,The American Society for Public Administration Version of Record online 3:DEC 2010 DOI/10.1111 .j1540-

● لا أدري

خامساً: رتب أهم المقترحات لتفعيل دور برامج الدراسات العليا في الإدارة العامة للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وذلك من ١ لأهم مقترح الى ١٠ لأقل المقترحات أهمية:

زيادة التواصل مع أجهزة الدولة المعنية بتحقيق الرؤية. توجيه الابحاث الإدارية لأعضاء هيئة التدريس نحو موضوعات الرؤية

ربط أبحاث الطلاب بالمساهمة في تحقيق الرؤية

طرح مواد دراسية حول موضوع الرؤية

إعداد حالات دراسية عن برامج وخطط الرؤية لاستخدامها في تدريس الطلاب

استضافة متحدثين عن الرؤية من أجهزة الدولة
المختصة

إقامة مؤتمرات وندوات حول الرؤية وتحدياتها

المشاركة في وضع الخطط للجهات المشاركة في تحقيق الرؤية

تقديم الاستشارات الفنية للمعنيين بتنفيذ الرؤية

المشاركة في التوعية بالرؤية من خلال كتابة المقالات في الصحف والبرامج التلفزيونية

أي مقترحات أخرى ترونها

شكرا على حسن تعاونكم،،،،،

رابط الاستبانة على الانترنت:

<https://www.surveymonkey.com/r/BQSKNWB>

● دور محايد

● لا أدري

رابعاً: في رأيك، ما الدور المتوقع لبرامج الدراسات العليا في الإدارة العامة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

■ دور أعضاء هيئة التدريس:

● دور إيجابي مؤيد

● دور مساعد

● دور سلبي معيق

● دور محايد

● لا أدري

■ دور الطلاب:

● دور إيجابي مؤيد

● دور مساعد

● دور سلبي معيق

● دور محايد

● لا أدري

■ دور الأبحاث:

● دور إيجابي مؤيد

● دور مساعد

● دور سلبي معيق

● دور محايد

● لا أدري

■ دور المشاركات المجتمعية:

● دور إيجابي مؤيد

● دور مساعد

● دور سلبي معيق

● دور محايد

تفعيل الابتكار بطرفيه التقني والاجتماعي في الجامعات نحو الشراكة في تحقيق الرؤية ٢٠٣٠

سعد علي الحاج بكري - كلية علوم الحاسب والمعلومات - جامعة الملك سعود

عبدالله بن سالم العقيلي - كلية التربية - كلية الملك سعود

زياة سعد الحاج بكري - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

المعرفة، وتوليد المزيد منها، وتوظيفها والاستفادة منها. ويُركّز البند، في هذا الإطار، على التنافس العالمي، وعلى الحاجة إلى مستوى تنمية مُرتفع لإغلاق الفجوة مع الدول المُتقدمة في المُستقبل. ويتطرق البند بعد ذلك إلى الجامعات، مُبيناً مهماتها المعرفية الرئيسية الثلاث، ودورها المأمول في التنمية. ويُعطي البند بعد ذلك نبذة عن المسألة المطروحة والمعطيات التي تطرحها هذه الوثيقة.

المعرفة

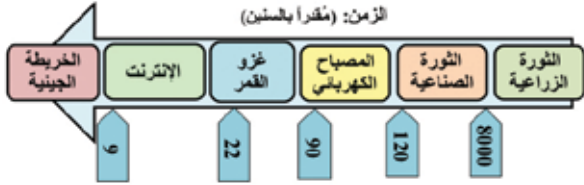
يتفاعل الإنسان، الذي ميزه الله بالعقل عن سائر مخلوقاته، مع الطبيعة، التي أوجدها الله من حوله، لتكون النتيجة تفكر وتدبر ومعرفة. وللمعرفة أنواع: معرفة «يكتشفها» عقل الإنسان حول الطبيعة من خلال ملاحظتها واستيعاب مُعطياتها، ومعرفة «يُبدعها» عقل الإنسان عبر مُحاكمات ذهنية نتيجة شغفه في الحياة ومُتطلباتها؛ ثم معرفة تأتي من كل من «الاكتشاف والإبداع» معاً، في إطار مُشترك يجمع عمق ملاحظة الطبيعة وتفسير ظواهرها، مع أفاق المحاكمة الذهنية والشغف بها. وللمعرفة مُصطلحات، تبعاً لمستواها، تُشكل معاً ما يُعرف «بهرم المعرفة» المُبين في الشكل (١) والموضح في الشرح التالي [١].

عند قاعدة الهرم هناك «البيانات» التي تتكون من رموز تُعبر عن «معلومات». فالنص المكتوب رموز من أحرف تُعطي كلمات، وكذلك الأمر في ترميز الأحرف والكلمات إلكترونياً من أجل تخزينها ومعالجتها

ارتبطت حياة الإنسان والحضارات التي أنشأها والتنمية التي حققها على مدى التاريخ بالمعرفة وتوظيفها والاستفادة منها. وتشهد المملكة العربية السعودية توجهاً نحو بناء مُستقبل متطور ومُتجدد يتمثل في رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تستند إلى المعرفة وتنطلق نحو العمل على محاور رئيسة ثلاثة: الوطن الطموح؛ والمُجتمع الحيوي؛ والاقتصاد المُزدهر. ولأن الجامعات مؤسسات معرفية هامة تُؤهل الشباب بالتعليم والتدريب، وتولد المعرفة بالإبداع والابتكار، وتتفاعل مع مُتطلبات المُجتمع بما لديها من قدرات، فهي تستطيع أن تكون مُشاركاً رئيساً في العمل على تحقيق طموحات الرؤية المنشودة. ينظر هذا البحث في جانب من جوانب إسهام الجامعات المطلوب لتحقيق الرؤية، وهو جانب تفعيل دور الابتكار التقني والاجتماعي. يبدأ البحث بطرح مسألة المعرفة والتنمية، ويُقدم استعراضاً للرؤية ٢٠٣٠ وتوجهات التنمية على مستوى العالم. كما يطرح موضوع البحث العلمي في الجامعات، ويُركز على الابتكار وجوانبه المُختلفة وفوائده المرجوة. ثم يُناقش على أساس ذلك قضية تفعيل الابتكار، ويُقدم ستة مُنطلقات على جامعات المملكة الاهتمام بها في مسيرتها المُستقبلية.

المعرفة والتنمية ودور الجامعات يهتم هذا البند بموضوع المعرفة والتنمية ودور الجامعات ك تقديم للمسألة المطروحة في هذه الوثيقة. يبدأ البند بإلقاء الضوء على المعرفة ومستوياتها وأهميتها في تطور حياة الإنسان عبر العصور. ثم يُناقش دور النشاطات المعرفية في التنمية، بما يشمل نشاطات نشر

حوالي «عقدين من الزمن»، ومن الإنترنت إلى «الخريطة الجينية» أقل من «عقد واحد» فقط [٢].



الشكل (2): تسارع تطور المنجزات المعرفية وأثرها في حياة الإنسان [2]

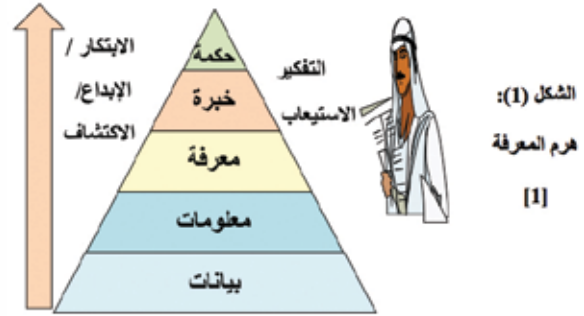
وإذا رصدنا التقدم المعرفي وتطور المنجزات المعرفية منذ بدء الثورة الصناعية، نجد أن هناك من يُقسّم هذه الفترة إلى أربع ثورات صناعية موضحة في الشكل (٣)، مع حقول المعرفة والتقنيات الرئيسية التي تميزت بها [٣]. ويلاحظ أننا نشهد اليوم «الثورة الصناعية الرابعة» التي تتميز بحقول «الذكاء الصناعي، وإنترنت الأشياء، وتقنية النانو، والتقنية الحيوية». وترتبط الحقول الثلاثة الأولى منها بصناعات مختلفة، ما يُعطي الاهتمام بها آفاقاً واسعة للعمل المعرفي، والسعي إلى الإسهام والتجديد فيه.



التنمية

على أساس ما سبق نجد أن للمنجزات المعرفية دوراً رئيساً في توجيه التنمية نحو تطوير حياة الإنسان والانتقال من عصر إلى آخر. كما أننا نجد أيضاً أن تسارع إيقاع هذه المنجزات يُعطي التميز المعرفي أهمية متزايدة في التنمية. ويُبين ذلك أن السبيل إلى

ونقلها عبر الأنظمة الحاسوبية وشبكاتها. وتأتي في المستوى التالي «المعلومات» التي تُعبر عن «معنى»، وهي ما نجده من ملفات وكتب مُتاحة على الإنترنت أو على صفحات ورقية. وتتحول المعلومات إلى «معرفة» بعد أن يتلقاها الإنسان و «يفكر» فيها و «يستوعب مضمونها».

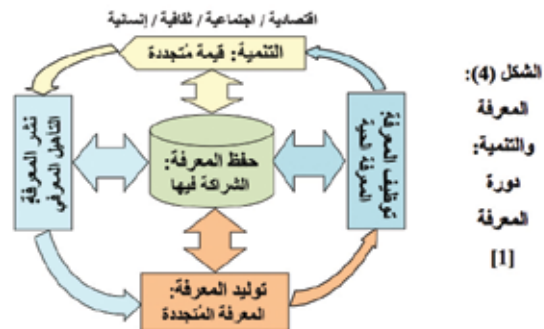


وتتقرن «المعرفة» عند المستوى الثالث «بالإنسان» واستيعابه لها، وتصبح «معرفة حية» إذا استطاع توظيفها والاستفادة منها. ويؤدي تراكم المعرفة الحية في أي مجال من المجالات إلى اكتساب «الخبرة» في هذا المجال، وهُنَا يأتي المستوى الرابع الذي يُعبر عن ذلك، «فالخبرة» في مجال معين «معرفة ناضجة»، يتمتع بصاحبها «بمرجعية معرفية» في هذا المجال.

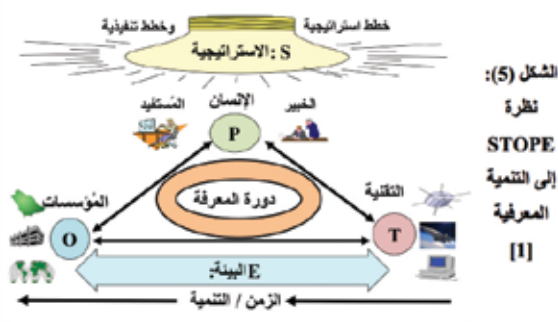
ولا تكتمل صورة المعرفة عند هذا الحد، فليس للمعرفة حدود تتوقف عندها، فالإنسان قادر على «توليد المزيد منها» بالاكشاف والإبداع والابتكار الذي سيقى المزيد من الاهتمام في هذا البحث. ولا شك أن «الحكمة» المُعطاة عند «قمة الهرم» هي نوع من أنواع الابتكار الذي يُعطي معرفة قابلة للتوظيف، وتحمل قيمة كبرى لأصحابها. ولعله يُمكن القول أن في الحكمة جانب هام من جوانب «الابتكار الاجتماعي» الذي سنتحدث عنه فيما بعد.

وتتمتع المعرفة بالدور الرئيس في التأثير على «حياة الإنسان» وبناء الحضارات وتطورها. ويُبين الشكل (٢) هذا التطور، ويوضح تسارعه [٢]. فالانتقال من الثورة الزراعية إلى الثورة الصناعية «استغرق» ٨٠٠ قرناً، بينما استغرق الانتقال من «غزو القمر» إلى «الإنترنت»

المُرتبطة بدورة المعرفة، والمحاور الخمسة للإطار العام للتنمية. ويُعطي الشكل (٥) صورة توضح التفاعل بين دورة المعرفة وهذا الإطار.



الشكل (4):
المعرفة
والتنمية:
دورة
المعرفة
[1]



الشكل (5):
نظرة
STOPE
إلى التنمية
المعرفية
[1]

ولعله من المُفيد، في موضوع التنمية، أن نولي مسألة «المُنافسة» أهمية خاصة. وقد حذر الكتاب [٥] دول العالم من تراجع مُعدلات التنمية، أو انعدامها، أو حتى تدني مستوياتها، بالمُقارنة مع الدول الأخرى. والسبب في ذلك أن الفجوة في مستوى المعيشة بين الدول سوف تزداد، ويُضيق بالتالي الأمل في التقارب ولو في المُستقبل البعيد. وعلى ذلك، لا بُد من العمل على تحقيق مُعدلات نمو مُرتفعة كي يكون العالم أكثر تجانساً، تتحقق فيه حياة كريمة للجميع.

ويُبين الشكل (٦) اختلاف النمو في الدول المُختلفة. فهناك «الدول المُتقدمة» التي تُحقق نمواً متوازناً مستمراً، وهناك «الدول سريعة النمو»، التي اقتربت بعضها من إغلاق الفجوة مع الدول المُتقدمة، ثم هناك الدول «مُتعثرة النمو» التي لا تنمو أو تنمو ببطء شديد؛ وهناك أخيراً الدول المنكوبة التي لا تشهد نمواً، وإنما ترى تراجعاً متواصلاً.

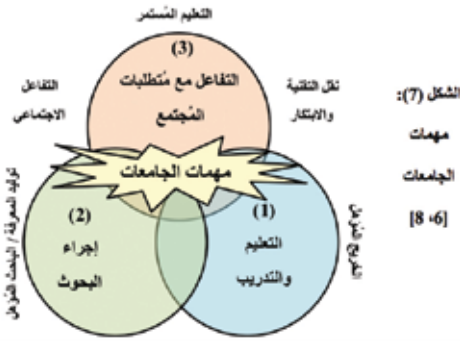
تحقيق التنمية، في مثل هذه البيئة، يحتاج إلى الاهتمام «بالنشاطات المعرفية» لتقديم الجديد والمُتجدد من مثل هذه المُنجزات.

هناك أربعة نشاطات معرفية رئيسة [٤] هي: «حفظ» المعرفة إلكترونياً أو ورقياً وتمكين الشراكة فيها؛ و«نشر» المعرفة عبر الإعلام والتعليم والتدريب؛ و«توليد» المعرفة بالبحث العلمي والاكتشاف والإبداع والابتكار؛ ثم «توظيف» المعرفة، أي جعلها «حية» تُعطي مُنتجات جديدة ومُتجددة، تحمل قيمة وتُسهم في التنمية.

وقد طرح الكتاب المُبين في [١] الحاجة إلى تكامل هذه النشاطات من أجل تفعيل إسهامها في التنمية. وتضمن ذلك وضع هذه النشاطات في إطار ما سُمي «بدورة المعرفة» حيث تتدفق المعرفة عبر نشرها وتوليدها وتوظيفها» للوصول إلى إسهامها في «التنمية»، وهي في إطار هذه الدورة تنهل من المعرفة «المحفوظة» من جهة، وترفدها بالمزيد من المعرفة والخبرة من جهة ثانية.

ويُبين الشكل (٤) «دورة المعرفة» وتكامل النشاطات المعرفية فيها للوصول إلى التنمية المنشودة. ولعل الفكرة المركزية هنا هي توجيه كافة النشاطات المعرفية نحو «المعرفة الحية» القابلة للتطبيق والعطاء، والإسهام في التنمية وتعزيز استدامتها، وتحقيق الفوائد المرجوة. وإذا كان من تشبيه لهذا الأمر علمياً، فلعله يعود إلى الدائرة الكهربائية التي إذا اتصلت وتكاملت استطاعت توجيه جميع الإلكترونات نحو تقديم «طاقة مُفيدة»، مثل إنارة المصباح الكهربائي.

وإذا كانت «دورة المعرفة» تمثل مبدءاً هاماً للعمل على تحقيق التنمية، فلا بُد من تفعيل هذا المبدء من خلال «الإطار العام للتخطيط للتنمية والعمل على تنفيذها». وقد قدم الكتاب [١] إطاراً مُقترحاً لذلك، يُعرف «بإطار STOPE»، حيث يتضمن خمسة محاور رئيسة هي: «الاستراتيجية، والتقنية، والمؤسسات، والإنسان، والبيئة المُحيطة». ويُضاف إلى ذلك مُتغير «الزمن» المُتغير الرئيس الذي تتبعه جميع «مُتغيرات» التنمية



الشكل (6): النمو في البلدان المختلفة [5]

تشمل «المهمة الثالثة» التي تم التعريف بها ثلاثة أنواع من العمل. أولها «التعليم المستمر» الذي يستجيب لحاجة الناس إلى «التعلم مدى الحياة». والنوع الثاني هو «نقل التقنية والابتكار» من الجامعة إلى المجتمع ومؤسساته، بمعنى نقل المعرفة الحية إلى مؤسسات المجتمع لتوظيفها والاستفادة منها. أما النوع الثالث فهو «التفاعل الاجتماعي» الذي يشمل نشاطات منسوبة الجامعة من طلاب وأساتذة في خدمة المجتمع والاستجابة لمتطلباته.

وهكذا نجد أن للجامعات دوراً كبيراً في أداء مختلف النشاطات المعرفية، وبالتالي في الإسهام في تحقيق التنمية. ولا بُد من تعزيز هذا الدور وتفعيله، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، في هذا المجال. ولعلنا نذكر، في الختام هنا بأهمية دور الجامعات في تنمية المجتمعات، طبقاً لرأي أحد رؤساء الجامعات الأمريكية الكبرى، بعد أن أمضى حوالي عقدين من الزمن في منصبه: «على الرغم من أن صوت الجامعات يبدو ناعماً وهادئاً، إلا أنها الوسيط المُفعّل لبناء المجتمعات الحديثة» [9].

المسألة المطروحة

أصدرت المملكة العربية السعودية، عام ٢٠١٦، الرؤية ٢٠٣٠ التي ترسم خريطة طريق لمستقبل المملكة حتى عام ٢٠٣٠ [١٠]، وواكب ذلك إصدار الأمم المتحدة «لأهداف التنمية المستدامة SDGs» التي تتمتع بمدى يمتد أيضاً حتى العام ٢٠٣٠ [١١]. وتتسم كل من رؤية المملكة، وأهداف التنمية المستدامة بنظرة شمولية تضم مختلف قضايا التنمية ومشكلاتها. ونظراً لأهمية

دور الجامعات

في إعلان «منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: اليونسكو UNESCO» حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، حددت المنظمة رسالة هذا التعليم على النحو التالي: «القيام بالتعليم والتدريب، والبحث العلمي» [٦]. وبالفعل تعمل جامعات العالم على تنفيذ هاتين المهمتين، لكن هناك توجهات وأعمالاً أخرى مختلفة يرى الكثيرون أن على الجامعات القيام بها، وهناك جامعات عديدة تقوم بتنفيذها فعلاً، إضافة بالطبع إلى المهمتين الرئيسيتين. وهناك عرض ومناقشة لهذه التوجهات في البحث المعطى بالمرجع [٧].

وقد بُذلت جهود حثيثة في العمل على التعريف بالأعمال الأخرى المطلوبة من الجامعات، ضمن نطاق «مهمة ثالثة» تُحيط بها تحت مسمى مهمة «التفاعل مع متطلبات المجتمع». وقد دعم الاتحاد الأوروبي مشروعاً لوضع معايير تختص بتقييم تنفيذ هذه المهمة، على غرار معايير مهمتي «التعليم والتدريب» و«البحث العلمي»، وهناك بحث منشور يطرح مخرجات هذا المشروع [٨]. ويُعطي الشكل (٧) المهمات الرئيسة الثلاث التي يفترض بالجامعات أن تقوم بتنفيذها.

الجدول (١): المملكة العربية السعودية والعالم طبقاً لبيانات البنك الدولي [١٢]			
الموضوع	المملكة	العالم	وحدة القياس
المساحة	٢	١٣٠	مليون كم ^٢
عدد السكان	٣١,٥	٧٥٠٠	مليون نسمة
النمو السكاني	٢,١	١,٢	(%)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	٢١٠٠٠	١٠٠٠٠	دولار أمريكي
نسبة نمو الناتج المحلي	١,٣	١,٥	(%)
نسبة مُعطيات الثروة الطبيعية من الناتج المحلي	٢٣,٥	١,٧	(%)

رؤية المملكة وتوجهات العالم

يستعرض هذا البند «رؤية المملكة ٢٠٣٠» ومحاورها الثلاثة والعناصر المرتبطة بها، كما يُلقي الضوء على «برنامج التحول ٢٠٢٠» الذي يطرح المرحلة الأولى من العمل على تحقيق الرؤية المأمولة. ويُقدم البند أيضاً نبذة عن التوجهات العالمية، ويهتم في هذا المجال «بأهداف التنمية المُستدامة SDG» التي طرحتها الأمم المتحدة؛ إضافة إلى قضايا التغيير، وقضايا التعليم في العالم الصادرة عن المُنتدى الاقتصادي الدولي.

رؤية المملكة ومحاورها الثلاثة

تشمل رؤية المملكة ثلاثة محاور رئيسة هي الوطن الطموح؛ والمُجتمع الحيوي؛ والاقتصاد المُزدهر كما هو مبين في الشكل (٩)، وموضح فيما يلي [١٠].

المعرفة ونشاطاتها في التنمية المنشودة، وأهمية الجامعات في تفعيل النشاطات المعرفية، فإن دراسة إسهام الجامعات في تحقيق «الرؤية ٢٠٣٠» ضرورة للتعرف على ما تستطيع الجامعات فعله في هذا المجال.

يُركز هذا البحث على جزء من إسهام الجامعات في الرؤية المنشودة، ويرتبط هذا الجزء بقضية «الابتكار الجامعي بشقيه التقني والاجتماعي» ودوره في تفعيل التنمية والإسهام في العمل على تحقيق طموحات الرؤية، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وفي سبيل ذلك يطرح البحث في البند التالي توجهات «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، إلى جانب التوجهات التي يشهدها العالم. ثم يتطرق إلى طرح العطاء المعرفي للجامعات بوجه عام، والابتكار بشقيه التقني والاجتماعي على وجه الخصوص. وينتقل بعد ذلك إلى مناقشة الأمر وتقديم مقترحات للمستقبل، تتمثل في ستة مُنطلقات تهتم بتفعيل الابتكار في الجامعات والإسهام في التنمية.

ولعلنا قبل الانتقال إلى البند التالي، واستكمالاً لبيان المسألة المطروحة، نُقدم بعض المعلومات حول الوضع الراهن في المملكة الذي تنطلق منه «الرؤية ٢٠٣٠» المطروحة في البند التالي، حيث يُبين الشكل (٨) خريطة المملكة، ويُعطي الجدول (١) بيانات رئيسة حول المملكة والعالم، مأخوذة عن بيانات البنك الدولي المُتاحة للجميع على الإنترنت [١٢].



الجدول (٣): رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: المُجتمع الحيوي		
قيم راسخة	(١)	المبادئ الإسلامية
	(٢)	الهوية الوطنية
	(٣)	خدمة ضيوف الرحمن
بيئة عامرة	(٤)	الثقافة والترفيه
	(٥)	الحياة الصحية
	(٦)	تطوير المدن
	(٧)	استدامة البيئة
بنیان متين	(٨)	الأسرة
	(٩)	شخصية الأبناء
	(١٠)	الخدمات الاجتماعية
	(١١)	الرعاية الصحية

ويسعى محور «الاقتصاد المزدهر» إلى إتاحة «فرص مثمرة» يُعبر عنها من خلال أربعة عوامل رئيسية، كما يهتم بإيجاد «استثمار فاعل»، يُحدد له ثلاثة عوامل رئيسية؛ ثم يُركّز على «تنافسية جاذبة» يراها من خلال أربعة عوامل رئيسية، ويُؤكد أخيراً على «موقع مُستغل»، يضع له ثلاثة عوامل رئيسية. ولهذا المحور مجموعة من «المؤشرات المُستهدفة» التي تُعبر عن آماله، كما هو مُبين في الجدول (٤).



يتطلع محور «الوطن الطموح» إلى إقامة «حكومة فاعلة» ويضع لها خمسة مُتطلبات رئيسية؛ كما يهدف إلى بناء «مواطنة مسؤولة»، ويُحدد لها ثلاثة مُتطلبات رئيسية. ولهذا المحور مجموعة من «المؤشرات المُستهدفة» التي تُعبر عن آماله، كما هو مُبين في الجدول (٢).

الجدول (٢): رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: الوطن الطموح		
مؤشرات مُستهدفة: ● الإيرادات الحكومية غير النفطية. ● فاعلية الحكومة. ● الحكومة الإلكترونية. ● مدخرات الأسرة. ● القطاع غير الربحي. ● العمل التطوعي.	(١)	الشفافية
	(٢)	المُحافظة على الموارد الحيوية
	(٣)	التفاعل مع الجميع
	(٤)	الكفاءة في الإنفاق والتوازن المالي
حكومة فاعلة	(٥)	المرونة
	(٦)	المسؤولية في الحياة
	(٧)	المسؤولية في الأعمال
	(٨)	المسؤولية في المُجتمع
مواطنة مسؤولة		

ويهتم محور «المجتمع الحيوي» بتعزيز «القيم الراسخة» ويُحدد لها ثلاثة عناصر رئيسية؛ ويُركّز على تفعيل «بيئة عامرة»، ويضع لها أربعة عناصر رئيسية؛ ثم يُؤكد على «بنیان مرصوص»، يعطيه أربعة عناصر رئيسية أيضاً. ولهذا المحور عدد من «المؤشرات المُستهدفة» التي تُعبر عن آماله، كما هو مُبين في الجدول (٣).

الجدول (د): برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ [١٣]				
المبادرات	المستهدفات	المؤشرات	الأهداف	الجهات ذات العلاقة
أعمال مُتّزجة لتحقيق الأهداف	قيم مُستهدفة لمؤشرات الأداء	معايير لقياس الحالة ومُتابعة تطورها نحو تحقيق الأهداف	المطلوب تحقيقه تماشياً مع الرؤية	الوزارات والمؤسسات الحكومية الكبرى
٥٣١	٣٦٤	٣٧١	١٧٨	٢٤

توجهات العالم

سوف نطرح توجهات التنمية وقضاياها من خلال ثلاثة مراجع رئيسية. أولها هو «أهداف التنمية المُستدامة SDG الصادرة عن الأمم المتحدة UN» [١١]. وثانيها القضايا أو «التحديات الكبرى» التي يُواجهها العالم، كما يطرحها «المنتدى الاقتصادي الدولي WEF» [١٤]. وثالثها قضايا «التعليم في العالم». كما يطرحها هذا المنتدى أيضاً [٣].

يبلغ عدد أهداف التنمية المُستدامة «١٧ هدفاً»، ولكل من هذه الأهداف مُستهدفات عامة، وأخرى خاصة، إلى جانب مؤشرات تقوم بتقييم مستوى تحقيق الهدف ومُستهدفاته. ويستعرض الجدول (٦) هذه الأهداف وأعداد مُستهدفاتها ومُؤشراتها، ويُلاحظ أن عدد المُستهدفات العامة يبلغ «٤٣»، وعدد المُستهدفات الخاصة «١٢٦»، وأن عدد المُؤشرات يبلغ «٢٢٩». ويُلاحظ أن للأهداف وما يرتبط بها ثلاثة موضوعات رئيسية تشمل التالي.

الجدول (٤): رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: الاقتصاد المُزدهر			
فرص مُثمرة	(١)	التعليم من أجل العمل	مؤشرات مُستهدفة: • تخفيض البطالة. • إسهام المُنشآت في الناتج المحلي. • المرأة في سوق العمل. • حجم الاقتصاد. • النفط والغاز. • الاستثمارات العامة. • التنافسية. • الاستثمارات الأجنبية. • دور القطاع الخاص. • الخدمات اللوجستية. • الصادرات غير النفطية.
	(٢)	المُنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المُنتجة	
	(٣)	الفرص للجميع	
	(٤)	استقطاب الكفاءات	
استثمار فاعل	(٥)	تنمية القدرة الاستثمارية	مؤشرات مُستهدفة: • تخفيض البطالة. • إسهام المُنشآت في الناتج المحلي. • المرأة في سوق العمل. • حجم الاقتصاد. • النفط والغاز. • الاستثمارات العامة. • التنافسية. • الاستثمارات الأجنبية. • دور القطاع الخاص. • الخدمات اللوجستية. • الصادرات غير النفطية.
	(٦)	إطلاق القطاعات الواعدة	
	(٧)	تخصيص الخدمات الحكومية	
	(٨)	تحسين بيئة الأعمال	
تنافسية جاذبة	(٩)	تأهيل المدن الاقتصادية	مؤشرات مُستهدفة: • تخفيض البطالة. • إسهام المُنشآت في الناتج المحلي. • المرأة في سوق العمل. • حجم الاقتصاد. • النفط والغاز. • الاستثمارات العامة. • التنافسية. • الاستثمارات الأجنبية. • دور القطاع الخاص. • الخدمات اللوجستية. • الصادرات غير النفطية.
	(١٠)	تأسيس مناطق خاصة	
	(١١)	رفع تنافسية قطاع الطاقة	
	(١٢)	منصة لوجستية للاستثمار	
موقع مُستغل	(١٣)	تكامل إقليمي ودولي	مؤشرات مُستهدفة: • تخفيض البطالة. • إسهام المُنشآت في الناتج المحلي. • المرأة في سوق العمل. • حجم الاقتصاد. • النفط والغاز. • الاستثمارات العامة. • التنافسية. • الاستثمارات الأجنبية. • دور القطاع الخاص. • الخدمات اللوجستية. • الصادرات غير النفطية.
	(١٤)	دعم الشركات الوطنية	

وفي العمل على تحقيق الرؤية المنشودة، تم وضع «برنامج التحول ٢٠٢٠» كمرحلة تنفيذية أولى [١٣]. ويضم هذا البرنامج «جهات» عديدة، تسعى إلى تحقيق «أهداف» تتوافق مع مُتطلبات الرؤية. وللبرنامج مؤشرات لتقييم مُنجزاته، وقيم مُستهدفة يسعى إلى تحقيقها في مُختلف المجالات؛ إضافة إلى مبادرات تتضمن أعمالاً مُقترحة، يجب القيام بها للوصول إلى الأهداف المطلوبة. ويُعطي الجدول (٥) أعداد الجهات والأهداف والمؤشرات والمُستهدفات والمبادرات الخاصة ببرنامج التحول.



٢٤	١٩	شراكات لتحقيق الأهداف (الشؤون: المالية، والتقنية، وبناء الإمكانات، والتجارة، وقضايا أخرى)		(١٧)
٢٢٩	١٢٦	٤٣	(المجموع)	

الموضوع الأول هو موضوع «الإنسان والمعرفة» ويتضمن: الارتقاء بحالة الإنسان وإمكاناته وعمله وسلوكه.

والموضوع الثاني هو موضوع «المصادر الطبيعية» والعمل على الاستفادة منها.

أما الموضوع الثالث فهو موضوع «الحوكمة» ويشمل: البنية الأساسية المناسبة للتجمعات السكانية، والسلام والعدالة والمؤسسات الراسخة، إضافة إلى العلاقات الخارجية والتعاون.

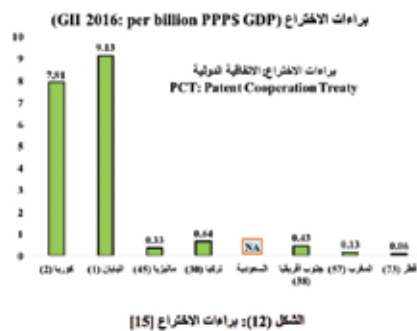
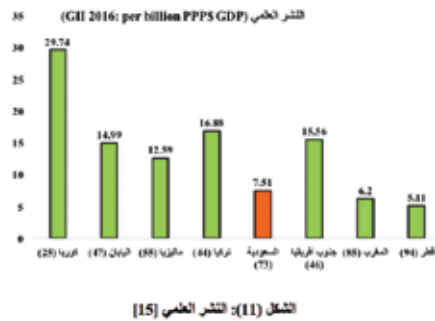
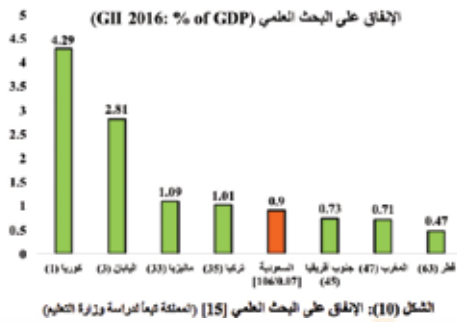
وننتقل إلى التحديات التي يُواجهها العالم طبقاً لما طرحه «المُنْتدى الاقتصادي الدولي» المبينة في الجدول (٧) [١٤]. ونلاحظ أن معظم التحديات ترتبط «بالجانب الاقتصادي» لحياة الإنسان وما يتعلق به من نواح مالية وتقنية واستثمارية وتجارية، إضافة إلى قضايا «التعليم والصحة والبيئة» وغيرها.

الجدول (٧): قضايا التحديات التي يُواجهها العالم [١٤]				
(١)	الاقتصاد الرقمي والمُجتمع	(٦)	الأنظمة المالية وأنظمة النقد	
(٢)	التنمية الاقتصادية الشمول الاجتماعي	(٧)	الأمن الغذائي والزراعة	
(٣)	التعليم والعمل ومسألة الجنسين	(٨)	الصحة والعناية الصحية	
(٤)	البيئة وأمن الموارد الطبيعية	(٩)	التجارة الدولية والاستثمار	
(٥)	الاستثمار بعيد المدى، والبيئة، والتنمية			

ونأتي إلى قضايا المُستقبل بشأن التعليم كما طرحها «المُنْتدى الاقتصادي الدولي» والمبينة في الجدول (٨) [٣]. ونلاحظ في هذا المجال ورود «الابتكار في التعليم»، و«التعلم مدى الحياة» و«الأهلية الرقمية» و«التعليم

الجدول (٦): أهداف التنمية المُستدامة SDG [١١]				
المؤشرات	مُستهدفات خاصة	مُستهدفات عامة	الهدف	
٩	٥	٢	القضاء على الفقر	(١)
١٥	٥	٣	القضاء التام على الجوع	(٢)
٢٥	٩	٤	الصحة الجيدة والعيش الكريم	(٣)
١١	٧	٣	التعليم الجيد	(٤)
١٤	٦	٣	المُساواة بين الجنسين	(٥)
١٠	٦	٢	المياه النظيفة والنظافة الصحية	(٦)
٦	٣	٢	الطاقة النظيفة وبأسعار مُناسبة	(٧)
١٥	١٠	٢	عمل لائق ونمو اقتصادي	(٨)
١٢	٥	٣	الصناعة والابتكار الأساسية	(٩)
١٢	٧	٣	الحد من عدم المُساواة	(١٠)
١٣	٧	٣	مدن ومُجتمعات محلية مُستدامة	(١١)
١٢	٨	٣	المسؤولية في الاستهلاك والإنتاج	(١٢)
٥	٣	٢	الاهتمام بالأحوال المناخية	(١٣)
١٠	٧	٣	الاهتمام بالحياة تحت الماء	(١٤)
١٥	٩	٣	الاهتمام بالحياة البرية	(١٥)
٢١	١٠	٢	السلام والعدل والمؤسسات الراسخة	(١٦)

النشر العلمي في «المجلات البحثية المحكمة»، ويعتبر هذا النشر مؤشراً على الإسهام الحضاري في المعرفة، وهو لذلك يحمل قيمة معنوية كبيرة. لكنه لا يتمتع بأي قيمة مادية تُساهم في التنمية، ما لم يجري توظيف مُعطياته. ويُقدم الشكل (١١) حصيلة النشر العلمي لعدد من الدول نسبة إلى «بليون دولار قياسي من الناتج المحلي».



«براءات الاختراع» المُسجلة طبقاً «للاتفاقية الدولية PCT». وتُعبّر هذه البراءات عن حق أصحابها، دون غيرهم، في توظيف ما تحمله من معرفة والاستفادة

الفني «كقضايا مُستقبلية، إلى جانب القضايا المُعتادة الخاصة «بالطالب والمدرس والمناهج».

الجدول (٨): قضايا التعليم في العالم [٣]			
(١)	التعليم الأولي: التنشئة والسلوك	(٥)	الأهلية الرقمية
(٢)	مناهج التعليم ومُتطلبات المُستقبل	(٦)	التعلم مدى الحياة
(٣)	المُدرس والتأهيل المُناسب	(٧)	التعليم الفني والتدريب المهني
(٤)	التدريب	(٨)	الابتكار في التعليم

البحث العلمي والتنمية ودور الجامعات

ينظر هذا البند إلى البحث العلمي عموماً وإلى الابتكار فيه على وجه الخصوص، وي طرح من خلال ذلك دور الجامعات. يبدأ البحث بطرح أنواع البحث العلمي من حيث طبيعة مُخرجاته المعرفية وقابليتها للتوظيف والإسهام في التنمية. ويهتم البحث بعد ذلك بالابتكار، ليُبين طرفيه التقني والاجتماعي والقيمة الناتجة عن كل منهما. ثم يُركز البحث على دور الجامعات وما تقوم به لتعزيز إسهام ما تقوم به من بحوث في تفعيل التنمية وتعزيز استدامتها.

البحث العلمي ومُخرجاته

تهتم الدول بدعم البحث العلمي بمختلف أشكاله. وتشمل مؤشرات البحث العلمي الرئيسة التي تُقارن الدول على أساسها التالي.

«الإنفاق على البحث العلمي» نسبة إلى الناتج المحلي، حيث يُعتبر هذا الإنفاق استثماراً معرفياً معنوياً بما يُضيفه إلى المعرفة الإنسانية من جهة، ومادياً بما يُقدمه من عائد مادي يُساهم في التنمية من جهة أخرى. ويُعطي الشكل (١٠) هذه النسبة لعدد من الدول، طبقاً لإحصائيات «اليونسكو» [١٥]. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المملكة قد تم ضبطها تبعاً لإحصائيات دراسة محلية قامت بها وزارة التعليم.

ويُعطي الشكل (١٤) توزيع البحث العلمي في عدد من الدول تبعاً لهذه التقسيمات.



الشكل (14): توزيع البحث العلمي تبعاً لطبيعة خرجاته [16] (المسندة لهما لدراسة وزارة التعليم)

الابتكار والتنمية

هناك تعريف عام «للابتكار Innovation» صادر عن «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD»، التي تُعرف أيضاً «بنادي الدول الغنية». ويقول هذا التعريف ما يلي [١٦].

«الابتكار هو تنفيذ عمل يُعطي مُنتجاً جديداً أو مطوراً بدرجة عالية تُؤهله إلى قيمة مُتميزة. ويتمثل هذا المُنتج في: سلعة، أو خدمة، أو إجراء عمل، أو طريقة تسويق، أو أسلوب تنظيم، وذلك في مجالات: «ممارسة الأعمال، وتنظيم شؤونها، والعلاقة مع الآخرين».

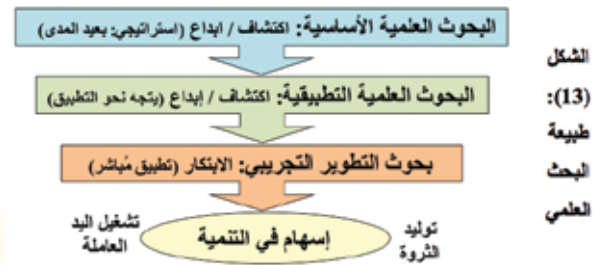
وهناك تعريف «للابتكار الناعم Innovation Soft» صادر عن «الوقف الوطني البريطاني للعلوم والتقنية والفنون NESTA». ويستند هذا التعريف إلى التعريف السابق، ويقول التالي [١٧].

«الابتكار الناعم هو تنفيذ عمل يُعطي مُنتجاً جديداً أو مطوراً بدرجة عالية تُؤهله إلى قيمة مُتميزة. ويتمثل هذا المُنتج في: سلعة، أو خدمة، ويتمتع بأثر حسي يتضمن جاذبية فنية أو فكرية، ولا يكون له بالضرورة أثر وظيفي جديد».

وهناك أيضاً تعريف «للابتكار الاجتماعي Social Innovation» صادر عن مشروع «السياسة النظرية والتفزيونية للابتكار الاجتماعي في أوروبا TEPSIE» يقول ما يلي [١٨].

منها ضمن إطار زمني مُحدد. ويُقدم الشكل (١٢) حصيلة براءات الاختراع لعدد من الدول نسبة إلى «ليون دولار قياسي من الناتج المحلي».

تقوم «اليونسكو UNESCO» بتقسيم البحث العلمي، تبعاً لمُخرجاته وأثرها في التنمية، إلى ثلاثة أنواع مُتكاملة هي: البحوث الأساسية؛ والبحوث التطبيقية؛ إضافة إلى بحوث التطوير التجريبي، كما هو مبين في الشكل (١٣)، وموضح فيما يلي [١٥].



الشكل (13):
طبيعة البحث العلمي

تُعطي «البحوث الأساسية» اكتشافات وأفكاراً إبداعية تتم دراستها ويجري العمل على توثيقها. وتُضيف هذه المُخرجات مُعطيات جديدة إلى الرصيد المعرفي للحضارة الإنسانية؛ ولا تكون هذه الإضافة المعرفية جاهزة بعد للتوظيف وتقديم قيمة مادية ملموسة، لكنها تكون في خدمة المزيد من البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية المُستقبلية التي يُمكن أن تُعطي قيمة.

وتُقدم «البحوث التطبيقية» اكتشافات ومُعطيات معرفية جديدة قابلة للتوظيف والتطبيق العملي في المجال الذي طرحه، ولكن لا تكون جاهزة فعلياً لذلك، وإنما تحتاج إلى «التهيئة وإثبات الجدوى اللازمة للتوظيف المنشود».

ونأتي إلى «بحوث التطوير التجريبي» التي تعمل على تهيئة المعرفة الجديدة للتطبيق العملي والتوظيف بغرض الاستفادة منها مادياً. ولا تكون هذه البحوث تقنية بالضرورة، بل يُمكن أن تكون أفكاراً تطويرية مُفيدة، كما سنجد فيما سيأتي من هذا البند.

وتعزيز أدائه وسعادة أبنائه. وفي جميع هذه الحالات يجب أن يُقدم الابتكار «قيمة جديدة غير مسبوقة» للمُستفيدين منه.

يُلبّي «ناتج الابتكار» المُستهدف «حاجة» لدى أصحاب العلاقة المُرشحين للاستفادة منه، أو يتمتع بالجازبية والقدرة الكافية على تحفيز «حاجة كامنة» لدى هؤلاء، والمعنى المقصود هو «التوافق» بين «الناتج» المُستهدف و «المُستفيد» المُستهدف.

في إطار «القيمة» التي يُقدمها «ناتج الابتكار»، تجدر الإشارة إلى أن مقدار هذه القيمة لا يتناسب بالضرورة مع مستوى المعرفة التي يستند إليها، فقد تكون القيمة مُرتفعة على الرغم من انخفاض مستوى المعرفة، وقد يكون الأمر عكس ذلك، أو قد تتناسب القيمة مع المستوى.

يستند «ناتج الابتكار» المُستهدف إلى «بحث تطويري» مُعزز بالتجربة والمُنطق، مع الحرص على أن تفوق القيمة التي يُعطيها هذا الناتج لأصحاب العلاقة التكاليف التي عليهم بدفعوها للحصول عليه، حيث يُعزز ذلك جاهزية الناتج للسوق الذي يستهدفه.

يتوافق «البحث التطويري» لإخراج «الناتج المُستهدف» مع «دراسة جدوى وتسويق» تضع النطاق على الحروف لمن يُمكن أن «يستثمر» في إخراج الناتج إلى المُستفيدين. وتُعطي هذه الدراسة «نظرة استباقية» ضرورية لأثر الناتج» ومدى نجاحه المُحتمل في توليد الثروة وتوظيف اليد العاملة والإسهام في التنمية.

ويُعطي الشكل (١٥) عرضاً مُتكاملاً لخصائص الابتكار الست هذه.



«الابتكار الاجتماعي هو حلول جديدة، تتوافق مع مُتطلبات اجتماعية، وتتميز عن حلول أخرى بفاعليتها، وتُعطي إمكانات وعلاقات جديدة أو متطورة، وتقدم استخداماً أفضل للموارد والأصول المُتاحة، وتؤدي إلى خدمة المُجتمع وتعزيز قدرته على الأداء».

وللابتكار الاجتماعي تعريف آخر صادر عن «مركز الابتكار الاجتماعي بجامعة ستانفورد الأمريكية CSI» الشهيرة يقول ما يلي [١٩].

«الابتكار الاجتماعي هو حلول جديدة لمشاكل اجتماعية تحمل خصائص تميزها عن حلول سابقة. وتشمل هذه الخصائص تحقيق فاعلية وكفاءة واستدامة أفضل، وتقديم فوائد تُركز على المُجتمع أكثر من تركيزها على الفرد».

ولعلنا في سبيل توضيح تعريف «الابتكار الاجتماعي» السابقين، نطرح أمثلة حول طبيعة معطيات هذا الابتكار من جهة، ومجالات الحاجة إليه من جهة ثانية. تتضمن معطيات الابتكار الاجتماعي «أفكاراً، ومبادئ، واستراتيجيات، وأساليب عمل، وإسهامات أخرى مناسبة».

وتشمل المجالات المُستفيدة «قضايا التعليم، والحماية الصحية، والخدمات الاجتماعية، وقضايا إنسانية مُختلفة أخرى».

وهكذا نرى أن مفهوم الابتكار يتضمن الخصائص الست المُتكاملة التالية.

«معرفة قابلة للتطبيق العملي»، أي قابلة أن تكون «حية» تعيش في تطبيقات تُعطي «ناتجاً» مُستهدفاً يحمل «قيمة» لمُستخدميه. وقد تكون هذه المعرفة ناتجة عن «بحوث وأفكار تطبيقية» جديدة، أو تكون مُخزنة ومتوفرة ولم يتم استخدامها عملياً بعد.

يكون الابتكار «تقنياً» حينما يكون «الناتج» الذي يُقدمه سلعة أو خدمة أو إجراء تقني، ويكون «حسبياً ناعماً» حينما يتمتع الناتج بصفات «فنية» جديدة جذابة وليس بالضرورة «وظيفية»، ويكون «اجتماعياً» حينما يُعطي «حلولاً» لقضايا تؤدي إلى تطوير المُجتمع وتنميته،

الجامعات والابتكار والتنمية

لجذب: أصحاب العقول الرائدة، المواهب، والمهارات، والأعمال التي تستند إلى المعرفة، ونشاطات الاستثمار والأعمال. ووسيلتها في تحقيق ذلك هي تطوير ودمج مجموعة من المعطيات التي تشمل أنظمة ترتبط: بالبنية التحتية، والبنية المؤسسية؛ ومعطيات علمية، وتقنية، وتعليمية واجتماعية مناسبة؛ إضافة إلى خدمات مضافة. وتُفعل هذه الساحات: تنمية اقتصادية مُستدامة تُحقق رفاهية المُجتمع».

ويُعطي الجدول (١٠) تمثيلاً لهذا التعريف على غرار تعريف حدائق العلوم.

الجدول (٩): حدائق العلوم (التقنية / البحوث) [٢١]			
تنمية ثروة المُجتمع			
المكونات	العمل: أمثلة	<ul style="list-style-type: none"> مؤسسات معرفية: جامعات ومراكز بحوث وشركات وأسواق. مهنيون مُتميزون. حاضنات. مؤسسات قيد الإنشاء. 	<ul style="list-style-type: none"> تحفيز تدفق المعرفة والتقنية بين المؤسسات المعرفية. تمكين الإبداع. إدارة الحاضنات وإطلاق مؤسسات ناشئة. إطلاق مؤسسات ناشئة. تقديم خدمات مادية مقرونة بالجودة والإمكانات العالية.
توجهات العمل			
تعزيز ثقافة الابتكار والمُنافسة			

شهدت كثير من جامعات العالم، خلال العقود السابقة، نشاطات مُختلفة خارج إطار مُهمتي «التعليم والتدريب؛ والبحث العلمي»، وضمن إطار ما بات يُعرف حالياً «بالمهمة الثالثة» التي تحدثنا عنها فيما سبق [٢٠]. ويهمننا هنا التركيز على النشاطات المُرتبطة بالابتكار والتنمية. وقد تمثلت نشاطات الابتكار في إنشاء ما يُعرف «بحدائق التقنية Parks Technology» أو «حدائق العلوم Parks Science»، وما يُعرف «بساحات الابتكار Innovation of Areas». وتمثلت أيضاً بإنشاء مراكز خاصة ومراكز مُشتركة «للابتكار الاجتماعي». وسوف نُلقي الضوء فيما يلي على أمثلة هامة لبعض هذه النشاطات.

هناك تعريف «لحدائق العلوم»، وهي أيضاً «حدائق البحوث» و«حدائق التقنية»، طرحته «هيئة حدائق العلوم وساحات الابتكار IASP»، التي أنشئت عام ١٩٨٤ كشبكة شراكة عالمية بين هذه الحدائق. ويقول هذا التعريف ما يلي [٢١].

«حديقة العلوم هي منظمة يديرها مهنيون متميزون غايتهم تنمية ثروة المُجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والمُنافسة، في مجالات الأعمال المطلوبة، ضمن المعاهد المُستندة إلى المعرفة. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، تقوم حديقة العلوم بتحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتقنية بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات والأسواق. وتعمل أيضاً على تمكين الإبداع، وعلى تنمية الشركات المُستندة إلى الابتكار، وذلك عبر حاضنات معرفية مناسبة، وإجراءات تهتم بإطلاق شركات قابلة للنجاح، وإعطاء خدمات تُقدم قيمة مادية مقرونة بالجودة والإمكانات العالية».

ويُعطي الجدول (٩) تمثيلاً لهذا التعريف يتضمن غاية الحدائق ومكوناتها وعملها وتوجهاتها.

وتقوم «هيئة الحدائق» سابقة الذكر بتعريف «ساحات الابتكار» على النحو التالي.

«ساحات الابتكار هي أماكن جرى تصميمها وتشغيلها

الجدول (١١): مشروع «السياسة النظرية والتنفيذية للابتكار الاجتماعي في أوروبا TEPSIE : الجهات المُشاركة وأمثلة حول مجالات العمل [١٨]		
خدمات جديدة (شراكة / بيانات): رفاهية الإنسان	مجالات الابتكار: أمثلة	جامعة هيدنبرج (الألمانية) Heidelberg University
إجراءات جديدة (شراكة وتعاون): كفاءة / آفاق جديدة للتنمية		الجامعة الكاثوليكية (البرتغال) Catholic University
نماذج أعمال جديدة: كفاءة / آفاق جديدة للتنمية		المعهد الدانيماركي للتقنية Danish Technology Institute
نماذج تنظيم جديدة: كفاءة / آفاق جديدة للتنمية		مركز روكولو للبحوث (بولندا) Wroclaw Research Center
أسواق جديدة (تعزيز التجارة): تعزيز التنمية		أتلانتيس للاستشارات (اليونان) Atlantis Consulting
خدمة المُعاقين (أفكار للتقنية): رفاهية الإنسان		مُؤسسة يونغ (بريطانيا) Young Foundation
الجهات المُشاركة في المشروع		

أما «مركز الابتكار الاجتماعي في جامعة ستانفورد» فقد تم إنشاؤه عام ١٩٩٩ بالتعاون بين الجامعة وخريجيهما السابقين، نظراً لإحساسهم المُشترك بالحاجة إلى ذلك [١٩]. ويُعطي الجدول (١٢) نبذة عن المركز تشمل رسالته، وأمثلة عن اهتماماته. وقد امتد تأثير هذا المركز إلى أماكن مُتعددة، شملت «البيت الأبيض» مقر الرئيس الأمريكي، حيث تم إنشاء «مكتب البيت الأبيض للابتكار الاجتماعي WH SI» [٢٢].

الجدول (١٠): ساحات الابتكار [٢١]			
« تنمية اقتصادية مُستدامة ورفاهية للمُجتمع »			
مُعطيّات مساحة الابتكار	اجتماعية / شؤون تعليمية / تقنية	بنية تحتية / مؤسسية / شؤون علمية / تقنية	العمل
توجهات العمل			
« جذب المُتميزين (عقول الريادة، والمواهب، والمهارات) ونشاطات الاستثمار والأعمال			

وتضم «هيئة حقائق العلوم وساحات الابتكار IASP» في عضويتها في الوقت الحاضر حوالي ٤٠٠ حديقة علمية «تتبع» ٧٢ دولة «بينها» أربع حقائق من المملكة العربية السعودية. وتُقدم الهيئة خدمات لأعضائها تتعلق بتنميتها وفعاليتها [٢١].

ولعله يبدو أن اهتمام الحقائق سابقة الذكر ينصب أساساً على «الابتكار التقني». ونظراً لأهمية «الابتكار الاجتماعي»، فقد تم إطلاق نشاطات خاصة بهذا الابتكار. ومن أمثلة هذه النشاطات: مشروع «السياسة النظرية والتنفيذية للابتكار الاجتماعي في أوروبا TEPSIE» [١٨]؛ و«مركز الابتكار الاجتماعي في جامعة ستانفورد الأمريكية CSI» [١٩]. وقد ذكرنا هذين المثالين فيما سبق، عند تعريف الابتكار الاجتماعي.

بدأ المشروع الأوروبي عام ٢٠١٢، ويضم بين أعضائه ست جهات من مُختلف الدول الأوروبية، نصفها من الجامعات، كما هو موضح في الجدول (١١). ويهتم المشروع بتقديم حلول اجتماعية مبتكرة في مجالات عدة من أجل تحقيق رفاهية أكبر وكفاءة أعلى للمُجتمع. ويقدم الجدول (١٢) أيضاً أمثلة رئيسة حول هذه المجالات [١٨].



الشكل (16):
مُنطلقات تفعيل
الابتكار من أجل
الإسهام في "الرؤية
2030"

جامعات المملكة

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً للتعليم العالي، فلديها في الوقت الحاضر «٢٧ جامعة حكومية»، و«١٠ جامعات أهلية»؛ و«٤١ كلية جامعية». أي أن لديها «٧٨ مؤسسة تعليم عال»، بمعدل مؤسسة واحدة لكل أقل من «٤٠٠ ألف نسمة» من السكان. ويضاف إلى ذلك أن للمملكة برنامجاً متميزاً للابتعاث الخارجي، يُمكن كثيرين من أبنائها من التحصيل العلمي في مختلف أنحاء العالم [٢٣].

الجدول (١٣): مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية [٢٣]			
الجامعات الحكومية	الجامعات الأهلية	الكليات الجامعية الأهلية	(المجموع)
٢٧	١٠	٤١	(٧٨)

وتهتم بعض جامعات المملكة بتعزيز الابتكار فيها، فقد قام عدد منها بإنشاء «حدائق تقنية» مُمائلة في أهدافها وعملها لما تطرحه «هيئة حدائق العلوم وساحات الابتكار IASP» التي ذكرناها سابقاً، بل إن بعضها باتوا أعضاء الآن في هذه الهيئة. ويُعطي الجدول (١٤) قائمة بهذه الحدائق والجامعات التي تتبعها، وأماكن وجودها.

وتهتم هذه الحدائق «بالابتكار التقني» ومعطياته من سلع وخدمات، وتعمل على توظيف هذه المُعطيات والاستفادة منها، والإسهام في التنمية من خلال ذلك.

الجدول (١٢): مركز الابتكار الاجتماعي بجامعة ستانفورد [١٩]			
"نحو عالم عادل ومُستدام ومُرفه"			
عناصر رسالة المركز	تعزيز الاهتمام بالتغيرات الاجتماعية والبيئية في العالم. تفعيل إمكانات الأفراد والمؤسسات على تطوير حلول ابتكارية للمشاكل المُعقدة دعم التواصل الشبكي بين قادة الأعمال في المجالات المُختلفة من	مجالات العمل: أمثلة	أساليب جديدة للحد من التلوث. تفعيل الابتكار في التدريس: نحو مدارس مُتحررة من القيود تسمح للمُدرسين بالابتكار. إيجاد أساليب لإقامة تجارة عادلة تحد من استغلال الحلقات الأضعف.
أسلوب العمل			
البحث العلمي والتعليم والتعلم (التجريبي)			

٤. جامعات المملكة ومُنطلقات تفعيل الابتكار نحو تحقيق الرؤية.

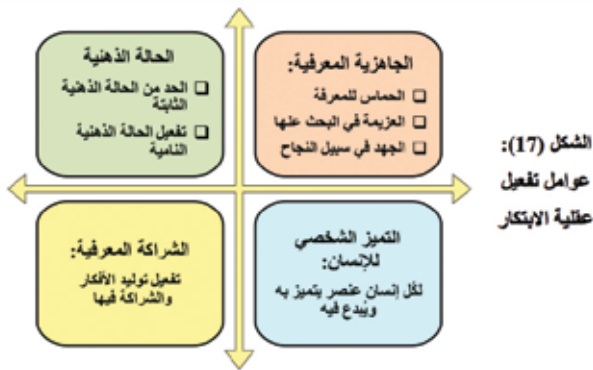
لا شك أن جامعات المملكة تستطيع أن تكون رافداً هاماً للعمل على تحقيق طموحات «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، فالجامعات، كما طرحنا سابقاً، هي «الوسيط المُفعل لبناء المُجتمعات الحديثة». يهدف هذا البند إلى تقديم مريثات ترتبط بتفعيل الابتكار في الجامعات السعودية، من أجل تعزيز إسهامها في تحقيق «الرؤية» المنشودة. يبدأ البند بنبذة عن جامعات المملكة وحدائق التقنية المُفعلة للابتكار فيها. ثم يقترح ستة مُنطلقات رئيسة ترتبط بقضايا الابتكار، بشقيه التقني والاجتماعي، يرى أن على الجامعات السعودية الاهتمام بها، في توجهها نحو الإسهام في تحقيق طموحات «الرؤية». ويُعطي الشكل (١٦) عرضاً لعناوين هذه المُنطلقات الستة.

حوله، مثل حفظ المقررات كما هي، دون محاولة لتحديها أو طرح التساؤلات بشأنها؛ و«الحالة الذهنية النامية Mindset Growth» التي تجعله متطوراً، طارحاً تساؤلات مختلفة، وباحثاً عن الجديد. وتدعو الباحثة إلى تطوير المناهج الدراسية التقليدية التي تُرسخ «الحالة الثابتة»، بما يؤدي إلى تفعيل «الحالة النامية» التي تدفع إلى «الإبداع والابتكار».

وفي مسألة اكتشاف «التميز الشخصي» للإنسان، يعتبر أحد الباحثين [٣١] أن لكل إنسان «عنصر Element» خاص به يجعله متميزاً فيه. وأن في اكتشاف هذا العنصر فائدة للشخص نفسه لأن ذلك يده له على طريق النجاح الشخصي؛ وفائدة أيضاً للمجتمع، لأنه يجعل الإنسان أكثر قدرة على العطاء.

ونأتي إلى موضوع «الشراكة المعرفية»، ولعل من أبلغ ما طرح حولها من أجل تفعيل الاهتمام بها، «القول المأثور» المنسوب إلى «جورج برنارد شو» وهو: «إذا كان لديك تفاحة ولدي أخرى وقمنا بتبادلها، فإن الوضع لن يتغير؛ وإذا لديك فكرة ولدي أخرى وقمنا بتبادلها، فإن كلا منا يكتسب فكرة جديدة» [٣٢]. ولا شك أن تلاقح الأفكار بعد ذلك يُعطي فرصة للمزيد من الأفكار الجديدة والمُتجددة. وعلى ذلك، لا بُد من الحرص على توفير التعاون والشراكة المعرفية في البيئة التعليمية والبحثية في التعليم عموماً وفي الجامعات على وجه الخصوص.

ويُعطي الشكل (١٧) صورة تمثل عوامل «تفعيل الابتكار» الأربعة سابقة الذكر.



لكنها لا تتطرق إلى «الابتكار الاجتماعي»، والعمل على تقديم حلول لمشاكل المجتمع، كما هو الحال في المشروع الأوربي «تيسبي TEPISIE»، أو كما تفعل «جامعة ستانفورد».

الجدول (١٤): حدائق التقنية في جامعات المملكة العربية السعودية		
المدينة	حديقة التقنية	الجامعة
الرياض	وادي الرياض للتقنية [٢٤]	جامعة الملك سعود
الطهران	وادي طهران للتقنية [٢٥]	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
جدة	وادي جدة للتقنية [٢٦]	جامعة الملك عبد العزيز
مكة المكرمة	وادي مكة للتقنية [٢٧]	جامعة أم القرى
ثول	حديقة البحوث والتقنية [٢٨]	جامعة الملك عبد الله

المُنطلق الأول: تفعيل عقلية الابتكار

سوف نطرح هذا المُنطلق من خلال أربعة عوامل رئيسية هي: تعزيز «الجاهزية المعرفية» للطالب [٢٩]؛ وتطوير «الحالة الذهنية» التي ينتهجها في التعامل مع المعرفة [٣٠]؛ واكتشاف «تميزه الشخصي» في هذا الموضوع أو ذاك [٣١]؛ وتشجيع «شراكته المعرفية» مع الآخرين [٣٢].

في موضوع تعزيز «الجاهزية المعرفية» للطالب، طرحت إحدى الباحثات [٢٩] ثلاثة مُتطلبات هامة ينبغي العمل على بنائها في شخصية الطالب. وهذه المُتطلبات هي: «حماسه Enthusiasm» للمعرفة، ورغبته في تلقيها والبحث عنها؛ و«عزمته Grit» في النجاح في الحصول على المعرفة المطلوبة؛ ثم استعداده لبذل «الجهد Work Hard» في سبيل النجاح المنشود.

وفي موضوع تطوير «الحالة الذهنية» للطالب، بيّنت باحثة أخرى [٣٠] أن هناك نوعان للحالة الذهنية هما: «الحالة الذهنية الثابتة Mindset Fixed» التي تجعل الطالب في حالة ذهنية مُستسلمة لما هو من



٤-٤- المُنطلق الثالث: تكامل البحث العلمي

سوف ننظر إلى تكامل البحث العلمي هنا من خلال ثلاثة موضوعات رئيسية: موضوع ينظر إلى التكامل في إطار «طبيعة البحث العلمي؛ وآخر يرى التكامل بين البحث العلمي ذي الأهداف «التقنية»، والبحث العلمي ذي الأهداف «الاجتماعية»، ثم موضوع يهتم بالتكامل العام بين الجانبين الأولين «التقني والاجتماعي».

في إطار «طبيعة البحث» العلمي لا بد من تكامل الأنواع الثلاثة: البحث العلمي «الأساسي»، و«التطبيقي»، و«التطويري». وقد رأينا سابقاً أن الدول المتقدمة تهتم بالأنواع الثلاثة، لكن حصة «التطويري» منها تزيد عن «٦٠٪»، كما هو موضح في الشكل (١٤). نظراً لأهميته المباشرة في التنمية، وهذا ما يجب أن تسعى إليه الجامعات لتفعيل إسهامها في متطلبات «رؤية المملكة ٢٠١٣» في المستقبل. ولعله من المناسب هنا الإشارة إلى أن مسؤولية جامعاتنا عن دور البحث العلمي في التنمية تتجاوز مسؤولية الجامعات في الدول الصناعية. فمخرجات مراكز البحوث في شركات تلك الدول تتكامل مع مخرجات بحوث الجامعات لتُساهم معاً في التنمية؛ لكن هذا الأمر غير متوفر بذات القدر لجامعاتنا، حيث أنها هي المسؤول الرئيس عن إسهام البحث العلمي في التنمية المنشودة.

وفي موضوع التكامل بين البحث العلمي ذي الأهداف «التقنية»، والبحث العلمي ذي الأهداف «الاجتماعية»، فإن مثل هذا التكامل يمكن أن يُعطي نظرة متكاملة للبحث العلمي في القضايا ذات البعد الوطني. فللمنتجات والخدمات التقنية دائماً بعد اجتماعي ينبغي الاهتمام به، وللمتطلبات الاجتماعية أحياناً تقنيات يمكن تسهيل التعامل معها. وهنا تبرز مسألة «البحث العلمي متعدد المجالات Research Multidisciplinary» التي يجب أن تلقى اهتماماً أكبر في الجامعات السعودية، بما يستجيب لمتطلبات «الرؤية ٢٠٣٠».

ونأتي إلى التكامل العام بما يشمل الموضوعين السابقين. فالإكتشاف والإبداع الناتجان عن البحوث الأساسية والتطبيقية، في المجالين التقني والاجتماعي،

المُنطلق الثاني: تعزيز التعليم التنفيذي والابتكار في التعليم

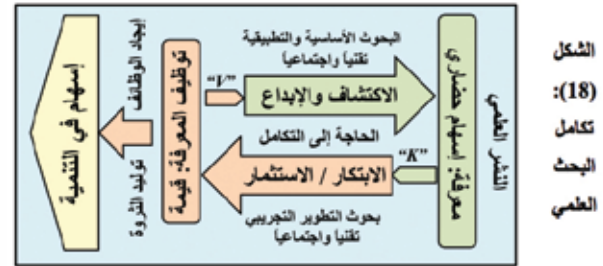
قدم «المُنطلق الاقتصادي الدولي WEF»، عام ٢٠١٧، وثيقة بشأن تحديات التعليم في المستقبل، وكان الاهتمام بكل من: «التعليم الفني» و«الابتكار في التعليم» بين أبرز هذه التحديات. وسوف نطرح مرئيات حول ذلك فيما يلي.

في موضوع التعليم الفني، لعلنا نركز على ما يمكن أن ندعوه «بالتعليم التنفيذي» الذي يشمل التعليم الفني، ويُضيف إليه كل الموضوعات القابلة للتنفيذ والتوظيف وتقديم المنافع، ليس تقنياً فقط، بل اجتماعياً أيضاً. ومن التعليم التنفيذي يمكن أن تنطلق البحوث التنفيذية ذات الطابع التطبيقي والتجريبي تقنياً واجتماعياً، لتُعطي مُنتجات وخدمات وأفكار مُجدية تحمل قيمة مادية، وتُساهم في التنمية وتُعزز استدامتها. وليس للتعليم التنفيذي، والبحوث المُرتبطة به والإبداع والابتكار الناتج عنه، حدوداً للدرجات العلمية، فإلى جانب مدارس ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني، هناك جامعات كثيرة تصف نفسها «بالتقنية» وتُركز على الموضوعات التنفيذية القابلة للتوظيف والإسهام في التنمية. وحتى ضمن الجامعات الشاملة، يمكن إنشاء كليات تنفيذية في مختلف المجالات.

ونأتي إلى مسألة «الابتكار في التعليم»، وهذا أمر لا بُد من أخذه في الاعتبار مع تطور مُتطلبات الحياة والأعمال من جهة، ومع توفر وسائل جديدة غير مسبوقة مثل «الإنترنت وتطبيقاتها». وإذا كان من مثال في هذا المجال، فقد يكون هناك توجهات نحو «عولمة التعليم» من قبل بعض الجهات، في بعض المجالات. وربما يقود مثل ذلك إلى «عولمة مخرجات البحث العلمي» ليس عن طريق النشر العلمي المُعتاد فقط، بل عن طريق توظيف مخرجات البحث العلمي مُباشرة والاستفادة منها. وبالطبع يستطيع الجميع في تقديم مُبتكرات كثيرة في التعليم، بما في ذلك إنشاء درجات علمية جديدة تُركز في مُتطلباتها على مخرجات «البحوث التطويرية» المطلوبة.

في هذا الإطار يجب الاهتمام بأن يكون أساس توجه البحث العلمي هو «التنمية». وليس فقط «النشر العلمي». وتجدر هنا الإشارة إلى الأشكال (١٠) و (١١) و (١٢). حيث يلاحظ أن كوريا الجنوبية الدولة «الأولى» في الإنفاق على البحث العلمي، والدولة «الثانية» في براءات الاختراع، هي الدولة «٢٥» في النشر العلمي؛ كما أن اليابان في وضع يُشابه ذلك؛ لأن كلاً منهما توجه بحوثها نحو التنمية بالدرجة الأولى. وفي إطار مثل هذا التوجه أيضاً يجب الاهتمام بالعلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، أي العلاقة بين «المبتكر والمُستثمر». ولا شك أن تفعيل مثل ذلك يحتاج إلى دور أكبر للجمعيات المهنية، ويحتاج إلى معارض تطرح مخرجات البحث العلمي والابتكار من أجل جذب المُستثمرين. ويضيف الشكل (١٩) إلى شعار «البحث والتطوير» عملاً آخر هو إقامة معارض «لتسويق» المخرجات البحثية يجتمع فيها «المبتكر والمُستثمر»، وربما «المُستفيد المُستهدف» أيضاً.

يُقدمان إسهامات معرفية تأخذ طريقها إلى النشر في المجالات المُحكمة، لتُعطي قيمة حضارية هامة. أما البحوث التجريبية التنفيذية فتسعى إلى توظيف الإسهامات المعرفية عملياً لتكون بذلك رافداً هاماً للتنمية المطلوبة. ويُعبر الشكل (١٨) عن التكامل المعرفي المنشود.



الشكل (18):
تكام
البحث
العلمي

٤-٥- المُنطلق الرابع: تطوير حوكمة الجامعات

سوف نطرح مسألة تطوير «حوكمة الجامعات» هنا من ناحيتين اثنتين: ناحية تنظيم المسؤولية تجاه «المهمات الثلاث للجامعات» التي تحدثنا عنها فيما سبق والمُبيّنة في الشكل (٧)؛ وناحية «توجيه البحث العلمي نحو التنمية». وسوف نطرح بعض الإضاءات على كل منهما فيما يلي.

في موضوع «المهمات الثلاث للجامعات»، تُركز جامعاتنا عادة على تحديد مسؤوليات «العبء التدريسي»؛ وعلى طرح مُتطلبات البحث العلمي بغرض الترقية التي تُركز أساساً على النشر العلمي، ولا تُلَق المهمة الثالثة الاهتمام الذي تستحق. وهناك أصوات في كثير من الجامعات العالمية، يُقدم المرجع [٢٣] مثلاً بشأنها، تدعو إلى توزيع الأعباء على المهمات الثلاث من جهة، وعلى توجيه الترقّيات إلى درجة «أستاذ» على أساس ثلاثة مسارات تتوافق مع المهمات، وليس مسار منجزات البحث العلمي فقط. وسبب ذلك هو الحرص بشكل أكبر على تفاعل الجامعات مع المُجتمع، والعمل على المزيد من الإسهام في الاستجابة لمُتطلباته.

ونأتي إلى موضوع «توجيه البحث العلمي نحو التنمية»؛



الشكل (19):
طبيعة
البحث
العلمي

٤-٦- المُنطلق الخامس: الاهتمام بالأولويات

لا شك أن الاهتمام بالأولويات مسألة هامة في مُختلف مجالات الحياة، وترتبط بالمتطلبات التي تُحقق الغاية المنشودة. وسوف نطرح أولويات الاهتمام هنا على أساس المُتطلبات «التقنية»؛ والمُتطلبات «الاجتماعية»؛ والمُتطلبات الخاصة «بالثنتين معاً».

في تحديد الأولويات المُرتبطة «بالتقنية»، يجب الاهتمام بعوامل «الجاهزية» للتقنيات المُختارة من جهة؛ وعوامل مدى «الاستفادة» منها من جهة أخرى. ففي عوامل الجاهزية هناك: الخبرات البشرية اللازمة، والقدرة على إعداد المهارات المطلوبة؛ ويُضاف إلى

٤-٧- المُنطلق السادس: إيجاد بيئة مُمكنة

يحتاج تمكين الابتكار في الجامعات من أجل الإسهام في «رؤية المملكة ٢٠٣٠» إلى بيئة مُناسبة تجمع أصحاب العلاقة وتحفزهم على التعاون في عمل مُشترك يُحقق الأهداف المنشودة. وهؤلاء الأطراف هم: الجامعات، والمؤسسات الحكومية؛ وشركات القطاع الخاص. الجامعات في موقع العطاء المعرفي للابتكار بشقيه التقني والاجتماعي؛ والمؤسسات الحكومية في موقع الدعم والاستفادة من العطاء الفكري، بل والحاجة إلى مثل هذا العطاء في بعض الأحيان أيضاً؛ والقطاع الخاص في موقع الاستثمار في الابتكار والاستفادة منه، والحاجة إليه على غرار المؤسسات الحكومية.

«حدائق التقنية»، و«ساحات الابتكار»، سابقة الذكر، أمثلة هامة للمكان المناسب لجمع الأطراف الثلاثة وتفعيل التعاون فيما بينهم؛ وكذلك مشروع «السياسة النظرية والتنفيذية للابتكار الاجتماعي في أوروبا TEPsIE»، سابق الذكر، في إطار موضوع «الابتكار الاجتماعي». ثم هناك اهتمام الجامعات بإنشاء مراكز للابتكار على غرار جامعة ستانفورد على سبيل المثال. ويُضاف إلى ذلك أن الجمعيات المهنية والغرف التجارية مؤسسات أخرى تستطيع جمع الأطراف الثلاثة وتنسيق التعاون فيما بينها.

ولا شك أن مسؤولية تأمين البيئة المُمكنة للإسهام في تحقيق «رؤية المملكة ٢٠٣٠» ليست مسؤولية فرد واحد أو مؤسسة واحدة، لكنها مسؤولية مُشتركة، يستطيع الجميع المُشاركة فيها من أجل مُستقبل أفضل.

آفاق المُستقبل

طرحنا هذه الوثيقة مسألة «تفعيل الابتكار بطرفيه التقني والاجتماعي في الجامعات نحو الشراكة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠». وحرصت الوثيقة في ذلك على عرض «المبادئ والأسس» اللازمة لبيان المسألة من جهة؛ وعلى اقتراح «ستة مُنطلقات» على الجامعات الاهتمام بها من أجل الشراكة المأمولة من جهة أخرى.

ذلك: المواد الخام، والمُتطلبات التقنية، وإمكانية المُنافسة وجذب الاستثمار، وغير ذلك. وفي عوامل الاستفادة، هناك: السوق المحلي، والأسواق المُمكنة الأخرى؛ إضافة إلى مدى إمكان تشغيل اليد العاملة. وبالطبع تستطيع الجامعات إجراء الدراسات اللازمة لتحديد الأولويات على أساس ما سبق، والإسهام في تفعيلها أيضاً.

وفي طرح الأولويات الخاصة بالنواحي «الاجتماعية»، يجب الاهتمام بعوامل «المُعانة» التي يواجهها المُجتمع من ناحية، وعوامل «القدرة» على مواجهة هذه المُعانة. وترتبط عوامل المُعانة بموضوعات مثل: الوظائف، والدخل، والصحة، والبيئة، والإدارة، والتعاون، والسلوك الإنساني، والالتزام المهني والاجتماعي والقانوني، وغير ذلك. أما عوامل القدرة على مواجهة المُعانة وإزالتها أو الحد منها فيمكن البحث فيها في إطار مُتطلبات «الابتكار الاجتماعي».

وترتبط الأولويات «التقنية» بالأولويات «الاجتماعية»، وهنا تأتي الحاجة إلى «البحوث مُتعددة المجالات» التي تحدثنا عنها فيما سبق. فهناك روابط بين أولويات التقنية وأولويات إيجاد الوظائف؛ وهناك أيضاً ارتباط بالتقنية وأساليب استخدامها وأثر ذلك على المُجتمع، كما هو الحال في «تقنيات التواصل الاجتماعي». ثم هناك بالطبع في توجهات «الرؤية ٢٠٣٠» عوامل تقنية واجتماعية مُترابطة، على الجامعات أن تبحث فيها، وتُسهم في إيجاد مُخرجات مُفيدة تُعزز تحقيق أهداف الرؤية المنشودة.

ويُوضح الشكل (٢٠) موضوع تحديد الأولويات وما يرتبط به من عوامل رئيسية.

الترابط بين التقنية والمُجتمع: البحوث مُتعددة المجالات



الشكل (٢٠):
تحديد أولويات
الابتكار

- and Cultural Organization, Paris, 2005.
5. Collier, P. (2007), The Bottom Billion: Why the poorest countries are failing and what can be done about it, Oxford University Press, 2007.
6. UNESCO (1998): World declaration on higher education for the 21st century: Vision and action, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, October 9th, 1998.
7. Bakry S.H. and Alfantookh A. (2009), Higher Education for the 21st Century: Reviews and KC-STOPE Views, Evaluation in Higher Education, Higher Education Evaluation and Accreditation Center of Taiwan, December 2009, pp.87-112.
8. Marhl, M. and Pausits A. (2011), Third mission indicators for new ranking methodologies, Evaluation in Higher Education, Higher Education Evaluation and Accreditation Center of Taiwan, June 2011, pp.43-64.
9. Rhodes, F. H. T. (2001). The Role of the American University: The Creation of the Future. Ithaca: Cornell University Press.
10. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (٢٠١٦).
www.vision2030.gov.sa
11. SDG (2016): Sustainable Development Goals, UNDP,
<http://www.undp.org/>
12. World-bank Data (2017) <http://data.worldbank.org/>
13. برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ (٢٠١٦)،
www.vision2030.gov.sa
14. WEF (2016), What are the biggest global challenges? World Economic Forum, Geneva, 2016.
<https://www.weforum.org/agenda/2016/01/>
15. UIS (2017), United Nations Education Scientific and Cultural Organization-Institute of Statistics, Paris.
<http://stats.uis.unesco.org/unesco/>

شمل طرح «المبادئ والأسس» تقديم نبذة عن المعرفة والتنمية ودور الجامعات؛ وبيان «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، إلى جانب توجهات العالم المُستقبلية؛ إضافة إلى إلقاء الضوء على البحث العلمي والابتكار والتنمية ودور الجامعات. وتضمنت «المُنطلقات المُقترحة» للتنفيذ من قبل الجامعات: تفعيل عقلية الابتكار؛ وتعزيز التعليم التنفيذي والابتكار في التعليم؛ وتكامل البحث العلمي؛ وتطوير حوكمة الجامعات؛ والاهتمام بالأولويات؛ إلى جانب إيجاد بيئة مُمكنة لما سبق، تتفاعل فيها الجامعات مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

والأمل أن ينتقل ما عرضته الوثيقة إلى جميع المهتمين وأصحاب العلاقة من أجل مُناقشة محتواها، وربما استبعاد بعضه، والاستفاضة في بعضه الآخر، ففي مثل ذلك توثيق للأُمور والأفكار، تمهيداً لطرح ما يُوثق منها للتوظيف والتطبيق العملي، والإسهام في تحقيق الرؤية المنشودة. ولا شك أن ما يُمكن التوصل إليه لن يظل بدون تعديل أو تغيير في المُستقبل، فالمُتغيرات كثيرة، والمُتطلبات كذلك، والاستجابة ضرورة لا بُد منها، وهي ما نجده في «الحالة الذهنية النامية». وعلينا أن نكون دائماً قادرين على إدارة ما حولنا دون جمود مُعطل يجعلنا نلهث، بعد ذلك، في السعي نحو التقدم؛ ودون تسرع يُؤدي إلى التعثر والخطأ، وإضاعة الوقت وتحمل تكاليف لا ضرورة لها.

المراجع:

١. سعد علي الحاج بكري (٢٠٠٨)، منظومة مُجتمع المعرفة في عيون تتأمل وعقول تأمل، برنامج مُجتمع المعرفة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٨.
2. Time Magazine (2011), Historical development of man's achievements, February 11th, 2011.
3. WEF (2017), Realizing Human Potential in the Fourth Industrial Revolution: An Agenda for Leaders to Shape the Future of Education, Gender and Work, White Paper, World Economic Forum, Geneva, 2017.
4. UNESCO (2005): Toward Knowledge Societies, United Nations Education Scientific



http://wadi-jeddah.kau.edu.sa/Default.aspx?Site_ID=351888&Lng=AR

٢٨. وادي مكة للتقنية، جامعة أم القرى،

<http://wadimakkah.sa/>

29. Scelfo, J. (2016), Angela Duckworth on Passion, Grit and Success, The New York Times, April 8, 2016. <https://www.nytimes.com/2016/04/10/education/edlife/passion-grit-success.html>

30. Dweck, C. (2006), Mindset: The New Psychology of Success, Ballantine Books, New York, 2006.

https://www.amazon.com/Mindset-Psychology-Carol-S-Dweck/dp/0345472322#reader_0345472322

31. Robinson, K (2009), The Element, Viking, 2009

<https://sharkinfestedcustard.files.wordpress.com/2011/10/the-element-by-ken-robinson-epub.pdf>

32. Quotes, George Bernard Shaw:

<http://www.goodreads.com/quotes/23088-if-you-have-an-apple-and-i-have-an-apple>

33. PU (2013): Plymouth University, Academic Promotions Process, Promoting Excellence, Version 10, February 2013.

Report Folders

16. Oslo Manual (2005), The Measurement of Scientific & Technological Activities: Proposed Guidelines for Collected and Interpreting Technological Innovation Data, 3rd Edition, OECD & EC.

17. Nesta (2015): National Endowment for Science Technology & Arts, www.nesta.org.uk

18. TEPSIE (2017): Theoretical, Empirical and Policy Foundations for Social Innovation in Europe, <http://www.tepsie.eu/>

19. CSI (2017): Center for Social Innovation, Stanford Business School, Stanford University

<https://www.gsb.stanford.edu/faculty-research/centers-initiatives/csi/contact>

٢٠. سعد علي الحاج بكري (٢٠٠٥). التحول إلى مجتمع المعرفة، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ٢٠٠٥.

21. IASP (2017): International Association of Science Parks & Areas of Innovation, <https://www.iasp.ws/>

22. WHOSI (2017): White House Office for Social Innovation, <https://www.whitehouse.gov/administration/eop/sicp>

٢٣. التعليم الجامعي (٢٠١٧)، وزارة التعليم،

<https://www.moe.gov.sa/ar/HighEducation/Pages/default.aspx>

٢٤. حديقة البحوث والتقنية (٢٠١٧)، جامعة الملك عبد الله،

<https://innovation.kaust.edu.sa/>

٢٥. وادي الرياض للتقنية، جامعة الملك سعود،

<https://rtv.ksu.edu.sa/ar>

٢٦. وادي الظهران للتقنية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن،

<http://www.dtvc.com.sa/ar/>

٢٧. وادي جدة للتقنية، جامعة الملك عبد العزيز،



تعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

اعداد / د. عزيزة بنت سعد الرويس

أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد – كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود

١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م

الملخص

تضمنت الأهداف لرؤية المملكة ٢٠٣٠ سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. ومما لا شك فيه أن التعليم العالي يجب أن يكون له دور رائد في عملية التحول الوطني، حيث ينظر إلى الجامعات، بوصفها أهم المؤسسات في النظام التعليمي، على أنها المحرك الأساسي لتحقيق هذه الأهداف؛ لما يتضمنه دورها من تفاعل مع مؤسسات المجتمع، ومشاركة لها في التدريب والتطوير، وسدّ الفجوة في سوق العمل بما تنتجه من كوادرات بشرية في مختلف التخصصات.

وقد هدفت ورقة العمل الحالية إلى التعرف على واقع مخرجات التعليم العالي بالمملكة، وتحديد الأسباب لمشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم تقديم الحلول والمقترحات حول تعزيز دور الجامعات لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ووظفت الورقة الحالية المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بطاقة التحليل لوصف واقع مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم تقديم التوصيات لتطوير التعليم لسد الفجوة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وتحليل

نتائج الدراسات والأبحاث في المجال، تم تحديد أبرز المصادر لمشكلة اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والتي تمثلت في: الفجوة بين النظرية والتطبيق في الميدان التعليمي، والتركيز على المعارف والجوانب النظرية مما نتج عنه ضعف المهارات لدى الخريجين – التوسع في الكليات والتخصصات النظرية التي لا تلبى احتياجات سوق العمل على حساب التخصصات العلمية والحرفية – ضعف التواصل بين مراكز الأبحاث بالجامعات ومجالات سوق العمل – عدم كفاءة برامج التدريب وتطوير المهارات في المؤسسات التعليمية والمهنية – ضعف برامج اعداد المعلم وتكديس المعلمين غير المؤهلين في الميدان دون تطبيق تمهين التدريس وإصدار رخص مزاوله المهنة – مشاركة المرأة المحدودة في قوى الدولة العاملة – بالإضافة إلى عدم توفر قواعد المعلومات والاحصائيات الدقيقة المحدثة باستمرار عن احتياجات سوق العمل من التخصصات وفي ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومن خلال الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة، تم تحديد الحلول والتوصيات التالية بتعزيز دور الجامعات في لسدّ الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن أبرزها:

١. اعتماد منظومة اصلاح التعليم كروية تطويرية شاملة بأركانها الثلاث الأساسية: التطوير التعليمي / التدريسي، وتطوير هيئة التدريس، والتطوير التنظيمي.

٢. توظيف التجارب العالمية الحديثة في المناهج التي



and the needs of labor market .The present paper employed the descriptive method based on the analysis form to describe the reality of outcomes of higher education in Saudi Arabia and labor market requirements ,then present recommendations for the development of education to bridge the gap between the outcomes of higher education and the needs of the labor market in the light of Saudi Vision 2030. Through a review of previous literature, analyzing the results of studies and researches in the field ,it has been identified the most prominent sources of the problem of the widening gap between education outcomes and labor market requirements ,which are represented in :the gap between theory and practice in the education field ,and focus on the knowledge and theoretical aspects ,resulting in a weak skills graduates - the expansion of the theoretical faculties and disciplines that do not meet the needs of the labor market comparing to scientific and handicrafts disciplines - poor communication between university research centers and labor market fields - the inefficiency of training programs and the development of skills in the educational and handicrafts institutions - the weakness of teacher programs and the accumulation of unqualified teachers in the field without applying professional teaching and the issuance of teaching licenses to practice the profession - limited participation of women in the labor market fields -in addition to that, the lack of information databases and statistics updated continuously about the labor market needs and requirements of disciplines .In the light of Saudi Vision ,2030 and the experiences of developed countries ,it has been identified the following solutions and recommendations to strengthen the role of universities in bridging the gap between higher education outcomes and labor market requirements ,including:

1. Adoption of reforming education system as a comprehensive development vision based on

طورت لاستيعاب كل ما يطرأ من مستجدات على ساحة العلم والمعرفة، ويتناسب مع متطلبات أسواق العمل.

٣. إعادة هيكلة الجامعات السعودية لتكون مواكبة لخطة التحول الوطني، ورؤية السعودية ٢٠٣٠، للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي من خلال التركيز على جودة المخرجات، وإلغاء بعض التخصصات واستحداث أخرى يحتاجها سوق العمل، لوضع حد للبطالة.

٤. تطوير الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة «آفاق» في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠. لتحقيق الرسالة المناطة بالتعليم الجامعي والرؤية المستقبلية له، وبناء مجتمع المعرفة في المملكة.

٤. التركيز على فرص الابتعاث في المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني، وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة، والتوجه لفتح فروع للجامعات الأجنبية المتميزة في مناطق المملكة وعقد الشراكات معها لتقديم البرامج المشتركة داخل الجامعات.

Reinforcement of the Role of Universities in Bridging the Gap between Higher Education Outcomes and Labor Market Requirements in the Light of the Saudi Vision 2030

Abstract

The main objective of the present paper is to recognize the reality of outcomes of higher education in Saudi Arabia ,and identify the causes of the problem of the gap between higher education outcomes and labor market requirements .Then present solutions to strengthen the role of universities to bridge the gap between higher education outcomes

التعليم في هذا البرنامج فأرست أهدافاً استراتيجية تتمحور حول ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة احتياجات سوق العمل المستقبلية. فقد كان للتعليم نصيب من اهتمام الرؤية التي أطلقها ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، للسعودية في ٢٠٢٠، ووضع لها عدة خطوط عريضة في رسائل يسعى التعليم لتحقيقها خلال السنوات القادمة، وتتوافق مع توجهات الرؤية، ومنها: أن يدفع التعليم عجلة الاقتصاد الوطني، وأن تُسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وأن يتم توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.

وقد جاء إعلان «رؤية السعودية ٢٠٣٠» مواكباً لرسالة التعليم وداعماً لمسيرتها، لبناء جيل متعلمٍ قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلاً، وانطلاقاً من هذه الرسالة جاءت «الرؤية» لتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم.

ومن الأهداف الجديدة بحلول ٢٠٣٠، سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. وتكررت في بنود الرؤية السعودية الخاصة بالتعليم أن تلك الرؤى التي يسعى التعليم لتحقيقها خلال السنوات القادمة ستكون عبر عدة وسائل، من أهمها «التطوير»: تطوير التعليم من خلال تطوير المناهج التعليمية وتطوير المواهب وبناء الشخصية. كما أكد ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أن رؤية السعودية التي أعلن عنها، تمثل أهداف المملكة في التنمية والاقتصاد لـ ١٥ سنة مقبلة.

ومما لا شك فيه أن التعليم العالي يجب أن يكون له دور رائد في عملية التحول الوطني، وهذا بالطبع يتأتى

three main pillars :Instructional Development, faculty development ,and organizational development.

2 .The application of modern international experiments in curriculum and instruction that have been developed to accommodate all the emerging developments in the arena of science and knowledge ,and commensurate with the labor market requirements.

3 .Restructuring of the universities in light of the national transformation plan and Saudi Vision.2030

4 .The development of the future plan for university education” Afaq “in light of Saudi Vision 2030 requirements.

5 .Focus on the external scholarship opportunities to be in the fields that serve the national economy.

مقدمة

تمثل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ رؤية مستقبلية شاملة، تعكس تطلعات القيادة -حفظها الله- لبناء مستقبل مشرق لهذا الوطن. فقد جاءت (رؤية المملكة ٢٠٣٠) لإعلان انطلاق مرحلة جديدة في تاريخ هذا الوطن بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، عبر صياغة مجموعة من التحولات في البناء الهيكلي والتنظيمي في المملكة، لتحقيق هذه الرؤية التي تسعى إلى بناء شامل ومثمر لمصادر الدخل، وتوظيف الإمكانيات المتاحة من أجل استثمارها عبر برامج ومشاريع، يساهم فيها الوطن بكل مكوناته البشرية والطبيعية، وتنعكس بشكل مباشر على المواطن السعودي هدف التنمية الأول، كما أكدت قيادتنا الرشيدة على ذلك في كل المحافل المحلية والدولية. ولذلك شرعت حكومة المملكة في تنفيذ عدد من البرامج التي وتساهم في تحقيق هذه الأهداف الطموحة.

وجاء برنامج التحول الوطني كأحد البرامج في رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ ليكون أحد قنواتها التنفيذية، لتحقيق عدة أهداف من خلال عدة مراحل. وشاركت وزارة



الخاص عن طريق عقد لقاءات بصفة دورية بين ممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي وذلك لعمل تقييم لمخرجات التعليم بشكل مستمر، وإعادة النظر في أسلوب وطرق التدريس وذلك عن طريق الابتعاد عن أسلوب التلقين المتبع في معظم المؤسسات التعليمية. كما استهدفت دراسة العتيبي (٢٠٠٧) تشخيص مشكلة عدم المواثمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي بالمملكة واحتياجات سوق العمل، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعفا نسبيا في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية التطبيقية بالمقارنة مع التخصصات النظرية. وأوصت الدراسة الاهتمام بالتخصصات العلمية واللغة الإنجليزية والحاسوب لمناسبتها لسوق العمل، والتركيز على اكساب الطلاب المهارات المطلوبة للقطاعات المستهدفة. واستهدفت دراسة مناع وعزت (٢٠٠٨) تقويم العلاقة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لمواجهة بطلالة الخريجين في المملكة العربية السعودية، وأظهرت النتائج أن انخفاض الجودة النوعية للتعليم لها أثر في انتشار البطالة في المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على تدريب الخريجين وتطوير برامج مؤسسات التعليم في ضوء حاجات المجتمع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التي قدمها مركز البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض (١٤٣٣) أوجه الضعف في المهارات الوظيفية للخريجين لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي في الوقت الراهن، وحدود تداعياتها على أداء منشآت الأعمال السعودية. وأوصت الدراسة ضرورة النظر في إيجاد حلول عملية لها من خلال برامج التخصصات والدراسات البينية.

ويضم هيكل التعليم العالي في بلادنا (٣٨) جامعة حكومية وأهلية منها (٢٨) جامعة حكومية و (١٠) جامعات أهلية، إلى جانب عشرات الكليات الأهلية، ويستوعب التعليم العالي نحو ٩٠٪ من خريجي وخريجات المدارس الثانوية. ولعل من المعروف إن هناك فجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل أشير لها بوضوح في رؤية المملكة ٢٠٣٠. ولهذا فلقد نص الهدف الاستراتيجي الخامس لوزارة

من خلال تكامل المهام الموكلة إلى المراكز العلمية المتقدمة مثل الجامعات، والتي من أهم مسؤولياتها التعليم والبحث العلمي والتدريب وخدمة المجتمع واعداد الدراسات المختلفة. وهذا يجب أن يوجه بحيث يساهم في عملية التحول الوطني من خلال المساعدة في تبلور مجتمع المعرفة الذي ينشده ذلك التحول، ذلك أن الجامعات المرموقة اليوم لم تعد مدارس تعلم الطلاب من أجل العلم فقط، بل أصبح لها هدف آخر هو تخريج قوى بشرية على قدر من المعرفة المهنية المناسبة لسوق العمل، والقادرة على التكيف مع نموه وتطور المعرفة التي تغيرت أسسها ومتطلباتها خلال العقدين الماضيين. بحيث أصبح الخريج الذي يتلقى معلومات نظرية أو شبه نظرية دون تطبيق عملي عن العلوم والتقنية لا مكان له في سوق العمل، ولا يمكنه الحصول على عمل إلا بإعادة تدريبه من جديد، وهذا الأمر كان من الأجدى أن يتم خلال مرحلة التعليم في الجامعة. وينظر إلى الجامعات، بوصفها أهم المؤسسات في النظام التعليمي، على أنها المحرك الأساسي لتحقيق هذه الأهداف؛ لما يتضمنه دورها من تفاعل مع المجتمع، ومشاركة له في التدريب والتطوير، وكذلك دورها في سدّ الفجوة في سوق العمل بما تنتجه من كوادر بشرية في مختلف التخصصات، بما يساهم مع التعليم العام في تحسين مخرجاته من الطلاب (الميمان، ٢٠١٢).

وقد أظهرت لنا الاحصائيات ارتفاع البطالة من عام إلى آخر في المملكة العربية السعودية، والتي أصبحت انعكاساتها السلبية تؤثر بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتشكل هاجساً في المجتمع، وهذا ما دفع دراسات عديدة إلى تفسير البطالة من خلال نوعية مخرجات التعليم العالي ومدى توافرها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل في القطاع الخاص (العتيبي، ٢٠٠٧). حيث استهدفت دراسة الباحثين (٢٠٠٦) التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لاحتياجات سوق العمل الخاص. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تدني في المهارات الأساسية المطلوبة للقطاع الخاص السعودي، وأوصت الدراسة العمل على تحقيق أقصى سبل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع

٢. تقديم التوصيات والمقترحات لتعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣. توفير قدر من المعلومات لدعم المكتبات ومراكز الأبحاث في المملكة العربية السعودية في محتوياتها في مجال تطوير التعليم وسد متطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤. تعد هذه الورقة نواة للقيام بدراسات مماثلة لها في مجالات تطوير واقع التعليم العام والعالي، وتحقيق متطلبات تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مجال التعليم.

منهجية الورقة وأدواتها البحثية

وظفت الورقة الحالية المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بطاقة التحليل لوصف واقع مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم تقديم المقترحات والتوصيات لتطوير التعليم وتعزيز دور الجامعات لسد الفجوة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

نتائج ورقة العمل

نستعرض هنا أبرز المحاور لنتائج ورقة العمل الحالية، والتي تم التوصل إليها من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وتحليل نتائج الدراسات والأبحاث في المجال، ويمكن تصنيفها بالمحاور التالية:

أولاً- أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في قطاع التعليم.

ثانياً- الأسباب لمشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

ثالثاً- الحلول والمقترحات لتعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

رابعاً- التوصيات لورقة العمل حول تعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

التعليم على التالي: «تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة وتعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل». ولقد أكدت رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ على الدور المتعاظم للجامعات في المرحلة القادمة، ذلك إن الرؤية والبرنامج أكدتا على دور الجامعات في تأهيل الكوادر البشرية المواطنة تأهيلاً نوعياً يتناسب مع احتياجات المرحلة المقبلة، بحيث تلبى احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

واعتبرت خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ قضية موازنة مخرجات التعليم من أبرز قضايا التنمية بالمملكة، مما يتطلب تطوير الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العالي. ولذلك وضعت ضمن سياسات الخطة سياسة تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل، كما ضمت سياسة الخطة أيضاً إعداد نموذج مرجعي للجامعات وتطبيقه، يعمل على توافق البرامج المتوفرة بمؤسسات التعليم العالي حالياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٥م).

أهداف ورقة العمل

هدفت الورقة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على واقع مخرجات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

٢. تحديد الأسباب لمشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

٣. تقديم الحلول والمقترحات لتعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

الأهمية

تكمن أهمية الورقة الحالية في الآتي:

١. تكتسب ورقة العمل الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناولته، في الوقوف على مشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.



أولاً- أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في قطاع التعليم

ركزت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم، والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. وتستهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م). وتمكين الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي. وأشارت رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وتعزيز دور المعلم ورفع تأهيله، ومتابعة مستوى التقدم في هذا الجانب، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي. كما ستعمل الرؤية مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، بالإضافة إلى إنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل، والعمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي.

وأوضحت رؤية المملكة ٢٠٣٠ أنه من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، سيكون هناك قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.

ويمكن تلخيص أبرز أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في النقاط التالية:

- تصعيد خمس جامعات سعودية على الأقل لتكون من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية.
- الاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.

- حصول كل طفل على فرص التعليم الجيد.

• إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.

• سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

• تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.

• إتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.

• التوسع في التدريب المهني لرفع عجلة التنمية الاقتصادية.

• التركيز على فرص الابتعاث في التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة.

• تمكين الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية.

ثانياً- الأسباب لمشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل:

تكمن المشكلة التي تناقشها الورقة الحالية في التزايد المستمر لمخرجات التعليم العالي بمختلف تخصصاته في المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من تزايد توظيف هذه المخرجات في القطاع الخاص، إلا أننا نلاحظ وجود بطالة حقيقية ومرتفعة بين السعوديين الحاصلين على مؤهلات تعليمية. ويمثل مفهوم «سوق العمل» فكرة اقتصادية من أجل تحليل التوازن بين العرض من العمالة والطلب عليها بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة أو قطاع عمل معين. ويشكل سوق العمل بدول الخليج العربي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص سوقاً جذاباً للأيدي العاملة من مختلف بلدان العالم، إلا أن الكثير من الخبراء يجمع على أن التعليم بالمملكة بكل مستوياته لم يرق إلى الطموح في مد الجسر المتين بين مستوى مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، فأعداد غير قليلة من خريجي تعليمنا دون عمل، أو لا يسدون الاحتياجات

٢- الفجوة بين التعليم العام والعالى

لا يزال التعليم العام والعالى يعانيان من فجوة معلوماتية بين مخرجات التعليم العام ومدخلات التعليم العالى، وهو ما لا يتناسب وتطلعات العصر، وكذلك توجهات المملكة التطويرية لجميع أدواتها وإمكاناتها البشرية والمادية والمنهجية، إن مخرجات التعليم العالى تحكمها مدخلات التعليم العام، فكلما كانت المدخلات ممتازة وسليمة وملائمة، فإن الفرصة مواتية لأن تكون المخرجات ممتازة، لذلك يجب أن ينصب الاهتمام على المدخلات قبل البحث عن المخرجات، كما أن وهن التعليم العام لا يعفي مؤسسات التعليم العالى من النهوض بمخرجاتها، أو محاولة انتشال أو معالجة تلك المدخلات، ودليل قصور التعليم العام لدينا، هو إنشاء نظام السنوات التحضيرية في الجامعات، والذي من ضمن أهدافه رفع كفاءة الطلاب وتأهيلهم قبل دخولهم الحياة الجامعية، وكذلك اختبارات القياس الذي تشترطها الجامعات لضمان دخول الطلاب فيها، مما يعني بطريقة غير مباشرة عدم ثقة تلك الجامعات بمخرجات التعليم العام. لوتمعنا في أسباب هذه الفجوة لوجدنا أنها تتمثل في عدة أمور، منها أن التعليم العام يحتاج إلى إعادة نظر في كثير من عناصره الرئيسية، مثل المناهج وتطوير المعلم وطريقة وأساليب الإشراف التربوي، بالإضافة إلى آلية عمل الإدارة المدرسية، وتقويم وتقييم العملية التعليمية بشكل عام. كما أن التعليم العام لم يُهتم كذلك بالإرشاد المهني، وكيف يختار الطالب التخصص في الجامعة، وما هي المهارات الشخصية التي لابد من تدريب الطالب عليها حتى ينجح في سوق العمل لاحقاً، مثل القدرة على العمل الجماعي وقبول الآخر والحوار والتفاوض. ولن يتم ردم هذه الفجوة دون تنسيق فعلي على مستوى الوزارة بعد قرار الدمج بين القطاعين وتطوير المحور الأساسي للتعليم، من مناهج دراسية وإمكانات مادية في تصميم المباني والأجهزة التعليمية وتطوير للمعلمين والمنظومات الإدارية والقيادية في التعليم.

الحقيقية لسوق العمل، وبالتالي الاعتماد على العمالة الوافدة، وتزايد معدلات البطالة.

وقد جاء الاهتمام بقضية الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، نتيجة للآثار السلبية التي تشكل خطراً على مستقبل التنمية بالمجتمع. حيث أن فقدان التوافق بين طبيعة مخرجات مؤسسات التعليم من جهة، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، ينتج عنه أمرين خطيرين، الأول: بقاء أعداد كبيرة من خريجي تلك المؤسسات دون عمل، يُعانون البطالة والفراغ ممّا ينتج عنه إفراز إشكالات ذات تأثيرات شديدة الخطورة على البنية الاجتماعية. والثاني: عدم توفر ما يسد احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة الوطنية، ممّا يعني الاضطرار إلى الاستقدام والاستعانة بأعداد كبيرة - تصل إلى الملايين - من الأيدي العاملة غير السعودية، وسيلة لا مفرّ منها لسدّ احتياجات تلك السوق، ولتواجد تلك الأعداد الضخمة غير المتجانسة في بلادنا إفرازاته وتأثيراته السلبية على حياتنا في مختلف المجالات، وهي لا تقل خطورة عن تأثيرات البطالة والفراغ لدى الشباب.

ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وتحليل نتائج الدراسات والأبحاث في المجال، تم تحديد أبرز المصادر لمشكلة اتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم على النحو التالي:

١- الفجوة بين النظرية والتطبيق

تشكل هذه الفجوة مشكلة عالمية، إلا أنها تتفاقم في المجتمعات العربية والخليجية خاصة، لغياب الربط الفعلي بين الدراسات الأكاديمية وأسواق العمل، ما ينتج عنه مخرجات تعليمية غير مهيأة من ناحية الأمور التطبيقية، فقد ركزنا على المعارف والجوانب النظرية مما نتج عنه ضعف المهارات لدى الخريجين، وعزوف الشركات والمؤسسات عن توظيفهم، وهو ما أدى لزيادة البطالة لديهم رغم حملهم لشهادات أكاديمية ودرجات علمية عالية. وهنا تكمن أهمية ربط النظرية بالتطبيق من خلال بيئة العمل نفسها، وهذا مطبق في العديد من الدول المتطورة ما يجعل هذه الفجوة أقل بكثير.



الأبحاث العلمية اليوم يتم انتاجها للترقيات العلمية دون توظيف حقيقي لنتائجها على أرض الواقع وخدمة المجتمع المحلي وتوجيه القرارات المصيرية.

٥-نقص المعلمين المؤهلين

أصبح تطوير برامج إعداد المعلم ضرورة أساسية لتلبية احتياجات المجتمع التنموية، وتماشياً مع متطلبات المجتمع وسوق العمل. وتقوم مؤسسات اعداد وتدريب المعلم بوظيفة مركزية من خلال تزويد النظام التربوي بأحد أهم مدخلاته الرئيسية، ألا وهو المعلم، واعداده أكاديمياً وثقافياً وتربوياً لكافة مراحل التعليم. ومشكلات إعداد المعلمين قبل الخدمة تتركز في مجالين رئيسيين هما: نوعية الطلاب الملتحقين بكليات التربية والمعلمين، ومستوى ونوعية برامج الإعداد والتطوير للمعلمين قبل وأثناء الخدمة.

حيث تشترك أغلب الدراسات في أغلب دول العالم وفي الدول العربية بشكل خاص في الشكوى من نوعية الطلاب المتقدمين لمؤسسات إعداد المعلمين. فالبعض من المتقدمين يلجأ لسلك التعليم لانخفاض النسب التي حصلوا عليها، أو لاعتقادهم بسهولة الدراسة والمهنة فيما بعد. كما أن قصور الشروط والأسس التي يتم بها قبول الطلاب في كليات التربية ومؤسسات اعداد المعلمين ساهمت في هذه المشكلة.

كما ان ضعف مستويات المعلمين يعود لمستوى ونوعية برامج الإعداد والتطوير وأساليبها، حيث أن غياب التنسيق والتكامل بين مكونات برنامج الإعداد الرئيسية، وعجز البرامج عن تكوين المهارات الأساسية التي تساعد المعلم على تنفيذ المنهج، وعدم ربط النظرية بالتطبيق، وفقدان التنسيق بين ما يقدم بالجامعات والتعليم العام، كل هذه الأسباب شكلت تحديات أمام تطوير مستويات وكفاءة المعلمين.

كما أن عدم تطبيق تمهين التدريس وإصدار رخص ممارسة المهنة وتطبيقها بكافة جوانبها أدى لاستمرارية تواجد المعلمين غير المؤهلين (Hughes, 1998)

٣-التوسع في الكليات والتخصصات التي لا تلبى احتياجات سوق العمل

الرسالة الأولى التي وضعتها الرؤية في أهدافها بالنسبة للتعليم تنطلق من ضرورة أن يكون التعليم داعماً للاقتصاد الوطني لا عالة عليه. واستمرار الهدر المالي في الإنفاق غير المدروس على التعليم مع الهدر البشري بتخريج أجيال لم تحصل على احتياجات تعليمية ومهارية مناسبة للوقت الحالي، أو بتخصصات لم يعد لها حاجة بسوق العمل، بل تساهم في تكسب وزيادة معدلات البطالة، كل ذلك لن يحقق أهداف الرؤية التي نسعى لها. هذه الضرورة في دعم التعليم للاقتصاد الوطني بتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي تحتاج إلى أن يركز التعليم على ربط التوسع بالكليات والتخصصات بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

والممتنع لواقع الجامعات لدينا، سوف يلاحظ وجود كليات وأقسام كثيرة متشابهة في معظم جامعاتنا لا يحتاجها سوق العمل على حساب عدم وجود كليات تتطلبها الفترة الحالية، إضافة إلى التوسع في فتح الكليات وبرامج الدراسات العليا في الجامعات الناشئة لتخصصات نظرية مما أدى إلى رفع مستوى البطالة حتى لدى حملة المؤهلات العليا من الماجستير والدكتوراه.

كما أن هناك قبولاً لأعداد كبيرة من الطلاب بأقسام نظرية لا تلبى متطلبات سوق العمل الحالية التي تتطلب التخصصات العلمية والطبية والهندسية والإدارية والمالية والحرفية، مما يعني عدم كفاية التخطيط الاستراتيجي لبرامج الجامعات ومتابعتها المستمرة للمستجدات على الساحة، وربط برامجها بمتطلبات سوق العمل والمساهمة في الاقتصاد المعرفي.

٤-ضعف التواصل بين مراكز البحث وسوق العمل

من أكبر المعوقات في واقعنا الحالي تكمن في ضعف توثيق التواصل بين المجتمع العلمي «الجامعات» والمراكز الصناعية والتنموية في القطاعين العام والخاص من ناحية، ومراكز الإنتاج والخدمات التي تسهل عملية توظيف إنجازات البحث العلمي وتحويلها إلى منافع اقتصادية من ناحية أخرى. فأصبحت معظم

٦- إحصائيات احتياجات سوق العمل

يشهد سوق العمل بصفة عامة تغيرات متسارعة تتأثر بتوجهات الدولة وبتطورات المجتمع الدولي، وهذا التغيير المتسارع نتج عنه سرعة التغيير في طبيعة احتياجاته ومتطلباته من القوى العاملة ومن التخصصات المتنوعة. لذلك لا بد من وجود قواعد معلومات محدثة باستمرار عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات المطلوبة، ليتم في ضوءها بناء وتطوير الخطط والبرامج، والتوسع بالتخصصات المطلوبة وتوجيه المتعلمين نحوها. ويعد عدم توفر الإحصائيات الدقيقة المحدثة باستمرار في متناول الجميع، وخاصة المقبلين على التسجيل بالتخصصات العلمية والمهنية، من أهم المسببات وراء تكديس أعداد الطلاب في تخصصات لا مستقبل لها في سوق العمل، كما تسبب الكثير من الهدر المادي والمعنوي لميزانيات التعليم والتدريب دون تحقيق ما يتناسب مع متطلبات الواقع.

٧- نقص القوى العاملة في بعض التخصصات الحرفية

من الملاحظ أنه حتى بعد أكثر من سبعين عاماً على بدء التعليم المهني في المملكة لا تزال بلادنا تعاني من إشكالية تنموية متزايدة منذ عقود هي نقص الأيدي الحرفية الوطنية في معظم المجالات، وقد ترتب على ذلك اضطرارنا لفتح باب الاستقدام من الخارج. وبالرغم من جهود المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وشراكاتها الاستراتيجية مع قطاع الأعمال والكيانات والمعاهد لتوظيف خريجها الذين يعاني البعض منهم صعوبات في التوظيف لضعف التأهيل. وتشكل هذه المشكلة في نقص القوى العاملة في التخصصات الحرفية والفنية تحدياً يضيف اتساعاً في الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. ومن مصادر هذه المشكلة محدودية انتشار الكليات والمعاهد المتخصصة، وعزوف الشباب عن العمل الحرفي، والنظرة الاجتماعية السائدة لطبيعة هذه المهن والتي لا تقدر العمل اليدوي، وانعدام الحوافز المقدمة إليها، في الوقت الذي تكتظ فيه بلادنا بملايين

الحرفيين الوافدين.

٨- تزايد نسبة العمالة الوافدة

تعاني دول الخليج بشكل عام من تزايد معدلات العمالة الوافدة منذ بدء الطفرة النفطية الأولى لسد النقص الكبير من العمالة الحرفية، مع ما ترتب على ذلك من تبعات أمنية واقتصادية لم تتوقف عند ارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها، والإخلال بالتركيبة السكانية، وتنامي أحجام التحويلات المالية للخارج، بل تجاوزته إلى التأثير سلباً على بعض المفاهيم والقيم الاجتماعية نتيجة لدخول أنماط غير مألوفة من التقاليد والسلوكيات القادمة مع العمالة الوافدة. وتتصل هذه المشكلة بالقضية السابقة لنقص القوى الوطنية العاملة، وعزوف شباب الوطن عن بعض التخصصات.

كما أن رخص الأجور لدى العمالة الوافدة مع توفر الاستعداد التدريبي والخبرة لديهم في الأعمال الحرفية، إضافة إلى عقدة ثقافة الأجنبي المسيطرة على المجتمع ووضع الشروط التعجيزية من قبل أرباب العمل للتوظيف.

٩- عدم كفاءة برامج التدريب والتطوير المهارات

لقد صيغت معظم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، والمعنية بالتعليم عموماً والتدريب بصفة خاصة، وفق معطيات نظرية وليست معطيات واقعية عملية، بمعنى آخر أنها غلب عليها التخطيط التقليدي المبني على أسس نظرية لتحقيق أهداف مستقبلية لا على أسس التخطيط العلمي المبني على الدراسة المنهجية للمشكلات ومن ثم استنباط حلول لها.

حيث أنه من الواضح أن غياب التخطيط المنهجي تسبب في إحداث نتائج سلبية أثرت سلباً على الكفاءة الإجمالية لمؤسسات التعليم والتدريب ومخرجاتها. إضافة إلى غياب التركيز على التدريب الفعّال ومتابعة الأثر التدريبي لتقويم البرامج التدريبية وتطويرها باستمرار والذي من المفترض أن يلعب دور العامل المحفز في تنفيذ برامج التنمية وتطوير المهارات سواء أكان ذلك من حيث الكم أو الكيف.



الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تضمنت: إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية، بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وتعزيز دور المعلم ورفع تأهيله، ومتابعة مستوى التقدم في هذا الجانب، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي. كما ستعمل الرؤية مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، بالإضافة إلى إنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل، والعمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي. وأوضحت رؤية المملكة ٢٠٣٠ أنه من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، سيكون هناك قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.

وحتى لا تكون الرؤية شكلية، ينبغي توظيف المحاور الأساسية لإصلاح نظام التعليم، حيث ينبغي على وزارة التعليم أن تعتمد منظومة جديدة ومختلفة في التعليم تركز على ثلاثة أركان رئيسة لإصلاح نظام التعليم (الصالح، ٢٠٠٧):



١- التطوير التعليمي / التدريسي Devel- Instructional opment

١٠-محدودية مشاركة المرأة

تعد مشاركة المرأة المحدودة في قوى الدولة العاملة إحدى مشكلات سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة بين النساء خاصة. حيث بلغ متوسط البطالة لدى النساء ٣٣٪، بينما وصل متوسط البطالة لدى الذكور ١٢٪. وضعف المشاركة النسائية أمر مبني على الممارسات الثقافية والبنية الاجتماعية للدولة.

١١-ضعف مشاركة القطاع الخاص

التعليم ليس الحل الوحيد لمشكلات السوق، فمن الملاحظ ضعف مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية في المملكة، ورغم أن الشركات تحظى بامتيازات لا تتوفر لنظيراتها في كثير من دول العالم. فلا تزال بعض المشاركات محدودة في مجالات المساهمة في تمويل التعليم والتدريب المهني بالهبات والمساعدات المالية أو المادية مثل الأجهزة والمعدات للتقنيات الحديثة أو دفع أجور تدريب المدربين لزيادة تأهيل الشباب، والاستثمار التعليمي المنتج للقطاع الخاص في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وضمان تجويد مخرجات التعليم وموائمتها مع احتياجات سوق العمل، ومشاركة الخبراء والمختصين من القطاع الخاص في نشاطات التدريس والتوجيه المهني والإرشاد والاستشارات والاختبارات والتقييم، إضافة إلى توفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة باستشراف احتياجات سوق العمل المستقبلية، وتوفير فرص تدريبية للأطر التعليمية والتدريبية في الشركات والمؤسسات والتي غالباً ما تكون أحدث وأكثر تطوراً من مثيلاتها في مؤسسات التعليم. كل هذه المواقف المطلوبة من القطاع الخاص لا تزال تمارس على نطاق ضيق لم يصل للمساهمة الفعلية لردم الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ثالثاً-الحلول والمقترحات لتعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل:

أشارت رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى جملة حلول لسد

واع وقادر على التعامل مع الجديد وتمكن من الانتقال بسلاسة بين المراحل التعليمية المختلفة. دون الحاجة لسنوات تحضيرية ترمم القصور السابق.

وللوصول لتحقيق متطلبات هذه المنظومة التعليمية بكافة أركانها الثلاث، فهناك متطلبات هامة لوزارة التعليم يمكن تحديدها في المقترحات التالية:

أولاً- اعتماد توجه المؤسسات التعليمية على نظام العملية التعليمية الحديث الذي يولي اهتماما كبيرا بالمخرجات المستهدفة. وتتضح فكرة اهتمام المؤسسات التعليمية بمفهوم المخرجات المستهدفة التي تسعى الى تحقيقها من خلال سعيها لإرضاء حاجات ومتطلبات سوق العمل، وقياس ومقارنة مخرجاتها الفعلية الى المخرجات الطموحة (المستهدفة) التي تضمن الحد الأدنى من معايير الجودة.

ثانياً- إصلاح التعليم بمراحله المختلفة (العام والعالي) بما يكفل تخريج كوادر تمتلك المهارات اللازمة لشغل الوظائف المختلفة ، وتنطبق عليها معايير الكفاءة الوظيفية قادرة على الصمود أمام المنافسة الإقليمية والعالمية ، أي كوادر عالية التأهيل وذات قابلية للمزيد منه - بحسب المستجدات - بما لديها من خلفيات ثقافية وتصور سليم لما سيوكل إليها من مهام وبما تمتلكه من قدرة على التفكير الإبداعي المبني على أساس تعليمي متين ، وانفتاح ثقافي، إلى جانب امتلاكها مهارات تُعدُّ أساسية لكل طالب عمل ، كإجادة أكثر من لغة - وفي مقدمتها إجادة اللغة الأم قراءةً وكتابةً، والقدرة على التعامل بسهولة مع التقنيات الحديثة. ويمكن توظيف تجربة الإمارات العربية المتحدة في مناهجها الجديدة التي طورتها لاستيعاب كل ما يطرأ من مستجدات على ساحة العلم والمعرفة. وهي مجموعة مناهج أطلق عليها مناهج تصنع علماء المستقبل تقدم في التعليم العام على عدة مستويات، وهي كالتالي:

ويتضمن تطويراً شاملاً للمناهج وطرق التدريس والتقييم ومصادر التعليم والتعلم، بحيث تعود العملية التعليمية الطالب من مراحله الأولى على التعلم الذاتي، وتخرجه من بوتقة الحفظ والتكرار الملحوظ في المناهج الدراسية وفي أساليب التقييم، وتربيته على الاهتمام بمهارات التفكير والتساؤل والبحث والاستقصاء في المسارات الإنسانية والعلمية. وأن تركز في مناهجها على كيف لا الكم الذي يشقت الطالب بحيث يكون هذا كيف متوافقاً مع متطلبات العصر. ومحققاً للأهداف التنموية والاقتصادية التي تعود بالنفع على الفرد وعلى الدولة، وتتيح الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.

٢- تطوير هيئة التدريس Faculty Development

ويتضمن إعداد وتطوير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس قبل وأثناء الخدمة بصورة متكاملة تشتمل على المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم. حيث أن تطوير المناهج لن يحقق فائدة دون تطوير العنصر الهام في العملية التعليمية « المعلم » والذي تقوم عليه هذه العملية برمتها، والذي على وزارة التعليم الحرص على إعطائه الحقوق والتقدير المستحقين. وأن يتم تدريب وتطوير من هم في الميدان الآن بما يتوافق مع العصر ومع أهداف الرؤية القادمة ومع المناهج المعاصرة حتى لا يكون هناك هدر من نوع آخر وتصبح عملية التدريب والتطوير مجرد إجراءات ورقية وشكلية لا يستفيد منها المعلم ولا ينعكس أثرها على المتعلم (العبيدي، ٢٠٠٧).

٣- التطوير التنظيمي Development Organizational

ويتضمن اصلاح وتطوير للسياسات التعليمية والبنية الإدارية والتحتية، مع الدعم التعليمي والفني والمادي المستمر، وتفعيل المحاسبية والحوكمة في الميدان التعليمي لجميع عناصره ومؤسساته ومخرجاتها. بحيث يتم تحرير التعليم من رقة البيروقراطية وتسلط القيادات، وسد الفجوة بين الأسرة ومؤسسات المجتمع والخلاص من الخضوع للأيدولوجيا لكي يسير تعليمنا وفق ما يحتاجه الوقت الراهن من وجود جيل



ضوء هذه المعايير بما يتناسب مع رؤى أصحاب العمل (Stanley, 1995)

خامساً- وضع استراتيجية شاملة للتدريب تبنى عليها خطة طويلة المدى كما أشارت الخطة الخمسية السابعة في استراتيجية تنمية الموارد البشرية والتي تهدف لإزالة الفجوة بين مخرجات نظم التعليم ومتطلبات سوق العمل بصورة نهائية بحلول عام ١٤٤٠/١٤٤١هـ (٢٠٢٠م) بالتركيز على رفع الكفاءة الإنتاجية والإدارية للعمالة الوطنية من خلال التوسع في برامج التأهيل والتدريب وتحسين نظم التعليم وبرامجه. والاهتمام ببرامج إعادة التأهيل والتدريب -مع ربطها بمؤسسات حكومية أو أهلية حتى تضمن لها صفة الاستمرارية والتنظيم - وتوسيع مجالات التعليم الفني والتدريب المهني وزيادة قدرتهما الاستيعابية وزيادة مناطق تواجدهما. ودعم إنشاء المزيد من المعاهد والمراكز التدريبية لمختلف التخصصات والمستويات التعليمية لاستقطاب التسريبات الطلابية من المدارس والكلية. وكل ذلك ينبغي أن يتم وفق تخطيط مدروس يُبنى على دراسات وأبحاث ومشاركة فاعلة لجهات العمل من خلال آليات مرنة تتولى فيها تلك الجهات دوراً رئيسياً لتوجيه ذلك النوع من التعليم والتدريب نحو متطلبات السوق والتطورات المتجددة المتوقع حدوثها فيه. ولكي تتم الاستفادة القصوى من البرامج التدريبية لا بد من إخضاعها إلى عمليات تقييم دورية تحدّد صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للاستمرار، ومدى حاجتها إلى التعديل والتطوير. إنَّ الاعتماد على دعم وتطوير البرامج التدريبية وتقديم الحوافز الماديّة والمعنويّة للبرامج الأكثر احتياجاً إليها سوف يكون الذراع الدائمة لتطوير القدرات وربطها بسوق العمل. وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنّ العديد من شركات القطاع الخاص في المملكة قد أخذت بالفعل في العمل على استيعاب أعداد كبيرة

التصميم والتكنولوجيا - التصميم الإبداعي والابتكار- المهارات الحياتية- إدارة الاعمال- الإرشاد- العلوم الصحية (الخميسي، ٢٠٠٧).

ثالثاً- تبنى رؤية تطويرية شاملة لجميع جوانب العملية التعليمية ، يتم تحديدها والعمل على تحقيقها من خلال عمل مؤسساتي يقوم على التخطيط المعني بشموليته هيكلية التعليم ومجالاته والمناهج والمعلمين وطرق التدريس والتقنيات والمباني والتجهيزات والأنشطة التربوية والتقويم التربوي، ثم الإدارة المدرسية على أن يأتي على رأس خطوات العمل على تحقيق تلك الرؤية التطويرية إعادة تأهيل وتدريب من هم على رأس العمل من المعلمين ، وجعل حضورهم برامج التدريب الزامياً لا اختياريًا ، ثم الأخذ بمبدأ المفاضلة - من خلال المقابلات والاختبارات - لاختيار ذوي الكفاءة والقدرة من بين المتقدمين لشغل وظائف المعلمين.

رابعاً- إعادة النظر في الخطط الدراسية للأقسام العلميّة بالجامعات والمعاهد والكلية، بحيث يتم تضمينها مواد وبرامج تعمل على ردم الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي، ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة. وذلك بزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في التخصصات التي تتطلبها سوق العمل، وإشراك القطاع الخاص في اقتراح مسارات دراسية جديدة تلائم الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وفي المراجعة المستمرة للمناهج والبرامج، وتوجيه الطلاب إلى التخصصات ذات النسب العاليّة من جهة فرص العمل مع ربط التخصصات في كليات خدمة المجتمع والمعاهد العليا وأقسام الجامعات العلميّة وكياناتها باحتياجات سوق العمل. وربط برامج التعليم وتطويرها في ضوء أحدث الاحصائيات حول احتياجات ومتطلبات سوق العمل ووضع معايير ومؤهلات واضحة لكل مهنة ليتم الإعداد للبرامج وتطويرها في

التخصصي وهذا يدل على ضرورة وجود تخصصات دقيقة في مجالات محددة بعيدة عن التخصصات العامة، كما أن هناك احتياجاً إلى تخصص المياه الجوفية خصوصاً وأن المنطقة الوسطى تعتمد على المياه الجوفية بمساعدة تحليه المياه. كما أن من أهم التخصصات التي تتطلبها رؤية ٢٠٣٠ التخصصات الهندسية بفروعها المختلفة، وكذلك التخصصات الطبية، والتخصصات اللغوية (مختلف اللغات وخصوصاً اللغات الأساسية في العالم)، والتخصصات الإدارية الدقيقة. وإعادة النظر في فتح مسارات جديدة على مستوى البكالوريوس أو الدكتوراه وتكون بين تخصصات مختلفة أو استحداث تخصصات جديدة يحتاجها السوق، والبدء بالانطلاق من احتياجات المؤسسات التي ستوظف الخريجين وبناء مسارات وتخصصات جديدة، كما أن العالم اليوم توجه إلى استحداث المسارات البينية بين التخصصات الإدارية والعلمية والأدبية وعدم البقاء على التخصصات القديمة. كما من المهم أن تتضمن الهيكلة للجامعات إلغاء أو إضافة وحدات إدارية أو أكاديمية من أجل زيادة الكفاءة وتحسين المخرجات ومواكبة المستجدات والتركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وسعيًا لتحقيق لجامعات لأهدافها الرئيسية (التعليم، البحث، خدمة المجتمع). حيث أن وجود كليات وأقسام كثيرة متشابهة في معظم جامعاتنا لا يحتاجها سوق العمل، مما أدى إلى رفع مستوى البطالة، وايضاً عدم وجود كليات وأقسام أكاديمية يحتاجها سوق العمل، وقد تتجه بعض الجامعات إلى أن تصبح جامعات متخصصة مثل (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن). مع التركيز تطوير الجوانب التطبيقية ومنحها مزيداً من المساحة في التعليم الجامعي التركيز على جانب المهارات وإكساب الطالب المهارات، فسابقاً ركزنا على المعارف والجوانب النظرية (مجيد والزيادات، ٢٠٠٨).

من الخريجين في نوعين من البرامج التدريبية: النوع الأول: برامج تدريبية مكثفة أثناء الخدمة، النوع الثاني: برامج تدريبية تنتهي بالتوظيف (القثمى، ٢٠٠٧). وهناك جانب هام جاء في الرؤية الوطنية حيث نصت على التالي: «إتاحة الفرصة لإعادة تأهيل الشباب والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات العلمية». وإلى جانب ذلك فإن هذا الهدف يستدعي من الجامعات تنظيم برامج (إعادة تأهيل) بحيث يتم انخراط الطالب خريج التخصص غير المطلوب في سوق العمل في برنامج إعادة تأهيل ليتم تأهيله وإعداده في تخصص مطلوب في سوق العمل.

سادساً- الشراكة مع وزارة الإعلام لتفعيل دور وسائل الإعلام للعمل على تغيير النظرة لدى الأفراد والمجتمع نحو العمل الفني والمهني والذي تحتاج له خطط التنمية وذلك من خلال البرامج التوعوية والنشرات التثقيفية الموجهة للمدارس بشكل خاص. والتوجيه لوزارة التعليم بعمل برنامج تثقيفي لتأهيل الطلاب وجعلهم قادرين على اختيار التخصص المناسب، وإقامة معارض الجامعات للتعريف بتخصصاتها لطلاب التعليم العام.

سابعاً- إعادة هيكلة الجامعات السعودية لتكون مواكبة لخطة التحول الوطني، ورؤية السعودية ٢٠٣٠، للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي من خلال التركيز على جودة المخرجات وإلغاء بعض التخصصات واستحداث أخرى يحتاجها سوق العمل لوضع حد للبطالة بإنهاء معاناة الخريجين في إيجاد وظائف تتناسب مع تخصصاتهم. والهيكلية الجديدة للجامعات تفتح آفاقاً ومجالات تعليمية تخصصية جديدة مثل التعدين، خصوصاً في وجود توجه كبير وواضح للاستثمار، بالإضافة إلى التوجه لاستخدام طاقات بديلة عن «النفط والغاز والكهرباء» مثل «الطاقة الشمسية، والهوائية، النووية وغيرها»، لذلك هناك احتياج إلى استحداث تخصصات تهتم بتدريس علم الطاقة البديلة



المجتمع وتحسس مشكلاته وهمومه وتتعرف على مصادر التخلف فيه عن طريق تقديم البرامج التدريبية لحديثي التخرج بالتعاون بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص وذلك لمساعدتهم على مقاومة معوقات الحياة العملية والوصول إلى الكفاءة اللازمة في الإنتاج. كما تتضمن الجامعات التنموية مجالات لطلاب التعليم العام في المدارس يقضي إجازة الصيف في معامل ومختبرات أبحاث طلبة الدكتوراه بعد التنسيق المبكر من المدارس الحكومية لتسجيل طلابها في شهر الصيف في مراحل الجامعات ما بعد البكالوريوس لإعطائهم تصورا مبكرا عن المستقبل إلى أين يتجه. هذا العرف هو ما تنتهجه مدارس بريطانيا الحكومية، حيث تجبر طلاب الصفوف العليا المدرسية على التسجيل فيما توفره من خيارات لجهات جامعية حتى يلتحق الطالب أو الطالبة بمجموعة بحثية يقضي معها فترة الشهر الصيفي كاملة ليتابع التجارب ويكتب تقريرا كاملا يقوم بمراجعته أحد علماء الأبحاث أو رئيس الفريق البحثي بعدما يكلف أحد طلبة الدكتوراه بالتكفل بتدريب طالب المدرسة وأخذه في جولة للمعمل ومشاهدة التجارب. هذه الخطوة في السعودية خيارية توفرها المدارس الخاصة الراقية أو بعض مؤسسات البحوث مثل مركز أبحاث التخصصي أو مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (HARVEY, 1999)

تاسعاً- تطوير الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة «أفاق» في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويهدف هذا المشروع إلى صياغة خطة استراتيجية بعيدة المدى لفترة خمس وعشرين سنة، وقد تعاقبت وزارة التعليم العالي مع معهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإعداد هذه الخطة التي أطلق عليها اسم «أفاق». وقد ارتكزت استراتيجية الخطة على توجهات رئيسة لتحقيق الرسالة

ثامناً- التوجه لإنشاء الجامعات التنموية الفعالة التي تهتم في تنمية الحس المعرفي للمجتمع لأن الذي يقود حراكها عقلية الابتكار لمصلحة الإنسان ومصلحة الوطن. الجامعات التنموية هي تلك الجامعات التي ترصد الحراك الوطني في الداخل والتقدم العلمي في الخارج وتعمل كجسر للوصل بينهما مع العمل على توطين المعرفة وجعلها تراكمية داخل الوطن من خلال الاضافة عليها وتحمل عبء حل المشكلات القائمة وتقديم الحلول المبتكرة وتبني الافكار الرائدة وذلك باعتبار ذلك يمثل الرسالة الحقيقية للجامعات مما يجعلها رأس حربة في مجال اعداد رأس المال البشري الذي نحن في أمس الحاجة اليه والذي تمثل قدراته ومهاراته اساس التحول الوطني الذي ننشده على المدى المتوسط والبعيد. وتوجيه الحرم الجامعي نحو خدمة المنظومة التنموية مباشرة، مثل تقديم المشورات وحل المشكلات التنموية والتدريب من خلال التواصل بين الحرم الجامعي والصناعة الوطنية ناهيك عن ايجاد الحلول المبتكرة من خلال تكوين شراكة حقيقية بين تلك الأطراف. وهذه الجامعات الفعالة في مجتمعات الدول المتقدمة والرائدة في مجال التعليم والبحث العلمي تتحلى بقدر جيد من الاستقلالية والقدرة على التجهيز الذاتي ولذلك أصبحت أقدر على تقديم العطاءين الحضاري والتنموي على حد سواء من خلال الابداع والابتكار والبحث والتطوير. وهذا يتطلب من الجامعات الانفتاح أكثر على مجتمع سوق العمل من خلال تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها والتي من بينها خدمة المجتمع ككل، وهذا يتطلب من هذه المؤسسات ألا تكون مجرد مكان لمنح المؤهلات العلمية، أو الارتقاء بأعضائها في السلم الاجتماعي أو الحصول على العمل لتلبية الحاجات الأساسية للحياة. بل يؤمل من طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها وقيادات هذه المؤسسات أن تتفاعل مع

بتحديد التخصصات والمهن التي ينبغي إعطاؤها الأولوية، والآليات اللازمة للتنفيذ ضمن إطار زمني مرحلي واضح تحدد فيه أعداد وتخصصات الخريجين سنوياً، مع وضع الحوافز المناسبة لإشراك القطاع الخاص في إنشاء الكليات أو المعاهد المتخصصة وتوزيعها في البلاد مع ربط المحفزات المقدمة إليهم بأعداد الخريجين ونوعية الحرف التي يسهم المستثمرون في تأهيلها (المجالي، ٢٠١٠).

الحادي عشر - تفعيل الدور المنتظر للجامعات في مجال ريادة الأعمال والابتكار، ولهذا الجانب أهمية مستقبلية أكبر. ولهذا ركزت عليه الرؤية الوطنية حيث جاء فيها ما نصه: «سنركز على الابتكار في التقنيات المتطورة وريادة الأعمال». كما حددت الرؤية هدف رفع مساهمة المنشآت المتوسطة والصغيرة من إجمالي الناتج الوطني من ٢٠٪ إلى ٣٥٪. وريادة الأعمال أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية وفي توليد وظائف وأعمال وخفض معدلات البطالة. حيث تستهدف الرؤية خفض معدل البطالة من ١١,٦٪ إلى ٧٪ كما أشرنا آنفاً. ومن المعروف انه مهما توفرت وظائف في أجهزة الدولة وفي القطاع الخاص فإنها لا تكفي الأعداد المتزايدة من الخريجين الجامعيين. ولهذا يتوجب على الجامعات السعي لتبني مبادرات علمية متطورة في مجالات ريادة الأعمال وصقل مواهب الابتكار لدى الطلاب والطالبات وتطوير منتجاتهم وأفكارهم الإبداعية وترسيخ ثقافة العمل الحرفي في المجتمع.

رابعاً-التوصيات لورقة العمل حول تعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل:

١. اعتماد منظومة اصلاح التعليم بأركانها الثلاث الأساسية: التطوير التعليمي / التدريسي، وتطوير هيئة التدريس، والتطوير التنظيمي. ويتضمن تطويراً شاملاً للمناهج وطرق التدريس والتقييم ومصادر التعليم والتعلم متوافقاً مع متطلبات العصر،

المناطة بالتعليم الجامعي والرؤية المستقبلية له وبناء مجتمع المعرفة في المملكة. وتمثلت هذه التوجهات في أبعاد ثلاثة هي: التوسع والجودة والتمايز.

نموذج التمايز لمنظومة التعليم الجامعي بالمملكة:

١ - الجامعات البحثية المتخصصة	تركز هذه الجامعات بشكل رئيس على البحوث والدراسات العليا، وتقدم برامج بحثية متميزة في مجالات إستراتيجية، مع تقديم برامج للمرحلة الجامعية.
٢ - الجامعات الشاملة	تمثل هذه الجامعات بالتوازن بين البحث والتدريس، وبين برامج المرحلة الجامعية والدراسات العليا، وتكون غالباً في مناطق الكثافة السكانية وشاملة في تخصصاتها.
٣ - الجامعات التدريسية	اهتمت هذه الجامعات بشكل رئيس ببرامج المرحلة الجامعية والتركيز على الدراسات العليا على تقديم برامج الماجستير كمد أعلى لإجراء البحوث بشكل محدود، وتخدم هذه الجامعات المناطق المحيطة بها.
٤ - الجامعات التطبيقية	هي جامعات تركز مناهجها الأكاديمية على الجوانب العملية والمستقبل المهني للطلاب بالإضافة إلى الأسس النظرية، وتتميز بالمعارف والمهارات والعمل الميداني والبيحوث التطبيقية الضرورية لتلبية متطلبات المجتمع والصناعة والأسواق. ويمكن أن تتضمن البرامج مختلف المجالات الدراسية.
٥ - الجامعات الافتراضية	تهدف هذه الجامعات إلى تقديم برامجها عن بعد على شكل مقررات عبر الإنترنت والتقنيات الاتصال بحيث تكون متاحة للدارسين في جميع أنحاء المملكة.
٦ - كليات المجتمع	تقدم هذه الكليات برامج تطويرية توائم الاحتياجات المجتمعية، وتتمتع بدرجة المشاركة (الدبلوم)، وكما بعد بعضها الكلية للمرحلة الجامعية.

عاشراً- التوسع في التعليم والتدريب التقني والمهني وذلك بدءاً من المرحلة الثانوية التي تتبلور خلالها ميول وتفضيلات الطلاب وعلى نحو يمهّد لإيجاد جيل من المهنيين الشباب اللازمين لمتطلبات التنمية الوطنية حيث لايزال الحرفيون السعوديون عملة نادرة سواء في القطاع الحكومي أو لدى القطاع الخاص وكذلك في مدننا الصناعية وشركات المقاولات العملاقة التي نادراً ما تلمح فيها حرفياً من أبناء البلد ولعل الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح لحل هذه المعضلة تكمن في التعامل معها من جذورها انطلاقاً من إصلاح معادلة التعليم في المملكة بالتركيز على التوسع في افتتاح مئات الكليات والمعاهد والثانويات التقنية والحرفية تحت إشراف مجلس أعلى للتعليم يضم جميع الوزارات ذات العلاقة ويستهدف إكساب أبناء البلد أفضل المهارات الفنية والحرفية في كافة المجال. ويضطلع المجلس المقترح



وليس فقط الأكاديمي وذلك في ضوء متطلبات مهين التدريس والحصول على رخصة مزاوله المهنة. والتركيز على برنامج إعداد المعلم كعملية مستمرة تشمل الإعداد قبل الخدمة والتدريب في أثناء الخدمة. وعلية فإن التنمية المهنية للمعلم عملية تتصف بالديمومة ولا تنتهي عند تخرج المعلم من جامعتة. فقد أملت التطورات تفكيراً جديداً في مهام المعلم، ومراحل إعدادة، والتي أصبحت تتوثق وتتم وتتكامل في منظومة تعليمية هدفها الاحتفاظ بكفاية المعلم مدى حياته المهنية.

٧. إعادة هيكلة الجامعات السعودية لتكون مواكبة لخطة التحول الوطني، ورؤية السعودية ٢٠٣٠، للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي من خلال التركيز على جودة المخرجات وإلغاء بعض التخصصات واستحداث أخرى يحتاجها سوق العمل لوضع حد للبطالة.

٨. التوجه لإنشاء الجامعات التنموية الفعالة التي تهتم في تنمية الحس المعرفي للمجتمع لأن الذي يقود حراكها عقلية الابتكار لمصلحة الإنسان ومصلحة الوطن. وتوجيه الحرم الجامعي نحو خدمة المنظومة التنموية مباشرة، مثل تقديم المشورات وحل المشكلات التنموية والتدريب من خلال التواصل بين الحرم الجامعي ومؤسسات الصناعة والتجارة الوطنية.

٩. تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التعليم ومراكز البحث العلمي، وإسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب المهني، والاستثمار التعليمي المنتج للقطاع الخاص في مؤسسات التعليم لضمان تجويد مخرجات التعليم وموائمتها مع احتياجات سوق العمل، ومشاركة الخبراء والمختصين من القطاع الخاص في نشاطات التدريس والتوجيه المهني والإرشاد والاستشارات والاختبارات والتقويم، إضافة إلى توفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة باستشراف احتياجات سوق العمل المستقبلية وتزويد مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بهذه المعلومات..

ومحققاً للأهداف التنموية والاقتصادية التي تعود بالنفع على الفرد وعلى الدولة، وتتيح الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة. ويتضمن أيضاً إعداد وتطوير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس قبل وأثناء الخدمة بصورة متكاملة تشتمل على المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم. بالإضافة إلى اصلاح وتطوير للسياسات التعليمية والبنية الإدارية والتحتية.

٢. تبني رؤية تطويرية شاملة لجميع جوانب العملية التعليمية، يتم تحديدها والعمل على تحقيقها من خلال عمل مؤسساتي يقوم على التخطيط المعني بشموليته هيكلية التعليم ومجالاته والمناهج والمعلمين وطرق التدريس والتقنيات والمباني والتجهيزات والأنشطة التربوية والتقويم التربوي، والإدارة المدرسية.

٣. توظيف التجارب العالمية الحديثة في المناهج التي طورت لاستيعاب كل ما يطرأ من مستجدات على ساحة العلم والمعرفة في مجالات التصميم والتكنولوجيا - التصميم الإبداعي والابتكار- المهارات الحياتية- إدارة الاعمال- الإرشاد- العلوم الصحية.

٤. توفير الإحصاءات الدقيقة وقواعد المعلومات المحدثة باستمرار عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات المطلوبة، ليتم في ضوءها بناء وتطوير الخطط والبرامج، والتوسع بالتخصصات المطلوبة وتوجيه المتعلمين نحوها.

٥. التنسيق الفعلي على مستوى وزارة التعليم بعد قرار الدمج لتوحيد الجهود بين التعليم العام والعالي وردم الفجوة بينهما بما يضمن تطوير البرامج والمناهج التي تساهم في تسليح المتعلم بالمهارات الأساسية في ضوء متطلبات الجامعات وسوق العمل.

٦. تطوير برامج إعداد وتطوير المعلم كضرورة أساسية لتلبية احتياجات المجتمع التنموية في ضوء مدخل الكفايات، وتماشياً مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، وذلك بالتركيز على الإعداد المهني والثقافي

مخرجات التعليم ومراجعتها سنوياً. وكذلك اعتماد توجه المؤسسات التعليمية على نظام العملية التعليمية الحديث الذي يولي اهتماماً كبيراً بالمخرجات المستهدفة. وإجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربياً وعالمياً وبشكل دوري بما يساهم في تحقيق ضمان الجودة بالمستوى المقبول عالمياً.

١٦. دعم التعليم للاقتصاد الوطني بتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي تحتاج إلى أن يركز التعليم على تفعيل مراكز البحوث ودعم الابتكارات ومنح براءات الاختراع للطلاب واستخدامها في السوق المحلي، العمل على استخدام الجامعات للاستراتيجيات التسويقية والترويجية المناسبة لتشجيع مؤسسات سوق العمل على الاستفادة من مخرجاتها بإطار واسع وفعال.

١٧. الشراكة مع وزارة الإعلام لتفعيل دور وسائل الإعلام للعمل على تغيير النظرة لدى الأفراد والمجتمع نحو العمل الفني والمهني والذي تحتاج له خطط التنمية وذلك من خلال البرامج التوعوية والنشرات التثقيفية الموجهة للمدارس بشكل خاص. والتوجيه لوزارة التعليم بعمل برنامج تثقيفي لتأهيل الطلاب وجعلهم قادرين على اختيار التخصص المناسب، وإقامة معارض الجامعات للتعريف بتخصصاتها لطلاب التعليم العام.

المراجع:

- الباحثين، سامي بن عبدالله (٢٠٠٦). المهارات المطلوبة للقطاع الخاص السعودي ودور التعليم العالي في توفيرها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٦، ١ - ٢٤
- الخميس، سلامة (٢٠٠٧). «معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحى النظم: رؤية منهجية، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، اللقاء السنوي الرابع عشر» الجودة في التعليم العام، القصيم، المملكة العربية السعودية.

١٠. إنشاء مراكز للرصد والتبوء والبحوث، وضرورة وجود تخطيط استراتيجي طويل المدى يركز على عدة عناصر مثل: تطوير المناهج التعليمية، وتطوير البيئة المدرسية، وتحسين أداء الهيئة التعليمية من أجل رفع مستوى المخرجات.

١١. تطوير الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة «آفاق» في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠. لتحقيق الرسالة المناطة بالتعليم الجامعي والرؤية المستقبلية له وبناء مجتمع المعرفة في المملكة. والتي تمثلت في أبعاد ثلاثة هي: التوسع والجودة والتمايز.

١٢. تطوير قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة، ومتابعة مستوى المخرجات ومؤشرات الأداء والتقييم والتطوير المستمر في ضوء النتائج للمؤسسات والبرامج التعليمية.

١٣. التركيز على فرص الابتعاث في المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة، والتوجه لفتح فروع للجامعات الأجنبية المتميزة في مناطق المملكة وعقد الشراكات معها لتقديم البرامج المشتركة داخل الجامعات على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا وفي مجالات التدريب.

١٤. تأسيس مجالس مهنية خاصة بكل قطاع تنموي تعني بتحديد ما يحتاجه المهارات والمعارف وذلك تطبيقاً لشعار « نتعلم لنعمل » لخدمة الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، والتوجه فعلياً لتطبيق تمهين التدريس وإصدار رخص ممارسة المهنة في ضوء متطلباتها.

١٥. تفعيل المحاسبية وحوكمة المؤسسات التعليمية في خططها وبرامجها ومستوى مخرجاتها ومسايرتها لتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتطبيق برنامج «ارتقاء» الذي يهدف لإشراك الأسر في ٨٠ في المئة من الأنشطة المدرسية في تعليم أبنائهم في ٢٠٢٠، إضافة إلى وضع مؤشرات لقياس



- للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- مناع، محمد السيد وعزت، حمدي محمد (٢٠٠٨).
تقويم علاقة مخرجات التعليم العالمي باحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير البحث العلمي في الدول العربية، مجلد ١
 - وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٥م). وثيقة خطة التنمية الثامنة. الرياض.
 - وزارة التعليم (١٤٣٢). الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة «آفاق»، وكالة الوزارة للشؤون التعليمية، الرياض.
 - HARVEY. LEE, 1999 "Quality in higher education" Paper at the Swedish Quality Conference, University of Central England in Birmingham-UCE-"UK"
 - Hughes, Jeffrey and others, 1998," The Task force on initial teachers education programs", final report, Manitoba university Winnipeg.
 - Stanley, Gordon, 1995,"performance indicators and quality review in lustration universities", higher educe. Research and development, VOI.4

- الصالح، بدر عبدالله (٢٠٠٧). المنظور الشامل للإصلاح المدرسي: إطار مقترح للإصلاح المدرسي في القرن الحادي والعشرين، ورقة مقدمة لمؤتمر: الإصلاح المدرسي: تحديات وطموحات، كلية التربية: جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- العبيدي، حازم بدري (٢٠٠٧). «بناء القدرات لأعضاء الهيئات التدريسية الجامعية» بحث منشور في المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق، مجلة المنصور عدد ٦، مجلد ٢.
- العتيبي، منير (٢٠٠٧). «تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل»، الرياض، جامعة الملك سعود.
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (١٤٣٢). برامج الدراسات البنينة واحتياجات سوق العمل، الرياض، مركز البحوث.
- القثمي، أسامة سليمان (٢٠٠٧). برامج التدريب التحولي المنفذة في مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات وكليات التقنية السعودية وقدرتها على تحقيق الموازنة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وسوق العمل، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- المجالي، آمال ياسين (٢٠١٠). سبل تعزيز المنافع المشتركة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل، ورقة عمل مقدمة في ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، مملكة البحرين، المنامة.
- الميمان، منصور عبد الله (٢٠١٢). تطوير البرامج التدريبية لتلبية احتياجات سوق العمل ومعالجة مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمه للمؤتمر الدولي (تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص) السلط - الأردن.
- مجيد، سوسن شاكر، والزيادات، محمد عواد (٢٠٠٨). «الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، الطبعة الأولى، دار صفاء



الأبعاد الاجتماعية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

د. علي بن يحيى آل سالم

أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وفي مجال تطوير التعليم أكدت الرؤية على:

- ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن.
- تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواثمة احتياجات سوق العمل المستقبلية (برنامج التحول الوطني للمملكة العربية السعودية ٢٠٢٠م).
- وتعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالمجتمع باعتبارها مركز إشعاع علمي، من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم الجامعي والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- وتختص الوظيفة الثالثة بخدمة المجتمع والتي تعني تمكين أفراد المجتمع وجماعته ومؤسساته وهيئاته المختلفة من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية، وكذلك تسخير إمكاناتها ومواردها البشرية في تلمس حاجات المجتمع وتلبيتها، والعمل على حل مشكلاته، وتعد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نموذجاً مثالياً في خدمة المجتمع والوطن بتقوية أواصر الصلة بين الجامعة والمجتمع فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع تعيش واقعة وليست بمعزل عنه، ومن هذا المنطلق جاء هذا المنتدى «منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع» الذي تنظمه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتأتي هذه الورقة للمشاركة في هذا المنتدى للإجابة عن السؤالين التاليين:

جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتكون طريقاً واضحاً، ووسيلة فعالة للنهوض بكافة مجالات التنمية، والتي من أهمها المجال الاجتماعي، حيث رسمت الرؤية التوجهات العامة والأهداف الخاصة ليكون مجتمع المملكة مجتمع حيوي؛ قيمه راسخة، وبيئته عامرة، وبنائه متين، ونموذجاً رائداً في الحيوية والنمو والتطور، ويكون التعليم محوراً أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، والتنمية المجتمعية الشاملة، وهذا يتطلب تضافر جهود مؤسسات المجتمع المختلفة (العيسى، ٢٠١٦م).

ومن أهم الأهداف العامة التي أكدت عليها رؤية ٢٠٣٠ وتتعلق بالمجتمع ما يلي:

- رفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (٢,٩٪) إلى (٦٪).
- رفع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من (١٣٪) إلى (٤٠٪).
- الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة (٢٦) إلى المرتبة (١٥٪).
- زيادة متوسط العمر المتوقع من (٧٤) إلى (٨٠) عاماً.
- تخفيض معدل البطالة من (١١,٦٪) إلى (٧٪).
- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢٪) إلى (٣٠٪).
- رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (٦٪) إلى (١٠٪).
- الوصول إلى (١) مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل (١١) ألف الآن (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م).



١٨. ترسيخ قيم العمل التطوعي.
١٩. تنمية القدرة على تحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية.
٢٠. التشجيع على المشاركة والعمل بروح الفريق.
٢١. تنمية مهارات التواصل الاجتماعي.
٢٢. تنمية مهارات الحوار واحترام الآخر.
٢٣. التأكيد على السلوكيات والعادات الحميدة.
٢٤. تنمية قيم الشفافية والمسؤولية.
٢٥. تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو العمل التقني والمهني.
٢٦. تقبل العقول الخارجية المتميزة للعيش على أرضنا والمساهمة في دفع عجلة التنمية.
٢٧. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الثروات الاقتصادية والموارد الحيوية والمحافظة عليها.
٢٨. الإسهام في المحافظة على الممتلكات العامة.
٢٩. التأكيد على الاستغلال الأمثل للموارد من أجل التنمية المستدامة (آل سالم، ٢٠١٧).
٣٠. ولبيان أثر تلك الأبعاد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة:

تم حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة كما يلي:

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية.
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك.
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع.
- التنمية الاقتصادية الرشيدة.
- الحفاظ على البيئة.

ثم حددت متطلبات التنمية المستدامة الخاصة بالمملكة العربية السعودية كما يلي:

١. إحياء التراث الإسلامي من خلال:
 - الدخول في مجال الاقتصاد القائم على المعرفة.
 - التوسع في مجال الشراكة الحضارية مع العالم الإسلامي بتشجيع السياحة الدينية.

١. ما الأبعاد الاجتماعية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟
٢. ما أثر تلك الأبعاد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة؟
- وقد تم تحديد الأبعاد الاجتماعية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م من خلال القراءة المتأنية والفاحصة والدقيقة لتلك الرؤية، وكانت كما يلي:
 ١. قيام المجتمع السعودي على الالتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية، والاعتزاز بالهوية الوطنية.
 ٢. دعم دور الأسرة في رعاية وتنمية الأبناء.
 ٣. دعم منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وعدالة.
 ٤. تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص التعليم والعمل.
 ٥. التأكيد على أهمية التوازن بين الحياة العملية وممارسة الرياضة والترفيه.
 ٦. إبراز الإرث التاريخي للمملكة العربية السعودية.
 ٧. التأكيد على المشاركة الفاعلة واليجابية فيما يخدم الوطن.
 ٨. التأكيد على الوحدة الوطنية ونبذ التفرق والاختلاف.
 ٩. التأكيد على تحقيق الوسطية والعدل.
 ١٠. التأكيد على التخصصات النوعية ذات الأولوية في الخدمات الصحية.
 ١١. بناء الشخصية المتكاملة والمتزنة والمبادرة، والمثابرة، والقيادية.
 ١٢. التأكيد على مبدأ التوازن بين خريجي الجامعة وسوق العمل.
 ١٣. إيجاد خريجين قادرين على أن يكونوا قادة مستقبل.
 ١٤. التأكيد على أهمية الاستثمار في العقل البشري.
 ١٥. دعم التحول نحو التعلم الرقمي.
 ١٦. تفهم العلاقة التبادلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.
 ١٧. دعم البرامج التي تقود إلى التفوق والتميز.

- للسنوات التحضيرية في الجامعات السعودية.
٢. برنامج التحول الوطني للمملكة العربية السعودية ٢٠٢٠م
http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf
٣. جامعة الملك عبد العزيز (٥١٤٢٧). نحو مجتمع المعرفة ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز.
٤. رؤية ٢٠٣٠م للمملكة العربية السعودية.
<http://vision2030.gov.sa/>
٥. العيسى - أحمد (٦١٠٢م). التعليم بوابة التحول - مجلة المعرفة - العدد ٢٤٧ - ص ١.

٢. استخدام الثروات الطبيعية من خلال:

- السعي لاستكشاف الثروات الطبيعية.
 - استخراج الثروات الطبيعية بطرق لا تؤدي إلى تلوث البيئة.
 - استغلال الثروات الطبيعية في التوسع الاقتصادي بما في ذلك الثروة المائية والأرضية والجوفية.
- ### ٣. حماية البيئة من خلال:

- الحفاظ على التنوع والتوازن البيئي في المملكة.
- الموازنة بين الامتداد في العمران وحماية الحياة الفطرية.

٤. مجالات التميز من خلال:

- التوسع في مجالات تميز للمملكة.
 - توطيد التقنية الإنتاجية. (نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، ٥٧٢٤١، ص ١٢١).
- وبالنظر في أثر الأبعاد الاجتماعية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة يلاحظ العلاقة التبادلية والتكاملية بينهما؛ حيث تسهم تلك الأبعاد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة العامة من خلال إبراز المقومات الدينية والجغرافية والحضارية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية التي تمكن المملكة من تبوء مكانة رفيعة على مستوى العالم والتأكيد على الترشيد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية، والانتقال من الرعوية إلى التنمية البشرية في المجتمع، والتأكيد على العناية بالثروات الطبيعية من خلال الاستغلال الأمثل بما لا يضر الأجيال القادمة، وحماية البيئة للحفاظ على التنوع والتوازن البيئي في المملكة.

المراجع:

١. آل سالم، علي بن يحيى (٢٠١٧م). تصور مقترح لتضمين الأبعاد التربوية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م في مقررات عمادة البرامج التحضيرية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بحث منشور في المؤتمر الوطني الثاني

مكانة التعليم العالي والبحث العلمي وأولوياته في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م ودورها في تعزيز مجتمع المعرفة، ودعم سوق العمل

ورقة عمل بعنوان

(دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

(جامعة أم القرى أنموذجاً)

د/محمد عباس محمد عرابي

باحث تربوي وأكاديمي – عضو اتحاد الكتاب

الملخص:

تسعى جامعة أم القرى على توظيف البحث العلمي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م للربط بين البحوث العلمية، والمؤسسات الإنتاجية، باعتبار أن كلا منهما يتكامل مع الآخر في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع فضلاً عن محاولة الإفادة من موارد تلك المؤسسات في تمويل مشروعات بحثية أكاديمية. وتحرص على الاستفادة من إمكاناتها في مجالات البحث العلمي، وذلك من خلال عقد اتفاقيات بينها وبين المؤسسات الإنتاجية؛ استجابة لحاجات تلك المؤسسات، وتوجيه الأبحاث لعلاج مشكلاتها.

وتعمل على نقل ممارسات البحث العلمي من داخل معامل الكليات إلى الميدان، وفي مقار الشركات والمؤسسات الإنتاجية مما يساعد الباحثين على تناول بحوثهم كما هي في الواقع، وعلى بحث الظاهرة كلية بدلا من الاكتفاء بتناول بعض المتغيرات.

تناولت هذه الورقة :دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م (جامعة أم القرى أنموذجاً) من خلال ثلاثة مباحث:تناول المبحث الأول الوظائف الرئيسة للجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ودار المبحث الثاني حول دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وأما المبحث الثالث فاستعرض دور البحث العلمي في جامعة أم القرى في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ومن خلال مباحث الورقة توصل الباحث للنتائج التالية :

• يعد البحث العلمي ركيزة الجامعة الضامن لكفايتها الإنتاجية ودورها التنموي في المجتمع ،ولا يتحقق ذلك إلا بإنجاز مشاريع بحثية حيوية تحقق أهداف اقتصاديات المعرفة والتنمية.

• يقوم البحث العلمي في الجامعات السعودية بدوره في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م من خلال : مركز الأبحاث الواعدة، برنامج تقنية النانو، الحقائق العلمية وحضانات التقنية، كراسي البحث العلمي، تشجيع الأبحاث المتميزة، مؤشرات قياس وتقويم البحث العلمي.

Summary

The scientific research in Saudi universities in achieving the vision of the Kingdom 2030 in the field of higher education in Saudi universities in achieving the vision of the Kingdom 2030. The third topic reviewed the role of scientific research at Umm Al Qura University in



مقدمة

تُعد رؤية المملكة ٢٠٣٠م من أكبر وأعمق التحولات الاقتصادية على مستوى العالم، وتكشف عبقرية التخطيط، وعمق التوجهات الاستراتيجية لقادة الوطن، ومما لا شك فيه أن البحث العلمي يعد مشاركاً فاعلاً في هذه الرؤية.

ولا يشك عاقل في أهمية البحث العلمي بجميع مجالاته في تقدم الأمم ورفيها، وإيماناً من المملكة في دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م اهتمت بالبحث العلمي ليعمل على تحقيق رؤية ٢٠٣٠م مثل إنشاء مراكز التميز البحثي في الجامعات، حيث يهدف هذا المشروع إلى تمييز الجامعات في مجالات محددة من مجالات البحث العلمي وبلغ عدد هذه المراكز أربعة عشر مركز تميز موزعة بين الجامعات بميزانية إجمالية قدرها (٦٠٠) مليون ريالاً، وغيرها، و تحاول ورقة العمل هذه تناول دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. (جامعة أم القرى أنموذجاً)

من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الوظائف الرئيسة للجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م

المبحث الثاني : دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م

المبحث الثالث : دور البحث العلمي في جامعة أم القرى في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

المبحث الأول

الوظائف الرئيسة للجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م

تمر المملكة العربية السعودية اليوم بمنعطف تاريخي مهم، فلا يبدو لها مستقبل مشرق في القرن الحادي والعشرين إلا بنظام تعليمي متطور وحديث، قادر على تحقيق تنمية علمية واجتماعية واقتصادية حقيقية، من خلال إنتاج أجيال مستنيرة متمكنة قادرة على

achieving the vision of the Kingdom 2030

• During the investigation of the paper, the researcher reached the following result

• Scientific research is the cornerstone of the university guarantor of productive efficiency and its developmental role in society, and this can be achieved only by the completion of research projects vital to achieve the objectives of the economics of knowledge and development.

-Scientific research in the Saudi universities in turn to achieve the vision of the Kingdom of 2030 through: the promising research center, the program of nanotechnology, scientific parks and technology incubators, scientific research chairs, promoting research excellence, indicators of measurement and evaluation of scientific research.

Umm Al-Qura University seeks to employ scientific research in achieving the vision of the Kingdom of 2030 to link scientific research and productive institutions, as they complement each other in achieving comprehensive development in society as well as trying to benefit from the resources of these institutions in funding academic research projects.

And is keen to take advantage of its potential in the fields of scientific research, through the conclusion of agreements between them and the productive institutions; in response to the needs of these institutions, and direct research to address their problems.

And works to transfer the practices of scientific research from the laboratories of colleges to the field, and in the headquarters of companies and productive institutions, which helps researchers to address their research as they are in fact, and to examine the phenomenon altogether rather than just to deal with some variables.

الجامعة أن تسعى لتحقيق الوظيفة الثالثة، بسعيها لتطوير المجتمع المحلي والعمل على تنميته في ضوء الاتجاهات الحديثة لضمان الجودة، عبر توسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى.

و خدمة المجتمع في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ تؤكد على الدور المهم للجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر، والعمل على خدمة المجتمع وتنميته بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية، وكذلك تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع، وحل مشكلاته، والرغبة في البحث وتحدي الواقع، واستمرار المستقبل في إطار نهج علمي وثيق، يراعي خصوصية المجتمع، ويمنع تكديس المعرفة، وعدم ربطها بحركة الحياة المتطورة مما يفقد العلم حتمية المعرفة الاجتماعية، والتعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، فهو يحرك عملية التنمية لأن المؤسسة التعليمية هي من أرفع المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من عمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات، إضافة إلى أنها تشكل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي تثري صناعات القرار بالخبرات وبالتالي تتحكم بالأداء السياسي. ولا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من ناحية، والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فعلاقة الجامعة بالتغيير الاجتماعي متلازمة ومتاركة؛ فهي تقوي المهارات، وتثري روح الابتكار لدى الفرد، ورفع مستوى الرقي الاجتماعي. فهي تساعد على تحسين أوضاع الطبقات

العطاء والإنتاج والمنافسة. ولعل تحقيق هذا الحلم، هذا النظام، هو بحاجة إلى عملية جراحية عاجلة وعميقة لمفاصل النظام التعليمي، وأسس ومركزاته التي يقوم عليها (العيسى، ٢٠٠٩: ص ١٢)

وتمثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ خريطة طريق لمرحلة جديدة في تاريخ المملكة العربية السعودية، لتحقيق مستقبل مشرق في ظل قيادة رشيدة وشعب وفيّ، وإن من التزامات «رؤية السعودية ٢٠٣٠» بناء تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. (العيسى، ١٤٢٧هـ: ص ٣)

ولقد بُنيت رؤية (٢٠٣٠) على التوسع، والجودة، والتميز والاستيعاب، وهذا ما تحقّقه الجامعات، ولتحقيق أهداف الرؤية لابد من دعم البحث العلمي، وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس والمناهج الدراسية، وربط برامج البحث العلمي، والدراسات العليا بالجامعات بمشكلات البيئة والمجتمع

والجامعات السعودية منذ نشأتها مؤسسات تعليمية لصناعة ونشر المعرفة والعلم، وأصبحت في الألفية الثالثة مصدرًا أساسيًا لتغذية المجتمع بقياداته والنخبة الفكرية والثقافية والإدارية والسياسية ومصدرًا للإشعاع والتأثير في كل نواحي حياة الأمم والمجتمعات وذلك بما يقوم به أساتذتها وطلابها وباحثوها من أنشطة علمية وبحثية وتعليمية في شتى ضروب الحياة. إذن يؤدي التعليم الجامعي دورًا هامًا في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة التخصصات والمجالات، إذن الجامعة تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في الجو الاجتماعي، فهي من صنع المجتمع من ناحية كما هي أدواته من ناحية أخرى في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية (الحيالي، ٢٠١٣م: ص ٥٦٩)

وللجامعات السعودية كغيرها من جامعات لها ثلاث وظائف أساسية وهي: التدريس الجامعي، والبحث العلمي وخدمة المجتمع وعليه أصبح من جودة



وبناء على هذه الرؤية فإن وزارة التعليم شكلت فريق عمل يشرف على تنفيذ كل ما يتعلق بالتعليم في رؤية السعودية ٢٠٣٠ بمشاركة الجامعات وإدارات التعليم.. ليتحقق الهدف المنشود منها وتحقيق رغبة القيادة في تنمية مستدامة.. (العيسى، ٢٠١٤: ٣)

المبحث الثاني

دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م

لقد أضى عالم اليوم، وبسبب التقدم السريع والمضطرد على مستوى الدولة والمجتمع أن تسعى جميع الدول إلى تحقيق أهدافها التنموية، وتقديم خدمات أفضل على كافة المستويات، فالمشاريع الجادة من ضمن رسالة الجامعات الأساسية فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الآخرون .

ولا شك في تعاظم الدور الذي يلعبه البحث والتطوير في زيادة تنافسية الاقتصاد وربطه بالعالم الخارجي حيث إن عمليات العولمة ومنجزات ثورة الاتصالات تخلق علاقات قوى جديدة على الصعيد العالمي نظراً لارتباط تلك المنجزات بدرجة من التقدم التكنولوجي والبحوث والتطوير تجعلها مبنية على عدم المساواة بين الذين يمتلكون مقومات التقدم التقني وبين الذين يقتصر دورهم على كونهم المستفيدين. (المصباح، ٢٠٠٩: ١١)

ويجب علينا أن ننظر إلى العمق العلمي والفكري والاقتصادي للبحث العلمي، ودور ريادة الأعمال في جعل الحلم رؤية، والرؤية رسالة، والرسالة واقع ملموس يساهم في رفعة تلك الصناعة بشقيها، الأساسي والتطبيقي جنباً إلى جنب مع الدولة؛ لذلك جاءت الرؤية لتستكشف آفاق المستقبل، عبر تنوع مصادر الاستثمار خاصة في صناعة البحث العلمي.

وسيمنح البحث العلمي بموجب الرؤية الجديدة الدعم بطريقة، بدلا من أن نتظر من البحث العلمي أن يحرك البحث والتطوير، وسيقوم البحث والتطوير بتجديد

الفقيرة من السكان، وتيسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلي حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة مما يتيح فرصة للإنتاج وبالتالي يترك أثراً إيجابياً في المستوى المعيشي. (سعيد وأدم، ٢٠١٤: ص ٤٩٦) وللجامعات السعودية دور كبير في بناء اقتصاد المعرفة من خلال المناهج والمقررات الدراسية حيث تحرص الجامعات السعودية على النظر للمناهج والمقررات الدراسية باعتبارها مدخلات، وأن عمليات التفكير والقدرة على الإنتاج المعرفي ينبغي أن تكون هي المخرجات بغية أن تكون هذه الجامعات وحدة إنتاجية قادرة على تقديم خدمات مختلفة للبيئة المحيطة بها (شحاته، ٢٠٠٨: ص ٢٥٥)

والجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م لا بد أن تعمل على تحقيق وظائف التعليم، والبحث العلمي والخدمة العامة وتكامل فيها تلك الوظائف كي تعطىها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية، فضلا عن تعزيز موازنتها عن طريق تحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للجامعة من خلال وسائل متعددة منها التعليم الممول ذاتياً والتعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية وغيرها.

وإن المرتكز الرئيس الذي تدور حوله متطلبات بناء مجتمع المعرفة، وجود بحث علمي قوى قادر على تأسيس هذا المجتمع، فإذا كانت الحرية هي بوابة إنتاج المعرفة الهادفة ومفتاح الإبداع والابتكار، فإنها في الوقت ذاته تعد مقوماً أساسياً للقيام بالبحث العلمي ينبغي أن يتمتع بها أفراد المجتمع الأكاديمي، كما أن نشر التعليم خاصة التعليم العالي هو في حد ذاته نشر للبحث العلمي، الذي يعد وظيفة أساسية من وظائف التعليم العالي، مما يؤدي إلى بناء قاعدة علمية وطنية في مجال البحث والتطوير، ومن ثم تحويل المجتمع من مستهلك لما يفد إليه من معرفة إلى مجتمع منتج للمعرفة، من خلال مؤسساته العلمية والاعتماد على قدراته البحثية الذاتية، مما يؤسس لمجتمع معرفة وطني، ينطلق من ثوابت الثقافة الوطنية ومنفتحاً على الثقافات الأخرى (نصار، ٢٠١٣: ص ١٧).

كرسي بحثي خلال أعوام معدودة.

- استقطاب أساتذة وعلماء متميزين، التركيز على النوعية الجيدة في التعاقد مع أساتذة متميزين، والعمل على تحسين محفزات عمل الأجانب في جامعات المملكة، لتجويد البحث العلمي المتميز في الجامعات. فعلى سبيل المثال وقعت جامعة الملك سعود عقود خدمات مع (١٤) عالماً من الفائزين بجائزة نوبل.

- استقطاب الباحثين وطلاب دراسات عليا، استقطاب طلبة الدراسات العليا من المتفوقين من غير السعوديين للدراسة والعمل في البرامج البحثية، والكراسي العلمية، والمختبرات.

- تشجيع الأبحاث المتميزة، تشجيع الأبحاث المتميزة والنشر في مجلات علمية عالمية، وذلك عن طريق تقديم حوافز براءات الاختراع والنشر في المجلات العالمية المتميزة. وقد شجعت الوزارة الجامعات على النشر العلمي الرصين على مستوى العالم، من خلال النشر في (ISI) وغيرها من أوعية النشر العلمي المتميز.

- مؤشرات قياس وتقييم البحث العلمي، يهدف المشروع إلى معرفة المستوى المرجعي، ودراسة الوضع الراهن للبحث العلمي في قطاع التعليم العالي. حيث يساهم المشروع في رسم سياسات استراتيجية مستقبلية للبحث العلمي في المملكة. وما يبشر بدور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م أنه قد نما النشر العلمي في المملكة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ بنسبة ٢١٧ في المائة، مقارنة ببعض الدول مثل الصين التي بلغ نموها في هذا المجال ١٥٥ في المائة، وإيران ١٨٤ في المائة، وتركيا ١٤٤ في المائة. كما أن نسبة الاقتباس من النشر العلمي للمملكة قد بلغت على المستوى العالمي ٥.١ في المائة، بينما بلغت النسبة في الصين ٥.٤ في المائة، وتركيا ٤.٩١ في المائة، وقد بلغ عدد الأوراق العلمية في المملكة عام ٢٠٠٧ نحو ٢.٥٠٠ ورقة لتتضاعف

البحث العلمي للحصول على النتائج والاستفادة من إمكاناته فالرؤية الوطنية تدعم البحث العلمي بشكل أفضل من السابق، إذ تشكل الجامعات والمراكز البحثية الأكاديمية قمة الهرم البحثي، وتقود البحث والاكتشاف على المستوى الوطني، وهذا سيحملنا إلى تغيير ثقافي وتحور في الوعي يتطلب في حد ذاته أيضاً جهوداً بحثية علمية لفهمه، ودفع المشاريع البحثية ليكون محركاً لتنميته وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠م بإذن الله (العيدروس، ٥١٤٣٨:ص٥٩)

وحتى يقوم البحث العلمي في الجامعات السعودية بدوره في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م تم تنفيذ ما يلي:

- مركز الأبحاث الواعدة، حيث تم إنشاؤها لإتاحة الفرصة أمام الجامعات الناشئة لإقامة مراكز أبحاث علمية لتكون النواة الأساسية للوصول إلى مراكز أبحاث تخدم التوجهات العلمية العالمية. وقد تم دعم إنشاء ثمانية مراكز في عدد من الجامعات الناشئة بتكلفة تزيد على (٦٢) مليون ريالاً.

- برنامج تقنية النانو، حيث تبرع الملك - حفظه الله - بمبلغ (٦٢) مليون ريالاً لإنشاء برامج ومراكز بحثية تهتم بتقنية النانو. وقد تم توزيع هذا المبلغ على ثلاث من الجامعات العريقة.

- الحدايق العلمية وحضانات التقنية، دعمت الوزارة إنشاء حضانات التقنية التي تهدف إلى الإسهام الفاعل في تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية، والمجتمع والأعمال والاستثمار على أسس تجارية، عن طريق الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصلل الخبرات والتطبيق العلمي لطلاب الجامعة وأساتذتها.

- كراسي البحث العلمي، دعمت الوزارة بشكل قوي الجامعات في تأسيس ونشر ثقافة كرسي البحث العلمي، وعلى سبيل المثال، بلغ عدد كراسي البحث في جامعة الملك سعود أكثر من (١١٣)



الإنتاجية ودورها التنموي في المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا بإنجاز مشاريع بحثية حيوية تحقق أهداف اقتصاديات المعرفة والتنمية. (بوقرة، ١٤٣٨:ص٢٣) وتسعى جامعة أم القرى للربط بين البحوث العلمية، والمؤسسات الإنتاجية، باعتبار أن كلا منهما يتكامل مع الآخر في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع فضلاً عن محاولة الإفادة من موارد تلك المؤسسات في تمويل مشروعات بحثية أكاديمية.

وتحرص على الاستفادة من إمكاناتها في مجالات البحث العلمي، وذلك من خلال عقد اتفاقيات بينها وبين المؤسسات الإنتاجية؛ استجابة لحاجات تلك المؤسسات، وتوجيه الأبحاث لعلاج مشكلاتها.

وتعمل على نقل ممارسات البحث العلمي من داخل معامل الكليات إلى الميدان، وفي مقار الشركات والمؤسسات الإنتاجية مما يساعد الباحثين على تناول بحوثهم كما هي في الواقع، وعلى بحث الظاهرة كلية بدلاً من الاكتفاء بتناول بعض المتغيرات (سيد، ٢٠٠٤: ص٤٣)

وتدور البحوث العلمية في جامعة أم القرى حول عدة أسس منها:

التركيز على البحوث التطبيقية؛ لارتباطها المباشر بمشكلات المجتمع وقضاياها وتطوير مجالاته، وخاصة بعد التغيرات العالمية والتحديات المتلاحقة السريعة التي اتجهت بالبحث العلمي من المعمل إلى الواقع ليكون بحثاً تطبيقياً مفيداً.

وتتنوع البحوث؛ فهناك البحوث الفردية التي يقوم بها فرد واحد، والبحوث الجماعية التي يشترك فيها مجموعة من الأفراد.

ومن أبرز هذه المؤتمرات والندوات والملتقيات الملتقى الذي عقده جامعة أم القرى في الفترة من ٢٠١٣/٢١/٢٨ تحت عنوان البحث العلمي (تواصل - تعارف - تعاون).

وهو ملتقى يأتي انطلاقاً من الدور الريادي الذي تقوم به جامعة أم القرى لدعم البحث العلمي، والنهوض

كميتها في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٥ آلاف ورقة علمية.

ويمكن لرؤية المملكة ٢٠٣٠م أن تستفيد من الكراسي البحثية وجعلها منتجة من خلال عدة إجراءات أبرزها:

• وضع الأنظمة واللوائح لدعم وسهولة الاستفادة من مخرجات البحث العلمي التي تديرها الكراسي البحثية وتحويلها إلى شركات وصناعات ومنتجات وعائد اقتصادي.

• تشجيع البحث والتطوير في الكراسي البحثية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة يتصف بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار، وبالتميز في ريادة الأعمال وتعليم رفيع المستوى هادف لتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع، وبنية تحتية مادية ومعلوماتية متطورة. (الخالدي، ١٤٣٨:ص٨٣).

المبحث الثالث

دور البحث العلمي في جامعة أم القرى في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

إن المرتكز الرئيس الذي تدور حوله متطلبات بناء مجتمع المعرفة، وجود بحث علمي قوى قادر على تأسيس هذا المجتمع، فإذا كانت الحرية هي بوابة إنتاج المعرفة الهادفة ومفتاح الإبداع والابتكار، فإنها في الوقت ذاته تعد مقوماً أساسياً للقيام بالبحث العلمي ينبغي أن يتمتع بها أفراد المجتمع الأكاديمي، كما أن نشر التعليم خاصة التعليم العالي هو في حد ذاته نشر للبحث العلمي، الذي يعد وظيفة أساسية من وظائف التعليم العالي، مما يؤدي إلى بناء قاعدة علمية وطنية في مجال البحث والتطوير، ومن ثم تحويل المجتمع من مستهلك لما يفد إليه من معرفة إلى مجتمع منتج للمعرفة، من خلال مؤسساته العلمية والاعتماد على قدراته البحثية الذاتية، مما يؤسس لمجتمع معرفة وطني، ينطلق من ثوابت الثقافة الوطنية ومنفتحاً على الثقافات الأخرى (نصار، ٢٠١٣:ص١٧).

يعد البحث العلمي ركيزة الجامعة الضامن لكفايتها

إلى المساهمة الفاعلة في دعم التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال لغرض نقل التقنية وتوطينها وتطويرها بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويحقق التنمية المستدامة، وتوفير بيئة محفزة وجاذبة لمراكز الأبحاث والتطوير في الشركات المحلية والعالمية لتعزيز التعاون مع الجامعة، وتطوير النشاط العلمي والتحول التجاري للبحث العلمي والابتكار، وذلك عن طريق تحقيق هدفين رئيسيين :

• استثمار مخرجات البحث العلمي والابتكار، وتحويلها إلى منتجات ذات مردود اقتصادي .

الإشراف على إنشاء وإدارة وادي مكة للتقنية (حديقة العلوم و التقنية بالجامعة)

يقدم وادي مكة للتقنية خدماته لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والطالبات والمبتكرين ورواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وكذلك الشركات الكبرى محليًا وعالميًا .

ويعتبر وادي مكة للتقنية منصة لإطلاق الشركات الناشئة الابتكار و البحث العلمي عبر ثلاثة برامج رئيسية :

• مركز الابتكار، ويهدف إلى تحويل الأفكار الابتكارية إلى منتجات ذات جدوى اقتصادية من خلال توفير الموارد والخبرات التقنية والمساحات المكتبية .

• مسرعة الأعمال، وتهدف إلى تحويل المنتجات الابتكارية إلى شركات ناشئة من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب والإرشاد والخدمات القانونية، بالإضافة إلى التمويل والمساحات المكتبية والوصول إلى السوق .

• رأس المال الجريء، ويهدف إلى الاستثمار في الشركات الناشئة لتحقيق النمو والاستدامة من خلال ربطها بشبكات المستثمرين الأفراد ورأس المال الجريء. (العمري، ١٤٣٨: ص ٥٤)

به، واستشرافاً لمستقبل علمي زاهر يحقق اهتمامات الوطن الكبرى في رؤية ٢٠٣٠م، وتنفيذاً لتوجيهات ولاية الأمر لاسيما في المجال الفكري الذي تميزت به الجامعة من خلال فعاليتها ومناشطها وأعمالها القائمة وفق عمل مؤسسي، ورؤى استراتيجية استهدفت خلق بيئة إيجابية رائدة، تشجيعاً للباحثين الجادين الحريصين على خدمة البحث العلمي، وللتعاون معهم في كل ما من شأنه الرقي بالبحث العلمي، واستثماره في المجالات كافة (عساس، ١٤٣٨: ص ١٣)

ويمكن تحقيق الإنتاجية عن طريق البحث العلمي من خلال توجيه أبحاث العاملين بالجامعات السعودية وطلاب الدراسات العليا لحل المشكلات الميدانية في مختلف المجالات وفتح القنوات بين الطلاب وسوق العمل، بالإضافة إلى التركيز في البحوث التطبيقية والبحوث الخاصة على المشكلات الحقيقية التي تنمي الإنتاجية في الجامعات السعودية.

ولقد كشفت الدراسات والأبحاث التي تناولت جهود جامعة أم القرى في البحث العلمي عن الدور الفاعل لدور البحث العلمي في جامعة أم القرى في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، فقد كشفت دراسة عشية (١٤٣٨هـ) أنه استطاعت كلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة أم القرى من تطبيق الخطوات الأولى في مجال تعزيز البحث العلمي بفضل الله ثم بتحفيز كافة أعضاء هيئة التدريس بالمشاركة الفعالة للحصول على المنح البحثية لتحقيق المتطلبات الوطنية لرؤية المملكة ٢٠٣٠م فلقد حصت الكلية في المرحلة الأولى من برنامج معرفة على تمويلات بحثية متعددة بقيمة ٣٠ مليون ريال من قبل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية خلال الأعوام، كما حصلت الكلية على تمويلات مالية أخرى بقيمة ١٠ مليون ريال خلال نفس الفترة من قبل معهد إحياء التراث الإسلامي، ومعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والكراسي العلمية .

وقد قامت جامعة أم القرى بإنشاء وادي مكة للتقنية، وهي شركة تمتلكها بالكامل جامعة أم القرى برأس مال قدره مائة مليون ريال، وتسعى الشركة



خاتمة :

يتكامل مع الآخر في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع فضلاً عن محاولة الإفادة من موارد تلك المؤسسات في تمويل مشروعات بحثية أكاديمية.

وتحرص على الاستفادة من إمكاناتها في مجالات البحث العلمي، وذلك من خلال عقد اتفاقيات بينها وبين المؤسسات الإنتاجية؛ استجابة لحاجات تلك المؤسسات، وتوجيه الأبحاث لعلاج مشكلاتها.

وتعمل على نقل ممارسات البحث العلمي من داخل معامل الكليات إلى الميدان، وفي مقر الشركات والمؤسسات الإنتاجية مما يساعد الباحثين على تناول بحوثهم كما هي في الواقع، وعلى بحث الظاهرة كلية بدلا من الاكتفاء بتناول بعض المتغيرات.

التوصيات :

تعزيز مخصصات البحث العلمي للجامعات السعودية وخاصة جامعة أم القرى لإعداد البحوث التطبيقية لإنتاج ونشر ثقافة المعرفة والاقتصاد المعرفي تحقيقا لهدف بناء اقتصاد المعرفة، مع التقييم والمتابعة المستمرة، وكذلك وضع هيكل وسياسة البحث العلمي والتطوير في خدمة الاقتصاد والمجتمع، ووضع أجندة للبحوث التطبيقية في مجالات الصناعة المعرفية على مستوى الجامعات السعودية واجتذاب الباحثين والعلماء والمؤسسات البحثية العالمية.

• إجراء دراسة أخرى مشابهة لهذه الورقة دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مع التطبيق على جامعات أخرى غير جامعة أم القرى .

المراجع :

• بوقرة، نعمان (١٤٣٨) الأستاذ الجامعي بين مطرقة بحوث الترقية وسندان جودة البحوث، دليل ملخصات الأوراق العلمية، ملتقى البحث العلمي (تواصل - تعارف - تعاون)، جامعة أم القرى ٢٠-٢١ / ٣ / ١٤٣٨ هـ.

• الحياي، إيهاب (٢٠١٣م) ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من أجل تلبية احتياجات المجتمع

انطلاقاً من رؤية قادة الوطن المبارك لبناء اقتصاد قوي للمملكة يعتمد على المعرفة والابتكار في ٢٠٣٠ كانت جامعة أم القرى سباقة في المشاركة، وتنفيذ الأهداف التي تخدم المجتمع السعودي، وذلك من خلال عمادة البحث العلمي، ووحدة العلوم والتقنية بالجامعة، ولبيان دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، كانت ورقة العمل هذه التي اتخذت من جامعة أم القرى نموذجاً تطبيقياً من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الوظائف الرئيسية للجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م، ودار المبحث الثاني حول دور البحث العلمي في الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وأما المبحث الثالث فاستعرض دور البحث العلمي في جامعة أم القرى في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ومن خلال مباحث الورقة توصل الباحث للنتائج التالية :

• يعد البحث العلمي ركيزة الجامعة الضامن لكفايتها الإنتاجية ودورها التنموي في المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا بإنجاز مشاريع بحثية حيوية تحقق أهداف اقتصاديات المعرفة والتنمية.

• يقوم البحث العلمي في الجامعات السعودية بدوره في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م من خلال : مركز الأبحاث الواعدة، برنامج تقنية النانو، الحدائق العلمية وحضانات التقنية، كراسي البحث العلمي، تشجيع الأبحاث المتميزة، مؤشرات قياس وتقييم البحث العلمي.

يعد البحث العلمي ركيزة الجامعة الضامن لكفايتها الإنتاجية ودورها التنموي في المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا بإنجاز مشاريع بحثية حيوية تحقق أهداف اقتصاديات المعرفة والتنمية.

وتسعى جامعة أم القرى على توظيف البحث العلمي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م للربط بين البحوث العلمية، والمؤسسات الإنتاجية، باعتبار أن كلا منهما

ملتقى البحث العلمي (تواصل - تعارف - تعاون) ،
جامعة أم القرى ٢٠-٢١ / ٣ / ١٤٣٨هـ.

• العيدروس ، أغادير (٥١٤٣٨) استراتيجية تحقيق
المسؤولية لتنشيط المشاريع البحثية في الجامعات
السعودية كمحرك لتنمية الاقتصاد في ظل
متطلبات الرؤية الوطنية ، دليل ملخصات الأوراق
العلمية ، ملتقى البحث العلمي (تواصل - تعارف
- تعاون) ، جامعة أم القرى ٢٠-٢١ / ٣ / ١٤٣٨هـ.

• العيسى ، أحمد (٢٠٠٩) إصلاح التعليم في السعودية
دار الساقى ، بيروت ، لبنان .

• العيسى ، أحمد (١٤٣٧هـ) الحصة الأولى رؤية السعودية
٢٠٣٠ ، مجلة المعرفة السعودية ، الرياض ، العدد ٢٤٧
إبريل ٢٠١٦ / رجب ١٤٣٧هـ.

• المصحح ، عماد الدين (٢٠٠٦) دور التعليم والتربية
وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق
التنمية البشرية ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل
حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي
ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل
للشباب ، دمشق ، ٢٧-٢٢ / ٤ / ٢٠٠٦م .

• نصار ، علي (٢٠١٣) تفعيل مقومات البحث التربوي في
جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة
رؤية مستقبلية ، جامعة القصيم ، كلية التربية .

وسوق العمل ، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان
جودة التعليم العالي ، اتحاد الجامعات العربية
بالتنسيق مع جامعة الزيتونة ، عمان ، الأردن ، ص ٥٨٠-٥٦٩ .

• الخالدي ، إناس (١٤٣٨) دور رؤية المملكة في زيادة
إنتاجية الكراسي البحثية وتمويلها ، دليل ملخصات
الأوراق العلمية ، ملتقى البحث العلمي (تواصل
- تعارف - تعاون) ، جامعة أم القرى ٢٠-٢١ / ٣ /
١٤٣٨هـ .

• شحاته ، حسن (٢٠٠٨) تصميم المناهج وقيم
التقدم في العالم العربي ، الدار المصرية اللبنانية
القاهرة ، مصر .

• سعيد ، فيصل وأدم ، بشرى (٢٠١٤م) تصور مقترح
لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء
المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي ،
المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة
التعليم العالي .

• سيد ، يوسف (٢٠٠٤م) التحالفات والشراكات بين
الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير
التعليم الجامعي ، دراسات في التعليم الجامعي
العدد ٦ ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين
شمس ، يونيو ٢٠٠٤ ، ص ٣٣ - ٦٥ .

• عساس ، بكري معتوق (٥١٤٣٨) الكلمة الافتتاحية
للملتقى الأول للبحث العلمي ، دليل ملخصات الأوراق
العلمية ، ملتقى البحث العلمي (تواصل - تعارف
- تعاون) ، جامعة أم القرى ٢٠-٢١ / ٣ / ١٤٣٨هـ .

• عشي ، أحمد (٥١٤٣٨) في رحاب رؤية ٢٠٣٠م : حصاد
كلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة أم القرى
من التمويلات البحثية بين ٥١٤٣٣-٥١٤٣٧هـ ، دليل
ملخصات الأوراق العلمية ، ملتقى البحث العلمي
(تواصل - تعارف - تعاون) ، جامعة أم القرى ٢٠-٢١
/ ٣ / ١٤٣٨هـ .

• العمري ، أسامة (١٤٣٨) وادي مكة من البحث العلمي
والابتكار إلى السوق ، دليل ملخصات الأوراق العلمية ،

مكانة التعليم العالي والبحث العلمي وأولوياته في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م ودورها في تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل

د. فهد بن سليمان الصاعدي

محتويات البحث:

■ التعريف بمصطلحات عنوان البحث:

(التعليم العالي - البحث العلمي - مجتمع المعرفة - سوق العمل).

مكانة التعليم العالي والبحث العلمي.

• أولويات البحث العلمي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

• دور التعليم العالي والبحث العلمي في تعزيز مجتمع المعرفة.

• دور التعليم العالي والبحث العلمي في دعم سوق العمل.

• التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

(التعليم العالي - البحث العلمي - مجتمع المعرفة - سوق العمل).

التعريف بمصطلح التعليم العالي:

مصطلح «التعليم العالي» يرادف مصطلح «الدراسات العليا»، وهما يطلقان ويراد بهما: مرحلة علمية تعقب المرحلة الجامعية، وتفوق مستواها العلمي بالتوسع الشامل في مجال الاختصاص من حيث الحصيلة العلمية، والتأهيل المهني والكفائي، وإعداد البحوث العلمية.

التعريف بمصطلح البحث العلمي:

«البحث العلمي» هو نتاج عملية علمية تهدف إلى كشف حقيقة مادة ما، مع الاستقصاء لمعلوماتها

بوسائل ومناهج الاستقراء والتدقيق والنقد المخصصة، للوقوف على واقعتها ومستجداتها، ومدى تطورها، ومشاكلها وطرق حلها، وتطويرها إلى الأفضل.

وعرف أيضا: بأنه نتاج إجراءات منظمة ومصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون واتجاه المستجدات البيئية الحالية والمستقبلية.

وعرّفه العلماء المتخصّصون أيضا: بأنه عملية علمية، تُجمَع لها الحقائق والدراسات، وتستوي فيها العناصر المادية والمعنوية في موضوع دقيق في مجال التخصص؛ لفحصها وفق مناهج علمية معتمدة، يكون للباحث منها موقف معين؛ ليتوصل من ذلك كله إلى نتائج جديدة وسليمة.

التعريف بمصطلح مجتمع المعرفة:

يقصد بمصطلح «مجتمع المعرفة»: تلك البيئة التي تقوم أساسا على نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بالكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الانسانية أي إقامة التنمية الإنسانية.

وعرف أيضا بأنه: تلك البيئة التي تملك قدرة نوعية على التنظيم، وإيجاد آليات راقية، وعقلانية في مجال التيسير، وترتيب الحياة، والتحكم في الموارد المتاحة، وحسن استثمارها وتوظيفها، وخاصة إيلاء الموارد البشرية الموقع الملائم في تحقيق النمو الإقتصادي.

وعرف أيضا: بأنه هو كل بيئة تعدّ فيه المعرفة مصدر الإنتاج الأول بدلا من رأس المال أو القوة العاملة، في



وتوجيهه لمعالجة قضايا المجتمع المحلي والعالمي. كما أن للتعليم العالي باع واسع في تحسين مستوى برامج المراحل الدراسية التي دونها، وخاصة المرحلة الجامعية، لتتفاعل مع الوقائع الحديثة والمتجددة وذلك بتزويدها بحصاه، ونتائج دراساته بتطوراتها الحديثة في شتى المجالات والفروع العلمية.

والبحث العلمي الذي هو أحد نتائج التعليم العالي يعكس مكانة التعليم العالي في نظم المعلومات والتحقق منها بالفحص والتدقيق والنقد، وحفظها بالتدوين، ودراسات ما تجدد فيها، وتمهيد تلك المعلومات للتطبيق، مع تحديد طرق ووسائل ومجال تطبيقها. ويعتبر أيضا كآلية التحكم ووسيلة إدارة المخاطر لضمان تحقيق أهداف العمل أو لضمان الالتزام بعملية معينة في شتى المجالات كالسياسات، والإجراءات، وغيرها مما تحقق الرؤية المستهدفة.

وهما من آليات تطوير البنية التحتية، وتنمية الإبداع والتميز في المجتمع ثقافيا وفكريا ومهنيا وتقنيا، وبالتالي يحدث التطور والتقدم في اقتصاد المجتمع وحياته بسبب الكوادر البشرية المجتدة بالمعارف ووسائل المعرفة الكافية من قبل التعليم العالي والبحوث والدراسات العلمية المدروسة المنقحة.

أولويات البحث العلمي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

لقد كانت عادة البحث العلمي استهداف سؤال للإجابة عليه، أو مادة للكشف عن حقيقتها أو مشكلة للبحث عن حلولها، أو رؤية وفكرة لدراستها وتحقيقها أو تنميتها وتطويرها وتحسينها. ورؤية المملكة العربية السعودية الحبيبة للعام ٢٠٣٠م تخضع لجميع مجالات البحث العلمي المستهدفة. فالتأمل في رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠م بمحاورها الثلاثة: (المجتمع الحيوي - والاقتصاد المزدهر- والوطن الطموح)، وما يحتوي كل محور من العناصر، يجد أنها تؤسس من أسئلة ومواد وأفكار مرصودة في سطورها، مما جعلتها -كغيرها من الرؤى المحكمة- تفتقر إلى عملية البحث العلمي طوال مسارها نحو التحقق.

جميع أوجه النشاط الإنساني، سواء في المجال الاقتصادي، أو الاجتماعي أو الثقافي.

أي أن مجتمع المعرفة هو البيئة التي تكون المعرفة فيها إحدى قوى الإبداع والابتكار.

إذاً، فمصطلح مجتمع المعرفة يشير إلى المكانة التي يوليها مجتمع ما للمعلومات، حيث يستخدمها بعد إيجادها ونشرها لتحقيق رفاهية مواطنيه وازدهارهم.

مصطلح سوق العمل:

يطلق مصطلح «سوق العمل» على المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وتسعير تلك الخدمات.

وعرف أيضا: بأنه دائرة للتبادل الاقتصادي يبحث فيها أصحاب الأعمال عن الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شغل الوظائف الشاغرة.

وبعبارة أخرى: هو المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج.

مكانة التعليم العالي والبحث العلمي.

لم يكن التعليم العالي والبحث العلمي حديث العهد في مجتمعاتنا العربي ولا في مجتمع العصور العتيقة التي اعتنت بالعلم والتعليم، إذ أن نظام التعليم العالي وجد منذ القرن الثالث عشر الميلادي لدى اليونانيين، والروميين، والصينيين، والهنود، وجزيرة العرب.

ولقد اعتنى التعليم العالي بكثير من التخصصات العلمية في مجالات المعرفة المتنوعة بقصد الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية بكافة فروعها، وإعداد الكفاءات العلمية والمهنية، وتأهيلهم تأهيلا عاليا بدقائق المعرفة، وتشجيع تلك الكفاءات العلمية والمهنية على مسابرة التقدم السريع للعلم والتقنية، مع دفعهم إلى الإبداع والابتكار، وتطوير البحث العلمي

الواقعة أو المتوقعة في تلك المجالات لتفنيدها والتقليص منها، وكذلك طرق تنميتها وترقيتها لأداء دورها الريادي في مجتمع المعرفة وسوق العمل على سبيل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. فلا شك أن الترقى بهذا الطريقة هو المفتاح المحرك لتنويع اقتصاد المملكة والمساعد في تحقيق استدامته.

ثانياً: مجال العلوم الانسانية:

سيهدف البحث العلمي في هذا المجال إلى ترقيته بالتعاليم التربوية الإسلامية، والعلوم الإقتصادية وعلوم الإدارة والمحاسبة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والعلوم الثقافية والسياحية والترفيهية، والعلوم السياسية الإسلامية، والقانونية الشرعية، وعلوم التراث والمتحف الإسلامي. فإن الاهتمام بهذه المجالات يساعد في أداء دور المملكة الريادي كعمق وسند لأمتنا العربية والإسلامية، والرقي بموقع المملكة الاستراتيجية لربطها بين القارات الثلاث مما يكون سنداً لنا لتعزيز مبادئنا الإسلامية الاقتصادية، والسياسية، والإنسانية، والفكرية في المجتمع وسوق العمل.

وكل علم تحت هذين المجالين له أولوياته البحثية، وتزداد تلك الأولويات وتختلف حسب طرور الحوائج والمشاكل التي تستدعي إلى البحث عن طرق تلبيتها. دور التعليم العالي والبحث العلمي في تعزيز مجتمع المعرفة.

إن وظائف التعليم العالي تتركز على إعداد القوى البشرية والكوادر المطلوبة في المجالات العلمية والتقنية والمهنية والإدارية وتجهيتها للقيام بمهام القيادة الفكرية في مختلف النشاطات على المستوى العالي. وتسعى عملية البحث العلمي إلى توليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي والإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة. فالتعليم العالي

وأولويات البحث العلمي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م يسرها الله - لم تكتف بمقدمات تلك الرؤية فحسب، بل لا بد أن تتعايش تلك الرؤية القيمة بالبحوث العلمية لتحقيق الغاية، فالبحث العلمي يعمل على تمهيد وتكييف إجراءات منظمة ومصممة بدقة من أجل الحصول على عناصر تلك المحاور الثلاثة التي تعتمد عليها الرؤية، ويساعد في دراسة طرق التعامل معها بموضوعية وشمولية، ويسعى في تطويرها بما يتناسب مع تلك الإجراءات المصممة، ومع مضمون واتجاه المستجدات البيئية الحالية والمستقبلية.

وأولويات البحث العلمي نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠م تجدر أن تكون على دراسة طرق تنمية المقومات الجغرافية والحضارية والديموغرافية والاقتصادية العديدة والتي تمكنت المملكة العربية السعودية من خلالها تبوء مكانة رفيعة بين الدول القيادية العالمية. فإن دراسة حالات مكامن القوة دراسة مقارنة ببعض الدول العظمى تساعد في التقدم، وتعين على فرض المقومات، ومعرفة العوائق، والسعي والتجهيز لحلها وضبطها وفقاً لنهج شريعتنا الإسلامية. ولا سيما أن هذا من مبادئ الإسلام الحنيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((السعيد من وعظ بغيره)). وليس مبتغانا الوقوف على ما توصلت عليه تلك الدول المتقدمة فحسب، بل مبتغانا من الدراسة محاولة تقديم الأفضل وإتقانه وإحكامه، وفقاً للمبدأ الإسلامي: ((إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)).

ويمكن حصر بقية أولويات البحث العلمي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م في هذين المجالين التاليين:

أولاً: مجال العلوم التطبيقية.

وفي هذا المجال يعمل البحث العلمي دراسة علمية على موقف العلوم الأساسية، والحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والعلوم الهندسية، والغذائية، والزراعية والبيطرية، والعلوم الطبية والصحية والبيئية، والعلوم الكهربائية والمياه، في المملكة لبيان مدى سريانها نحو رؤية ٢٠٣٠م، والوقوف على المشاكل



ويجب على التعليم العالي تشجيع الطلاب على تقديم البحوث العلمية التي تساعد على تمهيد وتعميد الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع، وذلك بإنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال عمادات التعليم العالي وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته، فهذه بلا مرية مما تساعد على تعزيز مجتمع المعرفة، وتحرض طلبة الدراسات العليا وطلبة الجامعات، وأعضاء هيئة التدريس على المشاركة في تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع.

دور التعليم العالي والبحث العلمي في دعم سوق العمل .

يمثل التعليم العالي والبحث العلمي المصدر الرئيسي للإرتقاء والتطوير في كافة مجالات سوق العمل، سواء في المجال الصناعي أم المجال الاقتصادي، أم المجال الزراعي، وبقية مجالات الحياة الأخرى؛ إذ إن تفعيل سوق العمل وتقدمه يتوقف على إنتاج ومخرجات التعليم عموماً، وحاجته إلى التعليم العالي والبحث العلمي لحصول الجودة والتحسين والتطوير ضرورية جداً.

فركود سوق العمل في قارة آسيا عموماً وفي المملكة العربية السعودية خصوصاً عن القوى البشرية والكوادر المطلوبة المناسبة نتيجة فجوة وثغرات بين واقع سوق العمل وبين نظام التعليم العام، والتعليم العالي، وتخلف البحث العلمي في دراسة واقع سوق العمل والاقتصاد، ودراسة توقعاتهما. وما زالت هذه المشكلة ملموسة مع توفر البنى التحتية والموارد التعليمية المطلوبة للإرتقاء بالتعليم نحو تلبية حوائج سوق العمل، وذلك لضعف مؤسسات التعليم العالي في خططها، وتطوير عملياتها بما يتواءم مع حاجات سوق العمل، بقطاعيه العام والخاص، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة البطالة في الخريجين والخريجات، إذ أن مخرجات الجامعات والتعليم العالي لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل الحالية. وأفضل الطرق في معالجة هذه المشكلات هو تكوين لجان استشارية مشتركة من رجال مؤسسات التعليم

والبحث العلمي يمثلان الحجر الأساسي لعمليات تعزيز مجتمع المعرفة عن طريق تقديمهما المعرفة ونشر العلم والثقافة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالمجتمع محافظين على هويته وتجديدها حسب اتجاه تحديات المستقبل.

ويتوقف الفرق بين مجتمع المعرفة في دولة ما ومجتمع المعرفة في دولة أخرى على مستويات ومعدلات النشاطات المعرفية الموجودة في كل منهما، وإمكانيات الحصول على المعلومات والقدرة على استخدامها بكفاءة وتسخيرها في خدمة وتحقيق أهداف معينة ومحددة.

وبناء على ذلك، فإن عوامل تعزيز مجتمع المعرفة في المملكة متوقفة على تنشيط التعليم العالي والبحث العلمي في تقديم المعرفة والقيم الأخلاقية، والاتجاه بهما في النهوض بالطبقات الاجتماعية، وتحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم العالي وبقية المراحل العلمية من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى، والمساهمة في زيادة قدرة التعليم العالي والبحث العلمي على تغيير القيم والعادات غير المرغوبة بما يتناسب مع طموحات المجتمع الإسلامي، واستخدام التعليم العالي والبحث العلمي في اكتشاف طرق ووسائل معرفة مواهب الأفراد وقدراتهم من أجل تطويرها وتنميتها، وإثارة الرغبة في التقدم بهما في تهيئة أذهان الأفراد لتقبل التغيير والاستعداد له، وتحفيزهم على الابتكار والمبادرة، وتزويد الجامعات بمواضيع الأولويات البحثية، وزيادة إعطاء أولوية للإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي وعلى المجالات التي يمكن فيها للتعليم العالي أن يحقق أقصى عائد للنمو.

فمهمة التعليم العالي والبحث العلمي في تعزيز مجتمع المعرفة كبيرة، وأدوارها جليلة، ولا بد من تشجيع المشاركة الإيجابية للشباب وتسليحهم بالمعارف والمهارات وتوفير التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة والفعالة في مجتمع المعرفة المنشودة في رؤية ٢٠٣٠م.

وطرح الأفكار والرؤى بصراحة وشفافية من خلال النقد العلمي. وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل التي يشارك فيها جميع المهتمين بقضايا سوق العمل ومستجداته مما يوسع دائرة التعاون للتوصل إلى حلول استراتيجية لمشكلاته من خلال تقديم توصيات ومقترحات لصناع ومتخذي القرار.

ومن ثم يجدر بالتعليم العالي والبحث العلمي لدعم سوق العمل ومستقبله، البحث عن الحلول في عدم مشاركة الكثير من الخريجين والخريجات الجدد في سوق العمل، وذلك بدراسة أسباب اهتمام سوق العمل بذوي الخبرات دون اهتمامهم واستقطابهم بالخريجين الجدد؛ إذ الخبرة لا تنتج إلا عن تجربة، والتجربة نتاج أساسيات العلم والمعرفة. وكذلك دراسة الباعث للقطاع الخاص على تفضيل استقطاب أو تشغيل الكوادر البشرية من خارج المملكة مع وجود تلك الكوادر في الخريجين الجدد، فإن إيجاد البحث العلمي حلولاً لتلك الأسئلة، ومحاولة تطبيقها من قبل المهتمين بتلك القضايا يساعد على تقوية مجتمع المعرفة لدعم سوق العمل، ويساهم في تحقيق رؤية المملكة للعام ٢٠٣٠م على أتمها وجودتها - بإذن الله-؛ إذ لا شك أن تسعود سوق العمل بنسبة ٩٠٪ من المتزودين بالكوادر والقوى البشرية المناسبة من أبناء الدولة يشعر بمستقبل باهر وأفضل لاقتصاد المملكة العربية السعودية، وقواها البشرية.

وكتبه

أ.د. فهد بن سليمان الصاعدي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

العالي وقيادات المجتمع والقطاعات الحكومية والخاصة لتحديد حاجات سوق العمل، ووضع الخطط الدراسية والوسائل والطرق المناسبة لتبليتها. وينبغي على مؤسسات التعليم العالي تقديم الإرشاد والتوجيه الأكاديمي الذي يساعد طلبة الدراسات العليا وطلبة المراحل العلمية دونها على تخطيط مستقبلهم لإفادة بيئتهم وسوق العمل والتقدم بهما نحو التطوير وتلبية جميع حوائج سوق العمل والمجتمع.

والاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي وتطوير وسائله وأدواته، واستقطاب الباحثين والأساتذة المتميزين لوضع الخطط والطرق المناسبة لربط البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع وسوق العمل، وإشراك القطاع الخاص في دعم البحث العلمي مما يساعد في تقدم سوق العمل، ويسد تلك الفجوة بين سوق العمل والتعليم العالي، ويرتقى بمنهجية الدراسة والتخطيط فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات وخاصة المتعلقة بسوق العمل، وتساعد الدراسات العليا على إيجاد آليات للحصول على تقديرات كمية ونوعية من منظمات سوق العمل مما يساعد الباحثين في بحوثهم؛ فإن قدرة مراكز البحث العلمي على القيام بالمسوح الميدانية، واستطلاعات الرأي العام التي توفر بيانات ومعلومات ميدانية عن الموضوعات والقضايا المطروحة، ومواقف الرأي العام تجاه الحلول المتاحة، والتعرف على اتجاهات الرأي العام وتنفيذها، مما يتيح لصناع ومتخذي القرار إدراك نقاط الضعف ومعالجتها بصورة فورية.

للتعليم العالي والبحوث العلمية دور كبير في تحديد المناهج الجامعية ومراجعتها، وتخطيطها لخدمة أغراض المجتمع ودعم سوق العمل، ومعالجة مشكلاته، وهذا بلا مرية مما يقلل من تخريج أعداد من الخريجين والخريجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود تخصصات أخرى يحتاج سوق العمل إلى متخصصين فيها. ولهما دور كبير في تطوير قدرة التفكير الإبداعي في طلبة الدراسات العليا، وطرح الحلول غير التقليدية عن طريق إتاحة الحرية في مناقشة موضوعات سوق العمل وقضاياها ومشكلاته



المصادر والمراجع:

للطالبة غربي صباح. ٢٠١٣/٢٠١٤م، جامعة محمد
خضير بسكرة.

٨. قراءات في سوق العمل، -ما هو المقصود بسوق
العمل- من موقع المؤسسة المصرية الأوروبية
للتدريب والتنمية.

www.eeotd.org.

٩. كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مؤلفها: عبد
الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، الناشر: دار
الشروق للنشر والتوزيع، طبعة السادسة منقحة
١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٠. مجتمع المعرفة (مفهومه، خصائصه، أبعاده،
ومتطلبات بنائه). ورقة العمل مقدمة من: منصور
الختلان.

١١. مخرجات التعليم الفني والمهني في المملكة
العربية السعودية ودورها في تلبية احتياجات سوق
العمل، ورقة العمل مقدمة للمؤتمر الدولي: تكمل
مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع
العام والخاص، الأردن- السلط ٢٥-٢٨/٣/٢٠١٥م.

١. تطوير البرامج التدريبية لتلبية احتياجات سوق
العمل ومعالجة مشكلة البطالة في المملكة
العربية السعودية، ورقة العمل مقدمة للمؤتمر
الدولي: تكمل مخرجات التعليم مع سوق العمل
في القطاع العام والخاص، الأردن- السلط ٥٢-
١٢/٣/٥١٠٢م، إعداد الدكتور منصور بن عبدالله
الميمن.

٢. البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية،
مؤلفه: رجاء وحيد دويدري، الناشر: دار الفكر
المعاصر-بيروت-لبنان-دار الفكر-دمشق-
سورية، الطبعة: الأولى - جمادى الآخرة ١٤١١هـ-
أيلول سبتمبر ٢٠٠٠م

٣. البحث العلمي وسوق العمل، ورقة العمل. اعداد
م.د. ارواء فخري عبد اللطيف، جامعة بغداد.

٤. تطوير البحث العلمي الجامعي لخدمة سوق العمل،
إعداد: مهند حازم ناجي واعباد عمار صيهود،
جامعة الكوفة.

٥. التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة
دراسة تحليلية، بحث مقدم إلى المؤتمر والمعرض
الدولي الأول لمركز التعليم الالكتروني، «التعلم
الالكتروني حقبة جديدة في التعلم والثقافة»،
إعداد: الدكتور عبدالرحمن عبد السلام جامل،
والدكتور محمد عبدالرزاق إبراهيم ويح، جامعة
البحرين.

٦. التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة
العربية السعودية، تقويم دولي، نشرة وزارة التعليم
العالي، بالمملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة
للتخطيط والمعلومات الإدارة العامة للتخطيط
والاحصاء. موقع الوزارة:

www.moe.gov.sa

٧. دور التعليم في تنمية المجتمع المحلي، رسالة
الدكتوراه في علم الاجتماع (تخصص تنمية).



النهج التكاملي نحو نظام رعاية صحية فعال في المملكة العربية السعودية

اعداد / د. عبدالباسط بوحميده

استاذ. مركز التميز البحثي لعلوم الجينوم الطبية – جامعة الملك عبدالعزيز. جده

المملكة العربية السعودية

د. مراد عصيدي

استاذ مشارك. مركز التميز البحثي لعلوم الجينوم الطبية – جامعة الملك عبدالعزيز. جده

المملكة العربية السعودية

ملخص – عربي

متنوعة من العينات البيولوجية ذات الجودة العالية والشروح الكاملة – يعتبر مرفق أساسي حيوي في كل بلد من أجل أداء بحوث طبية حيوية تعزز من اكتشاف وابتكار الأدوات الوقائية والتشخيصية في جميع أنحاء العالم. ففي عصرنا الحالي الذي يتميز بظهور أمراض شائعة ومعقدة كالسرطان والسكري والسمنة وأمراض القلب والأوعية الدموية ذات العبء الاقتصادي والاجتماعي الثقيل، يتطلب هذا الانتقال الإلزامي باتجاه خدمات الرعاية الصحية الفردية في المملكة العربية السعودية، مشاركة عامة نشطة وشبكات شاملة بين مجموعات ومؤسسات متنوعة بما في ذلك المرضى، ومقدمي الرعاية الصحية، وطلاب الطب الحيوي، والحكومة، والقطاع الخاص، وسائل الإعلام، والمانحين، وما إلى ذلك. وسيسلط هذا العرض الضوء على العناصر الرئيسية التي ينبغي أن ينظر فيها صانعو السياسات / صانعو القرار في القطاع الصحي بما يتفق مع الرؤية السعودية ٢٠٣٠، لرفع مستوى نظام الرعاية الصحية السعودي وذلك للوصول إلى نموذج عالمي يتميز بخدمات الرعاية الصحية عالية الجودة التي تعتمد أساساً على الكفاءة والمرونة والتواصل والشفافية وأخلاقيات علم الأحياء والمشاركة المسؤولة للبيانات وحماية الخصوصية.

يعتبر مشروع الجينوم البشري هو نقطة البدء في تغيير مفهوم الرعاية الصحية من حيث الفكرة والممارسة. فهناك ثورة عالمية غير مسبوقه دفعت نحو هذا التغيير السريع من اساليب الرعاية الصحية التقليدية المعروفة إلى الطب الدقيق (الطب الشخصي) من خلال اعتماد نهج تعاوني فريد معتمد أساساً على تطور التكنولوجيا، والثقة المتبادلة، والأخلاقيات المهنية مع تبادل البيانات المسؤول. في الواقع، فإن ابتكار التكنولوجيات الحديثة ذات الإنتاجية العالية قد سمح بفهم أفضل لتفاعلات كل من جينوم الفرد مع كل من البيئة المحيطة به، ونمط حياته لتعزيز الصحة أو الاصابة بالأمراض. لذلك، وإلى جانب إعداد برامج تعليمية وتدريبية متقدمة ومتخصصة، فمن بين التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ برنامج الطب الدقيق (الطب الشخصي) في جميع أنحاء العالم، وخاصة في المملكة العربية السعودية هو الحاجة الملحة إلى إنشاء البنوك الحيوية الحديثة، والتوعية العامة، والمشاركة المجتمعية، واعتماد البحوث الطبية الحيوية المتطورة. وبما أن كل دولة لها بصمتها الوراثية الخاصة بها، وسياقها الجغرافي، ونمط حياتها الثقافي المحدد، فإن البنك الحيوي – وهو مستودع لمجموعات



تقديم

المجالات البيولوجية الأخرى في العقد الماضي عن توفر أحجام وأرقام ضخمة. لم يسبق لها مثيل. من البيانات المعقدة المتاحة الآن. تتنوع هذه البيانات الهامة بتنوع مستوياتها الزمنية والمكانية المختلفة، بدأ من البيانات البيولوجية والوراثية المعقدة لكل إنسان (البصمة الوراثية)، مروراً بالبيانات البيئية المحيطة به، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بسلوكه ونمط حياته اليومي المتمثل في نهج الاكل والشرب، ونوع الطعام، والنوم، وممارسة الرياضة، مروراً بشبكات تواصله الاجتماعي، وصحته النفسية والعقلية، انتهاءً بإيمانه وممارسة شعائره الدينية من عدمه. تلك البيانات الهامة (شبكة البيانات المعقدة) تلعب دوراً هاماً ورئيساً في مساعدة الأطباء، وصناع القرار، والعاملين في القطاع الصحي من توفير رعاية صحية لمرضاهم هي أكثر دقة، وتنبؤية، ووقائية (الطب الاستباقي - الطب المنظومي) من طرق استخدام الطب التقليدي (الطب التفاعلي) المعمول به حالياً، مع إمكانية وسهولة مشاركة المريض في النهج العلاجي المرسوم له. فالخبرة المطلوبة لإدارة وفهم هذا الكم الهائل لشبكة البيانات المعقدة على مستويات مختلفة يكمن بالضرورة. في مجالات وحقول تخصصية أخرى من خارج حقول العلوم الطبية المتنوعة، وبالتالي فالتعاون متعدد التخصصات إلى جانب المنظومة الصحية الفاعلة مع ما يصاحبها من تعاون وتكامل أدوار التخصصات الأخرى هو المفتاح الرئيس لإيجاد منظومة رعاية صحية فعالة و متكاملة في المملكة العربية السعودية.

و طبقاً لمنظمة الصحة العالمية، فالأمراض المزمنة، والمعروفة باسم الأمراض غير السارية، تمثل المشكلة الصحية العالمية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين في كل بلدان العالم. وعليه، فالأمراض المزمنة الرئيسية المدرجة من قبل منظمة الصحة العالمية يمكن اختصارها في الأمراض التالية: أمراض القلب والأوعية الدموية، أمراض السرطان، أمراض

تواجه الرعاية الصحية المعمول بها عالمياً اليوم مجموعة متنوعة من التحديات المرتبطة بكفاءة العلاج لأمراض متعدده ومتغيره، بالإضافة إلى وصفات علاجية غير فعالة. فالنظام الصحي حالياً يعتمد كلياً على فلسفة النهج التفاعلي مع المرض بدلاً من النهج الاستباقي في علاجه، والذي أصبح حالياً يعرف بالطب المنظوماتي أو المنظومي (Medicine S stems)، إذا ما استثنينا العلاج التدخلي الجراحي أو علاج الأمراض السارية (المعدية). فالتدخل العلاجي والرعاية الصحية التقليدية المتعارف عليها لمكافحة الأمراض المزمنة (غير السارية)، تبدأ غالباً بعد ظهور أعراض وعلامات المرض بدلاً من التنبؤ به قبل حدوثه، ومن ثم اتخاذ الاساليب والاجراءات التفاعلية (منهجية الفعل ورد الفعل) لمنعه، وهذا يؤدي - أي النهج التفاعلي - إلى عبء كبير من حيث التكلفة في أنظمة الرعاية الصحية دون نتائج مرضية. والأسباب التي دعت إلى عدم التغلب على هذه التحديات عديدة، ولكن الأهم من ذلك، هو التعقيدات الجوهرية البيولوجية والجزيئية للجسم البشري والأمراض التي تتمظهر فيه. لذا يمكن النظر إلى جوهر المرض على أنه اضطرابات (perturbations) في شبكات متعددة الوجوه على عدة مستويات، منها الجينية، والجزيئية، والخلاوية المتكاملة، بالإضافة إلى التأثيرات الناجمة عن العوامل البيئية مضاف إليها المعلومات الدقيقة الخاصة بسلوك ونمط حياة الفرد اليومية. هذه الشبكة من التفاعلات متعددة الأبعاد على المستوى الزمني والمكاني، والتي قد تختلف أيضاً في مجموعات فرعية من المصابين الذين يبدو أن لديهم نفس الأمراض. هذا التعقيد الكامن يتطلب نهجاً جديداً لمواجهة التحديات المرتبطة بالمرض والتصدي لها، بالإضافة إلى ابتكار طرق جديدة للتفكير في الحفاظ على نمط حياة صحي متزن.

لقد أسفر التقدم الهائل في علوم الجينوم وغيرها من

من أهم النتائج والمخرجات التي حققها مشروع الجينوم البشري المقروء (Genome Human -Project read) هو النهوض وترسيخ مفهوم البنوك الحيوية، وهي عبارة عن مخازن / بنوك يتم فيها تخزين العينات البيولوجية المتنوعة للمرضى والمتطوعين جنباً إلى جنب مع المعلومات الشخصية شاملة المسلك الحياتي اليومي للمتعرج ، والسمات السريرية المرضية، والبيئية، وحتى بيانات ومخرجات البحوث الطبية الحيوية المتنوعة. ففي عصر ما بعد الجينوم، أصبحت البنوك الحيوية تغلب دوراً رئيسياً في تحسين مفهوم الرعاية الصحية، وذلك بالمساعدة في ترسيخ مفهوم الطب الشخصي أو الطب الدقيق. ولذا، تعتبر البنوك الحيوية المورد الرئيس الذي يساعد في تشكيل مستقبل صحة الإنسان. وعليه، فالتحرك نحو ترسيخ ممارسة الطب المنظومي (الطب الشخصي - الطب الدقيق) يتطلب تفاعلات شاملة بين شبكة متنوعة من أصحاب المصالح المتخصصين في الحوسبة البيولوجية، وعلم الرياضيات، وعلم البرمجيات، بما في ذلك الجمهور العريض والمرضى، ومقدمي الرعاية الصحية، والحكومة، والاعلام، ورأسمي السياسيات، وصناع القرار، والمؤسسات /الأفراد الداعمين للبحث الطبي ثقافة وممارسة. ويعد الدعم والتفاهم والتعاون بين شبكة أصحاب المصالح هؤلاء من العوامل الرئيسية في سير و بقاء البنوك الحيوية بشكل سليم. وقد وصفت العديد من الدراسات دور الجمهور العريض، والمرضى في ديمومة وبقاء البنوك الحيوية متفاعلة مع قطاع التعليم الطبي، والجامعات، ومراكز الابحاث الطبية المتنوعة. وعلى الرغم من المواقف الإيجابية تجاه التبرع بالعينات الحيوية لدى قطاع كبير من الناس، فإن الفهم المحدود حول تعريف ودور وأهمية وحجم وإدارة البنوك الحيوية ومساهماتها في البحوث الطبية لا يزال ملحوظاً على المستويين العالمي والإقليمي. وقد ثبت أن هناك عدة عوامل تؤثر على الرغبة في المشاركة في البحوث الطبية الحيوية و / أو

الجهاز التنفسي المزمن، أمراض السكري والسمنة، بالإضافة إلى الاضطرابات العصبية المختلفة. وتعتبر الأمراض المزمنة هي السبب الرئيس في ازدياد عدد الوفيات عالمياً، وكذلك زيادة الاعباء الصحية الثقيلة، علاوة على الفقر والتدهور الاقتصادي للبلدان. كما تشترك الأمراض المزمنة فيما بينها في مخاطر مشتركة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية الاقتصادية، بالإضافة إلى تداخلها مع أمراض الشيخوخة.

وبناء عليه، فالتحدي الذي يواجه علاج الأمراض المزمنة في القرن الحادي والعشرين هو التعامل مع تعقيدها وتحولها «الصامت» في كثير من الأحيان من الصحة إلى المرض، مع بداية متأخرة لأعراضها المتنوعة، التي من الممكن أن تؤخر أو تحول دون التدخل الوقائي الفاعل. لحسن الحظ، يمكن الوقاية من معظم الأمراض المزمنة أو تأخيرها إلى حد كبير في وقت لاحق من الحياة من خلال التدخلات الفاعلة، كتبني نمط حياة صحي معين طوال فترة الحياة مما يؤدي إلى فترة صحية ممتدة (أي مدة حياة الشخص التي تنفق في حالة صحية خالية من المرض). فالرصد المستمر مثلاً والحفاظ على القيم الطبيعية للمقاييس الصحية الرئيسية، مثل ضغط الدم، والدهون، ومعدل السكري يعلب دوراً أساسياً في الحد من مخاطر الأمراض المزمنة.

وعليه، فالطب المنظومي، كمفهوم جديد لتغير مفهوم الرعاية الصحية يضاف إلى الأدوات السريرية العلاجية التي سوف تفيده بشكل كبير في الحياة اليومية للممارسين الطبيين والمرضى من خلال نهج تكاملي شامل لفهم الصحة والمرض، إلا ان تأثيره الأكثر فعالية يستمد بشكل أساسي من التغيير الجوهرى في فهم وادراك اهمية المناهج والبحوث الطبية الحيوية والرعاية الطبية.

البنوك الحيوية ودورها في تحسين الرعاية الصحية



الخاصة بالاحتياجات الصحية للسكان السعوديين، دون اغفال التعاون مع الشركات المتقدمة في مجال التكنولوجيا الحيوية، وشركات الأدوية. كما ان انشاء البنوك الحيوية يوفر فرصا متميزة للتعليم والتواصل مع المجتمع، فعليه ان يسعى أيضا للحصول على عضوية المنظمات الدولية للبنوك الحيوية، التي تكون بمثابة منبر لانجاز البحوث التعاونية، وتوفير المبادئ التوجيهية للجودة والمعايير القياسية للأخلاقيات البيولوجية. أخذا باعتبار كل ما سبق، فالبنوك الحيوية تهدف إلى توفير الموارد الحيوية للبحوث المتميزة في مجال الطب الحيوي، وبالتالي تسهيل ترجمة نتائج البحوث الجديدة لتحسين الرعاية الصحية والوقائية التي تساعد على إنقاص المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الأمراض التي قد تؤثر في سكان المملكة.

مثلث الصحة والمرض

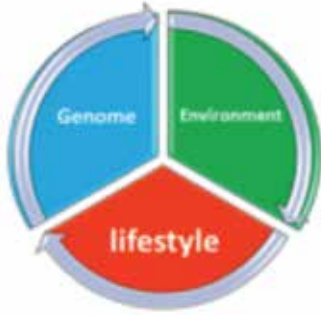
هناك ارتباط وتفاعل وثيق على مستوى شبكات التفاعل المعقدة والمتنوعة بين الأضلاع الثلاثة لمثلث الصحة والمرض (شكل 1-). والمتكون من ضلع البصمة الوراثية للإنسان (الجينوم)، وضلع البيئة المحيطة به، وضلع السلوك الحياتي اليومي للإنسان. إذا ما دققنا النظر في هذه الأضلاع الثلاثة، وتحديدًا في شبكة البيانات الخاصة بكل ضلع، ومدى التحكم الإرادي في تشكيلها، فإننا يمكن ان نخلص إلى ان ضلع الجينوم المتوارث من الابوين لا يمكن التحكم به أبته، فالجينات الموروثة عن الابوين تكتسب ضمنا ولا يمكن التحكم بها أو تغييرها. وعليه يعتبر هذا الضلع هو الاساس الصلب لأصل الانسان. فضلع الجينوم يحتوي على كل المورثات وفوق المورثات، وتعايير المورثات، التي تترجم إلى بروتينات بنيوية هيكلية وبروتينات وظيفية لاحداث الوظائف البيولوجية للخلايا، والفسيوولوجية للانسجة والاعضاء مع استصحاب تفاعل ضلع الجينوم مع الضلعين الاخرين. أما الضلع الثاني، ضلع البيئة فهو

التبرع بالعينات البيولوجية، بما في ذلك العمر والثقافة العامة والتعليم، بالإضافة إلى المعتقدات الدينية. لذا، يتطلب ضمان التطوير المستمر والابتكار في البحوث الطبية الحيوية زيادة المعرفة بالعلوم البيولوجية والتدريب والتعليم المستمر للمتخصصين في الرعاية الصحية، بما في ذلك طلاب الدراسات العليا، الذين هم قادة المستقبل في الميدان. ولذلك، فإن الفهم الشامل لخبراء الرعاية الصحية حول البنوك الحيوية، واستعدادهم لزيادة الوعي بالتبرع بالعينات الحيوية أمر ضروري. فالبنوك الحيوية مع التشريعات المناسبة والضمانات الكاملة توفر موارد كبيرة للبحوث الطبية الحيوية بالمملكة، التي ينظر إليها الآن لتكون على مستوى الرعاية المثلى في البلدان المتقدمة. لذا يهدف انشاء بنك حيوي وطني إلى تعزيز سبل جديدة في البحوث الطبية الحيوية التي توفر القدرة على اكتشاف خيارات جديدة لنهج التشخيص، والإنذار، والعلاج في الحالات الطبية الحادة التي قد تعصف بالمجتمع السعودي.

وبناء عليه، ولتسريع البحوث الطبية، يجب ان تسعى البنوك الحيوية للتعاون مع المستشفيات الحكومية الرئيسية لدعم نشاط جمع عينات البنك الحيوي المركزي في المملكة. فكما اسلفنا سابقا، فالمتبرعون الأساسيون للبنوك الحيوية هم المرضى المصابون، وكذلك الأفراد الأصحاء من جمهور الناس، الذين يتم الوصول إليهم من خلال وسائل الإعلام من أجل التبرع. وعلى البنوك الحيوية ان تجعل من اولوياتها التركيز على مجموعة من الأمراض الوراثية والمزمنة. ولذا يتوقع برنامج انشاء البنك الحيوي الدعم التعاوني من المستشفيات الحكومية الرئيسية المجهزة بوحدات لرعاية مرضى الامراض المزمنة كالسرطان وغيره، لتخزين واسترجاع عينات من عدد كبير من حالات الامراض المزمنة التي يعالجون فيها. فبرنامج البنوك الحيوية يجب ان يكون مجهزا للعناية

المزمنة (غير السارية). كما ان هناك جينومات اكثر استعدادا لأن تخلو من الامراض المزمنة من غيرها. وعلى الرغم من هذه الحقيقة الدامغة، يظل دور البيئة المحيطة بالانسان، وسلوكه ونمط حياته اليومي الإرادي محدد مهم جدا للصحة والمرض. فعلى الرغم من صلابه وتماسك الجينوم البشري على المستوى الجزيئي والحيوي البيولوجي إلا انه يتصف بالمرونة العالية في مقاومة الامراض الناتجة عن ضغط البيئة غير الصحية، والأنماط السلوكية اليومية الخاطئة. وبناء عليه، فالطب المنظومي وما توفره له التقنيات الحديثة المتقدمة، يمكن له تجميع وتحليل شبكات البيانات المعقدة الناتجة عن التفاعل اللحظي بين هذه الأضلاع الثلاثة مستصحا البعد الزمني والمكاني، للوصول إلى رسم خارطة علاج وتوصيات تتوقع وتنبأ بقابلية حدوث المرض من عدمه، وبالتالي اعتماد النهج الاستباقي في العلاج.

Triplex of Health and Disease



Complexity of triplex cross-talk

شكل ١: مثلت الصحة والمرض

محددات الصحة

يوضح الرسم أدناه (شكل ٢)، ان اهم محددات الصحة البشرية هو نمط وسلوك حياة الشخص (٥١% متبوعا بالبصمة الوراثية (٢٠%)، ثم البيئة المحيطة

يحوي كل ما يحيط بالانسان (ضلع الجينوم) من شبكة معقدة من المعلومات البيئية التي يمكن تقسيمها إلى بيئة حية تشمل (الانسان، والحيوان، والطحالب، والميكروبات) المحيطة به، بالإضافة إلى البيئة غير الحية الطبيعية مثل (الحرارة، والاكسجين، الرطوبة، وتعاقب الليل والنهار، والغابات، والصحراء، والكواكب وغيرها)، بالإضافة إلى البيئة غير الحية من صنع البشر (كالمباني، والمدن، والطرق، والمصانع، ووسائل النقل المتنوعة). وهذا الضلع . ضلع البيئة . يمكن إلى حد ما التحكم به، كأن ينتقل الانسان مثلا للعيش من المناطق الحارة إلى الباردة أو ينتقل من مناطق الغابات والصحاري، إلى العيش في المدن الحديثة وغيرها. يبقى الضلع الثالث هنا، وهو ضلع السلوك ونمط الممارسة الحياتية اليومية للانسان، وهو يشمل سلوك الفرد في الأكل والشرب، والنوم، وممارسة الرياضة، وتفاعله الاجتماعي، وطبيعة عمله الوظيفية، وتماسكه النفسي والعقلي، وحالته الاقتصادية، وايمانه وممارسته للشعائر الدينية المتنوعة. ضلع السلوك والممارسة والنمط المعيشي هو الضلع الاكثر مرونة من حيث التحكم به، وتغييره وتشكيله حسب الحاجة والطلب. وبالعودة الى ضلع الجينوم وهو الضلع الاكثر صلابه وانعدام التحكم به، يمكن القول بأن الجينوم البشري، وعلى الرغم من المساحة الكبيرة في تطابقه وتشابهه بين البشر (٩٩٪)، يظل الجزء اليسير المختلف منه هو المسؤول عن تنوع اشكال البشر واطوالهم، ولون بشرتهم، وعيونهم وغيرها من الخصائص الشكلية للبشر. كما ان التنوع هذا يطال أيضا مدى صحتهم وقابليتهم للاصابة بالامراض المختلفة. وطبقا لتنوع الجينوم البشري فهناك قابليات مختلفة من شخص إلى شخص . حسب بصمته الوراثية . لمدى اصابته بمرض ما من عدمه. فهناك جينومات لها قابلية للاصابة بامراض السرطان، واخرى بأمراض القلب والشرايين، أو بمرض السكري، أو الشيخوخة المبكرة، أو الإصابة بالأمراض العقلية والعصبية وغيرها من الأمراض

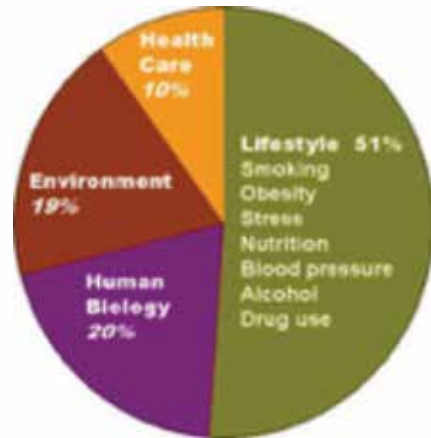


(Source :<http://epi-cafe.blogspot.com/2009/09/social-determinants-of-health.html>)

الطب المنظومي (Medicine Systems) كمفهوم جديد للرعاية الصحية

الطب المنظومي يعرف على انه النظام الصحي الموجه نحو الفرد (السليم/المصاب) بتطبيق البحث الطبي والممارسة الطبية السريرية سواء بسواء، وذلك بدمج تخصصات متعددة بما في ذلك الرياضيات، وعلوم الكمبيوتر، وتحليل البيانات، وعلم الأحياء، فضلا عن الطب السريري، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والقضايا الاجتماعية. إن التقييم والتحليل الشاملين لشبكة المعلومات المعقدة والمتداخلة المحيطة بالفرد (المصاب/السليم) وعلى عدة مستويات مكانية وزمانية التي يتيحها الطب المنظومي سوف ترسخ وتمكن من وضع نهج علاجي أكثر تنبؤية، ووقائية، وشخصية (دقيق)، وتشاركية، وهو ما اصطلح على تسميته بطب P4 Medicine (Predictive, Preventive, Personalized, Participatory). ومن شأن التقدم الهائل والملحوظ في التكنولوجيا الحيوية في العقدين الاخيرين، الذي يسخره نظام الطب المنظومي، أن يتيح الممارسة الطبية والرعاية الصحية لإدارة صحة الشخص ، بدلا من إدارة مرض المريض. فمن خلال تطبيق الأدوات الحسابية والرياضية الجديدة لتحليل وفهم اكثر دقة لشبكة المعلومات المعقدة المحيطة بالشخص (المريض/السليم) للممارسة الطبية، يمكننا الانتقال من أسلوب رد الفعل (الطب التفاعلي) إلى ترسيخ مفهوم الطب الوقائي (الاستباقي) ليكون هذا النهج - إلى حد كبير- أكثر تركيزا على العافية / الصحة (بدلا من المرض) وأكثر فعالية من حيث التكلفة. فمن المتوقع ان يكون الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية في العقود القادمة في الناس الأصحاء بدلا من المرضى. وهذا الاسلوب او النهج الحديث لتطبيق آليات الطب المنظومي ليس تحديا صغيرا، بل

به (19%) سواء بسواء، بينما تعتبر خدمات الرعاية الصحية المتنوعة هي الاقل تأثيرا في تحديد الصحة العامة للإنسان (10%). هذه النتيجة يجب ان تلفت انتباهنا إلى أن الاستثمار في صحة الانسان يجب ان يصرف وبقوة نحو تحسين نمط حياة الفرد (السلوك اليومي)، مع ايجاد بيئة صديقة له دون اهمال تحسين قطاع الرعاية الصحية لتقديم خدمات أفضل تهتم غالبا بممارسة الطب التفاعلي لعلاج الأمراض السارية أو الحوادث التي تتطلب تدخلا جراحيا. وبما أن البصمة الوراثية لا يمكن التحكم او العبث بها، وبما أن الضلع الثالث (نمط الحياة)، هو الضلع الأكثر تحكما فيه، مع تحكم أقل في ضلع البيئة، فيجب ان تصرف وتستثمر جهود البحث العلمي فيهما . أي ضلعي البيئة ونمط الحياة، وذلك بالعمل لايجاد نمط حياة نموذجي يمكن الاحتذاء به، للتخفيف من التوتر الضاغط على الشبكة المعقدة للجينوم الناتج من الانماط السلوكية الحياتية الخاطئة أو بيئات غير صحية قد تسبب في اضطرابها. أي شبكة الجينوم . ومن ثم انحرافها نحو تمظهر الأمراض المختلفة.



شكل ٢- محددات الصحة

إلخ. إلا أن بروز علم الجينوم وتراكم وتوفر العديد من البيانات البيولوجية والجزيئية المكثفة - على مستوى الجينوم وفوق الجينوم، وكذلك على مستوى الخلايا والأنسجة والأعضاء بالإضافة للبيئة المحيطة بالشخص، والمعلومات الخاصة بسلوك حياته. بتسلسل زمني متعدد الأبعاد طويلا وعرضيا، ودمجها في نهج الطب المنظومي الجديد، تمكن الآن من التعرف على التعابير الجينية (البصمة البيولوجية) الخاصة بالشخص (المريض/السليم). للنظر فيها عند وضع خطط للعلاج. فاستخدام التقنيات الجزيئية والتشخيصية الجديدة للتعرف على البصمة الوراثية والعلامات الحيوية للأمراض يفتح مسارات جديدة لمطابقة كل مريض مع نظام العلاج الملائم له (شخصنة العلاج) الذي بالضرورة يفضي إلى أفضل النتائج المرجوة.

المشاركة: حاليا في منهجية الطب التقليدي التفاعلي، ينظر إلى أو يعتبر المريض شخص تابع مأمور وخاضع لرأي الأطباء المعالجين دون أن يسمح له أو يعطى الفرصة الكافية للمشاركة في رسم خارطة العلاج الموصوفه له. إلا ان هذا المفهوم تغير جذريا مع تطبيق آليات الطب المنظومي الحديث. فالطب المنظومي يجمع جميع الخبرات من التخصصات الطبية وغير الطبية المختلفة بما فيهم المرضى والممارسين الطبيين، وخبراء الحواسيب، وصناع السياسات، والصناعة، والباحثين من التخصصات المختلفة. وبذلك يعتمد الطب المنظومي بالأساس على التعاون والمشاركة، بهدف تمكين الأفراد (المرضى) من أن يصبحوا مدراء مشاركين استباقيين لصحتهم ورفاههم، علاوة على ترسيخ الثقة والمعرفة والأدوات اللازمة لإدارة وتبادل بياناتهم الصحية.

استراتيجية تطبيق الطب المنظومي

يمكن تحديد عدة مجالات رئيسية تساعد في تطبيق استراتيجية الطب المنظومي في المملكة العربية السعودية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

هناك عقبات كبيرة يجب التغلب عليها، على رأس أولوياتها هو تغيير ممارسات العمل الطبي والرعاية الصحية القديمة والمتجذرة على مدى عقود، وذلك بتطوير وتوفير البنية التحتية التقنية الحديثة اللازمة، بالإضافة لاعتماد العمل التشاركي متعدد التخصصات. بيد أن الفوائد الهامة المتوخاة من اعتماد ممارسة الطب المنظومي هي كالتالي:

التنبؤ والوقاية: بدأ يدرك الباحثون والخبراء على نحو متزايد أن الجسم البشري لا يمكن تقسيمه إلى مكونات مستقلة، ولكن بدلا من ذلك، فالجينات والبروتينات والخلايا والأعضاء المختلفة ذات الأدوار التخصصية الدقيقة تتفاعل مع بعضها البعض من خلال منظومات شبكية متداخلة ومعقدة، يضاف إليها تأثير البيئة المحيطة بها بشبكاتها. أيضا المعقدة. التي يمكن لها أن تختلف وتتغير مع مرور الوقت وتغير المكان. فالطب المنظومي يهدف بالأساس إلى تسليط الضوء من زوايا مختلفة على هذه التفاعلات الشبكية من خلال دمج البيانات من مختلف التخصصات في النماذج البيولوجية مستعينة بقوة علوم الكمبيوتر، والرياضيات واللوغاريتمات، لفهم أكثر شمولية ودقة للصحة والمرض. ويمكن لهذه النماذج، على سبيل المثال، أن تساعد في الكشف عن المرض في مراحل مبكرة، عندها يكون من الأسهل والأقل كلفة العلاج بفعالية، والحد من ردود الفعل السلبية للعقاقير والأدوية عن طريق تقييم مبكر أكثر فعالية للاستجابة الدقيقة للعلاج (الطب الشخصي). وبالقيام بذلك، يتحول مفهوم الرعاية الصحية من أسلوب رد الفعل إلى الوقاية، ومن مفهوم المرض إلى مفهوم الصحة والعافية.

الشخصنة: غالبا ما يعتمد الأطباء السريريون على مجموعة واسعة من العوامل المهمة عند النظر في وصف العلاج للمريض، منها على سبيل المثال: التاريخ الطبي للمريض، البيئة المحيطة به، العمر، والجنس،



المعلومات المعقدة لعلوم الجينوم والبيئة الخاصة بالأفراد وفق معايير محددة كي تساعد قطاع الرعاية الصحية في اتخاذ القرار العلاجي الصحيح.

٦. الأطباء بحاجة إلى تحسين معرفتهم بعلم الجينوم حتى يتمكنوا من ترتيب الاختبارات الجينية والتحليلات الجينية السليمة، وفهم النتائج من الاختبارات الجينية والتحليل الجيني، للمساعدة في شخصية خيارات العلاج لكل مريض.

٧. تطوير مناهج التعليم الجامعي والعالي والبحوث الأساسية والسريرية، وتطوير البرمجيات، وبناء السياسات لإزالة العوائق المتعلقة ببيانات الجينوم الشخصية وتطبيقاتها في مجال الرعاية السريرية.

٨. ان يعي صانعو السياسات /القرار الآثار المترتبة على تطبيق واستخدام البيانات والمعلومات الجينية في قطاع الرعاية الصحية، كي يتمكنوا من وضع السياسات والقوانين واللوائح لحماية أمن الأفراد، وخصوصيتهم، ومساعدتهم على تجنب العواقب السيئة المحتملة اجتماعيا، واخلاقيا، وقانونيا.

الخاتمة

كما أسلفنا، فمنذ نشر النسخة الأولى من مشروع الجينوم البشري منذ عقدين تقريبا، كرست جهود كبيرة من قبل المجتمع العلمي العالمي لإزالة الغموض عن المسببات المرضية الجينية للأمراض، وترسيخ مفهوم الطب الاستباقي الدقيق، لتبدأ المرحلة نحو تغيير المفهوم القديم للطب التقليدي التفاعلي ليتوجه العالم قداما نحو ترسيخ مفهوم الطب المنظومي المرتكز اساسا على تحليل الكم الهائل من البيانات والمعلومات الغزيرة المحيطة بالإنسان (جينيا، بيئيا، سلوكيا)، والتي تلعب دورا مهما في تحديد صحته ومرضه. وقد تم التوصل إلى هذه الإنجازات الضخمة بفضل البحوث الطبية الحيوية التي اجريت على بلايين من العينات الحيوية التي تديرها وتشرف عليها

١. تحسين تصاميم ابحاث التجارب السريرية.
٢. اعتماد المنهجية وتطوير التكنولوجيا.
٣. توليد وتجميع شبكة البيانات المعقدة والمتنوعة.
٤. بناء البنية التحتية التكنولوجية.
٥. اعتماد نهج الطب الشخصي (الدقيق).
٦. التنسيق والعمل مع القطاع الصناعي.
٧. الاهتمام بالقضايا الأخلاقية والتنظيمية.
٨. اعتماد التدريب والتوعية متعدد التخصصات للكوادر الطبية والطبية المساعدة.
٩. بناء وتشجيع شبكات التواصل المجتمعي لنشر وزيادة الوعي بمفهوم الطب المنظومي.
- ١٠- تكامل وتظافر الجهود الوطنية والدولية لتطبيق استراتيجية الطب المنظومي.

توصيات

١. ان يعمل الاطباء ومقدمي الرعاية الصحية من خلال وسائل الاعلام على زيادة وعي الناس وتثقيفهم حول فوائد الطب المنظومي والآثار الايجابية له.
٢. لتبني مفهوم الطب المنظومي في الرعاية الصحية، يجب ان تتظافر جميع جهود التخصصات العلمية المتنوعة للعمل سواء بسواء.
٣. العمل على إنشاء بنك حيوي وطني لتوفير الموارد الحيوية لإجراء البحوث المتميزة في مجال الطب المنظومي.
٤. ان يعمل خبراء الحواسيب ومطوري البرمجيات بشكل وثيق مع مقدمي الرعاية الصحية لتحديد آليات دمج المعلومات الجينية الوراثية للأفراد في نظم السجلات الطبية السريرية للمساعدة في دعم اتخاذ النهج العلاجي الصحيح.
٥. تطوير البنية التحتية اللازمة لتجميع وتحليل شبكات

medicine needs P4 education. *Curr Pharm Des.* 2014;20(38):6071-2.

Hood L, Flores M. A personal view on systems medicine and the emergence of proactive P4 medicine: predictive, preventive, personalized and participatory. *N Biotechnol.* 2012 Sep 15;29(6):613-24.

Younesi E1, Hofmann-Apitius M. From integrative disease modeling to predictive, preventive, personalized and participatory (P4) medicine. *EPMA J.* 2013 Nov 6;4(1):23.

Hood L, Balling R, Auffray C. Revolutionizing medicine in the 21st century through systems approaches. *Biotechnol J.* 2012 Aug;7(8):992-1001.

Tian Q1, Price ND, Hood L. Systems cancer medicine: towards realization of predictive, preventive, personalized and participatory (P4) medicine. *J Intern Med.* 2012 Feb;271(2):111-21.

Price ND, Magis AT, Earls JC, et al. A wellness study of 108 individuals using personal, dense, dynamic data clouds. *Nat Biotechnol.* 2017 Aug;35(8):747-756.

Bertier G, Carrot-Zhang J, Ragoussis V, Joly Y. Integrating precision cancer medicine into healthcare-policy, practice, and research challenges. *Genome Med.* 2016 Oct 24;8(1):108.

Hood L. Systems biology and p4 medicine: past, present, and future. *Rambam Maimonides Med J.* 2013 Apr 30;4(2):e0012.

Merdad L, Aldakhil L, Gadi R, et al. Assessment of knowledge about biobanking among healthcare students and their willingness to donate biospecimens. *BMC Med Ethics.* 2017 May 2;18(1):32.

Somiari SB, Somiari RI. The Future of Biobanking: A Conceptual Look at How Biobanks Can Respond to the Growing Human Biospecimen Needs of Researchers. *Adv Exp Med Biol.* 2015;864:11-27

البنوك الحيوية المختلفة، بالإضافة إلى التوعية – غير المسبوقة. في مجال التعليم، والبحوث، والتواصل، والثقة المتبادلة بين الأكاديميين والباحثين والخبراء والأطباء وغيرهم. وقد سبق إنشاء مثل هذه الشبكة الدولية من التواصل، توسيع مساحة الوعي، واعداد برامج شاملة، وورش عمل متخصصة، لتعزيز مفهوم التحول نحو الرعاية الصحية الشخصية. ومع ذلك، كشفت هذه المرحلة الانتقالية عن مستويات غير متوقعة من التعقيد الجينومي الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود التعاونية الدولية الإضافية إلى جانب حملات التوعية الأوسع. لقد صممت هذه الورقة العلمية لملء هذه الفجوة في الوعي في هذه المنطقة، وتحديدًا في المملكة العربية السعودية، من خلال تسليط الضوء نحو أهمية استحداث برامج توعوية وتعليمية مصممة خصيصًا لصناع القرار، وللمقدمي الرعاية الصحية لتعريفهم بأهمية تقنيات علم الجينوم ونطاقاتها في التطبيقات السريرية، كخطوة كبرى لتمكينهم من الانضمام إلى حركة الطب المنظومي الدولية، مستهدفة تعزيز نظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية بما يتوافق مع رؤية ٢٠٣٠.

المراجع

The CASyM roadmap: Implementation of Systems Medicine across Europe, version 1.0 (2014)

Carrasco-Ramiro F, Peiró-Pastor R, Aguado B. Human genomics projects and precision medicine. *Gene Ther.* 2017 Aug 14. doi: 10.1038/gt.2017.77

Burke W, Trinidad SB. Systems medicine and the public's health. *Genome Med.* 2011 Jul 27;3(7):47

Bousquet J, Anto JM, Sterk PJ et al. Systems medicine and integrated care to combat chronic noncommunicable diseases. *Genome Med.* 2011 Jul 6;3(7):43.

Cesario A, Auffray C, Russo P, Hood L. P4

آليات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

د / تامر محمد عبد الغنى إبراهيم

استاذ مساعد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان - مصر

استاذ مشارك بإدارة تطوير الشراكة المجتمعية جامعة الملك فيصل - السعودية

مقدمة:

آفاق ، وكيفية الاستفادة من وظائف الجامعة الثلاث» التعليم ، البحث العلمي ، خدمة المجتمع» لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وسوف تختتم الورقة بطرح آليات لتفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتكون بمثابة دليل تستعين به كافة الجامعات لتحقيق الأدوار التكاملية بينها لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أولاً: المنطلقات النظرية للورقة العلمية:

نظريه الأنساق الايكولوجية (منظور النسق الايكولوجي) من التطورات الحديثة في دراسة المنظمات هو النظر إليها كنسق حيث ان مفهوم النسق مبنى على فكرة التفاعل بين وحدتين أو أكثر وفى إطار علم الاجتماع فإن هذه الوحدات قد تكون اشخاص، جماعات، منظمات، مجتمعات، فنظرية الأنساق الايكولوجية، تركز على التفاعل والاعتماد والتأثيرات المتبادلة بين الشخص والبيئة، فأى تغيير فى أي منهما سواء كان ايجابياً أو سلبياً يؤثر ويتأثر بالآخر.

وقد زاد الاهتمام باستخدام نظرية الأنساق الايكولوجية لفهم التفاعلات المختلفة بين الناس وبيئاتهم الاجتماعية ومعرفة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على سلوكهم وخاصة فى السنوات الأخيرة، حيث تركز هذه النظرية لا على الإنسان وحل مشكلاته فقط ولا على الأنساق البيئية وإصلاحها لمواجهة حاجات الإنسان بفاعلية أكثر ولكنها تركز عليهما معاً وعلى العلاقة بينهما فى نفس الوقت، وبشكل مبسط يمكن أن نلخص أهم مفاهيم نظرية النسق الايكولوجي على النحو التالي:

تعد الشراكة المجتمعية في التعليم ضرورة حتمية يجب أن نهتم بها لكي نحقق أهدافنا وطموحاتنا ونشبع احتياجاتنا، وفي ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومحاورها الثلاث المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، ولتحقيق التكامل والتنسيق بين هذه المحاور الثلاث فلا بد من التركيز على الشراكة المجتمعية في التعليم لتحقيق تلك المحاور.

فالشراكة المجتمعية بالجامعات ليست عملية بسيطة بل تتضمن خطوات وآليات تتسم بالشمولية والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم المسؤولية مع منظمات المجتمع ، فهي إحدى الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالعملية التعليمية ، وهى رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين المؤسسات التعليمية وبين أفراد منظمات المجتمع ، لذلك فهي ركيزة أساسية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وقد بدأت الجامعات السعودية في إدراك مسؤولياتها لتحقيق التكامل بين الجامعة والمجتمع وذلك من خلال استثمار وظائفها الثلاث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع من اجل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

لذلك فسوف تركز هذه الورقة على عرض أساسيات الشراكة المجتمعية بالجامعات السعودية ، وجودة الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية فى إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وعرض تحليلي للخطط الاستراتيجية للجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، ومصفوفة العلاقة التشابكية بين محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات السعودية ، والخطة الاستراتيجية للتعليم



Transactions أو التفاعلات بين الإنسان وبيئته، ويلاحظ في ذلك أن معظم الجامعات يسعون الى تكوين علاقات مع المجتمع المحيط بهم وذلك من اجل تفعيل الشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع.

مبررات استخدام النظرية في الورقة العلمية:

تقدم النظرية مجموعة من المفاهيم التي تساعد على فهم وتحليل كيفية تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تتيح النظرية فرصه التعامل مع معلومات كثيرة عن انساق التعامل المحققة لرؤية المملكة من خلال محاورها الثلاث (المجتمع الحيوي، الاقتصاد المزدهر، الوطن الطموح) مع تنظيم وترتيب هذه المعلومات، حيث تتيح هذه المعلومات الوصول إلى العديد من العوامل المحققة لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

تهتم النظرية بتحسين التعاملات والعلاقات بين الناس وبيئتهم وهذا يتفق مع الورقة حيث تهتم بوضع آليات لتفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تهتم النظرية بالتعاون بين الأنساق وهذا ما تسعى إليه الورقة حيث تهتم بالتعاون بين أنساق التعامل لتفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وبناء على ذلك يمكن النظر الى الجامعة على انها نسق مفتوح يسعى لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ بواسطة الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.

٢-النماذج: النموذج التبادلي:

واعتمد هذا النموذج في صياغته على نظرية الأنساق الاجتماعية، ونظريه المجال المعرفي، ويهدف النموذج إلى التركيز على أهمية الاتصال بين كل من (الفرد، والجماعة، والمجتمع) من أجل تحقيق الذات وتبادل المنفعة، كما يهدف النموذج أيضاً إلى إمدادنا بالخبرة في عمليات حل المشكلة مع الآخرين، وكذلك الفهم والمشاركة في إدراك المشكلة وكيفية إدارتها، كما يركز هذا النموذج على أن هناك علاقة عضوية ومتكاملة بين الفرد ومجتمعه والعلاقة بين

التعاون Cooperation.

يركز هذا المفهوم على الحقيقة القائلة بان مجموع الأجزاء يكون أكثر من الكل، فإذا أدت كل الأنساق الصغرى أو الأنساق الفرعية للكائن الإنساني وظيفتها في اتساق وتتابع فإنها سوف تنتج نسقاً أكبر يكون قوة وأهمية من عمل مجموعة هذه الأنساق بشكل منفصل، وعندما يعمل النسق ككل بشكل متكامل فيمكن القول بأنه قد حقق التعاون، ويلاحظ في ذلك أن التعاون شيء أساسي لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الأنساق المفتوحة والأنساق المغلقة

.Open and Closed Systems

تؤدي الحدود دوراً مهماً في تحديد مدى انفتاح النسق أو انغلاقه، فالأنساق التي تسمح حدودها بتبادل المدخلات والمخرجات مع الأنساق الأخرى الموجودة في البيئة تعد أنساقاً مفتوحة، أما الأنساق التي لا تسمح حدودها بذلك فهي انساق مغلقة، ويلاحظ في ذلك أن الجامعات تتعامل مع مؤسسات المجتمع في حدود والعكس صحيح.

حالة الاستقرار Steady State

يعد هذا المفهوم من المفاهيم المهمة للنظرية حيث لا يقصد بجمود النسق static ولكن يشير إلى سعي النسق وتحركه المنظم نحو تحقيق أهدافه مع المحافظة على قدر مناسب من التنظيم والاستقرار، ويلاحظ في ذلك أن الجامعة تسعى الى اشباع احتياجات المجتمع المحيط بها وذلك من خلال وظيفتها الثالثة الا وهي خدمة المجتمع.

التوافق بين الشخص والبيئة

.Person\ Environment Fit

يعد مفهوم التوافق بين الشخص والبيئة أو مفهوم شخص في بيئة من أهم المفاهيم المحورية التي تتضمنها نظرية الأنساق الايكولوجية، والذي يعكس طبيعة العلاقة بينهما والتي تتمثل في التعاملات

رؤية المملكة ٢٠٣٠ وذلك من خلال قنوات رسمية متفق عليها بين الطرفين (شراكة مجتمعية).

ثانياً: المفاهيم:

١- مفهوم الشراكة المجتمعية.

يقال: شاركه أي كان شريكه، وأشركه في امره: أدخله فيه، واشترك الرجلان: أي كان كل منهما شريك الآخر، والشريك: تعني المشارك غيره في تجارة ونحوها.

وتعني الشراكة المجتمعية - اصطلاحياً - تظافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والاهلي والخيري في مواجهة أي مشكلة، وفي تحديث الخبرات وتطويرها وتقوية ادوار جميع الاطراف المشاركة، وذلك من خلال التبادل في الآراء والافكار والخبرات وتكاملها وفي الموارد والامكانيات المتاحة لدى الشركاء وتعويضاً لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء.

وهناك من عرفها على انها " الخدمات التعليمية والتدريبية التي تقدمها الجامعات للأفراد وقطاعات مختلفة من المجتمع المحلي من غير طلابها من خلال تنظيم معين.

ويقصد بالشراكة المجتمعية - هنا- مشاركة الجامعة من خلال وظائفها الثلاث (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

مفهوم الجامعة:

هي المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية لتوفير تعليم متقدم الاشخاص على درجة من النضج ويتصفون بالقدرة، الفعلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة.

وهناك من عرفها على انها عبارة عن مجموعة من العلماء وهبوا أنفسهم لحب العلم والمعرفة يسعون اليها ويبحثون عنها وينظرون الى الحياة ومشكلاتها نظرة شمولية متكاملة.

الفرد ومجتمعه توصف بأنها علاقة تعايشيه ذات أهمية حيوية بالنسبة للطرفين.

مكونات النموذج التبادلي:

يعتمد النموذج التبادلي على عملية التفاعل والتي تستمر لفترة طويلة باستمرار أهداف عملية التفاعل. يرتبط النموذج التبادلي بضرورة تحديد أنواع العلاقات التي تكونت داخل عملية التفاعل. وقد تكون هذه العلاقات رسمية أو غير رسمية، ولكنها تظهر بصفه خاصة نتيجة وجود العملية التبادلية بين أنساق التعامل.

من المكونات الأساسية للنموذج التبادلي الأهداف الأساسية والمصلحة المشتركة لأنساق التعامل، حيث إن التبادلية تعد من العمليات المؤثرة في توجيه أنساق التعامل نحو تحقيق الهدف، أو قد يؤدي الهدف نحو توجيه العملية التبادلية من خلال أنساق التعامل.

يرتبط النموذج التبادلي بالإطار التنظيمي الوظيفي لأنساق التعامل، حيث يتم في إطار هذا التنظيم الوظيفي تحقيق التبادلية بين أنساق التعامل.

ترتكز التبادلية على تحقيق الإشباع الخاصة بأنساق التعامل، ويتحقق ذلك من خلال إتاحة الفرصة لكل نسق من أنساق التعامل للمشاركة في العملية التبادلية.

مبررات استخدام النموذج في الورقة العلمية:

يركز النموذج التبادلي على الجامعة من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى وبعد ذلك محور أساسا لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

يهدف النموذج التبادلي إلى تدعيم التبادل بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وذلك من أجل تحقيق لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

يركز النموذج على التبادلية ولكي نحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠ لابد من الاهتمام بالعملية التبادلية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

وبناء على ذلك: تعد عملية التبادل عملية ثنائية الاتجاه بين الجامعات ومؤسسات المجتمع هدفها تحقيق



الخطة الاستراتيجية للتعليم الجامعي «آفاق»: وهي خطة استراتيجية طويلة المدى للتعليم الجامعي لمدة خمس وعشرين سنة، تحدد رؤيته ورسالته، واحتياجاته، وأنماطه، ونوعية مخرجاته، وأساليب تمويله، بالإضافة إلى تطوير خطة تنفيذية تفصيلية للسنوات الخمس الأولى، هذا إضافة إلى وضع آلية لتبني أساليب التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي، وقد جاءت في مجموعة من البرامج التي تهتم بطلاب المدارس منها البرنامج (١٥) والذي يهتم بالتواصل مع المدارس الثانوية وهذا يتفق مع محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ بصفة عامة والمحور الأول بصفة خاصة الا وهو المجتمع الحيوي.

معايير الاعتماد البرامجي والمؤسسي للجامعات: حددت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي مجموعة من المعايير التي تساعد المؤسسات على تحقيق الاعتماد البرامجي او المؤسسي لها ويعد المعيار الحادي عشر (علاقات المؤسسة التعليمية بالمجتمع) هو المعيار الذي يهتم بالمجتمع وهذا يتفق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

برنامج التحول الوطني: برنامج يساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ويهدف إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق الرؤية، واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها وهناك ثمانية أهداف خاصة بوزارة التعليم لابد من الاهتمام بها.

وبناء على ما سبق يجب أن تهتم الجامعات السعودية بضرورة الاهتمام بتقديم برامج وأنشطة مجتمعية من خلال الشراكات النوعية التي تخدم المجتمع في كافة المجالات وذلك عن طريق وكالة الجامعة للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع والكليات والمعاهد والمراكز البحثية بالجامعات.

سادساً: عرض تحليلي للخطة الاستراتيجية للجامعات السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

قام الباحث بتحليل الخطة الاستراتيجية والتشغيلية لبعض الجامعات السعودية وكانت نتائج التحليل في الشكل التالي:

ويقصد بالجامعة -هنا- توظيف وظائف الجامعة الثلاث (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ثالثاً: المبادئ الأساسية التي تراعيها الشراكة المجتمعية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

• طبيعة المجتمع وحاجاته.

• طبيعة العالم الحالي وتغيراته.

• طبيعة الإنسان وحاجاته.

• طبيعة الحقائق والقيم.

رابعاً: أهمية استخدام الشراكة المجتمعية في الجامعات لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

• تحقق التكامل بين الجامعة والمجتمع.

• تساهم في تنمية المواهب ورعايتها.

• تهتم بإعداد جيل قادراً على المنافسة العالمية.

• تساهم في إنجاح أهداف محاور رؤية المملكة الثلاث.

• تنمي لدى الطلاب روح العطاء وحب العمل التطوعي.

• توفر إحساس قوى عند الطلاب بالانتماء للوطن والجامعة.

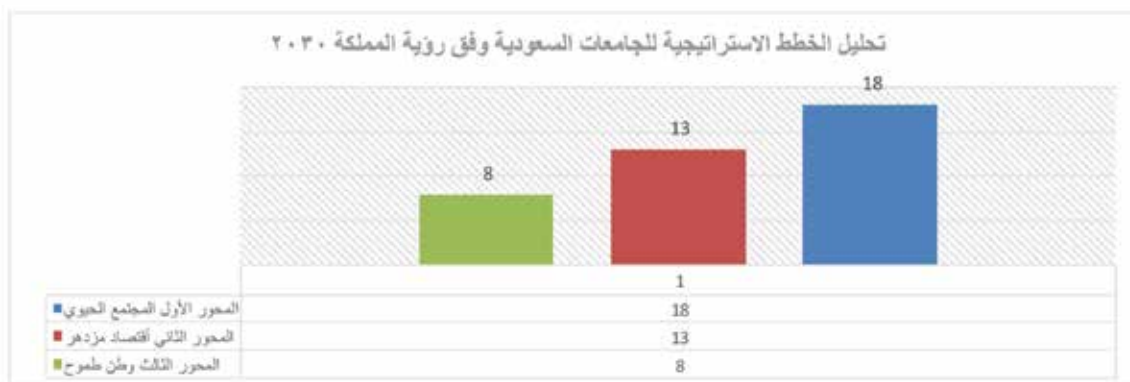
تحقق مؤشرات المعيار الحادي عشر بمعايير الاعتماد البرامجي والمؤسسي.

تحقق مؤشرات برامج خطة آفاق وخصوصاً برنامج (التواصل مع المدارس الثانوية).

خامساً: جودة الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

هناك مجموعة من المبررات التي جعلت الجامعات السعودية تركز على أهمية استخدام الشراكة المجتمعية من خلال وظائفها الثلاث ولكي تحقق جودة الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ لابد وان تهتم الجامعات السعودية في خططها الاستراتيجية والتشغيلية بأن تكون ممارسات ومبادرات ومشاريع محور خدمة المجتمع وفق ما يلي:

شكل رقم (١) - تحليل الخطط الاستراتيجية للجامعات وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠



يتضح من بيانات الشكل السابق:

ان معظم خطط الجامعات السعودية تركز على المحاور الثلاث للرؤية المملكة ٢٠٣٠ ولكن المحور الأول المجتمع الحيوي والمرتبطة بخدمة المجتمع كان اعلى نسبة وقد يرجع ذلك الى مدى اهتمام الجامعات السعودية بخدمة المجتمع والتي تعد وظيفة من وظائفها.

سابعاً: مصفوفة العلاقة التشابكية بين محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات السعودية.

سوف يقوم الباحث بعرض مصفوفة العلاقة التشابكية بين محاور رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ومعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات السعودية والتي ستوضح لنا مدى ارتباط متطلبات جودة التعليم بالجامعات السعودية مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

علاقات المؤسسات التعليمية بالمجتمع	البحث العلمي	عمليات التوظيف	التخطيط والإدارة المالية	المرافق والتجهيزات	مصادر التعليم	إدارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة	التعليم والتعلم	إدارة ضمان الجودة وتحسينها	السلطات والادارة	الرسالة والغايات والاهداف	معايير الاعتماد	
											محاور الرؤية ٢٠٣٠	
*								*	*	*	قيمة راسخة	مجتمعي حيوي
*	*	*		*		*					بيئته عامرة	
*				*	*	*					بنيانه متين	
*	*				*		*				فرصة مثمرة	اقتصاد مزدهر
*											استثمار فاعل	
*	*				*	*					تنافسية جاذبة	
*											موقعة مستغل	وطن طموح
*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	حكومته فاعلة	
*	*					*	*		*		مواطنه مسؤول	



التشابكية بين محاور رؤية المملكة العربية السعودية
٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية للتعليم "أفاق" والتي
ستوضح لنا مدى ارتباط متطلبات جودة التعليم
بالجامعات السعودية مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثامناً: مصفوفة العلاقة التشابكية بين محاور
رؤية المملكة ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية للتعليم
«أفاق» .

سوف يقوم الباحث بعرض مصفوفة العلاقة

برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم افاق	محاور الرؤية ٢٠٣٠		
	برنامج (١٥): برنامج التواصل مع المدارس الثانوية	برنامج (٢٠): برنامج التواصل مع المجتمع	برنامج (٢٤): الشراكة مع قطاع الصناعة والاعمال
مجتمعي حيوي	*	*	
قيمة راسخة		*	
بيئته عامرة		*	
بنيانه متين	*	*	
اقتصاد مزدهر			*
فرصة مثمرة			*
استثمار فاعل			*
تنافسية جاذبة			*
موقعة مستغل			*
حكومته فاعلة	*	*	*
مواطنه مسؤول	*	*	*

تاسعاً: كيفية الاستفادة من وظائف الجامعة الثلاث " التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع" في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

كان التدريس والبحث العلمي هما الوظيفتان الرئيسيتان للجامعة ثم أضيفت الثالثة هي خدمة المجتمع على اعتبار ان الجامعة بوصفها مؤسسة

تعليمية عالية لابد ان يكون لها صلة قوية بالمجتمع وبالتالي أصبحت الوظائف التي تمارسها الجامعة التي نالت موافقة اجتماعية من المختصين في مجال التعليم هي (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) لذلك على مديري الجامعات السعودية بضرورة التأكيد على توظيف تلك الوظائف من أجل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وسوف تعرض الورقة مقترح بذلك.

المحور الأول لرؤية المملكة ٢٠٣٠ مجتمعي حيوي			وظائف الجامعة
بنائه متين	بيئته عامرة	قيمة راسخة	
<ul style="list-style-type: none"> برامج توعوية للأسر عن كيفية التعامل مع الأطفال، وكيفية رعايتهم، وكيفية التخطيط الجيد في الحياة الأسرية. تنفيذ دورات تدريبية للطلاب والطالبات لتنمية المعارف والمهارات وتنمية الذات لمواكبة متطلبات سوق العمل والعصر الحالي. 	<ul style="list-style-type: none"> برامج توعوية عن التلوث، والسلامة المرورية، والتغذية السليمة، وأضرار المخدرات، والتصحّر، السلوك الاستهلاكي، تدوير النفايات. إعداد برامج نوعية للموهوبين. 	<ul style="list-style-type: none"> برامج توعوية عن الوسطية، والتسامح، وقيم الإتيقان، والانضباط، والعدالة، والشفافية. 	التدريس
<ul style="list-style-type: none"> القيام بالدراسات العلمية التي تساهم في تطوير المجتمع، والصحة العامة، والأسرة. 	<ul style="list-style-type: none"> القيام بالدراسات العلمية التي تساهم في تطوير المجتمع، والصحة العامة، والأسرة. القيام بالدراسات العلمية التي تساهم في تطوير المجتمع، والصحة العامة، والأسرة. 	<ul style="list-style-type: none"> القيام بالدراسات العلمية التي تساهم في تطوير المجتمع، والصحة العامة، والأسرة. 	البحث العلمي
<ul style="list-style-type: none"> تنفيذ المعارض التي تخدم طلاب المرحلة الثانوية. تنفيذ لقاءات مع طلاب المدارس لنشر ثقافة الرياضة والتطوع وخدمة المجتمع. دعوة الاسر للمشاركة في الأنشطة التي نفذها الجامعة. انشاء مجلس استشاري للشراكة المجتمعية بمشاركة بعض أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي. التواصل المستمر مع وزارة الصحة ومديريات الشؤون الصحية. عقد شراكة مع برنامج «ارتقاء». 	<ul style="list-style-type: none"> الاهتمام بتنفيذ برامج رياضية للطلاب وأعضاء المجتمع بالجامعات. الاحتفال باليوم الخليجي للمرور. التواصل المستمر مع الإدارة العامة للمرور والمخدرات. مشاركة الطلاب في مشاريع المحافظة على البيئة. الاهتمام بإعداد قوافل طبية لخدمة المجتمع. اشباع احتياجات الطلاب الموهوبين بصفة مستمرة. عقد شراكة مع البرنامج الوطني «داعم». 	<ul style="list-style-type: none"> الاحتفال باليوم الوطني مشاركة طلاب الجامعة في مشاريع الخدمة العامة لضيوف الرحمن. 	خدمة المجتمع



المحور الثاني لرؤية المملكة ٢٠٣٠ اقتصاد مزدهر				وظائف الجامعة
موقعة مستغل	تنافسية جاذبة	استثمار فاعل	فرصة مثمرة	
<ul style="list-style-type: none">● تنفيذ دورات تدريبية على الاتجاهات الحديثة في الأنظمة الجمركية وكيفية دراسة السوق العربية والدولية.	<ul style="list-style-type: none">● تنفيذ دورات تدريبية على فن قيادة الاعمال.	<ul style="list-style-type: none">● تنفيذ دورات تدريبية على كيفية إدارة الأصول والتمويل والاستثمار.	<ul style="list-style-type: none">● تنفيذ دورات تدريبية للطلاب المقبلين على التخرج لتهيئتهم لسوق العمل وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل مثل ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر.	التدريس
<ul style="list-style-type: none">● القيام بالدراسات العلمية التي تهدف الى معرفة متطلبات السوق العربية والدولية.	<ul style="list-style-type: none">● القيام بالدراسات العلمية التي تهدف الى معرفة المعوقات والمشاكل التي تواجه المدن الاقتصادية وكيفية مواجهتها.	<ul style="list-style-type: none">● القيام بالدراسات العلمية التي تهدف إعداد الخرائط الاستثمارية للمجتمع.	<ul style="list-style-type: none">● القيام بالدراسات العلمية التي تساعد على قياس رضا أرباب العمل عن خريجي الجامعة لتحديد المهارات الحديثة التي يحتاجها خريجي الجامعة.	البحث العلمي
<ul style="list-style-type: none">● عقد شراكات متنوعة مع القطاع الخاص.	<ul style="list-style-type: none">● التواصل المستمر مع جميع الشركات بهدف التوظيف والاستثمار بالجامعة.● تقديم الاستشارات الى القطاع الاقتصادي بكيفية المنافسة محلياً ودولياً.	<ul style="list-style-type: none">● تشكيل لجنة عليا للاستثمار بالجامعة.● عقد شراكة مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.	<ul style="list-style-type: none">● عقد معرض سنوي للتوظيف للخريجين وذوي الاحتياجات الخاصة.● التدريب المستمر للخريجين على المهارات العامة والمتخصصة.● عقد شراكة مع «طاقات» البوابة الوطنية للعمل، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة.● اعداد مشروع لتدريب وتشغل ذوي الاحتياجات الخاصة.	خدمة المجتمع

المحور الثالث لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وطن طموح		وظائف الجامعة
مواطنه مسؤول	حكومته فاعلة	
	<ul style="list-style-type: none"> ● تنفيذ دورات تدريبية عن الشفافية ومكافحة الفساد، والمعايير العالمية في المحاسبة والمساءلة والحكومة والمعاملات الالكترونية. 	التدريس
<ul style="list-style-type: none"> ● القيام بالدراسات العلمية في مجال المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري 	<ul style="list-style-type: none"> ● القيام بالدراسات العلمية التي تساعد على تقدير الحاجات المجتمعية، وتعزيز مبدأ الشفافية. 	البحث العلمي
<ul style="list-style-type: none"> ● عقد برامج تدريبية مهنية للعاملين في العمل الخيري، في بناء القدرات ومعايير الحكومة الرشيدة. ● عقد برامج تدريبية لأولياء الأمور عن كيفية رعاية الأبناء. ● تنفيذ مبادرات نوعية على سبيل المثال اكتشاف ورعاية الطلاب الموهوبين، هوايتي تستحق الرعاية، العمل التطوعي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عقد شراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وبرنامج قوام، وزارة الزراعة، ووزارة التجارة والاستثمار. -عقد برامج تدريبية مهنية في كيفية المحافظة على المياه في المجال الزراعي. ● وضع استراتيجيات للتواصل بين الجامعة والمجتمع. ● إنشاء قنوات إلكترونية للتواصل بين الجامعة والمواطن عبر تطبيقات ذكية. ● تنفيذ ملتقى ومعرض سنوي حول محاربة الفساد بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. ● تنفيذ مسابقة أفضل مؤسسة مجتمعية تطبق مبدأ الشفافية. ● تنفيذ مبادرات نوعية هدفها المحافظة على الموارد الطبيعية والحياة الفطرية وتوعية المستهلكين ومصنعي الأغذية والتجار لتقليل من الهدر الغذائي. 	خدمة المجتمع



المحور الثالث لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وطن طموح		وظائف الجامعة
مواطنه مسؤول	حكومته فاعلة	
● تنفيذ دورات تدريبية عن المسؤولية الاجتماعية، والعمل الخيري، والمواطنة وتعزيز قيم الانتماء.	● تنفيذ دورات تدريبية عن الشفافية ومكافحة الفساد، والمعايير العالمية في المحاسبة والمساءلة والحكومة والمعاملات الالكترونية.	التدريس
● القيام بالدراسات العلمية في مجال المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري	● القيام بالدراسات العلمية التي تساعد على تقدير الحاجات المجتمعية، وتعزيز مبدأ الشفافية.	البحث العلمي
● عقد برامج تدريبية مهنية للعاملين في العمل الخيري، في بناء القدرات ومعايير الحكومة الرشيدة. ● عقد برامج تدريبية لأولياء الأمور عن كيفية رعاية الأبناء. ● تنفيذ مبادرات نوعية على سبيل المثال اكتشاف ورعاية الطلاب الموهوبين، هوايتي تستحق الرعاية، العمل التطوعي.	● عقد شراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وبرنامج قوام، وزارة الزراعة، ووزارة التجارة والاستثمار. ● عقد برامج تدريبية مهنية في كيفية المحافظة على المياه في المجال الزراعي. ● وضع استراتيجيات للتواصل بين الجامعة والمجتمع. –إنشاء قنوات إلكترونية للتواصل بين الجامعة والمواطن عبر تطبيقات ذكية. ● تنفيذ ملتقى ومعرض سنوي حول محاربة الفساد بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. ● تنفيذ مسابقة أفضل مؤسسة مجتمعية تطبيق مبدأ الشفافية. ● تنفيذ مبادرات نوعية هدفها المحافظة على الموارد الطبيعية والحياة الفطرية وتوعية المستهلكين ومصنعي الأغذية والتجار للتقليل من الهدر الغذائي.	خدمة المجتمع

- ٢٠٣٠ على مستوى وزارة التعليم والجامعات.
- تشكيل فريق من الطلاب والطالبات تطوعي باسم أجيال رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- تشكيل لجنة بالجامعات باسم لجنة استثمار الجامعة.
- إنشاء مركز لتنمية الموارد البشرية بالجامعات.
- إنشاء بنك أفكار للريادة الاعمال والمبادرات الاجتماعية التي تساعد على تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- إنشاء مركز للإبداع والابتكار والاسرة المنتجة تحت شعار هوايتي تستحق الرعاية.
- وجود نشرة تعريفية لطلاب وطالبات (السنة التحضيرية) عن رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- ضرورة ربط مشاريع تخرج الطلاب بالقضايا المتعلقة

عاشراً: آليات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

- وفي ضوء ما تم عرضه من كيفية الاستفادة من وظائف الجامعة الثلاث (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، يقدم الباحث مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. وهي على النحو التالي:
- إنشاء وحدة أو إدارة باسم (المستقبل) تكون تابعة إدارياً لمدير الجامعة من أهم مهما تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- تشكيل مجلس استشاري لتحقيق رؤية المملكة

بمحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠.

● عقد شراكات متنوعة مع كل من وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة التجارة والاستثمار، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، البوابة الوطنية للعمل طاقات، البرامج الوطنية داعم، ارتفاع، قوام .

● عقد لقاءات سنوية للجامعات السعودية لعرض تجاربهم الناجحة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. إدراج محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ ضمن الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للجامعات.

● نشر ثقافة محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ بين منسوبي الجامعة، لضمان تقبلهم ومساندتهم لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ذلك عن طريق إدارة الاعلام والعلاقات العامة بالجامعات.

● تفتح الجامعة مرافقها الجامعية لأعضاء المجتمع (الملاعب الرياضية، الصالات المغلقة، المكتبات الاستعارة، المعامل والمختبرات) وذلك وفق اللوائح والقوانين المعمول بها.

● على وزارة التعليم ان تهتم بدراسة ادخال تخصصات جديدة في الجامعات السعودية تتعلق بالسياحة والفنادق.

المراجع المستخدمة

● مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز (القاهرة: الهيئة القومية لشئون المطابع الاميرية، ٢٠٠٠) ص ٢٤١-٣٤٢.

● محمد الأصمعي محروس: الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم الى التطبيق (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥) ص ٣٦-٣٧.

● هنية محمود السباعي: مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية واقعتها ومشكلاتها ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١١هـ، ص ١٠.

حسين حسن سليمان وآخرون: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٥٠-٥٦.

● نبيل إبراهيم أحمد: عمليات الممارسة في خدمه الجماعة (القاهرة: مكتبة زهران الشرق، ٢٠٠٣) ص ١٤٧.

نصيف فهمي منقريوس: ممارسه العمليات المهنية في العمل مع الجماعات (القاهرة: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعه حلوان، ٢٠٠٠) ص ٤١-٤٢. بتصرف.

● محمد الهادي عفيفي: الاتجاهات المعاصرة في التعليم الجامعي، بحث منشور في مجلة الثقافة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٤ ص ٢٣.

● نادية جمال الدين، رسمي عبد الملاك رستم: "التعليم والمشاركة المجتمعية في مصر (المفهوم، الواقع، طموحات المستقبل)، المؤتمر العربي الإقليمي للتعليم للجميع الرؤية العربية للمستقبل، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٤.

● المملكة العربية السعودية: برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ص ٦٢-٦٥.

10- Debbie Ellis and Kendra Hughes: Partnerships by Design Cultivating Effective and Meaningful School, Family, Community partnerships (U. S. A: Northwest Regional Educational Laboratory, 2002).

11- <http://aafaq.mohe.gov.sa/aboutplan/Pages/About.aspx>.

تم الزيارة يوم ٢٥/٧/٢٠١٧

12- <http://www.ncaa.org.sa/Pages/default.aspx>.

تم الزيارة يوم ٢٥/٧/٢٠١٧

13- <https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/vision2030.aspx>

تم الزيارة يوم ٢٥/٧/٢٠١٧



الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة بمجال التعليم

د. ياسر فاروق محمد خليل

أستاذ مساعد المناهج وطرق تدريس الرياضيات

المشرف الأكاديمي لمقرر الرياضيات بعمادة البرامج التحضيرية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

والمقررات الدراسية يتمركز حول حل المشكلات الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: سنغافورة، نظام التعليم، اختبارات TIMSS، إعداد المعلم، ثنائية اللغة.

Lessons learned from Singapore's education experience.

Abstract: This research aimed to identify the reasons for the excellence of Singapore's education system and to identify lessons learned from its educational system. The researcher used the analytical descriptive approach to describe and analyze its educational system.

The study limits were: Singapore's vision of the importance of education, teacher training, bilingualism, frameworks and textbooks, The study found the reasons:

Singapore's clear vision of the importance of education, the good and decisive choice of teachers, the long training period for teachers, the existence of a bilingual system based on teaching English and mother tongue, frameworks for action and compliance at all levels,. The study also found a large number of lessons learned from the Singapore experience in the field of education, the most important of which is:

Investing in human resources through education, political transformations in educational systems

الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة بمجال التعليم

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى التعرف على أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة والتعرف إلى الدروس المستفادة من نظامها التعليمي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل نظامها التعليمي، واقتصرت حدود الدراسة على رؤية سنغافورة لأهمية التعليم وإعداد المعلمين ونظام ثنائية اللغة وأطر العمل والكتب الدراسية، وقد توصلت الدراسة لأسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة، وهي:

وضوح رؤية سنغافورة لأهمية التعليم والاختيار الجيد والحاسم للمعلمين وفترة التدريب الطويلة للمعلمين ووجود نظام ثنائي اللغة يعتمد على تدريس اللغة الإنجليزية واللغة الأم ووجود أطر للعمل والتقييم بتنفيذها على جميع المستويات وكتب بموضوعات أقل عدداً وأكثر عمقاً، كما توصلت الدراسة لعدد كبير من الدروس المستفادة من التجربة السنغافورية بمجال التعليم أهمها:

الاستثمار في الثروة البشرية من خلال التعليم والتحويلات السياسية في الأنظمة التعليمية بما يتوافق مع التنمية الاقتصادية والاختيار الحاسم والإعداد الجيد للمعلمين، وأوصى الباحث بضرورة الاستفادة من تجربة سنغافورة في التعليم في تطوير المناهج واختيار وإعداد المعلمين، ووضع أطر عمل للمراحل التعليمية



تقديرات عام ٢٠١٦م. (Department of Statistics, 2016) كما يعد مطارها من أكثر مطارات العالم ازدحاماً. (Malik, Waleed, 2007)

وعلى الصعيد التعليمي، حاز نظامها التعليمي على المركز الأول كأفضل نظام تعليمي لعام ٢٠١٦م طبقاً للدراسة الدولية لنظم التعليم والتي تجريها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD, 2016)، وفي اختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) لعام ٢٠١٥ فقد حل طلبة سنغافورة في المركز الأول على مستوى العالم بمجالات الرياضيات والعلوم والقراءة.

ويوضح جدول (١) ترتيب الطلبة السنغافوريين باختبارات PISA بمجالات الرياضيات والعلوم والقراءة.

PISA	الرياضيات	العلوم	القراءة
	الترتيب	الترتيب	الترتيب
٢٠٠٩	٢	٤	٥
٢٠١٢	٢	٣	٣
٢٠١٥	١	١	١

(OECD, 2010) (OECD, 2014) (OECD, 2016)

وبدراسة التوجهات الدولية لدراسة الرياضيات والعلوم التربوي (TIMSS) والتي تنفذها الرابطة الدولية لتقييم التحصيل التربوي (The International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA)). كل أربعة أعوام بالعاصمة الهولندية أمستردام، فقد حل الطلبة السنغافوريين بالمركز الأول في اختبارات TIMSS ٢٠١٥ في الرياضيات والعلوم على مستوى الصفيين الرابع والثامن.

ويوضح الجدول التالي (٢) ترتيب الطلبة السنغافوريين باختبارات TIMSS من عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠١٥م على مستوى العالم.

TIMSS	الرياضيات		العلوم	
	الصف الرابع	الصف الثامن	الصف الرابع	الصف الثامن
	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب

in line with economic development and selection, And good preparation for teachers, the researcher recommended taking advantage of the experience of Singapore in education in the development of curricula , selection and preparation of teachers, and the development of frameworks for the stages of education and courses focused on solving current and future problems.

Key Words: Singapore, Education System, TIMSS, Teacher preparation, Bilingualism.

مقدمة

تعد تجربة سنغافورة في التحول السريع من أكثر تجارب الدول نجاحاً ووضوحاً في وقتنا الحالي، تلك التجربة التي استغرقت أربعة عقود فقط، نقلت سنغافورة من مصاف الدول الفقيرة النامية إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة، وحولتها من مجرد قرية صيد صغيرة إلى واحدة من أكبر مراكز المال والأعمال على مستوى العالم.

فعلى الصعيد الإقتصادي، حققت تجربتها في تنمية القوى العاملة نجاحاً أشاد به البنك الدولي (The World Bank, 2012) واستطاعت أن ترفع معدل دخل الفرد السنوي من ٥٠٠ دولار عام ١٩٦٥م إلى أكثر من ٦٩ الف دولار عام ٢٠١٥م. (Department of Statistics, 2016) وحافظت على المركز الثاني بمؤشر التنافسية الإقتصادية العالمي للعام السادس على التوالي. (World Economic Forum, 2016)، وقد صاحب هذا النمو الإقتصادي السريع انخفاض في معدل التضخم وصل إلى ٢,٢٪ سنوياً ونسبة البطالة تقل حالياً عن ٢٪. ولديها اقتصاد سوق حر ناجح وعلى درجة عالية من التطور، مما جعل مجلة Fortune الإقتصادية تصفها بأنها الدولة الأولى عالمياً للمعيشة والعمل والقيام بالأعمال التجارية. (Malik, Waleed, 2007)

وعلى صعيد السياحة العالمية، تعد سنغافورة وجهة سياحية جذابة لما يزيد عن ١٥ مليون سائح بحسب

فبناء الإنسان والاهتمام بالتعليم كانا في مقدمة الأسس التي اعتمدت عليها سنغافورة في تحقيق معجزتها، فالبشر هم المورد الوحيد الطبيعي في سنغافورة وعلى التعليم أن يعد الأطفال للانضمام إلى القوى العاملة في عالم متسارع ومتغير. (Haut, Chua, 2014)

ولتقوية العلاقة بين التعليم والتنمية الإقتصادية قامت الحكومة السنغافورية بـ:

التخطيط الفريد والمتكامل لتنمية القوى العاملة.

البحث المستمر عن المهارات اللازمة للمستقبل.

دعم جهود التعليم المستمر والتدريب. (Ministry of Education, 2012)

ولقد وضعت وزارة التربية والتعليم في سنغافورة نظامها التعليمي بعناية بعد دراستها لأنظمة التعليمية الناجحة في بلدان أخرى، الأمر الذي ساهم في تحويل جذري في مشهدها التعليمي في فترة زمنية قصيرة.

مشكلة الدراسة

لذا تتحدد مشكلة البحث الحالي في التعرف على أسباب تفوق نظام سنغافورة التعليمي وأهم الدروس المستفادة من تجربتها.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة التالية:

ما واقع نظام التعليم في سنغافورة؟

ما أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة؟

ما الدروس المستفادة من نجاح نظام التعليم في سنغافورة؟

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة التعرف على تجربة سنغافورة في مجال التعليم من خلال:

التعرف إلى واقع نظام التعليم في سنغافورة.

التعرف إلى أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة.

١	١٠	١	١	١٩٩٥
٢	-	١	-	١٩٩٩
١	١	١	١	٢٠٠٣
١	١	٣	٢	٢٠٠٧
١	٢	٢	١	٢٠١١
١	١	١	١	٢٠١٥

(2005 ,TIMSS) (2001 ,TIMSS) (1996 ,TIMSS)
(2016 ,TIMSS) (2012 ,TIMSS) (2009 ,TIMSS)

كما حازت جامعة سنغافورة الوطنية (NUS) على المركز الـ ٢٤ وجامعة نينج التكنولوجيا بسنغافورة (NTU) على المركز الـ ٥٤ ضمن أفضل مائة جامعة على مستوى العالم ضمن التصنيف العالمي لعام ٢٠١٦ / ٢٠١٧م. (Ellie ,Bothwell, 2016)

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه دوماً، كيف استطاعت سنغافورة تحقيق كل هذه الإنجازات؟ وتتلخص الإجابة عن هذا السؤال في كلمتين: نظامها التعليمي (Gopinathan, S., 2011). فالقد آمن السنغافوريين منذ البداية بأن بقاء دولتهم يتوقف على تنمية رأس المال البشري Capital Human وأصبح هذا الاعتقاد دافعاً قوياً لهم لتحسين جودة نظامهم التعليمي. (Bautista, A., Wong, J., & Gopinathan, S., 2015) فوضعت سنغافورة تركيزها بشكل أساسي على التعليم ويتضح ذلك من خلال إنفاقها على التعليم الذي لا يقل عن ٢٠٪ من ميزانية الدولة. (Venkatesh, Naganathan, 2012)

ويوضح الجدول التالي (٣) حجم الإنفاق السنوي على التعليم في سنغافورة من عام ٢٠٠٩م إلى عام ٢٠١٥م بالمليار دولار.

العام	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الإنفاق السنوي	٨,٧	٩,٩	١٠,٧	١٠,٥	١١,٦	١١,٦	١٢,١

ويلاحظ من الجدول السابق، ارتفاع معدل الإنفاق السنوي على التعليم بسنغافورة، حيث ارتفع من ٨,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م، إلى ١٢,١ مليار دولار في عام ٢٠١٥م.



تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أنسب المناهج لوصف وتحليل النظم التعليمية.

إجراءات تطبيق الدراسة :

يتم تناول موضوع الدراسة من خلال الخطوات التالية :

وصف وتحليل واقع نظام التعليم بسنغافورة.

وصف وتحليل أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة .

وصف وتحليل لأهم الدروس المستفادة من نظام التعليم في سنغافورة.

وضع بعض التوصيات في ضوء التجربة السنغافورية بمجال التعليم.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعتبر نظام التعليم في سنغافورة أحد أرقى نظم التعليم في العالم بلانزاع، فلا يخلو تصنيف تعليمي عالمي من مؤسسات سنغافورة التعليمية، وقد مكنتها نظامها التعليمي من تكوين كفاءات وخبرات ساهمت في بناء اقتصاد هذا البلد، وقد مر نظام التعليم في سنغافورة بخمسة مراحل مهمة منذ استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٤٦م، ساهمت في تشكيل نظامها التعليمي:

المرحلة الأولى ١٩٤٦- ١٩٦٥ م « قرار المواجهة والتوسع الكمي »

وتميزت تلك المرحلة بالتوسع في فرص التعليم، واستخدام التعليم في تحقيق التماسك الوطني وإعادة الهيكلة الاقتصادية للمجتمع وحل بعض المعضلات التي واجهت سنغافورة في فترة الخمسينات، وفي سبيل ذلك وضع حزب العمل الشعبي الحاكم عام ١٩٥٦م خطة خمسية في مجال التعليم، وكان من أهم ملامح هذه الخطة التركيز على دراسة الرياضيات والعلوم والمواد التقنية .

المرحلة الثانية ١٩٦٥- ١٩٧٨ م « التحول النوعي »

وتميزت تلك المرحلة بالتحول من التركيز على التعليم

التعرف إلى الدروس المستفادة من نظام التعليم في سنغافورة.

أهمية الدراسة

● الأهمية النظرية

قد تساهم هذه الدراسة في التعرف على التوجهات الحديثة والمعاصرة في نظام التعليم بسنغافورة كواحدة من أفضل نظم التعليم في العالم .

تفتح المجال أمام دراسات تربوية أخرى في تطوير نظم التعليم بالدول العربية في ضوء تجربة سنغافورة.

● الأهمية العملية

قد تساهم في تحقيق أحد متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي دعت لتطوير المناهج وإعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية.

قد توفر المعلومات البحثية التي قد تساعد صانعي سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في تطوير نظامها التعليمي.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على مجالات رؤية Vision سنغافورة لأهمية التعليم وإعداد المعلم Teacher Preparation وثنائية اللغة Bilingualism وأطر العمل Frameworks والكتب الدراسية Textbooks.

الحدود المكانية: دولة سنغافورة باعتبارها دولة رائدة في التعليم.

مصطلحات الدراسة

النظام التعليمي: هو أحد التنظيمات الفرعية المنبثقة عن السياسات العامة للدولة وتعتمد عليه الدولة في تغطية احتياجاتها من القوى البشرية بجميع مستوياتها.(حكيم، عبد الحميد، ١٤٣٣هـ: ١٨٦)

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

لتحسين ذاتها، وألا يقتصر دورها على تنفيذ سياسات التعليم، والتأكيد على أن الجيل القادم عليه أن يفكر لنفسه بثقة لمواجهة تحديات مختلفة عما يواجهه الجيل الحالي. (Education of Ministry, 2010: 5)

أهداف التعليم في سنغافورة :

يهدف نظام التعليم في سنغافورة إلى توفير فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع وتنشئة أفراد جادين متميزين مفكرين ذوي مهارات إبداعية، وإعداد مواطنين صالحين مدركين لمسؤولياتهم تجاه الأسرة والمجتمع والوطن، وغرس الأخلاق والقيم التي ينادي بها المجتمع، والعمل على التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية من خلال التعليم.

معايير وغايات التعليم في سنغافورة and Standard
: Targets

تهدف وزارة التربية والتعليم في سنغافورة إلى :

جعل الطفل السنغافوري محور كل اهتماماتها .

استكمال جميع الطلاب لـ ١٠ سنوات من التعليم الأساسي على الأقل، وأن يستكمل ٩ طلاب من كل ١٠ طلاب تعليمهم ما بعد الثانوي.

التزام المناهج الدراسية والامتحانات الوطنية بالحفاظ على أسس التعليم ومستوى التحصيل عبر نظام التعليم بأكمله.

مساعدة كل طفل في تحقيق تطلعاته من خلال مسارات متعددة واكتشاف المواهب والقدرات لدى الطلاب.

إنشاء المدارس المتخصصة في التربية الرياضية والرياضيات والعلوم والتكنولوجيا والفنون. (Singapore Ministry of Education, 2010)

ونتيجة لما يتمتع به نظام سنغافورة التعليمي من مميزات فقد أصبح سجلها حافلاً بالإنجازات في الاختبارات والتقويمات الدولية، وقد أشادت به العديد من الهيئات والمنظمات الدولية الكبرى كهيئة اليونسكو والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي

الأكاديمي إلى التعليم التقني (الفني)، لتوفير قاعدة من القوى العاملة للتصنيع، واستمر الاهتمام بالتعليم لتسهيل التحول الاقتصادي في البلاد، وبناء مجتمع متماسك منضبط اجتماعياً.

المرحلة الثالثة ١٩٧٨ - ١٩٨٤م « التحسينات واتخاذ خطوات جديدة »

مع نهاية فترة السبعينات ارتفع الارتفاع التعليمي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية في البلاد وظهرت الحاجة الملحة لنظام تعليمي جديد يتسم بالمرونة وبلي الاحتياجات المتنوعة للطلبة ويتيح لهم مسارات عدة تتفق مع اختلاف قدراتهم الأكاديمية .

المرحلة الرابعة ١٩٨٤ - ١٩٩٦م « نحو التميز في المدارس »

أشار وزير التربية والتعليم (في العام ١٩٩٦م) أنذاك إلى أن سياسات التعليم في سنغافورة للمستقبل ستقوم على ثلاثة مبادئ هي : مواكبة التعليم للاقتصاد والمجتمع، والتأكيد على دراسة اللغات والعلوم والرياضيات والعلوم الإنسانية لتشجيع التفكير المنطقي والتعلم مدى الحياة، وتشجيع الإبداع في المدارس ومبادرات مديري المدارس والمعلمين بدلا من مبادرات الوزارة.

المرحلة الأخيرة ١٩٩٦م - حتى الآن « الطريق للأمام»

أعلن رئيس الوزراء السيد جوه تشوك تونج Goh Tong Chok في عام ١٩٩٧م عن وجود تغييرات في نظام التعليم لإعداد الشباب لمواجهة مشكلات الألفية الجديدة، وأوضح أن رؤية سنغافورة لمواجهة هذا التحدي تقتصر على أربع كلمات: «مدارس مفكرة، أمة متعلمة» "Nation Learning , Schools Thinking" ومع تنفيذ تلك المبادرة في جميع المواد الدراسية والمناهج وتدریس الرياضيات والعلوم حدثت تغييرات في جميع جوانب التعليم. (Kaur, 2013) فكان الهدف من تلك المبادرة أن يحتضن جميع السنغافوريين بيئة تعليمية كاملة، وأن تسعى المدارس باستمرار



من أن مستوى التنظيم قد حاز على الاهتمام الأكبر من المعلمين والباحثين وصناع القرار حول العالم في السنوات الأخيرة.

الدراسات السابقة

حفزت النتائج المذهلة التي حققتها سنغافورة في مجال التعليم الكثير من الباحثين ومراكز البحوث من مختلف دول العالم لدراسة أسباب تفوق نظامها التعليمي للاستفادة من تجربتها في تصميم المناهج وتطوير طرق التدريس وإعداد المعلمين، فظهرت العديد من الدراسات والبحوث التي تبحث عن تلك الأسباب، ومن تلك الدراسات: دراسة مركز الاختبارات التربوية للبحوث والتطوير (ETC, 2003) بعنوان «إعداد المعلمين حول العالم». وهدفت إلى التعرف على إعداد المعلمين بكل من استراليا وانجلترا وهونج كونج واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية من حيث جهة الإشراف على المعلمين ومعايير اختيارهم، وبرامج الإعداد وخصائص برامج الإعداد والمؤهلات العلمية المطلوبة والتوظيف والتنمية المهنية أثناء الخدمة، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التعليم في سنغافورة يتميز بوجود جهة واحدة فقط تشرف على إعداد المعلم بينما تتعدد تلك الجهات بالدول الأخرى لتصل إلى حوالي ١٥٠٠ جهة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما يتطلب من الطلاب الملتحق بمعهد إعداد المعلمين بسنغافورة الحصول على تقدير A أو B على الأقل، وتقدير A بمقررات الرياضيات والعلوم بشهادة الثانوية العامة والتدريب لمدة ١٠٠ ساعة كل عام أثناء الخدمة، ودراسة مركز البحوث الأمريكي (American Institutes for Research, 2005) بعنوان: «ماذا يمكن أن تتعلمه الولايات المتحدة الأمريكية من نظام تعليم الرياضيات في سنغافورة». وهدفت تلك الدراسة إلى التعرف على أسباب تفوق الطلبة من سنغافورة في المسابقات الدولية في الرياضيات مقارنة بالطلبة الأمريكيين، واقتصرت المقارنة بين النظامين على المعايير Standards والكتب الدراسية Textbooks والتقييمات Assessments

والتنمية (ECD) والتي أكدت تمتع سنغافورة بنظام تعليمي عالي الجودة، له مميزات يمكن للأنظمة الأخرى أن تتعلم منها، ومن هذه المميزات: المعلمون والمديرون ذوو الكفاءات العالية والقادة الأقوياء ذوو الجرأة على الرؤى بعيدة المدى، والصلة القوية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، وكذلك بين السياسة والتنفيذ، كما أن المناهج الدراسية معدة على نحو جيد وبمقاييس تتماشى مع أساليب التعليم الحديثة والقياس والتقويم. (الدخيل، عزام، ٢٠١٥)

ويضيف الكثير من الباحثين أمثال باوتيستا وجوبيناثان (Bautista, A., Wong, J. & Gopinathan, S., 2015) واستاندرسون (Standerson, Gavin, 2002) وبريكي (Wai, Pryke, 2015) سبباً آخر لتفوق نظام سنغافورة التعليمي وهو اعتمادها على نظام ثنائي اللغة، مكن طلابها وقوتها العاملة من إتقان اللغة الإنجليزية مما مكن سنغافورة من التواصل مع الأمم الأخرى، إذ تعد اللغة الإنجليزية لغة الدراسة والعمل في سنغافورة واللغة المشتركة بين طوائف الشعب السنغافوري.

ويضيف جوناثان هسو (Hsu, Jonathan, 2013) أسباباً أخرى منها وجود نظام تعليمي مركزي مع مناهج ومعايير موحدة بجميع المدارس الوطنية واختبارات قياس وطنية موحدة لقياس تحصيل الطلاب بنهاية الصفوف السادس والعاشر والثاني عشر من التعليم، مما يعني مسؤولية وزارة التربية والتعليم عن صياغة وتحقيق السياسات التعليمية وتطوير أطر عمل المناهج والتوجيه وإدارة الاختبارات الوطنية.

ويشير باوتيستا وجوبيناثان (Bautista, A., Wong, J., Gopinathan & S., 2015)

إلى أن نجاح نظام التعليم في سنغافورة يعود لعوامل متعددة بثلاث مستويات هي: المستوى العام (العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية) والمستوى التنظيمي (نوعية المدارس والمعلمين والمناهج الدراسية.....) وعلى مستوى الأسرة (الوالدين و التنشئة الاجتماعية)، ولا عجب

والمعلمين Teachers وتوصلت الدراسة إلى أن نظام تعليم الرياضيات بسنغافورة يتميز عن نظام تعليم الرياضيات بالولايات المتحدة الأمريكية باعتماده على معايير واضحة تتمركز حول حل المشكلات و كتب للرياضيات أكثر عمقاً، واختبارات أكثر تحدياً واختيار أكثر صرامة لمعلمي الرياضيات وساعات تدريب أطول للمعلمين أثناء الخدمة، ودراسة: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2007) بعنوان: « كيف أصبحت أنظمة التعليم الأفضل في العالم في المقدمة؟ » وهدفت تلك الدراسة إلى دراسة أفضل ١٠ أنظمة تعليمية على مستوى العالم ومن بينهم نظام التعليم بسنغافورة ودراسة النقاط المشتركة والأدوات والأساليب التي يستخدمونها لتحسين نتائج الطلبة وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة: الاختيار الجيد والصارم للمعلمين من البداية، وتقديم رواتب للطلاب المعلمين وتكليفهم بالعمل كمعلمين عند التخرج، وفترة التدريب الطويلة للمعلمين أثناء الخدمة، ووجود نظام تعليمي يضمن لكل طفل الاستفادة من هذا التعليم المتميز، ودراسة انجلرسول (Ingersol,2007) بعنوان « دراسة مقارنة لإعداد المعلم ومؤهلاته في ستة دو» وهدفت تلك الدراسة إلى التعرف على إعداد وتأهيل معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية في الصين وهونج كونج واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت الدراسة إلى تميز سنغافورة من حيث وجود جهة واحدة فقط تشرف على إعداد وتأهيل المعلمين بسياسة واضحة وإجراءات محددة بينما تتزايد تلك الجهات بباقي الدول، كما أن نظامها التعليمي يتطلب من المعلمين اجتياز بعض الاختبارات ويتم الاختيار من الثلث الأعلى من خريجي المرحلة الثانوية، كما تهتم وزارة التربية والتعليم في سنغافورة بتدريب وتأهيل المعلمين على احتياجات القرن الـ ٢١، ودراسة ويتستون (2009,Whetstone) بعنوان: « الرياضيات الجديدة: كيف يمكن لمدارس الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق إنجاز نجاح سنغافورة في تحصيل الرياضيات»، وهدفت تلك الدراسة إلى عقد مقارنة بين الولايات المتحدة

والمعلمين Teachers وتوصلت الدراسة إلى أن نظام تعليم الرياضيات بسنغافورة يتميز عن نظام تعليم الرياضيات بالولايات المتحدة الأمريكية باعتماده على معايير واضحة تتمركز حول حل المشكلات و كتب للرياضيات أكثر عمقاً، واختبارات أكثر تحدياً واختيار أكثر صرامة لمعلمي الرياضيات وساعات تدريب أطول للمعلمين أثناء الخدمة، ودراسة: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2007) بعنوان: « كيف أصبحت أنظمة التعليم الأفضل في العالم في المقدمة؟ » وهدفت تلك الدراسة إلى دراسة أفضل ١٠ أنظمة تعليمية على مستوى العالم ومن بينهم نظام التعليم بسنغافورة ودراسة النقاط المشتركة والأدوات والأساليب التي يستخدمونها لتحسين نتائج الطلبة وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة: الاختيار الجيد والصارم للمعلمين من البداية، وتقديم رواتب للطلاب المعلمين وتكليفهم بالعمل كمعلمين عند التخرج، وفترة التدريب الطويلة للمعلمين أثناء الخدمة، ووجود نظام تعليمي يضمن لكل طفل الاستفادة من هذا التعليم المتميز، ودراسة انجلرسول (Ingersol,2007) بعنوان « دراسة مقارنة لإعداد المعلم ومؤهلاته في ستة دو» وهدفت تلك الدراسة إلى التعرف على إعداد وتأهيل معلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية في الصين وهونج كونج واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت الدراسة إلى تميز سنغافورة من حيث وجود جهة واحدة فقط تشرف على إعداد وتأهيل المعلمين بسياسة واضحة وإجراءات محددة بينما تتزايد تلك الجهات بباقي الدول، كما أن نظامها التعليمي يتطلب من المعلمين اجتياز بعض الاختبارات ويتم الاختيار من الثلث الأعلى من خريجي المرحلة الثانوية، كما تهتم وزارة التربية والتعليم في سنغافورة بتدريب وتأهيل المعلمين على احتياجات القرن الـ ٢١، ودراسة ويتستون (2009,Whetstone) بعنوان: « الرياضيات الجديدة: كيف يمكن لمدارس الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق إنجاز نجاح سنغافورة في تحصيل الرياضيات»، وهدفت تلك الدراسة إلى عقد مقارنة بين الولايات المتحدة

تعليق على الدراسات السابقة :

هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف إلى أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة.



أوائل الدراسات العربية التي بحث أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة.

النتائج ومناقشتها

١. عرض وتحليل ومناقشة نتيجة السؤال الأول، والذي نصه : ما واقع نظام التعليم في سنغافورة ؟ وسيتم الإجابة على هذا السؤال كما يلي :

يعد التعليم في سنغافورة مسؤولية مشتركة بين وزارة التربية والتعليم Education of Ministry (MOE) والمعهد الوطني للتعليم National Institute of Education (NIE) فوزارة التربية والتعليم تقوم بإعداد وتنفيذ ومتابعة المناهج الدراسية وإدارة الاختبارات الوطنية بجميع المدارس وتمويل تدريب المعلمين. في حين يقوم المعهد الوطني للتعليم بإعداد المعلمين وتدريبهم وتنميتهم مهنيًا. ويتيح دراسات عليا للمعلمين بدءاً من درجة الدبلوم حتى درجة الدكتوراة(Kaur et al, 2015). ونظام التعليم في سنغافورة مركزي، بمناهج موحدة بجميع المدارس الوطنية.(Whetston, Dana, 2009) واختبارات قياس وطنية لقياس تحصيل الطلبة بنهاية الصفوف السادس والعاشر والثاني عشر من التعليم تحت إشراف وزارة التربية والتعليم. (Hsu, Jonathan, 2013). ويبدأ التعليم الرسمي في سنغافورة من سن السادسة ويتم تنظيمه على أساس ٦ ، ٤ ، ٢ ، بمعنى ٦ سنوات للتعليم الابتدائي يتبعها تعليم ثانوي لمدة أربع سنوات أو خمس سنوات يلتحق بعدها الناجحون بالكليات الصغرى للحصول على شهادة الثانوية من المستويات المتقدمة لمن يرغب في الالتحاق بالتعليم العالي الجامعي، ويتمثل تنظيم التعليم العام في سنغافورة من المراحل التعليمية الأساسية كالتالي:

مرحلة التعليم الابتدائي: Education Primary

مدة الدراسة بمرحلة التعليم الابتدائي ست سنوات دراسية، يلتحق بها التلاميذ من سن السادسة وحتى الثانية عشر وهي مرحلة مجانية عامة، وتنقسم تلك المرحلة إلى مستويين أحدهما يسمى بالمرحلة التحضيرية Stage Fondation من الصف الأول إلى الصف

اهتمت بعض الدراسات السابقة بعقد مقارنة مع نظام التعليم في سنغافورة كما في دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2007) ودراسة فينكاتيش (Venkatesh 2012) ودراسة هيئة اليونسكو (UNESCO, 2014).

اهتمت بعض الدراسات السابقة بتحليل نظام التعليم في سنغافورة بمجال إعداد المعلم كما في دراسة مركز الاختبارات التربوية للبحوث والتطوير (ETC,2003) ودراسة انجرسول (Ingersol, 2007)

اهتمت بعض الدراسات السابقة بتحليل نظام تعليم بعض المواد الدراسية في سنغافورة كالرياضيات كما في دراسة مركز البحوث الأمريكي (American Institutes for Research, 2005) ودراسة ويتستون (Whetstone,2009)

توصلت الدراسات السابقة إلى أن نظام التعليم في سنغافورة يتميز بالاختيار الجيد والحازم للمعلمين ووجود جهة واحدة تشرف على إعدادهم كما في دراسة مركز الاختبارات التربوية للبحوث والتطوير (ETC,2003) ودراسة مركز البحوث الأمريكي (American Institutes for Research, 2005) ودراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2007) ودراسة انجرسول (Ingersol, 2007) ودراسة ويتستون (Whetstone,2009) وثنائية اللغة كما في دراسة فينكاتيش (Venkatesh 2012) ودراسة هيئة اليونسكو (UNESCO, 2014) وإعداد الكتب الدراسية كما في دراسة مركز البحوث الأمريكي (American Institutes for Research, 2005) ودراسة ويتستون (Whetstone,2009) وبوضوح الرؤية السياسية لأهمية التعليم كما في دراسة هيئة اليونسكو (UNESCO, 2014) ودراسة فينكاتيش (Venkatesh, 2012) والاهتمام بأطر العمل كما في دراسة مركز البحوث الأمريكي (American Institutes for Research, 2005) ودراسة ويتستون (Whetstone,2009) ودراسة هيئة اليونسكو (UNESCO, 2014).

تعد الدراسة الحالية (في حدود علم الباحث) من

المشكلات لدى الطلاب وتبني أساساً قوياً داعمًا لهم لاستكمال دراستهم في رحلتهم التعليمية. (Ministry of Education in Singapore, 2008)

وتحظى اللغة الإنجليزية بالنصيب الأكبر من إجمالي عدد الساعات حيث يبلغ متوسط عدد ساعات دراستها حوالي ٣٣٪ من متوسط عدد الساعات الإجمالي، و٢٧٪ من إجمالي عدد الساعات تخصص لدراسة اللغة الأم حسب العرق الذي ينتمي إليه الطالب، و٢٠٪ للرياضيات، و٢٠٪ لباقي المواد.

ويمكن ارجاع ذلك إلى مدى تأثير الاحتلال الإنجليزي في النواحي التعليمية من ناحية، ومدى اهتمام سنغافورة بتدريس اللغة الانجليزية على اعتبارها لغة العلم والتكنولوجيا والتقنية الحديثة من ناحية أخرى، وبالنسبة لتدريس اللغة الأم وذلك لربط أبناء سنغافورة بتراثهم وقيمهم الآسيوية.

مرحلة التعليم الثانوي: Education Secondary

بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية يحصل الطالب على شهادة المرحلة الابتدائية PSLE، يلتحق بالتعليم الثانوي، ومدة الدراسة بالتعليم الثانوي أربع سنوات، مقسمة إلى ثلاثة برامج كالتالي:

البرنامج الخاص: Course Special

ومدة الدراسة بهذا البرنامج أربع سنوات بعد المرحلة الابتدائية. يدرس الطالب خلالها الرياضيات واللغة الإنجليزية واللغة الأم بصورة مكثفة، ويحصل الطالب في نهاية هذه المرحلة على شهادة الثانوية العامة من المستوى العادي GCE "O" Level

المستوى السريع: Course Express

مدة الدراسة به أربع سنوات، يدرس الطالب خلالها مجموعة من المناهج بصورة أقل من البرنامج الخاص ويحصل الطالب أيضاً على شهادة GCE "O" Level أيضاً.

البرنامج العادي: Normal Course

وينقسم هذا البرنامج إلى نوعين الأول يسمى البرنامج

الرابع، والآخر يسمى بالمرحلة التوجيهية Orientation Stage بالصفين الخامس والسادس وتنتهي بالحصول على شهادة التعليم الإبتدائي (Primary PSLE) School Leaving Examination ويدرس التلاميذ خلال تلك المرحلة مجموعة من المناهج والمقررات موزعة على السنوات الست للتعليم الإبتدائي وهي (اللغة الإنجليزية- اللغة الأم- الرياضيات- التربية البدنية- التربية الصحية- فنون وموسيقى-دراسات اجتماعية- علوم- تربية اخلاقية) والجدول (٤) يوضح توزيع تلك المواد على المستويين.

جدول (٤) خطة الدراسة بمدارس التعليم الإبتدائي في سنغافورة

المواد	التعليم الإبتدائي
اللغة الانجليزية- اللغة الأم - الرياضيات- التربية البدنية- التربية الصحية- الفنون والموسيقى- الدراسات الإجتماعية	أولاً: المستوى الأساسي الصفين ١-٢
اللغة الانجليزية- اللغة الأم - الرياضيات- العلوم- التربية البدنية - التربية الصحية - الفنون والموسيقى- الدراسات الاجتماعية	الصفين ٣-٤
اللغة الانجليزية- اللغة الأم - الرياضيات- العلوم- التربية البدنية- التربية الصحية- الفنون والموسيقى- التربية الأخلاقية	ثانياً: المستوى التوجيهي الصفين ٥-٦

ويلاحظ من الجدول السابق (٤) أن هناك مجموعة من المواد الدراسية التي تدرس من الصف الأول إلى السادس وهي اللغة الإنجليزية واللغة الأم (الثانية) والرياضيات والتربية البدنية والتربية الصحية والفنون والموسيقى وابتداءً من الصف الثالث والرابع يدرس الطلاب العلوم وفي المستوى التوجيهي يبدأ الطلاب في دراسة مادة التربية الأخلاقية بدلا من مادة الدراسات الاجتماعية.

ويتعلم طلبة المدارس الابتدائية ثلاثة مواد أساسية هي : اللغة الانجليزية واللغة الأم والرياضيات وهذه المواد تساعد في تطوير مهارات القراءة والكتابة وحل



٢. عرض وتحليل ومناقشة نتيجة السؤال الثاني، والذي نصه : ما أسباب تفوق نظام التعليم في سنغافورة على المستوى العالمي ؟ وسيتم الإجابة على هذا السؤال من خلال عرض للمباحث الخمسة التالية: رؤية سنغافورة لأهمية التعليم، إعداد المعلم في سنغافورة، أطر العمل، ثنائية اللغة، الكتب الدراسية.

أولاً: رؤية سنغافورة لأهمية التعليم

بحلول الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧م، وبتحول الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد المعرفة، تطلب الأمر تحولاً في نظام التعليم في سنغافورة نحو التركيز على الابتكار والإبداع والبحوث. (OECD, 2010)

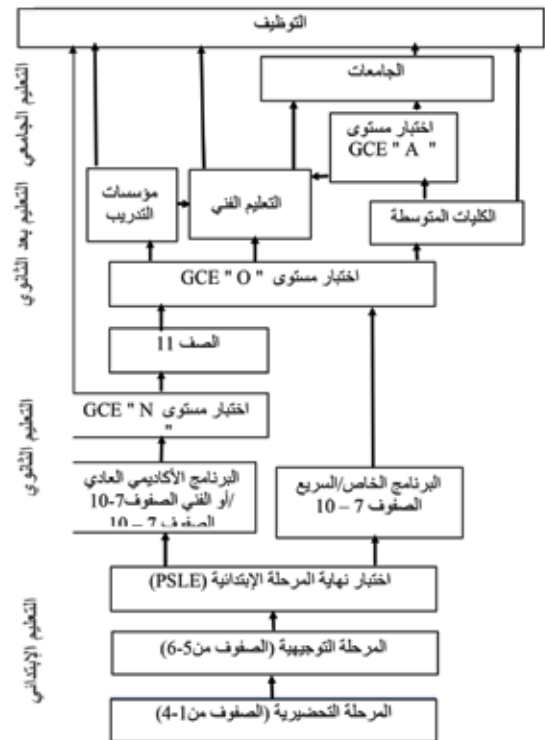
وعندما أعلن رئيس الوزراء السنغافوري عام ١٩٩٧م رؤية الدولة لتطوير التعليم « مدرسة مفكرة ، أمة متعلمة » Nation Learning , Schools Thinking (TSLN) أكد على أهمية التعليم وإعداد المعلم وتطويره المهني واعتباره مفتاح نجاح تلك الرؤية. (Kaur, 2004) والنظر للمدرسة باعتبارها مسؤولة عن تنمية مهارات التفكير الإبداعي وتشجيع الطلاب على التعلم مدى الحياة، بدلاً من التركيز فقط على اكتساب المعرفة، وقد اشتملت رؤية «مدارس مفكرة ، أمة متعلمة على مجموعة واسعة من المبادرات على مدى السنوات كانت تهدف لتوفير مزيد من المرونة وحرية الاختيار للطلاب وتطوير هياكل التعليم وتوفير مسارات وظيفية وحوافز وترقيات للمعلمين. (OECD, 2010)

وتعد مبادرة «تدريس أقل، تعلم أكثر» Less Teach , Learn More ، واحدة من تلك المبادرات وأطلقت في العام ٢٠٠٣م لتطوير نظام التعليم، وتحسين نوعية الممارسات التعليمية والتعامل بين المعلمين والطلاب. (Kaur, ٢٠١٣) وتوفير تعليم أفضل للطلاب يهتم ببناء شخصية الطالب وإعداده للحياة من خلال أساليب تدريس مبتكرة وفعالة. (Singapore Ministry of Education, 2010)

وتعكس الأهمية التي توليها سنغافورة للتعليم،

العادي الأكاديمي Academic Normal والثاني البرنامج العادي الفني Normal Technical ، ومدة الدراسة بكل نوع منهما أربع سنوات، يحصل الطالب في نهايتها على شهادة الثانوية العامة من المستوى العادي GCE Level - "N" وإذا أراد الطالب أن يحصل على شهادة الثانوية العامة من المستوى العادي "GCE O" - Level يدرس سنة دراسية أخرى، ويلتحق بالبرنامج الخاص السريع نسبة ٦٠٪ من الطلاب المنتهين من مرحلة التعليم الابتدائي، ومن ٢٠-٢٥٪ يلتحقون بالبرنامج العادي الأكاديمي، ومن ١٥-٢٠٪ يلتحقون بالبرنامج العادي الفني.

(Kam, Ho & Gopinathan, S., 1999) ، ويوضح الشكل التالي مراحل التعليم المختلفة في سنغافورة والشهادات التي تمنح في نهاية المرحلة الابتدائية ومرحلة التعليم الثانوي.



شكل (١) يوضح تنظيم التعليم في سنغافورة (Ministry of Education Singapore, 2007).

الابتدائية سوف يعانون من هذا الأداء الضعيف لسنوات طويلة وتلك الخسارة التعليمية لارجعة فيها إلى حد كبير، (OECD, 2007) فقد اهتمت سنغافورة باختيار معلميها من البداية، قبل إعدادهم كمعلمين ليكون عدد من يتم تدريبهم أقل، وما يتم إنفاقه على إعداد المعلم أكثر، ويوضح الشكل التالي: إجراءات اختيار المعلمين في سنغافورة:



شكل (٢) يوضح إجراءات اختيار المعلمين في سنغافورة

ففي سنغافورة يتم فحص المتقدمين للعمل كمعلمين واختبارهم واختيارهم قبل البدء في تدريبهم ومن يجتاز الاختبارات والمقابلات يبدأ مرحلة الإعداد والتدريب ويحتفظ بوظيفة معلم عند تخرجه ويتلقى راتب معلم خلال فترة التدريب، مما يحفزه نحو الأداء الأعلى، وهذا يعني أن سنغافورة تنفق أكثر من أنظمة التعليم الأخرى في العالم على تدريب المعلم حيث عدد أقل من المتدربين، مما يجعل التدريب أكثر فعالية وهذا بدوره يجعل التدريس أكثر مهنية وأكثر جودة. (OECD, 2007) وللتدريب قبل الخدمة دور حاسم وتأثير طويل الأمد في مستوى أداء المعلمين في المستقبل، حيث يقدم لهم نوعين من الدورات: الأولى دراسات في المناهج وطرق تدريسها لتتيح لهم فهماً أعمق، والأخرى دراسات أكاديمية، وتقدم تلك الدورات من قبل الأكاديميين وعدد من المعلمين من ذوي الخبرة في كل المناطق. (Kaur and others, 2015)

الدور الأكبر الذي يلعبه التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنغافورة، فالتعليم ليس مجرد وسيلة للأفراد لاكتشاف مواطن القوة لديهم وتحقيق طموحاتهم، ولكنه يعتبر أيضاً بمثابة دعامة قوية لدعم النمو والإقتصادي وبناء الأمة.

ثانياً: إعداد المعلم في سنغافورة .

يشكل المعلمون والقادة التربويون حجر الزاوية في بناء نظام التعليم في سنغافورة وسبباً رئيساً وراء أداءه رفيع المستوى، ولبحث موضوع إعداد المعلمين في سنغافورة سوف يقتصر البحث على المحاور الأربعة التالية: الإشراف على إعداد المعلمين، إعداد المعلمين قبل الخدمة، التنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة، وجود مسارات ترق للمعلمين.

الإشراف على إعداد المعلمين: يشرف المعهد الوطني للتعليم (National Institute of Education (NIE) على اختيار وإعداد المعلمين في سنغافورة، وهو المسؤول عن وضع البرامج التدريبية وإعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا. (Kaur et al, 2015)، ووجود جهة واحدة فقط للإشراف على اختيار وإعداد المعلمين تعد من السمات التي تتميز بها نظام إعداد المعلمين في سنغافورة، إذ تعد الأقل إذا قورنت بعدد الجهات التي تشرف على إعداد المعلمين بدول العالم، فهناك ٣٥ جهة تشرف على إعداد المعلمين في استراليا، و١٢٣ جهة في المملكة المتحدة، و١٣٨ جهة في اليابان وتزداد تلك الجهات لتصل إلى ١٥٠٠ جهة في الولايات المتحدة الأمريكية. (ETC, 2003)

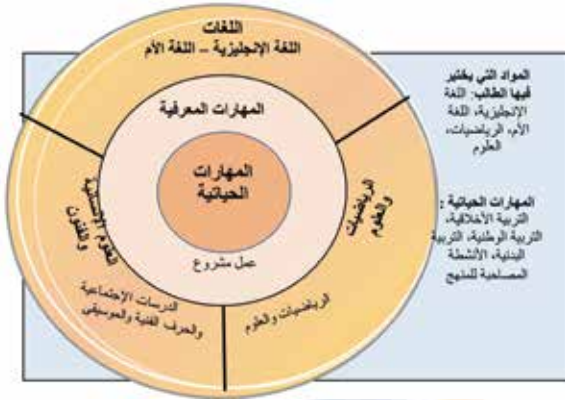
وتمكن تلك السمة -جهة الإشراف الواحدة- نظام التعليم في سنغافورة من تحقيق أعلى مستويات الأداء لجميع المعلمين على مستوى الدولة.

-إعداد المعلمين قبل الخدمة: تختار سنغافورة مدرسيها من الثلث الأفضل من خريجي مدارسها الثانوية، حيث يقبل واحد فقط من كل ستة متقدمين للقبول في برنامج إعداد المعلمين، ونظراً لأن الاختيار السيء للمعلمين ذوي الأداء الضعيف يستمر تأثيره السلبي لقراءة ٤٠ عاماً، وأن التلاميذ وخاصة بالمرحلة

التعليم. (Steiner, Lucy, 2010).

ثالثاً: أطر العمل Frameworks

يتميز نظام التعليم في سنغافورة بوجود أطر عمل تحدد المبادئ الأساسية للمراحل التعليمية والمقررات الدراسية وتطبق على جميع المستويات، من المرحلة الابتدائية حتى مرحلة الثانوية العليا، وتحدد الاتجاه العام لتعليم وتعلم المقررات وفيما يلي اطار عمل المرحلة الابتدائية في سنغافورة:



شكل (٤) إطار عمل المرحلة الابتدائية (Ministry of Education, 2008)

ويتضح من الشكل السابق (٤) وجود ثلاث حلقات تشكل إطار عمل المرحلة الابتدائية، المركزية منها تشير للمهارات الحياتية التي يجب أن يكتسبها الطالب كالتربية الأخلاقية والتربية الوطنية والتربية البدنية، وتشير الحلقة الأكبر للمهارات المعرفية وأخيراً الحلقة الخارجية تشير للمواد الدراسية التي سيتعلمها ويختبر فيها الطالب وهي اللغة الإنجليزية واللغة الأم والرياضيات والعلوم والمواد التي سيدرسها ولن يختبر فيها الطالب وهي: الدراسات الإجتماعية والحرف الفنية والموسيقى.

يوضح الشكل التالي إطار عمل الرياضيات في سنغافور:

ويوضح الشكل التالي مراحل إعداد المعلمين قبل الخدمة في سنغافورة:



شكل (٣) يوضح مراحل إعداد المعلمين قبل الخدمة في سنغافورة (OECD, 2007)

● التنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة: يتاح لجميع المعلمين في سنغافورة منذ العام ١٩٩٨م، تدريباً سنوياً لمدة ١٠٠ ساعة من التدريب لرفع مستواهم لمواكبة المعرفة الحديثة والمهارات الحياتية (Kaur and others, 2015) بالإضافة إلى نحو ٢٠ ساعة أسبوعياً يعمل خلالها المعلمون مع زملائهم ويزور بعضهم البعض بقاعات التدريس. (Hammond, Linda, 2010) كما تتاح للمعلمين في سنغافورة العديد من أساليب التنمية المهنية كإجراء البحوث العلمية والنشر العلمي، وحضور ورش العمل وحضور المؤتمرات وعضوية اللجان الخاصة بالتعليم والتفرغ للدراسة أو للسفر. (Seng, Tan, 2016)

مسارات ترق للمعلمين: توفر سنغافورة للمعلمين ثلاث مسارات وظيفية مختلفة وتمنحهم فرصاً لمزيد من الترقى والمسئولية والأجور، المسار الأول مسار التدريس ويتدرج فيه المعلم حتى يصل لدرجة معلم خبير والمسار الثاني مسار المتخصص، للعمل في مجال تصميم المناهج وطرق التدريس وعلم النفس التعليمي والاختبارات والإرشاد أو البحوث والإحصاء ويتدرج المتخصص حتى يصل لدرجة كبير المتخصصين والمسار الثالث مسار الإدارة للعمل في وظائف الإدارة المدرسية ويتدرج فيه حتى يصل إلى درجة مدير عام

ويشار لهذا الإطار عادة من قبل المعلمين في سنغافورة باسم إطار عمل 21cc وقدم هذا الإطار في سنغافورة عام 2010م ويستند على رؤية وطنية مشتركة من القيم والمهارات والميول لتمكين الطلاب من التعايش في عالم متغير وغامض، وتم إعداد هذا الإطار موضوعاً في محوره القيم والمسؤولية والاحترام والمرونة والنزاهة والرعاية والانسجام التي من شأنها أن تساعد الطلاب على العمل بفاعلية في قرن سريع الخطى هو القرن الحادي والعشرين والحلقة الوسطى تعبر عن المهارات الاجتماعية والوجدانية والتي هي ضرورية للطلاب لتنظيم وتوجيه مشاعرهم والاهتمام بالآخرين واتخاذ قرارات مسؤولة والتعامل مع المواقف الصعبة على نحو فعال، والطوق الخارجي من الإطار يوضح ما يعرفه الناشئة كمحو الأمية والوعي العالمي ومهارة تبادل الثقافات والتفكير الناقد والابداعي والتواصل والتعاون.

وتشكل معاً هذه القيم والكفايات شخصية المواطن السنغافوري الواثقة والمنتمية والمشاركة بفاعلية. (Russell, Christina, 2016)

رابعاً : ثنائية اللغة Bilingualism

عندما نالت سنغافورة استقلالها عن بريطانيا عام 1959م، واجهت الحكومة صعوبات في التعامل مع الأعراق واللغات المختلفة للسكان، إذ يشكل الصينيون 74,2% من السكان، والملايويون 13,2%، والهنود 9,2%، (Pryke, Wai, 2015) فاخترت سنغافورة أن تكون دولة متعددة اللغات واختارت أربع لغات رسمية هي الانجليزية والصينية والماليزية والتاميلية واختارت اللغة الانجليزية لتصبح لغة العمل والدراسة والتواصل بين العرقيات وباقي اللغات كلغة أم للمجموعات العرقية (Dixon, L. , 2005).

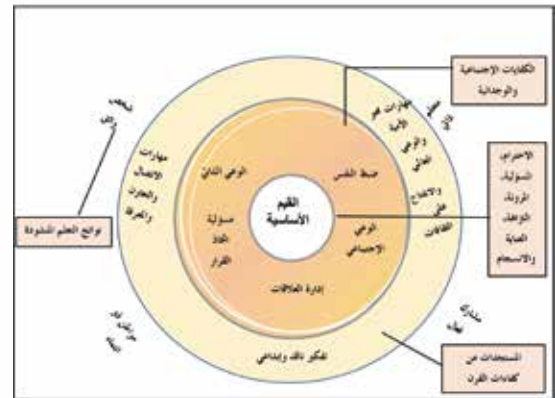
وتعد ثنائية اللغة إحدى نقاط القوة لنظام التعليم في سنغافورة وسمة أساسية من سماته، وتهدف إلى إعداد الطلبة للوصول إلى كلا الثقافتين الشرقية والغربية والتكيف مع العالم في ظل نظام العولمة وتلك القوة تمنح الطلبة ميزة تنافسية في التواصل



شكل (٥) إطار عمل مناهج الرياضيات بسنغافورة (Ministry of Education in Singapore, 2007)

ويحدد إطار عمل الرياضيات في سنغافورة المبادئ الأساسية لبرامج الرياضيات الفعالة التي تطبق على جميع المستويات، من المرحلة الابتدائية حتى مرحلة الثانوية العليا، ويحدد الاتجاه العام لتعليم وتعلم وتقييم الرياضيات، ويؤكد على تنمية القدرة على حل المشكلات الرياضية والواقعية من خلال خمسة عناصر مترابطة هي : المفاهيم، والمهارات، والعمليات، والاتجاهات، وما وراء المعرفة. (Kaur and others, 2015)

واستمراراً للدور الذي تقوم به أطر العمل في تبسيط وتوضيح المبادئ والمفاهيم، قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة بإعداد إطار العمل لكفايات القرن ال 21 ونواتج تعلم الطلبة كما هو موضح بالشكل التالي :



شكل (٦) إطار العمل لكفايات القرن ال 21 (Singapore Ministry of Education, 2015)



من قبل التلاميذ، وتطبيق المفاهيم وحل المشكلات.
Givental, Alexander, 2015) (American
(Institutes for Research, 2005

وتبنى الكتب الدراسية في سنغافورة على فهم عميق
للمفاهيم من خلال مشكلات متعددة الخطوات
ورسوم توضيحية، توضح كيفية استخدام المفاهيم
في حل المشكلات بطرق مختلفة، كما تركز
الكتب في سنغافورة على تنمية التطبيق وتوضح أن
للمفاهيم تطبيقات في العالم الحقيقي وتشير إلى تلك
التطبيقات. (Whetstone, Dana, 2010)

في ضوء النتائج التي حققتها سنغافورة في مجال
التعليم اعتمدت موادها التعليمية ذات الجودة العالية
في أكثر من ٥٠ دولة حول العالم، فأصبحت مستخدمة
في ٥٠ ولاية أمريكية بحوالي ٤٥٠٠ مدرسة وحوالي ٤٠٠
مدرسة بجنوب إفريقيا والعديد من المدارس بالمملكة
المتحدة، وكتب الرياضيات الدراسية التي تنشرها
Cavendish Marshall مستخدمة بالولايات المتحدة
الأمريكية منذ العام ١٩٩٨. (Fong, Andrew, 2015)

**٣. عرض وتحليل ومناقشة نتيجة السؤال الثالث،
والذي نصه : ما الدروس المستفادة من نظام
التعليم في سنغافورة ؟ وسيتم الإجابة على هذا
السؤال كما يلي :**

تجربة سنغافورة في مجال التعليم تجربة جديدة
بالتأمل والنظر والاهتمام، فقد شهد نظامها التعليمي
تطوير محتواه من خلال إعادة صياغة أدوار المدرسة
وأدوار المعلمين وتغيير محتوى المناهج وطرائق
التدريس ونوعية أدوات القياس والتقويم المستخدمة
في مختلف مراحل التعليم، وفيما يلي بعضاً من
الدروس المستفادة من التجربة السنغافورية:

**الاستثمار الأمثل في الثروة البشرية من خلال
التعليم**

بلغت سنغافورة تلك المكانة وحققت هذا النجاح
بعد أن استثمرت في العنصر البشري الاستثمار الأمثل
من خلال نظام تعليمي عالي المستوى نجح في بناء

مع الناس من مختلف الجنسيات، فجميع الطلبة
يتعلمون اللغة الإنجليزية التي تعد اللغة الرسمية للدولة
والعمل والتدريس في المدارس ويتعلمون لغتهم الأم
للتواصل فيما بينهم في المنازل، وليس هناك شك
من أن التركيبة السكانية المتنوعة شكلت صعوبة
أمام الحكومة إلا ان استخدام اللغة الإنجليزية كلغة
للتعليم والعمل الرسمي كانت لها العديد من الفوائد
من أهمها:

١. سهلت اللغة الإنجليزية من التواصل بين الأجناس
المختلفة التي يتكون منها الشعب السنغافوري
وسهلت التفاهم وأوجدت لغة مشتركة بينهم.

٢. مكنت اللغة الإنجليزية سنغافورة من الاستفادة
من الاقتصاد العالمي واجتذاب الشركات متعددة
الجنسيات مما ساعد في توفير فرص عمل
للمواطنين.

٣. مكنت اللغة الإنجليزية الشعب السنغافوري من أن
يكون قادراً على العمل والحياة في الخارج .

كما أن ثنائية اللغة ساعدت سنغافورة من التواصل مع
دولتين كبيرتين اقتصادياً هما الصين والهند وساعدت
ثنائية اللغة سنغافورة من أن تكون حلقة وصل بين
الشركات الناطقة باللغة الإنجليزية وتلك الاقتصاديات
الآسيوية . (Pryke, Wai, 2015). كما منحت الطلبة
السنغافوريين مميزات أخرى منها: السفر للدراسة
بعدد كبير من الدول التي تتحدث الإنجليزية والسفر
لدراسة بدولة يتحدث سكانها بلغة الطالب الأم،
واتاحت للسنغافوريين دراسة البرامج الأكاديمية التي
تتم باللغة الإنجليزية عبر الإنترنت. (Standerson,
Gavin, 2002)

خامساً: الكتب الدراسية

تعد الكتب الدراسية من أسباب تفوق نظام التعليم
في سنغافورة وتتميز تلك الكتب بحجمها الصغير
وقلة عدد الموضوعات واختيار الموضوعات بعناية
ووجود قوائم محتويات بالكتب ومناسبتها لأولياء أمور
التلاميذ وعقول التلاميذ واتاحتها فرصاً للتعلم الذاتي

قادة ومعلمي المدارس على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إعداد الكتب الدراسية

تطوير المناهج والكتب الدراسية، بحيث تبنى بموضوعات أقل عدداً وحجم أصغر، وعرض أكثر عمقاً للموضوع، مما يتيح للطلبة فهماً أفضل.

استشراف المستقبل من خلال التعليم

من خلال القيام بثلاث تحولات هامة هي: التحول من التعلم للنقل بين الصفوف للتعلم للإتقان، والتحول من التعلم بالمدرسة للتعلم في كل مكان، والتحول من التعلم للعمل للتعلم للحياة.

الاشتراك في المسابقات والمقارنات الدولية

ضرورة الاشتراك الدائم في المسابقات والمقارنات الدولية كمسابقات TIMSS، وPISA، لما تقدمه تلك المشاركات من مؤشرات حول أداء الطلبة ومستوى النظام التعليمي.

نتائج الدراسة

فيما يلي ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية:

يتميز نظام التعليم في سنغافورة بوضوح رؤيته حول أهمية التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعد ثنائية اللغة (اللغة الإنجليزية واللغة الأم) من أهم سمات التعليم السنغافوري وسبباً من أسباب نهضته التعليمية والإقتصادية.

تمتلك سنغافورة نظاماً فريداً في اختيار وإعداد معلميها، يتميز بالاختيار الحازم للمعلمين منذ البداية وطول فترة التدريب أثناء الخدمة وتنوع أساليب التنمية المهنية.

يتميز نظام التعليم في سنغافورة بوجود أطر للعمل توضح السياسات والأهداف ويتم التقيد بتنفيذها على جميع المستويات.

المواطن السنغافوري الذي ارتقى ببلاده وحلق بها. التحولات السياسية في الأنظمة التعليمية بما يتوافق مع التنمية الإقتصادية:

فمع كل مرحلة من مراحل إعادة الهيكلة الاقتصادية والتنمية على المؤسسات التعليمية والتدريب الاستجابة لاحتياجات الصناعات الناشئة من القوى العاملة.

الاختيار الحاسم والإعداد الجيد للمعلم

فالاختيار الحازم للمعلمين من البداية، يجعل ما يتم اختياره للعمل بالتدريس أقل وبالتالي ما ينفق على إعداد المعلم أكثر، كما أن مواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة في جميع المجالات يتطلب تدريب المعلم تدريباً فاعلاً أثناء الخدمة بما يطور قدراته وإمكاناته ويزيد من مستوى عطاءه وفاعليته.

نظام ثنائية اللغة (اللغة الإنجليزية واللغة الأم)

تعد ثنائية اللغة - اللغة الأم واللغة الإنجليزية - أحد المعالم المهمة من معالم التعليم في سنغافورة، فسياسية التعليم مزدوج اللغة تزود الطلاب بقدرات لغوية تمكنهم من التعامل بسهولة مع الثقافة الشرقية والغربية وتحقيق نظرة شاملة نحو الأمور.

التعليم بالمسارات

وضع مسارات للتعليم بمراحل التعليم وذلك لتوفير فرص متنوعة للطلاب إما عن طريق إعدادهم لسوق العمل مباشرة أو تهيئتهم للتحاق بمسارات تحقق ميولهم، وتحد من تسربهم أو تخرجهم بمعدلات ضعيفة أو تعثرهم في إجتياز مرحلة التعليم العام.

دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنهج المدرسي

من خلال تشجيع الممارسات الإبداعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس، وضمان الاستخدام الحقيقي والمسؤول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتزام وزارة التربية والتعليم بدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنهج المدرسي وتدريب



٦. وضع رؤية واضحة للتعليم بالدول العربية لإعداد الطلبة للمستقبل .

٧. الاشتراك في المسابقات والمقارنات الدولية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

حكيم، عبد الحميد. (٢٠١٤هـ). نظام التعليم وسياساته، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.

الذخيل، عزام، محمد (٢٠١٥). تعلموهم نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي، ط٤، الدار العربية للعلوم ناشرون.

ثانياً : المراجع الأجنبية

American Institutes for Research. (2005). What the United States can learn from Singapore's World-Class Mathematics System (and what can Singapore can learn from the United States): An Exploratory Study, available in: http://www.air.org/sites/default/files/downloads/report/Singapore_Report_Bookmark_Version1_0.pdf, date: 1/11/2016, 1.55 pm.

Bautista, A., Wong, J., & Gopinathan, S. (2015). Teacher professional development in Singapore: Depicting the Landscape. *Psychology, Society and Education*, 7(3), 311-326.

Bothwell, Ellie (2016). World University ranking 2016-2017, results announced.

Department of Statistics in Singapore (2016). Yearbook of Statistics, Ministry of Trade & Industry, Republic of Singapore, ISSN 0583-3655.

Dixon, L. (2005). The Bilingual Education Policy in Singapore: Implications for Second Language Acquisition, Proceeding of the 4th International Symposium on Bilingualism,

تعد الكتب الدراسية من أسباب تفوق الطلبة في سنغافورة وتتميز بصغر حجمها وقلّة عدد صفحاتها وعرض موضوعاتها بشكل أكثر عمقاً، مما يتيح للطلاب فهماً أكبر للموضوعات.

الخاتمة

وأخيراً، فإن الأهمية التي توليها سنغافورة للتعليم تعكس الدور الأكبر الذي يلعبه التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنغافورة، فالتعليم ليس مجرد وسيلة لاكتشاف مواطن القوة عند الأفراد وتحقيق طموحاتهم ولكنه يعتبر أيضاً بمثابة دعامة هامة لدعم النمو الاقتصادي وبناء الأمة، وتعد الرؤية الواضحة والإيمان العميق بالأهمية البالغة للتعليم بالنسبة للطلبة والأمة على السواء والقيادة السياسية المثابرة والمواءمة بين السياسات والممارسات والتركيز على بناء المعلم وتنميته والتقويمات والمعايير الواضحة والثقافة المبنية على التحسين المستمر والرؤية المستقبلية التي تحكم على نجاح الممارسات التربوية عبر مقارنتها بالأفضل في العالم كلها عوامل أسهمت في صوغ قصة نجاح سنغافورة.

التوصيات :

يوصي الباحث في النهاية إلى ما يلي :

١. دراسة وزارات التعليم في الدول العربية للتجربة السنغافورية في التعليم للاستفادة منها في إعداد المعلمين وتطوير المناهج وطرق التدريس والتقويم التربوي .

٢. إنشاء معهد وطني مستقل بالدول العربية لاختيار وإعداد المعلمين قبل التحاقهم بكليات التربية.

٣. وضع أطر عمل للمراحل التعليمية والمقررات تتمركز حول حل المشكلات الحالية والمستقبلية.

٤. منح الطلاب المعلمين راتباً أثناء إعدادهم وتدريبهم وتكليفهم بالعمل بوزارة التعليم عند التخرج.

٥. مزيد من الإنفاق العربي على إعداد المعلمين وتدريبهم قبل الخدمة وأثناء الخدمة .



Education in Singapore, National Institute of Education in Singapore, Springer International Publishing.

Kaur, Berinderjeet. (2004). Teaching of Mathematics in Singapore Schools, National Institute of Education Singapore, Paper presented at ICME – 10 Copenhagen, Denmark; 2004.

Kaur, Berinderjeet. (2013). Mathematics Education in Singapore, National Institute of Education, Singapore (26 June 2013). Available in: http://www.iea.nl/fileadmin/user_upload/IRC/IRC_2013/Papers/IRC-2013_Kaur.pdf, date: 1/11/2016, 1.39 pm.

Malik, Haider, Waleed (2007). Judiciary- Led Reforms in Singapore, Framework, Strategies, and Lessons, The International Bank for Reconstruction and Development/ The World Bank.

Ministry of Education (1997). Education Statistics Digest 1997. Singapore

Ministry of Education (2008). Education in Singapore, Singapore.

Ministry of Education (2016). Education Statistics Digest, Singapore.

Ministry of Education in Singapore. (2007). Mathematics Syllabus Primary, available in: <http://ncm.gu.se/media/kursplaner/andralander/singaporegrund.pdf>, date: 1/11/2016, 1.42 pm.

Ministry of Education in Singapore. (2012). Education in Singapore: Findings from International Benchmarking Studies, Research and Evaluation Section, Planning Division.

Ministry of Education, Singapore (2010). Building a National Education System for the 21st century: The Singapore Experience,

Somerville, MA: Cascadilla Press, 625-635.

ETC, Educational Testing Service Research and Development (2003). Preparing Teachers Around the world, Policy Information Report.

Fong, Andrew (2015). Educational resource development in Singapore, Marshall Cavendish Education.

Givental, Alexander. (2015). Introducing Singapore Math Program, available in: <https://math.berkeley.edu/~giventh/TDS/PM/sm0.pdf>, date: 1/11/2016, 2.05 pm.

Gopinathan, S. (2011). The Education System in Singapore: The Key to its Success, National Institute of Education Singapore, Madrid, Spain, November 2011.

Hammond, Linda (2010). How High- Achieving Countries Develop Great Teachers, Stanford Center for Opportunity Police in Education, Research Brief.

Hsu, Jonathan. (2013). Strengths and challenges of applying Singapore Mathematics in United States high school, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Education, Westminster Collage , Salt Lake City, Utah.

Huat, Chor, Chua (2014). ICT Masterplans in the Singapore Education System, Ministry of Education in Singapore.

Ingersoll,R. (2007). A Comparative Study of Teacher Preparation and Qualification in Six Nations, GSE Publications, http://repository.upenn.edu/gse_pubs/145.

Kam, Ho & Gopinathan, S. (1999). Recent Developments in Education in Singapore, School Effectiveness and School Improvement, 1999, Vol. 10, No. 1, pp. 99–117.

Kaur, Berinderjeet et al. (2015).Mathematics



for All Global Monitoring Report 2012, Youth and skills: Putting education to work.

Seng, Tan (2016). Teacher Quality through Teacher Learning and Development: Global and Singapore Perspectives, National Institute of Education, Singapore.

Steiner, Lucy (2010). Using Competency-Based Evaluation to Drive Teacher Excellence, Lessons from Singapore, Public Impact.

The World Bank (2012). Singapore, WORKFORCE DEVELOPMENT, SABER Multiyear Report, 2012.

TIMSS. (1996). Highlights of Results from TIMSS, IEA Third International Mathematics and Science Study (TIMSS1995). TIMSS International Study Center, Boston College, November 1996.

TIMSS. (2001). TIMSS 1999 Benchmarking , Highlights, A Bridge to School Improve, International Study Center at Boston College, Lynch school of Education.

TIMSS. (2005). IEA's TIMSS 2003 International Report on Achievement in the Mathematics Cognitive Domains. TIMSS & PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston College.

TIMSS. (2009). TIMSS 2007 International Mathematics Report (Findings from IEA's Trends in International Mathematics and Science Study at the Fourth and Eighth Grade). TIMSS & PIRLS International Study Center, Boston College, August 2009.

TIMSS. (2012). TIMSS 2011 International Results in Mathematics, TIMSS & PIRLS international study center, Lynch School of Education , Boston College.

TIMSS. (2016). International Mathematics

Building Blocks for Education: Whole System Reform, Toronto, September 2010.

OECD. (2007). How the world's best-performing school systems come out on top, OECD publishing.

OECD. (2010). PISA 2009 Results: Executive Summary, available in: <http://dx.doi.org/10.1787/888932343342>, date: 14/ 11/ 2016, 3.49 pm.

OECD. (2010). Strong Performance and Successful Reformers in Education: Lessons from PISA for The United States, Singapore: Rapid Improvement Followed by Strong Performance, pp 159-176- OECD publishing.

OECD. (2014). PISA 2012 Results in Focus: What 15-year-olds know and what they can do with what they know, available in: <https://www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-results-overview.pdf>, date: 14/ 11/ 2016, 3.49 pm.

OECD. (2016). PISA 2015 Results in Focus, available in: <https://www.oecd.org/pisa/pisa-2015-results-in-focus.pdf>, date :28/1/2017, 1.47PM.

Pryke, Wai (2015). Singapore's Journey: Bilingualism and role of English Language in our development,

Russell, Christina (2016). System Supports for 21st Century Competencies, Asia Society, Center for Global Education.

Sanderson, Gavin (2002). International Education Developments in Singapore, International Education Journal, Vol 3, No. 2, 2002.

Seng, Song, Law (2012). Case Study on “ National Policies Linking TVET with Economic Expansion: Lessons from Singapore”, Background paper prepared for the Education



Achievement, Mathematics- Fourth and Eighth Grade, available in: timss2015.org/timss-2015/mathematics/student-achievement/, Date: 30/11/2016. 1.24pm

UNESCO (2014). Education Systems in ASEAN+6 Countries: A Comparative Analysis of Selected Educational Issues, Education Policy Research Series Discussion Document No. 5.

Venkatesh, Naganathan (2012). Comparative Study on Singapore VS Indian Higher Education, International Journal of Research in Management & Technology (IJRMT), ISSN: 2249-9563, Vol. 2, No. 1, 2012.

Whetstone, Dana. (2010). New Math: How U.S. Schools Can Realize Singapore's Success in Mathematics Achievement, available in: <https://www.csustan.edu/sites/default/files/honors/documents/journals/crossings/Whetstone.pdf>, date: 1/11/2016, 1.57 pm.

World Economic Forum. (2016). The Global Competitiveness Report 2016–2017.



اتجاهات الإصلاح التربوي في التعليم العالي لتحقيق اهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م

إعداد د. شمس بنت سعد بن محمد الخويطر

وتشهد المملكة العربية السعودية كبقية دول العالم تحديات كبيرة منها، ثورة المعرفة وثروة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتغيرات في متطلبات وحاجات سوق العمل، والتنافسية بالإضافة إلى تنوع مشكلات التعليم العالي. وقد جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م مستهدفة بناء مستقبل مشرق -بإذن الله- للأجيال القادمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ويشكل التعليم العالي ركيزة مهمة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة، وله دور كبير في تحقيق تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية. من هنا جاءت أهمية الإصلاح التربوي في التعليم العالي للإسهام في تحقيقها.

إن مصطلح الإصلاح التربوي يحظى بالعديد من التعاريف منها:

«محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقاً بالبنية التعليمية أو التنظيم أو الإدارة أو البرنامج التعليمي أو طرائق التدريس أو الكتب أو غيرها» (مرسي، ١٩٩٢م، ص ٧).

«الجهود المنظمة المبذولة في سبيل تحديث وتطوير النظام التعليمي» (العمر، ١٤٢٨هـ، ص ٧٠).

«جملة التغيرات التي يتم إدخالها على نظام ما والتي تجعله قادراً على الاستجابة لمتطلبات المجتمع جزئياً أو كلياً» (اسليماني وبوبكراوي، ٢٠٠٥م، ص ١٠).

ومجالات الإصلاح عديدة، إذ أن جميع جوانب التعليم العالي تخضع للتجديد والإصلاح بدءاً من السياسات

بتغيير العالم من حولنا بسرعة مذهلة، وحضارة العصر تختلف عن كافة الحضارات السابقة من حيث خصائصها ومتطلباتها، وهذا يعكس بالضرورة تغييراً في الوسائل والأساليب والأهداف.

ومن المسلم به أن التعليم كنظام وعملية وفي مستوياته ومراحله المختلفة يمثل حجر الأساس في البناء الاجتماعي وفي تحقيق نهضته وتقدمه، حيث يتفاعل مع الأنظمة الأخرى المكونة لهذا البناء في علاقات تأثير وتأثر بما يؤدي إلى استمرارية الحياة في المجتمع. ولذا تتأكد ضرورة استمرارية تطوير وإصلاح منظومة التعليم وفقاً لطموحات المجتمع الآنية والمستقبلية، باعتبار أن التعليم له الدور الرئيسي في عملية التنمية البشرية بما يجعلها قوة دافعة تحقق رقي المجتمع وتقدمه (الحوت، ٢٠٠٨م، ص ١٤)

ولقد شغلت مسألة الإصلاح والتطوير التربوي فكر واهتمام صناع القرار السياسي والتربوي في الساحة الدولية طوال عقود عديدة. وحدثت حركة الإصلاح، كردة فعل حضارية لمواجهة بعض الأزمات والإشكاليات الكبرى التي واجهتها بعض المجتمعات الإنسانية في حقب محددة؛ إذ نظرت هذه المجتمعات إلى التربية كمدخل طبيعي لإصلاح ذاتها وتطوير نفسها من خلال ترقية الإنسان فكراً وقيماً واتجاهات. من هنا أتى الاهتمام المتزايد بالإصلاح التربوي الذي يمثل رؤية تعكس فلسفة وفكراً، يراد تجسيدها على أرض الواقع لتحقيق أهداف وغايات متفق بشأنها. ولذا يعد الإصلاح والتجديد التربوي واجباً حتمياً وليس خياراً تربوياً، وهذا ما ينبغي أن يكون تفعيلاً للمفهوم الشامل للتربية وأنها أداة التغيير والتكيف في آن واحد (الحامد و آخرون، ١٤٢٥هـ، ص ٣٤٨).



في التعليم العالي التي ستسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م

الاتجاه الأول : (تدويل التعليم العالي).

تغيرت طبيعة التعليم وسرعته تغيراً كبيراً خاصة ونحن في قرن التكامل الدولي والإنجازات الجديدة في مجال سعي البشرية وراء المعرفة، كما تعيش البشرية اليوم عصر عالمية التفكير، وعالمية العلم والمعرفة، وعالمية الأزمات والإنجازات، الأمر الذي يتطلب توعية المجتمعات بأننا نشترك في عالم واحد ومستقبل واحد؛ وعليه أن نتعلم كيف نفكر عالمياً ونعمل محلياً، وهذا يؤكد حاجة العالم إلى المواطن العالمي الذي يتحمل قدراً من المسؤولية تجاه المتغيرات والمشكلات العالمية (أبو الوفا، وحسين، ٢٠٠٨م، ص ٧).

وهنا يتجلى دور تدويل التعليم في مواجهة المتغيرات العالمية، وذلك من خلال تعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي، وتطوير مؤسسات التعليم العالي لمواجهة التطورات المتلاحقة بإيجاد إنسان النهضة الجديدة؛ إذ أنه لا يمكن لأي دولة مهما كان نظامها التعليمي أن تنأى عن أحداث العالم الذي تعيش فيه وتتفاعل معه وتتجاوب مع مستحدثاته (العجمي، ٢٠٠٧م، ص ٦٥).

ولقد ظهر التوجه نحو تدويل التعليم العالي عندما تبنّت منظمة اليونسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي، منذ عام ١٩٩٨م، حيث أقرت المنظمة مبدأ التدويل كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء البعد الدولي في جميع أنشطة التعليم العالي (في ويح، ٢٠١٢م، ص ٣١٩).

واعتبرت المنظمة أن تدويل التعليم أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، كما حثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل، والتوسع في مفهوم الحراك الأكاديمي (هلال ونصار، ٢٠١٢م، ص ١٨٧).

أولاً: مفهوم التدويل (تدويل التعليم العالي):

تُعرف «نايت knight» (في العامري، ٢٠١٧م، ص ١١٢) مصطلح تدويل التعليم العالي بأنه : « عملية لإضفاء

التربوية وانتهاءً بالممارسات التعليمية (الإصلاح المؤسسي والإصلاح البنوي) (الخطيب، ١٤٢٥هـ، ص ٥١٠). وتختلف الإصلاحات والتجديدات التربوية في مدى انتشارها وذيوعها اعتماداً على اعتبارات عدة، أهمها مدى ملائمتها للوسط المطبقة فيه، وقابليتها للتطبيق والتجريب، وكلفتها المادية، ودرجة التحمّس إليها من قبل صناع القرار والمستفيدين.

وتؤكد التجربة الدولية على أهمية البحث التربوي، بشقيه النظري والميداني، في بلورة الإصلاحات التربوية، وتشكيلها قبيل صياغة تعميمها بعد التثبت من مناسبتها وقدرتها على إحداث التغييرات المأمولة.

وفي ضوء ذلك فإن إصلاح التعليم ينبغي أن ينطلق من داخل المجتمع مراعيًا واقعه وقيمه ومعتقداته ومعبراً عن هويته وطموحاته مع الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في هذا المجال. وفي ذلك يتأكد أهمية ضرورة المشاركة الحقيقية والفعالة من قبل أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته المختلفة ومنظمات المجتمع المدني في جهود إصلاح التعليم باعتبار أن التعليم ومن ثم إصلاحه يمثل هماً مشتركاً بين المجتمع (الحوت، ٢٠٠٨م، ص ١٢٢). إذ أن أحد مصادر عملية الإصلاحات التربوية (الحاجات الاجتماعية) التي تفرضاها المتغيرات على الساحة العالمية، والمشكلات التربوية التي تواجه المؤسسات التربوية، والبحوث والدراسات التربوية، والاجتماعات العلمية والأكاديمية لخبراء التربية، وتطلعات المنظمات المهنية، ورجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتربية المقارنة التي تزود النظم التعليمية بالاتجاهات العالمية الحديثة في الإصلاح التربوي (الخطيب، ١٤٢٥هـ، ص ٥١٠) و(السعادات، ب.ت، ص ١٥٤-١٥٥).

ومن هنا فإن الإصلاح عملية وليس هدفاً، وهو عملية مستمرة تتعدل بواسطتها وتتكيف الأنظمة الوظيفية للاستجابة بطريقة هادفة للمثيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أنظمة المجتمع ومن ثم على شبكة التفاعلات المعقدة بين عناصرها المختلفة.

وفيما يلي عرض لاتجاهين من اتجاهات الإصلاح التربوي

الارتفاع بمستوى السمعة الدولية للجامعات، وذلك بالحفاظ على مستوى المنافسة الدولية، والتأكيد على الطابع الأكاديمي والتجاري لعملية التدويل لتوليد مصادر مالية للتمويل الذاتي لتلك الجامعات التي تسع لتنمية التفاهم والتعاون الدولي بين الجامعات.

محاولة تعليم الطلاب كيفية المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر، وذلك بالتركيز على المفاهيم العامة للثقافة باعتبار أن التفاعل الثقافي المتبادل ضرورة من ضرورات العصر.

العمل على زيادة وعي الطلاب وتنمية التفكير والبحث في القضايا العالمية ودراسة القضايا التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعدى الحدود، وذلك بتنظيم المناهج المعالجة لها، وتحديد المهارات والكفايات للهيئة التعليمية، وتفعيل التبادل الطلابي والتعاون بين الباحثين والتدريب التخصصي للخريجين.

تقديم منح أو بعثات للشباب الباحثين والدارسين خاصة من الدول النامية لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة، وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الدول المتقدمة.

بذل جهود مقصودة للربط والتكامل بين الخبرات التعليمية المحلية والدولية المختلفة، مما يساهم في تحسين نوعية العمل الجامعي في البحث، والتعليم، والخدمة العامة، والإنتاج، ونقد المجتمع المحلي والدولي، وحسن القيام بسائر الوظائف الجامعية، بحيث تؤول كلها في نهاية الأمر إلى تجويد نوعية الحياة المحلية والعالمية (صيداوي، ١٩٩٦م ص ٧٩).

ثانياً: أبعاد تدويل التعليم العالي:

هناك عدم إجماع في الرأي بين المتخصصين في التربية على تحديد مجالات وأبعاد تدويل بمؤسسات التعليم العالي، فعلى سبيل المثال أجرت الرابطة الدولية للجامعات (LAU، ٢٠٠٣م) دراسة مسحية شاملة للأنشطة والأبعاد الرئيسة لتدويل مؤسسات التعليم العالي الشائعة الاستخدام عالمياً، وصُنفت في

البعد الدولي أو الكوني أو المتعدد الثقافات على أهداف ووظائف وآليات تقديم خدمات المنظومة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي»، كما يُعرف بأنه: «عملية إدماج البعد الدولي أو البعد المتعدد الثقافات داخل أنشطة التعليم الجامعي من تعليم وتعلم، وبحوث، وخدمات مجتمعية» (في ويح، ٢٠١٢م، ص ٣٢٦)، وينظر (العجمي، ٢٠٠٧م، ص ٦٨) إلى أنه «إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليم وأنماط التقييم ومعاييرها علاوة على تيسير الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، فضلاً عن التعاون الأكاديمي الدولي في التبادل الطلابي والتدريب التخصصي للخريجين وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية والتعاون بين الباحثين» كما يُعرف خاطر (٢٠١٥م، ص ٢٣٠) تدويل التعليم بأنه: «استراتيجية طويلة المدى لإقامة علاقات وروابط خارجية، بغرض حراك الطلبة والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، والتجديد في المناهج وتحديثها، ودعم المشروعات البحثية بين الدول».

بمعنى «أن تعمل النظم التعليمية في إعادة تنسيق محتوياتها -من غير المساس بالثوابت والأصول- ووظيفتها، وتوسيع نطاق مهامها، بحيث يصبح منتجها التعليمي معترفاً به ومنافساً على مستوى العالم (العباد، ١٤٢٩هـ، ص ٣٤). فتدويل التعليم يؤكد على خصوصية كل نظام تعليمي بما يقوم عليه من سياق اجتماعي وثقافي محلي يختلف عن نظيره في المجتمعات أو نظم التعليم الأخرى، وهو في الوقت ذاته يعكس الطبيعة العالمية للتعليم والبحث، ونمو الحراك للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وفي ضوء ذلك فتدويل التعليم العالي يمتد ليشمل عمليات التدريس والبحث والتدريب، والتخطيط لإعادة تنظيم مؤسسات التعليم العالي وإدارتها (العجمي، ٢٠٠٧م، ص ٦٦-٦٨). وهو يساهم في التعامل مع الفرص والتحديات، ويعد أحد الوسائل التي تستجيب بها الدول لمتطلبات العصر.

ويتضح من ذلك أن من أهم أهداف تدويل التعليم العالي ما يلي: (العجمي، ٢٠٠٧م، ص ٧٣-٧٤)

مدخل النشاط: ويتضمن (الحراك العلمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، وتطوير المناهج المشتركة، وتبادل البرامج الأكاديمية، والتعاون الفني، وتنمية الروابط والعلاقات الأكاديمية).

مدخل الكفايات: ويتضمن (التغيرات في المعارف والمهارات بين جميع أفراد مؤسسات التعليم العالي، والتأكيد على مخرجات التعلم، والاهتمام بتحديد وتعريف الكفايات العالمية).

المدخل الأخلاقي: ويتضمن تطوير وتنمية المناخ التنظيمي السائد، والثقافة التي تعزز مبادرات وأنشطة عمليات التدويل.

مدخل العمليات: ويتضمن (التكامل ودمج البعد الدولي عبر الحدود في مجال البحث، والتدريس، وخدمة المجتمع من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة والسياسات والاجراءات الأكاديمية والإدارية داخل مؤسسات التعليم العالي).

وبشكل عام يمكن تقسيم أهم أبعاد تدويل التعليم العالي إلى:

أ. برامج التعاون الأكاديمي الدولي:

التمثل في مشروعات بين الجامعات على المستوى الإقليمي والدولي. وقد حددت بعض تقارير منظمة اليونسكو مجالات التعاون الدولي الأكثر أهمية في التجديدات في الهياكل التنظيمية، والممارسات الوظيفية للتعليم العالي كالتنوع المؤسسية، والقبول في التعليم العالي، ومعادلة الشهادات، والتقييم والاعتماد، والتمويل والإدارة، وقد أشارت معظم التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو إلى اختلاف مجالات التعاون الدولي باختلاف الأقاليم (طه، ٢٠٠٠م، ص ٧٧).

وبشكل عام تتمثل برامج التعاون الأكاديمي الدولي عن طريق الشراكة العلمية وتعزز التعاون العلمي والتقني مع الجامعات العالمية الرائدة والمراكز العلمية المتقدمة من خلال اتفاقيات تعاونية دولية (توأمة) ثنائية أو متعددة الأطراف تساهم في الارتقاء

ضوء درجة الأهمية في إطار ثلاثة مستويات رئيسية. (في ويح، ٢٠١٢م، ص ٢٤٥)

شكل رقم (١) يوضح الأبعاد الرئيسية لتدويل التعليم العالي من منظور «الرابطة الدولية للجامعات» (LAU، 2003م)



واعتبرت الرابطة الدولية للجامعات (LAU، 2003) في الشكل السابق الحراك الدولي عبر برامج الاستقطاب الخارجي والتبادل الطلابي بمثابة أبرز الأبعاد الرئيسية الهامة لتدويل مؤسسات التعليم العالي، يليه في الترتيب تفعيل الشراكات البحثية الدولية، الحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس، إدخال البعد الدولي في المناهج والمقررات الدراسية، والبرامج الأكاديمية المشتركة، وشراكات التنمية الدولية.

وفي تصنيف آخر أشار إلى أن الدول الرائدة عالمياً في مجال تقديم خدمات التعليم الدولي تركز على الأبعاد الرئيسية التالية لتدويل مؤسسات التعليم العالي، وهي:



وتري رايدونايت «Reid, Knight» (في ويح، ٢٠١٢م، ص ٢٢٨) أن مداخل تدويل التعليم العالي تتمثل في:

بحيث يُعطى للطلاب حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة الكاملة، أو لدراسة بعض المقررات التي تتم معادلتها في الجامعة التي ينتمي إليها، وقد ساعد الاعتماد المتبادل للدرجات العلمية على تحفيز الحراك الأكاديمي الدولي.

ج. تطوير برامج وأنشطة تعليمية ذات طابع دولي.

ويتمثل في إدماج البعد الدولي في المناهج والمقررات الدراسية، من خلال إبراز العلاقات الدولية، وتضمين البعد المقارن في المناهج، وتطوير مناهج تساعد على تنمية المهارات المطلوبة لسوق العمل عبر الحدود، وتطوير المناهج التي تؤدي إلى المهن المعترف بها دولياً (ويج، ٢٠١٢م، ص ٣٥٢).

وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن صبغ برامج التعليم الجامعي والعالي بالصبغة الدولية أصبح اتجاه واضح، فعلى سبيل المثال: صممت جامعة ولاية لويزيانا الأمريكية عام ١٩٩٥م برنامجاً لمساعدة أعضاء هيئة التدريس بكلية الزراعة بالجامعة في تدويل مناهج الطلاب بالمرحلة الجامعية بهدف: تنمية وعي الطلاب بالبيئة الزراعية العالمية، وتزويد أعضاء هيئة التدريس بخلفية معرفية ودليل لتضمين البعد الدولي في مقرراتهم، كما قامت جامعة سانت لويس من تصميم منهج في القانون الدولي منذ العام ١٩٩٦م من أجل اكتساب الطلاب الفكرة العالمية بكون الأمم مترابطة عن طريق الفهم المشترك، وتعريف الطلاب بتحديات العولمة عند إعدادهم لصنع القرار، وتزويدهم بالأدوات والوسائل الفكرية لابتكار استراتيجيات إبداعية (طه، ٢٠٠٠م، ص ٨٦-٨٧).

كما اهتمت جامعة اكسافر «Xavier» بأوهايو بتطوير نموذج دولي للأنشطة التعليمية في التعليم التجاري يقوم على العديد من الوسائل منها: الأمثلة الدولية والمتحدثين الدوليين والحالات الدولية، ومقرر في الخبرة الدولية، ومنحة دولية في الخارج وخطة أعمال دولية ومقرر تعليمي بالخارج بواسطة هيئة تدريس أمريكية (العجمي، ٢٠٠٧م، ص ٨١).

وقد أضحت كثير من المجتمعات تُعني بالثقافة

بالجامعات المحلية إلى مصاف الجامعات العالمية، وتقوم على تبادل الخدمات التربوية لمصلحة الشركاء بحيث تكون المنفعة متبادلة، ويأخذ هذا التعاون عدة أشكال منها: تسهيل الحراك العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، المشاركة في تنظم مؤتمرات دولية، المشاركة في المشاريع البحثية، والاستفادة من برنامج الاستاذ الزائر، تبادل الخبرات في معايير الأداء والتقويم المتبعة في الجامعات العالمية، والإشراف العلمي المشترك بين الجامعات على طلبة الدراسات العليا، الزيارات العلمية المتبادلة لمراكز البحوث...

وقد لعبت منظمة اليونسكو دوراً هاماً في تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي منذ فترة زمنية ماضية إذ تشير إحدى التقارير الصادرة عن منظمة اليونسكو C.S.E.N.U لعام (١٩٩٥م) إلى أنه في الجلسة الخامسة والعشرون للمؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٨٩م.

(١)** طالبت الدول الأعضاء بخطة دولية لتدعيم التعاون بين الجامعات مع تأكيد خاص على دعم ومساندة مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية، فكان مشروع التوأمة الجامعية بمثابة الاستجابة العلمية لهذه الحاجة (العجمي ٢٠٠٧م، ص ٨٨)، وقد اسهم ذلك في إنشاء روابط واتحادات تعليمية، منها رابطة آسيا والمحيط الهادي من أجل التعليم الدولي (APAIE)، والاتحاد الأوروبي للتعليم الدولي (EALE)

ب. الحراك الأكاديمي الدولي:

ويعد أحد الاتجاهات الشائعة اليوم في تدويل التعليم العالي. ويتمثل في انتقال الطلبة عبر الحدود، مما يدعو إلى إذكاء الروح التنافسية عبر الحدود والتميز على مستوى المنتج البشري (العباد، ١٤٢٩هـ، ص ٣٩-١٤١).

١** إن التعاون الأكاديمي والدولي، والحراك الأكاديمي بين الجامعات محلياً وعالمياً ليست مسألة جديدة بل هي معروفة منذ أمد طويل إلا أن ذلك كان ينظر إليه باعتباره ممارسات مرغوبه، بينما صار إليها الآن كممارسات جوهرية لعملية التنمية الدولية: وهي حتى الآن بحاجة إلى أن تتخذ صبغ سياسية وبعيدة المدى كما يحصل حالياً في مجموعة الدولية الأوروبية التي تسعى إلى إقامة وحدة حقيقية فيما بينها (العجمي، ٢٠٠٧، ص ٧٠-٧٥) و (الصيداوي، ١٩٩٦م ص ٧٩).



من تبني عدد من الجامعات السعودية لمفاهيم دولية حديثة لاحتضان الباحثين من خلال تأسيس أودية البحث العلمي بوجه عام.

جاءت هذه النتائج على الرغم من خطة التنمية التاسعة (١٤٣٠-١٤٣٥) قد أكدت على الانفتاح على العالم والتعاون الدولي لتحقيق الريادة والتنافسية العالمية، كما أكدت استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (أفاق) على تفعيل التعاون الدولي والشراكات مع الجامعات والمؤسسات الدولية (وزارة التعليم، ١٤٢٥هـ). وقد قامت وزارة التعليم العالي بمجموعة من المبادرات والمشروعات ذات العلاقة بتدويل التعليم الجامعي من أبرزها:

- مشروع الملك عبد الله للابتعاث الخارجي.
- برنامج استقطاب العلماء والباحثين وأعضاء هيئة التدريس المتميزين عالمياً.
- برنامج مشروع تنمية الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس (المسار الداخلي والخارجي)
- مشروع ترجمة الكتب العالمية في مجال التعليم العالي.
- المؤتمرات والمعارض الدولية في التعليم العالي.
- إنشاء الإدارة العامة للتعاون الدولي.

وقد اشارت رؤية المملكة ٢٠٣٠م حول الجوانب المتعلقة بالتعليم العالي إلى التركيز على جودة التعليم الجامعي، وبناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية، ومراقبة جودة المخرجات التعليمية، وأن تكون خمس من الجامعات السعودية من ضمن أفضل ١٠٠ جامعة عالمية، كما اكدت الرؤية على أهمية الاستفادة من الكوادر العالمية حيث نصت على أهمية « فتح فصلاً جديداً في استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للعمل معنا والإسهام في تنمية اقتصادنا» (وثيقة الرؤية، ص ٣٦-٤٢).

ثالثاً: الإطار العام المستخلص:

بناء على ما تقدم فإنه يمكن وضع إطار عام لتطوير مؤسسات التعليم العالي في ضوء ذلك الاتجاه لتحقيق

العالمية وتعلم اللغات الأجنبية، وإدخال مقررات اللغة الإنجليزية (بما لا يؤثر على اللغة العربية) والحاسب الآلي كمقررات أساسية في مؤسسات التعليم العالي وذلك على اعتبار أن مخرجات النظم التعليمية متاح لها العمل في أي منطقة من مناطق العالم مما يتطلب إعدادهم ثقافياً ولغوياً للتوائم مع الواقع الثقافي واللغوي الذي سيعملون فيه (زيادة، ١٤٢٥هـ، ص ٢٧٢).

وبشكل عام فقد أصبح الانفتاح على العالم احد المعايير المهمة التي يقاس بها تطور الجامعات وتقدمها، كما أصبح التدويل خياراً استراتيجياً لمؤسسات التعليم العالي في العالم من أجل تعزيز قدرتها التنافسية ومكانتها العالمية (العامري، ١٢٠١٧م، ص ١٠٨).

وعلى مستوى العالم العربي توصلت دراسة ويح (٢٠١٢م، ص ٢) إلى أن عملية تدويل التعليم العالي تتم من خلال فضاءات منفصلة لا تحقق قدرة تفاوضية مع الخارج أو نمووية في الداخل، مما يستدعي الحاجة إلى بناء اتحادات عربية لمواجهة تحديات ومتطلبات تدويل التعليم العالي، كما أشارت إلى تقرير البنك الدولي الذي يوضح أنه لا توجد على المستوى الحكومي سياسة عامة وصرحة ومتكاملة بشأن تدويل التعليم الجامعي.

وفي المملكة العربية السعودية توصلت دراسة العامري (٢٠١٢م، ص ٧) إلى أنه وعلى الرغم مما تحققه الجامعات السعودية من تقدم إلا أن مستواها يتفاوت من حيث توجهها نحو خوض مغامرة التنافسية العالمية، كما توصلت إلى أن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية ضعيفة. كما أشارت دراسة الكيرعاني (٢٠٠٩م) إلى ضعف استجابة التعليم العالي السعودي للتغيرات العالمية في مجال التعليم العالي. وتوصلت دراسة الرويلي (٢٠٠٧م، ص ٢٧٧) إلى أن استفادة الجامعات السعودية من الخبرات العالمية جاءت دون المتوسط بدرجة منخفضة. كما يذكر الداوود (٢٠١٧م، ص ٣٦٩) أن الواقع الحاضر يشير إلى قصور الجامعات في البحث العلمي بوجه عام، بالرغم

رؤية المملكة ٢٠٣٠م تتلخص محاوره في الآتي:

وضع استراتيجية وطنية واضحة لتدويل التعليم العالي، تدعم توجه مؤسسات التعليم العالي نحو العالمية، ويشمل ذلك المؤشرات التالية: وضع أهداف محددة لتدويل مؤسسات التعليم العالي، ورصد الخطة للموارد اللازمة و المتطلبات اللازمة لأنشطة التدويل، وإصدار التشريعات والقوانين المتسقة التي تساعد على تنظيم تدويل التعليم العالي، وتوفير الاستثمارات اللازمة لتدويل التعليم العالي بمشاركة القطاعين العام والخاص.

إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة التدويل التعليم العالي، ويشمل ذلك المؤشرات التالية إنشاء فرق عمل متخصصة على مستوى المؤسسة ككل تناط بها المسؤولية عن التعليم الدولي، ووضع بنى محاسبية دقيقة لجمع وتحليل البيانات، والمحاسبة على الالتزام بالأهداف المنشودة والجدول الزمنية، ومراقبة الإجراءات العملية المطبقة في مجال تقديم الجامعة على طريق التدويل، ووضع مؤشرات أداء دقيقة للحكم على فاعلية جهودها في التدويل، وتقييم داخلي للأنشطة الاجرائية في التدويل سنوياً.

تشجيع مساهمة مؤسسات التعليم العالي في مشروعات وبرامج التعاون الدولي المشترك، وذلك بتطوير مراكز التميز البحثي التي تجمع بين الجامعات محلياً وإقليمياً وعالمياً، والاستعانة بخبرات وإمكانات الجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية في تطوير المقومات المادية والبشرية لمؤسسات التعليم العالي، على أن يتم التميز بين مرحلتين:

في مراحل التأسيس يقوم التعاون على إسداء النصح والمشورة والمساعدة في المجالين التربوي والإداري.

في مراحل التطور، الغاية من التعاون هو تحسين نوعية التعليم العالي، وتحقيق جودة المناهج والبرامج وطرائق التعليم، والحفاظ على مستوى الشهادات و ضمان الاعتراف بها.

تشجيع ودعم الحراك الأكاديمي الدولي للطلاب، وذلك بإعادة تقييم البرامج الدراسية والدرجات،

وتطوير قواعد البيانات، وتشجيع اتفاقيات الاعتماد المتبادل للدرجات والشهادات.

إدخال البعد الدولي على البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية عن طريق دراسة الحالات الدولية واستحضار الأمثلة الدولية في التعامل مع القضايا المختلفة المتعلقة بالسوق العالمية المحتملة، من أجل ضمان الإعداد الأفضل لخريجي التعليم العالي وبما يتناسب مع سوق العمل الدولية. وتقديم برامج أكاديمية مشتركة (تمنح درجات جامعية مزدوجة من جامعتين مختلفتين) مع الجامعات العالمية، والشراكة لتقديم مجموعة متنوعة برامج التدريب المهني للطلاب بالخارج.

التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي بحاجة سوق العمل الدولي في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، من خلال تأهيل الطلاب بالمهارات المطلوبة، واستمرار تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها الجامعي. زيادة الاهتمام بحركة ترجمة الكتب العالمية العلمية في مجال التعليم العالي.

إقامة معارض دولية للتعليم العالي لتوحيد جهود مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من التجارب الدولية وتحقيق التعاون المشترك مع الجامعات والمعاهد العالمية.

زيادة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التدويل، ويشمل ذلك المؤشرات التالية: توفير الجامعة للدعم المالي والتوجيهي اللازم لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات، والبرامج الدراسية، والمنح البحثية بالخارج، وتوفير الجامعة لاتفاقيات تبادل خبرات لتمكين أعضائها من العمل بالخارج، وتقديم منح تفرغ لأعضائها للعمل في المنح والمشروعات الدولية الخاصة بالتعاون الدولي.

تطوير نظام التعليم العالي عن بعد، وتطوير معايير جودة خدماته، وإعداد استراتيجية واضحة للاستفادة منه كمجال لتوسيع مجالات التعاون الدولي، وكوسيلة لجذب الطلاب الدوليين خاصة في التخصصات الانسانية الشرعية. وبناء اتفاقيات إقليمية ودولية للاعتراف



بمؤهلاتها بما يعزز الالتحاق به.

توفير مزيد من الحرية والاستقلالية (الإدارية والأكاديمية) لمؤسسات التعليم العالي السعودي، بأن يتاح لها صياغة سياستها الخاصة وفق توجهاتها وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة الوطنية، ويحقق التمايز والتنوع بين مؤسسات التعليم العالي السعودية.

تفعيل وحدات التعاون الدولي الموجودة في بعض مؤسسات التعليم العالي، ويشمل ذلك المؤشرات التالية: فتح قنوات الاتصال مع الجامعات والمنظمات المهتمة بالتربية الدولية، المتابعة الدقيقة لعمليات التفاوض والتطبيق لاتفاقيات التعاون، تعزيز برامج التبادل الطلابي ودعمها إدارياً، التسويق الدولي لبعض برامج مؤسسات التعليم المتميزة، استقطاب الطلاب الدوليين.

تدويل البحث العلمي، ويشمل المؤشرات التالية: وضع قواعد لزيارات الباحثين من الخارج للمشاركة في الدراسات التي تجريها الجامعات، وتشجيع البحوث المشتركة بين أعضاء هيئة التدريس وبين الباحثين في الجامعات الأجنبية مما يساعد على تنمية المهارات ونقل الخبرات، الشراكة لنشر الأبحاث العلمية في مجلات علمية عالمية، الشراكة لإنشاء كراسي بحثية متخصصة ذات بعد دولي (الداود، ٢٠١٧م، ص ٣٧٠-٣٧٥).

العمل على زيادة الفرص المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للابتعاث إلى جامعات الدول المتقدمة، واستقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين دولياً، ووضع معايير دقيقة للتعاقد، والترقية، والتمديد لأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بجهودهم في التدويل، واستضافة علماء دوليين كزائرين للتدريس في مؤسسات التعليم العالي لفترة محددة، وتفعيل اتفاقيات تعاون دولية للتبادل الدولي الطلابي وللهيئة التعليمية بالإضافة إلى التدريب (العامري، ٢٠١٧م، ص ١٢١).

ومما يجب التأكيد عليه في هذا الاتجاه مايلي:

أن هذا الإطار العام لتدويل التعليم العالي المقترح

يتطلب من كل جامعة ترغب في تدويل نفسها، أن تقوم دورياً بتقويم ذاتي لأوضاعها، وإجراء تحليلات علمية للإمكانات المتاحة، ومصادر القوة والضعف ورصدها وتحليلها، سعياً للمواءمة بين الإمكانيات المتاحة والأهداف المراد تحقيقها في هذا الشأن.

تأكيد مؤسسات التعليم العالي على معايير الجودة في المدخلات والعمليات والمخرجات، وربط معاييرها بمعايير النظم العالمية بما يرفع من تنافسيتها الإقليمية والعالمية.

إكساب الطلاب والباحثين وأعضاء الهيئة التدريسية الكفايات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا العصر سواء في مجالات المعلومات أو الاتصال، مع تأكيد التعليم الجامعي على معايير الجودة في المدخلات والعمليات والمخرجات بما يمكن مؤسساته من تعزيز مكانة المجتمع في المنافسة العالمية. (العجمي، ٢٠٠٧م، ص ١٧٣).

توفير المناخ الملائم لمتطلبات التدويل والتعاون من خلال تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

التحذير من الوقوع في التبعية التربوية والثقافية، إذ أن الهدف من هذا التعاون الدولي أن تحتل جامعة المستقبل، أينما وجدت المكانة اللائقة بها، كمحرك رئيسي للإنماء الشامل وليس للإنماء الاقتصادي فقط، ولا بد في هذه الحال من أن تعم الفوائد الحقيقية على جميع المشاركين في مثل هذا التعاون الدولي؛ نظراً لأن العالم كله أصبح قرية إلكترونية مضطرة إلى التضامن والتكافل (الصيداوي، ١٩٩٦م، ص ٨٠). بحيث يتم تدويل التعليم العالي على اهتمام مشترك، وأهداف واضحة، إلى جانب الدعم المتبادل والشراكات الاستراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي، مع التأكيد على دعم الهوية الثقافية الوطنية، والاعتراف بالفروق الثقافية واحترامها بين الشركاء.

الاتجاه الثاني: التعاون بين التعليم العالي ومؤسسات الأعمال والإنتاج (الشراكة المجتمعية)

بمدي زمني قصير وتركز على قضايا آنية وملحة، تتم بغرض حل مشكلات معينة، مثل تلك التي تحتاجها المؤسسات الخدمية، والتي تستغرق دورات زمنية محدودة لتلبية حاجات آنية معينة. بينما يشكل التحالف نوعاً من الارتباط الذي يعبر عن التعاون بين طرفين، ولمدي زمني طويل، ويركز على قضايا مستقبلية يتوقع منها فائدة لطرفي العلاقة معاً. كما أن علاقات التحالف كانت تدور في الغالب حول الدور البحثي للجامعة، بينما كانت علاقات الشراكة في غالبيتها موجهة لتقديم خدمات تعليمية وتدريبية ورعاية المشاريع البيئية، أي أقرب لدورها في خدمة المجتمع (محمود، ٢٠٠٤م، ص ٣١). بينما يعد التعليم التعاوني أحد أوجه تلك الشراكة أو العلاقة القائمة بينهما.

وبشكل عام فإن هذا الاتجاه ينصب على الأنشطة المتكاملة التي تؤدي إلى التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي من ناحية ومؤسسات الأعمال والإنتاج من ناحية أخرى، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة التي تعود بالنفع والفائدة على القطاعين (في صائغ ومتولي، ٢٠٠٥م، ص ٣٦) من خلال اتفاقيات تعاونية بهدف توحيد الجهود نحو تحقيق أهداف محددة، كما أنها ملزمة لجميع الشركاء نحو تحقيق الأدوار المطلوبة من كل شريك، مما يعكس تلاحم القوى التربوية مع القوى الاقتصادية والاجتماعية لخدمة المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة.

وتفيد الدراسات في هذا المجال إلى أن العلاقة بين العلم والتقنية والتنمية الاقتصادية علاقة وثيقة في الدول المتقدمة صناعياً حيث ينتج أكثر من ٩٠% من الناتج الوطني الإجمالي لهذه الدول من صناعات اعتمدت في تطورها على نتائج البحث العلمي (في صائغ ومتولي، ٢٠٠٥م، ص ١٨).

كما تشير الدراسات إلى أن نجاح برامج وسياسات التنمية الشاملة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى تحقيق التعاون بين القطاعات التعليمية بين قطاعات الأعمال، فالقطاعات التعليمية وخاصة مؤسسات التعليم العالي

برزت قضية العلاقات بين الجامعات وقطاع الأعمال والإنتاج بشكل تدريجي في إطار توجهات الدول والحكومات نحو إصلاح نظم التعليم العالي كاستراتيجية لتحسين عملية التعليم والأنشطة البحثية وربط الجامعات بعمليات التنمية والتطوير في المجتمع.

ويطلق على هذه الاتجاه عدة مسميات كالتنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج (صائغ ومتولي، ٢٠٠٥م). كما يطلق عليه «التحالف والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية» (محمود، ٢٠٠٤م، ص ٤٤). وأحياناً يسمى بالتعليم التعاوني (الحميدي وآخرون، ١٩٩٩م).

أولاً: التعريف بالاتجاه

عُرفت الشراكة بأنها: «عقد اتفاق مقنن يتم من خلال الحوار الحر، والذي تتوافر فيه إرادتان أو أكثر للاشتراك في مشروع، أو الاضطلاع بنشاط أو عمل، يتم من خلاله التكامل بين هذه الأطراف، ويسعى الشركاء لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أساس الفهم المشترك، كما أن الشراكة عملية ديناميكية تبدأ أخطاها الأولى عندما يتم تصميمها بشكل كلي، واطعة في اعتبارها كل الالتزامات وتوقعات الشركاء» (بدوي، ١٩٨٢، ص ٣٥).

وبشكل عام يعبر كل من مصطلح الشراكة والتحالف عن مستويين للعلاقة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع، وكل منهما يعطي مدلولاً وعمقاً لهذه العلاقة. ويشير مصطلح الشراكة إلى علاقة بين شركاء، بينما يشير مصطلح التحالف إلى اتحاد أو اتفاق على إقامة علاقة تعاون يتوافر فيها الندية بين الطرفين أصحاب العلاقة (محمود، ٢٠٠٤م، ص ٣١). ولذا قد يصلح استخدام مصطلح التحالف لوصف واقع حال العلاقة التي توجه الجامعات العالمية الآن للارتباط بالمؤسسات الإنتاجية، بينما قد يكون مصطلح الشراكة مناسباً لوصف علاقة الجامعات بالمؤسسات الخدمية (محمود، ٢٠٠٩م، ص ٥٢).

ويرى البعض أن الشراكة تعد عملية موقوتة ومحددة



من خلال مزيد من توثيق الروابط بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل المختلفة. وتمهيداً للمشاركة في الإعداد لوثيقة باريس «الرؤية والعمل»، عقدت الدول العربية مؤتمراً بعنوان «أي تعليم للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين». وأسفرت مناقشات هذا المؤتمر عن صياغة إعلان بيروت حول التعليم العالي في الدول العربية للقرن الحادي والعشرين، وتضمن الإعلان خطة عمل كان من أهم محاورها التأكيد على ضرورة خلق قنوات تواصل فعالة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المختلفة (محمود، ٢٠٠٤، ص ٣٠).

وقد أصبح الأخذ بهذا الاتجاه محل تأكيد اللوائح المنظمة للسياسات التعليمية الجامعية في بعض دول العالم. ومن الأمثلة على ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من لائحة أهداف التعليم العالي في إنجلترا، (١٩٩٧م)، كما أكد تقرير اللجنة على ضرورة تغيير التصور الذي يرى أن التطوير التكنولوجي يتبع خطأً مستقيماً يبدأ من البحث ثم يتجه إلى التطبيق، فالعلاقة بينهما علاقة تفاعلية، ويفرض هذا على مؤسسات التعليم العالي ضرورة البحث عن السبل الأكثر فاعلية لعلاقتها بالمؤسسات الصناعية والخدمية والتجارية (محمود، ٢٠٠٩، ص ٥٠).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تزايد بشكل مطرد دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع وتزايدت وتنوعت علاقات الجامعات بالمؤسسات الصناعية والاقتصادية. ولقد كان لهذه العلاقات دورها الملموس على الاقتصاد الأمريكي، فتقدر مؤسسة National Foundation Social «الأمريكية» أن أكثر من نصف النمو الاقتصادي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية ينسب بشكل مباشر إلى التقدم التكنولوجي، والذي كان الفضل فيه يرجع إلى حد كبير للبحوث العلمية، وبفضل الجامعات حدث انفجار معرفي وخاصة في صناعات تكنولوجيا المعلومات، وأدى ذلك بالمجتمع الأمريكي للتحويل إلى اقتصاد المعرفة. ومن جانب آخر كان لهذه المشاركات انعكاسات على الهيكل التنظيمي لهذه الجامعات، وما حددته من أهداف

الجامعي باعتبارها المنبع الرئيسي للعلم والمعرفة تعمل على تغذية المجتمع وقطاعاته الانتاجية بالقوى المتعلمة القادرة على بناء نهضته، كما تساهم في دعم قدرات قطاعات الأعمال بالخدمات من خلال تقديم الاستشارات الفنية، والبحوث التقنية والتطويرية، أو من خلال تنظيم البرامج التدريبية للعاملين بها بما يدعم قدرتها التنافسية.

من ناحية أخرى تقوم قطاعات الأعمال بدور هام في دعم إمكانات وخبرات القطاعات التعليمية والجامعات من خلال تقديم الدعم للجامعات ومراكز التدريب أو الاشتراك في تمويل نتائج البحوث التطبيقية التي تقوم بتنفيذها مراكز البحوث التابعة للجامعات، كما تقوم بتنظيم المشورة الفنية لعملية تطوير البرامج التعليمية والتدريبية، وكذلك الاستعانة بالمختصين في تلك القطاعات لتقديم المحاضرات انطلاقاً من الخبرة الواسعة من خلال عملهم ولمعرفتهم بأحدث التقنيات المستخدمة، واحساسهم بالمشاكل التقنية التي تتطلب نوعاً من المعالجات العلمية (مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ٢٠٠٠، ص ٢).

وتاريخياً فقد قامت منظمة اليونسكو خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ بحملة واسعة لدراسة وتحليل التحديات التي تواجه التعليم العالي في علاقته بعالم العمل، وخلصت اليونسكو من دراستها لهذه التحديات إلى ضرورة وأهمية عقد تحالفات وقيام شراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المجتمعية الأخرى. كما أصدرت اليونسكو عام ١٩٩٥ وثيقة تعد خلاصة لنتائج وتوصيات ٢٧ مؤتمراً عاماً أكدت فيها على دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي وتطبيق خطط واستراتيجيات التنمية من خلال ما يقوم به في مجالات التعليم والتدريب والبحث والخدمات (محمود، ٢٠٠٤، ص ٢٩).

وأصدرت اليونسكو من أجل ذلك وثيقة إعلان باريس عام ١٩٩٨، عنوانه «التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل» ونص في مادته السادسة على ضرورة التلاؤم بين التعليم العالي وعالم العمل،

٢. برنامج كوميت (Comett)

يجسد برنامج كوميت إحدى صور التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية التي تحظى بدعم من المجموعة الأوروبية في مجال التدريب التقني. وتطرقت التجربة إلى إعداد مشروعات تدريبية وبحثية مشتركة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية تراعي في تصميم برامجها التدريبية تلبية حاجات الشركات إلى الإعداد المستمر للقوى البشرية في المجال التقني، كما تبنت هذه التجربة تشكيل اتحادات مشتركة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية من أجل العمل على تلبية احتياجات الإعداد والتدريب، وتبادل الزيارات للعاملين في التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية من خلال دورات تدريبية ومشاريع بحثية في مجال التقنية تعقد بدول المجموعة الأوروبية لتأكيد وحدتها السياسية والاقتصادية والثقافية (صائغ ومتولي، ٢٠٠٥م، ص ٩٣-٩٥).

٣. تحالف جامعة (شمال إلينوي) Northern Illinois University ومؤسسة technologists westell

وهي مؤسسة خاصة بخدمات أجهزة الاتصالات، وعرف مشروع التحالف باسم northern Illinois university's Business and Industry services division (NIV- BIS).

واثمر هذا التحالف على فوائد للجامعة والشركة بدرجة كبيرة، حيث زاد إنتاج الشركة في مجال التكنولوجيا بنسبة ٧٪، وانخفضت معدلات الأخطاء في العمل بنسبة ٤٥٪، وانخفضت ساعات تدريب الموظفين بنسبة ٦٤٪ نظرا لارتفاع مستوى أدائهم، كما اكتسب بعضهم عدة مهارات لم تكن لديهم من قبل منها مهارات تحليل البيانات، ومهارات إعداد برامج التدريب وتنفيذها والإشراف عليها، ومهارات تحديد الحاجات الأدائية المطلوبة، نتيجة لمشاركة هؤلاء مع أعضاء هيئة التدريس في الفرق البحثية للمشروع. كما توسعت مبيعات الشركة حيث غطت ٦٢ دولة في عام ١٩٩٦ بينما كانت توزع في ٣٠ دولة

، وكذلك على ما يسود داخل الحرم الجامعي من نمط ثقافي يدعم هذه المشاركات (محمود ٢٠٠٢، ص ١٦٥).

كما استهدفت سياسة ماليزيا في مجال التعليم العالي الربط بين مؤسسات هذه المرحلة والمؤسسات الصناعية والإنتاجية، ومن ثم توجه التعليم العالي إلى التأكيد على: المناهج التكنولوجية، البحث والتطوير، تأسيس علاقات ومشاركات قوية مع المؤسسات العامة والخاصة، وإتاحة فرصة التعليم التكنولوجي سواء من خلال الدراسات العليا أو برامج التعليم المستمر أو دعم الأقسام وتحسين وتطوير تنظيمها (محمود، ٢٠٠٢م، ص ١٦٦).

ثانياً: نماذج معاصرة لعلاقات التعاون والشراكة:

١. الجامعة الاستثمارية (تجربة الحاضن التكنولوجي)

تجربة الحاضن التقني بجامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة الحكومية والحكومة المحلية من ناحية، والغرفة التجارية والقطاع الخاص في مدينة أوستن بولاية تكساس من ناحية أخرى، وصمم هذا الحاضن التكنولوجي ليكون عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية من خلال إجراء توظيف للأبحاث الجامعية المبكرة للتغلب على المشكلات التي تحد من فاعلية المشروعات الصناعية، ويهيئ الحاضن الفرصة لنقل ونشر وتسويق التقنية، وتزويد الطلاب بالمهارات والكفايات التي تتطلبها الشركات الصناعية.

وتوفر الجامعة الاستثمارية فرص التوظيف للطلاب، إلى جانب فرص البحث لأعضاء هيئة التدريس من خلال الارتباط مع الشركات التكنولوجية المتصاعدة، وتوفر أيضاً -مناخاً جديداً للتعليم الجامعي القائم على الخبرة. ويرى بعض الباحثين أن الحاضن التكنولوجي، قد حقق عدة منجزات حيث أوجد وظائف حقيقية لأكثر من ٣٠٠ خريج، وساعد أكثر من ٤٠٠ شركة على إقامة أنظمة إدارية تطبق أسلوب إدارة الجودة الشاملة وأفاد الجامعة في مواجهة مشكلة التمويل (صائغ ومتولي، ٢٠٠٥م، ص ٦٣، ٦٤).



مؤسسات الصناعة والإنتاج بإحداث التطوير التقني المستمر، للارتقاء بمستوى تلك المؤسسات، وافتقار الطلب الاجتماعي على نتائج البحوث، وبالتالي فإن البحث العلمي بالجامعات غير موجه لخدمة الاقتصاد الداخلي والخارجي للدول وحل مشكلات الإنتاج.

وعلى الرغم من نتائج تلك الدراسات إلا أن التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج والأعمال في المملكة لها مجموعة من المبادرات في هذا الشأن، منها:

تجربة شركة أرامكو والتي تعد من التجارب الرائدة في مجال التدريب والابتعاث. حيث تشرف الشركة على إدارة (١٥) مركزاً للتدريب وتدريب حوالي (٢٢٠٠) موظف متفرغ للقيام بأعمال التدريب والتنسيق والمتابعة والإشراف على برامج التطوير والتدريب التي تخدم نحو (٦٩٠٠) فرد من أصل (٤٦٤٠٠) من أفراد القوى العاملة. كما تدرب شركة أرامكو (٩) آلاف من موظفيها سنوياً، بالإضافة إلى حوالي (ألف) مرشح يتلقون الدراسة الجامعية على نفقة الشركة، وبلغ عدد المبتعثين للدراسة الجامعية على نفقة الشركة حوالي (١٠١٧٠) في مختلف التخصصات (في صائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ص ١٩٥).

كما أن لها جهود في إبرام شراكات مع بعض الجامعات السعودية، خاصة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن؛ حيث تتبنى تلك الشركة العملاقة تمويل عدد محدود من البرامج البحثية في إطار استراتيجية تهدف إلى تطوير أنشطة الشركة والارتقاء بالبحث العلمي بالجامعات.

ومن النماذج في مجال دعم القطاع الخاص لمؤسسات البحث العلمي بالمملكة التعاون بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST) وشركات الأدوية السعودية والذي يعد نموذجاً للشراكة في المجالات العلمية، كما تقوم شركة «سابك» بمبادرات لدعم البحث العلمي بالعديد من الجامعات؛ مثل: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، بالإضافة إلى قيام العديد من المؤسسات الاقتصادية بتمويل الكراسي العلمية بالجامعات السعودية، وتمويل برامج

في عام ١٩٩٢م. كما استفادت الجامعة في تدريب طلابها، وتنمية مهاراتهم، وأيضاً تحسن أداء أعضاء هيئة التدريس حيث اكتسبوا المزيد من الخبرات الميدانية، وتم تدعيم ميزانية الجامعة وتحديث الكثير من أجهزتها ومعاملها (محمود، ٢٠٠٩م، ص ٦٠).

٤- مدينة تسوكويا للعلوم في اليابان:

وضعت اليابان خطة عشرينية (١٩٧٠-١٩٩٠م) لتطوير جامعاتها ومراكزها البحثية. وكانت باكورة هذه الخطة إنشاء مدينة تسوكويا للعلوم؛ وذلك من خلال تحريك الجامعات والمراكز البحثية إلى تلك المنطقة على أن تلحق بها المؤسسات الصناعية. وتضم المدينة جامعتين و ٤٦ مركزاً وطنياً للأبحاث بالإضافة إلى ٨ مراكز خاصة للبحوث، وعدداً متزايداً من الهيئات التكنولوجية.

وتستهدف مدينة تسوكويا توثيق الصلة بين مراكز الأبحاث الحكومية والأهلية من ناحية، وتوثيق الصلة بين المؤسسات الصناعية من ناحية أخرى، وبذلك يتوافر لها الدعم المالي الكافي الذي يساعد على إجراء مجموعة من البحوث المتميزة والمبتكرة التي تسهم بدورها في التغلب على مشكلات المؤسسات الصناعية (صائغ ومتولي، ٢٠٠٥م، ص ٩٠).

وفي المملكة العربية السعودية أشارت بعض الدراسات كدراسة الرويلي (٢٠٠٨م، ص ٢٢٥) إلى أن التفاعل بين الجامعات والمجتمع المحلي ضعيف، وأن ضعف الشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع يعد من أهم التحديات التي تواجه الجامعات السعودية، وأن توثيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع والإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس تأتي في قائمة الخيارات المطروحة لتطوير مؤسسات التعليم الجامعي.

كما أوضحت نتائج دراسة (الحربي، ٢٠٠٨م، ص ١٥٧) أن الأزمة التي تمر بها كثير من الجامعات ناتجة عن ضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تجاهلها بالرغم من أهميتها، كما أشارت نتائج دراسة (الزميع، ١٩٩٩م، ص ٤٩) إلى قلة اهتمام المسؤولين في

التعليم، ١٤٣٥هـ، ص ٥)

كما استهدفت رؤية المملكة ٢٠٣٠م تحول المملكة نحو المنافسة العالمية والريادة في كل المجالات، وبناء اقتصاد يقوم في الاساس على الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الارتقاء بجودة التعليم وخصوصا التعليم الجامعي الذي ينبغي وفقا للرؤية أن يعمل على سد الفجوة بين المخرجات التي يقدمها ومتطلبات سوق العمل وتحقيق تعلم يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني، والتأكيد على ضرورة الاستثمار في التعليم (وثيقة برنامج التحول الوطني، ص ٦٢-٦٣).

ويتضح من خلال استعراض بعض تجارب الدول في هذا الاتجاه أن لكل دولة من الدول تجاربها الخاصة في الربط بين مؤسساتها الأكاديمية والمجتمع المحلي، وأن العلاقة بين المؤسسات الجامعية والبحثية وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى كانت علاقة ذات اتجاهين، علاقة تخدم الطرفين معاً، وتؤكد تجارب هذه الدول على أهمية كل اتجاه من اتجاهات هذه العلاقة الارتباطية، ويعد اتجاه العلاقة من المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى المؤسسات الأكاديمية أكثر تميزاً، فهذا الاتجاه الذي يعبر عن عنصر الطلب على منتج البحث العلمي (المعرفي) هو الذي شجع المؤسسات الأكاديمية على إعادة النظر في أهدافها وبرامجها وخططها، بل كان عاملاً من عوامل نشأة مؤسسات تعليمية على المستوى الجامعي كمعهد ماساسوستش ومؤسسة راندا ومؤسسة كارينجي وغيرها، ولقد فرض هذا الوضع في كثير من الأوقات بعض التحديات على انتقال الجامعة إلى داخل الكثير من المؤسسات، وأدى إلى كثرة طلب الاستشارات وبرامج التدريب، بل أن الكثير من الشركات الكبرى أنشأت لنفسها مراكز بحوث تحولت بالفعل بعد ذلك إلى مؤسسات أكاديمية تمنح شهادات علمية (في محمود ، ٢٠٠٢م، ص ١٨٠).

ثالثاً: أشكال العلاقات التعاونية بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال والإنتاج:

بحثة مشتركة لتطوير الإنتاج (شركات المراعي، وناك.. وغيرها). (التركي، وأبو العلا، ٢٠٠٩م، ص ٣٦٥)

ويوجد في المملكة العربية السعودية أربعة شركات أودية في الجامعات السعودية وهي: وادي الرياض بجامعة الملك سعود، وواي جدة بجامعة الملك عبدالعزيز، وواي الظهران بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وواي مكة بجامعة أم القرى.

وعلى سبيل المثال يسعى مشروع وادي الرياض للتقنية (KSU RTV) الذي يعتمد على التبادل المعرفي إلى تحقيق النجاحات السريعة والمستدامة من خلال استقطاب الشركات العملاقة في الوادي والحصول على دعم مالي ثابت ومستدام، والتواصل مع المعاهد البحثية المحلية والعالمية، والحصول على ملكية فكرية ذات قيمة عالية، وإيجاد بيئة جذابة في الوادي، وإقامة تحالفات دولية وإنشاء حاضنة للتقنية وبرنامج لرواد الأعمال، واستقطاب رأس المال والتشجيع على الدعم والتمويل وتسويق براءات الاختراع بأسلوب مهني وتجاري، وبناء قاعدة من الموارد البشرية، إضافة إلى إيجاد مجتمع معرفي، ويستهدف الوادي نقل التقنية وتوطينها وتطويرها بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون بين الجامعة ومراكز الأبحاث والتطوير في الشركات المحلية والعالمية، وإيجاد بيئة محفزة وجاذبة للشركات الاستثمارية المحلية والعالمية المختصة في مجال البحث والتطوير. واكتشاف الموهوبين والمبتكرين والمبدعين من داخل المملكة وخارجها واستقطابهم ورعايتهم (وادي الرياض للتقنية، ٢٠١٧).

وبشكل عام فقد أكدت أهداف الخطة المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (آفاق) على تشجيع البحث العلمي وتوثيق العلاقات التبادلية مع مؤسسات القطاعين الحكومي والأهلي لدفع مستوى المساندة المالية للإنفاق على أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التقني وتوثيق العلاقات التبادلية مع القطاع الخاص الذي يضطلع بدور مهم في عملية التنمية الشاملة في المملكة (وزارة

٥	التواصل أو التفاعل الرسمي	تكوين العلاقات العلمية والشبكات والمؤتمرات والمعارض والندوات المشتركة ... الخ
٦	منح التراخيص (حقوق الملكية الفكرية)	نقل الملكية الفكرية المتولدة في الجامعات ومراكز الأبحاث إلى القطاع الصناعي من خلال اتفاقيات الترخيص لاستغلال هذه الحقوق وبراءات الاختراع.
٧	المنشورات العلمية	استخدام المعلومات والمعارف المنشورة من خلال الجامعات داخل القطاع الصناعي

رابعاً: الفوائد المترتبة على الأخذ بهذا الاتجاه:

كشفت التجارب في الدول المتقدمة والنامية والبحوث والدراسات العلمية أن إسهامات قطاع التعليم في التنمية الاقتصادية لن تتحقق دون التنسيق والتكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج. وأن ذلك التكامل يحقق منافع مشتركة لكلا الفريقين، ويمكن بلورة الأهمية المستخلصة من تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال مجموعة من الفوائد التي تحقق للطرفين والمجتمع وذلك على النحو التالي: (التركي و ابو العلاء ،٢٠٠٧، ص ٣٦٥)، (الريس،٢٠٠٦، ص ص ١-٥) (في صائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥-٢٦) (الحريري، ٢٠١٠، ص ص ٨-٩).

جوانب الاستفادة لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات):

- تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكّنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة مؤسسات الأعمال والإنتاج في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات
- تحويل البحوث الجامعية إلى بحوث تطبيقية.

يوجد عدة مجالات يمكن أن تسهم في تفعيل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال والإنتاج، أشار إليها كلاً من: (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ٢٠٠٧م، ص ٤)، وتركامني (٢٠٠٦م، ص ١)، وصائغ ومتولي (٢٠٠٥م، ص ص ٢٧٤-٢٧٨)، ومجلس الغرف التجارية الصناعية (٢٠٠٠م، ص ٣)، والتي تتمثل في مجملها في: مجال التمويل والاستثمار، والتدريب التعاوني (الميداني)، ومجال البحوث التطبيقية، ومجال الخدمات الاستشارية، ومجال التعاون في نقل التقنية، ومجال إعداد وتأهيل القوى البشرية.

ويوضح الشكل التالي أهم أشكال العلاقات بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج وفق تصنيف Parkman - بريمكان (في الحريري، ٢٠١٠م، ص ١٢).

جدول رقم (١) يوضح أشكال العلاقات بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج

م	الأشكال	مفهومها
١	الشراكة البحثية	الترتيبات التنظيمية و عقود البحث لمواصلة التعاون بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال)
٢	الخدمات البحثية (البحوث التطبيقية والاستشارات)	الأنشطة البحثية التي يطلبها القطاع الصناعي وتتضمن بحوث تطبيقية واستشارات
٣	المشاريع الأكاديمية	التنمية والاستغلال التجاري للتكنولوجيا الناتجة عن المخترعين الأكاديميين من خلال شركات مملوكة جزئياً للجامعات (التي تستهدف نقل التقنية وتوظيفها) الحاضرات التكنولوجية)
٤	نقل وتبادل الموارد البشرية (التدريب)	ويشمل عدة آليات مثل تدريب العاملين في القطاع الصناعي وتدريب الخريجين في الشركات الصناعية وتخرج متدربين وإعارة مدرّبين إلى القطاع الصناعي... الخ

تواجهها تلك المؤسسات.

- نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة.
- الحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة
- التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها .
- إمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى.

ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية أو التمويلية أو التسويقية.

خامساً: متطلبات تطبيق هذا الاتجاه في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق علاقة شراكة فعالة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م:

إن الأخذ بهذا الاتجاه في مؤسسات التعليم العالي يتطلب في ذاته مجموعة من الوسائل والخطوات، من أهمها:

- التحول التوعوي في أدوار الجامعة : حيث أدى التوجه نحو إقامة الشراكات والتحالفات في العديد من دول العالم المتقدم إلى وضع الجامعة في قلب الأحداث الاجتماعية، وبهذا تحول الدور الثالث للجامعة ، وهو دورها في خدمة المجتمع، ليصبح بمثابة فلسفة اجتماعية عامة، توجه الجامعة في ممارستها لدورها التعليمي والبحث (محمود، ٢٠٠٤م، ص ٤٢)
- توسيع حدود التخصصات العلمية : حيث فرضت حقائق السوق، ومستلزمات القيام بعملية التعليم في ظل هذه الحقائق، عدة تغيرات في هيكلية

● التدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرص توظيف الخريجين في سوق العمل.

● تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدهار سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والعربية والدولية .

● تغذية البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم

● رفع مستوى الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس .

● تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات: حيث إن توظيف البحث الجامعي لخدمة منظمات الأعمال في مراحل التنمية كافة، يساعد على تطوير الخطط التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة والواقع الخاص السائد في المجتمع ، كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على إطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته.

● توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح.

● تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة ومؤسسات الأعمال والانتاج، حيث إن التعاون بين الجامعات والمنظمات الخاصة، وتطوير البحث العلمي الجامعي لحل المشكلات القائمة لدى تلك المنظمات، يجعل الخبرات الفنية (الأكاديمية) الجامعية، على احتكاك بالخبرات العملية في هذه المنظمات

● الحد من هجرة العقول إلى الخارج.

جوانب الاستفادة لمؤسسات الأعمال والانتاج:

● الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية، والتأثير في توجهات الأبحاث للتفاعل مع المشكلات المتعلقة بقطاع الأعمال. والإسهام في حل المشكلات الاقتصادية والتقنية التي



- ويدربه على توظيف معارفه في تنمية مجتمعه .
- التأكيد على دور الأنشطة الطلابية الحرة في تهيئة الطالب للمشاركة، فلقد أثبتت تجارب جامعات الدول المتقدمة أن مشاركة الطالب في أنشطة الشراكات والتحالفات، وكذلك في الأنشطة التطوعية تجعلهم أكثر ملائمة للعمل في هذه المجتمعات بعد تخرجهم (محمود، ٢٠٠٩م، ص ٦٩).
- توفير آليات التقييم المستمر التي تقوم على المحاسبية في مؤسسات التعليم العالي، وإعادة النظر في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها من منظور الجامعة المنتجة.
- التحول إلى مفهوم الجامعة المتعددة الوظائف والأنظمة، إذ تشهد العديد من الجامعات العالمية حالات انقسام إلى كيانات عدة، منها ما هو أشبه بمراكز بحوث داخل مؤسسات إنتاجية، ومنها ما هو أشبه بمراكز تدريب وتعليم مفتوح، فظهرت الجامعات الافتراضية. هذا فضلاً عن انتشار مراكز خدمة المجتمع، وهذا أدى إلى إعادة هيكلة تنظيمية للجامعة سواء في هيكلها الإداري أو في مصادر تمويلها، وأصبحت تستطيع بمرونة كبيرة التواصل مع المجتمع المحلي، وأنشأت من أجل ذلك العديد من المراكز لتسويق خدماتها المتنوعة (محمود، ٢٠٠٤م، ص ٤٦).
- زيادة مواءمة المناهج والبرامج الأكاديمية لحاجات سوق العمل، و تطوير الكفايات لهيئة التدريس والباحثين والطلاب من خلال البرامج التدريبية.
- مشاركة خبراء من المؤسسات الإنتاجية في إعداد البرامج الدراسية لطلاب مؤسسات التعليم العالي.
- تسهيل إجراء الأساتذة وطلاب البحث لأبحاثهم وتجاربهم في المختبرات والمعامل والحقول التجريبية التي تملكها المؤسسات الإنتاجية.
- تكوين مراكز لتسويق بعض برامج وخدمات مؤسسات التعلم العالي وإمكاناته باستخدام وسائل متعددة.

وبني التخصصات العلمية، حيث اتجهت العديد من الجامعات العالمية ومؤسسات التعليم العالي إلى إعادة التخطيط والتركيبة للتخصصات العلمية، وظهرت محاولات للدمج بين بعضها لتظهر بني معرفية جديدة لهذه التخصصات، كما فرضت عملية انتقال ممارسات البحث العلمي من داخل معامل الكليات إلى الميدان وفي مقر الشركات رؤى جديدة في بحث الظواهر، ومن ثم في إنتاج المعرفة. حيث قادت عملية انتقال البحث ليتم في الميدان وداخل مواقع العمل إلى ضرورة تناول الباحثين لمشكلات بحوثهم كما هي في الواقع وبشكلها الحقيقي، وإلى بحث الظاهرة ككل بدلاً من الاكتفاء بتناول بعض متغيراتها، وتطلب كل ذلك من أعضاء هيئة التدريس تجاوز حدود التخصص الضيق، وضرورة الانتباه للترابط بين الحقائق والمبادئ العلمية في عدة مجالات وتخصصات، ومن ثم ظهرت بني من المعرفة تتصف بأنها بينية التخصصات (محمود، ٢٠٠٩م، ص ٦٧).

وقد أوصت دراسة الغرفة التجارية الصناعية (٢٠١١م، ص ١٦-١٧) بضرورة توسع الجامعات المحلية في مجال البحوث والدراسات البيئية وتشجيع التعليم البيئي، والانتقال بالمناهج الدراسية من المنهجية الموضوعية إلى منهجية الحياة بكل أبعادها، والانتقال بالمناهج الدراسية من التخصص الدقيق وتعليم المقررات الدراسية المفصلة إلى مناهج تتوحد في سياق معرفي عريض.

• **إعادة النظر في أهداف التعليم العالي، حيث ظهر التأكيد على ضرورة التحول من العمل على تخريج مهنيين إلى تخريج مواطنين منتجين وسيستلزم هذا ضرورة العمل على:**

تنمية إحساس الطلاب بالالتزام لمجتمعهم المحلي ومشاركتهم في حل مشكلاته.

• إعادة النظر في هيكلية مقررات الدراسة، بحيث يتم بالأنشطة الاقتصادية في المجتمع مع تمكين الطالب من قضاء بعض الوقت في العمل بهذه الأنشطة مما يعطي له خبرة التعرف على مشكلاته

والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن «جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة دمشق (١١-١٣ أكتوبر ٢٠١٠م).

● الحوت، محمد. إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨م.

● الخازم، محمد. التعليم العالي في الميزان. الرياض، الدار العربية للطباعة والنشر.

● خاطر، محمد. تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية. مجلة دراسات تربوية ونفسية (كلية التربية بالزقازيق، مصر، ٢٠١٥م، ع ٨٧٤.

● الخطيب، محمد. «التجديد التربوي في التعليم السعودي». في السنبل، عبد العزيز وآخرون. نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الخريجي، ١٤٢٥هـ.

● الدوواد، عبدالمحسن. مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م. بحث مقدم إلى مؤتمر «الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م». جامعة القصيم، المنعقد في الفترة (١١-١٢ يناير ٢٠١٧م).

● الرويلي، سعود عبدالله. استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض. (٢٠٠٧م)

● الريس، محمد. « دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي » ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق ، (٢٤-٢٦ مايو ٢٠٠٦)

● الزميع، علي. الاتجاهات والسياسات المعاصرة لتطوير وإصلاح التعليم الجامعي في دول الخليج العربي؟ ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي لليونسكو في دول الخليج، جامعة قطر، ١٩٩٩م

● تفعيل دور مراكز الاستشارات والبحوث في الجامعات وتوجيهها تسويقياً وفق متطلبات منظمات الأعمال من البحوث والبرامج التدريبية والاستشارات والخبرات.

● الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في مجالس إدارات المؤسسات الإنتاجية، وتطوير عملية تبادل المعلومات والزيارات بين الأساتذة والعاملين في المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

● زيادة إنشاء صناديق لتمويل البحث والتطوير تساهم فيه المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ودعم وحدات البحث والتطوير في مؤسسات الإنتاج.

المراجع:

● اسليماني، العربي و بوبكراوي، حسن. الإصلاح الجامعي: المضمون وأفق التنمية. مجلة التدريس، المغرب ، ٢٠٠٥م ، ع ٣٤.

● بدوي، أحمد . معجم مصطلحات العلوم الإدارية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٢م.

● تركماني، أمير. « دور المؤسسات الوسيطة والدا عمه في البحث العلمي » ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني دمشق ٢٤-٢٦ مايو ٢٠٠٦).

● التركي، يوسف وأبو العلا، سعيد « آلية مقترحة لدعم الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البحثية من خلال مخرجات البحث والتطوير ». جامعة الملك عبد العزيز، عمادة البحث العلمي ، ٢٠٠٧م

● الحامد، محمد وآخرون. التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ.

● الحربي، عبدالله. العوامل والقوى المرتبطة بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الأهلي في المملكة. مجلة الجمعية المصرية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨م، ع ٨٩٤.

● حريري، خالد. العلاقة بين العلاقة بين الجامعات



بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية « مركز البحوث والدراسات، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات (٢٠٠٧م)

● الغرفة التجارية الصناعية. واقع وسبل تنمية وتطوير التعاون بين قطاعي التعليم والعمال في دول مجلس التعاون الخليجي. ورقة علمية مقدمة إلى وقائع اللقاء العلمي الرابع بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية الصناعية في دول الخليج، الكويت، (أبريل ٢٠٠٠م)

● الكيرعاني، محمد. استراتيجية تدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالم. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٠٩م).

● مراد، سامي. سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى «مؤتمر التنمية الإدارية في ل التحديات الاقتصادية»، المنعقد في الفترة من (٢٢-٢٤ نوفمبر ٢٠١٦م).

● مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وثيقة برنامج التحول الوطني، ٢٠٢٠م.

● مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وثيقة رؤية المملكة، ٢٠٣٠م.

● محمود، طه. الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي: العوامل والملاحق والمتطلبات. مجلة كلية التربية بالقازيق، مصر، ٢٠٠٠م، ع ٣٤.

● محمود، يوسف. أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية و الخدمية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع « التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي »، كلية التربية بالفيوم المنعقد في الفترة (٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢)

● محمود، يوسف. التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية: مدخل لتطوير التعليم الجامعي، مجلة دراسات في التعليم

● زيادة، مصطفى. تجديد الفكر التربوي ومطالبه في القرن الحادي والعشرون. في مصطفى زيادة وآخرون. الفكر التربوي: مدارسه واتجاهات تصوره. الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ.

● السعادات، خليل. الحاجة إلى التجديد التربوي. ب.ت

● صائغ، عبدالرحمن و متولي، مصطفى. التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج. الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٢٥هـ.

● صيداوي، أحمد. اتجاهات وتوجهات إصلاحية في التعليم العالي. المجلة العربية للتعليم العالي، تونس، ١٩٩٦م، ع ٢.

● العامري، عبدالله. متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى. (٢٠١٢م)

● العامري، عبدالله. بناء الشراكات الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات السعودية في ضوء نماذج تدويل التعليم العالي. بحث مقدم إلى مؤتمر «الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م». جامعة القصيم، المنعقد في الفترة (١١-١٢ يناير ٢٠١٧م).

● العباد، عبدالله. متطلبات تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي كمدخل لتطوير كليات التربية في الجامعات السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة الملك سعود، كلية التربية: الرياض، ١٤٢٩هـ.

● العجمي، محمد. التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل. المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٧م

● العمر، عبدالعزيز. لغة التربويين. الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٢٨هـ

● الغرفة التجارية الصناعية. برامج الدراسات البينية واحتياجات سوق العمل. الرياض، مركز البحوث والدراسات، ٢٠١١م.

● الغرفة التجارية الصناعية. «سبل بناء شراكة فاعلة

- الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٤م العدد السادس.
- محمود، يوسف. رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩م.
- مرسي، محمد. الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- هلال، ناجي ونصار، علي. تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة. مجلة مستقبل التربية العربية، مصر، ٢٠١٢م، ع ٧٧.
- وادي الرياض للتقنية. أهداف شركة وادي الرياض للتقنية .

<https://rtv.ksu.edu.sa/ar/objectives>

متاح بتاريخ ١٠/٨/٢٠١٧م.

- وزارة التعليم. استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (آفاق / الكتيب التعريفي). الرياض.
- وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات. الجامعات السعودية على الخريطة الدولية. الرياض: مطبوعات وزارة التعليم العالي. (٢٠١٢م).
- أبو الوفا، جمال محمد، وسلامه عبد العظيم حسين.
- التربية الدولية وعالمية التعليم، دار الجامعة الجديدة. (٢٠٠٨م).

مكانة التعليم العالي والبحث العلمي وأولوياته في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م ودورهما في تعزيز مجتمع المعرفة، ودعم سوق العمل

ورقة عمل بعنوان: مدى تطبيق الجامعات السعودية لمؤشرات الاقتصاد المعرفي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

د. ناصر سليم محمد علي الحميدي

جامعة تبوك

الملخص

تناولت ورقة العمل (مدى تطبيق الجامعات السعودية لمؤشرات الاقتصاد المعرفي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠) من خلال مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة (النتائج والتوصيات).

ولقد توصلت الورقة لعدة نتائج أبرزها:

● تسهم الجامعات بدور كبير في عملية التنمية، التي تسعى الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ على تحقيقها، خاصة وأنها تواكب (رؤية السعودية ٢٠٣٠) لرسالة الجامعة المنتجة وتدعم مسيرتها، وتعمل على توفير فرص التعليم للجميع.

● مؤشر الابتكار نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المؤشرات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية.

● يسهم التعليم في تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى اقتصاد يعتمد على العقول ذات المهارة العالية والطاقات البشرية المبدعة والمنتجة.

● يسعى التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية إلى بناء شخصية المتعلم المنتجة من خلال الارتباط بين التعليم والعمل الإنتاجي.

وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بـ:

● إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية في المملكة العربية السعودية،

وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل.

● وضع استراتيجية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة عن طريق استعراض أفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الوعي حول كيفية دعم تلك التكنولوجيا، لتعزيز الأنشطة الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية.

● إيجاد برامج استهلاكية قائمة على المعرفة من خلال دعم الأبحاث والاستفادة المتواصلة من العلوم الرقمية الحالية التي تعيشها المجتمعات الحالية المتطورة.

● التركيز من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة والمخزنة والإبداع المتواصل والبحوث الميدانية وروح المبادرة في الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الإقليمية واستعمالها في مجالات متنوعة بما فيها: التعليم الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية.

● الاستفادة والاستعانة بقواعد البيانات (صناعية- تجارية-اقتصادية) لاستخدامها في اتخاذ القرارات الصحيحة.

مقدمة

لم تكن الأنظمة التربوية بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة بعيدة عن تأثيرات عصر اقتصاد المعرفة، بل يمكن أن يكون هذا الميدان أكثر الميادين تأثراً باقتصاد المعرفة. وكما تُعد الجامعة مؤسسة تربوية تعليمية لإعداد الأجيال وخدمة المجتمع، وأصبح من الأهداف العامة لفلسفة التعليم الجامعي



إنَّ المملكة العربية السعودية تمر اليوم بمنعطف تاريخي مهم، فلا يبدو لها مستقبل مشرق في القرن الحادي والعشرين إلا بنظام تعليمي متطور وحديث، قادر على تحقيق تنمية علمية واجتماعية واقتصادية حقيقية من خلال إنتاج أجيال مستنيرة متمكنة قادرة على العطاء والإنتاج والمنافسة. ولعل تحقيق هذا الحلم، هذا النظام، هو بحاجة إلى عملية جراحية عاجلة وعميقة لمفاصل النظام التعليمي، وأسسها ومرتكزاته التي يقوم عليها (العيسى، ٢٠٠٩، ١٢)

وبناء على هذه الرؤية فإنَّ وزارة التعليم شكلت فريق عمل يشرف على تنفيذ كل ما يتعلق بالتعليم في رؤية السعودية ٢٠٣٠ بمشاركة الجامعات وإدارات التعليم... ليتحقق الهدف المنشود منها، وتحقيق رغبة القيادة في تنمية مستدامة... كما يوضح الشكل التالي (العيسى، ٢٠١٤، ٣٧)



دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة (المصدر موقع وزارة التعليم السعودية).
إن من التزامات (رؤية السعودية ٢٠٣٠) بناء تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. (العيسى، ٢٠١٤، ٣٧)

ربطها بالمجتمع. لذا تعمل الجامعات انطلاقاً من كونها مركز إشعاع حضاري وعلمي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً من خلال وظائفها الأساسية، التي تقوم بها وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع، وتطوير نشاطاتها كما حدث للجامعات المتطورة في البلدان المتقدمة التي توسعت مساهمتها في تطوير وخدمة مجتمعاتها والمساهمة في الثورة العلمية والتقنية وزادت من انفتاحها على المجتمع (عامر، ٢٠٠٧، ١٧).

ويسهم أخذ الجامعات بالاقتصاد المعرفي وبشكل كبير في أن تكون جامعات منتجة، خاصة وأنه قد أصبح من الأهداف العامة للجامعات ربطها بالمجتمع، واستخدام مؤسساتها كمركز إشعاع يستهدف خدماتها عن طريق إجراء البحوث والدراسات العلمية في كافة المجالات واستثمار نتائجها بما يحقق التقدم والارتقاء، وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي (عبد الحليم، وعزب، ١٩٩٧، ٦٧).

ومن أهداف (رؤية السعودية ٢٠٣٠) أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية في ٢٠٣٠، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، والاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وحصول كل طفل على فرص التعليم الجيد. (العيسى، ٢٠١٤، ٣٧)

من هنا كان حرص الجامعات السعودية على التحول نحو الجامعة المنتجة وفقاً لمؤشرات الاقتصاد المعرفي مستفيدة في ذلك من التجارب العالمية وخاصة التجربة الأمريكية والبريطانية والكندية واليابان وانطلاقاً من هذا الحرص.

ولبيان ذلك ستناول الدراسة من خلال مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة (النتائج والتوصيات) المبحث الأول

تطبيق الجامعات السعودية لنظام الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية

والمملوكة للجامعة وركزت على الاستثمارات القائمة على المعرفة.

وبالمثل، فإن (وادي الرياض) هي واحدة من المساهمات لجامعة الملك سعود في بناء شراكة مع القطاعين العام والخاص في مجال الاقتصاد المعرفي. وتسعى جامعة الملك سعود للعب دور كامل في هذه الاستراتيجية من خلال تطوير حديقة العلوم والتكنولوجيا كبيرة، (وادي الرياض للتقنية - جامعة الملك سعود RTVKSU) في الحرم الجامعي، تهدف جامعة الملك سعود لتلبية مطالب الصناعات القائمة على المعرفة وتسويق نتائج أبحاثها، بالإضافة إلى تعزيز البيئة البحثية وتشجيع الباحثين والخريجين للمشاركة في برنامج الحضانة، وإقامة العرضية المعرفة القائمة على الشركات. وذكر معالي مدير جامعة الملك سعود، «الآن اقتصادات العالم قد تطور من الإنتاج العقول، وليس آلات، ومن الأجدد الاستثمار في العصر الحاضر» (Pavan، 2013).

أيضاً، أنشأت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (KFUPM) مؤخرًا في الظهران وادي للتقنية (DTV)، مع مجموعة رجال الأعمال في مدينة الظهران، لجذب مراكز البحث والتطوير من الشركات المحلية والدولية وتعزيز أعمال جديدة. ومن المتوقع أنها رائدة في مجال أبحاث والتكنولوجيا ((Harrison، Leitch، & McMullan، 2013).

وبذلك فقد وضعت الحكومة السعودية جهوداً جبارة في رسم المعرفة الجديدة في جامعاتها، والتي تهدف أساساً إلى خلق قطاعات جديدة في الاقتصاد الوطني، وتحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وكانت الطريقة التي تأسست في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست) مثال ساطع على هذه الجهود. كمؤسسة مستقلة، جامعة الملك عبد الله تهدف إلى توظيف العديد من أفضل الممارسات من الجامعات الرائدة في البحوث الأجنبية وتمكين (كبار) الباحثين من جميع أنحاء العالم للعمل سوياً لحل القضايا العلمية والتقنية الصعبة.

وتلعب الجامعات في المملكة العربية السعودية دوراً أساسياً نحو انتقال المملكة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وقد تحقق ذلك من خلال إنتاج ونشر ونقل واستخدام المعرفة من خلال البحوث والمنح الدراسية كما في جامعة الملك عبد الله، والشراكات مع الجامعات الدولية الأخرى، والتعاون مع الشركات المحلية والدولية. ومن المعروف عالمياً أن الوسيلة الرئيسة لنشر المعرفة في المجتمع هو التعليم، من أدنى مستوى لمرحلة ما بعد الجامعة المستوى. يشكل التعليم العام الأساس لبناء القدرات المطلوبة لتحرك نحو اقتصاد قائم على المعرفة (Wolfe & Gertler، 2004م).

وقد تم إطلاق برنامج الملك عبد الله لتطوير التعليم (تطوير) وذلك بهدف معالجة القضايا في جميع مستويات التعليم التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، مثل: نوعية التعليم، وتدريب المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية. ويهدف البرنامج إلى التركيز على العلم، والتكنولوجيا، والرياضيات، والتوسع في الأنشطة لتنمية المهارات، لا سيما التفكير التحليلي والتدريب العملي على المهارات والمبادرة والابتكار وريادة الأعمال. والتعليم العالي هو واحد من أهم مراحل تراكم نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وكانت من مبادرة المملكة العربية السعودية في إقامة الجامعات وبناء قيمة عالية متوافق مع عصر المعرفة. وقد وضعت مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية جهوداً جبارة في تطوير مراكز المعرفة (Huggin & Johnston، 2009).

ونجد أن مراكز البحوث الكبرى، والمعاهد في الجامعات السعودية، يوجهان جزءاً كبيراً من الأنشطة حول القضايا المتعلقة ببناء مجتمع المعرفة السعودي، وتوفير الأساس لاقتصاد قوي قائم على المعرفة السعودي مع المؤسسات الأكاديمية، مثال على ذلك، هو بحث شامل أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبد العزيز، التي نشرت أكثر من أربع وأربعين وثيقة في (سلسلة المعرفة). وأسست جامعة الملك عبد العزيز أيضاً شركة وادي جدة،



اقتصاد معرفي ولكنها غير كافية، وبدون تطور في الابتكار سيصبح الإنفاق على المحاور الأخرى غير مؤثر، لأن تطور الابتكار هو الخطوة التي تسبق إكمال دائرة الاقتصاد المعرفي.

ومهمة التعليم العالي الخاص ليست مجرد الاستجابة لحاجة كمية لتوفير أماكن للطلاب الذين لا يجدون مكاناً لهم، لسبب أو لآخر، وإنما هي مهمة الاستجابة لحاجات المجتمعات المستقبلية في مجال التنمية بوجه عام، وتلبية حاجات سوق العمل المتجددة، وبناء الهوية الثقافية الأصيلة والمبدعة، وهذا يقتضي التركيز على نوعية التعليم العالي الخاص ومستوى الخريجين فيها حتى يمكن للجامعات إثبات وجودها، فالنوعية هي الرد المناسب على أي انتقاد قد تتعرض له الجامعات بشكل عام. (البرقاوي، ٢٠٠٦، ٦)

ويسهم التعليم العالي في النمو الاقتصادي المستدام من خلال تأثير الخريجين على نشر المعرفة، كما تساهم مؤسسات التعليم العالي في إنتاج المعارف العلمية والتقنية الجديدة من خلال البحث العلمي والتدريب المتقدم، كما تخدم كقنوات لنقل ونشر المعارف المولدة في الخارج. ويقدر العائد على التعليم العالي بنحو ١٠٪ أو أكثر في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط مما يشير إلى أن الاستثمار في هذا النوع من التعليم يساهم في رفع إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي طويل الأجل. (المصبح، ٢٠٠٦، ٩).

المبحث الثاني

تطبيق الجامعات السعودية للابتكار

الابتكار: نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات، التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

وإن من ضمن أهم متطلبات المجتمع هو الوصول إلى مراتب عالية في ابتكار التقانات المتقدمة والتقدم التقني، ولا يتم ذلك إلا بتفعيل رسالة الجامعات في تنشيط حركة البحث العلمي، وربط البحث العلمي في الدراسات العليا بقضايا التنمية، وفتح قنوات التعاون، والتنسيق والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة (كسناوي، ١٤٢٢، ٣٣).

والنظم التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكما يعد الأداء المؤسسي هو أحد الأساليب الذي من خلاله تتمكن المؤسسة من تحديد وتقويم أنشطتها الداخلية المختلفة وتحديد نواحي القوة والضعف لديها وتقويم أدائها مقارنة بأداء المؤسسات المنافسة الأخرى التي تمارس أنشطة مماثلة أو متشابهة لأنشطتها.

ويعد التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية: يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

وذكرت خماش (١٤٣٤، ٣٤) إنه الإطار الاقتصادي والمؤسسي الذي يضمن بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة وسوق عمل مرنة وحماية اجتماعية كافية.

وترى الدراسة أن تقرير البنك الدولي إيجابي، ويوضح التقدم الملموس والواضح في المؤشر والمرتكات وهذا يعكس الجهود التي تقوم بها المملكة، حيث لم يشير التقرير إلى أي هبوط في مؤشرات المملكة في الوقت الذي شهدت معظم الدول في القائمة هبوطاً في عدد من مؤشرات الاستثمار المعرفي. وبين أن التقرير أشار إلى القفزات الكبيرة التي حققتها المملكة في التعليم وفي أنظمة الاتصالات وتقنية لمعلومات وفي الأنظمة والمؤسساتية، وإنه يجب أن يتواكب مع التطور في هذه المجالات تطور في الابتكار كونه ذي تأثير مباشر في الاستثمار المعرفي، ويجب أن يعكس التطور في المجالات الأخرى، وإن التطور في مجال الأنظمة والتعليم وتقنية المعلومات ضروري لإيجاد

فللجامعة دور كبير وفعال في إنتاجية أي مجتمع، فالجامعة مؤسسة منتجة من خلال ما تقوم به من زيادة رصيد المعرفة، والاستفادة من التراث العلمي والإنتاج الفكري لإعداد الكوادر المؤهلة من الثروة البشرية، ومن خلال المشاركة في التطور التقني والشراكة مع المؤسسات والقطاع الخاص ورجال الأعمال.

وتسهم الجامعة المنتجة في خلق الإبداع والابتكار ومسايرة اتجاهات العصر في الجودة والأداء والموارد، حيث يشهد عالمنا العديد من التحولات والتغيرات السريعة والمتلاحقة على جميع الأصعدة اجتماعيا، اقتصاديا، وتكنولوجيا، بحيث انعكست تلك التحولات على فلسفة الجامعات ورسالتها ووظائفها وأدورها، فأصبح مطلوبا الجامعات مواكبة هذه التطورات والاستجابة لها من خلال المساعدة في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع في مجالات الإنتاجية والخدماتية وتقديم الاستشارات ونتائج البحوث والدراسات إلى صناع القرار.

فالجامعة المنتجة من أبرز البدائل التي طرحت للخروج بالجامعة، التي تتوافر فيها البنى التحتية الأساسية، وهو الأسلوب المتبع في عدد من جامعات الدول المتقدمة تقنياً، وخاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، والذي شهد اقتران البعد الإنتاجي بتطور النظم التربوية الجامعية في اتجاه التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق، واتخذ هذا التكيف أشكالاً مختلفة منها ملاءمة أساليب إدارة النظم التربوية مع سوق العمل واعتبار العلاقة بين الجامعة والمستفيدين منها علاقة نفعية؛ نظراً لكونها تقدم خدمات لزبائن قد يكونون أفراد أو مؤسسات (Gerry webber، 2003، 93)

وليست الجامعة شريكاً مع قطاع الإنتاج، بل انتقلت إلى أن تصبح هي جزء من الإنتاج (على ٢٠٠١، ١٨)، وتعد الجامعة المنتجة نموذجاً مرناً يحقق التوازن بين الوظائف الأساسية للجامعة، وهذا النموذج جزء لا يتجزأ من آليات السوق، ومؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والأبحاث المرتبطة بالسوق، وعقد شراكة مجتمعية مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

وهكذا يتضح أن نموذج الجامعة المنتجة أنموذج أصيل جديد يطرح حلاً وسطاً يتناسب مع جميع الأنظمة، ويفتح باباً على المستقبل للجامعات حيث إنه يقدم نمطاً فريداً، يقوم على ربط التربية بالمجتمع والحياة في الجامعة المنتجة والعاملة؛ ليتكامل بها كل من التعليم والبحث العلمي وخاصة المجتمع مع إنتاجية الجامعات؛ حتى تستطيع الجامعات تمويل نفسها، وتطوير التعليم بها، وسائر جوانب الحياة ليشكل هذا الأنموذج بادرة إنماء ثقافي نوعي مثالي شامل.

ومؤشر الابتكار نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية.

والابتكار هو مفتاح الازدهار على المدى الطويل، ويحتاج إلى علاقات متكاملة وفعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فالبلدان التي تعاني اليوم هي التي يتراجع فيها البحث والتطوير ويقل فيها الإنفاق على بعض القطاعات مثل التعليم والبحث، فسياسة التقشف تعيق النمو والتقدم.

وللقيام (بدولة الابتكار) يجب سريان أنظمة الابتكار بالتساوي بين جميع القطاعات والمناطق والمحافظات، ويتطلب ذلك اتصالات مرنة بين جميع القطاعات العامة والخاصة، أي بين الشركات والمؤسسات المالية والأكاديمية ومراكز الأبحاث، وتحتاج إلى الكثير من التمويل، بالإضافة إلى القيادة والرؤية الواسعة حتى تستطيع النهوض والدخول في مرحلة النمو، إن سياسة «دولة الابتكار» تحتاج أيضاً إلى إعادة هيكلة حتى الوصول إلى دولة الابتكار.

وهناك ثلاثة تحديات إذا أرادت الدولة استثمار الابتكار وهي:

التخلص من الأساطير: تحتاج إلى خطط واستراتيجيات أكثر واقعية وبعيدة عن الحلم.

التغير المؤسساتي: في معظم الأحيان ينظر إلى الدولة أنها عقبة أمام الاستثمارات ولا تساعد في قيام دولة ذكية ومبتكرة.



٤٠، ٢٠١٠)

وقطاع التعليم من القطاعات الحيوية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، وله صلة وطيدة بدفع عجلة الاقتصاد الوطني.

كما يسهم التعليم في تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول ذات المهارة العالية والطاقات البشرية المبدعة والمنتجة، وتعزز منظومة التعليم الاعتماد على المصادر الآمنة والموثوقة، والبرامج والمشروعات المعززة للفرص الاستثمارية والمولدة للفرص الوظيفية، ويسهم التعليم في تطوير رأس المال البشري، والمساهمة في تحقيق متطلبات وحاجات سوق العمل.

ويجب أن يعتمد اقتصاد المعرفة على وجود مؤسسات بحثية يمكن أن تكون تابعة للجامعات والمعاهد العليا أو مستقلة أو ممولة من شركات ومؤسسات اقتصادية. وقد طورت مؤسسات كثيرة في القطاع الخاص في البلدان الصناعية المتقدمة نتائجها من خلال التعاون مع المؤسسات البحثية بما ساعدها على تحسين قدراتها الإنتاجية والتسويقية والإدارية وأوجد لها منافذ للتغلب على المصاعب التقنية في أعمالها.

كما أن هناك علاقة وطيدة بين العلم والتكنولوجيا وتطور الإنتاج وأنهما يرتبطان وبشكل قوي بالتنمية التي تعتبر انعكاساً للتطور الذي يصيب الوحدات الإنتاجية وفي مقدمتها الإنسان الذي يدور حوله محور التنمية والذي يعتبر محركها الأساسي، إن تنمية القوى البشرية هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ عملية التنمية الشاملة وهي تتطلب تطوير المناهج الدراسية لتسهيل عمليات التحول وكذلك القضاء على الأمية تطوير نظم التعليم العالي والبحث العلمي والسيطرة على هجرة الكفاءات العلمية إضافة إلى توجيه رعاية خاصة لقطاع الشباب لتشجيع ودعم الإبداع والابتكار الذي بدوره يساهم في خلق الفرص الإنتاجية وكذلك تطوير الخدمات والمرافق الأساسية للأفراد، ومن هنا إذا تمكنت الدولة من ربط المعرفة والتعليم والتكنولوجيا بالخطط التنموية واستطاعت تحقيق تنمية للقوى البشرية، فإن تحقيق التنمية الشاملة يعد أمراً يسيراً (المومني، وآخرون، ١٩٩٥، ٨٨).

المخاطر والمكافآت: يجب مكافأة البحوث الناجحة ومساعدتها في تغطية نفقات التجارب ((Mariana Mazzucato، 2013

المبحث الثالث

تطبيق الجامعات السعودية للتعليم والتدريب.

إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهنة العمال.

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأس المال البشري) المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضاً بتقييم المخزون والاستثمار في الرأس المال البشري. تجمع إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لماله من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم والتدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري.

لقد أصبح التعليم هو المحرك الأساسي لمنظومة التنمية الاجتماعية لمجتمع المعرفة، وهو الوسيلة الفاعلة لتمكين الإنسان من الخبرات والقدرات وإيجاد فرص العمل المتاحة من طرف مؤسسات التعليم العالي، إن مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقييم لمن ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح (سيدهم

و الجدير بالذكر أنه حتى مع تطبيق هذا النظام فإن هناك تأخر مرتبط بقله مرونة البرامج الجامعية و المدة التقليدية للتخرج مما يجعل التعليم دائماً خطوة على الأقل خلف الاحتياج؛ و قد تكون أحد المخارج هي توفير برامج أقصر و دبلومات تركز على المعرفة و المهارات الأساسية بأن تفترض أن غالب التعلم سوف يكون في مكان العمل أصلاً. لذا كان التعليم المستمر و تمكين الطلاب من التعلم الذاتي من المهارات الضرورية التي يحتاجها الشباب السعودي المقبل على العمل.. (إدريس ، وفتحى ، ٢٠١٦، ١)

ويسعى التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على بناء شخصية المتعلم المنتجة من خلال الارتباط بين التعليم والعمل الإنتاجي، وإلى تبني نماذج وصيغ جديدة يتم بموجبها تحويل حياة الطالب المستقبلي إلى عملية متصلة متداخلة متبادلة بين الدراسة والعمل. مما يعني أن الجامعة الفعالة في المستقبل هي التي ستكون أشد ارتباطاً و تفاعلاً، و اندماجاً بين الدراسة والعمل لتمكين المتعلم من التعامل مع سوق العمل و الإنتاج لتمكين المتعلم بكل دينامياته و تحدياته المتجددة، والتي سينتهي فيها التميز التقليدي بين العمل العقلي، والعمل اليدوي، والعمل الإداري (شحاته ، ٢٠٠٨، ٢٥٥ .)

المبحث الرابع

تطبيق الجامعات السعودية لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات

و تُعدُّ تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المتطورة ذات أهمية بالغة في عالم اليوم، هذا المفهوم الذي دوى في أروقة جميع المجالات و المهن و التخصصات، فلم يؤثر شيء في الحياة الإنسانية منذ الثورة الصناعية مثلما أثرت فيها تكنولوجيا المعلومات، و التي أصبحت لا غني عنها في حياة الشعوب و المؤسسات و الدول، و أصبحت ميزة تميز هذا العصر، و تلجأ المنظمات إلى استثمار أموالها في تكنولوجيا المعلومات بهدف توفير معلومات ذات خصائص نوعية عالية كالدقة و السرعة و الملائمة و الشمولية و الموثوقية، التي تدعم عملية اتخاذ القرارات. وهي التي تسهل نشر و تجهيز

و يحتل العنصر البشري الأهمية الأساسية لأي تطور يشهده العالم في كل العصور. فالإنسان هو محور كل التطورات التي استطاع المجتمع الإنساني أن يحققها في مختلف المجالات، حيث أن التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال نظم و تقنية الاتصالات و المعلومات و متطلبات العولمة و التنمية المستدامة تشكل محطات ذات أهمية واسعة النطاق في إطار التطور الذي شهده القرن الحالي، ولولا الإنسان و تعليم و التدريب و تنمية الموارد البشرية لم تكن لتلك المحطات أن تحقق آفاق تطورها و سبل النجاح (جلال، ٢٠٠٨، ٢). كما يعتبر التعليم و التدريب من العوامل الهامة للاقتصاديات الراجعة في إنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالمية، و التي تحتاج إلى عمليات إنتاجية معقدة في ظل الانفتاح الاقتصادي و اقتصاد المعرفة، و ذلك يتطلب كوادر بشرية مؤهلة و مدربة و قادرة على التكيف السريع مع التحولات المستمرة في الاقتصاد. و يؤكد هذا المؤشر أن المواطنين معدين للاستحواذ و استخدام و المشاركة في المعرفة، فيجب على التعليم أن يتجه لإحداث تغييرات كبرى على كل المستويات، و في مجالات متنوعة، علاوة على أن التعليم و التدريب المعتمد على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة اقتصاد المعرفة (الحدراوي و الجنابي، ٢٠١٣، ١١٦). كما أنها تسمح هذه المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب، بتقييم المعارف و المهارات أو «بالرأس المال البشري» المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم. و هذه المؤشرات تسمح بتقييم المخزون و الاستثمار في رأس المال البشري

و قطاع التعليم العالي عليه مسؤولية كبيرة في تحقيق الرؤية؛ لكونه المؤهل الأولي لغالب من يدخل سوق العمل؛ حيث أصبح عليه مواكبة تغييرات سوق العمل و تنويع المهن؛ من خلال رفع كفاءة الخريجين و إكسابهم مهارات قابلة للنقل من مهنة إلى أخرى. و باستخدام البوابة الوطنية للعمل «طاقات» مع المجالس المهنية و ربطها بإدارات البرامج الجامعية يمكن رفع كفاءة الخريجين و التوجه لتحقيق الرؤية.



والعمل على تنميته في ضوء الاتجاهات الحديثة لضمان الجودة، عبر توسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات والتخصصات المختلفة كافة، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، فلكل جامعة رسالتها التي هي من صنع المجتمع من ناحية، وأداة لصنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من ناحية أخرى. واستخدام الوسائط الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية، وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين دون اعتبار للحواجز الزمانية والمكانية، وقد تمثلت تلك الوسائط في الأجهزة الإلكترونية الحديثة، مثل: الكمبيوتر، وشبكات الكمبيوتر المتمثلة في الانترنت، والمواقع التعليمية، والمكتبات الإلكترونية. (طلبة، ٢٠١٦: ١٠١).

والحرص على تقديم محتوى تعليمي (إلكتروني) عبر الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر وشبكاته إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه سواء كان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة، وكذا إمكانية إتمام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسعة التي تناسب ظروفه وقدراته، فضلاً عن إمكانية إدارة هذا التعلم أيضاً من خلال تلك الوسائط. (زيتون، ٢٠٠٥: ٢٤).

ولقد كثرت خلال هذا العقد وسائل الإعلام الرقمي التواصلية، وتشمل مواقع التواصل الاجتماعي، مثل: فيسبوك وتويتر، وإنستغرام، وبرامج التواصل بالهواتف الذكية، مثل: ماسنجر، وواتس أب، وكيك لاين، وسكايب، وتانغو.

ولا يمكن تجاهل هذه الأدوات التي تتزايد وتجذب الناشئة إليها جذباً قوياً، ولا بد من التعاطي معها بوعي وحكمة وعصرية، فهي تعطي للطلاب دوراً في الاكتشاف والتفاعل معها مما يزيد من الفرص التعليمية.

وعلى الجامعات في المملكة العربية السعودية، وهي تعمل لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ أن تهتم بتعليم

المعلومات والمعارف وتكيفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي، وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية. (ملحم، ٢٠١٣: ١٢).

ويُعدُّ مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الاقتصاد، وهي:

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثل: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية... الخ.
- أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

ولقد أبدت المملكة اهتماماً مميّزاً بالمبادرات التكنولوجية رغم تدني مخصصات الموازنة للبحث العلمي، والمؤكد أن توفير بيئة للبحث والتنمية بمساعدة الحكومات والقطاع الخاص سوف يؤدي إلى تشجيع نشر التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين انتقال التكنولوجيا بين القطاعين العام والخاص، وتأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتنشيط دور الجامعات والبيئة السياسية على السواء.

وللجامعة ثلاث وظائف أساسية وهي:

- التدريس الجامعي.
 - البحث العلمي.
 - خدمة المجتمع.
- وعليه أصبح من جودة الجامعة أن تسعى لتحقيق الوظيفة الثالثة، بسعيها لتطوير المجتمع المحلي

التعليم وداعماً لمسيرتها. لبناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلاً، وانطلاقاً من هذه الرسالة جاءت «الرؤية» لتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم.

ولبيان ذلك تناولت ورقة العمل الحالية من خلال مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة (النتائج والتوصيات، ودارت المباحث حول مدى تطبيق الجامعات السعودية لمؤشرات الاقتصاد المعرفي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

ولقد توصلت الورقة لعدة نتائج أبرزها:

للجامعة دور كبير حتى تساهم في عملية التنمية التي تسعى الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ على تحقيقها، خاصة وأنها تواكب «رؤية السعودية ٢٠٣٠» رسالة الجامعة المنتجة وتدعم مسيرتها، وتعمل على توفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية.

تلعب الجامعات في المملكة العربية السعودية دوراً أساسياً نحو انتقال المملكة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وقد تحقق ذلك من خلال إنتاج ونشر ونقل واستخدام المعرفة؛ من خلال البحوث والمنح الدراسية كما في جامعة الملك عبد الله، والشراكات مع الجامعات الدولية الأخرى، والتعاون مع الشركات المحلية والدولية.

مراكز البحوث الكبرى والمعاهد في الجامعات السعودية يوجهون جزءاً كبيراً من الأنشطة حول القضايا المتعلقة ببناء مجتمع المعرفة السعودي وتوفير الأساس لاقتصاد قوي قائم على المعرفة السعودي مع المؤسسات الأكاديمية.

يساهم التعليم العالي في النمو الاقتصادي المستدام من خلال تأثير الخريجين على نشر المعرفة، كما

عدد من المهارات، التي تعتبر من الأمور الأساسية، التي يجب أن يتسلح بها طالب المستقبل، وهي جملة من مهارات الحياة، وهي تشمل فيما تشمل مهارات تعلم كيفية التعلم، ومهارات الحصول على المعرفة العلمية والتكنولوجية، والمعلومات الوظيفية التي تفيد كل متعلم، واكتساب المعلومات الأولية في مجال التقنية لمساعدة الطلاب على مواكبة التطورات العصرية (الرباط، ٢٠١٥م:ص٤٦٦)

كما إنه على الجامعات في المملكة العربية السعودية الاستفادة من ثورة المعلومات في دعم العملية التعليمية لفوائدها المتعددة في تنمية مهارات التفكير العلمي، وتطوير التفكير الإبداعي، وتحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفي.

(الشهران، ١٤٢٤هـ:ص٣)

ويجب على الجامعات في المملكة العربية السعودية:

وضع إستراتيجية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة عن طريق استعراض أفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الوعي حول كيفية دعم تلك التكنولوجيا، لتعزيز الأنشطة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

إيجاد برامج استهلاكية قائمة على المعرفة من خلال دعم الأبحاث والاستفادة المتواصلة من العلوم الرقمية الحالية التي تعيشها المجتمعات الحالية المتطورة.

التركيز من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة والمخزنة والإبداع المتواصل والبحوث الميدانية وروح المبادرة في الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الإقليمية واستعمالها في مجالات متنوعة بما فيها: التعليم الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، العلوم الصحية.

الاستفادة والاستعانة بقواعد البيانات (صناعية-تجارية-اقتصادية) لاستعمالها في اتخاذ القرارات الصحيحة.

خاتمة

لقد جاء إعلان (رؤية السعودية ٢٠٣٠) مواكباً لرسالة



- مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل.
- وضع إستراتيجية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة عن طريق استعراض أفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات وزيادة الوعي حول كيفية دعم تلك التكنولوجيا لتعزيز الأنشطة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.
- إيجاد برامج استهلاكية قائمة على المعرفة من خلال دعم الأبحاث والاستفادة المتواصلة من العلوم الرقمية الحالية التي تعيشها المجتمعات الحالية المتطورة.
- التركيز من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة والمخزنة والإبداع المتواصل والبحوث الميدانية وروح المبادرة في الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الإقليمية واستعمالها في مجالات متنوعة بما فيها: التعليم الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، العلوم الصحية.
- الاستفادة والاستعانة بقواعد البيانات (صناعية- تجارية-اقتصادية) لاستعمالها في اتخاذ القرارات الصحيحة.

المراجع

- إدريس، جمال، وفتحي، محمد (٢٠١٦) رؤية ٢٠٣٠... خريطة طريق لمستقبل المملكة، صحيفة الجزيرة، الرياض، ٢٢ مايو، ٢٠١٦.
- البرقاوي، مروان (٢٠٠٦م) خصخصة التعليم العالي في الأردن دراسة تحليلية نوعية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية التربية.
- جلال، يوسف (٢٠٠٨) أهمية المعلومات في إدارة وتنمية الموارد البشرية في ظل مجتمع المعلومات، كلية الآداب، سبها: ليبيا.
- الحدراوي، حامد والجنابي، سجاد (٢٠١٣) الفجوة المعرفية بين الدول العربية والأجنبية بحسب منهجية تقييم المعرفة (KAM)، العدد ٣٠.
- الخماش، مشاعل (٥١٤٣٤)؛ التحول نحو الجامعات الذكية وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة (تصور مقترح لمؤسسات التعليم العالي السعودي، رسالة دكتوراه،

تساهم مؤسسات التعليم العالي في إنتاج المعارف العلمية والتقنية الجديدة من خلال البحث العلمي والتدريب المتقدم، كما تخدم كقنوات لنقل ونشر المعارف المولدة في الخارج.

مؤشر الابتكار نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية.

يسهم التعليم في تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول ذات المهارة العالية والطاقات البشرية المبدعة والمنتجة. يسعى التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على بناء شخصية المتعلم المنتجة من خلال الارتباط بين التعليم والعمل الإنتاجي.

التوصيات

- وضع خطط متناسقة للبنية التحتية السعودية، وذلك فيما يتعلق بشبكات الاتصال، والاعتماد على تكنولوجيا مستقلة وموارد بشرية قادرة على التركيب والتشغيل والصيانة العربية المتبادلة، وأن تتسم بطابع المؤسسية، مع الاهتمام بتحقيق درجة أعلى من الأمان المعلوماتي والشبكي، وتفعيل مبادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفية.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في دور الجامعات في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة في هذا المجال.
- بناء المعرفة الجديدة من خلال الاهتمام بالبحوث الأساسية، وزيادة الإنفاق المخصص لنشاطات البحث والتطوير، ونقل التقنية وتوطينها، والتركيز على تحقيق التكامل بين الجامعات والمعاهد المتخصصة، ومراكز البحوث، والمؤسسات، والتي تُعد مراكز لتوليد المعرفة والحصول على التقنية.
- إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية في جامعات المملكة، وربط

متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع -توجهات مستقبلية)، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية...توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (محرم ١٤٢٢هـ / أبريل ٢٠٠١م)، ص ٢٣-٤٨. المصيح، عماد الدين (٢٠٠٦) دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول «تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب»، دمشق، ٢٢-٢٧/٤/٢٠٠٦ ملحم، أحمد (٢٠١٣): الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العالمي الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل).

المؤمنى، محمد وآخرون (١٩٩٥) التنمية في الوطن العربي، ط١، دار الكندي، بغداد، العراق.

Gerry webber (2003). Funding in U.K Universities ، U.K Perspectives Hamburg zurich، vol7، no4، p93

جامعة أم القرى، كلية التربية. الرباط، بهيرة (٢٠١٥م) المناهج وتوجهاتها المستقبلية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

زيتون، حسن حسين (٢٠٠٥م) رؤية جديدة في التعليم « التعلم الإلكتروني »: المفهوم - القضايا - التطبيق -التقييم، الدار الصولتية للتربية، الرياض، المملكة العربية السعودية

سيدهم، خالدة هناء (٢٠١٠) دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في بناء مجتمع المعرفة دراسة ميدانية لأهم المكتبات الجامعية الجزائرية بين إستراتيجيات النجاح ورؤية مستقبلية للتكامل، جامعة باتنة-الجزائر شحاته، حسن (٢٠٠٨) تصميم المناهج وقيم التقدم في العالم العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

الشهران، جمال (٥١٤٢٤هـ) الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) ودورها في تعزيز البحث العلمي لدى طلاب جامعة الملك سعود بمدينة الرياض، مجلة كليات المعلمين، المجلد الثالث، العدد الثاني، رجب ١٤٢٤هـ، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ١-٤٣

طلبة، عبد العزيز (٢٠١٠) التعليم الالكتروني ومستحدثات تكنولوجيا التعليم، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع

عامر، طارق (٢٠٠٧) تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة عبد الحليم، محمد وعزب، محمد علي (١٩٩٧): دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع: الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٢٨، يناير ١٩٩٧م

العيسى، أحمد (٢٠٠٩م) إصلاح التعليم في السعودية، دار الساقى، بيروت، لبنان.

العيسى، أحمد (٥١٤٣٧هـ) الحصة الأولى رؤية السعودية ٢٠٣٠، مجلة المعرفة السعودية، الرياض، العدد ٢٤٧ إبريل ٢٠١٦ رجب ١٤٣٧هـ.

كسناوي، محمود (١٤٢٢): توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية

أهم المرتكزات الاستراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وفق رؤية « ٢٠٣٠ »

د. عبلة عبد الجليل مرشد

الملخص

تناقش الدراسة أهم المرتكزات الاستراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠م، وقد تناولت الدراسة بداية التعريف بواقع سوق العمل الوطني بهدف إبراز طبيعة الإشكاليات والتحديات التي تواجهه في هيكله التنظيمي والمؤسسي، وكذلك توضيح الخلل في توزيع موارده البشرية ما بين قطاعات الدولة وفي نسبة مساهمة المواطنين في سوق العمل الوطني المنتج مقارنة بالعمالة الوافدة، بالإضافة إلى التعرف على مدى فاعلية سوق العمل القائم في المساهمة في جملة الانتاج المحلي والنمو الاقتصادي الوطني.

وحيث إن الدراسة تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وفق رؤية ٢٠٣٠م، فإن الدراسة تناولت التعريف بتلك المشروعات ومعايير تصنيفها وأنواعها، ومن ثم دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية المنتجة وتوفير فرص عمل.

وتبعاً لأهمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك يتطلب توفير البنى التحتية الداعمة والموجهة لأصحاب تلك المشروعات، ويشمل ذلك التنظيم المؤسسي والإداري والقانوني والفني الخاص بتلك المشروعات، وقد توصلت الدراسة في أهم نتائجها إلى الآتي:

● إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها خلق فرص عمل جديدة لمستويات ومهارات مختلفة وبتكاليف محدودة.

● إن وضع الاستراتيجيات المناسبة والداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل إطار رسمي واضح في منهجه ومحدد في أهدافه وغاياته، من شأنه أن يضمن نجاح تلك المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠م.

وبناء على ما تمت دراسته وما توصل اليه من نتائج فإن الدراسة توصي بالتالي:

١. أهمية تكليف هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة باحتواء كافة تلك المشروعات تحت مظلتها، وتوفير كافة الآليات والإجراءات الداعمة والمساندة لاستمرارية أدائها بنجاح وذلك يشمل ما قبل التأسيس وما بعده ومتابعتها.

٢. لا بد من التنظيم لحملة إعلامية مكثفة مختلفة الوسائل والجهات في جميع مناطق المملكة للتعريف بدور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وللترويج والدعاية لتلك المشروعات بإبراز مردودها الاقتصادي والاجتماعي وجهات الدعم والمساندة المتوفرة لها، بما يشجع الشباب على الإقبال عليها كفرص عمل استثمارية ممكنة في ظل إطار رسمي منظم.

Abstract

The study discusses the most important strategic pillars to enable small and medium enterprises to achieve economic and social development of balanced and sustainable according to the vision 2030. The study dealt with the beginning of the definition by the national labor market in order to highlight the nature of the problems and challenges in the regulatory



1. importance Commissioning ,the new body for small and medium enterprises to contain all those projects under its umbrella ,and provide all the mechanisms and procedures in support of and support for the continuity of performance and success that includes pre-incorporation and beyond and follow-up

2 .must be regulation of the media Intense campaign in Different means and agencies in all regions of the Kingdom to definition of small and medium enterprises Authority one hand, and for the promotion and publicity for these projects ,highlight the economic and social points of paybacks support available to them and assistant, including encouraging young people to demand for them as opportunities work investment possible in under the framework of an official organizer.

الفصل الأول

المدخل إلى الدراسة

المقدمة

لا زال النفط يمثل المحرك الأساس لاقتصاديات المملكة، والممول الأساس لموازنتها العامة. فقد شكلت نسبة الصادرات البترولية بجميع مضمونها نحو (٨١,٥%) من جملة الصادرات وذلك بناء على ما أصدرته الهيئة العامة للإحصاء يوم الأربعاء الموافق ٣٠/نوفمبر من العام ٢٠١٦م، في حين بلغت نسبة الصادرات غير النفطية (١٠,٠%) من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وذلك في الربع الثاني من العام ٢٠١٦م، وذلك بانخفاض عن نفس الفترة العام السابق، ولأن التنوع الاقتصادي المستهدف كان ولا زال النفط هو المحرك الرئيس له. فقد تركزت أغلب استثمارات المملكة في الأنشطة الاقتصادية في الصناعات البتروكيميائية والغاز والصناعات الفرعية المرتبطة بها، بما يعني أن المساهمة في الجزء المتبقي من الناتج المحلي يعتمد على القطاع النفطي (اليوسف، ١٩٩٤م، الشبيبي، ٢٠٠٨م، الفارس، ٢٠٠٩م).

and institutional structure ,As well as explain the imbalance in the distribution of human resources between sectors of the state and in the percentage contribution of citizens in the national labor market product comparison expats ,In addition to identify the effectiveness of the existing labor market to contribute to the international domestic production and economic growth.

As the study aimed at small and medium enterprises and the role of development on the economic and social levels according to the vision ,2030 the study addressed the definition of these projects and the criteria for classification and types ,and then its role in achieving the targeted economic and social development, through the diversification of the national economic base of producing and creating jobs.

Depending on the importance of the role of small and medium-sized enterprises in the economic and social development ,it would require the provision of supporting infrastructure and directed to the owners of those projects, including the institutional ,administrative and legal ,private technical organization of these projects ,the study found the most important results to the following

- The Small and medium enterprises can create new job opportunities for different levels and skills ,with the limited costs.
- putting appropriate strategies and supporting for small and medium enterprises under the formal framework, evident in his approach and defined in its goals and objectives ,that would ensure the success of these projects to the achievement of economic and social development of balanced and sustainable according to the vision2030

Based on what has been studied and the findings ,the study recommends the following:

هاماً لمنظومة الإنتاج الوطني الهادف نحو التحول الصناعي البناء وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، يتطلب تبني مشروعات صغيرة ومتوسطة تخدم ذلك التوجه وبما يدعم المنشآت الكبيرة في مستلزماتها الأولية ويساهم بدوره في تقليل نسبة الواردات ورفع قيمة الصادرات الوطنية في تشكيلة جديدة متنوعة، وبما يتيح فرص عمل جيدة وأمنة لأعداد كبيرة من الشباب الذين يبحثون عن فرص عمل مناسبة ومجزية ولا يجدونها.

ومما يجدر الإشارة إليه، إنه نتيجة لطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم على النفط، فقد ترتبت آثار نوعية، وكمية، وتنموية، اجتماعية واقتصادية، منها: ازدواجية سوق العمل، وضعف نسبة الاستثمار في القطاع الخاص، مما يعني ضعف تهيئة فرص عمل حقيقية، وهيمنة تشغيل المواطنين في القطاع العام بتهيئة فرص عمل وهمية، وزيادة مستوى وحجم البطالة المقنعة وغيرها، وتركز العمالة الوطنية في نشاطات محددة، بسبب فجوة الأجور والمزايا بكل مقاييسها وعدم ربطها بالإنتاجية، وتبعاً لذلك فقد هيمنت العمالة الوافدة على معظم العمالة في القطاع الخاص، مع الحاجة المتنامية للاستقدام، هذا إلى جانب عدم العدالة في توزيع الدخل وما يتبعه من وجود ظاهرة الفساد، والذي ينعكس على آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية تبرز على المدى الطويل (اليوسف، ١٩٩٤م؛ الكابلي، ٢٠١٣م؛ الشهابي، ٢٠١٣م؛ العالي، ٢٠١٣م؛ النجار، ٢٠١٤م).

أهداف الدراسة

- إبراز واقع سوق العمل السعودي وإشكالياته وتحدياته في ظل ارتفاع نسبة قوة العمل وتحدي البطالة.
- توضيح دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مواجهة إشكاليات وتحديات سوق العمل الوطني.
- تحديد أهم المرتكزات الاستراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة.

وتبعاً لذلك فإن الإنفاق الحكومي مرتبط بالوفرة النفطية وبأسعار النفط، بما يضطر الدولة أحياناً، إلى اتباع سياسات اقتصادية انكماشية في الإنفاق، والذي تنعكس آثاره المباشرة وغير المباشرة على القدرة الإنتاجية ومعدلات النمو، فضلاً عن آثارها التوزيعية والاجتماعية السلبية في تنمية المجتمع، وبما يقترن بها من مؤشرات سلبية على القدرة التوظيفية للعمالة المواطنة، أو الاستثمار في بناء القدرات الإنتاجية، نتيجة لاتباع تلك السياسات (الأمانة العامة لمجلس التعاون، ٢٠١٢م؛ العباس، ٢٠١٢م).

وانطلاقاً من ذلك الواقع الاقتصادي فقد أتسم سوق العمل الوطني بسمات معينة جعلته مشوهاً في هيكله التنظيمي وفي توزيع موارده البشرية من جهة، وفي نسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل المنتج نتيجة لارتفاع نسبة العمالة الوافدة المنخفضة التأهيل والأجور من جهة أخرى، كما إن محدودية التنوع في القاعدة الاقتصادية المنتجة والاعتماد على النفط كمصدر أساسي للواردات ولتمويل موازنة الدولة في ظل تقلب الأسعار العالمية، قد لعب دوراً هاماً في محدودية فرص العمل المتاحة وبالتالي تفشي البطالة بين المواطنين بنسبة تصل إلى (١٢٪) عام ٢٠١٦م، وذلك يدعو إلى أهمية معالجتها والحد منها قدر الإمكان (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٦م).

وكنتيجة لهذا الواقع الاقتصادي والخلل في سوق العمل الوطني فقد انطلقت رؤية «٢٠٣٠» في ٢٥ إبريل ٢٠١٦م، بهدف تصحيح الهيكل الاقتصادي الوطني وتوجيهه نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، وبما ينعكس إيجاباً على ازدهار ونمو اقتصادي وتنمية اجتماعية شاملة ومتوازنة.

مشكلة الدراسة وأهميتها

لكي يمكن إعادة التوازن في هيكل النشاط الانتاجي، فإن ذلك يتطلب وجود قاعدة قوية ومرتكزات استراتيجية مدروسة يُستند عليها لتحقيق ذلك التوازن في الهيكل الاقتصادي الوطني، وإن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتكون داعماً



تساؤلات الدراسة

مستويات مختلفة من المهارات ورأس المال والتطور وتوجيه النمو تبعاً لحجم الأسواق التي تخدمها.

وتصنف المشاريع في بيانات الهيئة العامة للإحصاء الخاصة بال مسح الاقتصادي للمؤسسات في المملكة العربية السعودية، إلى ثلاث فئات حسب عدد المشتغلين وهي:

الفئة الأولى: أقل من ٥ مشتغل. الفئة الثانية: ٥-١٩ مشتغل. الفئة الثالثة: ١٩ فأكثر.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

يحتل موضوع الدراسة مكاناً هاماً في الاستراتيجيات الوطنية كأداة فاعلة ومفتاحاً محورياً لتحقيق نقلة نوعية في مستوى التنمية الوطنية الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستهدف، وذلك من خلال الاهتمام بتنويع القاعدة الاقتصادية للدولة وتغذيتها بأشكال متنوعة ومختلفة من النشاطات الاقتصادية الداعمة لإجمالي الناتج الوطني، وبما يحقق قوة واستدامة متوازنة لكافة الموارد الوطنية وفق رؤية ٢٠٣٠م. وقد تم التعرض لموضوع الدراسة من زوايا مختلفة ورؤى متباينة، ومن تلك الدراسات:

تناول Decarlo and Lyons (١٩٨٠م) دراسة مجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا، والتي أوضحت أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، بسبب افتقارها للتخطيط الاستراتيجي بشكل عام، وأن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات.

كما قام Stoner (١٩٨٣م) بدراسة للمشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، أكدت على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، ووجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

وتناولت سلمان (٢٠٠٩م) دراسة «الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية

● ما واقع سوق العمل السعودي؟ وما هي طبيعة الإشكاليات والتحديات التي تواجهه؟

● ما دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مواجهة إشكاليات وتحديات سوق العمل الوطني؟

● ما هي أهم المرتكزات الاستراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة؟

حدود الدراسة

يتحدد مجال الدراسة المكاني في نطاق سوق العمل السعودي وإشكالياته وتحدياته، بينما يمكن تحديد إطاره الزمني للسنوات من ٢٠١٤-٢٠١٦م، أما موضوع الدراسة فينحصر في واقع سوق العمل الوطني وتحدياته، وترجمة رؤية «٢٠٣٠» إلى مشروعات عمل منتجة كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستراتيجيات المؤسسة والداعمة لها لتكون بلورة فعلية وعملية للرؤية المستهدفة، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة.

مصطلحات الدراسة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة: ويشمل المصطلح جميع الأنشطة التي تمثل من يعمل لحسابه الخاص، أو من يعمل في منشأة صغيرة تستخدم عدداً معيناً من العمال، كما يشمل ذلك القطاعات التعاونية الصغيرة ومجموعات الإنتاج الأسرية والمنزلية، وتختلف الدول في عدد العمال الذي يمثل المشروعات الصغيرة.

وتعرف بوابة جدة الاقتصادية (٢٠١٥م) المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها: مجموعة غير متجانسة من المشاريع وأنها شركات لها أحجام وطبيعة متنوعة ويمكن أن تعمل في أسواق مختلفة كالحضرية والريفية والمحلية، أو الوطنية أو الدولية، وتعمل تلك المشروعات في سلسلة من الأنشطة التجارية بدءاً من صاحب الحرفة المستقل وانتهاء بشركات الهندسة أو البرمجيات الصغيرة، كما إنها تجسد

التنمية» في دراسة تطبيقية لسوريا، وقد توصلت في نتائجها، إلى أن المشروعات الصغيرة قادرة على توفير فرص عمل دائمة وموسمية، وتحسين مستوى الدخل والتخفيف من الفقر، كما أنها ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية.

وقام صالح (٢٠٠٩م) بدراسة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، وتوصل إلى إن صعوبة التمويل المصرفي يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات.

وتعرض البندي (د.ت) لدراسة «المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية مصر أنموذج»، وتوصل فيها إلى إن هذا القطاع يستحوذ على (٨٠٪) من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على (٨٢٪) من الحجم الاجمالي للعمالة، وإن صعوبة التمويل وانخفاض كفاءة الكادر الإداري يشكل أهم العقبات التي تواجه الرياديين في مصر.

وقام الأسرج (٢٠١٣م) بدراسة «مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون»، وقد توصل إلى أهمية هذه المشروعات في توفير فرص كبيرة للعمالة بمستويات مهارة متدرجة وبتكلفة رأسمالية منخفضة، وأن مشكلة التمويل تعتبر أحد أهم العقبات الهيكلية التي ما زالت تواجه دول مجلس التعاون. كما تناول الأسرج (٢٠١٤م) دراسة حول إشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تعرض فيها لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل والقضاء على البطالة وأنها وسيلة للإنعاش الاقتصادي لما تتميز به من مرونة وتواضع في امكانياتها بما يجعلها آلية هامة لمواجهة الضغط الاجتماعي.

واهتم يحيى (٢٠١٤م) بدراسة «ريادية الأعمال في التنمية الاقتصادية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف»، وقد توصل فيها إلى أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المزدهر هو المفتاح للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف، وأنه لا بد وأن تلعب الحكومات دوراً أساسياً في الدفع إلى المزيد من

ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقام حرب (٢٠١٤م) بدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية «التجربة السورية»، وقد استهدف منها التعرف على الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وفي التنمية الاقتصادية.

وتناول مرياتي (٢٠١٤م) دراسة حلول لقضايا سوق العمل بالتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وآلياته، وتوصل إلى أنها لم تنجح لأنها حلول قصيرة الأمد وغير مجدية، وطالب بالتحول إلى مجتمع المعرفة. والتحول من نموذج خلق فرص عمل إلى التمكين من خلقها.

وقامت العمودي (٢٠١٤م) بدراسة «مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون» وقد اهتمت في دراستها بالتعرف على الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون وواقع ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس وما هي التحديات والعقبات التي تواجهها.

الفصل الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها

مصادر البيانات

تعتمد الدراسة في بياناتها على المصادر الثانوية من البيانات الإحصائية الوطنية الصادرة من وزارة الاقتصاد والتخطيط ممثلة في الهيئة العامة للإحصاء، والمؤسسات الرسمية الوطنية المعنية بموضوع الدراسة، هذا إلى جانب الإحصاءات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات الدولية ذات الصلة.

كما استندت الدراسة في توضيح واقع ظاهرة الدراسة إلى العديد من الدراسات المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تقارير التنمية والمؤسسات الدولية التي تعرضت لموضوع الدراسة من زوايا مختلفة للاستفادة منها في إبراز واقع الظاهرة ودورها الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمولة.

منهج الدراسة وأساليبها

تنتهج الدراسة منهج البحث العلمي في آلية الدراسة وإجراءاتها؛ بتحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وحدود الدراسة وأهميتها وصولاً إلى نتائجها؛

وباستخدام الأسلوب الوصفي الكمي والكيفي، يمكن تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها؛ لكونه يعتمد على دراسة واقع الظاهرة، ويهتم بوصفها وصفاً كميًا و كميًا، بما يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى؛ وبما يُمكن من التخطيط العام لبعض جوانب المستقبل، وبما يتيح تفسير الحاضر والتوصل إلى نتائج موضوعية، وبالأستعانة بالأسلوب التاريخي يمكن تقصي طبيعة التطور والنمو الذي طرأ على الظاهرة محل الدراسة، وتقوم الدراسة على تحليل واقع الظاهرة من خلال تناول كافة البيانات والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تعرضت له من زوايا مختلفة للوصول إلى رؤية موضوعية حول واقع موضوع الدراسة وأثاره ودوره الاستراتيجي في تحقيق الهدف المقصود منه (عبيدات، وعبد الحق، وعدس، ٢٠١١م، ١٧٦، ٢١٤؛ النجار، والزعبي، ٢٠٠٨م، ٣٤).

الفصل الرابع

أولاً: واقع سوق العمل الوطني وإشكالياته وتحدياته

لقد ارتبط ازدياد العمالة الوافدة في المملكة بالتوسع في القطاع الخاص، والتقلص النسبي في القطاع الحكومي؛ إلا أن هذا الازدياد والتوسع تركز في الأساس في قطاع المشاريع الإنشائية والعقارية وقطاع الخدمات من تجارة الجملة والتجزئة وأعمال الفنادق والمطاعم، وهي جميعها قطاعات استهلاكية، ترتب عليها نمو الطلب على العمالة الوافدة، والذي ساهم إلى حد كبير في ارتفاع معدلات الإنفاق العام الاستهلاكي؛ نتيجة لتزايد نزعة الاستيراد مع العزوف عن الصناعات الإنتاجية، التي تساهم في تهيئة فرص عمل للمواطنين، وتزيد من فرص الادخار العام (البيحي،

٢٠١٢م ؛ الشهابي، ٢٠١٣م؛ النجار، ٢٠١٤م).

وإن الخلل في هيكل سوق العمل في المملكة والمتمثل حصراً في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من المواطنين ومن الشباب بصفة خاصة، مع الازدياد المطرد في الأيدي العاملة الأجنبية، كان سبباً في انتشار الكثير من السلبيات في سوق العمل الوطني، وما يؤديه ذلك من إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي، وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، والتي من أهمها؛ مؤشرات الأسعار، ومعدلات البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي، إلى جانب ما يتعلق بذلك من التأثير على الجانب الأمني والبيئي وغيره (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٦م؛ الكابلي، ٢٠١٣م؛ الرويس، ٢٠١٤م).

مؤشرات سوق العمل الوطني وإشكالياته

يتميز سوق العمل الوطني بمجموعة من المؤشرات التي تعكس طبيعة التشوه في سوق العمل الوطني من خلال ما تظهره البيانات الاحصائية الرسمية الوطنية والدولية ذات الصلة بالهيكل المؤسسي القطاعي لسوق العمل من جهة، وواقع موارده البشرية من حيث التوزيع ما بين القطاع العام والخاص، أو من حيث نسبة مساهمة المواطنين في سوق العمل لكلا الجنسين من المشتغلين، مقابل نسبة العمالة الوافدة من الجنسين، هذا إلى جانب مستوى التأهيل للمشتغلين في الدولة،

وانخفاض مساهمة المواطنين في الهيكل الاقتصادي المنتج في سوق العمل الوطني.

عدم التوازن في توزيع المشتغلين ما بين قطاعات الدولة يتوزع المشتغلون في الدولة ما بين القطاع الحكومي والخاص أو المشترك، بحيث تكون هناك فرص مختلفة لجميع المشتغلين من قوة العمل، تمكنهم من المساهمة في عملية البناء والإنتاج في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، والكيان الإداري للدولة لتحقيق التنمية المنشودة، وتشير البيانات حول توزيع المشتغلين في المملكة ما بين قطاعيها الرئيسيين الحكومي والخاص إلى أن هناك خلاً

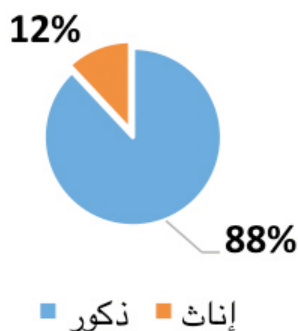
المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة ٢٠١٥م.

يتضح من بيانات الجدول (٤-١) أن هناك فجوة في نسبة مشاركة المشتغلين من المواطنين في سوق العمل الوطني، مقارنة بنسبة النشيطين اقتصادياً من السكان «داخل قوة العمل»، وذلك يشير إلى انخفاض في مشاركة المواطنين في جملة الاقتصاد الوطني والانتاج القومي من جهة وفي مدى فاعلية المواطن في وطنه من جهة أخرى.

عدم التوازن بين الجنسين في معدل المشاركة في قوة العمل

تنخفض مشاركة الإناث في سوق العمل بشكل واضح مقارنة بالذكور من السكان ممن هم (١٥ سنة فما فوق)، ويشير الشكل (٤-٢) إلى التوزيع النسبي للقوى العاملة في المملكة حسب النوع، ويتبين مدى التباين في حجم المشاركة بين الجنسين ممن هم (١٥ سنة فما فوق) وذلك في الربع الثالث من العام ٢٠١٦م.

الشكل (٤-٢) التركيب النوعي لجملة المشتغلين في العام ٢٠١٦م.

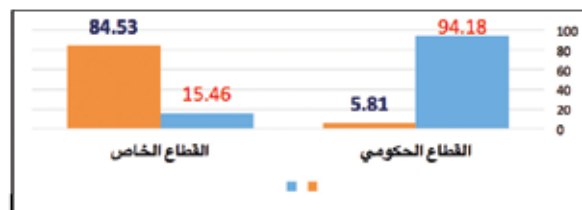


المصدر: أعمد إعداد الشكل على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثالث ٢٠١٦م.

يتضح الشكل (٤-٢) أنه هناك فجوة كبيرة في التاسب ما بين معدل المشاركة للجنسين في سوق العمل الوطني بالنسبة لجملة المشتغلين، وتشير البيانات إلى إن هذا التفاوت يتكرر ذاته بين المواطنين

وعدم توازن كبير في توزيع العاملين حسب المواطنة (الجنسية)، ويوضح الشكل (٤-١) توزيع المشتغلين في المملكة حسب القطاع والجنسية.

الشكل (٤-١) التوزيع النسبي للمشتغلين في المملكة حسب القطاع والجنسية ٢٠١٤م



المصدر: اعتمد إعداد الشكل على بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٤م

يتضح من الشكل (٤-١) التالي:

تنخفض مساهمة المواطنين إلى (١٥%) في القطاع الخاص، بينما ترتفع نسبة مساهمتهم في القطاع العام الحكومي إلى (٩٤%)، وذلك يشير إلى خلل في توزيع الموارد البشرية الوطنية وفي نسبة مشاركتها في سوق العمل المنتج.

ارتفاع نسبة المشتغلين من غير المواطنين مقارنة بالمواطنين السعوديين :

يتضح من البيانات الوطنية انخفاض نسبة مساهمة المشتغلين من المواطنين في سوق العمل بالنسبة لحجم جملة قوة العمل في الدولة من النشيطين اقتصادياً، والذي يشمل السكان في سن العمل (١٥ سنة فما فوق) في حين ترتفع نسبة مشاركة المشتغلين من غير المواطنين، ويوضح الجدول (٤-١) توزيع المشتغلين في المملكة حسب الجنسية.

الجدول (٤-١) التوزيع النسبي للنشيطين اقتصادياً، والمشتغلين منهم، في المملكة حسب الجنسية ٢٠١٥م

نسبة النشيطين اقتصادياً (%)	مشتغل مواطن (%)	مشتغل غير مواطن (%)
٦٦,١	٤٣,٢٤	٥٦,٦٧

الحالة التعليمية	النسبة %
أمي	٠,٨٧
يقرأ ويكتب	٧,٨٤
ابتدائي	١٣,١٧
متوسط	٢٠,٨٠
ثانوي	٢٧,٤٩
دبلوم	٧,٢٣
بكالوريوس	٢٠,٨٩
ماجستير	٣,١١
دكتوراه	٠,٥٤

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح القوى العاملة الربع الثالث ٢٠١٦م

وكما تشير البيانات في الجدول (٢-٤) إن مؤهل «الثانوية» يستحوذ على أكبر نسبة من المشتغلين في سوق العمل، ويمثل نسبة المشتغلين للحالة التعليمية من (أمي-ثانوي) إلى نسبة (٧٠٪) من جملة المشتغلين، وذلك يشير إلى ارتفاع نسبة مشاركة المستوى التعليمي المتوسط في نسبة المشتغلين في سوق العمل.

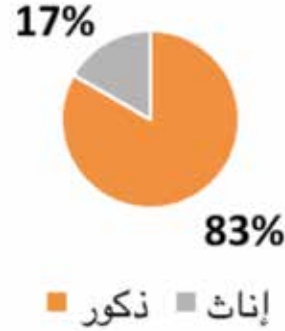
انخفاض مساهمة المواطنين في الهيكل الاقتصادي المنتج في سوق العمل

تشير البيانات الخاصة بمشاركة المواطنين في الهيكل الوظيفي والمهني في سوق العمل الوطني، إلى انخفاض عام في مشاركة المشتغلين من المواطنين في قطاع مهن العمليات الصناعية والكيميائية، والمهن الهندسية المساعدة، بينما نجد أن هناك ارتفاعاً نسبياً ملحوظ في المهن الكتابية والخدمات، ويوضح الجدول (٣-٤) المشتغلين المواطنين حسب المجموعات الرئيسية للمهنة.

الجدول (٣-٤) توزيع المشتغلين من المواطنين حسب المجموعات الرئيسية للمهنة من جملة المشتغلين المواطنين ٢٠١٦م

ويوضح الشكل (٤-٢-ب) التركيب النوعي للمشتغلين من المواطنين.

الشكل (٤-٢-ب) التركيب النوعي للمشتغلين المواطنين من جملة المشتغلين المواطنين ٢٠١٦م



المصدر: اعتمد إعداد الشكل على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثالث ٢٠١٦م

ويتضح من الشكل (٤-٢-ب) إن هناك مفارقة كبيرة في نسبة مشاركة الجنسين في قوة العمل الوطنية، حيث تنخفض عند المواطنات إلى (١٧٪)، وذلك يشير إلى عدم المساواة في الفرص الوظيفية والتنمية الاجتماعية المتاحة للجنسين والمرتبطة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالهيكل المؤسسي الوظيفي، والقيود الاجتماعية والأسرية والأنظمة الملحقة بها. انخفاض المستوى التعليمي للمشتغلين في سوق العمل

تشير البيانات الوطنية لمسح القوى العاملة حسب الحالة التعليمية إلى ارتفاع نسبة مؤهل «الثانوية» من المشتغلين على كافة المؤهلات الأخرى، في حين يسجل مؤهل دكتوراه النسبة الأقل، ويوضح الجدول (٤-٢) الحالة التعليمية للمشتغلين في سوق العمل الوطني وذلك في الربع الثالث من العام ٢٠١٦م.

الجدول (٤-٢) التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية ٢٠١٦م

المهنة	المشروع والمديرون	الاختصاصيون في المجالات العلمية	الفنيون في المجالات العلمية	المهنة الكتابية	البيع	مهن الخدمات	الزراعة وتربية الحيوان	العمليات الصناعية والكيميائية	المهنة الهندسية المساعدة	المجموع %
النسبة	٤,٥٥	١٠,٦٤	١٨,٠٣	١٧,٦٠	٦,٢٠	٣٣,٢٨	٤,٣٧	١,٥١	٣,٧٨	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح القوى العاملة الربع الثالث ٢٠١٦م

المصدر: أعتد إعداد الشكل على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الثالث ٢٠١٦م.

يتضح من الشكل (٤-٣) ارتفاع في معدل البطالة بين المواطنين إلى (١٢٪)، رغم ارتفاع نسبة المواطنين في قوة العمل وتسجل البطالة بين الشباب (٢٥-٣٩) نسبة كبيرة جداً بين المواطنين من جملة المواطنين المتعطلين، وذلك يشير إلى انخفاض مشاركة المواطنين، كما إن ارتفاع البطالة يشير إلى وجود خلل كبير في هيكل سوق العمل.

ارتفاع معدل الإعالة

ونتيجة لانخفاض نسبة مشاركة المواطنين الاقتصادية في سوق العمل، بالإضافة إلى انخفاض نسبة المشتغلين منهم مقارنة بجملة السكان السعوديين (١٥ سنة فأكثر)، فإنه تبعاً لذلك يرتفع معدل الإعالة الاقتصادية عند السعوديين إلى (٢٧٦) مقارنة بغير السعوديين والتي تبلغ (١٦٤) ويوضح الجدول (٤-٤) التوزيع النسبي لذلك.

الجدول (٤-٤) نسبة المشاركة الاقتصادية للمواطنين، ونسبة المشتغلين من المواطنين من جملة المواطنين (١٥ سنة فأكثر)، ومعدل الإعالة حسب الجنسية ٢٠١٥م

معدل الإعالة الاقتصادية فرد، لكل ١٠٠ من المشتغلين	المشتغلين السعوديين من جملة السعوديين (١٥ سنة فأكثر)		المشاركة الاقتصادية للمواطنين٪
	سعودي	غير سعودي	
	٢٧٦	١٦٤	٤٠,٤

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، مسح القوى العاملة ٢٠١١-٢٠١٥م

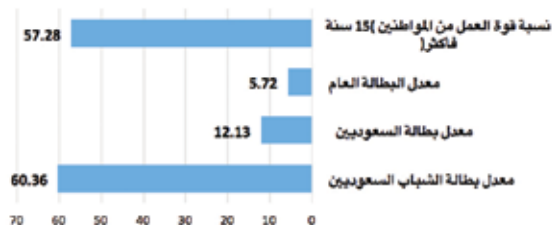
تشير بيانات الجدول (٤-٣) إلى أن مهنة الخدمات تستحوذ على أكبر نسبة من المشتغلين المواطنين، بينما تنخفض جداً نسبة المشتغلين من المواطنين في المهنة الهندسية والعمليات الصناعية والكيميائية والتي تصل إلى نحو (٦٪)، وذلك يشير إلى انخفاض مساهمة المواطنين في الحرف المهنية والفنية المنتجة.

تحديات سوق العمل الوطني

ارتفاع معدلات البطالة عند المواطنين

هناك ارتفاعاً في نسبة البطالة عند المواطنين وعند الشباب بصفة خاصة، ويوضح الشكل (٤-٣) نسبة قوة العمل المواطنة (١٥ سنة فأكثر) وذلك يشمل من هم داخل قوة العمل ومن هم خارجها، ومعدل البطالة العام من جملة من هم داخل قوة العمل، والبطالة بين المواطنين من جملة المواطنين داخل قوة العمل، وبطالة الشباب السعوديين من جملة المواطنين المتعطلين داخل قوة العمل في الربع الثالث من العام ٢٠١٦م.

الشكل (٤-٣) نسبة قوة العمل المواطنة (١٥ سنة فأكثر) ومعدل البطالة العام، ومعدل بطالة السعوديين، ومعدل بطالة الشباب السعوديين (٢٥-٣٩ سنة) عام ٢٠١٦م.





المتنوعة، ويمكنها أن تعمل في أسواق مختلفة كالأسواق الحضرية والريفية والمحلية أو الوطنية والدولية، وتعمل هذه المشروعات في سلسلة من الأنشطة التجارية بدءاً من صاحب الحرفة المستقل وانتهاءً بشركات الهندسة والبرمجيات الصغيرة، كما إنها تجسد مستويات مختلفة من المهارات ورأس المال، والتطور، كما يختلف التعريف الإحصائي لها تبعاً للبلد، والذي يقوم على قيمة المبيعات أو الأصول، ويعتبر عدد الموظفين هو المعيار الأكثر شيوعاً.

وتختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في المعايير المستخدمة لتصنيف وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها هي التي يعمل بها حتى (٥٠ عامل) وإجمالي قيمة أصولها ومبيعاتها يصل إلى (٣ مليون دولار)، أما المتوسطة فيصل عمالها إلى (٣٠٠ عامل) وإجمالي أصولها ومبيعاتها إلى (١٠ مليون دولار)، في حين تعرفها البيانات الصادرة من مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للتنمية والتجارة، بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها ما بين (٢٠-١٠٠ عامل) أما المتوسطة فهي التي يبلغ العاملين فيها ما بين (١٠١-٥٠٠ عامل)، بينما تعرف منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من (١٠ عمال) بينما المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين (١٠-٩٩ عامل) وما يزيد عن ذلك فهو من المشاريع الكبيرة (الأسرج، ٢٠١٣م).

وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية لتلك المشروعات مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشاريع وزيادة كفاءتها، وتختلف الدول العربية في تعريفها للمعيار الواحد، فتعرف مصر المشروعات الصغيرة في معيار العمالة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من (٥٠) عامل، في حين تعرفها كل من العراق والأردن بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من (١٠) عمال، بينما تعرفها اليمن بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من (٤) عمال، وتعرفها السعودية بأقل من (٥ من المشتغلين) للمشروعات الصغيرة

يتضح من بيانات الجدول (٤-٤) انخفاض نسبة المشتغلين من المواطنين، وتبعاً لذلك فهناك ارتفاع في معدل الإعالة الاقتصادية على المواطن مقارنة بغير المواطن، حيث يشارك غير المواطن ب (٥٧٪) والمواطن ب (٤٣٪) في نسبة المشتغلين.

ثانياً: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مواجهة إشكاليات وتحديات سوق العمل الوطني.

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكاناً هاماً لدى صناع السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، لأهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، وذلك بعد أن تبين محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات الكبيرة الحجم وكثيفة رأس المال، في رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة بصورة مضطربة وتحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي، وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة إن منشآت الأعمال الصغيرة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، إذا هُيئت لها المناخ الملائم والتمويل اللازم ونالت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات ومنحت الفرصة لإثبات ذاتها والوقوف على قدميها (حرب، ٢٠٠٦م).

وتحتل استراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة في الاقتصاد السعودي ورؤية ٢٠٣٠م، لكونها أداة رئيسة لتنويع القاعدة الاقتصادية ومفتاح للوصول إلى كافة الامكانيات المتاحة في الاقتصاد السعودي، لتشمل مختلف الموارد المتاحة والإنتاج المختلف الذي سيضيف إلى الناتج المحلي الاجمالي، بما يعكس على نمو اقتصادي فعلي يشمل الموارد المادية والطاقات البشرية، وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٩٦,٨٪) من جملة المشاريع في المملكة العربية السعودية (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥م).

معايير تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة غير متجانسة من المشروعات، حيث تختلف تلك المشروعات أو الشركات في أحجامها وطبيعتها

الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية.

وتساهم تلك المشروعات بنحو (٤٦٪) في إجمالي الناتج المحلي العالمي كما تشكل نحو (٩٠٪) من إجمالي الشركات في الاقتصاد العالمي، هذا إلى جانب كونها توفر ما بين (٤٠-٨٠٪) من إجمالي فرص العمل في العالم، وتوظف من (٥٠-٦٠٪) من القوى العاملة في العالم، ولذا فهي وسيلة وآلية مضمونة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن المأمول والمستدام (الأسرج، د.ت؛ البندي، د.ت).

ويذكر اليجي (٢٠١٤م) أنه بناء على وجهة النظر العالمية، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توليد الوظائف والابتكار وزيادة الناتج المحلي والثروة، لأنها مصدراً هاماً للإبداع لتمكّنها من قطاعات متخصصة، واتباعها استراتيجيات تنافسية في السوق، كما إنها أداة لنمو الإيرادات الضريبية، هذا إلى جانب أنها تتمتع بمعرفة واسعة عن الموارد المحلية وأنماط العرض واتجاهات الشراء، بما يجعلها مصدراً للعرض المحلي ولتقديم الخدمات والوسائل الداعمة للمشروعات الكبيرة.

وتبرز أهمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة من خلال:

١. قدرتها على توليد فرص عمل للقوى العاملة وقدرتها على امتصاص العمالة والتخفيف من حدة البطالة بل والقضاء عليها فهي تعتبر أحد الحلول الهامة للبطالة الناتجة عن التخصص، وتتميز بقدرتها على توفير فرص عمل لا سيما للرياديين والمبادرين لكونها تقوم على تحويل النظام من خلق فرص عمل إلى التمكين من خلقها، إذا ما تم بها تمكين العمالة من دخول سوق العمل كمالك للمشروع ومدير له ومنتج، وتعتبر تلك المشروعات الآلية الأنسب لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، وبما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في التنمية الاقتصادية لشرائح مختلفة المستويات، وتعتبر تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات الصغيرة منخفضة جداً، كما تنخفض حجم خسائرها المالية،

وما بين (٥-١٩) مشغل للمشروعات المتوسطة و(٢٠ مشغل فأكثر) للمشروعات الكبيرة (العمودي، ٢٠١٤م؛ اليجي، ٢٠١٤م؛ الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥م).

ويشير تقرير منظمة العمل العربية (٢٠٠٨م) إنه رغم التفاوت بين بلد وآخر في تعريف هذه المؤسسات أو المشروعات من حيث عدد العاملين فيها وحجم الاستثمار في أعمالها ومساهمتها في الاقتصادات الوطنية، إلا إنه قلما يقل مجموع عدد العاملين فيها عن نصف مجموع القوى العاملة، كما إنه قلما تقل نسبة هذه المؤسسات عن (٩٥٪) من العدد الكلي للمؤسسات في البلد الواحد.

أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن تصنف المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أنواع من المشروعات الرئيسة هي:

- الأعمال الأولية وتشمل كافة أنواع الأعمال الزراعية المختلفة.
- الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية أو أي قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لديها.
- مشروعات الخدمات والتي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها.

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في دعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة التي تنعكس على كافة شرائح المجتمع وعلى الطبقة المتوسطة وذوي الدخل المحدود بصفة خاصة، وبما يساهم في تحقيق أهداف الألفية الجديدة ورؤية ٢٠٣٠م الطموحة، وقد أكدت تجارب الدول إن الاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة والعملاقة وحدها فقط، بل وبوجود بيئة جذابة للأعمال الريادية وتوفر شبكة واسعة ومتنوعة من الموردين من المشاريع الصغيرة الكفؤة القادرة على تلبية احتياجات الشركات



بين الادخار والاستثمار، وذلك نظراً لانخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامتها مقارنة بالمنشآت الكبيرة، بما يجعلها تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع، بما ينعكس إيجابياً على مستوى الدخل القومي، بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تقوم بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة بدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء، كما تساهم في دعم الصادرات الكثيفة العمل من خلال تصنيع السلع المحلية بدلاً من الاستيراد، وتصدير السلع الصناعية المنتجة من قبلها (مراياتي، ٢٠١٤م).

وقد قدرت مساهمة تلك المشروعات في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة بنحو (٣٣٪)، وتعتبر تلك النسبة منخفضة خاصة إن تلك المشروعات تمثل (٩٦,٨٪) من اجمالي عدد المشروعات المختلفة الحجم في المملكة والتي تبلغ (٩٢٤,٢٨٥)، إذ تساهم المشروعات الكبيرة بعدد (٣٠,١١٤) مشروع ونسبة (٣,١٪) فقط من جملة المشاريع، (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥م)

٤. تساهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي فهي تعتبر من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، بقطاعات معرفية من خلال استثمار المعرفة وتحويلها إلى منتج وثررة في نشاطاتها المتعددة والمتباينة والذي يعتمد فيه على استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال والموارد الأولية المحلية، فتساهم في تغيير الهيكل السوقي وزيادة القيمة المضافة الصناعية والحد من التركيز في نوع محدد من الانتاج، مع زيادة درجة المنافسة بين القطاعات الانتاجية والخدمية. وقد ساهمت تلك المشروعات في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية في العالم، ففي ألمانيا تمثل صادرات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة نحو (٦٦ ٪)، ونسبة (٤٧ ٪) و(٣٠ ٪) من الصادرات الإيطالية واليابانية، وتشكل تلك المشروعات نحو (٥١ ٪) و(٨١ ٪) من إجمالي الانتاج المحلي الأمريكي والبريطاني على التوالي (الذيابي، ٢٠١٢م).

هذا إلى جانب كونها تتميز بارتفاع كثافة العمل، وبذلك فهي تساهم في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها، ولذا فإنها تعتبر أداة هامة للقضاء على البطالة وما يرتبط بها من ترسيخ الأمن الاجتماعي (حرب، ٢٠٠٦م؛ سالم، ٢٠١٤م).

وتؤكد تجارب الدول أهميتها في توفير فرص عمل واحتواء العمالة، ففي اليابان تستوعب هذه المنشآت (٨٤ ٪)، كما تستوعب (٥٧,١ ٪) من مجموع قوة العمل بالقطاع الصناعي بالدول العربية، وتشكل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة (٧٩ ٪) من مجموع المنشآت في دول الاتحاد الأوروبي، وتستقطب تلك المشروعات نحو (٦٩ ٪) من القوى العاملة فيه، بما يؤدي إلى الإسهام في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والإبداعي (البندي، د.ت؛ الذيابي، ٢٠١٢م).

٢. تلعب دوراً هاماً في الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي ودعم المشروعات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج التي تكون غير مجدية اقتصادياً عند تنفيذها من المشروعات الكبيرة، بما يحقق التشابك القطاعي لمكونات الاقتصاد الوطني مع الصناعات الكبرى، حيث إنها إلى جانب كونها تمد الأسواق المحلية بما تحتاجه من السلع والخدمات، فإن الشركات الكبرى تعتمد على ما تقدمه لها تلك المشروعات من الصناعات الصغيرة المغذية لها، والذي يعتبر أحد أهم المعايير في قياس التقدم الاقتصادي، والتي تصل إلى (٧٢ ٪) و(٧٩ ٪) في انتاج الآلات وصناعة الأجهزة الكهربائية التوالي في اليابان، (الذيابي، ٢٠١٢م). ومن جهة أخرى فإن تلك المشروعات، بمثابة معامل وورش عمل لتدريب وإعداد الكوادر البشرية، ومختبراً لصناعات ونشاطات جديدة في جميع التخصصات (المقابلة، ٢٠١٢م؛ مراياتي، ٢٠١٤م).

٣. تشارك هذه المشروعات في الاضافة إلى الاقتصاد القومي، بتعزيز نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي فهي تدعم الميزان التجاري من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية في ميزان المدفوعات والفجوة

اقتصادية واجتماعية وفق رؤية ٢٠٣٠م

يحتل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة وفي دول مجلس التعاون بصفة عامة، وذلك كجزء من سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وطني وإقليمي من خلال دعم ومساندة تلك المشاريع بما يخدم التوجه الوطني والإقليمي التكاملي لدول مجلس التعاون، ومن المأمول أن تكون هذه المشاريع قاطرة للتحول الاقتصادي والنمو الاجتماعي المتوازن الذي يشمل كافة شرائح المجتمع، وألية هامة تحتوي هذا النمو المطرد في أعداد السكان، والتدفق المستمر للقدرات الوطنية الشابة نحو تحصيل فرص عمل مناسبة.

وعلى الرغم إن السعودية تعتبر واحدة من أسرع اقتصادات العالم نمواً في العالم، إلا إنها أظهرت مساهمة منخفضة نسبياً في قطاع تلك المشروعات في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل العمالة، وذلك على الرغم إنها تمتلك ثاني أكبر قطاع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين دول مجلس التعاون بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تبلغ مساهمة هذا القطاع نحو (٤٦٪) و(٢٣٪) لكل من الإمارات والسعودية على التوالي؛ غير إن تلك المساهمة تظهر منخفضة عند مقارنتها بالدول المتقدمة صناعياً، وتشير البيانات إلى إنه على الرغم إن الشباب السعودي أثبت نجاحه في تنظيم تلك المشاريع إلا إن متوسط عمر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغ سبع سنوات فقط، ويرجع السبب الأساس في ذلك إلى غياب الدعم المستهدف والمخصص من البنوك، هذا بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية الطويلة التي تعد العقبة الرئيسية الأخرى التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة (بوابة جدة الاقتصادية، ٢٠١٥م).

الواقع الفعلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة

تشير البيانات الوطنية إلى إن هناك انخفاض ملحوظ في الاقبال على تلك المشروعات الاقتصادية الهامة

٥. تساهم في تحقيق استراتيجية التنمية الإقليمية، حيث إنها تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً بسبب قدرتها العالية على تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية بين أقاليم الدولة، وذلك بسبب الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية، والمرونة في التوطن والتنقل بين الأقاليم المختلفة، والتي لا تجد فيها المشروعات الكبيرة موطناً ملائماً لها بما يسهم في تكوين مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية، وذلك للحد من الهجرة إلى المدن الكبرى والتركز فيها وبما يساهم في تأسيس واستمرارية الأماكن العمرانية الثانوية، من خلال توفيرها للخدمات والسلع البسيطة والمنخفضة التكلفة وفرص عمل في الأسواق المحدودة، وبما يساهم بدوره في توزيع المشروعات الانتاجية بأحجامها المختلفة وبما يتيح فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي في تلك المناطق ويقضي على الفقر ويحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل ومكتسبات التنمية على جميع المواطنين ورفع المستوى المعيشي بشكل عام.

٦. لها القدرة على الابتكار والتجديد واستيعاب التكنولوجيا المتطورة من أجل تحقق فعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغير مع هذه المستجدات بطريقة سهلة وأكثر مرونة وأقل تكلفة، حيث إن تحرير الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية وفكر العولمة، أدى إلى إمكانية الاستفادة من مميزات متغيرات السوق العالمي (الخضيري، ٢٠٠٦م؛ مقابلة، ٢٠١٢م).

٧. نشر القيم الصناعية الايجابية من خلال تلك المشروعات، حيث أثبتت الدراسات والمسوحات إن قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة-خاصة الصناعية منها-على الانتشار الجغرافي يساهم في نشر وتعميق القيم والمبادئ الصناعية الايجابية والتي تتمثل في مفاهيم إدارة الوقت، الجودة، الانتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة، الابتكار.

ثالثاً: أهم المرتكزات الاستراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق تنمية



المسح الاقتصادي السنوي للمؤسسات ٢٠١٥م

● يشمل المنشآت العاملة في القطاع الخاص والعام غير الربحي

● لا يشمل المنشآت العاملة في القطاع الحكومي والخارجي

يتضح من الجدول (٤-٥) انخفاض عام في نسبة مساهمة المواطنين في جميع النشاطات الصناعية الواردة والتي لم تبلغ حتى الربع من جملة العاملين لأي منها في تلك الأنشطة الاقتصادية من القطاع الصناعي، وهي نسب تعتبر دون الطموحات المستهدفة من التوجه نحو تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من أهمية قطاع الصناعة في القيمة المضافة للإنتاج المحلي والتقليل من الواردات وقيمتها الاقتصادية في التنمية المستدامة، فإننا نجد إن مشاركة المواطنين في تلك المشروعات محدودة حتى في المنشآت الكبرى، ويوضح الجدول (٤-٦) انخفاض نسبة مساهمة العمالة السعودية في قطاع الصناعات التحويلية، والذي تنخفض كذلك نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي إلى (١١,٧٣٪) (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥م).

في المملكة على الرغم من ارتفاع جدواها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، سواء في تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية للدولة وزيادة مساهمتها في جملة الانتاج المحلي، أو في خلق فرص عمل واحتواء للبطالة المتنامية، ويوضح الجدول (٤-٥) نسبة مساهمة العمالة السعودية من إجمالي العمالة في بعض من النشاطات الاقتصادية الصناعية المختارة، وذلك بناء على بيانات المسح الاقتصادي للعام ٢٠١٥م.

الجدول (٤-٥) نسبة مساهمة العمالة السعودية من إجمالي العمالة في بعض من نشاط القطاع الصناعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٥م

الصناعة*	غذائية	جلدية	كيميائية	ورق	كهربائية	اصلاح وصيانة	تحويلية مختلفة	مطاط ولدائن	المشروبات
النسبة	١٢,٠٣	٢٣,٣٧	١٧,٧٤	٢٣,٥٠	١٨,٢٦	١٢,٨٦	٢٣,٠٨	١١,٧٦	١٦,٩٦

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات الهيئة العامة للإحصاء،

الجدول (٤-٦) مؤشرات هامة لواقع المنشآت في الصناعات التحويلية بالمملكة للعام ٢٠١٥م

المؤشر*	منشأة أقل من ٥ مشغليين		منشأة من ٥-١٩ مشغلي		منشأة من ٢٠ مشغلي فأكثر		الجملة
	سعودي	غير سعودي	سعودي	غير سعودي	سعودي	غير سعودي	
عدد المنشآت	٨١,١٥٢	١٧,٣٤٧	١٧,٣٤٧	١٧,٣٤٧	٥,٥٣٢	٥,٥٣٢	١٠٤,٠٣١
النسبة %	٧٨,٠٠	١٦,٦٧	١٦,٦٧	١٦,٦٧	٥,٣٦	٥,٣٦	١٠٠
النفقات	١٣,٨٧٧,٦٣١	١٩,٧٥٣,٩٤٨	١٩,٧٥٣,٩٤٨	١٩,٧٥٣,٩٤٨	٢٧٦,٨٢٦,٧٧٥	٢٧٦,٨٢٦,٧٧٥	٣١٠,٤٥٨,٣٥٤
الإيرادات	٢٧,٧٤٤,٢٧٨	٣٥,٥٩٥,١٣١	٣٥,٥٩٥,١٣١	٣٥,٥٩٥,١٣١	٥٤٥,٦٤٦,٩٠٩	٥٤٥,٦٤٦,٩٠٩	٦٠٨,٩٨٦,٣١٨
جملة المشغليين في الصناعات التحويلية	١٨٦,١٢٠	١٤٦,٤٠٦	١٤٦,٤٠٦	١٤٦,٤٠٦	٦٢٧,١١٦	٦٢٧,١١٦	٩٥٩,٦٤٢
العدد النسبة %	٢٢,٢٩٥	٢٢,٠٣٧	٢٢,٠٣٧	٢٢,٠٣٧	٤٤٢,٨٨٢	٤٤٢,٨٨٢	٧٣١,٠٧٦
	٢,٣٢	٢,٢٩	٢,٢٩	٢,٢٩	٤٦,١٥	٤٦,١٥	٧٦,١٨
	١٧,٠٧	١٦٣,٨٢٥	١٦٣,٨٢٥	١٦٣,٨٢٥	٢٢٨,٥٦٦	٢٢٨,٥٦٦	٢٣٨,٥٦٦
	١٧,٠٧	١٦٣,٨٢٥	١٦٣,٨٢٥	١٦٣,٨٢٥	٤٦,١٥	٤٦,١٥	٧٦,١٨

كما يلاحظ الانخفاض الكبير للمشتغلين السعوديين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يشكل في مجموعه نسبة (٤,٥٢%) فقط من جملة المشتغلين في جملة المشروعات، في حين يشكل غير السعوديين في تلك المشروعات نسبة (٣٠,٠٣%) من المشتغلين في جملة المشاريع الاقتصادية.

وكما تنخفض نسبة المشتغلين السعوديين في المشروعات الاقتصادية للصناعات المتحولة، فإننا نجد نفس النتيجة في حجم المشاركة في كافة الأنشطة الاقتصادية التي تمثل الهيكل الاقتصادي للقطاع الخاص والذي يعكس حجم مساهمة ذلك القطاع في جملة الانتاج الوطني بموارده المادية والبشرية، ويوضح الجدول (٧-٤) حجم المشتغلين في كافة الأنشطة الاقتصادية في المملكة وتوزيعهم حسب الجنسية على المشروعات المختلفة الحجم للعام ٢٠١٥م.

المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط، الهيئة العامة للإحصاء، المسح الاقتصادي السنوي للمؤسسات ٢٠١٥م

- يشمل المنشآت العاملة في القطاع الخاص والعام غير الربحي.
- لا يشمل المنشآت العاملة في القطاع الحكومي والخارجي جملة المشتغلين.

يلاحظ من بيانات الجدول (٦-٤) انخفاض النفقات التي تتحملها لمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من تضاعف إيراداتها، كما يتضح انخفاض كبير في نسبة المشتغلين السعوديين في جميع مشاريع الصناعات التحويلية وبمختلف أحجامها، وذلك مقارنة بالمشتغلين غير السعوديين، إذ لا يتعدى نسبة المشتغلين السعوديين من تلك المشروعات نسبة (٢٤%) في حين يشكل غير السعوديين نسبة (٧٦%).

الجدول (٧-٤) حجم المشتغلين في كافة الأنشطة الاقتصادية في المملكة حسب الجنسية للعام ٢٠١٥م

الجملة	الجملة		منشأة من ٢٠ مشتغل فأكثر		منشأة من ٥-١٩ مشتغل		منشأة أقل من ٥ مشتغلين		حجم المشتغلين
	غير سعودي	سعودي	غير سعودي	سعودي	غير سعودي	سعودي	غير سعودي	سعودي	
جملة المشتغلين									
العدد	٦,٠٢٣,٢٣٨	٤,٤٢٠,٥٥٣	١,٦٠٢,٦٨٥	٢,١٩٤,٢٣٥	٨٩١,٦٣٨	٨٤٥,٠١١	٢٩٦,٦٤١	١,٣٨١,٣٠٧	٤١٤,٩٠٦
النسبة %	١٠٠	٧٣,٣٩	٢٦,٦٠	٣٦,٤٢	١٤,٨٠	١٤,٠٢	٤,٩١	٢٢,٩٣	٦,٨٨

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء الربع الثاني، ٢٠١٦م

يتضح من الشكل (٤-٤) ارتفاع نسبة ما تضمه المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الأيدي العاملة والتي تشمل المنشآت التي يتراوح حجم العاملون فيها من (٤-٤٩) والذين تقدر نسبتهم (٥٧,٤٧%) بعدد (٣,٥٥٣,٦٩٣) مشغل من جملة العاملين في المنشآت مختلفة الحجم من (١-أكثر من ٥٠٠ مشغلاً) والبالغ عددهم (٦,١٨٢,٥٣٦) مشغل للعام ٢٠١٦م (الهيئة العامة للإحصاء، الربع الثاني، ٢٠١٦م).

أهم المرتكزات الاستراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة وفق رؤية ٢٠٣٠م

لكي يمكن لتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، لا بد وأن تستند تلك المشروعات إلى أسس ومرتكزات استراتيجية تعمل على توجيه تلك المشاريع نحو مسارها الصحيح من خلال ما تضعه من قوانين وتشريعات، أو ما تقدمه من دعم ومساندة مادية وفنية ومعلوماتية، بالإضافة إلى توفير بُنى تحتية لشبكة من الارتباطات والعلاقات ما بين تلك المشاريع المنشأة والمستحدثة والمشاريع الكبرى، بما يؤمن استمرارية دفع العجلة الاقتصادية وتبادل المنافع بين القطاعات المختلفة، ويكون ذلك تحت مظلة إطار مؤسسي رسمي منظم ومساند لها.

ولعل من أهم المرتكزات الاستراتيجية الداعمة والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة هي:

● إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، بحيث تتولى الدولة تنظيم ووضع الثوابت الاقتصادية والإدارية في ظل الحرية الاقتصادية كأحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من أن

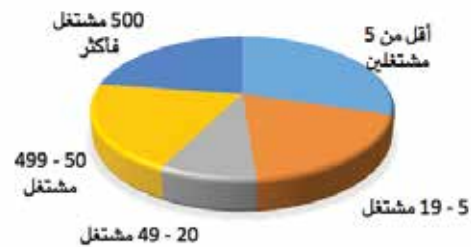
المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط، الهيئة العامة للإحصاء، المسح الاقتصادي المصدر: اعتمد إعداد الجدول على بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط، الهيئة العامة للإحصاء، المسح الاقتصادي السنوي للمؤسسات ٥١٠٢م

● يشمل المنشآت العاملة في القطاع الخاص والعام غير الربحي.

● لا يشمل المنشآت العاملة في القطاع الحكومي والخارجي جملة المشتغلين.

يلاحظ من بيانات الجدول (٤-٧) انخفاض مساهمة المواطنين في سوق العمل الوطني للقطاع الخاص الذي تستحوذ عليه العمالة الوافدة، وذلك يشمل كافة المشروعات الاقتصادية على اختلاف أحجامها، حيث تمثل مساهمة المواطنين الاجمالية في كافة المشروعات نسبة (٢٧%) من حجم الموارد البشرية في ذلك القطاع المنتج، بينما تستحوذ العمالة الوافدة على (٧٣%) من المشتغلين فيه، أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة فتصل نسبة مساهمة المشتغلين فيها من المواطنين (١٢%) فقط من جملة المشتغلين في المشروعات المختلفة الحجم، في حين يستحوذ غير السعوديين على نسبة (٣٧%) من حجم الموارد البشرية للمشتغلين في تلك المشروعات والتي تعتبر أداة فعالة لامتناع العمالة الوطنية ووسيلة اقتصادية فعالة للحد من البطالة من جهة والاستفادة من الموارد البشرية الوطنية التي تم تأهيلها بدرجات ومستويات مختلفة بما يحقق مردود ايجابي اقتصاديا واجتماعياً. ويوضح الشكل (٤-٤) توزيع جملة المشتغلين على المشروعات المختلفة الحجم في المملكة.

الشكل (٤-٤) توزيع جملة المشتغلين على المنشآت حسب فئة حجم المنشأة ٢٠١٦م.



-ضمان اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة الوطنية بشكل رئيس، وبالتالي تساهم في توظيف المواطنين والقضاء على البطالة، إذ تشير البيانات الوطنية لمسح القوى العاملة، والمسح الاقتصادي للمؤسسات (٢٠١٥م) بأن المشروعات بمختلف أحجامها تضم (٥٠%) من القوى العاملة والذي بلغ (٦,٠٢٣,٢٣٥ مليون عامل) من (١٢,١٦٤,٨٣٢ مليون عامل) يمثلون إجمالي القوى العاملة في الدولة (سعودي+ غير سعودي). وإن المشتغلين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثلون (٤٩%) من جملة المشتغلين في المشاريع بمختلف أحجامها، ويمثل المواطنون السعوديون نسبة (٢٤%) من جملة العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعدد (٧١١,٠٤٧) ألف عامل، بينما يمثل غير السعوديين نسبة (٧٦%) من إجمالي العمالة في تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعدد (٢,٢٢٦,٣١٨) مليون عامل (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥م) ويوضح الشكل (٤-٦) مدى التفاوت بين المشتغلين من المواطنين وغير المواطنين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعام ٢٠١٥م.

الشكل (٤-٦) المشتغلين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص حسب الجنسية للعام ٢٠١٥م



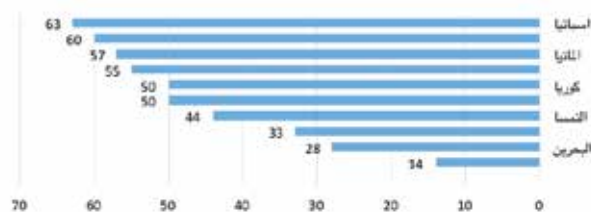
المصدر: أعمد إعداد الشكل عبي بيانات الهيئة العامة للإحصاء، المسح الاقتصادي للمؤسسات ٢٠١٥م

يتضح من الشكل المفارقة الكبيرة في نسبة المشتغلين من المواطنين وغير المواطنين في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم إن تلك المشروعات تعتبر من أكثر النشاطات الاقتصادية في

تسيطر الدولة على الكثير من القطاعات الاقتصادية، وبذلك يتحمل القطاع الخاص مسؤوليته الاجتماعية في التنمية الوطنية في إطار من المنافسة الحرة والفرص المتكافئة وآليات السوق العادلة والمتوازنة.

● التفعيل الحقيقي للهدف الاستراتيجي من التنمية الاقتصادية والمرتبب بتنويع مصادر الدخل واقعيًا، وليس تنظيرًا وذلك من خلال وضع آليات عمل تجسد مفهوم تنويع مصادر الدخل من خلال الموارد المتاحة، بما يخدم تغيير النمط السائد للمشروعات الصغيرة من التركيز على قطاع التجارة والخدمات والبناء والتشييد، إلى مشاريع تستهدف مختلف الموارد المتاحة لتكون موارد منتجة ومتنوعة من الصناعات المختلفة والمتحولة بصفة خاصة، ويوضح الشكل (٤-٥) نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة في الناتج المحلي الاجمالي مع دول العالم المتقدم وبعض من دول مجلس التعاون (بوابة جدة الاقتصادية، ٢٠١٥م).

الشكل (٤-٥) نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة وبعض من دول العالم ٢٠١٥م



المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات بوابة جدة الاقتصادية ٢٠١٥م.

يتضح من الشكل (٤-٥) ارتفاع نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة صناعياً، في حين تنخفض في المملكة وبعض من دول مجلس التعاون، ولكي يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي فإن ذلك يتطلب توفير برامج مقننة لذوي الدخل المحدود بما يساهم في رفاهية المواطن بصفة عامة.

والمتوسطة، وتشجيعها على الاندماج لتكون أكثر كفاءة وتنافسية على الصعيد المحلي والدولي، والعمل على إيجاد نوع من الترابط بين الهيئات والمنظمات المسؤولة عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوطنية والدولية للاستفادة من تجاربهم ومعرفتهم المتقدمة بذلك القطاع (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢م؛ الأسرج، ٢٠١٤م؛ العمودي، ٢٠١٤م).

● تعزيز دور الصناديق والأوعية الرسمية للتمويل مع تعظيم دور المصارف في دعم ذلك التوجه الوطني، بحيث تعمل على تعبئة الموارد التمويلية وتنظيم تدفقاتها بمرونة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لخطة معينة تحدد فيها الأولويات الاقتصادية من جهة، وخصائص واحتياجات كل مؤسسة من جهة أخرى، إذ يشير تقرير بوابة جدة الاقتصادية (٢٠١٥م) إلى إن (٩٢٪) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة تواجه صعوبة في تأمين التمويل اللازم لمشاريعها، والتي لا تتعدى نسبة (٣٪) من اجمالي القروض، في حين إن تلك النسبة ترتفع في الدول النامية والدول المتقدمة (الرويس، ٢٠١٤م؛ بوابة جدة الاقتصادية، ٢٠١٥). ويتضح من الشكل (٤-٧) متوسط حصة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وبعض من الدول العربية ودول مجلس التعاون من اجمالي القروض.

الشكل (٤-٧) متوسط القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي القروض ومقارنتها ببعض من الدول العربية ٢٠١٥م



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات، بوابة جدة الاقتصادية، ٢٠١٥م.

الدول المتقدمة التي تساهم في جملة الانتاج المحلي لدولها.

● توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع متطلبات المشروع إدارياً وفنياً ومالياً، والاستفادة من القطاع الخاص المتميز في المشاركة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية كجزء من مسؤوليته الاجتماعية، وتشير التجارب إلى أهمية استهداف انشاء التجمعات الصناعية لتلك المشروعات، لتكون أكثر إنتاجاً ونجاحاً، لكونها تشكل بيئة مواتية لتشجيع المنافسة والابتكار والنمو بين المشاريع الصغيرة (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣م).

● وضع خطة طويلة الأجل واضحة المنهج ومحددة الأهداف لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق تكاملها من جهة، وترابطها مع المشروعات الكبرى من جهة أخرى سواء على مستوى الدولة أو على مستوى دول مجلس التعاون، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة في المشروعات الصغيرة إلى انه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشاريع الصغيرة، ويتضمن ذلك العديد من الجوانب مثل:

إعادة تأهيل الهيكل التنظيمي والمؤسسي للإدارة العامة لتلك المشروعات وبما يتضمن بيئة تنظيمية قوية وإدارة للمعرفة وتوجيه المشاريع نحو تطوير منتجاتها وخدماتها، وذلك يتطلب إجراء نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياساتها لاستيعاب قضية تنمية المشاريع الصغيرة ومختلف الخدمات والإجراءات المطلوبة لتنميتها.

وضع سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية للدولة، والاهتمام فيها بالصناعات التحويلية الهامة التي تشكل جانباً هاماً من واردات الدولة، بما يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية وتحقيق أكبر قدر من العوائد الاقتصادية.

العمل على تأسيس آلية لتبادل الخبرات والترابط والتشابك بين منظومة المشروعات الصغيرة

والأجنبية، وضمان حصولها على الأصول المادية وزيادة قدرتها على التحكم بها، ولا سيما الأراضي والمياه في المناطق الريفية، ويتضمن ذلك توفير البنية التحتية اللازمة في كافة المناطق والأقاليم المشجعة لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من تعقيد الإجراءات الإدارية وتكاليفها اللازمة لإنشاء المشروع، هذا بالإضافة إلى وجود روابط وثيقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والكبيرة.

● الاهتمام بأن تحقق تلك المشاريع توازن في هيكل النشاط الانتاجي، إذ يعاني الهيكل الانتاجي من خلل في مكون الاقتصاد الوطني، ويفتقد إلى التنوع المطلوب والمشاركة الفاعلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستند على قاعدة قوية في الانتاج، والتي لا بد وأن ترتبط انتاجاً بما يخدم السوق المحلي والمشروعات الكبيرة من الصناعات فتكون مغذية لها، ويؤكد تقرير بوابة جدة الاقتصادية (٢٠١٥م) إن من العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط بصفة العموم، افتقاد تلك المنتجات والخدمات المقدمة إلى الاستدامة، كما يشير تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠١٣م) إلى أهمية توفير كافة الإجراءات اللازمة والضامنة لاستمراريتها، ودعم كافة المؤسسات والجمعيات التي تعمل في هذا المجال، ويوضح الشكل (٤-٨) توزيع بعض من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة حسب نوع النشاط.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المسح الاقتصادي للمؤسسات ٢٠١٥م.

يتضح من الشكل (٤-٧) انخفاض متوسط القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة وجميع دول مجلس التعاون مقارنة بالمغرب واليمن، وفي ذلك السياق يشير التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٣م) إلى أن من التحديات التنموية التي تواجه دول العالم والدول النامية بشكل خاص هي، احتياجات رواد المشاريع والمستثمرين ومؤسسات الأعمال إلى التمويل وتوفير البنية التحتية لتلك المشاريع وتأهيل مهارات رواد المشاريع والموظفين، بالإضافة إلى تيسير البيئة الاجرائية والارتقاء بها بما يخدم تلك المشاريع، وتمكنت المؤسسة من تقديم خدمات تدريب وبناء قدرات لحوالي (٣٥٠ ألف شخص) منهم مزارعون ورواد مشاريع ومدىرو منشآت صغيرة ومتوسطة في العام ٢٠١٣م، كما ساهمت في العام ٢٠١٢م في توفير (٢,٧ مليون وظيفة) من خلال تقديمها لقروض إلى منشآت صغيرة ومتوسطة مختلفة في العالم تقدر بنحو (٢٦٥ مليار دولار).

● تعميم ونشر مراكز خدمات الأعمال ودعمها بما يمكنها من تقديم مختلف وسائل الدعم الفني والمالي والإداري والمعرفي المتخصص والمستدام لكافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كل حسب احتياجاته وتخصصه، وأن يستمر الدعم حتى مرحلة النمو والانتاج، من خلال تيسير روابط في سلسلة السوق الانتاجية والحصول على جزء من الفرص التجارية، إذ إن الكثير من تلك المشروعات تتعثر امكانات نموها بسبب انخفاض مستوى الجودة وتدني المعايير البيئية وضعف إمكانيات الحصول على التمويل أو الوصول إلى الأسواق الأكثر اتساعاً وتسويقاً لسلعها (الأسرج، ٢٠١٣م؛ اليحيى، ٢٠١٤م).

ويشير تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٢م) إلى أن الكثير من المنشآت الصغيرة تفشل في البلاد العربية بسبب عدم وجود بيئة اقتصادية ومؤسسية داعمة ومشجعة لها، بما يجد من انتاجيتها ومستوى مكاسبها، وذلك يشمل توفير البيئة القانونية والتنظيمية والتمويل والتدريب والدعم الفني والإداري والنفاذ إلى الاسواق المحلية

المدخرات المحلية، بما يعزز دور القطاع الخاص في المشاركة في التنمية المحلية والحد من الاستيراد، وتمهيداً لتساهم في إعادة التصدير، فقد برهنت بعض الدول على إن نشاط إعادة التصدير قد لعب دوراً كبيراً في تحقيق نهضتها الصناعية.

بناء وترسيخ بُنى تحتية قوية ومدروسة لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقوم بتقديم المشورة وبرامج التدريب والتأهيل

وعقد ورش العمل لأصحاب المشروعات القائمة أو المشروعات قيد التأسيس، ونشر برامج توعية بأهمية تلك المشروعات على المستوى الفردي والاجتماعي بصفة خاصة وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، ويتصل بذلك احتواء الفكر الرائد في حاضنات المشروعات والذي يُبني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبياً، ويقدم خدمات أساسية لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة وتسهيل البدء في إقامة المشروع على أسس ومعايير متطورة، كتوفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات، بجانب توفير الخدمات الإدارية الأساسية والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية (الخضيرى، ٢٠٠٦).

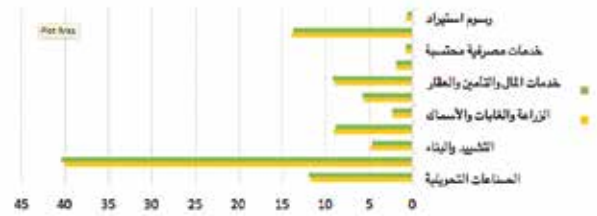
ويصنف تقرير منظمة العمل العربية (٢٠٠٨م) الخدمات المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نوعين رئيسيين هما:

أ. الخدمات المساندة المباشرة، وتشمل خدمات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية وتسهيلات التمويل والقروض وضمانها، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالتسويق والاستيراد والتصدير، والخدمات الاستشارية والفنية، وخدمات التشغيل والإرشاد والتوجيه.

ب. الخدمات المساندة غير المباشرة، وتشمل التشريعات والسياسات وخدمات البيانات والإحصاءات ونظم المعلومات، والدراسات

ويلاحظ من الشكل (٤-٨) إن قطاع «الإنشاء والتجارة» يستحوذ على نحو ثلاثة أرباع نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بنسبة (٧٢٪)، غير إنهما لا يساهما في الإنتاج المحلي الإجمالي سوى بنسبة (١٤٪) وذلك للعامين ٢٠١٥، ٢٠١٦م. كما تنخفض نسبة مساهمة الصناعات التحويلية إلى (١٢٪) للعامين ٢٠١٥، ٢٠١٦م (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥، ٢٠١٦م). كما يتبين من الشكل (٤-٩) انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة في جملة الإنتاج المحلي، باستثناء قطاع (التعدين والتعجير) والذي يساهم بنسبة (٤٠٪) وذلك للعامين ٢٠١٥، ٢٠١٦م، وتصل إلى (٥٢٪) وإذا ما تم إضافة الصناعات التحويلية إلى ذلك القطاع المعتمد على النفط بنسبة كبيرة من جملة الإنتاج المحلي للعام ٢٠١٦م.

الشكل (٤-٩) المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة في إجمالي الناتج المحلي للعامين ٢٠١٥، ٢٠١٦م



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، المسح الاقتصادي للمؤسسات، ٢٠١٥، ٢٠١٦م.

يتضح من الشكل (٤-٩) ارتفاع مساهمة قطاع النفط وما يتصل به من صناعات إلى أكثر من النصف في جملة الناتج المحلي في حين تنخفض مساهمة جميع القطاعات بنسب مختلفة، بما يشير إلى اعتماد كبير على النفط وصناعاته في القاعدة الاقتصادية الوطنية للإنتاج وأنه مصدر التمويل للميزانية وأيرادات الدولة.

● تطبيق سياسة اقتصادية طموحة تقوم على إحلال الواردات بدايةً ومن ثم تصدير المنتجات، بحيث تستهدف تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة إنتاج ما يتطلبه السوق المحلي من حاجته من الواردات مع تشجيع الاستثمار في الموارد المتاحة وتعظيم

وبناء على ما تم توضيحه لتلك المشروعات وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، استعرضت الدراسة أهم المرتكزات الاستراتيجية التي تمكن تلك المشروعات من تحقيق الهدف منها، والذي تضمن إبراز الواقع الفعلي لتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وذلك من خلال توضيح حجم تلك المنشآت وطبيعة نشاطها الاقتصادي بالإضافة إلى نسبة مساهمة قوة العمل المواطنة فيها مقارنة بالعمالة الوافدة، ومن ثم توضيح أهم المرتكزات الاستراتيجية التي يجب الاستناد إليها حتى يمكن لتلك المشروعات، أن تحقق نقلة تنموية اقتصادية واجتماعية تعكس ايجاباً على الوطن والمواطنين وفق رؤية ٢٠٣٠م.

وتبعاً لموضوع الدراسة والحاجة إلى توضيح البيانات ووصفها كميّاً؛ تم استخدام الأسلوب الوصفي في استعراض البيانات من خلال الجداول الإحصائية والأشكال البيانية وتحليلها، كما اهتمت الدراسة بالاعتماد على أحدث مصادر البيانات المتاحة والإحصاءات الوطنية المعنية بمحاور الدراسة تحقيقاً لأهدافها وللإجابة على تساؤلاتها، وبما يبرز واقع سوق العمل الوطني وإشكالياته وتحدياته من جهة، ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة من خلال مرتكزات استراتيجية تكون دعامة وموجه لتلك المشروعات نحو المسار الصحيح المستهدف، فتكون برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً يبلور رؤية ٢٠٣٠م إلى مشاريع عمل فعليه تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية من جهة، وخلق فرص عمل من جهة أخرى. وتبعاً لذلك فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١. يعكس واقع سوق العمل الوطني خللاً واضحاً في مكونه التنظيمي والمؤسسي من جهة، وفي موارده البشرية من جهة أخرى، وقد اتضح ذلك في التالي: مشاركة المواطنين بنسبة (٩٤%) في قوة العمل في القطاع الحكومي، بينما تنخفض مشاركة المواطنين في القطاع الخاص المنتج إلى (١٥%)، كما تنخفض نسبة المشتغلين من المواطنين إلى (٤٣%) من النشيطين اقتصادياً.

والبحوث، والتنظيمات والتكتلات المهنية للعاملين في المنشآت، والخدمات والتسهيلات الداعمة للمبادرة والإبداع، والخدمات الإعلامية والترويجية، والخدمات البيئية، والمواصفات والمقاييس، والاتفاقات والبروتوكولات الثنائية والجماعية.

● إنشاء قاعدة بيانات وإحصاءات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وطنية وخليجية، تمكن من توفير قواعد بيانات متخصصة وبيئة مناسبة لتبادل المعلومات والتكنولوجيا والخبرات في ذلك المجال ما بين رواد تلك الأعمال، وبما يساهم في وضع سياسات تخدم تلك البيئة من المشروعات وتساهم في تنميتها وتطويرها إلى جانب تيسير تسويقها.

الفصل الخامس

الخاتمة

تناولت الدراسة أهم المرتكزات الاستراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وفق رؤية ٢٠٣٠م، وحتى يمكن تبين أهمية تلك المرتكزات، كان لا بد من التعرض لواقع سوق العمل الوطني وما يتضمنه من إشكاليات مختلفة وما ترتب عليها من تحديات لعبت دوراً هاماً في تشويه سوق العمل في هيكله المؤسسي وفي موارده البشرية، وقد تضمن ذلك توضيح واقع توزيع القوة العاملة ما بين قطاعات الدولة، ونسبة مساهمة المواطنين في سوق العمل الوطني مقارنة بالعمالة الوافدة، وما يتضمنه سوق العمل من إشكاليات في مكونه البشري والمهني.

وقد تعرضت الدراسة تبعاً لذلك لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة وفق رؤية ٢٠٣٠م، وقد تضمن ذلك التعريف بماهية تلك المشروعات وأنواعها ومن ثم دورها الفعلي في تحقيق التنمية المستهدفة، وذلك بناء على إبراز مدى مساهمة تلك المشروعات في جملة الانتاج المحلي لكثير من دول العالم المتقدم ولأهميتها في خلق فرص عمل واحتواء البطالة وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الدولة.



المشروعات الكبرى لكونها مغذية لها إلى جانب كونها منافذ لها؛

تساهم في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة بسبب قدرتها على الانتشار الجغرافي وتكوين مجتمعات إنتاجية في المناطق الثانوية والثالثية بما يؤثر على الحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية ويحقق العدالة الاجتماعية في توزيع مكتسبات التنمية؛

تتميز بقدرتها على الابتكار واستثمار الموارد المحلية بتكاليف محدودة أو من خلال التقنيات البسيطة والتكنولوجيا.

٤. تشير الدراسة إنه على الرغم إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (١-١٩ مشغل) تمثل (٩٦,٨٪) من إجمالي عدد المشروعات المختلفة الحجم والنوعية في المملكة، فإن تلك المشروعات لا تساهم في دعم الاقتصاد الوطني في جملة الانتاج المحلي أو في تنوع قاعدته الاقتصادية إلا بنسب منخفضة، كما إنها لا تستقطب القوى العاملة الوطنية بما يتناسب مع حجم تمثيلها بين المنشآت الاقتصادية، ويتضح ذلك في:

لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بأكثر من (٣٣٪) من جملة الانتاج المحلي.

لا يمثل المواطنون سوى (٢٤٪) فقط من المشتغلين في تلك المشروعات (رغم أنها تضم (٤٩٪) من إجمالي المشتغلين في المشاريع بأحجامها المختلفة)؛ بينما يمثل غير السعوديين نسبة (٧٦٪) من إجمالي العمالة في تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم أن قطاعي «الإنشاء والتجارة» يستحوذا على نحو ثلاثة أرباع نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بنسبة (٧٣٪) من جملة المشروعات، فإنهما لا يساهما سوى بنسبة (١٤٪) في إجمالي الانتاج المحلي في الدولة.

تنخفض نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في جملة الانتاج المحلي إلى (١٢٪) فقط على الرغم إنها من القطاعات الهامة التي تضيف إلى الانتاج الوطني قوة، ولهيكله الاقتصادي تنوعاً؛

انخفاض مساهمة المرأة في جملة المشتغلين وذلك بنسبة (١٢٪) من جملة المشتغلين، و(١٧٪) من المشتغلين المواطنين.

ترتفع نسبة المشتغلين من (أمي - ثانوية) ليشكلوا (٧٠٪) من جملة المشتغلين، كما ترتفع نسبة المشتغلين من المواطنين إلى نسبة (٥٧٪) في المهن الكتابية والبيع والخدمات، بينما تنخفض إلى (٢٩٪) و(٥٪) للاختصاصيين والفنيين في المجالات العلمية والعمليات الصناعية والهندسية على التوالي.

٢. تتبلور أهم تحديات سوق العمل الوطني في ارتفاع نسبة البطالة، ونسبة الإعالة الاقتصادية للمواطنين، حيث سجلت نسبة البطالة بين المواطنين نسبة (١٢٪) وترتفع إلى (٦٠٪) بين الشباب من المواطنين، الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥-٣٩) من جملة البطالة بين المواطنين، كما ترتفع نسبة الإعالة بين المواطنين إلى (٢٧٦) فرداً، بما يشير إلى تحدي كبير يواجه المواطنين وخاصة الشباب منهم في وجود فرص عمل متاحة تناسب مؤهلاتهم وقدراتهم، وما يترتب عليه من الانخفاض في المستوى المعيشي.

٣. أكدت الدراسة من التجارب العالمية على أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ وذلك من خلال:

قدرتها على توليد فرص عمل، والحد من البطالة، إذ توفر (٤٠-٨٠٪) من إجمالي فرص العمل في العالم وتوظف من (٥٠-٦٠٪) من القوى العاملة في العالم؛ تساهم في تنويع الهيكل الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية والصناعية وزيادة الانتاج المحلي والحد من الواردات.

تساهم في الاضافة إلى الاقتصاد القومي في معالجة الاختلالات الاقتصادية في ميزان المدفوعات والفجوة بين الادخار والاستثمار، بما يجعلها تدخل دورة الانتاج بشكل أسرع، فهي تساهم بنحو (٤٦٪) من إجمالي الناتج العالمي؛

تلعب دوراً هاماً في تحقيق التكامل الاقتصادي مع

التوصيات

● تكليف هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة باحتواء كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلتها، وتوفير كافة الآليات والإجراءات الداعمة والمساندة لاستمرارية أداؤها بنجاح وذلك يشمل ما قبل التأسيس وما بعده ومتابعتها، ويشمل ذلك توجيه برامج الاستثمار في تلك المشاريع نحو الأولويات الاقتصادية التي تضيف قيمة اقتصادية إلى الاقتصاد الوطني بما يدعم قوته ويثري تنوعه، وبما يخدم قاعدة الانتاج الوطني في الحد من الاستيراد وزيادة التصدير، إلى جانب الأخذ في الاعتبار بأن تشكل تلك المشروعات مع المشروعات الكبيرة شبكة متكاملة تتبادل المنافع والمصالح التجارية والتسويقية بما يساهم في تطوير المنشآت وضمان استمراريتهما على اختلاف منتجاتها، بما يساهم في نمو اقتصادي وطني شامل تجني ثماره كافة شرائح المجتمع والوطن.

–مراعاة التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية للدولة، حيث إنه غياب هذا التنسيق والتكامل ما بين السياسات والبرامج، يحول دون تحقيق النتائج المرجوة من تلك المشروعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة، كما إنه يهدد بعدم استمراريتهما وفشلها لضعف جدواها الاقتصادية.

–تعزيز روح الريادية وثقافة العمل الحر والاستقلالية لدى الشباب، وذلك ابتداء من المراحل التعليمية الأولى وتشجيع المبادرات

الشخصية وتبنيها، ونشر برامج تشجع على زيادة الأعمال والعمل الحر وتوضيح مردوها الإيجابي، بالإضافة إلى التوسع في انشاء حاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يمكن من تطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، إلى مشروعات أكبر لتكون أكثر كفاءة وأعلى مستوى في الانتاجية والأداء.

ترتفع نسبة مساهمة قطاع (التعدين والتعجير) إلى (٤٠%) للنتاج الاجمالي المحلي، وترتفع إلى (٥٢,٣٥%) إذا ما تم إضافة الصناعات التحويلية إليه للعام ٢٠١٦م، بما يشير إلى إن النفط ما زال يمثل القاعدة الاقتصادية الوطنية للإنتاج وأنه مصدر التمويل للميزانية وايرادات الدولة، وبه تتأثر موازنة الدولة ونفقاتها ومشاريعها الإنمائية وغيره؛

تواجه (٩٢%) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة صعوبة في تأمين التمويل اللازم لمشاريعها.

٥-تبلور أهم المرتكزات الاستراتيجية الأساسية الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة وفق رؤية ٢٠٣٠م، في:

إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، بحيث تتولى الدولة الإطار التنظيمي والإداري في ظل الحرية الاقتصادية؛

التفعيل الحقيقي للهدف الاستراتيجي من التنمية الاقتصادية والمرتبطة بتنوع مصادر الدخل واقعيًا، وليس نظريًا؛

ضمان اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة الوطنية بشكل رئيس، بما يساهم في توطین الوظائف؛

إعادة تأهيل الهيكل التنظيمي والمؤسسي للإدارة العامة لتلك المشروعات، وبما يتضمن بيئة تنظيمية قوية وإدارة للمعرفة وتوجيه المشاريع نحو تطوير منتجاتها وخدماتها، ووضع سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية للدولة؛ وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية لتحقيق أكبر قدر من العوائد الاقتصادية.

تعزيز دور الصناديق والأوعية الرسمية للتمويل مع تعظيم دور المصارف في دعم ذلك التوجه الوطني، بحيث تعمل على تعبئة الموارد التمويلية وتنظيم تدفقاتها بمرونة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للأولويات الاقتصادية؛



- جامعة الدول العربية (٢٠٠٦م). الهجرة في دول مجلس التعاون، ديناميات التحول والتحديات التنموية. التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية. إدارة السياسات السكانية والهجرة. القاهرة: جامعة الدول العربية.
- حرب، بيان (٢٠٠٦م). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية» التجربة السورية». مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. (٢٢). ٢. كلية الاقتصاد: جامعة دمشق
- الزويس، خالد بن نهار (٢٠١٤م، ٩-١٠مارس). العلاقة بين الكفالة والتجارة المستترة الكفالة والتستر التجاري. ورقة عمل مقدمة إلى الجمعية الاقتصادية العمانية لمؤتمر سياسات العمل والتنمية المستدامة. مسقط، سلطنة عمان.
- سالم، أحمد مبارك (٢٠١٤م). كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين. رؤى استراتيجية: د.ن.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٣م، ٥ أكتوبر). إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية. الرياض: صندوق النقد الدولي.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (٢٠٠٢م). خلق فرص للأجيال القادمة. تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، الأردن: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- العالي، حسن (٢٠١٣م). نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. دراسة منشورة. الدوحة، دولة قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- العباس، بلقاسم (٢٠١٢م، ٧-٨ يناير). تقييم إستراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دول الخليج. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية، سوق العمل والتحويلات الديموغرافية. مسقط، سلطنة عمان.

● الاهتمام بالدعم الاعلامي بمختلف وسائله للترويج لمشروعات ريادة الأعمال والتحفيز لها من خلال إبراز وتوضيح جميع السياسات والآليات والإجراءات الوطنية المتخذة بهذا الصدد والمتاحة لكافة شرائح المواطنين، وإبراز مردودها الاقتصادي والاجتماعي وجهات الدعم والمساندة المتوفرة لها، والذي سينعكس على رخاء وازدهار مجتمعي ووطني يلمسه الفرد والمجتمع سواء في خلق فرص عمل وتحسين مستوى الدخل، أو من حيث أهميتها في دعم التنوع الاقتصادي ومدخلات الانتاج المحلي، بما يشجع الشباب على الإقبال عليها كفرص عمل استثمارية ممكنة في ظل إطار رسمي منظم.

المراجع والمصادر

- الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠١٣م). مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون. مجلة التعاون، العدد (٧٩) إبريل ٢٠١٣م. الدوحة: مركز الخليج لسياسات التنمية.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠١٤م). إشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي. دراسة منشورة. الدوحة: مركز الخليج لسياسات التنمية.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (د.ت). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية: د.ن.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (٢٠١١م). تقرير الواقع السكاني ٢٠١١م لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمانة المساعدة لشؤون التخطيط، إدارة التنمية البشرية، دولة الكويت: المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- البندي، عاصم عبد النبي احمد (د.ت). المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية في مصر أنموذج: د.ن.
- البنك الدولي. (٢٠١٣م). مؤسسة التمويل الدولية. قوة الشراكات. التقرير السنوي. نيويورك: البنك الدولي.
- بوابة جدة الاقتصادية. (٢٠١٥م). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية يوليو ٢٠١٥م: غرفة جدة.

● النجار، أحمد منير (٢٠١٤م، ٩-١٠مارس). الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع للجمعية الاقتصادية العمانية، التنمية المستدامة وسوق العمل. مسقط، سلطنة عمان.

● النجار، فايز جمعة، والنجار، نبيل جمعة، والزعبي، ماجد راضي، (٢٠٠٨م)، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

● الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٥م). المسح الاقتصادي السنوي للمؤسسات. المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للإحصاء.

● الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٥م). مسح القوى العاملة من ٢٠١١-٢٠١٥م. المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للإحصاء.

● الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٥م). المسح الاقتصادي السنوي للمؤسسات. المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للإحصاء.

● الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٦م). المسح الاقتصادي السنوي للمؤسسات. الربع الثاني. المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للإحصاء.

● الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٦م). مسح القوى العاملة الربع الثالث. المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للإحصاء.

● وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٤م). الكتاب الإحصائي السنوي ٥٠. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

● وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٤م). مسح القوى العاملة ٢٠١٤م. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

● وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٥م). بيانات ومؤشرات إحصائية عن الموارد البشرية الخاصة بالمملكة العربية السعودية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥م. مسح القوى العاملة (٢٠١١-٢٠١٥م). المملكة العربية السعودية: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

● عبيدات، ذوقان، وعبد الحق، كايد، وعدس، عبد الرحمن، (٢٠١١م). البحث العلمي مفهومه-أدواته-أساليبه، (ط.١٣). الأردن، دار الفكر، عمان.

● العمودي، نبيلة سعيد (٢٠١٤م). مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجية التنمية لدول مجلس التعاون. مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية. (٨). ٣. يونيو ٢٠١٤م: جامعة الأندلس للعلوم والتقنية.

● الفارس، عبد الرزاق فارس (٢٠٠٩م، ١٢-١٣ فبراير). الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون. ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي (٣٠) لمنتدى التنمية الخليجي المنعقد في مملكة البحرين: منتدى التنمية الخليجي.

● كابي، وديع أحمد (٢٠١٣م). إشكالية البطالة في السعودية: الأسباب والحلول. تقارير مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

● مراياتي، محمد (٢٠١٤م، ٩-١٠مارس). حلول لقضايا سوق العمل بالتحويل إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وآلياته. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للجمعية الاقتصادية العمانية، التنمية المستدامة وسوق العمل، مسقط.

● مقابلة، ايهاب خالد (٢٠١٢م، ٧-٨ كانون الثاني). آليات تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسط في الحد من مشكلة البطالة: بيئة الأعمال وجودة الوظائف. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر سوق العمل والتحويلات الديموغرافية. سلطنة عمان. مسقط: الجامعة الألمانية الأردنية.

● منظمة العمل الدولية (٢٠١٣م). نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية. بيروت، لبنان: منظمة العمل الدولية.

● منظمة العمل العربية (٢٠٠٨م). موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية نحو سياسات وآليات فاعلة. القاهرة: منظمة العمل العربية.



● الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٦م). إحصاءات القوى العاملة؛ وإحصاءات المسح الاقتصادي للمؤسسات. تم استرجاعه في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦م من <http://www.stats.gov.sa/ar/node/10127>

● مركز الخليج لسياسات التنمية (٢٠١٦م). دراسات مختلفة. الدوحة. تم استرجاعه في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦م من

<https://www.gulfpolicies.com/>

● اليحيى، خالد بن عثمان (٢٠١٢م، ١-٢ مارس). الفجوة بين تنمية رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي. ورقة عمل مقدمة في منتدى التنمية. ٢٣، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، دولة قطر.

● اليحيى، خالد بن عثمان (٢٠١٤م). ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف. جزء من دراسة إقليمية في السعودية والإمارات والأردن ومصر. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، سلطنة عمان.

● اليوسف، يوسف خليفة (١٩٩٤م). التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق. مجلة العلوم الاجتماعية. دراسة منشورة. جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة: د. ن.

المواقع الالكترونية

● بوابة جدة الاقتصادية (٢٠١٥م). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية يوليو ٢٠١٥م. غرفة جدة. تم استرجاعه في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦م من

<http://www.jeg.org.sa/data/modules/contents/uploads/infopdf.2858/pdf>

● الخضيرى، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٦م، ١٩ يونيو). المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية. جريدة الاقتصادية. ٤٦٣٤. تم استرجاعه في ١٩ نوفمبر ٢٠١٦م من

http://www.aleqt.com/2006/06/19/article_5569.html

● الزيابي، ابراهيم عبد الله (٢٠١٢م، ٢٤ فبراير). أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد. جريدة الاقتصادية. ٦٧١٠. تم استرجاعه في ٢ ديسمبر ٢٠١٦م من

http://www.aleqt.com/2012/02/24/article_629697.html



(البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠ المنجز وآفاق المستقبل)

جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

ممثلاً بوحدة البحث العلمي وخدمة المجتمع أنموذجاً

د. منى بنت صالح الرشادة (الباحث الرئيس)

أستاذ النقد والأدب المساعد – جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

كلية الآداب - قسم اللغة العربية

د. ضحى عادل بلال (الباحث المساعد)

أستاذ البلاغة والنقد المساعد – جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

كلية الآداب - قسم اللغة العربية

المقدمة

تهتم كثير من دول العالم بالبحث العلمي، وتخصص له قسماً من موازنتها السنوية، وتغدق على جهود الباحثين في شتى الجامعات ومراكز البحث من تلك الموازنات دعماً لجهودهم، فضلاً عن الدعم المعنوي المقدم للباحثين؛ حيث أدركت بأن وجودها واستمرارها وتطورها وقوتها جميعاً مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي، كما أدركت بأن الاستثمار في البحث العلمي هو من أكثر أنواع الاستثمار ربحية وفعالية، إذ يعد البحث العلمي من أهم الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة في عالمنا المعاصر، فهو محاولة علمية منظمة تُوظف من خلاله مناهج علمية لتقصي مشكلات المجتمع، وتوصيفها، واقتراح الحلول لها، وعليه فالبحث العلمي يقسم إلى ثلاثة أقسام البحوث الأساسية النظرية، والبحوث التطبيقية الميدانية والبحوث التطويرية (التطبيق العلمي لنتائج البحوث الأساسية والتطبيقية) ^(١)

وتعد الجامعات من أهم مؤسسات التعليم العالي

التي تقوم بتأهيل الموارد البشرية، وجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي تأكيد لدور الجامعة، وأهميتها في مد مجتمع المعرفة بكفاءات وطنية متمكنة من البحث العلمي نستطيع القول: بأن المجتمعات لن تستطيع مواكبة التطورات الحديثة التي تطرأ في سوق العمل ^(٢) إذا لم ترفدها الجامعات بالمخرجات البحثية لمنسوبيها لتطبق نتائجها وتوظف في العمليات التطويرية .

ومن هنا نؤكد أن البحث العلمي لم يعد رفاهية أكاديمية تمارسها مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية ^(٣)، بل أصبح مطلباً رئيساً ومهماً يؤثر تأثيراً قوياً في تطوير المجتمعات الإنسانية المعاصرة على اختلاف مواقعها في سلم التقدم الحضاري هذه الأهمية أدركتها الجامعات مبكراً، ولا عجب من ذلك، فالجامعات منارات فكرية تزخر بالخبرات والكفاءات العلمية، وهي قلب نابض بالحياة المعرفية لأي مجتمع، بل هي من أهم المراكز العلمية التي تناط بها مهمة البحث العلمي، وبخاصة في الجامعات التي تراعي المعايير الدولية لأسس الاعتماد وضبط الجودة

٢. عبد، فريد مجيد، (٢٠٠٧). واقع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في العراق واستراتيجية تطويره. العراق، ص ١٧٣.
٣. حياتي، صديق (٢٠٠٥م): دور التعليم العالي في تطوير البحث العلمي، ورشة عمل عن قضايا التعليم فوق الجامعي، جامعة السودان.

١. الهندي، وحيد بن أحمد (١٤٢٨ هـ). حكيم البحوث الممولة في الجامعات السعودية ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي، ج١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ٥٧ - ٧٧

وظائفها الأساسية في التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع الذي يحيط بها^(٤)، وهذه الوظيفة تستدعي من الجامعات خطوات وأدوات فاعلة وغير تقليدية لتعزيز ثقافة البحث العلمي عند منسوبيها؛ بوصفه ضرورة وطنية تنم عن الولاء للوطن، والانخراط في تحقيق رؤيته المستقبلية، إنها تقتضي تكريس الجهود من ذوي العلاقة لتحفيز الباحثين ورعايتهم وتبني إبداعاتهم في مشروع النهوض بالوطن، والحد من تسرب الباحثين إلى خارج الوطن تحت أي مسميات أو ظروف، فالباحث ثروة وطنية نصت على ذلك رؤية ٢٠٣٠ وانطلاقاً من هذه الرؤية، التي تضع الإنسان في المقام الأول بعملية بناء البلدان والأوطان والحضارات، والتي تعتبر الثروة البشرية في أي مجتمع أفضل ما يملكه^(٥)، أعلنت تحولها عن الاقتصاد النفطي إلى الاقتصاد المعرفي الذي يشكل الإنسان كيانه. فكيان الاقتصاد المعرفي يعتمد على الكوادر البشرية والبحوث العلمية والابتكارات والاختراعات والتقنية.

وانطلاقاً من أهمية تكاتف الجهود وتكريسها في تفعيل عماد رؤية الوطن وركيزته الأساسية - البحث العلمي - وضرورة التعرف على أهم الجهود البحثية المبذولة لكشف المنجزات المنبثقة عن رؤية ٢٠٣٠، ارتأينا المشاركة في هذا البحث الذي يهدف إلى:

• كشف المنجز في كلية الآداب، وفي قسم اللغة العربية مثلاً بوحدة البحث العلمي، فيما يتعلق بالبحث وتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

• تقديم الرؤى حول آليات تنفيذ مبادرات رؤية (٢٠٣٠) وإجراءاتها في كلية الآداب، قسم اللغة العربية ممثلاً بوحدة البحث العلمي وخدمة المجتمع.

• مناقشة مواءمة الخطط الاستراتيجية لقسم اللغة العربية ممثلاً بوحدة البحث العلمي، مع رؤية (٢٠٣٠).

• تحديد المهام المنتظرة كأفاق تطور من قسم اللغة العربية في تحقيق رؤية (٢٠٣٠).

٤. أحمد أبو ملحم « أزمة التعليم العالي » وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار» الفكر العربي، بيروت (العدد ٩٨) ١٩٩٩م، ص ٢١
٥. الكرخي، المرجع نفسه، ص ٢٤٢.

في البحث العلمي، بالإضافة إلى مهمتها التقليدية، وهي تزويد الأجيال بالمهارات والمعارف، وقد مارست الجامعات هذا الدور في جميع الدول التي حققت التقدم في البحث العلمي. ويلاحظ المتتبع لوظيفة الجامعة تاريخياً أن هذه الوظيفة قد تبدلت وتغيرت وتطورت بتطور المجتمع والعلم، فقد كانت مهمة الجامعة عبر قرون عديدة تنحصر في المحافظة على المعارف، ونقلها من جيل إلى جيل، ولم يكن من مهامها البحث العلمي بمفهومه الحديث، والذي يستهدف نمو المعرفة وتطويرها، ولم تعرف الجامعات مثل هذه المهمة إلا في أوائل القرن التاسع عشر، إثر التطور الهائل والاكتشافات التي شملت مجالات المعرفة جميعها^(٦)

وقد ظهر الاهتمام بالبحث العلمي في المملكة بظهور الجامعات الحديثة قبل نحو نصف قرن، غير أنه بعد مسيرة كانت بطيئة في بداياتها، ثم شهدت اندفاعاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية. فقد تضاعف عدد البحوث العلمية المنشورة في الدوريات العالمية عدة مرّات، من ١٤٠٠ بحث فقط في عام ٢٠٠٦م إلى نحو ٩٠٠٠ بحث في عام ٢٠١٣م، ويشكّل البحث العلمي واحداً من أبرز العناصر التي تعوّل عليها «رؤية المملكة ٢٠٣٠» الهادفة إلى نقل الاقتصاد الوطني من الاعتماد على النفط، والتحوّل إلى الاقتصاد المعرفي^(٧).

والرؤية^(٨) خطة طموحة لمستقبل أفضل، ولن تتحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلا بتكاتف جهود الحكومة الفاعلة والمواطن المسؤول، فالجميع مسؤول عن تحقيقها، والجميع أمام تحدٍ صعب، والمرتكز الأساس للتغلب على هذا التحدي، يعتمد على الجامعات؛ لأنها تمثل مجتمعاً محلياً يهتم بالبحث عن الحقيقة، وتتمثل

١. عبيدات، ذوقان، وآخرون ١٩٩٩م، (البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، ص ١
٢. مؤشرات البحث العلمي في المملكة - مجلة القافلة

qafilah.com/ar

٣. الرؤية: هي صورة المستقبل التي تقود المنظمة إلى النجاح، وتوقعها ماذا ستصبح؟ وماذا سنعمل في المستقبل؟ وبصورة أخرى هي: صورة ذهنية تتطلع إليها المنظمة، وتحت الخطى للوصول إليها في المستقبل عبر مسيرة طويلة، وهي لا تبدو حقيقة الآن، بل ستصبح حقيقة في المستقبل. الكرخي، مجيد: التخطيط الاستراتيجي، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ١٤٢٩، ص ٧٨

واستدعت طبيعة البحث إدراج صور توضيحية لما تم إنجازه ؛ ولعدم إقبال البحث ، أدرج بارتباط تشعبي، بلون أزرق مسطر، وقد تم إلحاقه في ملف بصيغة pdf .

البحث العلمي، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل:

تعد جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل (الامام سابقا) واحدة من أكثر المؤسسات الأكاديمية اهتماماً بالبحث العلمي ، وقد حظيت ومنذ نشأتها برعاية مَلَكية خاصّة، شكّلت لها حافزاً كبيراً أسهم بانطلاقتها في كل الميادين المعرفية، ، فقد تبوّأت مكانة سامقة بين نظيراتها من الجامعات السعودية، تتميز بوفرة رصيدها من الباحثين المتميزين في الاختصاصات كافة ، مما شكّل لها رصيذاً في الأبحاث المنشورة في المجالات المحلية المرموقة و الإقليمية والعالمية ، إذ أصبحت ومنذ انطلاقة رؤية ٢٠٣٠ تنافس نظيراتها بالتقدم العلمي القائم على البحث العلمي ، وبتفعيل محاور رؤية ٢٠٣٠ .

إذ تهتم جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بدعم الابتكار، والإبداع، وبتميز أعضاء هيئة التدريس، والباحثين من طلاب الدراسات العليا، والمرحلة الجامعية؛ من خلال دعم مراكز الأبحاث، وتمويل النشاطات البحثية؛ للتحويل إلى الاقتصاد المعرفي وفق رؤية ٢٠٣٠، من هنا تسعى جاهدة إلى خلق بيئة بحثية تنافسية بهدف تحفيز وتشجيع حركة البحث العلمي ، والنهوض به من خلال تسخير الإمكانيات والقدرات المحلية والعالمية لاستثمار العقول البشرية، - فالعصر البشري وما يمتلكه من طاقات من أهم عوامل التنمية إذ أنه لا يقل أهمية عن رأس المال المادي ، وهذا ما أكدته دراسات عديدة في الدول المتقدمة صناعياً^(١)

وتحت الجامعة منسوبيها على أهمية الخروج بنتائج علمية متوافق مع أخلاقيات البحث العلمي، وقابل للنشر في المجالات العلمية المحكمة ذات السمعة العالمية، كما تشجيع التعاون البحثي المشترك مع هيئات البحث العلمي العالمية؛ من أجل تحقيق محاور الرؤية.

١. شماس، سالم مستهيل، دراسات في علم النفس والصحة النفسية، رؤية معاصرة، دار الكتب ٣ الجامعية الحديثة، شبين الكوم، ٢٠٠٢ ص ٢.

واقترضت طبيعة الدراسة ، استخدام المنهج التحليلي الوصفي من أجل تحقيق أهداف البحث ، وذلك من خلال وصف المبادرات التي أقامتها وحدة البحث العلمي في قسم اللغة العربية ، وتوصيف واقع البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠ توصيفاً دقيقاً بواسطة أداة معرفية إذ تم إعداد استبانات لقياس وعي أفراد العينة بالبحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠، واعتمدت الاستبانات على مقياس خماسي أمام كل فقرة من الفقرات وتتميز هذه الطريقة بأنها سهلة التصحيح ، ودقيقة بالوقت ذاته؛ لكونها تسمح بأكبر تباين بين الإجابات ، وكذلك تم القيام بتمثيل بياني لنتائج الإجابات لتوضيح درجة الاستجابة لمقاييس الاستبانة الخمسة ، وبهدف تفسير نتائج الاستبانة التي تم الوصول إليها تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأخذ القيم الإحصائية الدقيقة، إذ تم الاعتماد على تقسيم المتوسط الحسابي إلى خمسة مستويات لقياس درجة النتيجة ، على النحو الآتي:

(٥-٠،٤) منخفضة جداً

(١،٥- ٢،٤) منخفضة

(٢،٥- ٣،٤) متوسطة

(٣،٥- ٤،٤) مرتفعة

(٤،٥- ٥) مرتفعة جداً

وبلغ عدد أفراد العينة في الاستبانات كلها (٩٩) فرداً موزعين على النحو الآتي:

النوع	أعضاء هيئة التدريس في قسم اللغة العربية	طالبات قسم اللغة العربية	أستاذات المدرسة الثامنة والعشرون بالدمام (الثانوية)	طالبات الثالث الثانوي / المدرسة الثامنة والعشرون بالدمام (الثانوية)
العدد	٢٢	٣٠	١٩	٣٠
النسبة المئوية للعدد الكلي	٪٧٤	٪٥٠	٪٧٦	٪٣٥ من طالبات الثالث ثانوي



تنسجم مع الأنشطة العلمية لكلية الآداب وتخصصاتها المختلفة. واعتماد هذا الإطار كمرجع لقياس مؤشرات أداء هذه المهمة في الأقسام التعليمية والوكالات المساندة.

ويتمثل الهدف الرئيس للمشروع في وضع خطة عمل لأنشطة الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية الآداب يمكن من خلالها المشاركة بشكل فعال في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وتتحدد الأهداف الفرعية منه في الآتي:

- توجيه برامج الدراسات العليا بالشكل الذي ينسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويحقق أهدافها.
- إعادة النظر في الأولويات البحثية لأقسام الكلية المختلفة لتكون منبثقة من تطلعات الرؤية وتوجيه الرسائل العلمية والبحوث لخدمة القضايا المطروحة فيها.
- توجيه الأنشطة العلمية بالكلية لتتلاءم مع الرؤية وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ المنبثق منها.
- التواصل مع لجان تفعيل الرؤية وإيصال نتائج الدورات والبحوث في حينها.
- يشارك في إنجاز المشروع وكالات وأقسام الكلية المختلفة ..

وتنفيذ هذا المشروع مر بعدة مراحل :

المرحلة الأولى :

١. إعداد خطة المشروع ، ووضع آلية العمل من قبل اللجان العلمية البحثية .
٢. تحديد الأهداف الاستراتيجية للأقسام ، والأولويات البحثية المنبثقة عن الرؤية.
٣. تحديد المبادرات العلمية والبحثية ، والإعلان عنها .

المرحلة الثانية :

١. وضع خطة لكل مبادرة ، مع وضع جدول زمني للتنفيذ .
٢. متابعة التنفيذ.
٣. المراجعة والتدقيق .

وقد وجهت الجامعة اهتمامها إلى اكساب الطلبة مهارات البحث العلمي والعمل على إتقان أساليبه لتمكينهم في رفد الفكر الإنساني بمعارف جديدة.^(١)

وتأكيداً لرؤية الجامعة بأن يحظى البحث العلمي باهتمام عضوية هيئة التدريس ، وجهت لكافة فروعها بضرورة أن يتقدم كل عضوية هيئة تدريس ببحث واحد على الأقل كل عام في المجالات العلمية المحكمة التي اعتمدها المجلس العلمي ، كما أكدت على ضرورة الالتزام الأدبي والأخلاقي والمهني في تجيير الأبحاث والإنتاج العلمي باسم الجامعة ، وحتى تكون الجامعة بارزة في مجال البحث العلمي والاكتشاف والدراسات الاستشارية لخلق ثقافة الفكر الفضولي، وريادة الأعمال والابتكار لصالح الجامعة ومجتمعها، والمنطقة الشرقية وعلى البشرية كافة، وإيماناً منها بأهمية مشاركة المؤسسات التعليمية والإدارات التابعة لها في تفعيل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في كافة أنشطتها؛ تم تدشين عام ٢٠١٧ عام البحث العلمي والابتكارات .

البحث العلمي وكلية الآداب:

استجابت كلية الآداب لرسالة الجامعة، وإيماناً منها بأهمية المشاركة الفاعلة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ من خلال توجيه كافة برامجها للاتساق مع رسالة الجامعة في تفعيل البحث العلمي وفق رؤية ٢٠٣٠ أطلقت إدارة الدراسات العليا، والبحث العلمي بكلية الآداب يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٨/٢/٨هـ، وخلال انعقاد منتدى الدراسات العليا، والبحث العلمي لكلية الآداب الأول .

مشروع الدراسات العليا والبحث العلمي وتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)

تحت شعار (مستعدون للمستقبل بهوية جديدة)

وقد وضع هذا المشروع في إطار مدروس بطريقة علمية لتنفيذ متطلبات الرؤية وبرامجها المحورية التي

١. مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد ، جامعة بغداد ٩٨١، ص ١٥.

خدمة لغة القرآن الكريم، بإعداد كفاءات متميزة في علوم اللغة العربية، مع الاعتزاز بالهوية، ومواكبة مستجدات العصر، فرسالة القسم تتمثل في تأهيل منسوباته علمياً وفكرياً من أجل خدمة لغتهم ووطنهم ومن خلال تكوين معرفي شامل لتخصصات اللغة العربية ، يمكن تطبيقه في مجالات البحث العلمي، وتزويدهم بالمهارات الإدراكية والتواصلية اللازمة للاطلاع على الثقافات الأخرى ، بعد التسلح بتراثنا وحضارتنا ، وثوابتنا الوطنية .

ويأتي بعد ذلك بلورة هذه الرسالة في مجموعة من الأهداف، وهي:

١. تعميق الانتماء للغة القرآن الكريم، والاعتزاز بالتواصل بالفصحى تحريراً ومحادثة.
 ٢. تحقيق معايير الجودة في برنامجي البكالوريوس والدراسات العليا وتطويرهما بما يبرز خصوصية اللغة العربية ويحافظ على هويتها.
 ٣. تأهيل الكفاءات المتخصصة في علوم اللغة العربية علمياً، ومهارياً وبحثياً.
 ٤. استثمار التقنية الحديثة وتطويرها، وسائلها في تعليم اللغة العربية.
 ٥. تشجيع حركة البحث العلمي في مجالات اللغة العربية.
 ٦. الإسهام في تفعيل الاتصال المعرفي والتبادل الثقافي عبر شراكات أكاديمية ومجتمعية.
 ٧. مد الجسور بين الفكر التراثي والدراسات المعاصرة في علوم اللغة العربية وآدابها من خلال البرامج والأنشطة واللقاءات العلمية.
- إذ شكل البحث العلمي أولوية في أهداف القسم، لأنه يعد أحد أهم المؤسسات المنوط بها رفد مجتمع المعرفة بكوادر بشرية مؤهلة ترتقي بالوطن، وتسهم في رفاهيته في تقدمه وتطوره، وازدهاره، وتعزز ثقافته، وتنمي اقتصاده؛ فالإقتصاد المعرفي الذي نواته أفراد المجتمع متطلب استثمار وطني من أجل مستقبل أفضل.



وقد تم الإعلان عن الخطط الاستراتيجية الخمسية للأقسام التعليمية التابعة لكلية الآداب يوم الأحد ٢٠-٦-١٤٣٨هـ.

وقد اتخذت كلية الآداب الطالب شريكا استراتيجيا لها في تحقيق الرؤية، واستكمالاً لسلسلة المبادرات لكلية الآداب أطلقت مبادرة (إسفار)، وقد جاء طرح المبادرة إدراكاً لأهمية توظيف البحث العلمي في معالجة كثير من القضايا المجتمعية، والاستجابة لها، وستشارك طالبات الكلية في المجال البحثي، من خلال تشكيل مجموعات بحثية يشرف عليها أعضاء هيئة التدريس وطالبات الدراسات العليا، وفق ضوابط معينة، وبرامج بحثية محددة يمتد نفعها إلى البيئة المحلية بشكل خاص، إذ تهتم بمعالجة مشكلات المجتمع وتفتح حلولاً مستخلصة من الأبحاث لعلاج تلك المجتمعات، بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل عام، وبما ينسجم مع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامجها.

وقد حرص قسم اللغة العربية ممثلاً في (وحدة البحث العلمي وخدمة المجتمع) لأن يكون له دور إيجابي في المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف المشروع.

البحث العلمي في قسم اللغة العربية ممثلاً بـ (وحدة البحث العلمي وخدمة المجتمع):

سنعرض هنا الإطار العام لمشروعنا البحثي في (وحدة البحث العلمي وخدمة المجتمع) - قسم اللغة العربية - منجزاً ومستقبلاً، وأول ما نبدأ به رسالة القسم، والتي نصت على:

تزويد الطلبة بالمعرفة عن طريق التعليم والتدريس، وإنما الدور الأساسي الذي استجد هو الإسهام في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ عبر القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف ميادين المعرفة الإنسانية؛ إيماناً بأن الإنسان هو المستهدف الأول في الرؤية، هو الثروة الحقيقية التي تعول عليها المملكة العربية السعودية، ومن أجل التشخيص الدقيق لرؤية الأعضاء حول البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠، قامت وحدة البحث العلمي بإعداد استبانة تضمنت خمسة محاور هي:

المحور الأول: يتعلق بالبحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠.

المحور الثاني: يتضمن المعلومات المتعلقة بالباحث (عضو هيئة التدريس).

المحور الثالث: يتعلق بالهدف من البحث.

المحور الرابع: يُعنى بمعوقات البحث.

المحور الخامس: الأبحاث المشتركة.

وسنعرض بالترتيب تمثيلاً بيانياً لنتائجها، وستقوم بتحليل النتائج وتفسيرها، وتقديم المقترحات في ضوء تلك النتائج.

المحور الأول: البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠:



م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	البحوث الإنسانية تؤدي دوراً مهماً في تحقيق رؤية ٢٠٣٠.	٤,٢٧	٠,٧٤	مرتفعة

ووفقاً لما سبق يمكن طرح السؤال الآتي: ماهي الاجراءات التي اتُخذت منذ إعلان الرؤية في ٢٥/٤/٢٠١٦، والتي تم بموجبها تفعيل البحث العلمي في ضوء رؤية ٢٠٣٠، وهذا ما سيجيب عليه البحث.

أولاً - إنشاء (وحدة البحث العلمي وخدمة المجتمع) بتاريخ ١٥-١-١٤٣٨هـ. -بعد أن كانت لجنة البحث العلمي وخدمة المجتمع - لتكون حاضنة لكل ما يخص البحث العلمي من قواعد البيانات، والوثائق والأدلة الخاصة بالاعتماد وفعاليات النشاط البحثي بما يتسق مع السياسات واللوائح بالجامعة والخطط الاستراتيجية ذات العلاقة، وتفعيل الحراك البحثي بين منسوبي القسم أستاذات وطالبات.

وحددت مهام الوحدة بالآتي:

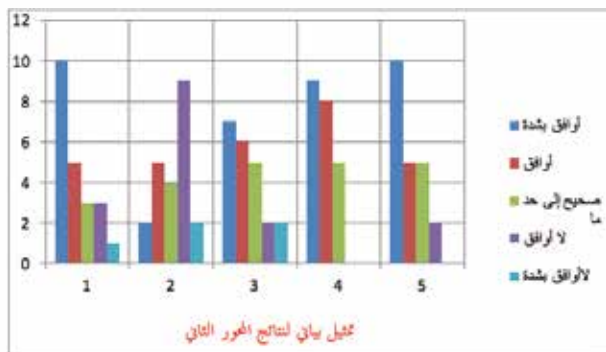
١. إعداد الخطة البحثية للقسم، ومتابعة تنفيذها.
٢. دراسة قاعدة النتاج العلمي للأعضاء وتقييمها.
٣. مراجعة قوائم المجلات العلمية ذات التصنيف العالي وحث الأعضاء على النشر فيها.
٤. إجراء التقييم السنوي بهدف دعم حركة البحث العلمي والرفع بالتوصيات لمجلس القسم.
٥. دراسة الطلبات المقدمة من أعضاء هيئة التدريس (البحوث المدعومة، الاتصال العلمي، التفرغ العلمي، الشراكات البحثية) وتقييم جودة الأبحاث ومطابقتها للوائح والسياسات والرفع لمجلس القسم.
٦. اقتراح البرامج والملقيات والزيارات التي تدعم حركة البحث العلمي بالقسم وتذلل عقباته، وترفع من مستوى الوعي بقضاياها المتجددة.

٢. وضع خطة تنفيذية للوحدة، وهي على النحو التالي:

أولاً. تشخيص الواقع الراهن للبحث العلمي عند الأعضاء في قسم اللغة العربية، ورؤيتهم حول سبل تفعيله في إطار محاور الرؤية الثلاث (المجتمع الحيوي -الاقتصاد المزدهر - وطن طموح)، فالبدء بعضو هيئة التدريس مهم جداً، لأن مهمته لم تعد تقتصر على

على تعزيز الهوية الوطنية والانتماء ، والاعتزاز بالإرث الثقافي ، وتعزيز المواطنة المسؤولة ، وبالتالي ضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة تنافسية جاذبة ، وبمعيار دقيق يقوم على حوكمة الأبحاث من أجل تعزيز ثقافة الأداء والشفافية.

المحور الثاني: الباحث (عضو هيئة التدريس)



م	معلومات تتعلق بالباحث (عضو هيئة التدريس)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	وضعت خطة استراتيجية للبحث، وأولويات بحثية ألتزم بتنفيذها.	٣,٩٠	١,٢٣	مرتفعة
٢	أحرص على المشاركة في المؤتمرات العلمية .	٢,٨١	١,١٥	متوسطة
٣	تعد سنوات الخبرة الطويلة حافزاً للبحث العلمي.	٣,٦٣	١,٢٦	مرتفعة
٤	أحرص على مناقشة مستجدات البحث العلمي في مجال تخصصي مع أعضاء هيئة التدريس في القسم.	٤,١٨	٠,٧٧	مرتفعة

٢	البحث العلمي وفق رؤية ٢٠٣٠ صمام أمان لاقتصادنا ومجتمعنا؛ لأنه يساهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر اقتصاد معرفي.	٤,٥٩	٠,٦٥	مرتفعة جداً
٣	رؤية ٢٠٣٠ متطلب وطني، وضرورة ملحة تعبر عن طموحاتنا جميعاً في إقامة المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح .	٤,٨٦	٠,٣٤	مرتفعة جداً
٤	تقويم الأداء المستمر، والتنافسية البحثية من أهم سبل تفعيل رؤية ٢٠٣٠ في البحث العلمي.	٤,٢٧	٠,٨٠	مرتفعة
٥	نحتاج هيئة وطنية تقوم بحوكمة مسارات البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ودعمه، وتطبيق نتائجه النظرية .	٤,٣٦	٠,٧٧	مرتفعة
	التقييم الكلي	٤,٤٧	٠,٧٢	مرتفعة

جدول (١) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول .

يبين الجدول السابق أن مستوى وعي أفراد العينة بأهمية البحث العلمي وفق رؤية ٢٠٣٠ كان بالتقييم الكلي مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي ككل (٤,٤٧) والانحراف المعياري (٠,٧٢) ، وجاء الحكم على مدى اتساق البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠ في الفقرات رقم (٣+٢+١) بالمستوى الأعلى ، وبدرجة مرتفع جداً ، وهذه النتيجة تدل على وعي أفراد العينة بأهمية البحوث الإنسانية في تحقيق محاور الرؤية ؛ لكونها تؤكد

م	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة	هدفي من البحث العلمي هو:
١	٠,٦٥	٤,٤٥	مرتفعة	التجارب مع الحراك البحثي في الجامعة ، وتدشين جامعة الإمام بن فيصل عام ٢٠١٧م عام البحث العلمي والابتكارات.
٢	٠,٧١	٤,٤٠	مرتفعة	مساعدة قسمي للحصول على القسم المتميز بحثيا لهذا العام.
٣	٠,٧١	٤,٣١	مرتفعة	زيادة التعمق في مجال التخصص.
٤	٠,٧٣	٤,٠٩	مرتفعة	الاستجابة لمعايير تقييم عضوية التدريس المتضمن جزء من الدرجة على إجراء البحوث.
٥	٠,٧٣	٤,٠٥	مرتفعة	تقديم خدمات مجتمعية.
٦	١,١٦	٣	متوسطة	الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة.
٧	٠,٩٨	٤,٤٥	مرتفعة	الحرص على الترقية.
	٠,٩٧	٤,١١	مرتفعة	التقييم الكلي

جدول (٣) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث.

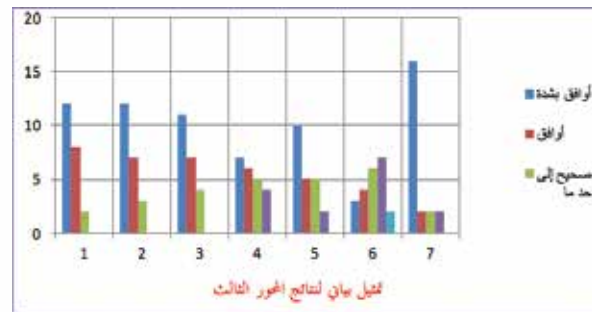
بالنظر إلى المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (٤) نجد أن الفقرتين (٧+١) حصلتا على القيمة الاحصائية نفسها وهي: (٤,٥٤)، غير أن الانحراف المعياري اختلف برجحان الفقرة (٧)، إذا جاء (٠,٩٨)، وبوزن مئوي (٧٣٪) لخيار (أوافق بشدة)، وتلاها في المرتبة الفقرة (١) بانحراف معياري (٠,٦٥)، وبوزن مئوي (٥٥٪) لخيار (أوافق بشدة)، وبالمقابل حصل السؤال رقم (٦) على

ه	أعرف برامج الانتحال العلمي .	٤,٠٩	٠,٩٩	مرتفعة
	التقييم الكلي	٣,٧٢	١,٢٠	مرتفعة

جدول (٢) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني.

بالرجوع إلى التحليل الاحصائي للجدول السابق نجد أن النتائج الكلية المتحققة ضمن هذا المحور نالت درجة (مرتفع) ، إذ كان المتوسط الحسابي ككل (٣,٧٢) والانحراف المعياري (١,٢٠)، وهي نتيجة مرضية، إلا أن الفقرة رقم (٢) نالت أدنى درجة في التقييم، إذ جاء المتوسط الحسابي (٢,٨١) والانحراف المعياري (١,١٥) وحصلت هذه الفقرة على أعلى درجة من (لا أوافق)، إذ يمثل الوزن النسبي لهذا المعوق (٤١٪)، ويعزى السبب إلى عدم مساهمة الجامعة في تحمل نفقات حضور المؤتمرات، وكذلك المعوقات الإدارية التي قد تحول دون الحصول على الموافقة لحضور عضو هيئة التدريس للمؤتمرات في الوقت المناسب، والأهم أن نظام الترقية لا يعتمد إلا ببحث واحد مقدم في مؤتمر؛ مما يستدعي إعادة النظر في تلك المعوقات؛ لأن العزوف عن حضور المؤتمرات ينعكس سلباً على مكانة الجامعة وحضورها المهم في المحافل الأكاديمية الإقليمية والعالمية؛ كون المؤتمرات تمثل مراكز إشعاع فكري وحضاري، وكذلك عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات يحجب عنهم فرصة حوار الثقافات وتقبل الآخر، والاطلاع على المستجدات في مجال التخصص.

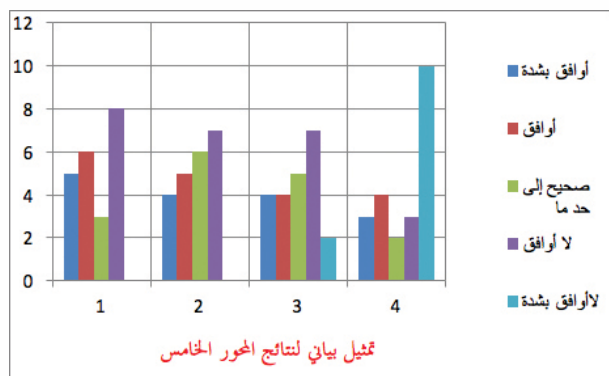
المحور الثالث: الهدف من البحث:



جدول (٤) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع.

يبين الجدول (٤) أن مستوى المعوقات جاء مرتفعاً، فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٥٧) والانحراف المعياري (١,٣٨)، وجاء معوقاً عدم التفرغ، وممارسة الأعمال الإدارية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي للأول بلغ (٤,٢٧) بينما جاء المعوق الآخر بالمرتبة التالية في المتوسط الحسابي إذ بلغ (٤)، وهذه النتيجة تبدو حقيقية وواقعية، وتوضح دقة أعضاء هيئة التدريس في ترتيب المعوقات حسب تأثيرها وأولوياتها وانطلاقاً من المصلحة العامة، فالمعوقات المادية رغم أهميتها لم تكن أولوية لدى أفراد العينة، بل الأهم هو معاناة أعضاء هيئة التدريس في إجراء البحوث وكتابتها في ظل العبء التدريسي الذي قد يصل إلى (١٦ ساعة)، والتكليف بالعمل في لجان القسم العلمية والإدارية، والتي قد تتجاوز الثلاث لجان، وهذا يشكل عائقاً مهماً في وجه تحقيق التقدم والاستمرار لمسيرة البحث العلمي في إطارها الصحيح، ولأن البحث العلمي مرهون بفاعلية تلك الكفاءات العلمية، يجب المبادرة السريعة لتوفير المناخ الأكاديمي الذي يسهم في دفع عجلة البحث العلمي في الاتجاه المحدد، وتذليل معوقاته كافة لتفعيل رؤية ٢٠٣٠ في الاعتماد على الاقتصاد المعرفي المرتكز على البحث العلمي، والتطوير القائم على الاختراعات والابتكارات.

المحور الخامس: الأبحاث المشتركة:



أدنى متوسط حسابي إذ بلغ (٣) وانحراف معياري (١,١٦)، وتدل هذه النسبة على ارتفاع شعور الانتماء إلى المؤسسة التعليمية التي ينتسب إليها أفراد العينة، دون اعتبار المكانة الاجتماعية أولوية عند عضوية التدريس لأنها هدف ذاتي ذو صبغة شخصية، أما الترقية وإن كانت توحى بأنها هدف شخصي إلا أنها تحقق تميزاً للجامعة والقسم معاً بحصول منسوبيهما على درجات علمية عالية.

المحور الرابع : معوقات البحث العلمي:



م	معوقات البحث هي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	معوقات مادية.	٣,١٣	١,٤٥	متوسطة
٢	ممارسة العديد من الأعمال الإدارية.	٤	١,٠٨	مرتفعة
٣	عدم تفرغ عضوية التدريس.	٤,٢٧	٠,٨٠	مرتفعة
٤	عدم توفر مستلزمات البحث العلمي من مصادر ومراجع.	٣,٢٧	١,٤٢	متوسطة
٥	عدم توفر منافذ نشر معتمدة.	٣,١٨	١,٥٨	متوسطة
	التقييم الكلي	٣,٥٧	١,٣٨	مرتفعة



كيفاً ونوعاً لا كماً فقط، وهذا التوجه يستدعي حلاً من الجهات المختصة يربط بين التدريس والبحث العلمي ويوجههما لرفع نسبة الإنتاج البحثي الوطني، والتوجه إلى عقد شراكات ذكية بين الأساتذة أنفسهم، وبينهم وبين الطلبة، وتعزيز ثقافة الأبحاث المشتركة بعقد مؤتمرات فصلية تعرض فيه الأبحاث المشتركة ويمنح فيها الفائزون تحفيزات مادية ومعنوية.

ثانياً. تم إعداد خطة بحثية للقاعات البحثية بالقسم تمحورت حول:

١. ورشة عمل بعنوان: استخدام التقنية الحديثة في البحث العلمي.

٢. عرض الأولويات البحثية لكل لجنة علمية متخصصة في القسم، ومن ثم عرض التجارب البحثية العلمية المتميزة (مؤتمر - بحث منشور - جاري العمل به - فكرة جديدة تناقش قضايا الساعة) كل في تخصصه ومناقشة نتائجها مع الأعضاء في كافة التخصصات.

٣. محاضرة تعريفية بأثر المنهج العلمي في ضبط البحث العلمي وفق رؤية ٢٠٣٠.

٤. ورش عمل حول آلية التسجيل في مواقع النشر العالمية

(scopus-web of science google skooler) -

وقد تمحورت أهداف هذه الخطة البحثية حول:

صقل المهارات البحثية عند طالبات الدراسات العليا بهدف تحسين المخرجات البحثية وصناعة المعرفة. تقديم فرصة مهمة لطلبة الدراسات العليا لاستكشاف أفكار بحثية جديدة، والتواصل المباشر مع أصحاب تلك الفكر.

إيجاد بيئة إيجابية بين أعضاء الهيئة التدريسية وطالبات الدراسات العليا في القسم عبر الحوار والمداخلات بهدف الوصول إلى شركات بحثية في التخصصات المختلفة.

إفادة طالبات الدراسات العليا، وطالبات البكالوريوس معرفياً، ومهارياً بخبرات بحثية مستخلصة من كافة التخصصات.

م	أشجع البحوث المشتركة مع:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	أحد الزملاء في مجال التخصص الدقيق.	٣	١,١٨	متوسطة
٢	التخصصات الإنسانية المختلفة.	٣,٢٧	١,٠٩	متوسطة
٣	طالبات الدراسات العليا.	٣,٠٤	١,٢٦	متوسطة
٤	مع طالبات البكالوريوس.	٢,٤٠	١,٥٢	مخفضة
	التقييم العام	٣,٠٢	١,٣٣	متوسطة

جدول (٥) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الخامس.

جاءت نتائج هذا المحور على خلاف المحاور السابقة، إذ نال التقييم الكلي لتأييد الأبحاث المشتركة درجة (متوسط)، بمتوسط حسابي (٣,٠٢) وانحراف معياري (١,٣٣)، ونالت ثلاث فقرات نسبة متوسط كنتيجة للتقييم، بينما حصلت الفقرة (٤) درجة منخفضة بأدنى متوسط حسابي (٢,٤٠) وانحراف معياري (١,٥٢)، وبالنظر إلى التمثيل البياني نجد أن الإجابات ذات المستوى العالي تراوحت بين (لا أوافق بشدة) للفقرة (٤) و(لا أوافق) لباقي الفقرات، وترد الباحثتان سبب رفض الأبحاث المشتركة إلى الحرص على الترقية فاللائحة تعد البحث المشترك مع أعضاء هيئة التدريس بنصف نقطة، ولا تعدد بالأبحاث المشتركة مع طلبة البكالوريوس، وطلبة الدراسات العليا، فضلاً عن عدم توافر منافذ نشر من قبل الجامعة تتبنى نشر الأبحاث المشتركة مع طلبة البكالوريوس، وهذا العزوف عن الأبحاث المشتركة يعد عائقاً من عوائق تفعيل رؤية ٢٠٣٠ التي تنص على التحول إلى الاقتصاد المعرفي والتوجه إلى ضرورة إعداد كوادر وطنية مؤمنة بأهمية البحث وقادرة على إنجازها

إذكاء التنافسية الخلاقة بين التخصصات المختلفة في القسم.

الإفادة من نتائج الأبحاث التي تم عرضها، وإمكانية الرفع بها كتوصيات لأبحاث مستقبلية.

ثالثاً- تم إطلاق يوم الملصقات البحثية بتاريخ

١٤٣٨-٣-١٤هـ، برعاية عميدة كلية الآداب وبمشاركة غراس البحث العلمي - طالبات البكالوريوس - اللاتي قدمن لهذا النشاط وهدفت هذه المبادرة العلمية إلى:

مواكبة توجهات الحراك البحثي وفق رؤية ٢٠٣٠ في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.

نشر ثقافة البحث العلمي لدى الطالبات باعتباره أولوية وطنية ملحة لعملية التطوير.

تعزيز التنافسية الإيجابية بين منسوبي القسم: أعضاء هيئة تدريس وطالبات دراسات عليا وطالبات بكالوريوس في مجال البحث العلمي بوصفه أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

تعريف الطالبات بأسس البحث العلمي وبمعاييرها عن طريق الملصقات التي تم إعدادها من قبل القائمين على هذه المبادرة.

وعرضت اللوحات في ممر ٦١ - الدور الثاني - قسم اللغة العربية وتضمنت:

أقوال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز التي تحث أبناء الوطن على تعلم اللغة العربية وتعليمها بوصفها لغة ديننا ورمز هويتنا وهما مصدر تميزنا، وكذلك أقوال تحض على تخصيص كراسي البحث العلمي في الجامعات كونها تشكل الدافع الرئيس للعملية التنموية التي تسهم إسهاماً مباشراً في تطوير أبحاث الكليات بالتوافق مع رؤية ٢٠٣٠.

عرض ملخصات أبحاث منسوبات القسم، ومنسوبيه: أعضاء هيئة التدريس، وطالبات الدراسات العليا وطالبات البكالوريوس منذ عام ١٤٣٥هـ حتى ١٤٣٧هـ. بالإضافة إلى أبحاث طالبات البكالوريوس اللاتي

أبحاثهن قيد الإنجاز.

أقوال ومعلومات حول البحث العلمي ومؤشراته في المملكة العربية السعودية.

• لوحة تعريفية بالبحث العلمي وبمراحله.

• لوحة توضيحية لمعايير الجودة في البحث العلمي.

• لوحة تضمنت أهم مجالات البحث العلمي وأخلاقياته، ومعايير اختيار البحث، وأهم أخطاء البحث العلمي وأغراضه.

• لوحة قواعد البيانات العربية في جامعة الدمام.

• لوحة تضمن أهم مصادر البحث العلمي لتخصص اللغة العربية.

• لوحة تضمنت وقفة منسوبي القسم من: أستاذات وأساتذة وطالبات دراسات عليا وبكالوريوس عند أهمية البحث العلمي، وكيفية ربط البحث العلمي بخطط التنمية المستدامة، وأهم مقترحات المنسويين حول آلية تفعيل البحث العلمي ضمن محاور رؤية ٢٠٣٠.

رابعاً- ملتقى بعنوان (تعزيز انتشار اللغة العربية)

نُفذ بتاريخ ١٤٣٨/٨/٢١هـ ضمن فعاليات الاحتفاء باللغة العربية في يومها العالمي، وهدف هذا الملتقى العلمي إلى التأكيد على ضرورة الاهتمام باللغة العربية وشرح سبل انتشارها، بوصفها هوية وطنية يتحقق من خلالها العمق العربي والإسلامي للمملكة العربية السعودية، والذي يعد أهم الركائز الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠ فاللغة العربية تمثل قيمة لدى الإنسان العربي والمسلم، كونها رمز الهوية والانتماء للوطن والدين.

وتم في الملتقى تقديم أوراق عمل استعرضت رؤى المشاركين وتوصياتهم بترسيخها داخلياً، وتعزيز انتشارها خارجياً، وقد حظ المؤتمر بحضور كبير جداً من داخل الجامعة وخارجها، من المتخصصين ومن معلمات وطالبات التعليم العام، والأوراق المقدمة هي:

• قراءة في تاريخ حركة اللغة العربية وانتشارها قدمتها د. ليلي رضوان بالشراكة مع طالبة نوف الهاجري.



مما يجعل البحث العلمي أولوية رئيسة في رؤية ٢٠٣٠. توضيح مفهوم الاقتصاد المعرفي، وبيان أثره في تفعيل رؤية ٢٠٣٠.

وتضمنت المبادرة:

١. معرض تعريفى بالرؤية وبالبحث العلمي يحوي لوحات عدة هي:

لوحة تعريف بالرؤية وبمحاورها الثلاثة .

لوحة المجتمع الحيوي.

لوحة الاقتصاد المزدهر.

لوحة وطن طموح.

لوحة ركائز الرؤية.

لوحة نعتز بثروتنا: تراثنا ومجتمعنا .

لوحة البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠.

لوحة البحث العلمي وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.

لوحة تعريفية بالانتقال العلمي ومواقع كشفه.

وقفة لمنسوبي القسم مع محاور الرؤية والموضوعات المقترحة التي تنضوي تحتها.

ب. ورشة عمل لطالبات قسم اللغة العربية.

تم التعريف بالرؤية وبمحاورها وبالبحث العلمي، وبعد الانتهاء من الورشة تم توزيع استبانة -إعداد وحدة البحث العلمي وخدمة المجتمع -على الطالبات حول البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠، بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف عند الطالبات، لتعزيز نقاط القوة، ومعالجة مكامن الضعف وتلافيها في الورش القادمة التي ستعقد في وحدة البحث العلمي ضمن خطته الاستراتيجية.



• اللغة العربية في كتابات أدباء الألفية الثالثة قدمها الأستاذ مصطفى الضبع.

• علاقة اللغة العربية بالهوية قدمتها الدكتورة منى صالح الرشادة بالشراكة مع الطالبتين موزي السبيعي، وخلود المري نشأة اللغة العربية وانتشارها وتطورها قدمها الدكتور محمود عكاشة.

• ظاهرة الثبات في اللغة العربية قدمها الأستاذ هانىء الفرنواني.

• **خامساً** - نشاط مقرر بحث في البلاغة - المستوى السابع:

تم تفعيل الحراك البحثي بين طالبات البكالوريوس إنجازاً وتحكيمياً في النشاط المنهجي لمقرر (بحث في البلاغة) وعنوان النشاط (البحث العلمي بين نقطتين)، وهو عمل علمي منظم يعرض خلاله بعض ملخصات أبحاث الطالبات، ويهدف إلى دعم منسوبات القسم في كل خطوة من أعمالهن البحثية، ومساعدتهن على تحمل المسؤولية وأخذ زمام المبادرة، إذ قمن بتقييم أبحاث بعضهن وفق ضوابط منهجية، وبحضور أعضاء قسم اللغة العربية سعياً إلى الشفافية التي تعد أهم ركائز الوطن الطموح.

وقد عززت هذه المبادرة العلمية في قسم اللغة العربية نشر ثقافة البحث العلمي بين الطالبات أملاً في إعداد جيل عالي الثقافة، يتميز بتعليم أكاديمي ثري بالمعارف والمهارات الإدراكية، وتنمية مهارات التفكير الإبداعي الناقد لدى الطالبات وإكسابهن العديد من المهارات التي تساعدهن على تحقيق أهدافهن بطريقة علمية.

سادساً - تم إطلاق فعاليات البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠ بتاريخ ١٠-٦-١٤٣٨هـ. ومن أهداف هذه المبادرة العلمية:

التعريف بالبحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠.

تعزيز ثقافة البحث العلمي عند الطالبات.

توضيح اتساق رؤية ٢٠٣٠ والبحث العلمي اتساقاً تاماً؛

مرتفعة	١,٢٣	٣,٨٦	يوجد معوقات للبحث العلمي.	١٣
مرتفعة	١,٧٧	٤,٢	التقييم الكلي	

جدول (٦) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إمام طالبات قسم اللغة العربية برؤية ٢٠٣٠ والبحث العلمي.

تُظهر النتائج المتحققة ضمن هذه الاستبانة أن مستوى الوعي بالبحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠ نال درجة مرتفعاً جداً في التقييم الكلي، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٢) والانحراف المعياري (١,٧٧)، وتعزو الباحثتان السبب إلى المعرض التعريفي بالبحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠ الذي سبق الورشة، والذي قامت غراس البحث العلمي بالتعريف به، والذي تم وضع مخرجات متوقعة منه، تم قياسها من خلال الاستبانة بوصفها مؤشراً على التقييم، ولقياس النتائج تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل الفقرات كل على حدة، حيث تراوحت درجات المتوسط الحسابي بين (٣,٦ - ٤,٦٦)، والانحراف المعياري بين (٠,٤٧ - ١,٤٩) وعند ترتيب العبارات وتصنيفها من الأهم للمهم بحسب نتائج حساب درجة الوعي بالرؤية واتساقها مع البحث العلمي من واقع نتيجة الحكم كما هو موضح بالجدول أعلاه، فإن النتيجة الأعلى قيمة بالنسبة للمتوسط الحسابي كانت للفقرات المرتبة على النحو الآتي (٢,٤٣، ٢,١)، وأما ما يتعلق بالمخرجات البحثية لأفراد العينة والتي تضمنتها الفقرات (٧-٨-٩) فقد بين الجدول حصول الفقرة (٧) على نتيجة (مرتفعة) بمتوسط حسابي (٣,٩) وانحراف معياري (١,٣) عكس الفقرة (٨) التي حصلت على نتيجة (منخفضة جداً) وبمتوسط حسابي (١,٤٤) وانحراف معياري (١,٤٩)، وهذا مؤشر قوي لحاجة أفراد العينة دورات تدريبية تعنى ببرامج الانتحال العلمي اتساقاً مع رؤية ٢٠٣٠ التي ركزت على تعزيز ثقافة الأداء والمساءلة و الحوكمة. سابعاً- وضمن مشروع تعزيز المسؤولية الاجتماعية لجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل (الدامر سابقاً) تم إطلاق مبادرة (دروع التنمية المستدامة) وعنها

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	أدرك مفهوم رؤية ٢٠٣٠	٤,٤	٠,٩٥	مرتفعة
٢	أعرف محاور الرؤية معرفة تامة	٤,٦٣	٠,٥٤	مرتفعة جداً
٣	يحقق البحث العلمي وفق رؤية ٢٠٣٠ السيادة الوطنية باقتصاد معرفي.	٤,٦٦	٠,٤٧	مرتفعة جداً
٤	رؤية ٢٠٣٠ متطلب وطني ، وضرورة ملحة تعبر عن طموحاتنا جميعاً في إقامة المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.	٤,٦٦	٠,٤٧	مرتفعة جداً
٥	تقويم الأداء المستمر والتنافسية البحثية من أهم سبل تفعيل رؤية ٢٠٣٠	٤,٤	٠,٧٥	مرتفعة
٦	البحث العلمي مرتبط برؤية ٢٠٣٠ لأنه المؤشر الأهم على تطور المجتمعات وتقدمها الفكري والحضاري	٤,١	١,٠١	مرتفعة
٧	ألم بأسس البحث العلمي	٣,٩	١,٣	مرتفعة
٨	أعرف برامج الانتحال، وأطبقه في أبحاثي.	١,٤٤	١,٤٩	منخفضة جداً
٩	أدخل باستمرار على شبكة المعلومات لإنجاز أبحاثي وزيادة تحصيلي الثقافي	٤,٥٦	٠,٧١	مرتفعة جداً
١٠	ترتبط جودة المنظومات البحثية بالأمانة العلمية، والعمل بروح الفريق ارتباطاً وثيقاً.	٤,٥٣	٠,٧١	مرتفعة جداً
١١	أطمح للمشاركة في مؤتمرات علمية.	٤,٤٣	٠,٩١	مرتفعة
١٢	أحتاج مزيداً من ورش العمل، والدورات تدريبية عن سبل تنمية مهارات البحث العلمي وتفعيل رؤية ٢٠٣٠.	٤,٥٣	٠,٧١	مرتفعة جداً

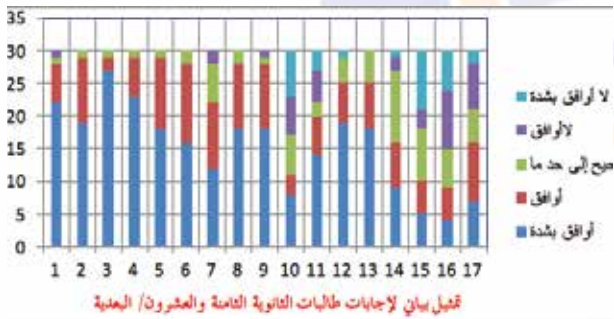
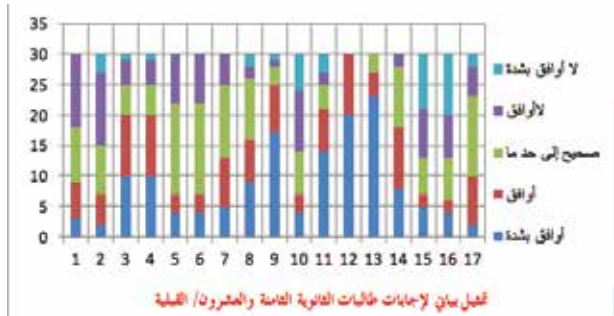


• تحديد مفهوم البحث العلمي، ومعاييره الجيدة، وصفات الباحث الجيد.

• معرفة محاور رؤية ٢٠٣٠، وأهميتها في تقدم المجتمع ورفقيه الحضاري من خلال تفعيل البحث العلمي.

وتم عمل استبانات قبلية واستبانات بعدية للطالبات وللأستاذات في المدرسة للوقوف على مؤشرات دقيقة عن تحقق أهداف الورشة ومخرجاتها، وقد تم تحليل نتائج الاستبانات لتوضيح الفروق بين الاستبانتين القبليّة والبعدية.

التمثيل البياني للاستبانتين:



تحليل النتائج وتفسيرها:

م	الفقرات	الاستبانة القبليّة			الاستبانة البعدية		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	أدرك مفهوم رؤية ٢٠٣٠ .	٣	١	متوسطة	٤,٦٣	٠,٧٠	مرتفعة جداً
٢	أعرف معرفة تامة محاور رؤية ٢٠٣٠.	٢,٧	١,٠٦	متوسطة	٤,٦	٠,٥٥	مرتفعة جداً

انبثقت مبادرة (صلة) بتاريخ ٢٩-٥-١٤٣٨هـ، استشارة تخصصية بحثية مجانية مبادرة صلة أطلقها قسم اللغة العربية ممثل بوحدة البحث العلمي استشعاراً من منسوبي القسم بالمسؤولية الوطنية تجاه مجتمعهم القريب والبعيد ، والإسهام في توظيف تخصصات اللغة العربية ، والبحث العلمي لدعم البرامج التطبيقية والخدمة المجتمعية ، للتأكيد على مكانة اللغة العربية كضمان للهوية الوطنية ووعاء حيوي للعلوم والمعارف ، وإثراء الحراك البحثي بهدف نهضة المجتمع وتطويره ودعم الاقتصاد المعرفي.

ثامناً - وضمن المبادرات العلمية لوحدة البحث العلمي في قسم اللغة العربية تم عقد ورشتي عمل لأستاذات التعليم العام في المدرسة الثامنة والعشرون. ولطالبات الثالث ثانوي / علمي في المدرسة نفسها، بتاريخ: ٢٤-٥-١٤٣٨هـ، وهي بعنوان (البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠) قدمتها رئيسة وحدة البحث العلمي وخدمة المجتمع، د. منى صالح الرشادة، وعضو مكتب البحث العلمي وخدمة المجتمع د. ضحى عادل بلال

ومن أهداف هذه الورشة:

• التأكيد على دور منسوبي الجامعة بنشر ثقافة البحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠ في المجتمع.

• توضيح مفهوم الاقتصاد المعرفي، وأهميته في تفعيل رؤية ٢٠٣٠.

ويتوقع من الطالبات بعد تنفيذ الورشة أن يكن قدرات على:

٣	٣,٨	١,١٣	مرتفعة	٤,٨٦	٠,٤٢	مرتفعة جداً	رؤية ٢٠٣٠ متطلب وطني , وضرورة ملحة تعبر عن طموحاتنا جميعاً في إقامة المجتمع الحيوي, والاقتصاد المزدهر , والوطن الطموح .
٤	٣,٨	١,١٣	مرتفعة	٤,٧٣	٠,٥١	مرتفعة جداً	البحث العلمي مرتبط برؤية ٢٠٣٠, لأنه المؤشر الأهم على تطور المجتمعات ورفيها الفكري والحضاري .
٥	٣,١	٠,٩٤	متوسطة	٤,٥٦	٠,٥٥	مرتفعة جداً	أعرف ماهية البحث العلمي معرفة جيدة.
٦	٣,١	٠,٩٤	متوسطة	٤,٤٦	٠,٦١	مرتفعة جداً	ألم بأسس البحث العلمي .
٧	٣,٢	١,٠٤	متوسطة	٤,٦	٠,٩٢	مرتفعة جداً	أمارس البحث العلمي السليم في إتمام ما يطلب مني إنجازه من واجبات .
٨	٣,٦٣	١,١٦	مرتفعة	٤,٥٣	٠,٦١	مرتفعة جداً	ألتزم بأخلاقيات البحث العلمي في الاستدلال والتوثيق لما أقوم بنقله.
٩	٤,٣	١,٠٠٤	مرتفعة	٤,٥	٠,٧١	مرتفعة جداً	أستفيد من البحوث العلمية المنشورة على الشبكة العنكبوتية في المقررات التي أدرسها.
١٠	٢,٦٣	١,٢٧	متوسطة	٢,٩٦	١,٥١	متوسطة	أدخل على شبكة المعلومات لإنجاز الواجبات المطلوبة فقط .وليس لتوسيع معرفي وتحصيلي الثقافي.
١١	٣,٩	١,٣٢	مرتفعة	٣,٧٦	١,٤٢	مرتفعة	أشجع على وجود مشروع بحث للتخرج بدلاً من واجبات متعددة مرهقة.
١٢	٤,٦٦	٠,٤٧	مرتفعة جداً	٤,٤	٠,٩٥	متوسطة	أطمح للمشاركة في مؤتمرات علمية .
١٣	٤,٤٣	٠,٧٦	مرتفعة	٤,٦٦	٠,٦٤	مرتفعة جداً	أحتاج مزيداً من ورش العمل , والدورات تدريبية عن سبل تنمية مهارات البحث العلمي وتفعيل رؤية ٢٠٣٠ .
١٤	٣,٨	٠,٩٠	مرتفعة	٣,٧	١,٠٦	متوسطة	يوجد معوقات للبحث العلمي.
١٥	٢,٥٣	١,٤٠	متوسطة	٢,٨	١,٤٤	متوسطة	مكتبة المدرسة مزودة بخدمات تقنية المعلومات (انترنت).
١٦	٢,٤٣	١,٣٥	متوسطة	٢,٧٣	١,٣١	متوسطة	مكتبة المدرسة مزودة بمراجع ودوريات حديثة , وغنية مناسبة لمستوى تحصيلي العملي.
١٧	٣,١	١,٩٧	متوسطة	٣,٨	١,٢٥	مرتفعة	تنظم المدرسة التي أنتمي إليها أنشطة علمية ذات طابع بحثي.
	٣,٤	١,٢	متوسطة	٤,٠٨	١,١٩	مرتفعة	التقييم الكلي

جدول (٧) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إلمام طالبات الثانوية الثامنة والعشرون برؤية ٢٠٣٠ والبحث العلمي.

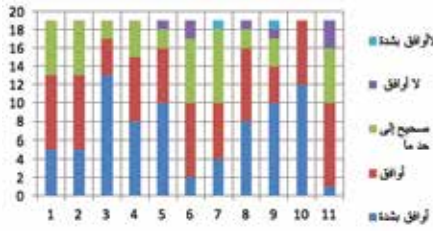
بين الاستبانيتين من خلال حساب درجات المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث تراوحت درجات الانحراف المعياري في الاستبانة القبلية بين ١,٦-١,١٣ وفي الاستبانة البعدية بين ٠,٤٢-٠,٧٠ وعند تصنيف و ترتيب العبارات من الأهم للمهم بحسب نتائج حساب درجة الوعي بالرؤية ، من واقع نتيجة الحكم كما هو

يتضح من خلال التحليل الإحصائي للاستبانة القبلية والاستبانة البعدية أن الورشة حققت مخرجاتها بدرجة مرضية ، إذ جاءت درجة الحكم بدرجة مرتفعة جداً في الاستبانة البعدية ، لتقييم وعي أفراد العينة برؤية ٢٠٣٠ واتساق الرؤية مع البحث العلمي للفقرات الأربعة الأولى ويتضح التباين في التقييم



وهذا ينعكس سلباً على مؤشرات البحث العلمي في مرحلة التعليم قبل الجامعي لأنه يقلل من الدافعية للبحث العلمي لعدم توفر المناخ البحثي المشجع على إنجاز الأبحاث.

التمثيل البياني لاستبانتي الأستاذات القبلية والبعديّة:



تحليل بيانات نتائج استبانة الأستاذات القبلية والعشرون/القبلية



تحليل بيانات نتائج استبانة الأستاذات القبلية والعشرون/البعديّة

تحليل نتائج استبانة أستاذات الثانوية الثامنة والعشرون وتفسيرها:

موضح بالجدول أعلاه ، فإن النتيجة الأعلى قيمة في المتوسط الحسابي تكون بترتيب الأسئلة كالتالي (٢،٤،٣، ١٠)، وأما ما يتعلق بالمخرجات البحثية لأفراد العينة ، والتي تضمنت الفقرات من ٥-١٠ فقد أظهرت النتائج تعديلا في النتيجة ظهر من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية باستثناء الفقرة رقم (١٠) ، وترد الباحثان السبب إلى أن الفقرة قيدت بعبارة (فقط) ، وهذا مؤشر على أن الدخول لشبكة المعلومات متنوع الأهداف ، وليس لغرض إنجاز الواجبات فقط. وأما الفقرات المتعلقة بحاجة أفراد العينة لتحسين مخرجاتهن البحثية ، فقد أظهر درجة الحكم تبايناً بين الاستبانة القبليّة والاستبانة البعديّة ، وحصلت الفقرة (١٣) على أعلى درجة من التقييم ، وذلك يعزى لأهمية عقد ورش العمل وحلقات النقاش ؛ لرفع درجة الوعي بالرؤية وتعزيز ثقافة البحث العلمي بممارسات تطبيقية وهذا ما عنيت الورشة بالتركيز عليه من خلال التطبيق على أبحاث منشورة تم عرضها والإفادة منها في توضيح معايير جودة الأبحاث ، والأمانة العلمية ، وفي المحور الأخير من الاستبانة والمتعلق بمعوقات البحث العلمي ، وتوفر مستلزمات البحث من تقنية المعلومات وكتب ودوريات ، فقد أظهرت النتائج تدني الخدمة المتوفرة في مكتبة المدرسة إذ حصلت الفقرتين رقم ١٤+١٥ ، ولم تتغير النتيجة ودرجة التقييم ، إذ كانت النتيجة متوسطة في الاستبانتين القبليّة والبعديّة.

السؤال	الفقرات	الاستبانة القبليّة			الاستبانة البعديّة		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	أدرك مفهوم رؤية ٢٠٣٠ أعرف محاورها	٣,٩٤	٠,٧٥	مرتفعة	٤,٧٨	٠,٤٠	مرتفعة جداً
٢	يحقق البحث العلمي وفق رؤية ٢٠٣٠ السيادة الوطنية باقتصاد معرفي.	٣,٩٤	٠,٧٥	مرتفعة	٤,٥٢	٠,٥٩	مرتفعة جداً
٣	رؤية ٢٠٣٠ متطلب وطني , وضرورة ملحة تعبر عن طموحاتنا جميعاً في إقامة المجتمع الحيوي, والاقتصاد المزدهر , والوطن الطموح .	٤,٥٧	٠,٧٦	مرتفعة جداً	٤,٧٨	٠,٤٠	مرتفعة جداً
٤	تقويم الأداء المستمر والتنافسية البحثية من أهم سبل تفعيل رؤية ٢٠٣٠	٤,٢١	٠,٧٦	مرتفعة	٤,٧٨	٠,٤٠	مرتفعة جداً

مرتفعة	٠,٧٤	٤,٤٢	مرتفعة	١,٠١	٤,٢٦	توجه الأنشطة المنهجية واللامنهجية في مؤسسات التعليم من أجل تفعيل رؤية ٢٠٣٠.	٥
مرتفعة	٠,٥٤	٤	مرتفعة	٠,٨١	٣,٥٢	تنظم المدرسة التي أنتمي إليها أنشطة علمية ذات طابع بحثي.	٦
مرتفعة جداً	٠,٣٦	٤,٨٤	مرتفعة	٠,٨٩	٣,٦٣	ألمر بأسس البحث العلمي	٧
مرتفعة	٠,٩٣	٤,٤٧	مرتفعة	٠,٩٨	٤,١٥	ترتبط جودة المنظومات البحثية بالأمانة العلمية، والعمل بروح الفريق ارتباطاً وثيقاً.	٨
مرتفعة	٠,٩١	٤,١٠	مرتفعة	١,١٦	٤,١٠	أطمح للمشاركة في مؤتمرات علمية.	٩
مرتفعة جداً	٠,٣٦	٤,٨٤	مرتفعة جداً	٠,٤٨	٤,٦٣	أحتاج مزيداً من ورش العمل، والدورات تدريبية عن سبل تنمية مهارات البحث العلمي وتفعيل رؤية ٢٠٣٠.	١٠
مرتفعة	١,٠٣	٣,٣٦	متوسطة	٠,٨١	٣,٤٢	يوجد معوقات للبحث العلمي.	١١
مرتفعة	٠,٧٩	٤,٤٤	مرتفعة	٠,٩٣	٤,٠٣	التقييم الكلي	

جدول (٨) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إمام أستاذات الثانوية الثامنة والعشرون برؤية ٢٠٣٠ والبحث العلمي.

تدريبية وحلقات نقاش ومعرض تعريفية تعنى بتعزيز ثقافة البحث العلمي التي تبنتها رؤية ٢٠٣٠ بوصفها إطاراً للتحويل إلى مجتمع قائم على الاقتصاد المعرفي، لتحقيق هذه الرؤية الطموحة من أجل مستقبل أفضل للوطن.

تاسعاً: وتسعى وحدة البحث العلمي للمشاركة الخلاقة والأصيلة بتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتفعيل برامجها من خلال وضع خطة استراتيجية^(١) جديدة خمسية^(٢) تواكب مشروع: الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية الآداب وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

١. الاستراتيجية: هو عملية تصور المستقبل، وفق أهداف وغايات واضحة توضع لبلوغ ذلك المستقبل في إطار فترة زمنية محددة. ينظر: وزارة التعليم: مفاهيم ومصطلحات التخطيط التربوي، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، الرياض، ط ٢، ص ٤٤
٢. أهداف متوسطة الأجل، وهي الأهداف التي تحققها المنظمة في فترة متوسطة تتراوح في الغالب بين سنة وخمس سنوات، لتعليم دليل التخطيط نحو المستقبل ٢٠٣٠، علي عبده الألمعي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ٤٣٧هـ / ٢٠١٦م، ص ٣٨

يبين الجدول أن مستوى الوعي بالرؤية والبحث العلمي الذي نصت عليه الفقرات (١-٢-٣-٤) كان مرتفعاً في الاستبانة القبلية وأصبح مرتفعاً جداً في الاستبانة البعدية، وكذلك الفقرة (٧) حصلت على تقييم مرتفع جداً في الاستبانة البعدية بعد أن كان التقييم مرتفعاً فقط في الاستبانة القبلية، أما باقي الفقرات المنصوص عليها ضمن هذه الاستبانة فحصلت على تقييم مرتفع في الاستبانة البعدية وكذلك التقييم الكلي كان مرتفعاً في الاستبانة القبلية والبعدية ففي القبلية كانت القيمة الإحصائية للمتوسط الحسابي (٤,٠٣) وانحراف معياري (٠,٩٣) وفي الاستبانة البعدية بلغ المتوسط الحسابي (٤,٤) والانحراف المعياري (٠,٧٩) ويظهر من المقارنة بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الاستبانتين تقدماً في النتيجة بما يتوافق مع أهداف الورشة والمخرجات المتوقعة منها، وهذا يمكن اعتباره مؤشراً قوياً على حاجة المنظومة التعليمية في المراحل كافة إلى دورات



- عقد شراكات علمية. وتبادل معرفي.
- تنفيذ أنشطة علمية تركز الرؤية وتتابع منجزاتها (مؤتمرات، ملتقيات، ورش عمل، قاعات بحثية، معارض مصاحبة).
- إحصاء الأخطاء اللغوية الموجودة وتصويبها.
- إصدار دوريات عن تصحيح اللغة.
- إقامة برامج تلفزيونية تستهدف معالجة الشواذ في الخطاب اليومي، حفاظا على الهوية الوطنية.
- إنشاء معهد أو مركز لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

عاشرا: ملتقى علمي بعنوان (قضايا الأدب السعودي ٢) سيعقد بإذن الله - تعالى- بتاريخ ٢٨-٧-٢٠٢٨هـ ملتقى تنظمه وحدة البحث العلمي بالشراكة مع مقرر بحث في الأدب، وهو حراك ثقافي مواكب لمشروع رؤية السعودية ٢٠٣٠ الطموحة، يهدف إلى إعداد كوادر بحثية بمشاركة الطالبات، ودعم الحركة الأدبية إثراء للهوية الوطنية بما يحقق رؤية ٢٠٣٠؛ إيماناً منا بأن مثل هذه الأنشطة تؤهل الطالبة للمنافسة محليا وعالميا في مجال جودة البحث العلمي مستقبلا، بما يسهم في بناء الاقتصاد المعرفي .

الحادي عشر: ندوة علمية أولى بين قسيمي اللغة العربية والتاريخ ستعقد بإذن الله - تعالى - ٦-٨-٢٠٢٨هـ بعنوان (دور التاريخ والأدب في خدمة المجتمع وفقا لرؤية ٢٠٣٠) وتأتي هذه الندوة لإبراز الدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به قسما التاريخ واللغة العربية في خدمة المجتمع، وتفعيل أهداف الرؤية ومحاورها.

توصيات ومقترحات الدراسة:

- في ضوء نتائج الدراسة الحالية فإننا نوصي بما يأتي:
- التأكيد على أهمية نشر التوعية برؤية ٢٠٣٠ وبأهميتها، وبركائزها وبسبل تفعيل البحث العلمي من خلال محاورها الثلاثة، وذلك من خلال:
- أ- عقد حلقات النقاش والدورات تدريبية، والمعارض المصاحبة.

وتوجه كافة الأنشطة العلمية بما يتلاءم مع تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

وتهدف إلى:

- ترسيخ الوعي بقيم رؤية ٢٠٣٠ وبمحاورها الثلاثة، والعمل على تطبيقها في الدراسات اللغوية.
- تنمية المهارات البحثية للطلبات.
- تعزيز دور اللغة العربية كمكون أساس من مكونات الشخصية العربية، وقيمها وعاداتها وتقاليدها، وثقافتها، ودينها، والحفاظ عليها .
- الاعتراز بالهوية اللغوية كجزء من وسائل تعزيز الهوية الوطنية. (فهذه الهوية هي مصدر تميزنا داخل الوطن وخارجه) .
- كشف أثر البيئة السعودية في توجيه الخطاب اللغوي (أدبي، بلاغي ، لغوي) .
- الاهتمام بالإرث الحضاري والثقافي في فروع اللغة العربية (أدب / لغة / بلاغة) .
- الانفتاح على الآخر والتفاعل معه فكريا وثقافة وحضارة دون المساس بثوابت العربية .
- تعريب أسماء المحال التجارية حفاظا على اللغة العربية
- توظيف التقنيات الحديثة في ابتكار طرق لتعليم اللغة العربية.
- والمخرجات المتوقعة من المشروع كآفاق للمستقبل:
- خطة عمل متكاملة للتنفيذ وتشمل:
- توجيه برامج دراسات عليا محدثة وجديدة تواكب الرؤية.
- رسائل وأبحاث علمية موجهة تقود نحو التغيير والاستثمار الفكري والاقتصادي وتتفاعل مع محاور الرؤية الثلاثة وبرامجها.
- نشر أبحاث علمية تربط بين التخصص ورؤية المملكة في مجالات محكمة.

الداخلية؛ لأن المؤتمرات ترفع من كفاءة عضوية هيئة التدريس، مما ينعكس على أدائه.

فهرس المصادر والمراجع:

١. « أزمة التعليم العالي » وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار»، أحمد أبو ملحم الفكر العربي، بيروت (العدد ٩٨) ١٩٩٩ م

٢. البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه، عبيدات، ذوقان، وآخرون ١٩٩٩م، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض.

٣. التخطيط الاستراتيجي، الكرخي، مجيد، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ١٤٢٩.

٤. التعليم والتنمية الاقتصادية، صدق جميل الحبيب، بغداد، جامعة بغداد ١٩٨١.

٥. حكيم البحوث الممولة في الجامعات السعودية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الهندي، وحيد بن أحمد (٥١٤٢٨).. السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي، ج ١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

٦. دور التعليم العالي في تطوير البحث العلمي، حياتي، صديق) (٢٠٠٥م)، ورشة عمل عن قضايا التعليم فوق الجامعي، جامعة السودان.

دراسات في علم النفس والصحة النفسية، رؤية معاصرة - شماس، سالم مستهيل، دار الكتب الجامعية الحديثة، شبين الكوم، ٢٠٠٣.

دليل التخطيط نحو المستقبل ٢٠٣٠، علي عبده الألمعي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م.

مؤشرات البحث العلمي في المملكة - مجلة القافلة qafilah.com/ar.

مفاهيم ومصطلحات التخطيط التربوي وزارة التعليم:، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، الرياض، ط ٢-د.

١١. واقع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي عبد، فريد مجيد، (٢٠٠٧) في العراق واستراتيجية تطوير العراق.

المحاضرات والندوات المعنية بهذا الموضوع.

إضافة مقرر في المناهج الدراسية، يهدف إلى توضيح مضامين الرؤية لتكون منطلقاً للجميع في أبحاثهم نحو الأهداف التي تسعى الرؤية لتحقيقها.

تخصيص حصة دراسية أسبوعية لتعزيز الوعي بالبحث العلمي ورؤية ٢٠٣٠.

إنشاء هيئة مستقلة تضم باحثين من كافة التخصصات يكونوا ممثلين عن جميع وزارات المملكة، وتعمل تلك الهيئة على تبني أفكار بحثية تخدم الرؤية، وتفعّلها وفق مؤشرات أداء دقيقة، وفي نطاق من الشفافية، وحوكمة الأبحاث.

تخصيص منسقين للبحث العلمي في كل مدرسة من مدارس التعليم العام، بوصفهم حلقة وصل بين المنظومة التعليمية في الجامعة، والمنظومة التعليمية في مدارس التعليم العام تمهيداً لدمجهم في المشاريع البحثية للجامعة من أجل بناء الاقتصاد المعرفي.

تخصيص عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس السعوديين في كل قسم أكاديمي لتقديم أبحاث فصلية مشتركة، وتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم، وتوفير المناخ الأكاديمي المناسب عبر التخفيف من أعبائهم الإدارية ونصائبهم التدريسية وذلك لرفع المستوى البحثي الوطني عبر دعم كفاءات وطنية، تمتاز بالانتماء لرؤية الوطن والاعتزاز بالهوية والإرث الثقافي.

إصدار قرار وزاري يعطي الأولوية للأبحاث المشتركة، ويعدها بنقطة كاملة في الترقية؛ لأننا نعيش في زمن التكتلات، وعليه يجب توحيد جهود الباحثين كي نجد لنا مكاناً فاعلاً في المجتمعات العلمية العالمية.

تفعيل أبحاث الشراكات الذكية، وهي الأبحاث التي تطلب من جهات ذات صلة بتفعيل الرؤية.

التشجيع على حضور المؤتمرات، وتحفيز الأعضاء مادياً ومعنوياً، وإلغاء التعقيدات الإدارية، خاصة ما يتعلق بضرورة إدراجه في مجلس القسم قبل انعقاد المؤتمر بشهر للمؤتمرات الداخلية، وشهرين للمؤتمرات

التنمية الاجتماعية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠م

دراسة لمدى ارتباط أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠

د. الجوهرة بنت سليمان الفوزان

كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال الأدبيات في مجال التنمية الاجتماعية و نتائج الدراسات السابقة، وعلاقتها بأهداف رؤية ٢٠٣٠، وتقديم التوصيات في هذا المجال، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Analysis)، وذلك بمراجعة الأدبيات في هذا المجال حيث أن أهم أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة تتمثل في الحماية الأسرية وتدعيم الحياة داخل الأسرة الواحدة لزيادة تماسكها واستقرارها وتعاون أفرادها فيما بينهم، وتحسين التعليم والوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع، وغرس القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية بالتعاون وأداء الواجب والعمل التطوعي وخلق الرغبة في التغيير، تمكين جميع أفراد المجتمع لكي يكونوا منتجين، وتطوير معايير الأداء والإنتاج في المجتمع، وتقديم كافة الخدمات المطلوبة لكافة أفراد المجتمع وحل المشكلات الناجمة عن التنمية الاقتصادية، رفع كفاءة البرامج والخدمات المقدمة، وبمراجعة أهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال نجد التوافق فيما بين أهداف التنمية الاجتماعية بشكل عام وأهداف رؤية ٢٠٣٠ بما يدعم تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة. ثم ختمت الدراسة بخاتمة تضمنت مجموعة من التوصيات منها، ضرورة الالتزام بأهداف رؤية ٢٠٣٠ والمراجعة الدورية للتغلب على العوائق والمحددات التي قد تعترض تطبيقها، وأجراء المزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الاجتماعية، المشاركة الفاعلة، الشفافية، رؤية ٢٠٣٠، المقدمة:

يمثل عقد الستينات من القرن المنصرم علامة تاريخيه بالنسبة للدول النامية، حيث بدأت الدراسات والمقالات بالظهور محاولة تشخيص مشكلات الدول والبحث عن السبل الكفيلة لمواجهة التخلف والقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرقل التقدم، لذلك أطلقت الأمم المتحدة على فترة الستينات حقبة التنمية ثم ما لبثت أن جعلت فترة السبعينات حقبة أخرى للتنمية). الحسيني، ١٩٨٥، ص ١٩٩

حيث حدث تطور سريع في كافة جوانب الحياة الاجتماعية في العصر الحديث، من جمع النواحي سعياً لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع في شتى مجالات الحياة، إلا أن التجارب أثبتت أن النجاح في تحقيق المستوى المطلوب من التنمية المجتمعية يتطلب جهود متكاملة ومترابطة فالحاجات الإنسانية شاملة، منها ما هو مادي أو معنوي أو روحي.

وعلى الرغم من توجه الدول نحو التنمية الاجتماعية، فإن بعضاً من علماء الاقتصاد حاولوا تسخير التنمية الاجتماعية لخدمة التنمية الاقتصادية بحيث تستثمر الأولى لحساب الثانية، وهذا التصور للتنمية الاجتماعية نجده عند هيجنز الذي يعدها عملية استثمار للإنسان تتم في الآلات وجميع القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم، والصحة العامة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية، وغيرها، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى



والعمل على استحداث مجموعة من الأنشطة الاجتماعية وتمكين المنظومة التعليمية والثقافية والترفيهية، والعمل على الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة ٢٦ إلى المرتبة ١٠، ورفع مشاركة المرأة بسوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪.

ولمعرفة أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة ومدى مواثمتها لرؤية ٢٠٣٠ تم إجراء الدراسة، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما العلاقة بين أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة و رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في التعرف أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال الأدبيات و نتائج الدراسات السابقة، ومدى علاقتها برؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، وتقديم التوصيات في هذا المجال.

أهمية الدراسة :

اهتمت التنمية الاجتماعية بمختلف احتياجات الإنسان، لذا تعددت تصنيفات مجالاتها من حيث نوعية الخدمات التي تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والترويج والأمن والعدالة والتربية الدينية والخدمات الاجتماعية، ومن حيث المجال الجغرافي الذي يشمل خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الحضرية والريفية ومن حيث الفئات العمرية يشتمل على خدمات تتعلق بالأطفال والشباب والمرأة وكبار السن، حيث يؤكد رجال الاقتصاد أن الفقر هو داء المجتمع، فارتفاع الدخل القومي يجعل الشعب أقدر على التعليم والعناية الصحية وارتفاع مستوى المعيشة تكون عادة تنمية لزيادة الإنتاج وهو السبيل الأول لتحقيق التنمية الشاملة. (شهيدي، ٢٠٠٧، ٤٥)، ويمكن تحديد

أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية للدراسة من خلال كونها تتطرق إلى أحد الوسائل و المفاهيم التنظيمية المهمة ودورها في تقدم المجتمعات، وأهمية الوعي النظري والتطبيقي برؤية ٢٠٣٠، في مجال التنمية.

النشاط الاقتصادي، لكن علماء الاجتماع لا يدعمون هذا المفهوم للتنمية ويرون أنها العملية التي تتم وفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي لأفراد المجتمع، وقد اعتبر جابريال لوبرا أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة وإنما هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سوسولوجية و سيكولوجية، (الجوهري وآخرون، ١٩٩٩، ص ١١٥)

ووفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية «ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة بما يحقق التنمية الاجتماعية المستدامة.

” <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content> ”

مشكلة الدراسة :

من أولويات التنمية المستدامة بشكل عام والتنمية الاجتماعية بشكل خاص الإنسان، وليس مخرجات النمو الاقتصادي فقط، وقد أشارت تقارير التنمية البشرية بما يفيد أن تقدم المجتمعات البشرية لا يقاس فقط بمعدل النمو الاقتصادي، وهو ما كانت تؤكد عليه النظريات الاقتصادية التقليدية.

لقد أدركت الأمم المتحدة أن تراجع معدلات التنمية الاجتماعية في معظم الدول النامية والناشئة، يعود إلى غياب أو ضعف عاملين أساسيين، هما ضعف التخطيط الاجتماعي، وضعف السياسات الاجتماعية الموضوعية، وقد جاءت رؤية ٢٠٣٠ لتؤكد أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية فهي تبدأ من المجتمع وتنتهي إليه بمحاورها الأساسية الثلاث المتمثلة في الآتي:

١. مجتمع حيوي بقيمه الراسخة، وبيئته العامرة، وبنائه المتين.

٢. اقتصاد مزدهر بفرصه المثمرة، واستثماراته الفاعلة، وتنافسيته الجذابة، وموقعه المستغل.

٣. وطن طموح بحكومته الفاعلة، ومواطنه المسؤولة.

المفهوم اللغوي للتنمية :

التنمية لغة : مشتقة من الفعل « نَمَى » ينمي نمياً ونماءً : زاد وكثر. وأنميت الشيء ونمّيته: جعلته نامياً. (ابن منظور، مج ١٥، ص ٣٤١).

المفهوم الاصطلاحي للتنمية الاجتماعية المستدامة:

التنمية اصطلاحاً «تغيير اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلاً، إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملاً».

أوهي «التغيير الاجتماعي الذي تقوم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس ، و توفير الخير الاجتماعي لهم». (الجوهرى وآخرون ، ١٩٩٩، ص ٨-٩)

فالمفهوم العام للتنمية هو أنه « عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات ، وبما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.» (شفيق ، د.ت ، ص ١٨).

فالتنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع بكل أبعاده - اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية- و التي تعتمد أكبر اعتماد ممكن على مشاركة المجتمع ومبادئه.د. (الجوهرى ، ١٩٩٩، ص ١٠).

وهناك من يعرف التنمية بأنها « التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرارية والرفاهية والنمو للمجتمع.» (المؤمن، وآخرون، ١٩٩٧م ، ص ١٠).

وأكد « الشعبي » أن النمو الاقتصادي لا يعني التنمية ؛ فالنمو يعني زيادة في الإنتاج ، أما التنمية فهي تعني - علاوة على زيادة الإنتاج - تغييرات في تركيبات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية (الشعبي، ١٤٠٦)، (ص ٢٠).

ورغم كون مفهوم التنمية أو تنمية المجتمع مفهوماً

الأهميّة التطبيقية للدراسة تتمثل في تقصي الواقع الفعلي للتنمية في مجال التنمية الاجتماعية وتقديم المقترحات الملائمة.

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى ندرة وقلة الدراسات التي تناولت متغيري التنمية الاجتماعية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

كما أن ما يؤكد أهمية الدراسة تميّزها بتناولها مدى موافقة أهداف التنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ ، وعلى حد علم الباحثة فإن الدراسة تُعتبر من أوائل الدراسات في هذا المجال.

تقديم التوصيات الملائمة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Analysis) ، وذلك بمراجعة الأدبيات في هذا المجال لمعرفة العلاقة بين أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة و رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

إن تنمية المجتمع تركز بتنمية أفراده في جميع الأبعاد والزوايا ، وليست تنمية الأفراد فحسب ، بل تنمية مؤسسات المجتمع وتنمية الدولة ذاتها ، و الإنسان هو محور التنمية الشاملة . لأن التنمية عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة وحيوية و مترابطة. ولأن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية مترابطة مع بعضها البعض في المجتمع، وعلى وفق ذلك ، فإن التغيير الاقتصادي يؤدي إلى تغيير اجتماعي ، وتعتمد هذه التغييرات على عوامل سياسية ... و تستخدم التنمية الإدارية كوسيلة لبناء الأجهزة التي تتولى تنفيذ عمليات التنمية من خلال ... تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة التنمية في المجتمع ... فهي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية والأدائية في المجتمع، وتحدث هذه التغييرات نتيجة لتفاعل مكونات المجتمع (الأفراد، المؤسسات، الدولة) بكفاءة في فاعلية وتوجيه الموارد المتاحة واستغلالها إلى حدها الأقصى وبشكل أمثل. (المؤمن، وآخرون، ١٩٩٧م ، ص ١٠)



الاقتصادية تتم داخل إطار اجتماعي تتفاعل ضمنه مجموعة من النظم والمتغيرات المتكاملة ذات البناء التاريخي المتميز (غربي، وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٣٥)، ويعتبر مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة مثله في ذلك مثل مفهوم التنمية بشكل عام، ولذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى، فنجد مثلاً بوسكوف « ينظر إلى ثلاثة مفاهيم سوسيولوجية هي: التنمية الاجتماعية والتطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي، على أنها تتضمن تفسيراً خاصاً للتغير الاجتماعي، وإشارة إلى اتجاه مسار التغير الناجح وحكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغير. (الكاشف، ١٩٨٥، ص ٣١)

التنمية الاجتماعية Social Development هي سلسلة من العمليات الإدارية، المخطط لها مسبقاً التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعية السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، دون غياب عنصر الاهتمام بالحاجات الفسيولوجية والخدمية والمعيشية للأفراد، وتركز التنمية الاجتماعية على تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنوي.

وقد أكد المفكرين الرأسماليين على ان التنمية الاجتماعية هي إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية). (التابعي، ١٩٨٥، ص ٥٩)

مفهوم التنمية الاجتماعية المستدامة:

قد أورد كل من (Fowke & Prasad 1996) عدة تعريفات للتنمية المستدامة منها ذلك الوارد في تقرير «بروندتلاند» نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في منتصف الثمانينات من القرن

واسعا ومطاطا إلا انه ينبغي التأكيد على أن التنمية هي الأداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقيق عوامل تقدمها ورفعتها - (شفيق ، دت ، ص١٢).

إن التنمية الاجتماعية Social Development، تعرف بأنها سلسلة من العمليات الإدارية المخططة التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعية السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، دون غياب عنصر الاهتمام بالحاجات الفسيولوجية والخدمية والمعيشية للأفراد، وتثمر التنمية الاجتماعية بتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنوي.

في حين ظهرت اختلافات حول تعريف التنمية الاجتماعية، فهناك من ينظر إليها باعتبارها تتضمن تفسيراً خاصاً للتغير الاجتماعي، وإشارة إلى اتجاه مسار التغير الناجح وحكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغير (الكاشف، ١٩٨٥، ص ٣١) في حين يعرفها « جاكوب فاينر «Viner Jacob بأنها» هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لداخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للمواد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع. (عبيد ١٩٩٠، ٤٣-٤٤)

وبالتالي فان التنمية هي شكل من أشكال التغير الاجتماعي والثقافي، نتيجة لمجهود علمي مخطط يتم من خلال مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة، لتحقيق التغير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها. (بكار، ٢٠٠١، ص ٣١٠)

وبالتالي لا يمكن من الناحية العملية الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، فعملية التنمية

٦. إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، ومتشابهة، ومتكاملة، ونامية، وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة، والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي. ٧. تحقيق تزايد منظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار في إنتاجية الفرد وبالتالي إنتاجية لمجتمع، (قرين، ٢٠٠٨م)، فالتنمية طريقة من طرق وحدة العمل في المجتمع تسعى لإحداث التغيير المقصود فيه لمواجهة الاحتياجات والمشكلات من خلال تنسيق الجهود ومشاركة المجتمع. (حسن، ١٩٨٢، ص ٩٦).

حيث لم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب وإنما تعددت النظرة إليها. وقد أكد «هوبهاويس» Hobhouse على دراسة العلاقات الاجتماعية للتنمية في نظره هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئاً بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة.

(Hobe house, 1960. P76)

اتجاهات تعريف التنمية الاجتماعية:

من خلال البحث في أدبيات التنمية الاجتماعية يتضح أن اتجاهات التنمية الاجتماعية بشكل عام تتمثل في ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: يري من يتبناه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعني الضيق لمفهوم الرعاية.

العشرين برئاسة «جروهارلن برونوتلاندر» لتقديم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها» (WCED. 1987. 8-43).

فالتنمية المستدامة تركز على كونها عملية تطوير الأرض والمجتمعات بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، حيث تركز التنمية الاجتماعية على الحاجة إلى «ضع أفراد المجتمع في المقام الأول» في عمليات التنمية، وإقامة مجتمعات متماسكة قادرة على الإنتاج، وإخضاع أجهزة الدولة ومؤسساتها للرقابة الفاعلة.

مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك عدة مؤشرات للتنمية المستدامة بشكل عام والتنمية المجتمعية بشكل خاص من أهم تلك المؤشرات ما يلي:

١. التنمية عملية وليست مجرد حالة، وبالتالي فإنها مستمرة مرتبطة بتجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
٢. التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
٣. التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية مخطط، ذات إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

٤. التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفاء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

٥. تتطلب إحداث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي.



الدفعة القوية: ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد وبجعل التعليم إلزامياً ومجانياً قدر الإمكان. وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات. التنمية الاجتماعية.»

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

خصائص التنمية الاجتماعية :

هناك عدة خصائص للتنمية الاجتماعية منها ما يلي:

- الشمولية، إن التنمية عملية شاملة ذات أبعاد متعددة، وتتعامل مع المجتمع باعتباره نظاماً كاملاً، وتسعى لتطوير جميع الجوانب الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية والإدارية، وبالتالي فإنها تمثل إستراتيجية عامة، و عملية حضارية متداخلة و لا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع.
- الاستمرارية، فالتنمية عملية مستمرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لتحقيقها بسبب شموليتها لكافة الجوانب ذات العلاقة.
- عملية مخططة، حيث لا يمكن ان تتحقق التنمية الاجتماعية بشكل عشوائي أو تلقائي؛ لذا لا بد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتحقيقها. ويتضمن ويتضمن ذلك وضع الأهداف و السياسات المطلوبة و تطوير و تنمية الطرق و الوسائل المؤدية إلى تحقيقها.
- عملية استثمارية، لأنها تتطلب التوسع المخطط في مختلف النشاطات ذات العلاقة، وفي استخدام تطوير جميع الوسائل والأدوات المادية والبشرية.
- إن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، لان التنمية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي عملية جذابة، و جاذبيتها ناتجة عن النتائج التي

الاتجاه الثاني:

يطلق اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية. **الاتجاه الثالث:** يري من يتبناه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وعليه فان التنمية الاجتماعية تتعامل مع كافة احتياجات .

أهداف التنمية الاجتماعية:

هناك العديد من الأهداف للتنمية الاجتماعية من أهمها:

- الحماية الأسرية وتدعيم الحياة داخل الأسرة الواحدة لتزيد من تماسكها واستقرارها وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم.
- تحسين التعليم والوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع.
- غرس القيم والاتجاهات الاجتماعية الايجابية كالتعاون وأداء الواجب والعمل التطوعي وخلق الرغبة في التغيير.
- تمكين جميع أفراد المجتمع لكي يكونوا منتجين.
- تطوير معايير الأداء والإنتاج في المجتمع
- تقديم كافة الخدمات المطلوبة لكافة أفراد المجتمع وحل المشكلات الناجمة عن التنمية الاقتصادية
- رفع كفاءة البرامج والخدمات المقدمة.

عناصر التنمية الاجتماعية :

تتمثل عناصر التنمية الاجتماعية بالتالي:

التغير البنيوي: ويقصد بذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

فشلت نتيجة لجهل الباحثين بثقافة المجتمع التي تؤثر بقبول أو رفض المجتمع لمشروعات وبرامج التنمية ومقاومة أي تغيير.

المعوقات الاقتصادية، المتمثلة بمدى توفر الموارد والاستخدام الأمثل لها سواء كانت مادية أو بشرية.

المعوقات الإدارية، وتتمثل بالبيروقراطية السلبية و تعقيد الإجراءات والروتين وبطء إصدار القرارات وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية.

المعوقات التخطيطية، توجد العديد من المعوقات التخطيطية التي قد تؤدي إلى فشل برامج التنمية الاجتماعية منها :

● عدم مراعاة الشمول والتكامل والتوازن في مختلف قطاعات خطة التنمية.

● نقص الوعي التخطيطي وعدم المعرفة الفنية والعلمية الكافية لوضع التخطيط الشامل، وتجاهل المشاركة من قبل أفراد المجتمع المعني بالتنمية، لان المشاركة بوضع الخطط تزيد من الوعي بأهمية التنمية بشكل عام.

● عدم وجود التعاون والتنسيق الكافي بين الأجهزة المختلفة وبالتحديد أجهزه التخطيط وأجهزه التنفيذ <http://www.swmsa.net/articles>

الدراسات السابقة :

اتضح حسب علم الباحثة قلة الدراسات التي تتعلق بالتنمية الاجتماعية ورؤية البلدان، وعدم وجود الدراسات التي تبحث بشكل مباشر عن العلاقة بين أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، لذلك حاولت هذه الدراسة الاستفادة من الأساس الفكري لبعض الدراسات ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية، وسيتم عرض تلك الدراسات من الأحدث للأقدم.

دراسة رحيمة، (٢٠١٧)، بعنوان تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط

ستحققها للمجتمع من حيث تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإدارية و السياسية و التكنولوجية بشكل عام.

● إن التنمية مسؤولية إدارية، تتولاها أجهزة الدولة وتتعاون معها في ذلك جميع أجهزة ومنظمات المجتمع العامة والخاصة.

(المؤمن، وآخرون، ١٩٩٧م، ص ١٠-١٤).

أسس التخطيط للتنمية الاجتماعية :

هناك عدة أسس تساعد على نجاح التنمية الاجتماعية أهمها ما يلي:

● الواقعية : وتكون بحصر الاحتياجات الحقيقية للأفراد، وتقدير الإمكانيات الفعلية للمجتمع، ثم العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بين الموارد والاحتياجات وذلك استنادا لمعايير علميه دقيقه وواضحة.

● الشمول: أي التخطيط الشامل الذي يتناول مختلف القطاعات القائمة في المجتمع مع مراعاة التوازن الجغرافي وعدم التهميش لأي فئة أو منطقة.

● الاستمرار : وهذا يتطلب عدم فصل مراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية عن بعضها البعض والتقييم المستمر لها.

● التنسيق والتكامل: ويكون التنسيق شاملا ومتكاملا سواء على مستوى الأهداف أو على مستوى الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطه.

● المرونة : أي أن تكون الخطه قابله للتعديل وفق الظروف والمعطيات المتجددة.

معوقات التنمية الاجتماعية: هناك العديد من المعوقات التي قد تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة لأهدافها منها ما يلي:

● معوقات اجتماعيه، مثل العصبية، و الاستغلال وتعارض المصالح، وتركز السلطة، والرغبة في المحافظة على المنزلة الاجتماعية.

المعوقات الثقافية، الكامنة في المجتمع، مما يتطلب دراسة البناء الاجتماعي وقيمه قبل تخطيط أي مشروع تنموي لان كثيرا من المشروعات التنمية الاجتماعية



إن الوضعية الحالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تدعو إلى ضرورة إيجاد بدائل أخرى كمصدر لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي للحفاظ على استدامتها.

دراسة إبراهيم، (٢٠٠٨)، بعنوان قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية بالسودان، بهدف قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استخدام الأموال (الموارد)، وأكدت الدراسة على ضرورة رفع رؤوس أموال المصارف وتقويتها حتى تتمكن المصارف من تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام التمويل المتوسط والطويل الأجل، وضرورة تغيير تركيبة الودائع وذلك لتمكين المصارف من تعديل نسب طبيعة الودائع والتي تؤثر على أداء دور المصارف التنموي والاجتماعي بصورة أكثر فاعلية، وأهمية إيجاد طرق لتأمين التمويل الممنوح لقطاع التنمية الاجتماعية مع قبول الضمانات الشخصية والتخزين .

دراسة العجلاني، (١٤٢٨)، بعنوان التنمية الاجتماعية من منظور التربية الإسلامية، هدفت إلى التعرف على مفهوم التنمية الاجتماعية من منظور التربية الإسلامية، وبيان أهم خصائص وركائز التنمية الاجتماعية من منظور التربية الإسلامية، وبيان أهم أهداف ومعوقات التنمية الاجتماعية من منظور التربية الإسلامية وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن التنمية الاجتماعية من منظور التربية الإسلامية بمفهومها الشامل ذات منهج أصيل في الفكر الإسلامي، وأنها تنفرد بخصائص تتميز بها عن غيرها من أنماط التنمية من حيث الشمولية والتوازن والمسئولية والواقعية والإنسانية والاستقلالية، وأن الإعلام يلعب دوراً مهماً في تغيير السلوك الاجتماعي وإحداث التحولات الفكرية التي تسهم في بناء العقلية التنموية لما يمتلكه من قدرات عالية وإمكانات هائلة .

دراسة فؤاد، (٢٠٠٧)، بعنوان عن الحماية الاجتماعية والتشغيل عن حالة الجزائر، هدفت الدراسة الى التعرف على موضوع الحماية الاجتماعية والتشغيل من خلال تبني أو اعتماد مجموعة من الآليات المتمثلة في

، بهدف تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تقييم مستقبل التنمية الاجتماعية في ظل انهيار أسعار النفط ، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها ضرورة مراجعة نموذج التنمية بالاعتماد على المعطيات المحلية، ومعالجة أحادية ومحدودية الموارد المالية للدولة، وضرورة دعم الطاقات البشرية على الابتكار والإبداع ، وضرورة التوجه نحو الطاقات المتجددة.

دراسة دحماني، ومصنوعة، (٢٠١٦)، بعنوان واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته، بهدف التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لمؤسسة الاسمنت ومشتقاته، ومعرفة أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ومدى تحقيقها للتنمية الشاملة أو المستدامة، وتوصلت لعدة نتائج منها أن تكاليف تبني المسؤولية الاجتماعية أكبر من العوائد، وغياب إستراتيجية واضحة للمسؤولية الاجتماعية .

دراسة الكردي، (٢٠١٤)، بعنوان الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة، التي هدفت إلى التعرف على واقع الحماية الاجتماعية في ظل المتغيرات الراهنة، وواقع التنمية في ظل المتغيرات الراهنة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الحاجة إلى توفير حياة جيدة للفقراء والفئات الضعيفة وتوفير مستوى معيشي مناسب وتوفير الخدمات الأساسية لهم، كما أن التنمية لا بد أن تأخذ اتجاهين هما الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي معاً، ذلك أن التنمية الاجتماعية تشمل مجالات واسعة تهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان والحفاظ على كرامته وأن التنمية الاقتصادية تسعى إلى تحسين الدخل القومي ومن ثم تحسين دخل الفرد ومن ثم تحقيق مستوى معيشة جيد.

دراسة نعيمة، (٢٠١٢)، بعنوان الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور بهدف التعرف على مفهوم الحماية الاجتماعية وتطورها في الجزائر ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها التأكيد على أهمية الضمان الاجتماعي في السياسة الاقتصادية، وأن

الاجتماعي ونظم شبكات الأمان الاجتماعي، بهدف التعرف على أهم ميزاتھا والتعرف على التحديات التي تواجهھا في سعيھا للحد من البطالة ومكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي. وقامت الدراسة بتقييم نظم الحماية الاجتماعية التقليدية وتحديد مدى قدراتها على توفير أوجه الحماية الاجتماعية لكونھا شريك فاعل في عملية التنمية المستدامة، وأكدت على أهمية الأدوار الجديدة للهيئات الفاعلة والشركاء من القطاع الخاص وغيرهم في تحديد وتطبيق أوجه الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية.

دراسة رابع، وحبيبة، (بدون)، بعنوان دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة - دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسة الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، وتوصلت لعدة نتائج منها أهمية تطوير فرص الاستثمار في المؤسسات الوقفية المتجددة بالجزائر مثل: الوقف النامي، والوقف المؤقت، صناديق الاستثمار، الصكوك الوقفية، وقف براءات الاختراع، التي تحقق أعلى عائد مالي واجتماعي، أن الأوقاف في ماليزيا نموذج ناجح لمساهمتھ في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال مساهمة أهم مؤسساته المتمثلة في: مؤسسة الوقف في سيلانقور، صندوق الحج، صندوق الوقف الخيري، البنك الإسلامي الماليزي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنها ساعدت في إثراء الإطار النظري للدراسة، كما أن الدراسات السابقة سعت إلى تحقيق أهداف محددة تتعلق بجوانب محددة من التنمية الاجتماعية، تتفق تلك الدراسات مع دراستنا الحالية في التأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية، وتتميز دراستنا الحالية بكونها تركز على العلاقة بين أهداف التنمية الاجتماعية ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

الضمان الاجتماعي ودوره في حماية العمال من خطر فقدان الدخل، التعليم والتكوين في إنتاج الكفاءات المتلائمة مع سوق العمل، وبينت الدراسة السياسات الايجابية بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي من أجل الحماية من خطر البطالة، ودعم التشغيل، مستعملة بذلك سياسات التأمين ضد البطالة وسياسة تأمين التشغيل وسياسة التضامن الاجتماعي، وقد تم قياس مستوى نجاح هذه السياسات عن طريق قياس المؤشرات الاجتماعية للفقر، وكذلك القدرة الشرائية، والبطالة، والتوظيف.

دراسة الغريب، والعود، (٢٠٠٧)، بعنوان الحماية الاجتماعية لكبار السن التي استخدمت الدراسات الوصفية الكيفية القائمة على التحليل العلمي، وقد هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل نظري لظاهرة الإساءة ضد كبار السن، إضافة إلى عرض لنظرة الإسلام نحو كبار السن، وقدمت الدراسة مشروع مقترح لمبادئ وأسس عامة لمشروع الحماية الاجتماعية ضد الإساءة والعنف الموجه ضد كبار السن للتخفيف من أعباء وآثار الشيخوخة على الفرد، إضافة إلى أهمية الحماية المجتمعية والحماية الصحية، والحماية الاقتصادية، والحماية الإعلامية لأفراد المجتمع.

دراسة شهيدة، (٢٠٠٦)، بعنوان التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية في الجزائر هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التنمية والحماية الاجتماعية، وقد أكدت الدراسة على أن الحماية الاجتماعية نتيجة للتنمية، من خلال استعراض أهم مؤشرات الرعاية الصحية التي تبين ذلك الأثر، من أبرزها نسبة الإنفاق الصحي المئوية إلى الناتج الداخلي الخام، متوسط مؤشر الحياة، نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإجمالي، وأكدت الدراسة على أن العلاقة بين الحماية الاجتماعية والتنمية تتضح من الفوائد الكبرى التي تضيفها التنمية.

دراسة حمود، (٢٠٠٥)، بعنوان العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، هدفت الدراسة إلى التعرف على إنجازات البلدان العربية في مجال الضمان



على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج. ويحتوي البرنامج على أهداف إستراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحلية إلى العام ٢٠٢٠ م.

أهمية رؤية ٢٠٣٠:

تكتسب رؤية السعودية ٢٠٣٠ أهميتها من كونها خارطة طريق واضحة المعالم أعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية بما يمكن جميع مكونات الدولة البشرية والمادية في الخمس عشرة سنة المقبلة من السير وفق خطط مدروسة، بما يمكن من استنهاض همم أفراد المجتمع وتوجهها نحو مستقبل واعد.

ويمكن بيان أهم أهداف التنمية الاجتماعية وعلاقتها بأهداف رؤية ٢٠٣٠ في مجال التنمية الاجتماعية من خلال الأتي:

أهداف التنمية الاجتماعية:

هناك العديد من الأهداف للتنمية الاجتماعية من أهمها:

الحماية الأسرية وتدعيم الحياة داخل الأسرة الواحدة لتزيد من تماسكها واستقرارها وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم.

تحسين التعليم والوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع.

غرس القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية كالتعاون وأداء الواجب والعمل التطوعي وخلق الرغبة في التغيير.

تمكين جميع افراد المجتمع لكي يكونوا منتجين.

تطوير معايير الأداء والإنتاج في المجتمع.

توفير فرص عمل لائقة للمواطنين

تقديم كافة الخدمات المطلوبة لكافة أفراد المجتمع وحل المشكلات الناجمة عن التنمية الاقتصادية.

رفع كفاءة البرامج والخدمات المقدمة.

خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة.

أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة وعلاقتها بأهداف رؤية ٢٠٣٠ للتنمية الاجتماعية :

التنمية الاجتماعية ورؤية ٢٠٣٠

من خلال استعراض لبعض أدبيات التنمية الاجتماعية يتضح أنها ليست توزيع المعونات او مكافحة التسول فقط بل هو المفهوم الشامل الذي يتعامل مع الفرد وقيمته ومع الأسرة ومشكلاتها ومع مشكلات قطاعات الشباب ومع الفقر ومشكلات المجتمع وحتى التغيرات في منظومة القيم وقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة والطفولة ومشكلاتها والأحداث.

ولقد أصبح من الأمور المتفق عليها في إطار النظرية السوسولوجية المعاصرة للتنمية أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي بحيث تتواءم الإجراءات الاقتصادية والإدارية والتشريعية مع الإجراءات الاجتماعية، لذا نرى ان البعض اعتمد مقاييس مركبة تضم عدة مؤشرات اجتماعية وحضارية كمستوى الصحة والتعليم، وظروف العمل والإسكان، والتأمين الاجتماعي، والترويج ودرجة التجانس وعدم التجانس بين سكان المجتمع الواحد، لان التنمية الاجتماعية عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم، وزيادة الشعور بالمسؤولية وإدراك احتياجات الآخرين، وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية . (الكاشف ، ١٩٨٥، ص ٢٧)

رؤية ١٤٥٢هـ- ٢٠٣٠:

طرحت رؤية « ٢٠٣٠ » في عام ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦، تقوم على ثلاث ركزات هي (العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي)، تعتمد الرؤية على ثلاث محاور هي (المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح)، ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة ل « رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني على مستوى ٢٤ جهة حكومية قائمة

وسوف نستعرض مدى العلاقة والارتباط بأهداف رؤية ٢٠٣٠

الهدف الاستراتيجي الأول للتنمية الاجتماعية المستدامة: الحماية الأسرية وتدعيم الحياة داخل الأسرة الواحدة لتزيد من تماسكها واستقرارها وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم.

الارتباط بأهداف الرؤية ٢٠٣٠، حيث تهدف الرؤية إلى تحقيق الأتي في هذا المجال: المحافظة على الأمان

تعزير دور الأسرة وقيامها بمسؤوليتها توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي

العمل على الاهتمام بالأسرة لكونها نواة المجتمع، حيث إنها تمثل الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك. وأبرز ما يميّز مجتمعنا التزامه بالمبادئ والقيم الإسلامية، وقوة روابطه الأسرية وامتدادها، مما يتطلب تزويد الأسرة بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم. وللوصول إلى هذه الغاية، سيتم العمل على إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، كما سنعمل على مساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم، وسنشجع الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لها، وبما يمكنها من توفير احتياجات أبنائها والعناية بهم على أكمل وجه. وقد أدرك المخططون للرؤية رغبة كل أسرة بتملك مسكن، لما له من دور في تعزيز الروابط الأسرية. لذا سعت الرؤية إلى رفع نسبة تملك السكن الحالية التي تبلغ (٤٧%)، بما لا يقل عن (٥%) بحلول عام (١٤٤٢م - ٢٠٢٠م)، وذلك بسنّ عدد من الأنظمة واللوائح، وتحفيز القطاع الخاص، وبناء شراكة فاعلة مع المواطن لتمكينه من الحصول على مسكن ملائم خلال فترة مناسبة وفق مسارات تملك تقدم حلولاً تمويلية وادخارية تتناسب مع احتياجاته السكنية.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية

الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال.

الهدف الاستراتيجي الثاني للتنمية الاجتماعية المستدامة:

تحسين التعليم والوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع. الارتباط بأهداف الرؤية ٢٠٣٠، حيث تهدف الرؤية إلى تحقيق الأتي في هذا المجال:

ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن، تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل، تنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها.

التوسع في خصخصة الخدمات الحكومية

إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، الناجم من الإدراك لأهمية التعليم في بناء الأفراد وبالتالي المجتمع.

الهدف الاستراتيجي الثالث للتنمية الاجتماعية المستدامة :

غرس القيم والاتجاهات الاجتماعية الايجابية كالتعاون وأداء الواجب والعمل التطوعي وخلق الرغبة في التغيير.

الارتباط بأهداف الرؤية ٢٠٣٠، حيث تهدف الرؤية إلى تحقيق الأتي في هذا المجال:

تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة، دعم الأسر المنتجة، تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص تعليم وعمل مناسبة.

توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي.

ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن.

<http://vision2030.gov.sa/ar>



- تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات.
- الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية.
- تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية.
- تنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها
- توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، القائم على إدراك أهمية تطوير معايير الأداء والإنتاج في المجتمع، وتزويد أفراد المجتمع بالقدرات ولمهارات المناسبة، وتسهيل سبل ذلك لكل الأفراد بمختلف مستوياتهم وأماكن وجودهم.

الهدف الاستراتيجي السادس للتنمية الاجتماعية المستدامة:

- توفير فرص عمل لائقة للمواطنين
- الارتباط بأهداف الرؤية ٢٠٣٠، تهدف الرؤية إلى تحقيق الأتي في هذا المجال:
- تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية.
- تنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها.
- تمكين المرأة واستثمار طاقاتها.
- تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص تعليم وعمل مناسبة.
- إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، القائم

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، القائم على إدراك أهمية حماية قيم المجتمع البناءة وغرس القيم الإيجابية لدى أفراد المجتمع.

الهدف الاستراتيجي الرابع للتنمية الاجتماعية المستدامة:

- تمكين جميع أفراد المجتمع لكي يكونوا منتجين.
- الارتباط بأهداف الرؤية ٢٠٣٠، حيث تهدف الرؤية إلى تحقيق الأتي في هذا المجال:

● تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية.

● تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة، دعم الأسر المنتجة، تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص تعليم وعمل مناسبة.

● توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي.

● ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، القائم على إدراك أهمية تأهيل جميع أفراد المجتمع وتوسيع مداركهم، وتزويدهم بالقدرات ولمهارات المناسبة، وتسهيل سبل ذلك لكل الفئات.

الهدف الاستراتيجي الخامس للتنمية الاجتماعية المستدامة:

- تطوير معايير الأداء والإنتاج في المجتمع.
- الارتباط بأهداف الرؤية ٢٠٣٠، حيث تهدف الرؤية إلى تحقيق الأتي في هذا المجال:

● ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن.

كفاءة وتمكيناً وعدالة.

- توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي.
- تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات.
- الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، القائم على إدراك أهمية رفع جودة وكفاءة البرامج والخدمات المقدمة من الأجهزة في الدولة، وتفعيل دور الأجهزة وحل المشكلات الناجمة عن التنمية .

الهدف الاستراتيجي التاسع للتنمية الاجتماعية المستدامة :

- خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة.
- الارتباط بأهداف الرؤية ٢٠٣٠، تهدف الرؤية إلى تحقيق الأتي في هذا المجال: ٢٠٣٠
- إيجاد بيئة جاذبة لاستقطاب الكفاءات العالمية.
- إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا.
- رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، القائم على إدراك أهمية خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة تمكن من تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

كيف يتم تحقيق الرؤية:

ولضمان تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م)، تم العمل على إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية والتي سيكون لها كبير الأثر في تحقيقها.

على إدراك أهمية توفير فرص العمل لكافة أفراد العمل في القطاعين العام والخاص، وتسهيل فرص الاستثمار وتنمية دور القطاع الخاص في إتاحة فرص العمل للمواطنين، وتسهيل سبل ذلك لكل الأفراد بمختلف مستوياتهم وأماكن وجودهم.

الهدف الاستراتيجي السابع للتنمية الاجتماعية المستدامة :

● تقديم كافة الخدمات المطلوبة لكافة أفراد المجتمع وحل المشكلات الناجمة عن التنمية الاقتصادية.

● الارتباط بأهداف الرؤية ، تهدف الرؤية إلى تحقيق الأتي في هذا المجال: ٢٠٣٠

● تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات.

● الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية.

● تمكين المواطنين من الحصول على مسكن ملائم.

● تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة.

● توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

ومن هذا يتضح الارتباط الواضح بين هذا الهدف للتنمية الاجتماعية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ في هذا المجال، القائم على إدراك أهمية تقديم كافة الخدمات الملائمة لكافة أفراد المجتمع حسب احتياجاتهم وحل المشكلات الناجمة عن التنمية ، وتسهيل سبل ذلك لكل الأفراد في كل المناطق.

● الهدف الاستراتيجي الثامن للتنمية الاجتماعية المستدامة :

● رفع كفاءة البرامج والخدمات المقدمة

● الارتباط بأهداف الرؤية ٢٠٣٠ ، تهدف الرؤية إلى

تحقيق الأتي في هذا المجال: ٢٠٣٠

● تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر



دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل (الفرد- أو المجتمع). فالتنمية الاجتماعية هي عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة بمعنى أنها عملية تغير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي فاعل.

مما تقدم يمكننا القول أن التنمية الاجتماعية المستدامة لها بعدان متداخلان

الأول: تنمية قدرة الناس للعمل باستمرار من أجل رفاهية الأفراد ورفاهية مجتمعهم بما يمكن من ديمومة ذلك بحسن استخدام الموارد

الثاني تنمية مؤسسات المجتمع لتتمكن من تلبية الاحتياجات الإنسانية على مختلف المستويات وذلك من خلال عملية لتحسين العلاقات بين الناس و المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولذلك فإن العدالة الاجتماعية و التوزيع المناسب لعوائد التنمية يكون أحد الشروط الأساسية للتنمية الاجتماعية المستدامة ، فالتنمية تحدث حينما ترتفع الإنتاجية وحينما يتمكن الناس من زيادة إنتاجهم باقتدار.

فالتنمية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع على هويته وذاتيته وإبداعه، وبذلك تكون التنمية تخطيط وتوظيف أمثل لكافة الجهود ، حيث أكد «هوبهاوس» على أن هناك أربعة معايير لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة وهي: الحجم (أي السكان)، والكفاءة ، الحرية و المشاركة. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تيسر حياة الإنسان في المجتمع، مما يتطلب ضرورة الالتزام بأهداف رؤية ٢٠٣٠ والمراجعة الدورية للتغلب على العوائق والمحددات التي قد تعترض تطبيقها، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

المراجع:

إبراهيم، أحمد الصادق البشير، (٢٠٠٨)، قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية بالسودان،

ومنها على سبيل المثال لا الحصر، برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، برنامج رأس المال البشري، برنامج التحول الوطني، برنامج الشراكات الإستراتيجية، برنامج التوسع في التخصيص، برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي. <http://vision2030.gov.sa/ar>

حيث تعتمد رؤية ٢٠٣٠ على ثلاث محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وهذه المحاور متكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهدافنا وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية، في كل مجالات التنمية ومنها التنمية الاجتماعية.

<http://vision2030.gov.sa/ar>

الخاتمة:

التنمية الاجتماعية Social Development هي سلسلة من العمليات الإدارية، المخطط لها مسبقا مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز كل الجهود والأجهزة والإمكانيات وخلق تعاون بين القطاع الخاص والمواطنين. وقد تمثلت تك الأمور برؤية ٢٠٣٠، حيث أن التنمية عملية داخلية ذاتية ديناميكية مستمرة أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل المجتمع بنظامه واقتصاده، وهو ما أكدته رؤية ٢٠٣٠، حيث بدأت الرؤية من المجتمع، وإليه انتهت، حيث يمثل المحور الأول للرؤية (المجتمع الحيوي) كأساس لتحقيق الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة لتطوير المجتمع، ينبثق هذا المحور من الإيمان بأهمية بناء المجتمع الحيوي، الذي يعيش أفراداه وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، مع الاعتزاز بالهوية الوطنية والفخر بموروثهم الحضاري، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنیان أسري متين ومنظومة للرعاية الصحية والاجتماعية ذات كفاءة، لبناء مجتمع قوي ومنتج.

وهذا يتطلب التغلب على كل المعوقات التي تحول

غربي ، علي ، وآخرون، (٢٠٠٣) ، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الثانية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة .

الغريب، عبد العزيز بن علي، والعود، ناصر بن صالح (٢٠٠٧) ، الحماية الاجتماعية لكبار السن. مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

فؤاد ، وارد (٢٠٠٧)، الحماية الاجتماعية والتشغيل: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاجتماعية ، الجزائر. قرين ، محمد الأمين ، (٢٠٠٨) ، المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة ، جامعة سبها ، ليبيا.

الكردي، خالد إبراهيم حسن، (٢٠٤٠)، الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية الفترة من ٢ - ٤ / ٢٠١٤ / ١١ / ٢٦ ، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف، الرياض .

الكاشف، علي، (١٩٨٥)، التنمية الاجتماعية: مفاهيم وقضايا، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .

● ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ن.م.ي)، دار صادر، بيروت ، مج ١٥.

● محمد، شفيق، (د.ت)، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية

- المؤمن، قيس ، وآخرون، (١٩٩٧) ، التنمية الإدارية ، دار زهران للنشر، عمان ، الأردن .

● نعيمة، زيرمي، (٢٠١٢)، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، ورقة قدمت للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول ، جامعة حبيبة بن بوعلي بالشلف، آلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير الفترة ٢ - ٣ . الجزائر، ٢٠١٢ / ١٢ / ٤

جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، رسالة ماجستير، السودان .

بكار، عبد الكريم ، (٢٠٠١)، مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية ، الطبعة الثانية، دمشق .

التابعي، كمال، (١٩٨٥)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ، دار المعارف، القاهرة.

الجوهري، عبد الهادي وآخرون، (١٩٩٩)، دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

الحسيني، السيد، (١٩٨٥)، التنمية والتخلف، طبعة ٢، دار المعارف، القاهرة.

حمود ، حسن (٢٠٠٥)، العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، الجامعة اللبنانية الأمريكية، بيروت

حسن، عبد الباري إسماعيل، (١٩٨٢) ، أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة.

رحيمة، حوالم، (٢٠١٧)، بعنوان تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل ان هوار أسعار النفط، مجلة البدر، العدد ١، يناير سنة ٢٠١٧م ، جامعة بشار، الجزائر.

الشعبي، صالح محمد، (١٤٠٦) ، التنمية و اقتصاديات القوى العاملة ، مطابع بحر العلوم ، الرياض.

شهيدة، كيفاني (٢٠٠٧)، التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية، دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد، العلوم الاقتصادية، جامعة علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

عبيد، حسين إبراهيم (١٩٩٠)، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

العجلاني، يوسف بن أحمد بن محمد، (١٤٢٨)، التنمية الاجتماعية من منظور التربية الإسلامية، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية.



المراجع الاجنبية والروابط الالكترونية:

WCED, 1987, World Commission on Environment and Development, Our Common Future, Oxford: Oxford University Press.

Hobe house, L.T. (1960), Social development, its nature and condition George Allen & unwion Ltd,

دحماني, علي, و مصنوعة, أحمد, (٢٠١٦). بعنوان واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته لشلف

<http://dspace.univ-chlef.dz:8080/jspui/handle/123456789/981>

رابح ، بوقرة، وحببية، عامر، (بدون)، دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة – دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة مسيلة)-الجزائر-

www.kantakji.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1657>

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>

رؤية ٢٠٣٠هـ - ٢٠٢٠

<http://vision2030.gov.sa/ar>



« أثر استخدام الأنشطة الطلابية والبرامج التدريبية في تعزيز الوعي المجتمعي بمتطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠ »

اعداد / د. أمل رياض شاهين

أستاذ مساعد التربية وعلم النفس – جامعة الملك خالد

مقدمة :

تعتبر رؤية ٢٠٣٠ مطلب أساسي نحو التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية وتحقيقاً للتكامل الاقتصادي والفكري والاجتماعي ولن يتم التنفيذ الفعلي والعملي الا بسواعد أبناء المملكة وخلق جو من الانتماء للرؤية والتعصب نحو تنفيذها ونعرض هنا مضمون الرؤية من خلال كلمة ولي العهد محمد بن سلمان « يسرني أن أقدم لكم رؤية الحاضر للمستقبل، التي نريد أن نبدأ العمل بها اليوم للغد، بحيث تعبر عن طموحاتنا جميعاً وتعكس قدرات بلادنا. دائماً ما تبدأ قصص النجاح برؤية، وأنجح الرؤى هي تلك التي تبني على مكامن القوة.

ونحن نثق ونعرف أن الله سبحانه حباناً وطنياً مباركاً هو أئمن من البترول، ففيه الحرمان الشريفان، أظهر بقاع الأرض. وقبله أكثر من مليار مسلم، وهذا هو عمقنا العربي والإسلامي وهو عامل نجاحنا الأول. كما أن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا وهذا هو عامل نجاحنا الثاني.

ولوطننا موقع جغرافي استراتيجي، فالمملكة العربية السعودية هي أهم بوابة للعالم بصفاتها مركز ربط للقارات الثلاث، وتحيط بها أكثر المعابر المائية أهمية، وهذا هو عامل نجاحنا الثالث.

وهذه العوامل الثلاثة هي مرتكزات رؤيتنا التي نستشرف آفاقها، ونرسم ملامحها معاً « وهذه الرؤية تحتاج الي منفذ قوي يتمتع بالعلم والثقافة اللازمة للتنفيذ ويجب هنا دعم تلك الرؤية بالوسائل المختلفة لجذب أفراد المجتمع نحوها وتعتبر الجامعات مصدر

هام يعج بالشباب المتعلم والمثقف والذي يعتبر الداعم الرئيسي لتنفيذ تلك الرؤية فهل تسألنا يوماً ماذا يعرف الشباب الجامعي عن تلك الرؤية؟

ما درجة الوعي لدى الشباب عن متطلبات تحقيق رؤية ٢٠٣٠؟ وعليه البحث يسلط الضوء على الأنشطة الطلابية والبرامج التدريبية داخل الحرم الجامعي ودورها كوسيلة لتعزيز وتنمية الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة :

إذا كانت وسائل الاعلام وسيلة لنشر مبادئ ومتطلبات رؤية ٢٠٣٠ فالجامعة المنبر الذي يوضح وينمي الوعي بتلك الرؤية بل ويخلق الجيل القادر على تنفيذ تلك الرؤية وتحقيق متطلباتها وذلك يحتاج إلى وسائل وتعتبر الأنشطة الطلابية هي أنسب وسيلة لتحقيق ذلك من خلال النشطة المختلفة والبرامج التدريبية المختلفة فقد أوضحت دراسة (موسي :٢٠٠٨م) والتي تناولت آراء الطلاب حول الأنشطة الطلابية بجامعة الملك سعود ومن خلال النتائج تبين أن الطلاب يفضلون الأنشطة الطلابية حتى في تلقي المعلومة ، وكذلك دراسة (شلبي وأخرون :٥١٤٣٥) والتي تناول فيها أثر مرحلة التدريب في اكتساب وإضافة معلومات جديدة وتطوير الأداء ، ودراسة (مزيو : ٢٠١٢م) والتي و تؤيد نتائجها دور الأنشطة الطلابية في تنمية المبادئ التربوية من خلال نتائج تلك الدراسات تلخص الباحثة التساؤل الرئيسي للدراسة الحالية في التالي :

ما أثر استخدام الأنشطة الطلابية والبرامج التدريبية في تعزيز الوعي المجتمعي بمتطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠؟



أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة الحالية الاولى التي تتناول بالتطبيق العملي دور الانشطة الطلابية كوسيلة في زيادة الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠ وقد أشارت العديد من الدراسات على أهمية الانشطة الطلابية والبرامج التدريبية ومنها دراسة (السعدون: ٢٠١٣م) التي أكد فيها على نجاح البرامج التدريبية في تحسين أداء العاملين بالادعاء العام ودراسة (شليبي وآخرون: ٢٠١٥م) وتناولوا فيها أثر البرامج التدريبية علي تطوير أداء العاملين بعمادة التطوير والجودة دراسة (حسين: ٢٠٠٥م) و تناول فيها الدور الذي تقوم به الانشطة التربوية بمجالاتها المتنوعة لتنمية الوعي الوطني لدى تلاميذ وبلغت عينة الدراسة ١٠٠٠ طالب بالمرحلة المتوسطة وأشارت النتائج الي الدور الهام الذي تلعبه الانشطة الطلابية في زيادة الوعي الوطني لدي تلاميذ المرحلة المتوسطة وكذلك الاستفادة من برامج الانشطة الطلابية سواء محاضرات أو ندوات أو لقاءات وغيرها في زيادة الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠ بالمملكة العربية السعودية وعلية يمكن تلخيص أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- بيان أهمية البرامج التدريبية في تعزيز الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠

- ايضاح أثر الانشطة الطلابية في تعزيز الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠

- بيان أهمية الوعي المجتمعي لفهم متطلبات رؤية ٢٠٣٠ .
الدراسة هي الاولى من نوعها في عملية الربط بين الانشطة الطلابية بالجامعات وتعزيز الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠

- تنبيه الباحثين في المجال التربوي والاجتماعي بأهمية التعاون في اصدار دراسات يستفاد بها في دعم رؤية ٢٠٣٠

منهج البحث:

استعانت الباحثة بالمنهج شبه التجريبي القائم على

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع عدة تساؤلات كالتالي :

● ما المقصود بالأنشطة الطلابية وما هو الوعي المجتمعي ؟

● ما هي متطلبات رؤية ٢٠٣٠ ؟

● هل استخدام الانشطة الطلابية يزيد من الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠ ؟

● ما أثر استخدام البرامج التدريبية على زيادة الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠ ؟

فرضية الدراسة :

وضعت الباحثة فرض دراسي يتمثل في التالي :

الفرض الأول

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة في مستوى الفهم لأهمية المجموعتين لرؤية ٢٠٣٠

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة عقب تطبيق الأنشطة الطلابية والبرامج التدريبية لصالح المجموعة التجريبية على استبانة البحث .

أهداف البحث:

تسعى الدراسة الحالية الي فهم متطلبات رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة وذلك بهدف توصيلها الي طلبة الجامعة لتحقيق الدعم البشري لتلك الرؤية حتى نضمن النجاح الكافي لتحقيقها و تلخص أهداف البحث الحالي في النقاط التالية :

● التعرف على متطلبات رؤية ٢٠٣٠ .

● اكتشاف أثر الانشطة الطلابية في زيادة الوعي المجتمعي بمتطلبات رؤية ٢٠٣٠ .

● توضيح أثر البرامج التدريبية في فهم متطلبات رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة .

● اكتشاف أثر البرامج التدريبية في زيادة الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠ .

● تحليل البيانات باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
مصطلحات الدراسة:

الأنشطة الطلابية : هي كل ما يشارك فيه المتعلم داخل المؤسسة التعليمية وخارجها من أعمال تتطلب مهارات عقلية أو يدوية نظامية أو غير نظامية تعود عليه بمزيد من الخبرات التي تدعم تعلمه لموضوعات متنوعة (شحاتة:٢٠٠٣،ص٦٢) وهي « كل نشاط تربوي يقوم به الطالب والمدرس خارج نطاق الدرس بمفهومه التقليدي و يتميز بإتاحة الفرصة لاختيار الطالب لما يتلاءم وقدراته وميوله وما يشيع حاجاته (سعد:١٦٧،١٩٩٣)

التدريب : هو «عملية مخططة ومنظمة ومستمرة، تهدف إلى إكساب العاملين المعارف والقدرات والمهارات الجديدة المتخصصة والمرتبطة بالعمل أو تغيير بعض الاتجاهات العاملين وسلوكياتهم بشكل يضمن تحسين الأداء وتحقيق أهداف المؤسسة (سليمان :٢٠٠٥م)

البرامج التدريبية : هي مجموعة من النشاطات المؤسسة والمخطط لها والمستمرة والهادفة الي تزويد القوى البشرية في المؤسسة بمعارف معينة، وتحسين وتطوير مهاراتها وقدراتها وتغيير سلوكياتها واتجاهاتها بشكل ايجابي بناء (عائدة :٢٠٠٨،ص٨)

الوعي المجتمعي : ويرى العريفي أن « الوعي الاجتماعي اتجاه عقلي منعكس، يعين الإنسان على أن يكون واعياً بنفسه وبيئته بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد، ويتضمن هذا الاتجاه: وعى الإنسان بوظائفه الجسمية والعقلية. والوعى بأهداف العالم المحيط به. وإدراك الإنسان لنفسه كإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه. وإدراك الإنسان لنفسه كعضو في جماعة. وإدراك الإنسان للعلاقات التي تربط بين الظواهر الاجتماعية والمواقف التي يمر بها، والقيم والمعايير التي تحدد استجاباته المختلفة في هذه المواقف. (العريفي :٥١٦،ص٢٢).

وجود متغيرات حيث أنه مناسب لذلك النوع من الدراسات التي تحاول اكتشاف أثر متغير على آخر وتمثل متغيرات الدراسة في التالي :

المتغير المستقل : البرامج التدريبية والأنشطة الطلابية
المتغير التابع : زيادة الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠

عينة البحث : استعانت الباحثة بعينة الدراسة من كلية العلوم والآداب بمحافظة سراة عبيدة التابعة لجامعة الملك خالد بلغت العينة (١٠٠ طالبة) من جميع المستويات الدراسية ويشترط في عينة الدراسة التالي:

● أن تكون مقيدة بأحد السنوات الدراسية

● أن تكون من طالبات الكلية المنتظمات

● أن تكون من الطالبات المستحقات لخدمات الأنشطة الطلابية

أدوات الدراسة :

● استعانت الباحثة باستبانة الهدف منها الوقوف على الوعي المجتمعي برؤية ٢٠٣٠ بالمملكة لدى عينة من الطالبات.

● تصميم مجموعة من الأنشطة الطلابية تتناول التعريف برؤية ٢٠٣٠ ومتطلبات تلك الرؤية.

اجراءات الدراسة

● تحديد عينة الدراسة والتأكد من تجانس العينة وقسمها الى مجموعة ضابطة واخري تجريبية

● تطبيق استبانة الهدف منها التعرف على درجة وعي الطالبات بمتطلبات رؤية ٢٠٣٠ على المجموعتين التجريبية والضابطة

● تطبيق البرنامج التدريبي والأنشطة الطلابية من (لقاءات، محاضرات، ندوات، مسابقات...) تتناول رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة

● اعادة تطبيق الاستبانة مرة أخرى على المجموعتين التجريبية والضابطة وتحليل الفروق البيانية بين النتائج



المؤسسات التربوية التي تتناول كل ما يتصل بالحياة التعليمية وأنشطتها المختلفة سواء ذات الارتباط بالمواد الدراسية أو بالجوانب الاجتماعية والبيئية أو ذات الاهتمامات الخاصة مثل نواحي التطبيقات العلمية أو العملية» (راشد، ٢٠٠٨، ص ٢٨٤-٢٨٥). وتعرّف لائحة عمادة شئون الطلاب الأنشطة الطلابية بأنها: تلك الأنشطة الثقافية والفكرية والاجتماعية والرياضية التي تسهم في بناء وإعداد الشباب الجامعي وتحقيق لهم الشخصية المتوازنة المتكاملة وذلك عن طريق تنمية وصقل طاقاتهم ومواهبهم، من خلال لجان النشاط الطلابي الاجتماعي والثقافي والعلمي والفني والرياضي بحيث يشرف على هذه اللجان أخصائي اجتماعي يرأسها أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وتختص هذه اللجان بدراسة ووضع خطط النشاط في الكليات (العلي، ٢٠١٤، ص ٥٧٨). ولا ننظر للأنشطة الطلابية باعتبارها منفصلة عن المحتوى التعليمي والمبادئ السائدة داخل الأنظمة التعليمية (عطية ، ص ٩٤) ويرى البعض الأنشطة الطلابية بأنها جميع ألوان الأنشطة الاجتماعية والرياضية والفنية والعلمية التي تمارس بطريقة حرة أو منتظمة للترويج أو لاكتساب مهارات خارج نطاق الدراسة الأكاديمية (أفندي :١٩٨٥، ص ٢٩) والنشاط يشمل كل ما يشترك فيه المتعلم داخل المؤسسات التعليمية وخارجها من أعمال تتطلب مهارات وقدرات عقلية أو يدوية أو عملية تعود عليه بمزيد من الخبرات التي تدعم تعلمه لموضوعات متنوعة (شحاته: ٢٠٠٣، ص ٦٢) ويشار إليه بأنها أنشطة ينظم على شكل نواد يدخلها الطلاب تبعاً لميولهم تتضمن أنشطة أدائية تنظم على شكل جماعات فنية تعرض أعمالها الفنية على الطلاب مثل جماعات الصحافة والموسيقى (بطرس: ١٩٩٨، ص ١٩٨) وتعرفه الباحثة اجرائياً «هو كل مجهود يبذله الطالب بصورة منظمة تحت إشراف الكلية التي ينتمي إليها وذلك بهدف تعديل سلوك واكتساب سلوك جديد أو تعديل اتجاهات عامة بهدف اعداد الطالب ليكون انسان منتج بالمجتمع» ويجدر هنا الإشارة إلى مصطلح الأنشطة الجماعية وهي كل تفاعل يحدث داخل الجماعة من علاقات وتجارب وخبرات يعبر عنها

رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة : هو مشروع الرؤية التي أعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بأن تكون السعودية العمق العربي والاسلامي قوة استثمارية رائدة ومحور ربط القارات الثلاث.

الإطار النظري للبحث

أولاً : الأنشطة الطلابية :

تعتبر الأنشطة الطلابية وبطريقة غير مباشرة مصدر أساسي لإحداث حركات التغيير الاجتماعي فنجد أن أغلب الثورات العربية بدأت من الجامعة ومن خلال الأنشطة الطلابية وعليه فإن النشاط الطلابي يلعب دور كبير يمكن استغلاله الاستغلال الامثل في زيادة الوعي المجتمعي لدى الشباب والترويج للاستراتيجيات والمشروعات القومية بالمملكة وتعددت التعريفات الخاصة بالأنشطة الطلابية ويرجع ذلك لأن هذا المصطلح شامل فقد عرف قاموس التربية ل Good .V Carter النشاط التربوي بأنه «موقف تعليمي شامل يشارك فيه الطالب برغبته لإشباع حاجة لديه، وتحقيق هدف مرغوب فيه» (Dictionary of Education :1973)، وينظر Mackown C. Harr الي الأنشطة التربوية بأنها «جميع ألوان الأنشطة الاجتماعية والرياضية والفنية والعلمية التي تمارس بطريقة حرة ومنظمة للترويج أو لاكتساب المهارات والخبرات خارج نطاق الدراسة الأكاديمية (Mackown C. Harry:1974)، وعرفها «عرقسوس» بأنها «مجموعة من الخبرات التربوية والاتجاهات السليمة التي يكتسبها الطالب خارج الفصل الدراسي ، بتوجيه من مهنيين متخصصين» (عرقسوس :٥٠٥) وعرفها «الظريف» علي أنها تلك البرامج التي يمارسها الطلاب اختياريًا وغير متضمنة في المناهج الدراسية، وذلك بدافع ذاتي من الرضا الشخصي الذي ينتج عنها ، وتقدم هذه البرامج بغرض نمو الفرد والجماعة ، وتحقيق الأهداف الاجتماعية المبتغاة والمرتبطة بأهداف الفرد وأغراض المؤسسة التعليمية» (الظريف :١٩٩٣م) و تعرّف دائرة المعارف الأمريكية النشاط الطلابي بأنه : «تلك البرامج التي تنفذ بإشراف وتوجيه

مفهوم جديد للمنهج يضم كافة الأنشطة الطلابية التي يمارسها الطلاب وكان ذلك في عام ١٩٣٥م (سالمر، ٢٠٠٢، ص ٢٦).

ولقد بينت نتائج الدراسات والأبحاث العلمية والمؤلفات المختلفة في حقل التربية والتعليم أن الأنشطة الطلابية تعتبر من أهم الوسائل التربوية التي تسهم في بناء وتربية المتعلمين في جميع المراحل التعليمية من جميع الجوانب العقلية والنفسية والبدنية والاجتماعية، بالإضافة إلى الخبرات المتنوعة التي يكتسبها الطلاب من ممارستهم ومشاركتهم في الأنشطة المختلفة ومن هذه الدراسات دراسة كل من دبور وبيتي (Dobosz and Beaty, 1999) التي أجريت على عينة من ٦٠ طالباً من طلاب المرحلة الثانوية وأوضحت نتائجها أن الطلاب الذين يمارسون الرياضة يظهرون قدرة قيادية أكبر من غيرهم من غير الممارسين للأنشطة الطلابية. كما أكدت دراسة كل من ريتشارد واليزابيث عام ١٩٩٩م (Richard and Elizabeth, 1999) التي أجريت على ٢١٩ طالباً في السنة الأخيرة من الدراسة أن المشاركة في النشاط الرياضي لا تعوق النجاح الأكاديمي أو تمنع من المشاركة في الأنشطة الطلابية الأخرى. كذلك بينت نتائج دراسة كولي وزملائه (Cooley and others, 1992) التي أجريت على ٥٦٣٩ طالباً من طلاب المرحلة الثانوية في المدن والريف، أن ٧٠٪ من الطلاب مشاركين في واحد أو أكثر من الأنشطة المنهجية الإضافية، وأن ٢٤٪ من الطلاب مشاركين في النشاط الرياضي، و٦٣٪ مشاركين في الأندية الحكومية، وأن مشاركة الطلاب في الأنشطة المنهجية الإضافية كان عاملاً مهماً في خفض تجريب الطلاب واستخدامهم للدخان وأنواع المخدرات. وقد بينت الدراسة أن المشاركين في الأنشطة المنهجية الإضافية أقل احتمالاً لاستخدام المخدرات من نظرائهم غير المشاركين. وأوضحت دراسة شينج وياو (Cheng and Yau, 1998) أن النتائج الأولية لمسوحات الطلاب في مقاطعة تورنتو في كندا، بينت أن معظم الطلاب من المستوى السابع والثامن كانوا مشاركين في الأنشطة المنهجية

أعضاء الجماعة حينما يجتمعون ليخططوا وينفذوا ويتابعوا موضوعاً ما أي أنه كل ما تؤديه الجماعة لتحقيق حاجاتها ورغباتها ومصالحها (أحمد :٢٠٠٢، ص ٢٨٨ وتعرف جماعات النشاط بأنها جماعة اختيارية ينضم إليها الطلاب بمحض إرادتهم وميولهم سعياً وراء إشباع حاجتهم وتحقيق رغباتهم وأهدافهم وذلك من خلال ممارسة نشاط معين (سعد :٢٠٠١، ص ٨٧)

أهمية الأنشطة الطلابية :

إن فكرة النشاط وعملية تطبيقه في العملية التعليمية هي فكرة قديمة قدم نشأة التعليم نفسه، فقد كانت التربية في الحضارات القديمة عند الإغريق والرومان عبارة عن نشاطات، اهتمت بالخطابة والموسيقا والمناظرة والرياضة البدنية، والرسم (سالمر، ٢٠٠٢، ص ٢٥)؛ (شحاته، ١٤١٨، ص ٢١). أما في الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى فقد خلت الجامعات من ممارسة الطلاب لوسائل الترفيه والتسلية، واعتبرت كثيراً من وسائل التسلية جريمة يعاقب عليها، بل إن اللوائح الجامعية اعتبرتها أداة لإفساد الأخلاق وصرف الطلبة عن العلم فضلاً عن إخلالها بالنظام. وبالرغم من ذلك فقد مارس الطلاب في تلك الحقبة ألواناً من الأنشطة الترفيهية مثل الشعر والعزف على الآلات الموسيقية ولعب الشطرنج. وفي نهاية القرن الخامس عشر الميلادي قام بعض الطلاب بممارسة تمثيلات كان لها أثر واضح فيما بعد في نشأة الدراما الحديثة في فرنسا وإنجلترا (عاشور، ١٩٥٩، ص ١٨٩-١٩٠). ولقد مر النشاط اللاصفي في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل، ففي المرحلة الأولى، كان الطلاب فيها ينظمون أنشطتهم غير المعترف بها. وفي المرحلة الثانية، كان هناك عدد من أعضاء هيئة التدريس يشرفون على الأنشطة الطلابية غير المعترف بها رسمياً. وفي المرحلة الثالثة، كان هناك من بين أعضاء هيئة التدريس من يتبنى الأنشطة الطلابية المعترف بها رسمياً. وفي المرحلة الرابعة، خصص للأنشطة الطلابية وقت في الجدول الدراسي. وفي المرحلة الخامسة، أجريت خلالها محاولات لإدخال الأنشطة في المنهج الصفي. أما في المرحلة السادسة، فقد ظهر



حسن التصرف والسلوك المرن الهادف للوصول إلى الأهداف التربوية المنشودة، التي تؤدي إلى اكتساب الطالب الجامعي الثقة في نفسه في اتخاذ القرارات المناسبة في المواقف الحياتية المختلفة.

تنمية القدرة على التخطيط

ينمي النشاط الطلابي الجامعي القدرة على التخطيط ورسم الخطط الجماعية، سواء في الأنشطة الرياضية المختلفة، أو في أنشطة الجماعات المتنوعة، بالإضافة إلى التكيف مع البيئة وخدمتها.

المساعدة في اكتشاف مواهب الطلاب، يساعد النشاط الطلابي على اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم وصلها والاستفادة منها.

تنمية المواطنة

تقدم الأنشطة الطلابية معلومات وأفكاراً عن الخدمات العامة، والمؤسسات المحلية، حيث تنمي هذه الأنشطة الطلابية عادات ومهارات العمل الجماعي سواء كتابعين أو قادة، مع احترام حقوق الغير (راشد، ١٤٠٨، ص ٢٧٤-٢٧٦).

وبناء على ذلك فإن النشاط الطلابي بشكل عام يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تعميق فهم الطالب للإسلام والالتزام به عقيدة وفكراً وسلوكاً.
- الإسهام في تكوين شخصية الطالب الجامعي المتكاملة المتوازنة.
- استثمار أوقات الطلاب في برامج هادفة ومفيدة للكشف عن مواهبهم وقدراتهم وصلها وتنميتها.
- إكساب الطلاب المهارات والعادات التي تساعدهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع. (الصبيحي، ١٤٢٢، ص ٦٩)
- تدريب الطلاب على القيادة والطاعة وتحمل المسؤولية، وغرس روح التعاون والإيثار والتضحية والعتاء.
- تأكيد واجب الطلاب في خدمة بلادهم والتفاعل مع قضايا مجتمعهم وأمتهم. (الحربي، ١٤٢٢هـ ص ٥٩٥).

الإضافية curricular-Extra وحوالي ٦٠٪ من هؤلاء الطلاب كانوا متطوعين في مدارسهم، وأن معظم معدلات الطلاب الدراسية ومهاراتهم الاجتماعية كانت جيدة. ويلخص أحد الباحثين أهمية الأنشطة الطلابية في المجالات التالية:

تحقيق الصحة البدنية

إن الصحة البدنية للطلاب تستفيد من أنواع معينة من النشاط الطلابي، كأنواع الرياضة البدنية المختلفة، والكشافة، والجوالة، وهذه الأنشطة جميعها تدرب الجسم وتنميته.

استثمار وقت الفراغ

ومن الأهداف التربوية التي يسعى التربويون لتحقيقها استثمار الطلاب لأوقات فراغهم بإشباع رغباتهم وهواياتهم بما يعود عليهم بالنفع من خلال ممارستهم لأنواع الرياضة المختلفة والمشاركة في الجمعيات الدينية والأدبية والفنية وغيرها.

تنمية المهارات الأساسية للتعلم الذاتي والمستمر

تعمل الأنشطة الطلابية على تنمية بعض المهارات الأساسية للتعلم الذاتي والمستمر، وخاصة التي تتضمن قراءة الكتب والمراجع، وكتابة التقارير، والاشتراك في المناقشات المفيدة، كما أنها تنمي مهارات متصلة بالتطبيقات العلمية، ومهارات التفاهم الشفوي والكتابي، والتعامل الناجح.

تنمية العلاقات الاجتماعية

تمكن الأنشطة الطلابية في الجامعة الطلاب من اكتساب المهارات والخبرات من خلال الاشتراك في الجماعات المختلفة حيث يكتسبون صفات من شأنها تنمية العلاقات الاجتماعية السليمة على أساس الخلق القويم الذي ينادي به الإسلام الحنيف.

تنمية القدرة على الاعتماد على النفس

يعمل النشاط الطلابي الجامعي على تنمية الاعتماد على النفس نتيجة للمواقف العديدة والمتنوعة التي يتطلبها النشاط، بالإضافة إلى الممارسات الحرة والتدريب على

بحيث تتكامل الجهود لخدمة المجتمع وتنمية شبابه، وعملاً بتوصيات رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في جامعات دول مجلس التعاون في اجتماعهم السابع (الرياض فبراير ١٩٩٨م) بأن تقوم عمادات شؤون الطلاب بتنظيم مساهمات القطاع الخاص في المناشط الطلابية.

- التنسيق مع الأقسام العلمية عند وضع خطة النشاط سواء في نوعية البرامج أم أوقات تنفيذها.
- اعتبار الجوانب التطبيقية في المواد العلمية ضمن النشاط الطلابي وفق منهجية توضع بالتنسيق بين القائمين على النشاط والأقسام العلمية.
- تنويع الأنشطة الطلابية وشموليتها، بحيث تحتوي على برامج مشوقة للطلاب تلبى حاجاتهم ورغباتهم.
- التأكيد على أهمية الحوافز المعنوية للطلاب المشاركين والتميزين في مشاركاتهم ورصد جوائز مادية وتقديرات سنوية للطلاب المشاركين، وتطوير نظام منحها.

● الاهتمام بالجوانب الإعلامية للأنشطة الطلابية وتأكيد أهميتها، وتوعية الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع بضرورة تلك الأنشطة في بناء شخصية الطالب المتكاملة.

ثانياً : الوعي المجتمعي

يعرف مصطلح "الوعي في اللغة على أنه: « الفهم وسلامه الإدراك – ويعرف الوعي بأنه: « اتجاه عقلي يمكن الفرد من إدراك نفسه والبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد ». (مذكور، ١٩٧٥ ص١٦٤٤) – ويعرف الوعي الاجتماعي، في دائرة المعارف البريطانية بأنه: « هو الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بالإدراك هنا معرفة الإنسان لنفسه، والمجتمع الذي يعيش فيه » (dictionary، 1984، 310p) (كما ويعرف الوعي الاجتماعي بأنه: « مجموعة من المفاهيم والتصورات والآراء والمعتقدات الشائعة لدى الأفراد في بيئة اجتماعية معينة، والتي تظهر في البداية بصورة واضحة لدى مجموعة منهم تم تبنيها

● توثيق الصلات بين الطلاب وأساتذتهم بما يحقق للطلاب الاستفادة من خبراتهم وسلوكهم.

● إتاحة الفرصة للطلاب للتعرف على بعض النواحي الإدارية والاجتماعية التي قد لا تتاح لهم فرصة تعلمها داخل القاعات الدراسية.

● ربط الطالب بالجامعة بعد التخرج من خلال تقوية شعوره بالانتماء لها وفائدة استمرار صلته بالجامعة، (خياط، ١٤٢٢، ص٨١٢)، ولكي تنهض الأنشطة الطلابية بمسؤولياتها تجاه الطلاب في صورة تتوافق مع التطلعات نحو بناء شخصياتهم علمياً وسلوكياً يذكر بعض الباحثين عددًا من العوامل التي تدعم نهوض الأنشطة الطلابية في الجامعات ومنها:

● العمل على تنفيذ توصية رؤساء ومديري الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الخامس التي نصت على « اعتبار النشاط غير المنهجي - وفق الخطة التي تضعها كل جامعة - جزءاً من العملية التعليمية ومتطلباً من متطلبات الجامعة يؤخذ بالاعتبار عند ترقية أعضاء هيئة التدريس ولا يتخرج الطالب إلا بعد إنهائه، وعلى الجهات المختصة في الجامعة وضع الصيغة التنفيذية لهذه التوصية للعمل بموجبها؛ أي العمل على تخصيص مقرر عن الأنشطة الطلابية ضمن مقررات الكلية له طابع عملي. (عمادة شؤون الطلاب، ١٤٠٧، ص٨).

● العمل على وضع الآلية المناسبة للاستفادة من أبحاث ودراسات وتوصيات لجنة عمداء شؤون الطلاب في جامعات دول مجلس التعاون وغيرها.

● إعادة عمل ندوة عمادات شؤون الطلاب في الجامعات السعودية لدراسة برامج النشاط وتطويرها وسبل تطويرها.

● العمل على إيجاد التنسيق بين الجامعات السعودية في مجال التخطيط لبرامج الأنشطة الطلابية وتطويرها، وتنظيم برامج مشتركة فيما بينها.

● تفعيل دور القطاع الخاص في دعم الأنشطة الطلابية



فالمعنى الأصلي لكلمة awareness يتصل باكتساب الخبرة وبالخبرة نفسها. بينما الأصل اللغوي لكلمة consciousness تشير إلى معنى أكثر تحديداً، وهي تتألف من الكلمتين اللاتينيتين «cum» و«sciere» والتي يمكن ترجمتها إلى أن تعرف عن to know about، والتي تشير إلى بعض الخصائص الانعكاسية للوعي بالنظر إلى الخبرات. (Mario, Vanechoutte, 2002) كما يشير مصطلح الإدراك Awareness إلى المعالجة التي تحدث نتيجة تفاعل النظام العصبي للحيوانات مع بيئتها. والتي تظهر في قدرة الحيوان الأساسية في الرد على المحفزات البيئية.

وهذا المصطلح يرتبط بمصطلحات مثل: الحساسية والإدراك والشعور والمعرفة، بينما الوعي Consciousness يشير إلى القدرة على إدراك الذات بوصفها موضوعاً يتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل، بما في ذلك انعكاس الذات بوصفها كائناً مدركاً لبيئته المحيطة.

وهو يرتبط بمصطلحات معينة مثل: الخبرة والذاتية والتفكير الواعي. وبالتالي فإنه ليس من الضروري أن يرافق الإدراك Awareness وجود الوعي Consciousness.

ولذلك فإن الحيوان يمكن أن يكون مدركاً aware ولكنه لا يكون واعياً conscious، بينما الإنسان يكون مدركاً وواعياً conscious and aware في نفس الوقت. وقد يجادل البعض في أن الطفل ذو العامين من العمر يكون مدركاً ولكنه ليس واعياً، إلا أنه يرى أنه يكون واعياً ولكنه وعى غير مكتمل conscious fully not وإنما يملك شكلاً محدوداً من الوعي يناسب مرحلة تطوره الإنساني، وذلك لأنه يكون قادراً على الربط بين الأحداث الماضية والمستقبلية التي تؤثر في حياته. (Arp, Robert, 2006) ولذلك، يمكن تقسيم الوعي إلى عملية access وظاهرة phenomenal، عملية الوعي تعمل مع عمل المعلومات في عقولنا لأغراض لفظية أو منطقية أو للسيطرة السلوكية، فعندما ننظر أو نتأمل أو نتذكر شيئاً فإن كل ذلك يعمل في

الآخرون؛ لإقناعهم بأنها تعبر عن موقفهم «(جلس، صابر، ٢٠٠٢، ص ٨٧-٩١) الوعي هو نتيجة للتفاعل بين أنفسنا وعالمنا المادي المحيط بنا، وهو يلعب دوراً هاماً في التطور الاجتماعي، سواء كان هذا الدور إيجابياً أو سلبياً، فالأفكار التي توجد لدى الناس قد تساعد على تطور المجتمع أو قد تكون عائقاً أمام هذا التطور. ولمصطلح الوعي تاريخ ممتد في الفهم البشري للذات والعالم. « ويستخدم مصطلح الوعي بطرق عديدة: لوصف شخص أو مخلوق آخر بكونه متيقظاً وحساساً، ولوصف شخص أو مخلوق آخر بكونه يدرك شيء ما، وللإشارة إلى خاصية من حالات الذهن مثل الإدراك والإحساس والتفكير والتي تميز هذه الحالات عن حالات الذهن (William P, 2009): ويشترك مفهوم الوعي في اللغة العربية من الفعل وعى غير الواعي فقد « ورد في قاموس محيط المحيط، وعى الشيء والحديث يعيه وعياً: حفظه وتدبره وقبله وجمعه وحواه، وأوعى الشيء والكلام: حفظه وجمعه، ووعى الغلام: ناهز الإدراك. فالوعي يعنى لغة الإحاطة بالشيء وحفظه واستيعابه والتعامل معه أو تدبره. إنها حالة إدراك الشيء وتعلقه. (بطرس: ٢٠١١) أما في اللغة الإنجليزية، « فترجع كلمة الوعي Consciousness إلى الكلمة اللاتينية Conscientia والتي تعنى حرفياً المعرفة المشتركة Knowledge Shared.

إن الوعي ظاهرة متعددة الأوجه، وتستخدم العديد من المصطلحات لوصف جوانبها المختلفة، مثل Consciousness, aware of, conscious, experience، فكل هذه الكلمات لها معانٍ مختلفة في سياقات مختلفة وبالنسبة لأشخاص مختلفين، وبالتالي فإن التعميمات حول معناها يصبح بالضرورة محدود القيمة. « وغالباً ما تستخدم كلمتي «Awareness» و«Consciousness» على نطاق واسع باعتبارهما مترادفتان، ولكن « من الأفضل فهمهما على اعتبار أن الأخيرة هي شكل خاص من أشكال الأولى ... في الواقع فإن كلمة «aware» مشتقة من الأصل الأنجلو سكسوني «gewaer» والتي تعنى شيئاً مثل أن تكون على علم being informed أو أن تعرف know to.

فنحن نتحدث عن فعل الأشياء بوعى أو بدون وعى مقصود. ويتحدث علماء النفس وعلماء الفسيولوجيا العصبية عن السلوك التلقائي الآلي مقابل السلوك الذي يتحكم فيه الوعي. مثال جيد لهذا التمييز الأخير، يتمثل في تحكنا اللاوعي العادي في وضع الجسم مقابل المحاولات الواعية لعدم السقوط عند فشل التحكم الآلي في الجسم لسبب داخلي أو خارجي. ويرى ماركس أن الإنسان يتفوق على الحيوان ويتميز عليه بالوعي. وهذا الوعي يبدأ، بمجرد أن يبدأ الإنسان في إنتاج وسائل العيش، تلك الوسائل التي تتحدد بداية بظروف الطبيعة وإمكاناتها.

وعليه فعندما ينتج الناس هذه الوسائل يبدأون في إنتاج حياتهم المادية والعقلية. ويرى سكوت Scott أن «الوعي هو استيعاب أو الانتباه إلى الظواهر المتصورة أو التي يتم تجربتها. ويرتبط وعى الشخص بالعالم من خلال توسط الحواس باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها بناء التوجهات ودورات العمل.

وبالتالي، فإن ممارسة الانتباه والتفكير والحكم تسمح بدرجة من السيطرة الواعية على الغرائز الموروثة من خلال التقييم العملي للوسائل وتأجيل الإشباع. إنها القدرة على الوعي التي تسمح للبشر تدريجياً بالتأقلم مع الواقع الخارجي والتكيف معه باعتباره وسيلة لتحقيق أهدافهم. (Scott, John 2011م)، ويعرفه جيلت وما كميلان Gillet & McMillan بأنه: حالة من الاستعداد تتكون من العديد من الأفعال العقلية المشتركة والتي من خلالها نعى هذا الموضوع أو ذاك في البيئة أو في نفسه» (Gillet, Grant R:2001) كما يعرفه كوان Cowan بأنه: «طريقة تصور الناس للطرق الطبيعية والعادية للقيام بالأشياء، وأنماط كلامهم وتصرفهم الاعتيادية، وفهمهم البديهي أو المنطقي للعالم». (Cowan, Dave:2004) ووفقاً لماركس، ليس وعى البشر هو الذى يحدد وجودهم، بل على العكس، يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي.

فالوعي هو نتيجة للتفاعل بين أنفسنا وعالمنا المادي المحيط بنا، ولذلك فهو منتج تاريخي. والإنسانية كما

إطار عملية الوعي. أما الوعي كظاهرة فإنه يتعامل مع الخبرة ذاتها، بما تشمله من أحاسيس وألوان أو أشكال ملونة ومشاعر.» (Tsvetkov, Artem:2008)، كما يمكن أيضاً تصنيف جوانب الوعي وما يتصل به من ظواهر في ثلاث فئات أساسية هي:

١. **الوعي المعرفي Cognitive Consciousness**: ويُشار إليه أيضاً بوصفه وعياً عمدياً ومتعدياً، فهو يستلزم وجود علاقة عقلية بموضوع أو كائن، ويشمل ظواهر مثل التفكير، وأن يصبح على وعى بوجود شخص آخر، وحضور لمشكلة ما، ومعرفة الحقائق حول مجال معين. في اللغة الإنجليزية، تشير كلمة awareness إلى اختيار أكثر طبيعية من كلمة consciousness عندما نقصد الجانب المعرفي من الوعي. ومع ذلك، فإن مصطلح consciousness نادراً ما يقتصر استخدامه على المعنى المعرفي، على سبيل المثال، المصطلحات السيسولوجيا والسياسية، الوعي الطبقي والوعي بين النوعين والوعي البيئي، فإن الوعي هنا يقف على الاهتمام المعتاد والمعرفة عن قضايا هذا الموضوع. القاسم المشترك لجميع أنواع الوعي المعرفي هو توجهها نحو هدف أو موضوع، قد يكون ملموساً أو مجرداً.

٢. **الوعي الظاهراتي Consciousness Phenomenal**: أو بمصطلح بديل جيد الوعي التجريبي، فإن الوعي الشعوري غالباً ما يعطى شعوراً مشابهاً ولكنه أيضاً يمكن أن يكون له دلالات أخرى. فالنائم الذى لا يحلم لا يملك أي خبرات حالية، وبالتالي فهو ليس واعياً بالمعنى الظاهراتي. وعلى العكس من ذلك، فإن الشخص المستيقظ عادة ما يملك خبرات حسية وإدراكية، ويشعر بالعواطف، ويستمتع بالصور العقلية، وكل ذلك يخص الوعي الظاهراتي.

٣. **وعى التحكم Consciousness Control**: ففي فهمنا السليم لأنفسنا وللآخرين، كما في العديد من نظريات علم النفس والأمراض النفسية، فإن الوعي يعطى دوراً في بدء أو السيطرة على السلوك.



المباشر: الذى اهتم به الموظفون أكثر من غيره، وهو تعبير عن خبرة الحياة اليومية المباشرة وحاجات البشر اليومية، أي أنه أكثر ارتباطاً بالوجود العياني المباشر، ولذلك فهو تفصيلي وتجزئي، ويتسم بالعمومية والتلقائية، ويرتبط بالخصائص النفسية الاجتماعية للبشر، التي تعكس وجوداً اجتماعياً له خصائصه ومكوناته، ونظراً لأن الوجود الاجتماعي المرهلي، والخصائص النفسية المتعينة بناء عليه ليسا منقطعاً الصلة بمراحل تاريخية مضت، فإن خصائص أنماط من وجود اجتماعي سابق، وخصائص نفسية اجتماعية مرتبطة بهما، تنعكس هي الأخرى من خلال الخبرات اليومية والمباشرة للجماهير. المستوى الثاني: الوعي النظري الأيديولوجي: الذى يعكس وجوداً طبقياً محدداً، ويأتي إدراكاً وتصوراً طبقين للمجتمع وما يحويه من علاقات، وما توجد بينهما من تناقضات، وأيضاً تصوراً للعلاقة بالطبيعة سواء كانت علاقات سيطرة وخضوع من البشر أو للبشر، وخبرتهم الماضية في السيطرة عليها، وما اخترعوه من فنون في الانتاج والعمل والتفاعل والتنظيم.. الخ.

ويحاول من منظور تاريخي ومعاصر فهم جوهر الواقع الاجتماعي وظواهره والقوانين الأساسية التي تحكم سيرورته.

المستوى الثالث: الوعي العلمي: الذى طورته قوى الإنتاج، وتوظفه لخدمة مصالح انتاجية وأيديولوجية، وهو أيضاً نتاج لتراكمات الماضي، والاتصال العلمي مع مجتمعات أخرى، إن استعارة أو تبعية أو تطويعاً، وأما عن الأبعاد، فهي تشير إلى وجود وعى فردي: يعبر عن فرد محدد له ظروفه النوعية الخاصة، ويعكس وجوداً فردياً عياناً محدداً.

وإلى وعى جماعي أو جماهيري: يعنى وعى طبقة محددة أو مجتمع محدد، وهو إدراك وتصور طبقان للمجتمع والطبيعة. وإلى وعى مجتمعي: يعكس الوجود الاجتماعي ككل، لكن بتضاريسه وتبايناته وتناقضاته، ويشير إلى إدراك وتصور القضايا المجتمعية الأساسية.

يقول ماركس تتأسس بواسطة العالم المادي، والذي فقط من خلال انخراطنا فيه نستطيع ممارسة قوتنا أو سلطتنا ويتم تأكيد واقعها. (Eagleton, Terry, 2011) ويعرف ماركس الوعي الاجتماعي بأنه مجموع الأفكار والنظريات والآراء والمشاعر الاجتماعية والعادات والتقاليد التي توجد لدى الناس، والتي تعكس واقعهم الموضوعي. وبما أن الوجود الاجتماعي للناس يتصف بالتعقيد والتنوع، فإن الوعي الاجتماعي يتصف أيضاً بالتعقيد والتنوع.

ويدل استعراض التاريخ الاجتماعي أنه مع تغير الوجود الاجتماعي للناس يتغير أيضاً وعيهم الاجتماعي ... كما أكد ماركس أيضاً على أن الوعي الاجتماعي يتصف بخاصية الاستقلالية النسبية في تطوره. فالوعي الاجتماعي قد يتخلف عن تطور الوجود الاجتماعي أو قد يسبقه وتتضح الاستقلالية النسبية للوعي الاجتماعي في استمرارية التطور. فالوعي ليس في علاقة سلبية مع الوجود ولكن الوعي يؤثر تأثيراً إيجابياً على الوجود الاجتماعي. (احمد : ٢٠٠٧م) بينما يعرف أ وليدوف الوعي الاجتماعي بأنه: «إعادة إنتاج البشر للواقع الاجتماعي في شكل أفكار وتصورات ورؤى في مرحلة معينة من التطور التاريخي.

فالوعي الاجتماعي هو إذن الإحاطة بالواقع من قبل طبقة محددة أو فئة اجتماعية أو المجتمع بأسره.» (أوليدوف: ١٩٨٦) ويرى العريفي أن «الوعي الاجتماعي اتجاه عقلي منعكس، يعين الإنسان على أن يكون واعياً بنفسه وبيئته بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد، ويتضمن هذا الاتجاه: وعى الإنسان بوظائفه الجسمية والعقلية. والوعي بأهداف العالم المحيط به، وإدراك الإنسان لنفسه كإنسان في المجتمع الذى يعيش فيه. وإدراك الإنسان لنفسه كعضو في جماعة. وإدراك الإنسان للعلاقات التي تربط بين الظواهر الاجتماعية والمواقف التي يمر بها، والقيم والمعايير التي تحدد استجاباته المختلفة في هذه المواقف.» (العريفي : ١٤١٦) ويشير عبد الباسط عبد المعطى إلى أن للوعي الاجتماعي ثلاثة مستويات وثلاثة أبعاد، كالتالي: (عبد المعطى: ١٩٨٤م) المستوى الأول: الوعي اليومي

نفس اللحظة التي نعرف فيها الآخر.» [١٨] كما يرى شليتز Schlitz وآخرون أن « النظرة إلى العالم هي أحد جوانب الوعي ... وهي تشمل المعتقدات والافتراضات والمواقف والقيم والأفكار التي تشكل نموذجاً شاملاً للواقع. وهي تشمل أيضاً صياغات وتفسيرات الماضي والحاضر والمستقبل.»

وبالتالي فإن نظرة الناس إلى العالم تؤثر في كل جانب من جوانب كيفية فهم العالم من حولهم والتفاعل معه. وهي تؤثر تأثيراً عميقاً على الأهداف والرغبات الفردية والمشاركة، وتشكيل التصورات والدوافع والقيم الواعية وغير الواعية على حد سواء. كما تشكل السلوك البشري في العلاقات والتفاعلات الفردية والاجتماعية، في كل لحظة من اليوم.

وهم يعرفون الوعي الاجتماعي بأنه: « الإدراك الواعي لكوننا جزءاً من مجتمع مترابط من الآخرين ». وبهذه الطريقة، فالوعي الاجتماعي يشير إلى مستوى واضح من الوعي لدى الفرد بكونه جزءاً من كل أكبر.

وهو يشمل المستوى الذي يعي فيه الفرد كيف يتأثر بالآخرين. وكذلك كيف يمكن أن تؤثر أفعاله في الآخرين. ويشمل أيضاً فهم أن هناك العديد من العوامل تشكل الخبرة التي تكمن تحت عتبة الوعي.

وهم يفرقون بين عدة مستويات للوعي الاجتماعي؛ ففي المستوى الأكثر ضيقاً من الوعي الاجتماعي، نجد نقصاً واضحاً في وعي الأفراد بارتباطهم بالآخرين، وإلى أي مدى يؤثرون أو يتأثرون بالآخرين. أما في المستوى الأكثر اتساعاً من الوعي، يصبح الناس أكثر وعياً بارتباطهم مع الآخرين، وقدرتهم على التأثير والتأثر بهم.

وعندما تتحول النظرة إلى العالم من الوضع الأولى للتمركز حول الذات إلى وضع آخر تدرك فيه الذات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من كل أكبر، يصبح الناس أكثر تعاطفاً، وتقبلاً للعمل كوكلاء للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم المباشرة وما وراءها.

وينظرون إلى تنمية الوعي الاجتماعي باعتبارها: « عملية

وهذه المستويات والأبعاد لا توجد منعزلة عن بعضها، أو عن تاريخ المجتمع، لأنها دينامية متفاعلة جديلاً. وكلا المستويين الفردي والاجتماعي يتبادلان التأثير والتأثر من منظور جدي، ويحتاج فهم الواحد منهما لفهم الآخر، إلا أن التمييز بينهما يكشف عن أمرين: يوضح الأول أن الأبعاد المعرفية المختلفة التاريخية والمعاصرة، بما في ذلك الأيديولوجيا، تؤثر في الوعي الاجتماعي بالإضافة إلى تأثيره بتفاعل وعي الأفراد. ويوضح الثاني درجة انعكاس الواقع وشكل هذا الانعكاس ومحتواه. فالوعي الفردي انعكاس مباشر وعياني للوجود الفردي، في حين أن الوعي الاجتماعي يحوى درجات أكثر تعميماً وتجريداً، ويهم هنا تمييز الوعي الاجتماعي بأنه يعكس الروابط والعلاقات بين الظواهر والأفراد والجماعات والطبقات.

فالوعي الاجتماعي هو الذي يعمم خبرة الوعي المباشر ويكسبها شكلاً ومحتوى اجتماعيين، يعمقهما وينشرهما بين أعضاء الجماعة والطبقة وبين الجماهير، وبالتالي تندمج الإدراكات الفردية وتتكامل في تصورات جماعية، مما يكسبها طابعاً موضوعياً، ميزانه مصالح الجماعة وتصوراتها.

ويؤكد تشارلز كولي Cooley أن « الوعي الاجتماعي Social consciousness أو الوعي بالمجتمع society of awareness لا يمكن فصله عن الوعي الذاتي self-consciousness. لأننا بالكاد نستطيع التفكير في أنفسنا إلا بالإحالة إلى جماعة اجتماعية من نوع ما، ولا إلى الجماعة بدون الإشارة إلى أنفسنا.

فالأمران يسيران معاً جنباً إلى جنب، وما نحن على وعى به حقاً ليس أكثر أو أقل من الكل الشخصي أو الاجتماعي المعقد، الذي يتم تأكيده الآن على وجه الخصوص أو بصفة عامة. وبصفة عامة، فإن معظم وعينا الانعكاسي لحالات عقلنا الواعي، تصبح بالتالي وعياً اجتماعياً، لأن إحساسنا بعلاقتنا بالآخرين، أو بعلاقات الآخرين ببعضهم، يمكن بالكاد أن تفشل في أن تكون جزءاً منها.

فالذات والمجتمع توأمان، ونحن نعرف أحدهما في



٢٠٠٦م) وتعرفه الباحثة في إطار مقتضيات البحث الحالي إجرائياً بأنه « مجموعة الأفكار والمشاعر والتصورات الإيجابية التي يكونها الفرد نحو رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتؤثر بالإيجاب على استجاباته نحوها) وتسعى الباحثة من خلال ذلك إلى تكوين الوعي الإيجابي المجتمعي نحو رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة لتحقيق الأهداف التالية :

- زيادة وعي الأفراد بمتطلبات رؤية ٢٠٣٠
- الانتماء لفكرة رؤية ٢٠٣٠ وزيادة الحماس نحو تنفيذها .
- المشاركة في نجاح تلك الرؤية والمساعدة على تحقيق متطلباتها.
- تدريب الشباب على استراتيجيات تحقيق رؤية ٢٠٣٠.
- الربط بين رؤية ٢٠٣٠ والمجتمع من خلال مجموعة الشباب الجامعي .

ثالثاً : التدريب:

يمثل التدريب أكثر الأدوات جدوى للتطوير، فمن خلاله يتم نقل مهارات وقدرات الأفراد، وإكسابهم أساليب جديدة للأداء، وتنمية معارفهم حول بعض المفاهيم المتعلقة بمجالات أعمالهم، ومن خلال تطوير الفرد في قدراته، ومهاراته، ومعارفه، ينعكس ذلك إيجاباً على أدائه، ويسهم في تطوير مكونات المنظمة الأخرى تبعاً (الغامدي، ١٤٢١، هـ ص ١٠٧) ونظراً للتطور الهائل والسريع في العصر الحالي وخاصة في مجال التقنية والتكنولوجيا وفي شتى المجالات بشكل عام، ويحاول المسؤولون في هيئة التحقيق والادعاء العام بمواكبته هذه التطورات بالتركيز على تدريب منسوبيها عن طريق تقديم البرامج التي تناسب مجال عملهم وتلامس الواقع، وتؤدي إلى تطوير أداء العاملين فيها، وذلك من خلال تنفيذ البرامج التدريبية لجميع منسوبي الهيئة في شتى المجالات المختلفة التي لها علاقة بأعمال الهيئة . مفهوم التدريب : هناك تعاريف متعددة للتدريب ومن هذه التعاريف ما يلي :

١. التدريب نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات

تنطوي على زيادة الوعي بالسياق التاريخي والاجتماعي، والقدرة على التفكير المجرد عن الزمان والمكان، وما وراء ظروف الحياة اليومية المباشرة، لفهم التجربة الفردية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من منظومة أوسع للعلاقات الاجتماعية».

وترتبط تنمية الوعي الاجتماعي بسلسلة من التحولات في النظرة إلى العالم، كما أن تعزيز الوعي الاجتماعي يحفز تحولات أخرى في النظرة إلى العالم. ويمكن تحديد خمسة مستويات من الوعي الاجتماعي، تشمل:

١. التضمين، حيث يتشكل الوعي بدون وعي حقيقي بالعوامل الاجتماعية والثقافية والبيولوجية، والذي يعتبر نوعاً من الوعي قبل الاجتماعي.

٢. انعكاسية الذات، حيث يكتسب الناس الوعي بكيفية تشكل خبراتهم بواسطة العالم الاجتماعي عبر التفكير والممارسات التأميلية.

٣. الارتباط، حيث لا يكون الناس مدركون للبيئة الاجتماعية فقط، ولكنهم يبدؤون في تعبئة النية للمساهمة في الخير الأكبر من خلال بعض الطرق الموجهة نحو الخارج.

٤. التعاونية، حيث يرى الناس أنفسهم على أنهم جزء من الجماعة والبدء في العمل مع الآخرين للمشاركة في إنشاء أو تشكيل البيئة الاجتماعية من خلال الأعمال التعاونية، مثل الاستقصائيات الجماعية، والتواصل والتعلم.

٥. التجاوب، حيث يظهر الناس شعوراً بالترابط الضروري مع الآخرين في مجال الخبرات المشتركة وبرز هذا الشعور في الفئات الاجتماعية، والذي يحفز على التحول الاجتماعي. ومن هنا يمكننا تعريف الوعي الاجتماعي بأنه: (الصورة الذهنية للفرد عن واقعه الاجتماعي، والمتمثلة في مجموعة الأفكار والمشاعر والسلوكيات التي تعبر عن إدراكه لهذا الواقع، والتي غالباً ما تكون مستمدة من هذا الواقع، ثم تعود لتؤثر في فهم الفرد لهذا الواقع، وتشكل استجابته تجاهه). « (أمين

في المتدربين من ناحية معلوماتهم ومعارفهم ومهاراتهم وسلوكياتهم بما يجعلهم لائقين لأداء أعمالهم بكفاية وإنتاجية عالية. (حجازي، ٢٠١٠، ص ٨)

٢. أيضاً عرف التدريب بأنه محاولة لتغيير سلوك الأفراد مما يجعلهم يستخدمون طرقاً ١٤ وأساليب مختلفة في أداء الأعمال يجعلهم يسلكون شكلاً مختلفاً بعد التدريب عن ما كانوا عليه قبله. (الخاطر، ٢٠١٠، ص ٣١١) والتدريب من وجهة نظر «عيسى، ٢٠١٠» هو الجهد المنظم والمخطط له لتزويد القوى البشرية في الجهاز الإداري بمعارف معينة وتحسين وتطوير معارفها وقدرتها وتغيير سلوكها واتجاهاتها بشكل إيجابي بناءً. (عيسى، ٢٠١٠، ص ٢٩٤) التدريب عملية مخططة لتصحيح الأداء والمعرفة والمهارات من خلال تجربة تعليمية بهدف الوصول إلى أداء أكثر فاعلية. ٥ - التدريب هو مجموعة الطرق المستخدمة في تزويد العاملين الجدد أو الحاليين بالمهارات اللازمة لأداء وظائفهم بنجاح. (أبو النصر، ٢٠٠٩، ص ٩-١٦).

تعريف آخر يرى أن التدريب هو عملية مخططة تقوم باستخدام أساليب وأدوات بهدف خلق وتحسين وصل المهارات والقدرات لدى الفرد وتوسيع نطاق معرفته للأداء الكفاء من خلال التعلم لرفع مستوى كفاءته وبالتالي كفاءة المنشأة التي يعمل فيها كمجموعة عمل. ومن وجهة نظر الباحث فإن التدريب هو الجهود المستمرة التي يقوم بها المسؤولين في هيئة التحقيق والادعاء العام بشكل مخطط ومدروس، والتي تهدف إلى تزويد العاملين في الهيئة بالمعارف والقدرات والمهارات وكذلك الخبرات المتجددة، من أجل تحسين أداء العاملين فيها وقد وضع السعدون مقومات نجاح عملية التدريب كالتالي:-

١. إن التدريب عملية مستمرة وهذه نتيجة حتمية لأن هناك تغيراً مستمراً في طبيعة الوظيفة.
٢. إن التدريب نشاط مخطط حيث أن هناك أهداف محددة يسعى التدريب إلى تحقيقها.
٣. إن عملية التدريب تهدف إلى إكساب العاملين بعض القدرات والمهارات التي تمكنهم من أداء الأعمال

المنوطة بشكل فعال .

٤. التدريب يساهم في تحقيق أهداف المنظمة عن طريق صقل قدرات ومهارات الموظفين مما ينعكس بصورة إيجابية على وضع وأهداف المنظمة موضع التنفيذ. (السعدون، ٢٠١٣، ص ١٥)

٥. تحقيق الانسجام والتوافق بين الفرد والوظيفة عن طريق تزويده بالقدرات والمهارات ذات الصلة الوثيقة بطبيعة الوظيفة. (السواط، وآخرون، ٢٠٠٧، ص ١٥٨-١٥٩).

ثالثاً : متطلبات رؤية ٢٠٣٠

أعلن خادم الحرمين الشريفين في الجلسة المنعقدة لاجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين الموافق ٢٥/٤/٢٠١٦ عن موافقة المجلس على مشروع رؤية السعودية ٢٠٣٠ الذي تحدث عنها ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مسبقاً، وكان يترقبها وينتظرها جموع الشعب السعودي

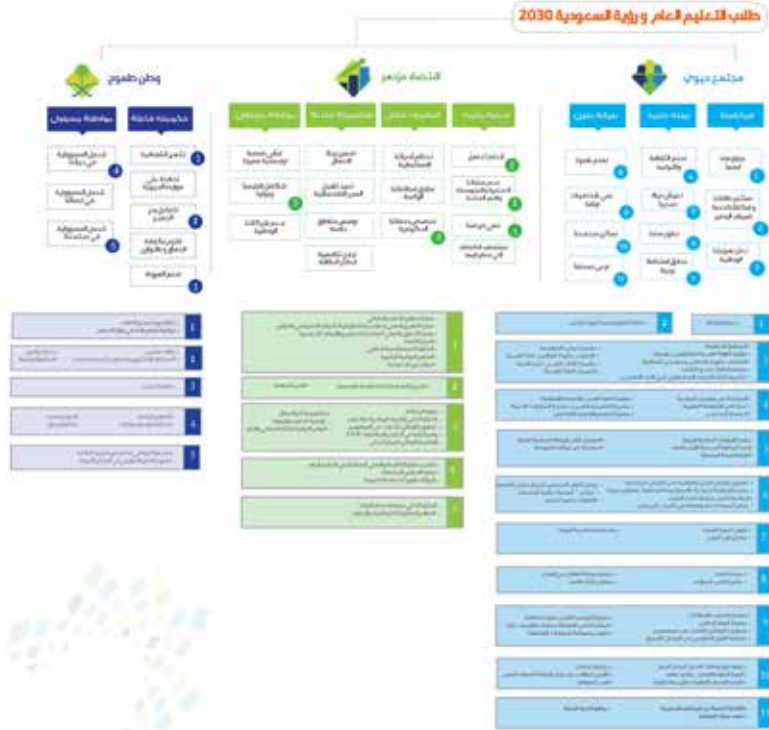
أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠

- زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من (٨) ملايين إلى (٣٠) مليون معتمر.
- رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل تصنيف ٣ مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم.
- رفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (٢,٩٪) إلى ٦٪.
- رفع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من (١٣٪) إلى ٦٠٪.
- الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة (٢٦) إلى المرتبة ١٥.
- زيادة متوسط العمر المتوقع من (٧٤) إلى (٨٠) عاماً.
- تخفيض معدل البطالة من (١١,٦٪) إلى ٧٪.
- رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (٢٪) إلى (٣,٥٪).



- تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة (٤٥) إلى (٢٥) عالمياً و(١) إقليمياً.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من (١٦٪) إلى (٥٠٪) على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (١٦٣) ملياراً إلى (١) تريليون ريال سنوياً.
- الوصول من المركز (٨٢) إلى المركز (٢٠) في مؤشر فاعلية الحكومة.
- الوصول من المركز (٣٦) إلى المركز (٥) الأول في مؤشر الحكومات الإلكترونية.
- رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (٦٪) إلى (١٠٪).
- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من (١٪) إلى (٥٪).
- الوصول إلى (١) مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل (١١) ألف.

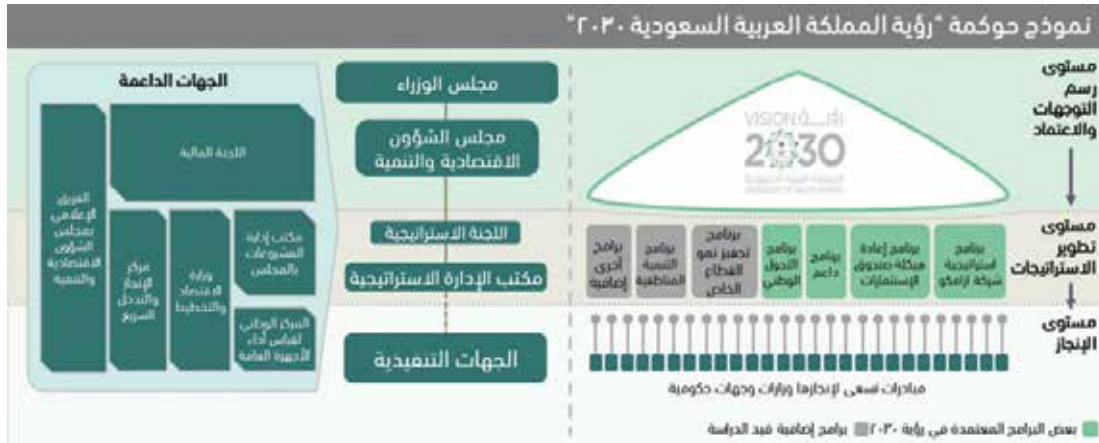
- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (٢٢٪) إلى (٣٠٪).
- رفع حجم اقتصادنا وانتقاله من المرتبة (١٩) إلى المراتب الـ (١٥) الأولى على مستوى العالم.
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (٤٠٪) إلى (٧٥٪).
- رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من (٦٠٠) مليار إلى ما يزيد على (٧) تريليونات ريال سعودي.
- الانتقال من المركز (٢٥) في مؤشر التنافسية العالمية إلى أحد المراكز (١٠) الأولى.
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (٣,٨٪) إلى المعدل العالمي (٥,٧٪).
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (٤٠٪) إلى (٦٥٪).



النفقات متوسطة المدى، كما تتولى اللجنة إعداد وتحديث الآليات التفصيلية التي يتم من خلالها اعتماد المتطلبات المالية للبرامج والمبادرات ويشمل ذلك دراسة المتطلبات المالية للبرامج والمبادرات وتخطيط التدفقات النقدية لها والرفع بشأنها.

الفريق الإعلامي بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يتولى الفريق الإعلامي في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ترسيخ الصورة الذهنية لـ «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، ويشمل ذلك توحيد الرسائل الموجهة للرأي العام وتصحيح ما قد يكون خاطئاً منها

الآن رؤية المملكة ٢٠٣٠ هي رؤية شاملة متكاملة تتحول فيها المملكة من مرحلة التخطيط الى مرحلة التنفيذ الفعلي من خلال مجموعة من الاستراتيجيات ولتحقيق ذلك تم وضع الآليات والترتيبات اللازمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» قام المجلس بتطوير نظام حوكمة متكامل؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة؛ بما يمكن المجلس من المتابعة الفاعلة والشكل التالي يوضح نموذج الحوكمة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.



وتطوير الخطط الإعلامية لـ «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» والبرامج التنفيذية المرتبطة بها لإطلاقها للجمهور تعزيزاً لمبدأ الشفافية.

للجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية تتولى اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية مسؤولية تقديم الدعم في الشؤون الاستراتيجية للمجلس، بما في ذلك اقتراح صياغة الاستراتيجيات المحققة لـ «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، وترجمتها إلى برامج تنفيذية، ومتابعة تنفيذها، وذلك من خلال إشرافها على مكتب الإدارة الاستراتيجية، ودراسة كل ما يرفعه المكتب إليها. كما تتولى اللجنة كذلك دوراً هاماً في حل العوائق

وتم توضيح آليات التنفيذ كالتالي :

على مستوى رسم التوجهات والاعتماد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بناء على تفويض مجلس الوزراء، يتولى المجلس وضع الآليات والترتيبات اللازمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، ويشمل ذلك رسم الرؤى والتوجهات والبرامج والرفع بها، والبت فيما يطرأ على البرامج والمبادرات من تعديل أو تحديث، كما يتولى المجلس البت فيما من شأنه إعاقة تحقيق البرامج التنفيذية لأهدافها فيما يقع ضمن اختصاصاته.

اللجنة المالية تتولى اللجنة وضع وتحديث آليات اعتماد تمويل البرامج والمبادرات بما في ذلك تطوير إطار



والتي تمكنه من متابعة التنفيذ وإدارة المخاطر ويشمل ذلك تعريف التحديات وتصعيدها ومتابعة مدى التزام الجهات ذات العلاقة بالتعاون وقيامها بمسؤولياتها وتسهيل تنفيذ البرامج، والرفع لمكتب الإدارة الاستراتيجية بشكل دوري.

تمثل الوزارة الجهة الداعمة للجهات ذات العلاقة والأجهزة الحكومية في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، وزارة الاقتصاد والتخطيط بناء على توجيه من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أو في حال طلب الجهات ذلك.

كما توفر الوزارة المعلومات اللازمة من بيانات وإحصاءات ودراسات إلى الجهات ذات العلاقة، وتعمل على موازنة الخطط القطاعية والمناطقية بين الجهات ذات العلاقة.

مركز الإنجاز والتدخل السريع يمثل المركز الزراعي الداعمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عمله مع الجهات التنفيذية بغرض تحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» وذلك من خلال تقديم الدعم في تصميم المبادرات وإنجازها وتنفيذها. كما يتدخل المركز بناء على توجيه من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في حال التعثر في تنفيذ أي من المبادرات المشمولة في البرامج التنفيذية المحققة لـ «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠». ويقوم المركز برفع تقارير دورية للمجلس حول البرامج والمشروعات والمهام التي تم تكليفه بها.

ثالثاً: على مستوى الإنجاز

الجهات التنفيذية لـ «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» من وزارات وهيئات وأجهزة حكومية هي المعنية في الجهات التنفيذية المقام الأول بتطوير وتنفيذ البرامج والمشاريع والمبادرات، وتنسيق الجهود والتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى في سبيل تحقيق النتائج المرجوة. كما يكون رئيس كل جهة هو المسؤول الأول عن الإنجاز وحل الإشكالات والتحديات الداخلية التي تعيق تحقيق الأهداف وإنجاز المبادرات ويشمل ذلك رفع التقارير وتوفير المعلومات

والمشكلات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات المحققة لتوجهات المجلس من خلال البت فيما يرفعه إليها مكتب الإدارة الاستراتيجية أو القيام برفعه إلى المجلس للبت فيه. وتعد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بحسب ما يقدره رئيس اللجنة.

مكتب الإدارة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يتبع مكتب الإدارة الاستراتيجية للجنة الاستراتيجية حيث يمثل المكتب الزراعي التنفيذية لها. ويتولى المكتب دراسة وتحليل سبل ترجمة «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» إلى خطط وبرامج تنفيذية ومن ثم الإشراف والمتابعة المستمرة على تقدم تلك الخطط والبرامج التنفيذية، ومدى تحقيقها لمستهدفاتها من خلال التقارير الواردة إليه، وتحديد الفجوات والرفع إلى اللجنة الاستراتيجية بشكل دوري بما يرى ملاءمته من توصيات. كما يتولى المكتب دوراً هاماً في تذييل العقبات والمشكلات التي تُصعد إليه ودراسة أسباب تأخر أو تعثر المبادرات (إن وجدت) وإعداد ملف متكامل سعياً نحو إيضاح الحقائق وتقريب وجهات النظر والبت فيها أو رفعها إلى اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للنظر في شأنها.

مكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يتولى المكتب مسؤولية متابعة المشروعات والقرارات التي يصدرها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويشمل ذلك مدى تحقيق أهداف والتزامات «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، وما يراه المجلس من أولويات أو مبادرات نوعية ضمن البرامج التنفيذية الساعية لتحقيقها. ويشمل ذلك التأكد من تطبيق منهجيات إدارة المشروعات وتقسيمها إلى محافظ وتحليل الاعتماديات والمخاطر المرتبطة بذلك بما يدعم تحقيق النتائج المرجوة. كما يتولى المكتب مسؤولية متابعة سير المعاملات من وإلى المجلس والعكس، ويقوم المكتب بالتواصل مع الجهات في هذا الصدد لجمع التقارير الخاصة بذلك

حوكمة «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، فقد أتمدت آلية تضع مسؤولية حل العوائق على الأجهزة التنفيذية في المقام الأول، وتعزز من تحمّل تلك الجهات لمسؤولياتها، وترفع درجة إحاطة الجهات المعنية بأسباب تأخر أو تعثر تنفيذ المبادرات، وتفعل دور المساءلة والمحاسبة في حال تطلب الأمر ذلك. ويتم ذلك وفق مستويات متعدّدة بحسب عمق وتعقيد المشاكل والفترة الزمنية اللازمة لحلّها، حيث تقع مسؤولية التصعيد على كل جهة في مستويات التصعيد أدناه، بناءً على ما يتطلبه حل المشكلة وبشرط ألا تتجاوز مدّة حل العوائق وتفاديها في أي جهة أسبوعين وبمتابعة من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتهدف هذه الآلية إلى رفع كفاءة الإنجاز وسرعة حل المشكلات، وفقاً للآتي:

للجهات ذات العلاقة المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.

يناط بالمركز تعزيز الشفافية لجميع الأطراف ذات العلاقة عبر متابعة مدى التقدم الحاصل تنفيذ البرامج والمبادرات وتحقيق المستهدفات، ومستوى

بشكل دوري، بما في ذلك التحقق من مدى التزام الجهات بتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة وإبراز أي تعثر أو تأخير في تقدم تنفيذ المبادرات والرفع بذلك إلى الجهات ذات العلاقة بشكل مستمر. كما يتولى المركز إشراك المجتمع في متابعة أداء البرنامج والأجهزة المعنية من خلال نشر لوحات مؤشرات الأداء وتقارير دورية مدققة - بحسب نظامه الداخلي وبالتنسيق مع الفريق الإعلامي - حول مختلف البرامج



المستوى الأول: يتم حل العوائق والتعامل معها داخل الجهة المنفذة للبرامج والمبادرات وبإشراف مباشر من رئيس الجهة (مثال: الوزير المختص) ويعوّل على رئيس الجهة حل معظم المشاكل التنفيذية في هذا المستوى وذلك قبل تصعيدها إلى مستوى أعلى في حال كان ما يعوق التقدم لا يقع ضمن إطار صلاحياته.

المستوى الثاني: يُطلب من مكتب الإدارة الاستراتيجية التابع لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية المشاركة دراسة الموضوع وإعداد ملف متكامل سعياً نحو

التنفيذية المحققة لـ «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» كما يعمل المركز كذلك على بناء وتفعيل آليات متابعة وقياس أداء الأجهزة العامة ضمن الجهات المنفذة للبرامج والمبادرات.

آلية التصعيد

نظراً إلى أهمية وجود آلية واضحة لحل الإشكالات التي قد تواجه التنفيذ وتصعيد كل ما من شأنه أن يعوق تحقيق الأهداف المرجوة ضمن منظومة



الاستبانة وعرضها على المتخصصين وجاء شكلها النهائي كالتالي نتائج الدراسة :

عزيزي عضو هيئة التدريس أعمري الطيبة
نظرا للدور الهام الذي تلعبه الجامعة في نشر ثقافة رؤية المملكة 2030 عليه تأمل مسكن استكمال بيانات الاستبيان للوقوف على مدى المعلومات المتوفرة لديكم حول رؤية 2030 لتوفروا ما يلي

الاسم :
العمر :
الوظيفة : (عضو هيئة تدريس) (إدارية) (طالبية)

المحور الأول: الشعور بأهمية رؤية 2030

رقم	العبارة	نعم	لا	لا أعرف
1	أشعر أن رؤية 2030 فرصة ذهبية للمرتب الاقتصادية بالمملكة			
2	أرى أن رؤية 2030 يمكن شباب المملكة من توفير فرص عمل			
3	أشعر أن رؤية 2030 توفر فرصة الاستعداد السياحي والاقتصادي بالمملكة			
4	تتسرع رؤية 2030 على العمل والإنتاج الفعلي			
5	ل رؤية المملكة 2030 أهمية في دعم العمل التطوعي			
المحور الثاني : مدى المعلومات المتوفرة عن رؤية 2030				
6	تتسرع رؤية 2030 لرفع مستوى التعليم للشباب			
7	تتسرع رؤية 2030 برفع مستوى استخدام التطبيقات الحديثة والتكنولوجيا			
8	تتسرع رؤية 2030 على ممارسة الرياضة يوميا للحفاظ على الصحة			
9	تتسرع رؤية 2030 للاعتماد على المدن الذكية وجعلها في المقدمة			
10	تتسرع رؤية المملكة بتبني السياحة لجميع مدن المملكة			
11	تتسرع رؤية المملكة بخدمات الضيوف والمصنفين من أهداف رؤية 2030			
12	تتسرع رؤية 2030 بالتشروعات الصغيرة			
13	مشاركة المرأة من الأهداف الرئيسية لرؤية 2030			
14	تتسرع رؤية 2030 لرفع مستوى الخدمات الأسرية			
15	تتسرع رؤية 2030 على الصادرات غير النفطية من الأهداف التي تسعى إليها رؤية 2030			
16	تتسرع رؤية 2030 على الصادرات غير النفطية من الأهداف التي تسعى إليها رؤية 2030			
17	تتسرع رؤية 2030 على الصادرات غير النفطية من الأهداف التي تسعى إليها رؤية 2030			
18	تتسرع رؤية 2030 على الصادرات غير النفطية من الأهداف التي تسعى إليها رؤية 2030			
19	تتسرع رؤية 2030 على الصادرات غير النفطية من الأهداف التي تسعى إليها رؤية 2030			
20	تتسرع رؤية 2030 على الصادرات غير النفطية من الأهداف التي تسعى إليها رؤية 2030			

الفرض الأول : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٥٠) بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة في مستوى الفهم لأهمية المجموعتين لرؤية ٢٠٣٠ للتحقق من صحة هذه الفرضية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات عينة الدراسة على المقياس كله وعلى كل عامل من عوامله، واختبار دلالة الفروق بين متوسطات الاستجابة، استخدمت اختبار «ت» Test-T، والجدول يبين ذلك.

إيضاح الحقائق وتقريب وجهات النظر والحصول على المعلومات اللازمة لذلك من جميع الجهات ذات العلاقة سعياً نحو حل العوائق المصعدة له، ولا يتم الرفع إلى اللجنة الاستراتيجية إلا عند تعذر معالجة ما يعيق تقدم الإنجاز على هذا المستوى.

المستوى الثالث : تقوم اللجنة الاستراتيجية بالبت فيما يرفع لها من مكتب الإدارة الاستراتيجية ضمن اختصاصاتها، وفي حال تعذر ذلك، قد ترى اللجنة الحاجة إلى رفع الموضوع إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للبت فيه.

المستوى الرابع : يعرض الموضوع على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للبت في من العرض السابق هل تم تعريف الشباب بماهية رؤية المملكة ٢٠٣٠؟ هل يعلم أغلب الشباب بأهداف الرؤية أو ما تسعى الي تحقيقه؟

والبرامج التدريبية المقترحة تنفيذها تشمل جميع الحقائق السابقة وتم وضعها في كتيب بسيط لعضوات هيئة التدريس لشرحها للطلبات واشتراك أكبر قدر من الطالبات وتم وضعها كمعلومات وحقائق في التالي :

برامج الأنشطة الطلابية (محاضرات - ندوات - لقاءات - منافسات - مقترحات وأعمال فنية البرامج التدريبية المكثفة التي تتناول ما سبق عن رؤية ٢٠٣٠ والجدول يوضح توزيع البرامج على الأنشطة الطلابية المختلف كالتالي

البرامج التدريبية		الندوات		المحاضرات		المناقشات واللقاءات	
عدد الساعات	عدد الساعات	عدد الساعات	عدد الساعات	عدد الساعات	عدد الساعات	نبرة عند كل محاضرة	عدد الساعات
٦	٤	٤	٤	٤	٤		

شكل الاستبانة التي تم تصميمها

بناء على الهدف من تصميم الاستبانة والذي يتمثل في التالي: (الوقوف على المعلومات المتوفرة لدى أعضاء هيئة التدريس والطالبات عن رؤية ٢٠٣٠) تم تصميم

العامل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
أهمية رؤية ٢٠٣٠ للمجموعتين	٦١	٢,٩٩	٠,٨٥	١٥٠	٠,٥٦١	٠,٥٧٦
	٩١	٣,٠٧	٠,٩٢			
القيمة	٦١	٣,٣٦	٠,٩١	١٥٠	٠,٢٢٤	٠,٨٢٣
	٩١	٣,٤٠	٠,٩٣			
الصعوبة	٦١	٢,٣٢	٠,٨٢	١٥٠	١,٢٤٦	٠,٢١٥
	٩١	٢,٤٨	٠,٧٩			
المقياس كله	٦١	٢,٩٤	٠,٧٧	١٥٠	٠,٦٨٧	٠,٤٨٧
	٩١	٣,٠٣	٠,٧٨			

مستوى (٠,٥) بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة في مستوى المعلومات المتوفر لرؤية ٢٠٣٠ للتحقق من صحة هذه الفرضية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات عينة الدراسة على المقياس كله وعلى كل عامل من عوامله، واختبار دلالة الفروق بين متوسطات الاستجابة، استخدمت اختبار «ت» Test-T، والجدول يبين ذلك.

يشير الجدول السابق إلى أن قيمة «ت» للمقياس كله قد بلغت (٠,٦٨٧) وجميعها قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية مما سبق يتضح التالي: أن كلا المجموعتين لم تدرك أهمية رؤية ٢٠٣٠ ويعود ذلك لنقص المعلومات لدى المجموعتين
الفرض الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند

العامل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
مدي المعلومات المتوفرة حول رؤية ٢٠٣٠	٦١	٢,٩٥	٠,٨٥	١٥٠	٠,٥٦١	٠,٥٤٣
	٩١	٣,٠٩	٠,٩٢			
القيمة	٦١	٣,٢١	٠,٩١	١٥٠	٠,٢٢٤	٠,٧٩٩
	٩١	٣,٢٩	٠,٩٣			
الصعوبة	٦١	٢,٣١	٠,٨٢	١٥٠	١,٢٤٦	٠,٢١٧
	٩١	٢,٤٢	٠,٧٩			
المقياس كله	٦١	٢,٨٤	٠,٧٧	١٥٠	٠,٦٨٧	٠,٤٩٨
	٩١	٣,٠٠	٠,٧٥			



الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة عقب تطبيق الأنشطة الطلابية والبرامج التدريبية لصالح المجموعة التجريبية على استبانة محور أهمية رؤية ٢٠٣٠.

يشير الجدول السابق إلى أن قيمة «ت» للمقياس كله قد بلغت (٠,٦٨٧) وجميعها قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

العامل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة «ف»	الدلالة الإحصائية
أهمية رؤية ٢٠٣٠	بين المجموعات	١٤,٦٠	٢	٧,٣٠	١٠,٢٦١	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	١٠٤,٥٥	١٤٧	٠,٧١		
	المجموع	١١٩,١٥	١٤٩			
القيمة	بين المجموعات	٧,٠٩	٢	٣,٥٤	٤,٣٩٥	٠,٠١٤
	داخل المجموعات	١١٨,٥٤	١٤٧	٠,٨١		
	المجموع	١٢٥,٦٣	١٤٩			
الصعوبة	بين المجموعات	١٤,٩٦	٢	٧,٤٨	١٣,٣٦٣	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٨٢,٢٨	١٤٧	٠,٥٦		
	المجموع	٩٧,٢٤	١٤٩			
المقياس كله	بين المجموعات	١٢,٠٨	٢	٦,٠٤	١١,٢٨٥	٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٨,٦٨	١٤٧	٠,٥٤		
	المجموع	٩٠,٧٦	١٤٩			

مستوى ($\alpha \leq 0,05$)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية

تحليل النتائج : تعود الفروق بين المجموعتين على الاستبانة للعوامل التالية :

أثر البرامج التدريبية على المجموعة الضابطة

● ما تم تقديمه من معلومات حول رؤية ٢٠٣٠ خلال اللقاءات المتعددة والبرامج المقدمة خلال الأنشطة المتعددة للنشاط الطلابي داخل الكلية

● تعاون عضوات هيئة التدريس وزيادة الاطلاع حول رؤية ٢٠٣٠

يبين الجدول السابق أن قيمة «ف» قد بلغت للمقياس كله (١١,٢٨٥) وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة عقب تطبيق الأنشطة الطلابية والبرامج التدريبية لصالح المجموعة التجريبية على استبانة محور المعلومات المتوفرة لدى المجموعتين رؤية ٢٠٣٠.

يبين الجدول السابق أن قيمة «ف» قد بلغت للمقياس كله (١٠,٩١١) وجميعها قيم دالة إحصائياً عند

المسئولية الاجتماعية والانشطة المدرسية والجامعة لدى طلاب دور المعلمين ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس .

٥- أمين ، عبير (٢٠٠٦) : تزييف وعى الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٦- أو ليدوف (١٩٨٢م) : الوعى الاجتماعى، ترجمة ميشيل كيلو، دار ابن خلدون، بيروت.

٧. الخاطر، فايز (٢٠١٠م) : استراتيجية التدريب الفعال، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان .

٨- الحربي، عبد الله حمود، النشاط الطلابي، ورقة عمل مقدمة في اللقاء السنوي التاسع للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية في جامعة الملك سعود: النشاط الطلابي ودوره في العملية التربوية والتعليمية في الفترة من ٧-٩ صفر ١٤٢٢هـ.

٩. السعدون ، فهد (٢٠١٣م) دور البرامج التدريبية التخصصية في تحسين اداء العاملين في هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الادارية.

١٠. السواط ، طلق عوض الله وأخرون (٢٠٠٧م) : الادارة العامة : المفاهيم والوظائف والانشطة ، دار الحافظ للنشر والتوزيع ، جدة .

١١- العلي، سعد إبراهيم. بعض العوامل المؤثرة على المشاركة في الأنشطة الطلابية بجامعة الملك سعود، بحث مقدم في اللقاء السنوي التاسع للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية في جامعة الملك سعود: النشاط الطلابي ودوره في العملية التربوية والتعليمية في الفترة من ٧-٩ صفر ١٤٢٢هـ، الرياض

١٢. العريفي ، محمد سعود (١٤١٦هـ) : العلاقة بين الوعى المجتمعي والحد من انتشار العقاقير المخدرة ، رسالة ماجستير ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، جامعة سعود .

١٣. الغامدي ، عمير (٢٠١٢م) : التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية

● الدعاية التي تم تنفيذها لحث الطالبات على الحضور

توصيات الدراسة :

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في رفع الوعى المجتمعي والثقافة العامة حول رؤية ٢٠٣٠ كالتالي :

● دعم الدورات التدريبية المقدمة لعضوات هيئة التدريس حول رؤية ٢٠٣٠ لزيادة المعلومات لديهن واشعارهن بأهمية الرؤية لتطوير المملكة» جعل جزء من محاضرات العضوات (نبذة عن رؤية ٢٠٣٠

● ادخال رؤية ومتطلبات ٢٠٣٠ في برامج الأنشطة الطلابية

● تكثيف البرامج التدريبية المقدمة للطالبات حول رؤية ٢٠٣٠

● ادراج محاضرات خاصة بشرح متطلبات رؤية ٢٠٣٠ داخل الأنشطة الطلابية

● عمل لقاءات مع متخصصين حول رؤية ٢٠٣٠

● مقترحات الطالبات حول الية تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ وادراجها كمسابقات بين الطالبات

● توفير برامج للإداريات لشرح أهمية رؤية ٢٠٣٠

● دعم المطويات واللوحات التي تعرض معلومات حول رؤية ٢٠٣٠

المراجع

١. أحمد ، أميرة عبد العزيز (٢٠٠٢م) : تصور مقترح لدور خدمة الجماعة في ربط النشاطات الطلابية بالمغريات الناتجة عن العولمة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة .

٢. أحمد ، عبد الله (١٤٠٦) : أوقات الفراغ لدى الشباب ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود .

٣. ابو النصر، مدحت (٢٠٠٩م) مهارات المدرب المتميز المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط١.

٤. أفندي ، محمد رسمي (١٩٨٥م) : العلاقة بين مكونات



دراسة تقييمية لأثر البرامج التدريبية في عمادة التطوير والجودة، جامعة حائل.

٢٣- عرقسوس، مراد سليمان: التخطيط للأنشطة غير الصفية في المدارس الثانوية للبنين بمنطقة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ

٢٤. عطية، شعبان، وآخرون (٢٠٠٤م): المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

٢٥. عيسى، سليم (٢٠١٠م): إدارة شؤون الافراد، دار اسامة للنشر، عمان.

٢٦. عائدة، نعمان (٢٠٠٨م): علاقة التدريب بأداء الأفراد العاملين في الإدارة الوسطى دراسة حالة، تعز، اليمن، رسالة ماجستير منشورة

٢٧- عاشور، سعيد عبد الفتاح (١٩٥٩م): الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى، مكتبة النهضة المصرية، ط١، القاهرة.

٢٨- عمادة شؤون الطلاب. النشاط الطلابي من خلال توصيات ندوات عمادات شؤون الطلاب، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، جدة، ١٤٠٧هـ.

٢٩- عبد الباسط، عبد المعطى (١٩٨١) اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس. - أحمد، سمير نعيم (٢٠٠٦م): النظرية في علم الاجتماع، ط ١٠، د. ن. القاهرة.

٣٠- عبد الباسط، عبد المعطى (١٩٨٣م): الوعى التنموي العربي، ممارسة بحثية، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٣١- سعد، محمد الظريف (١٩٩٢م): المعوقات التي تحد من دور الإحصائي الاجتماعي المدرسي، مجلة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الجمعية المصرية للإحصائيين الاجتماعيين.

٣٢. سعد، محمد ظريف (٢٠٠١م): دور مقترح للأخصائي الاجتماعي مع جماعات النشاط المدرسي لوقاية

في ضوء معايير المجلس الوطني الامريكي للاعتماد تعليم المعلمين NCATE تصور مقترح، رسالة دكتوراه، جامعة ام القرى

١٤- الصبيحي، محمد سليمان. النشاط الطلابي في الجامعات السعودية الواقع والمأمول، بحث مقدم في اللقاء السنوي التاسع للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية في جامعة الملك سعود: النشاط الطلابي ودوره في العملية التربوية والتعليمية في الفترة من ٧-٩ صفر ١٤٢٢هـ. الرياض

١٥. بطرس، فهيمة لبيب (١٩٩٨م): دور الأنشطة الطلابية في تنمية بعض القيم الخلقية لدى طلاب جامعة المنيا، مجلة التربية وعلم النفس، كلية التربية، مجلد ١٢

١٦- حجازي، مصطفى (٢٠٠٥م): الإنسان المهذور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥. ص٢٢٦

١٧- حجازي، وجدى حامد (٢٠١٠م): التدريب في القرن الحادي والعشرين، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

١٨- حسين، محمود (٢٠٠٥م): دور الأنشطة الطلابية في اكساب قيم المشاركة لدى طلاب جامعة الأزهر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر.

١٩. حلس، موسى، ناصر مهدي (٢٠٠٥م): الأسرة والمجتمع، سلسلة دراسات، المجتمع الفلسطيني، غزة.

٢٠. حلس، موسى، ناصر، مهدي (٢٠١٠م): دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي المجتمعي لدى الشباب الفلسطيني، دراسة ميدانية، جامعة الأزهر.

٢١- خياط، سامي عبد الرحمن. تطور حجم الخدمات الصفية واللا صفية المقدمة للطلاب من خلال تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العالمي عن خادم الحرمين الشريفين وإنجازاته (المحور التربوي) في الفترة من ٢٦-٢٩/٨/١٤٢٢هـ، جامعة الملك سعود، الرياض.

٢٢. عبد المجيد، هيثم، شلبي أحمد وآخرون (٢٠١٥م)

٤٢- مزيو، منال عمار (٢٠١٢م) : الدور التربوي للأنشطة الطلابية في تنمية بعض المبادئ التربوية لدى طالبات المرحلة المتوسطة بتبوك ، قسم التربية وعلم النفس، جامعة تبوك

٤٣. عبد المجيد، هشام، شلبي، عماد، عبد الله، مجدي (١٤٣٥) : دراسة تقييمية لأثر البرامج التدريبية في عمادة الجودة والتطوير، جامعة حائل .

المواقع الإلكترونية :

<http://vision2030.gov.sa/ar/goals>

[http://www.alarabiya.net/ar/saudi today /](http://www.alarabiya.net/ar/saudi%20today/)
2016/09/23

1-Mackown C . Harry (1972). Extracurricular Activities, Third Edition , The Macmillan CO, New York, ,P.415

2-Carter V. Good. (1973). Dictionary of Education. McGraw Hill Book ,CO, New YORK ,1973, P.G

3 -Schlitz, Marilyn Mandala, (et al.), Worldview Transformation and the Development of Social Consciousness, Journal of Consciousness Studies, 17, No. 7-8, 2010. P.18-21

4 -Scott, John, Conceptualizing the Social World, Principles of Sociological Analysis, Cambridge University Press, New York, 2011. P.219

5-Gillet, Grant R., and McMillan, John, Consciousness and intentionality, John Benjamins Publishing Co., Amsterdam, Netherlands, 2001. P.247

6-Cowan, Dave, Legal Consciousness: Some Observations, The Modern Law Review, Vol. 67, No. 6, Blackwell Publishing, USA, 2004. Pp.931

-Eagleton, Terry, Why Marx was right, Yale University Press, London, 2011. P.1357

8-Darity, William A. (ed.), International

الطلاب من الادمان ، مجلة العلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

٣٣. سليمان ، الفارس ، وآخرون (٢٠٠٥م) : ادارة الموارد البشرية ، مكتبة الغد ، ط١، دمشق ، سوريا .

٣٤- سعد ، عبد المنعم فهمي (١٩٩١م) : الأندية الصيفية المدرسية بين الواقع المتاح والمستقبل الطموح، مجلة كلية تربية بنها أغسطس .

٣٥- سالم، محمد (٢٠٠٢م) : علاقة النشاط المدرسي اللاصفي للتربية الإسلامية بالإنجاز الأكاديمي لها في المدرسة المتوسطة ،رسالة التربية وعلم النفس، العدد ١٧، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية في جامعة الملك سعود، الرياض.

٣٦- شحاته، حسن (١٤١٨هـ) النشاط المدرسي مفهومه ووظائفه ومجالات تطبيقه ،الدار المصرية اللبنانية، ط٤، القاهرة،

٣٧- شحاته ،حسن بنجر ، أمنة (٢٠٠٣م) : تطوير النشاط الطلابي في كليات التربية للبنات لإثراء البيئة التربوية التعليمية ، اللقاء التاسع للجمعية السعودية للتربية وعلم النفس ، جامعة سعود.

٣٨- راشد، علي: الجامعة والتدريس الجامعي ،دار الشروق، ط١، جدة، ١٤٠٨هـ.

٣٩- عطية ، عبد الصادق (١٩٩٦م) : دراسة تقييمية لبرامج النشاط المدرسي بمدارس المرحلة الابتدائية بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية تربية بنها ، مجلد ٧، ع ٢١.

٤٠- موسى ، محمد هاني (٢٠٠٨) : دراسة تقييمية للأنشطة الطلابية بكلية المعلمين جامعة الملك سعود في ضوء آراء طلابها ، مؤتمر مناهج التعليم والهوية الثقافية ، دار الضيافة ، جامعة عين شمس ، م٤، يوليو

٤١- مذكور، ابراهيم وآخرون (١٩٨٥م) : معجم العلوم الاجتماعية ، ط١ ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب .



18-Longman dictionary of the English Language
.great British culture center, 1984.

Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd ed.,
Vol. 2, Macmillan Reference, USA, 2008. P. 78
9-Vaneechoutte, Mario, Experience,
Awareness and Consciousness,
Suggestions for Definitions as Offered by
an Evolutionary Approach, Foundations
of Science, Vol. 5, Kluwer Academic
Publishers, Netherlands, 2000. P. 437
10-Arp, Robert, Consciousness and
Awareness, Journal of Consciousness
Studies, 14, No. 3, 2007, Pp. 102-103

11-Tsvetkov ,Artem, Consciousness: Response
to the Hard Problem, Indiana Undergraduate
Journal of Cognitive Science, Vol. 3, 2008. P. 22
12- Darity, William A. (ed.), International
Encyclopedia of the Social Sciences, Op
.Cit., Pp.78-79.

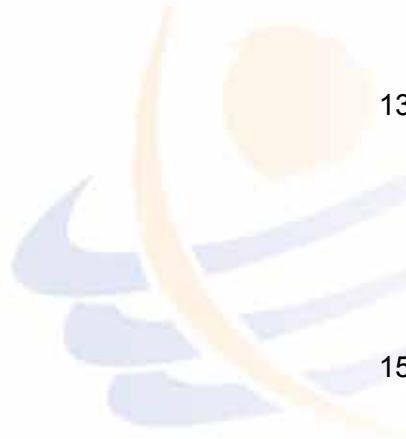
13. Banks, William P., ed., Encyclopedia
of Consciousness, Academic Press,
Elsevier Inc., Oxford, UK, 2009. P.157

14. Dobosz, Robert ; Beaty-Lee. The
Relationship between Athletic Participation
and High School Student's Leadership Ability
.Journal of Adolescence; v34,n133,spr.1999

15. Richard , Shaunette ; Aries ,Elizabeth.
The Division III Student-Athlete: Academic
Performance, Campus Involvement
and Growth, Journal of College Student
Development ; v40,n3,May - Jun 1999

16-Cooley, Van ;and others. A Study To
Determine the Effect of Extracurricular
Participation on Student Alcohol and Drug
Use in Secondary Schools, Paper Presented
at the Annual Meeting of the Midwestern
Educational Research Association (Chicago
,IL, October 14-17,1992.

- 17-Cheng, Maisy ; Yau, Maria. The 1997
Grade 7/8 Every Student Survey :
Preliminary Findings No. 228. Research and
Assessment, Toronto District School Board.
Ontario, Canada, 1998.





الدور المقترح لكليات التربية في الجامعات السعودية في تفعيل برنامج التحول الوطني لروية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

الباحثة: د. سمية بنت عزت شرف

أستاذ الصحة النفسية والإرشاد النفسي المساعد - وكلية كلية التربية

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

مقدمة الدراسة:

ترتضيه الشريعة الاسلامية الغراء ولما تكون له حاجة المجتمع والوطن (الموسى ، ٢٠١٤) ، (حسن ، ٢٠١٥) .

وانطلاقاً من الدور المأمول لكليات التربية في المملكة العربية السعودية في إحداث تنمية بشرية متوازنة يمثل فيها الفرد الغاية التربوية السامية ، حيث تسهم هذه التنمية في تطوير المجتمع في كافة جوانبه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، أصبح لزاماً عليها أن تتبنى خططاً إرشادية واضحة وتضع برامج توعية رائدة وفقاً لرؤية ديناميكية متطورة تأتي شاملة لمتطلبات التنمية البشرية بما يسهم في خدمة مجتمعاتها المحلي والاقليمي والدولي.

وفي عام ٢٠١٦ وضعت المملكة العربية السعودية تصوراً كاملاً يشمل رؤية تنمية اقتصادية لتطوير البلاد في مختلف المجالات الحيوية ، حيث كان التعليم أحد تلك المجالات التي جاء لتعزيزها برنامج التحول الوطني السعودي ٢٠٢٠ وفقاً لأهداف ومؤشرات مقننة . ومن هنا تظهر أهمية الدراسة والتي تقتضي الوقوف على الدور الإرشادي الملائم والذي يفترض أن تقدمه كليات التربية في الجامعات السعودية لتحقيق التطلعات المستقبلية الدولية في شأن التعليم ، حيث أن هذا التصور الموحد يعمل على توحيد الجهود الإرشادية في كليات التربية ويضع الخطط الملائمة ويساعد على التخطيط للمبادرات الوطنية ذات الصلة بالأهداف الاستراتيجية التي حددها البرنامج لوزارة التعليم ، كما يضمن أن تسير المخرجات وفق المستهدفات لتحقيق أبرز المؤشرات التي تم وضعها مسبقاً بدقة عالية وقياسية.

يعد التعليم حجر الأساس في تطوير المجتمع ورقية، حيث يؤدي دوراً هاماً كونه يمتلك مسار العملية المتقدمة في السلم التربوي ، وهو الإطار الذي تنبثق من خلاله مهمة التطوير والتجديد ، ومنه تبدأ عملية التأثير في الأجيال المتعاقبة القادمة ، ومنه يبدأ العمل على تحسين أداءها وتقويم أهدافها وذلك بتكريس التواؤم بين مخرجاته وبين متطلبات المجتمع وذلك من خلال العمل على خلق الترابط الفاعل بين البرامج التربوية والبحث العلمي من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى في ضوء خطط التنمية الوطنية (Ieen 2016).

وتحظى كليات التربية بعناية بالغة واهتمام كبير في مختلف الجامعات المحلية والدولية ، وذلك لرسالتها المجيدة في اعداد المعلم وتميزها بالتخصصات المختلفة التي تخدم مؤهلاته العلمية واستعداداته العملية ومهاراته الشخصية والمعرفية والادارية والوجدانية. وتحضن هذه الكليات ما يقارب ٢٠٠,٠٠٠ طالب وطالبة، ويمثلون أكثر من ٣٥٪ من نسبة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات السعودية الحكومية في مختلف التخصصات العلمية والأدبية والنظرية والتطبيقية (العيسى ، ٢٠١١) .

ولما كانت عليه اهداف كليات التربية التي تستمد من الاهداف الرئيسية للجامعات ، تأتي أهميتها البالغة في الإرشاد التربوي وتشكيل ملامح المجتمع وإنتاج جيل متعلم مثقف يؤثر بطريقة فعالة وإيجابية في اعداد النشأ الصالح وتعليمهم وتربيتهم وفقاً لما



الإرشادية نحو الوجهة الصحيحة والملائمة لمتطلبات الرؤية الاقتصادية التنموية للمملكة العربية السعودية .

في ضوء ما تتمخض عنه الدراسة الحالية من أدوار إرشادية مختلفة سيسهل على كليات التربية وضع تصور برامجي يخدم أهدافها وتطلعاتها المستقبلية بصورة ايجابية .

لم تخصص الدراسة الحالية ركن من أركان العملية التعليمية ؛ بل جاءت معنية بأدوار كافة الأركان مما يعطيها طابع الشمولية والتكاملية في الكشف عن الأدوار الإرشادية بصورة ايجابية غير محددة .

تأتي الدراسة الحالية ضمن الدراسات الموجهة لتطوير النمو المهني والأكاديمي لكليات التربية وذلك من خلال تطوير العملية التربوية وفقاً للأهداف الوطنية في مواجهة المستجدات ومعالجة المشكلات وتحقيق التقدم محلياً وإقليمياً وعالمياً .

مصطلحات الدراسة :

الدور : هو الدور التفاعلي المبني على البرامج الإرشادية التي تقدمها المؤسسة للنهوض بأركان العملية التعليمية (الموسى ، ٢٠١٤) .

(التعريف الاجرائي) : هو الدور المقترح الذي يمكن ان تقدمه كليات التربية في الدراسة الحالية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس والقيادات التربوية في تلك الكليات بالجامعات السعودية، وذلك من خلال البرامج الإرشادية ذات الاهداف العلمية التربوية المختلفة والتي تختص بالمعلم والمتعلم والمناهج التعليمية والبيئة العلمية بالإضافة إلى الوسائل التعليمية المستخدمة .

كليات التربية : هي ضمن الكليات الاكاديمية التي تحويها معظم الجامعات السعودية الحكومية والمعنية بإعداد الكفاءات الوطنية تربوياً وأكاديمياً ومهنياً في إطار العقيدة الإسلامية السمحة للقيام بمهام التدريس في مختلف مراحل التعليم العام في المملكة. بالإضافة إلى المساهمة في اعداد الكفاءات التربوية التي لها دور مهني في المدرسة مثل القيادات التربوية ، والأخصائيين النفسيين ، ومختصي تقنيات

مشكلة الدراسة :

انطلاقاً من دور كليات التربية في المملكة العربية السعودية في المساهمة التنموية والاقتصادية والمعرفية للبلاد ،ومن خلال اهتمام وزارة التعليم ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ والذي جاء ليساعد الجهات الحكومية والوزارات المعنية لتحقيق مؤشرات التقدم في المجالات المخصص لها ،بذلك أصبح لزاماً على الكليات تبني أدوار واضحة مبنية على أهداف رائدة ومنطقية تخدم المؤشرات ذات الصلة الاستراتيجية والتي يمكن قياسها بصورة كمية ومعرفية . ونظراً لحدائث الموضوع و منعاً لأن يكون هنالك خلط بين الأدوار والاهداف ،وبين التدريب والإرشاد ،جاءت هذه الدراسة للوقوف على الدور المقترح بصورة مسحية وذلك من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس والقيادات التربوية في كليات التربية بالجامعات السعودية .

وبذلك يصبح تساؤل الدراسة الرئيس هو :

ما هو الدور المقترح لكليات التربية في الجامعات السعودية في تفعيل برنامج التحول الوطني لروية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ؟

هدف الدارسة :

تهدف الدراسة الحالية للكشف عن الدور المقترح لكليات التربية في الجامعات السعودية لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية من خلال الاهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم والتي جاء بها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ .

اهمية الدراسة :

تشكلت اهمية الدراسة النظرية والتطبيقية في النقاط التالية :

تعتبر الدراسة الاولى من نوعها (في حدود علم الباحثة) والتي تهتم بربط أهداف برنامج التحول الوطني السعودي ٢٠٢٠ بالدور الإرشادي لكليات التربية في الجامعات السعودية .

تعتبر الدراسة الحالية مؤشر لتوجيه الخدمات

التعليم ، وغيرهم (حسن ، ٢٠١٥) .

(التعريف الاجرائي) : هي الكليات المعنية بالدراسة الحالية داخل جامعات المملكة العربية السعودية .

برنامج التحول الوطني : برنامج تنقيدي للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ، وذلك من خلال ادراك التحديات التي تواجه بعض الجهات الحكومية ومساعدتها في تحقيق اهدافها (التحول الوطني ، ٢٠١٦) .

(التعريف الاجرائي) : هو البرنامج الذي يستند على اهدافه الدور الارشادي المقترح لكليات التربية من وجهة اعضاء هيئة التدريس والقيادات التربوية .

منهج الدراسة :

المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف الظاهرة كماهي موجودة في المجتمع (أبو عطية ، ٢٠١٠) .

الاطار النظري :

تتطرق الدراسة في هذا الجانب إلى أهداف كليات التربية بمختلف اقسامها ، ثم لخطة التحول الوطني واهداف وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوءها ، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه كليات التربية ودورها المأمول في تحقيق مجتمع المعرفة ، ويأتي ذلك كما هو موضح فيما يلي :

أهداف كلية التربية :

إعداد المعلم ذو الكفايات العالية .

اعداد القوى العاملة في المدرسة والإدارة التربوية من معلمين وموجهين ومدراء ومرشدين .

تنمية قدرة الطالب على فهم النظريات والمداخل المتعلقة بالمنهج التربوية .

تعريف الطالب بأساليب التطوير والتخطيط والادارة والبناء للهيكل التعليمي .

الاسهام في رفع المستويات التعليمية في البلاد .

تطوير المعلم والنهوض بمستواه من خلال توفير

برامج الدراسات العليا ذات الصلة .

توجيه المنسويين من اعضاء هيئة التدريس والطلاب والهيئة الإدارية الوجهة الروحية والأخلاقية .

تطوير المناهج التعليمية في مختلف التخصصات التربوية .

تحقيق الشراكات المجتمعية بما يخدم العملية التعليمية .

المشاركة في اثراء البحوث العلمية في مختلف التخصصات التربوية .

تدريب العاملين في الميدان التربوي أثناء الخدمة لرفع معنوياتهم وزيادة خبراتهم وتعزيز وتنمية مهاراتهم المعرفية والمهارية والوجدانية .

دمج التقنية في التعليم بما يحقق الريادة والابداع والابتكار في البيئة التعليمية ولدى العاملين لها .

وقد تم جمع هذه الاهداف من خلال الاطلاع على أهداف مجموعة من كليات التربية الملتحقة بالجامعات السعودية في مختلف مناطق المملكة ، مثل جامعة أم القرى ، جامعة الملك سعود ، جامعة الملك عبد العزيز ، جامعة الأميرة نورة وغيرها .

أقسام كلية التربية :

تختلف كليات التربية من حيث وجود الاقسام او عدمها ، كما تختلف في البرامج المقدمة في هذه الاقسام ، وغالباً ما تحتوي كليات التربية على الاقسام التالية :

- ادارة وتخطيط تربوي.
- تربية اسرية.
- تربية اسلامية ومقارنة.
- تربية بدنية.
- تربية خاصة.
- تربية فنية.
- رياض أطفال.



● علم نفس.
● مناهج وطرق تدريس.

خلال خطط استراتيجية واضحة بالاضافة إلى دعم استمرار تلك الشراكات على المدى الطويل.

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ :

فيما يلي مختصر عن الرؤية الوطنية التنموية للمملكة وبرامجها المرافقة وفقاً لما جاء في (التحول الوطني ٢٠١٦):

الرؤية : « السعودية .. العمق العربي والإسلامي.. قوة استثمارية رائدة.. ومحور ربط القارات الثلاث ».

محاور الرؤية :

- مجتمع حيوي.

- اقتصاد مزهر.

- وطن طموح.

كيف نحقق الرؤية :

«نضع من خلال هذه الوثيقة تصوراً واضحاً ورؤية طموحة لوطننا في عام (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م). وتعدّ هذه الوثيقة الخطوة الأولى في توجهنا الجديد نحو تطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل لوطننا. ولأجل تحقيق آمالنا وتطلعاتنا، بدأنا بالفعل بتنفيذ عدد من البرامج التي أسهمت ومهدت الطريق أمام بناء هذه الرؤية»، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

برنامج إعادة هيكلة الحكومة.

برنامج الرؤى والتوجهات.

برنامج تحقيق التوازن المالي.

برنامج إدارة المشروعات.

برنامج مراجعة الأنظمة.

برنامج قياس الأداء.

برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية.

برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة.

برنامج رأس المال البشري.

بالإضافة إلى بعض المراكز والمكاتب مثل: مركز تقنيات التعلم، مركز الدورات التدريبية، مكتب التربية العملية وغيرها.

التحديات التي تواجه كليات التربية :

زيادة اعداد الطلاب والطالبات في التخصصات التربوية.

قلة اعداد اعضاء هيئة التدريس والفنيين القائمين على العملية التعليمية.

ضعف مستوى التعليم المقدم في بعض البرامج التربوية.

زيادة المخرجات مع قلة التوظيف في بيئة العمل .

قلة برامج تأهيل الخريجين لسوق العمل وفقد الصلة بهم بعد التخرج .

استخدام بعض الأساليب التقليدية في القياس التقويم والتي لا تتناسب مع متطلبات العصر الحالي .

الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي لعدم ارتباط المقررات النظرية بالواقع العملي.

متطلبات تطوير البنية التحتية للمباني والمعامل وورش العمل والمختبرات (الموسى، ٢٠١٤) .

دور كليات التربية في الجامعات في التحول إلى مجتمع المعرفة :

مما لا شك فيه أن الحراك الجامعي من خلال الكليات يُحدث معالجة متداخلة لكثير من التحديات التي تواجه المجتمع، وذلك من خلال تقديم البرامج التعليمية التي من شأنها إحداث نقلة معرفية وفقاً للمتطلبات المحلية والإقليمية والدولية، وتُعدّ كليات التربية بتقديم البرامج الإرشادية والاستشارات التربوية المختلفة من خلال تخصصاتها الثرية والمرتبطة بقضية المعلم والمتعلم بشكل جوهري ومباشر للعديد من القطاعات ؛ لذا لزم عليها تبني مبدأ توطين الشراكات المجتمعية مع القطاع الخاص وتعزيزه وتنميته من

برنامج الشراكات الاستراتيجية.

برنامج التوسع في التخصص.

برنامج تعزيز حكومة العمل الحكومي.

برنامج التحول الوطني.

وتُعنى الدراسة الحالية ببرنامج التحول الوطني وذلك من حيث تسليط الضوء على أهداف ومؤشرات وزارة التعليم والتي من خلالها يمكن تحديد الدور الإرشادي لكليات التربية في الجامعات السعودية .

برنامج التحول الوطني :

اطلق برنامج التحول الوطني للمساهمة في تحقيق « رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ » وادراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها. وحددت الجهات المشاركة في البرنامج أهداف استراتيجية لتحقيق أهداف « رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ » ومجابهة هذه التحديات إلى العام ٢٠٢٠ بناءً على مستهدفات محدّدة، ومن ثم تحديد المبادرات الزمة لتحقيق هذه اهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها تعتمد على مؤشرات مرحلية لقياس الاداء ومتابعته، وقد انطلق البرنامج في عامه أول على مستوى ٢٤ جهة حكومية على أن يتم إضافة جهات أخرى في أعوام المقبلة.

خطوات برنامج التحول الوطني :

- تحققاً لألية عمل ومخرجات برنامج التحول الوطني تم تحديد الخطوات التالية :
- تحديد اهداف استراتيجية ومستهدفات للجهات المشاركة.
- ترجمة الاهداف الاستراتيجية الى مبادرات تنفيذية خاصة بالجهات.
- تعزيز العمل المشترك لتحقيق الاهداف الوطنية المشتركة.

● المساهمة في توليد الوظائف.

● المساهمة في تعزيز الشراكة مع للقطاع الخاص.

● المساهمة في تعظيم المحتوى المحلي.

● المساهمة في التحول الرقمي.

أليه العمل :

المرحلة الأولى: حصر تحديات الجهات في سبيل تحقيق الرؤية ووضع أهداف مرحلية حتى عام ٢٠٢٠ .

المرحلة الثانية: تطوير مبادرات داعمة بشكل سنوي لتحقيق الاهداف الاستراتيجية.

المرحلة الثالثة: تطوير الخطط التنفيذية التفصيلية لتنفيذ المبادرات.

المرحلة الرابعة: تعزيز الشفافية ونشر المستهدفات والنتائج.

المرحلة الخامسة: المراجعة والتحسين المستمر، وإطلاق مبادرات جديدة، وضم جهات إضافية.

الجهات المشتركة في التحول الوطني :

تم اطلاق برنامج التحول الوطني في مستواه الاول على ٢٤ جهة وهي كالتالي :

- وزارة العدل .
- وزارة المالية .
- وزارة التعليم .
- وزارة الصحة .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط .
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات .
- وزارة التجارة والاستثمار .
- وزارة الشؤون البلدية والقروية .
- وزارة الخدمة المدنية .
- وزارة الثقافة والاعلام .
- وزارة البيئة والمياه والزراعة .



الهدف الاستراتيجي الثامن : رفع مشاركة القطاع الاهلي والخاص في التعليم .

الدراسات السابقة :

في هذا الجزء يتم عرض الدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع الحالي ،مع العلم انه لا توجد دراسة سابقة في موضوع الدراسة الحالية (وفقاً لحدود علم الباحثة) ، وقد اشتمل العرض على تسلسل تأريخي ثم تعقيب على مجمل الدراسات المعروضة وهي على النحو التالي:

دراسة (معروف ، ٢٠١٣) : هدفت الدراسة إلى إبراز دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها، واتبع الباحث المنهج الوصفي ، واشملت عينة الدراسة جميع أساتذة كليات التربية المستجيبين بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، وتكونت أداة الدراسة من الاستبانة التي تقيس الخدمات والمعوقات والتي تحدد دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه يجب أن يكون للكليات دور في مجال التوعية و التثقيف ، ودعم البحوث ، والتدريب والتأهيل والتعليم المستمر ، تقديم الاستشارات العلمية. وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل اعضاء هيئة التدريس لتفعيل دورهم في خدمة المجتمع ، والاتصال بالمؤسسات العالمية والمنظمات ذات الصلة بشؤون خدمة المجتمع المحلي للاستفادة من خبراتها وإتاحة الفرصة للمشاركة في أعمالها ، وتشجيع الباحثين في كليات التربية على إجراء بحوث تطبيقية تخدم مجتمعهم ومشجعة للابتكار و الإبداع .

دراسة (طاهر ، ٢٠١٣) : هدفت الدراسة إلى إبراز دور كليات التربية في تنمية المجتمع وتطويره. استخدمت الدراسة المنهج التجريبي حيث كانت العينة مجموعة من أساتذة وقيادات كليات التربية في الوطن العربي ، واطهرت النتائج ضرورة الوقوف على واقع كليات التربية في الوطن العربي ومتطلبات الرقي بها. وتدعيم أساليب القياس والتقويم الحديثة وتوظيفها لتحقيق الجودة في التعليم بكليات التربية ، ودراسة سبل

● وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية .

● وزارة العمل والتنمية الاجتماعية .

● وزارة الاسكان .

● وزارة النقل .

● وزارة الحج والعمرة .

● الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

● الهيئة العامة للرياضة .

● الهيئة العامة للاستثمار .

● الهيئة العامة للغذاء والدواء .

● الهيئة الملكية للجبيل وينبع.

● معهد الادارة العامة .

● مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .

● مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة .

الاهداف الاستراتيجية المتعلقة بوزارة التعليم :

الهدف الاستراتيجي الاول : اتاحة خدمات لكافة شرائح الطلاب.

الهدف الاستراتيجي الثاني : تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.

الهدف الاستراتيجي الثالث : تحسين البيئة التعليمية المحفزة للأبداع والابتكار.

الهدف الاستراتيجي الرابع : تطوير المناهج واساليب التدريس والتقويم.

الهدف الاستراتيجي الخامس : تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة.

الهدف الاستراتيجي السادس : تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

الهدف الاستراتيجي السابع : تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.

الاساسية ، وإعادة النظر في تصميم برامج كليات التربية ، وإعادة النظر في التقنيات المستخدمة للتدريس والتقويم ، وتبني معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في البرامج التي تقدمها الكليات .

دراسة (عبد الرحمن ، ٢٠١١) : هدف الدراسة إلى كشف دور كلية التربية في تدعيم بعض القيم لدي طلابها والتعرف علي القيم المرتبطة بمهنة التعليم اللازمة لطلاب الكلية ، واقتصرت الدراسة علي تناول بعض القيم في المجالات الآتية :-

القيم المعرفية والقيم الاساسية والقيم الدينية والقيم الاقتصادية والقيم الاجتماعية والقيم المرتبطة بمهنة التعليم ، وتمثلت عينة الدراسة من طلاب وطالبات جميع الفرق الدراسية بكلية التربية و٤٨ عضوية تدريس و٢٦ طالب وطالبة من الدبلوم التربوي ، وقد أظهرت بعض نتائج الدراسة أن الدور الايجابي المحدود في تنمية وتدعيم بعض القيم المعرفية والقيم الاجتماعية والدينية لدي الطلاب ، والدور الايجابي لبعض اعضاء هيئة التدريس الذين يميلون إلى مناقشة وتبادل الآراء مع الطلاب ، كما أظهرت أن الأنشطة اللاصفية التي تقوم على أسس علمية سليمة تبني شخصية مستقلة وتشجع على حرية الرأي والفكر لدي الطلاب .

دراسة (الطيريري ، ٢٠١٠) : هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح عن الدور الذي تقوم به كليات التربية في التعليم العام ، وكذلك الدور المستقبلي بشأن تطوير التعليم العام . واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي حيث تم تحديد أربع مرتكزات أساسية لشرح دور كليات التربية وهي :

المرتکز الأول: واقع كلية التربية ودورها الحالي من حيث إعدادها ونظمها العامة .

و المرتکز الثاني: واقع التعليم العام من حيث عدد المدارس والطلاب والمعلمين والفصول .

والمركز الثالث : واقع خبرات كلية التربية العالمية .

والمركز الرابع: رأي بعض خبراء التربية بشأن الدور المستقبلي .

تطوير برامج تلك كليات واستخدام التقنيات الحديثة في برامج إعداد المعلم بما يسهم في إحداث تنمية بشرية متكاملة ، وتبادل الخبرات والتجارب العربية لتحقيق معايير التميز بها لخدمة أغراض التنمية البشرية .

دراسة (مصطفى ، ٢٠١٢) : هدفت الدراسة الى معرفة دور كلية التربية في التنمية الثقافية لطلابها ، اشتملت الدراسة على عينة من طلاب وطالبات الدراسات العليا في جامعة السويس ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، وأشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة مشاركة كليات التربية في تطوير المناهج الدراسية ، وزيادة الاهتمام بالأنشطة اللاصفية ، وتشجيع الطلاب والطالبات على زيارة المكتبات الجامعية ، والحرص على تنمية مهاراتهم الثقافية عن طريق المشاركة الفاعلة في المجتمع والاطلاع على المستجدات في المجالات الثقافية المختلفة . وأوصت الدراسة بضرورة مواكبة التغيرات والتحديات المحيطة بإعداد المعلم المثقف والمتخصص وتأهيله وتدريبه من قبل كليات التربية وذلك بما يتناسب مع البيئة والمجتمع وثقافته .

دراسة (الطيب ، ٢٠١٢) : هدفت الدراسة الى إظهار دور كليات التربية في إعداد وتدريب المعلم ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واشتملت عينة الدراسة على مجموعة من الاساتذة والقيادات في كلية التربية جامعة الخرطوم . وظهرت الدراسة أربعة أدوار وهي : توضيح دور المعلم في العملية التعليمية ، والوقوف على التجربة السودانية خلال الحقب المختلفة ، ومناقشة السلبيات والايجابيات التي صاحبت إعداد المعلم ، ووضع رؤى مستقبلية لإعداد المعلم .

وتكمن أهمية الدراسة في ثلاثة نقاط وهي : تعرض الدراسة للتجارب المختلفة والانماط المتعددة لإعداد المعلم ، والوقوف على الايجابيات والسلبيات في إعداد المعلم ، ومساعدة القائمين على أمر التعليم في وضع سياسات واضحة لإعداد المعلم . وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة تطبيق أهداف البرنامج البكالوريوس



أوصت اغلب الدراسات بضرورة مواكبة التطور في المجتمعات والتغلب على التحديات في العملية التعليمية وفقاً لما يسهل الدور المستقبلي لكليات التربية، وتخصص الدراسة الحالية برنامج التحول الوطني كموجه لبوصلة التصور المستقبلي للدور الإرشادي المناطة به كليات التربية في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال ربط أهداف كلية التربية بالأهداف الاستراتيجية الخاصة بوزارة التعليم، وهذا يعد حديث نسبياً عن ماهة مطروح في الدراسات السابقة .

عينة الدراسة :

سُحبت عينة الدراسة من كليات التربية في المملكة العربية السعودية حيث يبلغ عددها (٢٢) كلية . وتمثلت عينة الدراسة في القيادات التربوية و أعضاء هيئة التدريس المتعاونين مع الدراسة ، حيث بلغ عددهم ٥٠٠ عضو هيئة تدريس (٣٥٥ سيدة، ١٤٥ رجل) من منسوبي ومنسوبات كليات التربية بالجامعات السعودية الحكومية.

ادوات الدراسة:

■ الاستبيان المفتوح (اعداد الباحثة):

أعدت الباحثة استبيان إلكتروني مفتوح survey inc monkey . لاستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس والقيادات التربوية عن الدور الإرشادي المقترح لكليات التربية في الجامعات السعودية نحو تفعيل برنامج التحول الوطني المحقق لرؤية المملكة ٢٠٣٠. وأشتمل الاستبيان على المعلومات العامة (الاسم الاختياري، الجنس، المستوى التعليمي، المنصب إن وجد، الجامعة،) ثم تم عرض سؤال مفتوح وهو على النحو التالي :

ما هو الدور المقترح لكليات التربية في الجامعات السعودية في تفعيل برنامج التحول الوطني لروية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ؟

نتائج الدراسة :

للإجابة على تساؤل الدراسة، تم حصر الإجابات على الاستبيان المفتوح و جمعها في نقاط حتى يسهل

وأظهرت نتائج الدراسة أن دور كليات التربية يتمثل في مهمتين أساسيتين هما : تخريج معلمين أكفاء وعلى مستوى عال من الجودة. والمساهمة في إصلاح التعليم العام وذلك باستهداف إنتاج نظريات وفكر تربوي مرن، وإيجاد حراك اجتماعي بشأن التربية ومعالجة المشاكل التربوية، بالإضافة إلى إعادة تشكيل البيئة التربوية وإعادة صياغتها، مشيراً إلى ضرورة اتباع المهمتان لمعايير وأسس سليمة وآليات مناسبة.

دراسة (بهو ، ٢٠٠٨) : هدفت الدراسة الى معرفة التطلعات المستقبلية التي تسهم في تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي المختلفة لتكوين مجتمع المعرفة العربي والتحديات والمعوقات التي يمكن مواجهتها . واتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، و كان الاستبيان المفتوح أهم أدواتها ، وأظهرت بعض النتائج أهمية تفعيل دور اعداد المعلم من خلال كليات التربية في المجتمع العربي بحيث يتم الاهتمام بزيادة التخصصات في الاقسام التربوية ، وزيادة البحوث التطبيقية ، وزيادة مستوى التأهيل والتدريب للطلاب و للمعلمين والقياديين و أعضاء هيئة التدريس.

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح لنا ما يلي :

معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي وهو المنهج المستخدم في الدراسة الحالية لملائمته لموضوع الدراسة.

عينات بعض الدراسات اشتملت على الطلاب والطالبات ، والبعض الآخر اشتملت على القيادات والاساتذة في كليات التربية وتتفق عينة الدراسة الحالية مع العينة الأخيرة .

استخدمت بعض الدراسات السابقة الاستبيان المفتوح لحصر الأدوار و وجهات النظر ، وهو ما تستخدمه الدراسة الحالية أيضاً.

شملت الدراسات أدوار الكليات في مجموعة من الدول والمجتمعات العربية المختلفة، وتختص الدراسة الحالية بدور كليات التربية في المملكة العربية السعودية .

التعليمية والإدارية التربوية (المدير، الوكيل، المراقب المرشد النفسي، المعلم، أعضاء هيئة التدريس) بنسبة ٢٠% .

تطوير مهارات الطالب وتنمية شخصيته بنسبة ١٨% .

سد الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي من خلال تأهيل الخريجين لبيئة العمل بنسبة ١٠% .

تطوير أساليب القياس والتقويم بنسبة ٩% .

توجيه البحث العلمي التربوي للنواحي التجريبية الداعمة للإبداع والابتكار بنسبة ٨% .

الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال ،والاهتمام بالبنية التحتية للمنشآت الخاصة بهم ،وتطوير وتأهيل معلمة رياض الأطفال بنسبة ٨% .

الاهتمام بتعليم فئات الاحتياجات الخاصة ،والاهتمام بالبنية التحتية للمنشآت الخاصة بهم ،وتطوير وتأهيل معلم الاحتياجات الخاصة بنسبة ٨% .

تطوير المناهج التعليمية وطرق التدريس بنسبة ٧% .

تعزيز الشراكات المجتمعية والمساعدة في توفير مصادر التمويل المبتكرة بنسبة ٦% .

تهيئة البيئة التعليمية من حيث البنية التحتية بنسبة ٣% .

رفع مشاركة القطاع الخاص في التعليم (التعليم الأهلي) بنسبة ٣% .

تفسير النتائج :

أظهرت نتائج الدراسة بصورة اجمالية أن لكليات التربية في الجامعات السعودية دور إرشادي هام في تفعيل برنامج التحول الوطني لروية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وذلك من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم والتي جاء بها برنامج التحول الوطني . حيث تسهم تلك الكليات في بناء اقتصاد المعرفة و التنمية الاقليمية المستدامة من خلال الدعم الإرشادي المقدم من التخصصات التربوية المختلفة. كما تساهم في مواجهة التحديات وخلق الفرصة المستقبلية التي تضمن لنا مستقبلاً تعليمياً مزدهراً محلياً واقليمياً ودولياً.

تحديد مهام الدور الإرشادي المعنية به كليات التربية في الجامعات السعودية من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم والتي جاء بها برنامج التحول الوطني . ومما سبق تبين أن الدور الإرشادي لكليات التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والقيادات التربوية قد انحصر في النقاط التالية :

تأهيل وتدريب وتطوير الكوادر البشرية من القيادات التعليمية والإدارية التربوية (المدير ، الوكيل ، المراقب، المرشد النفسي ، المعلم) .

تطوير مهارات الطالب وتنمية شخصيته .

تطوير المناهج التعليمية وطرق التدريس .

تطوير أساليب القياس والتقويم .

تهيئة البيئة التعليمية من حيث البنية التحتية .

سد الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي من خلال تأهيل الخريجين لبيئة العمل .

رفع مشاركة القطاع الخاص في التعليم (التعليم الأهلي) .

تعزيز الشراكات المجتمعية والمساعدة في توفير مصادر التمويل المبتكرة .

توجيه البحث العلمي التربوي للنواحي التجريبية الداعمة للإبداع والابتكار .

الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال والاهتمام بالبنية التحتية للمنشآت الخاصة بهم وتطوير وتأهيل معلمة رياض الأطفال .

الاهتمام بتعليم فئات الاحتياجات الخاصة والاهتمام بالبنية التحتية للمنشآت الخاصة بهم وتطوير وتأهيل معلم الاحتياجات الخاصة .

وبحساب النسب المئوية والتكرارات باستخدام البرنامج الاحصائي (spss) أتضح ترتيب النقاط وفقاً للنسب كما يلي:

تأهيل وتدريب وتطوير الكوادر البشرية من القيادات



والمعلومات والخبرات الميدانية والأفكار المستقبلية ومواجهة التحديات وسد الفجوة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام بكافة مراحلها التعليمية . كما و ان لتطوير المناهج التعليمية وطرق التدريس وأساليب القياس والتقويم دور بالغ الأهمية في تحسين قدرات الطلاب التحصيلية وتنوع مهاراتهم المعرفية والوجدانية والسلوكية مما يؤهلهم إلى اجتياز اختبارات القياس المحلية والاقليمية المعتمدة وهذا يتفق مع الهدف الاستراتيجي الرابع والسادس لوزارة التعليم وفقاً لبرنامج التحول الوطني .

ويعد البحث العلمي نواة المجتمع المعرفي والاقتصادي لذا كان توجيه البحث العلمي التربوي للنواحي التجريبية الداعمة للبيئة التربوية الفعالة والمشجعة للإبداع والابتكار والخدمة المجتمعية هو احد مهام الدور الإرشادي المناطة به كليات التربية في الجامعات السعودية ،لذا تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (معروف ، ٢٠١٣)،(سويلم ،٢٠١١) والخاصة بتشجيع الباحثين التربويين على خوض غمار الابداع من خلال بحوث تربوية أصيلة وذات قيمة علمية عالية وقابلة للتطبيق المحاكاة .

كما يعد الاهتمام بتعليم فئات الاحتياجات الخاصة و تعليم رياض الأطفال والاهتمام بالبنية التحتية للمنشآت الخاصة بهم ،وتطوير وتأهيل معلمة رياض الأطفال ومعلم الاحتياجات الخاصة ،ومكافحة الجهل والامية من الأهداف الأساسية لكليات التربية في الجامعات السعودية ؛ حيث أن تطوير البرامج الإرشادية التعليمية الخاصة بهم ومتابعة مستجدات المجتمع المحلي والدولي ومحاكاة الخبرات العالمية التي تضمن اقبال المجتمع على مؤسسات رياض الاطفال ما قبل المدرسة ومؤسسات الرعاية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ومدارس محو الامية من أهم مؤشرات قياس الأداء في الهدف الاستراتيجي الأول لوزارة التعليم والخاص بإتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب.

كما أظهرت النتائج ضرورة تبني كليات التربية للبنية التحتية المنهجية والداعمة للإنتاج الطلابي والمشجعة

وإن لهذا الدور الإرشادي أوجه متعددة يكمن أهمها - وفقاً لنتائج الدراسة الحالية - في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة من خلال التعليم والتدريب والتأهيل للمعلم وللقيادات التربوية واعضاء هيئة التدريس ،حيث تتفق الدراسة الحالية مع نتائج كافة الدراسات السابقة مثل دراسة كلا من (بهو ، ٢٠٠٨) و (الطريي ، ٢٠١٠) و (مصطفى ، ٢٠١٢) و(طاهر ، ٢٠١٣) و (معروف ، ٢٠١٣) و (خجا ، ٢٠١٥) وغيرها ،ولعل هذا الاتفاق يوضح لنا المهمة الأسمى التي تناط بها كلية التربية في إعداد و تهيئة المعلمين والمعلمات والقيادات ذات الكفاءة العالية للرفي بالعملية التربوية والتعليمية .بالإضافة إلى أن هذه المهمة من شأنها ضمان زيادة مستوى الكفاءة المهنية والتحسين المستمر مما يحقق التوافق النفسي والمهني والانتاج العالي لدى الكوادر وذلك بما يتوافق مع متطلبات العصر. ومما لا شك فيه أن هذه المهمة تتفق تماماً مع الهدف الاستراتيجي الثاني لوزارة التعليم في برنامج التحول الوطني .

وبما أن الطالب هو المحور الفعال والأساسي في العملية التربوية جاءت نتائج الدراسة الحالية بضرورة تقديم الدعم الوجداني والمعرفي والمهارى والجسدي له وذلك من خلال اسهامات كليات التربية في تطوير مهاراته وتنمية شخصيته وفقاً لبرامج إرشادية متخصصة من شأنها التركيز على الجوانب التي تصنع منه شخصية قيادية معطاءه قادرة على العمل ،كما ان الدعم المقدم يساهم في تقديم نماذج عملية للمعلم المستقبلي والذي يمثل الجزء الأهم في عملية التطوير والبناء للأجيال القادمة . وتتفق نتائج الدراسة الحالية الخاصة بهذا الدور مع نتائج دراسة (عبد الرحمن ، ٢٠١١) وهي بدورها تتفق مع الهدف الاستراتيجي الأول والرابع والخامس.

ومن أهم مهام الدور المقترح لكليات التربية هو سد الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي من خلال تأهيل الخرجين لبيئة العمل ،والحرص على متابعتهم بالشكل الذي يحقق لهم التكامل بين الخبرات النظرية الأكاديمية والخبرات العملية التطبيقية ،وطبيعة هذا التكامل يأتي من خلال تنظيم الحقائق

تحسين وتعديل الخطط الدراسية الجامعية والمناهج التعليمية لما يؤهل الطلاب لاجتياز الاختبارات الدولية مثل : PIRLS، PISA، TIMMS وغيرها .

تشجيع مشاركة الطلاب لقضايا المجتمع وتطلعاته من خلال برامج الانشطة اللاصفية مثل المشاركة في الاندية الرياضية والمؤسسات الترفيهية و التاريخية والتعليمية المختلفة .

ضرورة تفعيل مركز الدورات داخل كليات التربية من خلال برامج ارشادية تخدم التطوير المهني والقيادي للمعلمين والقيادات التربوية.

ضرورة مشاركة المدارس ودور الرعاية النهارية الأهلية في الجوانب التعليمية من حيث سد الاحتياجات واشباع المتطلبات والتوظيف والتدريب والتأهيل للكوادر البشرية وتطوير البنية التحتية.

ضرورة تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص ورجال الاعمال الراغبين في الاستثمار في مجال التعليم، وذلك من خلال عقد المشاريع المشتركة والاتفاقيات التي تعود على الكليات بالمنفعة في الإنتاج والمخرجات .

تبني وجود البنية التحتية التربوية الداعمة للابتكار والاختراع والمشاريع التربوية المعرفية في كليات التربية مما يستوجب زيادة عدد المباني التعليمية المجهزة وتمكين مساهمة القطاع الخاص فيها.

ضرورة تبني فكرة انشاء كليات تربوية غير حكومية مستقلة برؤية ورسالة واهداف تربوية تخدم التطلعات الوطنية المستقبلية في نظام التعليم، وذلك تحقيقاً لمشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم العالي .

ضرورة عمل رابطة للخريجين التربويين من خلال مركز موحد يهدف إلى تقديم احصائية سنوية مفصلة للخريجين في مختلف التخصصات ومن مختلف كليات التربية في الجامعات السعودية، حيث انها تساعد في توفير فرص العمل المتاحة في القطاعين الخاص والعام،بالاضافة إلى تقديمها لبيانات نوعية ورقمية عن احتياج سوق العمل ومدى التطبيق والتوظيف للخريجين كل عام .

على الابتكارات والمساعدة على توظيفها في المشاريع النمائية التي تدفع بالتعليم نحو المساهمة في تكوين مجتمع معرفي اقتصادي قائم على العلم والعمل الابتكاري وريادة الأعمال،ومثل هذه المبادرات تعزز من الوعي في ضرورة اقامة مشروعات تربوية وشراكات مجتمعية تساعد على توفير مصادر لتمويل الابتكارات والابداعات إلى جانب ربط المخرجات بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل من خلال تهيئة بيئة تعليمية فاعلة فنياً وإدارياً وتدريبياً وتسويقياً حيث تسمح بزيادة مساحة الاجواء الملائمة لتفجير الطاقات الكامنة لدى الطلاب واعطاء فرصة لهم ليأخذوا مكانهم الطبيعي في طليعة المجتمع . كما تساعدهم على تحقيق الجوائز والميداليات والوسمة المحلية والاقليمية والعالمية وهذا من اهم مؤشرات قياس الأداء في الهدف الاستراتيجي الثالث لوزارة التعليم والخاص بتحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.

التوصيات :

ضرورة بناء برامج ارشادية تحقق الربط والموثمة بين اهداف كليات التربية وبين الاهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

ضرورة تصميم مبادرات تربوية فردية تخدمها الاقسام داخل كل كلية بحيث تساهم في تحقيق المؤشرات الموضوعية لقياس الاهداف الاستراتيجية بوزارة التعليم في برنامج التحول الوطني.

ضرورة تصميم مبادرات تربوية جماعية تشترك فيها كليات التربية والأقسام المناظرة في جامعات المملكة وذلك من شأنه توحيد الجهود و تحقيق الاهداف والانجاز بشكل منظم و موحد.

ضرورة الوقوف على الواقع ودراسة التحديات للمناهج الدراسية وطرق التدريس والتقويم و وضع خطط ارشادية مستقبلية تتضمن معالجة للمشكلات التربوية الموجودة وتطوير للخدمات المتاحة بما يضمن جودة المخرجات وأصالتها.



المراجع العربية :

مصطفى ، نجلاء (٢٠١٢). دور كليات التربية بجامعة قناة السويس في التنمية الثقافية لطلابها .رسالة ماجستير غير منشورة .كلية التربية ،جامعة قناة السويس ،مصر

معروف ، حسام (٢٠١٣). دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر اساتذتهم .رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة الأزهر بغزة ،فلسطين

الموسى ،عبد الله (٢٠١٤) . التربية والتعليم . عالم الكتاب الحديث ،الأردن .

المراجع الأجنبية :

Jon·Adam(2014) .Counseling Psychology Specialization. Journal of Psychological Studies. Vol(30)·No(2)·pp 235-270.

Zora·leen (2016). Counseling Education programs . The New Science of Success. London: Jossey-Bass.

أبو عطية ، أحمد (٢٠١٠) . دور كليات التربية في التنمية البشرية ، بحث غير منشور ،كلية التربية ،جامعة الفاتح ،ليبيا.

بهو ، عفاف (٢٠٠٨) . تفعيل دور التعليم الجامعي العربي في تأسيس مجتمع المعرفة وفق الرؤية المستقبلية ، بحث علمي غير منشور ،كلية التربية ،جامعة بنها ،مصر .

برنامج التحول الوطني (٢٠١٦). شبكة المعلومات الإلكترونية ،الموقع الالكتروني :

حسن ،عبد الله (٢٠١٥) . التربية والتعليم «دراسة مقارنة» . عالم الكتاب الحديث ،الأردن.

خجا ،بارعة (٢٠١٥) . تصور مقترح لتطوير برامج التنمية المهنية لمعلمات العلوم في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة . المؤتمر العلمي الخامس لإعداد المعلم ،كلية التربية ،جامعة ام القرى ،المملكة العربية السعودية .

طاهر ، دولة (٢٠١٣) . دور كليات التربية في تطوير المجتمع . شبكة المعلومات الإلكترونية ،الموقع الالكتروني :

الطريي ، عبد الرحمن (٢٠١٠). تصور مقترح عن دور كليات التربية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية . شبكة المعلومات الإلكترونية ،الموقع الالكتروني :

الطيب ، محمد (٢٠١٢) . دور كليات التربية في إعداد وتدريب المعلم . بحث علمي غير منشور ،كلية التربية ،جامعة الخرطوم ،السودان .

عبد الرحمن ، هاشم (٢٠١١). دور كليات التربية في تنمية وتدعيم بعض القيم لدى طلابها « دراسة ميدانية » بكلية التربية بالمنيا .رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة المنيا ،مصر .

العيسى ، أحمد (٢٠١١) . إعداد المعلم «كلية التربية نموذجاً» . شبكة المعلومات الإلكترونية ،الموقع الالكتروني :



تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة ودورها في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)

إعداد / د. نجلاء محمد علي إبراهيم

(أستاذ علم النفس المساعد بقسم رياض الأطفال بكلية التربية (بجامعة بنيها وحفر الباطن)

الملخص

استهدف البحث الحالي التعرف على أهمية تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة ودورها في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠). وتحديد أهم الصعوبات التي تحول دون إقامة علاقة تعاونية فعالة بين الأسرة والمدرسة، وأيضاً التعرف على أهم الفوائد المتوقعة من تفعيل الشراكة بين الأسرة والمدرسة وأهم الآليات اللازمة لتطويرها بشكل أفضل لتحقيق رؤية (٢٠٣٠). ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمفهوم الشراكة المجتمعية ومتطلبات تفعيلها بين الأسرة والمدرسة ودورها في تحسين وتطوير العملية التعليمية والنهوض بها، ولذلك يحاول البحث الحاليلقاء الضوء على الملامح الرئيسة للرؤية والاستفادة من نشاطاتها وبرامجها المختلفة لبناء جيل قادر على تحمل المسؤولية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، ولذلك تستعرض الدراسة مفهوم الشراكة وأهدافها ومجالاتها وإلقاء الضوء على فوائد الشراكة التي تجنيها الأسرة والمدرسة متمثلة في الطالب والمعلم، ومعوقات الشراكة المجتمعية وكيفية التغلب عليها ومتطلبات الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة وكيفيها تفعيلها لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠). وفي النهاية تقدم الدراسة مقترح برنامج لتفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة ودورها في تحقيق رؤية (٢٠٣٠)، وخرجت الدراسة بمجموعة توصيات كان أهمها ما يلي :

١. ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة

والمدرسة والعمل على تطويرها لأنها أصبحت مطلباً هاماً لتطوير المخرجات التعليمية بما يناسب احتياجات سوق العمل وطبيعة المجتمع في الوقت الحالي.

٢. تحويل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة إلى شراكة حقيقة وتفعيلها على أرض الواقع بما يتناسب مع أولياء الأمور للقيام بدورهم المنوط بهم في العملية التعليمية، والاستفادة من خبرات أولياء الأمور في شتي الجوانب.

٣. تعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة والاستفادة من خبرات أولياء الأمور ونشر ثقافة الشراكة المجتمعية وأهميتها.

٤. اهتمام المجتمعات الآن بالتعليم ووضعه ضمن أولوياتها والتزاماتها التي تسعى جاهدة لتحقيقها، ولقد برز ذلك في رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) والتي أعلنت عن ضرورة تفعيل دور الآباء في العملية التعليمية لتحقيق أقصى فائدة.

٥. طرح العديد من المبادرات والبرامج التي تعمل على تنمية الوعي بأهمية عملية الشراكة المجتمعية وأهميتها في تحقيق رؤية (٢٠٣٠)، وذلك لتطوير وتحسين المخرجات التعليمية .

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية- الأسرة- المدرسة- رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).

Activation of Community Partnership Requirements between the Family and the School and its role in Achieving the Vision of the Kingdom of Saudi Arabia (2030)

Abstract



prerequisite for the development of educational outcomes to suit the needs of the labor market and society at the moment.

Convert the community partnership between family and school into a true partnership and activate it in reality to suit parents to do their role assigned to them in the educational process, and benefit from the experiences of parents in various aspects.

Strengthen the relationship between family and school and benefiting from the experiences of parents and spreading the culture of the community partnership and its importance.

Communities must Care about education now and place it among its priorities and commitments that strives to achieve; it has emerged in the vision of the Kingdom of Saudi Arabia (2030), which declared the need to activate the role of parents in the educational process to achieve maximum benefit.

Offering a multitude of initiatives and programs that seek to improve the awareness of the importance of community partnership and its importance in realizing the vision (2030), so as to develop and improve instruction outputs.

Keywords: Community Partnership - Family - School – Vision of the Kingdom of Saudi Arabia (2030).

أولاً: الإطار العام للبحث:

المقدمة

يعد مفهوم الشراكة المجتمعية مفهوماً جديداً في المجتمعات، فهي تلعب دوراً كبيراً في معالجة الكثير من القضايا التربوية والتعليمية، وتمثل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة أحد العوامل الهامة لتفعيل دور المدرسة وتحسين كفاءتها في المجالين التربوي والتعليمي وربطهما بخطة التنمية العامة للمجتمع، وتوضح الأدبيات في مجال التطوير التربوي أهمية هذه العلاقة ودورها في تحسين مستوي كفاءة

Current search Targeted to identify the importance of Activation of Community Partnership Requirements between the Family and the School and its role in Achieving the Vision of the Kingdom of Saudi Arabia (2030), and to identify the main difficulties that prevent the establishment of an effective cooperative relationship between the family and the school, and also to identify the most important expected benefits of activating the partnership between the family and school and the most necessary mechanisms to develop it to achieve the vision (2030). to achieve this goal, the researcher used the descriptive and analytical approach to describe and analyze the concept of community partnership and the requirements of activated between the family and the school and its role in the improvement and development of the educational process, and therefore current research is trying to focus light on the main features of the vision and take advantage of its activities and different programs to build a generation capable of carrying social, political and economic responsibility .. etc.

Therefore, the study reviews the concept of partnership, its goals, and its areas and to highlight the benefits of the partnership earned by the family and the school represented in the student and the teacher, and Obstacles of Community Partnership and how to overcome them and the requirements of a community partnership between the family and the school and how to activate it to achieve the vision of the Kingdom of Saudi Arabia (2030), Finally, the Study provide a proposal program to activate the requirements of community partnership between the family and the school and its role in achieving the vision (2030). The study reached a set of recommendations, it was the most important:

Activation of the community partnership between family and school and developing it, because it has become an important

خلال تخطيط البرامج التعليمية والتي تعتمد عليها المدرسة في تعليم الأبناء، ومتابعة تقدمهم الدراسي، وعلاج مشكلاتهم المختلفة بشكل أفضل من خلال تعاونها مع الأسرة وغيرها من مؤسسات المجتمع المحلي .

ويتطلب تحقيق الشراكة الفاعلة بين الأسرة المدرسة توفير كافة العوامل النفسية والاجتماعية لدعم تواصل هذه الشراكة من جانب الطرفين، كما ينبغي أن يمتد التعاون والصلة الوثيقة بين المنزل والمدرسة، بحيث لا يقتصر دور الأب على توفير المبالغ المادية للأبناء فقط، بل يجب أن يمتد هذا الدور إلى الجوانب المعنوية والروحية للأبن، حيث يشعر أن والده أو والدته يتبعان شؤونه اليومية والدراسية ويهتمان بمستواه الدراسي وسلوكياته داخل المدرسة وخارجها.

وأضاف (الأصمعي، ٢٠٠٥: ٢٨٧) أن الرقي بالعملية التعليمية، وتحقيق التنمية الثقافية والمهنية يتطلب زيادة عملية الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية بجوانبها المختلفة، وتحقيق اللامركزية في إدارة العملية التعليمية، لأنها تحقق إدارة فعالة وتوسع قاعدة المسؤولية، وتنتج قيادات جديدة قادرة على اتخاذ القرار، وتتيح الوقت للوزارة لكي تتفرغ للتخطيط ومتابعة وتنفيذ الأداء.

وأشار (العجمي، ٢٠٠٧: ١٨٢) إلى أن الدول تسعى إلى إصلاح التعليم، وتطويره، والحد مما يعانيه من مشكلات متنوعة ومتجددة تتطلع دائماً إلى بناء الشراكة مع المجتمع المدني بجميع طوائفه وفئاته ومؤسساته، حتى تحظى بمساعدتهم ودعمهم، فبدون مساعدة ومساندة الأسرة والأهالي لا يمكن إحداث الإصلاح المستهدف للتعليم.

وفي هذا الإطار تمثل الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية بين الأسرة والمدرسة أهمية كبيرة لأنها تعطي فرصة لأولياء الأمور للمشاركة في العملية التربوية والتعليمية مما ينعكس ذلك على نتائج أبنائهم التعليمية وتقدمهم، وأيضاً تدعم ثقة الأبناء بأنفسهم ويشعرون بالاطمئنان وتساعدهم في التغلب على العديد من المشكلات.

المخرجات التعليمية وربطها بمتطلبات سوق العمل ، فالأسرة هي المؤسسة الأولى التي تقوم بعملية تربية الأبناء وحمايتهم، وتتطلب التربية الشاملة تضافر كافة الجهود القائمة على تربية الأبناء بل ومختلف مؤسسات المجتمع الأخرى فهذا التعاون يسهم في تطوير الأداء التربوي؛ فلقد أصبحت العملية التعليمية في الوقت الحالى ليس فقط مسؤولية المدرسة بمفردها بل أصبحت شاملة لكافة مؤسسات المجتمع بكل فئاته خصوصاً بعد ظهور مفهوم الشراكة المجتمعية وأصبح لها معايير وأسس تهدف إلى تقديم الفائدة وإثراء منهج التعليم داخل وخارج المدرسة .

و المستقرى للأديبات الاجتماعية والتربوية وغيرها يري أنها تمر بحلقة تكاملية بين العلوم الإنسانية ومؤسساتها المختلفة ونجد أن هناك نوعاً من التكامل والانسجام بين المؤسسات النظامية والمؤسسات غير النظامية في عمليات التربية ، وهذا بالضرورة يؤدي إلى وجود نوع من الشراكة التي تسهم في عملية تكامل النسق الاجتماعي والتربوي والاقتصادي والسياسي، وفي هذا الإطار تتكامل التربية بجناحيها النظامية المتمثلة في المدرسة وغير النظامية المتمثلة في العديد من مؤسساتها ومنها الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للتربية ، وهي أحد مجالات الشراكة المجتمعية للمدرسة الهامة والتي لا بد من الاهتمام بها للنهوض بالعملية التعليمية وتأدية رسالتها على أكمل وجه . وقد أشارت (عوض، ٢٠١٢: ٤٨١) إلى أن فكرة الشراكة Partnership برزت في التسعينات من القرن العشرين، ويشير مفهومها إلى «علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعتاء المتبادل، الذي يستند على التكامل بحيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.

ومن منطلق تحسين العملية التعليمية كان من الضروري تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية وذلك لأهميتها في تحقيق التواصل بين المدرسة ومختلف مؤسسات المجتمع الأخرى ومنها الأسرة، وذلك من



له فرصاً كثيرة لاكتساب اتجاهات ثقافية واجتماعية ويزيد أيضاً من فرص التعليم الاجتماعي والأكاديمي. ونظراً للأسرة وأهميته في تربية الأبناء ورعاتهم قد أكدت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على هدف أساسي هو تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكنة، والذي أكد على أن الأسرة هي نواة المجتمع، فهي الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك. ولعل أبرز ما يميز المجتمع السعودي التزامه بالمبادئ والقيم الإسلامية، وقوة روابطه الأسرية وامتدادها، مما يحث على تزويد الأسرة بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم. وللوصول إلى هذه الغاية، لابد من العمل على إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، ومساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم، وتشجيع الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لها، وبما يمكنها من توفير احتياجات أبنائها والعناية بهم على أكمل وجه.

ومعني هذا أن المدرسة لا تستطيع أن تعمل بمعزل عن الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تقوم على رعاية وتربية الطفل والإسهام في بناء شخصيته ليكون مواطناً صالحاً، وأنه لابد من إصلاح التعليم وتطويره وهذا يحتاج إلى بناء شراكة مع المجتمع، وهذا ما أكدته (حسين، ٢٠٠٧: ٢٢٧) أن المشاركة المجتمعية في مجال التعليم تعمل على سد العديد من الثغرات التي يعاني منها المجتمع، كما أنها تعبير عن صور الديمقراطية في مجال التعليم وتعمل على تزويد صانعي القرارات التربوية بمعلومات هامة تساهم في نجاح خطط التطوير، وأضاف (جوهر، ٢٠١٠: ١٧) أن المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية ومساعدتها في تحقيق وظيفتها التربوية.

ولأهمية تكامل الأدوار بين الأسرة والمدرسة لابد وأن تقوم الشراكة بينهم على أسس منظمة ومخطط لها جيداً، وتستطيع الأسرة القيام بالمشاركة الفاعلة في العملية التعليمية من خلال مشاركة أولياء الأمور في الخطط التعليمية للمدرسة ورسم أهدافها التعليمية، وتهيئة بيئة منزلية مناسبة للطلاب وتلبية متطلباتهم المدرسية ومتابعة الأسرة لأداء أبنائها الدراسي والتعرف على تطور مستوياتهم والقدرة على اكتشاف مواهبهم والعمل على تنميتها، والمشاركة مع المدرسة في تنفيذ البرامج التربوية والتعليمية والثقافية، ومشاركة الطاقات البشرية المتميزة من أولياء الأمور في تقديم المحاضرات وتنظيم الدورات لأبناء المدرسة، ومتابعة الأبناء خارج أوقات الدوام الرسمي، وإبلاغ المدرسة بأي تطورات أو تغيرات في سلوك الابن أو في حياته بشكل عام.

فمن خلال نمط الشراكة المجتمعية المتبع والتي يتم من خلالها توزيع المسؤوليات والأدوار المختلفة على كافة الأطراف المشاركة في العملية التعليمية والتربوية، فإن ذلك يساعد المدرسة على القيام بدورها على أكمل وجه طالما أن هناك علاقات تعاونية بين جميع المؤسسات والأفراد المشاركة في العملية التربوية، ويرى (عبد الحسن، ٢٠١١: ١٦٧) أن البيئة المنزلية لها الأثر الكبير في متابعة الطالب وتوفير كل أسباب الراحة والأمان المادي والعاطفي التي تمكنه من أداء واجباته ببسر وسهولة فضلاً عن مساعدته في التخطيط لمستقبله ومحاولة تقديم الدعم والمساعدة الممكنة له بهدف الاستفادة القصوى من امكانيات المؤسسة التربوية، كما أن المدرسة من بناية وكادر تعليمي والإدارة متمثلة بالقائد، وما يسود داخل هذه المدرسة من علاقات ايجابية بنائية تفاعلية بين كل مكوناتها يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية وعلى مستويات متصاعدة وتسير نحو الارتقاء المستمر. ويشير (Switch، ٢٠٠٥) إلى أن إشراك الأسرة في العملية التعليمية يساهم في التغلب على كثير من المشكلات والصعوبات التعليمية، ويرفع مستوى تحصيل الطالب، ويزيد من دافعيته للتعلم، كما أنه يتيح

وقد أكدت (عوض، ٢٠١٢: ٤٥٨) على ضرورة الحاجة إلى إقامة علاقات شراكة بين الأسرة والمدرسة شراكة يكون فيها الطلاب، والمعلمون، والأسرة في علاقة تبادلية وعلى المدرسة القيام بالتواصل مع الأسرة بطريقة يتم من خلالها تحديد الأدوار المطلوبة منهم، وليس مجرد إرسال بطاقة أو إشعار للمنزل.

مما سبق يتضح أن الشراكة المجتمعية تعتبر إحدى الدعائم الأساسية للنهوض بالتعليم، وهذا يتطلب زيادة فاعليتها بين المؤسسات غير النظامية وذلك لأهميتها في تحقيق التواصل مع المدرسة للمشاركة في التخطيط ومناقشة البرامج التعليمية التي تعتمد عليها المدرسة في تعليم الأبناء، ومتابعة تحصيلهم الدراسي ومناقشة مشكلاتهم السلوكية والتخطيط واتخاذ القرارات المدرسية، وكذلك في مساعدة المدرسة على إيجاد مصادر للتمويل. كما تعتبر الحاجة للشراكة التربوية بين الأسرة والمدرسة أمراً ضرورياً، وذلك لتوثيق العلاقة بينهما ولمواجهة العديد من التحديات والصعوبات ومنها:

تعتبر الشراكة المجتمعية أحد الحلول التي تتبناها المجتمعات لمساعدة الأسرة على مواجهة العديد من المشكلات التي تظهر على أبنائهم مثل: (انخفاض المستوى الدراسي، عدم الانضباط في الدوام.....الخ). تعد الشراكة القائمة بين الأسرة والمدرسة أحد المداخل الرئيسية لمواجهة الشكوى المستمرة من ضعف مستوى الطلاب التعليمي.

ضرورة تدعيم وسائل الاتصال بين المدرسة والأسرة لتفعيل الشراكة، وذلك بسبب التغيير الحادث في البرامج التربوية .

يؤدي انعدام التعاون بين الأسرة والمدرسة إلى شعور الطالب بالصراع وفقدانه للأمن والاستقرار وانعدام الثقة مما يؤثر بشكل عام في نمو أبنائهم، ويزيد من اتساع الفجوة بينها وبين المدرسة.

وباستقراء وتحليل رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) نجد أنه قد بنيت تلك الرؤية على ثلاثة مرتكزات تعتمد على ما تتميز به المملكة من

خصائص ومقومات وهي: العمق العربي والإسلامي، قوة استثمارية رائدة، والتميز الجغرافي لربط القارات، وتعتمد على ثلاثة محاور طموحة هي: (المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح)، وهذه المحاور تتكامل في سبيل تحقيق أهدافها وتعظيم الاستفادة من مرتكزات الرؤية وكان للتعليم نصيب كبير من الاهتمام في الرؤية كما أنه كان مرتكزاً أساسياً ومنطلقاً في التخطيط لبقية العناصر التنموية فيها. بالإضافة إلى ما تضمنته رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في المجال التعليمي هو الارتقاء بجودة التعليم ومن مقاييس ذلك تأهيل أولياء الأمور بشكل دوري عن طريق برنامج «ارتقاء» والمزمع إنطلاقه، والذي سيتضمن مجموعة من مؤشرات الأداء التي تقيس مدى إشراك المدارس لأولياء الأمور في عملية تعليم أبنائهم باعتبارهما الركيزة الأساسية للنجاح، وتوثيق العلاقة بين أولياء أمور الطلاب ومدارس الأبناء بخلق مساحات للحوار والتفاهم والتعاون المشترك ومواجهة الأخطاء أول بأول قبل تفشيها، والبحث عن سبل الارتقاء بالعملية التعليمية، مع تنظيم أنشطة مدرسية تجمع أولياء الأمور والطلاب ومنسوبي التعليم لإيجاد بيئة حاضنة ومحفزة لجودة التعليم. ويتم من خلاله إنشاء مجالس لأولياء الأمور يطرحون من خلالها اقتراحاتهم ومناقشة القضايا التي تمس تعليم أبنائهم، ودعم ذلك بتوفير برامج تدريبية للمعلمين وتأهيلهم من أجل تحقيق التواصل الفعال مع أولياء الأمور وزيادة الوعي بأهمية مشاركتهم. ولك بالتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية لما سيقوم به الوالدين من دور أكبر للأسرة في تعليم أبنائهم؛ حيث يمثل اهتمام الأبوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، ويمكن للمدارس وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية، بهدف إشراك (٨٠%) من الأسر في الأنشطة المدرسية بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م) بإذن الله.



مشكلة البحث :

من البرامج، والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية، وذلك لبناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلاً، ويمكن للمدارس وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية، ومن ثم كان من الضروري تفعيل دور الأسرة في العملية التعليمية تحقيقاً لمبدأ الشراكة؛ حيث أن العملية التربوية لا تشمل الأسرة وحدها أو المدرسة وحدها بل تتم في إطار تربوي متكامل، وهذا يستوجب التعاون المشترك بينهم مما يساعد على تنمية شخصية التلاميذ، ويحقق أهداف العملية التعليمية؛ حيث أشارت «الرؤية» إلى ضرورة توفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وتنمية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم، ومن الأهداف الجديدة بحلول (٢٠٣٠) تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية، وإدراك أهمية مشاركة الأسرة مع المدرسة في العملية التربوية والتعليمية لتقديم أفضل البرامج والخدمات التربوية بشكل أفضل خصوصاً وأن مفهوم الشراكة المجتمعية يكاد يكون مفقوداً في البلدان العربية، مقارنة بدول العالم، فمجموع الهيئات الخيرية التطوعية، ومجموع المتطوعين من الأفراد والأسر في الوطن العربي لا يتجاوز عدد الهيئات وعدد المتطوعين الموجودين في دولة أوروبية واحدة، أو في أمريكا أو كندا أو أستراليا وحدها، فكيف نحقق شراكة فاعلة وحقيقية بين المؤسسات النظامية وغير النظامية، وهذا ما يحاول البحث الحالي الإجابة عنه، ولذلك تحددت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

ما أهمية تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة، ودورها في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)؟

يحتاج نظام التعليم في مختلف دول العالم إلى مساعدة ومساندة مستمرة يقدمها المجتمع بواسطة أفراد ومؤسساته، وذلك تحقيقاً لأهداف التعليم، ولا يتم ذلك إلا بتضافر كافة جهود مؤسسات المجتمع خصوصاً أولياء الأمور من خلال مشاركتهم الفاعلة في العملية التعليمية، وتعتبر الشراكة المجتمعية في مجال التعليم من أهم محاور التطوير التربوي؛ و المملكة العربية السعودية كأى دولة تعيش نهضة تنموية شاملة، وأدركت أن هذه النهضة لا يمكن تحقيقها إلا بإعطاء التعليم حقه من الاهتمام، فتضمنت خطة التنمية التاسعة (١٤٣٠-١٤٣٥هـ) في محور الأهداف العامة والسياسات لقطاع التعليم التوسع في المشاركة المجتمعية في التعليم (القرشي، ٢٠١١: ٤)، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين المشاركة المجتمعية الفعالة، وبين تحقيق الطلاب والمدارس لمستويات متقدمة من الأداء الأكاديمي فقد كشفت نتائج دراسة ميرندا (Mewnnda.2000) أن المشاركة المجتمعية تسعي لمواجهة قلة الموارد المتاحة للتعليم، وتعمل على تعزيز وتحصيل الطلاب وربط المخرجات بسوق العمل، وتساعد الطلاب على تفهم مستقبلهم الوظيفي.

مما سبق يتضح أهمية الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومؤسسات المجتمع و خصوصاً الأسرة ، وذلك للإيمان بدور الأسرة في العملية التعليمية، ومن أسباب نجاح هذه الشراكة اهتمام كافة مؤسسات الدولة بهذه الشراكة، ودعم وإشراف الحكومة على تطبيقها، وجاءت رؤية الحاضر والمستقبل (٢٠٣٠) مواكبةً لرسالة التعليم وداعمةً لمسيرتها، وشملت «الرؤية» نظرة شاملة لقطاع التعليم تبدأ بتطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، لتمكن المدرسة من التعاون مع الأسرة وبناء شخصيات قيادية، واستحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية :

ما التفسير الاجتماعي والتربوي لمفهوم الشراكة ؟

ما أواجه الشراكة المجتمعية المطلوبة من قبل الأسرة والمدرسة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) ؟

ما أهمية الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في العملية التعليمية لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) ؟

ما المعوقات التي تقف دون إشراك الأسرة في العملية التربوية والتعليمية ؟

ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور الأسرة في العملية التعليمية بالتعاون مع المدرسة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) ؟

أهمية البحث: يستمد البحث الحالي أهميته من خلال :
أ. الأهمية النظرية: تتمثل الأهمية النظرية للبحث في ما يلي:

• قد تضيف نتائج البحث الحالي روافد جديدة في مجال التربية حول أهمية الشراكة في البحث التربوي.

• إضافة مفاهيم جديدة تكون نواة بحثية في المجال الفلسفي للعلوم التربوية.

• تزويد المكتبة العربية بالعديد من الأبحاث في مجال حيوي جديد يسهم في إعادة تركيب وترتيب المفاهيم التربوية وإعادة صياغتها بشكل يتفق ومتطلبات سوق العمل.

ب. الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في ما يلي:

• تسهم نتائج البحث الراهن في إيجاد نقطة تواصل ومساحة بحثية جديدة للباحثين الشباب حول مهارة الشراكة باعتبارها متطلب اجتماعي في ظل التنافسية والتعاون المجتمعي.

• فتح آفاق جديدة ومسارات تطبيقية في البحث الاجتماعي والتربوي لتحليل مضمون رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ للتعرف على أهم متطلبات الشراكة بنظرة مستقبلية.

• إضافة سيناريوهات مستقبلية لمواجهة معوقات الشراكة في مسيرة الحياة اليومية للأسرة والمدرسة.

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى:

تفسير مفهوم الشراكة المجتمعية والتعرف على مهام وأدوار الأسرة في العملية التعليمية .

تحديد أهم أشكال التعاون والشراكة بين الأسرة والمدرسة.

دراسة وتحليل المعوقات التي تحول دون شراكة الأسرة مع المدرسة في العملية التعليمية.

إيجاد حالة من الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية وما يمكن أن تؤديه من نتائج إيجابية إذا ما تم اعتماد آليات من شأنها تعزيز الشراكة المجتمعية ما بين الأسرة والمدرسة.

التوصل إلى المقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل الشراكة بين الأسرة والمدرسة لتحقيق رؤية (٢٠٣٠).

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يقوم على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع.

مصطلحات البحث:

(١) الشراكة المجتمعية:

(Community Participation):

من وجهة نظر البحث تعرف الشراكة المجتمعية بأنها « تلك الجهود التي تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها والمتمثلة في الأنشطة والفعاليات وإطلاق العديد من المبادرات وذلك بغرض الاستفادة القصوى من إمكانيات الأسرة في التعاون الإيجابي معها في اتخاذ القرارات التربوية وتسهيل اتصالها بالمدرسة، وإطلاع الأسرة على الأنشطة والخبرات التي يمر بها أبنائهم داخل المدرسة بهدف تحسين مجالات التعاون بينهم مما يساعد الطلاب على تحقيق الانضباط بالدوام والاستفادة من المدرسة مما ينعكس على تحصيلهم الدراسي، وذلك لبناء نوع من الشراكة بينهم تهدف إلى الارتقاء والنهوض بالطلاب ومساعدتهم على



العربية السعودية (٢٠٣٠)».

(٥) رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠): Vision of the Kingdom of Saudi Arabia (2030)

هي القوة الاستثمارية والمفتاح المحرك لتنويع الاقتصاد مستقبلاً وتحقيق استدامته، وذلك سيمكن المملكة العربية السعودية من أداء دورها الريادي كعمق وسند للأمة العربية والإسلامية، كما سيمكن موقع المملكة الاستراتيجية من أن تكون محوراً لربط القارات الثلاث، وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور هي: المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهدافها والاستفادة من مركزاتها.

حدود البحث: يقتصر البحث الحالي على دراسة الشراكة المجتمعية وأهميتها بين الأسرة والمدرسة ودورها في تحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)، وتقديم تصور مقترح لتفعيل هذه الشراكة والاستفادة من جهود المدرسة والأسرة في النهوض بالعملية التربوية والتعليمية على أكمل وجه.

خطوات البحث:

مراجعة البحوث والدراسات التي تناولت المشاركة المجتمعية، ووسائل تفعيلها بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة ومن أهمها الأسرة.

إعداد دراسة نظرية عن مفهوم الشراكة المجتمعية وأهميته تفعيلها بين الأسرة والمدرسة.

تقديم مشروع مقترح يمكن من خلاله تعزيز الشراكة والتعاون بين الأسرة والمدرسة لتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠).

ثانياً : الدراسات السابقة :

قدمت (أبو رمان ، ٢٠٠٠) دراسة هدفت من خلالها معرفة واقع التعاون بين المدرسة والأسرة ومتطلبات تطويره من وجهة نظر معلمي مدارس محافظة البلقاء الرسمية، والتي أوضحت نتائجها أن واقع التعاون بين المدرسة والأسرة كان جيد بشكل عام. وقدم (Sheldon،2004) دراسة بعنوان «ربط الشراكة بين المجتمع المدرسي والعائلي في المدارس الريفية مع

اكتساب المعارف والمهارات والخبرات المختلفة، للنهوض بالعملية التعليمية والعمل على تحسين مخرجات التعلم بما يتناسب مع سوق العمل تحقيقاً لرؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).

(٢) **المدرسة (School):** هي تلك المؤسسة التربوية التعليمية التي تلي الأسرة، وفيها يقوم المعلم بتقديم مجموعة من المواد الدراسية والعلمية والنماذج السلوكية المتنوعة بهدف إعداد الطلاب لأداء أدوارهم الاجتماعية المستقبلية المنتظرة منهم من خلال تزويدهم بالعديد من الخبرات والمهارات التي تساعدهم على ربط دراستهم والاستفادة منها في مجال عملهم وحياتهم المستقبلية.

(٣) **الأسرة (Family):** يعرفها (نبوي، ٢٠١٥) بأنها مجموعة اجتماعية تربط بينها روابط القرابة أو الزواج، وهي شكل اجتماعي له وجود في كل المجتمعات البشرية وتقوم الأسرة نتيجة للجهة النظرية بتوفير الحماية والأمن والتنشئة الاجتماعية لأعضائها، هذا وتختلف بنية الأسرة ونوع الحاجات التي تشبعها لأفرادها باختلاف المجتمعات وباختلاف المراحل التاريخية.

وتعرفها الباحثة «بأنها الخلية الأساسية في المجتمع وأهم جماعته الأولية، وهي عبارة عن رابطة اجتماعية تتكون من الأب والأم والأبناء، فهي تلك المؤسسة الأولى التي تقوم على تربية وتنشئة الطفل؛ وتساهم في تكوين شخصيته وإكسابه العديد من القيم والاتجاهات».

(٤) **الدور (Role):** يعرفه (Kinnersley،2000:143) بأنه مجموعة من الأنشطة المرتبطة؛ أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في موقف معين، وترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة.

وتعرفه الباحثة بأنه «كل ما تقوم به الأسرة والمدرسة من وظائف ومهام متمثلة في مجموعة الأنشطة والمسؤوليات الممنوحة لكلا منهما للقيام بدوره على أكمل وجه من أجل النهوض والارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية للمتعلمين لتحقيق رؤية المملكة

المتحدة، وكانت أهم نتائجها أن أكثر المجالات ممارسة من قبل مديري المدارس فيما يتعلق بتفعيل العلاقة بين الأسرة والمدرسة كان رعاية الطلاب ومتابعتهم سلوكياً وعملياً، ثم الآباء والمعلمين، وأن أقل المجالات كانت البرامج التثقيفية، وتوصلت أيضاً إلى أن هناك فروق عند مجالي اليوم المفتوح والبرامج التي تقدمها المدرسة لأسر الطلاب تعزي لمتغير الخبرة ولصالح الإناث وعند مجالات اليوم المفتوح والبرامج التثقيفية ومجال تبادل الزيارات بين المدرسة وأسر الطلاب بالإضافة إلى الإدارة الكلية تعزي لمتغير الخبرة لصالح أصحاب الخبرة أكثر من عشر سنوات، وعدم وجود فروق عند جميع مجالات الدراسة تعزي لمتغير المؤهل العلمي.

وهدفنا دراسة (قدومي، ٢٠٠٨) إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، وأهم ما توصلت إليه أن هناك إجماع بأن المشاركة المجتمعية في المجتمع مطلب ديني، كما أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في وجهة نظرهم في موضوع دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وأن الأسباب التي تحول دون انضمام أفراد المجتمع المحلي للجنة الحي تتمثل في عدم الدراية بأهمية المشاركة المجتمعية، صعوبة التعامل مع المنظمات العمل التطوعي، ضيق الوقت، وعدم العلم بالجهات التي تسهل عملية التطوع.

وفي دراسة قام بها السناني (٢٠٠٨) هدف من خلالها التعرف على مستوي المشاركة الأسرية في إدارة التعليم كما يراها مديرو المدارس الأساسية في محافظ مسقط، والتي توصلت إلى أن مستوي مشاركة الأسرة في إدارة العملية التربوية من وجهة نظر مديري المدارس الأساسية في محافظة مسقط كانت بدرجة متوسطة. وأيضاً وجود فروق تعزي للجنس في جميع المجالات باستثناء مجالات مشاركة الأسرة في عملية التنظيم والرقابة والتقييم والتوجيه كانت لصالح فئة الذكور، وجود فروق تعزي للمؤهل الدراسي في جميع المجالات باستثناء مجال مشاركة الأسرة في الرقابة

إنجازات وتحصيل الطلاب في امتحانات الدولة « في إنجلترا وكبيري المناطق الريفية، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين نوعية المدرسة والعائلة، وبرامج الشراكة المجتمعية مع أداء الطلاب في امتحانات الدولة، وأوضحت نتائجها أن جهود المدرسة لإشراك العائلات والمجتمع في تعليم الطلاب قد يكون مجال مفيد لمساعدة الطلاب على التحصيل وخاصة في المرحلة الابتدائية، وأوصت الدراسة على ضرورة معالجة الصعوبات التي تعوق تحقيق ذلك.

وقدم كلاً من (محمود، ومرسي، ٢٠٠٥) دراسة هدفت إلى استكشاف مدخل الشراكة التربوية بخلفياته وفلسفته ومقوماته ومجالاته، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالعوامل والمعوقات والبرامج والمشروعات وما يمكن أن يقدمه من إمكانيات جديدة لتطوير وإصلاح التعليم الابتدائي، وقدمت الدراسة تصور مقترح لتوجيه جهود الشراكة بين الأسرة والمدرسة الابتدائية وذلك بإيضاح مسؤوليات كلاً من المدرسة والأسرة لتفعيل الشراكة بينهما، وذلك بالتعرف على أهم الاحتياجات وتحديد الأهداف وآلية التنفيذ والتقييم.

وأجرت (التويجري، ٢٠٠٧) دراسة للتعرف على دور المهنيات في تفعيل المشاركة الأسرية في العملية التعليمية في منطقة الرياض، وأظهرت نتائجها أن هناك شبه اتفاق لدي عينة الدراسة على مفهوم المشاركة الأسرية في حين جاءت نتائج محور أشكال المشاركة الأسرية سلبية ودون المستوي المطلوب، وأوضحت أيضاً أن من أهم معوقات الشراكة (عدم تفعيل خدمة إرشاد وتدريب الوالدين من قبل المسؤولين، وعدم وجود نظام يلزم بمشاركة الأسرة في العملية التعليمية برمتها، واعتقاد الأسرة بأن المدرسة هي المسئولة المباشرة عن تعليم التلميذة، وانشغال الأم بعمل يشغل معظم وقتها، وانخفاض المستوي التعليمي للأسرة وعدم معرفتها بطبيعة الفرص المتاحة للتعاون المشترك).

وفي دراسة أجراها (الكعبي، ٢٠٠٧) هدفت إلى التعرف على ممارسة مديري المدارس لدورهم في تفعيل العلاقة بين الأسرة والمدرسة في دولة الإمارات العربية



ومتطلباتها، يليه الشراكة في مجال العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع المحلي، ومجال الشراكة في استخدام الموارد المتاحة في المجتمع المحلي بالمرتبة الثانية، وتلاه مجال الشراكة في الخدمات التربوية بالمرتبة الثالثة، وأخيراً مجال الشراكة في الخدمات الإنسانية والاجتماعية بالمرتبة الرابعة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس، ولمتغير المؤهل العلمي باستثناء مجالي الشراكة في الخدمات التربوية والشراكة في أنشطة المدرسة ومتطلباتها ولصالح المؤهل العلمي.

وأجري (عاشور، ٢٠١١) دراسة بهدف التعرف على دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في المدارس وأفراد المجتمع المحلي، وأيضاً التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في دور مدير المدرسة في تفعيل هذه الشراكة من وجهة نظر العاملين في المدارس وأفراد المجتمع المحلي تعزى إلى متغيري مسمى الوظيفة والمنطقة التعليمية، قد توصلت الدراسة إلى إن دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي جاء بدرجة قليلة، وجاء ترتيب مجالات الدراسة في دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي وفق الترتيب الآتي: الشراكة في الرؤية والأهداف العامة للعملية التعليمية، يليه الشراكة في تقديم الدعم المالي للمدرسة، ثم الشراكة في الشؤون الإدارية للمدرسة، وجاء في المرتبة الأخيرة الشراكة في التخطيط المدرسي، وأظهرت أيضاً وجود فروق تعزى لمتغير المنطقة التعليمية لجميع مجالات الدراسة فيما عدا الشراكة في الشؤون الإدارية للمدرسة، وعدم وجود فروق لمتغير مسمى الوظيفة لجميع مجالات الدراسة، فيما عدا الشراكة في تقديم الاستشارات للمدرسة ولصالح المديرين.

وقدمت (عبد الحسن، ٢٠١١) دراسة هدفت من خلالها الكشف عن العلاقة المجتمعية بين البيت والمدرسة، وتناولت الدراسة الحالة جملة من المفردات وهذه

والتقييم كانت لصالح فئة أعلى من بكالوريوس، عدم وجود فروق تعزى للخبرة كمدير في جميع المجالات وفي الأداة ككل باستثناء مجال مشاركة الأسرة في عملية التوجيه، وجاءت لصالح فئتي الخبرة من ١- ٥ سنوات وأكثر من ١٠ سنوات.

وهدف دراسة (عبد التواب، ٢٠١٠) إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتعليم ومؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية، وتحديد المعوقات التي تؤثر على تفعيل الشراكة بينهم، كما أشارت الدراسة إلى تحديد الآليات اللازمة لتحقيق شراكة مجتمعية بين المؤسسات كي تسهم في تحسين الأداء والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. وأظهرت النتائج أن الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالعملية التعليمية تتسم بالتقليدية، وتعتمد بشكل أكبر على العلاقات والجهود الذاتية أكثر من كونها اتفاقات وبروتوكولات عمل وتعاون مؤسسي مشترك، وأيضاً وجود معوقات تحول دون تحقيق شراكات بين مؤسسات الخدمة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني تحول دون تحقيق شراكة فاعلة وتعود إلى مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية، وأشارت أيضاً إلى وجود ضعف في قنوات الاتصال بين كل من الأكاديميين والممارسين ومسؤولي مؤسسات المجتمع المدني، كما أوضحت أن أغلب المعوقات التي تحول دون تحقيق شراكات وترجع إلى مؤسسات المجتمع المدني غالبيتها يعود إلى وجود مفاهيم وتصورات غير سليمة لدى القائمين والمسؤولين داخل المؤسسات حول طبيعة الشراكات المفترضة مع مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية.

وقدمت (عاشور، ٢٠١٠) دراسة بهدف التعرف على دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي من وجهة نظر أولياء أمور طلبة المدارس الأساسية، وجاء ترتيب مجالات الدراسة في دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي كما أوضحتها النتائج وفق الترتيب الآتي: الشراكة في مجال أنشط المدرسة

في التعليم، وما يمكن أن تحدثه هذه المشاركة في تحسين وتطوير التعليم، وفقدان الثقة بين المجتمع والمؤسسة التعليمية، وتدني المستوي الاقتصادي والاجتماعي لبعض الأسر مما يؤدي إلى عدم وجود الوعي أو عدم وجود الوقت الكافي للمشاركة المجتمعية. وعدم وعي أولياء الأمور بأهمية مشاركتهم في تربية ورعاية أبنائهم، قصور وسائل الاعلام في نشر ثقافة المشاركة المجتمعية، وعدم وجود إدارة لتنظيم الجهود المجتمعية وتوجيهها نحو الأساليب والإجراءات التي من شأنها أن تزيد من جودة العملية التعليمية).

وقدم (عبد الفتاح، ٢٠١٣) تصور مقترح لتطوير وتفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وبقية القطاعات، والذي أكد على ضرورة تمتع الإدارة الرشيدة بعملية الشراكة وتفعيلها من خلال الإعلام عنها، وضرورة تعزيز الشراكة بين المجالس النيابية ومؤسسات المجتمع المدني، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى، وإنشاء وحدة للمتابعة، وتوافر المقومات الأساسية لتعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وبقية القطاعات.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أنها اهتمت بالشراكة المجتمعية، ودورها في تحقيق التنمية الشاملة، وضرورة تفعيلها للنهوض بالعملية التعليمية وتحسين المنتج الذي يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وأشارت الدراسات أيضاً إلى أن هناك فجوة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المحلي، وأن هناك مجموعة من المعوقات التي تقف حائلاً بين تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية الاقتصادية ومنها نقص الخبرة، ونظرة الدولة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وعدم تنظيم العمل المشترك، وفشل عملية التواصل، وأوصت الدراسات بضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية بين مختلف المؤسسات النظامية وغير النظامية، وتبادل الخبرات المختلفة بين جميع الأطراف قيد الشراكة، وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق قيم العدل والمساواة، وأن

المفردات تمثل العلاقة المجتمعية التي يمكن أن يكون لها دور في نجاح وإنجاح العملية التربوية. وأجرت (عوض، ٢٠١٢) دراسة لتفعيل دور الأسرة في العملية التعليمية بالتعليم الثانوي في ضوء مبدأ الشراكة وأوضحت نتائجها أن هناك علاقة وثيقة بين الأسرة والمدرسة، ويعد تفعيل دور شراكة الأسرة في العملية التعليمية مطلباً هاماً في عملية التطوير المنشودة، وذلك لأن المدرسة لا يمكن أن تحقق أهدافها بمعزل عن بقية مؤسسات المجتمع المحيط بها وخاصة إذا تذكر أن المجتمع هو المستفيد الأول من مخرجات المدرسة، ومن ثم يجب أن تتحول مشاركة مؤسسات المجتمع إلى شراكة حقيقية ذات عقود مبرمة ملائمة لهذه المؤسسات وخاصة الآباء بحيث يصبح الآباء مسئولين أمام المدرسة والمجتمع بالقيام بالأدوار المنوطة بهم في العملية التعليمية. خاصة وأن الدراسات قد أثبتت أن كل طفل يتواصل أبواه مع مدرسته بشكل فعال يسهم ذلك بقدر كبير من الأمان والتوازن النفسي والتعليمي مقارنة بغيره من أقرانه.

ودراسة (الجعيدى، ٢٠١٢) هدفت إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية والآليات التي تتبعها في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي، وكذلك الكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون قيام الإدارة المدرسية بدورها في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي من وجهة نظر مديرات المدارس الثانوية الحكومية للبنات بمدينة الرياض، قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها (ضعف دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي - ارتفاع درجة المعوقات التي تحول دون قيام الإدارة المدرسية بدورها في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي). وقام (الوكيل، ٢٠١٢) بدراسة للكشف عن المشاركة المجتمعية (ماهيته وأهدافها) وتوصلت إلى مجموعة من المعوقات الخاصة بالمجتمع من أهمها (قلة الوعي الثقافي بالمجتمع عن أهمية المشاركة المجتمعية



التربوية والتعليمية، ورفع جودة المنتج التعليمي بما يتلاءم مع سوق العمل وذلك تحقيقاً للهدف والتزامات رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) من خلال دراسة التفسير الاجتماعي والتربوي لمفهوم الشراكة (الأهمية، والأهداف، والمجالات)، ودراسة متطلبات الشراكة المجتمعية وكيفية تفعيلها، والتعرف على مضمون فكرة التكامل بين مؤسسات التربية في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).

٢. تقدم تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال طرح برنامج بعنوان (شارك) يهدف إلى تفعيل الشراكة بين الأسرة والمدرسة والعمل على تحسينها وتطويرها.

ثالثاً: الإطار النظري للبحث:

أولاً: التفسير الاجتماعي والتربوي لمفهوم الشراكة (الأهمية، والأهداف، والمجالات):

(١) مفهوم الشراكة المجتمعية: لقد ظهر مفهوم الشراكة في أواسط الثمانينيات بناء على تزايد الوعي المجتمعي وتنامي ظاهرة تأسيس جمعيات المجتمع المدني، وتعتبر الشراكة المجتمعية إحدى الرؤى التي تستجيب لتحديات الانفجار المعرفي الرقمي، وتعمل على استغلال التطور المذهل لطاقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة نظام التعليم كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرة التنافسية في مناخ العولمة، وهي صياغة جديدة للعلاقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى، وتتكامل من خلالها مسؤولية الدولة مع أولياء الأمور عن التعليم (الوكيل، ٢٠١٢: ٣٩).

ويمكن تصنيف المفاهيم والتعريفات للشراكة المجتمعية وفقاً لما يلي :

١. النظرة التربوية والتعليمية للشراكة: يعرفها (محمود، ٢٠٠٥: ١٧٦) بأنها « تعني انفتاح المؤسسة التربوية وخروجها من إطار أهدافها ومشروعاتها الخاصة والضيقة، ودخولها في مشروعات أو أهداف مشتركة مع أطراف أخرى و تربطها بها علاقة ندية وتكافؤ.

العمل على تطوير قدرات تلك المؤسسات يساهم في تفعيل دورها التربوي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويمكن بلورة أهم الملاحظات على الدراسات السابقة كالتالي:

- اتفقت الدراسات المنتقاة التي أجريت في هذا المجال على أهمية علاقة الشراكة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن العلاقة بينهم يجب أن تكون إيجابية وفعالة لتحقيق أهداف العملية التربوية والتعليمية ومنها دراسة كلاً من (Sheldon، ٢٠٠٤، السناني، ٢٠٠٨، وعبد الحسن، ٢٠١١، عوض، ٢٠١٢).

• أشارت بعض الدراسات التي تم عرضها إلى ضرورة مشاركة الأسرة متمثلة في الآباء مع المدرسة ومنها دراسة كلاً من (أبو رمان، ٢٠٠٠، Sheldon، ٢٠٠٠، التويجري، ٢٠٠٧، الكعبي ٢٠٠٧، عوض، ٢٠١٢).

• أشارت بعض الدراسات التي تم عرضها إلى ضرورة مشاركة المدرسة متمثلة في أحد العاملين فيها ومنها دراسة كلاً من (أبورمان، ٢٠٠٠، التويجري، ٢٠٠٧، الكعبي ٢٠٠٧، عاشور، ٢٠١٠، وعاشور، ٢٠١١، عبد الحسن، ٢٠١١، الجعدي ٢٠١٢).

• أشارت بعض الدراسات إلى واقع التعاون بين الأسرة والمدرسة وجاءت معظم النتائج إلى ضرورة التعاون بينهم وتقديم مقترح لتفعيلها كدراسة كلاً من (أبو رمان، ٢٠٠٠، الوكيل، ٢٠١٢، عبد الفتاح، ٢٠١٣).

• تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المتعلقة بمجال الشراكة بين الأسرة والمدرسة كدراسة كلاً من (أبو رمان، ٢٠٠٠، Sheldon، ٢٠٠٤، التويجري، ٢٠٠٧، الكعبي ٢٠٠٧، عوض، ٢٠١٢، الوكيل، ٢٠١٢، عبد الفتاح، ٢٠١٣)، والتي أشارت إلى ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية وأضحت المعوقات التي تواجهها عملية الشراكة وكيفية التغلب عليها والبعض منها قدم تصور مقترح لتفعيل هذه الشراكة وأهم ما يميز البحث الحالي أنه يركز على :

١. الشراكة بين الأسرة والمدرسة وكيفية تفعيلها بين كل من الطرفين وذلك لتطوير وتحسين العملية

رسالتها، كونها مؤسسة تربوية اجتماعية تسعى لإعداد الجيل المؤهل والمدرّب لخدمة المجتمع الذي تربى فيه». وعرفها (الشرعي، ٢٠٠٧: ٦) بأنها «إعطاء دور وفرص حقيقة لأعضاء المجتمع ممثلاً في أولياء الأمور، والأسر، ومجالس الآباء، ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين جودة التعليم». وعرفها (العجمي، ٢٠٠٧: ٩١) بأنها «كل ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة العملية التعليمية وقد يكون هؤلاء الأعضاء أفراد، أو جماعات، أو مؤسسات، وتعتمد سلوكياتهم على التطوعية والالتزام - وليس الجبر والإلزام - والوعي والنزوع والوجدان والشفافية، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة».

٣. النظرة المؤسسية للشراكة: عرفها (Perry، 2006: 13) أنها شكل من أشكال المساعي، والتنظيمات التعاونية، ما بين المدرسة، والأسرة، والمجتمع المحلي؛ للاستفادة من المصادر المتوفرة في كل من البيئات الثلاث، من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وتعزيز نتائج عملية التعلم والتحصيل الدراسي الخاص بالطلاب، وإصلاح العملية التعليمية. وتعرفها (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٨: ٧) بأنها «هي رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المحلي نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها. فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكثر عدد من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكر، والمشورة، والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية. وهي أيضاً تلك الجهود التطوعية التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم وكذلك تخطيط مؤسسات المجتمع المدني على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية في عمليات التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية».

يعرفها ميدل وود (Middle Wood، 2009) إنها «علاقة عمل تحددها أهداف مشتركة واحترام

وبالتالي يصبح المشروع الواحد مشروعاً تربوياً لمؤسستين أو أكثر. وعرفتها (سالمة، ٢٠٠٦: ٩٣) بأنها «الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم، والتي تنفذ من خلال شراكة فاعلة وإيجابية من المجتمع ومؤسساته لتضمن استمرارية هذه الأنشطة، وتضافر الجهود الأهلية مع الحكومية لتقديم مساهمات عينية لإحداث تحسين في جودة العملية التعليمية». وعرفتها (كوجك وآخرون، ٢٠٠٩: ١١٥-١١٧) بأنها «هي الحالة التي يجب أن يكون عليها الشريك الذي يساهم في نفس النشاط أو هي مصالح مشتركة أو علاقات تعاقدية قائمة على اتفاقيات متبادلة استجابة للأولويات المتعلقة بالتنمية مع تحقيق مبادئ الشفافية والمحاسبية و التنسيق مع جميع المشاركين في عمليات التنمية بمعنى أن الشراكة تعتمد أكثر على نظام التعاقد الرسمي أو شبه الرسمي، حيث تتحدد فيه مسؤوليات كل شريك ويحاسب على هذه المسؤولية أمام الشريك الآخر وأشارت أيضاً إلى وجود ثلاث خطوات أساسية للمشاركة المجتمعية في التعليم وهي:

الخطوة الأولى: الوعي : وتشير إلى درجة وعي الفرد بمكانته في المجتمع ودوره في تطوير التعليم.

الخطوة الثانية : الوجدان : وتعني كلما ازداد وعي الفرد بمسئوليته نحو التعليم ارتفع مستوى انفعاله ودافعيته.

الخطوة الثالثة : النزوع أو الحركة : وتعني الممارسة الفعلية لسلوك الفرد في المشاركة في خدمة التعليم.

٢. النظرة النفسية والاجتماعية للشراكة: عرفها (محمد، ٢٠٠٦: ١٠٣) بأنها «رغبة واستعداد أفراد وهيئات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية». واتفق كلاً من (العجمي، ٢٠٠٠، إبراهيم، ٢٠٠٤) بأنها «عملية التفاهم والتعاون وتقديم المشاورات وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بالعملية التعليمية ما بين العاملين في المدرسة وأفراد المجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة، وكذلك تبادل الخبرات والزيارات وتقديم الدعم الذي تحتاجه المدرسة لتحقيق



وتعرف الشراكة المجتمعية بأنها «هى العملية التى من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من الأهالى ليساهموا فى مختلف الأنشطة والفعاليات التى تساعد المدرسة والقائمون على إدارتها والمعلمين والطلبة فى أي أنشطة تربوية وتعليمية، وهى الجهود التطوعية التى يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدنى فى مجال التخطيط والتقييم لعناصر العملية التعليمية، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم وتحسين مخرجاته بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، بحيث تتكامل وتتواصل الجهود المبذولة من الطرفين فى هذا الصدد فى إطار من التفاهم والتواصل والتعاون المستمر بما يحقق الأهداف التربوية والنفسية المنشودة وذلك تحقيقاً لما جاء فى التزامات رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) والوصول إلى هدفنا وهو إشراك (٨٠٪) من الأسر فى الأنشطة المدرسية بحلول عام ٥١٤٤٢م - ٢٠٢٠ م) بإذن الله

(٢) أهمية الشراكة المجتمعية فى التعليم: تعتبر العلاقة الجيدة بين الأسرة والمدرسة من أهم العوامل التى تساعد على نمو شخصية الطالب وأيضاً تقدمه الدراسى وتحسن من إنجازه العلمى، ولذلك تعتبر شراكة أولياء الأمور وتواصلهم مع المدرسة أمر ضرورى لإنجاح العملية التربوية والتعليمية، وقد أشارت دراسة (Suzan, 1993, p13) إلى أهمية الشراكة بين الأسرة والمدرسة ودورها فى تحقيق الأهداف المرتبطة بتحسين المستوى العلمى للطلاب، وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية لدى كل من المدرسة والأسرة بوضع عقد شراكة إيجابية بينهما تحدد حقوق وواجبات كل منهما فى تربية الأولاد، ومما يؤكد أهمية وجود نوع من الشراكة بين الأسرة والمدرسة، وأن اللوائح فى بعض الدول قد نصت على هذه الشراكة، فقد أعلن (الكونجرس الأمريكى) أنه من حق الآباء الاتصال بالمدرسة، وأن لهم الحق فى مراجعة انجازات أطفالهم المدرسية، وقد تم توزيع بطاقات توضح حقوق الآباء، واشتركهم مع المدرسة

متبادل ومقدرة على التفاوض، بين الأطراف الداخلة فى الشراكة، كما تتضمن علاقة العمل تلك تبادل المعلومات والمسئوليات والمهارات والمشاركة فى اتخاذ القرارات بالإضافة إلى المساءلة والمحاسبة». وأشار (صندوق تطوير وإقراض البلديات، ٢٠٠٩: ٩) أن الشراكة تعنى اتفاق بين عدد من الأطراف لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بواسطة إنجاز عدد من الأعمال المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة لكل شريك. وهذا العمل الجماعى المشترك يتم على أساس تعاقد بين الأطراف المشاركة وإن اختلفت دوافعهم ومصالحهم، بمعنى آخر الشراكة هى التعاون مع أطراف أخرى لتحقيق هدف أو أهداف لا نستطيع تحقيقها بمفردنا مطلقاً أو لا نستطيع الوصول إلى النتائج المرجوة منها بالعمل المنفرد .

ويعرفها (عاشور، ٢٠١٠: ٨٤) بأنها تشير إلى تعاون ما بين المدرسة والمجتمع المحلى بمؤسساته المختلفة من خلال تبادل الخبرات والزيارات وتقديم الدعم الذى تحتاجه المدرسة لتحقيق رسالتها. وعرفها (القريشي، ٢٠١١: ٨) بأنها «مجموعة الممارسات والخدمات التى يقدمها المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة مثل الأسر والجامعات والقطاع الخاص من أموال نقدية أو عينية، أو المشاركة بالجهود البدنية أو الأفكار أو الاستشارات من أجل تطوير أداء المدارس الثانوية». وعرفتها (عوض، ٢٠١٢: ٤٨٢) بأنها «إعطاء دور وفرص حقيقة لأولياء الأمور للقيام بدور فاعل من أجل تحسين جودة التعليم».

وفى ضوء ما سبق عرضه يمكن القول بأنه رغم اختلاف النظرة لمفهوم الشراكة المجتمعية إلا أنها جمعياً اتفقت على أنها: «ذلك التعاون المشترك بين المدرسة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى والمبنى على رغبة واستعداد الأطراف المشاركة فى العملية التربوية والتعليمية من خلال التنسيق بينهم من أجل القيام بمجموعة من الأنشطة التى تهدف إلى تحقيق أهداف معينة محددة المعالم بين تلك المؤسسات من أجل العمل سوياً للوصول إلى النتائج المرجوة من إقامة تلك العلاقة».

(Happy Fernands, 1998, p. 20).

ويرى (العزيمي، ٢٠٠٦: ٨٧ - ٨٨) أن أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم راجع إلى:

أن قضية التربية والتعليم عامة تشغل كل الناس وتمس حياتهم وحياة أبنائهم الأمر الذي يتطلب ضرورة مشاركة أولياء الأمور في قضايا وسياسات تعليم وتربية أبنائهم.

أن للتربية جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولذلك فهي تحتاج إلى اجتماع ومشاركة جملة من المهتمين لهذه الجوانب لمعالجة ومواجهة قضاياها.

أن الجهود التي تبذلها كثير من المجتمعات حالياً لأغراض التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية يتطلب أنشطة تربوية لا يمكن أن يتحمل المعلمون وحدهم كل أعبائها.

الارتفاع المتزايد والمستمر في كلفة التعليم خاصة مع غلبة القيم الديمقراطية، ومبادئ الرفاهية، والعدالة الاجتماعية وما يترتب على ذلك من زيادة اقتناع الناس بأهمية التعليم، ورغبتهم فيه وإقبالهم عليه.

الاهتمام المتزايد في معظم دول العالم بعوامل الجودة في التعليم، والتي عادة ما تزيد من كلفة التعليم.

فلقد أشار (حسين، ٢٠٠٧: ٢٦٣) إلى أن المشاركة المجتمعية في التعليم تسهم في توفير الوقت، والجهد، والموارد على المدى الطويل، وتؤدي إلى

تفعيل العلاقات بين المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجي، وتتحول المدارس لخدمة المجتمع والمجتمع لخدمة المدارس، وبذلك فإن المشاركة المجتمعية

هي أساس النجاح لكافة فعاليات العملية الإدارية والتنظيمية، والأكاديمية للمدرسة . ويرجع (صندوق

تطوير وإقراض البلديات، ٢٠٠٩: ٨) أهمية الشراكة المجتمعية إلى أنها تعزز استمرار العلاقة المنظمة بين

البيئة المحلية وكافة أفراد المجتمع وفعاليات وربط البرامج والخدمات بالقضايا الحياتية واليومية للمجتمع المحلي وفي الوقت ذاته تعكس هذه العملية رغبة

أفراد المجتمع واستعداداتهم للاندماج والمساهمة

الفعالة في تحسين المجتمع وتطويره. بالإضافة إلى أن عملية المشاركة قد تأتي بمبادرة من البيئات المحلية أو متخذ القرار وقد تأتي أيضاً نتيجة لنمو الوعي لدى أفراد المجتمع. كما أوضح (القريشي، ٢٠١١: ٢٨) أن المدرسة هي أداة المجتمع في تنشئة الأبناء بما يتواءم مع قيمه واحتياجاته، كما أنها التنظيم الذي يعمل على إعداد الطلاب لمواجهة احتياجاتهم من جهة، ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى، غير أن المدرسة لا يمكن أن تقوم بوظيفتها وتحقق أهدافها بكفاءة إلا إذا توافرت لها المشاركة الفعالة من المجتمع الذي وجدت فيه ومن أجله، وتُشكل المشاركة المجتمعية مدخلاً هاماً لتطوير أداء المدرسة.

وتشير (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢: ٧٩) إلى أن المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية تؤدي إلى:

- تحمل المجتمع وأولياء الأمور مسئولية مساندة المدرسة لتحسين جودة المنتج التعليمي، وتساوده على تفهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المدرسة والعمل على وضع أنسب الحلول لها حتى تؤدي المدرسة رسالتها على الوجه الأكمل.

- تفهم المجتمع وأولياء الأمور للنجاحات والإنجازات التي تحقّقها المدرسة والمساعدة على فتح ميادين جديدة للتعاون بينهم، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لتلبية احتياجات المدرسة مما يساعد على إنجاح العملية التعليمية.

- القيام بدور رائد تجاه معالجة القضايا المتعلقة بجودة العملية التعليمية، وخاصة من خلال الهيئات غير الحكومية والتي تتمتع بقدر من المرونة وحرية الحركة، وزيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالعملية التعليمية، وذلك للعمل على انخفاض معدل تسرب التلاميذ .

وترى (عوض، ٢٠١٢: ٤٨٤) إن شراكة ودور الأسرة في العملية التعليمية عامل مهم وأساسي في حياة الطالب، لكي تنمو شخصيته في تكامل وتوافق واتساق ولكي تسير المدرسة والأسرة على منهج متكامل يسمح للطلاب بالانسجام والنمو السليم، فالعلاقة بين الأسرة والمدرسة من أهم العناصر التي



من خلال تفهمه للمشاكل التي يعاني منها التعليم والعمل على حلها.

٢. تحمل مسؤولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليمي بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، ومساعدة المدرسة على واجيها في مجال خدمة المجتمع، والعمل على توفير الدعم المادي للمدارس في صورته المختلفة.

وأشار (القريشي، ٢٠١١: ٣٦) إلى أن أهداف المشاركة المجتمعية نابعة من أهداف التربية العامة لأي مجتمع وهي:

١. الأهداف الدينية: وتركز على فهم الطالب لعقيدته فهماً سليماً، وما يترتب على ذلك من غرس القيم والمبادئ التي يؤمن بها المجتمع.

٢. الأهداف الثقافية والتربوية: وتهتم بتزويد الطالب بالمعلومات والخبرات المناسبة لقدراته، وخصائص نموه، كما تعود على التعلم بطريقة علمية وسليمة من خلال التأمل، والتفكير، والابتكار.

٣. الأهداف الاجتماعية: وتركز على تكييف الطالب مع مجتمعه من خلال فهمه لدوره نحو أسرته، وأفراد مجتمعه، وما يلزم ذلك من إقامة العلاقات والتعاون، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

٤. الأهداف الاقتصادية: وتركز على توفير الدعم المالي للمدرسة، وغرس قيمة العمل، وحب، واحترامه لدى الطالب، وربط المخرجات التعليمية بسوق العمل.

وأشار (الوكيل، ٢٠١٢: ٤٦) إلى أن التفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته وأعضائه من شأنه أن يحقق الأهداف التالية:

• تكوين الشخصية المتكاملة للتلميذ من جميع جوانبها العقلية والوجدانية والمهارية، وحل مشكلاتهم.

• إعداد مواطنين صالحين لديهم وعي بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم.

• تنمية قيمة المشاركة الاجتماعية والمسؤولية والانتماء للوطن، والاتجاه الإيجابي نحو المدرسة والتعليم.

تؤثر مباشرة على الطالب ومدى إنجازه وتحصيله. فالشراكة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه. لذلك ترجع أهمية المشاركة المجتمعية إلى الآتي:

• تساهم المشاركة المجتمعية مساهمة إيجابية في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية، وإشباع الحاجات المختلفة للمتعلمين.

• تحقق التعاون والتكامل بين الوحدات المختلفة ومن أهمها الأسرة والمدرسة.

• توفر إحساس قوى بالانتماء الوطني من خلال المساهمة في العديد من الفعاليات التي تشجع على الانتماء.

• تساعد على تحقيق أهداف التعليم المختلفة ومنها (تحسين المخرجات التعليمية - إشباع متطلبات سوق العمل).

• تحقق الجودة في الأداء، وتنمية روح العطاء وحب العمل التطوعي لدى الأفراد والشعور بالانتماء وحب الوطن والعمل على رفعته.

(٣) أهداف الشراكة المجتمعية في التعليم: تعتبر الشراكة المجتمعية ضرورة ملحة لابد من تحويلها إلى واقع، وليست شعاراً تربوياً ولا شعاراً مجتمعياً، ولقد أصبحت الشراكة المجتمعية في الأوانه الأخيرة ضرورة قصوى لأنه لا يمكن أن يتحقق التعليم الفعال والمنشود في ظل الموارد الحالية أو الموارد الحكومية إلا بمشاركة مجتمعية حقيقية.

وأشار (جوهر، ٢٠١٠: ٣٠٨) إلى أن أبرز أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم تتمثل في الآتي:

١. تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع

والاعتدال، معتزّين بهويتهم الوطنية وفخورين بإرثهم الثقافي العريق في بيئة إيجابية وجاذبة.

٣. الأهداف النفسية والاجتماعية: وتهتم بتحقيق التكيف النفسي والاجتماعي للطلاب من خلال العلاقات التعاونية القائمة بين الأسرة والمدرسة والتي تسعى للتعرف على مشكلاتهم وحلها مما يعكس إيجابياً على مستوياتهم التعليمية، مما يساعد ذلك على تحقيق هدف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهو تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج وتعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكنة.

٤. الأهداف الاقتصادية: وتعني تعبئة موارد المجتمع المحلي لخدمة المؤسسة التعليمية من خلال استخدام المدرسة للموارد المتاحة في المجتمع المحلي والشركات برامجها التربوية وتقديمه للمجتمع المحلي والشركات ورجال الأعمال للدعم المادي للمؤسسة وتحسين نوعية الخريجين حتى تتناسب مع متغيرات العصر، وذلك تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي أكدت على ضرورة التطوع وأهميته وزيادة عدد أولياء الأمور المشاركين في العملية التعليمية وربط التعليم بسوق العمل والمجتمع.

٥. الأهداف الشخصية: تساعد الشراكة المجتمعية في بناء شخصية الطالب، وتنميته ثقته بنفسه وتقوية ثقة أولياء الأمور بأنفسهم من خلال التعاون مع الآخرين، كما يساعدهم على تحسين مستوي أبنائهم. ويتفق هذا مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي أكدت على ترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات الأبناء عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها، مما يمكن المدرسة بالتعاون مع الأسرة من تقوية نسيج المجتمع، من خلال إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكون ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة، ولديها القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي من خلال مشاركتهم في مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتطوعية...

• تحسين جودة المنتج التعليمي ما يتفق مع معايير الجودة الشاملة والمعايير القومية للتعليم.

• تبادل الأفكار والخبرات بين المجتمع والمدرسة لتحقيق التطور والتنمية لكل منهما.

• زيادة معدلات الأداء للتلاميذ الموهوبين وذوي الحاجات الخاصة.

ويمكن تلخيص أهداف الشراكة المجتمعية في ضوء أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ كما يلي:

١. الأهداف التعليمية والتربوية: ويتحقق ذلك الهدف من خلال نشر الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية والعمل التطوعي بين العاملين ومجلس الأمناء وأولياء الأمور والمجتمع المحلي في صنع القرار التربوي، وإسهامهم بشكل فعال في دعم الأنشطة التربوية والمدرسية والعمل على تنفيذها من أجل تنمية شخصية المتعلمين عن طريق إقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات في شتى المجالات الثقافية الدينية والعلمية والصحية والاجتماعية، والعمل أيضاً على إصلاح وتطوير التعليم بصفة عامة ويشمل تطوير مدخلات التعليم (المعلمين - المناهج - إدخال التكنولوجيا - تطوير إدارة التعليم - تطوير تشريعات التعليم). مما يساعد ذلك في تحقيق أهم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهو إلى العمل على إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، ومساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم، وتشجيع الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لها مما يمكنها من توفير احتياجات أبنائها والعناية بهم على أكمل وجه.

٢. الأهداف الثقافية والدينية: تتمثل في توضيح أهمية التعاون والشراكة والعمل التطوعي الذي يعمل على تنمية الوازع الديني إلى جانب الحس الإيماني والشعور بالآخرين والتفاعل معهم من خلال الانخراط في فعاليات العمل التطوعي ومساعدة الآخرين والتعاون معهم. مما يساعد ذلك على تحقيق هدف رؤية المملكة ٢٠٣٠، والذي يشير إلى أن أفراد المجتمع يعيشون وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية



وتشير (عاشور، ٢٠١١) أنه لا يمكن تطبيق الشراكة التربوية والتعليمية بنوع واحد من أنواع الشراكة، ويمكن أن يدخل هذا المفهوم بين مؤسسات تعليمية وإقليمية ووطنية، ومنظمات دولية، كاليونيسيف، أو منظمة اليونسكو، وهناك أنماط أخرى من الشراكة، تتم بين المجالات التربوية وغير التربوية، كالاقتصادية والثقافية والاقتصادية، إلا أن مفهوم الشراكة في المجال التربوي يأخذ نمطين هما:

أ. المجال الذي تهتم به: وتحدد حسب الميدان الذي تندرج ضمنه الشراكة فتكون إحدى الحالات التالية أما:

١. شراكة اجتماعية: وهي التي تهتم بالقضايا الاجتماعية .
٢. شراكة اقتصادية: وهي التي تتم بين المؤسسة التعليمية وبين المقاولات الأخرى على مختلف أصنافها.

٣. شراكة ثقافية: وهي التي تضم الميدان الثقافي، كإنتاج المعامل لتكون مجال واسع للتطبيقات.

ب. أطراف الشراكة: يتحدد هذا النمط، حسب خصوصية وطبيعة الأطراف المتعاونة في الشراكة وتنقسم إلى قسمين:

أ. شراكة داخلية: والتي تهتم تتم داخل المؤسسة الواحدة، ويكون أطرافها متواجدين في داخل المؤسسة.

ب. شراكة خارجية: وهذه تتم داخل المدارس والكليات والمعاهد العليا ومراكز البحوث والتدريب في الجامعات.

(٢) أطراف الشراكة المجتمعية في التعليم: يعتبر التعليم قضية أمن قومي لذا ينبغي أن يتعاون فيها كافة مؤسسات المجتمع في تخطيطه وتنفيذه وتقويمه، وتضم هذه الفئات (الأسرة- المدرسة- المؤسسات غير الحكومية- القطاع الخاص- المنظمات المحلية والدولية) ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات السابقة لها دورها الهام والبارز في الإسهام بتطوير العملية التعليمية ورفع جودة المنتج التعليمي، لذا يجب

ثانياً: متطلبات الشراكة المجتمعية : الأسرة نموذجاً:

(١) مجالات الشراكة المجتمعية في التعليم: يتفق كلاً من (حامد، ٢٠٠٩: ٢٥٢- ٢٥٥، ووزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢: ٨٦) أن مجالات مشاركة المجتمع في العملية التعليمية تتمثل في:

١. المشاركة في التخطيط: يشمل التخطيط عادة تحديد الاحتياجات، وصياغة الأهداف، واختيار الطرق والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، حيث إن المجتمع المحلي معنى بصورة مباشرة بالاحتياجات التعليمية على المستوى المحلي كتشييد مدارس أو غرف صفية أو توفير أجهزة ووسائل تعليمية لمدارس المنطقة ويدفعهم للمشاركة في صياغة القرارات التربوية أو على أساس تقديم اقتراحات بناءة، وتأخذ المشاركة في التخطيط أشكالاً متعددة منها:

أ. مشاركة مباشرة وغير مباشرة في المشاريع التي تديرها الوزارة .

ب. المشاركة في اللجان التربوية المحلية، وتقديم المقترحات البناءة .

ج. المشاركة في مناقشة الدراسات التي لها علاقة بالبنية التحتية للمدارس كالمواصلات في المناطق النائية، والعمالة، والمدارس التي ستبنى في المستقبل .

٢. المشاركة في الإدارة: هي أفضل مشاركة للمجتمع المحلي عن طريق مجلس الأمناء الذي يجب أن يفعل ويشترك في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المدرسة.

٣. المشاركة في التمويل: يمكن تحقيق مشاركة المجتمع في التمويل بأشكال عديدة:

أ. التمويل المالي المباشر عن طريق فرض الضرائب على الشركات المحلية والمواطنين للاستفادة منها في شراء التجهيزات، والوسائل التعليمية، وأدوات المختبر، والكتب المكتبية المدرسية، وصيانة المدارس .

ب. المشاركة عن طريق التبرع، كالتبرع بأرض لبناء مدرسة، أو تأثيث المدارس، أو توفير المستلزمات المدرسية، أو المشاركة في العمل الإنشائي، أو صيانة الأجهزة، أو المشاركة التطوعية في برامج محو الأمية.

يتحول دور الأسرة من المشاركة المحدودة في عملية التعليم والتعلم عن طريق متابعة تحصيل وتعلم أبنائهم، إلى المشاركة الإيجابية مع هذه العملية، والمساهمة في تحديد أهدافها ومحتواها وأنشطتها. كما يشير (عوض، ٢٠١٢: ٤٩٤-٤٩٥) إلى حاجة الدول العربية لأن يكون للمجتمع دور فاعل في العملية التربوية، والأخذ ببعض أساليب التواصل الموجودة في الدول المتقدمة بما يتناسب مع إمكانياتنا وواقع البيئة التعليمية. وأن تتحول هذه الشراكة إلى شراكة حقيقية وتصبح من أهم الشراكات في حياتنا، لأنها شراكة تهتم باستثمار عقول أبنائنا، فإذا كانت الشراكة في أي مشروع فيكون السؤال عن الربح، ولذا فإنه من المهم أن تسأل الأسرة عن أطفالها.

ويرى (الزكي، ٢٠١٠: ٧٧٠-٧٧١) أن هناك مجموعة من الفوائد التي يجنيها كلاً من الطالب والأسرة والمدرسة والمعلم وهي:

أ. الفوائد التي يجنيها الطلاب والأسرة من الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة ما يلي: زيادة كلاً من (التحصيل الأكاديمي- معدلات الانتظام في الدوام- المهارات والخبرات والمعتقدات- الإحساس بالمواطنة والمساعدة في خدمة المجتمع).

ب. من الفوائد التي تعود على المدرسة والمعلم من الشراكة المجتمعية مع الأسرة ما يلي: تعزيز الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة من جهود الإصلاح المدرسي، والعمل على نشر ثقافة الحوار داخل البيئة المدرسية، وتوفير العديد من التسهيلات للمدرسة بما يساعد على مشاركة أولياء الأمور في أمور عديدة منها التدريب مساعدات مالية وإدارية، والعمل على زيادة كفاءة التدريس وتطوير المناهج التعليمية .

■ أنماط الشراكة بين الأسرة والمدرسة وأساليبها: لقد اتفقت العديد من الدراسات على عدة أنماط وأساليب يمكن بها تحقيق الشراكة بين الأسرة والمدرسة وعلى ذلك يمكن تحديد أبرز أشكال التعاون بينهم كالتالي:

إتاحة الفرصة لكل مؤسسة للتعاون وتقديم الخدمات المناسبة. وبالاستفادة من (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٢: ٨٢) يمكن توضيح خريطة الأطراف المعنية بالشراكة المجتمعية كالآتي:

أطراف الشراكة المجتمعية في التعليم



شكل (١) يوضح الأطراف المعنية بالشراكة المجتمعية الواضح من الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت الشراكة المجتمعية في التعليم والتي أشارت إلى أن أهم أطرافها تتمثل في وزارة التعليم كوسيط رسمي للدولة لتنفيذ السياسة التعليمية، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ورجال الأعمال، والمفكرون، وأولياء الأمور، والجامعات، ومراكز البحث العلمي، والمؤسسات الإعلامية، ومن هذا المنطلق سوف تركز الباحثة على الأسرة فقط باعتبارها محور اهتمام البحث الحالي:

■ الشراكة بين الأسرة و المدرسة وفوائدها في العملية التعليمية: يشير (سنهجي ، ٢٠٠٦) إلى أن الأسرة هي المعنية بالتدخل في الحياة المدرسية، لمتابعة المسيرة التعليمية لأولادها، وهذا يتم بطريقة مباشرة ومنسجمة مع المدرسة، ويساعد ذلك في التغلب على الصعوبات، والقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة للتغلب عليها، كما تساهم الأسرة في مساعدة الطالب على اختيار تخصصه المناسب في ضوء ميوله وقدراته. وتهدف الشراكة بين الأسرة والمدرسة إلى إحداث تحول نوعي في دور كل من الأسرة والمدرسة، بحيث



الشراكة بين الأسرة والمدرسة لها العديد من الفوائد، إلا أن الواقع العملي كما تؤكدته العديد من الدراسات يشير إلى أن المشاركة الوالدية في المدارس ليست على المستوى المطلوب، سواء في البيئة العربية أو الغربية، ويعود ذلك إلى عدد من المعوقات والصعوبات التي تمنع الآباء من المشاركة، وتغوق المرين عن الوصول للآباء والتواصل معهم ومن تلك المعوقات والصعوبات التي تحد من الشراكة بين الأسرة والمدرسة التي حددتها (سواب، ١٩٩٥) ما يلي:

١. التغيرات الديموغرافية مثل زيادة عدد الأمهات العاملات اللاتي لهن أطفال في سن المدرسة.

٢. قد لا تسمح معايير المدرسة بالمشاركة في ظل وجود النموذج الإداري الفردي بالمدرسة.

٣. قلة الموارد لدعم المشاركة الأبوية، فلا يجد الآباء والمعلمون الوقت للمشاركة إلا من خلال الأزمات، وأيضاً نقص الموارد المالية المتاحة للمشاركة في الأنشطة عائقاً نفسياً وعملياً أمام التواصل الناجح والفعال.

٤. نقص المعلومات حول كيفية إقامة علاقات الشراكة الفعالة سواء بالنسبة للآباء الذين تنقصهم تلك المعلومات اللازمة لتفعيل تلك الشراكة، وأيضاً نقص خبرات وكفاءات المعلمين سواء في مجال التدريب وتفعيل الشراكة بينهم وبين الأسرة.

وتري (الجمال، ٢٠٠٤) أن هناك مجموعة من الأساليب التي تعوق عملية مشاركة المدرسة ومنها: (تأجيل الاجتماعات الدورية- رفض اجتماعات اللجان وإهمالها- عدم جدية جداول الأعمال- الشكوى من ضعف الميزانية- الإسراف في مناقشات غير ذات جدوى). ويبرز (مجاهد، ٢٠٠٨) عدد من المعوقات التي تواجه الشراكة في عملية التعلم ومنها:

١. قلة الخبرة اللازمة للمشاركة في دعم العملية التعليمية مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

٢. ضعف ثقافة الحوار لدى الأفراد والجماعات في مناخ ديمقراطي والذي يساعد على التشجيع على حرية الرأي.

١. مشاركة أولياء الأمور في وضع القرار التربوي بشكل فعال من خلال المشاركة في رسم رؤية ورسالة المدرسة المستقبلية، ومساعدة الأبناء في أداء الواجبات المنزلية، ومشاركتهم للأبناء في بعض الأنشطة المدرسية وتحديد مدى الاستفادة منها.

٢. إيجاد طرق ووسائل اتصال فعالة وجاذبة لأولياء الأمور للتواصل مع العاملين بالمدرسة.

٣. عقد المدرسة للعديد من اللقاءات المفتوحة والفعاليات المختلفة بين الآباء والمعلمين والطلاب.

٤. دعوة أولياء الأمور للمشاركة في الأنشطة كمجالس الآباء والمعلمين والاجتماعات.

(٣) معوقات الشراكة بين الأسرة والمدرسة: وتقسم (عوض، ٢٠١٢: ٤٩٨) معوقات الشراكة بين الأسرة والمدرسة إلى:

أ. معوقات فردية: وهي تلك التي تتصل بطرفي الاتصال المرسل والمستقبل، ومثال على ذلك أن كثيراً من أولياء الأمور يجزمون عن زيارة المدرسة لكون المعلم مثلاً لا يبدي أي نوع من التقدير والاحترام للزائر، فيرى أن دوره ينحصر في إتباع إرشادات المعلم فقط ودور المعلم هو تقديم النصح والإرشاد.

ب. معوقات تنظيمية: فكثيراً لا يتوافر التنظيم الكافي والاستعداد للقاءات الفردية أو الجماعية، فقد لا تتوفر قاعات أو أماكن مناسبة.

ج. معوقات نفسية: وهي أخطر المعوقات، فكل منا يقاوم الاعتراف بأوجه القصور في شخصيته وسلوكه، وقد تكون هذه المعوقات ذاتية نابعة من الفرد المرسل أو المستقبل أو تكون ثنائية من التفاعل بينهما.

يشير (الوكيل، ٢٠١٢: ٦٣) إلى أن الغرب والشرق على حد سواء، قد تجاهلوا ذلك الدور وأصبحت المدارس هي التي تحمل المسؤولية كاملة، فبدأت المعوقات تبني شيئاً فشيئاً لتحول دون قيام الوالدين بدورهم الفعال والهام مع تلك المؤسسات للمساهمة في بناء شخصيات أبنائهم من خلال الشراكة في تربيتهم وتعليمهم.

ويتفق الجميع- من الناحية النظرية- على أن أنشطة

وتوجيهها نحو الأساليب التي من شأنها تحسين جودة العملية التعليمية.

(ب) معوقات ترجع إلى الأسرة :

• عدم فهم بعض أولياء الأمور لطبيعة المنظومة التربوية .

– الفروق الثقافية فقد تختلف القيم والمعتقدات واللغة بين الأفراد داخل المجتمع مما يعيق عملية الشراكة.

• ضيق الوقت فهناك من الوالدين ما لم يجد الوقت الكافي للإسهام بفعالية في اجتماعات المدرسة وأنشطتها المختلفة.

• الشعور بعدم رغبة المدرسة في مشاركة أولياء الأمور من خلال المعاملة التي تليق بهم.

(ج) معوقات ترجع إلى المدرسة :

• تعدد وتعارض القوانين المعمول بها داخل المؤسسة التعليمية.

• عدم اقتناع بعض القيادات التعليمية بموضوع المشاركة المجتمعية مما يؤدي إلى فقدان التواصل بين المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى.

• عدم تفعيل مبدأ اللامركزية في صنع واتخاذ القرار في المستويات المختلفة.

وأضاف (الزكي، ٢٠١١: ٧٧٥) مجموعة من المعوقات الخاصة بالمدرسة منها :

١. افتقاد بعض مديري المدارس للمهارات التربوية والقيادية التي تتطلبها المشاركة الفعالة، ويرى بعضهم في المشاركة الوالدية تدخلا ينتقص من قدراتهم ويسلب اختصاصاتهم.

٢. صعوبة تخصيص أموال للمشاركة الوالدية، لأن المصادر المتاحة للمدارس محدودة بشكل يعيق المشاركة المطلوبة.

٣. نقص المهارات والمعلومات لدى الكثير من المعلمين وكثرة أعباء الواقعة عليهم مما يقلل من فرص التفاعل مع الآباء.

ومن خلال إطلاع الباحثة على الأدبيات التي أوضحت معوقات الشراكة ومقابلة عدد من مديرات المدارس

٢. عدم اهتمام الأسرة والمدرسة بتنمية حب التعاون والتطوع لخدمة المجتمع، فيقلل من عملية المشاركة المجتمعية.

٤. الخلط بين مفهوم الشراكة والمشاركة دون وضع حدود فاصلة بينهما.

٥. انغلاق المدرسة على نفسها واعتبار الطلاب مسؤولياتها وحدها دون إعطاء فرصة لمشاركة المؤسسات الأخرى.

٦. عدم توفير إطار للعمل المشترك بين المؤسسات التعليمية و المجتمعية للمشاركة في التعليم في مختلف الأمور.

ويري (الوكيل، ٢٠١٢: ٧٧-٨٠) أن المشاركة المجتمعية تواجه معوقات تحول دون قيام المدرسة ممثلة في مجلس الأمناء بوظيفتها على الوجه الأكمل ويمكن تلخيص هذه المعوقات وفقاً لعناصر المشاركة المجتمعية في النقاط التالية:

(أ) معوقات ترجع إلى المجتمع نفسه: ينبع دافع الشراكة بين الفرد والجماعة في التعليم إلى الإحساس بقيمة التعليم ودوره في تحقيق أهدافهم وأهداف مجتمعهم ولضمان النجاح في توفير نوع من المشاركة الفعالة في المجتمع، لذا ينبغي توفير قدر من الثقة بين أفراد المجتمع والسلطات الحاكمة، ويمكن إيجاز تلك المعوقات في:

• قلة الوعي الثقافي بالمجتمع عن أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم، وما يمكن أن تحدثه في تحسين وتطوير التعليم.

• فقدان الثقة بين المجتمع والمؤسسة التعليمية، لعدم وضوح خطة للمدرسة للعمل بها.

• تدني المستوي الاقتصادي والاجتماعي لبعض الأسر مما يقلل من فرص المشاركة.

• عدم وعي الآباء بأهمية مشاركتهم في العملية التعليمية، وإلقاء العبء كله على عاتق المدرسة.

• قصور وسائل الإعلام في نشر ثقافة المشاركة للمجتمعية .

• عدم وجود إدارة لتنظيم الجهود المجتمعية



- لمساعدة أولياء الأمور في متابعة مستوي أبنائهم.
٣. إلزام المدارس بإصدار تقرير واحد على الأقل في السنة يرسل لأولياء الأمور يوضح فيه مدي تقدم أبنائهم.
٤. تشجيع أولياء الأمور على المشاركة أكثر بإبداء الرأي في أسلوب إدارة المدرسة.
٥. زيادة مقدار المعلومات التي تتيحها وزارة التعليم لأولياء الأمور التي تمكنهم من الإطلاع عليها في أي وقت.
٦. تنظيم العديد من حملات التوعية الهادفة إلى مزيد من مشاركة أولياء الأمور في تعليم أبنائهم، وتوضح لهم أساليب المساعدة المختلفة التي يمكنهم تقديمها، ويتم في ذلك الحملات توزيع المطبوعات المفيدة (Williams، 2002).
- وتشير (وزارة التعليم، ٢٥: ٥١٤٣٦) إلى أنه يمكن قياس الشراكة المجتمعية في مجال التعليم من خلال العلاقات والتواصل بين المدرسة وأولياء الأمور ويتم من خلال ٣ مؤشرات وهي:
 ١. تشكيل مجلس المدرسة ويمكن الاستدلال عليه من خلال الشواهد التالية: (إصدار المدرسة قرار تشكيل المجلس- توثق المدرسة محاضر الاجتماعات- تضع المدرسة خطة عمل للمجلس).
 ٢. تتواصل مع أولياء الأمور ويمكن الاستدلال عليه من خلال الشواهد التالية: (توثيق حضور أولياء الأمور لمناسبات المدرسة- توفر صندوق اقتراحات وشكاوي- تحرص على التدوين في سجل زيارات أولياء الأمور- توزيع دليل المدرسة على أولياء الأمور).
 ٣. تعلم أولياء الأمور بمستويات تقييم أبنائهم أثناء العام الدراسي ويمكن الاستدلال عليه من خلال الشواهد التالية: (تشعر ولي الأمر باستلام ابنه التقارير الدورية عن مستواه التحصيلي- إشعار أولياء الأمور بوجود بعض الملاحظات على أداء أبنائهم- مشاركة أولياء الأمور في حل مشكلات المتعلمين).
- فلا يمكن لأي برنامج تربوي سليم أن ينكر الدور الإيجابي التي تقوم به الأسرة في معالجة مشاكل

- تم التوصل إلى عدد من المعوقات التي تعيق عملية الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة:
 ١. قلة الوعي الكافي لدي إدارة المدرسة والعاملين بها عن أهمية الشراكة وضرورة العمل بها.
 ٢. التزام المدرسة بالجانب التقليدي في مجال عملها والانفراد بالإدارة.
 ٣. الاعتماد على أولياء الأمور في الجانب المادي فقط دون النظر إلى خبرة العديد من أولياء الأمور وتوظيف خبراتهم.
 ٤. عدم استجابة بعض أولياء الأمور لدعوة المدرسة لهم للمشاركة بالعديد من الأمور التي تخص الطلاب.
 ٥. قلة الإمكانيات والموارد التي تساعد على تنفيذ العديد من البرامج المتعلقة بتفعيل عملية الشراكة.
 ٦. قد يكون هناك البعض داخل المدرسة يفتقدون لعملية الاتصال الجيد والفعال مع أولياء الأمور والترحيب بهم عند إبداء الشراكة والتعاون مع المدرسة في تأدية رسالتها والنهوض بالعملية التعليمية.
 ٧. كثرة الأعباء الإدارية والتدريسية ونقص الخبرة للعاملين بالمدرسة مما يعيق ويقلل من فرص الشراكة التربوية.
 ٨. عدم التنسيق الجيد بين المدرسة والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني.
- (٤) متطلبات أساسية لتفعيل الشراكة المجتمعية في مجال التعليم: اقترحت العديد من الأدبيات مجموعة من المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة بين الأسرة والمدرسة، واستحدثت وزارة التعليم في انجلترا عدد من المبادرات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تشجيع أولياء الأمور على مزيد من المشاركة في المدارس ومنها يلي:
 ١. إلزام المدارس بعقد اتفاقيات بين البيت والمدرسة يتم تطويرها من قبل أولياء الأمور وذلك بهدف تحديد الأدوار والمسؤوليات التي تقع علي عاتق كلاً من أولياء الأمور والمدرسة في إتمام عملية التعاون للارتقاء بالعملية التعليمية.
 ٢. إلزام المدارس بنشر تقارير سنوية ونشرات دورية

وأخيراً لابد من حرص كلاً من الأسرة والمدرسة وإيمانهم الكامل بموضع الشراكة المجتمعية وأهميتها في مجال التعليم وذلك للارتقاء بالأبناء، وزيادة تحصيلهم الدراسي والنهوض بالمخرج التعليمي. ثالثاً: مضمون فكرة التكامل بين مؤسسات التربية في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠):

(١) مضمون التكامل التربوي لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠): إن العملية التربوية بكل أبعادها عملية تفاعلية تتقاسم أدوارها أطراف عدة أهمها الأسرة والمدرسة والمجتمع بحيث تتعاون جميعها في تأدية هذه الرسالة على خير وجه للوصول للنتائج المرجوة والذي لا يتحقق إلا من خلال توثيق الصلات بين الأسرة والمدرسة. فالتعليم قضية مجتمعية لابد أن يشارك فيها جميع الأطراف من الأسرة والمدرسة وجميع أفراد المجتمع مؤسساته المختلفة مما يبرز ذلك أهمية وضرورة عملية التكامل بين تلك المؤسسات.

ومن العرض السابق للإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة نجد أنها اتفقت على أن هذه العلاقة تتسم بالتكاملية، وهي ضرورية لكلا الطرفين وينعكس ذلك على جودة المنتج التعليمي، حيث أن هذه العلاقة القائمة على التعاون والشراكة بينهما تعتمد على الإدراك الحقيقي على أن أولياء الأمور والمعلمين قادرين على التعاون والتواصل وتفعيل الشراكة بشكل تكاملي من أجل تحقيق تعليم أفضل لأبنائنا. فلا بد وأن تكون هذه العلاقة تكاملية بحيث تمكن كلا الطرفين (الأسرة والمدرسة) من المساهمة الفعالة. فكلما زاد التعاون والتواصل بينهم فإن ذلك يساعد على العمل بنوع من التوافق بين تلك المؤسسات مما يساعد الطالب على تحقيق نمو أفضل ومن ثم مستوي تعليمي أفضل، وهذا يؤكد ضرورة التكامل بين الأسرة والمدرسة والذي أصبح ضرورة تربوية ملحة خصوصاً في الوقت الحالي الذي تعقدت فيه الكثير من الأمور بسبب التغيير السريع الذي نعيشه الآن مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الآباء والأبناء من جهة وبينهم

الأبناء الدراسية. فالأسرة هي المسؤول الأول والأخير عن تنشئة أبنائها وتربيتهم التربية السليمة. لذا تطرح الباحثة عدد من المقترحات التي يمكن خلالها تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة، وهي:

١. العمل على فتح قنوات اتصال جديدة وجذابة من قبل المدرسة للآباء لحثهم على ضرورة المشاركة معها.

٢. السعي من جانب الآباء وخصوصاً من ذوي الخبرة للاتصال المستمر مع المدرسة وتزويدها بالمعلومات الضرورية اللازمة عن مستوى أبنائها الدراسي وسلوكياتهم ومشاكلهم وحث الآخرين من أولياء الأمور وتحفيزهم على ضرورة المشاركة.

٣. حرص أولياء الأمور للحضور والمشاركة في مجالس أولياء الأمور والنشاطات الاجتماعية التي تقدمها المدرسة وتشجيع المدرسة وتكريم أولياء الأمور المتعاونين منهم لتشجيع غيرهم وحثهم على المشاركة.

٤. الحرص على اختيار الأفراد القائمين على الإدارة بعناية وأن يتمتعوا هؤلاء الأفراد بالقدرة على التواصل ويكون لديهم قناعة بأنه لا يستطيع العمل والنجاح بمفرده لكن لابد من التعاون والتواصل مع الآخرين خصوصاً الأسرة.

٥. طرح العديد من الفعاليات التي تحث على مشاركة أولياء الأمور باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة لأنها أقرب وأسرع في الاتصال بهم إعطائهم إحساس بالمسؤولية اتجاه أبنائهم ومستوي تقدمهم التعليمي مع الحرص على مشاركة الطلاب في بعض الفعاليات التي تقيمها المدرسة.

٦. إيمان المدرسة الكامل بأن الأسرة ليس مهمتها فقط توفير الموارد المادية بل يمكن الاستعانة بهم في العديد من الأمور.

٧. وجود رؤية واضحة وأهداف مشتركة بين الأسرة والمدرسة وأيضاً الاستفادة من خبرات الآخرين في مجال الشراكة المجتمعية توفر جهد ووقت وما وتحقق الهدف بشكل أفضل.

٨. الحرص على متابعة ما تم تحقيقها من أهداف وما لم يتحقق ويحتاج للمزيد من العمل.



على تحمل المسؤولية، وتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته وربطه بسوق العمل، وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل من خلال تأهيل الكادر التعليمي وتحفيزه للعبء، وتجويد البيئة التعليمية وتطوير المناهج الدراسية، وتأهيل أولياء الأمور بشكل دوري وكشفت الرؤية عن برنامج «ارتقاء» الهادف لمشاركة أكبر عدد من أولياء الأمور في العملية التعليمية لأبنائهم باعتبار اهتمام الأباوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، وتوثيق العلاقة بين أولياء أمور الطلاب ومدارس الأبناء لخلق مساحات للحوار والتفاهم والتعاون المشترك ومواجهة الأخطاء أول بأول قبل استفحالها، والبحث عن سبل الارتقاء بالعملية التعليمية، مع تنظيم أنشطة مدرسية تدمج أولياء الأمور والطلاب ومنسوبي التعليم لإيجاد بيئة حاضنة ومحفزة لجودة التعلم. وفيما يخص الأنشطة المدرسية التي يمكن من خلالها إشراك ٨٠٪ من الأسر تكون من خلال تنفيذ الفعاليات المختلفة التي تقيمها المدرسة (الثقافية، والاجتماعية، والرياضية)، وفتح المدرسة خارج أوقات الدوام الرسمي لتنفيذ بعض البرامج التعليمية للطلاب لتطوير مستوي أدائهم، وإتاحة الفرصة لاستثمار أولياء الأمور للمرافق المدرسية في الأنشطة الاجتماعية (حفلات، اجتماعات، لقاءات)، ومن شأن هذه البرامج تعزيز وتوثيق العلاقة بين البيت والمدرسة بشكل يضمن نجاحها وتحقيق أهدافها، واعتماد وثيقة للشراكة التربوية تحدد الحقوق والواجبات لطرفي العلاقة (الأسرة والمدرسة)، وتوعية مسؤولي المدرسة بأهمية دور الأسرة في التربية، ومعاملة منسوبي التعليم لأولياء الأمور كشركاء بعيداً عن التسلط، والقناعة بالمسؤولية المشتركة بين الطرفين في كل ما يخص التعليم.

وأوضح (القراش، ٢٠١٦) إن أبجديات الرؤية ومخرجات التعلم ستعكس على المستقبل وسوق العمل وتلك المعطيات والطموحات لا يمكن الوصول إلى نتائجها الإيجابية إلا من خلال أربعة نقاط هي:

وبين والمدرسة من جهة أخرى فكما كان هناك تواصل بين الأسرة والمدرسة بحيث تكون المدرسة على دارية بظروف الطالب الاجتماعية ومشكلاته النفسية، وكانت الأسرة على علم بمشكلات الأبناء التعليمية ومستوي تحصيلهم الدراسي كلما كان أفضل في التعاون بينهم لحل هذه المشكلات بدلاً من إهمالها وتفاقمها فيشعر الطالب بعدم الأمن والأمان والضياع ويصبح فريسة لأي خطر أو فكر متطرف.

واعتمدت رؤية ٢٠٣٠ على ثلاث محاور رئيسية: المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، ويعتبر المحور الأول (المجتمع الحيوي) أساساً لتحقيق الرؤية باعتباره منبثقاً من الإيمان العميق بأهمية بناء مجتمع حيوي، والتركيز على الأسرة جاء لأنها نواة المجتمع، والحاضنة الأولى للأبناء، والمشكلة لسلوكهم والراعي الرئيسي لاحتياجاتهم، لذا تتضمن الرؤية العمل على إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية والأنشطة المدرسية، وأن العلاقة بين الأسرة والمدرسة علاقة إستراتيجية يجب أن يسعى الطرفان لتوثيقها بهدف تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية والاجتماعية ومساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها، فالعلاقة تكاملية تتطلب مزيداً من التنسيق لتساهم بمساعدة المدرسة في تحقيق أهدافها، وأكد (الطريقي، ٢٠١٦) على أن الأسرة قادرة على المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية من خلال مشاركة أولياء الأمور في التخطيط المدرسي ورسم أهداف المدرسة التعليمية وتهيئة بيئة منزلية مناسبة للطلاب للإيفاء بمتطلبات المدرسة، ومتابعة الأسرة لأداء أبنائها الدراسي والتعرف على تطور مستوياتهم، والمشاركة مع المدرسة في تنفيذ البرامج التربوية والتعليمية، ومشاركة الطاقات المتميزة من أولياء الأمور في تقديم المحاضرات وتنظيم الدورات لطلاب المدرسة، ومتابعة الأبناء خارج أوقات الدوام الرسمي وإبلاغ المدرسة بأي تطورات أو تغيرات في سلوك الابن أو في حياته بشكل عام.

وجاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في المجال التعليمي مؤكدة على الارتقاء بجودة التعليم، والتي يأتي من ضمن أهم أهدافها بناء جيل متعلم قادر

لأنها أولى مؤسسات التربية والتنشئة التي يتربى فيها الطفل، ومن ثم يجب أن تتحول هذه الشراكة إلى شراكة حقيقية ذات عقود مبرمة وملائمة لهذه المؤسسات وخاصة الآباء بحيث يصبح الآباء مسئولين أمام المدرسة والمجتمع بالقيام بالأدوار المنوطة بهم في العملية التعليمية.

(٢) التصور المقترح لتفعيل متطلبات الشراكة بين الأسرة والمدرسة ودورها في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) : من العرض السابق يتضح أهمية التعاون والتكامل بين الأسرة والمدرسة وأنه شرطاً أساسياً لنجاح العمل التربوي، وأن هناك مجموعة من المعوقات التي تقلل فرص هذا التعاون، والتي تعود في الغالب إلى الأسرة، وهذا لا يعني أن هناك جانب من المسؤولية لا يقع على المؤسسة التربوية ذاتها، هذه الأخيرة التي هي بحاجة إلى تفهم كيف ولماذا يتصرف أولياء الأمور بهذه الطريقة ولكي نتعرف على أسباب قصور مشاركة وتعاون أولياء الأمور في العملية التعليمية لابد من البحث عن طرق جديدة تجذب بها أولياء الأمور ونجعلهم يشاركون بفاعلية، فينبغي على مدير المدرسة أن يقيم علاقات جيدة تتمتع بالتواصل الجيد والفعال مع أولياء الأمور وأن يعمل على تنمية الشعور بالمسؤولية، وتقوية الثقة المتبادلة والتفاهم والتحاور في كل القضايا التي تمس مصلحة أبنائهم حتى تكون المدرسة من النوع الفاعل، وذلك لكي تستطيع القيام بمهامها وأدوارها وتحقيق أهدافها المنشودة، وبناء على ذلك تطرح الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل وتطوير الشراكة بين الأسرة والمدرسة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) يتطلب ما يلي:

١. وجود القيادة المدرسية الرشيدة والمشجعة على الشراكة المجتمعية بحيث تعمل الإدارة المدرسية على:
- تطبيق القوانين بطريقة تحقق فاعلية المدرسة وتقوّم بتفويض السلطة وتوزع المسؤوليات والمهام كلا حسب اختصاصه.
- أن تتبع القيادة المدرسية أسلوب الديمقراطية في

١. تأهيل الكادر التعليمي وتحفيزه للعطاء من خلال منحه كافة سبل الراحة والأمان الوظيفي فهو الركيزة الأساسية لتحقيق الأثر الإنساني الذي يظهر على سلوك النشء ومستقبل البلد والأمن الاجتماعي.

٢. تأهيل البيئة التعليمية بإنشاء معامل ومدارس تحقق تطلعات المملكة في السنوات المقبلة، وإيجاد بيئة مدرسية وجامعية تؤثر في سلوك المتعلم بإيجابية.

٣. تطوير المناهج الدراسية لتتوافق مع آمال الرؤية المستقبلية من خلال التركيز على الجوانب السلوكية والإنسانية والمهنية التي تعكس للآخر أصالة المكون الاجتماعي السعودي وقدرته على التكيف مع متطلبات المستقبل بطريق علمية صحيحة .

٤. تأهيل أولياء الأمور بشكل دوري من خلال برامج تدريبية تقدم لهم عند تسجيل الأبناء في المدرسة لأول مرة، ومع كل مرحلة، تكون بمثابة مدونة سلوك للتعامل مع المدرسة والأبناء ليكونوا جزءاً ناجحاً في تحقيق الرؤية المستقبلية.

من مما سبق يتضح لنا تأكيد رؤية ٢٠٣٠ على أهمية الشراكة المجتمعية وتفعيل دور الأسرة كشريك أساسي وفعال في العملية التربوية والتعليمية والتأكيد على أهمية العلاقة التكاملية بينهم والتي لا يمكن الاستغناء عنها لأن الخلل بهذه العلاقة سوف يؤدي إلى فقدان الثقة بين الأسرة والمدرسة وعدم الاتفاق على أهداف واضحة ومحددة، وغياب الدور الحقيقي والفعال لكلا الطرفين كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى العديد من المشكلات التي يصعب علاجها.

وتؤكد أيضاً على أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين المؤسسات النظامية متمثلة في المدرسة والمؤسسات غير النظامية متمثلة في الأسرة، لذلك لابد من تفعيل الشراكة بينها وبين المدرسة في العملية التعليمية، لأنه يعد مطلباً هاماً في عملية التطوير المنشودة، وذلك لأن المدرسة لا يمكن أن تحقق أهدافها بمعزل عن بقية مؤسسات المجتمع المحيط بها خاصة الأسرة



في اختيار قائد المدرسة وتقييم أدائه).

وأخيراً: تقدم الباحثة نموذج برنامج لتفعيل الشراكة بين الأسرة والمدرسة ودورها في تحقيق رؤية ٢٠٣٠

١. مسمي البرنامج: (شارك) تحت شعار مستقبلي في رؤية وطني (٢٠٣٠) ويهدف البرنامج إلى تفعيل الشراكة المجتمعية لأولياء الأمور وتحفيزهم على التعاون مع المدرسة للنهوض بالطلاب. ويتم توضيح الفائدة العائدة على كلا الطرفين من خلال هذا التعاون والشراكة. ويقوم البرنامج على فكرة أساسية وهي ■ **حث أولياء الأمور على ضرورة المبادرة والمشاركة المجتمعية مع المدرسة لتحسين مستوي الطلاب.** ■ **توفير فرص حقيقية للأولياء الأمور في اكتشاف مهارات ومواهب الطالب، التي يجهلها الطرف الآخر.** ■ **إيجاد وسيلة جيدة للتواصل بين الأسرة والمدرسة بما يضمن مصلحة الطالب.**

٢. الأهداف العامة والخاصة للبرنامج :

١. نشر ثقافة رؤية (٢٠٣٠) بشكل أوسع داخل وخارج المؤسسة التعليمية لتحقيق وكيفية العمل على تحقيقها.

٢. تنمية روح المبادرة والعمل التطوعي لدي العاملين بالمؤسسة التعليمية والأسرة والمجتمع المحلي مما يعزز العديد من القيم الإيجابية ومنها تعزيز الانتماء للوطن في نفوس المشاركين.

٣. الارتقاء بالمنتج التعليمي بما يواكب احتياجات سوق العمل.

٤. مشاركة أولياء الأمور المدرسة مشاركة أولياء الأمور لتحسين مستوي أبنائهم وإعدادهم للحياة المستقبلية، و في اتخاذ القرارات الخاصة بأبنائهم للنهوض بالعملية التربوية بشكل أفضل.

٥. مساعدة المعلمين في إيجاد وسائل حديثة وفعالة للتواصل مع وولي الأمر بما يضمن مصلحة الطالب وتطويره.

٣. الفائدة المرجوة من البرنامج:

*من المتوقع أن يحقق البرنامج الفوائد التالية للطلاب:

إدارة المدرسة وفي صنع القرار، وأن توفر نظام لتلقي الشكاوي والمقترحات وذلك لتحسين الخدمات التربوية والتعليمية المقدمة للطلاب والعمل على الارتقاء بالمخرجات التعليمية.

• أن تتبع القيادة آليات للحد من غياب المعلمين، وجذبهم للعمل الفعال داخل المدرسة.

• أن تدعم القيادة الأنشطة والفعاليات المختلفة التي تسهم في تحقيق المدرسة لرسالتها وأهدافها.

• أن تشجع القيادة عملية تبادل الزيارات المختلفة للاستفادة من خبرتها وتجاربها.

• أن تعمل المدرسة على توظيف الإمكانيات البشرية المختلفة والتي تمكنها من الاستفادة منها بشكل أفضل .

• توفير بيئة داعمة للمشاركة المجتمعية، وإيجاد آليات تساعد على التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية.

• تحدد المدرسة أولويات مشاركة الأسرة في تطوير العملية التعليمية، واستغلال امكانياتها المتاحة بشكل أفضل.

• تعمل المدرسة على تعزيز المشاركين والمتعاونين معها، وتعمل أيضاً على متابعة ما تم انجازه من خطط وأنشطة.

٢- توفير طرق وأساليب جديدة لجذب أولياء الأمور وتفعيل مجالس الآباء للاستفادة بخبراتهم المختلفة دون التركيز على الجانب المادي فقط، بل يجب تفعيل مجالس الآباء على أرض الواقع، وتنحصر أهم أهداف مجلس الأمناء والآباء والمعلمين في: (تحقيق مبدأ الديمقراطية في الإدارة وتقييم ومتابعة ما تم اتخاذه من قرارات- تشجيع أعضاء المجتمع المدني على العمل التطوعي وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية- تكاتف جهود المجتمع من أجل توفير الرعاية المتكاملة للطلاب للارتقاء بالعملية التعليمية، ومواجهة العديد من التحديات- توطيد العلاقة وإيجاد التعاون المشترك بين الآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع المدني- إعطاء المدرسة الفرصة للقيام بدورها في خدمة البيئة والمجتمع المحلي- المشاركة

الفعالة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى لتحقيق أهداف الرؤية والتزاماتها الخاصة بالجانب التعليمي، وتوضيح البرنامج وأهدافه .

٢. يقوم المعلمون بالمدرسة بترتيب مواعيد زيارات أولياء الأمور للمدرسة حسب أوقات الفراغ المناسبة لهم، ومقابلة أولياء الأمور ببشاشة وترحيب وأن يوضح لهم خطة العمل وكيفية تنفيذها، وتوزيع المهام على المشاركين.

٣. يقوم مجلس الأمناء والمعلمين بعمل التوعية الكافية لأولياء الأمور لضمان حضورهم في الموعد وأيضاً لوضع آلية لتنفيذ البرنامج مع الاستفادة من أولياء الأمور حسب خبرتهم وعدم الاقتصار على الجانب المادي، بل الاستفادة من العناصر البشرية المشاركة في البرنامج وذلك باستخدام العروض، والمادة التعليمية المناسبة لهدف البرنامج وهو التوعية بأهمية الشراكة المجتمعية في مجال التعليم.

٤. حث أولياء الأمور على الشراكة مع المدرسة وتوضيح أهمية ذلك بالنسبة لهم وللمدرسة وانعكاسه على الطالب، كأن يشارك أولياء الأمور في بعض الأنشطة، والمسابقات والاحتفالات داخل المدرسة مما يعكس إيجابياً على الطالب.

٥. قبل نهاية البرنامج يجب أن يتفق المعلم وولي الأمر على تدخلات تضمن تقدم الطالب وعلي طريقة الاتصال فيما بينهم، والأخذ برأيهم والاستفادة من خبرتهم وتنمية المبادرة لكلا من الطرفين وتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في نفوس المشاركين والتزام كل طرف بمساعدة الطرف الآخر بما يحقق الهدف المنشود وتعزيز المشاركين.

٥. التقويم: ويأتي كخطوة أخيرة لقياس مدى نجاح برنامج الشراكة بين المؤسسات النظامية وغير النظامية متمثلاً في الشراكة بين الأسرة والمدرسة، وذلك للتوقف عند نقاط الضعف والقصور وتحديد المعوقات والتحديات والعمل على مواجهتها وحلها بشكل مناسب.

توصيات البحث:

- تعلم سلوكيات أكثر إيجابية في أداء الواجبات المدرسة والواجبات المنزلية. - انخفاض معدل ال غياب.

• دعم الأسرة له ومساعدته في الأنشطة المختلفة.
• اكتشاف مهاراته ومواهبه والعمل على تنميتها.
■ من المتوقع أن تحقق المبادرة الفوائد التالية للمعلم :

• تتعاون معه الأسرة في متابعة أداء للواجبات المدرسية والمنزلية.

• فهم مشكلات الطالب المختلفة والعمل على حلها.
• تحقيق تواصل جيد مع ولي الأمر.

• توفير الوقت والجهد المستهلك مع تحسين جودة المخرج التعليمي.

• مساعدته وتدريبه على إيجاد وسائل اتصال حديثة تساعده علي القيام بدوره وتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.

■ من المتوقع أن تحقق المبادرة الفوائد التالية للمدرسة :

• دعم أكبر من قبل أولياء الأمور والمجتمع للمدرسة.
• تكوين علاقات إيجابية بين أولياء الأمور والمدرسة.

• تحقيق مخرجات تعليمية أفضل بأقل تكلفة ممكنة.
• مساعدة المدرسة على القيام بدورها بشكل أفضل.

■ من المتوقع أن تحقق المبادرة الفوائد التالية لأولياء الأمور :

• تنمية وعي أولياء الأمور بمعرفة قدرات أبنائهم وكيفية استغلالها بشكل أفضل .

• فهم رؤية ورسالة المدرسة وأهدافها ومساعدتها على تحقيقها . - تقدير جهود العاملين بالمدرسة بشكل أفضل . - اشتراك أكبر من أولياء الأمور في الأنشطة التعليمية بالمنزل. - يستطيع ولي الأمر التعبير عن وجهة نظره بشكل أكبر.

٤. الإجراءات الخاصة بالبرنامج :

١. عقد لقاء مع قائد المدرسة والعاملين بها ومجلس الأمناء بالمدرسة، وأولياء الأمور والطلاب، يعرض فيه أهم ما جاء في رؤية ٢٠٣٠ وكيفية تحقيق الشراكة



المجتمعية المعاصرة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

التويجري، منيرة سليمان (٢٠٠٦): دور المهنيات في تفعيل المشاركة الأسرية في العملية التعليمية للتلميذات ذوات التخلف العقلي في معاهد وبرامج التربية الفكرية بمدينة الرياض، ماجستير، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الجعيدي، شيخة محمد حمد (٢٠١١): دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية للبنات والمجتمع المحلي، ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الجمال، رانيا عبد المعز (٢٠٠٤): تصور مقترح لتفعيل المشاركة بين الأسرة ورياض الأطفال في ضوء الخبرات الأجنبية. « مستقبل التربية العربية، المجلد الخامس، العدد (٣٥)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

جوهر، علي صالح وآخرون (٢٠١٠): الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم، المنصورة: المكتبة العصرية. الحارثي، حمود (٢٠٠٥): المنظمات الأهلية والشراكة في العملية التعليمية. الندوة الإقليمية حول تطوير التعليم ما بعد الأساسي للدول العربية للصفين (١١، ١٢) وزارة التربية والتعليم العمانية، مسقط، سلطنة عمان. الحامد، محمد وآخرون (٢٠٠٣): التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. الرياض: مكتبة الرشد.

حسن، محمد صديق محمد (٢٠٠٤): الشراكة الأبوية في التعليم، مجلة التربية، قطر، يونيو، مج (٣٢)، ع (١٤٩)، ص ٤٦-٦٠.

حسين، سلامة عبد العظيم (٢٠٠٧): المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

الحمدان، جاسم محمد، والأنصاري، أمل إسماعيل (٢٠٠٧): « المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية للمدارس الثانوية بدولة الكويت: الواقع والمأمول، مجلة دراسات الخليج والجزيرة

١. ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والبحوث العلمية والتربوية والمتعلقة بالشراكة المجتمعية بين المدرسة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، خصوصاً الأسرة باعتبارها المؤسسة الحاضنة الأولي للطفل.

٢. ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة والعمل على تطويرها لأنها أصبحت مطلباً هاماً لتطوير المخرجات التعليمية بما يناسب احتياجات سوق العمل وطبيعة المجتمع في الوقت الحالي.

٣. تحويل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة إلى شراكة حقيقية وتفعيلها على أرض الواقع بما يتناسب مع أولياء الأمور لقيام بدورهم المنوط بهم في العملية التعليمية، والاستفادة من خبرات أولياء الأمور في شتي الجوانب.

٤. القيام بالندوات والمؤتمرات العلمية التي تناقش موضوع العلاقة المجتمعية مع محاولة إشراك أكبر قدر أولياء الأمور.

٥. اهتمام المجتمعات الآن بالتعليم ووضعه ضمن أولوياتها والتزاماتها التي تسعى جاهدة لتحقيقها، ولقد برز ذلك في رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) والتي أعلنت عن ضرورة تفعيل دور الآباء العملية التعليمية لتحقيق أقصى فائدة.

٦. طرح العديد من المبادرات والبرامج التي تعمل على تنمية الوعي بأهمية عملية الشراكة المجتمعية وأهميتها في تحقيق رؤية (٢٠٣٠) وذلك لتطوير وتحسين المخرجات التعليمية.

المراجع

إبراهيم، سماح رشاد (٢٠٠٤): دور مجالس الآباء والمعلمين في المدارس الابتدائية، ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

أبو رمان، فادية (٢٠٠٠): واقع التعاون بين المدرسة والأسرة ومتطلبات تطويره من وجهة نظر معلمي مدارس محافظة البلقاء الرسمية، ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.

الأصمعي، محمد (٢٠٠٥): الإصلاح التربوي والشراكة

من وجهة نظر أولياء الأمور، ماجستير، كلية التربية، جامعة اليرموك بالأردن.

عبد التواب، ناصر عويس (٢٠١٠): الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية لدعم الممارسة المهنية للخدمات الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، ع (٣٨)، مج (٣).

عبد الحسن، أشواق (٢٠١١): العلاقة المجتمعية التفاعلية بين البيت والمدرسة-دراسة نظرية، مجلة دراسات تربوية، العدد (١٦)، ص ص ١٦٧-٢٠٤.

عبد الفتاح، محمد زين العابدين (٢٠١٣): تصور مقترح لتطوير وتفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وبقية القطاعات، مجلة كلية التربية- جامعة طنطا، يوليو، ع (٥١)، ص ص ٥٨١-٦٢٣.

العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٧): المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

العجمي، محمد حسنين، (٢٠٠٠): الإدارة المدرسية. القاهرة: دار الفكر العربي.

العزيزي، أحمد الرفاعي بهجت (٢٠٠٦): دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

عوض، أسياذ محمد محمد (٢٠١٢): تفعيل دور الأسرة في العملية التعليمية بالتعليم الثانوي في ضوء مبدأ الشراكة، دار المنظومة، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (١٥١)، مجلد (٤)، ص ص ٤٥٣-٥٠٩.

قدومي، منال عبد المعطي صالح (٢٠٠٨): دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

القرشي، محسن عليان (٢٠١١): المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية (دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية

العربية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ع ١٢٥. سالم، رائدة خليل (٢٠٠٦): المدرسة والمجتمع، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

السلطان، فهد سلطان (٢٠٠٨): واقع التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وأهم الآليات اللازمة لتطويره، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، جامعة الملك سعود، ع (٣١)، ص ص ٥٥-١.

سنهجي، عبد العزيز (٢٠٠٦): إشكالية الشراكة في منظومة التربية والتكوين.

<https://www.tawjihnet.net/vb/t2>

سواب، سوزان (١٩٩٥): تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة من المفاهيم إلى التطبيق، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ص ص ٢٩-٤١.

الشرعي، بلقيس غالب (٢٠٠٧): دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٢٤).

صلاح الدين، عريفه موسى (٢٠٠٠): فاعلية مجالس أولياء الأمور من وجهة نظر المديرين والمعلمين والمرشدين التربويين في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة رام الله، ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

صندوق تطوير وإقراض البلديات (٢٠٠٩): المشاركة والمشورة المجتمعية دليل عملي تدريبي.

الطويرقي، سالم عبد الله والقراش، عبد الرحمن (٢٠١٦): الجودة العالمية .. رؤية ٢٠٣٠ التعليمية، جريدة عين اليوم <http://www.3alyoum.com/news/a> / تاريخ الدخول ٢٠١٧ / ٢ / ٩.

عاشور، محمد علي (٢٠١١): دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي في سلطنة عمان، دراسات العلوم التربوية، مج (٣٨)، ملحق (٤)، ص ص ١٢٠٥-١٢٢٥.

عاشور، نيفين محمود (٢٠١٠): دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي



- المتدرب)، الدورة التدريبية: ٥ أيام - ٣٠ ساعة تدريبية الأكاديمية المهنية للمعلم (المؤلف: نخبة من أجهزة التربية الاجتماعية والمتخصصين في مجال المشاركة المجتمعية وبناء القدرات (كود البرنامج ٢٠١٢/٢٦٢٠١٢)
- الوكيل، مصطفى مختار (٢٠١٢): المشاركة المجتمعية: ماهيتها وأهدافها، مجلة الثقافة والتنمية، القاهرة، المجلد (١٣)، العدد (٥٩)، ص ٣٤ - ٨٦.
43. D. Clark (2006) "School as Learning Communities: Transforming Educating. London : Cassel, p. 131. (5116).
44. D. Middle Wood (2009) "Management External Relations in Schools and colleges" London: Paul Chapman, pub, pp, 111- 128.
45. Happy Fern ands (1998) "Bights and Rower as new dynamics in the American school system "Bulletin, Vol. 64, No 432, p. 20.
46. Mernda, Daniel, Partnership (2000): A Decade of Growth and Change, The National Association of Partners in Education.
47. Sande, Lehrer (2010) "parents and Teachers, what are they thinking bulletin .Vol.65, NO. 443, p. 65.
48. Sheldon's(2004):Linking School-Family-Community Partnerships in urban Elementary Schools to Student Achievement on state tests. Urban Review, June 2003, Vol.35ISSUE2, P149,179,3 Charts.
49. Southwest Educational Development Laboratory(2000) : Family and Community involvement, reaching out to diverse populations Texas : SEDL, p.2 .
50. Switch, Kevin and Others (2005) "Family Involvement in Early Multi-Culture Learning" Erich Digest. E D 380240.
51. Suzan Soap (1993) "Developing Home-School Partnership, from Concepts to Practice "Teacher's Collage, Colombia, p. 13.
52. Williams, Bridget; Williams, Joel & Ullman, Anna (2002): Parental involvement in Education, Research Report No 332, London Department for Education and Skills, pp.7-8. <http://www.alhayat.com/Articles/15393244>

بمحافظة الطائف)، ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى.

الكعبي، حامد (٢٠٠٧): درجة ممارسة مديري المدارس لدورهم في تفعيل العلاقة بين الأسرة والمدرسة في دولة الإمارات العربية، ماجستير، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

كوجك، كوثر حسين وآخرون (٢٠٠٩): المادة التدريبية لمقرر الكفاءة التربوية لمعلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية، المحور الثامن (المشاركة المجتمعية)، الأكاديمية المهنية للمعلم، وزارة التربية والتعليم، ص ١١٢ : ١٢٤.

مجاهد، محمد (٢٠٠٨): المدرسة والمجتمع في ضوء مفاهيم الجودة، القاهرة: دار الجامعة الجديدة.

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (٢٠١٦): رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، الرياض.

محمود، سعيد طه ومرسي، سعيد محمود (٢٠٠٥): الشراكة التربوية بين الأسرة والمدرسة مدخل جديد لتطوير التعليم الابتدائي، مجلة كلية التربية بالزقازيق، سبتمبر، ع (٥١)، ص ١٧٣ - ٢١٧.

نبوي، مصطفى (٢٠١٥): التواصل بين الأسرة والمدرسة وأثره على التحصيل الدراسي للتلميذ، تاريخ الدخول ٧ / ٢٠١٧.

<http://taroudantnews.com/article-39738-details.html>

وزارة التعليم (٥١٤٣٦): جائزة التعليم للتميز: الدليل التفسيري لمعايير الإدارة والمدرسة المتميزة، النسخة المطورة، المملكة العربية السعودية.

وزار التربية والتعليم (٢٠٠٣): المعايير القومية للتعليم في مصر، المجلد الأول، القاهرة.

وزار التربية والتعليم (٢٠٠٨): البرنامج التدريبي (دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية) دليل المتدرب، الأكاديمية المهنية للمعلم، جمهورية مصر العربية.

وزار التربية والتعليم (٢٠١٢): تفعيل دور مجلس الأمناء لدعم العملية التعليمية للأخصائى الاجتماعى (دليل



البيئة التعليمية الاستثمارية في ظل التحديات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية

اعداد / د. أروى علي أخضر

أكاديمية متخصصة في الإدارة التربوية

الملخص:

اقتصاديات التعليم كما ويؤكد الاقتصاديون أن علم اقتصاديات التعليم سيساعد في مواجهة تحديات المستقبل في المجال التعليمي.

وتتناول الورقة (مفهوم المدرسة المنتجة وفلسفتها ومبررات تطبيقها، مجالات الاستثمار التربوي المتاحة، وطرق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في التعليم، كما وتطرح الورقة تصوراً مقترحاً تمثل الرؤية المستقبلية لمدارس التعليم العام بالمملكة، ويتمثل ذلك في طرح المدرسة المنتجة (Productive school)، والتي تساهم في عملية تمويل التعليم ذاتياً مع استمرارية الدعم الحكومي، وما ستسهم في تحقيقه من الوفرة في نفقات التعليم بالإضافة إلى الفوائد الأخرى، وذلك من خلال ما يراعيه هذا المقترح التطبيقي من نظرة شمولية للتمويل المستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية: أولها الحرص على استمرار الدعم الحكومي، وثانيها ترشيد الإنفاق والحد من صور الهدر المالي والتربوي، وثالثها تنويع مصادر التمويل في ضوء مفهوم «المدرسة المنتجة».

ويُمثل هذا المقترح التصوري التطبيقي نقطة انطلاق نحو مدارس منتجة، التي يعول عليها كثيراً في إعداد الكوادر البشرية اللازمة لعملية التنمية الشاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، وغيرها من المجالات من خلال نقل المتعلم من مستهلك إلى «متعلم منتج» يُحقق الاكتفاء الذاتي له ولمدرسته، وذلك من خلال ما تُقدمه هذه المدرسة من خدمات أكاديمية تعليمية وإنتاجية بحيث تكون قادرة على تنمية مواردها الذاتية الإضافية من مواردها ومشاريعها الإنتاجية.

تحقق الرؤية المستقبلية الطموحة للتعليم بالمملكة من خلال ما تطرحه هذه الورقة (البيئة التعليمية الاستثمارية في ظل التحديات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية) في التكامل بين الاقتصاد والتعليم وإن من أبرز الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم هو استثمار البيئات التعليمية، وجعل المدارس منتجة بتحويلها إلى مواقع إنتاج حقيقية مستثمرة جميع إمكاناتها المادية والبشرية.

وتأتي هذه الورقة لتسلط الضوء على أهمية استثمار البيئات التعليمية لتكون منتجة كمصدر تمويلي آخر وفق التوجهات الحديثة لمصادر التمويل ويشمل التحول التدريجي من «النمط الأحادي للتمويل» إلى «نمط تنويع المصادر التمويلية»، حيث تتحمل الدولة - حباها الله - عبء تمويل التعليم وحدها، وارتفاع كلفة الخدمات التعليمية، وازدياد حجم الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها إلى درجة فاقت تقديرات خطط التنمية، يقابلها مشكلات تربوية حادة كالهدر التربوي وعدم توزيع مخصصات التعليم بصورة متكافئة وارتفاع ميزانيات التعليم، في ظل تزايد الطلب المجتمعي المستقبلي على التعليم، وبتذبذب أسعار النفط، تبدو صعوبة الاستمرار في الاعتماد على الدعم الحكومي كمصدر وحيد لتمويل قطاع التعليم، هذا بالإضافة إلى أن الانخراط في قضايا الإصلاح التعليمي بمعزل عن توفير البدائل التمويلية ضرب من ضربو العبث التنظيري.

وتركز الورقة حول ركيزتين هامتين، وهما أن التعليم «إنتاج واستثمار»، والذي يركز حوله مفهوم



وتحسين الموازنة (بشر، ٢٠١٤).

كما وتعتبر الموارد البشرية قوة رئيسية وراء عملية التنمية، والتعليم خير من ينمي هذه الموارد البشرية، كما أن التعليم ينمي الكفاءة التي تؤثر بدورها في زيادة الانتاج^{١٢} ولقد أصبحت النظرة الى النظام التعليمي على أنه أهم جهاز لإعداد القوى المدربة، ومن ثم يُمكن عن طريقه التحكم في الفائض من العمال غير المدربين^{١٣} ويجب أن يكون لنظام التعليم هيكل بعيد النظر يتطلع الى المستقبل^{١٤} بدون تجاهل الأغراض الأساسية الأخرى لنظام التعليم .

ويعتبر مؤشر التنمية البشرية هو أحدث مؤشر اعتمده هيئة الأمم المتحدة في العام ١٩٩٠م والذي يعتمد بشكل رئيس على الحالة التعليمية ومستوى المعرفة^{١٥} وبذلك أصبح المعيار هو الإنسان ومدى نموه وتطوره في الجانب المعرفي والخبراتي (الحربي^{١٦} ٢٠١٠).

إن أي خطة للتنمية الاقتصادية تستلزم وضع خطة تهدف إلى تنمية المهارات الإدارية والبشرية لأن التخطيط للبيئة التعليمية يتطلب إدارة جيدة سواء في مرحلة الإعداد والتفكير أو في مرحلة التنفيذ أو في مرحلة التشغيل ضماناً لاستمرارها ونموها.

ومما سبق يتضح تلازم التنمية والتخطيط حيث يُعرف التخطيط في أبسط صوره بأنه "البحث عن أفضل الوسائل لتعديل وتحسين الوضع القائم للوصول إلى صورة مثلى في المستقبل بأقل ما يمكن من المصادر والموارد . وباختصار فهو البحث عن الأفضل وهو السبيل العملي لتنفيذ التنمية ، أما التنمية فهي الأهداف طويلة المدى ويتم تحقيقها على مراحل عبر خطط تنموية محددة وتُراجع بعد كل فترة (الحربي، ٢٠١٠).

إن التعليم المرغوب فيه في هذا العصر تعليم مرتبط بخطة التنمية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ولا يمكن الوصول إلى هذا النوع من التعليم إلا بتبني نظام قائم على التكامل بين التعليم مع الإنتاج (اليونسكو، ١٩٨١، ٩٣؛ جيلسي وكولينس، ١٩٨٧، ١٢؛ بورستل، ١٩٩٢، ٣١٢) بحيث يتم تضمين الإنتاج في جميع مراحل التعليم العام، بهدف تنمية المهارات

وختتمت الورقة بمراحل تطبيق هذا المقترح الذي تكونت من أربع مراحل أساسية اعتمدت فيها على مراحل الجودة (مرحلة التأسيس والإعداد والتخطيط^{١٧} مرحلة نشر الوعي بمفهوم البيئات الاستثمارية والمدرسة المنتجة، مرحلة التنفيذ، مرحلة المتابعة والتقييم).

المقدمة:

تكمن أهمية التنمية الادارية أساساً في كونها جزءاً من التنمية الشاملة التي تسعى الدول والأنظمة إلى تحقيقها ، ولا يتحدد مفهوم التنمية الادارية في ذلك المفهوم الذي يرتبط بالعنصر البشري فقط ، وإنما يتسع ليشمل مجالاً أوسع وهي التغيرات الجذرية الشاملة التي يمكن إدخالها على نظم وهياكل وأساليب العمل بالجهاز الاداري وعلى أنماط السلوك البشري فيه ، بهدف الوصول إلى نظام تعليمي ذو كفاءة وفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (الأقرع، ٢٠١٣).

ولا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية مع وجود جهاز إداري قليل الكفاءة أو وجود ضعف في العوامل الأخرى (الاجتماعية – الثقافية والسياسية) فالتنمية تتمثل في مجموعة من الروابط أو العوامل الادارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (مرسلي، ٢٠٠١).

وقد أصبح من المؤكد اليوم أن رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدولة من الدول رهين بكفاءة وقدرات الإدارات العامة فلسفة وتنظيماً وأداءً وخصوصاً في محيط العولمة وفي أفق الألفية الثالثة (بشر^{١٨} ٢٠١٤) وإن تحقيق التقدم في أي دولة يتوقف إلى حد كبير على كفاءة الإدارة وقدرتها على حسن الاستفادة من عناصر الإنتاج وتحقيق الكفاءة الإنتاجية.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن الدول النامية عليها أن تحسن الأداء الإداري والقدرة الإدارية لكي تعظم منافعتها من النظام الاقتصادي العالمي الجديد^{١٩} وأن النظام الاقتصادي الجديد يؤكد على أهمية الإدارة، وهو في هذا السياق ينظر إلى أهمية الإدارة كمرتكز للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الهياكل، والخصخصة،

المهنية، وعادات وأخلاقيات العمل (سعد الدين، ٢٠٠٥، ٧٩٠).

أولت المملكة العربية السعودية، كغيرها من الدول، موضوع الاستثمار اهتماماً بالغاً بحيث جعلتها مركز رؤية المملكة ٢٠٣٠ [٢] وأن القوة الاستثمارية ستكون المفتاح والمحرك الرئيس لتنويع الاقتصاد السعودي وتحقيق استدامته [٣] والأساس لتنويع موارد الاقتصاد السعودي وعدم اعتماده على النفط بشكل رئيس.

وتناولت محاور الرؤية الطموحة للمملكة العربية السعودية محوراً رئيساً (الاقتصاد المزدهر) ومواصلة الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد الأبناء بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.

وتمثلت أهم مرتكزات رؤية المملكة فيما يلي:

تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد.

الاستفادة من الموارد واستثمارها من أجل تنويع الاقتصاد.

التوسع في سياسة التخصيص لزيادة فاعلية القطاع الخاص في برامج التنمية.

الحد من البطالة بإيجاد فرص العمل وتقديم الدعم المالي لإقامة المشروعات الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي من شأنها استيعاب الموارد البشرية وخفض نسبة البطالة.

الاستمرار في مراجعة السياسات التنظيمية والإجراءات الإدارية والحوافز التشجيعية أبرز المطالب (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦).

والتزمت المملكة بتعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد وتنويعه واستثماره، كما التزمت بزيادة الانتاجية وتخفيض التكاليف والحد من الهدر المالي [٤] حيث يُعد الاستثمار من أهم عوامل التنمية الاقتصادية الحقيقية والشاملة [٥] ومن أهم عناصر التدفق الشامل للموارد المالية الخاصة؛ لذا فإن الاستثمار في التعليم أساس التنمية الاقتصادية؛ لأنه ينمي الكفاءة البشرية وينهض بالإنتاج، لكي تحدث هذه التنمية يتحتم توافر

مناخ عام يلائم هذه التغيرات بجانب توافر الثروة ورأس المال، وهنا تبرز أهمية التعليم لأنه قادر على خلق المناخ العام لحدوث التنمية لكل ما يتضمنه من تغيرات في حياة المجتمعات .

وقد اهتمت كثير من الدراسات التربوية بكشف النقاب عن دور التعليم في احداث التنمية الاقتصادية، فقد ركزت الدراسات الشرقية على الفوائد الاقتصادية للتعليم كواحد من الاغراض الاجتماعية والفكرية، بينما ركزت النظريات الاقتصادية في الفكر العربي على ضرورة النظر للنقائص على التعلم الذي يتيح لهم امكانية العمل بصورة أكبر في المستقبل، فإن ذلك يعني أن هؤلاء الأفراد إنما يستثمرون هذه الأموال في دولتهم (رجب ، ١٩٩٩).

كما أكدت الأهداف والسياسات في خطة التنمية العاشرة (٣٧/١٤٣٦ - ٤١/١٤٤٠) في مجال التنمية الاقتصادية بالهدف الثاني علي تعميق التنويع الاقتصادي بأبعاده المختلفة من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية في القطاعات غير النفطية [٦] مع التركيز على الأنشطة ذات الانتاجية العالية والميزات التنافسية الواعدة [٧] وأكدت بالهدف الثامن «تعزيز الاستقرار المالي والنقدي» في مجال الهيكل والأنظمة والتشريعات على «إعادة هيكلة برامج الدعم الحكومي لرفع كفاءتها في استخدام الموارد، وفعاليتها في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المستهدفة» وأكدت بالهدف التاسع «زيادة اسهامات القطاع الخاص ..» من خلال بيئة الاستثمار، على «تذليل العقبات أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الخدمات والمرافق العامة»

كما أكدت الأهداف العامة لقطاع التعليم في خطة التنمية العاشرة (٣٧/١٤٣٦ - ٤١/١٤٤٠) في أول هدف منها على تهيئة بيئة تعليمية تتلاءم مع متطلبات التعليم الحديثة تتضمن فرص التعليم الحديثة

كما ركز برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ في الهدف الاستراتيجي الثالث لوزارة التعليم على تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار والهدف الاستراتيجي السادس لوزارة التعليم على تعزيز قدرة



يحظى التعليم في المملكة العربية السعودية بدعم حكومي مستمر، يسهل تقديره من خلال ما يخصص لتنمية الموارد البشرية في خطط التنمية العشر، أو ما تستأثر به قطاعات التعليم من الميزانيات العامة للدولة، هذا إضافة إلى الاعتمادات المالية التي يتم توفيرها للتعليم خارج إطار الميزانية العامة. إن هذا الدعم السخي يعبر عن التزام الدولة بواجبها الوطني لتوفير الخدمة التعليمية بوصفها أحد الحقوق الأساسية للمواطنة، ولقناعتها التامة بأن الاستثمار البشري هو أفضل أنواع الاستثمار لما يحققه من العوائد المجزية التي يعود مردودها على الوطن والمواطن على حدٍ سواء (صائغ، ٢٠٠٧، ١)

وقد أوضحت وزارة التعليم (٢٠١٥) أن الانفاق الحكومي على التعليم بكافة مراحلها في ارتفاع متصاعد من (١١٤، ١٢٢) مليون ريال في العام ١٤٣١هـ إلى (٤٨٠، ٢١٣) في العام ١٤٣٥هـ، وشكلت نسبة الانفاق الحكومي على التعليم (٧، ١٨%) من مجمل الانفاق العام في عام ١٤٣١هـ، وارتفعت هذه النسبة خلال السنوات اللاحقة لتصل في عام ١٤٣٥هـ إلى (٢٥%)، وقدرت ميزانية التعليم في العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ لما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم الجامعي وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢١٧) مائتين وسبعة عشر مليار ريال بما يمثل حوالي نسبة (٢٥%) من النفقات المعتمدة بالميزانية، وما تخصصه الحكومة من مبالغ مالية من الموازنة العامة للإنفاق على التعليم، يعكس هذا المؤشر مدى اهتمام الحكومة بالتعليم وإنفاقها عليه.

وعلى الرغم من ارتفاع الميزانيات التعليمية؛ إلا أنه وما زالت مدارس التعليم العام الحالية في المملكة العربية السعودية تعاني من قصور واضح في وظائفها وأدوارها مع الطلاب، وقد أكدت خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (٢٠٠٨، ٦) القصور في نوعية المدارس، ونمطية التعليم، والمقررات التقليدية، وتزايد نسب الرسوب والتسرب من التعليم، وتدني مستوى مخرجات التعليم، وضعف التمويل.

ومن الخطأ أن يستمر التعليم في السير على ساق

نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

جاءت هذه الورقة لتوضح أن من أهم مقومات النجاح هو توفير خريطة استثمارية واضحة لاستثمار البيئة التعليمية لتحقيق المدارس المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية كروية مستقبلية في ظل التحديات الاقتصادية.

التحديات الاقتصادية (Challenges Economic):

تواجه الدول العربية قدراً كبيراً من التحديات في مختلف جوانب الحياة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية، وتمثل هذه التحديات الاقتصادية خطراً على التنمية، وقد أكد خبراء اقتصاديون أن اقتصاد المملكة يواجه ثلاث تحديات اقتصادية تتطلب الحلول العاجلة لها وتظافر جهود القطاع الحكومي مع القطاع الخاص، ومن أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه اقتصاد المملكة تقلب أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع عدد سكان المملكة (آل سعد، ٢٠١٤)

كما بينت الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني أن من أهم القضايا والتحديات التي ستواجهها المملكة العربية السعودية في المرحلة المقبلة تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيض الاعتماد على النفط، لكونه عرضة للتأثيرات المختلفة لأسواق الطاقة العالمية، وأنه رغم التطورات إلا أن تنمية القطاع غير النفطي لا تزال تشكل أحد أبرز التحديات التنموية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، د.ت) (٤٢، ٤٢)

ويمكن تحديد أبرز التحديات الاقتصادية في الآتي:

تحديات تمويل التعليم:

تتحمل الدولة عبء تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، ولا يساهم القطاع الخاص والأفراد سوى بنسبة ضئيلة في تمويل التعليم، ويعد التمويل الحكومي في المملكة العربية السعودية هو المصدر الرئيسي إن لم يكن المصدر الوحيد في تمويل الأنشطة التربوية والتعليمية؛ باعتبار أن التعليم حق للمواطن كفلته كافة دساتير العالم (أخضر، ٢٠٠٣، ١٠)

البطالة ، وضعف المهارات الانتاجية عند الطلاب ، وقد ترجع الأسباب إلى ضعف مناسبة استراتيججة التعليم الحالية لسوق العمل .

الحاجة للبحث عن موارد إضافية:

تقترح اليونسكو شكل التمويل المستقبلي للتعليم أنه يُبنى على المشاركة ، وعلى اللامركزية من خلال قيام التمويل المجتمعي مع عدم تخلي الحكومات عن مسؤولياتها في توفير التعليم للجميع.

وتحتاج مدارس التعليم العام الحالية إلى تخطيط وتنظيم مقنين للبحث عن مصادر تمويلية جديدة لتعزيز الواقع التعليمي المتطور، وتخفيف العبء عن كاهل الحكومة في المملكة العربية السعودية أسوة بالعالم المتقدم، والاعتماد على النشاط التعليمي المنتج، الذي يحقق منافع مادية تساعد المدرسة في تخفيف حاجاتها إلى موارد مالية ضرورية لتسيير العملية التعليمية وتنشيطها، مما يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي. ولاسيما أن المدرسة المنتجة هي إحدى الآليات التربوية التي دخلت المنظومة التعليمية في مستهل الألفية الثالثة من القرن الحالي (سعد الدين، ٢٠٠٥، ٧٧٨)

ولإحداث التغيير المطلوب لتطوير المنظمات الادارية أو المؤسسات التعليمية ينبغي العمل على تحديد مجالات التطوير ورسم الخطط التطويرية لها واستثمار كافة الموارد البشرية والمادية داخلها بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها ومنها ما أشار له (صائغ، ٢٠٠٥: ٦)

مسلك عناصر الإدارة ، والذي يهتم بتحديد عناصر الإدارة ومقوماتها كضرورة أساسية للتطوير، ويتجه التغيير إلى التشريع (الاطار القانوني ومجموعة من اللوائح والأنظمة) ، وإلى الموارد البشرية والمادية، وإلى الهيكل التنظيمي والأساليب والاجراءات من أجل رفع كفاءة العملية التعليمية أو الادارية.

ومسلك وظائف الإدارة ، والذي يهتم بتطوير العملية الادارية ومكوناتها الأساسية المتمثلة في التخطيط والتوظيف والتنظيم والتنسيق والتوجيه والمتابعة والتمويل.

واحدة هي ساق الدولة ، بل إن الأمر يتطلب ساقاً أخرى تضمن له توازنه، وهي ساق (المؤسسات التعليمية) المدرسة من خلال التمويل الذاتي؛ وتمثل المدرسة المنتجة أحد أبرز البدائل الممكنة في هذا المجال (نصار، ١٩٩٨، ١٣)

وقد أكدت وثيقة استشراف العمل التربوي في دول الخليج العربي في إطار استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (٢٠٠٠-٢٠٢٥) أن من أبرز التحديات التي سيواجهها العمل التربوي في دول الخليج في المرحلة القادمة هي مشكلة الارتفاع المتصاعد في كلفة التعليم، ولابد من تنويع مصادر التمويل عن طريق مشاركة مؤسسات المجتمع، وهيئاته، وأفراده في تمويل التعليم؛ لذلك أكدت الوثيقة على أن من أحد أولويات العمل التربوي هو «توفير التمويل اللازم للتطوير النوعي في التعليم والذي يؤدي إلى علاج كثير من اختناقات التعليم الحالية، وبالتالي علاج مصادر رئيسة للهدر، والإسهام في ترشيد الإنفاق عليه» (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٠، ١١٠).

تحديات الكفاءة الداخلية:

تقاس فعالية التعليم بشكل عام ومدى تحقيق سياساته وأهدافه من خلال بعدين أساسيين هما: الكفاءة الخارجية والمتمثلة في المباني والتجهيزات المساندة واللوجستية، والكفاءة الداخلية تلك المتمثلة في المناهج الدراسية بكافة عناصرها من خطط دراسية وأساليب تنفيذ وأدوات القياس والتقويم. والأخير هو المعني بنواتج التعليم.

ومن أكثر تحديات الكفاءة الداخلية ضعف الاستغلال الأمثل للموارد المالية، وضعف الاستفادة من الوقت المخصص للتعليم في المدارس، وارتفاع نسبة الرسوب والتسرب، القصور في الاستفادة من فرص التعليم، قصور المهارات المعرفية والوظيفية للطلاب.

تحديات سوق العمل:

وتتمثل تحديات سوق العمل في ارتفاع معدلات



الوطنية في ميدان الانتاج والخدمات» (دودين، ٢٠١١: ٥)

وعرفت التنمية بأنها عملية مقصودة لتحقيق زيادة تراكمية وإحداث تطور في مجال ما، بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات وهي تختلف عن: مفهوم النمو، ومفهوم التغيير، ومفهوم التطوير والتحديث وغيرها. لها مفهوم قديم ارتبط بالجانب الاقتصادي وتطور مفهومها الحديث ليشمل كافة مناحي الحياة، وهو يعتمد على تنمية ماذا؟ ولمن؟ تبدأ بنوعية الحياة والمنظومة البيئية، والمشاركة الشعبية، وأصبح لها مفاهيم تختص بكل جانب، وجاءت التنمية الاقتصادية كأحد فروع التنمية ولذا عدة تعريفات وتعنى بالإنتاج ويتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي (مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية GNP) لدولة ما خلال مدة من الزمن، بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل (العجلان، د. ت: ٤)

وتدور التعاريف حيال مفهوم التنمية في فكرتين: هما: الاستخدام للموارد الطبيعية (هواء، ماء، أرض)، وما ينتج عنها من بيئات طبيعية، هدفها النهوض بنوعية الحياة الشاملة.

ويشير السمالوطي (٢٠٠٢: ٣٠) أن إحداث التنمية يتطلب عموماً عاملين أساسيين: ارتكاز التنمية على أساس الانتاج واستثمار الموارد والتغيير الاجتماعي للأفراد، كما يجب أن تنبثق التنمية من سياسة عامة تسيّر وفقاً لها على مختلف المستويات الجغرافية (قومية - إقليمية - محلية).

ماهية التنمية الادارية:

أضحى موضوع التنمية الادارية والاقتصادية من المواضيع المهمة على المستويين العام والخاص، والتنمية الادارية ما هو إلا مفهوم نظامي شمولي يتكون من عدد من الجوانب الوظيفية والاجرائية والهيكلية والانسانية والتشريعية (دودين، ٢٠١١: ٥).

وهناك من عرف التنمية الادارية أنها تتم من خلال العمل على تنمية المنظمة والذي يتبلور في ضرورة

الاطار المفاهيمي للتنمية :

التنمية من المفاهيم التي يصعب تحجيمها بمفردات لغوية محددة، فهي عملية متعددة الأبعاد أكثر منها مفاهيم نظرية. فهي إطار عمل اجتماعي - اقتصادي - سياسي - تربوي معني به الجميع، وعلى مختلف المستويات دولياً ووطنياً ومحلياً، مؤسسات رسمية وغير رسمية، وقد أصبحت هدفاً وأسلوباً لتحقيق التقدم الاجتماعي والنهوض الحضاري، ومعياراً للمقارنة بين الأمم والدول (عمر، حميد، د.ت).

التنمية لغة:

يقال نما المال وغيره، فالنماء هو الزيادة، والتنمية لغة أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، وفي المال بمعنى زاد وكثر (حجاب، ٢٠٠٠: ٣٣).

التنمية اصطلاحاً:

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع اختلف حوله المفكرون والمختصون كل حسب ميوله وإيديولوجيته، وفيما يلي أهم التعريفات التي وردت في مفهوم التنمية:

عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والسلوك (الطراح، سنو، ٢٠٠٤: ١٧٩).

هي التحولات الجادة والمستمرة التي قوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الاجتماعية والفردية، بما يتوافق مع الامكانيات المتاحة، وفق نسق القيم السائدة في المجتمع (الأسود، ٢٠٠٣: ١٨٩).

التنمية نقلة نوعية وكمية من وضع لآخر أفضل منه، هذه النقلة غير مقتصرة على مجال دون آخر، بل هي عملية شاملة لجميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية، والتكنولوجية (مرسلي، ٢٠١١: ١٨)

ويقصد بالتنمية «العملية المساعدة على الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كماً ونوعاً، وتعد حلاً لا بد منه في مواجهة المتطلبات

المنظمة، و إيجاد قنوات الاتصال السليمة، والنظم الفعالة للمعلومات لترشيد القرارات الإدارية.

دراسة أساليب وإجراءات العمل القائمة، وتبسيطها، وكسر حلقات الروتين المعقد.

دراسة وتحديث أنظمة العمل، بحيث تناسب و البيئة التي تعمل فيها، وتواكب متطلبات العصر.

التعليم والتنمية:

لا يخفى أن التعليم هو أحد أهم دعائم الاقتصاد وركيزة التطور الاجتماعي، لأنه يحقق للمجتمع عائداً ذات قيمة اقتصادية كبيرة من خلال ما يقدمه من مهارات تشغل جزءاً مهماً من سوق العمل، ونوعية التعليم هي الأساس لبناء التنمية الإنسانية في الدول العربية وتحقيق نمو اقتصادي يساهم في ترقية مهارات العمل التي تعني الاستثمار الأمثل للموارد، وتفعيلها لرفع مستوى المجتمع اقتصادياً من طريق تطويره ثقافياً وإدارياً.

إن مفتاح تحقيق التنمية هو التعليم، فلا يقتصر الهدف الرئيسي من التعليم على الالتحاق بالمدارس فحسب، بل يتجاوزها إلى التعلم بمعناه الأوسع، وإن القوة الدافعة وراء التنمية هي ما يتعلمه الأفراد سواء داخل المدرسة أو خارجها بدءاً من رياض الأطفال وحتى الالتحاق بسوق العمل (البنك الدولي، ٢٠١١: ٥)

يُعد التعليم من أهم مجالات التنمية المستدامة خاصة في العملية التنموية للمجتمعات، ويعد التعليم المصنع الذي يعد رأس المال البشري الذي تعتمد عليه عملية تنمية المجتمعات البشرية بجميع جوانبها (عمر؛ حميد، د.ت: ٦)

وتُعنى التنمية البشرية بتوسيع نطاق الخيارات أمام أفراد المجتمع، وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والتعلم والرعاية الصحية والدخل والتشغيل، وبما يحقق توزيع عادل لثمار النمو الاقتصادي (الأغا، ٢٠١٤) إن التربية من خلال المؤسسات النظامية للتعليم والتدريب لها النصيب الأكبر في تكوين الرأسمال البشري، وبالتالي فإن التربية تعد في المقام الأول

الارتقاء بالمهارات الإنسانية مع التركيز بصفة خاصة على الجوانب السلوكية .

وتُعنى التنمية بتطوير الجهاز الإداري بالمنظمة ورفع كفاءتها وفعاليتها بالقدر اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية وتمكينها من تحمل أعباء تنفيذ خطط التنمية الشاملة، وزيادة تأثيرها في إحداث التغيير، و احراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي المطلوب (بشر، ٢٠١٣: ١٣).

حيث يقصد بالإدارة مجموعة الخطوات المتتالية والمتعاقبة التي تهدف إلى توجيه الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وذلك عن طريق تنسيق الجهود والترتيب الهادف لعناصر الإنتاج (حدة؛ مرغاد، ٢٠٠٦: ١٠).

فالإدارة علم وفن ومؤهلات قيادية ومهنية لا يستطيع أن يمارسها إلا ذوو الاختصاص والخبرة، وبدون الإدارة لا يمكن البدء بأية عملية تنمية (مرسلي، ٢٠١١: ٢٠).

وتعتبر الإدارة استثماراً للإمكانات المتاحة، البشرية والمادية والطبيعية والمالية والعلمية والفنية والتكنولوجية لتحقيق مختلف الأهداف المنشودة على أحسن وجه.

وتعتمد التنمية الإدارية في أساسها على البشر وهم الثروة الحقيقية لأي أمة، وقدرت الأمم بما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية وهذا هو (مفهوم التنمية البشرية) (العجلان، د.ت: ٦).

إن التنمية الإدارية عملية حركية مستمرة متطورة ومتجددة وشاملة ومتكاملة تقوم على أركان خمسة متوازنة (أبو شيخة، ٢٠٠٠: ٣١)

فهم العوامل البيئية المؤثرة في المنظمة، واكتشاف تفاعلها معها وانعكاساتها عليها.

تنمية الموارد البشرية، أي تنمية العنصر البشري الذي به تترجم أهداف المنظمة إلى أفعال.

تصميم البناء الإداري القادر على استيعاب أنشطة



تعد البيئات التعليمية أداة فاعلة في رفع كفاءة العملية التعليمية، وإنتاجية المتعلم، وتقليل فرص الانفاق التربوي وتقليص الهدر التربوي، إذا ما كانت المدارس / الجامعات منتجة، وتعددت فرص الاستثمار التربوي فيها.

ويتوقف نجاح أي تعليم على البيئة التعليمية التي يحدث فيها ذلك التعليم، فالبيئة التعليمية تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف التعليم جنباً إلى جنب مع المنهج والمعلم وطرق التدريس الحديثة التي تُفعل دور المتعلم وتجعله في قلب العملية التعليمية.

وتتأثر البيئات التعليمية بمجموعة من العوامل تتمثل في الإدارة والنواحي الاجتماعية والعلاقات الانسانية ونوعية الأنشطة الممارسة والتوجيه والإرشاد، وكل هذه العوامل تؤثر في تفكير المتعلمين وبالتالي كفاءتهم وإنتاجيتهم.

وتعتبر الاستثمارات من العناصر المهمة في تنمية أي اقتصاد، واختلف المفكرون والكتاب الاقتصاديون في تحديد مفهومه، وقد حاول العديد من الكتاب إيجاد تعريف للاستثمار (داغي، ٢٠٠٩) وباختصار يمكن تعريفه بأنه «توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح» (الطعان، ٢٠٠٦).

إن الاستثمار في التعليم يعني استثماراً من أجل تنمية الإنسان؛ إذ من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما أن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية. حيث إن ما يكتسبه البشر من دخل، أو تكوين علمي، يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، وأن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه (الفرج، ٢٠١٦)

أكدت تقارير منظمة التربية والعلوم والثقافة الـ «يونسكو» أن هناك علاقة مهمة وإيجابية بين الاستثمار في التعليم، والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقاً لتقرير البنك الدولي، فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد

استثماراً للرأسمال البشري، وتنبع القيمة الاقتصادية للتربية في المقام الأول من كون التربية تعتبر المصدر الرئيسي لتكوين الرأسمال البشري بل هو أهم نتاجها، ولكي تتحقق الاستفادة القصوى من هذا الانتاج التربوي لا بد أن تتوفر له بعض الشروط اللازمة أشار لها (صائغ، ١٩٨٨: ٦٨):

مراعاة توظيف الرأسمال البشري، فإن البطالة تؤدي إلى تقليل عوائده، كما أن عدم استخدام المعارف والمهارات المكونة للرأسمال البشري يؤدي إلى اضمحلالها وتناقصها.

مراعاة تحديد المعارف والمهارات باستمرار، فالرأسمال البشري ليس عبارة عن حشو مجموعة من المعلومات والمهارات تنتهي بمجرد دخول الأفراد إلى سوق العمالة، بل إنها عملية استمرارية تتطلب التجديد والوقوف على أحدث ما استجد في مجال التخصص.

محاولة القضاء على جميع أشكال التمييز أو التفرقة سواء كانت من أجل الأصل أو الجنس أو العمر وغيرها حيث أنها تؤثر تأثيراً سلبياً على قيمة الرأسمال البشري

إن الدينامية الجديدة التي خلقتها إصلاح المنظومة التربوية أخيراً لتحقيق التقدم والتنمية، قد خلصت إلى أن تكون المدرسة (المؤسسة) منتجة ليكون لها دور في تحقيق التنمية البشرية والمجتمعية، وذلك من خلال الاعتماد الرسمي لفلسفات ومقاربات اقتصادية وتربوية واجتماعية عقلانية وحدائية وفعالة، وتتحقق هذه الرؤية من خلال المدرسة المنتجة.

البيئات التعليمية الاستثمارية من خلال تبني مفهوم المدرسة المنتجة (School Productive):

تعددت المفاهيم حول البيئة التعليمية، فالبيئة التعليمية هي ذلك المكان الذي تقدم فيه الخدمات التربوية والتعليمية للمتعلمين وفق أهداف محددة، كما تعرف البيئة التعليمية بأنها الجوانب المادية والمعنوية التي تحقق التفاعل لأفرادها داخل منظومة معينة.

إنتاجية تتوفر لها جانب من القدرة على الإنتاج، ثم يجب أن يكون المنتج على درجة من الإتقان والكفاءة كما هو الحال في المؤسسات الصناعية، وجانب الاستثمار حتى يمكنها مواجهة تحديات مستقبل التعليم وأن تستفيد المدرسة من كل طاقتها الإنتاجية.

يمكن حصر النظر للإنتاجية في دائرة مدى قياس مخرجات التعليم لاحتياجات التنمية وسوق العمل، وقياس العائدات من الاستثمار في التعليم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢، ٢٩)

وتعد المدرسة المنتجة من الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم من خلال مصادر غير تقليدية، ويقوم هذا التوجه على أساس أن تجد المدرسة كفايتها المالية لسد بعض النفقات، على افتراض أن استخدام المدرسة لإمكاناتها المادية والبشرية، وتحويلها إلى مواقع إنتاج حقيقية مع استمرارها في تقديم الخدمات التعليمية (العتيبي، ٢٠٠٤، ١٦؛ عزوز، ٢٠٠٩، ١٢٦)

والمدرسة المنتجة مفهوم تربوي حديث يتعدى الدور التقليدي للمدرسة في كونها مؤسسة لاستهلاك المعرفة، وتربية الأعماق إلى دورها الأرحب الذي يشكل الإنسان المتعلم المنتج معاً، والذي يربط العلم بالعمل، ويزود المتعلم بمهارات الإنتاج والتسويق.

وهي المدرسة التي تحقق وظائفها المتوقعة منها، وهي التربية والتعليم، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للمدرسة من خلال أساليب ووسائل متعددة، منها الأنشطة والمشاريع الإنتاجية، وتسويق المنتجات (حقول إنتاجية) أو تقديم (مراكز خدمية) الخدمات أو تأجير المنشآت والمرافق التي يمكن أن تقدمها المدرسة، وتلك الخدمات منها ما هو برامج تعليمية، أو برامج تدريبية، أو عقود استثمار لشركات (عشبية، ٢٠٠٦، ٥٣١)

ويعرف هاردي (Hardy، 1997، p31) المدارس المنتجة بأنها التي تقدم خدمات تربوية غير موجودة بالمدارس الأخرى .

البنك الدولي أن التعليم هو أحد العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نمواً في الناتج المحلي بنسبة ٧٪ وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة (الفرج، ٢٠١٦).

ويتميز التعليم كمجال للاستثمار بأنه أقرب المجالات التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية البشرية حسب المقاييس الدولية المعاصرة لبناء القدرة على التقدم وتحقيق القدرة على المنافسة (محمد، ١٩٩٩: ٣).

ويعرف الاستثمار التربوي Investment Educational على أنه: « العملية الاقتصادية المأمولة والمتوقعة من مخرجات المؤسسات التربوية والتعليمية » (مصطفى، ٢٠٠٠).

أثبتت الدراسات والبحوث العلمية والتربوية المختلفة أن التعليم لم يعد مجرد مؤسسة بل هو عمل استثماري، وعلى هذا يجب أن تكون المدرسة منتجة أي أن المدرسة المنتجة استثمار في التعليم.

إن النظرة الحديثة للتعليم يجب أن تنطلق من مبدأ اعتباره عملية إنتاجية اقتصادية، فهي إنتاجية بحكم دوره الفعال في عملية التنمية بمعناها الشامل وتأثير مختلف القطاعات بمستوى كفاية خريجه، واقتصادية بحكم ضخامة الاستثمارات الموظفة وكذلك ضخامة حجم القوى العاملة فيه أو المستفيدة منه (أبو الوفا، وحسين، ٢٠٠٨، ٧٤).

تعتبر فكرة المدرسة المنتجة انعكاساً لأحد التخصصات التربوية وهي اقتصاديات التعليم، وقد أدى رواج اقتصاديات التعليم في التربية إلى تداول كثير من المفاهيم، والمصطلحات، والأساليب المفيدة، ومنها «المدرسة المنتجة» (الغنام، ١٩٨٣، ٨)

وبما أن مفهوم اقتصاديات التعليم يدور حول ركيزتين هامتين، وهما أن التعليم «إنتاج واستثمار» في تعريف ماجندار Majundar (المسيلم، ٢٠٠٢، ٣١) لذا فإن المؤسسات التعليمية يجب أن تكون مؤسسات



داخل المدرسة وخارجها، كما أن عليهم تبني مساهمات المعلمين والآباء والطلبة والسلطات المحلية وتغذيتها (العمر، ٢٠٠٧، ٢٧٤)

ويبدأ تحسين إنتاجية المدرسة على مستوى الإدارة حيث إنها من مسؤولية المديرين أساساً ، فبرامج الإنتاجية تفشل أو تنجح حسب اتجاهات المديرين، واستراتيجياتهم، وسياساتهم، والأكثر أهمية من ذلك تصرفهم العملي، فمدير المدرسة هو المسئول الأول عن تنفيذ وعمل ومتابعة المدرسة المنتجة داخل مدرسته، حيث أسفرت معظم نتائج الدراسات، التي اهتمت بقياس الكفاءة الإنتاجية للمدرسة، من خلال الدور الرئيسي لمدير المدرسة، في زيادة فاعلية مدرسته بشكل عام (إدموندز Edmonds p5، 1979، جولداد أوفيرمان Goldad، overman p19، 1979، ليش Leach p33، 1984، ديوجنان Duignan، 1986، p57) ، ومن هذا المنطلق تعتبر التنمية الادارية أساس استثمار البيئات التعليمية.

مجالات الاستثمار التربوي المتاحة في المدرسة المنتجة ومشروعاتها

يمكن القول أن كل استثمار في مجالات التربية هو استثمار تربوي ، وهذا المفهوم الواسع للاستثمار التربوي يفتح باباً عريضاً لإقامة استثمارات متعددة متنوعة.

وقد صنف مكتب التربية العربي مجالات الاستثمار التربوي إلى (رحمة ، ٢٠٠٢ : ٧):

استثمارات تربوية مباشرة:

استثمارات تربوية غير مباشرة:

وتعتبر المدرسة المنتجة صيغة من صيغ الاستثمار المدرسي، مما يجعلها قادرة على تفعيل واستثمار مواردها وقدراتها المتاحة لرفع كفاءتها وفعاليتها، وبالتالي إنتاجيتها؛ لتحقيق الارتقاء بمستوى أدائها لتحقيق أهدافها (الحاج ، ٢٠١٢ ، ٢٨٢).

وتتعدد أشكال الاستثمار في التعليم المدرسي والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

وتكمن فلسفة المدرسة المنتجة في العمل على توفير مصادر تمويلية جديدة عن طريق تحويل المدرسة إلى وحدات منتجة ذاتية التمويل (أحمد ، ٢٠١٠ ، ٢٤٣) وفي هذا الصدد عرف هاردينج (Harding، 2003، p52) مفهوم التمويل الذاتي للمدارس المنتجة بأنه «نوع من التمويل المستمر للمدرسة والذي يعد تمويلاً أساسياً لتسهيل مهام المدرسة ومتطلباتها واحتياجاتها».

إن تبني فكرة المدرسة المنتجة يمثل أحد الأساليب الجديدة في التمويل الذاتي، من خلال اتباع الأسلوب الإنتاجي لتمويل بعض نفقات التعليم، وإن الفائدة الرئيسية المرجوة من هذه المبادرة، هي تمكين المدارس من تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج، وصولاً إلى وحدة متكاملة يتم من خلالها ربط التربية والتعليم بالعمل والإنتاج (البياتي، ١٩٨٠، ٢٣؛ مجنن، ١٩٩٧، ١٠٦؛ بديوي، ٢٠٠١، ١٩٣؛ غراب، ٢٠٠٣، ١٢٦؛ الأنصاري، ٢٠٠٢، ١١-١٢؛ عزوز، ٢٠٠٩، ١٢٦)

وتتطلب فلسفة المدرسة المنتجة تغييراً شاملاً في دور الإدارة المدرسية ، ودور المتعلم والمعلم ، والأسرة، والمجتمع (الحر، ٢٠٠١، ١٢٧).

ولقد تغير مفهوم الإدارة المدرسية القائم على تسيير الواقع الحالي وفقاً للوائح والقوانين، وإدارة الشؤون الإدارية للتعليم، إلى مفهوم جديد هو الإدارة المستقبلية التي تقوم على الرؤى والسياسات والاستراتيجيات التي تتفاعل مع متغيرات المستقبل، وعليه فقد أصبحت مهمة قائد (مدير) المدرسة تتمثل في التنسيق لخلق الرؤى والسياسات والاستراتيجيات المستقبلية وفقاً لمبادئ المشاركة الجماعية، والشفافية، الأمر الذي يؤكد على أهمية أن يكون القائد متفاعلاً ومؤثراً في كل مدخل من مدخلات العملية التربوية، وخاصة ما يرتبط منها بالمدخلات الإنسانية الرئيسة في العملية المتعلقة بالمتعلم ، وهو محور العملية التربوية (الجبر، ١٩٨٩، ٢٠٠)

وتشير عدة دراسات إلى أن من مهام مدير المدرسة بوصفه قائداً إدارياً ينبغي أن تتضمن تنظيم أموال المدرسة، والتصرف فيها، تحريك المصادر المتاحة

الاستثمار في الموهبة: كتفنيذ البرامج الإثرائية لرعاية الموهوبين والموهوبات وتسويق مخترعات الموهوبين والموهوبات من التعليم العام لدى الجهات المستفيدة. استثمار حصص الانتظار.

ورأت وزارة المالية السعودية أن هناك عدة مجالات استثمارية يمكن تنفيذها بمدارس التعليم العام في ضوء مفهوم المدرسة المنتجة وهي: تفعيل دور الأندية الصيفية بالمدارس.

تفعيل دور المقاصف المدرسية وإنشاء مقاصف عالية الجودة وإدارة محلية. استفادة المدارس من منشآتها الرياضية مقابل أجور رمزية.

تفعيل دور النقل المدرسي وتحفيزه. تلقي الهبات والتبرعات بشكل غير مباشر كتقديم أجهزة، إنشاء مباني أو مظلات، تقديم مكيفات. إقامة دروس تقوية في المدرسة بأجور رمزية.

الاستفادة من الشركات من خلال الدعاية على المدارس (وزارة المالية، ٢٠١٢). متطلبات وإجراءات التحول إلى مفهوم المدرسة المنتجة:

هناك عدة متطلبات تعمل على تحويل المدرسة إلى مدرسة منتجة: أن تتعرف كل مدرسة على بيئتها، وحاجاتها، ومشكلاتها، وخصائص أفرادها، وإمكاناتها، ومواردها المادية والبشرية، وقيمتها وعاداتها وتقاليدها. وجود دراسة مسبقة لاحتياجات السوق.

عمل تدريب للكوادر المعنية بالمدرسة للتعريف بمفهوم وفلسفة المدرسة المنتجة. الإعلان عن المشاريع التي يمكن تنفيذها في المدارس (عيسى، كاشف، قمر، ٢٠٠٢، ٢٧).

كما ويتطلب التحول إلى مفهوم المدرسة المنتجة

استثمار في موارد المدرسة البشرية والمالية من خلال تأجير أبنية المدارس غير المستفيدة، والاستثمار في المرافق التعليمية.

استثمار في تجويد نوعية التعليم.

الاستثمار في تنمية رأس المال الفكري.

استثمار في تطوير نظم التعليم (رحمة، ٢٠٠٢، ١٣٨).

وتتنوع مجالات الاستثمار في التعليم العام حيث يشير كل من الطوق (٢٠٠٦، ٧١؛ القحطاني ٢٠٠٩، ٤٦) إلى استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية ومنها:

تقديم الأنشطة التعليمية التدريسية والتربوية.

الاستثمار في النقل المدرسي.

استثمار في الدعاية والإعلان التربوي لمنتجاتهم في الوسائل الإعلامية التابعة للتعليم العام الحكومي.

الاستثمار في تدريب المتعلمين، وإقامة برامج تدريبية للعاملين في التعليم العام أثناء الإجازات الصيفية في مناطق الجذب السياحي لهم.

الاستثمار في بيع التوالف الورقية في المدارس، وإعادة تدوير المقررات الدراسية المستخدمة وغيرها من أشكال الفاقد.

الاستثمار في التقنية؛ كالاستفادة من المعامل (التقنية والتعليمية) في المدارس الحكومية وقت خلوها كمعامل الحاسب الآلي واللغات لتقديم برامج تعليمية وتدريبية أو تسويق نسخ إلكترونية للمقررات المدرسية لكافة مراحل التعليم العام.

تمويل اللقاءات الدورية من: مؤتمرات، ندوات، لقاءات وغيرها التي يعقدها التعليم العام.

استئجار العيادات الطبية في الوحدات الصحية وتشغيلها كعيادات العيون والأسنان والمختبرات الطبية....

تنظيم الأنشطة الطلابية على مستوى المناطق التعليمية.



المدرسية، تطوير الهيكل التنظيمي داخل المدارس، استخدام أساليب إدارية ومهنية متطورة، مساعدة القيادات المدرسية على النمو الذاتي، توفير الكوادر الإدارية في المحتويات المختلفة بالمدرسة، توظيف التكنولوجيا المتطورة في المدرسة، التأكيد على مبدأ الجودة والمحاسبية في العمل الإداري، توفير مناخ اجتماعي وعلاقات إنسانية داخل المدرسة.

المتطلبات الخاصة بالمعلمين:

توفير الكفايات المهنية لدى المعلم، تحديث طرق اختيار وإعداد المعلم، تحديث برامج التنمية المهنية المستدامة، تزويد المعلمين بمصادر المعرفة، وجود معايير واضحة ومحددة لأداء المعلم، التأكيد على مبدأ التواصل ونقل الخبرة بين المعلمين.

المتطلبات الخاصة بفلسفة وأهداف المنهج:

وجود أهداف أكاديمية وتربوية للمنهج المدرسي، شمولية الأهداف لجميع جوانب التعليم، تركيز الأهداف على المهارات الأساسية والحياتية .

المتطلبات الخاصة بمحتوى المنهج:

التركيز على الأنشطة الحياتية والمعملية، ارتباط المحتوى باحتياجات المتعلمين والمجتمع، تنوع الأنشطة التربوية واللامنهجية، التأكيد على وحدة المعرفة وتكاملها.

المتطلبات الخاصة باستراتيجيات التعليم والتعلم:

تعزيز التعلم وتدعيم الخبرات المكتسبة، توظيف تكنولوجيا التعليم في العملية التدريسية داخل الصف.

المتطلبات الخاصة بالتقويم:

شمولية التقويم لجميع جوانب التعلم، يقيس التقويم نواتج التعليم في مختلف المراحل التعليمية، ممارسة التقويم الذاتي داخل المدرسة، وإتاحة الفرص للتقويم الخارجي، تحسين الأداء في ضوء النتائج .

المتطلبات الخاصة بالمباني المدرسية:

تحديث المواصفات الهندسية للمباني المدرسية، توفير

توفر بعض الشروط منها ما ذكرها (الشريبي، ٢٠٠٩، ٩٧):

إذابة الفروق بين وظائف المدرسة، والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها حتى يمكن الانفتاح على المجتمع.

إعادة النظر في عملية إعداد المتعلم وتكوينه، بحيث تتكامل عملية الإعداد الشامل والمتخصص، وذلك بتقديم معارف وتطبيقات ترتبط بمجموعة من التخصصات وبالحوافز الأقرب لميول المتعلم.

فتح قنوات شرعية للاتصال بالمجتمع، وذلك للوقوف على قضايا المجتمع، سواء المرتبطة بالعمليات الإنتاجية أو العمليات الخدمية.

فتح المدرسة المنتجة لنوعيات مختلفة من المتعلمين، بالإضافة إلى المتعلمين العاديين، وذلك لتلقي الدورات، البرامج التدريبية أو التعليمية وفقاً للاتفاقات المبرمة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة.

وجود مرونة وحرية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل في المدرسة المنتجة كي تتواءم مع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات تستدعي التدخل من قبل المدرسة المنتجة.

ويضيف نصر (٢٠٠٨، ١٢٧-١٤٢) متطلبات أخرى :

توفير هياكل لجدول مدرسية مرنة لتتيح الفرصة والوقت لممارسة الأنشطة التعليمية المختلفة.

وتوفير الموارد المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحسين الأداء المدرسي عن طريق نقل سلطة الميزانية إلى المدرسة.

تغيير نظم الحوافز وربطها بالتميز والإبداع في العمل.

كما أن هناك بعض المتطلبات الخاصة للتحويل إلى المدرسة المنتجة ذكرها (الدوسري، ٢٠٠٣، ٣٢) وهي:

المتطلبات الإدارية:

تحديث طرق وأساليب اختيار القيادات الإدارية والمدرسية، إتاحة فرص التدريب والتأهيل للقيادة

وإنما يتعدى ذلك إلى الإنتاج، الأمر الذي يحقق لها موارد مالية إضافية تعزز مسيرتها، ويعزز من دورها ووظائفها، كما أنها تبحث عن السبل التي يمكن من خلالها رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العام وتحسين إنتاجيته وقدرته على الاستجابة لمتطلبات العصر المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والتكنولوجية.

وتعمل المدرسة المنتجة على تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ بدفع عجلة الاقتصاد وتنويعه واستثماره ومواصلة الاستثمار في التعليم، ووفق سياسة وزارة التعليم والتي هي منبثقة في الأساس من القرآن والسنة والعادات المجتمعية وسياسة الدولة في ظل الدعم السخي من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله.

كما يركز المقترح على أن هذه المدرسة لن تكون بمنأى عن الدعم الحكومي في مصادر تمويلها، بل أنها تستمد ميزانيتها من وزارة التعليم، وتعمل وفق ضوابطها؛ إلا أنه يكون لها مجال في تحصيل موارد إضافية لها من خلال تنمية مواردها الذاتية، وتحسين إنتاجيتها.

الأساس التنظيمي الذي يقوم عليه المقترح:

يُمكن القول أن الأسس التنظيمية بما فيها الثقافة التنظيمية، تظهر وتتطور في سياق تفاعلها مع النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تتواجد فيه. كما أن العملية التنظيمية أياً كان نوعها أو حجمها أو المجال الذي تنشط فيه، تعبر عن علاقات وعمل إداري مستمر محدد يسعى لتحقيق هدف مشترك، وغالباً ما يكون التنظيم يستهدف اختيار العناصر المادية والبشرية وشبه المادية كالسياسات والأهداف والإجراءات، لتكوين منظومة توزع فيها الاختصاصات ويربط بينها بصورة منسقة، وفق علاقات متعاونة، يتم من خلالها تحقيق الأهداف المنشودة.

ويشمل الأساس التنظيمي البنود التالية:

الحصول على الدعم السياسي لاستثمار البيئات التعليمية وتنظيم المدرسة المنتجة.

أماكن وصلات لمزاولة الأنشطة المدرسية، تزويد المعامل بالأجهزة والتكنولوجيا المطورة، إعداد المكتبات المدرسية وتحديثها، توفير الخامات والموارد اللازمة للأنشطة العملية والمعملية.

العلاقة بين المدرسة والمجتمع:

وتتحقق العلاقة من خلال :

تفعيل مشاركة مجلس الآباء والمعلمين داخل المدرسة .

مشاركة أولياء الأمور في الأنشطة المدرسية .

تقديم المدرسة برامج تعليمية وتربوية لأفراد المجتمع المحلي .

تجري المدرسة البحوث والدراسات عن احتياجات المجتمع المحلي .

تطوير اللوائح والقرارات الخاصة بالتبرعات والأعمال التطوعية بالمدرسة.

تجري المدرسة الخدمات التعليمية والتدريبية لمنسوبيها (رفاعي، ٢٠٠٣، ٣٩).

الرؤية المستقبلية المقترحة للبيئة التعليمية الاستثمارية المنتجة ينطلق مقترح البيئات التعليمية الاستثمارية المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من الأسس التالية:

الأساس الفكري الذي يقوم عليه المقترح:

يرتكز الأساس الفكري للتصور المقترح لاستثمار البيئات التعليمية من خلال تطبيق المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية على فلسفة المجتمع السعودي ونظام التعليم المعمول به، وهو أساس يستمد قوته من المبادئ الإسلامية، والقيم المجتمعية الحميدة، والتركيز على النتائج الفعالة، والتفاعل الايجابي مع التجارب العالمية والعربية والاستفادة منها.

إن مفهوم المدرسة المنتجة لا يتعارض مع المفهوم العام للمدرسة ودورها الأساسي في التربية والتعليم



ليكون منطلقاً أساسياً لاتخاذ القرارات السياسية الحاسمة في شتى قطاعات التنمية على وجه العموم ومؤسسات التعليم على وجه الخصوص، والتي تترجم إلى مشروعات وبرامج تطويرية تعمل على تفعيل الرؤى والقرارات السياسية.

ويتمثل الدعم السياسي للرؤية المستقبلية المقترحة من خلال:

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الذي يركز على الاستثمار.

تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٥) بتاريخ ١٦/٢٤ / ١٤٢٠هـ القاضي بالسماح للجهات التعليمية بالاستثمار في جزء من المباني المدرسية ذات المواقع الاستثمارية.

الرؤية القيادية:

تحتاج المنظمات التعليمية إلى قادة لها رؤية واضحة نحو المستقبل ويتمثل ذلك في القيادات عالية التأهيل وما تمتلكه من رؤى ثاقبة وأفكار وتوجهات ومهارات ومعارف قيادية تساعد في عمليات التغيير والارتقاء بمؤسسات التعليم، تساهم على المبادأة والتفكير وتوليد الافكار التطويرية.

منح الصلاحيات والاستقلالية ما أمكن:

وفق منحى الهرم التنظيمي المقلوب، وإعادة الدور الطبيعي للإدارة الدنيا في التنظيم التعليمي لممارسة كافة صلاحياتها ومسؤولياتها في تطوير العملية التعليمية، مع إقرار نظام التمويل الذاتي وتنمية الموارد الذاتية بمدارس التعليم العام.

الأهداف الاستراتيجية:

تحقيق غاية التعليم من الجانب الاقتصادي لتعديل البنية المجتمعية.

تجويد الخدمات بالمؤسسات التعليمية بما يحقق المتعلم المنتج، والمجتمع المعرفي المتعلم.

تحقيق التوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية لينعكس إيجاباً على المؤسسات التعليمية.

تطبيق المدرسة المنتجة يحتاج إلى التنمية الادارية وتغيير ثقافة التنظيم الإداري .

يتم العمل في المشروعات الإنتاجية بناء على الاستثمار في فلسفة المدرسة المنتجة.

ضرورة تحديد العلاقات التنظيمية في المدرسة المنتجة.

المرونة عنصر أساس في تطبيق المدرسة المنتجة في التعليم.

وضع أفضل الأساليب الإدارية التي يمكن من خلالها تحسين الإنتاجية.

التنسيق بين العناصر الأساسية لتكامل العمل الإداري.

الأسس العلمية التي يقوم عليها المقترح:

من الأهمية أن تُطبق المدرسة المنتجة في التعليم العام معتمدة على ثلاثة أسس علمية وهي: الإطار التشريعي، المشاركة المجتمعية، والتمويل.

الإطار التشريعي : ويتم من خلاله تحديد ما يلي:

الرؤى القيادية والتنمية الادارية.

– التشريعات الرسمية (الحكومية) التي تصدرها بتسهيل إجراءات تطبيق استثمار البيئات التعليمية من خلال المدرسة المنتجة.

وظيفة المدرسة وقيمتها وأهدافها.

اختصاصات الرؤى القيادية والتنمية الادارية والسلطة المدرسية ، وسياساتها، ومسؤولياتها، وصلاحياتها.

المشاركة المجتمعية: وذلك بإشراك أفراد المجتمع المحلي وأولياء الأمور ورجال الأعمال (القطاع الخاص) في تمويل ودعم المدرسة.

التمويل: بتحديد مصادر تمويل المدرسة، وروافد هذا التمويل الذي يعين المدرسة على توفير متطلباتها واحتياجاتها وتحسين أدائها وإنتاجيتها.

أبعاد تحقيق الرؤية:

الدعم السياسي:

تفعيل الشراكة المجتمعية وتوثيق العلاقة مع القطاع الخاص بالتركيز على تنويع مصادر التمويل.
تحقيق متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

المسؤولية المجتمعية:

التعليم شأن مجتمعي وهذا يقضي زيادة حجم المشاركة المجتمعية في تخطيط وتمويل وإدارة التعليم تحقيقاً لمبدأ التعليم للجميع وحق للجميع، وأيضاً مشاركة القطاع الخاص في تطويره، ومشاركة أولياء الأمور والمؤسسات الخدمية والجمعيات التطوعية في متابعة التعليم والاسهام في تمويل ما يحتاج تنفيذه من برامج طموحة.

أهداف المقترح:

يسعى هذا المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية:

إبراز دور القطاع الحكومي في توجيه النمو الاقتصادي للسيطرة على بعض المشاكل الاقتصادية.

جعل المؤسسات التعليمية أكثر قابلية للتكيف مع الظروف المحيطة الحالية أو المتوقعة.

العمل على إحداث التغيير في المعارف والمهارات والاتجاهات والعمليات والأنماط السلوكية وتصميم الوظائف والهيكل التنظيمية.

المساهمة في تنويع مصادر التمويل التعليمي وعدم الاعتماد على مصدر تمويلي واحد.

رفع مستوى إنتاجية مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال غرس مبدأ الإنتاج في نفوس الطلبة بدلاً من الاستهلاك فقط، واعدادهم لخدمة المجتمع وسوق العمل.

وضع السياسات والأهداف العامة والخاصة لعملية تطبيق المدرسة المنتجة في التعليم العام.

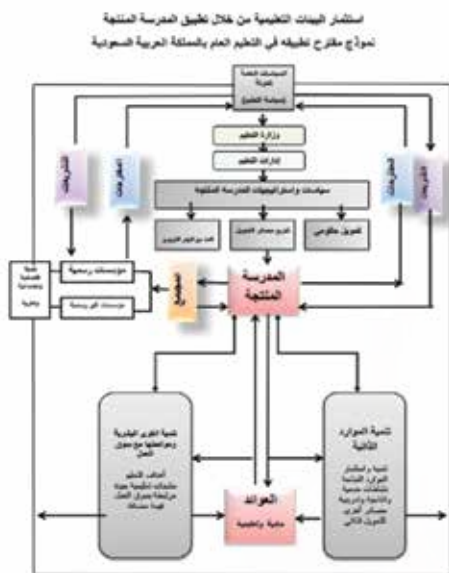
التوسع في البرامج والأنشطة التعليمية المدرسية الهادفة إلى الجودة والتميز.

تحقيق الشراكة المجتمعية بين المدرسة والبيئة المحيطة بها وتشكيل الاتجاهات الايجابية نحو

الوطن.

تطوير وتنمية الاستعدادات الضرورية للمواطنة المنتجة من خلال تعليم وتدريب المتعلمين ليصبحوا قوة منتجة.

شكل



يوضح الشكل السابق عناصر التصور المقترح لتطبيق المدرسة المنتجة في التعليم العام حيث يمثل نموذجاً يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة تحكمها مجموعة من العلاقات المتبادلة وذلك على النحو الآتي:

السياسات العامة للدولة :

تعتبر المدرسة هي المستفيد الأساسي من السياسة التعليمية، وهي التي تبين لنا إن كانت سياستنا التعليمية مناسبة ويمكن المضي فيها، أو إنها تحتاج إلى إعادة نظر بين اللوائح والقوانين، وإن المدرسة المنتجة لا تتطلب سياسة تعليمية جديدة وإنما تفعيل لمبادئ تلك السياسة التي أكدت على مبدأ التربية للعمل، والمبدأ التنموي، ومبدأ التربية للحياة، ومبدأ التربية للقوة والبناء، مبدأ التربية المتكاملة. ومسايرة السياسة التعليمية للتغيرات الجديدة والربط بينها وبين التغيير في التعليم، والربط بين السياسة



وفي الوقت نفسه تقترح مؤسسات المجتمع تشريعات تمكنها من التعاون مع المدرسة ، وبالتالي تصدر الدولة تشريعاتها ولوائحها وقوانينها وأنظمتها المساندة لعمل كل من المدرسة المنتجة ومؤسسات المجتمع. ويتطلب نجاح المقترح إصدار مجموعة من التشريعات تتعلق بالآتي :

تشريعات تنظر إلى المدرسة نظرة حديثة باعتبار أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على إعداد المواطن، وتزويده بكافة المعارف والخبرات والقيم والاتجاهات التي تتلاءم مع درجة نموه حتى يصبح أداة من أدوات الفكر والإنتاج داخل بيئته.

التشريعات اللازمة بالتمويل الذاتي لمدارس التعليم العام كمورد مساند للتمويل الحكومي.

التشريعات واللوائح التي تساعد المدرسة على استثمار مواردها المتاحة بكفاءة .

التشريعات التي تساعد المدرسة على استقطاب استثمارات متنوعة بهدف تطوير مواردها

قوانين تنظم الأنشطة التجارية والأسواق والأيام المفتوحة...في مدارس التعليم العام مع مراعاة هذه الأسواق للقضايا الأخلاقية ، والصحية. وعدم تجاوزها للقوانين واللوائح الموضوعية (وخضوع هذه الأنشطة لقوانين ولوائح وزارة التربية والتعليم).

تعاميم حديثة تعتمد على المرونة وتدعم عملية الحصول على الأموال من خلال سياسات محكمة.

المدرسة المنتجة:

تتكون المدرسة المنتجة في المقترح من جانبين أساسيين:

الجانب الأول: تنمية القوى البشرية ومواءمتها مع سوق العمل.

فهي المدرسة القادرة على تحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم في ضوء معايير الإنتاجية التربوية بما يحقق أهدافها التربوية المطلوبة منها، فهي مدرسة تستثمر في مهارات ومعارف الطلاب الأساسية وتكسبهم

التعليمية والتنمية الاقتصادية. وأن تُدعم هذه السياسة النظام التربوي مما يجعلها قادرة على التطور والابتكار والإبداع بما يزيد من إنتاجيتها، من خلال أنظمة تربوية تبحث في القيمة المضافة والتي تحدثها التربية عند المتعلم، وأن يتم اختبار هذه القيم المضافة عن طريق قياس المعارف والمهارات المكتسبة.

وتشتق السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية من الاسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملاً في الحياة ، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة.

وزارة التعليم :

تهدف وزارة التعليم إلى تقديم الخدمة التعليمية للفئات العمرية المحددة في سياسة التعليم، وتحدد مهامها في تخطيط وإدارة العملية التربوية والتعليمية والصفية واللاصفية، وما في مستواه على أساس المناهج التربوية والدراسية ، وتعمل على تعميم الخبرات بين إدارات التربية والتعليم، وتعتبر المرجعية الرسمية لجميع مدارس المملكة.

سياسات واستراتيجيات المدرسة المنتجة:

تقوم الدولة بتوفير التمويل الحكومي لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية حيث نصت سياسة التعليم على «مجانيتها في كافة أنواعه ومراحلها فلا تتقاضى الدولة رسوماً دراسية عليه».

وتنبثق المدرسة المنتجة من ثلاث سياسات واستراتيجيات أساسية تمثل في مفهومها الشامل المدرسة المنتجة، ويُمثل البعد الأول فيها التمويل الحكومي، يليه تنويع مصادر التمويل في بعدها الثاني، أما البعد الثالث فيركز على الحد من الهدر التربوي. وفي هذه الورقة ركزت الدراسة على البعد الثاني من سياسات واستراتيجيات المدرسة المنتجة متمثلة في البعد الثانوي منها وهو تنويع مصادر تمويل المدرسة.

التشريعات والمقترحات:

تقترح المدرسة المنتجة التشريعات اللازمة لتسهيل عملها في المدرسة وعملها مع مؤسسات المجتمع،

المال المادي، ورأس المال البشري وما يمتلكه هذا الأخير من مهارات عالية تتلاءم ومتطلبات العمل الاقتصادي وهو بطبيعته ناتج أساسي من نواتج التربية (حسن، ٢٠٠٤: ٧٥) وإن العائد في مجال التعليم قد يتعلق بالعائد الخاص (الذي يعود على الفرد المتعلم) ، وقد يكون عائداً عاماً (أي يتعلق بالمنافع التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية التي تعود على المجتمع من الكلفة الاستثمارية في التعليم) (اسماعيل، ١٩٩٠: ٢٦).

وتنقسم عائدات المدرسة المنتجة إلى عائدتين أساسيين :

أولاً: عوائد تعليمية:

حتى تكون المدرسة بالتعليم العام مدرسة منتجة قادرة على قيادة المستقبل بكفاءة وفعالية عالية ، لا بد من الاهتمام بالعنصر البشري فيها ، حيث يُعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية ، إن رأس المال البشري له دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم ، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري، وللتعليم القدرة على تحسين إنتاجية الفرد، وإعداده أكاديمياً وعملياً، وتعزيز تحصيله، واكسابه المعارف الجديدة، ورفع من مستوى مهاراته، واكسابه القيم التي تحترم العمل والانتاج، وتعمل على تعديل اتجاهاته وسلوكياته، وجعله ذو شخصية منتجة، بقدرات إبداعية تنافسية، وتعمل المدرسة المنتجة على تحويل التعلم النظري إلى خبرات واقعية من خلال ربط المدرسة بالعمل المنتج، من خلال المشروعات التي تقدمها المدرسة المنتجة، وقدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع.

ثانياً: عوائد مادية (اقتصادية):

يرى الكثير من الاقتصاديين أن فكرة العائد من التعليم هي فكرة اقتصادية لأن هناك مكاسب مادية يكسبها الفرد والمجتمع من جراء زيادة التعليم فهم يرون أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زادت إنتاجيته

الاتجاهات الإيجابية المتعلقة بالمواطنة وتوطين المعرفة، وتعامل معهم دون تمييز، وتكفل لهم جميعاً فرص تعليمية متميزة ومتكافئة، وتنطلق من أن جميع الطلاب يمكنهم أن يتعلموا كل ما يقدم لهم، والوصول إلى درجة الإتقان والتميز .

الجانب الثاني: تنمية مواردها الذاتية.

وهي المدرسة القادرة على تأمين بدائل التمويل المختلفة لكسب الموارد المالية الإضافية لها، كصيغة لتحقيق التمويل الذاتي، من أجل تعزيز ميزانيتها ومقابلة متطلباتها المتزايدة ، مع استمرارية الدعم الحكومي، وذلك من خلال أساليب ووسائل متعددة منها، الأنشطة والمشاريع الإنتاجية التي يقوم بها منسوبو المدرسة، وتسويق المنتجات ، أو تقديم الخدمات أو تأجير المنشآت والمرافق التي يمكن أن تقدمها المدرسة، وجميعها تعد من المصادر التي تزيد دخل المدرسة، وبما لا يقود إلى الوقوع في أغراض تتعارض مع وظيفتها الأساسية وقيمها وأهدافها في إطار معايير الجودة والمحاسبية.

وتمثلت تنمية الموارد الذاتية في هذا المقترح في ثلاث جوانب رئيسية :

تنمية واستثمار الموارد المتاحة: تتم التنمية والاستثمار من خلال تقليل منابع الهدر بأنواعه، ورفع كفاءة منسوبي المدرسة، واستثمار كافة مرافق المبنى المدرسي.

نشاطات خدمية وإنتاجية وتدريبية من خلال الأسواق الخيرية، والاعلان التربوي، والمقاصف المدرسية، وبيع منتجات المدارس، واستثمار الفترات المسائية.

مصادر أخرى للتمويل من خلال الأوقاف التعليمية، والهبات والتبرعات، ومشاركة المدرسة مع أعضاء المجتمع المحلي وقطاع الأعمال.

العوائد:

تعد التربية عملية استثمارية ذات عائد ومردود اقتصادي واجتماعي إن أحسن تخطيطها ، حيث يعتمد النمو الاقتصادي على نوعين من رأس المال هما: رأس

والمال....).

مصادر أخرى للتمويل وهو عبارة عن تدبير الأموال التي تصطبغ أنشطتها التعليمية بأنشطة وأعمال إنتاجية من خلال ما تجنيه من إيرادات من ممتلكاتها الخاصة أو عن طريق حفز المتبرعين والهيئات الخيرية بحيث يتم الاعتماد على هذه الصيغة من التمويل كصيغة مساندة للتمويل الحكومي مثل (حث أفراد المجتمع على الوقف الخيري لصالح المدارس، تشجيع التبرعات من خلال تسمية الفصول أو المعامل بأسماء المتبرعين، مشاركة المدرسة مع أعضاء المجتمع الخارجي....).

المجتمع:

إن علاقة المجتمع المحلي بالمدرسة هي علاقة طردية في تأثيرها على التحصيل العلمي للطلاب فكلما كانت العلاقة جيدة، ومرتكزة على أسس سليمة كلما كان تأثيرها على التحصيل إيجابياً، لذا فإن المجتمع المحلي هو البيئة المحيطة بالمدرسة والتي تؤثر وتتأثر بها، وتشمل:

المؤسسات الرسمية (مثل القطاع الخاص، الجامعات، الجمعيات الأهلية).

المؤسسات غير رسمية (مثل الأسرة، المسجد، الاعلام).

لذا فإن ربط المدرسة بالمجتمع بمؤسساته المختلفة سيعمل على تحقيق أهداف هذا المجتمع.

متطلبات تطبيق المقترح:

هناك متطلبات عدة لتنفيذ التصور التطبيقي المقترح يتمثل أهمها في الآتي:

التزام ودعم القيادة العليا للثقافة الانتاجية بدلاً من الثقافة الاستهلاكية، وذلك من خلال الاعلان وتبني تطبيق المدرسة المنتجة في التعليم العام وتخصيص الدعم المعنوي والمادي اللازم للتطبيق، كما تتمثل مسؤولية القيادة العليا في نشر ثقافة المدرسة المنتجة وتوجيه الاستثمارات التربوية وفقاً للاحتياجات الحالية

وبالتالي زاد دخله وبالتالي زاد دخل المجتمع (فرغل، ٢٠٠٦: ٥٨).

وهذه العوائد ناتجة عن الأساليب والوسائل التي تستخدم من خلال صيغة التمويل الذاتي ويمكن تحديدها بالآتي:

التنمية والاستثمار الأمثل للموارد المادية المتاحة : تنمية الموارد عبارة عن عمليات البحث المستمر في البيئة المحيطة عن مصادر مناسبة لتوفير الاحتياجات المادية والمعنوية التي تدعم العملية التعليمية واستثمارها بما يحقق الأهداف التربوية مثل (سد منابع الهدر بأنواعه، رفع كفاءة منسوبي المدرسة من خلال التنمية المهنية، استثمار كافة مرافق المبنى المدرسي...).

الأنشطة الخدمية والانتاجية والتدريبية هي ما تمارسه المدرسة متمثلة في معلميه وطلابها من الأنشطة الانتاجية والخدمية لكافة فئات المجتمع مثل (إقامة اليوم المفتوح كالسوق الخيري، معرض الكتاب، المعرض المدرسي وغيره، والاستفادة من الإعلان التربوي في النشرات، والمجلات التربوية، وأغلفة الكتب المدرسية، وإنشاء الأسواق المصغرة للأنشطة المدرسية داخل المدارس، وفتح المقاصف المدرسية على منافذ خارجية للاستفادة منها في البيع على المجتمع المحيط (الحي) طوال اليوم، وتحصيل رسوم تذاكر لحضور المناسبات داخل المدارس مثل: عائد المناسبات والرحلات المدرسية، وبيع بعض منتجات المدارس كالأعمال التي ينتجها المعلمون أو الطلاب، وتسويقها، فتح مجال الدروس المسائية مدفوعة الأجر لحصص التقوية للطلاب، تقديم الخدمات التدريبية والتعليمية، تقديم الخدمات الاستشارية والبحثية، طرح الأفكار العلمية الإبداعية للطلاب في مناقصات أمام الشركات الأهلية، قبول إعلانات الشركات على القمصان الرياضية للطلاب أو ملابس التدبير (الاقتصاد) المنزلي للطالبات مقابل تقديم دعم مادي للمدرسة، تأجير بعض مرافق المدرسة للدعاية والإعلان، بما لا يتعارض مع أهداف المدرسة، تفعيل استخدام التكنولوجيا في المدارس بما يوفر الوقت والجهد

أحمد، رشيدة السيد . (٢٠١٠م). التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتياً في ضوء المشاركة المجتمعية . ط١. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

أخضر، أروى علي. (٢٠١٣ م). المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مقترح تطبيقي .رسالة دكتوراه غير منشورة . كلية التربية . قسم الادارة التربوية. جامعة الملك سعود. الرياض.

أبو الوفا، جمال محمد، حسين، سلامة عبد العظيم. (٢٠٠٨م). الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم، الازارطة:دار الجامعة الجديدة.

أخضر، فايزة محمد. (٢٠٠٣م). اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة العربية السعودية، دراسة مقدمة للقاء السنوي الحادي عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن). ٢٣ / ٤٢٤هـ.

أبو شيخة، نادر أحمد. (٢٠٠٠م). إدارة الموارد البشرية. عمان: دار صفاء.

الأسود، شعبان الطاهر. (٢٠٠٣م). علم الاجتماع السياسي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

آل سعد، منيرة . (٢٠١٤م). تشمل تقلب أسعار النفط واستمرار معدلات نمو البطالة وارتفاع عدد السكان.. اقتصاديون لـ اليوم اقتصاد المملكة يواجه ٣ تحديات اقتصادية مطلع ٢٠١٥ . صحيفة اليوم . الأربعاء ١٨ صفر ١٤٣٦ هـ الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠١٤ العدد ١٥١٥٣. متاحة على الرابط

<http://www.alyaum.com/article/4032829>.

الاغا، نعمت. (٢٠١٤م). التعليم والتنمية المستدامة مصنع رأس المال البشري . متاحة على الرابط

<http://www.iraqicp.com/index.php/sections/society/22406-2014-12-01-19-27-01>

الأقرع، نور طاهر. (٢٠١٣م). التنمية الادارية. موقع العلوم القانونية. متاحة على الرابط

<http://www.marocdroit.com/%D8%A7%D9%8>

والمستقبلية، وإعلان ذلك أمام جميع المستويات الادارية وجميع العاملين والالتزام بوضع الأنظمة والخطط والبرامج الكفيلة بالتطبيق الناجح.

تفعيل الادارات العامة لاقتصاديات التعليم بإدارات التعليم لتتولى عملية تطبيق المدرسة المنتجة في مدارس التعليم العام.

يتطلب تطبيق المدرسة المنتجة التدرج الرأسي من خلال تعميق تجربة المدرسة المنتجة بواسطة التشريعات واللوائح والقوانين المتتالية لتصحيح الأخطاء ، والتدرج الأفقي من خلال التطبيق في عدد محدود من المدارس ثم التوسع المتتالي في شريحة المدارس المطبقة بها التجربة.

تفعيل نظام تدريب القيادات ومنسوبي المدارس على تطبيق المدرسة المنتجة.

تبنى مفهوم الإدارة الذاتية والإدارة المرنة وذلك من خلال التوازن بين الإدارة المركزية واللامركزية.

تطوير المهام والصلاحيات مرتبطاً بالعمل الذي يتطلبه تفعيل المدرسة المنتجة، والتوسع في مجالات وفرص الاستثمار التربوي ذات الجدوى الاقتصادية، وما يتناوله من ربط بين التربية والعمل في العملية الإنتاجية.

تهيئة المبنى المدرسي وتأهيله وتوفير التجهيزات اللازمة له من ورش ومعامل وأجهزة ومواد أولية ... وغيرها.

إقامة مشروعات استثمارية تربوية بالشراكة مع القطاع الخاص.

المراجع:

استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام ٢٠٢٠ ملخص واف . (ابريل / نيسان ٢٠١١). التعليم للجميع الاستثمار في معارف ومهارات الكوادر البشرية من أجل تعزيز التنمية. متاح على الرابط

http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/ESSU/463292-1306181142935/WB_ES_ExecutiveSummary_Arabic.pdf



<https://old.uqu.edu.sa/lib/ar/149217>

حدة ، رايس، مرغاد، لخضر. (٢٠٠٦م). الادارة بالأهداف والإدارة بالقيم في منظمات الأعمال. الجزائر: إيتراك للنشر.

حافظ، فيصل حبيب. (٢٠٠٥م). دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات رسالة الماجستير في علوم التيسير فرع إدارة الأعمال. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير. جامعة الجزائر.

الحر، عبد العزيز. (٢٠٠١م). مدرسة المستقبل. الرياض : مكتب التربة العربي لدول الخليج.

حجاب. محمد منير. الاعلام والتنمية الشاملة. (ط١). دار الفجر.

خطة تطوير التعليم في الوطن العربي « التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ». (٢٠٠٨م). مؤتمر القمة العربي السنوي في العاصمة التونسية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون جامعة الدول العربية.

الدوسري، محمد عايد. (٢٠٠٣م). أهم المشكلات التي تواجه المباني المدرسية الحكومية والمستأجرة بالمرحلة الابتدائية للبنين (المستقلة وذات المراحل المشتركة) بمحافظة وادي الدواسر والسليلا من وجهة نظر كل من مديري المدارس الابتدائية والمشرفين التربويين والاداريين والمهندسين . جامعة أم القرى. معهد البحوث العلمية. مكة المكرمة.

داغي، علي محي الدين. (٢٠٠٩م). التعريف بالاستثمار في اللغة والاصطلاح. متاح على الرابط

http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=348:2009-07-08-07-19-19&catid=54:2009-07-08-07-17-46&Itemid=13

دودين، أحمد يوسف . (٢٠١١م). التنمية الادارية والاقتصادية في الوطن العربي نظريا وتطبيقياً. (ط١). عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

4%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9_a3838.html

الأنصاري ، إيمان علي. (٢٠٠٢ م، مايو) . تمويل التعليم بدائل ومقترحات، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل . الدوحة : قطر . في الفترة ٢٣-٢٤ صفر ١٤٢٢هـ الموافق ٦-٧ مايو ٢٠٠٢ م .

بديوي ، رزق منصور محمد. (٢٠٠١م). تعبئة موارد مالية إضافية لتحقيق الاستيعاب الكامل بالتعليم الأساسي : رؤية مستقبلية. مصر: مجلة كلية التربية بالزقازيق . العدد (٣٨).

بشر، بليغ. (٢٠١٤م). الضرورة الإستراتيجية للتنمية الإدارية كأساس التنمية الشاملة. متاحة على الرابط <http://blastak.blogspot.com/2014/05/blog-post.html>

البياتي، أكرم. (١٩٨٠م ، مايو - أغسطس) . تعبئة موارد إضافية للتعليم . مجلة التربية الجديدة . مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. السنة (٧). العدد (٢٠).

بورستل، فديكوفون. (١٩٩٢م). إطار نظري من أجل إدخال العمل المنتج في التعليم. مجلة مستقبلات . المجلد (٢٢). العدد (٣).

الجبر، زينب علي. (١٩٨٩م). دور ناظر المدرسة الابتدائية في النمو المهني للمعلمة . الكويت: المجلة التربوية . المجلد (٦). العدد (٢٠).

جيلسي ، روزلين ر. وكولينس، كولين ب. (١٩٨٧م). العمل المنتج في المدرسة : دراسة تقييمية دولية . مجلة مستقبلات . المجلد (١٧). العدد (١).

الحاج، أحمد علي . (٢٠١٢م). اقتصاديات المدرسة . ط١. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع

الحري، سجي عبد الله . (٢٠١٠م). التعليم والتنمية في المملكة العربية السعودية . مكة : جامعة أم القرى . متاحة على الرابط

اقتصادي دراسة لأهم الخصائص الاقتصادية للتربية في ضوء الاطار النظري لاقتصاديات القطاع العام. السنة (٦). العدد (٦). جامعة قطر: حولية كلية التربية. متاحة على الرابط

<http://qspace.qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/9214/018806-0002-fulltext.pdf?sequence=10&isAllowed=y>

صائغ، عبد الرحمن أحمد. (٢٠٠٥م). النموذج العشري لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية. ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج. مؤسسة الفكر العربي. بيروت. في الفترة ١-٤ مارس ٢٠٠٥م.

صائغ، عبد الرحمن. (٢٠٠٧م). تمويل التعليم بين الأحادية والتنوع: رؤية مستقبلية. صحيفة الاقتصادية. العدد (٩٢٧) - ٨ أبريل ٢٠٠٧. على الرابط

http://www.aleqt.com/2007/04/08/article_8427.html

الطوق، سناء عبد العزيز. (٢٠٠٦م). استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية هدف استراتيجي لتنوع مصادر التمويل. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود: الرياض.

الطراح، علي أحمد، سنو، غسان منير. (٢٠٠٤م). التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة: دراسات في آثار العولمة والتحويلات العالمية. (ط١). دار النهضة العربية.

عشبية، فتحي درويش. (٢٠٠٦م، إبريل). الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر دراسة تحليلية. مجلة التربية والتنمية. السنة (٩). العدد (٢٢).

العتيبي، فهد عباس، (٢٠٠٤م). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، قسم

رحمة، أنطوان حبيب، (٢٠٠٢م، سبتمبر). الاستثمار التربوي في دول الخليج العربية: الواقع وسبل التطوير. ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء الخامس لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية بدول الخليج. في الفترة ١٦-١٧/ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢-٢٤ سبتمبر، ٢٠٠٢م الرياض: مكتب التربية لدول الخليج العربي.

رفاعي، عقيل محمود. (٢٠٠٣م، يوليو). متطلبات المدرسة الفعالة كمدخل لتطوير نظام التعليم العام في مصر. مصر: مجلة الثقافة والتنمية. المجلد (٢). السنة (٤). العدد (٧).

رجب، مصطفى. (١٩٩٩م). ينمي الكفاءة الادارية وينهض بالانتاج، الاستثمار في التعليم اساس التنمية الاقتصادية. صحيفة اتجاهات. متاحة على الرابط

<http://www.albayan.ae/opinions/1999-04-01-1.1093047>

زين، عدلاء سبيني. (د.ت). التعليم استثمار تنموي شامل ثانوية فخر الدين المعني الرسمية للبنات - الرؤية التربوية. المجلة التربوية. المركز التربوي للبحوث والانماء. الجمهورية اللبنانية. متاحة على الرابط

<http://www.crdp.org/ar/details-edumagazine/25273/9914>

سعد الدين، عبد المعين. (٢٠٠٥م). تقويم دور المدرسة المنتجة في المراحل التعليمية المختلفة (دراسة ميدانية). المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر «الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية». الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية وكلية التربية بنى سويف. جامعة القاهرة.

السالموطي، إقبال الأمير. (٢٠٠٢م). قراءات معاصرة في التنمية الاجتماعية. القاهرة: مركز توزيع الكتاب.

الشربيني، فهمي. (٢٠٠٩م، ديسمبر). طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات. مجلة المعرفة. وزارة التربية والتعليم: المملكة العربية السعودية. العدد (١٧٧).

صائغ، عبد الرحمن أحمد. (١٩٨٨م). التربية من منظور



الفرج، ليالي. (٢٠١٦م). الاستثمار في التعليم. صحيفة الشرق. متاحة على الرابط

<http://www.alsharq.net.sa/2016/04/12/1506038>

القحطاني، عبد المحسن عايش، (٢٠٠٩م). مصادر تمويل العملية التعليمية ودور رأس المال الاجتماعي لدى القادة التربويين في المدارس الثانوية الحكومية بدولة الكويت في تنوع البدائل. مجلة العلوم التربوية. مصر. المجلد (١٧). العدد (١).

مصطفى، عبد العظيم السيد. (٢٠٠٠م، يناير). «الاستثمار التربوي وعلاقته بالمشروعات الصغيرة في مصر دراسة تحليلية». مجلة كلية التربية. جامعة المنصورة. العدد (٤٢).

مصطفى، عبد العظيم السعيد. (٢٠٠٠م). الاستثمار التربوي وعلاقته بالمشروعات الصغيرة في مصر (دراسة حالة). مجلة كلية التربية. العدد، (٤٢).

مجنن، أندرية. (١٩٩٧م). مشروعات التعليم: تفصيلاتها - تمويلها - إدارتها. ترجمة عبد الصمد الأغبري. فريدة آل مشرف. ط١. بيروت: دار النهضة العربية.

مكتب التربية العربي لدول الخليج. (٢٠٠٠م). وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء. الرياض.

مرسلي، رافيق. (٢٠١١م). الأساليب الحديثة للتنمية الادارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم والحقوق السياسية. جامعة مولود معمري - تيزي وزو. الجزائر.

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠١٦م). رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. وكالة الأنباء السعودية. متاحة اعلى الرابط

<http://static.alarabiya.net/files/PDF/2016/04/25/7e4450f0-181d-4181-b897-cb78cb78afa6.pdf>

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (٢٠١٦م). برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. متاحة على الرابط

الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود: الرياض.

عزوز، رفعت. (٢٠٠٩م). اقتصاديات وتمويل التعليم مفهومه أسسه أهميته. ط١. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر.

العمر، عبد العزيز سعود. (٢٠٠٧م). لغة التربويين. الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج.

عيسى، عزت عرفة؛ كاشف، عبد السلام الحسيني؛ قمر، عصام توفيق. (٢٠٠٢م). دور الأنشطة التربوية في إنجاح مشروع المدرسة المنتجة. مصر: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية . شعبة بحوث الأنشطة التربوية ورعاية الموهوبين.

عمر، مضر خليل ؛ حميد، رقية مرشد. (د.ت.). العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع. متاحة على الرابط

<http://www.arabgeographers.net/uploads/14285694921.pdf>

العجلان، نورة . (د.ت.). أبعاد ومؤشرات التنمية. نمو بثبات. متاحة على الرابط

http://www.lahaonline.com/static/laha_filecenter/saudi_women/Dimensions_development.pdf

العايد، أمل عبد الله؛ الشدي، نورة خالد. (٢٠١٦م). بيئة التعلم والأنشطة التعليمية. مقرر قراءات في التصميم التعليمي. قسم تقنيات التعليم. جامعة الملك سعود. متاحة على الرابط

<http://www.slideshare.net/amal-alayed/ss-56099382>

الغنام، محمد أحمد. (١٩٨٣م، مايو). المدرسة المنتجة رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع. الأردن: مجلة التربية الجديدة. السنة (١٠). العدد (٢٩).

غراب ، يوسف خليفة . (٢٠٠٣م، أكتوبر). إشكاليات الدعم التمويلي للتعليم المصري في ضوء الاتجاهات الدولية الحديثة. مجلة العلوم التربوية . العدد (٤).

media&code=books&f=62.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (د.ت). خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية

(١٤٣٦ / ١٤٣٧ - ١٤٤٠ / ١٤٤١). (٢٠١٥ - ٢٠١٩). متاحة على الرابط

<http://www.jeg.org.sa/data/modules/contents/uploads/infopdf/2665.pdf>

الوذينياني، جواهر عواض. (٢٠٠٧م). إدارة المعرفة مدخل لتحقيق نموذج الجامعة المنتجة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى : مكة المكرمة.

اليونسكو. (١٩٨١م، أغسطس). إدخال العمل المنتج في التعليم. ترجمة أنطوان خوري. مجلة التربية الجديدة. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية. الأردن. السنة (٨). العدد (٣٢).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Duignan ، Patrick .(1986). Research of Effective Schooling Some Implications for School Improvement ، Journal of Educational Administration، Vol(24) No(1) p59-73 Win 1986.ERIC E J359248. On Line http://www.eric.ed.gov/ERIC WebPortal/ search/ detailmini.jsp?_nfpb=true&_ERICExtSearch_SearchValue_0=EJ359248&ERICExtSearch_SearchType_0=no&accno=EJ359248.

Edmonds ، Ronald.(October،1979). Some Schools work and more can، The Association for Supervision and Curriculum Development(ASCD). social policy، Vol(9).1979.p. 28-32.

Goldlad ، j. sirotnik ، k.a. and over man ، b.c. (1979) an over view of study of schooling. phi delta kappa، The journal of educational administration . vol (61).No (3).1979.p.p 174

Glewwe ، paul .(November 2001). schools ،skills ، and economic development ؛ education policies ، student learning and socioeconomic

http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf

محمد ، عبد اللطيف محمود. (١٩٩٩م). الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم دراسة مستقبلية. المجلة التربوية. العدد (٥٣).

المسليم، محمد يوسف. (٢٠٠٢م). اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري . ط١. الكويت.

نصر، عزة جلال . (٢٠٠٨م). الإبداع الإداري والتجديد الذاتي للمدرسة الثانوية العامة رؤية إستراتيجية. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.

نصار، سامي محمد. (١٩٩٨م، أكتوبر). تمويل التعليم في دول الخليج العربية رؤية مستقبلية. دراسة مقدمة إلى اجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنميته . دراسة معدة بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج: الكويت. في الفترة من ٢٢-٢٣ /١٣ /١٠ /١٩٩٨هـ.

وزارة التعليم. (١٤٣٦هـ). التعليم في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية . الرياض: مرصد التعليم. متاحة على الرابط

<http://ohe.gov.sa/Lists/OHEReports/Attachments/14/Report.pdf>

وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٢م). "التربية" لمنسوبيها: حضوركم لأنشطتنا عبء مالي. الملف الصحفي لوزارة التربية والتعليم. الثلاثاء ٢٤ / ٦ / ٢٣هـ. على الرابط

<http://www.jedu.gov.sa/SubPage.aspx?Page=CyHIOOVTbNeDWcOXDJVTTw>

وزارة المالية. (٢٠١٢م). معلومات لأطروحة دكتوراه عن المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة. مكتب وزير المالية . خطاب رقم ٢٨٠٤ وتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٤٣٣هـ.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (د.ت). خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية (١٤٣١ / ١٤٣٢ - ١٤٣٥ / ١٤٣٦). متاحة على الرابط

<http://www.adalacenter.net /? ext = 1&act =>

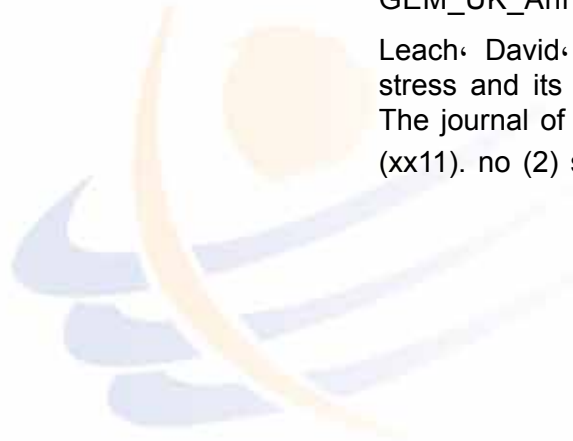


outcomes in developing countries . bulletin Economic Development Center, Ed 463388, UD 034919.

Hardy , Lawrence.(1997). Productive Schools , The American school Board Journal, September 1997,pp31-33.ERIC EJ548995,at http://eric.ed.gov/ERICWebPortal/search/detailmini.jsp?_nfpb=true&_ERICExtSearch_SearchValue_0=EJ548995&ERICExtSearch_SearchType_0=no&accno=EJ548995.

Harding ,Rebecca. (2003).Global Entrepreneurship Monitor, United Kingdom 2003,London Business School ,On Line http://www.gem-consortium.org/download/1311507769627/GEM_UK_AnnualReport_2003.pdf

Leach, David, (1984), a model of teacher stress and its implications for management . The journal of Educational Administration, vol (xx11). no (2) summer 1984 . p. p. 159 .





دور الوعي المجتمعي في نجاح رؤية المملكة ٢٠٣٠ (بالتركيز على دور المرأة) د. أم العز يوسف المبارك

جامعة الملك فيصل - كلية الآداب - قسم الدراسات الاجتماعية

الخلاصة:

ناقشت الدراسة رؤية المملكة ٢٠٣٠م من خلال التركيز على دور المرأة في إنفاذ وإنجاح الرؤية عبر توعيتها بالحقوق التي ستمنحها لها الرؤية إذ مثل ذلك هدف أساسي للدراسة، وهناك هدف آخر سعت الدراسة إلى تحقيقه وهو توعية المجتمع السعودي بالرؤية كنتاج لتوعية المرأة ووجودها الفعال في المجتمع.

وتبلورت مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي تمثل في كيف يتم توعية المرأة السعودية برؤية المملكة ٢٠٣٠م. ولتحقيق أهدافها و الإجابة على تساؤلاتها إتبعنا الدراسة منهجاً علمياً، إذ جمعت البيانات من المراجع و الاوراق العلمية و المجلات التي تناولت موضوع الرؤية و موقع المرأة فيها كما شكلت مواقع الشبكة العنكبوتية إحدى مصادر جمع البيانات.

و تتضح أهمية الدراسة في تناولها لموضوع حديث، له أهمية أساسية للمجتمع السعودي و مستقبله الاجتماعي والاقتصادي، وهناك أهمية أخرى تمثلت في ضرورة توعية المرأة بالرؤية لتمثل قاعدة صلبة لزيادة وعي المجتمع بالرؤية مما يمكن من إنفاذ و إنجاز الرؤية.

ناقشت الدراسة و حللت أهمية وكيفية القيام بتوعية المرأة توعية غير مباشرة تمثلت في توعية المرأة بالحقوق التي ستمنحها لها الرؤية من خلال مركزاتها و محاورها تجاه الأسرة و المجتمع و ايضاً من خلال توعية المرأة بأن تطور و تنمية المرأة هدف أساسي من أهداف الرؤية، أما الأسلوب المباشر لتوعية المرأة

فيأتي عبر اللقاءات المباشرة و كالمحاضرات و الندوات و الدورات التدريبية و المعارض و أجهزة الإعلام المختلفة، وصولاً لقيامها بمهمة التوعية و من ثم تمت الإجابة على تساؤلات الدراسة و حققت أهدافها.

و توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتوعية كافة قطاعات المرأة متعلمة و متوسطة التعليم و خريجة و عاملة، و الوصول لمواقعها بدءاً من ربات المنازل في الأحياء و العاملات في مواقع العمل، كما توصي الدراسة بالبداية الفوري في التوعية للمرأة و تأهيل كوادر نسائية تتولى للقيام بهذا ضماناً لإستدامة هذه التوعية عبر كل مراحل تنفيذ الرؤية.

واجهت الدراسة قلة المراجع التي تناولت موضوع رؤية المملكة ٢٠٣٠م لحدائته، لذا إعتمدت الدراسة في هذه الناحية على المجلات و الشبكة العنكبوتية، كما أدي ضيق الوقت لعدم القيام بدراسة ميدانية مما أدى لعدم تحديد المجالين المكاني و البشري للدراسة. لكن يمكن إعتبار المجال الزمني للدراسة من ١٤٣٨/٥/١ إلى ١٤٣٨/٥/١٨م.

رغم أن هذه الدراسة نظرية إلا أن هناك بعض النقاشات دارت مع الزميلات من عضوات هيئة التدريس بالجامعة و الطالبات حول الرؤية ٢٠٣٠م و أهدافها و مركزاتها و محاورها و موقع المرأة فيها أوضحت هذه النقاشات الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسة لتوعية المرأة و تعبئتها للقيام بدورها في إنفاذ و إنجاز الرؤية و قد شكلت هذه النقاشات إحدى مصادر مشكلة هذه الدراسة.



مقدمة

الذي حدث في التعليم والطفرة في أعداد الملتحقات بمراحل الدراسة وصولاً للدراسة الجامعية و فوق الجامعية وانتقال ذلك من مرحلة الكم العددي إلى مرحلة التجويد الكيفي.

وقد تزايد الاهتمام بالتغيير الاجتماعي في العصر الحديث عندما ظهرت الحاجة إلى توجيه التغيير لمصلحة الفرد والجماعة والمجتمع، نظراً لأن التغيير قد يسير في اتجاهات قد تضر بالمجتمع، ولهذا ظهرت الحاجة إلى إدراك العوامل التي تؤدي إليه، وإلى التخطيط الاجتماعي بوجه عام، من أجل الوقوف على التغييرات التي تحل بالظواهر الاجتماعية، وتوجيهها الوجهة المطلوبة، ومعالجة الانحراف والتفكك الاجتماعي من أجل تقدم المجتمع.

تبع الطفرة التعليمية للمرأة في المملكة طفرة في مجال التوظيف والدخول لمجال العمل متسلحة بالعلم والاستعداد لأداء مهام جديدة في العمل وتحمل المسؤولية لذا كانت ضرورة توعيتها بمرتكزات وأهداف الرؤية وحقوق المرأة التي منحها لها، كما أن مشاركة المرأة بفعالية في هذه التوعية تعد جانباً مهماً جداً.

ولضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جانب التوعية بالرؤية كان من الأهمية تأهيلها في هذا الجانب (إنفاذ وإنجاح الرؤية) وهذا ما تسعى هذه الورقة لتضع فيه إسهاماً يثري جانب التوعية بالرؤية الشاملة لحاضر ومستقبل المملكة.

تتم توعية المرأة عبر التوعية غير المباشرة والتوعية المباشرة، إذ تشمل التوعية الغير مباشرة دورها الذي سيذكر مستمداً من المرتكزات الرئيسية للرؤية ومحاورها وإلتزامات الرؤية تجاه المجتمع والأسرة و ايضاً من خلال توضيح موقع المرأة في الرؤية والحقوق التي ستمنحها لها والواجبات المفترض عليها أدائها والتي تقوم بها من خلال وجودها في الأسرة والمجتمع، أما التوعية المباشرة فهي التي تتم من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات وورش العمل والدورات التدريبية على كافة المستويات.

رؤية المملكة ٢٠٣٠م التي أقرها مجلس الوزراء الموقر في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - يوم الاثنين ١٨ رجب لعام ١٤٣٧هـ و الموافق ٢٥ أبريل ٢٠١٦م تعتبر خطوة أساسية وجادة للإرتقاء برفاهية المواطن وتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

إن رؤية المملكة ٢٠٣٠م عبارة عن تخطيط. ولقد أصبح التخطيط حقيقة واقعية في كل المجتمعات على إختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يأخذ أشكالاً تطبيقية تختلف باختلاف الأيدولوجية السائدة في المجتمع فقد يكون هذا التخطيط جزئياً أو شاملاً على المستوى القومي أو المحلي أو طويل المدى أو قصير المدى ... إلخ من أنواع التخطيط. لذا فقد أصبح التخطيط المنهج المتبع لتحقيق أهداف وغايات المجتمعات وأصبح السؤال حول التخطيط في الآونة الأخيرة في أي مجتمع يدور حول الصورة التي ينبغي أن يقوم عليها التخطيط فالتخطيط (منهج علمي وطريقة فنية تصلح للتطبيق والممارسة في كل المهن وصولاً للأهداف المرسومة) فهو وسيلة لتحقيق غايات وأهداف محددة مرسومة وفقاً لأسس إنسانية عادلة وذلك بغرض تنفيذ السياسة الاجتماعية في المجتمع وتقييم برامجها بما يؤدي لتحقيق التنمية الشاملة التي تعطي إهتماماً متوازناً للجانبين الاقتصادي والاجتماعي (حسن مصطفى حسن وآخرون، ٢٠١٥م، ص ٩).

مما يعد سعيًا جاداً نحو التغيير الإيجابي في مختلف الجوانب الخاصة بالمجتمع بكافة قطاعاته والتي تعد المرأة جانباً هاماً منه، لذا تعد ركناً أساسياً في هذا التغيير الإيجابي المنشود عبر الرؤية مما يجعل دورها هاماً في استيعاب وتوعية المجتمع بالرؤية إذ أن المرأة بجانب وضعها في الأسرة كزوجة وأم وأخت وابنة أصبح الآن لها دورها الرائد والمتطور في مختلف قطاعات المجتمع مكنها من ذلك التطور والازدهار

كتخطيط استراتيجي للمستقبل و ذلك بتعزيز الوعي المجتمعي بمتطلبات الرؤية الجديدة للمملكة، و بضرورة الاسهام الفاعل في دعم نجاحها.

٢ / توعية المرأة بالحقوق و الحلول التي وضعتها الرؤية لمشكلاتها تبصيراً لها لتساعد في إنفاذ و إنجاز الرؤية.

أهمية الدراسة

١. تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه إذ أن مثل هذا التغيير الاجتماعي الذي ستحققه الرؤية يحتاج لإثراء التراث النظري للتوعية به و توضيح كافة جوانبه و تعبئة و شحذ العقول لتصل لأفاق التغيير المنشود.

٢. كما تنبع أهميتها ايضاً من تركيزها على المرأة تلك الشريحة الواسعة المنتظر منها أن تساهم بقدر وافر في إنفاذ و إنجاز الرؤية.

٣. وضحت الدراسة موقع المرأة في الرؤية و حجم ما ستمنحه لها من حقوق و مكاسب.

٤. تناولت الدراسة موضوع جديد يكثر حوله النقاش داخل و خارج المملكة.

وسائل جمع البيانات

جمعت المعلومات من المراجع و الاوراق التي تناولت هذا الموضوع بصورة مباشرة و غير مباشرة و من مواقع الشبكة العنكبوتية.

تعريف مصطلحات الدراسة:

أ / التعريف المجرد للمصطلحات:

١ / **الوعي المجتمعي (الوعي الاجتماعي):** و الذي يعني بصورة مختصرة مشاركة الوعي المشترك في المجتمع و يمكن تعريفه ايضاً بأنه الوعي بالمشكلات المختلفة التي تواجهها المجتمعات و التجمعات بصفة يومية ايضاً هو محصلة تفاعل الاشخاص في إطار واقع اجتماعي معين و انصهار مدركاتهم و تصوراتهم و أحاسيسهم الذاتية أو الموضوعية، في صيغة حقائق معرفية و قناعات إيمانية و تصورت و مسلمات و ميول و مشاعر و اتجاهات و أنماط سلوك جماعية تعكس معطيات ذلك الواقع الاجتماعي الكائن بما

يتضمن برنامج توعية المرأة كيفية إيجاد أكبر قدر من التكامل بين قطاعات المجتمع المختلفة حيث تمثل المرأة همزة الوصل بين مكونات المجتمع الأعلى وصولاً للناشئة من صغار السن و تجمع بين الدور التعليمي و دورها في تنشئة الأجيال القادمة، و الحفاظ من خلال ذلك على قيم المجتمع التي تضمنتها الرؤية.

مشكلة الدراسة

لقد فرض هدف إنفاذ و إنجاز رؤية المملكة ٢٠٣٠م توعية كافة قطاعات المجتمع للنهوض بأدوارها تجاه التحول الإيجابي الكبير الذي تحمله الرؤية في مركزاتها و محاورها و أهدافها و لما كانت المرأة محور التغيير الاجتماعي و مصدر تنشئة الاجيال الجديدة و نقطة يحاول أعداء الاسلام إستغلالها بتصويرها مستضعفة في المجتمعات المسلمة، لذا فإن توعيتها بما ستحققه لها الرؤية من المكاسب و المكانة الاجتماعية و بما ستمنحه لها من فرص المشاركة مما سيمكنها من أن تكون حجر الزاوية في العمل على إنفاذ و إنجاز الرؤية ليس فقط فيما يليها بل دفع جميع قطاعات المجتمع الاخرى نحو هذا الهدف.

لذا تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الوقوف على توعية المرأة السعودية برؤية المملكة ٢٠٣٠م لكي تقوم بدورها من خلال موقعها في المجتمع بتوعية المجتمع بالرؤية. إذ يمكن أن تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

كيف يتم توعية المرأة السعودية برؤية المملكة ٢٠٣٠م؟ و يعتبر هذا السؤال هو السؤال الرئيسي للدراسة إذ أن هناك أسئلة فرعية حاولت الدراسة الاجابة عليها تمثلت في الآتي:

١ / ماهي الحقوق التي ستمنحها رؤية ٢٠٣٠م للمرأة السعودية؟

٢ / ماهو دور المرأة السعودية في إنفاذ و إنجاز رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟

أهداف الدراسة

١ / تعبئة المجتمع بالتركيز على المرأة خلف الرؤية



التغيير لا الثبات هو الدال على وجود الموجود (عبد الباسط محمد حسن، ١٩٨٣م، ص ٢٠٥).

وقد عرف التغيير الاجتماعي بأنه تلك التحولات و التبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي التي تحدث في البناء الاجتماعي و في وظائف هذا البناء المتعددة (عبد الهادي الجوهري، ١٩٨٦م، ص ٢٢٨) أي أن البناء الاجتماعي هو المسرح الذي تجري عليه أي تغيرات تطرأ على المجتمع و يعرف بأنه ذلك القالب الذي ينصب فيه كيان المجتمع بتكويناته الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية (احمد ابوزيد، ١٩٨٢م، ص ٩).

و يمكن تعريف التغيير الاجتماعي بأنه كل تحول يحدث في النظم و الانساق و الاجهزة الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة (عبد الهادي الجوهري، ١٩٨٢م، ص ١٢٧).

٤/ أدوار النوع الاجتماعي: وهي الأدوار المحددة التي يقوم بها كلا من الرجل و المرأة في المجتمع و هذه الادوار ليست محددة بالضرورة بيولوجياً أو فسيولوجياً، وإنما تحددتها القيم و العادات و التقاليد الثقافية في كل مجتمع (خليل عبد الله مدني، ٢٠٠٧م، ص ١٢).

أدوار النوع الاجتماعي الرئيسية ثلاثة دور إنتاجي، و دور إنجابي، و دور مجتمعي و يسمى أيضاً السياسي أو التنظيمي و يحتوي العمل الإنجابي على إنجاب الأطفال و جميع الأنشطة الخاصة بالمحافظة على الموارد البشرية و التي تشمل على الأكل و اللبس و العناية بإحتياجات الأفراد الوجدانية و الجسمية. أما العمل المجتمعي فيشمل على العمل الطوعي و السياسي و التنظيمي الذي ليس بالضرورة يمنح أجراً لكنه يمنح فرص للقيادة و التقدير الاجتماعي (بلقيس بدري - الدليل التدريبي للتخطيط الواعي بالنوع-ص ٢٥). و العمل الانتاجي هو الذي يعترف به و يقيم اجتماعياً لأنه يتم حصره في أنظمة الحسابات القومية (الناتج القومي الاجمالي و إحصائيات العمل).

٥/ تمكين المرأة: وهو مفهوم معرفي حديث يقصد به زيادة و عي النساء بحقوقهن في مجال السلطة و الثروة و إتخاذ القرار، و في المشاركة الفاعلة في توفير

يشتمل عليه من أبعاد و متغيرات نسقية: بشرية سكانية، و بيئية و اقتصادية و مهنية و معيشية و حضارية و تاريخية و ثقافية، و تنظيمية؛ و إلى غير ذلك من الابعاد و المتغيرات الاخرى وهو يكتسب و يتغير في إطار علاقته التأثيرية التبادلية بهذا الواقع (شائم الهمزاني، ١٩٩٨م).

٢/ التخطيط: يعتبر التخطيط أسلوب تنظيمي، يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة، و ذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية و البشرية، و تعبئة هذه الامكانيات، و تحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع و غاياته في هدي الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها (جورج كاوتنس، ١٩٦٢م، ص ٢٠ - ٢٨).

و من المفكرين من يعرف التخطيط بأنه «محاولة واعية من جانب الحكومة لتنسيق السياسات العامة، على نحو يكون من شأنه أن تتحقق بدرجة أكبر من السرعة و الكمال ما يراد أن تبلغه التطورات المستقبلية من أهداف» (جورج كاوتنس، ١٩٦٢م، ص ٢٠ - ٢٨).

و منهم من يعرفه بأنه «وسيلة لإعادة التوازن بين عناصر المجتمع المادية و المعنوية كلما حدثت تغيرات اجتماعية في بنية النظم الاجتماعية و وظائفها» (جورج كاوتنس، ١٩٦٢م، ص ٢٠ - ٢٨).

٣/ التغيير الاجتماعي: عرف التغيير بأنه الاختلاف ما بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة أو إختلاف الشيء عما كان عليه في فترة محددة من الزمن. و حينما تضاف كلمة الاجتماعي التي تعني ما يتعلق بالمجتمع فيصبح التغيير الاجتماعي هو ذلك التغيير الذي يطرأ بداخل المجتمع أو التبدل أو التحول الذي يطرأ على جوانب المجتمع، و بمعنى آخر هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في فترة محددة من الزمن (عبد الهادي الجوهري، ١٩٨٦م، ص ٢٢٨).

أيضاً يمكن تعريف التغيير الاجتماعي بأنه صفة لازمة لكل المجتمعات الانسانية. و قد تنبه المفكرون منذ القدم إلى ظاهرة التغيير الاجتماعي و اعتبرها بعضهم حقيقة الوجود أي أن كل موجود لابد أن يتغير بمعنى

المرتكزات الأساسية للرؤية ومحاورها و توعية المرأة من خلالها

لتحديد دور المرأة في التوعية بالرؤية كان لابد من العودة للتعريف بالمرتكزات الأساسية للرؤية و النفاذ من خلال الجانب الذي خصصته الرؤية للمرأة في وضع أسس ثابتة و متطورة و مستدامة لهذه المشاركة عبر مراحل التوعية و الإنفاذ للرؤية.

ذكر الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز حفظه الله أن للرؤية ثلاثة مرتكزات أساسية هي العمق العربي الاسلامي، و القوة الاستثمارية، و أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي . كما وضح أن الرؤية تعتمد على ثلاثة محاور هي المجتمع الحيوي و الاقتصاد المزدهر و الوطن الطموح، و هذه المحاور متكامل و تتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف المملكة و تعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية (gov.vision2030.sa).

كما أوضح سموه أن الرؤية تبدأ من المجتمع و إليه تنتهي، و يمثل محور المجتمع الحيوي أساساً لتحقيق هذه الرؤية و تأسيس قاعدة صلبة للإزدهار الاقتصادي و ينبثق هذا المحور من الايمان بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفراده وفق المبادئ الاسلامية و منهج الوسطية و الاعتدال، معتزين بهويتهم الوطنية و فخورين بإرثهم الثقافي العريق في بيئة إيجابية و جاذبة تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين و المقيمين و يسندهم بنيان أسري متين و منظومتي رعاية صحية و اجتماعية . و إن المجتمع الحيوي قيمة راسخة فالمملكة العربية السعودية قبله المسلمين، و العمق العربي و الاسلامي و لديها الكثير من الفرص المتنوعة و الثروات الكامنة، و تكمن ثروتها الحقيقية في مجتمعها و دينها الاسلامي و وحدتها الوطنية مما يشكل مصدر إعتزاز و تميز للمملكة (vision2030.sa).

تناولت الرؤية العيش في حياة صحية إذ أن النمط الصحي و المتوازن يعتبر من أهم مقومات جودة الحياة و توعدت الرؤية بإقامة المزيد من المرافق و المنشآت

الموارد المتعددة (خليل عبد الله مدني، ٢٠٠٧م، ص ١٨).

ب/ التعريف الإجرائي للمصطلحات:

١. **الوعي المجتمعي (الوعي الاجتماعي):** هو التوعية المباشرة و غير المباشرة للمرأة و تعريفها بالجوانب المختلفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠م و رفع المدى الإدراكي لها بالحقوق المترتبة على إنفاذ و إنجاح الرؤية و الواجبات المنوطة بها لتحقيق الأهداف الواردة في رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٢. **التخطيط:** شرح رؤية ٢٠٣٠م باعتبارها تخطيطاً مسبقياً له أهداف محددة بزمان معين (٢٠١٦م - ٢٠٣٠م) لتحقيق تنمية إجتماعية و اقتصادية لكافة قطاعات المجتمع.

٣. **التغيير الاجتماعي:** الاختلاف في حياة المرأة و الاسرة و المجتمع السعودي تبعاً لما هو مخطط له في رؤية المملكة ٢٠٣٠م. أو التحول الاجتماعي و الاقتصادي في حياة المرأة و الاسرة و المجتمع السعودي خلال فترة محددة من الزمن وفقاً لتخطيط إرادي مقصود و مدروس من قبل الدولة.

٤/ **أدوار النوع الاجتماعي:** وهي الأدوار المحددة أو العمل المحدد لكلا من الرجل و المرأة في المجتمع السعودي و يحدد حسب ثقافة المجتمع.

٥ / الدور الانجابي: هو دور المرأة التقليدي المتمثل في الأعمال التقليدية التي حددها المجتمع داخل المنزل.

٦/ **الدور المجتمعي (السياسي، التنظيمي):** هو قيام المرأة ببعض الأعمال التي تحمل الصفة الجماعية و مشاركة المجتمع في مناسباته المختلفة كالعمل التطوعي أي الأعمال غير ذات العائد المادي التي تتيح لها الظهور في المجتمع و تعدها لأدوار قيادية.

٧/ **الدور الانتاجي:** هو القيام بعمل مقابل أجر و يدخل في حسابات الدخل القومي.

٨/ **التمكين:** هو أن يتيح المجتمع للمرأة فرصة نيل حقوقها في الثروة و السلطة و الموارد بصورة عامة و المشاركة في إتخاذ القرار.



تعلم ما يرغبه كل فرد في الأسرة من برنامج ترفيهي و تستطيع التوفيق بين رغبات الجميع مما يسهم في تقوية أواصر المحبة والتلاقي الوجداني بين أفراد الأسرة، وبالتالي فإن الدعم المقدم للبرامج الترفيهية والثقافية هو دعم للمرأة يتوجب معه توعيتها ببعض الجوانب الاقتصادية مما يسهم بشدة في إنجاح هذا الجزء من الرؤية.

أولت الرؤية إهتماماً بدعم الإبداع من خلال دعم الموهوبين من الكتاب و المؤلفين و المخرجين مما يترتب عليه ضرورة الاكتشاف المبكر للمواهب فالمرأة الأم و المربية هي من تلحظ بوادر الموهبة و النبوغ في الفرد منذ صغره فما يراه المجتمع عادة غرابة أطوار تراه بحنانها موهبة و ذكاء يمكن أن يتطور لإبداع و الدعم المقدم لهؤلاء هو دعم غير مباشر لدور المرأة و مساندة يجب أن تشمل الجانب التوعوي ببدائية نمو الإبداع في الموهوبين منذ الصغر لتصبح حاضنة أكثر وعياً و علماً بهذه الكنوز التي تعتبر من ثروات المملكة و هو الجانب الذي أشارت إليه الرؤية.

تشمل توعية المرأة غير المباشرة ما يتعلق بطرق و أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة و التي تضمن خروج أجيال قادرة على المحافظة على ما هو متحقق و إنجاز ما تطمح لتحقيقه الرؤية حيث أن مدن المملكة تنعم بمستوى عال من الأمان و التطور حيث تنخفض فيها معدلات الجريمة إلى أدنى الحدود مقارنة بالمعدلات العالمية و تهدف الرؤية للعمل على المحافظة على هذا الأمان عبر تعزيز الجهود القائمة في مكافحة المخدرات و هنا يبرز دور المرأة الواعية بأساليب التنشئة الاجتماعية التي تقود الفرد من الصغر بعيداً عن الانحراف و توعيتها أيضاً بالأساليب الخاطئة للتنشئة الاجتماعية لتجنبها و لتتولى توعيتها الأمهات الأخريات بها فطريق الجريمة يبدأ غالباً بإهمال الطفل في الصغر و عدم توجيهه أو معاملته معاملة سيئة مما يدفعه في طريق أصدقاء السوء بدافع الانتقام لنفسه مما يجده من إهمال و على هذا المنوال فإن تربية الفرد على المسئولية و حماية الأرواح و الممتلكات تضعه بعيداً عن الاستهتار الذي يؤدي للكثير من حوادث

الرياضية مما يقود إلى قيام مجتمع حيوي بيئته عامرة إذ تأتي سعادة أفراد المجتمع على رأس أولويات الرؤية و لا تتم هذه دون إكمال صحتهم البدنية و النفسية و الاجتماعية و هنا تكمن أهمية الرؤية في بناء المجتمع و المرأة بما حباها به الله و بما تزودت به من تعليم و تأهيل لاشك هي الأداة و المعول الذي يستند عليه في تحقيق مستويات عالية من الصحة البدنية و ذلك من خلال القيام بدورها التقليدي في إعداد الغذاء الصحي لأفراد الأسرة و إنتظام وجباتهم، و من خلال إهتمامها بنظافة المسكن مكاناً و أفراد الأسرة في ذاتهم و ملبسهم، و إهتمامها بممارسة الرياضة و توجيه افراد الاسرة لممارستها كجانب ترفيهي و صحي.

كما أن تقوية صحتهم النفسية تستمد من رعايتها العاطفية لهم و ما تمدهم به من محبة و حنان و ما تزرعه فيهم من ترابط و محبة مما ينتج عنه توافقاً نفسياً و أسرياً، كما أن المرأة هي المصدر الأول للتنشئة الاجتماعية على قيم المجتمع من رعاية اللوجبات تجاه الوالدين، و طاعة ولاة الأمر و إحترامهم و صلة الارحام و نجدة الملهوف و غيرها من القيم الاسلامية، كما يقع على عاتقها التنبيه للسلوكيات الغير سليمة و النهي عنها و التنبيه عليها فالمرأة تزرع البذرة الحسنة و تقطف ثمارها طاعة و أدب و مخافة من الله و سيرة حسنة. و ستدعمها الرؤية على ذلك من خلال الدعم الثقافي و الترفيهي إذ أن الثقافة و الترفيه تعد من مقومات جودة الحياة و حيث أنه من إلتزامات الرؤية زيادة الأنشطة الثقافية و الترفيهية و تنويعها للإسهام في إستثمار مواهب المواطنين، و ستطور الأنظمة و اللوائح بما يساعد على التوسع في إنشاء أندية الهواة و الأندية الاجتماعية و الثقافية و تسجيلها رسمياً فإرتفاع إنفاق الأسر على الثقافة و الترفيه داخل المملكة من ٢,٩% إلى ٦% و إرتفاع نسبة ممارسة الرياضة مرة على الأقل إسبوعياً من ١٣% إلى ٤٠% من التزمات الرؤية.

و المرأة هي المنظم للبرامج الترفيهية للأسرة من خلال إختيار البرنامج الترفيهي و الزمن الذي يناسب أفراد الأسرة إذ أنه من خلال إحتكاكها بأسرتها

الطرق. وهو ما أشارت إليه الرؤية في تعزيز الجهود القائمة على تطور المدن والمحافظة على الأمن.

فالمدينة السعودية شهدت تطوراً كبيراً حيث أنشئت بنية تحتية متقدمة، وستعمل الرؤية على إستكمال المتطلبات والاحتياجات التي تهيء للمجتمع بيئة متكاملة تشمل خدمات أساسية ذات جودة عالية من مياه وكهرباء ووسائل نقل عامة وطرق. وستوفر العديد من المساحات المفتوحة والمساحات الخضراء في المدن لسد حاجة كل فرد وأسرة لأماكن للنزهة والترفيه والغاية من ذلك الإرتقاء بمستوى جودة الحياة للجميع (vision2030.gov.sa). والمحافظة على كل والمرأة على وجه الخصوص بإعتبار أن كل ما سيحقق للأسرة يصب في خانة مسؤوليات المرأة وتوعيتها هي توعية للأسرة وللمجتمع ككل.

أولت الرؤية إهتماماً كبيراً بتحقيق إستدامة بيئية إذ يعد الحفاظ على البيئة والطبيعة من المقومات الأساسية لجودة الحياة لذلك ستعمل الرؤية على الحد من التلوث بمختلف أنواعه كما ستقاوم ظاهرة التصحر، وستعمل على الاستثمار الأمثل للثروة المائية عبر الترشيح وإستخدام المياه المعالجة والمتجددة، وسيتم التأييث لمشروع متكامل لإعادة تدوير النفايات، وستعمل الرؤية على حماية الشواطئ والمحميات الجزر وتهيئتها بما يمكن الجميع من الاستمتاع بها (vision2030.gov.sa).

يشير هذا لإهتمام الرؤية الكبير بجانب الأسرة وتوفير كل متطلبات الحياة العصرية الأساسية من بيئة نظيفة وترفيه متاح للجميع مع المحافظة على قيم الأسرة كما أن دور المرأة هنا يبرز بصورة كبيرة في ضرور إنفاذ الرؤية والمحافظة على ما سيحقق وذلك عبر توعيتها وزرع قيم المواطنة والانتماء للوطن و بث هذه الروح في أفراد الأسرة ولتكون مصدراً لإشعاع لا ينتهي يبدأ من داخل الأسرة ويفيض خارجها، لذا فإن توعية المرأة بهذا الدور غير المباشر ضرورة لإنفاذ الرؤية وإنجاحها.

من إلتزامات الرؤية الإهتمام بالأسرة كونها نواة المجتمع، حيث أنها تمثل الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيسي لإحتياجاتها، والحامي للمجتمع من التفكك ولعل أبرز ما يميز المجتمع السعودي إلتزامه بالمباديء والقيم الإسلامية، وقوة روابطه الأسرية وإمتدادها، مما يحث الرؤية على تزويد الأسرة بعوامل النجاح اللازمة لتتمكن من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم. وللوصول إلى هذه الغاية، ستعمل الرؤية على إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، كما ستعمل على مساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم، وسيتم تشجيع الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الامكانيات المتاحة لها، وبما يمكنها من توفير إحتياجات أبنائها والعناية بهم على أكمل وجه. وفي هذا الصدد، يدرك القائمون على الرؤية رغبة كل أسرة بتملك مسكن كما تؤمن الرؤية بأهمية ذلك في تعزيز الروابط الأسرية. ورغم أن نسبة تملك السكن الحالي تبلغ (٤٧%) وأن عدد المواطنين في الشريحة العمرية الراغبة في تملك مسكن في تنامي مستمر فإن الرؤية تسعى إلى رفع هذه النسبة بمقدار لا يقل عن (٥%) بحلول عام ١٤٤٢هـ. ٢٠٢٠م. وذلك بسن عدد من الأنظمة واللوائح، وتحفيز القطاع الخاص وبناء شراكة فاعلة مع المواطن لتمكينه من الحصول على مسكن ملائم خلال فترة مناسبة وفق مسارات تملك تقدم حلولاً تمويلية وإدخارية تتناسب مع إحتياجاته السكنية (vision2030.gov.sa).

بهذا فإن الرؤية تتوغل في الإيقاع اليومي لحياة الأسرة السعودية وتلمس في عمق هذا التوغل إهتماماً كبيراً بالتحديات التي تواجه المرأة والتي تتمثل في أعباء المعيشة والسكن وتربية الأبناء وتلبية إحتياجات رب الأسرة وهذا يشمل إطار واسع من المكونات التي تتعلق بالأسرة إجتماعية وإقتصادية و حراك يسعى لبناء أجيال تتحمل المسؤولية وتدرج مدى ما ينتظرها من أدوار في بناء الحياة وتسيير دواليب العمل في كافة أرجاء المملكة والاستجابة لهذا التحدي ومواكبة التطورات تستلزم توعية المرأة بحقوقها

تحدث الرؤية عن طموح كبير لتنمية الفرص حيث سيمنح الاقتصاد الفرص للجميع، رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً، لكي يسهموا بأفضل ما لديهم من قدرات، و ستركز الرؤية على التدريب المستمر الذي يزود الأبناء بالمهارات التي يحتاجونها، و ستسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من قدراتهم عبر تشجيع ثقافة الأداء و لتنسيق الجهود في تحقيق ذلك، قام القائمون على الرؤية بتأسيس هيئة توليد الوظائف و مكافحة البطالة (vision2030.gov.sa).

و في هذا الصدد فإن المرأة موعودة بنصيب وافر من تنمية الفرص في مجالات التأهيل و التوظيف حيث أنها تمثل نسبة مقدرة من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين و ستستمر الرؤية في تنمية مواهبها و استثمار طاقاتها و تمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها و الاسهام في تنمية المجتمع و الاقتصاد السعودي (vision2030.gov.sa).

إن الرؤية إذ تشمل جميع قطاعات المجتمع تضع المرأة ليس فقط كمستفيد و مستهلك بل مساهم بقدر وافر في رفع معدلات التنمية و تنمية قطاعات المجتمع الاخرى و ذلك يتحقق عبر توعية تخاطب ما وصلت إليه المرأة من مستوى تعليمي وهو المستوى الذي سيتم تأهيله لنقل التوعية بالرؤية للمستويات الأخرى، كما أن التوعية تشمل ما سيتحقق عبر الرؤية للمرأة من مكتسبات في إطار توليد الفرص و العمل على بناء مستقبلها فتقوية الفرد تصنع مجتمع قوي مكون من أفراد أقوياء.

المرأة في رؤية المملكة ٢٠٣٠م

أدت الطفرة الحديثة للتعليم في المملكة إلى وجود عدد كبير من الخريجين و الخريجات يفوق الطاقة الاستيعابية لسوق العمل مما ولد نسبة محسوسة من البطالة وسط هؤلاء الخريجين و الخريجات و أصبح الأمر يحتاج لمعالجة شاملة تضمن إستدامة توفير الفرص عبر منافذ محددة.

و خطط الرؤية ترمي بالإضافة إلى معالجة البطالة و تعزيز قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة،

الشراكة و نقلها إلى فضاء الواقع العملي و جعلها حقيقة ماثلة للعيان مما يجعلها مثمرة و في هذا النجاح مساهمة كبيرة في إنفاذ و إنجاح الرؤية التي إشتملت على هذه الالتزامات.

ستسعى الرؤية لرفع قدرات الأفراد من خلال إعتبارها مهارات الأبناء و قدراتهم من أهم الموارد و أكثرها قيمة و ستسعى إلى تحقيق الاستفادة القصوى من طاقاتهم و من خلال تبني ثقافة الجزاء مقابل العمل، و إتاحة الفرص للجميع و إكسابهم المهارات اللازمة التي تمكنهم من السعي نحو تحقيق أهدافهم (vision2030.gov.sa).

و تحت محور إقتصاد مزدهر و لتحقيق التعليم للعمل ستواصل الرؤية الاستثمار في التعليم و التدريب و تزويد الأبناء بالمعارف و المهارات اللازمة لوظائف المستقبل و سيكون الهدف أن يحصل كل طفل سعودي على فرص التعليم الجيد وفق خيارات متنوعة، و سيكون التركيز أكبر على مراحل التعليم المبكر، و على تأهيل المدرسين و القيادات التربوية و تدريبهم و تطوير المناهج الدراسية (sa.gov.vision2030).

إن الطفرة التي حدثت في مجال التعليم و التوظيف أتاحت للمرأة السعودية الدخول لمجال التدريس من أوسع أبوابه و أثبتت فيه مقدرة مشهودة و تدرجت فيه لمواقع قيادية لذا فإن الحديث عن تأهيل و تدريب المدرسين يتضمن قطاع واسع من النساء العاملات بالمملكة و إستيعاب مرتكزات و محاور و أهداف الرؤية يبدأ من هذا القطاع لذلك يتوجب تكثيف التوعية في أوساط هذه الشريحة المتعلمة بما يجعل منها كوادر مهمة جداً و ذخيرة بشرية لتنفيذ برامج التوعية و السير بها حثيثاً نحو مراحل الإنفاذ وصولاً إلى الإنجاح عبر صناعة جسم علمي مزود بمراكز بحثية تنقل الرؤية إلى أرض الواقع و توضح النقاط التي يتوجب إيضاها و التنبيه لمواضع الخلل في التنفيذ حيث أن هذه الكوادر و بتكثيف برامج التوعية ستكتسب خبرة علمية و عملية و معرفة بالطرق المختلفة لإيصال جوانب الرؤية لقطاعات المرأة المختلفة بدءاً من تلميذات المدارس وصولاً للعاملات و ربات المنازل.



أرامكو السعودية و جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن و شركة و بير ليمتد لأكبر مركز نسائي للأعمال في المملكة و يهدف هذا المجمع النسائي إلى إيجاد فرص عمل تزيد عن ٢٠ ألف وظيفة للمرأة السعودية خلال السنوات العشر المقبلة في تخصصات الخدمات و التمويل و المحاسبة و الموارد البشرية و الخدمات المكتبية (مجلة العرب، الاحد ٢٠١٦/٦/١٩م، ص ٢٠).

و قالت مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن د.هدى العميل في كلمة لها «إن جامعة الاميرة نورة حرصت على إستثمار إمكانياتها و العمل وفقاً لإستراتيجيات الدولة. و يأتي مركز الأعمال النسائي لتحقيق أحد طموحات الجامعة، التي تتوافق و تتكامل مع الرؤية الوطنية للملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م لرفع نسبة المشاركة الفاعلة للمرأة في سوق العمل (مجلة العرب، الاحد ٢٠١٦/٦/١٩م، ص ٢٠).

و يعتبر مركز الأعمال النسائي أحد مشروعات البنية التحتية لرؤية ٢٠٣٠م و حيث أنه كما ذكر رئيس أرامكو و كبير إدارييها التنفيذيين المهندس أمين الناصر، يعتبر الأكبر من نوعه في المنطقة و يستهدف توفير فرص نوعية لتدريب و توظيف أكثر من ٢٠ ألف سيدة و فتاة سعودية بعد إستكمال مراحلها الأربعة بنهاية ٢٠٢٤م. و أوضح رئيس مجلس إدارة شركة وبيرو المحدودة أن شركة وبيرو ليمتد حرصت على تقديم الدعم لجهود المملكة لتوفير فرص العمل الملائمة للمرأة السعودية و تعزيز بيئة تشجع العديد من النساء على المشاركة في الأعمال التجارية و الإستفادة من إمكانياتهن، و أعلنت المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني عن تشغيلها أربعة مراكز متخصصة بالعمل عن بعد للسيدات سعياً منها لمواكبة رؤية السعودية ٢٠٣٠م و الاستفادة من طاقات المرأة السعودية. و أوضحت نائبة محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني المساعدة لتدريب البنات أن المؤسسة تسعى لإعتماد مهن جديدة للفتيات في سوق العمل السعودي و العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للكليات التقنية للبنات. و أشارت نائبة المحافظ إلى

و تحقيق الاستفادة القصوى من طاقات الشباب و الشابات على حد سواء و إتاحة الفرصة لهم و إكسابهم المهارات اللازمة التي تنمي قدراتهم (مجلة العرب، الاحد ٢٠١٦/٦/١٩م، ص ٢٠).

يتضح إهتمام رؤية المملكة ٢٠٣٠م برفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل و تأهيلها لرفع نسبة مشاركتها في سوق العمل و الاستمرار في تنمية مواهبها و استثمار طاقاتها. و تمكينها من الحصول على الفرص المناسبة للإسهام في تنمية المجتمع و الاقتصاد.

تهدف السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠م إلى زيادة نسبة مشاركة النساء في قطاع العمل من ٥% إلى ٢٨% خلال الخمس سنوات القادمة. و تحمل رؤية المملكة ٢٠٣٠م في أهم أهدافها (٣٠%) نسبة الزيادة المتوقعة لمشاركة السعوديات في سوق العمل و زيادة عددهن إلى أربعة أمثاله في مناصب الخدمة المدنية العليا.

يرجح القائمون على الشأن الاقتصادي بناءً على أرقام مثبتة ببرنامج رؤية ٢٠٣٠م عن المرأة السعودية ستثبت أقدامها بسوق العمل داعين إياها إلى الاستفادة من هذه الفرصة. و قد قدرت الأرقام التي يعول عليها لتمكين المرأة من أخذ فرصتها في العمل ضمن برامج للنهوض بالاقتصاد من بينها تأكيد نائب وزير العمل و التنمية الاجتماعية احمد بن صالح الحميدان على توفير ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف وظيفة ملائمة سنوياً للسعوديين و السعوديات من حيث الأجر و بيئة العمل، لا سيما و أن الرؤية تهدف إلى خفض البطالة من ١١,٦% إلى ٧% (مجلة العرب، الاحد ٢٠١٦/٦/١٩م، ص ٢٠).

و صرح وزير الطاقة و الصناعة و الثروة المعدنية خالد الفالح أن هناك خططاً لإنشاء عدد من المدن الصناعية يرتقب أن توفر ١٥٠ ألف فرصة عمل مضيفاً أن الوزارة تخطط في إطار رؤية ٢٠٣٠م لبناء مجمع دولي ضخم للصناعات البحرية من شأنه أن يوفر ٨٠ ألف فرصة عمل (مجلة العرب، الاحد ٢٠١٦/٦/١٩م، ص ٢٠).

و من بين المؤشرات الدالة على ترسيخ المرأة السعودية لوجودها الفعلي بسوق العمل تدشين

و عند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية، برزت ثلاثة
مداخل ومصطلحات أساسية تمثلت في الأبعاد التالية:

أ/ المرأة في التنمية:

Women In Development (WID)

ينطلق بعد المرأة في التنمية من إفتراض يقوم على
أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال
التنمية وأنها مبعدة عن عملية التنمية، ويؤكد هذا
البعد على أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلباً فقط
على المرأة، وإنما ينجم عنه أيضاً فشل المشاريع
التنموية وعدم فعاليتها. ويرى بعضهم أن إدماج المرأة
في أنشطة التنمية قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى
و فعالية، ويركز منهج (المرأة في التنمية) على أدوارها
الانتاجية و إحتياجات النوع الاجتماعي، مع ضرورة أن
تخصص للنساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن
تجعلهن في مستوى مسؤولية الرجال، أو على الأقل
مساعدهن على ذلك (خليل عبد الله المدني وآخرون،
٢٠٠٧م، ص ١٦).

ب/ المرأة و التنمية :

Women & Development (WID)

وهذا البعد يأخذ بعين الاعتبار تقسيم الأدوار و التقدير
العادل للجهد المبذول من كل أفراد الجماعة أو
المجتمع. و يقوم بعد المرأة و التنمية على مبدأ أولي
يتمثل في أن المرأة مدمجة (مسبقاً) في عملية التنمية و
أن المشكلة العملية الأساسية هي: أنها مدمجة بصفة
غير متساوية. إن منهج (المرأة و التنمية) مبني أساساً
على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل و تزداد
فعالية إذا قدرت جهود المرأة داخل البيت و خارجه،
بدلاً من تركها بمفردها تستخدم وقتها بطريقة (غير
منتجة) و بدلاً من أن يبقى إنتاجها متمسماً بالإختفائية
الشاملة و اللامتكافئة. إن مسألة المرأة و التنمية هو
التأكيد على رغبات النساء و ما يقمن به في الأسرة
و المجتمع و منحهن الفرص و المهارات و الموارد
التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية. و تعتمد
سياسة (المرأة و التنمية) على رسم برامج تخطيط
أكثر عدالة و منطقية (خليل عبد الله المدني وآخرون،
٢٠٠٧م، ص ١٦).

أن المؤسسة تحرص على زيادة إتفاقيات التدريب
المنتهية بالتوظيف للفتيات و تنوعها بما يتناسب مع
رؤية السعودية ٢٠٢٠م في توطين قطاعات عمل
مختلفة، مؤكدة حرص المؤسسة على دعم قرارات
توطين و قصر العمل بمجالات محددة على السعوديات
من خلال تصميم برامج تدريبية متخصصة لتأهيل
الكوادر الوطنية النسائية للعمل (مجلة العرب، الاحد
٢٠١٦/٦/١٩م، ص ٢٠).

إذن فقد إنطلق العمل في تهيئة و إنجاز البنات
الأساسية و المؤسسات التي ستعمل على إعداد المرأة
و رفع قدرتها التنافسية و كفاءتها العملية لتحمل
مسئوليات مرحلة إنفاذ الرؤية وهو ما يتطلب توعية
مكثفة للمرأة بضرورة الإلتحاق بهذه المؤسسات و
السعي لإستيعاب هذه البرامج إستيعاباً يمكنها من
نقلها للواقع العملي و التحول نحو فصل شخصيتها
العملية إلى الأقوى مع التركيز على تحمل المسؤولية
من الدرجة الأقل وصولاً للمواقع القيادية و السعي
للتفوق الذي يمكنها من المشاركة في هذه البرامج
بدرجات تصل إلى درجة مدرب هذا ما تتيحه الرؤية
للمرأة السعودية و هذا الأعداد التقني و المهني يقود
إلى الأعداد النفسي الذي يكون مطلوباً جداً في العمل
التوعوي للمرأة من أجل إزالة الالتباس و إكسابها
الثقة في مقدراتها على الوصول لمدى أبعد في التأهيل
و التدريب وهو ما يقودنا إلى ضرورة إنشاء مؤسسات
علمية بخبرات متخصصة تقوم بإعداد البرامج التوعوية
و تنظم عمل التوعية على المدى القريب و المتوسط و
البعيد حسب المرحلة التي تصل إليها نسبة الإنجاز.

إن التنمية الشاملة و تحقيق النمو الاقتصادي لأي مجتمع
يتطلب مشاركة كلا الجنسين من الذكور و الإناث في
عمليات التنمية، و شغل المناصب القيادية. و لذلك
رؤية المملكة إهتمت بتعزيز مشاركة المرأة بإعتبارها
نصف المجتمع، و الاستفادة من طاقاتها و خبراتها في
القيام بالدور المطلوب لدفع عجلة التنمية إذ تشكل
المرأة السعودية الآن ٥٠% من إجمالي مخرجات
التعليم العالي (عزيزة سعد الرويس، مجلة الرياض، ٨
يناير ٢٠١٧م).



ج/ النوع الاجتماعي والتنمية:

Gender & Development (GAD)

البعد الثالث أكثر شمولاً فهو لا يتطرق للمرأة وحدها وإنما للعلاقات بين المرأة والرجل، ولإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدينية في المجتمع دائماً للمرأة مقارنة بالرجل. هذا المنهج يهتم بما يقوم به النساء والرجال مع الاعتراف بذلك وتقدير جهود الجنسين في بناء المجتمع ويرى هذا المنهج أيضاً أن ينظر إلى تأثير برامج ومشاريع التنمية على كل من النساء والرجال، وأن يؤكد على مساهمات النساء والرجال في مشاريع وبرامج التنمية، كما يؤكد بالقدر نفسه على إستفادة النساء والرجال من مشاريع وبرامج التنمية ويأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة في المجتمع ويعمل على تخفيف العبء عنها ويهدف إلى تمكين المرأة اجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، يشارك في بنائه ويجني ثمره تقدمه ويعمل هذا البعد أيضاً على تكريس الجهود والموارد المتاحة لتقليص الفوارق وزيادة مساهمات المرأة في التنمية وإستفادتها منها (خليل عبد الله المدني وآخرون، ٢٠٠٧م، ص ١٧، ١٨).

يلاحظ أن هذه الأبعاد الثلاثة التي ذكرناها (المرأة في التنمية، والمرأة والتنمية، والنوع الاجتماعي والتنمية) يكمل بعضها بعضاً بصورة تراكمية وهي تهدف في نهاية الأمر إلى ضمان إشراك المرأة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضرورة ملاحظة أن بعد (النوع الاجتماعي والتنمية) يركز على أهمية المشاركة الفاعلة للمستهدفين بالتنمية (الرجل والمرأة معاً) في التخطيط والتنفيذ والتقويم لبرامج التنمية منذ البداية للإستفادة من الموارد المتاحة بصورة أفضل.

كل ما ذكر من حقوق ومشاركة فاعلة ستمنحه الرؤية للمرأة السعودية فقد ضمنته لها في أهدافها وبنودها وستصل بها عبر مراحل متعددة إلى مرحلة التمكين وتبلغ هذه المرحلة لا يكفي أن تدمج المرأة في التنمية، بل ينبغي أن تصبح المرأة مشاركة للرجل

في كل شؤون الحياة، وهذا يتطلب عملياً تدريبها وتهيئتها ورفع قدراتها، مع توفير الطرق والوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى تستطيع أن تشارك على مستوى القيادات الإدارية في إتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ، وهذا يتطلب أيضاً الاهتمام بالتعبئة الجماعية لزيادة الوعي لدى النساء.

إن المتتبع للتطور في حياة المرأة السعودية خلال العشر سنوات الاخيرة، يجدها بسهولة تحصل على بطاقة الهوية الوطنية وجواز السفر، ولها أيضاً و بنفسها حق إستخراج أوراق التراخيص التجارية لأعمالها ومباشرة تجارتها بنفسها، وفي المجال السياسي المرأة السعودية عضو في مجلس الشورى السعودي بـ (٣٠) مقعد، كما أن لها حضوراً و حقوقاً في الانتخابات البلدية التي خاضتها بمنتهى الأريحية، في حقوق متساوية بالكامل مع الرجال. كما أنها شغلت مناصب تعادل منصب الوزير مثل مدير جامعة الاميرة نورة حيث أكبر جامعة خاصة بالمرأة في العالم (محمد عطيف، صحيفة سبق الالكترونية، ٢ فبراير ٢٠١٧م).

ولازالت حكومة المملكة تسعى في تذليل الصعوبات التي تواجه المرأة وتضع القيادة في المملكة قضايا المرأة في الأولويات فوضعتها ضمن برنامج التحول الوطني رؤية ٢٠٣٠م و خصصت لها جانباً كبيراً منه يشمل كل التحديات التي تواجهها.

لم تكتفي رؤية ٢٠٣٠م بإشراكها في الحياة العملية فحسب بل أثارت عدة قضايا أخرى تهم المرأة من بينها مسألة رفض ممارسة النساء للرياضة علماً بأنه لا توجد في معظم مدارس البنات دروس للرياضة البدنية ولذلك قد تتطلب إحدى المبادرات في الخطة الجديدة إنفاق ١٠ ملايين ريال لتحسين إجراءات ترخيص المراكز الرياضية للنساء (مجلة العرب، الاحد ١٦/٦/٢٠١٦م، ص ٢٠).

يعد الاعداد البدني أحد أهم الوسائل لإعداد الفرد إعداداً يتناسب مع تحديات العصر ومتطلبات القوة التي يفرضها الواقع المعاصر والمستقبلي لأداء كافة

وإنجاح هذا البرنامج الذي يسعى لمعالجة مشاكل العنف والارهاب عبر معالجة أحد أهم مصادره.

وهناك الكثير من الآراء من الخبراء والمتخصصين في مجال الاقتصاد والمرأة اشادوا بالرؤية وخطواتها تجاه المرأة فقد ذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع و حقوق الانسان، فيليب أستون، أن خطط الحكومة السعودية الطموحة لتحويل اقتصادها، تشكل فرصة فريدة لتحسين حقوق الانسان بالنسبة للمرأة و الفقراء. وأشار الخبير الأممي إلى أن النهج الجديد جذرياً المنعكس في رؤية ٢٠٣٠م و برنامج التحول الوطني لعام ٢٠٢٠م و برنامج التوازن المالي، يقر بالحاجة إلى تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل، و التي ستعمل على دفع التغييرات الثقافية اللازمة لتمكين المرأة لتصبح أكثر إنتاجاً إقتصادياً وأكثر إستقلالية على حد سواء (فيليب الستون. المصدر: الأمم المتحدة / لوي فيليب،

<http://www.addthis.com/bookmark.php>).

مما سبق يتضح أن الرؤية تحدثت عن المرأة بصورة مباشرة و غير مباشرة. كل ما جاء في بنود الرؤية هو حديث غير مباشر عن المرأة. فالنساء شقائق الرجال كما جاء في الحديث النبوي. فالمرأة معنية بأسعار النفط و أمور الصحة و التعليم و السياسة، شأنها شأن الرجل. أما الأمور التي تحدثت عن المرأة في الرؤية بصورة مباشرة فأبرز ما تضمنته النقاط التالية:

١. تضمنت الرؤية رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢% إلى ٣٠%، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠% إلى ٣٥%، و تخفيض معدل البطالة من ١١,٦% إلى ٧%.
٢. رفع إنفاق الأسر على الثقافة و الترفيه: من ٢,٩% إلى ٦%، عبر دعم إيجاد خيارات ثقافية و ترفيهية متنوعة تتناسب مع الأذواق و الفئات كافة.
٣. رفع نسبة مدخرات الأسر من دخلها من ٦% إلى ١٠%.

الأنشطة الضرورية و تحمل الأعباء كاملة و تقليل المنصرف في الصحة فالرياضة هي إذن لبناء الأمم بنياناً يكسبها القوة و المهابة و يجعل أفرادها أقياء في أداء نشاطهم الاقتصادي مستعدون للزود عن تراب الوطن متى ما دعى الداعي. و المرأة بما تقوم به من أعمال تجاه الأسرة و أخرى تتعلق بالجانب الاقتصادي الوظيفي تحتاج بلاشك لإكتساب الطاقة و القدرة اللازمتين لأداء هذه الأدوار فهذا الاتجاه يفرض التوعية المناسبة عبر مختصين في مجالي الصحة و الرياضة و هي توعية هامة جداً لإنفاذ هذا الجانب من الرؤية و جعله واقعاً معاشاً تعج به ساحات الرياضة و مراكز التدريب.

كما شملت رؤية ٢٠٣٠م التركيز على التصدي للعنف الأسري و تهدف خطط الإصلاح إلى إنفاق ٩ ملايين ريال على خدمات لضحايا العنف الأسري و ١٩ مليون ريال لتحسين الوعي بالقضية، و تحدد الخطة أهدافاً تتمثل في زيادة عدد وحدات حماية ضحايا العنف الأسري من ٥٨ إلى ٢٠٠ وحدة و حل ثلاثة أرباع مشاكل العنف الأسري خلال ثلاثة أشهر من تلقي البلاغات بها (مجلة العرب، الاحد ١٩/٦/٢٠١٦م، ص ٢٠).

تعد قضية العنف من أهم القضايا التي تواجه المجتمعات المختلفة حيث أن الكثير من العنف يرجع لممارسة من قبل المحيطين بالطفل إما من قبل الأبوين أو آخرين ضده أو من الأب ضد الأم و غيره لذا فالعنف الأسري يعد بذرة للعنف في نفوس الصغار تربي بالمزيد من مشاهد العنف المحيطة و تنتج شخصية مهتزة تعاني نقصاً في مواجهة المجتمع و تسعى لتدميره، و تكون صيداً سهلاً لأصحاب الاتجاهات الراهبية لتجنيد في المخططات التي تستهدف المجتمعات المستقرة كالمجتمع السعودي، و يمكن من ناحية أخرى أن يتجه لمجال الجريمة و المخدرات يجد فيه ملاذاً لنفسه المتشعبة بالإضطراب. لذا فإن اهتمام رؤية ٢٠٣٠م بهذا الجانب و تخصيصها جانباً له هو من المكاسب الهامة جداً التي ستجنيها المرأة و من الحقوق التي يجب توعيتها توعية تشمل كل الجوانب التي تمكنها من الاستفادة من حقوقها و ممارسة واجباتها في إنفاذ



مرتكزات وأهداف ومكاسب لكافة قطاعات المرأة. كما أن للمخاطبة المباشرة دوراً هاماً في التوعية و ذلك عبر العمل في الاحياء وإقامة أنشطة تشمل المحاضرات والندوات والدورات التدريبية والمعارض التي توضح الجوانب الخاصة بالمرأة في الرؤية و ما تحمله لها من بشريات وآفاق أكبر مما كانت تتوقع. إن الرؤية و بملامستها لواقع المرأة و مشاركتها لها في همها اليومي فهي تزودها بكافة المعينات التي تعينها على أداء دورها في الأسرة لذا فإن توعيتها بماهية الرؤية و مركزاتها ومحاورها وأهدافها يمكن من تكوين قاعدة و نواة صلبة و مشاركة واسعة لتمكين إنفاذ الرؤية و إنسياب الخطط المستقبلية التي تحملها و عبر تفهم كامل للمسئولية الملقاة على عاتق الجميع و على رأسهم المرأة في إنفاذ و إنجاح الرؤية و الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد و تلمس مواطن الخلل التي يمكن أن تكون عائقاً دون السير نحو الامام بخطط الرؤية. وهنا تكمن أهمية تكثيف الجهد في هذه المرحلة فالتغيير يتطلب تمهيداً كافياً و تعميقاً متواصلاً للمفاهيم حتى الوصول لمرحلة أن يصبح هذا العمل جزء من سلوك عام.

و في هذا يبرز دور مؤسسات التعليم داخل الأحياء والمدارس يمكن أن تكون مراكزاً للتوعية والنشاط المتعلق بالرؤية بل يمكن إنشاء مراكز مستقلة داخل الأحياء تتولى مسؤولية التعبئة و التوجيه و تسخير الطاقات لإنفاذ و إنجاح الرؤية كبرنامج وطني لمواجهة تحديات راهنة و أخرى يحملها المستقبل.

أما الجامعات فهي تقف في الطليعة و في قلب برامج التوعية و إعداد الكوادر المؤهلة لتولي أعباء التوعية و نقل أفكار و خطط الرؤية عبر المخاطبة المباشرة لأعضاء هيئة التدريس للطلاب و الطالبات، فالعلاقة بين الطالبة و أستاذتها تمكن الطرفين من نقل المعلومة من طرف عضو هيئة التدريس للطالبة بعدة وسائل أهمها المخاطبة المباشرة في المحاضرات و النقاش الهادف في قاعات الدرس و إدخال الرؤية كجانب عملي في المقررات ذات الصلة و التي تبحث و تدرس في

٤. تدريب أكثر من ٥٠٠ الف موظف حكومي عن بعد وتأهيلهم لتطبيق مبادئ إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية بحلول عام ١٤٤٢م - ٢٠٢٠م

هذه أهم البنود التي تخص المرأة بشكل مباشر كما أنها ستؤثر تأثيراً مباشراً في الحياة اليومية التي تعيشها الأسر في المستقبل وستعكس بإذن الله إيجاباً على حياة الأفراد والجماعات. الرؤية جاءت مرضية وشاملة لكل اطراف المجتمع، وكان للمرأة منها نصيباً مقدرًا.

إن ضرورة التوعية الغير مباشرة للمرأة تتضح في كل ما سبق ذكره مصاحبة لمراحل تطور و تدرج إنفاذ رؤية ٢٠٣٠م فهي كما رأينا معنية تماماً بأهداف الرؤية و تقع في قلب القضايا المثارة بالتالي فإن التوعية لازمة لتكون في مستوى المشاركة في هذا الفكر التخطيطي و العمل ذو البعدين الثابت و المتحرك فهي معنية بالمحافظة على قيم المجتمع المستمدة من الدين الحنيف و هي أيضاً معنية بتطوير ذاتها فكرياً و مهنيًا و تقنياً لتشغل الحيز الكبير الذي خصصته لها الرؤية في مراحل التأهيل حتى التوظيف و التشغيل و نيل الحقوق و المحافظة عليها لتشمل التوعية الواجبات اللازمة تجاه إنفاذ و إنجاح الرؤية و بالتالي بناء مستقبل الوطن.

أما التوعية المباشرة بالرؤية فهي تخصص جانباً كبيراً لقطاعات المرأة غير العاملة كربات المنازل و اللاتي نلن حظاً محدوداً من التعليم فيجب الوصول إليهن من خلال عدة طرق فالتوعية عبر الاعلام الذي أصبحت قنواته المرئية تشارك أفراد الأسرة في كل إهتماماتهم و تخاطبهم بحسب أعمارهم و درجة تعليمهم .

أما إعلام الطفل فيمكن أن يخصص جانباً ترفيهياً و تثقيفياً يتناول وضع الطفل و الاسرة في الرؤية عبر برامج المسابقات ذات الحوافز و الجوائز المغرية لهذه المرحلة العمرية. و لا ننسى دور الاعلام المقرؤ في إضاءة الجوانب المتعددة و إثارة الآراء المختلفة للوصول إلى توعية راسخة بمضمون الرؤية و مكوناتها من

بالرؤية يستبق المخططات المضادة لهذا العمل الموعود بالكثير من الخير للمملكة وللعالَم الإسلامي حيث أن المملكة هي المركز والقلب النابض للعالَم الإسلامي وقوتها بلاشك قوة للإسلام والمسلمين في وقت تكاثرت فيه هجمات أعداء الإسلام.

توصيات الدراسة

بناء على ما تقدم في الدراسة فإنها توصي بالآتي:

١. ضرورة وإلزامية توعية المرأة برؤية المملكة ٢٠٣٠م.
٢. تأهيل كوادر من النساء وتأهيلهن للقيام بدورهن في التوعية.
٣. تخصيص حصة في الجدول الدراسي للمدارس للتوعية والتعريف بالرؤية.
٤. تخصص الجامعات محاضرات نظرية و أعمال تطبيقية بحثية للطلاب والطالبات للتوعية بالرؤية.
٥. تخصص جوائز للمتفوقات والمبدعات بإسم الرؤية للتوعية بأن هذه إحدى أهداف التوعية أي (التفوق والابداع).
٦. إقامة مركز للدراسات والبحوث المتعلقة بالرؤية لإثراء الجانب النظري والإشراف على المنح الدراسية المقدمة بإسم الرؤية على مستوى الدراسات فوق الجامعية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد ابوزيد، البناء الاجتماعي (مدخل لدراسة المجتمع)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
٢. بلقيس بدري، الدليل التدريبي الواعي بالنوع، الخرطوم، بدون تاريخ.
٣. حسن مصطفى حسن و آخرون، التخطيط الاجتماعي (الأسس النظرية - والاتجاهات الحديثة - و خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية)، مكتبة المتنبئ، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.

مجالات التخطيط والتنظيم وإدارة الموارد الاقتصادية والبشرية وغيرها من المجالات التي خاطبتها الرؤية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كما يمكن تخصيص مشروعات التخرج للطالبات لدراسة جوانب من أوضاع المرأة في الرؤية وأهمية التوعية وكيفية ممارستها عملياً في الجانب العملي من البحث، أيضاً تطرح الرؤية كموضوع للدراسات العليا بتناول كافة مجالاتها حسب التخصصات المختلفة. و تخصيص منح للراغبين في البحث في هذا المجال الهام المتعلق بالتخطيط لمستقبل المملكة.

خاتمة:

فالرؤية تخطيط لتحقيق أهداف تتطلب تضافر الجهد من الجميع لتكون واقعاً على الأرض و المؤكد أن المرأة ستكون ركناً هاماً في نجاح هذه الرؤية الكبيرة العملاقة. خصوصاً أن الرؤية ستتعمق في دعم المرأة من خلال تأكيدها على أهمية كافة أدوارها التي تتمثل في الدور الانجابي و الدور الانتاجي و الدور السياسي (المجتمعي أو التنظيمي) مما يعد تغييراً من النظرة لها في دورها الانجابي فقط كما المجتمع يحصرها في هذا الدور فقط، فالرؤية ستمكنها من الثروة و السياسة و الاستقلال الاقتصادي بما يدعم تمكين المرأة وفق قيم المجتمع السعودي المستمدة من شرع الله.

إن التوعية للمرأة بالرؤية تعني تأهيلها لتحمل المسؤولية عن مجتمع بأكمله يملكها من وسائل القوة ما يجب أن تحسن استثماره و الضرر قد يأتي من سوء فهم المستفيد لما بين يديه لذا فإن التوعية هي تعبئة في اتجاه إنفاذ و إنجاح الرؤية و مواجهة التحديات التي تنجم عن وجود من ليس لهم مصلحة في الإصلاح من مثيري الدعاية المضللة فتقوية الأرضية الفكرية للرؤية في ذهن المرأة أياً كان تعليمها يجعلها تحسن مواجهة الخطر من هذه الناحية (التوعية المضادة).

إن أعداء النجاح لن ينتظروا حتى تبدأ الخطط الناجحة بل سيبادرون بمحاولة إحباطها أولاً بأول لذلك فإن التعجيل ببدء الخطوات العملية في مجال التوعية



٤. خليل عبد الله مدني و آخرون، مفاهيم و قضايا النوع، مركز التنوير المعرفي .الخرطوم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٥. سناء حامد زهران و آخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار النشر الدولي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

٦. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، ١٩٨٦م.

المجلات و الدوريات:

١. رؤية ٢٠٣٠ المرأة عنصر قوة في المنهج السعودي الجديد، ٢٠١٦/٦/١٩م، مجلة العرب

٢. عزيزة سعد الرويس، ٢٠١٧/١/٨، واقع المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مجلة الرياض

٣. فاطمة سعيد الزهراني، ٢٣/١٠/٢٠١٦، المرأة السعودية برؤية المملكة ٢٠٣٠، صحيفة الشرق.

٤. محمد عطيف، ٢٠١٧/٢/٢م، المرأة السعودية.. عنوان بارز في الرؤية السعودية ٢٠٣٠، صحيفة سبق الالكترونية.

مواقع الشبكة العنكبوتية:

1/ www.vision2030.gov.sa

2/ <http://www.addthis.com/bookmark.php>

3/ <http://m.alsharq.net.sa/2016/10/23/1599914>

4/ <https://sabq.org/city/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%8a%d8%b6>

المراجع الانجليزية

George Counts, The Impact of Technological Change, In Warren Bennis et al., The Planning Of Change, New York, 1962.



التنمية الاجتماعية المستدامة في رؤية المملكة ٢٠٣٠

«إنطلاقة للعالمية من أرضية محلية»

أ.د. خليل عبد المقصود عبد الحميد

أستاذ التنمية والتخطيط – قسم الخدمة الاجتماعية

كلية العلوم الاجتماعية – جامعة أم القرى

مقدمة:

إلا أن هذا المدخل ينظر إلى الفقراء على أنهم مشكلة وأن الحكومة هي الحل لهذه المشكلة .

ويختلف مفهوم التنمية البشرية عن مفهوم الحاجات الأساسية في نقطتين^(١):

الأولى: أن التنمية ليست مجرد إعطاء معونة للفقراء وإنما تعني إشراكهم في صنع التنمية.

الثاني: إنها لا تعني مجرد حصول الفرد على كل احتياجاته وإنما تعني توسيع الاختيارات أمامه.

وليس هناك تعريف متفق عليه حول ما يشكله مفهوم التنمية البشرية وسوف نعرض التعريفات التي تناولت هذا المفهوم :

● فتعرف التنمية البشرية على أنها ليست مجرد تحسين لقدرات البشر من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك بل إنها إضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج بل أنه الهدف أيضاً من التنمية بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف^(٢).. ويعرفها حامد عمار التنمية

ظهر مفهوم التنمية استجابة للجهود التي استهدفت سرعة تحقيق آمال وطموحات المواطنين في حياة كريمة في مجتمع حر. وبدأت هذه الجهود في التركيز على التنمية الاقتصادية باعتبار أن لها نتائج مادية ملموسة يمكن قياسها من خلال حساب متوسط نصيب المواطن من إجمالي الناتج القومي للدولة، واستمر هذا الوضع إلى أن تبين أن هناك مشكلات تواجه التوزيع العادل لثمار التنمية على كل أفراد المجتمع .

ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية أو الإنسانية (Development Human) حيث يعبر مفهوم التنمية البشرية عن رؤى طويلة الأجل وهو يختلف عن كافة المفاهيم التي سبقتة فهو يختلف عن مفهوم الدخل والذي كان يركز على النمو الاقتصادي والذي يحتزل التنمية على أنها الزيادة الحادثة في متوسط دخل الفرد وكذلك يختلف عن مدخل تنمية الموارد البشرية والذي ينظر إلى الإنسان على أنه عنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك مثل رأس المال المادي والأرض وغيرها من عناصر الإنتاج وكذلك الحال بالنسبة لمدخل الرفاهية والذي ينظر إلى الأفراد على أنهم منتفعين من عملية التنمية وليسو كأفراد فاعلين في إحداثها ومن ثم فإن التنمية وفقاً لهذا المبدأ تعني زيادة رفاهية الأفراد بغض النظر عن حقيقة حدوث هذه الزيادة، أما مدخل الحاجات الأساسية فهو يركز في الأساس على إمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات الأساسية

١. عبد القادر محمد: اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٩، ص ٥١، ٥٢.

٢. إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٣٥.



والانتفاع بها (٤)»

ونلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ وفي أغراض الإنتاج والنشاط في أمور الثقافة والمجتمع السياسي من ناحية أخرى (٥).

واستناداً على ما سبق ذكره سلفاً فالتنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود وأن تتغير عبر الزمان ولكن ثمة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة وأن يحصل على المعارف وعلى الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد بل هناك خيارات أخرى وهي ذات قيمة عالية عند الناس وهي تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام حقوق الإنسان وهذه الخيارات لا تقل أهمية عن غيرها (٦).

مؤشرات التنمية البشرية :

تعد التنمية البشرية مدخل شامل للتنمية بكل أبعادها لذا فإنه لا يتم قياس أبعادها وفق الناتج الاقتصادي فقط بل أن هذا القياس يشمل مؤشرات ثلاث هي :

الدخل :والذي يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار المكافئ للقوة الشرائية (٧).

بأنها عملية تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته (٨). وبمعنى آخر فإنها تركز على الجانب الإنساني في التنمية وتتنظر للفرد على أنه إنسان في المقام الأول.

كما عرفها طلعت السروجي: «بأنها هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع المحلي مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعه وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع» (٩). حيث يركز هذا التعريف على شمولية عملية التنمية وقيامها باحداث تغييرات بنائية ووظيفية في المجتمع. والهدف الاسمي هنا هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية أفراد المجتمع.

وأخيراً تعرف التنمية البشرية بأنها (١٠):

تكوين وبناء القدرات البشرية للسكان .

استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تتضمن استمرار التنمية والتوزيع العادل لثمارها وهي بالضرورة تنمية بواسطة الناس لأنها تهدف إلى

توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرار .

ولابد أن تتكامل الأبعاد الثلاثة مع بعضها حيث يعضد كل منها البعدين الآخرين. كما أن تقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يعرف التنمية البشرية على أنها «توسيع القدرات البشرية

٤. تقرير التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦.

٥. كمال التابعي: التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٩.

٦. إسماعيل صبري عبد الله : التنمية البشرية المفهوم والقياس والدلالة ، المؤتمر العلمي السابع، المجلد الأول ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٤ ، ص ٥١ .

٧. إقبال الأمير السمالوطي: رؤية حول التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٤ .

١. حامد عمار ، في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩، ص ٣٧ .

٢. طلعت السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية أسس وقضايا، حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ١٩٩٩، ص ١٨.

٣. أحمد شفيق السكري: مؤشرات التنمية البشرية والتخطيط للتنمية المحلية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٣٩ ، ٤٠ .

ترتيب المملكة وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٥

م	العام	العمر المتوقع عند الميلاد	معرفة القراءة والكتابة	القوة الشرائية للدولار (بمعادل القومي الإجمالي للفرد من الدخل)	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب على مستوى العالم	ملاحظات
١	١٩٩٠				٠.٧٠٢	٦٤	
٢	١٩٩١				٠.٦٩٧	٦٩	
٣	١٩٩٢	٦٤.٥	٦٢.٤	١٠٣٣٠	٠.٦٨٧	٦٧	
٤	١٩٩٣	٦٤.٥	٦٢.٤	٥٠٠١	٠.٦٨٨	٨٤	
٥	١٩٩٤	٦٨.٧	٦٤.١	١٠٨٥٠	٠.٧٤٢	٦٧	
٦	١٩٩٥	٦٩.٧	٦٠.٦	٩٨٨٠	٠.٧٦٢	٧٦	
٧	١٩٩٦	٦٩.٩	٦١.٣	١٢٦٠٠	٠.٧٧١	٦٣	
٨	١٩٩٧	٧٠.٣	٦١.٨	٩٣٣٨	٠.٧٧٤	٧٣	
٩	١٩٩٨	٧٠.٧	٦٣.٠	٥٨١٦	٠.٧٧٨	٧٠	
١٠	١٩٩٩	٧١.٤	٧٣.٤	١٠١٢٠	٠.٧٤٠	٧٨	

التعليم: وتقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ومعدل القيد بالتعليم. ويقصد بالتعليم عملية تطوير القابليات الذهنية للأفراد والوضع الحضاري لهم ويشمل التدريب المهني وتعليم الكبار وجميع أنواع التعليم الأساسي وغير الأساسي. فالتعليم جوهري لكل فرد في المجتمع ليتسنى له إدراك مختلف التقدم الاجتماعي والمهني والانتفاع منها (١).

الصحة: لقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات أن هناك علاقة بين الصحة والتنمية حيث أنه توجد علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو فالصحة تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية. فالصحة الجيدة تعطي للفرد المقدرة على بذل مجهود أكثر خلال نفس وحدة الزمن والعمل لوقت أطول وأن يعيش حياة إنتاجية أطول وكل هذه العوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية (٢) وخاصة إذا ما كانت تمس الشباب الذين هم وقود التنمية.

ومفهوم الصحة مفهوم نسبي بالنسبة للإنسان، ولقد حاول الكثير من العلماء تعريف الصحة علي أنها حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم، وأن حالة التوازن هذه تنتج من تكيف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها وأن تكيف الجسم عملية إيجابية تقوم بها قوي الجسم للمحافظة علي توازنه، كما أن هناك تعريف سلبي يعتبر الصحة هي غياب المرض الظاهر وخلو الإنسان من العجز والعلل.

وتحتل المملكة موقعاً متميزاً بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية مقارنة بدول العالم ويبين الجدول التالي ترتيب المملكة خلال سنوات إصدار تقرير التنمية البشرية العالمي من ١٩٩٠ وحتى آخر تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

جدول رقم (١)

١. محسن خليل عمر، محمد احمد عقله، جغرافية المشكلات الاجتماعية، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص ١٦٧.
٢. وفاء يسري: السكان والتنمية البشرية، الفيوم، زرقاء اليمامة، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١٩٥.



تنمية بشرية مرتفعة جداً	٢٤	٢٠١٥	٧٤.٣	٥٢.٨٢١	٠.٨٣٧	٣٩
-------------------------	----	------	------	--------	-------	----

المصدر: تقارير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

ونتيجة لكل الجهود السابقة فقد أثمر الجهد التنموي بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ الكثير من النتائج الإيجابية ومنها:

إرتفاع متوسط العمر المتوقع

إنخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة

إنخفضت نسبة الأمية.

وتندرج تحت أهداف الألفية للتنمية الثمانية ١٨ من الغايات الملموسة يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، ويقاس مدى الإنجاز فى سبيل تحقيقها بواسطة ٤٨ مؤشراً محدداً.

الأهداف الإنمائية للألفية تشمل

القضاء على حدة الفقر والجوع:

الغاية الأولى: خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوماً الى النصف خلال الفترة ما بين عامى ١٩٩٠ و٢٠١٥.

الغاية الثانية: خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف خلال الفترة ما بين عامى ١٩٩٠ و٢٠١٥.

ضمان تحقيق التعليم الإبتدائى للجميع:

الغاية الثالثة: ضمان أن يتمكن الأطفال فى كل مكان سواء كانوا من الفتيان أو الفتيات من اكمال تعليمهم بحلول عام ٢٠١٥.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

الغاية الرابعة: القضاء على التفاوت النوعى فى نسبة الالتحاق بالتعليم الإبتدائى والثانوى بحلول عام ٢٠٠٥ وفى كافة مراحل التعليم قبل عام ٢٠١٥

١١	٢٠٠٠	٧١.٧	٧٥.٢	١٠١٥٨	-٠.٧٤٧	٧٥
١٢	٢٠٠١	٧١.٣	٧٦.١	١٠٨١٥	-٠.٧٥٤	٦٨
١٣	٢٠٠٢	٧١.٦	٧٦.٣	١١٣٦٧	-٠.٧٥٩	٧١
١٤	٢٠٠٣	٧١.٩	٧٧.١	١٣٣٣٠	-٠.٧٦٩	٧٣
١٥	٢٠٠٤	٧٢.١	٧٧.٩	١٢٦٥٠	-٠.٧٦٨	٧٧
١٦	٢٠٠٥	٧١.٨	٧٩.٤	١٣٢٢٦	-٠.٧٧٢	٧٧
١٧	٢٠٠٦	٧٢	٧٩.٤	١٣٨٢٥	-٠.٧٧٧	٧٦
١٨	٢٠٠٧- ٢٠٠٨	٧٢.٢	٨٢.٩	١٥٧١١	-٠.٨١٢	٦١
١٩	٢٠٠٩	٧٢.٧	٨٥	٢٢٩٣٥	-٠.٨٤٣	٥٩
٢٠	٢٠١٠	٧٣.٣		٢٤٧٢٦	-٠.٧٥٢	٥٥
٢١	٢٠١١	٧٣.٩		٢٣٢٧٤	-٠.٧٧٠	٥٦
٢٢	٢٠١٣	٧٤.١		٢٢٦١٦	-٠.٧٨٢	٥٧
٢٣	٢٠١٤	٧٥.٥		٥٢.١٠٩	-٠.٨٣٦	٣٤
تنمية بشرية مرتفعة جداً						

خفض معدل وفيات الأطفال:

الغاية الخامسة: خفض بنسبة الثلثين نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

تحسين صحة الأمهات:

الغاية السادسة: خفض بنسبة الثلثة أرباع معدل الوفيات بين الأمهات خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

القضاء على الايدز والأمراض المستعصية الأخرى:

الغاية السابعة: الحد من إنتشار مرض الأيدز وخفض معدلات الإصابة بفيروسه بحلول عام ٢٠١٥.

الغاية الثامنة: الحد من إنتشار مرض الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى وخفض معدلات الإصابة بها بحلول عام ٢٠١٥.

ضمان الاستدامة البيئية:

الغاية التاسعة: إدماج مبادئ التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج القطرية والحد من فقدان الموارد البيئية.

الغاية العاشرة: خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الغاية الحادية عشر: تحقيق تحسن ملحوظ فى حياة ١٠٠ مليون من سكن الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠.

الغاية الثانية عشر: تطوير نظام تجارى ومالى يتضمن إلتزاما بتحقيق الحكم الراشد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر على المستويين الوطنى والدولى.

تأسيس شراكة عالمية من أجل التنمية.:

الغاية الثالثة عشر: معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الاقل نموا من خلال تحرير صادرات الدول الاقل نموا من الحصص والتعريفات، وتخفيف الدين وزيادة المساعدات الرسمية للتنمية

الغاية الرابعة عشر: التعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والدول المكونة من جزر صغيرة.

الغاية الخامسة عشر: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية بشكل شامل

الغاية السادسة عشر: بالتعاون مع البلدان النامية تطوير وتنفيذ استراتيجيات لتوفير فرص عمل مناسبة ومنتجة للشباب

الغاية السابعة عشر: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار معقولة فى البلدان النامية

الغاية الثامنة عشر: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التقنيات الجديدة لا سيما تقنيات المعلومات والاتصالات، ومن ثم فقد أصبحت أهداف الألفية للتنمية إطارا ، للعمل التنموى لكافة منظمات الأمم المتحدة.

• لتحديد قرارات المساعدة التنموية الرسمية.

• لوضع خطط التنمية الوطنية.

• للمسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال.

والجديد فى أهداف التنمية للألفية للتنمية أنها شاملة لنتائج تنموية متكاملة.

• محددة زمنياً.

• قابلة للقياس،

• تقع مسؤولية تحقيقها على الدول الفقيرة والغنية على حد سواء.

• ومن ثم فإن أهداف الألفية تعد معايير دنيا للتنمية فى العالم

التنمية المستدامة:

ما هي التنمية المستدامة^(١)؟

١. <http://www.un.org/sustainabledevelopment>



ضرورة أخذها في الاعتبار. وجرت المحادثات من فترة قبل نهاية ٢٠١٥ الموعد المحدد لنهاية الأهداف التنموية للألفية .

وقد أسفرت النقاشات عن تحديد خمس مجالات للتركيز عليها في الفترة من ٢٠١٦-٢٠٣٠. ذات أهمية حاسمة للإنسان وكوكب الأرض وهي: (الناس - الازدهار - الكوكب - السلام - الشراكة).

الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.

وفي أغسطس ٢٠١٥ وافقت دولة على الأهداف السبعة عشر التالية:

١. إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان.
٢. إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار.
٤. ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع.
٥. المساواة بين الجنسين وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
٦. ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة لكل.
٧. ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع.
٨. تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع.
٩. بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.
١٠. تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.
١١. جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة

● التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

● وتدعو التنمية المستدامة إلى تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملاً للجميع ومستداماً وقادراً على الصمود.

● ولا بد لتحقيق التنمية المستدامة، من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: النمو الاقتصادي وغلادماج الاجتماعي وحماية البيئة. وهذه العناصر مترابطة وكلها حاسمة لرفاه الأفراد والمجتمعات.

العناصر التي تقوم عليها التنمية المستدامة:

الناس: القضاء على الفقر والجوع، بجميع أشكالهما وأبعادهما، والتأكد من تمكن جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم في الكرامة والمساواة في بيئة صحية.

كوكب الأرض: حماية كوكب الأرض من التدهور، بما في ذلك الاستهلاك والانتاج المستدامين، والإدارة المستدامة لموارده الطبيعية واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتي يتسني دعم احتياجات الأجيال الجديدة والمستقبلية.

الرخاء: كفاءة تمتع جميع البشر بحياة مزدهرة ومُرضية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في وئام مع الطبيعة.

الشراكة: تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس تعزيز روح التضامن العالمي والتركيز بشكل خاص على احتياجات أشد الناس فقراً وضعفاً وبمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس.

أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠:

ومع نهاية ٢٠١٥ ونتيجة لما حققته هذه الأهداف التنموية الثمانية رأت المؤسسات التنموية الدولية ضرورة الاستمرار في تنفيذ ما لم يتم تحقيقه من هذه الأهداف إلى جانب ظهور أهداف جديدة تطلب الأمر

• توفير فرص التدريب والتأهيل للفئات غير القادرة غير القادرة للالتحاق بسوق العمل.

• ندعم منشآتنا الناشئة والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة:

• تشجيع ريادة الأعمال (العمل الحر البعيد عن الحكومة).

• دعم الأسر المنتجة.

• دعم المشروعات متناهية الصغر.

تنمية الفرص. ننمي فرصنا:

• الاستفادة من قدرات وطاقات الشباب السعودي من خلال التدريب المستمر والتزويد بالمهارات.

• المرأة السعودية تمثل ٥٠% من إجمالي الخريجين من الجامعات ومن ثم العمل على تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة للمشاركة في التنمية.

• تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم يضمن دمجهم في المجتمع كعناصر فاعلة.

القطاع غير الربحي:

الوضع الحالي: يوجد بالمملكة أقل من ١٠٠٠ مؤسسة وجمعية خيرية الآن.

المستهدف:

• رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من ١% إلى ٥%.

• الوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل ١١ ألف الآن.

آليات تحقيق الأهداف في القطاع غير الربحي:

• تطوير الأنظمة واللوائح الحكومية.

• الدعم الحكومي للبرامج ذات الأثر الاجتماعي.

• تدريب العاملين بالقطاع غير الربحي.

ومرنة ومستدامة.

١٢. ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج.

١٣. التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.

١٤. الاستخدام المُحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة.

١٥. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٦. تعزيز الجمعيات المُسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.

١٧ تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

رؤية المملكة ٢٠٣٠

تنطلق الرؤية من ثلاث منطلقات هي:

العمق العربي والإسلامي.

• قوة استثمارية رائدة.

محور ربط القارات الثلاث، وتعتمد على ثلاث محاور:

• المجتمع الحيوي.

• الاقتصاد المزدهر.

• الوطن الطموح.

القضايا التي تناولتها رؤية المملكة ٢٠٣٠ ذات صلة بالبعد الاجتماعي:

التمكين المجتمعي: نمكن مجتمعنا:

• تستهدف تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر تمكيناً وعدالة.

• دعم الفئات غير القادرة مع رفع الدعم عن الغذاء والوقود والكهرباء والماء.



- إطلاق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتنموية.
- إزالة المعوقات الإجرائية والإدارية والمالية وتحفيز القطاع الخاص.
- تنويع الاقتصاد ورفع المحتوى المحلي.
- تحفيز الاستثمارات ودعم الصادرات غير النفطية وعولمة المنشآت المحلية ودعم الاقتصاد المعرفي والابتكار والإنتاجية.
- التوسع في الخصخصة.
- تطوير التعليم العام والعالي.

• ١ لأرتباط بين رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطنى كآلية تنفيذية لرؤية ٢٠٣٠.

حددت الوزارات والجهات الحكومية مجموعة من الاهداف الاستراتيجية فى مجال كل وزارة وهيئة بما يتفق والمطلوب تحقيقه فى رؤية ٢٠٣٠ كخطوة على طريق تحقيق أهدافها بشكل كامل ويستهدف برنامج التحول الوطنى تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية بحلول عام ٢٠٢٠، ويمكن تحديد بعض الأهداف الاستراتيجية لبعض الوزارات والجهات فى برنامج التحول الوطنى ومدى ارتباطها بأهداف رؤية ٢٠٣٠ على النحو التالي:

- تشجيع المتطوعين.
- تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للميسورين تحقيقاً للمسئولية الاجتماعية.
- تفعيل مساهمات القطاع غير الربحي فى مجالات جديدة منها: الصحة ، التعليم ، الإسكان، الأبحاث والبرامج الاجتماعية، الفعاليات الثقافية.
- رفع نسبة المشروعات الخيرية التى لها أثر اجتماعي أو التى تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد من ٧٪ حالياً، إلى ٢٣٪ فى ٢٠٢٠.
- تهيئة البيئة التقنية المساندة للقطاع غير الربحي.
- تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية. (الشراكة)
- تحفيز القطاع غير الربحي على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة.
- استقطاب الكفاءات وتدريبها.

• غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع.

كما أن توجهات القيادة السياسية فى المملكة تعد مؤشر على تغير التوجه الاقتصادي من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل فى المملكة الى الاستثمار من خلال برنامج التحول الوطنى الذى يركز على مجموعة من الأهداف التى تعزز من هذا التوجه حيث جاءت الأهداف على النحو التالي:

أهداف برنامج التحول الوطنى:

السماح للمرأة بالتجارة والعزم على تسهيل الإجراءات بما يحقق تذليل العقبات التى تواجهها وتحفظ حقوقها.

فرض ضرائب أعلى على استيراد السجائر ومواد التبغ.

إيقاف الدعم الحكومي عن الكهرباء والماء لأصحاب الدخل العالى والتجارة وملاك القصور والمزارع، كما سيقصر الدعم على ذوي الدخل المتوسط فما دون.

حل أزمة الإسكان.

جدول رقم (٢)

أهداف الجهات المختلفة في برنامج التحول الوطني وارتباطها بأهداف رؤية ٢٠٣٠.

الارتباط بأهداف رؤية ٢٠٣٠	الهدف الاستراتيجي	الجهة
<ul style="list-style-type: none"> ● المحافظة على الأمان. ● تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤوليتها. ● توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي. ■ تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات. ■ توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي. تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة. ● دعم الأسر المنتجة. ● تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص تعليم وعمل مناسبة ■ توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي. ■ ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن. ● تمكين المواطنين من الحصول على مسكن ملائم. ● تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة. ■ توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي. ● تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية. ● تمكين المرأة واستثمار طاقاتها. ● تنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها. ● تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص تعليم وعمل مناسبة. ■ تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة. ■ توسيع أثر عمل القطاع غير الربحي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية ■ بناء قدرات الجهات العاملة في القطاع الثالث وحوكمتها. تحويل شريحة مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين (تمكين) ■ تمكين العمل التطوعي ● توجيه الجهود لتأمين السكن اللائق لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأشد حاجة للسكن. ■ توسيع القطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية. ● توفير فرص عمل لائقة للمواطنين. ■ رفع كفاءة الخدمات والبرامج المقدمة من خلال المراكز والدور والمؤسسات 	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> ● دعم ريادة الأعمال . ● تنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها. ● تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية. ● دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● رفع ثقافة ريادة الأعمال. ■ زيادة خلق فرص العمل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. 	وزارة التجارة



<ul style="list-style-type: none">● الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية. -الحفاظ على البيئة والمقدرات الطبيعية.* الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.● الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.● الحفاظ على البيئة والمقدرات الطبيعية.● الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية.● تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات.● الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.● الحفاظ على البيئة والمقدرات الطبيعية	<ul style="list-style-type: none">● التحسين المستمر بتغطية المدن بمرافق عامة وبنية تحتية ذات جودة وكفاءة عالية.■ تحقيق تنمية حضرية مستدامة ومتوازنة، وتحسين مستوى جودة الحياة في مدن ومناطق المملكة.■ تقديم خدمات سريعة وذات جودة عالية.● توفير بيئة حضرية محلية ذات معيشة صحية.	وزارة الشؤون القروية
<ul style="list-style-type: none">● تمكين المرأة واستثمار طاقاتها.● تعزيز التفاعل بين الأجهزة العامة والمواطنين.● الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية.■ تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية.■ الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية.	<ul style="list-style-type: none">● تحسين ثقافة العمل الحكومي.● رفع كفاءة رأس المال البشري.	وزارة الخدمة المدنية
<ul style="list-style-type: none">● دعم وإثراء النشاط الترفيهي.● الحفاظ على البيئة والمقدرات الطبيعية.● الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.	<ul style="list-style-type: none">● تنمية المنتزهات الوطنية.	وزارة الزراعة
<ul style="list-style-type: none">● تمكين المواطنين من الحصول على مسكن ملائم.● تمكين الأفراد من أدوات التخطيط المالي.	<ul style="list-style-type: none">● تمكين المواطنين من الحصول على تمويل سكني مناسب.	وزارة الإسكان
<ul style="list-style-type: none">● الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.	<ul style="list-style-type: none">● تقليل معدلات حوادث النقل	وزارة النقل
<ul style="list-style-type: none">● دعم وإثراء النشاط الترفيهي .● تطوير قطاع السياحة والترفيه.● إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا.	<ul style="list-style-type: none">● إنشاء وتطوير وجهات ومواقع وجزر سياحية ومدن ترفيهية جديدة متكاملة لجميع فئات الأسرة، وتشجيع القطاع الخاص بالاستثمار فيها وتشغيلها.● الارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية.	الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني
<ul style="list-style-type: none">● زيادة ممارسة المواطنين للأنشطة الرياضية والبدنية.	<ul style="list-style-type: none">● زيادة نسبة ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية (بشكل منتظم).	الهيئة العامة للرياضة
<ul style="list-style-type: none">● توطين قطاعات الطاقة المتجددة.● رفع تنافسية قطاع الطاقة.	<ul style="list-style-type: none">● تمكين الطاقة المتجددة من المساهمة الفاعلة في مزيج الطاقة الوطني.	مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة
<ul style="list-style-type: none">● تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية.● الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية.	<ul style="list-style-type: none">● رفع كفاءة رأس المال البشري.	معهد الإدارة العامة

آليات الارتباط بين أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠:

أهداف التنمية المستدامة هي أهداف عالمية بطبيعتها وقابلة للتطبيق عالمياً، تراعي اختلاف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وهي ليست مستقلة عن بعضها البعض، وينبغي أن تنفذ بطريقة متكاملة^(١).

ومن أولي آليات الارتباط بين أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠ هو الاتساق في المدى الزمني للوصول إلى تحقيق الأهداف في كلا الوثيقتين بنهاية عام ٢٠٣٠.

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات، هو الهدف الخامس من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتدعو أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم والعمالة الكاملة وتأمين خدمات الصرف الصحي للجميع وجعل المدن آمنة إلى زيادة التركيز على تحسين حياة النساء. في المملكة العربية السعودية، انضمت ٢١% من النساء إلى القوى العاملة منذ بداية العام ٢٠١٦ ليضاعفن بذلك معدل مشاركتهن في السنوات الماضية^(٢).

وتميل النساء العاملات وذوات المستويات التعليمية الأعلى إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال، ويتمتع أطفالهن بصحة أفضل، كما ويتقاضين أجراً أعلى يمكنهم من المساهمة في مدخول العائلة ومدخراتها. علاوةً على ذلك، تشير إحدى الدراسات أن الأسر التي تقودها امرأة تميل أكثر من تلك التي يقودها رجل إلى ادخار المال واستخدام هذه المدخرات بشكل أكثر إنتاجية وفعالية على المدى الطويل^(٣). وعلى المستوى الوطني، تشير البيانات إلى أن المساواة بين الجنسين في المجال الاجتماعي-الاقتصادي يمكن أن تخفف

نسبة الإعالة بين الأسر، وتزيد الناتج القومي، وتزيد بشكل تراكمي المدخرات الوطنية، وتسمح بزيادة الاستثمار والإنتاجية، مما يؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الوطني. علاوةً على ذلك، يمكن أن يكون لزيادة دخل الأسرة أثر إيجابي على اقتصاد السوق الأوسع، إذ يزيد الاستهلاك الوطني للسلع والخدمات، فتصبح الأسواق أقوى وأكثر فعالية. ويُعتقد أن زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل يحفز الابتكار والإبداع لا سيما وأن المرأة قد تمد السوق بأفكار مبتكرة وخيارات وتجارب مختلفة تظهر عند إنتاج منتجات وتقديم خدمات جديدة في الشركات المحلية والوطنية^(٤).

كما تراعي المملكة اعتبارات النوع عند التخطيط للتنمية في المجتمع السعودي فإلى جانب وجود المرأة كمستفيد من خطط التنمية في كل القطاعات التنموية باعتبارها مواطن سعودي له كامل الأهلية فإن الدولة وادراكاً منها للتركيز على الدور التنموي للمرأة باعتبارها نصف المجتمع فقد افردت لها فصلاً كاملاً في خطط التنمية الخمسية وأخرها خطة التنمية الخمسية العاشرة ٢٠١٥-٢٠١٩.

ومن خلال رؤية تحليلية لهذه الأهداف سنجد أنها تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠ وتتقاطع معها في العديد من الأهداف بل قد تسبقها نظراً إلى أن المملكة العربية السعودية قد وصلت كما يبين الجدول السابق إلى تنمية بشرية مرتفعة جداً، ومن ثم فهي في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، ومن ثم فإن القضية ليست في القضاء على الفقر الذي يمثل بعض الجيوب في بعض المناطق النائية أو العشوائية، والتي توفر لهم الدولة شبكة أمان اجتماعي تتمثل في مساعدات نقدية من الضمان الاجتماعي والتي تجاوزت في السنوات الأخيرة ٣٠ مليار ريال سعودي تقدم إلى جانب مجموعة برامج مساندة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي.

وفي إطار الحرص على هذا المستوى يعمل البرنامج

١. <http://www.un.org/sustainabledevelopment>

٢. بسملة المومني: المساواة والاقتصاد: لماذا يجب على العالم العربي توظيف المزيد من النساء، مركز بروكجز الدوحة، الدوحة، ٢٠١٦، ص ٢٤.

٣. المرجع السابق: ص ٢٤.

٤. نفس المرجع: ص ٢٣-٤٣.



ومن ثم وفى ضوء تنفيذ برنامج التحول الوطنى تستعد المملكة لتحقيق بنفس الدرجة من التميز أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦-٢٠٣٠).

وفى الوقت الحالى تعمل المملكة على دمج هذه الأهداف السبع عشر فى خططها التنموية. مع ملاحظة أنها موجودة تقريبا فى كل أهداف برنامج التحول الوطنى الذي تتبناه المملكة فى الوقت الراهن.

وماذا بعد؟

المجتمع السعودي فى هذه المرحلة يحتاج التركيز على بعدين أساسيين:

- الأول إشباع الاحتياجات الأساسية لغير القادرين من الأفراد والأسر.
- الثاني التركيز على كلا من التعليم وبناء القدرات وتنمية المهارات المطلوبة لسوق العمل.

الفئات التى يجب أن تهتم بها الجمعيات الخيرية:

- النساء.
- أبناء الأسر غير القادرة.

المراجع

إبراهيم العيسوي: التنمية فى عالم متغير دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.

أحمد شفيق السكري: مؤشرات التنمية البشرية والتخطيط للتنمية المحلية، المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣.

إسماعيل صبرى عبد الله: التنمية البشرية المفهوم والقياس والدلالة، المؤتمر العلمى السابع، المجلد الأول، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٤.

إقبال الأمير السمالوطى: رؤية حول التنمية الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٤.

بسمة المومني: المساواة والاقتصاد: لماذا يجب

على إعادة توزيع الموارد بين فئات المجتمع السعودى بما يحقق العدالة الاجتماعية، كما تحقق هذه الأهداف المنظور البيئى من خلال فرض ضرائب على السجائر والتبغ وفى نفس الوقت تعمل على ترشيد الاستهلاك للموارد الطبيعية من خلال رفع الدعم عن الفئات الغنية.

واتفاقاً مع أهداف التنمية المستدامة فقد استهدف برنامج التحول الوطنى تطوير التعليم العالى والعام ودعم الاقتصاد المعرفى حيث المستقبل لمجتمع المعرفة وهو ما يسير عليه المجتمع السعودى من خلال استراتيجية التحول الى مجتمع المعرفة والذي يبدأ بالاهتمام بالتعليم كأساس.

ويجئ الهدف الأول لبرنامج التحول الوطنى ليشير إلى الأهمية التى توليها المملكة لنصف المجتمع وهى المرأة السعودية باعتبارها جزء أساسى فى تنمية المجتمع السعودى، ومن هنا الدعوة الى تمكين المرأة السعودية اقتصادياً بعد الخطوات التى بدأها المغفور له الملك عبد الله بن عبد العزيز لتمكين المرأة سياسياً بتعيين ٣٠ سيدة فى مجلس الشورى، واستكملها الملك سلمان بالسماح للمرأة السعودية للمرة الأولى بالترشح والانتخاب فى المجالس البلدية فى مطلع العام الماضى ٢٠١٦.

الخلاصة:

بدأت الجهود التنموية فى المملكة من بداية الدولة السعودية الثالثة ١٩٣٣م واستمرت هذه الجهود باقرار مبدأ التخطيط كأسلوب علمى تتخذه المملكة سبيلاً للتقدم بداية من خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٠ وحتى الخطة الخمسية العاشرة (٢٠١٥-٢٠١٩). وقد حصدت المملكة نتيجة هذا الجهد بوصولها الى المرتبة ٣٤ على مقياس مؤشرات التنمية البشرية الذى يتضمن ثلاث مؤشرات أساسية هى (الدخل والتعليم والعمر المتوقع عند الميلاد) مضاوية فى ذلك ومجاورة للدول المتقدمة، الى جانب عضوية المملكة فى مجموعة العشرين (G20).

وقد حققت المملكة معظم الأهداف التى جاءت فى الأهداف الانمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥) بدرجة متميزة،



على العالم العربي توظيف المزيد من النساء، مركز بروكجز، الدوحة، ٢٠١٦.

تقرير التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦.

طلعت السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية أسس وقضايا، حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ١٩٩٩.

عبد القادر محمد: اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٩.

كمال التابعي: التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٦.

محسن خليل عمر، محمد احمد عقلة، جغرافية المشكلات الاجتماعية، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع ، ط١.

وفاء يسري: السكان والتنمية البشرية، الفيوم، مكتبة زرقاء اليمامة، ط١، ٢٠٠٧.

<http://www.un.org/sustainabledevelopment>.





دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

شركة إثراء المعرفة المحدودة نموذجاً

إعداد / د. هند بنت عبدالله ناصر الحقباني

مساعد مدير إدارة تخطيط الخدمات المساندة في وزارة التعليم

عضو مجلس إدارة شركة إثراء المعرفة المحدودة

القسم الأول : الإطار العام للدراسة

مقدمة :

محلياً وإقليمياً ودولياً ، في مختلف قضايا التنمية والعمل الإنساني ، مما جعلها شريكا استراتيجيا للقطاع العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية في المجتمعات .

وقد جعلت رؤية المملكة ٢٠٣٠ من القطاع غير الربحي شريكا فاعلا في تحقيقها ، وبالتالي كان مستهدفاً رئيسا في خطة التحول الوطني ٢٠٢٠م . وقد نصت وثيقة الرؤية : أن مساهمة القطاع غير الربحي لدينا لا تتجاوز (٠.٣%) من الناتج المحلي. وتعد هذه المساهمة متواضعة إذا ما قارناها بالمتوسط العالمي الذي يبلغ (٦%). في الوقت الراهن (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠ ، ٢٠١٥م) .

ومن هنا بدأت جهود الجهات المختصة لتفعيل دور هذا القطاع ، فقد أدرجت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية هذا القطاع ضمن برامجها الرئيسية في خطة التحول الوطني ٢٠٢٠ ، وأكدت في منتدى تطوير القطاع غير الربحي الذي عقد في الرياض في الفترة ٢-٦ ديسمبر ٢٠١٦م : أنها ملتزمة ببناء قطاع غير ربحي قوي ومؤثر ومسهم في تحقيق أهداف التنمية ، وصولاً إلى تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ (<http://npdforum.org/>) ، تاريخ الاسترجاع ١٦/٨/٢٠١٧م) . ويعول على مؤسسات المجتمع المدني في القطاع غير الربحي أن يكون لها الدور الإيجابي في مساندة الجهات المعنية ، والتكامل مع القطاعات الأخرى لإسهام في تحقيق الرؤية الوطنية و تأدية مسؤوليتها الاجتماعية .

وبناء على ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على الدور المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني لتسهم في تحقيق الرؤية ، وأهمية الشراكة

إن العمل الخيري سمة من سمات المجتمع العربي والإسلامي ، فقد مارسه العرب والمسلمون منذ عقود بعيدة ، في صور متعددة . وفي عصرنا الحالي ، ظهرت تنظيمات لهذا العمل تتمثل في الجمعيات الخيرية والتطوعية التي تسمى مؤسسات المجتمع المدني ، وتنتمي للقطاع غير الربحي .

وقد احتلت مؤسسات المجتمع المدني حيزا مهما من الثروة القومية في البلدان المتقدمة ؛ إذ أصبحت تشكل رقما مهما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية ، وهي شريك للقطاعين (الحكومي والخاص) في عملية التنمية البشرية ، بما تملكه من جامعات ومراكز بحثية ومستشفيات ومؤسسات استثمارية .

ومن هنا جاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠ ؛ لتحقيق التنمية الوطنية بعيدة الأمد ، ووضحت فيها الالتزامات والأدوار التي سيقوم بها كل قطاع من القطاعات في الدولة (عام - خاص - غير ربحي) لتحقيق التنمية ، مع التأكيد على أن يكون القطاع الثالث شريكا فاعلا و أكثر إيجابية ، وأن تدعمه في ذلك كافة القطاعات انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية ؛ لتتكامل الأدوار في تحقيق هذه الرؤية الوطنية الطموحة .

مشكلة الدراسة :

تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني عبر العالم خلال العقدين الأخيرين ، حيث أكدت حضورها ومشاركتها



ستستفيد- بإذن الله- عدد من الجهات من نتائج الدراسة ، وتوصياتها سواء على مستوى مؤسسات المجتمع المدني، أو الجهات العليا التي تشرف عليها. ستفتح الدراسة - بإذن الله - المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات عن مؤسسات المجتمع المدني، ودورها في دعم مسيرة التنمية وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة في حدودها الموضوعية والمكانية والزمانية : على دور مؤسسات المجتمع المدني متمثلة في نموذج شركة إثراء المعرفة المحدودة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، في العام ١٤٢٧-١٤٢٨هـ.

منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي في هذه الدراسة ، وذلك لتحليل وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠، والنشرة التفصيلية لبرامج تحقيق الرؤية ، إضافة إلى استخدام هذا المنهج في تحليل وثائق شركة إثراء المعرفة المحدودة للإفادة منها في هذه الدراسة .

مصطلحات الدراسة :

مؤسسات المجتمع المدني civil of Institutions society :

هي المؤسسات الأهلية كما ورد في نظام الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦١ وتاريخ ١٨/٢/١٤٢٧هـ والذي ينص على أنها تمثل أي كيان مستمر لمدة معينة، أو غير معينه، يؤسسه شخص أو أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية أو منهما معا ، غير هادف للربح أساسا ، وذلك من أجل تحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام أو المخصص ، ويعتمد على ما يخصصه المؤسس أو المؤسسون أو من أموال الوقف ، أو هبات أو وصايا (لائحة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ١٤٢٧هـ). وقد اعتمد في هذه الدراسة مصطلح مؤسسات المجتمع المدني كمسمى اعتمده عدد من الدراسات السابقة نظرا

بين مؤسسات الدولة في كافة القطاعات ، مع تقديم نموذج لإحدى مؤسسات المجتمع المدني (شركة إثراء المعرفة المحدودة) التي سعت للاستجابة لتوجهات الرؤية الوطنية.

أسئلة الدراسة : تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية :

ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

ما أهمية الشراكة بين مؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

ما أهم إسهامات شركة إثراء المعرفة المحدودة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الحالية تقديم نموذج لإحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى لتسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ -شركة إثراء المعرفة المحدودة - من خلال :

التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

التعرف على أهمية الشراكة بين مؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

التعرف على أهم إسهامات شركة إثراء المعرفة المحدودة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

أهمية الدراسة : تبرز أهمية الدراسة العلمية والعملية فيما يلي :

تعد الدراسة استجابة لتوجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠، في تفعيل دور القطاع غير الربحي وتعزيز دوره في تنمية المجتمع ، واستجابة لتوجهاتها في أهمية دعم الشراكة بين قطاعات المجتمع الثلاثة (الحكومي - الخاص - غير الربحي) .

تعد أول دراسة - على حد علم الباحثة - تقدم نموذجا لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تسعى لتحقيق الرؤية الوطنية ، وتبرز الدور المرتقب من مثل هذه المؤسسات .

لشموليته، وكل ما ورد في الدراسة بمسمى التطوعي أو غير الربحي ينتمي إليه.

الشراكة المجتمعية (social community) :

تعرفها الباحثة بأنها : عملية تتضافر فيها جهود القطاعات الثلاثة (الحكومي والخاص ، المدني) و تتكامل الأدوار بينها في تنمية المجتمع و تحديث الخبرات وتطويرها وفي مواجهة أي مشكلة و ذلك من خلال التبادل في الآراء والأفكار والخبرات ، و تكاملها في الموارد بالإمكانات المتاحة لدى الشركاء وتعويض لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء .

– شركة إثراء المعرفة المحدودة :

شركة نسائية وقفية تأسست عام في مدينة الرياض عام ١٤٢٤هـ ، تسعى لتنمية المرأة والأسرة علمياً وثقافياً .

القسم الثاني / الإطار النظري وأدبيات الدراسة

أولاً / مؤسسات المجتمع المدني :

١. مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:

لقد اهتم العلماء والباحثون في العلوم الاجتماعية لفترة طويلة بوجود اقتصاديات السوق (القطاع الخاص) واقتصاديات القطاع العام (الحكومة) وكرسوا بحوثهم ودراساتهم لدراسة في تحليل هذين القطاعين الضخمين المهمين ، لكن الأنشطة التي لا تدخل تحت هذين القطاعين لفتت انتباه علماء الدراسات الاجتماعية منذ أكثر من خمسين عاماً ، فكان ظهور الاهتمام بالقطاع الثالث (الملحم ، ٢٠٠٣م ، ص ١٨٥) الذي تعدد مسمياته ومن تلك المسميات (القدومي ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤) :

مؤسسات / منظمات المجتمع المدني – مؤسسات العمل الخيري .

مؤسسات القطاع الثالث . – المؤسسات التطوعية .

مؤسسات العمل الأهلي .

الجمعيات الخيرية .

المؤسسات / الهيئات الأهلية .

– المنظمات / الهيئات غير الحكومية .

المنظمات غير الربحية.

– المنظمات ذات النفع العام.

القطاع المستقل.

– جمعيات الاقتصاد الاجتماعي.

ورغم اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها ، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية كما ذكر (Elba ar, ٢٠٠٥) ، مثل كونها منظمات خاصة ، وغير ربحية ، ومستقلة ، وتطوعية ، بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها (ملاوي ، ٢٠٠٨ م ، ص ٢٥٩).

وتعرف مؤسسات المجتمع المدني (على اختلاف مسمياتها) بأنها : مجموعة من الأفراد أو المؤسسات الذين يتفقون فيما بينهم على القيام بخدمات مختلفة، بهدف مساعدة المجتمع والعمل على رقيه وتقدمه ، دون الالتفات إلى العائد المادي أو الربح من وراء تقديم هذه المساعدة أو الخدمة (شحاتة ، ٢٠١٣ ، ص ١١).

ويعرفها بيتر ويلتس (Willelts Peter) : بأنها منظمات أو مؤسسات تتميز بالآتي : (النعناعي ، ٢٠١٠ م ، ص ١٠٩٩) تعتمد على اهتمامات أفرادها أو أعضائها .

ليس لها مرتبة أو وظيفة حكومية .

لا تؤسس بواسطة الحكومة و لا علاقة للحكومة بوضع جدول أعمالها ولا تنفيذه .

من أهدافها : تنمية الموارد الإنسانية ، تحسين التعليم ، تنظيم المجتمع وخدمة قضاياها .

وتتميز مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الربحية) عن غيرها برسالتها والغرض من إنشائها ، فالمنظمات الخاصة كان الغرض من إنشائها هو تحقيق الربح ، والحكومية وجدت للدفاع عن البلاد وحماية مكتسباتها ، ولتحقيق الأمن والعدالة بين أفراد المجتمع والعمل على تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع



- القدرة على التحرك بحرية نسبية حيث إنها متحررة نسبياً من المحددات الرسمية .
- كونها تعكس حاجة تنمية اجتماعية ، وعادة ما تنشأ داخل المجتمعات المحلية ، وبذلك تكون الرد الطبيعي أو العفوي لحاجات تنمية اجتماعية لفئة معينة ، أو مجموعة أو شريحة من السكان، أو منطقة جغرافية ، أو قضية اجتماعية .
- وتكمن أهمية مؤسسات المجتمع المدني في أن العمل الخيري الذي هو أساس عملها له غايات وأهداف كبرى إلى جانب أنه يحقق الخير والنماء للأفراد والمجتمعات ومن تلك الأهداف (شحاتة، ٢٠١٣ ص ٢٠-٢١)
- المساهمة في تأسيس النهضة والتنمية الاجتماعية الشاملة التي تستلهم مقوماتها من الأصول الراسخة في الدين، والخلق القويم، والقيم الإنسانية السامية، وإحياء مبادئ التكافل والتراحم والتعاون.
- العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية بجهود مشترك، بوصفها ثمرة عمل تضامني بين المواطن والدولة والمجتمع .
- تحقيق المشاركة الشعبية التي تعد ركيزة من ركائز الرعاية والتنمية الاجتماعية.
- إشاعة التراحم والمحبة بين كافة فئات وأفراد المجتمع .
- حل مشكلة الفقر بشكل جذري عن طريق إنشاء المشروعات الخيرية والمهنية والتعليمية.
- المساهمة في تنمية المجتمع بالتركيز على المشروعات المؤثرة ، سواء اجتماعية أو تعليمية أو ثقافية أو صحية.
- تنوع المشروعات التي تخدم العمل الخيري للوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين والمتبرعين.
- تنشيط الحركة الاجتماعية الذاتية بمضاعفة المؤسسات الخيرية والاجتماعية والتطوعية ورفع كفاءتها .

بتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة ، في حين أن المنظمات غير الربحية وجدت لتقديم بعض الخدمات ودعم بعض التوجهات في مجالات متعددة اقتصادية واجتماعية مثل : تقديم الرعاية الصحية ، أو خدمات تعليمية وتربوية وثقافية واجتماعية ، وفي حال حل أو إنهاء المنظمة يجب ألا يذهب أي شيء منها إلى أفراد أو منظمات خاصة .

وفي دراسة بحثية لمعهد دراسة السياسات العامة بجامعة جون هوبكنز الأمريكية Hopkins Jons وضعت مجموعة من المعايير التي تم اختبارها في عدة دول من العالم لتحديد مفهوم مؤسسات المجتمع المدني أي المنظمات غير الربحية وخرجت هذه الدراسة بعدة معايير وصفات يجب أن تتوفر فيها وتمثل بما يأتي (قنديل ، وبن نفيسة ، ١٩٩٤م) :

- أن يتوفر للمنظمة شكل رسمي له سمة الدوام إلى حتماً ، وبالتالي فهو يستبعد التجمعات المؤقتة وغير المؤسسية .
 - أن تكون المنظمة غير هادفة إلى الربح ، ومن هنا تستبعد أي منظمة توزع أرباحها على مؤسسيها أو أعضاء مجلس الإدارة ، لأن الربح وفقاً لهذا المعيار ينبغي أن يتجه - في حالة حدوثه - إلى تطوير فاعلية المنظمة نفسها .
 - أن تكون المنظمة غير حكومية ، أو غير مرتبطة هيكلية بالحكومة ، لكنها يمكن أن تحصل على دعم أو مساندة من الحكومة (مالية أو فنية)
 - أن تتبع الإدارة الذاتية من داخلها ، وبالتالي فإن التعريف يستبعد من مجاله أي منظمة تدار من الحكومة أو من أية قوى خارجية عنها .
 - توفر قدر من المشاركة التطوعية ، سواء في إدارة المنظمة أو في أنشطتها ، والتطوع قد يرتبط بنشاط معين ، أو قد يرتبط بمجلس الإدارة ، أو الاثنين معاً .
٢. أهمية مؤسسات المجتمع المدني: أخذت دول العالم تهتم بمؤسسات المجتمع المدني لأسباب منها (النسور، ٢٠١١م، ص ١٠٥) :

الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والمراقبة والتعليم والتي تتطور مع مرور الوقت (Barbare Durr & Gwen Thomas, 2001, p27) .

ويعرف (محروس، ٢٠٠٥) الشراكة المجتمعية بأنها: اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة، التي تستنفر جهود كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في دعم قضاياها المطروحة (محروس، ٢٠٠٥م، ص ١٩٠) .

٢. استراتيجيات بناء شراكات مجتمعية فعالة :

يمكن بلورة ملامح واستراتيجيات الشراكات المجتمعية الفعالة في المهام التالية:

(Dotterweich,2006,p53) :

أ. وضوح الرؤية: بحيث يتم تحديد ما هو متوقع من شراكات مجتمعية ، وما سوف تحققه من نتائج، وكذلك تحديد الاحتياجات ، وما يستلزم تغييره أو تحسينه من خدمات بين المؤسسات الداخلة في الشراكة ، وتحديد الأساليب التي سوف يتم بها معالجة تلك الاحتياجات .

ب. وضع هيكل الشراكة (القيادة - العضوية): بحيث يتم وضع هيكل تنظيمي للشراكة بدء من القيادة ومرورا بالعضوية واللجان ، مع وضوح مهام ومسؤوليات وأدوار كل الأطراف الداخلة في هيكل الشراكة

ج. تطوير نظام العمل: وهذا يتطلب العمل كشركاء من خلال تقاسم الموارد والخبرات وتبادل المعلومات إذ أن تحقيق الأهداف لا يتم من خلال طرف واحد فثمة عوامل تؤثر في شكل هذا التعاون كالوقت والثقة اللذان يسهمان في حل النزاعات وأيضا وضوح عمليات صنع القرار ، والمشاركة فيها وتحديد وسائل الاتصال الفعالة بين الشركاء من خلال إعلانات أو استخدام الشبكة العنكبوتية .

د. استمرارية الشراكة : أن الشراكات الفعالة لا يقتصر نجاحها على ما اتفق على تحقيقه من أهداف

• درء المخاطر الاجتماعية والأخلاقية المترتبة عليه.
• دعم ومساندة الفئات الخاصة في المجتمع من المسنين والمعاقين والأيتام وغيرهم .

إن أهمية منظمات المجتمع المدني بالنسبة لأي مجتمع ليس في إنشائها للعديد من المنظمات والمؤسسات وما تقدمه من خدمات للمجتمع والإنسانية بشكل عام ، بل أيضا دورها كموظف رئيس للعديد من أبناء المجتمع ، من المهنيين والمتخصصين وغيرهم، هذا بالإضافة إلى اجتذابها العدد الكبير من الأفراد المتطوعين الذين يتبرعون بمالهم ويتطوعون بجهدهم وخبرتهم ووقتهم للعمل في هذه المنظمات، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من تبرعات مالية وعينية سواء من الشركات الخاصة أو الحكومة لدعم أنشطتها وبرامجها المختلفة ، مما يؤكد دورها الفاعل في مجمل النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن لمؤسسات المجتمع المدني تأثير فعال على تاريخ وتطور الأمم وعلى رسم وتشكيل قيمها الاجتماعية والثقافية بما تقدمه من خدمات وبرامج ونشاطات مهمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للمجتمع (الملحم ، ٢٠٠٣، ص١٩٢)

ثانياً / الشراكة المجتمعية (social community):

١. مفهوم الشراكة المجتمعية :

يتسم مفهوم الشراكة المجتمعية بقدر كبير من الاتساع ذلك لأنه يشير لأي اتفاق بين طرفين في شتى مجالات الحياة وعلى كافة الأصعدة والمستويات ، وهي فكرة برزت في الربع الأخير من القرن العشرين بقصد ربط المجتمع والمنظمات بشكل تطوعي وبمصالح مشتركة وبصورة علاقية تسعى لتعيين أهداف عبر دمج الموارد والقدرات، فيعرفها ويلز (Wells,1997) بأنها عملية يتم بمقتضاها دمج قدرات المجتمع المحلي لتحقيق تبادل للمصالح بين أطراف الشراكة (Wells, 1997, p530)، ويعرفها كلا من بربرا ديور ، توماس جودن بأنها العلاقة التي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المختلفة في أحد مجالات التنمية والتي تقوم على أساس مشترك في



الربحي) في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م:

كان نص رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ :

السعودية... العمق العربي والإسلامي... قوة استثمارية
رائدة... ومحور ربط القارات الثلاث .

وقد أولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ مؤسسات المجتمع
المدني، وهو ما تم النص عليه في هذه الرؤية بالقطاع
غير الربحي والخيري عناية كبيرة؛ لماله من دور في
تحقيق الرؤية والإسهام في التنمية. وفيما يلي ما
نصت عليه الرؤية بهذا الشأن (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٥)
<http://vision2030.gov.sa/ar> ، تاريخ الاسترجاع ٢٠ /
٨ / ٢٠١٧م :

في محور وطن طموح... مواطنه مسؤولة :

الوطن الذي ننشده لا يكتمل إلا بتكامل أدوارنا، فلدينا
جميعاً أدوار نؤديها سواء كنا عاملين في القطاع
الحكومي أو الخاص أو غير الربحي. وهناك مسؤوليات
عديدة تجاه وطننا ومجتمعنا وأسرتنا وتجاه أنفسنا
كذلك. في الوطن الذي ننشده، سنعمل باستمرار من
أجل تحقيق آمالنا وتطلعاتنا، وسنسعى إلى تحقيق
المنجزات والمكتسبات التي لن تأتي إلا بتحمّل كل
منا مسؤولياته من مواطنين وقطاع أعمال وقطاع غير
ربحي .

نتحمل المسؤولية في حياتنا: لقد واجهنا الكثير من
التحديات، وحققنا الكثير -بفضل الله- ثم بتكاتفنا،
وساهمنا في بناء وطننا وكنا ولا نزال مثلاً رائعاً في
تحمل المسؤولية. وحيث إن تحديات ومتغيرات اليوم
تتطلب أدواراً جديدة، فإن ثقافتنا كبيرة في إمكاناتنا
وإدراكنا للمسؤوليات الملقاة على عواتقنا جميعاً
وقدرتنا على تحقيق إنجازات مميزة لوطننا ولمجتمعنا
ولأسرتنا ولأنفسنا.

كل منا مسؤول عن بناء مستقبله، حيث يبنى كل منا
ذاته وقدراته ليكون مستقلاً وفعالاً في مجتمعه،
ويخطط لمستقبله المالي والعملي. وعلى كل منا
كذلك مسؤولية تجاه أسرته. كما أن على كل منا

بل إن استمرارية التعاون سواء من خلال الاستمرارية
في نفس البرنامج لتحقيق أهداف بعيدة المدى أو من
خلال عقد شراكات في برامج أو مشروعات جديدة .

٣. متطلبات الشراكة المجتمعية :

لضمان نجاح الشراكة المجتمعية يلزم توفر عدد من
المتطلبات من أهمها (رزق، ٢٠٠٩م، ص ١٠٢):

• بناء استراتيجية ووضع الخطط الشاملة والمرحلية
والإجرائية .

• تأسيس الشراكة على فلسفة قائمة على القيم و
المعرفة والمهارة .

• توفير الدعم والتأييد ، واستثمار الوقت والجهد،
وإصدار الأنظمة واللوائح التنظيمية للشراكة. مع توضيح
مفهوم الشراكة، ووضع هيكلتها، وكذلك العمل على
إشهار مؤسسات الشراكة ووضع لوائحها التنفيذية،
وتوفير التجهيزات والأجهزة، وتحديد الاختصاصات
ونظام الإشراف والتقييم والمتابعة.

• تقديم الاستشارات القانونية والفنية والتأهيل
والتدريب والتوعية والتثقيف.

• التحفيز والتشجيع على المشاركة الفعالة، وتقديم
مختلف التسهيلات لتحقيق الشراكة الحقيقية مثل :
التفويض والتمويل .

وتضيف الباحثة المتطلبات التالية :

توفر ثقافة لمجتمع داعم للشراكة يقوم على تشجيع
القيادة ومشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع في
أنشطة الشراكة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى .

توفر تنظيم فعال يعمل على دمج الاهتمامات الفردية
مع الاهتمامات العامة للمجتمع مع اهتمامات قطاعات
المجتمع الثلاثة (الحكومي، الخاص، المدني).

توفر شبكة اتصالات بين الأفراد و الجماعات
والمؤسسات المعنية بالشراكة تشجع تدعيم
تواصلهم لتأسيس الشراكات المجتمعية وتطويرها .

ثالثاً / مؤسسات المجتمع المدني(القطاع غير

والشركات الرائدة لتفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية وتوسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي، وسيتم تمكين المؤسسات والجمعيات غير الربحية من استقطاب أفضل الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية. وسنعمل على أن يكون للقطاع غير الربحي فاعلية أكبر في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية .

من التزاماتنا: تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي.

لا تتجاوز مساهمة القطاع غير الربحي لدينا (٠.٣%) من الناتج المحلي. وتعد هذه المساهمة متواضعةً إذا ما قارناها بالمتوسط العالمي الذي يبلغ (٦%). في الوقت الراهن، تبلغ نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد (٧%) فقط. وسنرفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من (٣٣%) بإذن الله بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)، وسوف يساهم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف (الذين تم إقرارهما مؤخراً) في تمكين القطاع غير الربحي من التحول نحو المؤسسة، وسنعمل على تعزيز ذلك بدعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي، وسنسهل تأسيس منظمات غير ربحية للأسر وأصحاب الثروة بما يساهم في نمو القطاع غير الربحي بشكل سريع، كما سنعمل على تهيئة البيئة التقنية المساندة، ونواصل العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية، وفي مجال بناء القدرات، سنحفز القطاع غير الربحي على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، ونسهل عملية استقطاب الكفاءات وتدريبها، ونعمل كذلك على غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع .

من أهدافنا بحلول ٢٠٣٠م

- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل ١% إلى ٥% .
- الوصول إلى (١) مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل (١١) ألف الآن .

مسؤولياته التي تحض عليها مبادئنا الإسلامية وقيمنا العربية وتقاليدنا الوطنية في مساعدة المحتاج ومعاونة الجار وإكرام الضيف واحترام الزائرين وتقدير الوافدين واحترام حقوق الإنسان. وفي العمل لا بد لنا من بذل الجهد والانضباط واكتساب المهارات والاستفادة منها والسعي لتحقيق الطموحات. ولكي يتمكن كل مواطن من أداء مسؤولياته، سنعمل على توفير البيئة الملائمة له في شتى المجالات بما في ذلك توفير أدوات التخطيط المالي من قروض عقارية ومحافظ ادخار وخيارات تقاعدية. كما سنعمل على تهيئة الإطار التشريعي لتمكين القطاع غير الربحي والخيري .

نتحمل المسؤولية في أعمالنا: نريد بناء قطاع أعمال لا يكفي بالوصول إلى الأرباح المالية فحسب، بل يساهم في النهوض بمجتمعه ووطنه ويقوم بمسؤوليته الاجتماعية، ويساهم في تحقيق استدامة الاقتصاد الوطني، كما يساهم في إيجاد فرص عمل مناسبة ومحفزة لأبنائنا، لنتمكنوا من بناء مستقبلهم المهني. وسنعمل على دعم قطاع الأعمال القائم بمسؤوليته تجاه الوطن والشركات التي تساهم في التصدي للتحديات الوطنية .

نتحمل المسؤولية في مجتمعنا: إن لنا دوراً مؤثراً وإسهاماً كبيراً في العمل الخيري محلياً وإقليمياً وعالمياً. وفي ذلك أكبر دليل على أن قيم العطاء والتراحم والتعاون والتعاطف راسخة الجذور فينا، غير أن هذه الجهود تحتاج إلى تطوير إطارها المؤسسي والتركيز على تعظيم النتائج ومضاعفة الأثر.

لدينا اليوم أقل من (١٠٠٠) مؤسسة وجمعية غير ربحية، ولتوسيع نطاق أثر هذا القطاع، سنواصل تطوير الأنظمة واللوائح اللازمة لتمكينها، وسنوجه الدعم الحكومي إلى البرامج ذات الأثر الاجتماعي، وسنعمل على تدريب العاملين في القطاع غير الربحي، وتشجيع المتطوعين فيه، وسنواصل تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة، ونراجع الأنظمة واللوائح المتعلقة بذلك. كما سنعمل على تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للميسورين



رابعاً / شركة إثراء المعرفة المحدودة :

تأسست إثراء المعرفة كمنظمة غير ربحية عام ١٤٣٤هـ في مدينة الرياض ، وممرت في ذلك بمراحل من حيث الأساس القانوني حتى تم في عام ١٤٣٧هـ اعتماد تسميتها شركة إثراء المعرفة المحدودة حيث صدر النظام بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ ، والذي يسمح بإنشاء وتكوين شركة الشخص الواحد- طبيعياً أو معنوياً - ويكون لهذه الشركة ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشريك ، مما يسمح بأن يكون مالك الشركة هو الوقف .وتعد شركة إثراء المعرفة المحدودة أول شركة وقفية نسائية على مستوى المملكة العربية السعودية.

رؤيتها : منارة للعمل الوقفي النسائي.

رسالتها : شركة نسائية وقفية، تسعى لتنمية المرأة والأسرة، من خلال بناء نموذج مؤسسي مستدام باستخدام الممارسات وفق منهجية علمية، ومبادرات نوعية، وتميز رقمي ، وشراكات فاعلة، في بيئة إبداعية جاذبة وفريق مؤهل.

الأهداف الاستراتيجية :

- تقديم برامج نوعية وفق معايير علمية تساهم في تلبية تطلعات المستفيدين.
- تجويد الأداء الإداري والمعلوماتي وتحقيق التميز المؤسسي.
- بناء شركات فاعلة مع الجهات المانحة والتعليمية والمناظرة.
- تحقيق رضا المستفيدين وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم .
- تنويع مصادر التمويل وترشيد التكاليف وتحقيق الاستدامة المالية.
- القيم:** الإخلاص، الصدق، الأمانة، الإلتقان، الإلتزام، الابتكار، العمل بروح الفريق.
- وتركز شركة إثراء المعرفة في المرحلة الحالية على

نمذجة العمل سواء على صعيد : التنظيمات القانونية، أو الحوكمة والإدارة ، أو البرامج ؛ بغرض نقل الخبرة حيث أن من أهدافها الاستراتيجية تحقيق التميز المؤسسي ؛ لتكون بيت خبرة للمنظمات غير الربحية النسائية .

ومن أهم مشاريعها ومبادراتها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م

البرامج المتخصصة: برنامج منار - برنامج أصالة .

الملتقيات المتخصصة: برنامج طبيبات - برنامج إرث.

الملتقيات الجماهيرية: ملتقى مبنعثة ،

البرامج الموسمية: برنامج جامعة إثراء الصيفية - برنامج الذكر الميسر .

المسابقات : مسابقة قارئة . وفي القسم الثالث من هذه الدراسة ، سيتم عرض تفاصيل عدد من هذه البرامج ، وكيف ارتبطت بأهداف الرؤية ٢٠٣٠م .

القسم الثالث : نتائج الدراسة

تم التوصل إلى النتائج التالية في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية :

السؤال الأول : ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بما يلي :

أولاً- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة في مجال القطاع الثالث من قطاعات المجتمع المتمثل في القطاع غير الربحي وهو ما يعبر عنه بمؤسسات المجتمع المدني ، ورصد أبرز الأدوار لهذه المؤسسات التي قامت بها للإسهام في تنمية المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، وقد أظهرت النتائج ما يلي :

أن مؤسسات المجتمع المدني لها دور في استثمار الموارد البشرية ، بحيث تساهم في التنمية ، من خلال ترسيخ مفهوم العمل التطوعي ، وحث جميع الفئات والشرائح الاجتماعية على العطاء والإبداع ، وتوفير المناخ الملائم لها ؛ ولذلك فإنه في عدد من الدول

التحول نحو المؤسساتية، ومسايرة الاتجاهات الإدارية الحديثة بما يوافق طبيعة المؤسسة .

استقطاب أفضل الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية.

تدريب العاملين، وتزويدهم بالمعارف و المهارات الملائمة لهذا العصر، وتحديث هذه المعارف والمهارات وفقاً للمستجدات.

تفعيل دورها في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية.

العمل على غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع.

استقطاب المتطوعين، وتأهيلهم وتشجيعهم .

تطوير البنية التقنية، واعتماد البرامج التي تزيد من كفاءة المؤسسة.

تعزيز التعاون مع القطاع الحكومي والخاص.

المشاركة في رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل ١٪ إلى ٥٪ .

المشاركة في السعي للوصول إلى (١) مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً .

السؤال الثاني : ما أهمية الشراكة بين مؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتحليل وثيقة رؤية ٢٠٣٠م (<http://vision2030.gov.sa/ar>) ، تاريخ الاسترجاع ١٨/٨/٢٠١٧م) ، والوثيقة التفصيلية لبرامج الرؤية (<http://vision2030.gov.sa/ar/node/293>) ، تاريخ الاسترجاع ١٨/٨/٢٠١٧م) وأظهرت النتائج ما يلي

أولاً- أن في محور وطن طموح .. مواطنة مسؤولة، كان من الالتزامات ما يأتي :

نواصل العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية ، فالشراكة المجتمعية لها أهميتها كما أشار (Bob,2008) انطلاقاً من كونها إحدى المحاور الرئيسة التي تغذي

المتقدمة تم استحداث قسم في أغلب المنظمات يسعى إلى جذب الكفاءات ؛ لتساهم بأوقات محددة بشكل تطوعي والاستفادة من خبراتهم خلال أوقات فراغهم .

وتؤكد الدراسات وجود علاقة طردية موجبة وارتباطاً وثيقاً بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد، حيث تشير إحدى الدراسات (مفلح، ٢٠٠٧م) إلى أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته (١٧٦) مليار دولار.

أن مؤسسات المجتمع المدني لها دور في الناتج الاقتصادي القومي ، بما تقدمه من خدمات في شتى المجالات التنموية ؛ ولذلك فإن الدول كما ذكر (الملاوي، ٢٠٠٨م) ترغب بوجود مثل هذه المؤسسات لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية ، لاسيما أن هذه المؤسسات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عمل هذه المؤسسات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتغلبين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم إيجاد فرص عمل لهم .

ثانياً- تحليل وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠م؛ لرصد الجوانب المطلوب من القطاع غير الربحي الإسهام فيها لتحقيق الرؤية ، وأظهرت النتائج أن على المؤسسات في هذا القطاع ما يلي :

وضع خطط المؤسسة في ضوء رؤية ٢٠٣٠ ، وإدماج مستهدفاتها ضمن أهداف المؤسسة .

طوير إطارها المؤسسي والتركيز على تعظيم النتائج ومضاعفة الأثر.

تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة.



السؤال الثالث: ما أهم إسهامات شركة إثراء المعرفة المحدودة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل عدد من وثائق الشركة ، وقد أظهرت النتائج ما يأتي :

أولاً / التزمت شركة إثراء المعرفة المحدودة بأن تؤدي الدور المرتقب منها في مسيرة التنمية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م ، وذلك على النحو التالي :

تواكب رؤية ورسالة الشركة ، ما تتطلع إليه الرؤية وتنشده من القطاع غير الربحي .

الاستجابة لما نصت عليه الرؤية بأهمية تكامل الأدوار بين كافة القطاعات ، إذ عقدت الشركة عددا من الشراكات مع جهات في القطاع الحكومي و جهات في القطاع الخاص ، و جهات في ذات القطاع غير الربحي .

التزمت الشركة بالعمل المؤسسي في إدارتها وبرامجها ومبادراتها ، وفقا لما نصت عليه الرؤية من ضرورة الالتزام بالعمل المؤسسي كما يلي :

إذ وقعت الشركة عقدا مع «مركز التميز المؤسسي للعمل الخيري بغرض التقييم الشامل والحصول على شهادة «ملتزمون بالتميز المؤسسي (C2E)» ، و بدأ تنفيذ هذا المشروع .

التحقت الشركة ببرنامج «خبراء إدارة الجودة» بإشراف مؤسسة السبى عي الخيرية، لتأهيل الشركة للحصول شهادة الأيزو.

تم عملية التقويم بشكل دوري للموظفات بحسب نماذج الخدمة المدنية، ويتخذ بناء على ذلك الإجراءات اللازمة، كما يتم تقويم المتدربات والمتطوعات وفق آلية معتمدة ، بالإضافة إلى تقويم البرامج وفق نماذج معتمدة .

جاءت برامج ومبادرات الشركة في إطار المسؤولية الاجتماعية التي أكدت عليها الرؤية ، ومستجيبة لعدد من أهدافها .

ثانياً / من أبرز إسهامات شركة إثراء المعرفة

النمو والتنمية الاقتصادية والمجتمعية لأي مجتمع ، فأى مهام أو أعمال تنموية لن يكون مردودها فعالا ولا مستحسنا إذا قام على العمل الفردي الذي يقصد به الاعتماد على منظمة أو مؤسسة واحدة في تنفيذ برامجها (عبدالتواب ، ٢٠١٠م ، ص ١٣٥١)

ثانيا / نصت وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠م على أهمية الشراكة بين مؤسسات المجتمع في القطاعات الثلاث (الحكومي ، الخاص ، غير الربحي) لتحقيق الرؤية ، ومن ذلك :

أ. ما ورد في محور وطن طموح... مواطنه مسؤولة : الوطن الذي ننشده لا يكتمل إلا بتكامل أديارنا، فلدينا جميعاً أدوار نؤديها سواء كنا عاملين في القطاع الحكومي أو الخاص أو غير الربحي. وهناك مسؤوليات عديدة تجاه وطننا ومجتمعنا وأسرننا وتجاه أنفسنا كذلك. في الوطن الذي ننشده، سنعمل باستمرار من أجل تحقيق آمالنا وتطلعاتنا، وسنسعى إلى تحقيق المنجزات والمكتسبات التي لن تأتي إلا بتحمّل كل منا مسؤولياته من مواطنين وقطاع أعمال وقطاع غير ربحي .

ب. ما ورد في محور طموح .. مواطنة مسؤولة : نتحمل المسؤولية في مجتمعنا ، وسنعمل على أن يكون للقطاع غير الربحي فاعلية أكبر في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية .

ج. جاءت الأهداف الاستراتيجية للرؤية كمنظومة متكاملة ، لابد من الشراكة بين القطاعات حتى يتم تحقيقها وهي :

- تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية .
- تمكين حياة عامرة وصحية .
- تنمية وتنويع الاقتصاد .
- زيادة معدلات التوظيف .
- تعزيز فاعلية الحكومة .
- تمكين المسؤولية الاجتماعية .

في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، البرامج والمبادرات التالية :

البرامج الموسمية :

١/ جامعة إثراء الصيفية : منشأة صيفية تجمع عددا من الكليات ذات التخصصات المتنوعة لتقدم برامج نوعية مختلفة لإكساب الفئات المستهدفة العديد من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تعمق الاعتزاز بالدين والهوية الوطنية وتحقق الرؤية المستقبلية (٢٠٣٠) وذلك على أيدي خبيرات في المجالات المتعددة بما يستثمر الطاقات والمواهب والقدرات لرفعة الوطن.

الفئة المستهدفة : الفتيات من ٥-١٨ سنة

كليات الجامعة : كلية العلوم الشرعية: كلية الإعلام- كلية الحاسب آلي - كلية ريادة الأعمال: كلية العلوم- كلية التربية (مسار الإلقاء - مسار القيادة) الكليات الصحية-كلية التصميم والفنون. الأهداف: تنبثق أهداف الجامعة إثراء من الرؤية الوطنية (٢٠٣٠) على النحو التالي :

وطن طموح:

تعزيز الكفاءات الجيدة وتشجيع ثقافة الأداء الفعال. تمكين مواهب الطالبات وإطلاق قدراتهن وإمكاناتهن الواعدة لتحقيق رؤية الوطن.

بناء جسور التواصل داخل الجامعة وخارجها من خلال الشراكات المحلية .

مجتمع حيوي:

بناء شخصية متوازنة للطالبات وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال.

ترسيخ الاعتزاز بالهوية الوطنية لدى الطالبات وفخرهن بإرثهن الثقافي.

تهيئة بيئة جاذبة تشجع ثقافة الإبداع والتميز وتعزز الدور المجتمعي.

اقتصاد مزدهر:

إعداد الطالبات للإنجاز والقدرة على ريادة الأعمال والمشروعات.

توفير الخبرات المربية للطالبات في مختلف المجالات لتحقيق استثمارات نوعية.

تطوير قدرات البحث العلمي والابتكار في المجالات ذات الأهمية للوطن

إحصائية جامعة إثراء الصيفية عام ١٤٣٨هـ

عدد المتطوعات	عدد الموظفين	عدد الطالبات	الفترة
٨٣	٨٠	٥٠٠	الأولى
١٠٥	٩٠	٥١٠	الثانية
٧١	٩٠	٤٠٠	الثالثة
٢٥٩	٢٦٠	١٤١٠	المجموع

مميزات الجامعة :

التدريب النوعي للفتيات على أيدي متخصصات في كل مجال .

البيئة التعليمية الداعمة

تخصيص الفترة الثالثة لتدريب فتيات دار الحضنة الاجتماعية بالرياض ، وفتيات اللجنة الاجتماعية للمرأة والطفل .

تخصيص دورات لأمهات الطالبات .

المخرجات النوعية فبالإضافة إلى إكساب الفئة المستهدفة المهارات والمعارف والاتجاهات المعنية، فإنه تم تحقيق عدد من الإنتاج الإبداعي للفتيات ومن ذلك : (٦٥) قصة - (١٣) تحقيق صحفي - برمجة ٣٥ برنامج رفع ١٧ منها على موقع سكراش العالمي - (١٥) مبادرة خيرية، تبني عدد من مشاريع ودعمها



العام	المقر	عدد المتدربات	عدد الفعاليات	عدد الساعات
١٤٣٧هـ	الرياض	٤٠	٣٢	١٦٠
١٤٣٨هـ	المجمعة	٣٨	٢٣	١١٥

ب / برنامج أصالة :

برنامج تأصيلي ونقدي لتأهيل المعيدات والمحاضرات في الأقسام الشرعية للرد عن الشبه المثارة.

الرؤية: برنامج نوعي يهتم بتكوين فكر نسائي واع في قراءة النصوص الشرعية والرد عن الشبهات.

الرسالة: تأهيل وإعداد قيادات شابة تعزز بعقيدها ومحصة ضد الأفكار الوافدة المخالفة للشرعية وقادرة على التعامل الإيجابي مع نوازل ومستجدات العصر.

الفئة المستهدفة: عدد (٣٥-٤٠) طالبة من طالبات الدراسات العليا والأكاديميات في التخصصات الشرعية، يتم قبولهن وفق شروط وضوابط خاصة.

يعقد البرنامج في ثلاثة فصول دراسية في كل فصل دراسي مستوى تنتقل إليه الدراسة بالاجتياز، وعند تخرج الدارسة من البرنامج تمنح شهادة أصالة بعد إكمالها متطلبات البرنامج وتقديمها مشروع تخرج .

٢. الملتقيات المتخصصة

أ / ملتقى طبيبات:

الرؤية : الريادة في التنمية الشاملة لطالبات الطب البشري وطب الأسنان.

الرسالة الإسهام في التغيير الإيجابي في التفكير الثقافي والاجتماعي بتوفير منصة ثقافية حوارية للالتقاء وتبادل الأفكار والخبرات، على يد خبراء مختصين وأكاديميين لتحقيق نموذج وطني متميز في تطبيق الأخلاق الإسلامية في المهن الطبية.

الفئة المستهدفة: طالبات التخصصات الطبية في الجامعات والكليات.

تم هذا العام إقامة الملتقى الثقافي الثالث للطبيبات

مادياً واستشارية - إنتاج (٨) خطط ابتكار - إنتاج روبوتكس قادر على المنافسة.

البرامج المتخصصة :

أ/ برنامج منار لتأهيل القيادات النسائية الشابة:

الرؤية: بناء قيادات نسائية شابة قادرة على صناعة الأثر وقيادة التغيير في المنظمات.

الرسالة: برنامج تأهيلي طويل المدى موجه للفتيات، يركز على إكسابهن المهارات والسلوكيات والمعارف في مجال القيادة الإدارية، مع تعزيز القيم الإسلامية والوعي المجتمعي بأدوات تأهيلية متكاملة تجمع بين التأصيل العلمي والتطبيق النظري والمساهمة في تجسير العلاقات بين المشاركات والمنظمات مع تهيئة بيئة مناسبة للاحتكاك بالخبرات القيادية الفاعلة.

الفئة المستهدفة : يستهدف البرنامج المرأة من ٢٥-٣٥ سنة، ممن لديها المهارات الأساسية في القيادة، وسبق لها ممارسة أعمال إدارية أو قيادية، ولديها الاستعداد لتطوير نفسها، والرغبة في خدمة المجتمع مراحل تنفيذ البرنامج:

المرحلة الأولى : الاستقطاب والاختيار : وتم اتباع الأسلوب العلمي في ذلك

المرحلة الثانية : التدريب والتطوير وتشمل دورات تدريبية متخصصة، وورش عمل، ولقاءات مع شخصيات قيادية وتتضمن هذه المرحلة مهام أدائية وتطبيقات عملية، وتعليم ذاتي.

المرحلة الثالثة: التقييم والتغذية الراجعة.

وقد نفذ برنامج منار لتأهيل القيادات النسائية الشابة هذا العام ١٤٣٨هـ من قبل اللجنة النسائية للتنمية المجتمعية بمنطقة الرياض بالشراكة مع شركة إثراء المعرفة المحدودة، وجامعة المجمعة .

إحصائيات برنامج منار لتأهيل القيادات الشابة

عدد الحاضرات	عدد التخصصات	عدد دول الابتعاث	مشاهدات البث المباشر
٥٠٠	٢٠	١٢	٨٠,٠٠٠

٥-المسابقات:

أ/ مسابقة قارئة: مسابقة ثقافية وطنية تفاعلية للمرأة تطلقها شركة إثراء المعرفة المحدودة إيماناً منها بأهمية دور المؤسسات غير الربحية في تحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)، تهدف المسابقة لصناعة جيل مثقف قادر على المشاركة في التغيير، وذلك في أربعة مستويات (حسب عدد الكتب) من خلال عدة مراحل تمر بها المتسابقة.

مجالات المسابقة: مجال العلوم الشرعية - مجال الأدب - مجال التاريخ - مجال الثقافة العامة - مجال التربية وتطوير الذات .

من أهدافها: تنمية مهارات العمل الإداري الاحترافي لدى ٢٠٠ متطوعة - نشر ثقافة التطوع لدى ٢٠٠ متطوعة ، بالإضافة إلى أهداف أخرى لتنمية مهارات القراءة واستثمار أوقات الفراغ .

أطلقت النسخة الأولى من المسابقة عام ١٤٣٧هـ ، وشارك فيها ١٥ ألف متسابقة من كافة مناطق المملكة العربية السعودية ، وقرئ فيها ١٢٠ ألف كتاب ، وأطلقت النسخة الثانية منها هذا العام في ١٠/١٠/١٤٣٨هـ .

القسم الرابع : أهم النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

أولاً/ أهم النتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الحالية إلى عدد من النتائج أهمها : أن لمؤسسات المجتمع المدني (القطاع غير الربحي) دور في التنمية المجتمعية ، ودفع عجلة التقدم ، وتحقيق الرؤى المستقبلية .

أن رؤية المملكة (٢٠٣٠) أولت القطاع غير الربحي جانباً من الأهمية ، وهذا يستلزم أن يقوم هذا القطاع بتنفيذ الأدوار المطلوبة منه لتحقيق الرؤية .

وطالبات الطب المعتمد من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بالشراكة مع جامعة نورة بنت عبد الرحمن

من أهدافه: التشجيع على المساهمة الإيجابية في الشراكة المجتمعية - ترسيخ الاعتزاز بثوابت الدين والوطن - تعزيز روح المبادرة والتطوع في العمل الخيري .

المواضيع التي طرحت هذا العام ١٤٣٨هـ من قبل نخبة من الأساتذة المتخصصين : التوازن بين الحياة المهنية والاجتماعية والطبية - سلامة المرضى - التطوع في الطب - كيف تتعامل مع الثقافات المختلفة في بيئة العمل .

إحصائية ملتقى طبيبات

العام	عدد المستفيدات	عدد الجامعات	عدد الأيام	عدد الساعات
١٤٣٧هـ	١٦٦	٥	٤	٨
١٤٣٨هـ	٢٠٧	٧	٤	٨

٤-الملتقيات الجماهيرية :

أ/ ملتقى مبتعثة: ملتقى حوارى مع المبتعثات السعوديات يتم فيه عرض ومناقشة القضايا المتعلقة بالابتعاث بقيادة أكاديميين وخبراء متخصصين، ويبتث مباشرة عبر شبكة الانترنت

الرؤية: الريادة في التنمية الشاملة للمبتعثة السعودية.

الرسالة: الإسهام في تحقيق نموذج وطني رائد للمبتعثة السعودية من خلال توفير منصة ثقافية حوارية.

يستهدف هذا العام: (١٠٠,٠٠٠) مبتعثة ومقبلة على الابتعاث .

مدته : يوم واحد (خمس ساعات) خلال إجازة المبتعثين ، ويتم بثه مباشرة عبر شبكة الانترنت .

إحصائية ملتقى مبتعثات عام ١٤٣٧هـ



دعم الجهات العليا ذات الاختصاص لمؤسسات المجتمع المدني - وفق ما نصت عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠ - بما يلي :

مراجعة وتطوير الأنظمة واللوائح القائمة ، لتمكين هذه المؤسسات .

تمكين المؤسسات والجمعيات غير الربحية من استقطاب أفضل الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية .

تدريب قادة ومنسوبي مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية ، والمتطوعين للعمل فيها .

تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة .

تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للميسورين والشركات الرائدة لتفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية.

تنسيق الجهود بين المؤسسات في القطاع غير الربحي حتى تتكامل فيما بينها .

ثالثاً / الدراسات المستقبلية :

يعد موضوع مؤسسات المجتمع المدني ، و الشراكة بين القطاعات الثلاثة في الدولة (الحكومي ، الخاص ، غير الربحي) ذا أهمية في مجال البحث العلمي لدوره في الإسهام في مسيرة التنمية وتحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ، ولذلك تقترح الباحثة عدد من الدراسات على النحو التالي :

تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع في القطاعات الثلاث في أي جانب من الجوانب التي تدعم مسيرة التنمية (تعزيز الهوية الوطنية - رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة - رعاية الموهوبين - دعم حركة الابتكار والاختراع) في ضوء خبرات بعض الدول .

تقديم نموذج لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الإسهام في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ .

دراسة مقارنة بين إحدى مؤسسات المجتمع المدني المحلي و مؤسسة محلية أخرى في القطاع نفسه .

دراسة مقارنة بين مؤسسات المجتمع المدني المحلي ، ومؤسسات المجتمع المدني في دول أخرى .

يتطلب تحقيق الرؤية ، تكامل الأدوار بين القطاعات الثلاث (الحكومي ، الخاص ، غير الربحي) والالتزام بالمواطنة المسؤولة و المسؤولية الاجتماعية .

تعد شركة إثراء المعرفة المحدودة نموذجاً لمؤسسات المجتمع المدني التي تسعى للإسهام في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ ، والالتزام بما جاء فيها فيما يخص القطاع غير الربحي ، وكان لها إسهامات نوعية في هذا المجال .

ثانياً / توصيات الدراسة :

بناء على النتائج السابقة ، توصي الدراسة بما يلي :

إطلاق جائزة سنوية للمؤسسات التي لها إسهامات في العمل التطوعي المحقق لرؤية ٢٠٣٠ ، تكون على ثلاث مسارات : القطاع الحكومي ، القطاع الخاص ، القطاع غير الربحي .

تواصل مؤسسات المجتمع المدني المحلية بالمؤسسات المماثلة عربياً وإقليمياً ودولياً ؛ للاستفادة من خبراتها بعد تكييفها لتكون مؤامة للمجتمع المحلي ومحقة للرؤية الوطنية ٢٠٣٠م .

إدماج مؤسسات المجتمع المدني لمستهدفات الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ ، ضمن أهداف خطتها .

قياس فاعلية وكفاءة مؤسسات المدني وفق مؤشرات إسهامها في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ ، ودعمها للخطط الوطنية.

تفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع بقطاعاته الثلاثة (الحكومي ، الخاص ، غير الربحي) ، حتى تتكامل الأدوار لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ .

التزام مؤسسات المجتمع المدني بما نصت عليه الرؤية ٢٠٣٠ ، كما يلي :

تطوير إطارها المؤسسي ، والتركيز على تعظيم النتائج ومضاعفة الأثر .

ممارستها دوراً فعالاً في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية .

القيام بدورها في غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع .

المراجع :

أولاً / المراجع العربية :

شحاتة ،عمر فرغلي. (٢٠١٣م).المؤسسات الخيرية الوقفية في دعم التعليم: دراسة حالة دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة . أم درمان : معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي . جامعة أم درمان الإسلامية .
رزق ، عادل . (٢٠٠٩م) . استراتيجيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أسلوب من أساليب الإدارة الاقتصادية الرشيدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العربي السنوي العاشر ، الإدارة العربية ومقاربات الجودة والعالمية والريادة والشراكة والتنافسية . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية . ص ص ٧٥-١٢٢ .

عبدالنواب ، ناصر عويس . (٢٠١٠م) . الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية لدعم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية . مصر : مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية . ع ٢٨ ، ج ٣ ، ص ص ١٣٤١- ١٤١٩ .

قنديل ، أماني وبن نفيسة ، ساره . (١٩٩٤م) . الجمعيات الأهلية في مصر . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

محروس محمد الأصمعي . (٢٠٠٥م) . الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع .

المفلح، هيام (٢٠٠٧م) . العمل التطوعي استثمار أمني واقتصادي .. كل ريال ينفق فيه عائده خمسة ريالات . الرياض : جريدة الرياض السعودية، العدد ١٤١٦٦ ، ٧ ابريل . ملاوي ، أحمد إبراهيم . (٢٠٠٨م) . أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية . دمشق : مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . مج ٢٤ ، ع ٢ ، ص ص ٢٥٥ - ٢٧٥ .

الملحم ، إبراهيم بن علي . (٢٠٠٣م) . دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . المؤتمر السنوي الرابع في الإدارة : القيادة الإبداعية

لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي . دمشق : المنظمة العربية للتنمية الإدارية . ص ص ١٨٢-٢١٤ .
النسور ، مروان محمد . (٢٠١١م) . استراتيجيات و دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن . الجزائر : مجلة دراسات استراتيجية . ع ١٦ ، ص ص ٩٩-١٣٦ .

النعناعي ،عبير علي . (٢٠١٠م) . المعوقات التي تواجه الجمعيات الاهلية في تحقيق الشراكة المجتمعية في مجال التعليم . مصر :مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية . ع ٢٩ ، ج ٣ . ص ص ١٠٨٩- ١١٤٥

ثانيا / المراجع الأجنبية :

-Durr Barbara ,Thomas ,Gwen:(2001) Partnership

Principles : what we have learned about partnering and institu. April .U.S.A

-Wells John ,et .Al Interest .Based Negotiation Acase Study ,VOL 2 .B ,N ,4 .Public Presonnel management winter ,U.S.A ,1997 .PP- 529 533

-Dotterweich ,Jutto :(2006) Building effective community partnerships , for youth development :lessons learned from act for youth ,Journal of Public Health Mangement and Practice Nov. Vol 12.Issue ,P. 51-57 .

ثالثا / المواقع الالكترونية :

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية
<https://boe.gov.sa/printsystem.aspx?lang=ar&versionid=353&systemid=374>

وثيقة الرؤية 2030 ، 2015

<http://vision2030.gov.sa/ar>

الوثيقة التفصيلية لبرامج الرؤية

<http://vision2030.gov.sa/ar/node/293>

منتدى تطوير القطاع غير الربحي

<http://npdforum.org/>

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠) عبر تمكين رواد الاعمال لتقديم الخدمات الاسنادية لوزارة الحج والجهات التابعة لها.

اعداد/ طلال منصور الذيابي

مقدمة:

الجديدة، ويتطلب تحقيق هذه الرؤية تمكين رواد الاعمال في مختلف الانشطة المهنية؛ ويعد قطاع الحج والعمرة والزيارة من القطاعات الاقتصادية ذات الوفر الاقتصادي المتسمة بخلق احتياجات وانشطة اخرى داعمة له، كما يُعد ميداناً لتطبيق تلك الرؤية وتفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر المساهمة الحقيقية في تلك الخدمات.

هدف الورقة-تهدف الورقة الى وضع استراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر قطاع الحج والعمرة في تقديم الخدمات الاسنادية (كالضيافة، والاعاشة، والاسكان، والتقنية، والارشاد السياحي) والتي تستفيد منها وزارة الحج والجهات التابعة لها.

تساؤل الورقة- تنطلق الورقة من التساؤل التالي: كيف يمكن تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو تقديم تلك الخدمات؟

حيث ستم الاجابة على هذا التساؤل عبر ثلاثة محاور:

١. مفهوم واهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢. بيئة اعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

٣. استراتيجية تمكين وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الخدمات المساندة لأعمال الحج والعمرة.

مصطلحات ومفاهيم:

-الخدمات الاسنادية: يقصد بها الخدمات التي يحتاجها قطاع الحج والعمرة (كالضيافة، والاعاشة، والاسكان، والتقنية، والارشاد السياحي).

يشكل الاكتفاء الاقتصادي وبالتالي الوصول إلى الرفاه والاستقرار بمختلف مستوياته هدفاً لصانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وذلك من خلال الحرص على توفير فرص العمل وخلق مجالات وظيفية غير تقليدية تخرج عن نطاق ما هو متعارف عليه في قطبي العمل (الحكومي والخاص) فكلا القطاعين يعانيان من سمة تناقص الغلة عند حد معين، وبالتالي انخفاض الإنتاجية الحديثة للعاملين مما يتقرر معه عدم إمكانية إلحاق المزيد من العاطلين عن العمل وإلا تحولت العمالة الموظفة إلى بطالة مقنعة تستنزف الاقتصاد دون قيمه مضافة تضاف إليه، وخلال العقد الأخير برز الاهتمام بظاهرة اقتصادية عالية الكفاءة في عالم الأعمال وبرزت معها العديد من الفوائد والآثار على المستوى الفردي والمجمعي والاقتصاد القومي ألا وهي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فالتقارير الرسمية تشير إلى دورها الفاعل في توليد فرص العمل بمعدلات عالية مقابل تكلفة رأسمالية قليلة، بجانب دورها في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى دورها التكاملي والمساند للمشروعات الكبيرة مما يعمل على خلق توازن في العملية التنموية، وقد تبنت المملكة مبكراً إلى أهمية هذا القطاع فوفرت له الدعم بشتى أنواعه التنظيمي والمؤسسي والتمويلي رغبة منها بإسهامه في عجلة التنمية. كما عبرت رؤية ٢٠٣٠ عن اهتمامها بهذا القطاع من خلال جعله إحدى الفرص المثمرة لاقتصاد مزدهر مؤكدة سعيها نحو خلق فرص العمل بدعم رواد الاعمال وبرامج الاستثمار في الصناعات

٣٠٠ عامل و٦ مليون دولار، اما البنك الدولي فقد عرف المنشآت الصغيرة بأنها التي يقل فيها العاملين عن ٥٠ عامل واصولها لا تتجاوز مليون دولار ومبيعاتها اقل من ٣ مليون دولار، اما المتوسطة فتلك التي يعمل بها اقل من ٣٠٠ عامل وتبلغ اصولها اقل من ١٥ مليون دولار ولا تتجاوز مبيعاتها ١٥ مليون دولار (البنك الدولي). وفي المملكة جعل ايضا عدد العمالة والاصول المستثمرة معياري تعريف قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعرفتها الهيئة العامة للمنشآت بتلك التي تضم عمالة من ٦-٤٩ ومقدار مبيعات اكثر من ٣ ملايين واقل من ٥٠ مليون ريال، اما المنشآت المتوسطة فهي التي تضم عمالة من ٥٠-٢٤٩ عامل ومبيعات من ٥٠ مليون الى اقل من ٢٠٠ مليون ريال (موقع بادر الالكتروني).

٢. **اهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة قطاعاً مهماً بالنسبة للاقتصادات العالمية لما يقدمه من مساهمة في خلق فرص العمل واجمالي الناتج المحلي ولارتباط نموه بزيادة الاقتصاد الرسمي، فهو يلعب دوراً هاماً في توفير من ٦٠-٨٠٪ من فرص العمل، مما يؤهله لأن يكون قوة محركاً للنمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع في الناتج والأيدي العاملة:



المصدر: البنك الدولي.

ويتميز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتغلغلها في المناطق الغير حضرية او النائية لتقدم خدماتها وهو عامل يساعد في توفير فرص العمل والسلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدود، كما انه قادر على التجديد والابتكار وبالتالي المنافسة والاستمرارية مما يدعم هذه العلاقة مع المجتمع؛ كما تكمن اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على جذب الاستثمارات

• **تناقص الغلة:** حالة اقتصادية تتسم بانخفاض الانتاجية نتيجة زيادة أحد عوامل الانتاج مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

• **الانتاجية الحدية:** المستوى الذي يصل في كفايته الى الحد الذي يتسنى معه انتاج سلعة معينة بتكلفة يكاد يغطيها سعر السوق.

• **حوكمة:** تطبيق النظم والقوانين والعلاقات الوظيفية وفق هيكله مدروسة تحقيقاً للجودة وصولاً للتميز في الاداء.

المحور الاول- تعريف واهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

١. تعريف المنشآت الصغيرة و المتوسطة

اتفقت الادبيات في حقل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى عدم وجود تعريف دقيق وموحد له، وهو ايضا ما توصلت اليه لجنة الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية (سحنون، ٤٢٣)، فهو مفهوم ديناميكي متحرك من دولة الاخرى، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى تعتبرها النامية كبيرة (النمروطي، ١١)، واستخدمت عدة معايير في تعريف المنشآت الصغيرة والكبيرة كعدد العاملين وحجم المبيعات ومبلغ الاصول المستثمرة (البندي، ٥)، فالمفهوم يختلف باختلاف الدول وامكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومدى التقدم التكنولوجي ومرحلة النمو (السراج، ٧)، (الشايب، ٢٤)، غير ان هناك اتفاق في معيارية التعريف من خلال وضع معايير تتعلق بالعمالة ورأس المال المستثمر والعائد مع اختلاف النسب المستخدمة، ففي اليابان عُرِفَت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء على معيار العمال ورأس المال المستثمر وحددت له قيم بحسب النشاط ففي الصناعة لا يزيد عدد العاملين عن ٣٠٠ ورأس المال ١٠٠ مليون ين وفي قطاع التجارة ١٠٠ عامل و٣٠ مليون ين كراسمال، وفي الولايات المتحدة حددت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتلك التي يقل عدد العاملين فيها عن ٥٠٠ عامل ورأس مال اقل من ٢٠ مليون دولار، وفي كوريا حددت الصناعات التحويلية بأقل من

تنخفض في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية الأخرى (تقرير الصندوق، ٢٠١٨). وبالنظر الى بيانات مساهمة القطاع في الناتج في الجدول (٣) نجد ذلك واضحاً ماعدا دولة الامارات، وهو ما ينطبق أيضاً على توفير فرص العمالة والتشغيل في القطاع.

جدول (٣)

الدولة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي %
تونس	٧٣
السعودية	٢٠
لبنان	٩٩
الامارات	٤٢
البحرين	٢٨
عمان	١٨
مصر	٨٠

المصدر: صندوق النقد العربي، البنك الدولي.

تحديات تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي:

لخص اتحاد المصارف العربية في تقريره للعام ٢٠١٥ اهم التحديات التي تواجه القطاع على النحو التالي (التقرير ٢٠١٥):

- التمويل: واعتبره احد اعظم التحديات (١) التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمع ان القروض المقدمة من المصارف للقطاع الخاص قد شهدت ارتفاعاً كبيراً الا ان الحصة الاغلب حصلت عليها الشركات الكبيرة.
- افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى الدراية التقنية والمالية التي من شأنها أن تساعد القطاع في رسم خطط مفصلة جديدة بثقة المصارف، بالإضافة الى حاجة القطاع لتحسين وتطوير مهارات ادارتها والى مزيد من الشفافية.

الاجنبية، فبحسب تقرير صادر عن منظمة الاونكتاد ان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دور ريادي في رفع حصة منطقة اسيا من الاستثمارات الاجنبية لأكثر من ١٠% كما انه بإمكانها استقطاب المزيد من الشركات مما يسهم في نقل وتوطين التقنية، وتبلورت اهمية قطاع المشروعات الصغيرة والكبيرة في تحول اهتمام بلدان العالم له، فقد كان ما يميز تجربة كوريا الجنوبية ارتباط خططها التنموية بتنمية المنشآت الصغيرة والكبيرة، فبعد ان كان اقتصادها في بداية الستينات لا يتخطى نصيب الفرد من الدخل حاجز ٨٧ دولار إضافة الى اعتماده على مصدر وحيد للتصدير مما نتج عنه عجز دائم في ميزان المدفوعات وعدم وجود قاعدة صناعية، تبوأ مع حلول عقد الثمانينات مرتبة متقدمة فقد اضحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة جزء لا يتجزأ من اقتصاد كوريا ويعتمد عليه في الناتج والعمالة حيث اسهم بما يزيد عن ٨٧% من القوى العاملة و ٥٢% من القيمة المضافة للناتج. (هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة).

٣- مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العالم العربي:

اهتمت الدول العربية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجسد هذا الاهتمام في اقرار مبادرة امير دولة الكويت خلال القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية المنعقدة في الكويت العام ٢٠٠٩ والتي اسفرت عن انشاء حساب خاص لتمويل ودعم مشاريع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يتولى ادارته الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبالرغم من تنفيذ عدد كبير من برامج الدعم لتلك المنشآت الا ان مساهماتها في البلدان العربية مازالت متواضعة وقل بكثير مما هو ممكن خاصة بالمقارنة مع دول اخرى في نفس التصنيف العالمي (تقرير صندوق النقد العربي، ٢٠١٣) فعلى مستوى مساهمة القطاع في الناتج المحلي يصل تقرير صندوق النقد العربي بعد استعراض بيانات حصة المنشآت من الناتج الى نتيجة مفادها ان تلك المساهمة

١. مع التحفظ نسبياً على هذه النتيجة، وسيتضح ذلك في المحور الثاني عند الحديث عن التمويل في المملكة.



• عدم وجود بيئة مواتية وأنظمة كافية.

وإذا ما استثنينا التمويل كعقبة لتوفر مصادر متعددة له، فالتحدي يكمن في إدارة بيئة القطاع (ممارسات وسياسات وأنظمة).

المحور الثاني- بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة.

اولت المملكة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماماً بالغاً لإيمانها بدوره في دفع عجلة التنمية ترسيخاً للاستراتيجية الوطنية الشاملة في تنويع هيكل مصادر الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط ونجم عن هذا الاهتمام ان اضحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات حضور واسع في القطاع الخاص وخصوصاً في المجال التجاري حيث يشكل القطاع حالياً ٩٣% من الشركات المسجلة في السوق السعودي (صندوق التمية الصناعي).

أ. مبادرات الحكومة لتنمية وتفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

ترجمت الحكومة اهتمامها وإيمانها بدور القطاع كذراع تنموي وقناة اقتصادية منتجة بواقع عدة مبادرات منها ما يختص بالتمويل والاخرى كحاضنات ومسرعة لنمو القطاع، بجانب مؤسسات تهدف الى تقييم الملاءة والكفاءة المالية للمشروعات، وتحظى بيئة اعمال القطاع بدعم ما يزيد عن (٣٠) جهة يمكن التعرف عليها عبر الموقع الالكتروني لبادر.

ولعل ابرز تلك الجهات صندوق التنمية الصناعية و يأتي على رأس المؤسسات المانحة والذي انشئ العام ١٣٩٤ لتمويل ودعم القطاع الصناعي عن طريق تقديم القروض المتوسطة وطويلة الاجل لتأسيس مصانع جديدة او تطوير وتوسيع مصانع قائمة، فقد وصلت قيمة القروض المقدمة خلال العام ٢٠١٥ (٢٨٥٢) مليون ريال للمصانع الجديدة (الموقع الالكتروني لبنك التنمية الصناعية).

من الجهات ايضاً بنك التنمية الاجتماعية والذي تأسس العام ١٣٩١ بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية

عبر تقديم القروض المهنية والاجتماعية للأفراد، وقد صمم البنك برنامج مسارات ليكون احد قنوات الدعم للشباب الطامحين لممارسة العمل الحر، وبلغت قيمة القروض المقدمة خلال العام ٢٠١٦ ما يزيد عن (٤٠) مليار ريال (الموقع الالكتروني لبنك التنمية الاجتماعية).

هناك ايضاً برنامج كفالة وهو مبادرة تنموية بين وزارة المالية والبنوك السعودية وبرنامج كفالة لضمان اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ انشائه وحتى العام ٢٠١٥ اعتمد ما اجماليه (١٤٨٩٩) كفالة بقيمة (٧٠٩٨) مليون ريال استفادت منها (٧٢٢٢) منشأة صغيرة ومتوسطة (الموقع الالكتروني لبرنامج كفالة).

ب. مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي:

يصنف اقتصاد المملكة على انه واحد من اسرع الاقتصادات نمواً غير انه اظهر انخفاضاً وتباطؤ في مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الغرفة التجارية بجمه، ٩٠) فمع ان القطاع يشكل حوالي (٩٣%) من اجمالي الشركات المسجلة في القطاع الخاص لم يتجاوز نصيبها من القيمة المضافة للناتج المحلي ٢٠% (متندي اسبار، ٢٠١٦) ويعتبر نسبة ضئيلة اذا ما قورن بالمتوسط العالمي للبلدان ذات الدخل المتوسط والمقدر ب(٤٠%) (مؤسسة التمويل الدولية، ١٢/١)، وعلى مستوى توفير فرص العمل تتضاءل ايضاً مساهمة القطاع بنسبة (٢٥%) من القوى العاملة في القطاع الخاص مقارنة بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين ٦٥- ٨٠%، وبما ان (٧٤%) يعملون في قطاعي التجارة والبناء توظف المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمالة الوافدة بشكل رئيسي اما السعوديين فلا يشكلون سوى نسبة (١٠%) (الغرفة التجارية بجمه، ١٠).

وفي جانب التمويل تبلغ نسبة الاقراض الممنوح لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٣%) بحسب

١. انظر المحور الاول .

الاسواق العالمية والتعاون المشترك مع المستثمرين في العالم^(١).

٢. التحديات التي تواجه تقدم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

يشكل غياب التنظيم الداخلي والخارجي المتمثل في حوكمة القطاع التحدي الابرز والاهم، فالتقارير الرسمية تؤكد أن اسباب احجام المؤسسات المالية المصرفية والاقراضية الاخرى عن تمويل القطاع تتمثل في (الغرفة الصناعية بجدة، ٢٠١٣):

- نقص المعلومات الموثوقة بها للوصول الى بيانات تلك المنشآت مما يؤدي الى عدم اعطاء درجات ائتمان واضحة.
- عدم وجود بيئة قانونية تسمح بتسجيل الضمانات وانفاذ القانون في حالة التخلف عن السداد.
- عدم ارتباط التمويل المقدم من المؤسسات التمويلية بخدمات التدريب والاستشارات المالية والمحاسبية
- عدم تمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنفس قدرة المشروعات الكبيرة بالانفاذ الى الاسواق الرأسمالية.

كما اكد محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن هناك عدة معوقات تواجه القطاع والتي حددها في اربعة عناصر (التمويل، البيروقراطية، صعوبة الوصول الى الاسواق المالية، المنافسة لاستقطاب الكفاءات (موقع بادر الالكتروني)، وقد عبرت مؤسسة التمويل الدولية عن المعوق الاخير بافتقار القطاع الى الموظفين المؤهلين.

ولتخطي هذه المعوقات ومواجهة تلك التحديات علينا ان ندرك اننا امام حقيقة لا تقبل نقاشاً او جدالاً وهي ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافد ومورد اساسي

احصاءات اتحاد البنوك العربية والبنك الدولي وهي نسبة تقل بكثير عن المعدل العالمي للبلدان ذات الدخل المتوسط والبالغ (١٨٪)، وبحسب الدراسة التي اجراها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الدولي اظهرت النتائج الاولية اتجاهاً عاماً لدى المصارف الى خفض التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من التوسع فيها.

ومع ذلك فإن اشكالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في الناتج والعمالة في المملكة لا يُعزى الى التمويل بالدرجة الاولى كما قرر اتحاد المصارف العربية لاسيما في ظل السياسات المتخذة من قبل الحكومة في جانب الاجراءات ونوعية البرامج الممولة والتزامها بضخ ما قيمته تريليون لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى امكانية الاستفادة من صور التمويل الشرعية التي وفرتها المصارف الاسلامية او فروع البنوك التجارية المتعاملة بالأساليب الشرعية والتي اثبتت جدواها وكفاءتها الاقتصادية والتمويلية (كالمرابحة، والمشاركة، والاستصناع....)، انما تكمن الاشكالية في غياب التخطيط والادارة الممنهجة لبيئة اعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فحصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاقراض متقاربة بين الامارات والمملكة الا ان الاثر الاقتصادي للقطاع شكل فارقاً لصالح دولة الامارات فهو يساهم بما نسبته (٤٢٪) في الناتج ويوفر (٦٢٪) من فرص العمل في القطاع الخاص، وبالنظر الى تجربة اماره دبي في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نجد منظومة متكاملة من المبادرات والسياسات والبرامج الحكومية الفاعلة التي ادت الى افضل الممارسات في القطاع بدءاً من صياغة خطط التنمية للقطاع والخطط التي تهدف الى تسهيل وتطوير بيئة الاعمال بشرياً وتقنياً وادارياً، مروراً بالأساليب التكنولوجية واعتمادها في تسيير الأنشطة، وانتهاءً بالحلول المالية والتمويلية والمحاسبية وقياسات الاداء، علاوة على اهتمام حكومة دبي بحوكمة القطاع والتزامه بمبادئ ومتطلبات بيئة العمل لضمان المزيد من الشفافية ليعسر لها الولوج الى

١. للتعرف على المزيد من تلك التسهيلات والاجراءات انظر تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، ٢٠١٣



مقومات الرؤية، كان من البديهي ان يصبح قطاع الحج والعمرة والزيارة احد الركائز الاساسية الفاعلة في هذا الاستثمار والمحرك الاول له، والذي هدفت الرؤية الى زيادة طاقته الاستيعابية بنحو ٣٠ مليون معتمر بحلول العام ٢٠٢٠ حيث ان من المتوقع تحقيق عوائد تقدر بأكثر من (٤٧) مليار ريال (الموقع الالكتروني لجريدة اليوم) مما يعتبر دخل اضافي للاقتصاد يوازي دخل النفط مستقبلاً، الامر الذي يتطلب الاهتمام بنمو هذا القطاع عبر تنمية الخدمات المتصلة به والداعمة لاستمراره تحقيقاً لتطلعات الرؤية التي اكدت على تمكين المسلمين من اداء العمرة والحج وبنسبة رضا عالية عن الخدمات التي تقدم لهم مشيرة الى دور القطاعين العام والخاص في تحسين تلك الخدمات ومنها الاقامة والضيافة واجراءات الوصول باستخدام التقنية الحديثة والتطبيقات الذكية (الرؤية).

وتفعيلاً للرؤية في هذا الجانب جاء احد اهداف وزارة الحج والعمرة ضمن خطة التحول الوطني ٢٠٢٠ وهو الهدف الثاني متضمناً تنفيذ شراكات استراتيجية فعالة مع القطاع الخاص، ويعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الواعدة بالمملكة والذي يمكن ان يعتمد عليه قطاع الحج والعمرة والزيارة في تقديم الخدمات الاسنادية الاساسية، فكما نعلم ان هناك العديد من الخدمات المقدمة في الحج والعمرة منها الضيافة، والاسكان، والاعاشة، والصيانة، والنقل، والارشاد السياحي، والتقنية... ولا يخفى ان هناك طاقات مؤهلة ومدربة لكل مجال من هذه المجالات والحاصلين على تدريب عال سواء عبر مخرجات التدريب التقني او المراكز الاهلية والجهات المتخصصة كهيئة السياحة، وتلك الكفاءات قادرة على تكوين وتشغيل مشروعاتهم الخاصة والتي تحتاج في تنميتها فقط الى الدعم والتشجيع والحماية والتنظيم، فالحاجة الماسة لزيادة الاستثمار في هذه الخدمات او تطويرها في موسم الحج والعمرة يعد المحرك الاول لتمكين تلك المشروعات وتهيئة البيئة الملائمة لها، ففي تقرير احصائي صادر عن ادارة التقنية في الغرفة الصناعية بمكة ان حجم الاستثمار في قطاع التقنية

ومكون رئيس لمعظم اقتصادات العالم والمساهم الاول في الناتج وتوليد الفرص الوظيفية للأيدي العاملة وازدادت اهميتها مع وضعها احدى محركات الاقتصاد السعودي في رؤية ٢٠٢٠، ومانحن بصدده هو الحاجة الى ادارة وتخطيط منظومة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوضع الانظمة والقوانين التي تحميها وتدفعها قدماً، واذا ما اردنا ان يتسنى هذا القطاع دوره الفاعل كما هو منظور له فمن الضروري تأطيره في اطار حوكمة لضمان افضل الممارسات الجادة من قبل رواد الاعمال واقدام المؤسسات التمويلية بفاعلية لدعمه لتوفير له البيئة الامنة اقتصادياً، وعلى الدولة ان تتعامل مع هذا القطاع كما تتعامل مع المنشآت الكبيرة من ضرورة وضع الهياكل التنظيمية والسجلات المحاسبية وتوفير مؤشرات الاداء وليسهم ذلك في توفير المزيد من الشفافية التي تتيح المعلومة عن القطاع، كذلك العمل على ادماجه في سوق مالية لتصبح له مكانته وموثوقيته، وعلى الجهات المسؤولة تبني نشر ثقافة العمل الحر وترسيخه في نفوس الشباب منذ مراحل التعليم الاولى، كما ان على المخططين رسم مسارات خاصة بالقطاع بالتكامل او التوازي مع الشركات الكبيرة، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال وصولاً للنموذج الانسب للاقتصاد ومجتمع المملكة.

المحور الثالث - استراتيجية تمكين وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الخدمات المساندة لأعمال الحج والعمرة :

من الله عز وجل على هذا البلاد بخدمة حجاج بيته الحرام وقاصديه من المعتمرين وزوار مسجده نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، ولم تدخر الدولة وسعاً في تقديم كافة التسهيلات لراحة ضيوف الرحمن من توسعة المسجد الحرام والمسجد النبوي وضخ المليارات في مشروعات التوسعة والتطوير للمشاعر المقدسة والمبادرات المرتبطة بها كقطار المشاعر والحرمين، واستثماراً للميزة النسبية والتنافسية للمملكة في احد جوانبها المتعلقة بالشخصية الاسلامية والتي عبرت عنها رؤية ٢٠٣٠ بالعمق الاسلامي والعربي كأحد

العام الى انه بالرغم من كل المنجزات التي تحققت في مواسم الحج الاعوام الماضية الا ان هناك حاجة لتطوير مجالات صناعة الضيافة وفود الرحمن والتعذية والاسكان والنقل والضيافة (مجلة الحج والعمرة، ٩). مما يتطلب تضافر جهود الجهات المعنية لتمكين رواد الاعمال في تقديم تلك الخدمات عبر مسارات مستقلة او تكاملية مع الشركات الكبيرة، وستقدم فيما يلي تصوراً يمثل استراتيجية لتحقيق هذا الهدف:

لا يتجاوز في احسن الاحوال ٢٪ مبيناً ان عدد الشركات المسجلة رسمياً وتعمل باحترافية ثلاث شركات فقط، واكد التقرير انه لزيادة الاستثمار في قطاع التقنية على وزارة الداخلية والحج ان تلزم شركات العمرة والحج وتلك المقدمة للخدمات للمعتمدين تطبيق نظم التقنية بشكل فعال (الغرفة الصناعية بمكة).

وفي جانب خدمات الضيافة والاسكان والاعاشة اوضح وزير الحج والعمرة في كلمة له خلال ورشة عمل الحج التي اقيمت في شهر ربيع الاول من هذا





أولاً- الجهات المعنية بالاستراتيجية:

١. وزارة الحج والقطاعات التابعة لها (حملات الحج، شركات النقل، قطاع المرشدين السياحيين، مؤسسات الطوافة).

٢. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

٣. الغرف التجارية

٤. المؤسسات والصناديق التمويلية الداعمة والمصارف

٥. المؤسسات الاعلامية

ثانياً- الادوار المنوطة بكل جهة

١. وزارة الحج والقطاعات التابعة لها.

أ. سن التنظيمات الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاعمال الخدمية المساندة والزام القطاعات التابعة للوزارة العمل بها، وهذا الاجراء يتمثل في اعداد نظام بموجبه يتم تمكين رواد الاعمال تقديم الخدمات المساندة لوزارة الحج وقطاعاتها في موسم الحج والعمرة عبر منحهم نسبة من العقود التشغيلية لهذه المجالات والزام القطاعات التابعة لها من حملات الحج وشركات الطوافة والنقل وشركات الارشاد السياحية سواء بعقود من الباطن او عقود رئيسية كما هو معمول به في اليابان والتي تلزم الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية ان يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس بأقل من ٣٠% من قيمة المناقصة (الصوم، ٢٢)، وكبادرة امارة دبي التي اطلقتها مؤسسة محمد بن راشد المتمثلة في برنامج المشتريات الحكومية ويتوجب في ضوئها على جميع الهيئات الحكومية وشبه الحكومية تخصيص ٥% على الاقل من ميزانية الشراء السنوية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ١٩)، وتجربة كوريا الجنوبية في اعتماد عقود الباطن لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ب. تحديد الانشطة الخدمية المساندة والاساسية المطلوبة للقطاعات التابعة لوزارة الحج بمسح

احتياجات ومتطلبات الوزارة وجهاتها الاخرى وعرضها ليتعرف رواد الاعمال على اهم الفرص الاستثمارية المتاحة مما يعزز تلبية الطلب للاستثمار فيها من قبلهم

ج. التنسيق مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشأن الفرص الاستثمارية في مجال الخدمات التي تحتاجها وزارة الحج والقطاعات التابعة لها.

د. عقد ورش العمل والملتقيات للجهات التابعة لوزارة الحج للتعريف بأهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الخدمات المساندة والاساسية وتمكين رواد الاعمال الاستثمار بها، فمن المهم ان يكون لدى القطاعات المختلفة الوعي الكامل بالأدوار الهامة التي يؤديها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وايصال تلك الاهمية الى العاملين في قطاعات وزارة الحج والمؤسسات التابعة لها مما سيدعم تمكين رواد الاعمال ويسهم في تطور وتسهيل الخدمات المقدمة عبر اساليب تقنية حديثة واجراءات تحقق مستويات عالية من الرضا وتقدم صورة مشرفة عن خدمات الحج بالمملكة، وهذا التعريف يتطلب اعداد تصور متكامل من قبل وزارة الحج يضم آلية عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومجالات الخدمة التي ستقدمها والقيم المضافة التي ستعود على الوزارة وقطاعاتها باشراك تلك المشروعات سواء في تسهيل الخدمات المقدمة او العوائد الاقتصادية.

٢. هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: جاء انشاء الهيئة كمبادرة من وزارة التجارة والاستثمار ضمن حزمة مبادرات برنامج التحول للوزارة، وتعتبر الهيئة الراعي الرسمي والمحتضن لرواد الاعمال والعامل على تنمية مشاريعهم وحمايتهم وتقديم كافة الدعم والتسهيلات بالتنسيق مع الجهات الاخرى بالإضافة لوضع الانظمة والسياسات التي تضمن النهوض بهذا القطاع ولذا فإن عليها مسؤولية كبيرة وادوار متعاظمة في استراتيجية تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم خدماتها الاسنادية في الحج والعمرة، وتتمثل ادوارها في الاتي:

البرنامج احد المنتجات الهامة للهيئة تتطلب تنمية ومتابعة من قبل جهة تُعنى بإدارته وتنظيمه وتخطيطه وقياس ادائه وازالة المعوقات التي تعترض مراحلها الاولى وعند نهوضه، فالمبادرات العالمية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتبعها إحداث جهات لمتابعة ادائها والتخطيط لها ففي كوريا تم انشاء مراكز دعم التصدير من اجل تسهيل صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تابع لهيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهناك ادارة برنامج المشتريات الحكومية في دبي.

٣. الغرفة الصناعية: تضطلع الغرفة التجارية بدور هام في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر المراكز الداعمة والحاضنة للقطاع او من خلال التثقيف والتعريف به، ويجيء دور الغرفة في الاستراتيجية مدعم لأدوار الجهات الاخرى من خلال وضع مكاتب تنسيقية لاستقطاب رواد الاعمال تُصاغ منهجية عملها بالتنسيق مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى تقديم الدعم من الاستشارات واعداد الدراسات اللازمة لاستمرار المشروع.

٤. المؤسسات والصناديق والبنوك الاسلامية الممولة والداعمة: يحظى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدعم وقاعدة عريضة من المؤسسات والصناديق في القطاعين العام والخاص، واستكمالاً لهذا الدور فالمهمة الموكلة لقطاع التمويل في الاستراتيجية هو تصميم برامج تمويلية ذات حوافز مشجعة وميسرة خاصة برواد الاعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقدم خدماتها المساندة في موسم الحج والعمرة، بالإضافة الى تطبيق الصيغ والادوات الاسلامية في مجال التمويل، وعقد الاتفاقيات من قبل هيئة المنشآت مع المصارف التي تقدم الخدمات الاسلامية للاستفادة من صيغ التمويل الاسلامية في تمويل مشاريع البرنامج.

٥. المؤسسات الاعلامية: للإعلام تأثير كبير في اصال المعلومة للمتلقي، ويتميز بالوصول الى شريحة واسعة من المجتمع على مختلف مستوياتهم العمرية

أ. وضع قاعدة بيانات ودليل بالأعمال والانشطة المهنية في مجال الخدمات الاسنادية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبعد ان يتم التنسيق من قبل وزارة الحج والعمرة بشأن المجالات المتاحة للاستثمار في الخدمات الاسنادية تقوم الهيئة بإعداد دليل بتلك النشاطات في شكل قاعدة بيانات وادراجه على موقعها الالكتروني ليصبح متاحاً لرواد الاعمال الاطلاع عليها، على ان تتضمن مسميات الانشطة وقيم الاستثمار والجهة المستفيدة وغيرها من البيانات اللازمة لبدء المشروع بكل شفافية.

ب. التنسيق مع الجهات التعليمية والتدريبية لاستحداث وتصميم برامج تدريبية وتعليمية في مجال اعمال الخدمات الاسنادية او تكثيف المتاح تدعيماً للتوجه نحو تمكين وتفعيل رواد الاعمال لتقديم خدماتهم الاسنادية في الحج بأعلى مستويات الاتقان والجودة فمن المهم ان تكثف برامج التدريب والتأهيل لتلك الانشطة سواء في مجال التقنية او الصيانة او الارشاد السياحي او الاسكان او الفندقية، فعلى سبيل المثال الاستثمار في مجال صناعة الضيافة وما تحويه من اعاشة او اسكان تتطلب توفر مهارات ومعارف للقيام بهذه الصناعة على اسس علمية ووفقاً لأحدث التوجهات سواء من خلال البرامج المعتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني او المعاهد الاهلية في تخصصات الفنادق والسياحة او تصميم برامج تدريبية بالتعاون مع جهات متخصصة كالهيئة الوطنية للسياحة والاثار لتأهيل المرشدين السياحيين.

ج. صياغة تنظيم وسياسات للبرنامج كأحد المنتجات التي تعمل عليها الهيئة، يحوي المجالات والانشطة والية الدعم واسلوب الاستثمار والعمل (عقود اساسية او من الباطن) والحوافز والضمانات والحماية والهدف من هذا الاجراء هو تصميم حزمة متكاملة من السياسات والممارسات لبرنامج التمكين.

د. انشاء ادارة تُعنى بتشجيع وادارة قطاع رواد الاعمال في برنامج تقديم الخدمات المساندة للجهات العاملة في خدمات الحج والمعتمرين، فباعتبار أن هذا



المعنية بخدمة ضيوف الرحمن، مما يُعد معه المحرك الاول لتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

التوصيات:

١. العمل على ادارة وتخطيط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة بهدف حوكمته.

٢. الاستفادة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سد احتياج الاستثمار من الخدمات الاسنادية في الحج والعمرة.

٣. الاستفادة من صيغ التمويل الاسلامية في زيادة تمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤. قيام وزارة الحج بإعداد تنظيم خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستثمرة في الخدمات الاسنادية بقطاع الحج والعمرة.

٥. قيام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باستحداث جهة إشرافية للبرنامج كأحد منتجات الهيئة.

المراجع:

١. رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢. برنامج التحول ٢٠٢٠.

٣. مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي، ٢٠١٣.

٤. مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دليل تعريف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دبي، ٢٠٠٩.

٥. مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٩.

٦. الشايب، ايهاب طلعت: اثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

والجنسية والثقافية، ويكمن دوره في الاستراتيجية في بث رسائل مستمرة حول برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الخدمات الاسنادية لقطاع الحج والعمرة بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ووزارة الحج، ونشر التجارب الناجحة للمشروعات التي مُكنت من العمل.

ما تقدم عبارة عن رؤية او خطوط عريضة يمكن ان تكون بداية استراتيجية وخارطة عمل لتفعيل جزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة الحقيقية في الاقتصاد الوطني والوصول الى مستويات عالية من الرضا عن الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن والزائرين للمدينتين المقدستين في مكة والمدينة.

النتائج:

١. يعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الاول للدخل لمعظم بلدان العالم ومساهمة في الناتج بنسب تتراوح بين ٥٠-٦٠% وتوفير ما يزيد عن ٨٠% من اجمالي الفرص الوظيفية في القطاع الخاص.

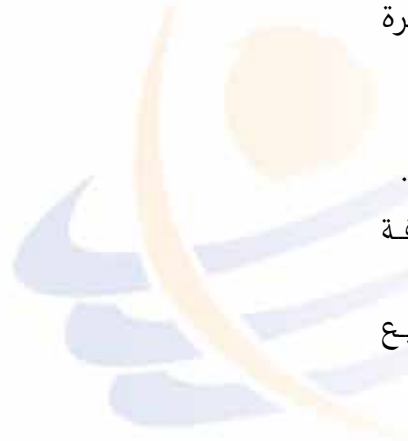
٢. لاتزال مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة دون المؤمل على مستوى المساهمة في الناتج وتوفير فرص العمل بنسب لا تتجاوز ٢٠% و٢٥% على التوالي.

٣. يعتبر التمويل احد المعوقات لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، الا انه لا يعتبر مانعاً للمساهمة الحقيقية والافضل عما هو عليه الان بل يكمن في غياب الادارة والتخطيط الممنهجين لهذا القطاع والكفيلة بوضع السياسات والمبادرات لضمان افضل الممارسات وفعاليتها.

٤. هناك صور تمويلية رأسمالية تُعد ذات كفاءة تمويلية عالية تتمثل في اساليب التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (كالمرابحة، والمشاركة، والاستصناع).

٥. حاجة قطاع الحج والعمرة والزيارة الى مزيد من الاستثمارات في الخدمات الاسنادية المقدمة للجهات

٧. النمروطي، خليل احمد: بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، جامعة غزة، ٢٠١٢.
٨. الاسرج، حسين عبدالمطلب: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، ٢٠١٠.
٩. البندي، عاصم عبد النبي: المشروعات الصغيرة واثرها في التنمية الاقتصادية مصر انموذجاً، د.د.ط.
١٠. سحنون، سمير: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ٢٠٠٦.
١١. اسبار، تقرير منتدى اسبار: سبتمبر، ٢٠١٦.
١٢. الغرفة الصناعية بجدة، تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، ٢٠١٥.
١٣. صندوق النقد العربي، تقرير الصندوق عن العام ٢٠١٣.
١٤. صندوق النقد العربي، تقرير الصندوق عن العام ٢٠١٥.
١٥. الغرفة الصناعية بمكة، تقرير ادارة التقنية بالغرفة عن العام ٢٠١٥.
١٦. وزارة الحج والعمرة، مجلة الحج، العدد ٨٦٢، ربيع الاخر ١٤٣٨.
١٧. الموقع الالكتروني لبادر.
١٨. الموقع الالكتروني لصندوق التنمية الصناعي .
١٩. الموقع الالكتروني لبنك التنمية الاجتماعية.
٢٠. الموقع الالكتروني لجريدة اليوم.
٢١. هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الكورية.



تعزيز دور الجامعات في زيادة تنافسية قطاع الصناعة في ضوء رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة - جامعة الملك عبدالله - كنموذج

محور مكانة التعليم العالي والبحث العلمي في رؤية المملكة ٢٠٣٠ ودورها في تعزيز مجتمع المعرفة ودعم سوق العمل

إعداد / أ. منى حسن السيد

محاضر وباحث اقتصادي، جامعة نجران - كلية العلوم الادارية

المقدمة

مما لا شك فيه أن قطاع الصناعة يعتبر القطاع الرائد في عملية التنمية ومحور ارتكاز لباقي القطاعات، فدول العالم المتقدم والدول حديثة التصنيع اعتمدت بداية على التصنيع في تحقيق معدلات نمو سريعة، واستطاعت أن تنشئ قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

وهذا منطقي لما تتمتع به الصناعة من خصائص تميزها عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقطاع الصناعة يسهم في خلق فرص عمل جديدة وله دور في تخفيض معدل الفقر من خلال إقامة صناعات في المناطق الأكثر فقرا، ودور في توجيه الاستثمار العام في البنية التحتية المادية والاجتماعية «إنشاء طرق وكباري، مدارس فنية.....».

بالإضافة إلى تميز قطاع الصناعة بوجود شبكة من العلاقات الأمامية والخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالصناعة تمد القطاع الزراعي ببعض مدخلات الإنتاج «الآلات الزراعية و الأسمدة» كما أن قطاع الزراعة يمد الصناعة بالمواد الخام « مثل القطن لصناعة النسيج والمحاصيل الزراعية للصناعات الغذائية ».

وأياها هناك ترابط بين قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وهناك أمثلة عديدة لذلك «بحوث التسويق ورقابة الجودة وخدمات البرمجيات».

وقطاع الصناعة له القدرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة، ورأس المال البشري كما يلعب فيه نشاط

البحث والتطوير R&D دورا هاما، ومن هنا جاءت أهمية تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص في الصناعة والجامعات في مجال البحث العلمي .

وهذه الدراسة ستبحث في طرق تعزيز دور الجامعات في زيادة التنافسية لقطاع الصناعة بالمملكة وتحديد طرق لتحسين الروابط بين الحكومة والجامعات البحثية والشركات من أجل تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية في قطاع الصناعة ، وصولا لاقتصاد قائم على المعرفة ويأتي ذلك في إطار «نموذج الحلزون الثلاثي» والذي يوضح العلاقات بين الحكومة والصناعة والجامعات، فالهدف الرئيسي من التكامل في triple model helix إقامة شراكة بين التعليم العالي والقطاع الخاص والحكومة ، فالابتكار قد ينشأ في أي من القطاعات الثلاثة ولكن بشكل منفرد، لذا فإن التأثير الفعال على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي يكون بإنشاء شراكة بين القطاعات الثلاثة في عملية الإبداع والتطوير.

فالجامعات يجب أن تصبح «جامعات ريادية»، تلبي احتياجات السوق من الكفاءات العلمية المختلفة، وتحويل المعرفة العلمية البحتة إلى مرحلة الإنتاج والتطبيق لخدمة المجتمع.

كلمات افتتاحية : التنافسية - الشراكة بين الجامعة والصناعة - البحث العلمي

أولا : مشكلة الدراسة : في ظل التحديات العالمية من منافسة دولية واقليمية ومحلية ، أصبح من البديهي



واهدافها ، كما اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة ادبيات الدراسة المتمثلة في الجانب النظري .

مكونات البحث

المبحث الاول :البعد النظري

المطلب الاول : مفهوم الصناعة والتصنيع

المطلب الثاني : التنافسية

المبحث الثاني : القطاع الخاص والبحث العلمي

المطلب الاول : دوافع القطاع الخاص للقيام بالبحث العلمي

المطلب الثاني : معوقات مشاركة القطاع الخاص في البحث العلمي مع الجامعات

المبحث الثالث: النموذج الحلزوني لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة

المطلب الاول: الحكومة والشراكة بين القطاع الخاص والجامعات لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة في

ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ .

المطلب الثاني: نماذج واقعية لأحدى الجامعات كشريك للقطاع الخاص في مجال البحث العلمي (جامعة الملك عبدالله).

نتائج وتوصيات

المبحث الاول :البعد النظري

المطلب الاول : مفهوم الصناعة والتصنيع

من الممكن اعتبار التصنيع جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فخلاصة تجارب الدول الصناعية وحديثة التصنيع - والتي اتخذت التنمية الصناعية محورا أساسيا لسياساتها التنموية - أثبتت انه من الممكن القضاء على الفقر والتخلف من خلال التصنيع واتخاذ قطاع الصناعة القطاع الرائد والقائد لعملية التنمية، ومما لا شك فيه أن الإنسان سعى إلى حل المشكلة الاقتصادية، والمتمثلة في ندرة الموارد المتاحة لإشباع

تطوير قطاع الصناعي للوصول إلى تعزيز القدرة التنافسية ، والمشكلة الاساسية للدراسة هو ضعف الشراكة بين الجامعات « كمركز للدراسات والابحاث التطويرية في عدة مجالات » وقطاع الصناعة « والذي يمثله القطاع الخاص وهو يعتبر مجالا خصبا لتطبيق الأبحاث ».

ثانيا : أهداف البحث :

١. تحديد العلاقات بين الجامعات والصناعة للوصول الى اقتصاد قائم على المعرفة .

٢. دور الحكومة في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة من خلال الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات .

ثالثا تساؤلات البحث : الأسئلة الرئيسية التي يتعين الإجابة عليها في الدراسة لتعزيز دور الجامعات في زيادة تنافسية قطاع الصناعة بالمملكة.

١. ما هي طبيعة العلاقة بين الجامعات وقطاع الصناعة؟

٢. إلى أي مدى تخدم الجامعات الاحتياجات الصناعية ؟

٣. كيف للجامعات المشاركة في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة ؟

٤. ما هي التوصيات التي يمكن بذلها لتعزيز الروابط بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والجامعات؟

رابعا : أهمية الدراسة

١. التأكيد على أهمية البحث العلمي في الجامعات ، وذلك لأنه يخدم المجتمع من خلال تحويله الى واقع ليتم تطبيقه .

٢. هذه الدراسة سوف تحدد العلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص ، للتحويل إلى اقتصاد قائم على المعرفة وذلك في ضوء رؤية ٢٠٣٠ .

٣. تعزيز الروابط بين الصناعة والجامعات في ظل وجود استراتيجيات من الحكومة لتعزيز هذه الروابط .

خامسا: منهج الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لنوع وطبيعة الدراسة

والتحويلية.

تعريف الصناعة القائم على طبيعة النشاط: والذي يقتصر على الصناعات التحويلية فقط

ج- تعريف الصناعة القائم على تجانس المنتجات

د- تعريف الصناعة القائم على مستوى الأسلوب الفني المستخدم فى الإنتاج: والذي ينصرف إلى صناعات كثيفة العمالة وصناعات كثيفة رأس المال.

ثانيا : مفهوم التصنيع Industrialization, manufacturing makings فى عام ١٩٦٣ وضعت الأمم المتحدة تعريفا للتصنيع بأنه عملية التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تنمية الموارد الطبيعية وتنويع الهيكل الإنتاجي المحلى ليتخذ هيكلا جديدا فيه قطاع صناعي ديناميكي ينتج وسائل الإنتاج والاستهلاك ويضمن وجود نسبة نمو مرتفعة فى الاقتصاد بصفة عامة وفى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، (٣) لذلك يمكن القول أن عملية التصنيع تعنى الزيادة المستمرة فى الأهمية النسبية للقطاع الصناعي ، وتغير جذري فى أسلوب الإنتاج السائد والقضاء على مظاهر التخلف المرتبط بسيادة أساليب إنتاجية متخلفة بمعنى آخر القضاء على الاختلالات الهيكلية ، فالتصنيع هو عملية التغير الهيكلي فى الاقتصاد والذي يتضمن زيادة مساهمة الصناعة فى توليد الناتج وفى استيعاب قوة العمل، إلا انه من الضروري التمييز بوعي ودقة بين التصنيع وإقامة الصناعات، فالتصنيع يتضمن بالضرورة إنشاء صناعات ولكن إنشاء الصناعات لا يتضمن تصنيعا بالضرورة، فجوهر التصنيع هو خلق « البنية الصناعية » التى تحسب مكوناتها بدقة فى ضوء علاقات التشابك القطاعى وطبقا لتصور استراتيجي معين (٤) ، وهذا التغير يشمل تطويرا فى نوعية

الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمتزايدة من خلال تطوير أساليب الإنتاج مترافقة مع تطور قدرات الإنسان على الإنتاج مما ساهم فى خلق قيم مضافة كبيرة، وبالتالي كان سعى الإنسان للحياة هو مكمل لعملية النمو والذي ساهم فى الخروج من مرحلة الركود إلى النمو الاقتصادي المستدام^(١)

اولا: الصناعة Industry: يمكن تعريف الصناعة على أنها مجموعة الأنشطة الاقتصادية المنتجة للبضائع والتميزت عن الزراعة والخدمات فالصناعة بمعناها الواسع تغيير فى شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان ومتطلباته، ومفهوم الصناعة يشمل:

● **الصناعات الاستخراجية** industry Extractive: وتعنى استخراج الخامات الأولية من باطن الأرض ولا تتم عليها أى عمليات إنتاجية مثل استخراج البترول.

● **الصناعات التحويلية** Manufacturing industry: وتعنى إجراء عمليات تحويلية على ما يتم الحصول عليه من الطبيعة كذلك يمكن النظر الى الصناعة من عدة مداخل للتعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بها وذلك على النحو التالى(٢) :

تعريف الصناعة طبقا لمدى الأنشطة التي تغطيها: حيث يتسع المعنى ليتراوح بين الشمولية والمحدودية كالآتي :

التعريف الشامل الذي يعتبر كل نشاط اقتصادي هو نشاط صناعي.

التعريف الشامل لكافة الأنشطة الصناعية والذي يعتبر كل الأنشطة السلعية- عدا الزراعية - أنشطة صناعية.

التعريف المعمول به لأغراض المقارنات الدولية والمتمثل فى الأنشطة الاستخراجية والتحويلية والكهرباء والغاز والمياه.

تعريف الصناعة المقتصر على الصناعات الاستخراجية

٢. احمد مكي إسماعيل « استراتيجية التصنيع فى تجربة التنمية

السودانية » رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ١٩٨٣

٤. جودة عبد الخالق، منال متولى، منى الجرف: دراسة الصناعة والتصنيع

فى مصر... الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، مشروع مستقبل

مصر ٢٠٢٠ الذي ينفذه منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٥

1. Golar & Moav " Natural Selection &the Origin of the Economic Growth " World Bank April2002

٢. سويلم جودة سعيد «اثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على

القطاع الصناعي المصري» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

القاهرة ٢٠٠٠ ص ٣٥



القطاع الأولى إلى الثانوي ثم تحفز القطاع الثالث «قطاع الخدمات».

المصدر الرئيسي للميزة النسبية الديناميكية: التحول من المنتجات الأولية إلى السلع المصنعة الأكثر ديناميكية وأرفع قيمة. فالصناعة تمثل نحو ٩٠% من إجمالي التجارة الدولية.

عولمة الاقتصاديات: الصناعة رائدة في توجهات العولمة والتكامل الراهنة.

المطلب الثاني : التنافسية :

من مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم الميزة التنافسية: شهدت البيئة الدولية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين تغيرات وتحديات نتيجة لزيادة الإنتاج نحو العولمة والتطور التكنولوجي الهائل وزيادة الاهتمام بالبحث والتطوير R&D مما أدى إلى عدم مقدرة مفهوم الميزة النسبية على تفسير اتجاهات التجارة الدولية فكان لابد من ظهور نظرية جديدة تحاول تقديم مفهوم أكثر قدرة على تفسير هذه الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية، فالميزة النسبية أضيف إليها المفهوم الديناميكي بمعنى أنها تتغير عبر الزمن، فقد اكتسبت الدولة ميزة نسبية جديدة لم تكن متوافرة أو تفقد أخرى كانت تتميز بها.

أولاً: مفهوم التنافسية وفقاً لبورتر: جاء مايكل بورتر عام ١٩٩٠ بكتابه «المزايا التنافسية للأمم» بمفهوم الميزة التنافسية كأداة لتفسير هيكل التجارة الدولية، حيث ركز بورتر اهتمامه على الإجابة على «لماذا تنجح منشآت دولة ما في أن تصبح منافساً عالمياً في صناعة معينة أو أجزاء منها، من خلال البحث عن الخصائص المميزة للدولة التي تمكن المنشأة من خلق وتعزيز مزاياها التنافسية، فمفهوم الميزة التنافسية يتم توليدها إما من خلال تحسين وتطوير عناصر الإنتاج الموجودة فعلاً أو من خلال ابتكار عناصر جديدة، (١) والميزة التنافسية تمر بعدة مراحل ففي

الصناعات والفن الانتاجي المستخدم وأسس تنظيم النشاط الصناعي، فالتصنيع بالمعنى الأوسع يعني حركة تحول مجتمعي شامل أساسه الاعتماد على قطاع الصناعة فهي عملية استهدافية تقوم على نوع التخطيط وليس مجرد النمو التلقائي للمصانع والإنشاء العشوائي، فالتصنيع مجموعة من المراحل المتصلة للتكوين الهيكلي للصناعة والتوسع في الإنتاج مع استخدام فن انتاجي حديث باستغلال المعرفة والكشف العلمي والبحث والتطوير «D&R».

التصنيع مصدر رئيسي للنمو:

تشير كافة الدراسات والمؤشرات الدولية في الدول الصناعية الكبرى ودول النور إلى أن التصنيع في مفهوم القرن الحادي والعشرين يختلف عنه منذ نحو نصف قرن، فالمفهوم الجديد للتصنيع واسع مركب يشمل التطبيق التكنولوجي والعلوم الأساسية وتلبية احتياجات الإنسان والتعليم المتطور والتنمية البشرية والأداء الجيد والإنتاجية العالية، كما أن التصنيع يعني الإصلاح الاقتصادي لأنه يدخلنا إلى قلب عصر التكنولوجيا والبحوث والتطوير والابتكار في الإنتاج والجودة الشاملة نفاذاً إلى الأسواق العالمية والمنافسة الدولية، فالتصنيع مصدر رئيسي للتطور التكنولوجي واستخدامه ونشره أكثر من أي قطاع آخر فيتميز بـ:

تطبيق التطورات التكنولوجية في الإنتاج: فالانتقال من القطاعات الأولية (Primary)، إلى القطاع الثانوي (Secondary) مؤشراً على ارتفاع القيمة المضافة.

مصدر الابتكار والتجديد من قبل المنشآت الخاصة.

نشر الابتكارات/التجديدات: من خلال إنتاج السلع الرأسمالية ونشر المعرفة الفنية والتنظيمية.

تطوير المهارات الجديدة اللازمة لإعادة الهيكلة الاقتصادية.

للصناعة آثار جانبية، (Externalities)، مفيدة: فالمهارات والتجديدات المتعلقة بالصناعة تعود بالفائدة على النشاطات الاقتصادية الأخرى.

تحفيز الخدمات الحديثة: فتقليدياً تنتقل التنمية من

1. Michael E .Porter and Claas van der Linde, "Green and

ويمكن القول أن تعريف الميزة التنافسية للصناعة أعم وأشمل فلم يهتم فقط بالقدرة على المساهمة فى التجارة ولكن أيضا قدرة الصناعة على جذب الاستثمارات.

ثانيا : محددات الميزة التنافسية لبورتر:

١. ظروف عناصر الإنتاج.

٢. ظروف الطلب.

٣. وجود صناعات مغذية.

٤. استراتيجية المنشأة وطبيعة المنافسة.

بالإضافة إلى محددين ثانويين وهما: الصدفة، الحكومة

اولا: ظروف عناصر الإنتاج ويرى بورتر أن تقسيم عناصر الإنتاج إلي (أرض - عمل - رأس مال - التنظيم) هو تقسيم واسع جدا لعناصر الإنتاج ويرى أنه يجب تقسيم عناصر الإنتاج إلي عدد من المجموعات^(١)

١. الموارد البشرية: تتمثل في العمالة، عددها، مهارتها، تكلفتها.

٢. الموارد المادية: مدي توافر هذه الموارد والتي تتمثل في أرض، ماء، معادن، غابات، مصادر طاقة، مناخ، موقع الدولة ومساحتها.

٣. الموارد المعرفية: تشمل رصيد الدولة العلمي والفني والتسويقي في السلع والخدمات.

٤. الموارد الرأسمالية: تتمثل في كمية وتكلفة رأس المال المتوفر لتمويل الصناعة.

٥. البنية الأساسية: تتمثل في نوعية وجودة وتكلفة البنية الأساسية.

وفي إطار هذا التقسيم العام يعرف « بورتر » نوعين مختلفين رئيسيين لعناصر الإنتاج وهما عناصر الإنتاج الرئيسية والمتقدمة، فالعناصر الرئيسية تشمل الموارد الطبيعية، المناخ، الموقع، وعمل غير ماهر وهذه العوامل تورث أو تولد من خلال قدر معقول من الاستثمار، أما عناصر

المراحل الأولى يكون أساسها عناصر الإنتاج الموروثة «factor driven» (المعنى التقليدي للميزة النسبية) والمراحل التالية تأتي عندما تتمكن الدولة من خلق ميزة تنافسية من خلال المؤسسات والسياسات وعوامل الإنتاج المخلوقة المرتبطة ارتباطا وثيقا بنشاط البحث والتطوير فقد أعطى بورتر أهمية خاصة لعنصر البحث والتطوير (R&D) لما له من قدرة على خلق واكتساب المزايا التنافسية للمنشأة فى صناعة معينة، فالبحث والتطوير له دور فى اكتشاف طرق جديدة للتسويق والتوزيع بالإضافة إلى إدخال تعديلات على منتجات المنشأة لتواكب الرغبات المتجددة للمستهلكين مما يتولد عن ذلك دافعا للاستثمار فى المهارات الفنية والتكنولوجية والتي تضيف مزيدا من الإبداع والابتكار على الصناعة، لذلك يمكن الوصول إلى نتيجة هامة وهى أن استمرار أو فقد ميزة تنافسية يتوقف على حجم الاستثمارات الموجهة إلى البحث والتطوير مما يفضى البعد الديناميكي للميزة التنافسية وقد فرق بورتر بين مفهوم الميزة التنافسية للمنشأة والميزة التنافسية للصناعة: (١)

الميزة التنافسية على مستوى المنشأة: قدرة المنشآت الفردية على اكتساب نصيب سوقى والمحافظة عليه على أساس مستمر « وهو نفس التعريف الذى أخذت به الانكثاد عام ١٩٩٥.

الميزة التنافسية للصناعة: هي قدرة الصناعة على زيادة نصيبها من التجارة الدولية، وفى نفس الوقت تتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

Competitive: Ending the Stalemate "Harvard Business Review, 1995 , p 97

1 Michael E.Porter " Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance", 1998 ,P581

2. Ibid, p: 77-79

بينما التشبع السريع في الطلب المحلي غالبا ما يدفع المنشآت إلى البحث عن أسواق تصديرية. (٢)

ثالثا- الصناعات المرتبطة والمغذية: ووفقا لبورتر فان وجود صناعات منافسة مغذية ومكملة بصناعة ما في الدولة هي المحدد الثالث للميزة التنافسية. والصناعات المغذية (Support Industries) هي التي تمد الصناعات محل الدراسة بالمدخلات اللازمة للإنتاج أما الصناعات المرتبطة فهي تلك الصناعات التي تشترك في التكنولوجيا والمدخلات والعملاء والتسويق أو التي تقدم منتجات مكملة وتولد الصناعات المغذية الميزة التنافسية لصناعة محل الدراسة من خلال الوصول السريع الكفاء للمدخلات، التكامل الرأسي وأيضا عملية الابتكار والتطوير حيث تساعد الصناعات المغذية المنشأة في معرفة التكنولوجيا الجديدة من خلال الوصول السريع للمعلومات والتقنيات الحديثة بتبادل عملية البحث والتطوير R&D وحلول مشتركة للمشاكل، كما يضيف بورتر أيضا أن وجود الصناعات المرتبطة في الدولة يوفر الفرص لتبادل المعلومات والتكنولوجيا ونجاح الصناعة في اكتساب الميزة التنافسية يؤدي الي زيادة الطلب علي المنتجات المكملة لهذه الصناعة. (٣)، ويرى بورتر أن المنشآت لا يمكنها تحقيق الميزة التنافسية من خلال تواجدها في صناعات منفردة ولكن يمكنها تحقيق هذه الميزة من خلال ارتباطها بغيرها من المنشآت المحلية الكفاء في الصناعات الأخرى المرتبطة والمكملة لها، بمعنى أن تواجدها في الصناعة كجزء من تجمعات صناعية عنقودية Clusters يمثل عاملا هاما وأساسيا بل من أهم العوامل في تحقيق الميزة التنافسية علي الصعيد الدولي وبذلك ينتقل بورتر من التحليل علي مستوي الوحدة إلي التحليل علي مستوي أشمل وأكثر تعقيدا هو التحليل العنقودي "Cluster Analysis" أي علي

الإنتاج المتقدمة فهي تتضمن البنية الأساسية، عمل ماهر (مهندسين - علماء)، مؤسسات بحث علمي، قواعد بيانات وهذه العناصر تتطلب استثمارات ضخمة في رأس مال مادي (١). وبشرى وهذه العوامل ضرورية لتحقيق الميزة التنافسية ثانيا: ظروف الطلب المحلي: المحدد الثاني للميزة التنافسية هو الطلب المحلي للسلعة أو الخدمة ويساهم في ذلك من خلال جانبين رئيسيين: هيكل الطلب المحلي : أعتبر « بورتر » أن طبيعة احتياج المستهلكين - أي هيكل الطلب المحلي - هي الأهم في التأثير علي الميزة التنافسية ، فتكوين الطلب المحلي يحدد ويشكل استجابة وفهم احتياج المستهلكين ، فالدولة تكتسب ميزة تنافسية في الصناعات التي يعطي هيكل الطلب المحلي للمنشأة صورة واضحة لاحتياج المستهلكين وتشكل الضغوط التي تتولد من قبل المستهلكين القوة الدافعة للمنشأة وتحقيق ميزة تنافسية معقدة Sophisticated Competitive Advantage بالمقارنة بالمنافسين الآخرين .

حجم وطبيعة نمو الطلب المحلي : أشار «بورتر» إلي أهمية حجم وطبيعة نمو الطلب المحلي في تدعيم الميزة التنافسية ، فكلر الطلب المحلي يؤدي إلي اكتساب ميزة تنافسية في الصناعات ذات اقتصاديات الحجم حيث يمثل دافع للمنشأة للتطوير والابتكار في المنتج ، كما أن زيادة عدد المستهلكين المستقلين يعمل علي توليد عنصر الابتكار بالمقارنة بوجود مستهلك واحد أو اثنين يسيطروا علي السوق، وأضاف بورتر أن معدل نمو الطلب المحلي لا يقل أهمية في تحديد الميزة التنافسية عن حجم الطلب المحلي حيث أن معدل النمو السريع للطلب المحلي يؤدي إلي استخدام المنشأة للتكنولوجيا الجديدة بشكل أسرع ويقلل عنصر المخاطرة، وبالتالي تتمتع المنشأة بميزة تنافسية مستقرة وقد يؤدي ارتفاع الطلب المحلي تدريجيا إلي تركيز المنشآت علي السوق المحلي

2. Porter, Michael 1998 OP p: 92-95

3. Ibid, P:100-106

1. Oz, Ozlem, "The Competitive Advantage of Nations: The Case of Turkey Ash agate, 1999" p1:2

مستوي تجمع من الصناعات المتشابكة (١)

رابعاً - استراتيجية المنشأة ودرجة المنافسة المحلية: يتمثل المحدد الرابع للميزة التنافسية في البيئة المحلية التي تتواجد بها المنشأة وأهداف هذه المنشأة وطرق تنظيمها والإدارة بها وكذلك طبيعة المنافسة المحلية، ووفقاً لبورتر فإن المنشأة ستنجح في اكتساب ميزة تنافسية عندما تتوافق أهداف المنشأة ودوافعها مع مصادر الميزة التنافسية، ووجود المنافسة المحلية له أهمية خاصة في تحديد الميزة التنافسية علي عكس ما كان سائداً إنه يؤدي إلي إهدار الجهد ومنع المنشأة من اكتساب وفورات الحجم، (٢) بل يري بورتر أن المنافسة المحلية تؤدي إلي اكتساب الميزة التنافسية وحثها علي الابتكار والتطوير في شكل انخفاض في التكاليف أو تحسين جودة المنتج ومحاولة كسب أسواق أجنبية وخاصة إذا كانت تتمتع بوفورات الحجم. (٣)

المحددات المكملة: تتمثل في محددين هما دور الصدفة، دور الحكومة

• دور الصدفة: تلعب الأحداث التي تحدث بمحض الصدفة دوراً هاماً في تنافسية المنشأة بالرغم من أنها غالباً ما تقع خارج إطار قوة الشركات وغالباً قوة الحكومة وسيطرتها، ومن الأمثلة علي ذلك عدم استمرار بعض أنواع التكنولوجيا الحيوية أو التكنولوجيا الدقيقة، التحول الملموس في أسواق المال العالمية أو أسعار الصرف وظهور اختراع جديد أو حدوث صدمات خارجية (صدمات بترولية) أو تقلبات فجائية في الطلب العالمي علي سلعة ما، وتأتي أهمية الصدفة في أنها تولد فجوات ونوعاً من عدم

١. أميرة محمد عمارة « تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري » رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٤ جامعة القاهرة ٢٠٠٢ ص: ٢٢

الاستمرارية في الظروف المحيطة بالمنشأة وبذلك تسمح بحدوث تغيرات في الوضع التنافسي مثل إلغاء ميزات موجودة بالفعل لتحل محلها ميزات أخرى استجابة لظروف جديدة. (٤)

- دور الحكومة: وفقاً لبورتر فإن الحكومة تؤثر علي اكتساب الميزة التنافسية من خلال تأثيرها علي المحددات الأربعة الرئيسية للميزة التنافسية إما بالإيجاب أو السلب ونجد أمثلة علي ذلك منها: تأثير الحكومة علي عوامل الإنتاج من خلال بعض السياسات مثل الدعم أو فرض ضرائب تؤثر الحكومة علي عوامل الطلب من خلال وضع معايير محلية للمنتج وضريبة مبيعات أو تدخل الحكومة كمشتري للسلع المحلية لادعمها منتجات حربية، كما تؤثر الحكومة علي إستراتيجية المنشأة من خلال سياستها الضريبية والقوانين المضادة للاحتكار ويؤكد بورتر أنه لا يمكن الاعتماد علي الدور الحكومي وحده كمحدد للميزة التنافسية ولكن من خلال تحفيزها ودعمها للمحددات الأخرى. (٥)

القدرة التنافسية Competitiveness Ability:

تحرير التجارة الدولية وظهور منظمة التجارة العالمية والتي أصبح لها الريادة في النظام التجاري العالمي، والاتجاه نحو العولمة والاهتمام بالتطورات التكنولوجية والمفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف، كل هذه المتغيرات أدت إلى تطور مفهوم الميزة التنافسية إلى ما يسمى بالقدرة التنافسية.

والقدرة التنافسية تشير إلى قدرة الدولة وليست المنشأة في تلبية احتياجات الأسواق العالمية من السلع والخدمات والتي تتوافق مع أذواق الأسواق العالمية إلى جانب تحقيق مستوى معيشي متزايد لرعاياها هذه الدولة على المدى الطويل، ويمكن القول

4.Porter, M., E., 1998, OP, p:124- 126

5. Ibid. ,1998, , p :127 – 128

2. Porter, M.E. ,1998 ,OP, pp 107-109

3. Porter, M.E. ,1998 ,OP, pp 107-109



والمراكز البحثية التابعة لها) وضعف الشراكة بينهما سواء كان ذلك في مجال استراتيجيات البحث العلمي أو المساهمة في تمويل الأبحاث أو مراكز التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي والقطاع الخاص .

ويمكن حصر دوافع اهتمام القطاع الخاص بالبحث العلمي بالنقاط التالية :

في ظل اقتصاديات تنافسية يحتاج القطاع الخاص إلى تحسين طرق الانتاج وتخفيض التكاليف لزيادة القدرة التنافسية للشركات العاملة بالسوق محليا ودوليا، ولن يتمكن القطاع الخاص من تحقيق ذلك إلا من خلال توجيه جزء من موارده للإنتاج على البحث والتطوير .

تحولت المزايا المسبية في شكلها الاستاتيكي - المعتمدة على مدى توفر المواد الخام - إلى مزايا تنافسية ديناميكية الاساس فيها العنصر البشري والتقدم العلمي ، فالقطاع الخاص وبالأخص القطاع الصناعي لكي يصل الى رفع مستوى انتاجية العمالة يتطلب الامر الى الاهتمام ببحوث التطوير وتوجيهها الى الارتقاء بالأداء الوظيفي والمهني للعمال ورفع مستوى الانتاجية .

احتياج القطاع الخاص لاستشارات فنية وادارية في ظل الازمات الاقتصادية والانتاجية والتسويقية التي من المحتمل مواجهتها في ظل عالم متغير .

لا يمكن تحقيق عنصري الجودة والمنافسة مع تخفيض التكاليف إلا بالتعاون بين المؤسسات الجامعية (مراكز البحثية) والقطاع الخاص .

تقوم مؤسسات البحث العلمي والمتمثلة في الجامعات والمرامز البحثية التابعة لها بامداد القطاع الخاص بالمهنيين وبالقيادات الادارية والتي تستطيع تشغيل وإدارة قطاع الصناعي بصورة فعالة .

عند نقل تكنولوجيا حديثة وبالأخص بالقطاع الصناعي يتطلب الامر تدريب العمال من خلال إقامة ورش عمل ودورات تدريبية .

المطلب الثاني :معوقات مشاركة القطاع الخاص في البحث العلمي مع الجامعات :

أن التنافسية على مستوى الدولة تعرف على أنها قدرة الدولة على توفير بيئة ملائمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال تعظيم الإنتاجية ودعم القدرة على الابتكار.⁽¹⁾

المبحث الثاني

القطاع الخاص والبحث العلمي

المطلب الاول : دوافع القطاع الخاص للقيام بالبحث العلمي : البحث العلمي نوعين :⁽²⁾ البحث العلمي البحت ويهتم بالبحث في اساسيات العلوم على اساس وضع النظريات وتفهم اساس العلوم ويعتبر القاعدة الاساسية للنوع الثاني من البحوث ، اما النوع الثاني فهو البحث التطبيقي ويقوم على اساس تطبيق وقائع نتائج البحوث الاساسية على مشاكل المجتمع ومحاولة الوصول الى حلول لتلك المشاكل .

و البحث العلمي التطبيقي لا تظهر نتائجه بدون تفاعل المراكز البحثية مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي، مع إثراء أهمية المشاركة في البحث العلمي للوصول لحلول لبعض المشاكل التي تواجهها قطاع الانتاج والقطاع الخاص في ظل عالم متغير يتميز بالتنافسية المرتفعة .

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة ، حيث تزداد نسبة هذه المشاركة عن ما تخصصه الحكومات لتمويل البحث العلمي ، فالقطاع الخاص في تلك البلاد وجد ان الانفاق على البحث والتطوير ضرورة لتحقيق قفزات من النجاح والاستمرار في السوق الدولي .

أما الوطن العربي نجد أن هناك فجوة بين القطاع الخاص والبحث العلمي (التمثل في المؤسسات التعليمية

1. Konsolas , Joannis «The Competitive Advantage Of Greece : An Application Of Diamond», Ashagate,2002 p:5; Porter, M., E. ,1998 :127 – 128 Porter 's

٢. الدهشان واخرون الحلقة المفقودة بين البحث العلمي والصناعة ، وقائع ندوه تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي - العراق ١٩٨٧ بتصرف

ثانياً : اتباع سياسة تسليم المفتاح باليد (Turn – key) في سياسة التطوير: هذه السياسة تحول بين العمالة الوطنية والاستفادة من خبرة وتجارب العمالة الأجنبية، كذلك لا تساعد على تنشيط البحث والتطوير، أي اعتماد التنمية التكنولوجية، شبه الكامل على الاستيراد، إلى حد كبير بمعزل عن مؤسسات العلم والتكنولوجيا. (٢)

ثالثاً: يرى معظم المديرون في القطاع الخاص أنه لا يتم اللجوء إلى البحث العلمي إلا عند وجود المشكلات و الازمات فقط .

رابعاً : نظرة القطاع الخاص للبحث العلمي في الجامعات انها بحوث اكاديمية لن تتعدى فرصة تطبيقها حدود المؤسسة التعليمية من الصعب وفهم لغتها الاكاديمية ولا ترتقي الى مرحلة التطبيق .

خامساً: القطاع الخاص يسعى الى الحصول على نتائج سريعة ، مما يستدعي الاستعانة بخبراء من الخارج عند إجراء البحوث العلمية التطبيقية .

المبحث الثالث: النموذج الحلزوني لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة

المطلب الاول:الحكومة والشراكة بين القطاع الخاص والجامعات لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

المطلب الاول : رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتنافسية والبحث العلمي : إن متطلبات التنافسية تتضح في رؤية المملكة في ٢٠٣٠ (٣) والتي ذكر فيها التعليم والتدريب وتنمية البنية الاساسية والاهتمام ببحوث التطوير ، فهناك عدة محاور تم تحديدها في ظل رؤية ٢٠٣٠ وهي (مجتمع حيوي – اقتصاد مزدهر – وطن طموح) ولن يسعنا مساحة البحث للحديث عن جميع المحاور

يلاحظ انخفاض جهود البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية، فدور القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير في الوطن العربي لا يرتقي للنسبة المأمولة ، وعدم مشاركته في الإنفاق على البحث العلمي بعكس الدول المتقدمة والتي يظطلع القطاع الخاص بمعظم عمليات البحث والتطوير وذلك من خلال المختبرات الصناعية الموجودة في معظم الشركات الكبرى التي غالباً ما تكون شركات متعددة الجنسية، فعلى سبيل المثال يمول القطاع الخاص الأمريكي نحو ٦٠% من إجمالي أنشطة البحوث والتطوير الأمريكية ، ويقتصر دور الحكومات والجامعات في هذه الدول المتقدمة على الأبحاث الأساسية* ذات التكاليف المرتفعة جداً، والتي هي بطبيعتها غير مربحة لأن نتائجها العملية تكون في الغالب طويلة المدى وصعبة الاحتكار من قبل أي مؤسسة خاصة. أما البحوث التطبيقية** فهي من نصيب مختبرات ومراكز الأبحاث في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص(١).

فالبحث والتطوير يعتبر ذا تأثير قوي في عدة صناعات (الدواء - قطاع البترول - الصناعات الكيماوية صناعة الأجهزة الإلكترونية) الا أن هناك معوقات تحول دون اهتمام القطاع الخاص به .

وسنوجز فيما يلي بعضاً من هذه المعوقات :

اولاً : ارتفاع تكلفة أنشطة البحث والتطوير : مما يصعب على المؤسسات ذات احجام صغيرة ومتوسطة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير لان ذلك من شأنه ارتفاع تكاليف الانتاج ، بالإضافة الى أن مجالات وتطبيقات البحث والتطوير يأتي ثماره بعد مده قد تطول ، كذلك تحمل مخاطر مرتفعة ، وكل هذا لا يقدر على مجابته إلا الشركات الكبرى ذات الاحجام الكبيرة والتي تكون في أغلب شركات متعددة الجنسيات .

١.نزار قنوع واخرون البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (٤) ٢٠٠٥
٨٢ / بتصرف

٢. المرجع السابق ص ٨٤
٣. موقع رؤية ٢٠٣٠ على شبكة الانترنت
<http://vision2030.gov.sa/ar>



٢٠٣٠م، وهذا يتطلب الاستفادة من الموارد والاستثمار من أجل تنويع الاقتصاد، وإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتخصيص عدد من الخدمات الحكومية.

إن تعزيز القدرة التنافسية للصناعة يتطلب توفر البنية التحتية للاستثمار، وتوظيف استثمارات طويلة المدى في القوى البشرية وفي المعرفة، وتفعيل البحث والتطوير العلمي والتقني، وتحديث النظام المصرفي، تطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام، وتحسين العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدات الصناعية والتخلي عن الأنماط السلوكية غير التنافسية مثل الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية في شكلها الخام الذي يحول دون تطوير قدرتها على خلق مدخلات إنتاج جديدة.

ولزيادة تنافسية القطاع الصناعي يتطلب الاهتمام بالبحث العلمي والذي يتطلب بدوره زيادة مشاركة القطاع الخاص في البحث العلمي وخلق قنوات تواصل مع المؤسسات الجامعية ومراكزها البحثية التابعة لها.

ويلاحظ ان نسبة الإنفاق على البحث والتطوير بالمملكة مازال متواضعا حيث بلغ نسبة أقل من ١% كما يظهر ذلك في الجدول رقم (١) بعكس الدول المتقدمة فيصل إلى ٣% من الناتج المحلي (١)، كذلك بلغت هذه النسبة في كوريا الجنوبية واليابان على أعلى نسبة إنفاق على البحث والتطوير بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي حيث بلغ ٤,١%، ٣,٥ على التوالي (٢).

جدول رقم (١) نسب الإنفاق على البحث العلمي والتطوير للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٣ مليار ريال)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الناتج المحلي الإجمالي	١,٦٣٠	٢,١٠٠	٢,٧٢٧	٢,٧٩٤

١. فوزية الزبير العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الاعمال، كلية المجتمع، جامعة الملك سعود، ٢٠١١

2. <http://wdi.worldbank.org/tables>

ولكن سنلقي الضوء على البعض منها المرتبط بموضوع البحث .

أظهرت محاور رؤية ٢٠٣٠ الاهتمام بجعل المجتمع السعودي مجتمعاً حيويًا بنيانه متين من خلال تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكنة .

إقتصاد مزدهر فرصه مثمرة : حيث اعتبر العنصر البشري ورفع وقدراته من أهم الموارد وأكثرها قيمة، و من خلال هذا المحور تم استهداف تحقيق الاستفادة القصوى من طاقاتهم من خلال تبني ثقافة الجراء مقابل العمل، وإتاحة الفرص للجميع، وإكسابهم المهارات اللازمة التي تمكّنهم من السعي نحو تحقيق أهدافهم. ولتحقيق هذه الغاية، سوف نعزز قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متنوعة، كما سنفتح فصلاً جديداً في استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للعمل معنا والإسهام في تنمية اقتصادنا.

إقتصاد مزدهر تنافسيته جاذبة : فالانفتاح على التجارة والأعمال سيمكن من النمو والمنافسة مع الاقتصادات المتقدمة، ويساعد على زيادة الإنتاجية، ولن يتأتى ذلك إلا اذا تم تحسين بيئة الأعمال، وإعادة هيكلة المدن الاقتصادية، وتأسيس مناطق خاصة، وتحرير سوق الطاقة بما يسهم في رفع تنافسيته، وصولاً لتحقيق الاهداف التالية الانتقال من المركز ٢٥ في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ ١٠ الأولى، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من ٣,٨% إلى المعدل العالمي ٥,٧%، الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من ٤٠% إلى ٦٥% .

إقتصاد مزدهر استثماره فاعل : يتطلب هذا المحور تنويع الاقتصاد حيث أنه من أهم مقومات استدامته، ورغم أن النفط والغاز يمثلان دعامة أساسية للاقتصاد السعودي، فقد تم التوسع في الاستثمار في قطاعات إضافية، وتم استهداف مكانة أكثر تقدماً بحلول

الإنفاق الحكومي على البحث العلمي	١٢,٢٥	١٣,٦٥	١٥,٢	١٦,٦
الانفاق غير الحكومي	٥,٢٦	٨,٩٥	٩,٠٢	٧,٨
إجمالي الإنفاق على البحث العلمي	١٧,٥١	٢٢,٦٠	٢٤,٢	٢٤,٤
نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي	٧٥%	٦٥%	٥٥٧%	٥٩%
نسبة إجمالي الإنفاق من الناتج المحلي	١٠٧%	١٠٧٦%	٩%	٨٧%
نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الإنفاق على البحث العلمي*	٧٠%	٦٠%	٦٣%	٦٨%
نسبة الإنفاق غير الحكومي إلى إجمالي الإنفاق على البحث العلمي*	٣٠%	٤٠%	٣٧%	٢٨%

المصدر: واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية ١٤٣٤-١٤٣٥ هـ - وزارة التعليم العالي - وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات ط٤ الرياض ، ١٤٣٥هـ ص ٨ ،* تم حسابه من خلال الاعتماد على البيانات من المصدر السابق ويلاحظ زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في هذا الانفاق كلما ارتفع مستوى تقدم الدولة ، وجدول رقم (١) يوضح ان نسبة الانفاق الحكومي على البحث اعلى من نسبة الانفاق غير الحكومي كنسبة من الدخل بالمملكة ، بينما وعلى سبيل المثال بلغ نسبة مشاركة القطاع الخاص في الانفاق على البحث والتطوير في كوريا الجنوبية ٧٢% بينما بلغت نسبة الانفاق الحكومي حوالي ٢٧% ، وفي الولايات المتحدة بلغت نسبة مشاركة القطاع الخاص في الانفاق على البحث العلمي ٦١% ، فضعف تمويل البحث العلمي من القطاع الخاص يعد تأكيداً لضعف الشراكة بين قطاع البحث العلمي المتكثف في المؤسسات الجامعية ومراكزها البحثية والقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية .

المطلب الثاني : القطاع الخاص والبحث العلمي: من الممكن تصنيف معوقات الشراكة المجتمعية بين البحث العلمي ومؤسسات القطاع الخاص إلى معوقات تتعلق مؤسسات القطاع الخاص - سبق ذكرها بالبحث الثاني - وأخرى تتعلق بالمؤسسات البحثية و

أهم المعوقات المتعلقة بالمؤسسات البحثية هي:
تنفيذ البحث العلمي بالجامعات ببرامج غير مخططة، وتهدف بالأساس إلى مساعدة الباحثين في الترقى بالدرجات الأكاديمية، ولا يعكس تصميم الأبحاث الجارية احتياجات المجتمع وحل مشاكله .

عدم اهتمام الخطط الإستراتيجية لمؤسسات البحث العلمي (إن وجدت) بربط ومتابعة احتياجات الشراكة المجتمعية بالمسارات الإستراتيجية للخطط وبأولويات الدولة وخطط التنمية في هذا المجال .

عدم وصول الدعم الحكومي ببعض الجامعات إلى المستوى الذي يسمح بمخرجات تنافسية جاهزة للتسويق أو التطبيق المباشر ، مع عدم التحديث المستمر للمعامل البحثية.

انتظار الجامعات لمبادرات القطاع الخاص بطلب الشراكة وليس العكس.

المطلب الثالث: دور الحكومة في سد الفجوة بين القطاع الصناعي والمؤسسات التعليمية:

الشراكة بين مختلف القطاعات تظهر أهميتها في تحقيق الرؤى والاستراتيجيات المختلفة للنهوض بالاقتصاد وتحقيقاً للاقتصاد المعرفي ، ومما لا شك فيه أن هناك دوراً متكاملًا بين الجامعات والقطاع الخاص وذلك دعماً لمسيرة التنمية عامة ، ورفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي خاصة ، ولكي يتم هذا الدور على أكمل وجه فإن الأمر يتطلب تفعيل هذه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في وجود القطاع الحكومي من خلال وضع قوانين وتشريعات لبناء الثقة بين الجامعات والقطاع الخاص للوصول إلى نتائج مفيدة للمجتمع ككل من هذه الشراكة .

وتقع على عاتق الحكومة بجهازها ومؤسساتها العمل على تقليص هذه الفجوة عن طريق التقريب بين قطاع التعليم العالي ومراكزه البحثية جهة وقطاع الصناعة والأعمال من جهة أخرى من خلال اتخاذ بعض التدابير والإجراءات واكتشفت الدول المتقدمة مبكراً الدور الممكن للمؤسسات الاقتصادية (غير الحكومية) في



المتقدمة .

التوسع في إنشاء الحدايق البحثية وحاضنات التقنية بالجامعات .

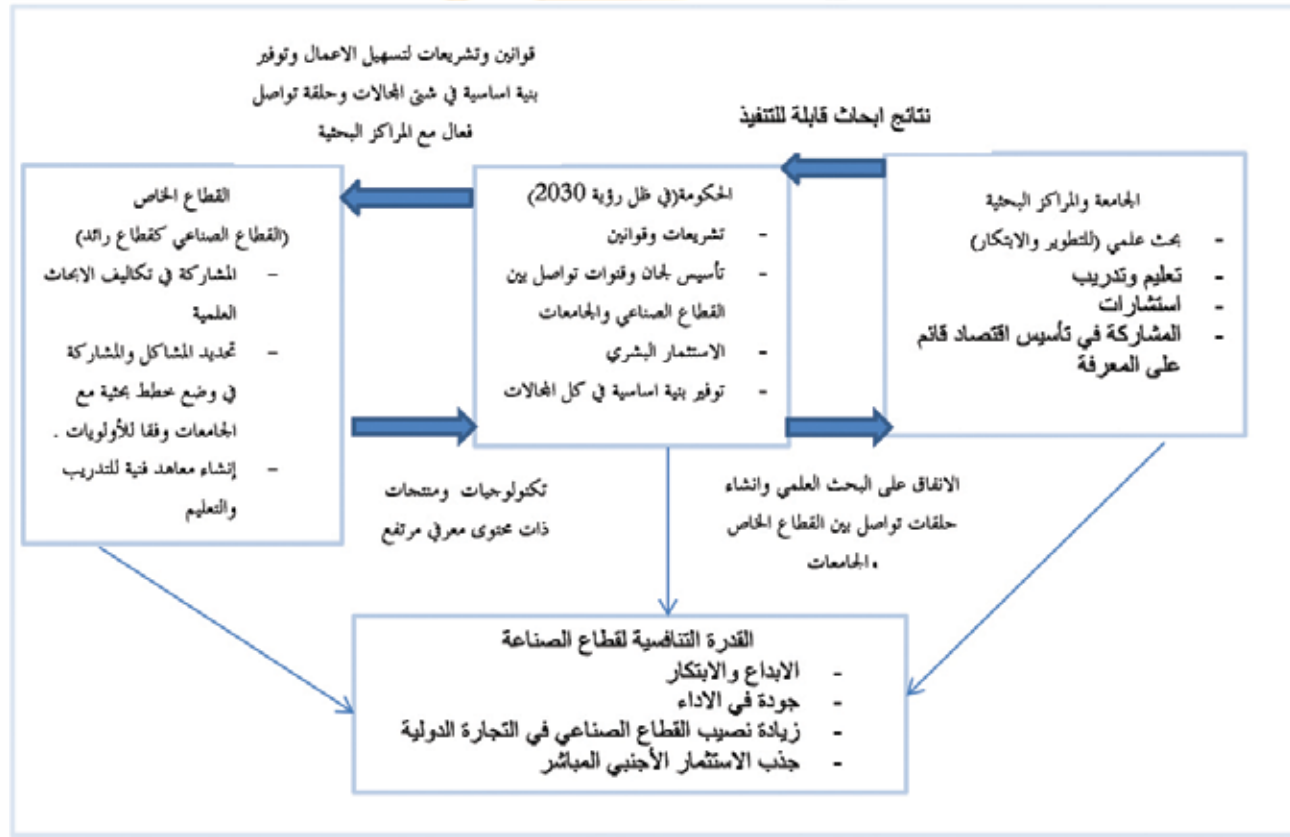
فالشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع من جهة وبين البحث العلمي من جهة أخرى لم تترك للأطراف المعنية إرساء أسس تلك الشراكة ، بل قامت الحكومات باتخاذ اللازم لتفعيل منظومة الشراكة، ودعم متطلبات نجاحها نتج عن ذلك تقليص نسبة الدعم الحكومي لمؤسسات البحث العلمي ، وارتفاع نسبة الشراكة للقطاع الخاص .

كذلك يمكن إضافة التالي لتعزيز دور الدولة في سد الفجوة بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص :
تشكيل لجنة استشارية تنسيقية مشتركة بين

دفع عجلة التقدم والتطوير للبحث العلمي وتأثيراته الإيجابية على التقدم الاقتصادي ، لذلك بدأت الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان في تهيئة المناخ الملائم للشراكة بين البحث العلمي والقطاع الخاص وذلك عن طريق:

تعديل اللوائح والقوانين بما يسمح للمؤسسات الاقتصادية المشاركة في إدارة البحث العلمي ، ودعم المؤسسات الحكومية المنوط بها تنفيذ برامج البحث والتطوير .

إنشاء البرامج والكيانات الداعمة للشراكة مثل: برنامج الإطار الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخفض التدريجي لمخصصات البحث العلمي الحكومية ، والسماح بدمج المراكز البحثية الأهلية في الشركات متعددة الجنسيات المهتمة بالتكنولوجيات



وبعبارة أخرى فإن بناء قاعدة «المعرفة» صار أهم من اقتناء قواعد البيانات والمعلومات في حد ذاتها. وكما يعبر البعض، فإن الاستفادة من المعلومات أصبحت أهم - وأصعب - من الحصول على المعلومات.^(١)

أولا: نبذة عن جامعة الملك عبد الله: ^(٢)

رؤية جامعة الملك عبد الله: تطمح جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية إلى أن تكون منارة للمعرفة والتعليم التقني والبحثي وبيئة مميزة لإلهام العقول والمواهب الواعدة التي تسعى إلى تحقيق الاكتشافات التي تعالج أهم التحديات الإقليمية والعالمية، وتسعى الجامعة حثيثاً إلى أن تكون جسراً لتقريب الشعوب والثقافات لما فيه خير الإنسانية.

رسالة جامعة الملك عبد الله: تساهم جامعة الملك عبد الله في تطوير العلوم والتقنية من خلال الأبحاث المتميزة والتعاونية ودمجها في التعليم الجامعي. كما تحفز الابتكارات ونشر المعرفة العلمية وتطبيقاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية والعالم مع التركيز بصورة خاصة على أبحاث استراتيجية ذات أهمية عالمية تنحصر في أربعة مجالات هي: الطاقة، الغذاء، الماء، والبيئة.

سمات جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية تنفرد جامعة الملك عبد الله كمؤسسة علمية حديثة وخاصة وعالمية المستوى بالعديد من السمات الرئيسية:

• بيئة تزدهر فيها الأبحاث التي يحركها الفضول أو الموجهة نحو تحقيق أهداف محددة. يتضح ذلك من خلال دعمها المرن والمستمر للأبحاث والأهداف العلمية طويلة المدى. وتمكين علمائها وباحثيها وتشجيعهم على رفع سقف أهدافهم وعمل الدراسات والأبحاث في

قطاع التعليم العالي وقطاعات الصناعة والاقتصاد تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف القطاعات الحيوية بالدولة وذلك لتحديد الأولويات البحثية لكل قطاع، لربط البحوث والابتكار في المراكز البحثية بالجامعات بالاحتياجات الاقتصادية والصناعية.

تنظيم منتديات وورش عمل بين الجامعات وممثلي قطاع الصناعة لمناقشة متطلبات القطاع الصناعي لرفع قدرته التنافسية.

إلزام الشركات بإنشاء معاهد تعليمية مهنية بالتعاون مع وزارة التعليم توفر للطلبة التدريب الميداني داخل مصانعها، مما يساعد على الابتكار والابداع.

ربط مشاريع التخرج للطلاب في بعض التخصصات (الهندسة، والطب، الصيدلة) بمشاكل المجتمع، مع توفير أماكن لاتخاذها كمعامل لمثل هذه المشاريع (مصانع - مستشفيات مصانع ادوية)، مع إمكانية تحويل المشروع إلى التطبيق في حالة اثبات نجاحه، وذلك بهدف تحويل الطلبة الخريجين إلى رواد أعمال.

رسم توضيحي لدور الحكومة في تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص المتمثل في القطاع الصناعي كقطاع رائد والمؤسسات البحثية المتمثلة في الجامعات المطلوب الرابع: نماذج واقعية لأحدى الجامعات كشريك للقطاع الخاص في مجال البحث العلمي (جامعة الملك عبد الله).

لقد كانت المشكلة الرئيسية التي واجهت التطور المستمر للبحث العلمي والتعليم ومنظومة الإدارة والإنتاج في السابق، هي التغلب على نقص البيانات والمعلومات المتصلة بالمجال المعنى.

ولكن مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي تعاظم القدرة على جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة، لم تعد تتحدد المشكلة في الحصول على البيانات أو المعلومات نفسها، وإنما تتحدد في انتقاء المعلومات، وتوظيفها، وفي طريقة استخدامها.

١. محمد عبد الشفيق العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب ومؤسسات الإنتاج وعملية « البحث والتطوير» في الدول العربية - المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل - المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية ٢٠١٠ - ص ٤ موقع الجامعة



التفكير الإبداعي خارج حدود المختبر كي يستطيعوا اختبار أفكارهم ومعرفة مدى قدرتها وتأثيرها على إحداث التغيير.

تطوير الابتكارات والتقنيات للصالح العام: تساهم جامعة الملك عبدالله في وضع اللبنة الأساسية لعملية تحويل اقتصاد المملكة إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. حيث تم دمج مدينة الأبحاث ضمن هيكل الجامعة التنظيمي والبنائي لتسهيل التفاعل التعاوني المباشر مع الشركات، ونقل المعرفة والابتكارات والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تسريع طرح التقنيات المبتكرة وتسويقها.

بيئة تجمع كل مقومات الحياة العصرية والضرورية من عمل وسكن وتعليم وترفيه جامعة الملك عبدالله هي جامعة أبحاث رائدة في المنطقة وهي أيضاً مدينة متكاملة على شواطئ البحر الأحمر، تتوفر فيها سائر الخدمات ووسائل الراحة من مدارس ومركز رعاية صحية ومراكز رياضية وترفيهية على أعلى المستويات من أجل إعطاء مجتمعها الذي يتكون من أكثر من ١٠٠ جنسية، تجربة معيشية استثنائية ومزدهرة.

تأسست جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية من منطلق التعاون الصناعي حيث تعمل الجامعة مع الشركات وكيانات القطاع الخاص، بالإضافة إلى المنظمات غير الهادفة للربح والمنظمات الحكومية وذلك بغية نقل المعرفة والتقنية المطورة داخل الجامعة إلى الآخرين وبالتالي تحقيق مبدأ المنفعة العامة والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نماذج من مشاركة جامعة الملك عبدالله مع القطاع الخاص في مجالات البحث العلمي: (١)

أولاً: أعلنت شركة بوينج وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية عن تجديد الشراكة الاستراتيجية

المسائل الهامة بشغف وحرية مع الالتزام بأعلى معايير الأداء والسلوك والأخلاق، وهي ميزة تتمتع بها قليل من الجامعات حول العالم.

● نسيج عالمي فريد من نوعه من الكفاءات والأفكار والثقافات والشراكات. ويتجلى ذلك في:

■ مجتمع الجامعة المتنوع والدولي من أعضاء هيئة التدريس والطلبة والموظفين.

■ التعاون الاستراتيجي والمستدام مع المؤسسات الرئيسية في جميع أنحاء العالم.

■ الالتزام بالمساهمة في رفاهية ورخاء المجتمعات من خلال التركيز بشكل خاص على المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم.

مؤسسة متعددة التخصصات تدمج بين الأقسام الأكاديمية ومراكز الأبحاث تعتمد جامعة الملك عبدالله نموذج الهيكل المصفوفي (Matrix) من ثلاثة أقسام أكاديمية تتضمن تخصصات متميزة ومتعددة مرتبطة استراتيجياً بأحد عشر مركزاً بحثياً تشجع على التعاون البحثي بين هيئة التدريس والطلبة والعلماء والمهندسين من مختلف الأقسام مما يُلهم استحداث مناهج وتقنيات جديدة وبالتالي الخروج بابتكارات واكتشافات كبيرة.

مختبرات ومرافق أبحاث متطورة ومعدات وخبرات لا مثيل لها

توفر جامعة الملك عبدالله لباحثيها وطلبتها وشركائها الفرصة لإجراء الأبحاث والدراسات التجريبية في بيئة تم تجهيزها وتهيتها بمرافق استثنائية ومعدات متطورة وموظفي دعم فاعلين.

ووضعت الجامعة خطة طويلة الأمد للحفاظ على هذه المرافق وهي ميزة تنافسية مهمة تتفوق فيها جامعة الملك عبدالله على المؤسسات البحثية الأخرى.

بيئة تعليم تعاونية وتجربة تعليمية متميزة تدعم بيئة التعليم في جامعة الملك عبدالله روح التعاون والتميز، والفضول، والنزاهة، والشغف العلمي وتشجع الطلبة على

١. موقع الجامعة

ومركز الأبحاث الألماني للطاقة الشمسية والهيدروجين بادن فورتمبيرغ (ZSW): في مجال أفلام الخلايا الضوئية الرقيقة: وتعتزم المملكة العربية السعودية إنشاء محطات شمسية لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ١٦ جيغا واط بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك كجزء من برنامجها للطاقة المتجددة الذي لا يقتصر فقط على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، بل يدعم الحصول على الطاقة من مصادر أخرى كالحرارة الشمسية، والرياح، والطاقة الحرارية الأرضية والنفايات، كما يساهم في تقدم الأبحاث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة والتعاون مع الخبراء والمختصين بهذا المجال في العالم - وهذا ما تم التأكيد عليه في ٢٠٢٠ والبيئة.

خامسا: الشراكة بين أرامكو السعودية وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية: حيث تم إنشاء مركز أرامكو السعودية للبحوث والتطوير الجديد في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، ومن المتوقع لهذه المبادرة المهمة أن تُثمر تقنيات وبحثاً غير مسبوقه تستفيد من بيئة الابتكار في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وتوسّع قاعدة البحوث والتطوير في أرامكو السعودية، وسيعمل هذا المركز المتطور الجديد البالغة مساحته ١٨٣٠٠ متر مربع على خدمة القطاعات المهمة التالية: سلامة شبكة النفط والغاز، والكيميائيات، وإدارة الكربون، وتقنية الوقود واستخلاص الهيدروكربون وإعداد النماذج الحسابية وحماية البيئة. وسيستوعب المركز، عند تشغيله بالكامل، ١٣٩ باحثاً وموظف مساندة يعملون بدوام كامل. وسيساعد هذا الاستثمار المهم الجديد على إيجاد حلول تقنية ابتكارية عالمية تبحث في التحديات المتجددة والمعقدة التي تواجه صناعة الطاقة، ومن مجالات التعاون الجارية مع شركة أرامكو السعودية أيضاً برنامج الروبوتات الغواصة والتي ستساهم في تطوير دراسة وأبحاث البحر الأحمر. حيث يعتبر مركز أبحاث البيئة البحرية حصيداً لهذا التعاون بين الجامعة وأرامكو وأول مرصد بحري قادرة على رصد بيئة البحر الأحمر، كما طور فريق الأنظمة الذكية لشركة

بينهما في مجال الأبحاث: تساهم هذه الاتفاقية في مواصلة التعاون والشراكة بين الجهتين في الأنشطة البحثية والتي تساعد في تقديم الجيل القادم من الأبحاث التقنية الهامة والضرورية لتحقيق الابتكار والنمو في قطاع الطيران، وتتعاون وحدة بوينج للأبحاث والتقنية (BR&T)، مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ضمن عدد من المشاريع البحثية الكبرى في مجالات المواد المتقدمة، وإخماد الاحتراق، والاستفادة المثلى من الطاقة الشمسية، ومعالجة المياه الصناعية، وسبق أن أقامت شركات متميزة مع الجامعة في عدد من المشاريع منذ عام ٢٠٠٩ والتي أثمرت بدورها عن إنشاء مختبرات بحثية متقدمة ومبادرات قوية بين الصناعة وهيئة التدريس في جامعة الملك عبد الله. ونحن نتطلع إلى تعزيز التزامنا المشترك مع بوينج في سبيل تنمية وتطوير الابتكارات في أبحاث الطيران في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: وقع مكتب تحقيقات الطيران (AIB) في المملكة العربية السعودية اتفاقية مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) وذلك لاستخدام مرافقها المتطورة وخبرتها البحثية في مجال التحقيق في حوادث الطيران، حيث تساهم مختبرات الجامعة بدعم مهمة مكتب تحقيقات الطيران في تطوير سلامة الملاحه الجوية والتحقيق في حوادث الطائرات. وهذا التعاون هو دلالة واضحة على التزام جامعة الملك عبد الله نحو شركائها داخل المملكة من خلال تمكينهم من الوصول إلى مراكزها ومختبراتها البحثية من أجل خدمة الأولويات والمصلحة الوطنية.

ثالثاً: اتفاقية التعاون مع شركة FEI العالمية: والتي تعنى بتصميم وتصنيع ودعم مجموعة واسعة من حلول الأعمال القائمة على استخدامات المجاهر عالية الأداء. حيث جرى التوقيع على إنشاء مركز جديد للتميز في مجال المجهر الإلكتروني يقع في مدينة الأبحاث والتقنية ضمن الحرم الجامعي لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

رابعاً: تعاون جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية



الشراكة بين الجامعات بالخليج والقطاع الخاص .

الخفض التدريجي لمخصصات البحث العلمي الحكومية، مع التوسع في منح فرص استثمارية للمستثمرين الاجانب مع اشتراط نقل التكنولوجيا الحديثة للملكة مع إلزامهم بتدريب كفاءات وطنية عليها ودمج المراكز البحثية في الشركات متعددة الجنسيات المهمة بالتكنولوجيات المتقدمة مع المراكز البحثية بالجامعات .

التوسع في إنشاء الحدائق البحثية وحاضنات التقنية بالجامعات، لتشجيع الخريجين والخريجات على البحث والتطوير والابتكار .

تشكيل لجنة استشارية تنسيقية مشتركة بين قطاع التعليم العالي وقطاعات الصناعة والاقتصاد تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف القطاعات الحيوية بالدولة وذلك لتحديد الأولويات البحثية لكل قطاع، لربط البحوث والابتكار في المراكز البحثية بالجامعات بالاحتياجات الاقتصادية والصناعية، وصولاً لوضع خطط وبرامج بحثية مشتركة بين الجامعة والقطاع الخاص وفقاً لاحتياجات القطاعات الاقتصادية.

تنظيم منتديات وورش عمل بين الجامعات وممثلي قطاع الصناعة لمناقشة متطلبات القطاع الصناعي لرفع قدرته التنافسية .

إلزام الشركات بإنشاء معاهد تعليمية مهنية بالتعاون مع وزارة التعليم توفر للطلبة التدريب الميداني داخل مصانعها، مما يساعد على الابتكار والابداع .

ربط مشاريع التخرج للطلاب في بعض التخصصات (الهندسة ، والطب ، الصيدلة) بمشاكل المجتمع ، إلزامهم بتحديد الجهات المتوقع استفادتها من نتائج بحوثهم وأوجهه الإفادة الفعلية من نتائج تلك البحوث ، مع توفير اماكن لاتخاذها كعامل لمثل هذه المشاريع (مصانع - مستشفيات مصانع ادوية) ، مع امكانية تحويل المشروع إلى التطبيق في حالة اثبات نجاحه ، وذلك بهدف تحويل الطلبة الخريجين إلى رواد أعمال.

نشر نتائج البحوث من خلال عدة وسائل (مجلات

أرامكو في جامعة الملك عبد الله مطلع عام ٢٠١٦) وهو فريق مكون من خريجي جامعة الملك عبد الله، طور روبوت متحرك صغير باستطاعته إجراء عملية فحص وتفتيش الأنابيب والمنشآت الصناعية والتشغيلية لشركة أرامكو لاسلكياً وباستخدام الموجات فوق الصوتية فضلاً عن استشعار الغازات.

سادساً: الشراكة بين البنك السعودي البريطاني (سأب) وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ترمي هذه الشراكة إلى تمويل المشاريع ودعم الأفكار المبتكرة لدى الجامعات السعودية وهي استثمار حقيقي في الشباب السعودي الطموح.

يمثل برنامج «تقدم» مثالا للمبادرات الكبرى ويعد خطوة يمثل وفعالة لضمان منح الأفكار الثمينة والتقنيات القيمة الجديدة في المملكة منصة للانتقال من المختبر إلى السوق.

نتائج وتوصيات

تأسيس وزارة أو هيئة حكومية تابعة لوزارة الصناعة بالمملكة تختص بدور الوساطة بين الجامعات والقطاع الخاص، ويتم وضع رؤية لهذه الهيئة مع تحديد مهمات تسعى لتحقيق هذه الرؤية، وأن يكون في عضويتها أساتذة الجامعات ورجال القطاع الخاص للتقارب بينهما، على أن يكون القطاع الصناعي (وبالاحص الصناعات التحويلية) له أولوية الاهتمام لما له القدرة على خلق قيمة مضافة مرتفعة ، كما انه يعتبر قطاعاً قائداً ، اذا تطور جاء من بعده باقي قطاعات الاقتصاد .

إنشاء شبكة معلومات عالية السرعة لتوفير الابحاث والمعلومات في شتى المجالات الصناعية والخدمية ، بالإضافة إلى توفير مستشارين فنيين يتلقون طلبات المشورة ، ويقدمونها عبر شبكات المعلومات .

تعديل اللوائح والقوانين بما يسمح للمؤسسات الاقتصادية المشاركة في إدارة البحث العلمي، ودعم المؤسسات الحكومية المنوط بها تنفيذ برامج البحث والتطوير .

إنشاء البرامج والكيانات الداعمة للشراكة مثل: مثل إنشاء برنامج لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال



1- Golar & Moav “ Natural Selection & the Origin of the Economic Growth “ World Bank April 2002

2-Michael E .Porter and Claas van der Linde, “Green and Competitive: Ending the Stalemate “Harvard Business Review, 1995

3- Konsolas , Joannis “ The Competitive Advantage Of Greece : An Application Of Diamond “ , Ashagate,2002 p:5; Porter, M., E. ,1998 :127 – 128 Porter ‘s

4- Oz, Ozlem, “The Competitive Advantage of Nations: The Case of Turkey Ashagate”, 1999.

5- Michael E.Porter “ Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance”, 1998

علمية - قواعد بيانات الكترونية - نشرات وكتيبات) ، وإتاحتها للباحثين والجهات الإنتاجية لمعرفة مدى قدرتهم على تطبيقها بشكل عملي .

المراجع العربية

احمد مكي إسماعيل « استراتيجية التصنيع في تجربة التنمية السودانية » رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ١٩٨٣

أميرة محمد عمارة « تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري » رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ٢٠٠٤

جودة عبد الخالق، منال متولى، منى الجرف: دراسة الصناعة والتصنيع في مصر... الواقع والمستقبل حتي عام ٢٠٢٠، مشروع مستقبل مصر ٢٠٢٠ الذي ينفذه منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٥

رانية بنت محمد القرشي- دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية ، مجلة عالم التربية مصر س ١٤ ع ٤٤ ، ٢٠١٣ .

سوليم جودة سعيد « اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي المصري » رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠٠٠ .

محمد عبد الشفيق العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب ومؤسسات الإنتاج وعملية « البحث والتطوير » في الدول العربية - المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل - المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية ٢٠١٠ .

واقع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية ١٤٣٤-١٤٣٥ هـ - وزارة التعليم العالي - وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات ط٤ الرياض ، ١٤٣٥ هـ .

موقع جامعة الملك عبد الله الالكتروني :

<https://www.kaust.edu>

المراجع الأجنبية :



القطاع المصرفي كجزء من منظومة الاعمال التي يقع علي عاتقها الالتزام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويمكن تلخيص أسئلة المشكلة في الاتي

• الى اى مدى تطبق المصارف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ؟

• هل يخدم الدور الاجتماعي للمصارف رؤية المملكة ٢٠٣٠

• هل يؤثر الالتزام المسؤولية الاجتماعية على سمعة وشهرة القطاع المصرفي ؟

• هل يمكن اعتبار الدور الاجتماعي للمصارف استثماراً ؟

هل هنالك تشريعات تلزم بالقيام بالمسؤولية الاجتماعية ؟

• ما الدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية في تعزيز قيام المصارف بمسؤولياتها الاجتماعية
أهداف الدراسة :

نظراً لأنه من أهم أهداف الرؤية (٢٠٣٠) خلق مجتمع حيوي يبيته عامرة وأن سعادة المواطنين والمقيمين على راس الولويات وذلك من خلال بناء مجتمع ينعم أفراداه بنمط حياة صحي ومحيط يتيح العيش في بيئة إيجابية وجاذبة فإن ذلك يتحقق عن طريق دعم وتشجيع المسؤولية الاجتماعية لكافة القطاعات ومن هنا هدفت هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي مدي التزام القطاع المصرفي بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبيان الدور الذي تلعبه في تحقيق رفاهية المجتمع والحد من المشكلات الاجتماعية مما ينعكس إيجابا في دعم وتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فضلا عن المنهج التطبيقي والتحليلي لتحليل أداة الدراسة للوصول إلي النتائج .

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية علي الاستبانة كأداة رئيسة

focus on a particular sector and neglecting other sectors and stimulate the banks that concerned with accountability and social responsibility with the state and turns out of its role which earns it fame and pays its counterparts to follow suit.

كلمات مرجعية: القطاع المصرفي، المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، الرؤية ٢٠٣٠.

مقدمة:

ازداد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحد أدوات التنمية المستدامة وعاملاً مهماً في وضع السياسات الاقتصادية والخطط التنموية من أجل تمية مستدامة من خلال الاهتمام برفاهية المجتمع ودفع عجلة رؤية المملكة حول إقتصاد مزهر ومجتمع حيوي ووطن طموح. مما دفع المحاسبة الى الاهتمام بالآثار الاجتماعية للمشروعات المختلفة سواء كانت على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص . فقيما كان الهدف الأساسي لمنظمات الأعمال هو تحقيق الأرباح ، ولكن مع تعقيد بيئات العمل والضرورة الحتمية لمواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وزيادة وعي المجتمعات اصبح لزاماً على منظمات الأعمال الاهتمام بتحقيق الأهداف الاجتماعية من أجل تحيق التنمية الاجتماعية واستدامتها من خلال المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع . باليوم اصبحت المساهمة في تحقيق الاهداف الاجتماعية من اهم معايير تقويم منظمات الأعمال ومن أهم عوامل المنافسة والاستمرارية

مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة من ازدياد المشاكل الاجتماعية في مختلف دول العالم مع ظهور منظمات الأعمال الكبيرة والشركات عابرة القارات والتطور التكنولوجي كل ذلك ادى الى ضرورة التمعن في النشاط الاجتماعي الذي تقدمه منظمات الاعمال من أجل تحقيق رفاهية المجتمع مما يضع المسؤولية الاجتماعية في ذات الكفة مع المسؤولية المالية وتركز الدراسة علي

لجمع البيانات، واشتملت على عدة جوانب واشتملت على عدة جوانب لقياس مدى تطبيق القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية حيث تكونت من ٢٠ عبارة وتم اختيار مقياس متدرج يتكون من خمسة خيارات لإجابات أفراد العينة من:

موافق جدًا حيث أعطي لهذا الخيار درجة ٥

موافق حيث أعطي لهذا الخيار درجة ٤

محايد حيث أعطي لهذا الخيار درجة ٣

غير موافق حيث أعطي لهذا الخيار درجة ٢

غير موافق إطلاقاً حيث أعطي لهذا الخيار درجة ١

صدق الأداة:

تم الاعتماد على الصدق الظاهري للاستبانة بحيث تم التأكد من ان عباراتها تحقق ما هدفت إليه الدراسة حيث تم عرضها على عدد من الخبراء.

تطبيق الأداة

تم توزيع الاستبانة على عدد ١٠٠ من العاملين في القطاع المصرفي يمثلون عينة الدراسة وطلب منهم الإجابة بدقة، وأن المعلومات الواردة ستكون سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط

فروض الدراسة:

تحدد فروض الدراسة فيما يلي:

١-توفر لدى البنك المقومات الاساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

٢- يقوم البنك بنشاطات اجتماعية هادفة في العديد من القطاعات الداعمة لرؤية المملكة.

٣- هناك تأثير للمسؤولية الاجتماعية في اكتساب عوائد مالية.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: اقتصرت الدراسة بعض المصارف في المملكة العربية السعودية

حدود زمانية: طبقت الدراسة في العام ١٤٣٧

مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع العاملين في القطاع المصرفي

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية تمثل مجتمع الدراسة حيث بلغ عدد أفراد العينة ١٠٠ من العاملين في القطاع المصرفي:

الدراسة الميدانية:

قامت الباحثة بالمسح عن طريق الاستبانة ومن ثم تحليلها لاختبار صحة الفروض والوصول الى نتائج يمكن تعميمها، استخدمت الباحثة الاسلوب الاحصائي الذي يعكس العلاقة بين متغيرين او اكثر ثم تصوير هذه العلاقة في صورة رياضية في شكل معادلة

ولمعرفة اراء عينة الدراسة استخدمت الباحثة الطرق الاحصائية الاتية

١/ المنوال وهو القيمة الاكثر تكرارا بين القيم

٢/ مربع كاي لحسن المطابقة ومعرفة دلالة الفروق في اجابات افراد عينة الدراسة

الدراسات السابقة:

١- دراسة درغام واخرون (٢٠١٥).

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى ادراك شركات المساهمة العامة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومدى اهتمامها بمجالاتها المختلفة ومقوماتها، وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج منها أن ادارة الشركات المساهمة تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع الا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام وأن الافصاح الاجتماعي غير كاف، وقد اوصت بعدد من التوصيات مثل ضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها وأن يكون للحكومة ممارسات تشجيعية تجاه الشركات



الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة والتي ظهرت نتيجة لتزايد الضغوط على المنظمات، حيث ان دورها لا يقتصر فقط على خدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الربح، بل يتعدى ذلك الى أن تعمل على تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل فيه وعليه اصبح لزاما عليها التوفيق بين الاهداف الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق النمو وضمن البقاء (الحسن ٢٠١٤)

عرفت المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات اعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية (كوتلر ٢٠١١)

كذلك عرفت بانها التزام من جانب منشأة الاعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة بالتعاون مع الموظفين واسرهم والمجتمع المحلي في سبيل تحسين مستوى الحياة (كوتلر ٢٠١١)

محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

على الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المشروع تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على مفهوم او تعريف محدد وواضح لها، ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف بهدف إظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي : « مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الاداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات ». كما عُرِّفت بأنها : « التزام يتوجب على قطاع الاعمال القيام به تجاه المجتمع وان من شأن هذا الالتزام ان يعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات الى اكبر قدر ممكن ». وعُرِّفت كذلك « هي المحاسبة التي تقوم بقياس وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معاً سواء للحكومات او للمشروعات

التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية مثل اعفائها من الضرائب .

٢- دراسة سعيد (٢٠١٤)

هدفت الدراسة الى بيان اسباب عجز الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية وذلك بسبب ضعف التشريعات وضعف الثقافة بالقضايا الاجتماعية واهمال الجانب المحاسبي من قبل الجمعيات المهنية. وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها كافة الاسباب التي اخذت بها الدراسة كانت اسباب هامة في عجز الشركات الصناعية عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية واوصت الدراسة بضرورة تفعيل المؤسسات الاعلامية والاهلية والمجتمعية على العمل كقوى ضاغطة على الشركات للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية .

٣- دراسة حبيب (٢٠١١)

هدفت الدراسة للتعرف على مدى ادراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها .تجاه الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة (ومن نتائج الدراسة وجود ادراك لدي ادارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ولكن ليس بالمستوى المطلوب ن واوصت الدراسة بأنه يجب على ادارة المصارف أعطا مزيد من الاهتمام للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وضرورة اجاء دراسات لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية

الاطار النظري :

المسؤولية الاجتماعية

لسنوات عديدة كانت أهداف التنمية المجتمعية أنشطة خيرية ينظر لها على أنها منفصلة عن الأهداف المتعلقة بالأعمال وليست جوهرية باعتبار أن جودة الاداء المؤسسي وفعل الخير هدفان منفصلان (بدوي ٢٠٠٠). ولكن سرعان ما تحركت الرمال تحت هذا المفهوم فاصبح اهتمام المنظمة بالمسؤولية الاجتماعية من اعم عوامل البقاء والاستمرار علي

٤. ان أمانة عرض البيانات المحاسبية للمشروع تتطلب ضرورة اخذ العمليات الاجتماعية للمشروع باعتبارها من الاحداث التي لا بد التقرير عنها محاسبياً

٥. ان استمرار الطلب على خدمات مهنة المحاسبة يتوقف على مدى تلبية هذه المهنة للاحتياجات المتغيرة والمتجددة للمجتمع .

مجالات المحاسبة الاجتماعية :-

لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا وهي:- (N.A.A) -

أربعة مجالات للأداء الاجتماعي تفاعل المنظمات مع المجتمع.(جربوع ٢٠٠٧)

• المساهمة في تنمية الموارد البشرية.

• المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.

الإرتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

بسته مجالات للأداء (AICPA) كما جاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

الاجتماعي هي كالتالي:

١. البيئة ٢. الموارد غير المتجددة ٣. الموارد البشرية

٤. الموردين ٥. العملاء ٦. المجتمع

فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على (A.A.A). أما جمعية المحاسبة الأمريكية

بعض الشركات التي تعد قوائم وتقاير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أسس القياس

والإفصاح، فقد أصدر تقريراً بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي:-

١. الرقابة على البيئة ٢. توظيف الأقليات ٣. العاملون

٤. تحسين المنتج ٥. خدمة المجتمع

، على اعتبار ان المحاسبة التقليدية هي التي تقوم بقياس الأحداث الاقتصادية فقط . وتم تعريفها بأنها « مجموعة الاجراءات المحاسبية الخاصة بقياس النشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية سواء أكانت تلك الأنشطة الزامية او اختيارية وأعداد تقارير توضح حقيقة الأداء الاجتماعي وعرضها على الأطراف المستفيدة منها سواء كانوا من داخل الوحدة الاقتصادية او خارجها » . ويعد هذا التعريف من أكثر التعاريف شمولاً , حيث يبرز اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفة قياس الاداء الاجتماعي والتقرير والافصاح عن نتائج القياس وذلك بخلاف التعاريف السابقة التي ركزت على الجانب المتعلق بقياس الاداء الاجتماعي دون الجانب الاخر المتضمن ايصال نتائج القياس لجميع الأطراف المستفيدة وعليه تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية الى جانب نظريات اخري في علم المحاسبة كما انه عناك بعض الظواهر الاجتماعية التي تتطلب رؤية جديدة للمحاسبة (الحسين ٢٠١١)

أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن توضيح أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالاتي (الشريف ٢٠١٣):

١. ان الربح لم يعد معيار التفضيل الوحيد من جانب المستثمرين بل أصبحت هناك معايير ضرورية أخرى اجتماعية ودينية وسياسية تؤثر بالفعل على قرار الاستثمار.

٢. أنها ضرورية لتقييم الاداء , فبهدف التقييم الشامل لاداء الوحدة يجب الاخذ بنظر الاعتبار البعد الاجتماعي لاداء الوحدة ودوره في تعزيز العلاقة المتبادلة بين الوحدة ومحيطها الاجتماعي .

٣. تساعد في التعرف على مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في مجالات حماية البيئة والمستهلكين وتنمية الموارد البشرية .



عرض ومناقشة اختبار الفرضيات :

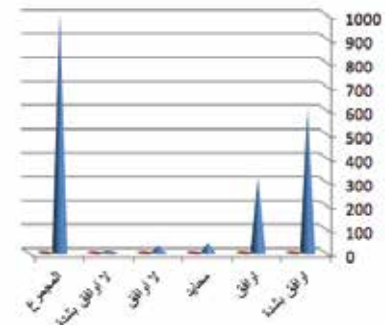
الفرضية الأولى

بعد تحليل اسئلة الفرضية كان المنوال لإجابات جميع افراد العينة هو أوافق بشدة وهذا يعنى أن غالبية أفراد العينة يوافقون على انه تتوفر لدى البنك المقومات الاساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية مما يدل على أن للقطاع المصرفي وعي وادراك بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأنه لزاما عليه ان يعمل على مقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته في حدود امكانية مما يحتم ضرورة الافصاح عنه

جدول ١- التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة عن جميع اسئلة الفرضية الاولى

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
اوافق بشدة	٥٥٦	٥٥,٦%
اوافق	٢٥٦	٢٥,٦%
محايد	٩٠	٩%
لا اوافق	٨٨	٨,٨%
لا اوافق بشدة	١٠	١%
المجموع	١٠٠٠	١٠٠%

شكل ١- التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولى



وبما ان اسئلة الفرضية ١٠ اسئلة وعينة الدراسة ١٠٠ فردا فان اجاباتها الاجمالية ١٠٠٠ اجابة.

يظهر من الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) ان عدد

الموافقين بشدة على جميع اسئلة الفرضية بلغ عددهم (٥٥٦) فردا (٥٦,٦%) وبالإشارة الى ما سبق جميع اسئلة الفرضية جاءت لصالح الموافقين مما يدل على ان الفرضية قد تحققت

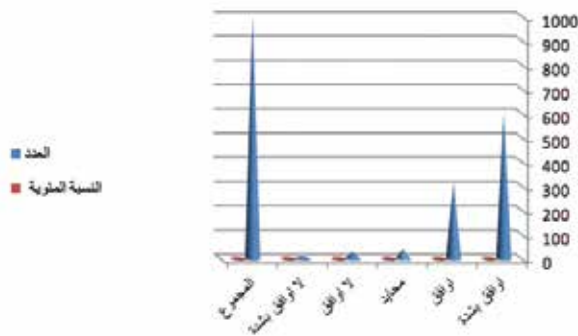
٢-٩ الفرضية الثانية

بعد تحليل اسئلة الفرضية كان المنوال لإجابات جميع افراد العينة هو أوافق بشدة وهذا يعنى أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن القطاع المصرفي يقوم بنشاطات اجتماعية هادفة ليست على مستوي العملاء فقط ولكن علي المستوي المجتمعي مثل حل مشكلة البطالة والسكن وغيرها من المشكلات التي تعتبر من أولويات رؤية المملكة التي تهدف الى تحقيق رفاهية المجتمع السعودي.

جدول ٢- التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على الفرضية الثانية

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
اوافق بشدة	٤٦٣	٤٦,٣%
اوافق	٣١٥	٣١,٥%
محايد	١١٠	١١%
لا اوافق	٩٥	٩,٥%
لا اوافق بشدة	١٧	١,٧%
المجموع	١٠٠٠	١٠٠%

شكل ٢- التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثانية



ويتضح من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) ان نسبة

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية الي النتائج التالية

١. القطاع المصرفي يدرك المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه

٢. توجد علاقة ايجابية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الفاعلة والنجاح التجاري

٣. تتحمل المصارف مسؤولياتها البيئية والاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع مع التركيز على العملاء

٤. النفع العام يتطلب التوسع في مجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة

٥. توجد علاقة ايجابية بين الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتحسين مستوى الرفاهية للمجتمع

٦. وجود كادر محاسبي كفاء يزيد من الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

٧. توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتعظيم الربحية التوصيات

بعد استعراض الباحثة لنتائج الدراسة توصي بالاتي:

١. ضرورة وضع قوانين تلزم بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كجزء من رؤية المملكة

٢. علي القطاع المصرفي توضيح دوره في تحقيق الرؤية ٢٠٣٠ وإعلان ذلك .

٣. علي القطاع المصرفي تكثيف الجانب الاعلامي للخدمات الاجتماعية التي يقدمها ويعتبر الافصاح المحاسبي احد الوسائل الاعلامية

٤. علي القطاع المصرفي إجراء بحوث ودراسات بغرض التعرف على حاجات المجتمع مما يساعد في وضع خطة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية

٥. علي القطاع المصرفي وضع نموذج للمحاسبة عن

الموافقين على جميع اسئلة الفرضية ٧٧,٨% وهي نسبة عالية تعنى ان غالبية المبحوثين يوافقون على أسئلة الفرضية مما يثبت أن القطاع المصرفي يقوم بأنشطة اجتماعية تهدف الي تحقيق رفاهية المجتمع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية علي مستوي العملاء والمستوي المجتمعي

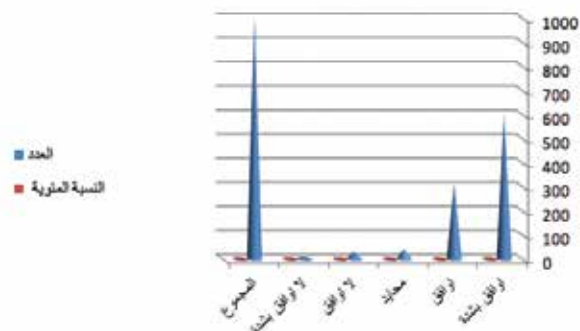
الفرضية الثالثة

بعد تحليل اسئلة الفرضية اتضح ان المنوال لإجابات جميع أفراد العينة هو اوافق بشدة ويعنى ذلك ان غالبية افراد العينة موافقين على وجود علاقة ايجابية بين التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق عوائد مادية حيث أن ثقة المجتمع تقود الي اكتساب العديد من العملاء مما يضمن قوة المركز المالي للمصرف وبالتالي تحقق البقاء والاستمرارية

جدول-٣: التوزيع التكراري لإجابات افراد العينة عن جميع اسئلة الفرضية الثالثة

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
اوافق بشدة	٦٠٢	٦٠,٢%
اوافق	٢١٤	٣١,٤%
محايد	٤٢	٤,٢%
لا اوافق	٢١	٣,١%
لا اوافق بشدة	١١	١,١%
المجموع	١٠٠٠	١٠٠%

شكل -٣: التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة



النتائج :



والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات

الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة / فلسطين). مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص ٢٣٩ ص ٢٨١

٦. حبيب، محمد صبحي (٢٠١١). مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة

٧. درغام ، ماهر موسى وآخرون (٢٠١٥). مدي امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. مجلة جامعة الأزهر - غزة سلسلة العلوم الانسانية المجلد ١٧، العدد ٢(أ) ص ٢١٥

سعيد، أنس أحمد (١٠١٤). أسباب عجز الشركات عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية . رسالة ماجستير غير منشورة

٩- كوتلر، فيلب ونانسي (٢٠١١). المسؤولية الاجتماعية للشركات ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية ، القاهرة ، ط١ ص ٧ و٩ ، الملاحق.

استبانة

المعلومات الشخصية :

■ اسم البنك (أختياري):

■ المسمى الوظيفي:

□ مدير بنك □ محاسب □ مدير مالي □ غير ذلك

■ المؤهل العلمي:

المسؤولية الاجتماعية لحساب تكلفة المسؤولية الاجتماعية والعائد منها

٦. علي المؤسسات التعليمية تدريس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من اجل تخريج كادر ملم بالقضايا المجتمعية ويجاد الحلول لها .

٧. ضرورة توجيه جهود المصارف الي الاعمال التنموية التي تخدم رفاهية المجتمع

٨. على القطاع المصرفي ان لايركز علي العملاء فقط بل يجب ان يكون هنالك توازن في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

علي القطاع المصرفي تحديد أهدافه الاجتماعية بصورة واضحة وان لاتركز علي قطاع معين واهمال القطاعات الاخرى

٩. تحفيز المصارف التي تهتم بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الدولة وبيان دورها مما يكسبها شهرة ويدفعه بنظيراتها لتحذو حذوها

المراجع :

١. الحسن ، بوبكر محمد (٢٠١٤). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة (دراسة حالة مؤسسة نפטال)، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٣

٢. الحسين ن عوض الله جعفر (٢٠١١). أهمية وجودة الافصاح عن المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم والتقانة زن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ١٢(٠٢) ص ١١٨ و١١٩

٣. الشريف، أحمد (٢٠١٣). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية استرجعت من

<http://www.arabvolunteering.org/corner/threads48780/>

٤. بدوي، محمد عباس (٢٠٠٠). المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية (بين النظرية والتطبيق) جديدة للنشر، الاسكندرية ص ٧

٥. جربوع ، يوسف محمد (٢٠٠٧). «مدى تطبيق القياس

□ مساهمة خاصة □ مساهمة عامة □ ضامن
□ أخرى

■ مدة مزاولة البنك لنشاطه (العمر الزمني للبنك)

□ أقل من ٥ سنوات □ ٥-١٠ سنوات □ ١١-١٥ سنة
□ أكثر من ١٥ سنة

ضع علامة (✓) أمام العبارة المناسبة

□ دراسات عليا □ بكالوريوس □ دبلوم متوسط
□ ثانوية عامة

■ التخصص:

□ محاسبة □ إدارة أعمال □ تمويل ومصارف □ اقتصاد

■ سنوات الخبرة في البنك :

□ أقل من ٥ سنوات □ ٥-١٠ سنوات □ ١١-١٥ سنة
□ أكثر من ١٥ سنة

■ الشكل القانوني للبنك:

التسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	أسئلة الفرضية الأولى (تتوفر لدى البنك المقومات الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية)					
١	تتوافق رسالة البنك وأهدافه مع أهداف وقيم المجتمع السعودي					
٢	يوجد لدى الشركة سياسات إدارية واضحة تبين مفهوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية					
٣	يقيم البنك معارض وندوات للتعريف بالخدمات التي يقدمها					
٤	يوجد لدى إدارة البنك وعي وإدراك لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية					
٥	يوجد لدى البنك سياسات مكتوبة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية					
٦	البنك يقدم المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية					
٧	يتبنى البنك مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع					
٨	هناك ميزانية مخصصة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية					
٩	هناك عائد متوقع للبنك من خلال تبنيه المسؤولية الاجتماعية					
١٠	يدرك البنك أهمية الجوانب الاجتماعية لضمان ثقة المجتمع					
	أسئلة الفرضية الثانية (يقوم القطاع المصرفي بـ شاطات اجتماعية هادفة)					



				هناك قدرة على اقناع العميل بجودة الخدمة المقدمة له	١١
				يساهم البنك بالتقليل من مشكلة البطالة بالمجتمع	١٢
				يساهم البنك في حل مشكلة الفقر	١٣
				يساهم البنك في حل مشكلة السكن	١٤
				يقيم البنك صندوق لدعم الطالب المحتاج	١٥
				يقوم البنك بدعم قطاع التعليم (بناء مدارس)	١٦
				يقوم البنك بدعم قطاع الصحة (بناء مستشفيات -مراكز علاجية)	١٧
				يساهم البنك مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على البيئة	١٨
				يهتم البنك بشكاوى العملاء والعمل على حلها فورا	١٩
				طبيعة العلاقة بين البنك والعميل محددة بوضوح	٢٠
				يتبع البنك اساليب حديثة في تقديم الخدمة	٢١
				أسئلة الفرضية الثالثة (هناك تأثير للمسؤولية الاجتماعية في اكتساب عوائد مالية)	
				تعد تقارير أداء البنك تجاه المجتمع بشكل دوري	٢٢
				يدرك البنك أهمية الجوانب الاجتماعية لضمان ثقة المجتمع	٢٣
				ضمان ثقة المجتمع يؤدي الى أكتساب المزيد من العملاء	٢٤
				أن وفاء البنك بالالتزامات الاجتماعية يعبر عن أستمرار ممارسته لها	٢٥
				أستمرار ممارسة البنك للمسؤولية الاجتماعية دليل على زيادة العائد منها	٢٦
				قوة المركز المالي للبنك يزيد من ممارسته لمهام المسؤولية الاجتماعية	٢٧
				هناك عائد متوقع للبنك من خلال تبنيه المسؤولية الاجتماعية	٢٨
				يستمد البنك قدرته التنافسية من خلال المسؤولية الاجتماعية	٢٩
				أن ممارسة البنك للمسؤولية الاجتماعية يلعب دورا في تعظيم الثروة وتطور المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة .	٣٠



دور المجتمع الأكاديمي في تحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م للوصول الى المجتمع المعرفي وتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م

د. محمد عبداللطيف علي الشرجبي

المدير التنفيذي لمبادرة «أتمتة قياس مخرجات تعلم التعليم الجامعي»

ضمن مبادرات وزارة التعليم لتحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م – عضولجنة دعم التحول الوطني ٢٠٢٠ جامعة نجران

الملخص:

رسمت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م خارطة طريق ومنهجاً للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة وحددت التوجهات والسياسات العامة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصة بها، لتكون المملكة نموذجا رائداً على كافة المستويات. ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م على مستوى ٢٤ جهة حكومية يشكل منها التعليم العالي والبحث العلمي رافداً أساسياً لتحقيق الرؤية. تشكل مبادرات التحول الوطني ٢٠٢٠م وسيلة عملية للوصول لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤية والتغلب على تحدياتها. ومن أجل ذلك، فإن استشعار تحديات الرؤية في مجال التعليم والبحث العلمي والمساهمة في تعزيز مجتمع المعرفة يعد مطلباً أساسياً من كل أفراد المجتمع الأكاديمي لتقديم حلول ومبادرات لتحقيق الرؤية. في ورقة العمل هذه، ستقدم الآليات المنهجية لاستشعار أفراد المجتمع الأكاديمي لدوره في بناء مبادرات تعزز مجتمع المعرفة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م. حيث تتطرق الورقة إلى حوكمة رؤية ٢٠٣٠م وإلى تحديات التعليم العالي والبحث العلمي والأهداف الاستراتيجية المرتبطة بها. بالإضافة الى ذلك، ستقدم الورقة مخطط انسيابي للخطوات العملية لبناء

مبادرات لتحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م للوصول إلى المجتمع المعرفي وتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

١. المقدمة:

شكلت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م تحولا جذريا في طريقة إدارة الملف الاقتصادي والتنموي في المملكة العربية السعودية مما سينعكس بالتأكيد على المجتمع السعودي ونهضة المملكة. حيث قدمت الرؤية بوصفها رؤية الحاضر للمستقبل التي تعبر عن طموحات المجتمع السعودي وتعكس قدراته. وارتكزت الرؤية على مكامن القوة الأساسية التي تمتلكها المملكة وهي ان السعودية هي العمق العربي الإسلامي، السعودية قوة استثمارية رائدة، وان السعودية محور ربط القارات الثلاث. شكل ١ توضيح تلخيص لركائز رؤية ٢٠٣٠م [١ - ٧].

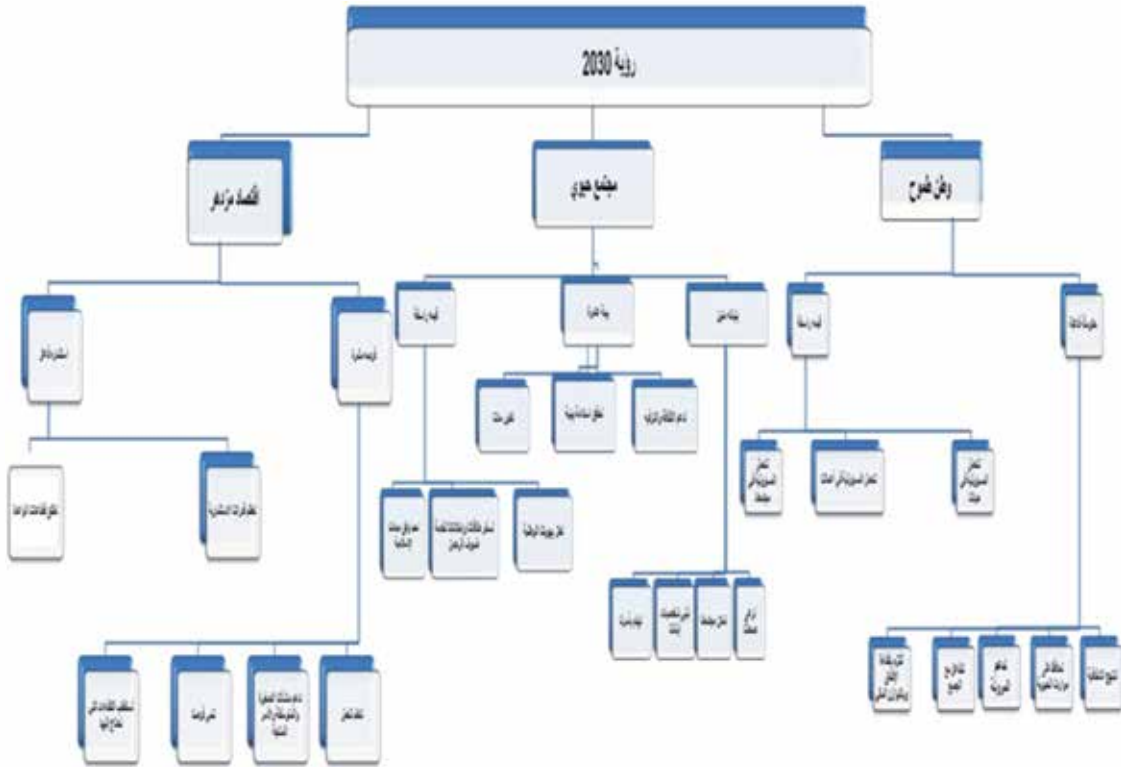


شكل ١ ركائز رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م

٢. حوكمة الرؤية :

هذه المحاور مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف الرؤية وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية. شكل ٢ يوضح محاور رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م وأهم ملامح هذه المحاور [١].

استناداً الى ركائز رؤية المملكة ٢٠٣٠م الثلاث تمت صياغة الرؤية وفق ثلاث محاور أساسية وهي مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح لتتكامل وتتسق



شكل ١ محاور رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م وأهم ملامح هذه المحاور

في البرنامج لأداء الدور المناط بها من خلال تحديد تحدياتها ووضع أهدافها ومستهدفاتها المرحلية التي ترغب في الوصول إليها بحلول عام ٢٠٢٠ كجزء من تحقيق أهداف ومستهدفات الرؤية ووضع مبادرات لها وربطها بمؤشرات قياس أداء لضبط فاعلية الأثر المتوقع من البرنامج. شكل ٣ يوضح مخطط حوكمة رؤية المملكة العربية السعودية م ٢٠٣٠ عبر تنفيذ برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م.

وتميزت رؤية ٢٠٣٠م بحوكمتها التي احتوت على عدد من الأهداف الاستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور والتحديات التي تواجهها. ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة العربية السعودية «٢٠٣٠م، ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م على مستوى ٢٤ جهة حكومية [٢]. ويهدف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م أن يُعد الأجهزة الحكومية المشاركة



شكل ٣: مخطط حوكمة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ عبر تنفيذ برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

٥. تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية وضعف مهارات التقويم.
٦. ضعف مواثمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل.
٧. ضعف بيئة الاستثمار في التعليم الاهلي وغياب الخدمات التي تدعم قيام صناعة تعليم مزدهر.
- ولمواجهة هذه التحديات حددت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية اهداف استراتيجية للتغلب على هذه التحديات وتمثل بالاتي:
١. اتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب.
٢. تحسين استقطاب المعلمين واعداهم وتأهيلهم وتطويرهم .
٣. تحسين البيئة التعليمية المحفزة على الابداع والابتكار.

ويعد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي واحداً من اهم هذه القطاعات التي استهدفها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م.

٣. التحديات والاهداف الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

حددت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية اهم التحديات التي تواجه التعليم للوصول الى المجتمع المعرفي [٨] بالاتي:

١. قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات التعليمية .
٢. ضعف البيئة التعليمية المحفزة على الابداع والابتكار.
٣. ضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب.
٤. الصورة النمطية السلبية تجاه مهنة التعليم.



شكل ٥: توزيع مبادرات قطاع التعليم لعام ٢٠١٦ لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م

واستنادا الى حوكمة الرؤية، فان تنفيذ مبادرات مرتبطة بأهداف استراتيجية وتحديات تواجه الرؤية تعد الوسيلة العملية لاسهام المجتمع الأكاديمي في تحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م للوصول الى المجتمع المعرفي وتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

وعليه فان هذه الورقة ستقدم مخطط انسيابي للخطوات العملية لبناء مبادرات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م للوصول إلى المجتمع المعرفي وتحقيق رؤية ٢٠٣٠م.

٤. خطوات بناء مبادرات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للوصول إلى المجتمع المعرفي وتحقيق رؤية ٢٠٣٠م

أن استشعار أفراد المجتمع الأكاديمي لدوره في تعزيز مجتمع المعرفة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م يبدأ بتحديد التحديات التي تواجه المجتمع الأكاديمي لدوره في تعزيز مجتمع المعرفة ومن ثم تحديد مواطن القوة والتي يمكن فعلها لمواجهة التحديات واقتراح مبادرات ومشاريع تنفيذية لتحقيق مجتمع المعرفة وربطها بهدف استراتيجي لقطاع التعليم.

هذه المبادرات يتم تحديد اهداف تشغيلية لها محددة وقابلة للقياس وربطها بمؤشرات أداء تشغيلية تحدد مدى الإنجاز في المبادرة وفق التقدير الزمني والمالي للمبادرة ومدى انجاز كل نشاط فرعي فيها. شكل ٦ يوضح مخطط انسيابي للخطوات العملية لبناء مبادرات

٤. تطوير المناهج واساليب التعليم والتقويم.
٥. تعزيز القيم والمهارات الاساسية لدى الطلاب.
٦. تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
٧. تنويع مصادر دخل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.
٨. رفع مشاركة القطاع الاهلي والخاص في التعليم.

وقامت الوزارة بربط هذه الاهداف مع محاور رؤية المملكة العربية السعودية كما هو موضح في شكل ٤.



شكل ٤: مخطط ربط الاهداف الاستراتيجية للتعليم مع محاور رؤية المملكة العربية السعودية م ٢٠٣٠

ولأجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية والتغلب على التحديات وتحقيق الاهداف المرجوة من رؤية ٢٠٣٠م، فان جميع جهات المجتمع يجب ان تقوم بعمل مبادرات وهي عبارة عن مجموعة من المشاريع والانشطة المترتبة والمكاملة لبعضها البعض لتحقيق هدف استراتيجي والتغلب على التحديات للوصول الى تحقيق رؤية ٢٠٣٠م. فعلى سبيل المثال تقدمت وزارة التعليم في عام ٢٠١٦م بعدد ١٠٨ مبادرة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية والوصول الى مجتمع المعرفة كما موضح توزيعها في شكل ٥.

٥. الخاتمة:

تعد رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م نقطة تحول أساسية في طريقة إدارة الملف الاقتصادي والتنموي في المملكة العربية السعودية مما سينعكس بالتأكيد على المجتمع السعودي ونهضة المملكة.

وبناء عليه، تطرقت هذه الورقة أهم م مح رؤية المملكة ٢٠٣٠م وتطرقت بشكل أساسي الى أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق الرؤية وتعزيز مجتمع المعرفة وتحديد أهم أهداف استراتيجية لقطاع التعليم المرتبطة بمحاور الرؤية.

كما قدمت الورقة، مخطط حوكمة رؤية المملكة العربية السعودية م ٢٠٣٠ عبر تنفيذ برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م.

واقترحت هذه الورقة مخطط انسيابي للخطوات العملية لبناء مبادرات لتحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م للوصول إلى المجتمع المعرفي وتحقيق رؤية ٢٠٣٠م والذي سيسهم في اشراك افراد المجتمع ا كاديمي في المساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م وتعزيز المجتمع المعرفي.

المراجع:

- 1) Gazette, Saudi. "Full Text of Saudi Arabia's Vision 2030." Saudi Gazette 26 (2016).
- 2) Gazette, Saudi. "Full Text of Saudi Arabia's National Transition Program 2020." Saudi Gazette 26 (2016).
- 3) Fakeeh, Khalid A. "KSA 2030 Vision (Kingdom of Saudi Arabia's 2030 Project) and its Focus on Families and Students." International Journal of Computer Applications 149.1 (2016).
- 4) Al Surf, Mohammed S., and Lobna A. Mostafa. "Will the Saudi's 2030 Vision Raise the Public Awareness of Sustainable Practices?." Procedia Environmental Sciences 37. 514-527: (2017).

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م للوصول الى تقديم المبادرة للجهات المختصة باعتماد مبادرات التعليم العالي والبحث العلمي.



شكل ٦: مخطط انسيابي للخطوات العملية لبناء مبادرات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م



5) Black, Ian. "Saudi Arabia's Vision 2030: The road to a new economic paradigm in the Middle East." Middle East Centre Blog (2016).

6) Alshuwaikhat, Habib M., and Ishak Mohammed. "Sustainability Matters in National Development Visions—Evidence from Saudi Arabia's Vision for 2030." Sustainability 9.3 (2017): 408.

7) Nurunnabi, Mohammad. "Transformation from an Oil-based Economy to a Knowledge-based Economy in Saudi Arabia: the Direction of Saudi Vision 2030." Journal of the Knowledge Economy (2017): 1-29.

التعليم ورؤية السعودية ٢٠٣٠، موقع وزارة التعليم،
وزارة التعليم، المملكة (٨ العربية السعودية ٢٠١٦





مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

«دراسة استكشافية على الجامعات والمؤسسات الحكومية في المدينة المنورة»

منصور بن حمود عليان اللهيبي

أمانة منطقة المدينة المنورة

• التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة وورش العمل بين خبراء الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية من أجل توافر الحوار حول القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث مشتركة.

• التركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث في الجامعات السعودية ووضع الآليات المناسبة بحيث يستفيد من هذه النتائج المؤسسات الحكومية بما يتناسب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

• سيكون مستقبل الشراكة البحثية واعداداً في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ انطلاقةً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى تنويع مصادر دخلها.

• إقرار خطط استراتيجية لزيادة تفعيل الشراكة في مجال البحث العلمي انطلاقةً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية نحو الاستثمار في الاقتصاد المعرفي التوسع في تطوير اللوائح التنظيمية لأنشطة البحث العلمي على نحو ينظم قانونية التعاقدات البحثية المشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية.

أولاً: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

أضحت الشراكة بين كافة مؤسسات المجتمع ركيزة من الركائز التي يقوم عليها المجتمع بنية

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال التركيز على معرفة آراء الخبراء (الأكاديميين والقياديين) في الجامعات والمؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة ورصد التصورات والتوقعات المستقبلية الممكنة لذلك المستقبل، وسعيًا لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام أسلوب دلفاي (Delphi Technique) في الحصول على المعلومات اللازمة من عينة الدراسة (الخبراء) في الجامعات والمؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة والقياديين في المؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة. وقد بلغ إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة (الخبراء) (٥٩) فرداً. (٣٢) فرداً عدد عينة الدراسة (الخبراء) في الجامعات، و (٢٧) فرداً عدد عينة الدراسة (الخبراء) في المؤسسات الحكومية، وبعد تحليل البيانات كانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة مع التركيز على التصورات والتوقعات التي اتفق عليها عينة الدراسة (الخبراء) ما يلي:

• إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية.



الأطراف، ففي النهاية لا يمكن أن تعمل أجهزة الدولة بطريقة انفرادية، بل لا بد أن تلتزم بالعمل المشترك فيما بينها باعتبار أن هذا الالتزام سياسة وفلسفة للحل والانجاز المتطور، وليس مجرد أعمال تنسيقية نمطية.

وتعد عملية استشراف المستقبل من الضروريات في زمن أتصف بالتطورات الهائلة والمتسارعة في كافة مجالات الحياة، كما أن الطبيعة الإنسانية تتطلع إلى المستقبل وتحاول من خلال استرجاع وتقويم الماضي، واستحضار الحاضر، التعرف والتنبؤ بالمستقبل. وقد تعددت طرق استشراف المستقبل، ومن تلك الطرق كما أوردها فلييه والزكي (٢٠٠٣م، ص ٥٣): أسلوب السيناريوهات، وأسلوب المحاكاة، وأسلوب دلفاي، ولغايات هذه الدراسة تم استخدام أسلوب دلفاي لرصد أهم التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن التحولات والتطورات التي شاهدها ويشهدها هذا العصر في كافة مناحي الحياة (السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والمعلوماتية) قد دفعت الكثير من المجتمعات وحركت دوافعها ورغباتها للسير ومواكبة التنمية والتطوير، وتبني استراتيجيات وآليات جديدة تحاكي من خلالها متطلبات واحتياجات المجتمع والتوجه به نحو تنمية متوازنة في كافة المجالات.

ولما كان تعزيز الشراكة وعقد التحالفات والاتفاقيات بين مؤسسات المجتمع على اختلاف رسائلها واهدافها منظور جديد يمكن من خلاله تعميق أو اصر التعاون والتكامل بين مختلف مؤسسات المجتمع من أجل قيام كلا منها بالأدوار والمهام الموكلة إليه، أصبح من الضروري استشراف تلك الشراكة بين مؤسسات المجتمع.

ورغم وجود العديد من الدراسات والمؤتمرات والندوات التي أكدت على أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم

وتخطيطاً، وقد تمخض ذلك كنتيجة حتمية للتطورات التي تمر بها المجتمعات في القرن الحادي والعشرين في مختلف أنماط الحياة، حيث أصبحت مؤسسات المجتمع تحتاج إلى العمل المشترك فيما بينها من أجل مواجهة تلك التطورات. وقد أصبح لمفهوم الشراكة حضور كبير في برامج العديد من المنظمات الدولية التي تعني بقضايا التربية والتنمية، لما يجسد تنفيذ مقتضياته بين مختلف الأطراف من تعاون وتعايش وتآخ وقبول الآخر. فضلاً عما يحققه على أرض الواقع من أهداف تنموية وتطويرية، بسبب ما تحدثه الشراكة من تغيير في الأدوار بين كافة مؤسسات المجتمع (أوزي، ٢٠٠٧م، ص ٢٣).

ولقد أدركت العديد من الدول المتقدمة أهمية الشراكة فسارعت إلى تبني العديد من الاتفاقيات، وإبرام العديد من الشراكات منها ما هو خارج محيط المجتمع، ومنها ما هو داخله شمل مجالات عدة منها في البحث العلمي، ودعمه، وتطويره، ومنها في مجال الدراسات الاستشارية، وأخرى في إمكانية نقل التكنولوجيا وتبادل تقنية المعلومات، وأخرى في مجال التدريب وإعداد الكوادر البشرية إلى غير ذلك من مجالات التعاون والتشارك، فأوجدت تلك الدول بذلك مجالاً ومناخاً خصباً للإبداع والتطوير من خلال هذه الشراكة المتنوعة والتي بدورها ولدت وأنجزت إنجازات عديدة، فقدمت العديد من الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع وتطورت من خلالها المنتجات والسلع والخدمات في مختلف المجالات، وقد قامت بعض الدول النامية بالأخذ بهذا المنهج وتطبيقه في بيئتها فنجحت في ذلك مثل الهند، والصين، وماليزيا، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وهونج كونج وغيرها (الثيان، ١٤٢٨، ص ١٩).

لذا أصبح من الضروري أن نفكر جيداً في كيفية استغلالها والاستفادة منها وتسخيرها لكافة مؤسسات المجتمع على اختلافها وفي مقدمتها الجامعات والمؤسسات الحكومية، وذلك في سبيل الارتقاء بالعمل والمهمة والدور، فكلاهما يدعم الآخر، ويجعل من المنتج النهائي لهما منتجاً متميزاً فعالاً يحقق تطلعات البلاد والعباد ويفتح آفاق جديدة لكل

التربوية والقيادات الفاعلة في المجتمع (الشامسي، ٢٠٠٥م).

كما أوصت دراسة أبو الحديد (٢٠١٢م) بضرورة وجود استراتيجية تنص على تفعيل الشراكة داخل الجامعات لخدمة أهداف المجتمع، وتوثيق علاقتها بحاجات المجتمع، كما ينبغي أن تُسهل كافة الإجراءات التي تحول دون تحقيق أهداف هذه الشراكة.

وفي المملكة العربية السعودية أكدت خطط التنمية الخمسية التي تبنتها الدولة على أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم وقطاعات المجتمع المختلفة من خلال الأهداف والسياسات التي تضمنتها تلك الخطط، حيث تضمنت السياسات العامة للتعليم العالي في خطة التنمية التاسعة على الاستمرار في إقامة أسابيع الجامعة والمجتمع لدعم التفاهم والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع (خطة التنمية التاسعة، ٥١٤٣١). كما كان من ضمن الأهداف والسياسات التي تضمنتها خطة التنمية العاشرة للتعليم العالي، التأكيد على أهمية الموازنة بين مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل، وتفعيل دور الجامعات البحثي وتطويره، وتعزيز صلته بحاجات المجتمع المستقبلية (خطة التنمية العاشرة، ٥١٤٣٦).

وبما أن مسار العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، أصبح مفهوماً عالمياً يجد الاهتمام من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما تحظى به الجامعات من ريادة علمية وقيادة فكرية في تشكيل مكونات التنمية، فهي التي عليها إعداد الكوادر المدربة التي يمكنها استيعاب عناصر الثورة المعرفية والتعامل معها بكفاءة لبلورة مفهوم متجدد وشامل للعلاقة بين هذه الجامعات ومؤسسات المجتمع (محمد، ٢٠١٦م ص ٢).

عليه وعطفاً على ما سبق، فإنه في إطار تعزيز الشراكة التي يتقاسم فيها الشركاء الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة ووصولاً للأهداف المرجوة، يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس

وقطاعات المجتمع المختلفة، إلا أن تلك الشراكة لم تصل إلى المستوى المأمول من التطبيق الفعّال. حيث دعا مؤتمر دكار الذي عقد بالسينغال عام (٢٠٠٠م)، حول التعليم في الدول العربية، إلى تحقيق التعليم للجميع، ونص في قراراته على أهمية الشراكة، ووضع أسسها، وتفعيل نظمها، وإحداث مختلف الآليات لإقرارها على المستوى الوطني والعالمي.

وقد أشارت كثير من الدراسات ومنها دراسة (العيد، ٢٠٠٢م) على ضعف أداء الجامعة لدورها في خدمة المجتمع، وأن هناك الكثير من العوامل التي تحد من وجود شراكة حقيقية وفعّالة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

ويشير الغنوصي (٢٠١٥م) إلى أن العلاقة بين الجامعات الخليجية وقطاعات المجتمع المختلفة لم تصل إلى مستوى الشراكة الفعّالة وإن وجدت فهي محدودة وتمثل نوعاً من التعاون، حيث يركز العمل على تقديم بحوث ممولة، واستشارات علمية ومهنية، وإنماء مهني لبعض الموارد البشرية من خلال برامج تدريب بسيطة. وأظهرت نتائج دراسة السلاطين (٢٠٠٥م) افتقار جامعة الملك خالد إلى التخطيط لبرامج الشراكة المجتمعية. ونتائج دراسة أحمد (٢٠٠٩م) أن هناك ضعف في إسهام الجامعة في توثيق علاقتها بالمجتمع في المجالات المختلفة.

ولم تعد الحاجة إلى تقوية العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج والخدمات وكافة المؤسسات المجتمعية وصولاً إلى مستوى الشراكة الحقيقية، أمراً اختيارياً، بل حتماً تفرضه المصلحة العامة والمصالح المشتركة بين قطاع التعليم وسائر قطاعات المجتمع الأخرى، الحكومية منها والأهلية. ومما يؤكد هذا التوجه قرار المجلس الأعلى لدول الخليج العربية المنعقد في مسقط عام ٢٠٠١م والذي نص على ضرورة تقوية العلاقة بين مؤسسات التعليم وسائر المؤسسات المجتمعية المختلفة، والتركيز بدرجة أكبر على تحقيق الموازنة بين مخرجاتها واحتياجات التنمية، ومد جسور اتصال بين القيادات



٢. **حد بشري:** اقتصر هذه الدراسة على الخبراء الأكاديميين في جامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والخبراء القبايين في المؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة.

٣. **حد مكاني:** طبقت هذه الدراسة على جامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة والمؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة وذلك بسبب ضيق الوقت المتاح لإنجازها وكذلك محدودية الإمكانيات المادية للباحث مما حال دون التوسع لتشمل الدراسة بقية الجامعات والمؤسسات الحكومية الأخرى في المملكة.

مصطلحات الدراسة:

وتعرف الشراكة بأنها: «علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية أو جانب منها لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف» (قنديل، ٢٠٠٨م، ص ١٢).

ويتبنى الباحث التعريف الإجرائي التالي للشراكة في هذه الدراسة بأنه: العلاقة التعاونية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية، لتحقيق أهداف محددة، وتبادل المصالح المشتركة في مجال الشراكة البحثية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تعريف المستقبل: «مجموعة من الاحتمالات الإنسانية الممكنة لقضية معينة، والمبنية في أساسها على بيانات وبراهين وشواهد منطقية والتي تحمل بحد ذاتها تجاوز الحدود التقليدية للحياة الإنسانية» (عامر، ٢٠٠٨م، ص ١٥-١٨).

ويقصد به في هذه الدراسة: مجموعة التصورات والتوقعات المستقبلية التي يراها أفراد عينة الدراسة (الخبراء) والتي يمكن أن يكون عليها مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

التالي: كيف يستشرف الخبراء (الأكاديميين و القبايين) مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

أهداف الدراسة:

استناداً إلى مشكلة الدراسة يتحدد الهدف الرئيس في استشراف مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (الخبراء).

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

١. تكمن أهمية هذه الدراسة في ضوء قلة الدراسات في مجال استشراف مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية.
٢. تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الجهات المستفيدة منها والتي من أبرزها الجامعات والمؤسسات الحكومية.
٣. تحفيز الباحثين والباحثات وصنّاع القرار في الجامعات والمؤسسات الحكومية لإعطاء موضوع الشراكة البحثية ما يستحقه من الاهتمام والعناية في الوقت الحاضر وفي المستقبل لتوفير مستندات علمية وعملية على أهمية هذه المبادرة وضرورتها على الصعيد المحلي مما يساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.
٤. فتح العديد من مجالات التعاون والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية في إطار جهود التنمية والتنمية المستدامة وبما يتناسب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

حدود الدراسة:

١. **حد موضوعي:** اقتصر هذه الدراسة على استشراف مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري من الدراسة وهذا المنهج يعتمد على التحليل الموضوعي للوثائق من خلال الرجوع إلى ما كتب من أدبيات وتطبيقات وتجارب تعرضت لهذا الموضوع وتفسيرها وتحليلها من أجل الوصول إلى استنتاجات محددة بشأن محتوى معين يتصف بالدقة والموضوعية (فان دالين، ٢٠٠٧م). ومنهج دراسات المستقبل في الجزء الميداني من الدراسة وذلك من خلال استخدام أسلوب دلفاي (Delphi Technique) والذي يعرف بأنه: أسلوب فني لمعالجة المشكلات المعقدة بطريقة خلاقة بواسطة جماعة من الخبراء المتخصصين ويتم استخدام قائمة الاستقصاء كأداة لطرح سلسلة من الأسئلة على المشتركين من الخبراء من خلال استبانة ستقدم لمجموعة من الخبراء، ويهدف أسلوب دلفاي عموماً لتنظيم وصل وزيادة الإجماع والاتساق بين الخبراء في قرار أو قضية معينة (فليّة و الزكي ٢٠٠٣م، ص ٥٣). وقام الباحث بالاستفادة من الخبراء من خلال ثلاث جولات علمية.

أسلوب جمع المعلومات قام الباحث باستخدام أسلوب دلفاي+ في الحصول على المعلومات اللازمة من عينة الدراسة (الخبراء) في الجامعات والمؤسسات الحكومية، ومر تطبيق أسلوب دلفاي بعدة خطوات عملية.

مجتمع الدراسة وعينتها:-

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة والقياديين في المؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة. وبناء على إتباع الدراسة أسلوب «دلفاي» تم اختيار عينة الدراسة (الخبراء) بصورة عمدية من مجتمع الدراسة، حيث بلغ العدد الكلي لأفراد عينة الدراسة (الخبراء) ٥٩ خبير موزعين على فئتين هما:-

الفئة الأولى: الخبراء الأكاديميون في جامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وعددهم (٣٢)

خبير.

الفئة الثانية : الخبراء القياديين في المؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة وعددهم (٢٧) خبير. الجدول رقم (١) يوضح عدد أفراد عينة الدراسة (الخبراء) كما يلي:

م	الخبراء	العدد	النسبة المئوية %
١	الأكاديميين	٣٢	٥٦,١٤%
٢	القياديين	٢٧	٤٣,٨٦%
المجموع		٥٩	١٠٠,٠٠%

وقد اختار الباحث عينة الدراسة (الخبراء) بصورة عمدية من مجتمع الدراسة، والتي هي عبارة عن نخبة مختارة من الخبراء في جامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بواقع (٣٢) خبير وبنسبة مئوية مقدارها (٥٦,١٤%)، والخبراء القياديين في المؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة بواقع (٢٧) خبير وبنسبة مئوية مقدارها (٤٣,٨٦%)، وقد روعي في اختيار عينة الدراسة (الخبراء) ما يلي:

• الخبرة العلمية والعملية

• الاستعداد للتعاون مع الباحث.

• الخبرة الإدارية للقياديين في المؤسسات الحكومية.

• علاقة الخبير بموضوع الشراكة البحثية.

الجدول رقم (٢) يوضح توزيع العدد الكلي لأفراد عينة الدراسة (الخبراء) في الجامعات والمؤسسات الحكومية بالمدينة المنورة

م	اسم الجهة	عدد المشاركين	النسبة المئوية %
١	جامعة طيبة بالمدينة المنورة	١٥	٢٥,٤٢%
٢	الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة	١٧	٢٨,٨١%
٣	أمانة منطقة المدينة المنورة	٨	١٣,٥٦%



مراحل تطبيق أداة الدراسة:

تم تطبيق أسلوب دلفاي للإجابة على سؤال الدراسة، وكان العدد المحدد لأفراد عينة الدراسة (الخبراء) الأكاديميين في الجامعات (٣٢) خبير وفي المؤسسات الحكومية (٢٧) خبير.

ال الجولة الأولى:

تم إتباع الأسلوب العلمي في تطبيق أسلوب دلفاي الذي يرى الأخذ بمبدأ الاستبانات المفتوحة في الجولة الأولى، حيث تتضمن هذه الجولة معلومات كافية عن موضوع الدراسة ويعقبها مجموعة من المحاور أو الأسئلة المفتوحة ليعطي الخبير تصورات وتوقعاته في ضوء المعطيات التي قدمت له. وفي هذه الجولة قام الباحث بمقابلة عدد من الخبراء المختارين للدراسة وقام بشرح وتوضيح الهدف من الدراسة وموضوع الدراسة وذلك من أجل إعطاء الدراسة أهمية أكبر، وبعد أن وصلت الاستبانات من عينة الدراسة (الخبراء) خلال المدة المحددة، قام الباحث بفحص التصورات والتوقعات المستقبلية من وجهة نظر عينة الدراسة (الخبراء)، وذلك لتأكد من أن كل استجابة تنتمي لموضوع الدراسة، ثم حذفت التصورات والتوقعات المتكررة، وأعيد صياغة بعض التصورات والتوقعات المتشابهة، ورُتبت على هيئة قائمة من العبارات، لتشمل جميع التصورات والتوقعات المستقبلية في محور الاستبانة، ثم روجعت دقة العبارات لغويًا. لعرضها مرة أخرى على عينة الدراسة (الخبراء) في الجولة الثانية. ورغم بعض الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الجولة فقد قام بتوزيع (٥٠) استبانة على عينة الدراسة (الخبراء) حصل منها على (٣٢) استبانة.

الجولة الثانية:

هدفت الجولة الثانية إلى تقدير التصورات والتوقعات المستقبلية التي استخلصت من الجولة الأولى، حيث طلب من عينة الدراسة (الخبراء) تأكيد إجاباتهم في الجولة الأولى، وذلك للتأكد من مدى اتساق وتوافق تصورات وتوقعات عينة الدراسة (الخبراء)، حيث

٤	وزارة التجارة بمنطقة المدينة المنورة	٣	٥,٠٨%
٥	إمارة منطقة المدينة المنورة	٣	٥,٠٨%
٦	إدارة التعليم بمنطقة المدينة المنورة	٥	٨,٤٨%
٧	وزارة العمل بمنطقة المدينة المنورة	٣	٥,٠٨%
٨	وزارة الحج بمنطقة المدينة المنورة	١	١,٧٠%
٩	المديرية العامة للشئون الصحية بمنطقة المدينة المنورة	٣	٥,٠٨%
١٠	وزارة الشئون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة	١	١,٧٠%
الإجمالي		٥٩	١٠٠,٠٠%

وقد روعي في اختيار المؤسسات الحكومية في هذه الدراسة ما يلي:

استعداد المؤسسة الحكومية للتعاون مع الباحث.

ممارسة المؤسسة الحكومية لأنشطة وبرامج الشراكة البحثية مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

جدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة (الخبراء) حسب جولات دلفاي الثلاث

الجولة	عينة الدراسة (الخبراء) الأكاديميون في الجامعات	النسبة المئوية %	عينة الدراسة (الخبراء) القياديين في المؤسسات الحكومية	النسبة المئوية %	العدد الإجمالي
الأولى	١٨ خبير	٥٤,٥%	١٥ خبير	٤٥,٥%	٣٣ خبير
الثانية	٢١ خبير	٥٦,٨%	١٦ خبير	٤٣,٢%	٣٧ خبير
الثالثة	٢١ خبير	٥٦,٨%	١٦ خبير	٤٣,٢%	٣٧ خبير

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يتضح من الجدول رقم (٤) أن علاقة جميع البنود مع الدرجة الكلية للمحور جيدة ومرتفعة وجميعها دالة عند مستوى دلالة لا يقل عن ٠,٠٥ مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لكامل الاستبانة.

ب: ثبات أداة الدراسة في الجولة الثانية:

جدول رقم (٥) معامل لثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة في الجولة الثانية

م	المحور	عدد البنود	معامل ألفا كرونباخ
١	التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠	١٤	٠,٧٢٢

يتضح من الجدول رقم (٥) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة في الجولة الثانية كان ٠,٧٢٢ مما يدل على ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق. بعد ذلك قام الباحث بتفريع وتحليل البيانات التي احتوت عليها استبانة الجولة الثانية ومعالجتها إحصائياً من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الجولة الثانية:

١. استخدم الباحث المتوسط الحسابي، وذلك لترتيب التصورات والتوقعات (العبارات) المستقبلية تنازلياً بحسب درجة متوسط آراء عينة الدراسة (الخبراء).
٢. تصنيف التصورات والتوقعات حسب درجة المقياس الثلاثي الذي استخدم في أداة الدراسة (متوقعة الحدوث، محتملة الحدوث، غير ممكنة الحدوث)، لتحديد مدى قوة حدوث التصور والتوقع مستقبلاً من عدم إمكانية حدوثه، كما يمكن معرفة التشتت في آراء عينة الدراسة (الخبراء) ومدى تجانسها وفقاً لانحرافها المعياري.
٣. تم حساب نسبة الاتفاق على التصورات والتوقعات

استخدم الباحث المقياس الثلاثي والذي اعتمد على وضع عبارات تمثل أهم تصورات وتوقعات عينة الدراسة (الخبراء) حول موضوع الدراسة، وأمام كل عبارة ثلاث استجابات تتدرج من (متوقعة الحدوث، محتملة الحدوث، غير ممكنة الحدوث). ثم قام الباحث بتوزيع استبانة الجولة الثانية على عينة الدراسة (الخبراء). ورغم بعض الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الجولة فقد قام بتوزيع (٤٨) استبانة على الخبراء حصل منها على (٣٧) استبانة. وقد قام البحث في هذه الجولة باختبار أداة الدراسة من خلال استخدام معامل بيرسون لتحديد الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ: الاتساق الداخلي لأداة الدراسة في الجولة الثانية:

جدول رقم (٤) معاملات ارتباط البنود بالدرجة الكلية للمحور

التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠		
م	معامل الارتباط	الدلالة
١	٠,٣٦٠	* ٠,٠٢٧
٢	٠,٤١٩	** ٠,٠٠٩
٣	٠,٣٢٧	* ٠,٠٤٥
٤	٠,٣٥٢	* ٠,٠٣٠
٥	٠,٥٨٣	** ٠,٠٠٠
٦	٠,٦٦٧	** ٠,٠٠٠
٧	٠,٣٦٤	* ٠,٠٢٥
٨	٠,٤٦٦	** ٠,٠٠٣
٩	٠,٥١٢	** ٠,٠٠١
١٠	٠,٤٧٠	** ٠,٠٠٣
١١	٠,٤٤٨	** ٠,٠٠٥
١٢	٠,٦٣١	** ٠,٠٠٠
١٣	٠,٤٧١	** ٠,٠٠٣
١٤	٠,٣٩٨	* ٠,٠١٣
١٥	٠,٨١٢	** ٠,٠٠٠

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.01 \geq \alpha$)



**٠,٠٠١	٠,٥٤١	٢
*٠,٠١٢	٠,٤١٠	٣
**٠,٠٠٠	٠,٥٧٥	٤
**٠,٠٠٠	٠,٥٦٥	٥
**٠,٠٠٠	٠,٧٢٠	٦
**٠,٠٠٠	٠,٧٦١	٧
**٠,٠٠٠	٠,٦٤٧	٨
**٠,٠٠٠	٠,٦٣٨	٩
**٠,٠٠٠	٠,٦٥٩	١٠
*٠,٠١٥	٠,٣٩٧	١١
**٠,٠٠٠	٠,٧٠١	١٢
**٠,٠٠٠	٠,٩١١	

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.01$)

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول رقم (٣٦) أن علاقة جميع البنود مع الدرجة الكلية للمحور جيدة ومرتفعة وجميعها دالة عند مستوى دلالة لا يقل عن ٠,٠٥ مما يدل على صدق الاتساق الداخلي لكامل الاستبانة.

ب: ثبات أداة الدراسة في الجولة الثالثة:

جدول رقم (٧) معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة في الجولة الثالثة:

م	المحاور	عدد البنود	معامل ألفا كرونباخ
١	التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠	١٢	٠,٨٦١

(العبارات) من (١٠٠٪) بحيث أخذت نسبة درجة الاتفاق (٧٥٪) فأكثر وتم استبعاد الأقل من ذلك.

٤. معامل ارتباط بيرسون لتحديد الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

٥. معامل الثبات ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

الجولة الثالثة:

كانت آخر جولات دلّفاي في هذه الدراسة، حيث قام الباحث بتحليل استبانات الجولة الثانية وإعداد ملخص بنتائجها عرضها على عينة الدراسة (الخبراء) في هذه الجولة، بعد أن أجرى عليها مجموعة من التعديلات اللازمة لتقديمها إلى مجموعة عينة الدراسة (الخبراء) في صورتها النهائية لتطبيقها، ومن ثم تحليلها، والخروج بحكم نهائي لأهم التصورات والتوقعات المستقبلية، حيث كانت الجولة الثالثة تهدف إلى إعادة تقدير عينة الدراسة (الخبراء) لاحتمالات حدوث التصورات والتوقعات (العبارات). ورغم بعض الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الجولة فقد قام بتوزيع (٣٧) استبانة على عينة الدراسة (الخبراء) حصل منها على (٣٧) استبانة. وقد قام البحث في هذه الجولة باختبار أداة الدراسة من خلال استخدام معامل بيرسون لتحديد الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعامل ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة في الجولة الثالثة:

جدول رقم (٦) معاملات ارتباط البنود بالدرجة الكلية للمحور المنتمئة إليه:

التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠		
م	معامل الارتباط	الدلالة
١	٠,٣٢٥	*٠,٠٥٠

وللتعرف على درجة استجابات عينه الدراسة (الخبراء) نحو مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ تم التعبير عن المقياس الثلاثي للتوقعات كميّاً من خلال:-

المدى = (أكبر درجة للاحتمال ٣ - أصغر درجة ١) = ٢

وطول الفئة = (المدى / عدد الفئات = $2/3 = 0,67$)، لذلك الإجابات التي متوسطها الحسابي من (١ إلى أقل من ١,٦٧) يدل تقديرها على غير ممكنة الحدوث من قبل عينة الدراسة (الخبراء)، والإجابات التي متوسطها من (١,٦٧ إلى أقل من ٢,٣٤) تقديرها محتملة الحدوث، بينما الإجابات التي متوسطها من (٢,٣٤ إلى ٣,٠٠) تقديرها متوقعة الحدوث.

ثانياً: معوقات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع:

تم تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاثة معوقات، على النحو التالي:

أولاً: معوقات إدارية (تنظيمية):

تمثل العقبات الإدارية والإجراءات التنظيمية بعداً مؤثراً في عملية إقامة شراكة ناجحة بين كافة مؤسسات المجتمع والتي يتطلع لها أفراد المجتمع أن تكون بالمستوى المأمول، ويشير كل من (القحطاني، ١٤٣٥هـ) و(السالم، ٢٠١١) و(الباز، ١٤٢٨هـ) إلى بعض المعوقات الإدارية منها ما يلي:

- غياب الإشراف الإداري في عملية الشراكة
- غياب المنهجية عند تفعيل عملية الشراكة
- روتينية الإجراءات الإدارية
- الافتقار إلى التكامل المؤسسي

ثانياً: معوقات مجتمعية:

مما لا شك فيه أن المجتمع يلعب دوراً مهماً وبارزاً في تحفيز وتشجيع عملية الشراكة أو إعاقاتها، نظراً لعوامل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين العلم والمجتمع، وأسلوب الحياة السائد، ومدى اتجاه

يتضح من الجدول رقم (٧) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحور الدراسة في الجولة الثالثة بلغ ٠,٨٣٧، مما يدل على ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الجولة الثالثة:

• التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة (الخبراء).

• المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

• معامل ارتباط بيرسون لتحديد الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

• معامل الثبات ألفا كرونباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

• اختبار «ت» لدراسة الفروق والمقارنة بين نتائج توقعات الخبراء في الجولتين الثانية والثالثة.

مقياس الاستبانة:

استخدم الباحث في الحكم على عبارات الاستبانة المقياس الثلاثي لتحديد درجة احتمالية التوقع وذلك بالترتيب كما في الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤) الوصف الاحصائي لمقياس حدوث التوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية.

الترتيب	وصف التوقعات	درجة القياس
١	متوقعة الحدوث	٣
٢	محتملة الحدوث	٢
٣	غير ممكنة الحدوث	١

ومن خلال هذا المقياس يستطيع الباحث معرفة رأي الخبير بدقة حول التصورات والتوقعات المستقبلية التي تم إدراجها في الاستبانة، فإما تكون متوقعة الحدوث ودرجة مقياسها (٣) درجات، أو تكون محتملة الحدوث ودرجة مقياسها (٢) درجة، أو تكون غير ممكنة الحدوث ودرجة مقياسها (١) درجة واحدة فقط.



ثالثاً: الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع:

نظراً لما طرأ من تحولات وتغيرات اجتماعية، واقتصادية، وعلمية، وتكنولوجية، وسياسية، على كافة أرجاء العالم، فإنه يتوجب إزاء ذلك التغيّر حصول العديد من التحولات في رسالة الجامعة، وأهدافها، ووظائفها، ومدى ارتباطها بالمجتمع ومؤسساته، حيث أصبح مطلوباً من الجامعة مساندة ومواكبة تلك التغيرات والاستجابة لها، وذلك من خلال المساعدة في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع ومؤسساته في مجالات الإنتاج، والخدمات، وإعداد البحوث، والدراسات الاستشارية العلمية، وتدريب الكوادر البشرية وتقديمها إلى صناع القرار في جميع مؤسسات المجتمع الاقتصادية، والخدمية، والاجتماعية، والسياسية، والإدارية، والصناعية.

ونتيجة لذلك أصبحت ضرورة الرابطة أو الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية بالمجتمع أمراً ملحاً لا خيار فيه، فالجامعة بما تملكه من قدرات وخبرات متخصصة تخصصاً علمياً يمكنها إفادة المؤسسات الاجتماعية، والإنتاجية، والخدمية، بالقوى البشرية المؤهلة، وتقديم الاستشارات العلمية، وإجراء البحوث والدراسات العلمية، والمؤسسات الحكومية يمكنها الاستفادة مما تقدمه الجامعة في تطوير الإنتاج، وتحسين الخدمات، والمساهمة في الارتقاء بالمجتمع وبرامج التنمية من خلال الدور المناط بها.

ويعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية من ركاز المعرفة الإنسانية في كافة ميادين الحياة، بل أضحت أحد مقاييس الرقي والحضارة في العالم، فمن خلال البحث العلمي يستطيع الإنسان اكتشاف المجهود وتسخيرها لصالح المجتمع بما يحقق التنمية والازدهار في مجالات الحياة كافة، ويرتبط البحث العلمي ارتباطاً وثيقاً بحركة النمو الاقتصادي، وتعتبره الدول المتقدمة بمثابة الركيزة الأساسية من الركائز التي تخدم خططها التنموية، وميدناً خصباً لاستثمار الأموال كضمان لمضاعفة الدخل القومي ورفع معيشة الفرد

المجتمع نحو المعرفة (القحطاني، ١٤٣٥هـ، ص ٩٣). وقد اشار كل من (الباز، ١٤٢٨هـ) و(السالم، ٢٠١١) و(محمد و البدي، ٢٠٠٦) و(السلطين، ٢٠٠٥) إلى بعض المعوقات المجتمعية منها:

- عدم القناعة التامة بأهمية الشراكة، لتكلفتها المالية.
- غياب مفهوم الشراكة، وثقافتها، ونطاقها، وحدودها، ودور كل من الجامعات ومؤسسات المجتمع في سبيل إنجاحها
- ضعف تشجيع الشراكات المميزة، وعدم تحفيز مؤسسات المجتمع على عقد شراكات هادفة، وضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية
- عدم وعي أفراد المجتمع بفوائد الشراكة ومميزاتها، وصعوبة توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات أو أنشطة الشراكة،
- عزوف بعض قطاعات سوق العمل عن إسناد مهامها البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات.

ثالثاً: معوقات اقتصادية:

هناك عدة معوقات اقتصادية تعوق الشراكة بين مؤسسات المجتمع، حيث اشار كل من (الدخيل، ١٤٣٥هـ) و(القحطاني، ١٤٣٥هـ) إلى بعض منها:

- أن الميزانية المالية المخصصة للمؤسسة لا تسمح بإقامة برامج وأنشطة شراكة مع مؤسسات مجتمعية أخرى.
- عامل التمويل لمشاريع الشراكة ضعيف.
- ضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير في الجامعات والمؤسسات المجتمعية، وعدم تخصيص مكافآت تحفيزية من مكافآت نقدية أو ومعنوية تحفز المؤسسات والأفراد على الشراكة.
- قص بعض مؤسسات المجتمع المهارات والخبرات اللازمة، وبالتالي فقد لا تكون قادرة على الإسهام في الشراكة بالشكل المطلوب.

كما أشار شحاته وعمار (٢٠٠٣م) إلى أهمية دور المؤسسات الجامعية في البحث والتطوير في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في العالم المعاصر، والذي أسهم في الاتجاه نحو توثيق العلاقة بين الجامعات ومختلف مؤسسات المجتمع، مما أدى إلى تنامي الاهتمام بدور الجامعة في خدمة المجتمع، وتفعيل هذا الدور إلى السعي لتعظيم الفائدة من نتائج البحوث التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس والباحثون بالجامعات، بحيث تجاوزت هذه البحوث أهدافها العلمية والمهنية التي كانت تضعها الجامعات على رأس أولوياتها، فقد اتجهت الجامعات ببحوثها إلى التوظيف التطبيقي للوفاء بحاجات مؤسسات المجتمع وقطاعاته الإنتاجية والخدمية.

وقد ذكر الشامسي (٢٠٠٥م، ص ٤٨) بعض أهداف الشراكة في مجال البحث العلمي بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، ومنها ما يلي:

- التعرف على احتياجات مؤسسات المجتمع من البحوث.
- استقطاب الكفاءات الملائمة من بين أعضاء هيئة التدريس للإشراف على إعداد وتنفيذ البحوث.
- تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع عن طريق إجراء البحوث والدراسات التي تحتاج إليها مؤسسات المجتمع المختلفة، وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها.
- نشر نتائج البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ونقلها إلى الوزارات، والهيئات الحكومية، والمؤسسات الصناعية، والإنتاجية، والخدمية، التي يهتمها الأمر.
- طرح وإدارة مبادرات للبحث العلمي المشترك مع مؤسسات المجتمع في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ومن منطلق أهمية البحث العلمي وما يمكن أن يقدمه لكافة مؤسسات المجتمع كان الاهتمام به والإنفاق عليه محط اهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية،

والمجتمع، بل أصبح ضرورة مؤسسية ومجتمعية، وبات مفتاح التقدم والتطور في كافة مجالات الحياة (الخطيب، ٢٠٠٣م، ص ٩٨).

وتعرف وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية البحث العلمي بأنه «القيام بعملية فكرية منظمة، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة، تسمى موضوع البحث باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث وذلك للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٤م، ص ١٣).

ويشهد التعليم العالي اليوم تطورات على المستوى المحلي والعالمي لمواكبة المستجدات في مجال البحث العلمي، وتتسابق الدول إلى توفير التمويل للبحث العلمي، وتنظيم العقود بين مراكز البحث العلمي ومؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، لتقديم الاستشارات اللازمة في المجالات كافة (حوري، ٢٠١٦م، ص ٢).

لذا تمثل الشراكة في مجال البحث العلمي تلك الجهود التي تبذلها الجامعات في التعاون والتلاحم مع مؤسسات المجتمع والبيئة المحيطة، وذلك لبناء جسور من العلاقات والمفاهيم المشتركة، من أجل النهوض والارتقاء بالعلم والبحث العلمي في المجتمع والذي يعد جوهر التنمية، وروح التطور لكل المجتمعات (السالم، ٢٠٠٩م، ص ١٣٣).

حيث أشار مرسى (١٩٨٢م) كما ورد عند الخطيب (٢٠٠٣م، ص ٩٥) بأن التبادل المشترك بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحيطة بها إنما يقوم على طبيعة تلك الجامعات وتلك المؤسسات، فالمجتمعات المتقدمة انعكس تقدمها على جامعاتها، ثم عادة هذه الجامعات فقدمت بحوثها وخدماتها للمجتمع من حولها فأكملت دائرة التقدم الذي لا يتوقف بتفاعل الاثنين، ومن هنا فإن البحث العلمي الذي يتم في الجامعات يجد طريقة إلى التنفيذ والتطبيق الفعلي في المجتمع سريعاً.



المصدر: نقلاً عن السلطان. (د.ت. ص ٤٦)، تجارب ومبادرات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لتعزيز التعاون والشراكات المجتمعية في مجال البحث العلمي، <http://www.minshawi.com/node/1599> استرجع بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٣٦هـ الساعة ٥:٣٩ عصراً وفي المملكة العربية السعودية بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على البحث العلمي بحسب ما ورد في تقرير وزارة التعليم عالي (٢٠١٤م) حول واقع الإنفاق على البحث العلمي للأعوام من (٢٠١٠م-٢٠١٣م) على الترتيب (١٢,٢٥ و ١٣,٦٥ و ١٥,٢ و ١٦,٦) كما يبين الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) نسبة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية على البحث العلمي للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٣)

العالم	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م
الانفاق الحكومي	١٢,٢٥%	١٣,٦٥%	١٥,٢%	١٦,٦%

المصدر (نقلاً عن تقرير وزارة التعليم عالي (٢٠١٤م، ص ٨) حول واقع الإنفاق على البحث العلمي للعوام من (٢٠١٠م-٢٠١٣م)

يتضح من خلال الجداول السابقة رقم (٨) و (٩) أن الإنفاق العالي للدول على البحث العلمي يعطي مؤشراً على مدى أهميته ومساهمته في تنمية المجتمعات وتطورها، ومدى أهمية تكاتف جميع مؤسسات المجتمع للقيام بمشاريع بحثية تخدم المجتمع وتوازي حجم الإنفاق المخصص له.

ومن منطلق أهمية البحث العلمي وما قد يحققه من تطورات وآمال تخدم خطط التنمية، قامت وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية بدعم وتعزيز البحث العلمي وتطويره من خلال تشجيعها للمبادرات والمشروعات والأنشطة في مجال البحث العلمي وتطويره، ومن بين تلك المشاريع «مشروع مراكز التميز البحثي في الجامعات» (العوهلي، ١٤٢٩هـ، ص ٥٧٥).

ومنها بلا شك المملكة العربية السعودية، وذلك إزاء ما يقدمه البحث العلمي من معارف مفيدة تسهم في تنمية تلك المجتمعات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في عام (٢٠٠٧م) (٣٦٣) بليون دولار أمريكي، وفي بريطانيا بلغت عام (٢٠٠٧م) (٣٨) بليون جنيه، وفي اليابان بلغت عام (٢٠٠٧م) حوالي (١٤٣) بليون ين ياباني، والجدول رقم (٨-١) يبين نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي في ١٥ دولة في العالم للعام ٢٠٠٧م (السلطان، د.ت. ص ٤٦).

جدول رقم (٨) نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في ١٥ دولة في العالم للعام (٢٠٠٧م)

م	الدولة	الانفاق على البحث والتطوير	
		بليون دولار	النسبة من الناتج المحلي
١	الولايات المتحدة	٣٦٣	٢,٦
٢	اليابان	١٤٣	٣,٣
٣	الصين	١٠٠	١,٤
٤	المانيا	٧١	٢,٥
٥	فرنسا	٤٤	٢,١
٦	بريطانيا	٣٨	١,٨
٧	كوريا الجنوبية	٣٦	٣,٠
٨	كندا	٢٥	٢,٠
٩	روسيا	٢٣	١,١
١٠	الهند	٢١	٠,٧
١١	إيطاليا	٢٠	١,١
١٢	البرازيل	١٧	٠,٩
١٣	تايبوان	١٥	٢,٢
١٤	اسبانيا	١٥	١,١
١٥	استراليا	١٤	١,٨

كما يوضحه الجدول رقم (١٠) على النحو التالي:

جدول رقم (١٠) قائمة بالمراكز البحثية بالجامعات السعودية المدعومة من قبل وزارة التعليم

م	اسم المركز البحثي	اسم الجامعة
١	مركز التميز البحثي في المواد الهندسية	جامعة الملك سعود
٢	مركز التميز البحثي في الجينوم الطبي	جامعة الملك عبد العزيز
٣	مركز التميز البحثي في تكرير البترول والكيماويات	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٤	مركز التميز البحثي في النخيل والتمر	جامعة الملك فيصل
٥	مركز التميز البحثي في التقنية الحيوية	جامعة الملك سعود
٦	مركز التميز البحثي في الدراسات البيئية	جامعة الملك عبد العزيز
٧	مركز التميز البحثي في الطاقة المتحدة للبترول والمعادن	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٨	مركز التميز البحثي في الحج والعمرة	جامعة أم القرى

المصدر: نقلاً من (العوهلي، ٥٤٢٩، ص ٥٧٥)

واستناداً على ما سبق، يمكن القول بأن الحاجة إلى تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي أصبحت ضرورة مؤسسية ومجتمعية لما تمثله من أهمية كبرى في خدمة الجامعة والمجتمع، حيث أنها تعد من أهم مجالات الشراكة، حيث تعم الفائدة من هذه الأبحاث على الجامعات كشريك فاعل، وعلى المؤسسات الحكومية كشريك مستفيد، وكذلك على تطوير المجتمع بأكمله، كما يبرز دور الجامعات في تحريك وتطوير عملية التنمية من خلال المراكز البحثية الموجودة بها، بينما تقوم مؤسسات المجتمع ومنها المؤسسات الحكومية بدعم إمكانيات الجامعات العلمية والتقنية وتطوير إنتاجها البحثي.

رابعاً: الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية في ضوء تحدي اقتصاد المعرفة .

شهدت معظم دول العالم تحولاً كبيراً في مفهوم الاقتصاد، بحيث أصبح الاقتصاد قائماً على المعرفة، وقد

صاحب هذه التحول اهتماماً كبيراً باستثمار تراكم المعرفة والخبرات، مما يعمل على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ويعد التحول إلى مجتمع المعرفة خطوة نحو تطور المجتمع وتقدمة والنهوض به، ويتطلب الوصول إليها تضافر مختلف الجهود العلمية، والإنتاجية، والخدمية، في العديد من المجالات، فالهدف الرئيس ليس فقط في كيفية إنتاج المعرفة في مجتمع المعرفة، ولكن كيف يمكن أن تُستخدم وتُستثمر تلك المعرفة من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة؟، وهذا يحتاج إلى الربط المتواصل والشراكة الحقيقية بين كافة مؤسسات صناعة المعرفة (عيد، ٢٠٠٢م).

ويعرّف اقتصاد المعرفة بأنه «هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، استخدامها، تطبيقها، ابداعها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من أجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في المجال الاقتصادي» (الشمري والليثي، ٢٠٠٨م، ص ٣٧٧)

ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي ومن تلك السمات: (الشمري والليثي، ٢٠٠٨م، ص ٢٢)

- أنه كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
- اعتماد التعلم والتدريب المستمر، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات السريعة التي تحدث في ميادين المعرفة.
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك لتغيير والتنمية.

حيث أشار الحاج (٢٠١٤م) إلى وجود عدد من المبررات التي دفعت بالتوجه نحو اقتصاد المعرفة ومن أبرزها:



المملكة العربية السعودية في تأسيس مؤسسات مثل مؤسسة (موهبة) التي تهدف إلى تشكيل الطالب المبدع والمبتكر، وصممت جائزة (سابق) للابتكار لتشجيع نوعية الأفكار الجديدة. كما تم إنشاء أربع مشاريع للمدن الاقتصادية المتكاملة، وهي مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ، ومدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية في جازان. وتمثل هذه المدن الاقتصادية مراكز جذب للموهوبين والمبدعين والمحافظين عليهم، وبناء قنوات تواصل بين المؤسسات العالمية والمحلية ذات الاهتمام المشترك باقتصاد المعرفة، وتحقيق التكامل في السياسات الاجتماعية والاقتصادية ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية. استرجع في م ٢٠/٧/٢٠١٥، على الرابط

<http://www.madinahkec.com>

ومن أبرز مشروعات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، مجمع طيبة للتقنية والاقتصاد المعرفي، وهو حديقة للتقنية تعني بتطوير التقنيات الحديثة، مستمدة من موقعها في المدينة المنورة، وتركز على تلبية الاحتياجات التقنية للعالم الإسلامي، ويتكون المجمع من منظومة من المباني الذكية والخدمات المساندة التي تتكامل مع باقي الكليات والمعاهد التقنية في المشروع لتوفير بيئة تقنية محفزة. استرجع في م ٢٠/٧/٢٤٢٠١٥، على الرابط <http://www.madinahkec.com>

ومن المشروعات مشروع وادي الرياض للتقنية، حيث يهتم بتحويل المخزون المعرفي في الجامعة إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية مضافة، وذلك بإيجاد شراكة فاعلة بين الجامعة ومراكز البحث والصناعات في المملكة، للقيام بالبحث العلمي والتطوير، وتوفير بيئة للإبداع والابتكار والتميز، وكذلك تعزيز التعاون بين الجامعة ومراكز البحث العالمية (الحاج، ٢٠١٤، ص ٦٢).

وفي هذا الاتجاه كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد أنشأت في عام ٢٠٠١م الجامعة المبدعة هي «جامعات الاتحاد» وهي مؤسسة جامعية تختص

- النمو السريع للمعرفة.
- ظهور فروع علمية جديدة بمناهج وأساليب بحثية أكثر عمقاً وإحاطة.
- ظهور تقنيات متقدمة مكنت من إنتاج سلع وخدمات جديدة.
- أصبحت المعرفة مفيدة لمنظمات الاعمال حيث تمكنهم من إيجاد خدمات جديدة، وتحسين الخدمات الحالية، واستخدام المعرفة في تطوير بنية الإدارة، وكيفية إدارة المؤسسات.
- كما ذكر الحاج (٢٠١٤م) عدة فوائد لاقتصاد المعرفة منها:
 - انتشار أسرع للمعلومات والبيانات.
 - انتشار عمليات البحث العلمي والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
 - يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في كافة المجالات.
 - يرغم المؤسسات كافة على التجديد والإبداع، والاستجابة لاحتياجات المستهلك أو المستفيد من السلعة أو الخدمة.
 - يوجد تنسيق وتعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة من وزارات وجمعيات وغيرها.
- ومن منطلق أهمية اقتصاد المعرفة وما يمكن أن يحققه من تقدم لكافة الشعوب، يعرض الباحث جملة من الجهود التي بذلت في هذه المجال من بعض الدول الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، حيث ذكر موسى (٢٠١٥م) كما ورد عند محمد (٢٠١٦م، ص ٧) أن من عوامل النجاح للتحويل التدريجي إلى مجتمع المعرفة في السعودية وجود خطوات واضحة المعالم وثابتة لهذا التحول. بدأت الخطة الأولى عام (٢٠٠٩م - ٢٠١٣م)، ركزت على إنشاء مؤسسات وحاضنات أعمال تعين على تحقيق الاقتصاد المعرفي. أما المرحلة الثانية فانطلقت عام (٢٠١٤م - ٢٠٢٠م)، ركزت على تحويل المجتمع إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وفي هذا الاتجاه ساهمت

واضحة المعالم من أجل قيام شراكة فاعلة تقوم على التواصل والتفاعل الإيجابي بين الطرفين.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن التعامل مع المعرفة والاقتصاد المعرفي يتطلب تكثيف الجهود من قبل جميع مؤسسات المجتمع وعلى رأسها الجامعة والمؤسسات الحكومية من خلال توفير بيئة عمل مناسبة، وكوادر بشرية ملائمة، وتكنولوجيا حديثة، وإدارة مؤسسية ناضجة، والتحول من العمل الفردي إلى العمل الجماعي القائم على إحداث شراكة استراتيجية بين تلك المؤسسات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة.

خامساً: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:

تبنيت الحكومة السعودية رؤية جديدة أطلقت عليها (رؤية السعودية ٢٠٣٠) في عهد جديد عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وحاولت استشراف آفاقها ورسم ملامحها من خلال ثلاث ركزات رئيسية تمحورت في التالي:

- العمق العربي والاسلامي للملكة العربية السعودية.
- القدرات والامكانيات الاقتصادية والاستثمارية للملكة العربية السعودية.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي للملكة العربية السعودية.

وقد احتوت الرؤية على عدد من الأهداف الاستراتيجية والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الغير ربحي. وقد أقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة فعال ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، يحقق كل منها جزءاً من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية، وتعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تتناسب مع متطلبات كل برنامج وأهدافه. (وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠، ص ٢٠-٢٦).

وفي سياق هذه الدراسة فقد ورد ضمن رؤية المملكة

بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، وتركز على إنتاج المعرفة وتوليد الأفكار في ظل تقنية المعلوماتية، ووفق نظام يأخذ في الحسبان ثقافة وقيم المجتمع، وتلبية حاجات سوق العمل (الحاج، ٢٠١٤م، ص ٦٢).

ومن خلال العرض السابق، للجهود المبذولة من أجل التوجه نحو اقتصاد المعرفة يلاحظ الباحث أن اقتصاد المعرفة فرض نفسه بقوة على تلك الدول وذلك من خلال إيجاد مشروعات لاقتصاد المعرفة يمكن أن تعمل على تغيير وتطور حركة المجتمعات والانتقال إلى مجتمع المعرفة والمعلومات، ولعل الشراكة بين كافة مؤسسات المجتمع هي أحد المشروعات التي يمكن من خلالها الوصول إلى مجتمع المعرفة. وهذا ما يؤكدته تقرير منظمة اليونسكو لعام (٢٠٠٥م)، المعنون بـ «من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة» أن المعرفة انتشرت في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، وأصبحت تتراكم بسرعة مذهلة، حاملة معها قلاعاً من الإنجازات العلمية والتقنية التي أحدثت تحولات جذرية في طبيعة المجتمعات المعاصرة، حتى أضحت موضع رهانات اقتصادية وسياسية وثقافية واسعة. وفي ذات الاتجاه جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٣م) تحت شعار «نحو إقامة مجتمع المعرفة» تناول الاساس المفاهيمي لقضايا المعرفة، ومجتمع المعرفة، ومقدمات رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣م).

ولا شك بأن للجامعات والمؤسسات الحكومية أدوار متكاملة في مجال تفعيل دورة المعرفة والتي من خلالها يمكن الوصول إلى مجتمع المعرفة ومنه إلى اقتصاد المعرفة، فالجامعات تمتلك إمكانات «توليد المعرفة» من خلال البحث العلمي الذي يقدمه أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا، كما يمكنها «نشر المعرفة» من خلال ما تقدمه من تعليم وبرامج تدريبية وخدمات استشارية، والمؤسسات الحكومية تمتلك إمكانات «توظيف المعرفة» من خلال الاستفادة من خريجي الجامعات وما لديهم من معارف، وتوظيف المعرفة الجديدة في تقديم خدمات ومنتجات مفيدة تدعم التنمية، لذا لا بد من التخطيط المنبثق عن رؤية



• **البند الثاني:** التصورات والتوقعات المستقبلية المتعلقة بالمؤسسات الحكومية.

وقد بلغ عدد التصورات والتوقعات المستقبلية التي قدمها أفراد عينة الدراسة (الخبراء) حول هذه الجانِب (١٤) تصوراً وتوقعاً تم اختيارها من جملة التصورات والتوقعات التي ذكرها أفراد عينة الدراسة (الخبراء) ويمكن تقديم أهمها على النحو التالي:

• إيجاد جمعيات علمية مشتركة في مجال البحث العلمي تجمع في عضويتها بعض أساتذة الجامعات السعودية وبعض القيادات في المؤسسات الحكومية.

• التوسع في تطوير اللوائح التنظيمية لأنشطة البحث العلمي على نحو ينظم قانونية التعاقدات البحثية المشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية.

• إنشاء صندوق مشترك لتمويل ودعم البحث العلمي بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية.

• إشراك بعض الخبراء والقياديين في المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع أساتذة الجامعات السعودية للإشراف على بعض البحوث التطبيقية التي تتم داخل الجامعات.

• تبسيط الإجراءات والتخفيف من الروتين الإداري باتخاذ مناخ تنظيمي يتسم بالمرونة والشفافية والاستجابة لمتطلبات الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي.

وقد استطاع الباحث من خلال هذه الجولة التعرف على أهم التصورات والتوقعات (العبارات) الأولية من عينة الدراسة (الخبراء)، والتي أمكن من طرحها على هيئة تصورات وتوقعات مستقبلية للوصول إلى آراء متفق عليها حول مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. ثم روجعت دقة التصورات والتوقعات (العبارات) لغوياً، ومن إجابات وتوصيات عينة الدراسة (الخبراء) في استبانة الجولة الأولى تمكّن الباحث من

٢٠٣٠ أهداف عديدة منها الوصول من المركز (٨٠) إلى المركز (٢٠) في مؤشر فاعلية الحكومة، وهنا يتعين على الجامعات والمؤسسات الحكومية العمل معاً من أجل بناء جيل من القادة المقتدرين والمبدعين لإحداث ثورة في العمل الحكومي والتخلص من الثقافة البيروقراطية وغرس ثقافة الإبداع والمبادرة في الجهاز الحكومي للدولة. ومن هنا يمكن القول بأن تفعيل دور الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية أصبح مطلباً مهماً من أجل إحداث وتطوير منتجات ومشاريع بحثية تساهم في تحقيق بعض أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

سادساً: نتائج الدراسة

استطاع الباحث أن يرصد أهم التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي ثلاث جولات ميدانية، بناءً على الخطوات الأساسية التي من خلالها تم تطبيق أسلوب دلفاي (Technique Delphi) وقد جاءت نتائج هذه الجولات على النحو التالي:

نتائج الجولة الأولى:

في هذه الجولة طُلب من عينة الدراسة (الخبراء) في السؤال المفتوح التعرف على أهم تصوراتهم وتوقعاتهم المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث قام الباحث بمقابلة عدد من الخبراء المختارين للدراسة وقام بشرح وتوضيح الهدف من الدراسة وموضوع الدراسة وذلك من أجل إعطاء الدراسة أهمية أكبر.

وللتمكن من رسم مشهد كامل لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، قام الباحث بتقسيم استبانة الجولة الأولى إلى بندين على النحو التالي:-

• **البند الأول:** التصورات والتوقعات المستقبلية المتعلقة بالجامعات.

دلفاي ويعتبره الباحث قبولاً إذا حصل على نسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) (٧٥%) فأكثر.

• يستبعد الباحث التصور والتوقع (العبارة) من الجولة الثالثة من جولات دلفاي إذا حصل على نسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) أقل من (٧٥%).

وجاءت نتائج التحليل الإحصائي للجولة الثانية على النحو التالي:

التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

يوضح الجدول رقم (١١) أهم التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي يمكن عرضها مرتبة حسب المتوسط الحسابي من الأعلى إلى الأقل كما يلي:

جدول رقم (١١) أهم التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

بناء استبانة الجولة الثانية لعرضها مرة أخرى على عينة الدراسة (الخبراء).

نتائج الجولة الثانية:

استعرض الباحث في هذه الجولة النتائج التي توصل إليها بعد انتهائه من الجولة الأولى وحصوله على مجموعة من التصورات والتوقعات المستقبلية في السؤال المفتوح، حيث تم عرض مجموعة من التصورات والتوقعات (العبارات) على عينة الدراسة (الخبراء)، والتي يرى الباحث أنها تجيب على سؤال البحث التطبيقي والميداني من خلال محاور الدراسة التالية:-

التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وقد استخدم عينة الدراسة (الخبراء) في الإجابة على عبارات الاستبانة في هذه الجولة معيار التدرج الثلاثي (متوقعة الحدوث، محتملة الحدوث، غير ممكنة الحدوث)، وكان الهدف من هذه الجولة هو معرفة تقدير عينة الدراسة (الخبراء) لاحتمالية حدوث التصورات والتوقعات (العبارات) الواردة في استبانة الجولة الثانية. وقد بنى الباحث نتائج التحليل الإحصائي في هذه الجولة من خلال تحديد المعيار الإحصائي لقبول واستبعاد التصورات والتوقعات (العبارات) لآراء عينة الدراسة (الخبراء) كما يلي:

• يكون التقدير (متوقعة الحدوث)، إذا كان المتوسط الحسابي للتصور والتوقع (العبارة) من (٢,٣٤ إلى ٣) درجة.

• يكون التقدير (محتملة الحدوث)، إذا كان المتوسط الحسابي للتصور والتوقع (العبارة) من (١,٦٧ إلى أقل من ٢,٣٤) درجة.

• يكون التقدير (غير ممكنة الحدوث)، إذا كان المتوسط الحسابي للتصور والتوقع (العبارة) (١ إلى أقل من ١,٦٧) درجة.

• يدخل التصور والتوقع (العبارة) جولة ثالثة من جولات



م	العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة الاتفاق	ترتيب	احتمالية الحدوث
٤	إعارة عدد من أساتذة الجامعات السعودية المتميزين في مجال البحث العلمي إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة	٢,٦٨٤	٠,٤٧١	%٨٩,٤٧	١	متوقعة الحدوث
٣	إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية	٢,٦٥٨	٠,٥٣٤	%٨٨,٦٠	٢	متوقعة الحدوث
١٠	سيكون مستقبل الشراكة واعداً في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى تنويع مصادر دخلها	٢,٦٣٢	٠,٥٤١	%٨٧,٧٣	٣	متوقعة الحدوث
١٢	التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة وورش العمل بين خبراء الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية من أجل توافر الحوار حول القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث مشتركة	٢,٦٣٢	٠,٥٨٩	%٨٧,٧٣	٣م	متوقعة الحدوث
١١	إقرار خطط إستراتيجية لزيادة تفعيل الشراكة في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية نحو الاستثمار في الاقتصاد المعرفي	٢,٥٢٦	٠,٦٠٣	%٨٧,٧٣	٤	متوقعة الحدوث
٧	التركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث في الجامعات السعودية ووضع الآليات المناسبة بحيث يستفيد من هذه النتائج المؤسسات الحكومية	٢,٤٢١	٠,٥٥٢	%٨٠,٧٠	٥	متوقعة الحدوث
٨	تبني الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية معايير واضحة ومحددة لتقييم عمليات تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة في ضوء الأهداف المحددة	٢,٤٢١	٠,٥٩٩	%٨٠,٧٠	٥م	متوقعة الحدوث
١٤	إيجاد جمعيات علمية مشتركة في مجال البحث العلمي تجمع في عضويتها بعض أساتذة الجامعات السعودية وبعض القيادات في المؤسسات الحكومية	٢,٤٢١	٠,٥٥٢	%٨٠,٧٠	٥م	متوقعة الحدوث
١٣	التوسع في تطوير اللوائح التنظيمية لأنشطة البحث العلمي على نحو ينظم قانونية التعاقدات البحثية المشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية	٢,٣٩٥	٠,٥٤٧	%٧٩,٨٣	٦	متوقعة الحدوث
٢	إنشاء صندوق مشترك لتمويل ودعم البحث العلمي بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية	٢,٣٦٨	٠,٦٧٥	%٧٨,٩٣	٧	متوقعة الحدوث
٦	إشراك بعض الخبراء والقياديين في المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع أساتذة الجامعات السعودية للإشراف على بعض البحوث التطبيقية التي تتم داخل الجامعات	٢,٣٦٨	٠,٥٤١	%٧٨,٩٣	٧م	متوقعة الحدوث
٩	تبسيط الإجراءات والتخفيف من الروتين الإداري باتخاذ مناخ تنظيمي يتسم بالمرونة والشفافية والاستجابة لمتطلبات الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي	٢,٣٤٢	٠,٧٠٨	%٧٨,٠٧	٨	متوقعة الحدوث
١	إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي يضم بعض الخبراء والباحثين في الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية	٢,٣١٦	٠,٦٢٠	%٧٣,٢٠	٩	محملة الحدوث
٥	مساهمة المؤسسات الحكومية في دعم وتجهيز معامل ومراكز البحوث بالجامعات السعودية نظير ما تقدمه الجامعات من خدمات للمؤسسات الحكومية	٢,٠٧٩	٠,٨١٨	%٦٩,٣٠	١٠	محملة الحدوث

جاءت إجابات عينة الدراسة (الخبراء) في هذه الجولة من التطبيق المنهجي لأسلوب دلفاي لهذا المحور من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات واحتمالات الحدوث (متوقعة الحدوث، محتملة الحدوث، غير ممكنة الحدوث) كما يلي:-

جاءت نتائج التصورات والتوقعات (العبارات) متوقعة الحدوث لعدد (١٢) عبارة تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (٢,٦٨٤، ٢,٣٤٢)، وحصلت على نسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) (٧٥٪) فأكثر تراوحت بين (٧٨,٠٧٪ - ٨٩,٤٧٪)، لذا يعتبرها الباحث قبولاً وتدخل جولة ثالثة من جولات دلفاي.

جاءت نتائج التصورات والتوقعات (العبارات) المحتملة الحدوث لعدد (٢) عبارة تراوحت متوسطها الحسابي بين (٢,٠٧٩ - ٢,٣١٦)، وحصلت على نسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) أقل من (٧٥٪) بين (٦٩,٣٠٪ - ٧٣,٢٠٪)، لذا استبعدها الباحث من الجولة الثالثة من جولات دلفاي.

لم يكن هناك أي تصور وتوقع (عبارة) غير ممكن الحدوث.

ومن خلال استقراء نتائج هذه الجولة كما أوضحها الجدول السابق رقم (١١) يتضح ما يلي:

أولاً: نتائج التصورات والتوقعات المستقبلية (العبارات) متوقعة الحدوث.

جاءت عبارة «إعارة عدد من أساتذة الجامعات السعودية المتميزين في مجال البحث العلمي إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة» في الترتيب الأول لأعلى توقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٦٨٤)، ونسبة اتفاق بلغت (٨٩,٤٧٪).

ثم جاءت عبارة «إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية» في الترتيب الثاني للتوقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٦٥٨)، ونسبة اتفاق بلغت (٨٨,٦٠٪).

وجاءت العبارتين «سيكون مستقبل الشراكة واعداً في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى تنويع مصادر دخلها» و «التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة وورش العمل بين خبراء الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية من أجل توافر الحوار حول القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث مشتركة»، في الترتيب الثالث للتوقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٦٣٢)، ونسبة اتفاق بلغت (٨٧,٧٣٪).

وجاءت عبارة «إقرار خطط استراتيجية لزيادة تفعيل الشراكة في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية نحو الاستثمار في الاقتصاد المعرفي» في الترتيب الرابع للتوقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٥٢٦)، ونسبة اتفاق بلغت (٨٩,٤٧٪).

وجاءت العبارات الثلاث «التركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث في الجامعات السعودية ووضع الآليات المناسبة بحيث يستفيد من هذه النتائج المؤسسات الحكومية» و «تبني الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية معايير واضحة ومحددة لتقييم عمليات تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة في ضوء الأهداف المحددة» و «إيجاد جمعيات علمية مشتركة في مجال البحث العلمي تجمع في عضويتها بعض أساتذة الجامعات السعودية وبعض القيادات في المؤسسات الحكومية» في الترتيب الخامس للتوقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٤٢١)، ونسبة اتفاق بلغت (٨٠,٧٠٪).

ثم جاءت عبارة «التوسع في تطوير اللوائح التنظيمية لأنشطة البحث العلمي على نحو ينظم قانونية التعاقدات البحثية المشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية» في الترتيب السادس للتوقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٩٥)، ونسبة اتفاق بلغت (٧٩,٨٣٪).

وجاءت العبارتين «إنشاء صندوق مشترك لتمويل

فاعلة، كما تتفق من نتيجة دراسة الهويش (٢٠١٥م) والتي توصلت إلى أن من أبرز المعوقات العامة للشراكة بين الجامعات والقطاعين العام والخاص محدودية الميزانيات التي تخصصها مؤسسات القطاعين العام والخاص لنشاط البحث والتطوير. وحتى يتم الخروج برؤية وتوقعات متفق عليها من قبل عينة الدراسة من الخبراء، قام الباحث باستبعاد هاتين العبارتين السابق ذكرها في الجدول رقم (٤-١) من هذا المحور عند بناء أداة الدراسة في جولتها الثالثة والأخيرة، بسبب انخفاض نسبة الاتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) دون (٧٥٪).

نتائج الجولة الثالثة:

حسب ما هو متبع في تطبيق أسلوب دلفاي، فإن الباحث قام بتصميم استبانة الجولة الثالثة بناءً على نتائج الجولة الثانية، وحتى يكون أفراد عينة الدراسة (الخبراء) أمام واقع نتائج هذه الدراسة، فإن الباحث قام بتزويد عينة الدراسة (الخبراء) بنتائج الجولة الثانية في ثانيا الجولة الثالثة، ليتم التعرف على وضع التصورات والتوقعات (العبارات) ونتيجتها في الجولة الثانية، وترتيبها حسب المتوسط الحسابي لها من الأعلى إلى الأقل، وقد أظهرت نتائج الجولة الثالثة بعد عرضها على عينة الدراسة (الخبراء) وتحليلها إحصائياً النتائج التالية:

التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

يوضح الجدول رقم (١٢) أهم التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي يراها عينة الدراسة (الخبراء)، والتي يمكن عرضها مرتبة حسب المتوسط الحسابي من الأعلى إلى الأقل كما يلي:

جدول رقم (١٢) أهم التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

ودعم البحث العلمي بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية « و « إشراك بعض الخبراء والقياديين في المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع أساتذة الجامعات السعودية للإشراف على بعض البحوث التطبيقية التي تتم داخل الجامعات « ، في الترتيب السابع للتوقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٦٨)، ونسبة اتفاق بلغت (٧٨,٩٣٪).

ثم جاءت عبارة « تبسيط الإجراءات والتخفيف من الروتين الإداري باتخاذ مناخ تنظيمي يتسم بالمرونة والشفافية والاستجابة لمتطلبات الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي « في الترتيب الثامن والأخير للتوقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٤٢)، ونسبة اتفاق بلغت (٧٨,٠٧٪).

ثانياً: نتائج التصورات والتوقعات المستقبلية (العبارات) محتملة الحدوث.

جاءت عبارة « إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي يضم بعض الخبراء والباحثين في الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية » في الترتيب التاسع بتوقع محتمل الحدوث ومتوسطها الحسابي أقل من ٢,٣٤ من أصل (٣) ، بمتوسط حسابي قدره (٢,٣١٦) ونسبة اتفاق بلغت (٧٣,٢٠٪)، بينما جاءت عبارة « مساهمة المؤسسات الحكومية في دعم وتجهيز معامل ومراكز البحوث بالجامعات السعودية نظير ما تقدمه الجامعات من خدمات للمؤسسات الحكومية « في الترتيب الأخير بتوقع محتمل الحدوث ومتوسط حسابي قدره (٢,٠٧٩) من أصل (٣) ونسبة اتفاق بلغت (٦٩,٣٠٪) وهي أقل من (٧٥٪) و يعزو الباحث هذه النتيجة إلى قلة الدعم المالي ومحدودية الميزانيات المخصصة لدعم أنشطة البحث العلمي في المؤسسات الحكومية وعدم وجود بنود مالية من الوزارات المعنية تدعم ذلك. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة السويل (٢٠٠٩م) والتي توصلت إلى أهمية حث مؤسسات القطاعات الإنتاجية والخدمية في الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وإزالة المعوقات التنظيمية والمالية والمجتمعية التي تحد من تحقيق شراكة

ترتيب ٢	العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	نسبة الاتفاق	ترتيب ٣	احتمالية الحدوث
١	إعارة عدد من أساتذة الجامعات السعودية المتميزين في مجال البحث العلمي إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة	٢,٦٢٢	٠,٥٤٥	٪٨٧,٤٠	٣	متوقعة الحدوث
٢	إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية	٢,٧٣٠	٠,٥٠٨	٪٩١,٠٠	١	متوقعة الحدوث
٣	سيكون مستقبل الشراكة واعداء في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى تنويع مصادر دخلها	٢,٦٧٦	٠,٥٨٠	٪٨٩,٢٠	٢	متوقعة الحدوث
٤	التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة وورش العمل بين خبراء الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية من أجل توافر الحوار حول القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث مشتركة	٢,٥٩٥	٠,٤٩٨	٪٨٦,٥٠	٤	متوقعة الحدوث
٥	إقرار خطط استراتيجية لزيادة تفعيل الشراكة في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية نحو الاستثمار في الاقتصاد المعرفي	٢,٤٣٢	٠,٥٠٢	٪٨١,٠٧	٦	متوقعة الحدوث
٦	التركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث في الجامعات السعودية ووضع الآليات المناسبة بحيث يستفيد من هذه النتائج المؤسسات الحكومية	٢,٤٣٢	٠,٦٠٨	٪٨١,٠٧	٦م	متوقعة الحدوث
٧	تبني الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية معايير واضحة ومحددة لتقييم عمليات تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة في ضوء الأهداف المحددة	٢,٣٥١	٠,٦٨٣	٪٧٨,٣٧	٩	متوقعة الحدوث
٨	إيجاد جمعيات علمية مشتركة في مجال البحث العلمي تجمع في عضويتها بعض أساتذة الجامعات السعودية وبعض القيادات في المؤسسات الحكومية	٢,٥١٤	٠,٦٧٢	٪٨٣,٨٠	٥	متوقعة الحدوث
٩	التوسع في تطوير اللوائح التنظيمية لأنشطة البحث العلمي على نحو ينظم قانونية التعاقدات البحثية المشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية	٢,٣٧٨	٠,٥٩٤	٪٧٩,٢٧	٨	متوقعة الحدوث
١٠	إنشاء صندوق مشترك لتمويل ودعم البحث العلمي بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية	٢,٤٠٥	٠,٦٤٥	٪٨٠,١٧	٧	متوقعة الحدوث
١١	إشراك بعض الخبراء والقياديين في المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع أساتذة الجامعات السعودية للإشراف على بعض البحوث التطبيقية التي تتم داخل الجامعات	٢,٣٥١	٠,٦٣١	٪٧٨,٣٧	٩م	متوقعة الحدوث
١٢	تبسيط الإجراءات والتخفيف من الروتين الإداري باتخاذ مناخ تنظيمي يتسم بالمرونة والشفافية والاستجابة لمتطلبات الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي	٢,٣٧٨	٠,٦٠٥	٪٧٩,٢٧	٨م	متوقعة الحدوث



اتفق معظم أفراد عينة الدراسة (الخبراء) بنسبة (٩١,٠٠٪) على أن العبارة «إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية» جاءت في الترتيب الأول للتوقع بمتوسط حسابي قدره (٢,٧٣٠). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الثنيان (٥٤٢٩) والتي وصلت إلى أن أفراد عينة الدراسة يرى منهم (٩٠,٢٪) أهمية التوجه إلى مبادرة إسناد مشاريع البحوث العلمية المشتركة إلى المختصين في الجامعات، وأنها مهمة بدرجة عالية، وكانت أهم مبررات الحكم لتصدر هذا التصور والتوقع المستقبلي للترتيب الأول بين التصورات والتوقعات (العبارات) ما يلي:

الاستفادة من الخبرات والكفاءات الجامعية في إيجاد حلول لمشكلات المؤسسات الحكومية الحالية والمستقبلية.

تعدد الخبرات والإمكانات البحثية للكادر الجامعي مما يتيح فرصاً أفضل لحل المشكلات التي تواجه المؤسسات الحكومية.

الاستفادة من المراكز والمعامل والكراسي البحثية المتخصصة المتوفرة لدى الجامعات .

يلي ذلك عبارة «سيكون مستقبل الشراكة واعداً في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى تنويع مصادر دخلها» حيث جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدره (٢,٦٧٦). ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) (٨٩,٢٠٪). وكانت أهم مبررات الحكم لهذا التصور والتوقع المستقبلي ما يلي:

انطلاقاً من رؤية المملكة (٢٠٣٠) والمتضمن في محتواها التوسع في إيجاد بدائل لتنويع مصادر الدخل للدولة وكافة قطاعات المجتمع في جميع المجالات.

يعتبر التوسع في إيجاد بدائل لتنويع مصادر الدخل، توجهاً عالمياً للجامعات والمراكز والكراسي البحثية.

جاءت إجابات عينة الدراسة (الخبراء) في هذه الجولة من التطبيق المنهجي لأسلوب دلفاي لهذا المحور من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب واحتمالات الحدوث (متوقعة الحدوث، محتملة الحدوث، غير ممكنة الحدوث)، حيث أظهرت النتائج من خلال الجدول رقم (١٢) أن المتوسط الحسابي للتصورات والتوقعات (العبارات) لهذا المحور تراوحت بين (٢,٧٣-٢,٣٥) من أصل (٣) وهذا يعني أن جميع التصورات والتوقعات (العبارات) هي متوقعة الحدوث، وأنه لا يوجد تصور وتوقع محتمل الحدوث أو غير ممكن الحدوث، كما تراوحت نسبة الاتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) للتصورات والتوقعات بين (٧٨,٣٧٪ - ٩١٪). وكانت نتيجة هذه الجولة كما يلي: نتائج التصورات والتوقعات المستقبلية (العبارات) متوقعة الحدوث:

جاءت إجابات عينة الدراسة (الخبراء) للتصورات والتوقعات (العبارات) متوقعة الحدوث في (١٢) عبارة، حيث حققت عبارة «إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية» الترتيب الأول للتوقع وأعلى متوسط حسابي قدرة (٢,٧٣٠) من أصل (٣,٠) ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغ (٩١,٠٠٪). في حين أن العبارتين التاليتين «تبنى الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية معايير واضحة ومحددة لتقييم عمليات تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة في ضوء الأهداف المحددة» و «إشراك بعض الخبراء والقياديين في المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع أساتذة الجامعات السعودية للإشراف على بعض البحوث التطبيقية التي تتم داخل الجامعات»، حققت أقل متوسط حسابي قدره (٢,٣٥١) من أصل (٣,٠) ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغت (٧٨,٣٧٪). وهذا يؤكد أن جميع العبارات (التصورات والتوقعات) لهذا المحور في الجولة الثالثة هي في حكم (متوقعة الحدوث)، وهي على النحو التالي:

الإمكانات البشرية والمعملية المتوفرة لدى الجامعات. رغبة العديد من القائمين على المؤسسات الحكومية في إجراء دراسات وبحوث تطويرية لمؤسساتهم. يأتي في الترتيب الثالث عبارة « عارة عدد من أساتذة الجامعات السعودية المتميزين في مجال البحث العلمي إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة » بمتوسط حسابي قدره (٢,٦٢٢)، ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغت (٨٧,٤٠٪)، وكانت أهم مبررات الحكم لهذا التصور والتوقع المستقبلي ما يلي: الحاجة إلى تعزيز الدراسات وأعمال التطوير التي تقوم بها المؤسسات الحكومية المعتمدة على الجوانب العلمية وآخر ما توصلت له العلوم في مجال البحث العلمي.

الاستفادة من كفاءة أساتذة الجامعات في مجال البحث العلمي خارج العمل التقليدي.

لإيجاد حلول عملية للمشكلات التي تواجه المؤسسات الحكومية للتعاون القائم بإعارة أساتذة الجامعات .

للتبادل المعرفي في مجال البحث العلمي بين خبرات أساتذة الجامعات والقائمين على المؤسسات الحكومية حيث أن الظروف مهيأة للطرفين في هذا الشأن.

يلي ذلك عبارة « التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة وورش العمل بين خبراء الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية من أجل توافر الحوار حول القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث مشتركة » حيث جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي قدره (٢,٥٩٥)، ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغت (٨٦,٥٠٪) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الهويش (٢٠١٥م) والتي أوصت بأهمية عقد ورش عمل وندوات بين الجامعات والقطاعين الحكومي والخاص حول أهمية الشراكة في تطوير البحث العلمي، وكانت أهم مبررات الحكم لهذا التصور والتوقع المستقبلي ما يلي:

لزيادة التكامل بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والمجتمع محلياً وإقليمياً ودولياً.

يلي ذلك عبارة « إيجاد جمعيات علمية مشتركة في مجال البحث العلمي تجمع في عضويتها بعض أساتذة الجامعات السعودية وبعض القيادات في المؤسسات الحكومية » حيث جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي قدره (٢,٥١٤)، ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغت (٨٣,٨٠٪) وتتفق هذه النتيجة مع ما أوصت به دراسة السالم (٢٠٠٩م) في إيجاد هيئة وطنية تعني بالتنسيق بين الجهات والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي، تكون تابعة لإحدى تلك الجهات أو مستقلة تضم في عضويتها ممثلين من جميع مؤسسات المجتمع ذات الصلة بالبحث العلمي ويكون من مهامها وضع السياسات والآليات الخاصة بدور مؤسسات المجتمع في تعزيز الشراكة البحثية.

كما جاءت العبارتين « إقرار خطط استراتيجية لزيادة تفعيل الشراكة في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية نحو الاستثمار في الاقتصاد المعرفي » و « التركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث في الجامعات السعودية ووضع الآليات المناسبة بحيث يستفيد من هذه النتائج المؤسسات الحكومية » في الترتيب السادس بمتوسط حسابي قدره (٢,٤٣٢)، ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغت (٨١,٠٧٪)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من الفوزان ورشيد (٢٠٠٥م) والثنيان (١٤٢٩هـ) والتي أكدت جميعها على أهمية الاهتمام بتسويق نتائج البحوث العلمية الجامعية، ودراسة الهويش (٢٠١٥م) والتي أكدت على أن من أبرز المعوقات العام للشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاعين العام والخاص ضعف الاهتمام من قبل مؤسسات القطاعين العام والخاص بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وكانت أهم مبررات الحكم لهذا التصور والتوقع المستقبلي ما يلي:

مواكبة التوجهات العالمية نحو الثورة المعرفية بكافة توجهاتها.

السعي لإيجاد إدارة تسويقية مشتركة تعمل على تسويق حلول المشكلات التي تواجه المؤسسات



قانونية التعاقدات البحثية المشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية « و «تبسيط الإجراءات والتخفيف من الروتين الإداري باتخاذ مناخ تنظيمي يتسم بالمرونة والشفافية والاستجابة لمتطلبات الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي» في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٧٨). ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغت (٧٩,٢٧٪). حيث أكدت دراسة العيد (٢٠٠٢م) أن من أهم الأسباب التي تحول دون تنفيذ نتائج بحوث الجامعات هو جمود اللوائح التي تحكم العلاقة بين الجامعة والمجتمع. وكانت أهم مبررات الحكم لهذا التصور والتوقع المستقبلي ما يلي:

- لترسيخ الجوانب القانونية في الأعمال البحثية المشتركة بين الجامعات والمؤسسات.
- لتطوير هياكل والإجراءات الإدارية المتعلقة بالبحوث العلمية المشتركة.

كما جاءت العبارتين «تبني الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية معايير واضحة ومحددة لتقييم عمليات تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة في ضوء الأهداف المحددة» و «إشراك بعض الخبراء والقياديين في المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع أساتذة الجامعات السعودية للإشراف على بعض البحوث التطبيقية التي تتم داخل الجامعات» في الترتيب التاسع والأخير بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٥١). ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغت (٧٨,٣٧٪). وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الثنيان (٥١٤٢٩) والتي أكدت على أن إشراك خبراء وقيادات من مؤسسات المجتمع مع أساتذة الجامعات للإشراف على البحوث العلمية جاءت في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي قدرة (٣,٩٥) ومستوى ليس عالي الأهمية، وكانت أهم مبررات الحكم لهذا التصور والتوقع المستقبلي ما يلي:

تعزيز الاستفادة من البحوث والدراسات العلمية التي تجريها الجامعات.

لأن هذه المعايير والمؤشرات توجهات عالمية نحو الاعتماد المؤسسي.

الحكومية بصورة عملية وواقعية من خلال البحوث العملية التي تمت في ذلك.

كما جاء في الترتيب السابع عبارة « إنشاء صندوق مشترك لتمويل ودعم البحث العلمي بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية» بمتوسط حسابي قدره (٢,٤٠٥). ونسبة اتفاق بين آراء عينة الدراسة (الخبراء) بلغت (٨٠,١٧٪). وتتفق هذه النتيجة مع ما وافق عليه مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية في يوم الأحد ٢٩ شوال ١٤٢٥هـ على إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي يشرف عليه المجلس الوطني للبحث العلمي، ودراسة الثنيان (٥١٤٢٩) والتي كان من نتائجها أن (٨٢,٩٪) من أفراد عينة الدراسة يرون بأهمية عالية جداً إنشاء صندوق تمويل مشترك للبحث العلمي بميزانية مستقلة، وتتفق كذلك مع دراسة معاينة ودرادكة (٢٠١٤م) والتي أوصت بأهمية إنشاء صندوق تمويل مشترك لتمويل البحث والتطوير تسهم فيه المؤسسات الإنتاجية والخدمية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية مثل هذه الصناديق في تعزيز ودعم مجالات البحث العلمي ودعم مراكز ومعاهد البحوث بالجامعات، وتوفير المزيد من الدعم المادي اللازم لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات للقيام بالأبحاث العلمية المختلفة، كما أكدت دراسة السالم (٢٠٠٩م) بأن الميزانيات المخصصة للمشروعات البحثية أقل بكثير مما تتطلبه البرامج العلمية، ودراسة الهويش (٢٠١٥م) بأن محدودية الميزانيات التي تخصصها مؤسسات القطاعين العام والخاص لنشاط البحث والتطوير من أبرز المعوقات التي تحد من قيام شراكة فاعلة بين الجامعات والقطاعين العام والخاص في تطوير البحث العلمي، وكانت أهم مبررات الحكم لهذا التصور والتوقع المستقبلي ما يلي:

- لزيادة دعم وتطوير البحث العلمي.
- لدعم بحوث ودراسات مستقبلية لخدمة ودعم رؤية واستراتيجية المملكة.

كما جاءت العبارتين « التوسع في تطوير اللوائح التنظيمية لأنشطة البحث العلمي على نحو ينظم

جدول رقم (١٣) نتائج اختبار Test.T لدلالة الفروق بين إجابات الخبراء في الجولتين الثانية والثالثة

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)
** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.01 \geq \alpha$)

مستوى الدلالة	قيمة T.Test	الجولة الثالثة		الجولة الثانية		العبارات	رقم
		انحراف	متوسط	انحراف	متوسط		
٠.٥٩٦	٠.٥٣٢	٠.٥٤٥	٢.٦٢٢	٠.٤٧١	٢.٦٨٤	إعارة عدد من أساتذة الجامعات السعودية المتميزين في مجال البحث العلمي إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة	١
٠.٥٥٣	٠.٥٩٦-	٠.٥٠٨	٢.٧٣٠	٠.٥٣٤	٢.٦٥٨	إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية	٢
٠.٧٣٤	٠.٣٤١-	٠.٥٨٠	٢.٦٧٦	٠.٥٤١	٢.٦٣٢	سيكون مستقبل الشراكة واعداً في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى تنويع مصادر دخلها	٣
٠.٧٧٠	٠.٢٩٣	٠.٤٩٨	٢.٥٩٥	٠.٥٨٩	٢.٦٣٢	التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة وورش العمل بين خبراء الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية من أجل توافر الحوار حول القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث مشتركة	٣م
٠.٤٦٧	٠.٧٢١	٠.٥٠٢	٢.٤٢٢	٠.٦٠٣	٢.٥٢٦	إقرار خطط إستراتيجية لزيادة تفعيل الشراكة في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية نحو الاستثمار في الاقتصاد المعرفي	٤
٠.٧٥٤	٠.٣١٤-	٠.٦٠٨	٢.٤٣٢	٠.٥٥٢	٢.٤٢١	التركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث في الجامعات السعودية ووضع الآليات المناسبة بحيث يستفيد من هذه النتائج المؤسسات الحكومية	٥
٠.٥٩٨	٠.٥٣٠	٠.٦٨٣	٢.٣٥١	٠.٥٩٩	٢.٤٢١	تبني الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية معايير واضحة ومحددة لتقييم عمليات تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة في ضوء الأهداف المحددة	٥م
٠.٤٥٢	٠.٧٥٥-	٠.٦٧٢	٢.٥١٤	٠.٥٥٢	٢.٤٢١	إيجاد جمعيات علمية مشتركة في مجال البحث العلمي تجمع في عضويتها بعض أساتذة الجامعات السعودية وبعض القيادات في المؤسسات الحكومية	٥م
٠.٩٣٣	٠.٠٨٤-	٠.٥٩٤	٢.٣٧٨	٠.٥٤٧	٢.٣٩٥	التوسع في تطوير اللوائح التنظيمية لأنشطة البحث العلمي على نحو ينظم قانونية التعاقدات البحثية المشتركة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية	٦
٠.٧٨٨	٠.٢٧٠-	٠.٦٤٥	٢.٤٠٥	٠.٦٧٥	٢.٣٦٨	إنشاء صندوق مشترك لتمويل ودعم البحث العلمي بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية	٧
٠.٨٨٦	٠.١٤٤	٠.٦٣١	٢.٣٥١	٠.٥٤١	٢.٣٦٨	إشراك بعض الخبراء والقياديين في المؤسسات الحكومية ذات الصلة مع أساتذة الجامعات السعودية للإشراف على بعض البحوث التطبيقية التي تتم داخل الجامعات	٧م
٠.٨١١	٠.٢٤٠-	٠.٦٠٥	٢.٣٧٨	٠.٧٠٨	٢.٣٤٢	تبسيط الإجراءات والتخفيف من الروتين الإداري باتخاذ مناخ تنظيمي يتسم بالمرونة والشفافية والاستجابة لمتطلبات الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي	٨



فرضت التحديات المعاصرة في الألفية الحالية على كافة مؤسسات المجتمع وعلى رأسها الجامعات والمؤسسات الحكومية إعادة النظر في دور كل منهم والتفكير والتخطيط للمستقبل وتأثير تلك التحديات المختلفة.

إن مواكبة مجتمع اقتصاد المعرفة، يتطلب تكثيف الجهود من قبل جميع مؤسسات المجتمع وعلى رأسها الجامعة والمؤسسات الحكومية من خلال توفير بيئة عمل مناسبة وكوادر بشرية ملائمة وتكنولوجيا حديثة، وإدارة مؤسسية ناضجة، والتحول من العمل الفردي إلى العمل الجماعي القائم على إحداث شراكة استراتيجية بين تلك المؤسسات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة.

للجامعات والمؤسسات الحكومية أدوار متكاملة من أجل الوصول إلى المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة.

الحاجة إلى تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ أصبحت ضرورة مؤسسية ومجتمعية لما تمثله من أهمية كبرى في خدمة الجامعة والمجتمع وبما يحقق رؤية المملكة.

النتائج التطبيقية (الميدانية) للدراسة:

من المهم جداً أن يكون هناك تخطيط مستقبلي للأبحاث المشتركة وكيف يمكن الاستفادة منها من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل أطراف الشراكة وما يرتبط بها من متطلبات للتنمية وحاجات المجتمع وبما يتواءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، بناءً على الإجابة على سؤال الدراسة الميداني، وأبرزها على النحو التالي:

● إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات السعودية القادرين على التصدي للمشكلات القائمة والمستقبلية.

يوضح جدول رقم (١٣) دلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة (الخبراء) في الجولتين الثانية والثالثة، حيث قام الباحث باستخدام اختبار (T-Test) الإحصائي وذلك لتحليل الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة (الخبراء) حول التصورات والتوقعات المستقبلية لمستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد اشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة (الخبراء) حول عبارات (تصورات وتوقعات) الدراسة في الجولتين الثانية والثالثة، مما يشير إلى شبه اتفاق بين إجابات عينة الدراسة (الخبراء) لتصورات وتوقعات هذا المحور. وأن هناك تقارباً إلى حد ما بين إجابات عينة الدراسة (الخبراء) في درجة الحكم على العبارات (التصورات والتوقعات) بالنسبة لمستقبل الشراكة بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في مجال البحث العلمي، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى مدى إدراك واستشعار عينة الدراسة (الخبراء) الأكاديميين والقياديين بالأهمية المستقبلية لمستقبل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بمجال البحث العلمي وانها أصبحت ضرورية في ظل التسارع المعرفي والمعلوماتي ومن منطلق احتياجات أطراف الشراكة في البحث والتطوير وتنمية المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العفيري (٢٠١٠م) والتي أجريت على الجامعات اليمينية ومؤسسات سوق العمل وتوصلت إلى أن الأهمية المستقبلية للشراكة بين الجامعات اليمينية ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمجال البحث العلمي كبيرة جداً، وتتفق كذلك مع نتيجة دراسة عمار (٢٠٠٦م) والتي توصلت إلى أن الشراكات بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج بشكل عام ضرورية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وأن الإقدام على الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج ينطلق من احتياجات ودوافع لكلا الطرفين والمجتمع المحلي.

النتائج النظرية للدراسة:

توصلت الدراسة في جانبها النظري إلى جملة من النتائج على النحو الآتي:

- سيكون مستقبل الشراكة واعداداً في مجال البحث العلمي انطلاقاً من توجه الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية إلى تنويع مصادر دخلها.
- إغارة عدد من أساتذة الجامعات السعودية المتميزين في مجال البحث العلمي إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة.
- التوسع في عقد المؤتمرات العلمية وحلقات البحث المشتركة وورش العمل بين خبراء الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية من أجل توافر الحوار حول القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث مشتركة.
- إيجاد جمعيات علمية مشتركة في مجال البحث العلمي تجمع في عضويتها بعض أساتذة الجامعات السعودية وبعض القيادات في المؤسسات الحكومية.
- التركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث في الجامعات السعودية ووضع الآليات المناسبة بحيث يستفيد من هذه النتائج المؤسسات الحكومية.

ثانياً: التوصيات:

- بعد الانتهاء من الجانب النظري والتطبيق الميداني لإجراءات الدارسة التي تهدف إلى التعرف على مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفي ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يمكن للدراسة أن تقدم التوصيات التالية:
- توظيف الإعلام الجديد المتمثل في (وسائل التواصل الاجتماعي) من أجل إبراز أهمية الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية في المجتمع ودورها في خدمة قضايا المجتمع المختلفة.
- تطوير وتحديث خطط وبرامج الجامعات لتواكب متطلبات واحتياجات كافة مؤسسات المجتمع ومتطلبات التنمية وذلك انطلاقاً من رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- الاستثمار في برامج الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية من أجل التوسع في تنويع

مصادر الدخل والاعتماد على التمويل الذاتي.

- التأكيد على أهمية الشراكة البحثية في خطط واستراتيجيات الجامعات والمؤسسات الحكومية.

ثالثاً: المقترحات:

- إنشاء مراكز متخصصة في الجامعات لتسويق البحوث العلمية لكافة مؤسسات المجتمع وتعمل على تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- أن تؤسس الجامعات هيئات بحثية في مختلف المجالات العلمية تكون كهيئات بديلة عن المؤسسات الأجنبية.
- استحداث إدارات أو مراكز متخصصة في الجامعات و المؤسسات الحكومية تهتم بدراسات وأبحاث المستقبل وتنسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- تعيين ممثل علمي لكل مؤسسة حكومية مهمته متابعة الأبحاث الناتجة من الجامعات والمتعلقة بمؤسسته لاستثمارها والاستفادة منها.

المراجع العربية:

- أبو الحديد، فاطمة علي. (٢٠١٢م). الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية. مجلد (٥) عدد (١)، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- حوري، عائشة (٢٠١٦م). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو دور التعليم العالي في تشجيع البحث العلمي لتطوير المجتمع، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر « التعليم العالي وتنمية المجتمع » والمنعقد في خلال الفترة من ٢٥-٢٧/٤/٢٠١٦م، جامعة جرش، الأردن.
- الدخيل، عزام يوسف. (٥١٤٣٥). الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع مع تصور مقترح. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدعوة وأصول الدين، قسم التربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- درادكة، أمجد محمود، ومعاينة، عادل سالم. (٢٠١٤م). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص



الموافق ٢٠-٢١ ابريل ٢٠١٥م، جامعة الجوف، الجوف، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة، الرياض، (١٤٣٢/٣١ هـ - ٢٠١١/٢٠١٠م)

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية العاشرة، الرياض، (١٤٣٧/٣٦ هـ - ٢٠١٦/٢٠١٥م)

وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، (٢٠١٤م). واقع الانفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة العربية السعودية، ط(٤)، الرياض.

المراجع الأجنبية:

Gerhardt, Chloe, & Rodriguz, Polly. (2009). Developing Access between Universities and Local Community Groups. *Journal of Higher Education Outreach and Engagement*, 13(3), 45.
Martin, L, & Smith, H, & Phillips, W. (2011). Through Innovative University- Community Partnerships, Center for Community Partnerships University of Central Florida, Orlando, Florida, USA, Bridging & Town & Gown. P2.

استرجع في ٧/١٠/١٤٣٦هـ على الرابط

<http://www.madinahkec.com>

السلطان، خالد صالح، (د. ت). تجارب ومبادرات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لتعزيز التعاون والشراكات المجتمعية في مجال البحث العلمي. نسخة الإلكترونية [استرجع في ٢٣/١١/١٤٣٦هـ، على الرابط:

<http://www.minshawi.com/node/1598>.

ملخص باللغة الانجليزية:

Future of Research partnership between Saudi Universities and Government Institutions in Kingdom of Saudi Arabia
Exploratory Study on universities and government institutions in Medina»
Prepared by / Mansour Bin Hmoud Alian Allohobi

ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (٧)، العدد (١٥)، عمان، الأردن.

السالم، سالم محمد، (٢٠١١م). البحث العلمي في مجال دراسات المعلومات «دراسة للتحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية»، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد ١٧، العدد ٢، نوفمبر.

العفيري، نبيل أحمد، (٢٠١٠م). استراتيجية مقترحة لتطوير الشراكة بين الجامعات اليمينة ومؤسسات سوق العمل. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.

الغبوصي، سالم سليم، (٢٠١٥م). تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات المجتمع بدول الخليج العربي في ضوء خبرات بعض الجامعات العالمية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول «تطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية: رؤية استشرافية» المنعقد في الفترة ٥-٦ جمادي الأول ١٤٣٦هـ الموافق ٢٤-٢٥ فبراير ٢٠١٥م، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية.

القحطاني، ريم دغش، (١٤٣٥هـ). تسويق بحوث الجامعات السعودية: مدخل استراتيجي لتفعيل الشراكة المجتمعية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

محمد، عبد المنعم (٢٠١٦م). مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي ودورها في تنمية المجتمع السوداني: رؤية مستقبلية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر «التعليم العالي وتنمية المجتمع» والمنعقد في خلال الفترة من ٢٥-٢٧/٤/٢٠١٦م، جامعة جرش، الأردن.

الهويش، خالد محمد، (٢٠١٥م). واقع الشراكة والتعاون بين الجامعات والقطاعين العام والخاص في تطوير البحث العلمي، والمأمول منها. ورقة عمل مقدمة لندوة «الجامعة والمجتمع: البحث العلمي والاستشارات قضايا مشتركة» المنعقد في الفترة ١-٢ رجب ١٤٣٦هـ



benefits of these findings by governmental institutions.

Abstract

This study aimed to try introducing Forward-Looking Vision for the future of Research partnership between Saudi University & Government Institutions in view of the vision of the Kingdom 2030 through concentration on identification of experts opinions (academics and leaders) as well as observation of possible expectations for that future. To achieve these objectives, researcher has followed descriptive and analytic approach in addition to using Delphi Technique to get required information about study sample of experts in universities and governmental institutions. Study population is consisted of faculty member of Taibah University, Islamic University of Madinah and leaders of governmental institutions of Madinah. Total number of study sample of experts was (59) members, (32) members of study sample were from universities and (27) members of sample study of expert were form governmental institutions. After analyzing data, the most important findings - achieved by study depending on partnership axes between universities and governmental institutions with concentrating on perceptions and expectations agreed by study sample, were:

Depending on research projects of common interest between Saudi university and governmental institutions to specialized competences of researchers in Saudi university who are able to deal with current and future problems.

Expanding in making scientific conferences, mutual research seminars and workshops between experts of Saudi universities and governmental institutions to discuss issues and problems which need to be studied and researched mutually.

Concentrating on concerning about marketing researches findings of Saudi universities and putting proper mechanisms whereas to get





التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال روافد التحولات الوطنية الناجحة: سنغافورة نموذجاً

د. تغريد بنت محمد الدخيل

ملخص

هدف البحث إلى التعرف على أهداف التحول الوطني لمؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال لتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)، وكذلك التعرف على أدوار مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في تحقيق رؤية سنغافورة، ومن ثم استخلاص أهم الدروس من النموذج السنغافوري في التحول؛ والتي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ برنامج التحول الوطني للمملكة لتحقيق رؤية (٢٠٣٠) بكفاءة. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والوثائقي؛ من خلال جمع وفرز أهم وثائق وأدلة برنامج التحول الوطني للمملكة، وكذلك الاطلاع على خطط ومبادرات مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في سنغافورة من عدد من المصادر، واستخلاص الدروس ذات الدلالات وتصنيفها وتحليلها. تم التوصل إلى عدة نتائج من أبرزها اعتماد برنامج التحول الوطني للمملكة (٢٠٢٠) على مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في عدد من الأهداف الإستراتيجية لتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠)، مساهمة مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في سنغافورة في التحول الوطني بدرجة كبيرة، تحديد أبرز أوجه التميز في النموذج السنغافوري، والتي يمكن الاستفادة منها في التحول الوطني للمملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: التعليم، البحث العلمي، الابتكار، ريادة الأعمال، التحول الوطني، رؤية المملكة (٢٠٣٠).

Research summery

The research aimed at identifying the targets of national transformation for the institutions of

education ,scientific research ,innovation and entrepreneurship to achieve the vision of the kingdom ,(2030) as well as identifying the roles of the institutions of education ,scientific research ,innovation and entrepreneurship to achieve the vision of Singapore .Then ,drawing the most important lessons from the transformation model of Singapore ;which can be utilized in order to implement the transformation program of the kingdom to achieve the vision of.(2030) The research used the descriptive ,analytical and documentary approach ;through collecting and sorting the most important documents and evidence related to the national transformation program of the kingdom ,in addition to reviewing plans and initiatives of the institutions of education ,scientific research ,innovation and entrepreneurship in Singapore ,from a number of sources .In addition ,extracting lessons of indications ,then ,classifying and analyzing it. Several results have been achieved ,notably the adoption of the national transformation program of the Kingdom in the institutions of education ,scientific research in a number of strategic goals to achieve the vision of the kingdom .(2030) The contribution of the institutions of education ,scientific research ,innovation and entrepreneurship in Singapore to the national transformation to a great extent, identify the most prominent aspects of the Singapore model ,which can be used in the national transformation of Saudi Arabia.

Keywords: Education, Scientific Research, Innovation, Entrepreneurship, National Transformation, Kingdom Vision (2030).



أولاً: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

تسعى الدول جاهدة إلى بناء نهضتها ودعم اقتصاداتها عبر وضع الخطط التنموية، ورسم الاستثمارات في الموارد، والاستفادة من الميزات النسبية التي امتلكتها بفعل عدد من العوامل والظروف. وقد تتوافر لبعض تلك الدول خصائص أو ميزات نسبية تمكنها من النجاح بتفوق على غيرها من الدول، في حين تخفق بعض الدول رغم امتلاكها موارد هائلة، ليكون بذلك التخطيط الإستراتيجي المفتاح الرئيس في توجيه دفعة النهضات الهائلة وبناء التحولات العظيمة، وصنع المزايا التنافسية. ويرتكز في هذه الخطط على عدد من الأجهزة الحكومية وأبرز المؤسسات والهيئات، وتدفع القطاعات الخاصة وغير الربحية للتعاون ودعم وتمويل القطاعات الحكومية، متخذة وجهة أساسية في التنمية تقوم على الإنسان وبناءه بصفته المورد الأول والأكثر أهمية في قدرته على إدارة والتحكم في بقية الموارد الأخرى ورفع قيمتها المضافة.

ويمثل الاهتمام بالقطاع التعليمي الركن الأبرز في المشروع النهضوي للدول المتقدمة، حيث يكون الدور الأساسي للمؤسسات التعليمية وضع الأفكار وإيجاد الحلول، أي التركيز على قطاع البحث والتعليم، أما النشاط التعليمي فيكون بمثابة نشاط موازي داعم للفكرة الأساسية. ويمكن التمثيل على ذلك بالنهضة السنغافورية، كونها أسست وسط محيط مضطرب إلا أنها نجحت لابتعادها عن الطرق التقليدية وسعيها لإدامة عنصر الابتكار، عبر تقديم الدولة الدعم الكبير للمؤسسات المعرفية رافقه ما تتمتع به من استقلالية، وهو ما سمح لها بمواكبة التطورات العلمية وتحديث مناهجها باستمرار (العبيدي، ٢٠١٢م).

وقد تبنت المملكة العربية السعودية رؤية (٢٠٣٠) لتكون منهجاً و خارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي للمملكة، ورسم برنامج التحول الوطني (٢٠٢٠) التوجهات والسياسات العامة، وحدد الأهداف الإستراتيجية والبنى التحتية اللازمة لعدد من الأجهزة

الحكومية؛ كما احتوى على عدد من الأهداف ومؤشرات الأداء؛ التي يشترك في تحقيقها القطاع العام والخاص غير الربحي؛ لضمان تنفيذ فعال وفق إطار حوكمة وشفافية أداء (برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦م).

ولا شك أن التعرف على أسباب وأساليب نجاح التحولات الوطنية في النماذج المميزة؛ يمكن الدول الأخرى من الاستفادة من تلك التجارب، والقضاء على التحديات التي تقف عثرة أمام خططها التنموية، وهذا لا يعني نقل تجربة النماذج بكامل حذافيرها. فهناك العديد من العوامل والاعتبارات التي تشكل مزيجاً فريداً يساهم في نجاح بعض النماذج في مجتمعات دون أخرى، لكنه يمد ببعض الدروس المستفادة التي يمكن أن تساهم في تفعيل التنفيذ التحولات الوطنية، وتحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على النموذج السنغافوري لاستبيان أبرز ملامحه، وبحث الاستفادة منها في التحول الوطني للمملكة العربية السعودية.

أهداف البحث:

هدف البحث إلى ما يلي:

تحديد أهداف التحول الوطني لمؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).

التعرف على أوجه مساهمة مؤسسات التعليم والبحث العملي والابتكار وريادة الأعمال في سنغافورة في تحولها ونهضتها العلمية والاقتصادية.

استخلاص أبرز أوجه التميز في النموذج السنغافوري والتي يمكن الاستفادة منها في رفع كفاءة التحول الوطني في المملكة العربية لتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠).

منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والوثائقي، حيث تم جمع العديد من المصادر والأدلة والوثائق، والاستفادة من الدراسات والأبحاث المتعلقة ببرنامج التحول الوطني للمملكة العربية السعودية، وكذلك مؤسسات التعليم والبحث

العلمي والابتكار وريادة الأعمال في سنغافورة، لتحليل مضمونها وتفسيرها وعرضها بأسلوب منظم، واستخلاص دلالاتها وما تقدمه من توجهات تخدم أهداف الدراسة، وصولاً للدروس المستفادة في تفعيل تنفيذ برنامج التحول الوطني للمملكة العربية السعودية، عبر أهم أجهزتها التعليمية والبحثية في ضوء النموذج السنغافوري.

ثانياً: الإطار المفاهيمي

برنامج التحول الوطني للمملكة العربية السعودية (٢٠٢٠):

يهدف برنامج التحول الوطني إلى تطوير العمل الحكومي، وتأسيس البنية التحتية اللازمة لرؤية المملكة (٢٠٣٠) واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، وتعتبر مبادرات البرنامج لعام (٢٠١٦) هي الموجة الأولى لتحقيق ذلك، على أن تتم مراجعتها وتقييمها والنظر في كفايتها وأدائها دورياً، والنظر في اعتماد مبادرات إضافية يتم دراستها وتطويره وفق آلية عمل البرنامج (برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦م).

الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التحول الوطني للمملكة:

تحقق آلية عمل ومخرجات برنامج التحول الوطني أثراً ملموساً على كفاءة وفعالية التخطيط وتكامل العمل الحكومي؛ وتحقيقاً للالتزام رؤية المملكة (٢٠٣٠) برفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي تتم عبر الخطوات التالية:

تحديد أهداف إستراتيجية ومستهدفات للجهات المشاركة، عبر اعتماد برنامج التحول الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق رؤية المملكة، وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام (٢٠٢٠).

ترجمة الأهداف إلى مبادرات تنفيذية خاصة بالجهات حيث تمت ترجمة الأهداف الإستراتيجية للجهات المشاركة إلى مبادرات تفصيلية لتحقيق تلك الأهداف، وتطوير خطط تنفيذ تفصيلية ودراسة الجدوى الاقتصادية.

تعزيز العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف الوطنية

عبر عدد من الأولويات ذات النفع والأثر العام.

المساهمة في توليد الوظائف بنحو أكثر من (٤٥٠) ألف وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام (٢٠٢٠) وينمي الفرص للجميع.

المساهمة في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، حيث يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في دعم وتمويل المبادرات، على نحو يوفّر (٤٠٪) من الانفاق الحكومي على المبادرات.

المساهمة في تعظيم المحتوى المحلي من خلال توطين (٢٧٠) مليار ريال في المحتوى المحلي؛ مما يعزز الارتقاء بالقيمة المضافة للمحتوى المحلي، ويقلل من الاعتماد على الواردات ويخلق فرص العمل.

المساهمة في التحول الرقمي من خلال تحديد خمس منصات رقمية مشتركة بين الجهات العامة، و (٢٩) مبادرة وعدد من الأصول الوطنية الرقمية يمكن استثمارها لدعم التحول الوطني الرقمي.

الشفافية عبر تطوير لوحة قياس موحدة تشمل جميع الأهداف والمؤشرات لكل جهة.

المؤسسية من أجل بناء منظومة قادرة على الانجاز.

الدعم التخصصي لتعزيز جودة مبادرات الجهات الحكومية.

آليات عمل برنامج التحول الوطني:

المرحلة الأولى: حصر تحديات الجهات في سبيل تحقيق الرؤية ووضع أهداف مرحلية حتى عام (٢٠٢٠).

المرحلة الثانية: تطوير مبادرات داعمة بشكل سنوي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

المرحلة الثالثة: تطوير الخطط التنفيذية للمبادرات.

المرحلة الرابعة: تعزيز الشفافية ونشر المستهدفات.

المرحلة الخامسة: المراجعة والتحسين المستمر وإطلاق مبادرات جديدة وضم جهات إضافية.

أبرز الأدوار المتوقعة لمؤسسات التعليم والبحث



تطوير قطاع النفط والغاز.

الارتقاء بمستوى الأجهزة الحكومية.

رفع كفاءة وفاعلية التنظيم الإداري في المملكة.

الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية ومرونة الأجهزة الحكومية.

أبرز أهداف وزارة التعليم :

إتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب.

تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.

تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.

تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقييم.

تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية وسوق العمل.

تنويع مصادر تمويل مبتكرة، وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.

رفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم.

أبرز أهداف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية:

الارتقاء بالبنية التحتية والتجهيزات اللازمة لتطوير المحتوى المحلي.

تأسيس شركة تقنية ناشئة ذات قيمة مضافة للمساهمة في زيادة المحتوى المحلي.

تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة للمساهمة في زيادة المحتوى المحلي.

توطين وتطوير التقنية في القطاعات ذات الانفاق المحلي الكبير.

دعم البحث والتطوير لضمان استدامة منظومة تطوير المحتوى المحلي.

زيادة الكفاءات الوطنية المؤهلة لدعم تطوير المحتوى المحلي.

أبرز أهداف معهد الإدارة العامة:

والعلمي والابتكار وريادة الأعمال في رؤية (٢٠٣٠) في المملكة:

جاءت رؤية المملكة (٢٠٣٠) شاملة تنمية تهدف للنهوض بالاقتصاد في خطة تكاملية لأدوار القطاعات العامة والخاصة والأجهزة الحكومية، وتسعى لإحداث تحول نوعي في أداء الأجهزة الحكومية ورصده عبر مؤشرات متنوعة، مع مقارنات مرجعية إقليمية وعالمية، وتركز على الاستثمار في الطاقات والموارد وخلق الفرص وإتاحتها للجميع.

والمتمثل للأجهزة الحكومية المساهمة في تحقيق التحول ورؤية المملكة (٢٠٣٠) الـ (٢٤) يجد أنها قطاعات حكومية قيادية وخدمية بالدرجة الأولى، جمعت بين ضخامة مسؤوليتها وأدوارها التحويلية الهامة. وعلى رأسها قطاع التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال، والتي تتمثل في وزارة التعليم، ومعهد الإدارة، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وغيرها من الأجهزة. حيث ساهمت كل من هذه الأجهزة بعدد من الأهداف والمبادرات الضخمة في كافة الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التحول الوطني للمملكة.

ومن أبرز أهداف برنامج التحول الوطني للمملكة؛ والتي تخدمها أهداف ومبادرات أجهزة التعليم والبحث العلمي ما يلي:

ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن.

تنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها.

إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، وتعزيز ثقتهم بالاقتصاد الوطني.

رفع تنافسية قطاع الطاقة.

دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

دعم ريادة الأعمال.

تطوير قطاع تقنية المعلومات.

تطوير قطاع التعدين.

رفع كفاءة رأس المال البشري.

رفع كفاءة وفاعلية التنظيم الإداري.

والمتمأمل للأهداف السابقة يدرك أهميتها وحيويتها وذلك من أهمية وحيوية الأجهزة التي تسعى لتحقيقها، حيث تعتبر الأوردة الرئيسة للعمل الحكومي والتنموي في المجتمع، وعليه فإن تنفيذ هذه الأهداف بمستويات أداء عالية، واقتراح المبادرات والبرامج التنفيذية المناسبة لها من الأهمية بمكان أن يتم وفقاً لعمل إستراتيجي منظم يتم من خلاله ربط هذه الأهداف في صورة شمولية مع الموارد والإمكانات المتاحة، وبين العقبات والتحديات الموجودة. وقد شرعت وسارعت مؤسسات التعليم والبحث العلمي في المملكة في وضع المبادرات لتنفيذ الأهداف بما يتماشى مع الرؤية، ورصدت لها الميزانيات الضخمة، ووفرت الموارد البشرية المتخصصة، والعديد من الاحتياجات الأخرى.

كما أن تحقيق الأهداف السابقة وفقاً لما تتطلبه المرحلة الأولى والثانية من مراحل التحول يتطلب عدد من الأمور على رأسها قناعة تامة بالأدوار التي تؤديها هذه الأهداف في تحقيق مسيرة التحول الوطني، والنهضة المستدامة، وإيمان قوي بقدرة هذه المؤسسات على تحقيق نتائج باهرة وقيادة هذه التحول نحو أهدافه في أوقاته المحددة، وفهم لقدرة نتائج تحقيق هذه الأهداف على صنع تحول فعال ينقل الدولة إلى مصاف الدول المتقدمة. كما يتطلب الاستفادة من الخبرات، والحصول على استشارات كافية، ومتابعة دورية ومستمرة، والتركيز على مكامن العمل الحيوي، والعمل وفق أولويات، وبناء خطط تنفيذ بديلة، وكفاءة وترشيد الإنفاق.

ويساعد الاطلاع على النماذج الدولية الناجحة في فهم أدوار هذه المؤسسات، وتوضيح أهميتها، والحاجة لرفع أدائها وربطه ببقية الأجهزة، على رأسها مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال. حيث ساهمت في النموذج السنغافوري - أحد أهم نماذج التحول الناجح والسريع- في قيادة التحول الشامل الذي نقلها إلى دول العالم الأول في وقت قياسي،

وجعل اقتصادها أكثر الاقتصادات قوة وأداءً. وتعرض الأسطر القادمة أبرز ملامح النموذج السنغافوري بدءاً من الرؤية إلى النتائج.

النموذج السنغافوري:

سنغافورة في مؤشرات:

وقد تم اختيار النموذج السنغافوري لحدائه تجربته، وسرعتها وتميزها. وكذلك لفرادة وابتكارية الأساليب التي استخدمتها، وبعدها عن التقليدية، وإن كانت أساليب وأدوات سهلة تقوم على التخطيط السليم والأنظمة التعليمية والإدارية والاقتصادية في المقام الأول، والتي حقق عدد منها مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية. ومن أبرز المؤشرات التي تحتل فيها سنغافورة مكانة دائمة في المراتب الأولى حسب عدد من المؤشرات والتقارير الاقتصادية والتنموية والتعليمية ما يلي:

التعليم: تصنيف بيرسون (Pearson,2016)، وتقرير التنافسية العالمي (The World Economic Forum, 2016).

البحث العلمي: تقرير التنافسية العالمي (The World Economic Forum, 2016).

الابتكار: مؤشر الابتكار العالمي (WIPO,2016)، وتسجيل الملكية الفكرية (The World Bank,2016).

ريادة الأعمال: مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index (HDI), 2016)، وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وبدء النشاط التجاري (The World Bank,2016).

رؤية سنغافورة:

بدأت كمجموعة من الصيادين وقاعدتان عسكريتان في جزيرة أسسها السير ستامفورد رافلز (Sir Thomas Stamford Bingley Raffles) عام (1819م)، كونوا خليطاً من جنسيات وثقافات متعددة (الصين، الهند، ماليزيا، وأقليات آسيوية أخرى مختلفة). بعد انتهاء الاستعمار واجهت سنغافورة العديد من



التعليم، بالإضافة إلى ذلك هو السبيل الوحيد لبناء القوة الاقتصادية للبلاد وطموحاتها العالية. وكانت هذه الرؤية هي التي ساعدت على الانطلاق نحو خطط تستهدف التعليم والاقتصاد في نفس الوقت. وعمد لي كوان (Lee Kuan Yew) في ذلك إلى إستراتيجية مهمة مفادها أن المواهب والجدارة من الموارد البشرية، هم مفتاح الإدارة الفاعلة للنظام الجديد الذي سيرسم المستقبل (لي كوان يو، ٢٠٠٠م).

وقد حاولت الحكومة السنغافورية ومن خلال منهج علمي ومبادئ أساسية في نظام التعليم والبناء الاقتصادي، أن تحل وتوجه عدد من المشاكل والفجوات التي تنشأ عن التغيرات الاجتماعية المستمرة والتغير الاقتصادي على صعيد محلي أو عالمي، وذلك في إطار عدد من المعايير الثابتة. وقد هدف تطوير التعليم إلى الاستثمار في الشباب وتعظيم الإمكانيات لتحقيق ذلك الاستثمار ومنح المزيد من الفرص التعليمية، وأيضا الحرص على المساواة والعدالة بين جميع فئات المجتمع السنغافوري المتعدد الأعراق واللغات، بغض النظر عن الانتماء الأثني والديني واللغوي (Kam & Gopinathan, 1999)

ويهدف التعليم في سنغافورة إلى تزويد الطلاب بالمهارات الأساسية التي تساعدهم على بناء مستقبل البلاد، وتطويرهم واستثمار كامل إمكاناتهم، وتنشئتهم تنشئة صالحة يدرکوا فيها أدوارهم نحو أسرهم وبلادهم. مع السعي لاكتشاف مواهبهم وتنمية شغفهم نحو التعلم، وغرس مهارات التفكير وحل المشكلات لديهم، والسعي نحو التميز والتحلي بروح الابتكار. وتبنت وزارة التعليم إطاراً جديداً لتعليم الطلاب مهارات القرن الحادي والعشرين لمساعدة سنغافورة في الازدهار عالمياً وسط شدة التغيرات، ولاكتساب الفرص المتاحة مع نظام العولمة. ركزت هذه المهارات على الإبداع والابتكار وفهم الثقافات المختلفة والمرونة، مع دعم المعرفة والمهارات بالقيم مثل: الاحترام والمسؤولية والنزاهة وغيرها. ولقد أدرك واضعو سياسات التعليم أيضا أهمية التعليم المهني والفني الذي يمثل مجال هام من مجالات

المخاطر من أبرزها المد الشيوعي، فقررت الانضمام إلى اتحاد الملايو (ما يمثل ماليزيا الآن)، إلا أن صدام الثقافات والأديان أدى إلى معارك فكرية وثقافية كفلت خروج سنغافورة عام (١٩٦٥م) ليكون هذا تاريخ استقلالها في ما بعد. وقد مرت التنمية في سنغافورة بعدد من المراحل، بدأت من عام (١٩٦٠) وحتى الآن، ركزت المراحل في بداياتها على تحويل الاقتصاد إلى قاعدة للصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير من خلال المدخرات الوطنية، وكان للاستثمار الأجنبي دور في ذلك، حيث ساعد على رفع رأس المال ومعه الاستثمار ليزيد الناتج العام الإجمالي العام. وكذلك عززت سنغافورة من قيمتها المضافة عبر اهتمامها بعدد من الصناعات الخفيفة والتحويلية. ثم ركزت سنغافورة بعد ذلك على الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال أدوات الابتكار والابداع التي كانت هي محدداته الرئيسة لزيادة القدرات التنافسية، وكان وسيلتها في ذلك استقطاب القوى العاملة المبتكرة والمميزة، ووضع أهداف عمل محددة تشمل التحول نحو صناعات التكنولوجيا التي أصبحت هدفها الدقيق، وشجعت الأفراد على الابتكار لتوسيع القاعدة الاقتصادية، حتى أصبح المورد البشري هو المورد الوحيد الذي يعتد به في سنغافورة، والعمل في مراحل التنمية المختلفة التي تبنتها سنغافورة يتم من خلال عدد من الإستراتيجيات الهامة مثل الاعتماد على التطورات التكنولوجية الحديثة عالمياً، وذلك باستراتيجيتها لضمان زيادة الانتاج، وتشجيع الاستثمار الأجنبي واستثمار المواهب الأجنبية كأداة لنقل المعرفة. وأيضاً الاهتمام بالمنظومة الفكرية والقانونية والحكومة لرعاية المواهب والنمو، وإيجاد فرص أفضل للابتكار التقني والتكنولوجي (لي كوان يو، ٢٠٠٠م).

مساهمة مؤسسات التعليم والبحث العملي والابتكار وريادة الأعمال في تحول سنغافورة ونهضتها:
التعليم:

أدرك لي كوان أن السبيل الوحيد إلى لم شمل العرقيات والأقليات المختلفة في سنغافورة هو

تفوق سنغافورة، حيث أن تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تبنتها سنغافورة يتطلب فنيين مدربين أفضل تدريب بالشكل الذي يساعدهم على امتلاك مهارات عالية تمكن من المنافسة عالمياً في مجالات الصناعة المختلفة (الدخيل، ٢٠١٤م).

وقد قدم النظام التعليمي السنغافوري من خلال عدد من الممارسات بين عامي (٢٠٠٢م) و(٢٠١١) عدد من الابتكارات صنفت من أفضل خمسة ابتكارات في النظام التربوية والممارسات التنظيمية الدولية تتمثل في ما يلي:

التجارب الموجهة ذاتياً في دروس العلوم الأساسية والثانوية.

الملاحظة والوصف في دروس العلوم المدرسية الثانوية. دروس العلوم في الحياة اليومية.

استخدام تفسير الجواب في الرياضيات الثانوية.

تعلم أكثر نشاطاً في دروس العلوم الثانوية.

كما اهتمت سنغافورة بزيادة استخدام الحوافز للمعلمين في التعليم الثانوي، والتقييم الخارجي للفصول الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية، ومشاركة الوالدين في المشاريع والبرامج والرحلات المدرسية، وتقييم الأقران للمعلمين في التعليم الثانوي، وكذلك إثراء الطلاب في التعليم الثانوي (OECD, 2014).

كما أطلقت وزارة التربية والتعليم ضمن رؤيتها عدد من المبادرات مثل: «مدرسة تفكر وطن يتعلم»، لإعداد جيل من المواطنين المفكرين القادرين على المساهمة في نمو ونهضة سنغافورة، ومن أجل ذلك تقوم الوزارة بمراجعة دورية لعناصر منظومتها، مثل المناهج لضمان أن المهارات والمعارف التي تدرس تلبي الاحتياجات المعاصرة، وتحقق الأهداف العامة التي يسعى إليها النظام التعليمي، ويراعي فيها أن المجتمع متعدد الثقافات والأعراق. وتتركز المهارات الأساسية التي يسعى النظام التعليمي لإكسابها الطلاب في ما يلي:

- تنمية الشخصية.
- مهارات الإدارة الذاتية.
- المهارات الاجتماعية والتعاونية.
- معرفة القراءة والكتابة والحساب.
- مهارات الاتصال.
- مهارات اكتساب المعلومات.
- مهارات التفكير والإبداع.
- مهارات تطبيق المعرفة.

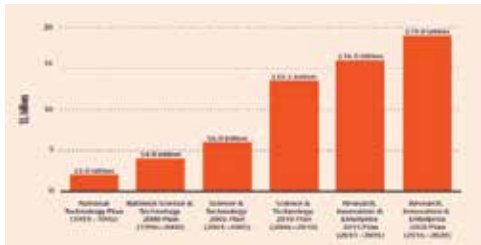
كما يأخذ النظام التعليمي السنغافوري بالعديد من الإصلاحات في خطوات دائمة، على سبيل المثال: محو الأمية، التوعية المدنية، التنوع الثقافي، تخصيص المناهج لتلبية الاحتياجات المختلفة، إعادة تصميم بعض المواد لمجموعة من المهارات للسماح بالابتكار دون الرجوع للمناهج، الاستقلالية والمرونة في التطبيق.

ويتم تبني بعض الاتجاهات المهمة في تعزيز خبرات الطلاب لتمكينهم من العثور على معنى أعمق في تعلمهم، مثل: الاستقصاء، والتجربة، والمشاركة في عملية التعلم. ويرافق تطوير المنهج تطوير المعلمين، بحيث يصبح أمراً حاسماً أن يجهزوا بالخبرات اللازمة لتسهيل عملية التعلم، ومجارات أساليب التعليم، ورعاية الموهوبين، ومراعاة الفروق الفردية. وكذلك يطور المعلمين ليصبحوا ممارسين عاكسين قادرين على تعزيز تعليمهم من خلال البحث واستخدام نتائج البحوث في تحسين الممارسات الصفية (Hodge, 2012).

وتمارس الحكومة السنغافورية منذ استقلالها سلطة سياسية وبيروقراطية ومهنية مستمرة وكبيرة على الممارسات التعليمية في المدارس شاملة التقييم والتمويل والإدارة وغيرها. ويعتبر المعهد الوطني للتعليم هو المؤسسة المسؤولة عن إعداد المعلمين، إلا أن العاملين فيه يشاركون في البحوث وإدارة البحوث وتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة، لتشكيل علاقة قوية بين النظرية والممارسة. وفي الوقت نفسه يعطى جميع أصحاب المصلحة الثقة لتحسين التعليم

وذلك لضمان عدم تخريج طلاب يحملون مؤهلات أكثر من احتياج سوق العمل، وخلق بطالة من خريجي الجامعات، وفي مقابل ذلك رفعت نسبة الالتحاق بالمعاهد الفنية لتصل إلى (٧٩%) تقريباً. أما الدراسات العليا فالإقبال ضعيف من الطلبة السنغافوريين لإكمال الدراسات العليا لأسباب قد يتعلق بعضها بنواحي اقتصادية ومالية يتفوق فيها عليهم الماهرين من خريجي البكالوريوس. وتعتبر نسبة توظيف الخريجين خلال ستة أشهر من تخرجهم لتخصصات مثل الهندسة والمحاسبة تمثل (٩٠%) تقريباً، و(٧٥%) للطلاب من خريجي تخصصات الدراسات الاجتماعية والفنون. وتمثل هذه الإحصائيات المعينين على وظائف رسمية ولا تشمل الموظفين على العقود وما شابهها. وبصورة عامة لا يتجاوز معدل البطالة في سنغافورة (٢%) (بخاري، ٢٠١٤م).

ومن أبرز سياسات التعليم العالي في سنغافورة برامج المنح الدراسية والتي ساهمت منذ عام (٢٠٠١م) في مساعدة الطلاب السنغافوريين الموهوبين على مواصلة التعليم والتدريب في كبرى الجامعات والمختبرات في أمير الجامعات العالمية لدرجات البكالوريوس حتى الدكتوراه، وبعد عودتهم تستمر أبحاثهم لعدد من السنوات وبشبكات جديدة من التعاون الدولي. كما تهتم سنغافورة في الطلاب الدوليين من آسيا وغيرها، وتقديم الدعم لهم للاستثمار في البحث العلمي لدول مثل: الولايات المتحدة، والبرازيل، وبريطانيا، وروسيا، وأستراليا، وعدد من الدول العربية مثل: مصر، والسودان، للعمل في بيئة بحثية عالية المستوى، وبنية تحتية ممتازة وموارد متاحة وجودة علوم، فضلاً عن وجود باحثين بارزين من جميع أنحاء العالم (نيشتر، ٢٠١٢م).



والتدريس في مدارس سنغافورة لمواجهة التحديات، بالإضافة إلى ما تقوم به المجموعات البحثية الممولة من وزارة التربية والتعليم، كان لها تأثيراً كبيراً على وضع السياسات والبرامج على المستوى الوطني، وتكرس جهودها لتحسين الممارسات على مستوى المدرسة والصف الدراسي (Laikwoon Teh and Dimmock, 2011).

والمدارس في سنغافورة مكلفة بتطوير روح الابتكار والمشاريع لدى الطلاب تماشياً مع الرؤية الوطنية، وينظر إلى هذه المبادرة السياسية بوصفها مغيرة للطبيعة الأساسية للنظام التعليمي في سنغافورة حيث سيساهم المعلمين وقادة المدارس بصفتهم نماذج يحتذى بها من قبل طلابهم. كما ينظر لابتكار والمشاريع كجزء عضوي من الأعمال المدرسية المؤثرة في قيم وثقافة المجتمع. وأيضاً لها تأثيرات بعيدة الأمد على الثقافة الوطنية والقدرة التنافسية لسنغافورة، ويتطلب ذلك المزيد من إجراء البحوث لمزيد من التأكيد على فهم كيفية تغيير السياسة في التعليم. (Ng Pak Tee, 2005).

وبصورة عامة التعليم في سنغافورة متجانس وعملي وواقعي لكل المراحل يجمع بين تقاليد الشرقية والغربية، ويعمل المعلم فيه من خلال منهج ومعلومات تعد للاختبار، فهو يعتمد بشكل أساسي على الكتب ويدعمها بالبحث والنماذج العلمية. يركز المعلم فيه على تعليم الطلاب جميع الخطوات لحل جميع الأسئلة، خاصة في المهارات والمسائل الرياضية، يسيطر المعلم على الحديث معظم الوقت ويتفادى النقاشات المطولة، ولا يستخدم أساليب متطورة يمكن اعتبارها أساليب للنجاح. ونقل التعليم من الحفظ والتلقين إلى التعليم القائم على التفكير والتعلم الذاتي (الدخيل، ٢٠١٤م).

التعليم العالي والجامعات:

تبنت الحكومة السنغافورية سياسات تعليم عالي تقوم على الحد من نسب القبول في الجامعات، حيث يعتبر القبول في سنغافورة منخفضاً (أقل من ٣٠%)،

سنغافورة الوطنية بكونها جامعة رائدة إلى تغيير دورها في الاقتصاد السنغافوري، واستجابتها لمتطلبات العولمة والاقتصاد المعرفي.

٣. إقامة معاهد بحوث وطنية عالمية المستوى يتم ربطها بشكل وثيق بالجامعات والصناعة، والتعاون مع العمال والتقانات وأصحاب العمل، لتوفير التدريب المناسب ورفع الكفاءة في مواقع العمل والإنتاج.

٤. التوجه نحو زيادة مردود معهد التعليم التقني من الخريجين.

٥. بذل الجهود لرفع مستوى مؤسسات التعليم العالي والجامعات:

مراجعة مناهج المراحل الجامعية الأولى لضمان ملاءمتها وحداتها، وأنها كذلك واسعة القاعدة شاملة للتخصصات بدرجة تكفي لتخريج طلبة متكاملتي المعلومات، وملتزمين بمتطلبات أماكن العمل المختلفة في القرن الحادي والعشرين، كما أنها تؤكد على أعمال الفكر والمهارات العلمية والعملية المواكبة لوظائف ومهن عصر الاقتصاد المعرفي.

مراجعة إجراءات التقويم، واتباع آلية اختبارات الكتاب المفتوح التي شملت ما وصل إلى ثلث مجموع الامتحانات بعد ست سنوات، بهدف ضمان اختبار الكفاءات المطلوبة ومستوى أداء متميز للخريجين.

استحداث استراتيجيات تعليم وتعلم تتسم بالتجديد الإبداع، مثل التعلم في مواقع المشاريع التنفيذية، وابتكار برامج خاصة مثل: برامج تطوير المواهب، وبرامج البحوث الجامعية لما قبل التخرج، وبرامج البحوث العلمية لطلبة الكليات المتوسطة، وبرامج الكتابة الإبداعية.

اجتذاب أكبر عدد ممكن من الطلاب الموهوبين بمنطقة جنوب شرق آسيا خاصة من كوريا الجنوبية وماليزيا والصين وهونج كونج.

ولمواجهة التحديات التي ظهرت أمام التعليم العالي والجامعي في سنغافورة، سعت سنغافورة لأن تصبح مركزاً دولياً في التعليم، تستقطب أكبر عدد ممكن

الميزانية العامة للبحث والتطوير في سنغافورة من (1991) إلى (2020) (LIM CHUAN POH, 2016).

وقد أقرت سنغافورة عدد من الإصلاحات في سياسات التعليم العالي لتتوافق مع خططها الاقتصادية، ومتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي. قامت هذه السياسات على عدد من المرتكزات من أبرزها ما يلي (البربري، ٢٠١٦م):

ربط مؤسسات التعليم العالي بمراكز البحوث التربوية المتطورة بهدف التقويم والتطوير المستمر للمناهج والوسائل والممارسات التعليمية.

بناء نظم فعالة لأسواق العمل ومهارات الأداء المعرفي، تعتمد في المقام الأول على التوظيف الدقيق لتقنية المعلومات.

التوسع في استخدام تقنيات التعليم وأساليب الاتصال المتطورة.

إقليمية جامعات سنغافورة، يجعل هذه الجامعات مركزاً للتعلم نابضاً بالنشاط العلمي والبحثي، مع استقطاب مشاركة علماء بارزين.

وتبعاً لذلك أعدت سنغافورة سياسات تتفرع من هذه المرتكزات وتواكب الحاجة للتحويل والتطوير تتمثل في ما يلي (البربري، ٢٠١٦م):

١. تبني أساليب متنوعة لزيادة عدد فرص التعليم بمؤسسات التعليم ما بعد الثانوي مثل: مضاعفة الطاقة الاستيعابية .

تقوية المعاهد متعددة التقنيات والعمل على تقديم الدعم لها بصفة مستمرة.

توسعة التعليم بالدراسات العليا، ومضاعفة الإمكانية الاستيعابية للدراسات العليا.

العمل على جعل جامعات سنغافورة عالمية المستوى.

تكوين الثروة من خلال نقل التقنيات المتطورة إلى المؤسسات الصناعية بواسطة البحوث.

٢. تغيير الدور الاقتصادي للجامعات: سعت جامعة



سنغافورة إلى ثلاث ركائز أساسية على النحو التالي
منتدى الرياض الاقتصادي، ٢٠١٥):

أولاً: تنمية القدرات الابتكارية من خلال زيادة الاعتمادات
الموجهة للبحث والتطوير، وتعزيز المشاركة الفاعلة
لكافة الأطراف ذات المصلحة في الجهود الابتكارية،
وخاصة الشركات الأجنبية المتوطنة في سنغافورة.

ثانياً: تطوير صناعات الإلكترونيات وتقنية المعلومات
لتدعيم مزاياها التنافسية بتخصيص الشطر الأعظم
من اعتمادات البحث والتطوير نحو (٦٤٪) من هذه
الاعتمادات، وتحفيز الشركات الأجنبية على توطين
فروعها الإنتاجية في سنغافورة.

ثالثاً: الارتقاء بجودة التعليم لتوفير كوادر بشرية ذات
مهارات متميزة تتفق ومتطلبات الأنشطة الوليدة عالية
التقنية والمعرفة.

وقد رفعت الحكومة السنغافورية استثماراتها
في مجال البحث العملي منذ عام (١٩٩٠م) وحتى
عام (٢٠١٠م) تضاعف الإنفاق العام على البحث العلمي
من (٠.٤٪) إلى (٠.٨٪) من إجمالي الناتج المحلي، وارتفع
تبعاً لذلك أعداد الباحثين حتى أربعة أضعاف لتصل إلى
(١٣) ألف باحث تقريباً (نيتشر، ٢٠١٢م).

حيث وضعت الحكومة الخطة الخمسية الأولى للعلوم
والتكنولوجيا (١٩٩١-١٩٩٥) بميزانية (٢) مليار لتأسيس
بنية تكنولوجية والتدريب عليها، وإنشاء المراكز
البحثية المتخصصة في التكنولوجيا الحديثة. كما
وضعت الحكومة الخطة الخمسية الثانية (١٩٩٦-٢٠٠٠)
بميزانية (٤) مليار دولار تم التركيز فيها على خلق
مجتمع الابتكار وزيادة الأعمال، والتوجه نحو العلوم
والتكنولوجيا كآليات تحقيق مجتمع اقتصاد المعرفة،
وتم التركيز فيها على دعم قدرات الباحثين المبدعين
لإجراء الأبحاث الأساسية، التي تعتبر ذات تكلفة
باهضة، إلا أن لها براءات اختراع تؤدي إلى طفرات
سريعة من خلال منتجات اقتصادية تساهم في النمو
الاقتصادي.

وتحتل سنغافورة مراتب متقدمة بصورة مستمرة في

من الطلبة الدوليين، ومن بين السياسات لمواجهة
التحديات ما يلي (البربري، ٢٠١٦م):

ابتكار برامج للتدويل الجامعي: يعد نظام التعليم
العالي في سنغافورة واحداً من أفضل أنظمة التعليم
في آسيا وعلى الصعيد العالمي.

الاهتمام بمؤسسات وكليات الجامعات التكنولوجية:
هناك أربع جامعات وطنية هي جامعة سنغافورة
الوطنية، وجامعة نانينغ للتكنولوجيا، وجامعة
سنغافورة للإدارة، وجامعة سنغافورة للتكنولوجيا
وال تصميم، وما يواكبها من مراكز بحثية متميزة.

انتهاج آلية الانتقائية: النظام التعليمي السنغافوري
متقدم من الزاوية الانتقائية، حيث أن أقل من نسبة (٣٢
٪) من الطلبة فقط يستطيعون الوصول إلى الجامعة.

تجديد وتمويل برامج الابتعاث بصورة مطردة: يبلغ
عدد السكان في سنغافورة (٢,٢ مليون نسمة، فإن
أكثر من (٣٠٠٠٠) طالب سنغافوري يغادرون سنغافورة
سنوياً من أجل متابعة دراساتهم العليا في دول أخرى.

التوجه نحو إنشاء جامعات متخصصة: وتوجد جامعة
سنغافورة الوطنية، وجامعة نانينغ للتكنولوجيا
بالقرب من المجمعات التكنولوجية التي توجد بها
شركات متخصصة في التكنولوجيا العالية. أما جامعة
سنغافورة للإدارة، التي تخصص في التجارة والاقتصاد،
فقد أنشأت في قلب المدينة، لتكون قريبة من مركز
الأعمال والأموال.

الجامعات وبناء التحول الاقتصادي: من خلال البحوث
الصناعية المناسبة وتسويق التكنولوجيا وابتكارات
التكنولوجيا العالية، واجتذاب المواهب الأجنبية
وبث العقلية الاستثمارية وعقلية المشروعات بين
الخريجين.

البحث العلمي والابتكار:

أعلنت سنغافورة عن رؤيتها التنموية الجديدة للقرن
الحادي والعشرين برغبتها أن تصبح سنغافورة مركزاً
رائداً للأنشطة القائمة على المعرفة، وانطلاقاً من
هذه الرؤية الجديدة، استندت إستراتيجية التنمية في

سنغافورة (RIE2020, 2017)

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على تميز سنغافورة في مجال البحث والابتكار وجود مؤسسات للبحث العلمي ذات جودة عالية، والاستثمار الكافية في البحث والتطوير وحماية الملكية الفكرية، وتوفير إمكانات البحث، واحتضان التكنولوجيا، ونظم الأعمال الحديثة وبيئة مواتية للنشاط الإبداعي يشترك فيها القطاعات العامة والخاصة. وقد احتلت سنغافورة مراكز متقدمة في مؤشرات الابتكار الفرعية لما يلي: المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتقدمة.

التعاون بين الجامعة والصناعة في البحث والتطوير.

القدرة على الابتكار والتطوير.

أفضل نظام تعليمي وتدريب عالي.

فسنغافورة بشكل عام تشهد تقدماً تكنولوجياً كبيراً في زيادة الاعتماد على التكنولوجيا وتطوير بيئة الأعمال (World Economic Forum, 2016).

(1990م- حتى الآن)	(1980-1990م)	(1970-1980م)	(1960-1970م)	
الاتصال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة	انتقال سنغافورة من دولة صناعية حديثة إلى اقتصاد متطور	انتقال سنغافورة إلى دولة صناعية حديثة	التركيز على التصنيع لتحقيق القوة والتصدير	التطور الاقتصادي Economic Development
خلق رأس المال البشري والتسويق والقدرات الابتكارية	التركيز على دعم القدرات الابتكارية والبحوث والتطوير	دعم قدرة الصناعات في العمل مع التكنولوجيا الحديثة	دعم القدرات الإنتاجية لتقوية العمالة	نظام الابتكار الوطني National Innovation System

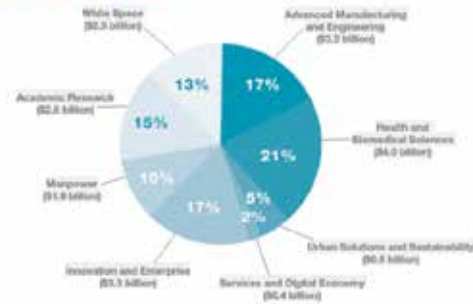
نظام الابتكار الوطني في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي في سنغافورة (السيد وإبراهيم، ٢٠١٤)

وتشكل البحوث والابتكار والمشاريع حجر الزاوية في الاستراتيجية الوطنية لسنغافورة الرامية إلى تطوير اقتصاد قائم على الابتكار ومجتمع قائم على المعرفة. وقد نما الاستثمار العام في البحث والابتكار على مدى السنوات الـ (٢٥) الماضية. وفي إطار الخطة الخمسية

مؤشر الابتكار العالمي، والمرتبة الأولى على دول جنوب شرق آسيا، والمرتبة الأولى لمؤشر الابتكار الفرعي «مدخلات الابتكار». ومن أسباب ذلك التميز وجود بني تحتية قوية، والاهتمام بالإنفاق على البحث والتطوير، والاستثمار من أجل خلق المزيد من الفرص والوظائف ذات القيمة الاقتصادية العالية، وقد وصل معدل النمو السنوي للوظائف (٦%) . كما تقوم الحكومة بجهود واضحة لحفز القطاع الخاص والأنشطة القطاعية، حيث ينظر إلى ريادة الأعمال كنتاج لعملية البحث والتطوير. واهتمام الدولة بالعمالة وتطوير المجموعات البحثية هو في الواقع من الجهود التي تضطلع بها الوكالات الحكومية البحثية وفقاً لخطة معدة مسبقاً (LIM CHUAN POH, 2016).

كما تعزز الحكومة السنغافورية التكامل الوطني الاستراتيجي من خلال روابط متينة للأبحاث والقدرات البحثية في مجال الصناعة، والاستثمار في البحث في المجالات التي تمثل تحديات وطنية كبرى مثل: هندسة التصنيع، الصحة والعلوم الطبية الحيوية، الحلول الحضرية والاستدامة، الخدمات والاقتصاد الرقمي. ويوفر الهيكل البحثي المترابط للوكالات البحثية والقطاع الخاص والبحوث الأكاديمية والقوى العاملة والابتكار والمشاريع، وذلك من أجل تجنب الازدواجية وتنسيق الجهود ورفع مستوى الأداء، وتوليد الأفكار والمقترحات لتحقيق أكبر عائد للاستثمارات المستدامة (LIM CHUAN POH, 2016).

RIE2020 Portfolio



الإنفاق على البحث العلمي والابتكار والتطوير في



سنغافورة لربط جسور التواصل بينهم.

وركزت الخطط القومية (٢٠٠٦-٢٠١٠) على دعم وإدارة الملكية الفكرية، ووضع إجراءات وضوابط تسجيل براءات الاختراع، وتحسين البيئات البحثية لجعلها جاذبة للباحثين والمواهب الدولية.

ومن أبرز أهداف ريادة الأعمال في سنغافورة ما يلي:

تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم الريادي.

إكساب المهارات والقدرات اللازمة للعمل الحر.

إيجاد شبكات مهنية بين رواد الأعمال.

إكساب الطلاب المعلومات الأساسية للتعليم الريادي.

وتتمثل سياسات دعم التعليم الريادي وريادة الأعمال في سنغافورة في ما يلي:

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تشجيع هجرة العمالة الماهرة والعقول المبدعة.

منح الحوافز للعمالة الماهرة.

تطوير العمالة الماهرة.

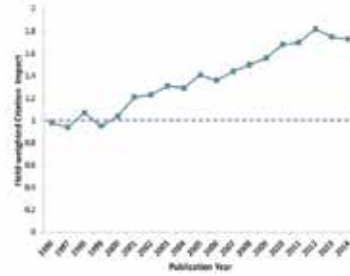
جذب المؤسسات البحثية العالمية.

نقل وتوطين التكنولوجيا (السيد و ابراهيم، ٢٠١٤م)



العلاقة بين التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال كروافد للتحويل الوطني الناجح (إعداد الباحثة).

الأخيرة للبحوث والابتكار والمشاريع لعام (٢٠١٥). التزمت حكومة سنغافورة بمبلغ (١٦) مليار دولار خلال الفترة من (٢٠١١) إلى (٢٠١٥) لإنشاء سنغافورة كمركز عالمي للبحث والتطوير. وستواصل الحكومة التزامها بالبحث والابتكار والمشاريع، وستستثمر (١٩) مليار دولار لخطوة (RIE2020) خلال الفترة من (٢٠١٦) إلى (٢٠٢٠) (RIE2020, 2017).



الجودة النسبية للبحوث في سنغافورة (RIE2020, 2017)

ريادة الأعمال:

مع بدايات حصول سنغافورة على استقلالها أدركت أن التنمية الاقتصادية تعتمد على رأس المال الفكري، وبدأت مع ذلك في التطوير والاستثمار فيه بنشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال، وكذلك دعم الشركات الناشئة من خلال عدد من الخطط القومية بين عامي (١٩٨٩-٢٠٠١) وذلك بهدف تشجيع المبادرات الريادية وتقديم الدعم للمؤسسات. كما خصصت الحكومة ميزانية مقدارها (٤) مليار تقريباً لتأسيس بنى تكنولوجية وتدريب القوى العاملة وإنشاء المراكز البحثية المتخصصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، كما خصصت ميزانية (١٥) مليار دولار لإنشاء حديقة سنغافورة للعلوم والتكنولوجيا، بهدف خلق بيئة داعمة للابتكار وريادة الأعمال، حيث يلتقي في هذه الحديقة المبتكرون والباحثون والمطورون ورواد الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في الحاضنات التابعة للحديقة، وذلك لعقد الصفقات المتعلقة بخلق أو ابتكار أو تطوير منتجات جديدة. وقد تم اختيار مكان الحديقة بالقرب من الجامعات والمعاهد الرئيسية في

الدروس المستفادة من النموذج السنغافوري :

المجال	أبرز ما يستفاد
التعليم	<ul style="list-style-type: none"> • الاهتمام بتدريس العلوم والرياضيات. • الاهتمام بالموهوب والجدارات . • التركيز على التعليم الثانوي. • استخدام استراتيجيات الاستقصاء والتجربة والمشاركة. • سد الفجوات التي تنشأ عن التغيرات المجتمعية. • منح الفرص التعليمية الكافية والمساواة والعدالة. • تعظيم الاستثمار في إمكانات الشباب. • الانفتاح على الثقافات المختلفة. • الاهتمام بالبحوث التربوية والإجرائية. • بناء الممارسات وفقاً لنتائج البحوث الإجرائية. • الاهتمام بالمناهج وتدريب المعلمين الجيد عليها. • تقليص فترة بقاء الطلاب في المدرسة وتوجيههم لسوق العمل. • توسيع خيارات التعليم ما بعد الثانوي. • تنوع مسارات التعليم الثانوي.
الجامعات	<ul style="list-style-type: none"> • القبول الجامعي وفقاً لخطط الاحتياج. • رفع القبول في المعاهد الفنية والمهنية. • الاهتمام بالدراسات العليا. • إنشاء مراكز التوظيف في الجامعات. • الاهتمام بالتخصصات العلمية. • ربط مراكز البحوث التربوية بالجامعات. • خفض معدلات البطالة بين الجامعيين. • تقديم المنح الدراسية للموهوبين. • الاهتمام بالطلاب الدوليين. • جذب الباحثين البارزين إلى الجامعات. • إنشاء الشبكات البحثية بين الطلاب المحليين وطلاب الجامعات الأخرى. • استخدام التقنية العالية والتكنولوجيا في التعليم الجامعي. • نقل التقنية المتطورة إلى المؤسسات الصناعية بواسطة البحوث.
البحث والعلمي الابتكار	<ul style="list-style-type: none"> • تأسيس بني اقتصادية قوية. • إيجاد بني بحثية تحتية عالية المستوى. • فتح قنوات التواصل البحثية مع الجامعات الخارجية. • الاتفاق على البحث والتطوير . • تشجيع الإبداع وتمويل المشاريع. • نشر ثقافة الابتكار بين الشباب. • زيادة الاعتمادات المخصصة للبحث والتطوير. • تعزيز المشاركة الفاعلة لكافة الأطراف ذات المصلحة الابتكارية. • مشاركة الشركات الأجنبية. • الاهتمام بصناعة الإلكترونيات وتقنية المعلومات. • تحفيز الشركات الأجنبية على توظيف فروعها.
	<ul style="list-style-type: none"> • الإدارة الذاتية للمدارس (المدارس المستقلة). • إطلاق مبادرات دورية مستمرة خاصة بالمدارس. • التناسب في عدد المدارس إلى عدد الطلاب. • التنمية المهنية الجيدة للموارد البشرية في التعليم. • التركيز على ديناميكية التعليم. • التكافل في تحمل المسؤولية بين القيادات في كل المستويات. • تعاقب سلس وواضح للقيادات التعليمية. • تبني سياسات تعليمية تربطها بالاقتصاد والتنمية. • التوزيع المتكافئ للقيادات والمعلمين المميزين على المدارس. • الاهتمام بالخبرات وثقافة التحسين المستمر. • التقارب والتكامل بين السلطة المركزية والسلطة التنفيذية. • تعزيز الولاء الوطني والقضاء على كفاءة اشكال العرقية والطبقية. • المقارنات المرجعية مع أفضل النظم التعليمية. • سرعة استيعاب التغيرات والتطورات التعليمية. • تطبيق أنظمة مساءلة وحوكمة عالية الشفافية لأداء الموارد البشرية.
	<ul style="list-style-type: none"> • تقوية المعاهد متعددة التقنيات. • تحويل الجامعات إلى راعية وناقلة للمعرفة. • إقامة معاهد بحوث وطنية عالية المستوى. • ربط معاهد البحوث بالجامعات والصناعة. • اجتذاب الطلبة الموهوبين. • مراجعة إجراءات التقييم الجامعي. • استحداث إستراتيجيات تعلم جامعي إبداعية. • تمويل برامج الابتعاث. • الاهتمام بالجامعات التكنولوجية. • إجراء البحوث الصناعية وتسويق التكنولوجيا. • تنشيط العقليات الاستثمارية بين الشباب ودعمها. • ربط القبول في الجامعات مع الخطط الوطنية . • عدم الإعلان عن أي سياسة جديدة دون خطة تنفيذية واضحة. • التوجه نحو التدريب المهني والتقني. • إيجاد مراكز توظيف خاصة في الجامعات بالشراكة مع القطاع الخاص. • منح الجامعات الاستقلالية.
	<ul style="list-style-type: none"> • التنمية المهنية للموارد البشرية على التقنية العالية. • الاهتمام بالمؤشرات الابتكارية. • حفز القطاع الخاص على المشاركة في البحث والتطوير. • الاهتمام بالمجموعات البحثية. • الاستثمار الابتكاري في المجالات التي تمثل تحديات وطنية كبرى. • ترابط الهياكل البحثية لوكالات ومراكز البحوث لضمان عملية التنسيق وتجنب الازدواجية. • توليد الافكار للاستثمارات المستدامة. • حماية الملكية الفكرية • توفير إمكانات عالية للبحث العلمي. • احتضان التكنولوجيا وتوطينها. • تحويل سنغافورة إلى مركز بحثي عالمي.



<ul style="list-style-type: none">• إنشاء الحدائق التكنولوجية.• دعم وإدارة الملكية الفكرية.• وضع إجراءات وضوابط دقيقة لتسجيل براءات الاختراع.• تحسين البيئات البحثية وجذب الباحثين.• التعاون بين المراكز البحثية والجامعات.• تشجيع هجرة العمالة الماهرة.• منح الحوافز للعمالة الماهرة.	<ul style="list-style-type: none">• الاهتمام بالتعليم الريادي.• نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بين الشباب والطلاب.• تدريب الطلاب على مهارات ريادة الأعمال.• غرس الاتجاهات الإيجابية تجاه ريادة الأعمال.• دعم الشركات الناشئة.• تشجيع المبادرات الريادية.• تمويل ودعم المراكز البحثية.	ريادة الأعمال
--	--	---------------

استرجاعه بتاريخ ١٦/١/٢٠١٤ على الرابط

<http://www.alriyadh.com/957217>.

البربري، محمد عوض (٢٠١٦م). تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا. مجلة كلية التربية جامعة بنها ٢٧. (١٠٦). ١٢٦-١٢٧.

برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ (٢٠١٦م). وثيقة برنامج التحول الوطني. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

الذخيل، عزام (٢٠١٤). تعلمهم: نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

السيد، لمياء وإبراهيم، إيمان (٢٠١٤م). سياسات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال في ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين وإمكانية الإفادة منها في مصر. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. (٥٣). ٢٧٥-٣٩٤.

العبدي، سمير عبد الرسول (٢٠١٢م). دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية (٣٨). ١٩٨-٢١٣.

منتدى الرياض الاقتصادي (٢٠١٥م). دراسة « تطوير قطاع تقنية المعلومات كمحرك ومحفز للتنمية والتحول إلى اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية ». منتدى الرياض الاقتصادي « نحو تنمية اقتصادية مستدامة » الدورة السابعة. الرياض.

ليم شوان بوه (٢٠١٢م). سنغافورة: بناء شبكات عالمية. مجلة نيتشر. تم استرجاعه بتاريخ ١٦/١/٢٠١٤ على الرابط:

يمكن تلخيص أبرز الدروس المستفادة من أوجه مساهمة مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في سنغافورة في التحول الوطني وفقاً للمجال ونوع الممارسة على النحو التالي:

الخلاصة:

وفقاً لما تم عرضه في الأجزاء السابقة فإن أبرز ما يمكن استخلاصه حول أدوار مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال كروافد للتحول الوطني ما يلي:

يعتمد برنامج التحول الوطني بالمملكة العربية السعودية (٢٠٢٠) على مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في عدد من الأهداف الهامة لتحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠).

مساهمة مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في سنغافورة في تحولها وتحقيقها الرؤية الوطنية.

توجد العديد الدروس من النموذج السنغافوري في مجال التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال يمكن الاستفادة منها في برنامج التحول الوطني في المملكة العربية السعودية.

الحاجة إلى مراجعة أهداف ومبادرات مؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال وآليات تطبيقها في المملكة العربية السعودية لتفعيل الجوانب الهامة منها وفقاً للنموذج السنغافوري.

المراجع

بخاري، عصام أمان الله (٢٠١٤م). كيف تحارب الجامعات البطالة في سنغافورة. جريدة الرياض. العدد ١٦٨٣٩. تم



RIE2020(2017). Research, Innovation and Enterprise Council . Accessed on 6-10-2017 on <https://www.nrf.gov.sg/about-nrf/national-research-foundation-singapore>

The World Bank.(2016). Accessed on 6-10-2017 on <http://data.albankaldawli.org/>

Wipo.(2016). Accessed on 6-10-2017 on <http://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4064&plang=AR>

World Economic Forum. (2016).The Global Competitiveness Report (2015-2016). Geneva.

<https://arabicedition.nature.com/journal/2012/12/490331a>

يو، لي كوان(٢٠٠٧م). من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة ١٩٦٥-٢٠٠٠. الرياض: العبيكان.

David Hogan ,Laikwoon Teh and Clive Dimmock .(2011)Educational Knowledge Mobilization and Utilization in Singapore. Paper prepared for the 2011 Conference of the International Alliance of Leading Educational Institutes Draft :March03.2011,

Ho Wah Kam and Gopinathan .(1999) School Effectiveness and School Improvement ,An International Journal of Research ,Policy and Practice.117-99 ,1 .(10)

Hodge ,Winston (2012). Singapore Basic Education Curriculum Revisited: A Look at the Current Content and Reform . Accessed on 6-10-2017 on <https://mlephil.wordpress.com/2012/06/28/singapore-basic-education-curriculum-revisited-a-look-at-the-current-content-and-reform/>

Human Development Index (HDI). (2016). Accessed on 6-10-2017 on <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi>

LIM CHUAN POH,(2016). From Research to Innovation to Enterprise: The Case of Singapore. THE GLOBAL INNOVATION INDEX. Accessed on 6-10-2017 on http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2016-chapter10.pdf

Ng Pak Tee,(2004). Innovation and Enterprise in Singapore Schools. Educational Research for Policy and Practice (3). 183-198.

OECD (2014), Measuring Innovation in Education: A New Perspective, Educational Research and Innovation, OECD Publishing.

Pearson. .(2016). Accessed on 6-10-2017 on <http://thelearningcurve.pearson.com/2014-report-summary/>



دور الجامعة في نشر ثقافة " العمل التطوعي " وأثره في خلق فرص عمل للطلاب

إعداد / د. منال محمد محمد بسيوني

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بجامعة الأزهر الشريف وجامعة حفر الباطن

طرق وأدوات البحث:

الاستقراء والاستنتاج وجمع وتحليل الاستبانات.
حدود الدراسة: كلية العلوم والآداب بالخفجي - قسم اللغة العربية أنموذجاً.

توصيات الدراسة:

- عقد ملتقيات نصف سنوية بين الجامعات لتبادل الخبرات في هذا المحور.
- تشكيل فرق عمل من الأساتذة والطلاب لتفعيل العمل التطوعي حسب المواهب التي يمتلكها الطلاب.
- تفعيل العمل التطوعي بتطبيق أفكار عملية يقدمها الطلاب، وتنفذ بالتعاون مع منظمات المجتمع الأهلية.

المقدمة:

• إن وجود رؤية واضحة يساعد على دفع المجتمع نحو التقدم والازدهار، وأنجح الرؤى تلك التي تعتمد على مكامن القوة، ولا قوة كالتى في العلم، فإن نحن وظفنا العلم توظيفاً ملائماً، امتلكننا أولى مقومات الثروة الحقيقية ألا وهي الثروة البشرية الواعية، المدربة على النجاح بما هو متاح، مع استغلاله -المتاح- لإنتاج وتحقيق الأفضل دائماً.

- ورؤية ٢٠٣٠ تقول: «السعودية العمق العربي الإسلامي، قوة استثمارية رائدة، ومحور ربط القارات الثلاث».
- ورقة العمل هذه تدور في نطاق المحور الخامس من الرؤية وهو: الأدوار المنتظرة من مؤسسات المجتمع لتجسيد رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

قال تعالى: «أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حَلِيَّةٍ أَوْ مَتَاعِ زَبَدٍ مِثْلَهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ»^(١)

الملخص:

هذه الدراسة موسومة بعنوان: دور الجامعة في نشر ثقافة «العمل التطوعي» وأثره في خلق فرص عمل للطلاب.

هدف الدراسة: هو رصد وتفعيل دور الجامعة، في نشر ثقافة «العمل التطوعي». من خلال مجموعة أفكار صالحة للتطبيق داخل الحرم الجامعي، تلك الأفكار مؤسسة على تنمية موهبة الطالب، أو قل تطويع المواهب لخدمة المجتمع، بأن يتبنى كل فريق عمل فكرة، تترعرع فتصير مشروعاً، هو حلمهم، وموهبتهم ظاهرة فيه.

مثال: الكتابة الأدبية:

- يتطوع أستاذ بتدريب الموهوبات فيها.
 - تتطوع الطالبات بالكتابة في منتدى الجامعة.
 - تتطوع دار نشر محلية بطباعة العمل الفني المتميز.
- وإن نحن أعملنا الفكر باستقامة وإخلاص، سينتج العقل منافذ للمواهب، فهو محل استنبات المشاريع العظيمة.



■ المحاور التي تخدمها الورقة من الرؤية:

محور «داعم» ٢ وسائل ترفيحية هادفة للمواطنين، سينطلق البرنامج الوطني «داعم» الذي سيعمل على تحسين الانشطة الرياضية والثقافية ويوفر الدعم المالي اللازم لها... ويقدم أنشطة ثقافية متنوعة وفق فعاليات ترفيحية منهجية منظمة، وعمل احترافي.

● محور مجتمع حيوي.

تزويد الأسرة بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها.. سنساعد الآباء في بناء شخصيات الأطفال، ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فعالة في مجتمعاتهم، ونساعد الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لها، وبما يمكنها من توفير احتياجات

آبنائها والعناية بهم على أكمل وجه..)

إشكالية الدراسة:

١. ما مفهوم التطوع؟

٢. ما الدور المتوقع من الجامعة نحو المجتمع؟

٣. كيف تطوع المواهب لخدمة المجتمع؟

حدود البحث: كلية العلوم والآداب جامعة حفر الباطن.

الدراسات السابقة:

في حقيقة الأمر تنوعت الدراسات السابقة في عناوينها، وتشابهت في نتائجها، فأستقرت عن توصيات تحاور حول ما ينبغي أن يكون، وأن التطوع من السمات الدين الحنيف وأنه مهم في جميع المجالات الحياتية، وضرورة توعية كافة شرائح المجتمع بمجالات الأعمال التطوعية، الاستعانة بالمعلمين في إدارة الأعمال التطوعية .

١- الرؤية: ص ٩.

٢- المرجع السابق نفسه: ص ٢٧.

٢- المرجع نفسه: ص ٢٢.

تذكر من الدراسات السابقة: دراسة بعنوان «دراسة

استطلاعية باتجاهات بعض افراد المجتمع نحو مفهوم العمل التطوعي ومجالاته من وجهة نظرهم) وكانت أهداف الدراسة:

١- تحديد اتجاهات افراد المجتمع نحو مفهوم العمل التطوعي المجاني من وجهة نظرهم.

٢- تحديد مجالات العمل التطوعي المجاني المرغوب من وجهة نظر افراد المجتمع.

٣- تحديد بعض الصفات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة المرتبطة باتجاهاتهم نحو مفهوم العمل التطوعي ومجالاته.

وجاءت نتائج تلك الدراسة كما يلي:

١- أن أكثرية أفراد عينة الدراسة هم من ذوى المؤهلات التعليمية الجامعية فما فوق.

٢- أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية بشكل ملموس نحو مفهوم العمل التطوعي.

٣- كانت كافة المجالات التطوعية المحددة في أداة الدراسة مرغوبة من قبل عينة الدراسة.

٤- أن الفروقا واضحة بين فئات عينة الدراسة في الاتجاهات ومجالات العمل التطوعي.

أهم توصيات الدراسة:

١. ضرورة تعريف وتوعية كافة شرائح المجتمع بمجالات الأعمال التطوعية المطلوبة في المجتمع.

٢. إيجاد بعض الحوافز المعنوية والمادية لتشجيع على الأعمال التطوعية.

٣. الاستعانة بالمعلمين في إدارة الأعمال التطوعية.

ثانياً: دراسة ٢(الشباب والعمل التطوعي - دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض) وهذه الدراسة تناقش رغبة الشباب ومشاركتهم في العمل التطوعي، وكانت عينة الشباب من طلاب الجامعة في الرياض وعددهم ١٦٣ طالباً.

ومن أهم نتائجها:

• دراسة ٤ (دور الجامعات السعودية في تفعيل العمل التطوعي) تصور مقترح.

ومن توجيهاتها:

١. العمل على كل ما يعزز من ممارسة طلاب الجامعات للعمل التطوعي.

٢. الاهتمام بإزالة المعوقات التي تحول دون ممارسة طلاب الجامعات السعودية للأعمال التطوعية.

٣. العمل على إعادة صياغة المقررات بما يعزز من دورها في إعداد قيادات طلابية تقود العمل التطوعي.

٤. توفير فرص التدريب للفرق التطوعية الطلابية في مجالات الكوارث والأزمات.

٥. تحسين الحوافز للطلاب المتميزين في المشاركة الميدانية للعمل التطوعي.

٦. وضع نظام واضح للمتطوعين من قبل إدارة الجامعة.

٧. ضرورة تنسيق أوقات المشاركة في الأعمال التطوعية بما يحد من تعارض مواعيد الدراسة مع مواعيد مشاريع الأعمال التطوعية.

٨. إنشاء جمعيات للعمل التطوعي تحت مظلة الجامعة.

٩. عمل لقاء سنوي على مستوى الجامعات السعودية لبحث تطوير العمل التطوعي.

١٠. وضع درجات في كل مقرر للمشاركة في العمل التطوعي.

١. المالكي، سمر محمد: مدى إدراك طالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى لمجالات العمل التطوعي للمرأة في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠١٤هـ.

٢. السلطان، فهد بن سلطان: اتجاهات الشباب الجامعي، الذكور نحو العمل التطوعي، دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير، الرياض.

٣. زاهد، آلاء أحمد: «العمل التطوعي ودوره في تنمية

١- بالرغم من وجود وقت فراغ لدى غالبية الشباب إلا أن غالبيتهم ليس لهم مشاركة في العمل التطوعي.

٢- وجود معوقات تحد من مشاركة الشباب في العمل التطوعي منها معوقات مجتمعية كقلة الوعي بأهمية العمل التطوعي.

٣- غياب التقدير المجتمعي لإسهامات العمل التطوعي والعاملين عليه.

والدراسة قائمة على مسح واحصاء ووصف حال الشباب

١- موسى، عبد الحكيم موسى مبارك، أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول، للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ، ص ١١٠.

٢. الباز، راشد سعد: الشباب والعمل التطوعي، دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير منشور، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، ١٤٢٢هـ.

ثالثاً: دراسة ١ (مدى إدراك طالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى لمجالات العمل التطوعي للمرأة في المجتمع السعودي- دراسة ميدانية-)

دراسة: اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي- دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود)

• «٣ العمل التطوعي ودوره في تنمية القيم الإجتماعية لدى الشباب».

وجاء ضمن توصياتها:

• على الجامعات الاهتمام بالأعمال التطوعية، وجعلها ضمن متطلبات التخرج والتشجيع على الأبحاث العلمية التطبيقية وتفعيل الكراسي العلمية المرتبطة بالعمل التطوعي.

• العمل على إنشاء مظلة تضم الفرق التطوعية في المملكة العربية السعودية، وتقوم بإعداد برامج تدريبية للمتطوعين، والحث على المشاركة فيها، وجعلها من الشروط الإلزامية للممارسة التطوعية.



جامع: يجمع الناس والجامع من أسماء الله الحسنى، «وهي مشتقة من: جمع، أي الاجتماع حول هدف ألا وهو التعليم والمعرفة وفيها يجتمع الناس للعلم»^٥ فدلالة الكلمة «جامعة توحى بأنه المكان الذي يجتمع فيه الطلاب وتسهل مراقبته، فهي دلالة مجردة، لا توحى بالهدف العلمي المستبطن في كلمة:

UNIVERSITY التي تعني اللامحدودية.

١. اللسان: مادة طوع.

٢. الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، تحقيق عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص ٦٩.

٣. اللسان مادة: جمع.

٤. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

٥. جريدة الجزيرة، د. جاسر الحربش، تاريخ: ٢٧-١١-٢٠١٣م.

UNIVERSE ومرادفها:

أي المكان الذي يهتم بشؤون الكون بحيادية علمية مطلقة، لا تعرف سوى حدود الالتزام بمصلحة الإنسان الكائن داخل الكون، لمحاولة فهمه وتفكيك أسرارها والاستفادة منها، والمحافظة على الإنسان وكل ما يحيط به».

عرفت البشرية الجامعة في بلاد الإغريق وفارس والهند ومصر، لكن أولى جامعات العالم بالمفهوم الحديث هي جامعة القرويين بمدينة فاس بالمغرب في القرن التاسع، ثم تليها جامعة الأزهر التي أسسها الفاطميون في القاهرة، ونالت شهرة واسعة.

المجتمع لغة١: مشتق من الفعل «اجتمع ضد تفرق»

المجتمع اصطلاحاً٢: هو كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة ما معروفة لديهم، ولها أثر دائم أو مؤقت في حياتهم وفي علاقتهم مع بعض فالمجتمع إذن يطلق ٣ على جامعة المسلمين، وعلى أفراد الأمة، والمدينة والقريّة، والحي، والأسرة، كما يطلق على جماعة من

القيم الإجتماعية لدى الشباب» رسالة ماجستير، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.

٤. الحازمي، عواطف بنت مرزوق: «دور الجامعات السعودية في تفعيل العمل التطوعي» تصور مقترح، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٥هـ.

١١. إلزام الطالب الجامعي بساعات صيفية للعمل في مؤسسات العمل التطوعي كمتطلب للتخرج.

١٢. وضع ساعات العمل التطوعي كشرط في مرحلة الدراسات العليا.

١٣. القيام بدراسات مستقبلية وافية حول سبل تعزيز ممارسة طلاب الجامعات السعودية للعمل التطوعي.

١٤. على الحكومات وضع امتيازات للمتطوعين دعماً لهم، من خلال أوسمة معينة أو تسهيل إجراءات المفاضلة في المجال الوظيفي.

• وكما يبدو لي أن هذا البحث قد أجمل وأوجز في توصياته، ولنبنى عليها وتكون هي المنطق النظري لتطبيق تجارب عملية من شأنها إنتاج حالة توأمة بين الجامعة والمجتمع وكلاهما مشتق من مادة (ج-م-ع) وسأوضح هذا في موضعة إن شاء الله.

مصطلحات ومفاهيم:

التطوع لغة١: من الطوع نقيض الكرة... ورجل طيع أي طائع، وأنا طوع يدك أي منقاد لك. وناقطة طوعة القيادة وطوع القيادة أي لينة لا تنازع قائدها... وطوعت له نفسه قتل أخيه، قال الأخفش: معناه: رخصت وسهلت، وقال المبرد: شجعتة وقال مجاهد: أعانته على ذلك وأجابته إليه، وتطوع للأمر وتطوع به: تكلف استطاعته.

التطوع اصطلاحاً٢: هو اسم لما شرع زيادة على الفرض والواجب.

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي

الجامعة لغة٣: هي الغل: لأنها تجمع اليدين إلى العنق.

وفي الحديث الشريف أفزني سورة جامعة، فأقرأه: «إذا زلزلت... أي أنها تجمع أشياء من الخير والشر.. وأمر

ومراحل التنفيذ، والعقود المبرمة، ومختصرات لتجارب الطلاب بأقلامهم.

٢. مجموعة من المشاريع الصغيرة، داخل أسوار الجامعة، أفضلها في موضعها.

٣. أركان مخصصة لمنتجات الجامعة في كبرى المحلات، يفصل في موضعه

٤. توظيف خريجي كل قسم فيما يتناسب وتخصصه.

٥. امتلاك الطلاب لمشاريعهم الخاصة، بما اكتسبوه من تدريب ومهارة أثناء

الدراسة.

التمويل: في البداية تبرعات من كبرى المؤسسات ورجال الأعمال، وفيما بعد المشاريع

ستضيف دخلا لا بأس به للجامعة إن شاء الله ولا سيما في موسم الحج، والعمره.

آلية التنفيذ:

١. يتم تكوين فريق عمل داخل الجامعة يتكون من أساتذة وطلاب وطالبات.

٢. يجوب الفريق خمس تجمعات على الأقل لنشر ثقافة العمل التطوعي، وقياس الوعي

المجتمعي بالفكرة من خلال الاستبانات.

٣. يتم الإعلان داخل الكليات يوم ١-٢-٢٠١٤هـ بما يلي:

أ. حملة لمد أسبوع بعنوان: «تطوع لنرقى»

نتلقى مقترحكم لتطوير مجتمعكم...

٤. يبدأ دور قائد الفريق في عمل تعاقد مثلا مع:

أ- دار طباعة ونشر للتصحيح اللغوي.

ب- محلات لعرض مستخلصات عطرية من نباتات البيئة. مثلا.

ج- التفاهم مع أصحاب المحلات للتصحيح اللغوي للافتات المحلات.

الناس يجتمعون عرضا في الطريق لمشاهدة حادث، أو في ملعب لحضور مباراة أو في المسرح لرؤية مسرحية.

والإنسان مدني بطبعة، والحياة الإجتماعية ضرورة للإنسان، فمقومات حياته الرئيسة كالأكل والشرب قائمة على اشتراك الآخرين فيها.

١. الفيروزبادي: مادة، جمع.

٢. وافي، علي عبد الواحد، علم الاجتماع، نهضة مصر للطباعة والنشر، ص١٦.

٣. المرجع السابق نفسه، والصفحة نفسها.

العرض:

«دور الجامعة في نشر ثقافة العمل التطوعي، وأثره في خلق فرص عمل للطلاب»

المحور الأول نظري: عن مفاهيم ومصطلحات، وأثر العمل التطوعي في الفرد والمجتمع.

المحور الثاني تطبيقي: يستهل بندوات ومحاضرات تلقى في التجمعات العمالية، المستشفيات المصانع، مصحوبة باستبانات تقيس وعي الجمهور بالعمل التطوعي ودرجة تأثير الندوة فيهم.

تستمر حتى نهاية الفصل الدراسي الأول.

المحور الثاني تطبيقي: والهدف منه: تحويل الجامعة إلى بيئة منتجة، وذلك في خطوتين:

الخطوة الأولى: تبدأ داخل أسوار الجامعة، بتطويع الموهبة لخدمة المجتمع.

الخطوة الثانية: بتخصيص مساحات من الأراضي القريبة للجامعات.

الفئة المستهدفة: طلاب الجامعة والمجتمع المدني في حفر الباطن.

الزمن المتوقع: عامان دراسيان.

المنتج النهائي:

١. مجلد من ١٠٠ صفحة تقريبا، يوثق للمشروع. يشتمل على صور المنتجات،



التوصيات:

- عقد ملتقيات نصف سنوية بين الجامعات لتبادل الخبرات في هذا المحور.
 - تشكيل فرق عمل من الأساتذة والطلاب لتفعيل العمل التطوعي حسب المواهب التي يمتلكها الطلاب.
 - ضرورة البدء بتطبيق نماذج لأفكار عملية يقدمها الطلاب، وتنفيذ بالتعاون مع منظمات المجتمع الأهلية.
 - منح أراضي للجامعات، تكون بمثابة امتداد واقعي للجامعة في المجتمعات.
 - إلزام الخريجين بقضاء سنته أشهر أعمال تطوعية لخدمة المجتمع، قبل الالتحاق بأي وظيفة، أو استكمال الدراسات العليا.
- أهم المراجع
١. الباز، راشد سعد: الشباب والعمل التطوعي، دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير منشور، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، ١٤٢٢هـ.
 ٢. الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، تحقيق عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
 ٣. جريدة الجزيرة، د. جاسر الحربش، تاريخ: ٢٧-١١-٢٠١٣م.
 ٤. الحازمي، عواطف بنت مرزوق: « دور الجامعات السعودية في تفعيل العمل التطوعي » تصور مقترح، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٥هـ.
 ٥. زاهد، آلاء أحمد: « العمل التطوعي ودوره في تنمية القيم الإجتماعية لدى الشباب » رسالة ماجستير، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.
 ٦. السلطان، فهد بن سلطان: اتجاهات الشباب الجامعي، الذكور نحو العمل التطوعي، دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير، الرياض.
 ٧. الفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، المطبعة الأميرية.

د- عقد دورات لتنمية مهارة الإلقاء.

هـ - عقد دورات لتنمية مهارة كتابة القصة، المقال، الرسالة.

ز - عقد دورات لتحسين الخطوط.

ح- المراجعة اللغوية للترجمة.

ط - تربية النحل.

ك - زراعة الزهور داخل الحرم الجامعي وتنسيقها والتوريد للمحلات .

ل - تنسيق الحلويات في أطباق وعرضها في منافذ ملحقة بالجامعة أو توريدها للمحلات.

م - التطريز وكافة الأشغال اليدوية.

ن- إنشاء مراكز لتعليم القيادة للطالبات الراغبات فيها.

ص- إنشاء مسرح جامعي يقدم الدروس التاريخية والأدبية في قالب مسرحي مشوق.

وما يستجد من مقترحات الطلاب والأقسام، وما هو صالح للتطبيق منها.

وقت تنفيذ هذه الأعمال : ساعات النشاط داخل الكلية، وساعة بعد المحاضرات إن رغبت، أو

في أيام الإجازات. حسبما يترأى لكل فريق.

وهنا تتجلى المواهب، فكل طالب يختار مشروعه حسب موهبته.

٥ - مع بداية الفصل الدراسي الثاني، يتم اختيار خمس مشاريع مما سبق، ومعيار الترشيح هو إمكانية التطبيق الآتي.

٦ - تعمم المشاريع على الكليات مع تفصيل لخطة التنفيذ، ويحدد مسؤول عن التطبيق بالنسبة

للكلية، وباقي الأعضاء يكونون فرقا من الطلاب للتطبيق حسب مواهبهم.

٧ - مع بداية كل فصل دراسي تضاف مشاريع، وتستبعد أخرى.

٨. المالكي، سمر محمد: مدى إدراك طالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى لمجالات العمل التطوعي للمرأة في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ٢٠١٤هـ.

٩. منظور، محمد مكرم علي، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

٢. وافي، علي عبد الواحد، علم الاجتماع، نهضة مصر للطباعة والنشر، ص١٦.

• اللسان: مادة طوع.

• موسى، عبد الحكيم موسى مبارك، أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول، للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٠هـ، ص٤١١.



